

منت في الأخب منت المناق القطر الياني المنام الحبد قاضي قضاة القطر الياني محمد بن على بن محمد الشوكاني

الزورال الخالي

الطبعة الأخيرة

ملت نعالطيع والنست هيكة مكسّبة ومعلية وشيقا غياليا بالحلبي وأولاد عشق بموُونصسَّار الجابئ وشركاة فطفه

BP 135 I 135 \$ 153 V.1-2

al-Shawkani, Muhammad elm Akt, 1759-1839 Nayl al-antar

157

XMB

صاحب نيل الأوطار

ملخصة من كتابه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ومن ترجمة تلميده العلامة حسين بن محسن السبعي الأنصاري البماني للمؤلف المذكور

نسبه ومولده

محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني ؟

هو الإمام العلامة الربانى ، والسهيل الطالع من القطر اليمانى ، إمام الأئمة ، ومفتى الأمة ، محر العلوم ، وشمس الفهوم ، سند المجتهدين الحفاظ ، فارس المعانى والألفاظ ، فريد العصر ، نادرة الدهر ، شيخ الإسلام ، قدوة الأنام ، علامة الزمان ، ترجمان الحديث والقرآن ، علم الزهاد ، أوحد العباد ، قامع المبتدعين ، آخر المجتهدين ، رأس الموحدين ، تاج المتبعين ، صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها ، قاضى قضاة أهل السنة والجماعة ، تاج المتبعين ، صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها ، قاضى قضاة أهل السنة والجماعة ، شيخ الرواية والسماعة ، عالى الإسناد ، السابق في ميدان الاجتهاد على الأكابر الأمجاد ، المطلع على حقائق الشريعة ومواردها ، العارف بغوامضها ومقاصدها .

ولد حسباً وجد بخطه فى وسط نهار الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذى القعدة سنة ١١٧٢ هجرية فى بلدة هجرة شوكان .

وتوفى رحمه الله ليلة الأربعاء السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ هـ ، قال صاحب الترجمة فى كتابه البدر الطالع عند ذكر نصب والده ؛ وعرف (أى والده) فى صنعاء بالشوكانى نسبة إلى شوكان ، وهى قرية من قرى السحامية إحدى قبائل خولان بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم ، وهو أحد المواضع التى يطلق عليها شوكانى .

قال فى القاموس: وشوكان موضع بالبحرين وحصن باليمن وبلدة بين سرخس وابيورد، منه عتيق بن محمد بن عنبس ، وأخوه أبو العلاء عنبس بن محمد الشوكاني اه:

ونسبة صاحب الترجمة إلى شوكان ليست حقيقية ، لأن وطنه وطن سلفه وقرابته بمكان عدنى شوكان ، بينه وبينها جبل كبير مستطيل يقال له هجرة شوكان ، فمن هذه الحيثية كان انتساب أهله إلى شوكان ، والله أعلم .

نشأته وطلبه العلم

نشأ رحمه الله تعالى بصنعاء ، وتربى فى حجر أبيه على العفاف والطهارة ، وأخذ فى طلب العلم وسماع العلماء الأعلام ، وفرغ نفسه للطلب وجد واجتهد ، فقرأ القرآن على جماعة من

المعلمين ، وختمه على الفقيه حسن بن عبد الله الهبل ، وجوده على جماعة من مشايخ القرآن (بصنعاء) ، ثم حفظ الأزهار للإمام المهدى في الفقه ، ومختصر الفرائض للعصيفرى، والملحة للحريرى ، والكافية والشافية لابن الحاجب ، والتهذيب للعلامة التفتازاني ، والتلخيص في علوم البلاغة للقزويني ، والغاية لابن الإمام ، وبعض مختصر المنهى لابن الحاجب في أصول الفقه ، ومنظومة الجزرى في القراءة ، ومنظومة الجزار في العروض ، وآداب البحث والمناظرة للإمام العضد ، ورسالة الوضع له أيضا . وكان حفظه لبعض هذه المختصرات قبل شروعه في الطلب وبعضها بعد ذلك . وقبل شروعه في الطلب كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التاريخ ومجاميع الأدب من أيام كونه في المكتب ، فطالع كتبا عد ق ومجاميع كثيرة ، ثم شرع في الطلب والسماع والتلتي من أفواه الرجال ، إلى أن كتبا عد ق وعجاميع كثيرة ، ثم شرع في الطلب والسماع والتلتي من أفواه الرجال ، إلى أن عار إماما يشار إليه ، ورأسا يرحل إليه ، ولم يزل مكبا على العلم قراءة وتدريسا إلى أن فارقه أجله ولتي ربه ، رحمه الله تعالى ورضى عنه ؟

مشايخه الذين أخذ عهم العلم سماعا وقراءة

قرأ رحمه الله على والده شرح الأزهار ، وشرح الناظرى لمختصر العصيفرى ؛ وقرأ شرح الأزهار أيضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم المدائى ، والعلامة أحمد بن محمد الحرازى ، وبه انتفع فى الفقه وعليه تخرج ، وطالت ملازمته له نحو ثلاث عشرة سنة ، وكرر عليه قراءة شرح الأزهار وحواشيه ، وقرأ عليه بيان ابن مظفر وشرح الناظر وحواشيه .

وفى أيام قراءته فى الفروع شرع فى قراءة النحو ، فقرأ الملحة وشرحها على السيد العلامة السماعيل بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد ، وقواعد الإعراب وشرحها للأزهرى ، والحواشى جميعا على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمى ، وشرح السيد المفتى على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الخولانى ، والعلامة عبد الله بن إسماعيل النهمى ، وأمله من أوّله إلى آخره على كل واحد منهما ؛ وقرأ شرح الحبيصى على الكافية وحواشيه على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمى من أوله إلى آخره ، وكذلك قرأه من أوّله إلى آخره على العلامة القاسم بن يحيى الحولانى ؛ وقرأ شرح الجامى على الكافية مع ما يحتاج إليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسين بن على ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل من أوّله إلى آخره ؛ وقرأ شرح الرضى على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الحولانى ، وبي منه بقية يسيرة ؛ وقرأ شرح الشافية للطف الله الغياث جميعا على العلامة القاسم بن يحيى الحولانى ، الحولانى ؛ وقرأ شرح إيساغوجى للقاضى زكريا على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمى الحولانى ، وشرح التهذيب للشيرازى وللبزدى على شيخه العلامة قاسم بن يحيى الحولانى من الحميم ، وشرح التهذيب للشيرازى وللبزدى على شيخه العلامة قاسم بن يحيى الحولانى من وشرح التهذيب للشيرازى وللبزدى على شيخه العلامة قاسم بن يحيى الحولانى من

أوَّهُما إلى آخرهما ؛ وشرح الشمسية للقطب وحاشيته للشريف على شيخه العلامة الحسن ابن إسماعيل المغربي ، واقتصر على البعض من ذلك ، وشرح التلخيص المختصر للسعد وحاشيته للطف الله الغياث على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني جُمَّيعا ، ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة على بن هادى عرهب ، والشرح المطوّل للسعد التفتاز انى أيضا وحاشيته للجلبي وللشريف ، أما المطوّل فجميعه وكذلك حاشية الجلبي ، وأما حاشية الشريف فما تدعو إليه الحاجة ؛ وقرأ الكافل وشرحه لابن لقمان على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي جميعا ؛ وشرج الغاية على العلامة القاسم بن يحيى الحولاني ، وحاشيته لسيلان وشرح العضد على المختصر ، وحاشيته للسعد، وما تدعو إليه الحاجة من سائر الحواشي ، وكمل ذلك على العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي ، وشرح جمع الجوامع للمحلي وحاشيته لابن أبي شريف على شيخه السيد الإمام عبد القادر بن أحمد ؛ وكذلك شرح القلائد للنجرى وشرح المواقف العضدية للشريف ، واقتصر على البعض من ذلك ؛ وقرأ شرح الجزرية على العلامة هادي ابن حسين القارني ؛ وقرأ جميع شفاء الأمير حسين على العلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي ، وسمع أوائله على العلامة عبد الرحمن بن حسن الأكوع ؛ وقرأ في البحر الزخار وحاشيته وتخريجه ، وضوء النهار على شرح الأزهار على الشيخ السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولم يكملا ؛ وقرأ الكشاف وحاشيته للسعد ، وبعد انقطاعها حاشيته للسراج ، مع مراجعة غير ذلك من الحواشي على شيخه العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي ، وتم ّ ذلك إلا فوتا يسيرا في آخر الثلث الأوسط؛ وسمع البخاري من أوَّله إلى آخره على السيد العلامة على بن إبراهيم ابن أحمد بن عامر ؛ وسمع صحيح مسلم جميعه وسنن التر مذي جميعا وبعض موطأ مالك وبعض شفاء القاضي عياض على السيدالعلامة عبد القادر بن أحمد، وكذلك سمع منه بعض جامع الأصول وبعض سنن النسائى وبعض سنن ابن ماجه ؛ وسمع جميع سنن أبى داود وتخريجها للمنذرى وبعض المعالم للخطابي وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي ، وكذلك بعض المنتقى لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ؛ وكذلك سمع شرح بلوغ المرام على العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي ، وفاته بعض من أوَّله ؛ وكذلك سمع على العلامة عبد القادر بن أحمد بعض فتح البارى ، وعلى الحسن بن إسماعيل بعض شرح مسلم للنووى ، وبعض شرح العَدَّة على العلامة القاسم بن يحيى الْحُولاني ؛ والتنقيح في علوم الحديث على العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي ، والنخبة وشرحها على العلامة القاسم بن يحيى ؟ وبعض ألفية الزين العراقي وشرحها له على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ، وجميع منظومة الجزار وجميع شرحها له في العروض على شيخنا المذكور ؛ وشرح آداب البحث وحواشيه على العلامة القاسم بن يحيي الخولاني والخالدي في الفرائض والضرب والوصايا والمساحة ، وطريقة ابن الهائم في المناسخة على السيد العارف يحيى بن محمد الحوتي

وبعض صاح الجوهري، وبعض القاموس على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد مع مؤلفه الذي سماه فلك القاموس، هذا ما أمكن سرده من مسموعات صاحب الترجمة ومقروعاته، وله غير ذلك من المسموعات.

بعض تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم

أخذ عنه العلم ابنه العلامة على بن محمد الشوكانى ، وكان صالحا ، عالما مبرزا فى جميع العلوم ، وكان نادرة زمانه على صغر سنه . والعلامة المتحلى بفرائد البيان والمعانى حسين البن محسن السبعى الأنصارى اليمانى ، والعلامة الأديب محمد بن حسن الشجنى الذمارى ، والعلامة الشيخ عبد الحق بن فضل الهندى ، والشريف الإمام محمد بن ناصر الحازى وغير هؤلاء ، وكلهم جهابذة محققون ، ونبلاء مدققون ، أولو أفهام خارقة ، وفضائل فائقة ، ولبعضهم تآليف ، رحم الله الجميع .

مذهبه وعقيدته

تفقه على مذهب الإمام زيد ، وبرع فيه وألف وأفتى حتى صار قدوة فيه ، وطلب الحديث وفاق فيه أهل زمانه حتى خلع ربقة التقليد وتحلى بمنصب الاجتهاد ، فألف كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، وقد تكلم فيه على عيون من المسائل ، وصحح ما هو مقيد بالدلائل ، وزيف ما لم يكن عليه دليل ، فقام عليه أهل عصره وغالبهم من المقلدة الجامدين على التعصب في الأصولوالفروع ، ولم تزل المجادلة والمصاولة بينه وبينهم واثرة ، ولم يزالوا ينددون عليه في المباحث من غير حجة ، فجعل كلامه في شرح الأزهار الذي هو في فقه آل البيت المختار موجها إليهم في التنفير عن التقليد المذموم ، وإيقاظهم إلى النظر في الدليل ، لأنه كان يرى تحريم التقليد ، وقد ألف في ذلك رسالة سماها القول المفيد في حكم التقليد ، وقد طبعناها والحمد لله ، وعند مَا ألف هذه الرسالة تحامل عليه جماعة من عُلَمَاء اللَّوقَتْ ، وأرسل إليه أهل جهته سهام اللوم والمقت ، وثارت من أجل ذلك فتنة في صنعاء اليمن بين من هو مقلد ، ومن هو مقتد بالدليل ، توهما من المقلدين أنه ما أراد إلا هدم مذهب آل البيت ، قال بعض من ترجمه : وحاشاه من التعصب على من أوجب الله عبتهم ، وجعل أجر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في تبليغ الرسالة مودَّتهم ، لأن له الولاء التام لهم ، وقد نشر محاسنهم في مؤلفه دار السحاب بما لايخالج بعده ريبة لمرتاب، على أن كلامه مع الجميع من أهل المذاهب ، سواء بسواء ، لأن المأخذ واحد والرد واحد ، والحطب يسير ، والحلاف في المسائل للعلمية الظنية سهل ، وعقيدته عقيدة مذهب

السلف من عمل صفات البارى تعالى الواردة فى القرآن الحكيم والسنة النبوية الصحيحة على ظاهره من غير تأويل ولا تحريف ، وقد ألف رسالة فى ذلك سهاها التحف بمذهب السلف .

مؤ لفاته

له مؤلفات مفيدة في فنون عديدة : منها كتاب أدب الطلب ومنهي الأرب : وتحفة الذاكرين شرح عدّة الحصن الحصين . وإرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوّات ، ردا على الحبيث موسى بن ميمون الأندلسي اليهودي في ظاهر المستند والزنديق في باطن المعتقد . والطود المنيف في الانتصاف للسعد من الشريف في المسألة المشهورة التي تنازعا فيها بين يدى تيمور لنك . وشفاء العلل في حكم الزيادة في الثمن لمجرّد الأجل . وشرح الصدور في تحريم رفع القبور . وطيب النشر في المسائل العشر . جواب عن سؤال القاضي العلامة عبد الرحمن بن أحمد البهكلي . ورسالة أجاب بها الشريف إبراهيم بن أحمد بن إسحق . ومنها الصوارم الهندية المسلولة على الرياض الندية لإبطال قول من أوجب غسل الفرجين قبل الوضوء وجعله من أركانه كما هو مذهب الزيدية.ورسالة في اختلاف العلماء في تقدير مدّة النفاس . ورسالة في الردّ على القائل بوجوب التحية . والقول الصادق في حكم الإمام الفاسق . ورسالة في حدّ السفر الذي يجب معه قصر الصلاة . وله تشنيفالسمع بابطال أدلة الجمع : يعني جمع الصلاتين في الحضر ردا على القائلين بجوازه من الزيدية . والرسالة المكملة في أدلة البسملة . وإطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال : ورسالة في حكم الطلاق البدعي هل يقع أم لا؟ . ورسالة في أن الطلاق لايتبع الطلاق : ورسالة في حكم رضاع الكبير ، هل يقتضي التحريم أم لا ؟ . ورسالة تنبيه ذوى الحجا على حكم بيع الرجاً . ورسالة القول المحرّر في حكم لبس المعصفر وسائر أنواع الأحمر . وعقود الزبرجد في جيد مسائل علامة ضمد . ورسالة في إبطال دعوى الإجماع على تحريم السماع : ورسالة زهر النسرين في حديث المعمرين . وإتحاف المهرة في الكلام على حديث « لاعدوي ولا طيرة » . وعقود الجمان في بيان حدود البلدان . وأخرى سماها إرشاد الأعيان إلى تصحيح ما في عقود الجمان ، ردًّا على السيد العلامة حسين بن يحيي الديلمي . ورسالة حلٌّ الإشكال في إجبار اليهود على التقاط الأزبال . وأخرى ردًّا على مناقضها السيد العلامة عبد الله بن عيسى بن محمد الكوكباني التي سماها : إرسال المقال على إزالة حلَّ الإشكال ، فرد " شيخ الإسلام المترجم له على تعقبه بتفويق النبال إلى إرشاد المقال 🤋 ورسالة البغية في مسألة الرؤية : يعنى رؤية الله في الآخرة ، بين فيها مذهب أهل السنة ، وزيف مقال أهل البدعة . والتشكيك على التفكيك . وإرشاد الغيّ إلى مذهب أهل البيت في صحب النبيّ.

ورسالة رفع الجناح عن نافى المباح ، هل هو مأمور به أم لا ؟ . والقول المقبول فى ردُّ خبر المجهول من غير صحابة الرسول . وجواب السائل عن قول الله تعالى _ والقمر قدرناه منازل _ . وأمنية المتشوّق إلى معرفة حكم علم المنطق . وإرشاد المستفيد إلى دفع كلام ابن دقيق العيد في الإطلاق والتقييد. ورسالة وبل الغمامة في قوله تعالى ـ وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة _ . ورسالة في قول المحدثين رجال إسناده ثقات . ورسالة البحث الملم المتعلق بقوله تعالى ـ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم - . والبحث المسفر عن تحريم كل مسكر . ورسالة الدواء العاجل لدفع العدو الصائل . ورسالة عجيبة في رفع المظالم والمآثم . والدرّ النضيد في إخلاص كلمة التوحيد . ورسالة في وجوب توحيد الله عزَّ وجلَّ . ورسالة المقالة الفاخرة في اتفاق الشرائع على إثبات الدار الآخرة . ونزهة الأحداق في علم الاشتقاق . ورفع الريبة فيما يجوز وما لايجوز من الغيبة ، وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الإمام والمؤتمّ من الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل. وكشف الأستار عن حكم الشفعة بالجوار . والوشي المرقوم في تحريم التحلي بالذهب للرجال على العموم. وكشف الأستار في إبطال القول بفناء النار. ورسالة في الإرشاد إلى مذهب السلف سماها « التحف في الإرشاد إلى مذهب السلف » جواب سؤال ورد عليه من علماء مكة المشرّفة في إجراء الصفات الإلهية على ظاهرها من غير تأويله . ورسالة الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقال أهل الإلحاد . ورسالة على حديث « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه». ورسالة إشراق النيرين في بيان الحكم إذا تخلف عن الوعد أحد الخصمين. ورسالة في حكم التسعير . ورسالة نثر الجوهر في شرح حديث أبي ذر . ورسالة منحة المنان في أجرة القاضي والسجان . ورسالة في مسائل العول . ورسالة تنبيه الأمثال على جواز الاستعانة من خالص المال : يعنى طلب ولاة الجور من الأغنياء ظلما من المال يسمونه معونة . وقطر الولى في معرفة الولى . والتوضيح في تواتر ما جاء في المهدى المنتظر والدجال والمسيح .ورسالة في حكم الاتصال بالسلاطين . ورسالة جيدالنقد في عبارة الكشاف والسعد. ورسالة بغية المستفيد في الردّ على من أنكر الاجتهاد من أهل التقليد . والروض الوسيع في الدليل المنيع على عدم انحصار علم البديع : ورسالة فتح الحلاق في جواب مسائل عبد الرزاق ، مشتملة على جواب مائة وخمسين سؤالا في علم المنطق ؛ إلى غير ذلك من التصانيف التي لا يتسع المقام لبسطها وذكرها : وأما الأبحاث التي اشتملت عليها فتاواه اللساة : بالفتح الرباني ، فكثيرة چدا ، والله أعلم .

تنيه

ترجمة الإمام ابن تيمية صاحب المنتق ذكرها الشارح في صدر خطبة الكتاب بصحيفة ١٣

التعريف بكتاب نيل الأوطار

هذا الشرح اشتمل على مزايا قل أن توجد فى غيره من الكتب المؤلفة فى بابه : منها أنه تعرّض لتخريج الحديث وبيان طرقه واختلاف ألفاظه ، وما قيل فيه من صحة أو ضعف ، وسبب ضعفه ، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه ، وإبداء رأيه فى ذلك ، وقد اعتمد فى ذلك غالبا على كتاب تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير ، لإمام زمانه علما وورعا وتقوى العلامة الحافظ الحجة شيخ الإسلام والمسلمين ، بقية المجتهدين قاضى القضاة شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، صاحب فتح البارى شرح البخارى .

ومنها كشف معانى ألفاظ الحديث وأقوال علماء اللغة فيها، وبيان اشتقاقها إذا احتاج الأمر لذلك ، مع إيضاح معناها الاصطلاحي والشرعي .

ومنها وهى أهمها استنباط أحكام الفقه منها وكيفية دلالتها عليها ، وأقوال مذاهب علماء الأمصار فيها ، مع بيان مذاهب علماء الصحابة والتابعين ومن وافق منهم الحديث ومن خالفه ، وحجة كل مع بيان راجحية الحكم فى ذلك بدون تعصب ولا تعسف ، وأشفى الغليل فى ذلك ، ونصر ما ظنه الحق بقدرما بلغت إليه ملكته ولو خالف الجمهور ، ولذلك قال فى خطبته : وأما فى مواطن الجدال والحصام فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام ، لأنها معارك تتبين عندها مقادير الفحول ، ومفاوز لايقطع شعابها وعقابها إلا نحارير الأصول ، ومقامات تنكسر فيها النصال على النصال ، ومواطن تلجم عندها أفواه الأبطال بأحجار الجدال ، ومواكب تعرق فيها جباه رجال حل الإشكال والإعضال ، إلى أن قال : فدونك من لم تذهب ببصر بصيرته أقوال الرجال ، ولا تدنست فطرة عزماته بالقيل والقال ، شرحا يشرح الصدور ، ويمشى على سنن الدليل وإن خالف الجمهور .

ومنها استنباط القواعد الأصولية وتطبيق الأحكام الجزئية الفرعية عليها ، مع ذكر أقوال فحول علماء الأصول في ذلك :

وبالجملة هو من أحسن الكتب المؤلفة في هذا الفن ، فجزى الله مؤلفه خير الجزاء ،

شركة مكتبة ومطبعة مصطنى البابى الحلبي وأولاده

نَضَّرَ اللهُ امْرُأُ سَمِعَ مَقَالَـنِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا فَضَّرَ اللهُ امْرُأُ سَمِعَ مَقَالَـنِي فَوَعَاهَا فَأُدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا (حديث شريف)

स्वीर्धिकीं

أحمدك يا من شرح صدورنا بنيل الأوطار من علوم السنة ، وأفاض على قلوبنا من أنوار معارفها ما أزاح عنا من ظلم الجهالات كل دجنة ، وحماها بحماة بفدوا بسلاسل أسانيدهم الصادقة أعناق الكذابين ، وكفاها بكفاة كفوا عنها أكف غير المتأهلين من المنتابين المرتابين، فغدا معينها الصافى غير مقدّر بالأكدار ، وزلال عذبها الشافى غير مكدّر بالأقذار .

والصلاة والسلام على المنتقى من عالم الكون والفساد ، المصطفى لحمل أعباء أسرار الرسالة الإلهية من بين العباد ، المخصوص بالشفاعة العظمى فى يوم يقول فيه كل رسول : نفسى نفسى ؛ ويقول: أنا لها أنا لها ، القائل « بعثت إلى الأحمر والأسود » أكرم بها مقالة ماقالها نبى قبله ولا نالها ، وعلى آله المطهرين من جميع الأدناس والأرجاس ، الحافظين لمعالم الدين عن الاندراس والانطماس ، وعلى أصحابه الجالين بأشعة بريق صوارمهم دياجر الكفران ، الحائضين بخيلهم ورجلهم لنصرة دين الله بين يدى رسول الله كل معركة

تتقاعس عنها الشجعان .

وبعد: فإنه لما كان الكتاب الموسوم بالمنتق من الأخبار في الأحكام ، مما لم ينسج على بديع منواله ، ولا حرّر على شكله ومثاله أحد من الأئمة الأعلام ، قد جمع من السنة المطهرة ما لم يجتمع في غيره من الأسفار ، وبلغ إلى غاية في الإحاطة بأحاديث الأحكام تتقاصر عنها الدفاتر الكبار ، وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة تفني دون الظفر ببعضها طوال الأعمار ، وصار مرجعا لجلة العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل ، لاسيا في هذه الديار وهذه الأعصار ، فانها تزاحمت على مورده العذب أنظار المجتهدين ، وتسابقت على الدخو ل في أبوابه أقدام الباحثين من المحققين ، وغدا ملجأ للنظار يأوون إليه ، ومفز عا للهاربين من رق التقليد يعولون عليه ، وكان كثيرا ما يتردد الناظرون في صحة بعض دلائله ، ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوح عند تعارض بعض مستندات مسائله ، حمل حسن ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوح عند تعارض بعض مستندات مسائله ، حمل حسن وحسنوا لى السلوك في هذه المسالك الضيقة التي يتلون الحريت في موعرات شعابها والهضاب ،

فأخذت فى إلقاء المعاذير ، وأبنت تعسر هذا المقصد على جميع التقادير ، وقلت : القيام بهذا الشأن يحتاج إلى جملة من الكتب يعز وجودها فى هذه الديار ، والموجود منها محجوب بأبدى جماعة عن الأبصار ، بالاحتكار والادخار كما تحجب الأبكار ؛ ومع هذا فأوقاتى مستغرقة بوظائف الدرس والتدريس ، والنفس مؤثرة لمطارحة مهرة المتدربين فى المعارف على كل نفيس ، وملكتى قاصرة عن القدر المعتبر فى هذا العلم الذى قد درس رسمه ، وذهب أهله منذ أزمان قد تصرمت ، فلم يبق بأيدى المتأخرين إلا اسمه ، لاسيا وثوب الشباب قشيب ، وردن الحداثة بمائها خصيب ؛ ولا ريب أن لعلو السن وطول الممارسة فى هذا الشأن أوفر نصيب ،

إ فلما لم ينفعني الإكثار من هذه الأعذار ، ولا خلصني من ذلك المطلب ما قد منه من الموانع الكبار ، صممت على الشروع في هذا المقصد المحمود ، وطمعت أن يكون قد أتيح لى أنى من خدم السنة المطهرة معدود ، وربما أدرك الطالع شأو الضليع وعد في جملة العقلاء المتعاقل الرقيع ، وقد سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار ، وجر دته عن كثير من التعريفات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار ، لاسيا في المقامات التي يقل فيها الاختلاف ، ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف . وأما في مواطن الجدال والحصام ، فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام ، لأنها معارك تتبين عندها مقادير الفحول ، ومفاوز لايقطع شعابها وعقابها إلا نحارير الأصول ، ومقامات تتكسر فيها النصال على النصال ، ومواطن تلجم عندها أفواه الأبطال بأحجار الجدائل ، ومواكب تعرق فيها جباه رجال حل الإشكال والإعضال .

وقد قمت ولله الحمد في هذه المقامات مقاما لا يعرفه إلا المتأهلون ، ولا يقف على مقدار كنهه من حملة العلم إلا المبرزون ، فدونك يا من لم تذهب ببصر بصيرته أقوال الرجال ، ولا تدنست فطرة عرفانه بالقيل والقال ، شرحا يشرح الصدور ، ويمشى على سنن الدليل وإن خالف الجمهور ، وإنى معترف بأن الحطأ والزلل هما الغالبان على من خلقه الله من عجل ، ولكنى قد نصرت ما أظنه الحق " بمقدار ما بلغت إليه الملكة ، ورضت النفس حتى صفت عن قدر التعصب الذي هو بلا ريب الهلكة ، وقد اقتصرت فيا عدا هذه المقامات الموصوفات على بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستفاد منه بكل الدلالات ، وضممت إلى ذلك في غالب الحالات الإشارة إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب مما لم يذكر الطلاب ، ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الأخبار ، لأن ذلك مع كونه عليه أخوث الورق عليه في مختصر من كتب الفن " من المختصرات الصغار ، وقد أشير علما آخر يمكن الوتوف عليه في مختصر من كتب الفن " من المختصرات الصغار ، وقد أشير علما آخر يمكن الوتوف عليه في مختصر من كتب الفن " من المختصرات الصغار ، وقد أشير علما آخر يمكن الوتوف عليه في مختصر من كتب الفن " من المختصرات الصغار ، وقد أشير علما آخر بمكن الوتوف عليه في مختصر من كتب الفن " من المختصرات الصغار ، وقد أشير

فى النادر إلى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبيه ، لاسيا فى المواطن التى هى مظنة تحريف أو تصحيف لاينجو منه غير النبيه . وجعلت ما كان للمصنف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة فى غضونه من جملة الشرح فى الغالب ، ونسبت ذلك إليه ، وتعقبت ما ينبغى تعقبه عليه ، وتكلمت على ما لايحسن السكوت عليه مما لايستغنى عنه الطالب ، كل ذلك لمحبة رعاية الاختصار ، وكراهة الإملال بالتطويل والإكثار ، وتقاعد الرغبات وقصور الهمم عن المطولات .

وسميت هذا الشرح لرعاية التفاؤل ، الذي كان يعجب المختار :

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبارا

والله المسئول أن ينفعني به ومن رام الانتفاع به من إخواني ، وأن يجعله من الأعمال التي لاينقطع عنى نفعها بعد أن أدرج في أكفاني .

وقبل الشروع في شرح كلام المصنف نذكر ترجمته على سبيل الاختصار فنقول : هو الشيخ الإمام علامة عصره المجتهد المطلق ، أبو البركات شيخ الحنابلة مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن الخضر بن محمد بن على بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية . قال الذهبي في النبلاء : ولد سنة تسعين و خسائة تقريبًا ، وتفقه على عمه الخطيب ، وقدم بغداد وهو مراهق مع السيف ابن عمه ، وسمع من أحمد بن سكينة وابن طبرزد ويوسف بن كامل وعدة . وسمع بحرَّان من حنبل وعبد القادر الحافظ ، و تلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان . حدّث عنه ولده شهاب الدين والدمياطي وأمين الدين بن شقير وعبد الغني بن منصور ومحمد بن البزار والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم . وتفقه وبرع واشتغل وصنف التصانيف ، وانتهت إليه الإمامة في الفقه ودرس القراءات وصنف فيها أرجوزة . تلا عليه الشيخ القيرواني ، وحجّ في سنة إحدى وخمسين على درب العراق ، وابتهر علماء بغداد لذكائه وفضائله ، والتمس منه أستاذ دار الحلافة محيى الدين بن الجوزى الإقامة عندهم فتعلل بالأهل والوطن . قال الذهبي : سمعت الشيخ تَى الدين أبا العباس يقول: كان الشيخ ابن مالك يقول: ألين للشيخ المجد الفقه كما ألين لداود الحديد . قال الشيخ : وكانت في جدّنا حدّة ، اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسألة ، فقال : الجواب عنها من ستين وجها ، الأوَّل كذا ، والثاني كذا ، وسردها إلى آخرها ، وقد رضينا عنك باعادة أجوبة الجميع فخضع له وابتهر .

قال العلامة ابن حمدان : كنت أطالع على درس الشيخ وما أبقي ممكنا ، فاذا أصبحت

⁽١) في نسخة : نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ،

وحضرت ينقل آشياء غريبة لم أعرفها. قال الشيخ تتى الدين : وجدناه عجيبا فى سرد المتون وحفظ المذاهب بلا كلفة ، سافر مع ابن عمه إلى العراق ليخدمه وله ثلاث عشرة سنة ، فكان يبيت عنده ويسمعه يكرّر مسائل الحلاف فيحفظ المسألة . وأبو البقاء شيخه فى النحو والفرائض ، وأبوبكر بن غنيمة شيخه فى الفقه ، وأقام ببغداد ستة أعوام مكبا على الاشتغال ، ثم ارتحل إلى بغداد قبل العشرين وستمائة ، فتزيد من العلم وصنف التصانيف مع الدين والتقوى وحسن الاتباع . وتوفى بحران يوم الفطر سنة اثنتين وخمسين وستمائة . وإنما قبل لحد م تيمية لأنه حج على درب تياء فرأى هناك طفلة ، فلما رجع وجد امرأته وقد ولدت له بنتا فقال : يا تيمية يا تيمية فلقب بذلك . وقيل إن أم جد مكانت تسمى تيمية وكانت واعظة ، وقد يلتبس على من لامعرفة له بأحوال الناس صاحب الترجمة هذا بحفيده شيخ الإسلام تتى الدين أحمد بن عبد الحليم شيخ ابن القيم ، الذى له المقالات التي طال بينه وبين أهل عصره فيها الحصام وأخرج من مصر بسببها ، وليس الأمر كذلك .

قال فى تذكرة الحفاظ فى ترجمة شيخ الإسلام: هو أحمد ابن المفتى عبد الحليم ابن الشيخ الإمام المجتهد عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى ، وعم المصنف الذى أشار الذهبى فى أوّل الترجمة أنه تفقه عليه ، ترجم له ابن خلكان فى تاريخه ، فقال : هو أبو عبد الله محمد بن أبى القاسم بن محمد بن الحضر بن على بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحرانى الملقب فخر الدين الحطيب الواعظ الفقيه الحنبلى كان فاضلا تفرّد فى بلده بالعلم ؛ ثم قال : وكانت إليه الحطابة بحران ، ولم يزل أمره جاريا على سداد ، ومولده فى أواخر شعبان سنة اثنتين وأربعين وخمسائة بمدينة حران . وتوفى بها فى حادى عشر صفر سنة إحدى وعشرين وستمائة ، ثم قال : وكان أبوه أحد الأبدال والزهاد .

قال المصنف قدُّس الله روحه ونوَّر ضريحه :

(الحَمْدُ لِلهِ اللَّذِي لَمْ يَتَخْذِهُ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنُ لَهُ شَرِيكٌ فِي المُلُكِ وَخَلَقَ كُلُ شَيَءٍ فَقَدَّرَهُ تَقَدْ بِرًا) .

افتتح الكتاب بحمد الله سبحانه وتعالى أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر النعمة التي من آثارها تأليف هذا الكتاب ، وعملا بالأحاديث الواردة في الابتداء به ، كحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهق عنه صلى الله عليه وسلم «كل كلام لايبدأ فيه بالحمد فهو أجذم » واختلف في وصله وإرساله ، فرجح النسائي والدارقطني الإرسال . وأخرج الطبراني في الكبير ، والرهاوي عن كعب بن مالك عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بالحمد أقطع » وأخرج أيضا ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ «كل أمر ذي بال لايبدأ فيه أ

بحمد الله فهوأقطع ، وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائى وابن ماجه ، وفى رواية «أبتر» بدل «أقطع » وله ألفاظ أخر أوردها الحافظ عبدالقادر الرهاوى فى الأربعين له ، وسيذكر المصنف رحمه الله حديث أبى هريرة هذا فى باب اشتال الخطبة على حمد الله من أبواب الجمعة . والحمد فى الأصل مصدر منصوب بفعل مقدر حذف حذفا قياسيا كما صرّح بذلك الرضى ورجحه ، أو مماعيا كما ذهب إليه غيره : وعدل به إلى الرفع للدلالة على الدوام المستفاد من الجملة الاسمية ، ولو بمعونة المقام لامن مجرّد العدول إذ لامدخلية له فى ذلك . وحلى باللام ليفيد الاختصاص الثبوتى ، وهو مستلزم للقصر فيكون الحمد مقصورا عليه تعالى ، إما باعتبار أن كل حمد لغيره آيل إليه ، أو منزّل منزلة العدم مبالغة وادّ عاء ، أو لكون الحمد له جلّ جلاله هو الفرد الكامل .

والحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى للتعظيم ، وإطلاق الجميل الأوَّل لإدخال وصفه تعالى بصفاته الذاتية فانه حمد له ، وتقييد الثاني بالاختياري لإخراج المدح فيكون على هذا أعم من الحمد مطلقا ، وقيل هما أخوان ، وذكر قيد التعظيم لإخراج ما يأتى به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستهزاء والسخرية ، ولكنه يستلزم اعتبار فعل الجنان وفعل الأركان في الحمد ، لأن التعظيم لايحصل بدونهما . وأجيب بأنهما فيه شرطان لاجزآن ولا جزئيان ، ومن ههنا يلوح صحة ما قاله الجمهور من أن الحمد أعم من الشكر متعلقا وأخص موردا ، لا كما زعمه البعض من أن الحمد أعم مطلقا لمساواته الشكر في المورد وزيادته عليه بكونه أعم متعلقاً . ومما ينبغي أن يعلم ههنا أن الحمد يقتضي متعلقين هما المحمود به والمحمود عليه ، فالأوَّل ما حصل به الحمد ، والثاني الحامل عليه كحمدك لزيد بالكرم في مقابلة الإنعام ، وقد يكون التغاير اعتباريا مع الاتحاد ذاتا كالحمد منك لمنعم بانعامه عليك في مقابلة ذلك الإنعام ، فان الإنعام من حيث الصدور من المنعم محمود به ، ومن حيث الوصول إليك محمود عليه . وتقديم الحمد الذي هو المبتدأ على الله الذي هو الحبر لابد له من نكتة ، وإن كان أصل المبتدأ التقديم ، وهي ترجيح مطابقة مقتضي المقام ، فانه مقام الحمد والاسم الشريف ، وإن كان مستحقا للتقديم من جهة ذاته فرعاية ما يقتضيه المقام ألصق بالبلاغة من رعاية ما تقتضيه الذات. لايقال الحمد الذي هو إثبات الصفة الجميلة للذات لايم لا بمجموع الموضوع والمحمول: لأنا نقول: لفظ الحمد هو الدال على مفهومه فقد م من هذه الحيثية ، وإن كان لايتم ذلك الإثبات إلا بالمجموع ، واللام داخلة على اسمه تعالى تفيد الاختصاص الإثباتي ، وهو لايستلزم القصر كما لايستلزمه الثبوتي . والله اسم للذات الواجب الوجود المستحقّ لجميع المحامد ، ولذلك آثره على غيره من أسمائه جل جلاله ، وإنما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع الصفات دون غيره من الأسماء لأن الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف بصفات الكمال ، فما يكون علما لها دالا عليها بخصوصها يدل على هذه الصفات ، لامايكون موضوعا لمفهوم كلى ، وإن اختص في الاستعمال بهاكالرحمن ، و هذا إنما يتم على القول بأن لفظ الله علم للذات كما هو الحق ، وعليه الجمهور لاالمفهوم كما زعمه البعض ، وأصله الإله حذف الهمزة وعوضت منها لام التعريف تخفيفا ، ولذلك لزمت وصفه بنني الولد والشريك لأن من هذا وصفه هو الذي يقدر على إيلاء كل نعمة ويستحق جنس الحمد ، ولك أن تجعل نني هذه الصفة التي يكون إثباتها ذريعة من ذرائع منع المعروف لكون الولد مبخلة والشريك مانعا من التصرف رديفا لإثبات ضد ها على سبيل الكناية . وإنما افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بهذه الآية مع إمكان تأدية الحمد الذي يشرع في الافتتاح بغيرها ، لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب علمه هذه والليلة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ، ثم عطف على تلك الصفة النفيية صفة إثباتية مشتملة على أنه جل جلاله وسلم الخوم المحدو تكريره لكون ذلك أوّل نعمة أنع الله بها على الحامد وتكريره لكون ذلك أوّل نعمة أنع الله بها على الحامد ،

(وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّد النَّبَىّ الأُمِّيِّ المُرْسَلِ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشْيِرًا وَنَدْ بِرًا ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمٌ تَسْلِيهًا كَثْبِيرًا) .

أردف الحمد لله بالصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم لكونه الواسطة فى وصول الكمالات العلمية والعملية إلينا من الرفيع عز سلطانه وتعالى شأنه ، وذلك لأن الله تعالى لما كان فى نهاية الكمال ونحن فى نهاية النقصان لم يكن لنا استعداد لقبول الفيض الإلهى لتعلقنا بالعلائق البشرية والعوائق البدنية ، وتدنسنا بأدناس اللذ ات الحسية والشهوات الجسمية ، وكونه تعالى فى غاية التجرد ونهاية التقدس فاحتجنا فى قبول الفيض منه جل وعلا إلى واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق ، فبوجه التجرد يستفيض من الحق ، وبوجه التعلق يفيض علينا ، وهذه الواسطة هم الأنيياء، وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة نبينا صلى الله عليه وسلم، فذكر عقب ذكره جل جلاله تشريفا لشأنه مع الامتثال لأمر الله سبحانه . ولحديث أبى هريرة عند الرهاوى بلفظ «كل أمر ذى بال لايبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع » وكذلك التوسل بالصلاة على الآل والأصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبين ننبينا صلى الله عليه وسلم ، فان ملاءمة الآل والأصحاب لحنابه أكثر من ملاءمتنا له . والصلاة فى الأصل الدعاء ، وهى من الله المباهمة هكذا فى كتب اللغة . وقال القشيرى : هى من الله النبيه تشريف وزيادة تكرمة ، ولسائر عباده رحمة . قال فى شرح المنهاج : إن معنى قولنا اللهم صل على وزيادة تكرمة ، ولسائر عباده رحمة . قال فى شرح المنهاج : إن معنى قولنا اللهم صل على

محمد : عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته ، وفي الآخرة بتشفيعه فى أمته وتضعيف أجره ومثوبته *. وههنا أمر يشكل في الظاهر هو أن الله أمرنا بأن نصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ونحن أحلنا الصلاة عليه في قولنا اللهم" صلٌّ على محمد ، وكان حقُّ الامتثال أن نقول : صلينا على النبيِّ وسلمنا ، فما النكتة في ذلك ؟ قال في شرح المهاج: فيه نكتة شريفة كأننا نقول : يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا أن نصلي صلاة تليق بجنابه لأنا لانقدر قدر ما أنت عالم بقدره صلى الله عليه وسلم ، فأنت تقدر أن تصلى عليه صلاة تليق بجنابه انتهى . ومحمد علم لذاته الشريفة ، ومعناه الوصني كثير المحامد ولا مانع من ملاحظته مع العلمية كما تقرّر في مواطنه . وآثر لفظ النيّ لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل إنه من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض. قال في الصحاح: إن جعلت لفظ النبيّ مأخوذا من ذلك فمعناه أنه شرف على سائر الحلق وأصله غير الهمزة و هو فعيل بمعنى مفعول . والنبيّ في لسان الشرع : من بعث إليه بشرع ، فان أمر بتبليغه فرسول ، وقيل هو المبعوث إلى الحلق بالوحي لتبليغ ما أوحاه . والرسول قد يكون مرادفا اله ، وقد يختص بمن هو صاحب كتاب . وقيل هو المبعوث لتجديد شرع أو تقريره ، والرسول هو المبعوث للتجديد فقط . وعلى الأقوال النبيّ أعمّ من الرسول . والأميّ من لايكتب، وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف مادح لما فيه من الدلالة على صحة المعجزة وقوَّتها باعتبار صدورها ممن هو كذلك ، وذكر المرسل بعد ذكر النبيِّ لبيان أنه مأمور بالتبليغ ، أو صاحب كتاب أو مجدّد شرع بطريق أدل على هذه الأمور من الطريق الأولى وإن اشتركا في أصل الدلالة على ذلك ، وإيثار هذه الصفة : أعنى إرساله إلى الناس كافة لكونه لايشاركه فيها غيره من الأنبياء . وكافة منصوب على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل والهاء فيه للمبالغة ، وليس بحال من الناس لأن الحال لانتقد م على صاحبها المجرور على الأصح ، وعند أبي على وابن كيسان وغيرهما من النحويين أنه يجوز تقدُّم الحال على الصاحب المجرور ؛ وقيل إنه منصوب على صيغة المصدرية والتقدير المُرْسَلُ رسالة كافة . وردُّ بأن كافة لاتستعمل إلا حالاً . والبشير النذير : المبشر والمنذر ، وإنما عدل بهما إلى صيغة فعيل لقصد المبالغة . والآل أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ، ولو كان أصله غيره لسمع تصغيره عليه، ولا يستعمل إلا فما له شرف في الغالب ، واختصاصه بذلك لايستلزم عدم تصغيره ، إذ يجوز تحقير من له خطر أو تقليله ، على أن الخطر في نفسه الايناني التصغير بالنسبة إلى من له خطر أعظم من ذلك ، وأيضا لاملازمة بين التصغير وبين التحقير أو التقليل ، لأنه يأتى للتعظيم كقوله :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل وللتلطف كقوله . ياما أميلح غزلانا شدن لنا . وقد اختلف في تفسير الآل على التلطف كقوله . ياما أميلح غزلانا شدن لنا . وقد اختلف في تفسير الآل على

أقوال يآتى ذكرها فى باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم من أبواب صفة الصلاة . والصحب بفتح الصاد وإسكان الحاء المهملتين اسم جمع لصاحب كركب لراكب . وقد اختلف فى تفسير معنى الصحابى على أقوال : منها أنه من رأى النبي مسلما وإن لم يرو عنه ولا جالسه . ومنهم من اعتبر طول المجالسة . ومنهم من اعتبر الرواية عنه . ومنهم من اعتبر أن يموت على دينه وبيان حجج هذه الأقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط فى الأصول اعتبر أن يموت على دينه وبيان حجج هذه الأقوال وراجحها من الصلاة امتثالا لقوله تعالى - صلوا عليه وسلموا - وفى معناه أقوال : الأول أنه الأمان : أى التسليم من النار . وقيل هو اسم من أسمائه إتعالى ، والمراد السلام على حفظك ورعايتك متول طما وكفيل بهما . وقيل هو المسالمة والانقياد .

(هَذَا كِتَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى جُمْلَة مِنَ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي تَرْجِعُ الْصُولُ الأَحْكَام إلَيْهَا، وَيَعْتَمِدُ عُلَمَاءُ أَهْلِ الإسْلام عَلَيْهَا) .

اصول الاحكام إليها، ويعسما علماء المعانى الخصوصة أو ألفاظها أو نقوش الإشارة بقوله هذا إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعانى المخصوصة أو ألفاظها أو بعده ، إذ لاوجود لواحد منها في الحارج . وقد يقاله كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده ، إذ لاوجود لواحد منها في الحارج . وقد يقاله إن نفي وجود النقوش في الحارج خلاف المحسوس فكيف يصح جعل الإشارة إلى مافي الذهن على جميع التقادير . ويجاب بأن الموجود من النقوش في الحارج لايكون إلا شخصا ، ومن المعلوم أن نقوش كتاب المصنف الموجود حال الإشارة مثلا ليست المقصودة بالتسمية ، بل المقصود وصف النوع وتسميته ، وهو الدال على تلك الألفاظ المخصوصة أعم من أن يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ، ولا شك أنه لاحصول لهذا الكلى ، فالإشارة على جميع التقادير إلى الحاضر في الذهن ، فيكون استعمال اسم الإشارة هنا مجازا فنزيلا للمعقول منزلة المحسوس لترغيب والتنشيط . قال الدواني : ومن ههنا علمت أن تأسامي الكتب من أعلام الأجناس عند التحقيق .

(انتَقَيْنُهَا مِن ْ صَيحَى البُخارِيّ وَمُسُلَم ، وَمُسُنَد الإمام أَحْمَدَ بْن حَنْبَل ، وَجَامِع أَبِي عَيسَى البَّرْمِذِيّ ، وكتابِ النُّسَنَنِ لأبي عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسائي ، وكتابِ السُّنَنِ لابن ماجمَه القزويني ، وكتاب السُّنَن لابن ماجمَه القزويني ، وكتاب السُّنَن لابن ماجمَه القزويني ، واستَغْنَيْتُ بالعَزْو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد) .

(قوله انتقبتها) الانتقاء الاختيار ، والمنتقى المختار . ولنتبرك بذكر بعض أحوال هؤلاء الأثمة على أبلغ وجه فى الاختصار فنقول :

أما البخاري ، فهو أبو عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعني البخاري

حافظ الإسلام وإمام أئمته الأعلام ، ولد ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوَّال سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفى ليلة الفطر سنة ستّ وخمسين ومائتين وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما ولم يعقب ولدا ذكرا . رحل في طلب العلم إلى جميع محدثى الأمصار ، وكتب بخراسان والجبال والعراق والحجاز والشام ومصر ، وأخذ الحديث عن جماعة من الحفاظ منهم مكى بن إبراهيم البلخي ، وعبدان بن عثمان المروزي ، وعبد الله بن موسى العبسى ، وأبو عاصم الشيباني ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى، ومحمد بن يوسف الفريابي ، وأبونعيم الفضل بن ٰدكين ، وعلى بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيي بن معين ، وإسمعيل بن أبي أويس المدنى ، وغير هؤلاء من الأئمة . وأخذ الحديث عنه خلق كثير . قال الفربرى : سمع كتاب البخارى تسعون ألف رجل فما بقى أحد يروى عنه غيرى . قال البخارى : خرَّجت كتاب الصحيح من زهاء سيَّائة ألف حديث ، وما وضعت فيه حديثًا إلا وصليت ركعتين . وله وقائع وامتحانات وماجريات مبسوطة فى المطوّلات من تراجمه . وأما مسلم ، فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى أحد الأئمة الحفاظ ، ولد سنة أربع ومائتين ، كذا قاله ابن الأثير . وْقالْ الذهبي في النبلاء : سنة ستّ وتوفى عشية يوم الأحد لستّ أو لخمس أو لأربع بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة . رحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر ، وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابورى ، وقتيبه بن سعيد ، وإسحق بن راهويه ، وعلى بن الجعد ، وأحمد ابن حنبل وعبد الله القواريرى ، وشريح بن يونس ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، وحرملة ابن يحيى ، وخلف بن هشام وغير هؤلاء من أئمة الحديث . وروى عنه الحديث خلق كثير منهم إبراهيم بن محمد بن سفيان ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم قال الحسن بن محمد الماسرجسي سمعت أبي يقول : سمعت مسلما يقول : صنفت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . قال محمد بن يعقوب الأخرم : قلما يفوت البخارى ومسلما مما ثبت في الحديث حديث. وقال الخطيب أبو بكر البغدادي: إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه.

وأما أحمد بن حنبل فهو الإمام الكبير المجمع على إمامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال الشيباني، رحل إلى الشام والحجاز والبين وغيرها، وسمع من سفيان بن عيينة وطبقته. وروى عنه جماعة من شيوخه وخلائق آخرون لايحصون، منهم البخارى ومسلم، قال أبو زرعة: كانت كتب أحمد بن حنبل اثنى عشر حملا، وكان يحفظها على ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث. ولد فى شهر ربيع الأوّل سنة أربع وستين ومائة، وتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين على الأصح، وله كرامات جليلة وامتحن المحنة المشهورة، وقد طوّل المؤرّخون ترجمته وذكروا فيها عجائب وغرائب. وترجمه الذهبي فى النبلاء

في مقدار خمسين ورقة ، وأفردت ترجمته بمصنفات مستقلة ،وله رحمه الله المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث ، ولم يدخل فيه إلا ما يحتج به ، وبالغ بعضهم فأطلق على جميع مافيه أنه صحيح. وأما ابن الجوزي فأدخل كثيرا منه في موضوعاته وتعقبه بعضهم في بعضها ، وقد حقق الحفاظ نفي الوضع عن جميع أحاديثه ، وأنه أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها كالموطأ والسنن الأربع ، وليست الأحاديث الزائدة فيه على الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي . وقد ذكر العراقي أن فيه تسعة أحاديث موضوعة ، وأضاف إليها خمسة عشر حديثًا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه ، وأجاب عنها حديثًا حديثًا . قال الأسيوطي: وقد فاته أحاديث أخر أوردهاابن الجوزي في الموضوعاتوهي فيه وقد جمعها السيوطي في جزء سماه : الذيل الممهد وذبّ عنها وعدتها أربعة عشر حديثا . قال الحافظ ابن حجر في كتابه : تعجيل المنفعة في رجال الأربعة ، ليس في المسند حديث لاأصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفا ، قال : والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا . قال الهيثمي في زوائد المسند : إن مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره لايوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته . قال السَّيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير ما لفظه : وكلِّ ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ، فان الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن انتهى .

وأما الترمذى ، فهر أبو أعيسى محمد بن عيسى بن سورة بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الراء المهملة مخففة ، ابن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى بتثليث الفوقية وكسر المنم أو ضمها بعدها ذال معجمة . ولد فى ذى الحجة سنة مائتين ، وتوفى بترمذ ليلة الاثنين الثالث عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين ، هكذا فى جامع الأصول وتذكرة الخفاظ ، وهو أحد الأعلام الحفاظ . أخذ الحديث عن جماعة ، مثل قتيبة بن سعيد ، وإسحى بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلى ابن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى ، وسفيان بن وكيع ، ومحمد بن إسمعيل المبخارى وغيره عمر . وأخذ عنه خلق كثير ، منهم محمد بن أحمد بن محبوب الحبوبى وغيره ، وأقلها تكرارا ، وفيه ما ليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال والإشارة إلى وفيه يوب من الأحاديث ، وتبيين أنواع الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف ، وقيه بهرح وتعديل ، وفى آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة قال النووى فى التقريب وقية بيوب و تعمد من الترمذى فى قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه ، فينبغى أن تعتنى المحتلك المنائلة أصلك بأصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه انهى . قال الترمذى : صنفت كتابى وقابلة أصلك بأصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه انهى . قال الترمذى : صنفت كتابى وقابلة أصلك بأصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه انهى . قال الترمذى : صنفت كتابى

هذا فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ﴿ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيّ يتكلم .

وأما النسائى ، فهو أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان النسائى ، أحد الأثمة الحفاظ ، والمهرة الكبار . ولد سنة أربع عشرة ومائتين ، ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها . روى الحديث عن قتيبة بن سعيد ، وإسحق بن إبراهيم ، وحميد بن مسعدة ، وعلى بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحرث بن مسكين ، وهناد بن السرى ، ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ، وأبى داود سليان بن الأشعث السجستانى وغير هؤلاء ، وأخذ عنه الحديث خلق ، منهم أبو بشر الدولاني ، وأبو القاسم الطبرى ، وأبو جعفر الطحاوى ، ومحمد بن هرون بن شعيب ، وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن وأبو جعفر الطحاوى ، ومحمد بن هرون بن شعيب ، وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان ، وأبو بكر أحمد بن إسحق السنى الحافظ . وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل ، منها السنن وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا ضعيفا . قال الذهبي والتاج السبكي : إن النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح .

وأما أبو داود ، فهو سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدى السجستاني بفتح السّين وكسر الجم والكسر أكثر . أحد من رحل وطوّف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين . ولد سنة ثنتين ومائتين، وتوفى بالبصرة لأربع عشرة ليلة بقيت من شوَّال سنة خمس وسبعين ومائتين، وأخذ الحديث عن مسلم بن إبراهيم ، وسلمان بن حرب ، وعثمان بن أبى شيبة ، وأبي الوليد الطيالسي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، ومسدد بن مسرهد، ويحيي بن معين، وأحمد بن حنبل ، وقتيبة بن سعيد ، وأحمد بن يونس وغيرهم ممن لايحصى كثرة . وأخذ عنه الحديث ابنه عبد الله ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وأحمد بن محمد الخلال ، وأبو على محمد بن أحمد اللؤلؤى . قال أبو بكر بن داسة : قال أبو داود : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسهائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب: يعني كتاب السنن ، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وتمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه. قال الخطابي: كتاب السنن لأبي داو دكتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم ، فصار حكما بين العلماء وطبقات المحدثين والفقهاء ولكل واحد فيه ورد ومنه شرب وعليه معوّل أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض. قال : قال أبو داود : ما ذكر ت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه . قال الخطابي : أيضا هو أحسن وضعا وأكثر فقها من الصحيحين .

﴿ وَأَمَا ابْنَ مَاجِهِ ، فَهُو أَبُو عَبِدَ اللَّهِ مُحَمَّدُ بَنْ يَزِيدُ بَنْ عَبِدَ اللَّهُ بَنْ مَاجِهِ القَرْوِينِي مُولَى رَبِيعَةُ ابْنَ عَبِدَ اللَّهِ ﴾ ولما سنة تسع ومائتين ، ومات يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث

أو خمس وسبعين ومائتين ، وهو أحد الأعلام المشاهير ، ألف سننه المشهورة وهي إحدى السنن الأربع ، وإحدى الأمهات الست ، وأوّل من عدّها من الأمهات ابن طاهر في الأطراف ، ثم الحافظ عبد الغني . قال ابن كثير : إنها كتاب مفيد قوى التبويب في الفقه . رحل ابن ماجه وطوّف الأقطار ، وسمع من جماعة منهم أصحاب مالك والليث ،

وروى عنه جماعة منهم أبو الحسن القطان.

(والعكلامة على رواه البُخاري ومسلم أخرجاه ، ولبقيتهم وواه الخمسة ، ولَمُم سبْعتهم وواه الخمسة ، والمحمد مع البُخاري ومُسلم متقفق عليه ، والمحمد مع البُخاري ومُسلم متقفق عليه ، وفيا سوى ذلك أسمي من وواه منهم ، والم أخرج فيا عزوته عن كتبهم وفيا سوى ذلك أسمي من وواه منهم ، والم أخرج فيا عزوته عن كتبهم ولا في مواضع يسيرة ، وذكرت في ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الصحابة رضي الله عنهم ، ورتبت الأحاديث في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل وتماننا لتسهل على ترتيب فقهاء أهل وتماننا لتسهل على مبتعض ما دلت عليه من الفوائد ، ونسال الله أن يوفقنا للصواب ويعصمنا من كل خطإ وزلل ،

إِنَّهُ جُوَادٌ كُرِيمٌ)

(قوله ولأحمد مع البخارى الخ) المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما ، والمصنف رحمه الله قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحمد ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله ولم أخرج) هو من الحروج لامن التخريج : أى أنه اقتصر فى كتابه هذا على العزو إلى الأئمة المذكورين ، وقد يخرج عن ذلك في مواضع يسيرة فيروى عن غيرهم كالدارقطني والبيهتي وسعيد بن منصوروالأثرم. واعلم أن ماكان من الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث لأنهما النزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول. قال ابن الصلاح: إن العلم اليقيني النظري واقع بما أسنداه ، لأن ظنَّ المعصوم لايخطئ ، وقد سبقه إلى مثل ذلك أ محمد بن طاهرالمقدسي ، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحالق بن يوسف ، واختاره ابن كثير وحكاه ابن تيمية عن أهل الحديث وعن السلف وعن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والأشاعرة والحنفية وغيرهم . قال النووى : وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر ، ونحو ذلك حكى زيد الدين عن المحققين . قال : وقد استثنى ابن الصلاح أحرفا يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد كالدار قطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ، وهكذا يجوز الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعتبرين مما كان خارجًا عن الصحيحين ، وكذا يجوز الاحتجاج بما كان في المصنفات المختصة بجمع الصحيح كصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم والمستحرجات على الصحيحين ، لأن المصنفين لها قد حكموا بصحة كل ما فيها حكما عاما ، وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرّح أحد الأئمة المعتبرين بحسنه ، لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ، ولم يخالف في الجواز إلا البخاري وابن العربي ، والحقّ ما قاله الجمهور لأن أدلة وجوب العمل بالاحاد وقبولها شاملة له : ومن هذا القبيل ما سكت عنه أبو داود وذلك لما رواه ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال : ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصحّ من بعض . قال : وروينا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه . قال الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير : إنه أجاز ابن الصلاح والنووى وغيرهما من الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروى عنه وأمثاله مما روى عنه . قال النووى : إلا أن يظهر في بعضها أمر يقدح في الصحة والحسن وجب ترك ذلك . قال ابن الصلاح : وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا ولم نعلم صحته عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود ، لأن ما سكت عنه يحتمل عند أبي داود الصحة والحسن انهي .وقد اعتني المنذري رحمهالله في نقد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود ، وبين ضعف كثير مما سكت عنه فيكون ذلك خارجًا عما يجوز العمل به، وما سكتا عليه جميعا فلا شك أنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة قد نبهت على بعضها في هذا الشرح . وكذا قيل : إن ما سكت عنه الإمام أحمد من أحاديث مسنده صالح للاحتجاج لما قدَّمنا في ترجمته . وأما بقية السنن والمسانيد التي لم يلتزم مصنفوها الصحة فما وقع التصريح بصحته أو حسنه منهم أو من غيرهم جاز العمل به ، وما وقع التصريح كذلك بضعفه لم يجز العمل به ، وما أطلقوه ولم يتكلموا عليه ولا تكلم عليه غيرهم لم يجز العمل به إلا بعد البحث عن حاله إن كان الباحث أهلا لذلك ، وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجة عن الصحيحين في هذا الكتاب وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوف عليه من كلام الحفاظ وما بلغت إليه القدرة . ومن عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي تصدّينا لشرحه وكثرة ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام ، علم أن بعض الكلام على أحاديثه على الحدّ المعتبر متعسر ، لاسما ما كان منها في مسند الإمام أحمد .

وقد ذكر جماعة من أئمة فن الحديث أن هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في الفن الولا عدم تعرّض مؤلفه رحمه الله للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف في الغالب . قال في البدر المنير ما لفظه : وأحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمنتقى هو كاسمه ، وما أحسنه لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف ، فيقول مثلارواه أحمد ، رواه الدارقيني ، رواه أبو داود ويكون الحديث ضعيفا ، وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي مبينا ضعفه فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه ، وينبغي للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على حواشي هذا الكتاب ،أو جمعها في مصنف يستكمل فائدة الكتاب المذكور انهي . وقد أعان الله وله الحمد على القيام بما أرشد إليه هذا الحافظ مع زيادات إليها تشد رحال الطلاب ، وتنيقحات تنقطع بتحقيقها علائق الشك والارتياب . والمسئول من الله جل جلاله الإعانة على التمام ، وتبليغنا بما لاقيناه في تحريره وتقريره إلى دار السلام .

كتاب الطهارة أبواب المياه

الكتاب مصدر ، يقال : كتب كتابا وكتابة ، وقد استعملوه فها بجمع شيئا من الأبواب والفصول ، وهو يدل على معى الجمع والضم ، ومنه الكتيبة ويطلق على مكتوب القلم حقيقة لانضهام بعض الحروف والكلمات المكتوبة إلى بعض وعلى المعانى مجازا ، وجمعه كتب بضمتين وبضم فسكون . وقد اشتهر في لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة من الكتب ، واعترضه أبو حيان بما حاصله أن المصدر لايشتق من المصدر . والطهارة يجوز أن تكون مصدر طهر اللازم ، فتكون للوصف القائم بالفاعل ، وأن تكون مصدر طهر المتعدى ، فتكون للأثر القائم بالمفعول ، وأن تكون اسم مصدر طهر تطهيرا ككلم تكلما . وأما الطهور فقال جمهور أهل اللغة إنه بالضم للفعل الذي هو المصدر ، وبالفتح للماء الذي يتطهر به ، هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة عن الجمهور . وذهب الخليل والأصمعي وأبوحاتم السجستاني و الأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما ، قال صاحب المطالع : وحكى فيهما الضم . والطهارة في اللغة : النظافة والتنزة عن الأقذار . وفي الشرع : صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة به أو فيه أوله . ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين افتتح المؤلفون بها مؤلفاتهم . والأبواب جمع باب : وهو حقيقة لما كان حسيا يدخل منه إلى غيره، ومجاز لعنوان جملة من المسائل المتناسبة . والمياه جمع الماء ، وجمعه مع يدخل منه إلى غيره، ومجاز لعنوان جملة من المسائل المتناسبة . والمياه جمع الماء ، وجمعه مع يدخل منه إلى اختلاف الأنواع .

باب طهورية ما. البح وغيره

١ - (عَن أَبِي هُرِيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ ﴿ سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ فَقَالَ : يا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَرْكَبُ البَحْرَ ، وَنَحْمِلُ مَعَنا اللهُ عليه وَسَالَمَ وَقَالَ اللهِ عَطِشْنا ، أَفَنتَوَضَّأَ بِمَاءِ البَحْرِ ؟ فقالَ القليل مِن المَاء ، فان تَوَضَّأَ نا بِهِ عَطِشْنا ، أَفَنتَوَضَّأَ بِمَاءِ البَحْرِ ؟ فقالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُو الطّهُورُ ماؤهُ ، الحل مَيْتَنهُ » رَوَاهُ الحَمْسَةُ ، وقالَ البَّرْمِذِي : هذا حديثُ حسن تصيحُ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم، في المستدرك والدارقطني والبيهتي في سننهما وابن أبي شيبة . وحكى الترمذي عن البخاري. قصحيحه ، وتعقبه ابن عبد البرّ بأنه لو كان صحيحا عنده لأخرجه في صحيحه ، وردّ ص

الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم الاستيعاب ، ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقى العلماء له بالقبول فردَّه من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى ، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لاتبلغ درجة هذا ولا تقاربه . وصححه أيضا ابن المنذر وابن منده والبغوى وقال : هذا الحديث صحيح متفق على صحته . وقال ابن الأثير في شرح المسند : هذا حديث صحيح مشهور ، أخرجه الأثمة في كتبهم واحتجوا به ورجاله ثقات . وقال ابن الملقن في البدر المنير : هذا الحديث صبيح جليل مروى من طرق الذي حضرنا منها تسع ، ثم ذكرها جميعاً وأطال الكلام عليها وسيأتى تلخيصها . وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الإمام جميع وجوه التعليل التي يعلل بها الحديث . قال ابن الملقن في البدر المنير ، قلت : وحاصلها كما قال فيه أنه يعلل بأربعة أوجه ثم سردها وطوَّل الكلام فيها ، وملخصها أن الوجه الأوَّل الجهالة في سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المذكورين في إسناده ، لأنه لم يرو عن الأوَّل إلا صفوان بن سليم ، ولم يرو عن الثاني إلا سعيد بن سلمة ، وأجاب بأنه قد رواه عن سعيد الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وهو ابن كثير ، رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي. وأما المغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد ويزيد القرشي وحماد كما ذكره الحاكم في المستدرك . الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة ، وأجاب بترجيح رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الأزرق ، ثم قال : فقلـ زالت عنه الجهالة عينا وحالاً . الوجه الثالث التعليل بالإرسال ، لأن يحيى بن سعيد أرسله وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن سلمة وهو وإن كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الأصول وبعض أهل الحديث . الوجه الرابع التعليل بالاضطراب ، وأجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به الدارقطني وغيره ، وقد لخص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير فقال : ما حاصله ومداره على صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبى بردة عن أبي هريرة ، قال الشافعي في إسناد هذا الحديث من لاأعرفه ، قال البيهقي : يحتمل أنه يريد سعيد بن سلَّمة أو المغيرة أو كليهما ، ولم يتفرُّد به سعيد عن المغيرة ، فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أنه اختلف عليه فيه فروى عنه عن المغيرة بن عبدالله بن أبي بردة أن ناسا من بني مدلج أتوا النبي صلَّى الله عليه وسلم فذكره ، وروى عنه عن المغيرة عن رجل من بني مدلج ، وروى عنه عن المغيرة عن أبيه ، وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله ، أو عبد الله بن المغيرة ، وروى عنه عن عبد الله ابن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدلج اسمه عبد الله ، وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة مرفوعاً ، وروى عنه عن المغيرة عن عبد الله المدلجي ، هكذا قال الدارقطني. وقال أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبي هريرة ، وكذا قال ابن حبان ، والمغيرة معروف

كما قال أبو دمود ، وقد وثقه النسائي . وقال ابن عبد الحكم : اجتمع عليه أهل آفريقية بعد اقتل يزيد بن أبي مسلم فأبي . قال الحافظ : فعلم من هذا غلط من زعم أنه مجهول لايعرف . وأما سعيد بن سلمة فقد تابع صفوان بن سليم في روايته له عنه الجلاح بن كثير رواه جماعة ، منهم الليث بن سعد وعمرو بن الحرث . ومن طريق الليث رواه أحمد والحاكم ﴿ وَالْبِيهِي ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن حماد بن خالد عن مالك بسنده عن أبي هريرة . وفي الباب عن جابر عند أحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة ، وله طريق أخرى عنه عند الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم قال الحافظ : وإسناده حسن ليس فيه إلا ما يخشي من التدليس انهمي ، وذلك لأن في إسناده أبن جريج وأبا الزبير وهما مدلسان . قال ابن السكن : حديث جابر أصحّ ما روى في هذا الباب ؛ وعن ابن عباس عند الدارقطني والحاكم بلفظ « ماء البحر طهور » قال في التلخيص ورواته ثقات ، ولكن صحح الدارقطني وقفه . وعن ابن الفراسي عند ابن ماجه بنحو حديث أبى هريرة ، وقد أعله البخاري بالإرسال ، لأن ابن الفراسي لم يدرك النبيّ صلى الله عليه وسلم . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني والحاكم بنحو حديث أَبَّى هُرِيرة ، وفي إسناده المثني الراوى له عن عمرو وهو ضعيف . قال الحافظ : و وقع في رواية الحاكم والأوزاعي بدل المثنى وهو غير محفوظ . وعن على بن أبي طالب عند الدارقطني والحاكم باسناد فيه من لايعرف . وعن ابن عمر عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة . وعن أبي بكر عند الدارقطني ، وفي إسناده عبد العزيز بن أبي ثابت ، وهو كما قال الحافظ ضعيف ، وصحح الدارقطني وقفه وابن حبأن فىالضعفاء . وعن أنس عند الدارقطني ، وفي إسناده أبان بن أبي ثوبان ، قال وهو متروك . (قوله سأل رجل) وقع في بعض الطرق التي تقدمت أن اسمه عبد الله ، وكذا ساقه ابن بشكوال باسناده ، وأورده الطبراني فيمن اسمه عبد ، وتبعه أبو موسى الحافظ الأصبهاني في كتاب معرفة الصحابة ، فقال عبد أبو زمعة البلوى الذي سأل النبيّ صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر ، قال ابن منيع : بلغني أن اسمه عبد ، وقيل اسمه عبيد بالتصغير ، وقال السمعاني في الأنساب : اسمه العركي وغلط في ذلك ، وإنما العركي وصف له وهو ملاح السفينة (قوله هو الطهور) قد تقدُّم في أوَّل الكتاب ضبطه وتفسيره ، وهو عند الشافعية المطهر ، وبه قال أحمد . وحكى بعض أصحاب أبي حنيفة عن مالك و بعض أصحاب أبي حنيفة أن الطهور هو الطاهر ، واحتجّ الأوّلون بأن هذه اللفظة جاءت في لسان الشرع للمطهر كقوله تعالى _ ماء طهورا _ وأيضا السائل إنما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن التطهر بماء البحر لاعن طهارته ، ويدلُّ على ذلك أيضًا قوله صلى الله عليه وسلم في بئر بضاعة « إن المـاء طهور » لأنهم إنما سألوه عن الوضوء به . قال في الإمام شرح الإلمام: فان قيل لم لم يجبهم بنعم حين قالوا « أَفْنتوضاً

يه ؟ » قلنا : لأنه يصير مقيدًا بحال الضرورة وليس كذلك . وأيضًا فانه يفهم من الاقتصار على الجواب بنعم أنه إنما يتوضأ به فقط ولايتطهر به لبقية الأحداث والأنجاس. فان قيل كيف شكوا في جواز الوضوء بماء البحر ؟ قلنا : يحتمل أنهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم « لاتركب البحر إلا حاجا أو معتمرا أو غازيا في سبيل الله ، فان تحت البحر نارا وتحت النار بحرا » أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر مرفوعا ظنوا أنه لايجزئ النطهر به . وقد روى موقوفا على ابن عمر بلفظ « ماء البحر لايجزئ من وضوء ولا جنابة ، إن تحت البحر نارا ثم ماء ثم نارا حتى عدّ سبعة أبحر وسبع أنيار » وروى أيضا عن ابن عمرو بن العاص أنه لا يجزئ التطهر به ، ولا حجة في أقوال الصحابة لاسما إذا عارضت المرفوع والإجماع . وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود : رواته مجهولون . وقال الحطابي : ضعفوا إسناده . وقال البخاري : ليس هذا الحديث بصحيح . وله طريق أخرى عند البزار وفيها ليث بن أبي سلم وهو ضعيف. قال في البدر المنير: في الحديث جواز الطهارة بماء البحر ، وبه قال جميع العلماء إلا ابن عبد البرّ وابن عمر وسعيد بن المسيب. وروى مثل ذلك عن أبي هريرة وروايته تردّه ، وكذا رواية عبد الله بن عمر . وتعريف الطهور باللام الحنسية المفيدة للحصر لاينفي طهورية غيره من المياه لوقوع ذلك جوابا لسؤال من شك في طهورية ماء البحر من غير قصد للحصر . وعلى تسلم أنه لاتخصيص بالسبب ولا يقصر الخطاب العام عليه فمفهوم الحصر المفيد لنني الطهورية عن غير مائه عُموم مخصص بالمنطوقات الصريحة القاضية باتصاف غيره بها (قوله الحلّ ميتته) فيه دليل على حلّ جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره وثعبانه ، وهو المصحح عند الشافعية وفيه خلاف سيأتي في موضعه . ومن فوائد الحديث مشروعية الزيادة في الجواب على سؤال السائل لقصر الفائدة وعدم لزوم الاقتصار ، وقد عقد البخارى لذلك بابا فقال : باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله ، وذكر حديث ابن عمر « أن رجلا سأل النبيّ صلى الله عليه وسلم : ما يلبس المحرم ؟ فقال : لايلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثُوبًا مسه الورس أو الزعفران ، فان لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين، فكأنه سأله عن حالة الاختيار فأجابه عنها وزاد حالة الاضطرار. وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك. قال الخطابي : وفي حديث الباب دليل على أن المفتى إذا سئل عن شيء وعلم أن للسائل حاجة إلى ذكر ما يتصل بمسألته استحبُّ تعليمه إياه ، ولم يكن ذلك تكلفا لما لايعنيه لأنه ذكر الطعام وهم سألوه عن الماء لعلمه أنهم قد يعوزهم الزاد في البحر انتهيي . وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال ، فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة ، بل المراد أن الجواب يكون مفيدا للحكم المسئول عنه . وللحديث فرائد غير ما تقدُّم ، قال ابن الملقن : إنه حدث عظيم ، أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعدمهمة . قال الماوردي في الحاوى: قال الحميدي قال الشافعي: هذا الحديث نصف علم الطهارة . لا - (وَعَنَ ْ أَنَسِ بْنِ مَالِكُ قَالَ : رأيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ إِوَسَلَمْ وَحَانَتْ صَلاة العَصْر فالْتَمَسَ النَّاسُ الوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوا ، فأنّى إرسَول الله صلى الله عليه إرسَول الله صلى الله عليه وسلم بوضُوء ، فوضَع رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضَقُوا منه ، فرأيت الماء المنبع من تحت أصابعه حتى توضَقُوا من عند آخرهم » منتقق عليه ، فرأيت الماء ومنتفق على مثل معناه من حديث جابر بن عبد الله) :

لفظ حديث جابر « وضع يده صلى الله عليه وسلم فىالركوة فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون ، فشربنا وتوضأنا ، قلت : كم كنتم ؟ قال : لوكنا مائة ألف لكفانا ، قال : كنا خمس عشرة مائة » (قوله وحانت) الواو للحال بتقدير قد (قوله الوضوء) بفتح الواو: أي الماء الذي يتوضأ به ﴿ قُولُهُ فَأَتَّى ﴾ بضم الهمزة على البناء للمفعول ، وقلد بين البخاري في رواية أن ذلك كان بالزوراء ، وهي سوق بالمدينة . (قوله بوضوء) بفتح الواو أيضا: أي باناءفيه ماء ليتوضأ به . ووقع في رواية للبخاري « فجاء بقدح فيه ماء يسير فصغر أن يبسط فيه صلى الله عليه وسلم كفه فضم "أصابعه » . (قوله ينبع) بفتح أوَّله وضم الموحدة ويجوز كسرها وفتحها ، قاله في الفتح . (قوله حتى توضئوا من عند آخرهم) قال. الكرماني : حتى للتدريج ومن للبيان : أي توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم ، وهو كنامة عن جميعهم ، وعند بمعنى في ، لأن عند وإن كانت للظرفية الحاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون لمطلق الظرفية ، فكأنه قال : الذين هم في آخرهم . وقال التيمي : المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة إلى الآخر . وقال النووي : من هنا بمعنى إلى وهي لغة . وتعقبه الكرماني بأنها شاذة ، ثم إن إلىلايجوز أن تدخل على عند ، ولا يلزم مثله في « من » إذا وقعت بمعنى إلى . قال في الفتح : وعلى توجيه النووى يمكن أن يقال عند زائدة . والحديث يدل على مشروعية المواساة بالماء عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوئه ، وعلى أن اغتراف المتوضئ من الماء القليل لايصير الماء مستعمَّلا ، واستدلُّ به الشافعي على أن الأمر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء ندب لاحتم ، وسيأتى تحقيق ذلك . قال ابن بطال : هذا الحديث شهده جمع من الصحابة ، إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك. لطول عمره ، ولطلب الناس علو السند . وناقضه القاضي عياض فقال : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجم الغفير عن الكافة متصلا عن جملة من الصحابة ، بل لم يوثر عن أحد منهم إنكار ذلك ، فهو ملتحق بالنطعي . قال الحافظ : فانظر كم بين الكلامين من

التفاوت انتهى . ومن فوائد الحديث أن الماء الشريف يجوز رفع الحدث به . ولهذا قال المصنف رحمه الله : وفيه تنبيه : أنه لابأس برفع الحدث من ماء زمزم، لأن قصاراه أنه ماء شريف متبرّك به ، والماء الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المثابة . وقد جاء عن على كرَّم الله وجهه في حديث له قال فيه ﴿ ثُمُ أَفَاضُ رَسُولَاللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم فدعا بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ » رواه أحمد انتهيي . وهذا الحديث ا هو في أوَّلُ مسند على من مسند أحمدُ بن حنبل ، ولفظه : حدثنا عبد الله يعني ابن أحمد بن حنبل ، حدثني أحمد بن عبدة البصرى ، حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن بن الحرث عن أبيه عن زيد بن على بن حسين بن على عن أبيه على بن حسين عن عبيد الله بن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن على " بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ،وقف بعرفة فذكر حديثًا طويلا وفيه « ثم أفاض فدعا بسجل من ماء زمزم ، فشرب منه وتوضأ ثم قال : انزعوا فلولا أن تغلبوا عليها لنزعت » الحديث ، وهذا إسناد مستقيم لأن عبد الله بن أحمد ثقة إمام ، وأحمد بن عبدة الضبي البصرى وثقه أبو حاتم والنسائي والمغيرة البن عبد الرحمن قال في التقريب: ثقة جواد من الحامسة ، وأبوه عبدالرحمن قال في التقريب من كبار ثقات التابعين ، وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب على " ، وهو ثقة من الثالثة كما فىالتقريب وقال : ابن معين لابأس به ، وقال أبو حاتم : لايحتج بحديثه . وأما الإمامان نزيد بن على ووالده زين العابدين فهما أشهر من نار على علم ، وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصححه الترمذي وغيره ، وشربه صلى الله عليه وسلم من زمزم عند الإفاضة ، ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جابر الطويل بلفظ « فأتى : يعني النبيّ صلى الله عليه وسلم بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب ، فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم ، فناولوه دلوا فشرب منه » وهو في المتفق عليه من حديث ابن عباس بلفظ « سقيت النبيّ صلى الله عليه وسلم من زمز م فشرب و هو قائم » وفى رواية « استستى عند البيت فأتيته بدلو» والسجل بسين مهملة مفتوحة فجيم ساكنة : الدلو المملوء ، فان تعطل فليس بسجل . ويأتى تمام الكلام عليه في باب تطهير الأرض. ولحديث الباب فوائد كثيرة خارجة عن مقصود ما نحن بصدده ، فلنقتصر على هذا المقدار.

باب طهارة الماء المتوضأ به

١ – (عن جابر بن عبد الله قال ﴿ جاء رَسُول الله صَلَّى الله عليه وسَلَّم عَلَيه وسَلَّم عَمُود فِي وأنا مريض لاأعْقِل ، فتَوَضَّأ وَصَبَّ وَضُوء ه عَلَى ۗ » متُقْفَق عليه .
 ٢ – (وفي حديث صلح الحديثية ، من رواية المسور بن مخرمة ، ومروان البن الحكم «ما تنخم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنخامة إلا وقعت البن الحكم «ما تنخم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنخامة إلا وقعت

في كنف رَجُل ، فدكك بِهَا وَجَهْهُ وَجِلْدُهُ ، وَإِذَا تَوَضَأَ كَادُوا يَعْتَتَلُونَ عَلَى وَضُونِه » وَهُوَ بِكَالِه لِأَهْدَ وَالبُخارِيّ) .

(قوله يعودنى) زاد البخارى في الطب « ماشيا « (قوله لاأعقل) أي لاأفهم وحذف مفعوله إشارة إلى عظم الحال أو لغرض التعميم : أي لاأعقل شيئا من الأمور ، وصرّح البخاري بقوله شيئا في التفسير من صحيحه . وله في الطبّ « فوجدني قد أنجى على ً » (قوله وضوءه) يحتمل أن يكون المراد صبّ على " بعض الماء الذي توضأ به ، ويدل " على ذلك ما في رواية للبخارى بلفظ « من وضوئه » ويحتمل أنه صبّ عليه ما بقي منه ، والأوّل أظهر لقوله في حديث الباب « فتوضأ وصبّ وضوءه على ّ» ولأبي داود « فتوضأ وصبه على" » فانه ظاهر في أن المصبوب هو الماء الذي وقع به الوضوء. (قوله ما تنخم) التنخم : دفع الشيء من الصدر أو الأنف ، وقد استدل ّ الجمهور بصبه صلى الله عليه وسلم لوضوئه على جابر وتقريره للصحابة على التبرُّك بوضوئه ، وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء. وذهب بعض الحنفية وأبو العباس إلى أنه نجس واستدلوا على ذلك بأدلة : منها حديث أبي هريرة بلفظ « لايغتسان "أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » وفي رواية « لايبولن » أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه » وسيأتي . قالوا : والبول ينجس الماء فكذا الاغتسال لأنه صلى الله عليه وسلم قد نهى عنهما جميعا . ومنها الإجماع على إضاعته وعدم الانتفاع به . ومنها أنه ماء أزيل به مانع من الصلاة فانتقل المنع إليه كغسالة النجس المتغيرة . ويجاب عن الأوَّل بأنه أخذ بدلالة الاقتران وهي ضعيفة ، وبقول أبي هريرة يتناوله تناولا كما سيأتي ، فانه يدل على أن النهي إنما هو عن الانغماس لاعن الاستعمال ، وإلا لما كان بين الانغاس والتناول فرق . وعن الثاني بأن الإضاعة لإغناء غيره عنه لالنجاسته . وعن الثالث بالفرق بين مانع هو النجاسة ، ومانع هو غيرها ، وبالمنع من أن كل مانع يصير له بعد انتقاله الحكم الذي كان له قبل الانتقال ، وأيضا هو تمسك بالقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ، ويلزمهم أيضا تحريم شربه وهم لايقولون به . و من الأحاديث الدالة على ما ذهب إليه الجمهور حديث أبي جحيفة عند البخاري قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة ، فأتى بوضوء فتوضأ ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به » . وحديث أبي موسى عنده أيضا قال « دعا النبيّ صلى الله عليه وسلم بقدح فيه ماء ، فغسل يديه ووجهه فيه ومجّ فيه ثم قال لهما : يعنى أبا موسى وبلالا اشربا منه وأفرغا على وجوهكما ونحوركما » . وعن السائب بن يزيد عنده أيضا قال « `ذهبت بي خالتي إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن ابن أختى وجع : أي مريض ، فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ثم توضأ فشربت من وضوئه ثم قمت خلف ظهره ، الحديث. فان قال

الذاهب إلى نجاسة المستعمل للوضوء إن هذه الأحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة، ما توضأ به صلى الله عليه وسلم ولعل ذلك من خصائصه. قلنا: هذه دعوى غير نافقة ، فان الأصل أن حكمه وحكم أمته واحد ، إلا أن يقوم دليل يقضى بالاختصاص ولا دليل . وأيضا الحكم بكون الشيء نجسا حكم شرعى يحتاج إلى دليل يلتزمه الحصم فما هو ؟.

" - (وَعَنَ ْحُذَيْفَةَ بِنْ الدَّهانِ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ لَقَيْهُ وَسَلَّمَ لَقَيْهُ وَهَوْ جُنُبُ ، فَحَادَ عَنْهُ فَاغْتَسَلَ أُثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : كُنْتُ جُنُبًا ، فَقَالَ : إِنَّ المُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَّ البُخارِيَّ وَالتَّرْمِذِيَّ . وَرَوَى الجَماعَةُ أَلِا البُخارِيُّ وَالتَّرْمِذِيَّ . وَرَوَى الجَماعَةُ كُلُهُمْ تَخُوهُ مِنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةً) :

حديث أبى هريرة المشار إليه له ألفاظ ، منها « أن النبيّ صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض . طرق المدينة وهو جنب فانخنس منه فذهب فاغتسل ، ثم جاء فقال له : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : كنت جنبا فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة فقال : سبحان الله إن المؤمن لاينجس » (قوله وهو جنب) يعني نفسه . وفي رواية أبي داود « وأنا جنب » وهذه اللفظة تقع على الواحد المذكر والمؤنث والاثنين والجمع بلفظ واحدر، قال الله تعالى في الجمع ـ وإن كنتم جنبا فاطهروا ـ وقال بعض أزواج النبيّ صلى الله عليه وسلم : إني كنت جنبا ، وقد يقال جنبان وجنبون وأجناب (قوله فحاد عنه) أي مال وعدل (قوله لاينجس) فيه لغتان ضم الجيم وفتحها ، وفي ماضيه أيضا الهتان نجس ونجُس بكسر الجيمي وضمها ، فمن كسرها في الماضي فتحها في المضارع ، ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع أيضًا . قال النووى : وهذا قياس مطرد ومعروف عند أهل العربية إلا أحرفه مستثناة من الكسر (قوله إن المسلم) تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر ، وحكاه في البحر عن الهادي والقاسم والناصر ومالك ، فقالوا : إن الكافر نجس عين ، وقوَّوا ذلك بقوله تعالى. ـ إنما المشركون نجس ـ وأجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لاعتياده مجانبة النجاسة ، بخلاف المشرك اعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار . وحجتهم على صحة هذا التأويل أن الله أباح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لايسلم منه من يضاجعهن ، ومع ذلك فلا بجب من غسل المكتابية إلا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة ، ومن جملة ما استدل به القائلون بنجاسة الكافر حديث إنزاله صلى الله عليه وسلم وفد ثقيف المسجد وتقريره لقول الصحابة قوم. أنجاس لما رأوه أنزلهم المسجد وقوله لأبي تعلبة لما قال له : « يا رسول الله إنا بأرض قوم. أهل كتاب أفنأكل في آنيتهم ؟ قال : إن وجدتم غيرها فلا تأكلو ا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها ، وسيأتي في باب آنية الكفاز . وأجاب الجمهور عن حديث إنزال.

وفد ثقيف بأنه حجة عليهم لالهم ، لأن قوله ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء ، إنما أنجاس القوم على أنفسهم بعد قول الصحابة قوم أنجاس صريح في نفي النجاسة الحسية التي هي محلَّ النزاع ، ودليل على أن المراد نجاسة الاعتقاد و الاستقدار . وعن حديث أني ثعلبة بأن الأمر بغسل الآنية ليس لتلوُّثها برطوباتهم بل لطبخهم الخنزير وشربهم الحمر فيها ، يدل على ذلك ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضا بالفظ ﴿ إِنْ أَرْضَنَا أَرْضَ أهل كتاب ، وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الحمر فكيف نصنع بآنيتهم وقدورهم » وسيأتي . ومن أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بأن ذلك تنفير عن الكفار وإهانة لهم ، وهذا وإن كان مجازا فقرينته ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة ، وربط ثمامة بن أثال وهو مشرك بسارية من سواري المسجد . وأكل من الشاة التي أهدته له يهودية من خيبر . وأكل من الجبن المجلوب من بلاد النصاري كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر . وأكل من خبز الشعير والإهالة لما دعاه إلى ذلك يهودي ، وسيأتي في باب آنبة الكفار ، وما سلف من مباشرة الكتابيات والإحماع على جواز مباشرة المسبية قبل إسلامها ، وتحليل طعام أهل الكتاب ونسائهم بآية المائدة وهي آخر ما نزل ، وإطعامه صلى الله عليه وسلم وأصحابه للوفد من الكنمار من دون غسل للآنية ولا أمر به ، ولم ينقل تو في رطوبات الكفار عن السلف الصالح ، ولو توقوها لشاع. قال ابن عبد السلام: ليس من التقشف أن يقول أشترى من سمن المسلم لامن سمن الكافر، لأن الصحابة لم يلتفتوا إلى ذلك . وقد زعم المقبلي في المنار أن الاستدلال بالآية المذكورة على نجاسة الكافر وهم لأنه حمل لكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث ، وبين النجس في اللغة والنجس في عرف المتشرعة عموم وخصوص من وجه ، فالأعمال السيئة نجسة لغة لاعرفا ، والحمر نجس عرفا وهو أحد الأطيبين عند أهل اللغة والعذرة نجس فىالعرفين فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفاك أن مجرد تخالف اللغة ، والاصطلاح في هذه الأفراد لايستازم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب ، والذي في كتب اللغة أن النجس ضد الطاهر . قال في القاموس : النجس بالفتح وبالكسر وبالتحريك وككتف وعضد ضد الطاهر انهى . فالذي ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج بها هو ما عرّفناك ، وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حيا وميتا ، أما الحيّ فاجماع ، وأما الميت ففيه خلاف. فذهب أبو حنيفة ومالك ، ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب إلى نجاسته ، وذهب غيرهم إلى طهارته ؛ واستدل صاحب البحر للأوَّلين على النجاسة بنزح زمزم من الحبشي ، وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول الصحابي وفعله لاينتهض للاحتجاج به على الخصم محتمل أن يكون للاستقذار لاللنجاسة ، ومعارض بحديث الباب وبحديث ابن عباس نفسه عند الشافعي والبخاري تعليقا بلفظ

المؤمن لاينجس حيا ولا ميتا » وبحديث أبي هريرة المتقدم ، وبحديث ابن عباس أيضا عند البيهقي « إن ميتكم يموت طاه ! ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » وترجيح رأى الصحابي على ووايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية غيره من الغرائب التي لايدرى ما الحامل عليها ؟ . وفي الحديث من الفوائد مشروعية الطهارة عند ملابسة الأمور العظيمة ، واحترام أهل الفضل وتوقير هم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات ، وإنما حاد حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانحنس أبوهريرة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتاد مماسحة أصحابه إذا لقيهم والدعاء لهم ، هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة ، فلما ظنا أن الجنب يتنجس بالحدث خشيا أن يماسحهما كعادته فبادرا إلى الاغتسال ، وإنما ذكر المصنف رحمه الله هذا بلحديث في باب طهارة الماء المتوضأ به لقصد تكيل الاستدلال على عدم نجاسة الماء المتوضأ به وسيأتي به ، لأنه إذا ثبت أن المسلم لاينجس فلا وجه لجعل الماء نجسا بمجرد مماسته له ، وسيأتي في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت وسيشير المصنف إلى هذا الحديث هنالك في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت وسيشير المصنف إلى هذا الحديث هنالك

باب بيان زوال تطهيره

١ - (عَن * أَبِي هُرَيْرَةَ أَن النَّبِيُّ صَلَّى الله عُلَيْه وَسَلَّم قَال ﴿ لا يَغْتَسِلَن أَحَدُ كُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ ، فَقَالُوا : يا أَبا هُرَيْرَةَ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ قال : يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلاً » رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهُ ، وَلِأَحْمَدَ وأَبِي دَاوُدَ: «لايبُولَنَ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ ، وَلا يَغْتَسَلُ فيهِ من جَنَابَةً ،) ٥ ﴿ قُولُهُ فِي الْمُـاءُ الدَّائُمُ ﴾ هو الساكن ، قال في الفتح : يقال دوَّم الطائر تدويما : إذا صفَّ جناحيه في الهواء فلم يحركهما .والرواية الأولى من حديث الباب تدلُّ على المنع من الاغتسال في المـاء الدائم للجنابة وإن لم يبل فيه . والرواية الثانية تدلُّ على المنع من كل واحد من البول والاغتسال فيه على انفراده ، وسيأتى في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة حديث أبي هريرة هذا بلفظ « ثم يغتسل فيه » ويأتى البحث عن حكم البول فى الماء الدائم والاغتسال فيه هنالك وقد استدل " بالنهي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلا للتطهير ، لأن النهى ههنا عن مجرَّد الغسل فدلٌّ على وقوع المفسدة بمجرَّده ، وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم ، لأن المقصود التنزَّه عن التقرَّب إلى الله تعالى بالمستقذَّرات ، والوضوء يقذر الماء كما يُقذره الغسل . وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر العترة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبوحنيفة في رواية عنه ، واحتجوا بهذا الحديث وبحديث النهى عن التوضو بفضل وضوء المرأة ، واحتجّ لهم في البحر بما روى عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لابما تساقط منه ، وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علة النهى ليست كونه يصير مستعملا بل مصيره مستخبثا بتوارد الاستعمال فيبطل نفعه ويوضح ذلك قول أبي هريرة يتناوله تناولا وباضطراب متنه وبأن الله ليل أخص من الدعوى ، لأن غاية ما فيه خروج المستعمل للجنابة ، والمدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية وعن حديث النهى عن التوضوُّ بفضل وضوء المرأة بمنع كون الفضل مستعملا ، ولو سلم فالدليل أخصٌّ من الدعوي لأن المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية لاخصوص هذا المستعمل، وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة » وأخرجه أحمد أيضا وابن ماجه بنحوه من حديثه ، وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والنسائى والترمذي وصححه من حديثه بلفظ « اغتسل بعض أزواج النبيّ صلى الله عليه وسلم في جفنة ، فجاء النبيّ صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها أو يغتسل ، فقالتُ له : يا رسول الله إنى كنت جنبا ، فقال : إن المـاء لايجنب » وأيضا حديث النهى عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة فيه مقال سيأتى بيانه في بابه ، وعن الاحتجاج بتكميل السلف للطهارة بالتيمم لابما تساقط بأنه لايكون حجة إلا بعد تصحيح النقل عن جميعهم ، ولا سيل إلى ذلك لأن القائلين بطهورية المستعمل منهم كالحسن البصرى والزهوى والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين ، ونسبه ابن حزم إلى عطاء وسفيان الثورى وأبى ثور وجميع أهل الظاهر ، وبأن المتساقط قد فني لأنهم لم يكونوا يتوضئون إلى إناء ، والمُلتصق بالأعضاء حقير لايكني بعض عضو من أعضاء الوضوء وبأن سبب الترك بعد تسليم صحته عن السلف وإمكان الانتفاع بالبقية هو الاستقذار ، وبهذا يتضح عدم خروج المستعمل عن الطهورية وتحتم البقاء على البراءة الأصلية لاسها بعد اعتضادها بكليات وجزئيات من الأدلة كحديث «خلق الماء طهورا » وحديث « مسحه صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماءكان بيده » وسيأتى وغيرهما: وقد استدل ً المصنف رحمه الله بحديث الباب على عدم صلاحية المستعمل للطهورية فقال : وهذا النهى عن الغسل فيه بدل على أنه لايصح ولا يجزى وما ذاك إلا لصيرورته مستعملا بأوّل جزء يلاقيه من المغتسل فيه ، وهذا محمول على الذي لايحمل النجاسة ، فأما ما يحملها فالغسل فيه مجزئ فالحدث لا يتعد في إليه حكمه من طريق الأولى انتهى ؟

٧ م (وَعَن سُفْيانَ الشَّوْرِيِّ عَن ْ عَبْدُ الله بْن مُحَمَّد بْنِ عَقيلِ حَدَّثَتْ فَي الرُّبْيِّعُ بِنْتُ مُعُوّد بْنِ عَفْراء فَاذَ كَرَ حَديثَ وَضُوء النَّبِيِّ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوء النَّبِيِّ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسُهُ بِمَا بَقَى مَن وَضُونه فَي بِدَه مَرَّتَ بْنِ ، بَدَأَ بَمُوَ حَرِّه ، ثُمَّ رَدَّهُ إلى ناصِيته ، وَغَسَل رِجْلَيْه ثَلاثا فَي بَدَه مَرَّتَ بْنِ ، بَدأً بَمُو حَرِّه ، ثُمَّ رَدَّهُ إلى ناصِيته ، وغَسَل رِجْلَيْه ثَلاثا فَي بَدَه مَرَّتَ بْنِ ، بَدأَ بَمُو حَرِّه ، ثُمَّ رَدَّهُ إلى ناصِيته ، وغَسَل رِجْلَيْه ثَلاثا فَي رَوَاهُ أَهْمَد وأَبُو دَاوُد أَخَنْ عَصَرًا ، ولَفَظُهُ ﴿ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ

عَلَيْهُ وَسَلَّمَ مَسَحَ رأْسَهُ مِنْ فَضْلِ ماء كانَ بِيدَيْهُ » قالَ النَّرْمِذِيُّ : عبْدُ اللهِ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ صَدُوقٌ ، وَلَكِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبِلِ حِفْظهِ وَقَالَ البُخارِيُّ : كانَ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَالْحُمَيْدِيُّ يَعْتَجُونَ بِحَدِيثه) .

الحلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن عقيل مشهور ، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب. والكلام على أطراف هذا الحديث محله الوضوء. ومحلِّ الحجة منه مسح رأسه بما بني من وضوء في يده ، فانه مما استدلٌّ به على أن المستعمل قبل انفصاله عن البدن يجوز التطهر به . قيل وقد عارضه مع ما فيه من المقال أن النبيّ صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بماء غير فضل يديه كحديث مسلم « إن النبيّ صلى الله عليه وسلم مسح برأسه بماء غيرفضل يديه »و أخرج التر مذى من حديث عبد الله بن زيد« أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وسلم توضأ وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه » وأخرج أيضا من حديثه « أن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديدا » وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديثه أيضا نحوه . وأنت خبير بأن كونه صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديدا كما وقع في هذه الروايات لاينافي ما في حديث الباب من أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بتي من وضوئه في يديه ، لأن التنصيص على شيء بصيغة لاتدل ّ إلا على مجرّد الوقوع ولم يتعرّض فيها لحصر على المنصوص عليه ولا نفي لما عداه لايستلزم عدم وقوع غيره . والأولى الاحتجاج بما أخرجه الترمذي والطبراني من رواية ابن جارية بلفظ «خذ للرأس ماء جديدا » فان صح هذا دل على أنه يجب أن يؤخذ للرأس ماء جديد ولا يجزى مسحه بفضل ماء اليدين ، ويكون المسح ببقية ماء اليدين إن صحّ حديث الباب مختصا به صلى الله عليه وسلم لما تقرّر في الأصول من أن فعله صلى الله عليه وسلم لايعارض القول الحاص" بالأمة بل يكون مختصا به ، وذلك لأن أمره صلى الله عليه وسلم للأمة أمرا خاصا بهم أخص من أدلة التأسي القاضية باتباعه في أقواله وأفعاله فيبني العام على الخاص"، ولا يجب التأسي به في هذا الفعل الذي ورد أمر الأمة بخلافه وما نحن فيه من هذا القبيل وإن كان خطابا لواحد. لأنه يلحق به غيره ، إما بالقياس أو بحديث « حكمي على الواحد كحكمي على الجماعة » وهو وإن لم يكن حديثا معتبرا عند أئمة الحديث فقد شهد لمعناه حديث « إنما قولى لامرأة كقولى لمائة امرأة ، ونحوه . قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه : وعلى تقدير أن يثبت أن النبيّ صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بني من بلل يديه فليس يدل على طهورية الماء المستعمل ، لأن الماء كلما تنقل في محال التطهير من غير مفارقة إلى غيرها فعمله وتطهيره باق ، ولهذا لايقطع عمله في هذه الحال تغيره بالنجاسات والطهارات انتهى : وقد قدمنا ما هو الحقّ في الماء المستعمل ،

باب الرد على من جعل مايغترف منه المنوضي بعد غسل وجهه مستعملا

١ - (عَن ْ عَبْدُ الله بْن زَیْد بْن عاصِم « أَنَّهُ قیل لَهُ تُوضَّا ْ لَنَا وُضُوءَ وَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّمَ فَدَعا بإناءً فأكفأ مَنه على يدَیه فغسله ما لَالله مَ أَد ْ خَلَ ید هُ فاسْتَخْرَجَها فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِن ْ كَفَ وَاحدة ، فَلاثا ، ثُمَّ أَد ْ خَلَ یَد هُ فاسْتَخْرَجَها فَغَسَلَ وَجُهه مُ ثَلاثا ، ثُمَّ أَد ْ خَلَ یَد هُ فاسْتَخْرَجَها فَغَسَلَ وَجُهه مُ ثَلاثا ، ثُمَّ أَد ْ خَلَ یَد هُ فاسْتَخْرَجَها فَعَسَلَ وَجُهه مُ ثَلاثا ، ثُمَّ أَد ْ خَلَ الله فَعَسَلَ يَد يَه إلى المر فَقَد يْنِ مَرَّتَ يْنِ ، ثُمَّ أَد ْ خَلَ يَد هُ فاسْتَخْرَجَها فَعَسَلَ رِجُلَيه الله عَلَي الله عَلَي الله عَلَيه وأَد ْ بَرَ ، مُ مُ عَسَلَ رِجُلَيه إلى الكَعْبَيْنِ ، مُتَّ قال : هَكَذَا كَانَ وَضُوء مُ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَ مِكْدَا كَانَ وَضُوء مُ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم مَ مُنَّفَق مُ عَلَيْه ، وَلَفْظُهُ لَا مُمَد) .

(قوله فأكفأ منه) أي أمال وصبّ ، وفي رواية لمسلم « أكفأ منها » أي المطهرة أوالإداوة (قوله ثم أدخل يده) هكذا وقع في صحيح مسلم أدخل يده بلفظ الإفراد ، وكذا في أكثر و وايات البخاري ، وفي رواية له « ثم أدخل يديه فاغترف بهما » وفي أخرى له من حديث ابن عباس « ثم أخذ غرفة فعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ » وفي سنن أبي داود والبيهتي من رواية على عليه السلام في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم « ثم أدخل يديه في الإناء حميعا فأخذ بهما حفنة من ماء فضرب بها على وجهه » فهذه الروايات في بعضها يديه وفي بعضها يده فقط وفى بعضها يده وضم " الأخرى إليها ، فهى دالة على جواز الأمور الثلاثة وأنها سنة . قال النووى : ويجمع بين ذلك بأن النبيّ صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في مرّات وهي ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي ، ولكن الصحيح منها والمشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي في البويطي والمزنى أن المستحبّ أخذ الماء للوجه باليدين جميعا لكونه أسهل وأقرب إلى الإسباغ . والكلام على أطراف الحديث يأتى فى الوضوء إن شاء الله ، وإنما ساقه المصنف ههنا للردّ على من زعم أن الماء المغترف منه بعد غسل الوجه يصير مستعملا لايصلح للطهورية ، وهي مقالة باطلة يردّها هذا الحديث وغيره . وقد زعم بعض القائلين بخروج المستعمل عن الطهورية أن إدخال اليد فى الإناء للغرفة التي يغسلها بها يصيره مستعملا وللحنفية والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها أثارة من علم وتفصيلات وتفريعات عن الشريعة السمحة السهلة بمعزل ، وقد عرفت بما سلف أن هذه المسئلة ، أعنى خروج المستعمل عن الطهورية مبنية على شفا جرف هار ، ومن فوائد هذا الحديث جواز المخالفة بين غسل أعضاء الوضوء لأنه اقتصر في غسل اليدين على مرّتين

بعد تثليث غيرهما (قوله فمسح برأسه) لم يذكر فيه عددا كسائر الأعضاء ، وهكذا أطلق في حديث على عليه السلام عند الترمذي في حديث على عليه السلام عند الترمذي وصححه . وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود ، وقد ورد التثليث في حديث على عليه السلام من طريق خالفت الحفاظ ، وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن ابن وردان ، وسيأتي بسط الكلام على ذلك في الوضوء إن شاء الله تعالى .

باب ماجاء في فضل طهور المرأة

الحكم بن عمرو العفاري « أنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم فهي أنْ يَتُو ضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضل طَهُورِ المرْأَةِ » رواه الحمسة إلا أن ابن ماجة والنسائي قالا : وَضُوءِ المَرْأَةِ . وَقالَ التَّرْمذيُّ ؛ هذا حديثُ حسن " وقالَ التَّرْمذيُّ ؛ هذا حديثُ حسن " وقالَ ابن ماجة " ، وقد " روى بعدة أن حديثا آخر : الصَّحيحُ الأوَّلُ : يعني حديث الحكم) :

الحديث صححه ابن حبان أيضا . وقال البيهقي في سننه الكبرى : قال البخارى : حديث الحكم ليس بصحيح . وقال النووى : اتفق الحفاظ على تضعيفه . قال ابن حجر في الفتح : وقد أغرب النووي بذلك ، وله شاهد عند أبي داود والنسائي من حديث رجل صحب النبيُّ * صلى الله عليه وسلم قال « نهى رسول الله صلى لله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وليغترفا جميعا » قال الحافظ في الفتح : رجاله ثقات ولم أقف لمن أعله على حجة قوية ، ودعوى البيهتي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لايضرّ ، وقد صرّح التابعي بأنه لقيه . ودعوى ابن حزم أن داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة ، فانه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة ، وقد صرّح باسم أبيه أبو داود وغيره ، وصرّح الحافظ أيضا في بلوغ المرام بأن إسناده صحيح . والحديث يدل على أنه لايجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وقلم ذهب إلى ذلك عبد الله بن سرجس الصحابي ، ونسبه ابن حزم إلى الحكم بن عمرو راوى الحديث وجويرية أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الحطاب ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصرى ، وهو أيضا قول أحمد وإسحق لكن قيداه بما إذا خلت به . وروى عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيدًا بما إذا كانت المرأة حائضًا . ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل وضوء المرأة وفي جوازه مضطربة ، لكن قال صحّ عن عدّة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به، وعورض بأن الجواز أيضًا نقل عن عدَّة من الصحابة منهم ابن عباس واستدلوا بما سيأتي من الأدلة ، وقد جمع بين الأحاديث. بحمل أحاديث النهي على ماتساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملاً ، والجواز على ما بقى من الماء ، وبذلك جمع الخطابى ، وأحسن منه ما جمع به الحافظ فى الفتح من حمل النهى على التنزيه بقرينة أحاديث الجواز الآتية .

٢ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ « أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسَلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلَمٌ).

٢ - (وَعَنَ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَ مَيْمُونَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بِفَضْلِ غُسُلُها مِنَ الجَنابَةِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنَ مَاجَهُ) .

\$ - (وَعَن ابْن عَبَّاسِ قَالَ : اغْتَسَلَ بَعْضُ أُزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيتَوَضَأَ مَنْهَا أَوْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيتَوَضَأَ مَنْهَا أَوْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيتَوَضَأَ مَنْهَا أَوْ يَغْتَسَلَ ، فَقَالَ : إِنَّ اللّهَ إِنْ كُنْتُ جُنُبًا ، فَقَالَ : إِنَّ اللّهَ لاَ يَجْنُبُ ، وَقَالَ : حَدَيْثُ حَسَنٌ صَعِيحٌ) . رَوَاه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّرْمَذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَعِيحٌ) .

حديثه الأوّل معكونه في صحيح مسلم قد أعله قوم بتردّد وقع في رواية عمرو بن دينار حيث قال : وعلمي والذي يخطر على بألى أن أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث . وقد ورد من طريق أخرى بلا تردُّد . وأعل أيضا بعدم ضبط الراوى ومخالفته ، والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ « إن النبيّ صلى الله عليه وسلم وميمونة كانايغتسلان من إناء واحد » وحديثه الآخر أخرجه أيضا الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره، كذا قال الحافظ في الفتح. وقال الدارقطني قد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه شعبة وهو لايحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم . (قوله لايجنب) في نسخة بفتح الياء التحتية ، وفي أخرى بضمها ، فالأولى من جنب بضم النون وفتحها ، والثانية من أجنب . قال فى القاموس : وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستوى للواحد والجمع اه . وظاهر حديثي ابن عباس وميمونة معارض لحديث الحكم السابق ، وحديث الرجل الذي من الصحابة فيتعين الجمع بما سلف. لايقال إن فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم لايعارض قوله الحاص" بالأمة ، لأنا نقول إن تعليله الجواز بأن الماء لايجنب مشعر بعدم اختصاص ذلك به . وأيضا النهى غير مختص بالأمة ، لأن صيغة الرجل تشمله صلى الله عليه وسلم بطريق الظهور ، وقد تقرّر دخول المخاطب في خطاب نفسه ، نعم لو لم يرد ذلك التعليل كان فعله صلى الله عليه وسلم مخصصا له من عموم الحديثين السابقين . وقد نقل النووى الاتفاق على جواز وضوء ألمرأة بفضل الرجل دون العكس، وتعقبه الحافظ بأن الطحاوى قد أثبت فيه الحلاف . قال المصنف رحمه الله تعالى : قلت وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة والإخبار بذلك أصح ، وكرهه أحمد وإسحق إذا خلت به ، وهو قول عبد الله بن سرجس ، وحملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به جمعا

بينه وبين حديث الحكم . فأما غسل الرجل والمرأة ووضوؤهما جميعا فلا اختلاف فيه ، قالت أم سلمة «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من الجنابة » متفق عليه . وعن عائشة قالت « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة » متفق عليه . وفي لفظ للبخاري« من إناء وأحد نغترف منه جميعا » . ولمسلم « من إناء بيني و بينه واحد فيبادرني حتى أقول دع لى دع لى » . وفي لفظ النسائى « من إناء واحد يبادرنى وأبادره حتى يقول دعى لى وأنا أقول دع لى » اه . وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد جميعا الطحاوى والقرطبي والنووى ، وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه ، وحكاه ابن عبد البرّ عن قوم . ومن جملة مايدلّ على جواز الاغتسال والوضوء للرجل والمرأة من الإناء الواحد جميعًا ما أخرج أبو داود من حديث أم صبية الجهنية قالت « اختلفت يدى ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الوضوء من إناء واحد » ومن حديث ابن عمر قال: «كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، قال مسدد : من الإناء الواحد جميعا . قال في الفتح : ظاهره أنهم كانوا يتناولون المـاء في حالة واحدة . وحكى ابن التين عنقوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعا في موضع واحد ، هؤلاء على حدة ، وهؤلاء على حدة ، والزيادة المتقدمة في قوله من إناء واحد تردّ عليه ، وكأن هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب . وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه سحنون أن معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم يأتى النساء وهو خلاف الظاهر ، لأن قوله جميعا معناه ضد المفترق كما قال أهل اللغة . وقد وقع مصرّحا بوحدة الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أنه أبصر النبيّ صلى الله عليه وسلم وأصابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد كلهم يتطهرون منه » والأولى في الجواب أن يقال : لامانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالمحارم والزوجات .

باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة

1 - (عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحَدُّرِيّ قَالَ : قيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَنْتَوَضَّأُ مَنْ بِنْرِ بِضَاعَةَ ، وَهِيَ بِنْرٌ يُلُقِّي فيها الحِيضُ ولُحُومُ الكلابِ وَالنَّيْنُ ؟ فقالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اللّاءُ طُهُورٌ لاينَجِسُهُ شَيْءٌ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْتَرْمُذِي وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَن ". وَقَالَ أَهْمَدُ بُنُ حَنْبَلَ : حَدِيثٌ حَسَن ". وَقَالَ أَهْمَدُ بُنُ مُنْ عَنْبَلَ : عَدِيثٌ مِنْ وَاللّهُ وَقَالَ اللّهُ يُسْتَقَى اللّهَ اللّهُ اللّهُ

من بِنْرِ بُضَاعَةً ، وَهِيَ بِنْرُ تُطُوِّحُ فيها تَحَايضُ النِّساءِ ، وَلَحْمُ الكلابِ ، وَعَذَ رُ النَّاسِ ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ : ﴿ إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لايُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ﴾ قالَ أَبُو دَاوُد : سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ بْن سَعيد ، قالَ : سألْتُ قُلْتُ فَاذَا نَقَصَ ؟ قَالَ دُونَ العَوْرَة . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَدَّرْتُ بِثُرَ بُضَاعَةَ برِدَ الى فَلَدَدْتُهُ عَلَيْهِا ثُمْ ذَرَعْتُهُ فَاذَا عَرْضُها ستَّةُ أَذْرُع ، وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لَى بابَ البُسْتان فأد ْخَلِّني إليه : هل ْ نُغِيرَ بناؤها عَمَّا كان عليه ؟

فَقَالَ لا ، وَرَأَيْتُ فَيَهَا مَاءً مُتَغِّيرً اللَّوْنَ) .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الأم والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهق. وقد صححه أيضا يحيي بن معين وابن حزم والحاكم ، وجوّده أبو أسامة، ونقل ابن الجوزى أن الدار قطني قال : إنه ليس بثابت . قال في التلخيص : ولم نر ذلك في العلل ولا في السنن وأعله ابن القطان بجهالة راويه عن أبي سعيد واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه . قال ابن القطان : وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد . وقال ابن منده في حديث أبي سعيد هذا إسناده مشهور. وفي الباب عن جابر عند ابن ماجه بلفظ « إن الماء لاينجسه شيء » و في إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب و هو ضعيف متروك. وعن ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان بنحوه . وعن سهل بن سعد عند الدارقطني . وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبزار وابن السكن في صحاحه ، ورواه أحمد من طريق أخرى صيحة لكنه موقوف . وأخرجه أيضا بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان ولفظه « الماء طهور لاينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه » وفي إسناده رشدين بن سعد وهو متروك . وعن أبي أمامة مثله عند ابن ماجه والطبراني ، وفيه أيضا رشدين ، ورواه البيهقي بلفظ « إن الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه » من طريق عطية بن بقية عن أبيه عن ثور عن رشدين بن سعد عن أبي أمامة ، وفيه تعقب على من زعم أن رشدين بن سعد تفرّد بوصله . ورواه الطحاوى والدارقطني من طريق رشدين ابن سعد مرسلا ، وصحح أبو حاتم إرساله . وقال الشافعي : لايثبت أهل الحديث مثله ، وقال الدارقطني : لايثبت هذا الحديث : وقال النووى : اتفق المحدثون على تضعيفه . قال في البدر المنير : فتلخص أن الاستثناء المذكور ضعيف فتعين الاحتجاج بالإجماع كما قال الشافعي والبيهقي وغيرهما : يعني الإجماع على أن المتغير بالنجاسة ريحا أو لونا أو طعما نجس . وكذا نقل الإجماع ابن المنذر فقال : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعما أو لونا أو ريحافهو نجس انتهى . وكذا نقل الإجماع المهدى فى البحر (قوله أتتوضأ) بتاءين مثناتين من فوق خطاب للنبيّ صلى الله عليه وسلم كذا قال في التلخيص

(قوله النتن) بنون مفتوحة وتاء مثناة من فوق ساكنة ثم نون ، قال ابن رسلان : وينبغي أن يضيط بفتح النون وكسر التاء ، وهو الشيء الذي له رائحة كريهة من قولهم نتن الشيء بكسر التاء ينتن بفتحها فهو نتن (قوله بئر بضاعة) أهل اللغة يضمون الباء ويكسرونها والمحفوظ في الحديث الضم (قوله والحيض) بكسر الحاء جمع حيضة بكسر الحاء أيضا مثل سدر وسدرة ، والمراد بها خرقة الحيض الذي تمسحه المرأة بها وقيل الحيضة الخرقة التي تستثفر المرأة بها (قوله وعذر الناس) بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة جمع عذرة ككلمة وكلم وهي الخرء ، وأصلها اسم لفناء الدار ثم سمى بها الخارج من باب تسمية المظروف باسم الظرف (قوله إلى العانة) قال الأزهري وجماعة : هي موضع منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة (قوله دون العورة) قال ابن رسلان : يشبه أن يكون المراد به عورة الرجل : أى دون الركبة لقوله صلى الله عليه وسلم « عورة الرجل ما بين ركبته وسرّته « (قوله ماء متغير اللون) قال النووى : يعنى بطول المكث وأصل المنبع لابوقوع شيء أجنبي فيه . والحديث يدل على أن الماء لايتنجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلا أو كثيرا ولو تنهرت أوصافه أو بعضها ، لكنه قام الإجماع على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة خرج عن الطهورية فكان الاحتجاج به لابتلك الزيادة كما سلف، فلا ينجس الماء بما لاقاه ولو كان قليلا إلا إذا تغير ، وقد ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبوهريرة والحسن البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبى ليلي والثورى وداود الظاهرى والنخعي وجابربن زيد ومالك والغزالى ، ومن أهل البيت القاسم والإمام يحيى ، وذهب ابن عمر ومجاهد والشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل وإسحق ، ومن أهل البيت الهادى والمؤيد بالله وأبو طالب والناصر إلى أنه ينجس القليل بما لاقاه من النجاسة وإن لم تتغير أوصافه ، إذ تستعمل النجاسة باستعماله ، وقد قال تعالى ـ والرجز فاهجر ـ ولخبر الاستيقاظ وخبر الولوغ ، ولحديث « لايبولن" أحدكم في الماء الدائم » وحديث القلتين ، ولترجيح الحظر ، ولحديث « استفت قلبك وإن أفتاك المفتون » عند أحمد وأبي يعلى والطبراني وأبي نعيم مرفوعا ، وحديث « دع ما يريبك إلى ما لايريبك » أخرجه النسائي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم والترمذي من حديث الحسن بن على قالوا فحديث: « الماء طهور لاينجسه شيء ، مخصص بهذه الأدلة واختلفوا في حدّ القليل الذي يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه ، فقيل ماظن استعمالها باستعماله ، وإليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب، وقيل دون القلتين على اختلاف في قدرهما ، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه والناصر والمنصور بالله ، وأجاب القائلون بأن القليل لاينجس بالملاقاة للنجاسة إلا أن يتغير باستلزام الأحاديث الواردة في اعتبار الظن للدور لأنه لايعرف القليل إلا بظن الاستعمال ولا يظن إلا إذا كان قليلا ، وأيضا الظن لاينضبط بل يختلف باختلاف الأشخاص ، وأيضا چعل ظن الاستعمال مناطا يستلزم استواء القليل والكثير . وعن حديث القلتين بأنه مضطرب الإسناد والمتن كما سيأتى ، والحاصل أنه لامعارضة بين حديث القلتين وحديث « الماء طهور لاينجسه شيء » فما بلغ مقدار القلتين فصاعدا فلا يحمل الحبث ولا ينجس بملاقاة النجاسة إلا أن يتغير أحد أوصافه فنجس بالإجماع فيخص به حديث القلتين وحديث «لاينجسه شيء» . وأما مادون القلتين فان تغير خرج عن الطهارة بالإجماع وبمفهوم حديث القلتين فيخص بذلك عموم حديث «لاينجسه شيء» وإن لم يتغير بأن وقعت فيه نجاسة لم تغيره فحديث لاينجسه شيء يدل بعمومه على عدم خروجه عن الطهارة لمجرد ملاقاة النجاسة ، وحديث القلتين يدل بمفهومه على خروجه عن الطهورية بملاقاتها ، فمن أجاز التخصيص بمثل هذا المفهوم قال به في هذا المقام ، ومن منع منه منعه فيه . ويؤيد جواز التخصيص بمثل المفهوم لذلك العموم بقية الأدلة التي استدل بها القائلون بأن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم تغيره كما تقد م ، وهذا المقام من المضايق التي لايهتدى إلى ما هو الصواب فيها إلا الأفراد . وقد حققت المقام بما هو أطول من هذا وأوضح في طيب النشر على المسائل العشر . وللناس في تقدير القليل والكثير أقوال ليس عليها أثارة من علم فلا نشتغل بذكرها .

٢ - (وَعَنْ عَبَدُ اللهِ بِنْ مُعَرَبِنْ الْخَطَّابُ قالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَهُو يُسْئَلُ عَنِ المَاء يَكُونُ بِالفَلَاة مِنَ الأَرْض وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ اللَّرْض وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السَّبَاعَ وَالدَّوَابُ فَقَال : إذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَ يْنَ كُمْ يَحْمَلِ الْحَبَثُ » رَوَاهُ الْحَمْسَةُ ، وفي لَفْظِ ابْن ماجَه ° ورواية لِأَحْمَدَ « كَمْ يُنْجَسِّهُ شَيْءٌ »).

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدار تطني والبيهتي ، وقال الحاكم : صحيح على شرطهما . وقد احتجا بجميع رواته ، واللفظ الآخر من حديث الباب أخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أبو داود بلفظ « لاينجس » وكذا أخرجه ابن حبان . وقال ابن منده : إسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى . ومداره على الوليد بن كثير فقيل عنه عن محمد بن جعفر ، وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر ، وقيل عنه عن عبيد الله بن عمر ، وهذا اضطراب في الإسناد . وقد روى أيضا بلفظ « إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس » كما في رواية لأحمد والدارقطني ، وبلفظ « إذا بلغ الماء قلة فانه لايحمل الحبث» كما في رواية في رواية لأحمد والدارقطني ، وبلفظ « أربعين قلة » عند الدارقطني ، وهذا اضطراب في الإسناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظا من في المتن. وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في الإسناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظا من عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر المكبر . وعن محمد عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر المكبر . وعن محمد

ابن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر . ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم . وله طريق ثالثة عند الحاكم جوّد إسنادها ابن معين . وعن دعوى الاضطراب في المتن بأن رواية أو ثلاث شاذَّة ، ورواية أربعين قلة مضطربة ، وقيل إنهما موضوعتان ذكر معناه في البدر المنير . ورواية أربعين ضعفها الدار قطني بالقاسم بن عبد الله العمري . قال ابن عبد البر في التمهيد : ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الأثر لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم ، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مبغهما في أثر ثابت ولا إجماع . وقال في الاستذكار : حديث معلول ردّه إسماعيل القاضي وتكلم فيه . وقال الطحاوي : إنما لم نقل به لأن مقدار القلتين لم يثبت: وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على أطريقة الفقهاء ثم أجاب عن الاضطراب . وأما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعا إلا من رواية المغيرة ابن صقلاب عند ابن عدى وهو منكر الحديث. قال النفيلي: لم يكن موتمنا على الحديث. وقال ابن عدى : لايتابع على عامة حديثه ، ولكن أصحاب الشافعي قوُّوا كون المراد قلال هجر بكثرة استعمال العرب لها فى أشعارهم كما قال أبو عبيد فى كتاب الطهور . وكذلك ورد التقييد بها في الحديث الصحيح . قال البيهتي : قلال هجر كانت مشهورة عندهم ، ولهذا شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم مارأى ليلة المعراج من نبق سدرة المنتهى بقلال هجر. قال الحطابي : قلال هجر مشهورة الصنعة معلومةالمقدار، والقلة لفظ مشترك وبعد صرفها إلى أحد معلوماتها ، وهي الأواني تبقى متر دّدة بين الكبار والصغار والدليل على أنها من الكبار جعل الشارع الحدّ مقدّرا بعدد ، فدل على أنه أشار إلى أكبر ها لأنه لافائدة في تقديره لقلتين صغير تين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة ، ولا يخفي ما في هذا الكلام من التكلف والتعسف (قوله ما ينوبه) هو بالنون أي يرد عليه نوبة بعد أخرى. وحكى الدارقطني أن ابن المبارك صحفه فقال يثوبه بالثاء المثلثة (قوله لم محمل الحبث) هو بفتحتين النجس كما وقع تفسير ذلك بالنجس في الروايات المتقدّمة والتقدير لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه ، و لوكان المعنى أنه يضعف عن حملها لم يكن للتقييد بالقلتين معنى فان ما دونهما أولى بذلك ، وقيل معناه لايقبل حكم النجاسة . وللخبث معان أخر ذكرها في النهاية والمراد ههنا ما ذكرنا . والحديث يدلُّ على أن قدر القلتين لاينجس بملاقاة النجاسة وكذا ماهو أكثر من ذلك بالأولى ولكنه مخصص أو مقيد محديث«إلا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه » وهو وإن كان ضعيفًا فقد وقع الإجماع على معناه ، وقد تقدُّم تحقيق الكلام والحمع بين الأحاديث.

٣ - (وَعَنَ ۚ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ١ لايبُولَنَّ

أُحدُ كُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لاَ يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ » رَوَاهُ الحَماعَةُ وَهَذَا لَفُظُ البَّقِينَ « ثُمَّ يَتَوَضَأُ مِنْهُ » وَلَفُظُ الباقِينَ « ثُمَّ يَتَوَضَأُ مِنْهُ » وَلَفُظُ الباقِينَ « ثُمَّ يَعَنْتَسِلُ مِنْهُ ») .

(قوله الدائم) تقدم تفسيره (قوله الذي لابجري) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقد احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك ؛ وقيل احترز به عن الماء الراكد لأنه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى ، ولهذا لم يذكر البخارى هذا القيد حيث جاء بلفظ الراكد بدل الدائم. وكذلك مسلم في حديث جابر. وقال ابن الأنباري: الدائم من حروف الأضداد ، يقال للساكن والدائر . وعلى هذا يكون قوله لابجرى صفة نخصصة لأحد معنى المشترك. وقيل الدائم والراكد مقابلان للجارى ، لكن الدائم الذي له نبع ، والراكد الذي لانبع له (قوله ثم يغتسل فيه) ضبطه النووي في شرح مسلم بضم اللام. قال فى الفتح : وهو المشهور . قال النووى أيضا : وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك أنه يجوز أيضًا جزمه عطفًا على موضع يبولن "ثم نصبه باضهار أن وإعطاء ثم حكم واو الجمع ، فأما الحزم فلا مخالفة بينه وبين الأحاديث الدالة على أنه يحرم البول في المــاء الدائم على انفراده والغسل على انفراده كما تقدم في بأب بيان زوال تطهير ه لدلالته على تساوى الأمرين فىالنهيى عنهما . وأما النصب فقال النووى : لابجوز لأنه يقتضي أن المنهى عنه الحمع بينهما دون إفراد أحدهما وهذا لم يقله أحد ، بل البول فيه منهيّ عنه سواء أراد الاغتسال فيه أم لا ، وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لايلزم أن يدل على الأحكام المتعدد"ة لفظ واحد ، فيوخد النهى عن الحمع بينهما من هذا الحديث إن ثبتت رواية النصب ، ويؤخذ النهى عن الإفراد من حديث آخر ، وتعقبه ابن هشام في المغنى فقال : إنه وهم وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب لا في المعية . قال : وأيضا ما أورده إنما جاء من قبيل المفهوم لاالمنطوق وقد قام دلیل آخر علی عدم إرادته و نظیره إجازة الزجاج والزمخشری فی قوله تعالی - ولا تلبسوا الحق " بالباطل و تكتموا الحق" ـ كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهى اه . وقد اعترض الجزم القرطبي بما حاصله أنه لو أراد النهى عنه لقال ثم يغتسلن " بالتأكيد ، وتعقب بأنه لايلزم من تأكيد النهي أن لايعطف عليه نهي آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون للتأكيد معنى في أحدهما ليس في الآخر اه. والحاصل أنه قد ورد النهى عن مجرَّد الغسل من دون ذكر للبول كحديث أبي هريرة المتقدَّم في باب بيان زوال تطهير الماء ، وورد النهي عن مجرد البول من دون ذكر للغسل كما في صحيح مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الماء الراكد ، والنهى عن كل واحد منهما على انفراده بستلزم النهى عن فعلهما جميعا بالأولى ، وقد ورد النهى عن الحمع بينهما في حديث الباب

إن صحت روانة النصب والنهى عن كل و احد منهما في حديث عند أبي داود ، ويدل عليه حديث الباب على رواية الحزم ؛ وأما على رواية الرفع فقال القرطبي : إنه نبه بذلك على مآل الحال، ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم «لايضربن أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم بضاجعها » أي ثم هو يضاجعها ، والمراد النهي عن الضرب ، لأن الزوج يحتاج في مآل حاله إلى مضاجعتها فتمتنع لإساءته إليها، فيكون المراد ههنا النهي عن البول في المساء، لأن البائل يحتاج في مآل حاله إلى التطهر به فيمتنع ذلك للنجاسة . قال النووى : وهذا النهي في بعض المياه للتحريم ، وفي بعضها للكراهة ، فان كان الماء كثيرا جاريا لم يحر مالبول فيه، و لكن الأولى اجتنابه ، و إن كان قليلا جاريا فقد قال جماعة من أصحاب الشافعي: يكره ، و المختار أنه يحرم لأنه يقذ ره و ينجسه، ولأن النهي يقتضي التحريم عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول ،وهكذا إذا كان كثيرا راكدا أو قليلا لذلكقال : وقال العلماء من أصحابنا وغير هم يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاكان أوكثيرا، وكذا يكره الاغتسال في العين الحارية، قال: وهذا كله على كراهة التنزيه لاالتحريم انتهى. وينظر ماالقرينة الصارفة للنهي عن التحريم ، ولا فرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع البول فيه أو في إناء ثم يصبُ إليه خلافًا للظاهرية ، والتغوُّط كالبول وأقبح ، ولم يخالف في ذلك أحد إلا ما حكى عن داو د الظاهري . قال النووي : وهو خلاف الإجماع ، وهو أقبح ما نقل عنه في الجمود على الظاهر . وقد نصر قول داود : ابن حزم في المحلى، وأورد للفقهاء الأربعة من هذا الجنس الذي أنكره أتباعهم على داو د شيئا و اسعا .

واعلم أنه لابد من إخراج هذا الحديث عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لأن الاتفاق واقع على أن الماء المستبحر الكثير جدا لاتؤثر فيه النجاسة ، وحملته الشافعية على ما دون القلتين لأنهم يقولون إن قدر القلتين فما فوقهما لاينجس إلا بالتغير . وقيل حديث القلتين عام في الأنجاس فيخص ببول الآدمي ، ورد بأن المعنى المقتضى للهي هو عدم التقرب إلى الله بالمتنجس ، وهذا المعنى يستوى فيه سائر النجاسات ولا يتجه تخصيص بول الآدمى منها بالنسبة إلى هذا المعنى (قوله ثم يتوضأ منه) فيه دليل على أن النهى لايختص بالغسل بل الوضوء في معناه ، ولو لم يرد هذا لكان معلوما لاستواء الوضوء والغسل في المعنى المقتضى للنهي كما تقدم (قوله ثم يغتسل منه) هذا اللفظ ثابت أيضا في البخارى من طريق أبي الزناد وسخارى ومسلم من طريق أخرى «ثم يغتسل فيه » قال ابن دقيق العيد : وكل واحد من وسخارى ومسلم من طريق أخرى «ثم يغتسل فيه » قال ابن دقيق العيد : وكل واحد من النفظين يفيد حكما بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، والرواية بلفظ منه بعكس ذلك منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، والرواية بلفظ منه بعكس ذلك .

وقد تقدّم الكلام على البحثين . قال المصنفر حمه الله تعالى: ومن ذهب إلى خبر القلتين حمل هذا الحبر على ما دونهما ، وخبر بئر بضاعة على ما بلغهما جمعا بين الكل انتهى ، وقد تقدّم تحقيق ذلك .

باب أسآر الهائم

حديث ابن عمر فى القلتين يدل على نجاستها ، وإلا يكون التحديد بالقلتين فى جواب السوال عن ورودها على الماء عبثا .

١ – (عن أبي هر يُرزة قال : قال رسول الله صلتى الله عليه وسللم «إذا ولخ الكلب في إناء أحدكم فلل يُرقه أثم ليغسله سبع مرات » رواه مسلم والنسائى).

الحديث له ألفاظ هذا أحدها . وفي الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل ، وسيأتي في باب اعتبار العدد في الولوغ. وحديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف في القلتين تقدم ي وقد استدل " به على نجاسة أسآر الهائم لما ذكره (قوله إذا ولغ) قال في الفتح: يقال: ولغ يلغ بالفتح فيهما إذا شرب بطرف لسانه فيه فحركه . قال ثعلب : هو أن يدخل لسانه فى الماء وغيره من كل مائع فيحركه ، زاد ابن درستويه : شرب أو لم يشرب. قال مكى: فان كان غير مائع يقال لعقه (قوله في إناء أحدكم) ظاهره العموم في الآنية ، وهو نخرج ماكان من المياه في غير الآنية ، وقيل أصل الغسل معقول المعنى وهو النجاسة ، فلا فرق بن الإناء وغيره. وقال العراقي: ذكر الإناء خرج مخرج الأغلب لا للتقييد (قوله فليرقه) قال النسائي: لم يذكر فلير قه غير على بن مسهر . وقال ابن منده: تفرد بذكر الإراقة فيه على بن مسهر ولا يعر ف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه، قال الحافظ : ورد الأمر بالإراقة عندمسلم من طريق الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة، وقدحسن الدار قطني حديث الإراقة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، ورواه مسلم بزيادة أولاهن بالتراب كما سيأتى . والحديث يدل على وجوب الغسلات السبع من ولوغ الكلب ، وإليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وطاوس وعمرو بن دينار والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وأ بو ثور وأبوعبيد وداود : وذهبت العترة والحنفية إلى عدم الفرق بين لعاب الكلب وغيره من النجاسات ، وحملوا حديث السبع على الندب ، واحتجوا بما رواه الطحاوي والدارقطني موقوفا على أبي هريرة أنه يغسل من ولوغه ثلاث مرات و هو الراوى للغسل سبعا فثبت بذلك نسخ السبع و هو مناسب لأصل بعض الحنفية من وجوب العمل بتأويل الراوى وتخصيصه ونسخه ، وغير مناسب لأصول الجمهور

من عدم العمل به : ومحتمل أن أبا هريرة أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لاوجومها أوأنه نسى مارواه . وأيضاً قد ثبت عنه أنه أفتى بالغسل سبعا ، ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر ؛ أما من حيث الإسناد فالمو افقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصحّ الأسانيد ، والمخالفة من رواية عبد الملك بن أبي سلمان عن عطاء عنه ، وهو ا دون الأوَّل في القوَّة بكثير ، قاله الحافظ في الفتح ؛ وأما من حيث النظر فظاهر . وأيضًا قد روى التسبيح غير أبي هريرة فلا يكون مخالفة فتياه قادحة في مروى غيره ، وعلى كل حال فلا حجة في قول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن جملة أعذارهم عن العمل بالحديث أن العذرة أشد تجاسة من سور الكلب ولم تقيد بالسبع ، فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى ورد بأنه لايلزم من كونها أشد في الاستقدار أن لايكون الولوغ أشد منها في تغليظ الحكم ، و بأنه قياس في مقابلة النص الصريح و هو فاسد الاعتبار . ومنها أيضا أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل وتعقب بأن الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة ، والأمر بالغسل متأخر جدا لأنه من رواية أبى هريرة وعبد الله بن مغفل ، وكان إسلامهما سنة سبع ، وسياق حديث بن مغفل الآتي ظاهر في أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب. وقد اختلف أيضا في وجوب التتريب للإناء الذي ولغ فيه الكلب، وسيأتي بيان ذلك في باب اعتبار العدد. واستدل مِذَا الحديث أيضًا على نجاسة الكلب ، لأنه إذا كان لعابه نجسًا وهو عرق فمه فقمه نجس ويستلزم نجاسة سائر بدنه ، وذلك لأن لعابه جزء من فمه ، وفمه أشرف ما فيه فبقية بدنه أولى وقد ذهب إلى هذا الجمهور . وقال عكرمة ومالك في رواية عنه أنه طاهر ، ودليلهم قول الله تعالى _ فكلوا مما أمسكن عليكم _ ولا يخلو الصيد من التلوّث بريق الكلاب ولم نوئمر بالغسل. وأجيب عن ذلك بأن إباحة الأكل مما أمسكن لاتنافى وجوب تطهير ما تنجس من الصيد ، وعدم الأمر للاكتفاء بما في أدلة تطهير النجس من العموم ، ولو سلم فغايته الترخيص في الصيد بخصوصه . واستدلوا أيضا بما ثبت عند أني داود من حديث أبن عمر بلفظ ﴿ كَانْتُ الْكَلَابُ تَقْبُلُ وَتَدْبُرُ زَمَانَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم في المسجدفلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » وهو في البخاري . وأخرجه البرمذي بزيادة « وتبول » ورد بأن البول مجمع على نجاسته فلا يصلح حديث بول الكلاب في المسجد حجة يعارض بها الإجماع. وأما مجرّد الإقبال والإدبار فلا يدلان على الطهارة ، وأيضًا يحتمل أن يكون ترك الغسل لعدم تعيين موضع النجاسة أو لطهارة الأرض بالجفاف. قال المنذري : إنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد. قال الحافظ: والأقرب أن يقال إن ذلك كان فى ابتداء الحال على أصل الإباحة ، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهير ها وجعل الأبواب عليها . واستدلوا على الطهارة أيضا بما سيأتى من الترخيص فى كاب الصيد والماشية والزرع . وأجيب بأنه لامنافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة ، غاية الأمر أنه تكليف شاق" ، وهو لابنافى التعبد به .

باب سؤر الهر

١ - (عَن ْ كَبْشَةَ بِنْت كَعْبِ بْنِ مالِكُ وكانَت ْ تَحْت ابْن أَبِي قَتَادَة « أَن َ أَبَا قَتَادَة دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَت ْ لَه ُ وَضُوءًا ، فَجَاءَت ْ هَرَّة ْ تَشْرَبُ مِنْه ُ فَقَال : فأَصْغَى ظَمَا الإِنَاءَ حَتَى شَرِبَت ْ مِنْه ، قَالَت ْ كَبْشَة ُ : فَرَآ فِي أَنْظُرُ ، فَقَال : فَقَال : إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّم قَال : إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّم قَال : إِنَّ مَن الطَّوَّا فَينَ عَلَيْكُم ْ وَالطَّوَّافَاتِ » وَسَلَّم قَال : إِنَّهَا لَيْسَت ْ بِنَجِس ، إِنَّهَا مِن الطَّوَّا فَينَ عَلَيْكُم ْ وَالطَّوَّافَاتِ » رَوَاه ُ الْخَمْسَة ُ . وَقَالَ التَّرْمَذِي تُ حَد يِثُ حَسَن ُ صَحِيح ٌ » .

٢ - (وَعَنَ عَائِشَةَ عَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ كَانَ يُصْغى إلى الهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ كَانَ يُصْغى إلى الهُرَّة الإناءَ حَتَى تَشْرَبَ ثُمُّ يَتَوَضَأَ بِفَضْلها » رَوَاهُ الدَّارِقُطْنَيُ) .

الحديث الأوّل أخرجه أيضا البيهتى وصححه البخارى والعقيلى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى ، وأعله ابن منده بأن حميدة الراوية له عن كبشة مجهولة وكذلك كبشة. قال : ولم يعرف لهما إلا هذا الحديث وتعقبه الحافظ بأن لحميدة حديثا آخر فى تشميت العاطس رواه أبو داود ، ولها ثالث رواه أبو نعيم فى المعرفة ، وقد روى عنها مع إسحق ابنه يحيى ، وهو ثقة عند ابن معين فارتفعت جهالتها . وأما كبشة فقيل إنها صحابية فان ثبت فلا يضر الحهل بحالها على ما هو الحق من قبول مجاهيل الصحابة ، وقد حققنا ذلك فى القول المقبول فى رد ورواية المجهول من غير صحابة الرسول . وفى الباب عن جابر عند ابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ مثله . والحديث الثانى الذى رواه الدارقطنى عن عائشة قد اختلف فيه على عبد ربه وهو عبد الله بن سعيد المقبرى ، ورواه الدارقطنى من وجه آخر عن عائشة وطهارة سؤرها ، وإليه ذهب الشافعى والهادى وقال أبو حنيفة : بل نجس كالسبع لكن وطهارة سؤرها ، وإليه ذهب الشافعى والهادى وقال أبو حنيفة : بل نجس كالسبع لكن خفف فيه فكره سؤره ، والمدارقطنى والحاكم والبيهتى من حديث أبى هريرة بلفظ « السنور سبع » وبما تقد من قوله صلى الله عليه وسلم عند سؤاله عن الماء وما ينوبه من السباع سبع » وبما تقد م من قوله صلى الله عليه وسلم عند سؤاله عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال « إذا كان الماء قاين أبي ينجسه شيء » وأجيب بأن حديث الباب مصرح والدواب ققال « إذا كان الماء قاين أب ينجسه شيء » وأجيب بأن حديث الباب مصرح

بأنها ليست بنجس فيخصص به عموم حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقضى بنجاسة السباع . وأما مجرَّد الحكم عليها بالسبعية فلا يستلزم أنها نجس ، إذ لاملازمة بين النجاسة والسبعية ، على أنه قد أخرج الدار قطني من حديث أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة فقيل : إن الكلاب والسباع ترد عليها ، فقال : لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور » وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهي في المعرفة وقال: له أسانيد إذا ضمَّ بعضها إلى بعض كانت قوية بلفظ ﴿ أَنتُوضاً بِمَا أفضلت الحمر ؟ قال نعم ، وبما أفضلت السباع كلها » وأخرج الدارقطني وغيره عني ابن عمر قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره فسارليلا فمروا على رجل جالس عند مقراة له وهي الحوض الذي يجتمع فيه ألماء ، فقال عمر : أو لغت السباع عليك الليلة في مقراتك ، فقال له النبيّ صلى الله عليه وسلم : ياصاحب المقراة لاتخبره هذا متكلف ، لها ما حملت في بطونها ولنا مابقي شراب وطهور» وهذه الأحاديث مصرّحة بطهارة ما أفضلت السباع . وحديث عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع . وأيضا حديث أبي هربرة الذي استدل به أبو حنيفة فيه مقال . ويمكن حمل حديث القلتين المتقدم على أنه إنما كان كذلك ، لأن ورودها على الماء مظنة لإلقائها الأبوال والأزبال عليه (قوله فأصغى لهـا الإناء) هو بالصاد المهملة بعدها غين معجمة ، ذكره في الأساس. وقال أصغى الإناء للهرّة : أماله . وفي القاموس : وأصغى : استمع وإليه مال بسمعه ، والإناء أماله (قوله ؛ إنها من الطوَّافين الخ) تشبيه للهرَّة بخدم البيت الذين يطوفو ن للخدمة .

أبواب تطهير النجاسة وذكر مانص عليه مها باب اعتبار العدد فى الولوغ

١ – (عَن أَبِي هُرِيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا شَرِبَ الكَانْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدَكُم فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » مُتَّقَق عَلَيْهِ ، و وَلا حمد وَمُسْلِم « طَهُورُ إِنَاءِ أَحَدَكُم إِذَا وَلَغَ فِيهِ الكَلْبُ أَن يُغْسِلَه سَبْعَ مَرَّاتِ وَمُسْلِم « طَهُورُ إِنَاءِ أَحَدَكُم إِذَا وَلَغَ فِيهِ الكَلْبُ أَن يُغْسِلَه سَبْعَ مَرَّاتِ أَوْلاهُنَ النَّرَاب ») .

٧ – (وَعَنَ عَبَد اللهِ بِن مُغَفَلَ قال ﴿ أَمَرَ رَسُول اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْل الكلاب مُ ثُمَّ وَبَال الكلاب ، ثُمَّ رَخَص في كلب الصَّيْد وكلُب الغَنَم وقال : إذا وليغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات إلى المصَّيْد وكلُب الغَنَم وقال : إذا وليغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات المحلف المواد - ١

وعَقَرَّوهُ الثَّامِنَةَ بِالنُّترَابِ ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَّ النَّرْمِذِيَّ وَالبُّخارِيَّ ؛ وفي رُوَابِنَةً لِمُسْلِم « وَرَخَّصَ فَي كَلْبِ الغَنْمِ وَالصَّيْدِ وَ الزَّرْعِ ،) :

الحديثان يدلان على أنه بغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات ، وقد تقدُّم ذكر الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق في باب أسآر البهائم (قوله أولاهن بالتراب) لفظ الترمذي والبزار « أولاهن أو أخراهن » ولأبي داود « السابعة بالتراب » وفي رواية صحيحة للشافعي « أولاهن أو أخراهن بالتراب » وفي رواية لأبي عبيد القاسم بن سلام في كتاب الطهور له « إذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبع مرات أو لاهن أو إحداهن بالتراب » وعند الدارقطني بلفظ «إحداهن» أيضا وإسناده ضعيف ، فيه الجارود بن يزيد وهو متروك ، والذي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الباب بلفظ « وعفروه الثامنة بالتراب » أصح من رواية إحداهن . قال في البدر المنير باجماعهم ، وقال ابن منده : إسناده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فتعين المصير إليها ، وقد ألزم الطحاوي الشافعية بذلك ، واعتذار الشافعي بأنه لم يقف على صحة هذا الحديث لاينفع الشافعية ، فقد وقف على صحته غيره لاسيا مع وصيته بأن الحديث إذا صحّ فهو مذهبه ، فتعين حمل المطلق على المقيد . وأما قول ابن عبدالبر"، لاأعلم أحدا أفتى بأن غسلة التراب غير الغسلات السبع بالماء غير الحسن فلا يقدح ذلك في صحة الحديث وتحتم العمل به ، وأيضا قد أنتي بذلك أحمد بن حنبل وغيره ، وروى عن مالك أيضًا ذكر ذلك الحافظ ابن حجر . وجواب البيهتي عن ذلك بأن أبا هريرة أحفظ من غيره فروايته أرجح وليس فيها هذه الزيادة مردود بأن في حديث عبد الله بن مغفل زيادة وهو مجمع على صحته ، وزيادة الثقة يتعين المصير إليها إذا لم تقع منافية . وقد خالفت. الحنفية والعترة في وجوب التتريب كما خالفوا في التسبيع ، ووافقهم ههنا المالكية مع إيجابهم التسبيع على المشهور عندهم ، قالوا : لأن التتريب لم يقع في رواية مالك . قال القرافي منهم : قد صحت فيه الأحاديث فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها ، وقد اعتذر القائلون بأن التبريب غير واجب بأن رواية التبريب مضطربة لأنها ذكرت بلفظ أولاهن وبلفظ أخراهن وبلفظ إحداهن ، وفيرواية السابعةوفيرواية الثامنة ، والاضطراب يوجب الاطراح. وأجيب بأن المقصود حصول التتريب في مرة من المرّات وبأن إحداهن مبهمة وأولاهن معينة وكذلك أخراهن والسابعة والثامنة ، ومقتضى حمل المطلق على المقيد أن تحمل المبهمة على إحدى المرات المعينة ، ووواية أولادن أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية ومن حيث المعنى أيضًا ، لأن تتريب الآخرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه ، وقد نص الشافعي على أن الأولى أولى كذا في الفتح . وقد وقع الخلاف هل يكون التتريب في الغسلات السبع أو خارِجًا عنها . وظاهر حديث عبد الله بن مغفل أنه خارج عنها وهو أرجع من غيره لما عرفت فيما تقدُّم (قوله ما بَالهم وبال الكلاب) فيه دليل على تحريم

قتل الكلاب، وقد اشتهر فى السنة إذنه صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب. وسبب ذلك كما في صحيح مسلم « أنه وعده جبريل عليه السلام أن يأتيه ، فلم يأته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما والله ما أخلفنى ، فظل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ، ثم وقع فى نفسه جرو كلب تحت فسطاط ، فأمر به فأخرج ، فأتاه جبريل ، فقال له : قد كنت وعدتنى أن تلقانى البارحة ، فقال أجل ولكنا لاندخل بيتا فيه كلب ، فأصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بقتل الكلاب » ثم ثبت عنه صلى الله عليه وسلم النهى عن قتلها ونسخه ، وقد عقد الحازمى فى الاعتبار لذلك بابا ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم الترخيص فى كلب الصيد والزرع والماشية والمنع من اقتناء غير ذلك وقال « من اقتنى كلبا ليس كلب فى كلب الصيد والزرع والماشية والمنع من اقتناء غير ذلك وقال « من اقتنى كلبا ليس كلب أصيد ولا ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط » وثبت عنه الأمر بقتل الكلب الأسود البهم ذى النقطتين وقال إنه شيطان . وللبحث فى هذا موطن آخر ليس هذا محله ، فلنقتصر على هذا المقدار ، وسيأتى الكلام على ذلك مبسوطا فى أبواب الصيد .

باب الحت والقرص والعفو عن الأثر بعدهما

١ – (عَن أَسُماء بِنْتِ أَبِي بَكُوْ قَالِيَتُ وَجَاءِتِ امْو أَهُ إِلَى النّبِي صلّى الله عَلَيْهُ وَسَلّم وَسَلّم وَقَالَتَ : إَحَدَ اناً يُصِيبُ ثُوهِما مِن دُمَ الحيضة كَيْفَ تصنعُ ؟ وَقَالَ : تَحُدُّهُ ثُمَّ تَقُرُصُهُ بِالمَاء ثُمَّ تَنْضَحُهُ ثُمَّ تُصُلّق فِيه (مَنَّقَقَ عَلَيْهِ ») . وقال الله وعي الله الله وعي صحيحة الإسناد لاعلة لها ، ولا بعد في أن يهم الراوي المنه نفسه (قوله من دم الحيضة) بفتح الحاء أي الحيض ، قاله النووي (قوله تحته) بفتح الفوقانية وضم المهملة وتشديد المثناة الفوقانية : أي تحكه ، وكذا رواه ابن خزيمة ، والمراد بذلك إزالة عينه (قوله ثم تقرصه) بفتح أوّله وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين . وحكى القاضي عياض وغيره فيه ضم المثناة من فوق وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة : ثوريص العجين قاله أبو عبيدة . وسئل الأخفش عنه فضم أصبعيه الإنهام والسبابة وأخذ شيئا من ثوبه بهما وقال : هكذا تفعل بالماء في موضع الدم ؟ وورد في رواية ذكر الغسل مكان القرص . روى ذلك الشيخ تق الدين من رواية محمد بن إسحق بن يسار عن فاطمة مكان القرص . روى ذلك الشيخ تق الدين من رواية محمد بن إسحق بن يسار عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال ها اغسليه » وأخرجه الشافعي من حديث سفيان عن هشام عن بني الحيض يصيب ثوبها ، فقال لها اغسليه » وأخرجه الشافعي من حديث سفيان عن هشام عن الحيض يصيب ثوبها ، فقال لها اغسليه » وأخرجه الشافعي من حديث سفيان عن هشام عن المخيض يصيب ثوبها ، فقال لها اغسليه » وأخرجه الشافعي من حديث سفيان عن هشام عن

قاطمة عن أسماء قالت « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة يصيب الثوب، ثقال : حتيه ثم اقرصيه بالمـاء ورشيه وصلىفيه «ورواه عن مالك عن هشام بلفظ « إن امرأة سألت » ورواه ابن ماجه بلفظ « اقرصيه واغسليه وصلى فيه » وابن أبي شيبة بلفظ اقر صيه بالماء واغسليه و صلى فيه » وأخرجه أحمدو أبو داود والنسائي و ابن ماجه و ابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن ﴿ أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة يصيب الثوب فقال : حكيه بصلع و اغسليه بماء وسدر » قال ابن القطان : إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة ، والصلع بفتح اتصاد المهملة وإسكان اللام ثم عين: هو الحجر ، ذكره الحافظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد . قال : وقال ووقع في بعض المواضع كسر الضاد المعجمة ، ولعله تصحيف لأنه لامعني يقتضي تخصيص الضلع بذلك لكن قال الصغاني في العباب في ماد"ة ضلع بالمعجمة ، وفي الحديث حتيه « بضلع » قال ابن الأعرابي : الضلع ههنا العود الذي فيه الاعوجاج ، وكذا ذكره الأزهري في مادّة الضاد المعجمة (قوله ثم تنضحه) بفتح الضاد المعجمة : أي تغسله ، قاله الحطابي ، وقال القرطبي : المراد به الرش لأن غسل الدم استفيد من قوله تقرصه ؛ وأما النضح فهو لما شكت فيه من الثوب. قال في الفتح: وعلى هذا فالضمير في تنضحه يعود على الثوب، بخلاف حتيه فإنه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمّائر وهو على خلاف الأصل ، ثم إن الرشّ على المشكوك فيه لايفيد شيئا لأنه إن كان طاهرا فلا حاجة إليه ، وإن كان متنجسا لم يتطهر يذلك ، فالأحسن ما قاله الحطابي . الحديث فيه دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات قاله الحطابي والنووي . قال في الفتح : لأن جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها إجماعا ، قال : وهو قول الجمهور : أي تعين الماء لإزالة النجاسة . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر ، وهو مذهب الداعي من أهل البيت ، واحتجوا بقول عائشة « ماكان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيص فيه فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بريقها فمصعته بظفرها ». وأجيب بأنها ربما فعلت ذلك تحليلا لأثره ثم غسلته بعد ذلك . والحقّ أن الماء أصل في التطهير لوصفه بذلك كتابا وسنة وصفا مطلقا غير مقيد ، لكن القول بتعينه وعدم إجزاء غيره يرّد ه حديث مسح النعل و فرك المنيّ وحته و إماطته بإذخرة ، وأمثال ذلك كثير ، ولم يأت دليل يقضى بحصر التطهير في الماء ، ومجرَّد الأمر به في بعض النجاسات لايستلزم الأمر به مطلقًا ، وغايته تعينه في ذلك المنصوص بخصوصه إن سلم. فالإنصاف أن يقال: إنه يطهر كل فرد من أفراد النجاسة المنصوص على تطهير ها بما اشتمل عليه النص إن كان فيه إحالة على فرد من أفراد المطهرات لكنه إن كان ذلك الفرد المحال عليه هو الماء فلا يجوز العدول إلى غيره للمزية التي اختص يها وعدم مساواة غيره له فيها ، وإن كان ذلك الفرد غير الماء جاز العدول عنه إلى الماء

الذلك وإن وجد فرد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الإحالة في تطهيره على فرد من أفراد المطهرات بل مجرد الأمر بمطلق التطهير ، فالاقتصار على الماء هو اللازم لحصول الامتثال به بالقطع وغيره مشكوك فيه ، وهذه طريقة متوسطة بين القولين لامحيص عن سلوكها . فان قلت مجرد وصف الماء بمطلق الطهورية لايوجب له المزية ، فان التراب يشاركه في ذلك . قلت وصف التراب بالطهورية مقيد بعدم وجدان الماء بنص القرآن فلا مشاركة بذلك الاعتبار . واعلم أن دم الحيض نجس باجماع المسلمين كما قال النووى . وللحديث فوائد منها مايأتي بيانه في باب الحيض ، ومنها ما ذكره المصنف ههنا فقال : وفيه دليل على أن دم الحيض لا يعني عن يسيره وإن قل لعمومه ، وأن طهارة السترة شرط للصلاة ، وأن هذه النجاسة وأمثالها لا يعتبر فيها تراب ولا عدد ، وأن الماء متعين لإزالة النجاسة اه وقد عرفت ما سلف . ب

ا ٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ يَسَارِ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللهِ لَيْسَ لَى اللهِ لَيْسَ لَى اللهِ اللهِ لَيْسَ لَى اللهِ ا

٣ - (وَعَن مُعَادَة وَالَت (سألْتُ عائشة عَن الحائض يلصيبُ ثُو آبها الدَّمُ فَقَالَت : تَعْسلهُ ، فان كم يَذ هَب أثرَه فَل تُعْمَي الله عَلَي هُ مِن صُفرة ،
 قالت : وَلَقَد كُنْتُ أُحيض عِنْد رَسُول الله صلّى الله عَلَيْه وَسَلَم ثَلاث حَليْف وَسَلَم ثَلاث حيض جميعا لاأغسل لى ثُوبا » رَوَاه أبو دَاوُد).

الحديث الأول أخرجه الترمذي أيضا ، وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي من طريقين عنخولة بنت يسار وفيه ابن لهيعة . قال إبراهيم الحربي : لم يسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث . قال ابن حجر : وإسناده ضعيف . ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم الأنصارية . قال ابن حجر أيضا : وإسناده أضعف من الأول . والحديث الثاني أخرجه أيضا الداري (قوله وبلا يضرك أثره) استدل به على عدم وجوب استعمال الحواد وهو مذهب الناصر والمنصور بالله وكثير من أصحاب الشافعي وأكثر أصحاب أبي حنيفة . وذهب الشافعي ورواه الإمام يحيي عن العترة إلى أنه يجب استعمال الحاد المعتاد لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن مرفوعا بلفظ «حكيه بضلع واغسليه بماء وسدر» قال ابن القطان إسناده في غاية الصحة . وأجيب بأنه لا يفيد المطلوب لأن الحلك إنما هوالفرك بالأصابع والفراع في غيره الصحة . وأجيب بأنه لا يفيد المطلوب لأن الحلك إنما هوالفرك بالأصابع والفراع في غيره

ويرد بأن آخر الحديث وهو قوله « واغسليه ماء وسدر » يدل على وجوب استعمال الحاد ، وكذلك قوله في حديث عائشة المذكور « فلتغيره بشيء من صفرة » . وأجيب بأن التغيير ليس باز الله ، ويؤيده ما في آخر الحديث من قولها « ولقد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض لاأغسل » ويرد بأن مجر د استعمال الصفرة يفيد المطلوب كاستعمال السدر . وقيل يكون استعمال الحواد مندوبا جمعا بين الأدلة ، ويستفاد من قوله « لايضر لك أثره » أن بقاء أثر النجاسة الذي عسرت إزالته لايضر ، لكن بعد التغيير بزعفران أو صفرة أو غيرهما حتى يذهب لون الدم لأنه مستقذر ، وربما نسبها من رآه إلى التقصير في إزالته (قوله لاأغسل لى ثوبا) فيه دليل على أن ما كان الأصل فيه الطهارة فهو باق على طهار ته حتى تظهر فيه نجاسة فيجب غسلها .

باب تعين الماء لإزالة النجاسة

١ – (عَنَ عَبَد اللهِ بْن عُمَرَ « أَنَ أَبا ثَعْلَبَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ أَفْتَنَا فِي آنِيةَ اللهِ إِفَا اضْطَرَرُ أُتُم ْ إِلَيْهَا فَاغْسِلُوها فِي آنِيةَ المَجُوسِ إِذَا اضْطَرَرُ أُتُم ْ إِلَيْهَا فَاغْسِلُوها بِللّهِ وَاطْبُخُوا فِيها » رَوَاهُ أَحْمَدُ).

٢ – (وَعَنَ ° أَبِى ثَعْلَبَةَ الْحُسْنِيِّ أَنَّهُ وَالَ ﴿ يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا بَارْضِ قَوْمٍ أَهْلِ الكِتَابِ فَنَطْبُخُ فِي قَدُورِهِم * وَنَشْرُبُ فِي آنِيتِهِم * ، فَقَالَ رَسُولَ اللهِ مَلِي الله وَ عَلَيْهِ وَسَلَم : إِن كُم * تَجِد وا عَيْرَها فَارْحَضُوها بالماء » رَوَاه ُ النَّرْمِذِي وَقَال : حَسَن * تَصِيح * . وَالرَّحْض * : الغَسْل *) .

الحديث الثانى يشهد لصحة الحديث الأول ، وهو متفق عليه من حديث أبى ثعلبة بلفظ عقال : قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفنا كل في آ نيتهم ؟ قال : إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها » وفي رواية لأحمد وأيي داود و إن أرضنا أرض أهل الكتاب ، وإنهم يأكلون لحم الحنزير ويشربون الحمر ، فكيف نصنع بآ نيتهم وقدورهم ؟ قال : إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا » وفي لفظ للترمذي « فقال : أنقوها غسلا واطبخوا فيها » . وقد استدل المصنف رحمه الله يما ذكره في الباب على أنه يتعين الماء لإزالة النجاسة وكذلك فعل غيره ، ولا يخفاك أن مجرد الأمر به لإزالة خصوص هذه النجاسة لايستلزم أنه يتعين لكل نجاسة ، فالتنصيص عليه في هذه النجاسة الخاصة لاينفي إجزاء ماعداه من المطهرات فيا عداها فلاحصر على الماء ولا عمرم باعتبار المغسول ، فأين دليل التعين المدعى ؟ وقد تقدم في باب الحت والقرص ما هو الحق ، وقد استدل بالحديث أيضا على نجاسة الكفار ، وقد تقدم في باب آنية الكفار ، المتوصأ به ما فيه كفاية . وسيأتي لذلك مزيد تحقيق إن شاء الله في باب آنية الكفار ،

باب تطهير الأرض النجسة بالمكارة

١ - (عَن أَبِي هُرَبْرَةَ قَالَ (قَامَ أَعْرَا بِي فَبَالَ فِي السَّجِدِ ، فَقَامَ النَّهِ الْمُنْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ وأَدِيقُوا النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ وأَدِيقُوا عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ وأَدِيقُوا عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ وأَدِيقُوا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُيسَمِينَ وَكُمْ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

(قوله قام أعرابي) قال الحافظ في الفتح : زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله ﴿ أَنَّهُ صَلَّى ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمُّ ارْحَمْنَى ومحمدًا ، ولا ترجم معنا أحدًا ، فقال له النبيّ صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعا ، فلم يلبث أن بال في المسجد « وقد أخرج هذه الزيادة البخارى في الأدب من صحيحه . وروى ابن ماجه الحديث تاما من حديث أبي هريوة وحديث واثلة بن الأسقع . وأخرجه أبو موسى المديني أيضًا من رواية سليمان بن بسار ، والأعرابي المذكور قيل هو ذو الخويصرة اليماني ذكره أبو موسى المديني ، وقبل هو الأقرع ابن حابس التميمي حكاه التاريخي عن عبد الله بن نافع المدنى ، وقيل هو عيينة بن حصن قاله أبو الحسين بن فارس (قوله ليقعوا به) في رواية عند البخاري « فزجره الناس ، وفي أخرى له « فثار إليه الناس « وفي أخرى له أيضا « فتناوله الناس » . وله أيضا من حديث أنس « فقال الصحابة : مه مه » و سيأتى . وللبيهني « فصاح به الناس » وكذا النسائي ﴿ قُولُهُ سَجَلًا ﴾ بفتح المهملة وسكون الجليم . قال أبو حاتم السجستاني : هو الدلو ملأي ولا يقال لها ذلك وهي فارغة . وقال ابن دريد : السجل دلو واسعة . وفي الصحاح : الدلو الضخمة ، وقد تقدم إشارة إلى بعض هذا في أوَّل الكتاب (قوله أو ذنوبا) قال الخليل: هي الدلو ملأى . وقال ابن فارس : الدلو العظيمة . وقال ابن السكيت : فيها ماء قريب من الملء ، ولا يقال لها وهي فارغة ذُنوب فتكون أو للشكُّ من الراوي أو للتخيير ، والمراد بقوله من ماء مع أن الذنوب من شأنها ذلك رفع الاشتباه، لأن الذنوب مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيرهما (قوله فانما بعثتم) إسناد البعث إليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم بما ذكر ، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضور وغيبته أطلق عليهم ذلك . أو هم مبعوثون من قبله بذلك : أى مأمورون ، وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم فى حق كل من بعثه إلى جهة من الجهات بقول « بسروا ولا تعسروا » . وفي الحديثُ دليل على أن الصبّ مطهر للأرض ولا يجب الحفر خلافا للحنفية ﴿ روى ذلك عنهم النووى . والمذكور في كتبهم أن ذلك مختص بالأرض الصلبة دون الرخوة ، واستدلواً بما أخرجه الدارقطني من حديث أنس بلفظ ﴿ احفروا مكانه تم صبوا عليه ﴿ ،

وأعله بتفرد عبد الحياريه دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ. وكذا رواه سعيد بن منصور من حديث عبد الله بن معقل بن مقرّن المزنى وهو تابعي مرفوعا بلفظ « خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء ، قال أبو داود : روى مرفوعا يعني موصولا ولا يصح ، وكذا رواه الطحاوي مرسلا وفيه « واحفروا مكانه » قال الحافظ في التلخيص : إن الطريق المرسلة مع صحة إسنادها إذا ضمت إلى أحاديث الباب وجدت قوَّة ، قال : ولها إسنادان موصولان : أحدهما عن أبي مسعو د رواه الدار مي والدار قطني ، ولفظه « فأمر بمكانه فاحتفر وصبّ عليه دلو من ماء ، وفيه سمعان بن مالك وليس بالقوى قاله أبو زرعة . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي زرعة : هو حديث منكر ، وكذا قال أحمد . وقال أبو حاتم : لا أصل له . وثانيهما عن واثلة بن الأسقع ، رواه أحمد والطبراني وفيه عبيد الله ابن أبي حميد الهذلي وهو منكر الحديث ، قاله البخاري وأبو حاتم . واستدل بحديث الباب أيضًا على نجاسة بول الآدي وهو مجمع عليه ، وعلى أن تطهير الأرض المتنجسة يكون بالماء لا بالجفاف بالريح أوالشمس ، لأنه لو كفي ذلك لماحصل التكليف بطلب الماء وهومذهب العترة والشافعي ومالك وزفر . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هما مطهران لأنهما يحيلان الشيء ، وكذا قال الخراسانيون من الشافعية في الظلُّ ، واستدلوا بحديث « زكاة الأرض يبسها ولا أصل له في المرفوع . وقد رواه ابن أبي شيبة من قول محمد بن على الباقر ، ورواه عبد الرزاق من قول أبي قلابة بلفظ « جفاف الأرض طهورها » . وفي الحديث أيضة دليل على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص ، إذ لم ينكر صلى الله عليه وسلم على الصحابة ما فعلوه مع الأعرابي بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة . وفيه أيضا دليل على ما أشار إليه المصنف رحمه الله من أن الأرض تطهر بالمكاثرة . وعلى الرفق بالجاهل فىالتعليم. وعلى الترغيب في التيسير والتنفير عن التعسير . وعلى احترام المساجد وتنزيهها ، لأن النيُّ " صلى الله عليه وسلم قرّرهم على الإنكار ، وإنما أمرهم بالرفق .

٧ - (وَعَنَ أَنَسَ بِنْ مَالِكُ قَالَ ﴿ بَيْنَمَ نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَ أَعْرَابِي فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ أَصَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَه مَه ، قال : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَه مَه ، قال : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ ، فَتَرَكُوهُ حَتَّى بال ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَاهُ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ المَسَاجِدَ لاتَصْلُحُ لِشَيءِ اللهِ صَلَّى الله عَنَ وَجَلَّ وَالصَّلاة وَقَيرَاءَةً مِنْ اللهِ عَزَ وَجَلَّ وَالصَّلاة وَقَيرَاءَةً اللّهَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ : فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ اللهِ عَنَ وَسَلَّمُ قَالَ : فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ اللهِ عَنَ اللهِ عَنَ اللهِ عَنَ قَالَ : فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ اللهُ مِنْ اللهِ عَنَ قَالَ : فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ اللهِ عَنَ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنَ اللهِ عَنَ اللهِ عَنَ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنَ اللهِ عَنَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنَ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمْ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ قَالَ : فَأَمْرَ رَجُلًا مِنْ

الفَوْمِ فَجَاءَ بِلاَلُو مِنْ مَاءٍ فَشَنَّهُ عَلَيْهُ ﴾ مُتَّفَقُ عَلَيْهُ ، لَكُنْ لَيْسَ لَلْمُورِيِّتَنْزِيهِها . وَقَوْلُهُ لاَتُزْرِمُوهُ: للبُخارِيِّ فِيهِ : إِنَّ هَذَهِ المَسَاجِدَ إِلَى تَمَامِ الأَمْرِبِيَّةُ نَزِيهِها . وَقَوْلُهُ لاَتُزْرِمُوهُ: أَيْ لاَتَقْطَعُوا عَلَيْهُ بِوَلَهُ ﴾ .

(قوله أعرابي) هو الذي يسكن البادية وقد سبق الخلاف في اسمه (قوله مه مه) اسم فعل مبنى على السكون معناه أكفف. قال صاحب لمطالع : هي كلمة زجر أصلها ماهذا ثم حذف تخفيفا وتقال مكرّرة ومفردة . ومثله به به بالباء الموحدة . وقال يعقوب : هي لتعظيم الأمركبخ بخ وقد تنوّن مع الكسر وينوّن الأوّل ويكسر الثانى بغير تنوين ، وكذا ذكره غير صاحب المطالع (قوله لاتزرموه) بضمالتاء الفوقية وإسكان الزاى بعدها راء أى لاتقطعوه . والإزرام : القطع (قوله إن هذه الساجد الخ) مفهوم الحصر مشعر بعدم جواز ماعدا هذه المذكورة من الأقذار والقذى والبصاق ورفع الصوت والخصومات والبيع والشراء وسائر العقود وإنشاد الضالة والكلام الذى ليس بذكر وجميع الأمور التي لاطاعة فيها . وأما التي فيها طاعة كالجلوس فى المسجد للإعتكاف والقراءة للعلم وسماع الموعظة وانتظار الصلاة ، ونحو ذلك فهذه الأمور وإن لم تدخل في المحصور فيه لكنه أجمع المسلمون على جوازها كما حكاه النووى فيخصص مفهوم الحصر بالأمور التي فيها طاعة لائقة بالمسجد لهذا الإجماع ، وتبقى الأمور التي لاطاعة فيها داخلة تحت المنع . وحكى الحافظ في الفتح الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ، قال : ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى (قوله فجاء بدلو فشنه عليه) يروى بالشين المعجمة والسين المهملة . قال النووى : وهو فى أكثر الأصول والروايات بالمعجمة ومعناه صبه . وفرق بعض العلماء بينهما فقال: هو بالمهملة الصبّ بسهولة ، وبالمعجمة التفريق في صبه ، وقد تقدم الكلام على فقه الحديث . قال المصنف رحمه الله : وفيه دليل على أن النجاسة على الأرض إذا استهلكت بالمـاء فالأرض والمـاء طاهران ، ولا يكون ذلك أمر ا بتكثير النجاسة في المسجد انتهي.

باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة

١ – (عن أبي هُرَيْرَةَ أن رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ١ وَإِذَا وَطِئ وَطِئ أَحَدُ كُم بِنَعْلِهِ الأذى فان التُراب له طَهُورٌ » وفي لفظ « إذا وَطِئ الاُذَى بِخُفْيَه فَطَهَورُ هُمُما التُرَابُ » رَوَاهُما أبو دَاوُدَ) .

٢ - (وَعَن ْ أَبِي سَعِيد أَن النَّبِيَ صَلَّى الله عُلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ (إِذ ا جاء المَّحَد كُم اللسنْجِد فَلَيْتَقَلِب ْ نَعْلَيْه وَلَيَنْظُر ْ فِيهِمَا ، فَان ْ رَ أَى خَبَنَا ، فَلْيَمْسَحْه ُ بِالأَرْضِ مُمَّ لِيلُصَلَ فِيهِما ﴾ رَوَاه أَمْمَد ُ وأَبُو دَاوُدَ ﴾ . إِن فَلْيَمْسَحْه ُ بِالأَرْضِ مُمَّ لِيلُصَل فيهِما ﴾ رَوَاه أَمْمَد ُ وأَبُو دَاوُدَ ﴾ . إِن الله مُنْ الله وَ الله الله وَ الله الله وَ الله وَاله وَالله وَالله

الحديث الأول أخرجه أيضا ابن السكن والحاكم والبيه في و اختلف فيه على الأو زاعي ، ورواه ابن ماجه من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ « الطريق يطهر بعضها بعضا ، وإسناده ضعيف والرواية الأولى المذكورة في حديث الباب في إسنادها مجهول ، لأن أبا داو د رواها بسنده إلى الأوزاعي قال: أنبئت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدَّث عن آبيه عن أبي هريرة ، ولم يسم الأوزاعي شيخه . والرواية الثانية منه فيها محمد بن عجلان ، وقد أخرج له البخارى في الشواهد ومسلم في المتابعات ولم يحتجا به وقد وثقه غير واحد و تكلم فيه غير واحد ، ولعله الرجل الذي أبهمه الأوزاعي في الرواية الأولى ، لأن أبا داود قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا محمد بن كثير : يعنى الصنعاني عن الأوزاعي عن أبن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة . وحديث أبي سعيد أخرجه الحاكم وابن حبان ، واختلف في وصله وإرساله ، ورجح أبو حاتم في العلل الموصول . وفي الباب عن أم سلمة عند الأربعة بلفظ « يطهره ما بعده » وعن أنس عند البيهتي بسنك ضعيف. وعن امرأة من بني عبد الأشهّل عند البيه في كلها هذه الأحاديث في معنى حديث أنى هريرة . وورد في معنى حديث أبي سعيد أحاديث منها عند الحاكم من حديث أنس ، وعنده أيضا من حديث ابن مسعود . وعند الدارقطني من حديث ابن عباس وإسناده ضعيف . وعند الدارقطني أيضا من حديث عبد الله بن الشُّخِّير وإسناده ضعيف أيضا . وعند البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول ، وهذه الروايات يقوّى بعضها بعضا فتنتهض للاحتجاج بها على أن النعل يطهر بدلكه في الأرض رطبا أو يابسا . وقد ذهب إلى ذلك الأوزاعي وأبوحنيفة وأبو يوسف والظاهرية وأبو ثور وإسحق وأحمد في رواية ، وهي إحدى الروايتين عن الشافعي . وذهبت العترة والشافعي ومحمد إلى أنه لايطهر بالدلك لارطبا ولا يابسا . وذهب الأكثر إلى أنه يطهر بالدلك يابسا لارطبا ، وقد احتج للآخرين في البحر بحجة واهية جدا فقال بعد ذكر الحديثين السابقين : قلنا محتملان للرطبة والجافة ، فتعين الموافق للقياس وهي الجافة ، والثاني لايسلم كالثوب ، قال صاحب المنار : حاصل كلام المصنف إلغاء الحديث انتهى . والظاهر أنه لافرق بين أنواع النجاسات ، بل كلّ ما علق بالنعل مما يطلق عليه اسم الأذى فطهوره مسحه بالتراب. قال ابن رسلان في شرح السنن : الأذي في اللغة هو المستقدر طاهرا كان أو نجسا انتهى ، ويدل على التعميم ما في الرواية الأخرى حيث قال « فان رأى خبثا فانه لكل مستخبث ، ولا فرق بين النعل والحفُّ للتنصيص على كل واحد منهما في حديثي الباب ، ويلحق بهما كل ما يقوم مقامهما لعدم الفارق (قوله ثم ليصل فيهما) سيأتي الكلام على الصلاة في النعلين في باب مستقل من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

باب نضح بول الغلام إذا لم يطعم

(عَنَ أَهُم قَيْس بِنْت عِصْنِ ﴿ أَنْهَا أَتَتُ بِابْنِ لَمَا صَغِيرٍ لَمْ بِأَ كُلُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ فَبَالَ عَلَى ثُوْبِهِ ، فَدَعا بِمَاءِ فَنَضَحَه عَلَيْه وَلَم يَغْسِلُه ُ ﴾ رَوَاه ُ الجَماعَة) .

٢ - (وَعَنَ عَلَى بَنْ أَبِى طالب عَلَيْهِ السَّلامِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « بَوْلُ الغُلامِ الرَّضِيعِ يُنْضَحُ ، وَبَوْلُ الجارِبَةُ يُغْسَلُ » قَالَ قِتَادَةُ : وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا ، فإذَا طَعِما غُسِلا جَمِعا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْتَرْمُذَى وَقَالَ : حَد بثُ حَسَنَ).

" - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ « أُنِّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ بَصَبِي اللهُ عَلَيْهُ وَبَالُ عَلَيْهُ ، فَأَتْبُعَهُ المَاءَ » رَوَاهُ البُخارِيُّ ، وكَذَلَكُ أَحْمَدُ وَابِنُ مَاجِهُ وَزَادا « وَلَمْ يَغْسِلْهُ » وَلَمُسْلَم « كَانَ يُونِي بالصّبْيانِ فَيُبَرِّكُ عَلَيْهِم فَوَيَا لَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ») ويُحَنَّكُهُم فَأُنِي بَصِبِي فَبَالَ عَلَيْهُ ، فَدَعا بِمَاءَ فَأَتْبُعَهُ بُولُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ») فَ وَلَمُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ : فَ وَعَنَ أَبِي السَّمْحِ خادم رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ : فَاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَابِنُ مُولِ الْجَارِيةَ ، وَيُرَشُّ مِنْ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَابْنُ مُاجِهُ » وَلُولُ الْخُلُام » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مُاجِهُ »).

٥ - (وَعَنْ أَنِّمْ كُوْزِ الْخُزَاعِيَّةِ قَالَتْ « أُنِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِعُلَامِ فَبَالَ عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِهِ فَنُضِحَ ، وأُنِّى بِجارِيَةٍ فَبَالَتْ عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِهِ فَغُسِلَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ).

٢ - (وَعَن ° أَمْ كُورْزِ أَن النَّهِي صَلَّى الله عُلَيه وَسَلَّم قال ﴿ بَوْل الغُلامِ يُنضَحُ ، وَبَوْلُ الجارِية يُغْسَل ﴾ رَوَاهُ ابن ماجة).

٧ - (وَعَنَ ° أَمُ الفَضْلِ لُبَابِةَ بِنْتِ الحَارِثِ قَالَتَ «بَالَ الحُسَيْنُ بَنْ عَلَى ۗ فِي حِجْدِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسِلَّمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ أَعْطَنَى ثُوْبِكَ وَالْبُسَ ° ثُوْبا عَيْدِهَ حَتَى أَعْسَلُهُ ، فَقَالَ : إَ أَنْمَا يُنْضَحُ مِن ° بَوْلِ الذَّكَرِ * وَالْبُسَ ° ثُوْبا كُمْ مِن ° بَوْلِ الذَّكَرِ * وَيَعْسُلُ مِن ° بَوْلِ الذَّكَرِ * وَيَعْسُلُ مِن ° بَوْلِ الذَّكَرِ * وَيَعْسُلُ مِن ° بَوْلِ الذَّكْرِ * وَيَعْسُلُ مِن ° بَوْلِ الذَّنْدَى » رَوَاه أَحْمَد وأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجِهَ °).

حديث على "أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه باسناد صيح لأنه من طريق هشام عن قتادة عن أبى حرب بن أبى الأسود عن أبيه عنه . وأخرجه أيضا أبو داود موقوفا من حديث مسدد عن يحيى عن ابن أبى عروبة عن قتادة بالإسناد السابق إلى على موقوفا بلفظ

ا ﴿ يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ما لم يطعم ﴾ وأخرجه أيضا مرفوعا من حديثه بدون « ما لم يطعم « وجعله من قول قتادة . وكذلك أخرج عن أم سلمة « أنها كانت تصبّ على بول الغلام مالم "يطعم ، فاذا طعم غسلته ، وكانت تغسل بول الجارية » . وحديث أبي السمح أخرجه أيضا البزار وابن خزيمة من حديثه بلفظ « كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى بحسن أو بحسين فبال على صدره ، فجئت أغسله ، فقال يغسل » الحديث . وصححه الحاكم . قال أبو زرعة والبزار : ليس لأبي السمح غير هذا الحديث ولا يعرف اسمه . وقال البخارى : حديث حسن . وحديث أم كرز الأوّل والثاني في إسنادهما انقطاع لأنهما من طريق عمرو بن شعيب عنها ولم يدركها : وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فقيل عنه عن أبيه عن جده كما رواه الطبراني ، وحديث أم الفضل أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني (قوله لم يأكل الطعام) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرضعه والتمر الذي يحنك به ، والعسل الذي يلعقه للمداواة وغير ذلك ـ وقيل المراد بالطعام ما عدا اللبن فقط ، ذكر الأوَّل النووى في شرح مسلم وشرح المهذب وأطلق في الروضة تبعا لأصلها الثاني.وقال في نكت التنبيه : إن لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به وما أشبهه ، وقيل لم يأكل : أى لم يستقل بجعل الطعام في فيه ، ذكره الموفق الحموى في شرح التنبيه. قال الحافظ ابن حجر: والأوّل أظهر وبه جزم الموفق ابن قدامة وغيره . وقال ابن التين : يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقو ت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع . ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيحمل النفي على عمومه (قوله على ثوبه) أي ثوب النبيّ صلى الله عليه وسلم. وأغرب أبن شعبان من المالكية فقال : المراد به ثوب الصبي (قوله فنضحه) في صحيح مسلم من طريق الليث عن ابن شهاب « فلم يز د على أن نضح بالماء» وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب «فرشه» زاد أبوعوانة في صحيحه «عليه» . قال الحافظ : ولا تخالف بين الروايتين : أي بين نضح ورش"، لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنفيض الماء ، فانتهى إلى النضح وهو صبّ الماء ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام « فدعا بماء فصبه عليه » ولأبي عوانة « فصبه على البول يتبعه إياه » انتهى . والذي في النهاية والكشاف والقاموس أن النضح الرش (قوله ولم يغسله) ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وأن المرفوع انتهى عند فنصحه . قال : وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال : فرشه لم يزد . قال الحافظ في الفتح : وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج ، وقد أخرجه عبد الرزاق بنحو سياق مالكه لكنه لم يقل ولم يغسله ، وقد قالها مع ذلك الليث وعمرو بن الحرث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب ، أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم ، وهو

المسلم عن يونس وحده ، نعم ژاد معمر في روايته ، قال ابن شهاب : فمضت السنة أن يوش بول الصبي ويغسل بول الجارية ، فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لأمكن دعوى الإدراج لكنها غيرها فلا إدراج . وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك ، فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب ، وقد ذكر ناها عن مسلم وهيره وبينا أنها مخالفة لرواية مالك (قوله بول الغلام الرضيع) هذا تقييد للفظ الغلام بكونه رضيعا وهكذا يكون تقييدا للفظ الصبي والصغير والذكر الواردة في بقية الأحاديث . وأما لفظ ما لم يطعم فقد عرفت عدم صلاحيته لذلك لأنه ليس من قوله صلى الله عليه وسلم . وقد شد ابن حزم فقال : إنه يرش من بول الذكر أي ذكر كان ، وهو إهمال للقبد الذي يجب حمل المطلق عليه كما تقرّر في الأصول ، ورواية الذكر مطلقة ، وكذلك رواية الغلام غانه كما قال في القاموس لمن طرّ شاربه ، أو من حين يولد إلى أن يشب ، وقد ثبت إطلاقه على من دخل في سن الشيخوخة . ومنه قول على عليه السلام في يوم النهروان :

أنا الغلام القرشيّ المؤتمن أبوحسين فاعلمن والحسن والحسن وهو إذ ذاك في نحو ستين سنة . ومنه أيضا قول ليلى الأخيلية في مدح الحجاج أيام إمارته على العراق :

شفاها من الداء العضال الذي بها غلام إذا هز القناة سقاها ﴿ وَلَكُنَّهُ مِجَازً . قَالَ الزَّخْشَرَى فَي أَسَاسُ البِّلاغَةُ : إِنَّ الغَلامُ هُو الصَّغِيرُ إِلَى حَدَّ الالتَّحَاءُ ، فان قيل له بعد ذلك غلام فهو مجاز (قوله بصبي) قال الحافظ : يظهر لي أنه ابن أم قيس. ويحتمل أن يكون الحسن بن على أو الحسين ، فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث ﴿ أَمْ سَلَّمَةُ بَاسْنَادَ حَسَنَ قَالَتَ ﴿ بَالَ الْحَسَنَ أَوْ الْحَسِينَ عَلَى بَطْنَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصبه عليه » ولأحمد عن أبي ليلي نحوه ، ورواه الطحاوي من طريقه قال : فجيء بالحسن ولم يتردُّد . وكذا للطبراني عن أبي أمامة ، ورجح الحافظ أنه غيره (قوله فاتبعه) باسكان المثناة من فوق : أي اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء (قوله يحنكه) قال أهل اللغة : التحنيك : أن تمضغ التمر أونحوه ثم تدلك به حنك الصغير (قوله فيبرِّك عليهم) أي يدعو لهم أو يمسح عليهم . وأصل البركة أثبوت الخير وكثرته . وقد استدل ً بأحاديث الباب على أن بول الصبي يخالف بول الصبية ﴿ في كيفية استعمال المـاء ، وأن مجرَّد النضح يكني في تطهير بول الغلام ، وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب. الأوَّل: الاكتفاء بالنضح في بولالصبيّ لا الجارية وهو قول على عليه السلام وعطاء والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ، وروى عن مالك، وقال أصحابه : هي رواية شاذَّة ، ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والأوزاعي والنخعي وداود وابن وهب . والثاني : يكني النضح فيهما وهو مذهب الأوزاعي ، وحكي

عن مالك والشافعي . والثالث : هما سواء في وجوب الغسل وهو مذهب العثرة و الحنفية وسائر الكوفيين والمالكية ، وأحاديث الباب ترد المذهب الثاني والثالث . وقد استدل في البحر الأهل المذهب الثالث بحديث عمار المشهور وفيه «إنما تغسل ثوبك من البول الخ » وهو مع اتفاق الحفاظ على ضعفه لايعارض أحاديث الباب لأنها خاصة وهو عام "، وبناء العام على الحاص واجب ، ولكن جماعة من أهل الأصول منهم مؤلف البحر لايبنون العام على الحاص الأمع المالين المعام على الحاص المناول المنه المؤلف البحر أن العام على الحاص البحر أن الواجب الترجيح مع الالتباس ، ولا يشك من له أدنى إلمام بعلم الحديث أن أحاديث الباب أرجح وأصح من حديث عمار ، وترجيحه لحديث عمار بالظهور غير ظاهر ، وقد جزم أرجح وأصح من حديث عمار ، وترجيحه لحديث عمار بالظهور غير ظاهر ، وقد جزم صاحب البحر في المعيار وشرحه بأن الواجب مع الالتباس الاطراح فتخالف كلامه . وجزم صاحب المناز بأن العام متقدم والحاص متأخر ، ولم يذكر بذلك دليلا يشفى . وأما الحنفية والمالكية فاستدلوا لما ذهبوا إليه بالقياس فقالوا : المراد بقوله ولم يغسله : أي غسلا مبالغا فيه وهو خلاف الظاهر ، ويبعده ما ورد في الأحاديث من التفرقة بين بول الغلام والحارية فيه وهو خلاف الظاهر ، ويبعده ما ورد في الأحاديث من التفرقة بين بول الغلام والحارية فيه وهو خلاف الظاهر ، ويبعده ما ورد في الأحاديث من التفرقة بين بول الغلام والحارية فيه وهو خلاف الظاهر ، ويبعده ما ورد في الأحاديث الباب شيء يوجب الاشتغال به فانهم لايفرقون بينهما . والحاصل أنه لم يعارض أحاديث الباب شيء يوجب الاشتغال به .

باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه

ا (عَنْ أَنَس بنْ مالك « أَنَّ رَهْ طا مِنْ عُكُلْ أَوْ قالَ عُرَيْنَةَ قَدْمُوا الْحَبْتَوُوا اللّهِ بِلَقَاحِ وأَمَرَهُم اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ بِلِقَاحِ وأَمَرَهُم اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ . اجْتُوَوْها : أَيْ السُتُونَ عَلَيْهُ . اجْتُووْها : أَيْ السُتُونَ حَمُوها ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الغَمْ ») .

(قوله من عكل) بضم المهملة وإسكان الكاف: قبيلة من تيم (قوله أو عرينة) بالعين والراء المهملتين مصغرا: حيّ من قضاعة وحيّ من بجيلة ، والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى ابن عقبة في المغازي والشك من حماد. ورواه البخاري في المحاربين عن حماد: أن رهطا من عكل ، أو قال من عرينة ، قال: ولا أعلمه إلا قال من عكل. ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن رهطا من عكل ولم يشك . وفي الزكاة رواه من طريق شعبة عن قتادة الله أن ناسا من عرينة » ولم يشك أيضا. وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ورواه أيضا البخاري في المغازي عن قتادة من عكل وعرينة بالواوالعاطفة ، قال الحافظ: وهو الصواب ، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبراني من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال «كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل ». وزعم ابن التين تبعا للداودي أن عرينة هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغايرتان ، فعكل من عدنان ، وعرينة من قحطان عرينة هم عكل وهو ينة من عرينة من قبطان

(قوله فاجتووا) قال البن فارس : اجتويت المدينة : إذا كرهت المقام فيها وإن كنت في نعمة ، وقيده الخطابي بما إذا تضرَّر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة . وقيل الاجتواء :: عدم الموافقة في الطعام ذكره القزاز ، وقيل داء من الوباء ذكره ابن العربي ؛ وقيل داء. يصيب الجوف والاجتواء بالجيم (قوله فأمر لهم بلقاح) بلام مكسورة فقاف فحاء مهملة : النوق ذوات اللبن ، واحدتها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف ؛ قال أبوعمرو : يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون ، واللقاح المذكورة ظاهر الروايات أنها للنبيّ صلى الله... عليه وسلم . وثبت في رواية للبخاري في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة بلفظ « فأمر هم أن يأتوا إبل الصدقة ، قال الحافظ : والجمع بينهما أن إبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة وصادف بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المرعى طلب هؤلاء النفر الحروج (قوله أن يخرجوا فيشربوا) في رواية للبخاري « وأن يشربوا » أي وأمرهم أن يشربوا ، وفي أخرى له « فاخرجوا فاشربوا » وفي أخرى له أيضا « فرخص لهم أن يأتوا فيشربوا » (قوله وقد ثبت الخ) هو ثابت من حديث جابر بن سمرة عند مسلم . ومن حديث البراء عند أبي داود والترمذي وابن ماجه . قال أحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم : قد صحّ في هذا الباب حديث البراء بن عازب وجابر بن سمرة . وقد استدلّ بهذا الحديث من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وهو مذهب العترة والنخعي والأوزاعي والزهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن. المنذر وابن حبان والإصطخري والروياني . أما في الإبل فبَالنص ، وأما في غير ها مما يؤكل لحمه فبالقياس. قال ابن المنذر: ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب، إذ الحصائص لاتثبت إلا بدليل ، ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع أبعار الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم . ويؤيده أيضا أن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة . وأجيب عن التأييد الأوَّل بأن المختلف فيه لايجب إنكاره ، وعن الاحتجاج بالحديث بأنها حالة ضرورية ، وما أبيح للضرورة لايسمى حراما وقت تناوله لقوله تعالى - وقد فصل لكم ما حرّم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ـ ومن أدلة القائلين بالطهارة حديث الإذن بالصلاة في مرابض الغنم السابق . وأجيب عنه بأنه معلل بأنها لاتوذى كالإبل ، ولا دلالة فيه على جواز المباشرة ، وإلا لزم نجاسة أبوال الإبل وبعرها للنهى عن الصلاة في مباركها . ويردّ هذا الجواب بأن الصلاة في مرابض الغنم تستلزم المباشرة لآثار الحارج منها ، والتعليل بكونها لاتوذى أمر وراء ذلك ، والتعليل للنهى عن الصلاة في معاطن الإبل بأنها تؤذى المصلى يدل على أن ذلك هو المانع لا ماكان في المعاطن من الأبوال والبعر ، واستدل أيضا بحديث « لابأس ببول ما أكل لحمه » عند الدارقطني من حديث حابر والبراء مرفوعاً . وأجيب بأن في إسناده عمرو بن الحسين العقيلي وهو واه جداً . قال أبوحاتم

هذاهب الحديث بيس بشيء ، وقال أبوزرعة : واهي الحديث ؛ وقال الأزدى : ضعيف جِداً ، وقال ابن عدى : حدَّث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك ، وفي إسناده أيضا يحيى بن العلاء أبو عمر البجلي الرازى قد ضعفوه جدا قاله الدارقطني وكان وكيع شديد الحمل عليه ، وقال أحمد:كذاب، وقال يحيى : ليس بثقة، وقال النسائي والأزدى: متر وك. واحتجوا أيضًا بحديث « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرّم عليكم » عند مسلم والترمذي وأبي داود من حديث وائل بن حجر وابن حبان والبيهقي من حديث أم سلمة . وعند الترمذي وأبي داود، من حديث أبي هريرة بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل دواء خبيث » والتحريم يستلزم النجاسة ، والتحليل يستلز مالطهارة ، فتحليل التداوى بهادليل على طهارتها فأبوال الإبل وما يلحق بها طاهرة . وأجيب عنه بأنه محمول على حالة الاختيار ؛ وأما في الضرورة فلا يكون حراما كالميتة للمضطر ، فالنهى عن التداوى بالحرام باعتبار الحالة التي لاضرورة فيها ، والإذن بالتداوي بأبوال الإبل باعتبار حالة الضرورة وإنَّ كان خبيثًا حراما ، ولوسلم فالتداوى إنما وقع بأبوال الإبل فيكون خاصا بها ولا يجوز إلحاق غيره به لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعا «إن في أبوال الإبل شفاء للذربة بطونهم » ذكره في الفتح ، والذرب : فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه على أن حديث تحريم التداوى بالحرام وقع في جواب من سأل عن التداوى بالحمر كما في صحيح مسلم وغيره ، ولا يجوز إلحاق غير المسكر به من سائر النجاسات ، لأن شرب المسكر يجرَّ إلى مفاسد كثيرة ، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الحمر شفاء فجاء الشرع بخلاف ذلك . ويجاب بأنه قصر للعام على السبب بدون موجب ، والمعتبر عموم اللفظ لاخصوص السبب . واحتجّ القائلون بنجاسة جميع الأبوال والأزبال وهم الشافعية والحنفية ، ونسبه في الفتح إلى الجمهور ، ورواه ابن حزم في المحلي عن جماعة من السلف بالحديث المتفق عليه « أنه صلى الله عليه وسلم مرّ بقبرين فقال : إنهما ليعذُّ بان وما يعذُّ بان في كبير ، أما أحدهما فكان لايستنزه عن البول » الحديث . قالوا يعم جنس البول ولم يخصه ببول الإنسان ولا أخرج عنه بول المأكول، وهذا الحديث غاية ما تمسكوا به . وأجيب عنه بأن المراد بول الإنسان لما في صحيح البخاري بلفظ « كان لايستنزه من بوله » قال البخارى : ولم يذكر سوى بول الناس ، فالتع يف في البول للعهد . قال ابن بطال : أراد البخارى أن المراد بقوله كان لايستنزه من البول: بول الإنسان لابول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، وكأنه أراد الردّ على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها . قال في الفتح : ومحصل الردُّ أن العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله « من بوله » أو الألف واللام بدل من المضمير انتهى ، والظاهر طهارة الأبوال والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكا بالأصل

واستصحابًا للبراءة الأصلية ، والنجاسة حكم شرعى ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنهما ، ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلا كذلك ، وغاية ما جاءوا به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مرادا به الحصوص كما سلف عموم ظنى الدلالة لاينتهض على معارضة تلك الأدلة المعتضدة بما سلف. وقد طوّل ابن حزم الظاهري في المحلى الكلام على هذه المسئلة بما لم نجده لغيره لكنه لم يدر بحثه على غير حديث صاحب القبر . فان قلت إذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزبله لما تقدّم حتى يرد دليل فما الدليل على نجاسة بول غير المــأكول وزبله على العموم ؟ قلت قد تمسكوا بحديث « إنها ركس » قاله صلى الله عليه وسلم في الروثة ، أخرجه البخاري والترمذي والنسائي . وبما تقدم في بول الآدمي وألحقوا سائر الحيوانات التي لاتؤكل به بجامع عدم الأكل ، وهو لايتم إلا بعد تسليم أن علة النجاسة عدم الأكل وهو منتقض بالقول بنجاسة زبل الحلالة ، والدفع بأن العلة فى زبل الجلالة هو الاستقذار منقوض باستلزامه لنجاسة كل مستقذر كالطاهر إذا صار منتنا ، إلا أن يقال إن زبل الجلالة هو محكوم بنجاسته لا للاستقذار بل لكونه عين النجاسة الأصلية التي جلتها الدابة لعدم الاستحالة التامة . وأما الاستدلال بمفهوم حديث « لابأس ببول ما يؤكل لحمه » المتقدم فغير صالح لما تقدم من ضعفه الذي لايصلح معه للاستدلال به حتى قال ابن حزم : إنه خبر باطل موضوع ، قال : لأن فى رجاله سوار بن مصعب وهو متروك عند جميع أهل النقل ، متفق على ترك الرواية عنه يروى الموضوعات ، فالذي يتحتم القول به في الأبوال والأزبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمى وزبله والروثة . وقد نقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الحيل والبغال والحمير ، ولكنه زاد ابن خزيمة فيروايته « إنها ركس إنها روثة حمار » 🦫 وأما سائر الحيوانات التي لايؤكل لحمها فان وجدت في بول بعضها أو زبله ما يقتضي إلحاقه بالمنصوص عليه طهارة أو نجاسة ألحقته ، وإن لم تجد فالمتوجه البقاء على الأصل والبراءة كما عرفت . قال المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه : فاذا أطلق الإذن في ذلك ولم يشترط حائلا بقي من الأبوال وأطلق الإذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام جاهلين بأحكامه ، ولم يأمرهم بغسل أفواههم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا غير ها مع اعتيادهم شربها ، دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى ،

باب ماجاء في المذي

ا حَنْ سَهْلِ بِنْ حُنْيَفْ قالَ : كُنْتُ أَلْقَى مِنَ المَدْي شدَّةً وَعَنَاءً ، وَكُنْتُ أَلْقَى مِنَ المَدْي شدَّةً وَعَنَاءً ، وَكُنْتُ أَنْ كَيْرُ مِنْهُ الإغْتَسَالَ ، فَذَ كَرْتُ ذلك لرسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إَ مَنَ لُيكَ مِنْ ذلك الوُضُوءُ ، فَقَلْتُ : يا رَسُولُ الله كَيْفَ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يا رَسُولُ الله كَيْفَ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يا رَسُولُ الله كَيْفَ .
 وسَلَّمَ فَقَالَ : إَ مَنَ لُكُ مِنْ ذلك الوُضُوءُ ، فَقَلْتُ : يا رَسُولُ الله كَيْفَ .

بِمَا يُصِيبُ ثُوْ بِي مِنْهُ ؟ قال : يَكَفْيِكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفَّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثُوْبِكَ حَيْثُ تُرَى أَنَّهُ قَدَ الصَابِ مِنْهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وابْنُ مَاجَهُ وَالِّرْمِذِي قَوْبُكَ حَيِثُ تَرَى أَنَّهُ قَدَ الصَابِ مِنْهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وابْنُ مَاجَهُ وَالنِّرْمِذِي وَقَالَ : حَدِيثُ حَسَنَ تُصِيحٌ . ورَوَاهُ الأثرَّمُ ولَفَظُهُ قَالَ « كُنْتُ أَلْقَى مِنَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فَذَ كَرَّتُ ذَلِكَ لَهُ * فَقَالَ : اللهُ عَنَاءً ، فأتَيْتُ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فَذَ كَرَّتُ ذَلِكَ لَهُ * فَقَالَ : يُحْذِيكَ أَنْ تَأْخُذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءِ فَسَتَرُشَ عَلَيْهُ ») .

٢ - (وعَن على بن أبى طالب قال (كنت رَجُلاً مناً " ، فاستحيث أن أسأل رَسُول الله صلتى الله عليه وسللم ، فأمر ت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال : فيه الوضوء) أخرجاه . وللسلم «يغسل ذكره ويتوضأ) ولاهمد وأبى داود «يغسل ذكرة وأنشيه ويتوضأ) .

" سَالَتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَا اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنِ المَلَاهُ يَكُونُ بَعْدُ المَاء ، فقال : ذلك مِن المَلَاه يَكُونُ بَعْدُ المَاء ، فقال : ذلك مِن المَلَاه يَكُونُ بَعْدُ فَرْجَكَ وَأُنْ ثَيَيْكَ وَتَوَضَّأُ وُضُوءَكَ لِلصَّلاة ، يُعْذِي ، فتَعَالُ مِن ذلك فرجك وأنْ ثيبينك وتتوضَّأ وُضُوءَك لِلصَّلاة ، رُواه أَبُو دَاوُد) .

الحديث الأوَّل في إسناده محمد بن إسحق وهو ضعيف إذا عنعن لكونه مدلسا ، ولكنه ههنا صرّح بالتحديث . وحديث عبد الله بن سعد أخرجه الترمذي وحسنه . وقال الحافظ في التلخيص : في إسناده ضعف . وفي الباب عن المقداد « أن عليا أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم » أخرجه أبو داود من طريق سليان بن يسار عنه . وفي رواية لأحمد والنسائي وابن حبان أنه أمر عمار بن ياسر : وفي رواية لابن خزيمة أن عليا سأل بنفسه . وجمع بينها ابن حبان بتعدُّد الأسئلة . ورواه أبو داود من طريق عروة عن على وفيه « يغسل أنثييه وذكره « وعروة لم يسمع من على " ، لكن رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن على "بالزيادة وإسناده لامطعن فيه (قوله ألتي من المذى شد"ة) في المذى لغات : فتح الميم وإسكان الذال المعجمة ، وفتح الميم مع كسر الذال وتشديد الياء ، وبكسر الذال مع تخفيف الياء ، فالأوليان مشهورتان أولاهما أفصح وأشهر ، والثالثة حكاها أبوعمر الزاهد عن ابن الأعرابي . والمذى : ماء رقيق أبيض لزج يخرج عند الشهوة بلا شهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور وربما لايحس بخروجه ، ذكره النووى ومثله في الفتح (قوله فتنضح به ثوبك) قد سبق الكلام على معنى النضح في باب نضح بول الغلام ، وهكذا ورد الأمر بالنضح فى الفرج عند مسلم وغيره . قال النووى : معناه الغسل فان النضح يكون غسلا ويكون رشا . وقد جاء في الرواية الأخرى « فاغسل » وفي الرواية المذكورة في الباب « يغسل ذكره » وفي التي بعدها كذلك. وفي الأخرى « فتغسل من ذلك فرجك » فتعين حمله عليه

ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية الأثرم بلفظ فترشُّ عليه ، وليس المصبر إلى الأشد بمتعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد الشريعة المألوفة ، فيكون الرشِّ مجزئا كالغسل (قوله مذاء) صيغة مبالغة من المذى يقال مذى يمذى كمضى يمضى ثلاثيا ، ويقال أمذى يمذى كأعطى يعطى ، ومذى يمذىكغطى يغطى (قوله وأنثييه) أي خصيتيه (قوله عن الماء يكون بعد الماء) المراد به خروج المذى عقيب البول متصلا به (قوله وكل فحل يمذى) الفحل الذكر من الحيوان و بمذى بفتح الياء وضمها ، يقال مذى الرجل وأمذى كما تقدُّم . وقد استدلُّ بأحاديث الباب على أن الغسل لايجب لخروج المذى . قال فى الفتح و هو إجماع ، وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول ، وعلى أنه يتعين المـاء فى تطهيره لقوله « كفا من ماء وحفنة من ماء » واتفق العلماء على أن المغى نجِس ، ولم يخالف فى ذلك إلا بعض الإمامية محتجين بأن النضح لايزيله ، ولو كان نجسا لوجبت الإزالة ، ويلزمهم القول بطهارة العذرة ، لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم أمر بمسح النعل منها بالأرض والصلاة فيها ، والمسح لايزيلها وهو باطل بالاتفاق . وقد اختلف أهل العلم في المذي إذا أصاب الثوب فقال الشافعي وإسجق وغيرهما لايجزيه إلا الغسل أخذا برواية الغسل ، وفيه ما سلف على أن رواية الغسل إنما هي في الفرج لافي الثوب الذي هو محل النزاع ، فانه لم يعارض رواية النضح المذكورة في الباب معارض ، فالاكتفاء به صحيح مجز ، واستدل أيضا بما في الباب على وجوب غسل الذكر والأنثيين على الممذي ، وإن كان محل المذى بعضا منهما ، وإليه ذهب الأوزاعي وبعض الحنابلة وبعض المالكية ، وذهبت العترة والفريقان وهو قول الجمهور إلى أن الواجب غسل المحلِّ الذي أصابه المذي من البدن ولا يجب تعميم الذكر والأنثيين ، ويؤيد ذلك ما عند الإسماعيلي في رواية بلفظ« توضأ واغسله ، فأعاد الضمير على المذى . ومن العجيب أن ابن حزم مع ظاهريته ذهب إلى ما ذهب إليه الحمهور وقال : إيجاب غسل كله شرع لادليل عليه ، وهذا بعد أن روى حديث« فليغسل ذكره » وحديث « واغسل ذكرك » ولم يقدح في صحتهما ، وغاب عنه أن الذكر حقيقة لحميعه ومجازا لبعضه ، وكذلك الأنثيين حقيقة لحميعهما ، فكان اللائق بظاهريته الذهاب إلى ما ذهب إليه الأوَّلون . واختلف الفقهاء هل المعنى معقول ، أو هو حكم تعبدى؟ وعلى الثاني تجب النية ، وقيل الأمر بغسل ذلك ليتقلص الذكر ، قاله الطحطاوي ،

باب ماجاء في المني

١ - (عن عائشة قالت « كننت أفرك المني من ثوب رسو ل الله صلى الله علي الله علي الله علي الله عليه عليه وسكم وسكم الله عليه وسكم بسلم المن من ثوبه

بعرق الإذ خر، أثم يُصلِّى فيه و يَحُتُهُ من ثوبه يابسا ثم يُصلِّى فيه » وفي لَفَظ مُتَقَق عليه «كُنْتُ أغْسلُهُ مِن ثَوْب رَسُول الله صلَّى الله عليه وسَلَّم أثم تَعَرُبُ إلى الصَّلاة وأثر ألغسل في ثوبه بقع الماء » و للدا رقطني عنها «كُنْتُ أفر كُ المَنِي من ثوب رَسُول الله صلَّى الله عليه وسللَّم إذا كان عنها «كُنْتُ أفر كُ المَنِي من ثوب رسُول الله صلَّى الله عليه وسللَّم إذا كان جواز الأمرين من مَجْمُوع النصوص جواز الأمرين).

٧ - (وَعَن ْ إِسْحَقَ بِن يُوسُفَ قال َ : حَدَّ ثَنَا شَرِيك ُ عَن ْ مُحَمَّدِ بِن عَبَدُ الرَّحْمَن عَن ْ عَطاء عَن ابْن عَبَّاس قال ﴿ سَمُّلِ النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَن المَّنِي اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَن المَنِي يُصِيبُ الثَّوْبَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هُو َ بَمَـنْزلَة المُخاط والبُصاق وَإِنَّمَا يَكُفْيكَ أَن ْ تَمْسَحَه مُ بِخِرْقَة أَوْ بإذ ْخرَة » رَوَاه ُ الدَّارَقُطْني ُ وَقَالَ : لَمْ يَرُفَعُه مُ غَنْ يُر إِسْحَق الأزرق عَن شَريك . قُلْت ُ : وَهَذَا لاينَضُرُ لأن اسْحَق إِمام مُ مُخرَّجٌ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَ أَين فَينُ شَريك . قُلْت مُ وَزياد تُه مُ) .

حديث عائشة لم يسنده البخاري وإنما ذكره في ترجمة باب. ولفظ أبي داود «ثم يصلي فيه » ولفظ الترمذي « ربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي » وفي رواية « وإنى لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابسا بظفرى » وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهتي والدارقطني عن عائشة « أنها كانت تحتّ المنيّ من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى» وأخرج أبو عوانة في صحيحه وأبو بكر البزار من حديث عَائشة «كنت أفرك المنيّ من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابسا ، وأغسله إذا كان رطبا ﴾ كحديث الباب وأعله البزار بالإرسال. قال الحافظ: وقد ور د الأمر بفركه من طريق صيحة رواها ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى عن أبي حذيفة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحرث قال «كان عند عائشة ضيف فأجنب ، فجعل يغسل ما أصابه ، فقالت عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحته ، . قال وأما الأمر بغسله فلا أصل له و حديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهتي والطحاوىمر فوعا ، وأخرجه أيضا البيهتي موقوفا على ابن عباس وقال : الموقوف هو الصحيح (قوله أفرك) أى أدلك (قوله بعرق الإذخر) هو حشيش طيب الريح (قوله كنت أغسله) أى أثر الجنابة أو المني (قوله بقع الماء) هو بدل من أثر الغسل. وقد استدل بما في الباب على أنه يكتني في إزالة المنيّ من الثوب بالغسل أو الفرك أو الحتّ. وقد اختلف أهل العلم في المني فذهبت العترة وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته ، إلا أن أبا حنيفة قال : يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابسا ، وهو رواية عن أحمد . وقالت العترة و مالك : لابد من غسله رطبا ويابسا،

وقال الليث : هو نجس ولا تعاد منه الصلاة . وقال الحسن بن صالح : لاتعاد الصلاة من المنيّ في الثوب وإن كان كثيرا ، وتعاد منه إن كان في الجسد وإن قلّ . قال ابن حزم في المحلى : وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المستب. وقال الشافعي وداود : وهو أصحّ الروايتين عن أحمد بطهارته . ونسبه النووي إلى الكثيرين وأهل الحديث. قال : وروى ذلك عن على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة . قال : وقد غلط من أوهم أن الشافعي منفرد بطهارته . احتجّ القائلون بنجاسته بما روى في غسله ، والغسل لايكون إلا لشيُّ نجس . وأجيب بأنه لم يثبت الأمر بغسله من قوله صلى الله عليه وسلم في شيء من أحاديث الباب ، وإنما كانت تفعله عائشة ولا حجة في فعلها إلا إذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بفعلها وأقرَّها على أن علمه بفعلها وتقريره لها لايدل على المطلوب، لأن غاية ماهناك أنه يجوز غسل المنيّ من الثوب، وهذا مما لاخلاف فيه ، بل يجوز غسل ما كان متفقا على طهارته كالطيب والتراب فكيف بما كان مستقذرا ؟ وأما الاحتجاج بحديث عمار مرفوعا بلفظ « إنما نغسل الثوب من الغائط والبول والمذي والمني والدم والتيء » أخرجه البزار وأبويعلى الموصلي في مسنديهما وابن عدى في الكامل والدارقطني والبيهقي والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة . فأجيب عنه بأن الجماعة المذكورين كلهم ضعفوه ، إلا أبا يعلى لأن في إسناده ثابت بن حماد اتهمه بعضهم بالوضع . وقال اللالكَائى: أجمعوا على ترك حديثه . وقال البزار : لايعلم لثابت إلا هذا الحديث . وقال الطبراني : انفرد به ثابت بن حماد ، ولا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد . وقال البيهق م هذا حديث باطل إنما رواه ثابت بن حماد وهو متهم . قال الحافظ : قلت ورواه البزار والطبراني من طريق إبراهيم بن زكريا عن حماد بن سلمة عن على بن زيد ، لكن إبراهيم ضِعيف وقد غلط فيه إنما يرويه ثابت بن حماد انتهى . فهذا مما لايجوز الاحتجاج بمثله . واحتجَّ القائلون بالطهارة برواية الفرك ، ويجاب عنه بمثل ما سلف من أنه من فعل عائشة ، إلا أنه إذا فرض اطلاع النبيّ صلى الله عليه وسلم على ذلك أفاد المطلوب ، وهو الاكتفاء فى إزالة المنيّ بالفرك ، لأن الثوب ثوب النبيّ صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فيه بعد ذلك كما ثبت في الرواية المذكورة في الباب ، ولو كان الفرك غير مطهر لما اكتفى به ولا صلى فيه ، ولو فرض عدم اطلاع النبيّ صلى الله عليه وسلم على الفرك فصلاته في ذلك الثوب كافية ، لأنه لو كان نجسا لنبه عليه حال الصلاة بالوحى كما نبه بالقذر الذي في النعل. وأيضًا ثبت السلت للرطب والحلك لليابس من فعله صلى الله عليه وسلم كما في حديث الباب، وثبت أمره بالحتّ وقال « إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو إذخرة » وأجيب بأن ذلك لايدل على الطهارة وإنما يدل على كيفية التطهير ، فغاية الأمر أنه نجس خفف في تطهيره بما هو أخفُّ من الماء ، والماء لايتعين لإزالة جميع النجاسات كما حرَّرناه في هذا الشرح سابقا ، وإلا لزم طهارة العذرة التي في النعل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمسحها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها . قالوا قال صلى الله عليه وسلم « إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق والبصاق » كما في الحديث السابق . وأجيب بأنه موقوف كما قال البيهتي : قالوا : الأصل الطهارة فلا ينتقل عنها إلا بدليل . وأجيب بأن التعبد بالإزالة غسلا أو مسحا أو فركا أوحتا أو سلتا أو حكا ثابت ، ولا معني لكون الشيء نجسا إلا أنه مأمور بازالته بما أحال عليه الشارع . فالصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة ، وهذا خلاصة ما في المسألة من الأدلة من جانب الجميع . وفي المقام مطاولات ومقاولات والمسألة حقيقة بذاك ولكنه أفضى الأمر إلى تلفيق حجج واهية كالاحتجاج بتكرمة بني آدم ، وبكون الآدمي طاهرا من جانب القائل بالطهارة ، وكالاحتجاج بأنه فضلة مستحيلة إلى مستقدر ، وبأن طاهرا من جانب المفهارة نجسة والمني منها ، وبكونه جاريا مجرى البول من جانب القائل بالنجاسة . وهذا الكلام في مني الآدمي . وأما مني غير الآدمي ففيه وجوه وتفصيلات مذكورة في الفروع فلا نطول بذكرها .

(فائدة) صرّح الحافظ فى الفتح بأنه لامعارضة بين حديث الغسل والفرك ، لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لاعلى الوجوب . قال : وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث . وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ماكان رطبا والفرك على ماكان يابسا ، وهذه طريقة الحنفية . قال : والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معا ، لأنه لوكان ألجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره فيا لايعفي عنه من الدم بالفرك ، ويرد الطريقةالثانية أيضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة «كان يسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه ، ويحته من ثوبه يابسا ثم يصلي فيه » فانه يسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه ، والحق ما عرفته .

باب أن مالا نفس له سائلة لم ينجس بالموت

1- (عَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ (إِذَا وَقَعَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ (إِذَا وَقَعَ اللهُ عَلَيْهُ فَي أَحِلهِ اللهُ عَلَيْهُ فَي أَحِلهِ اللهُ عَلَيْهُ فَي أَحِلهِ اللهُ عَلَيْهِ شَفَاءًوفي الآخر داءً » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخارِي وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ ماجَهُ ، وَلاَحْمَدُ وَابْنُ ماجَهُ ، وَلاَحْمَدُ وَابْنُ ماجَهُ ،

حديث أبي سعيد لفظه « في أُحد جناحي الذّباب سم وفي الآخر شفاء ، فاذا وقع في الطعام فامقلوه فيه ، فانه يقدم السم ويؤخرالشفاء» وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان

والبيهق : وفي الباب من حديث أنس نحوه عند ابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير : قال الحافظ وإسناده صحيح (قوله فليغمسه) هذا لفظ البخارى . وعند أبي داود وابن خزيمة وابن حبان « وإنه يتي بجناحه الذي فيه الداء فليغمسه كله ثم لينزعه » ورواه أيضا الدارمي وابن ماجه » ولفظ ابن السكن « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمقله : أي يغمسه ، فان في أحد جناحيه دواء وفي الآخر داء » أو قال « سما » واستدل بالحديث على أن الماء القليل لاينجس بموت ما لانفس له سائلة فيه إذ لم يفصل بين الموت والحياة ، وقد صرّح بذلك في حديث الذباب والحنفساء اللذين وجدهما صلى الله عليه وسلم ميتين في الطعام ، فأمر بالقائم ما والتسمية عليه والأكل منه ، ويدل علي جواز قتل الذباب بالغمس لصير ورته بذلك عقورا ، وعلى تحريم أكل المستخبث للأمر بطرحه . ورواية « إناء أحدكم » تشمل إناء الطعام والشراب وغيرهما ، فهي أعم من رواية « شراب أحدكم » . والفائدة في الأمر بغمسه والنافع فيندفع الضرر .

باب في أن الآدمي المسلم لاينجس بالموت ولاشعره وأجزاؤه بالانفصال

١ – (قَدَ أَسْلَفُنَا قَوْلَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (اللُسْلَمُ لاينْجُسُ) وَهُوَ عَامٌ فِي الحَيِّ وَالمَيِّتِ . قال البُخارِيُّ وَقال ابْنُ عَبَّاسٍ : المُسْلَمُ لاينْحُسُ حَيًّا وَلا مَيِّتًا . وَعَن ْ أَنَسِ بْنِ مالكُ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وَسَلَّمَ لَلَّا رَمَى الحَمْرَةَ ، وَعَن ْ أَنَسِ بْنِ مالكُ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وَسَلَّمَ لَلَّا وَرَمَى الحِمْرَةَ ، وَنَحَر نُسُكُهُ ، وَحَلَق ، ناول الحَلاَّق شَقَهُ الأَيْمَن فَحلَقه ، ثُمَّ دَعا أَبا طلَّحَة الأَنْصَارِي قَاعُطاهُ إِيَّاهُ ، ثُمَّ ناولَهُ الشَّق الأَيْسَر ، فقال : احْلقهُ فَحلَقهُ فَحلَقه فَأَعْطاه أَباطلَحْة وقال : اقْسمهُ أَبِينَ النَّاسِ » مُتَّفَق عُلَيْهِ)
 ٢ – (وَعَن ْ أَنَسِ قال َ ﴿ لَلَّا أَرَادَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن الْحَدَة أَبُو طَلْحَة بَشَعْرِ أَحَد شقَى رأسه بيله و فَاحَد شعَر أَحَد شقَى رأسه بيله و فَاحَد شعَر وَاهُ أَن المَّاسَعُ قَالَ ، وكانت ْ أَمُّ سُلَيْمٍ تَدُوفُهُ فِي طَيبِها »
 رؤاه أَخْمَدَ) .

٣ - (وَعَنْ أَنَسَ بِنْ مَالَكُ « أَنَّ أَمُّ سُلَدْ عَانَتْ تَبُسُطُ لِلنَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِطْعًا فَيَقَيلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلكَ النَّطْعِ ، فَاذَا قَامَ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ وَسَعْرِهِ فَجَمَعَتَهُ فِي قَارُورَة مُمَّ جَعَلَتُهُ فِي سُكَ . قَالَ : فَلَمَا حَضَرَتْ أَنَسَ بِنْ مَالِكُ الوَفَاةُ أُوصَى أَنْ يُجِعْلَ فِي حَنُوطِهِ » أَخْرَجَهُ البُخارِيُ » . أَنْ مَالِكُ الوَفَاةُ أُوصَى أَنْ يُجِعْلَ فِي حَنُوطِهِ » أَخْرَجَهُ البُخارِيُ » .

٤ (وفي حَديث صُلْح الحُد يَبْية مِن وواية مسور بن تخرَمة وَمَروان ابن الحكم «أن عُرْمة وَمَروان ابن الحكم «أن عُرُوة بن مَسْعُود قام مِن عِنْد رَسُول الله صلى الله عليه مَسلَم وقد وأى ما يتصنع به أصحابه ولا يبسُق بسلقا إلا ابنتد روه ، ولا مَسْقُطُ مِن شَعْره شَيْء إلا أَخَذُوه » رواه أشمَد).

آ - (وَعَنْ عَبْدُ الله بْنُ زَيْدُ وَهُوَ صَاحِبُ الأَذَانِ أَنَّهُ شُهِدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنْدَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنْدَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ رأسه أَبُصِيهُ شَيْءٌ وَلا صَاحِبَهُ ، فَحَلَقَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ رأسه في ثُوبِهِ فأعْظاهُ مِنْهُ وَقَسَمَ مِنْهُ عَلَى رجال وَقَلَمَ أَظْفَارَهُ فأعْظَى صَاحِبَهُ قال : وَإِنَّ شَعَرَهُ عَنْدُ نَا لَمَخْضُوبٌ بالحِنَّاءِ وَالكَتْمِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

 أنه كان الحالق بالحديبية : وذهب جماعة من الشافعية إلى أن الشعر نجس وهي طريقة العراقيين ، وأحاديث الباب ترد عليهم ، واعتذارهم عنها بأن النبي صلى الله عليه وسلم مكرّم لايقاس عليه غيره اعتذار فاسد ، لأن الحصوصيات لاتثبت إلا بدليل. قال الحافظ: فلا يلتفت إلى ما وقع فى كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة ، فقد استقرًّ القول من أئمتهم على الطهارة ، هذا كله في شعر الآديّ . وأما شعر غيره من غير المأكول ففيه خلاف مبنى على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أولا ؟ فذهب جمهور العلماء إلى أنه لاينجس بالموت ، وذهبت الشافعية إلى أنه ينجس بالموت ، واستدلَّ للطهارة بما ذكره ابن المنذر من أنهم أجمعوا على طهارة ما يجزّ من الشاة وهي حية ، وعلى نجاسة مايقطع من أعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعروغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت والحياة (قوله ندوفه) الدوف : الخلط والبلُّ بماء ونحوه: دفت المسك فهو مدوف ومدووف: أي مبلول أو مسحوق، ولا نظير له سوى مصوون كذا فى القاموس ومثله فى النهاية (قوله نطعا) بكسر النون وفتحها مع سكون الطاء وتحريكها بساط من الإدم الجمع أنطاع ونطوع (قوله في سك) بمهملة مضمومة فكاف مشددة: وهو طيب يتخذ من الرامك مدقوقا منخولا معجونا بالماء ، ويعرك شديدا ويمسح بدهن الحيرى لئلا يلصق بالإناء ويترك ليلة ثم يسحق المسك ويعرك شديدا ويترك يومين ثم يثقب بمسلة وينظم في خيط قنب ويترك سنة ، وكلما عتق طابت رائحته قاله في القاموس . والرامك بالراء كصاحب : شيء أسود يخلط بالمسك ، والقنب نوع من الكتان . وفيه دليل على طهارة العرق ، لأنه وقع منه صلى الله عليه وسلم التقرير لأمَّ سليم ، وهو مجمع على طهارته من الآدمى (قوله بجلجل) بجيمين مضمومتين بينهما لام الجرس. قال الكرماني: ويحمل على أنه كان مموَّها بفضة لاأنه كان كله فضة . قال الحافظ : وهذا ينبني على أن أم سلمة كانت لاتجيز استعمال آنية الفضة في غير الأكل والشرب ومن أين له ذلك ، فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء . قلت والحقُّ الجواز إلا فيالأكل والشرب ، لأن الأدلة لم تدلٌّ على غيرها بين الحالتين (قوله فخضخضت) بخاءين وضادين معجمات ، والخضخضة تحريك الماء (قوله والكتم) هو نبت يخلط بالحناء وسيأتى ضبطه وتفسيره ،

باب النهى عن الانتفاع بجلد مالا يؤكل لحمه

١ – (عن أبى المليح بن أسامة عن أبيه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم عليه عليه وسلم عن جلود السباع » رواه أهمد وأبو داود والنسائي والترميدي وزاد «أن يفترش »).

٢ - (وَعَن مُعاوِيةَ بن أبي سُفْيان ﴿ أَنَّهُ قَالَ لِنَفَر من أَصْحَابِ النَّهِي

صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ : أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ مَهَى عَن ْ جُلُود النَّمُورِ أَن يُرْكَبَ عَلَيْها ؟ قَالُوا اللَّهُمَّ نَعَم ْ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ : وَ لِأَحْمَدَ « أَنْشِدُ كُمُ اللهَ أَنْهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ عَن ْ رُكُوبِ صُفَفِ النَّمُورِ ؟ قَالُوا نَعَم ْ ، قَالَ : وأَنَا أَشْهَدُ ُ ») .

٣ - (وَعَنِ المَقَدَّامِ بَنْ مَعْدى كُرِبَ «أَنَّهُ قَالَ لَمُعَاوِيَةَ : أُنْشَدُكَ اللهَ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السِّباعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهِا ؟ قَالَ نَعَمْ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى) .

٤ - (وَعَن المِقْدَامِ بْن مَعْدى كَوبَ قالَ « نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن الحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَمَيَاثِرِ النَّمُورِ » رَوَاهُ أَمْمَدُ وَالنَّسَائَىُ).

٥ _ (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (الاتَصْحَبُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (الاتَصْحَبُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ (الاتَصْحَبُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ قَالَ (الاتَصْحَبُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ إِلْمَالِكُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

حديث أبي المليح قال الترمذي : لانعلم قال عن أبي المليح عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة ، وأخرجه عن أبي المليح عن النبيُّ صلى الله عليه وسلم مرسلا قال وهذا أصحّ . وحديث معاوية أخرجه أيضا ابن ماجه ، وحديث المقدام الأوَّل رواه أبو داود عن عمرو ابن عَمَّانَ بن سعيد الحمصي ، حدثنا بقية عن بجير عن خالد قال : وفد المقدام وذكر فيه قصة طويلة ، وبقية بن الوليد فيه مقال مشهور . وحديثه الثاني إسناده صالح . وحديث أبي هريرة في إسناده أبو العوام عمران القطان وثقه عفان بن مسلم واستشهد به البخارىو تكلم فيه غير واحد (قوله النمور) في رواية النمار وكلاهما جمع نمر بفتح النون وكسر المبم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم : وهو سبع أ رأ وأخبث من الأسد ، وهو منقط الحلد نقط سود وبيض ، وفيه شبه من الأسد إلا أنه أصغر منه ورائحة فمه طيبة بخلاف الأسد ، وبينه وبين الأسد عداوة ، وهو بعيد الوثبة فربما وثب أربعين ذراعا . وإنما نهى عن استعال جلده لما فيه من الزينة والخيلاء ولأنه زيّ العجم (قوله صفف) بالصاد المهملة كصرد جمع صفة: وهي ما يجعل على السرج (قوله ومياثر النمور) المياثر جمع ميثرة، والميثرة بكسر الميم وسكون التحتية وفتح المثلثة بعدها راء ثم هاء ولا همزة فيها وأصلها من الوثارة . وقد روى البخاري عن بعض الرواة أنه فسرها بجلود السباع . قال النووى: هو تفسير باطل لما أطبق عليه أهل الحديث . قال الحافظ : ليس بباطل بل يمكن توجيهه وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء وصنعت من جلد ثم حشيت ، والنهيّ حينئذ عنها إما لأنها من زيّ الكفار وإما لأنها لاتذكى غالبًا . وقيل إن المياثر مراكب تتخذ من الحرير والديباج ، وسيأتى الكلام على الحرير في كتاب اللباس (قوله لاتصحب الملائكة رفقة الخ) فيه أنه يكره اتخاذ جلود النمور

واستصحابها فى السفر وإدخالها البيوت ، لأن مفارقة الملائكة للرفقة التى فيها جلد نمر تدل على أنها لاتجامع جماعة أو منزلا وجد فيه ذلك ، ولايكون إلا لعدم جواز استعمالها كما ورد اإن الملائكة لاتدخل بيتا فيه تصاوير، وجعل ذلك من أدلة تحريم التصاوير وجعلها فى البيوت . وهذا الحديث والذى قبله يدلان على قوة تفسير الميثرة بجلود السباع . وأحاديث الباب استدل بها المصنف رحمه الله تعالى على أن جلود السباع لايجوز الانتفاع بها . وقد اختلف فى حكمة النهى ، فقال البيهى : يحتمل أن النهى وقع لما يبقى عليها من الشعر لأن الدباغ لايؤثر فيه ، وقال غيره : يحتمل أن النهى عما لم يدبغ منها لأجل النجاسة ، أو أن النهى لأجل أنها مراكب أهل السرف والحيلاء . وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لايطهر جلود السباع بناء على أنها محصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر ، لأن غاية ما فيها مجرد النهى عن الركوب عليها وافتراشها ، ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة ، كما لاملازمة بين النهى عن الذهب والحرير ونجاستهما فلا معارضة ، بل يحكم النجاسة ، كما لاملازمة بين النهى بعده من وجه لشمولها لما كان مدبوغا من جلود الباب أعم من أحاديث الباب الذى بعده من وجه لشمولها لما كان مدبوغا من جلود السباع وما كان غير مدبوغ . قال المصنف رحمه الله : وهذه النصوص تمنع استعمال جلد السباع وما كان غير مدبوغ . قال المصنف رحمه الله : وهذه النصوص تمنع استعمال جلد السباع وما كان غير مدبوغ . قال المصنف رحمه الله : وهذه النصوص تمنع استعمال جلد ما لايؤكل لحمه فى اليابسات ، وتمنع بعمومها طهارته بذكاة أو دباغ انتهى .

ماب ما جاء في تطهير الدباغ

ا حزر ابن عبّاس قال « تُصُدّق على مولاة لمينمونة بشاة قاتت ، فَمَر بها رَسُولُ الله صلى الله عليه وسليم فقال : هكا أخذ أتم إها بها فك بَغْتُمُوه فانتفع أتم به ؟ فقالُوا: إنّها ميئة ، فقال : إنّها حرّم أكلها »رواه للحماعة إلا ابن ماجة قال فيه عن ميمونة جعله من مسئندها ، وليس فيه للبُخاري والنّسائي ذكر الدّباغ بحال . وفي لفظ لأحمد « إن دَاجنا لمينمونة ماتت ، فقال رَسُولُ الله صلى الله عليه وسليم : ألا انتفع ممل للمناه الدّباغ إنها به والدّر والدّا وقط ني الله عليه وسليم الدّباغ إنها بها ، ألا دبَغ مُمل فيه الذّكاة أن وفي والة لأحمد والدّارة طفي « بُطهر ها الماء والقرط » وها تعمل في الله عمل في الله عليه وسليم أن الدّباغ إنها بعمل الله عنه الله والله وا

فى الباب عن أم سلمة عند الطبرانى فى الأوسط والدار قطنى ، وفى إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف . وعن ميمونة عند مالك وأبى داود والنسائى وابن حبان والدار قطى بلفظ

« إنه مرَّ برسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجرُّون شاة لهم مثل الحمار ، فقال : لو أخذتم إهابها ، فقالوا إنها مبتة ، فقال : يطهرها الماء والقرظ ، وصححه ابن السكن والحاكم (قوله أخذتم إهابها) الإهاب ككتاب : الجلد أو ما لم يدبغ قاله فى القاموس . قال أبو داود في سننه : قال النضر بن عميل : إنما يسمى إهابا ما لم يدبغ ، فاذا دبغ لايقال له إهاب إنما يسمى شنا وقربة ، وسيذكره المصنف فيما بعد : وفى الصحاح : والإهاب الجلد ما لم يدبغ . وبقية الكلام على الإهاب تأتى في حديث عبد الله بن عكيم (قوله إن داجنا) الداجن . المقيم بالمكان ، ومنه الشاة إذا ألفت البيت (قوله فإنه ذكاته) أراد أن الدباغ في التطهير بمنزلة الذكاة في إحلال الشاة وهو تشهيه بليغ ، وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهتي وابن حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق بلفظ « دباغ الأديم ذكاته » قال الحافظ وإسناده صحيح : قال أحمد الجون لا أعرفه ، وبهذا أعله الأثرم . قال الحافظ : وقد عرفه غيره على بن المدبني ، وروى عنه : يعني الجون الحسن وقنادة ، وصحح ابن سعد وابن حزم وغير واحد أن له صحبة . وتعقب أبو بكر بن مفوز ذلك على ابن حزم : وفي الباب أيضًا عن ابن عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي وعلة عنه بلفظ « دباغ كل إهاب طهوره » وأصله في مسلم من حديث أبي الخير عن أَنى وعلة بلفظ « دباغه طهوره » ورواه الدولاني في الكني من حديث ابن عباس بلفظ همعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ذكاة كل مسك دباغه » ورواه البزار والطبراني والبيهت عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شاة ميمونة : « ألا استمتعتم بإهابها فان دباغ الأدبم طهوره ۽ وفي إسناده يعقوب بن عطاء ضعفه يحيي بن معين وأبو زرعة : وأخرج أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهتي من حديثه أيضا و أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يتوضأ من سقاء ، فقيل له إنه ميتة ، فقال : دباغه يزيل خبثه أو نجسه أو رجسه ، وصححه الحاكم والبيهتي. وعن عائشة عند النسائي و ابن حبان و الطبراني و الدار قطني والبيهتي بلفظ « دباغ جلود الميتة طهورها » وعن المغيرة بن شعبة عند الطبراني وعن زيد ابن ثابت عند الطبراني أيضا وعند الحاكم أبي أحمد في الكني وفي تاريخ نيسابور : وعن أَنِي أمامة عنده أيضا وعن ابن عمر عنده أيضًا : وعند ابنشاهين، وعن بعض أزواج النبيُّ صلى الله عليه وسلم عند للبيهتي ، وأيضا عن أنس عند ابن منده . وعن جابر عنده أيضًا وعن ابن مسعود عنده أيضا : الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم المبتة بالدباغ نص " في الشاة المعبنة التي هي السبب أو نوعه على الحلاف وظاهر فيما عداه ، لأن قوله ، إنما حرم من المبتة أكلها ، بعد قولهم إنها ميتة يعم كل ميتة ، والأحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوع من أنواع الميتة : و قد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقو ال سبعة ذكر ها للنووى في شرح مسلم، وسندكر ها ههنا غير مقتصرين على المقدار

الذي ذكره بل نضم إليه حجج الأقو ال مع نسبة بعض المذاهب إلى جماعات من العلماء لم بذكرهم فنقول : المذهب الأوَّل : أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما ، ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه ، ويجوز استعماله في الأشياء اليابسة والمائعة ، ولا فر ق بين مأكول اللحم وغيره ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، واستدل على استثناء الخنزير بقوله « فانه رجس » وجعل الضمير عائدا إلى المضاف إليه ، وقاس الكلب عليه بجامع النجاسة قال لأنه لاجلد له . قال النووى : وروى هذا المذهب عن على أ ابن أبي طالب وابن مسعود . المذهب الثاني : أنه لايطهر شيء من الجلود بالدباغ . قال النووى : وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة ، وهو أشهر الروايتين عن أحمد وإحدى الروايتين عن مالك ، ونسبه في البحر إلى أكثر العترة ، واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الآتي بلفظ « لاتنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر فكان ناسخًا لسائر الأحاديث . وأجيب بأنه قد أعل بالاضطراب والإرسال كما سيأتي فلا ينتهض لنسخ الأحاديث الصحيحة ، وأيضا التاريخ بشهر أو شهرين كما سيأتي معل لأنه من رواية خالد الحذاء وقد خالفه شعبة وهو أحفظ منه وشيخهما واحد ، ومع إعلال التاريخ يكون معارضا للأحاديث الصحيحة وهي أرجح منه بكل حال ، فانه قد روى في ذلك : أعنى تطهير الدباغ للأديم خسة عشر حديثا : عن ابن عباس حديثان ، وعن أم سلمة ثلاثة ، وعن أنس حديثان ، وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبى أمامة وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر ، وأثران عن سودة وابن مسعود ، على أنه لاحاجة إلى الترجيح بهذا لأن حديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فيبني العام على الخاص ؛ أما على مذهب من يبني العام على الخاص مطلقا كما هو قول المحققين من أئمة الأصول فظاهر ؛ وأما على مذهب من يجعل العام المتأخر ناسخًا فمع كونه مذهبا مرجوحا لانسلم تأخر العام هنا لما ثبت في أصول الأحكام والتجريد من كتب أهل البيت أن عليا قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم « لاتنتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ، فلما كان من الغد خرجت فاذا نحن بسلخة مطروحة على الطريق فقال : ماكان على أهل هذه لو انتفعوا باهابها ؟ فقلت يا رسول الله أين قولك بالأمس ؟ فقال : ينتفع منها بالشيء » ولو سلمنا تأخر حديث ابن عكيم لكان ما أسلفنا عن النضر بن شميل من تفسير الإهاب بالجلد الذي لم يدبغ، وما صرّح به صاحب الصحاح ورواه صاحب القاموس كما قدمنا موجبا لعدم التعارض ، إذ لانزاع في نجاسة إهاب الميتة قبل دباغه . فالحق أن الدباغ مطهر ولم يعارض أحاديثه معارض من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لايؤكل ، وهو مذهب الجمهور . قال الحازمي : وممن قال بذلك : يعني جواز الانتفاع بجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والشعبي وسالم : يعني ابن عبدالله وإبراهيم النخمي وقتادة والضحاك وسعيد بن جبير ويحيي بن سعبد الأنصارى ومالك والليث والأوزاعي والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه وإسحق الحنظلي ، وهذا هو مذهب الظاهرية كما سيأتي . المذهب الثالث: أنه يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم ولايطهر غيره . قال النووى : وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبى ثور وإسحق بن راهويه ، واحتجوا بما فى الأحاديث من جعل الدباغ فىالأهبكالذكاة وقد تقدم بعض ذلك ويأتى بعض . قالوا : والذكاة المشبه بها لايحلُّ بها غير المأكول ، فكذلك المشبه لايطهر جلد غير المأكول ، وهذا إن سلم لاينفي ما استفيد من الأحاديث العامة للمأكول وغيره ، وقد تقرّر في الأصول أن العام لا يُقصر على سببه فلا يصحّ تمسكهم بكون السبب شاة ميمونة . المذهب الرابع : يطهر جلود جميع الميتات إلا الخنزير . قال النووى : وهو مذهب أبى حنيفة ، واحتجّ بما تقدّ م فى المذهب الأوّل . المذهب الحامس : يطهر الحميع إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه فلا ينتفع به فى المائعات . قال النووى : وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا عنه انتهى ، وهو تفصيل لادليل عليه . المذهب السادس : يطهر الجميع والكلب والخنزير ظاهرا وباطنا . قال النووى : وهو مذهب داود وأهل الظاهر ، وحكى عن أبي يوسف وهو الراجح كما تقدم لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما . واحتجاج الشافعي بالآية على إخراج الخنزير وقياس الكلب عليه لايتم للا بعد تسلم أن الضمير يعود إلى المضاف إليه دون المضاف وأنه محل نزاع ، ولا أقل من الاحتمالُ إن لم يكن رجوعه إلى المضاف راجحا والمحتمل لايكون حجة على الخصم . وأيضا لايمتنع أن يقال رجسية الخنزير على تسليم شمولها لحميعه لحما وشعرا وجلدا وعظما مخصصة بأحاديث الدباغ. المذهب السابع: أنه ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ، ويجوز استعمالها في المائعات واليابسات . قال النووى : وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لاتعريج عليه ولا التفات إليه انهي . واستدل " لذلك بحديث الشاة باعتبار الرواية التي لم يذكر فيها الدباغ ولعله لم يبلغ الزهرى بقية الروايات وسائر الأحاديث ، وقد ردّه في البحر بمخالفة الإجماع .

٢ – (وَعَنَ ابْنُ عَبَّاسِ قَالَ : تَمَعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « أَ ثُيمًا إِهَابٍ دُبِغَ قَقَد طَهَرً » رَوَاه مُ أَحمَد وَمُسْلِم وَابْنُ مَاجَه وَاللَّرْمِذِيُ وَقَالَ : قَالَ إِسْحَق عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَمَيْلٍ : إَ مَا يُقَالُ الإهابُ إِللهَابُ الإهابُ اللهُ مَا يُؤكل كُمْهُ) :

َ سَ َ ﴿ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَ ْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتَ ﴿ مَاتَتَ لَنَا شَاهَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتَ ﴿ مَاتَتَ لَنَا شَاهَ اللهُ عَلَى صَارَ شَنَا ﴾ وَاللهُ وَاللهُ عَنَ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

الحديث الأول قال الترمذى: حسن صحيح ، ورواه الشافعى وابن حبان والدار قطنى باسناد على شرط الصحة وقال إنه حسن . ورواه الخطيب فى تلخيص المتشابه من حديث جابر . والحديث الثالث أخرجه أيضا ابن حبان والطبرانى والبيهتى (قوله لجلد ما يوكل لحمه) هذا يخالف ما قدمنا عن أبى داود أن النضر بن شميل فسر الإهاب بالجلد قبل أن يدبغ ولم يخصه بجلد المأكول ، ورواية أبى داو د عنه أرجح لموافقها ما ذكره أهل اللغة يدبغ ولم يخصه بجلد المأكول ، ورواية أبى داو د عنه أرجح لموافقها ما ذكره أهل اللغة ، كصاحب الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها . والمبحث لغوى فيرجح ما وافق اللغة ، ولم نجد في شيء من كتب اللغة ما يدل على تخصيص الإهاب بإهاب مأكول اللحم كما رواه الترمذى عنه (قوله مسكها) بفتح الميم وإسكان السين المهملة : هو الجلد (قوله شنا) بفتح الشين المعجمة بعدها نون : أى قربة خلقة (قوله دباغها ذكاتها) استدل بهذا من قال بفتح الشين المعجمة بعدها نون : أى قربة خلقة (قوله دباغها ذكاتها) استدل بهذا من قال وكذا قوله « أيما إهاب دبغ » يشملان جلود ما لايوكل لحمه كالكلب والخنزير وغيرهما شولا ظاهرا . وقد تقدم البحث في ذلك .

باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ

١ - (عَن ابْن عَبَّاسِ قَالَ : مَاتَتْ شَاةٌ لِسَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةٌ فَقَالَتْ : فَالَوْلَ اللهِ مَاتَتْ فُلانَةُ : تَعْنَى الشَّاةَ ، فَقَالَ : فَالَوْلُ اللهِ مَاتَتْ فُلانَةُ : تَعْنَى الشَّاةَ ، فَقَالَ كَمَّا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ قَالُوا : أَنَا حُذُدُ مَسْكَ شَاةٍ قَدْ مَاتَتْ ؟ فَقَالَ كَمَّا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى (قُلُ الْأَجِدُ فَيَا أُوحِي إِلَى مُعَرِّما عَلَى طاعِم وَسَلَّمَ : إِنَّمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى (قُلُ الْأَجِدُ فَيَا أُوحِي إِلَى مُعَرِّما عَلَى طاعِم يَطْعَمُونَهُ إِلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أُودُ مَامَسْفُوحا أَوْ لَحْم خَنْ رِبِ) وأَنْ مُم الْعَمْونَةُ الله عَمُونَةً أَنْ تَدَ بُغُوهُ فَتَنْتَقُعُوا بِهِ * وَالْرُسْلَتُ اللهِ الْمَالَخَتُ مُسَكّمَها فَدَبَعَتُهُ أَنْ تَدَ بُغُوهُ فَتَنْتَقُعُوا بِهِ * وَالْرُسْلَتُ اللهِ الْمَالَخَتُ مُسَكّمَها فَدَبَعَتُهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسُلُمُ عَنْ مَسْكُمَها فَدَبَعَتُهُ فَا تُعْتَلُمُ عَنْ عَرْجُ بَقَ حَرِي مَاكُم الله عَلْمُ وَانَ أُوجِبُ طَهَارَ الله الإيملل الله عليه وسلم في حديث ابن عباس أكلها . ومما يدل على تحريم الأكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس أكلها . ومما يدل على تحريم الأكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس

المتقدّم « إنما حرم من الميتة أكلها » وهذا مما لاأعلم فيه خلا فا ، ويدل أيضا على طهارة جلود الميتة بالدبغ ، وقد تقدم الكلام عليه .

باب ماجاء في نسخ تطهير الدباغ

١ – (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قالَ : كَتَبَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ علينه وسلَّمَ قَبَيْلَ وَفاتِه بِشَهْر « أَنْ لاتنتفعنوا من المينيَّة باهاب ولا عصب » رَوَاهُ ٱلْخَمْسَةُ ، وَلَمْ يَذْ كُرُ مِنْهُمُ اللَّهَ ٓ عَيْرُ أَحْمَدَ و أَبِي دَاوُدَ . قالَ النِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ *. وَ للدَّارَقُطْنِيِّ « إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ : إِنِّي كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ ۚ فِي جُلُودِ اللَّيْنَةِ فَاذَا جَاءَكُمْ كتابي هَذَا فَلَا تَنْتَفَعُوا مَنَ المَيْتَةَ بِاهَابِ وَلَا عَصَبِ » وَلِلْبُخارِيّ فِي تاريخه عَنَ عَبَدُ اللهِ بِنْ عِكُمَـُم قال : حَدَّثَنَا مَشْيَخَةٌ لَنَا مِنْ جُهَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليه وسكَّم كتب إلسهم (أن التنتفعوا من المينة بشيء "). وأخرجه أيضا الشافعي والبيهتي وابن حبان ، وقال عبد الله بن عكيم : شهد كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم فى جهينة ، وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك . وقال البيهتي والخطابي : هذا الخبر مرسل . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : ليست لعبد الله بن عكيم صحبة وإنما روايته كتابه ، وخالفه الحاكم فأثبت لعبد الله صحبة . قال الحافظ : وأغرب المـاوردى فزعم أنه نقل عن على " بن المديني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولعبد الله بن عكيم سنة . وقال صاحب الإمام : تضعيف من ضعفه ليس من قبيل الرجال فانهم كلهم ثقات ، وإنما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد : ومن الاضطراب فيه ما رواه ابن عدى والطبراني من حديث شبيب بنسعيد عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عنه ولفظه « جاءناكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض جهينة : إنى كنت رخصت لكم فى إهاب الميتة وعصبها فلا تنتفعوا باهاب ولاعصب». قالى الحافظ: إسناده ثقات وتابعُه فضالة بن المفضّل عند الطبراني في الأوسط ورواه أبو داود من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن أنه انطلق هو وأناس معه إلى عبد الله بن عكيم فدخلوا ، وقعدت على الباب فخرجوا إلى وأخبرونى أن عبدالله بن عكيم أخبرهم الحديث ، فهذا يدل على أن عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم ، لكن إن وجد التصريح بسماعه منه حمل على أنه سمعه منه بعد ذلك : وفي الباب عن أبن عمر رواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ، وفيه عدى بن الفضل وهو ضعيف . وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زمعة وهو ضعيف : ورواه أبو بكر الشافعي في فوائده من طريق أخرى ،

قال الشيخ الموفق : إسناده حسن . قال الحازمي في الناسخ والمنسوخ في إسناد حديث ب ابن عكيم اختلاف رواه الحكم مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن ابن عكيم ، ورواه عنه القاسم بن مخيمرة عن خالد عن الحكم وقال : إنه لم يسمعه من ابن عكيم ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا وأخبروه ، ولولا هذه العلل لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكم، ثم قال: وطريق الإنصاف فيه أن يقال: إن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو صحّ ولكنه كثير الاضطراب لايقاوم حديث ميمونة في الصحة ، ثم قال : فالمصير إلى حديث ابن عباس أولى لوجوه من الترجيح ، ويحمل حديث ابن عكيم على منع الانتفاع به قبل الدباغ وحينئذ يسمى إهابا وبعد الدباغ يسمى جلدا ولا يسمى إهاباً ، هذا معروف عند أهل اللغة وليكون جمعا بين الحكمين وهذا هو الطريق في نفي التضاد" انتهيي . ومحصل الأجوبة على هذا الحديث الإرسال لعدم سماع عبدالله بن عكيم من النبيّ صلى الله عليه وسلم ثم الانقطاع لعدم سماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم الانقطاع لعدم سماع عبد الرحمن بن أبي ليلي من عبد الله بن عكيم ، ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن كتاب النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وتارة عن مشيخة من جهينة وتارة عمن قرأ الكتاب ثم الاضطراب في متنه فرواه الأكثر من غير تقييد ، ومنهم من رواه بتقييد شهر أو شهرين أو أربعين يوما أو ثلاثة أيام ، ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدباغ أصحّ ثم القول بموجبه بأن الإهاب اسم للجلد قبل الدباغ لابعده حمله على ذلك ابن عبد البرّ والبيهتي وغيرهما ، ثم الجمع بين هذا الحديث والأحاديث السابقة بأن هذا عام وتلك خاصة وقد سبق الكلام على ذلك في باب ماجاء في تطهير الدباغ مستكملاً . قال المصنف رحمه الله : وأكثر أهل العلم على أن الدباغ يطهر في الجملة لصحة النصوص به ، وخبر ابن عكيم لايقاربها في الصحة والقوَّة لينسخها . قال الترمذي : سمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين ، وكان يقول : هذا آخر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ترك أحمد هذا الحديث لمـا اضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم فقال عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة اه. قال الحلال : لما رأى أبو عبد الله تزلزل الرواة فيه توقف .

باب نجاسة لحم الحيوان الذي لايؤكل إذا ذبح

ا - (عَنْ سَلَمَةَ بِنْ الْأَكُوعَ قَالَ ﴿ لَمَّا أَمْسَى البَوْمُ اللَّذِى فُتُحِتْ عَلَيْهِ عِلَى مِهِ خَيْسَبَرُ أَوْقَدُ وَا نِيرَانا كَثَيرَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا هَذَهِ النَّارُ عَلَى أَى شَى عَ تُوقدُ وَنَ ؟ قَالُوا : عَلَى لَخْم ، قَالَ : عَلَى وَسَلَّمَ : مَا هَذَهِ النَّارُ عَلَى أَى شَى عَ تُوقدُ وَنَ ؟ قَالُوا : عَلَى لَخْم ، قَالَ : عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ ع

فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولُ اللهِ أَو نُهُرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا ؟ فَقَالَ : أَوَ ذَاكَ ، وَفَى لَفَظ وَ فَقَالَ اغْسَلُوا ،) :

٢ - (وَعَنَ أُنَسِ قَالَ ﴿ أُصَبْنَا مِن لَخْمِ الْحُمْرِ : بَعْنَى بَوْمَ خَيْنَبَرَ ﴾ فنادَى مُنادى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ إِنَّ الله وَرَسُولَه تَهْبَانِكُمْ عَن خُومِ الْحُمُر فَإِنْهَا رِجْسٌ أَوْ نَجَسٌ ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِما) :

وأخرجاه أيضا من حديث على" بلفظ « نهى عام خيبر عن نكاح المتعة ، وعن لحوم الحمر الأهلية » وهو متفق عليه أيضا من حديث جابر وابن عمر وابن عباس والبراء وأبي ثعلبة وعبد الله بن أبي أوفى . وأخرجه البخاري من حديث زاهر الأسلمي والترمذي عن أبي هريرة والعرباض بن سارية وأبو داود والنسائي عن خالد بن الوليد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأبو داود والبيهتي من حديث المقدام بن معديكرب. ورواه الدارميّ من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية » وفي الصحيحين من رواية الشعبي : لاأدرى أنهى عنها من أجل أنها كانت حمولة الناس أو حرمت . وفي البخاري عن غمرو بن دينار : قلت لجابر ابن زيد : يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الأهلية ، قال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفارى عندنا بالبصرة ولكن أبي ذلك البحر: يعني ابن عباس . والحديثان استدل بهما على تحريم الحمر الأهلية ، وهو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقال ابن عباس : ليست بحرام . وعن مالك ثلاث روايات وسيأتي تفصيل ذلك وبسط الحجج في باب النهي عن الحمر الإنسية من كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . وقد أوردهما المصنف هنا للاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لايؤكل لأن الأمر بكسر الآنية أوّلا ثم الغسل ثانيا ، ثم قوله « فإنها رجس أو نجس ، ثالثا يدل على النجاسة ، ولكنه نص في الحمر الإنسية وقياس في غيرها مما لايؤكل بجامع عدم الأكل ، ولا يجب التسبيع إذ أطلق الغسل ولم يقيده بمثل ما قيده في ولوغ الكلب. وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه إنه يجب التسبيع ولا أدرى ما دليله ، فان كان القياس على لعاب الكلب فلا يخفي مافيه ، وإن كان غيره فما هو . وقو له الإنسية بكسر الهمزة وفتحها مع سكون النون ، والإنسى : الإنس من كل شيء .

أبواب الأواني

باب ماجاء في آنية الذهب والفضة

١ - (عَنْ حُدْدَيْفَةَ قالَ : تَهمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسُلَمَ قَوْلُ « لاتلْبَسُوا الحَرِيرَ ، وَلا الدَّيباجَ ، وَلا تَشْرَبُوا فِي آنِية الذَّهَبِ وَالفَضَّة هِ

ولا تَا كُلُوا فِي صِحافِها فإَنْهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ ، مُتَّفَقَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ لِبَقَيَةً الْحَمْ اللَّكُلِ مِنْهُ خاصَةً) :

قال ابن منده : مجمع على صحته (قوله في صحافها) الصحاف: جمع صحفة ، وهي دون القصعة : قال الجوهري: قال الكسائي : أعظم القصاع الجفنة ، ثم القصعة تليها تشبع العشرة، ثم الصحفة تشبع الخمسة ، ثم المثكلة تشبع الرجلين والثلاثة. والحديث يدل على تحرم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ؛ أما الشرب فبالإجماع ؛ وأما الأكل فأجازه داود ، والحديث يردّ عليه ولعله لم يبلغه . قال النووى : قال أصحابنا : انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في إناء ذهب أو فضة ، إلا رواية عن داود في تحريم الشرب فقط ولعله لم يبلغه حديث تحريم الأكل ، وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال بالكراهة دون التحريم وقد رجع عنه. وتأوَّله أيضًا صاحب التقريب ولم يحمله على ظاهره فثبتت صحة دعوى الإجماع على ذلك ، وقد نقل الإجماع أيضا ابن المنذر على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن قرة. وقد أجيب من جهة القائلين بالكراهة عن الحديث بأنه للتزهيد بدليل أنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة . وردّ بحديث « فإنمـا يجر جر في بطنه نارجهنم » وهو وعيد شديد ولا يكون إلا على محرم ، ولا شك أن أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب ، وأما سائر الاستعمالات فلا ، والقياس على الأكل والشرب قياس مع فارق ، فان علة النهى عن الأكل والشرب هي التشبه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بآنية من فضة ، وذاك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه « لمـا رأى رجلا متخبًا بخاتم من ذهب فقال: مالى أرىعليك حلية أهل الجنة؟ ، أخرجه الثلاثة من حديث بريدة ؛ وكذلك في الحرير وغيره ، وإلا لزم تحريم التحلي بالحليّ والافتراش للحرير لأن [ذلك استعمال ، وقد جوّزه البعض من القائلين بتحريم الاستعمال . وأما حكاية النووى للإجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود والشافعي وبعض أصحابه ، وقد اقتصر الإمام المهدى في البحر على نسبة ذلك إلى أكثر الأمة ، على أنه لا يخني على المنصف ما في حجية الإجماع من النزاع والإشكالات التي لامخلص عنها . والحاصل أن الأصل الحلّ فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم ولا دليل في المقام بهذه الصفة ، فالوقوف على ذلك الأصل المعتضد بالبراءة الأصلية هو و ظيفة المنصف الذي لم يخبط بسوط هيبة الجمهور ، ولا سيما وقد أيد هذا الأصلحديث « ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها لعبا » . أخرجه أحمد وأبو داود ، ويشهد له ما سلف « أن أم سلمة جاءت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله فحضخضت » الحديث في البخاري وقد سبق ، وقد قيل إن العلة في التحريم الخيلاء أوكسر قلوب الفقراء ، ويرد عليه جواز استعمال الأواني من الجواهر النفيسة وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ولم يمنعها إلا من شذ". وقد نقل ابن الصباغ فى الشامل الإجماع على الجو از وتبعه الرافعى ومن بعده . وقيل العلة النشبه بالأعاجم وفى ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ومجرد التشبه لايصل إلى ذلك ، وأما اتخاذ الأوانى بدون استعمال ؟ فذهب الجمهور إلى منعه ، ورخصت فيه طائفة .

٢ - (وَعَن أَمُ سَلَمَة رَضِيَ اللهُ عَنها أَن النّهِ عَلَيه وآله وسَلّم قال وَ إِن اللهُ عَلَيه وآله وسَلّم قال وَ إِن الله عَلَيه والمنه قال وَ إِن الله عَلَيه والمنه قال وَ إِن الله عَلَيه والمنه والمنه والمنه عنه عليه والمنه والمنه عنه عنه عنه عنه الله عنه عنه والمنه وسلّم عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه والله وسلّم والله في الله عليه والله وسلّم والله في الله عليه والله وسلّم والله في الله عنه الله عنه والله وسلّم والله في الله عنه الله عنه والله وسلّم والله في الله عنه والله وسلّم والله في الله عنه والله والله وسلّم والله في الله عنه والله و

حديث أم سلمة أخرجه أيضا الطبراني وزاد « إلا أن يتوب » وقد تفرّد على بن مسهر بزيادة إناء الذهب الثابتة عند مسلم . وحديث عائشة رواه أيضا الدارقطني في العلل من طريق شعبة والثوري عن سعد بن إبراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر سماها الثوري صفية . وأخرجه أيضا أبو عوانة في صحيحه بلفظ « الذي يشرب في الفضة إنما بجرجر في جوفه نارا » وفيه اختلاف على نافع فقيل عنه عن ابن عمر ، أخرجه الطبراني في الصغير وأعله أبو زرعة وأبو حاتم . وقيل عنه عن أبي هريرة ، ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطأه من رواية عبد العزيز بن أبي روّاد قال : والصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كما تقدم يعنى عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة . قال الحافظ: فرجع الحديث إلى حديث أم سلمة (قوله يجرجر) الجرجرة: صبّ الماء في الحلق كالتجرجر ، والتجرجر: أن تجرعه جرعا متداركا ، جرجرالشراب : صوّت ، وجرجره: سقاه على تلك الصفة ، قاله في القاموس . وقوله نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لأن النار لاتجرجر على الحقيقة ، ولكنه جعل صوت جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصة لوقوع النهى عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجرة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز . والأكثر الذي عليه شراح الحديث وأهل الغريب واللغة النصب . والمعنى كأنما تجرّع نار جهنم . قال في الفتح : وقوله بجرجر بضم التحتانية وفتح الجيم وسكون الراء وجيم مكسورة وهو صوت يردّده البعير في حنجرته إذا هاج ، ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الأشربة ، والحديث قد تقدم الكلام عليه :

٤ - (وَعَن البَرَاءِ بِن عازِبِ قال ﴿ نَهَانا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ إ

وَسَلَمَ عَنِ الشَّرْبِ فِي الفِضَّةِ ، فإنَّهُ مَن شَرِبَ فِيها فِي الدُّنْيَا كُمْ يَشْرَبْ فِيها فِي الآنْيَا كُمْ يَشْرَبْ فِيها فِي الآخِرَةِ » مُخْتَصَرُ مِن مُسْلِمٍ . الحَدِيثُ قَد تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْهِ) .

باب النهى عن التضبيب بهما إلا ييسير الفضة

١ – (عَنِ ابْن مُعمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَ النَّهِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ مَن شَرِبَ فِي إِنَاءِ ذَهَبِ أَوْ فَضَّةً ، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ من ذَلكَ ، فإ تَمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنهِ نَارَ جَهَــ آيمَ ﴾ رَوَاهُ الدُّ ارْقُطْنِيُ ﴾ .

الحديث أخرجه البيهتي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجارى عن زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ . وزاد البيهتي في رواية له عن جده وقال إنها وهم . وقال الحاكم في علوم الحديث : لم نكتب هذه اللفظة «أو إناء فيه شيء من ذلك » إلا بهذا الإسناد . وقال البيهتي : المشهور عن ابن عمر في المضبب موقوفا عليه ثم أخرجه بسند له على شرط الصحيح أنه كان لايشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ، ثم روى النهي في ذلك عن عائشة وأنس . وفي حرف الباء الموحدة من الأوسط للطبراني من حديث أم عطية «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب وتفضيض الأقداح » قال : "تقرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ، ويحيى بن محمد الجارى رأى تلك الزيادة ، قال البخارى : يتكلمون فيه . وقال ابن عدى : هذا حديث منكر ، كذا في الميزان ، وفي قال البخارى : يتكلمون فيه . وقال ابن عدى : هذا حديث منكر ، كذا في الميزان ، وفي المكاشف ليس بالمقوى . وفي الميزان أيضا رواية يحيى عن زكريا بن إبراهيم وليس بالمشهور ، الحديث استدل به من قال بتحريم الأكل والشرب في الآنية المذهبة والمفضضة . وقال أبو حنيفة : يجوز إذا وضع الشارب فمه على غير محل الذهب والفضة واستدل له بما سيأتي ، أبو حنيفة : يجوز إذا وضع الشارب فمه على غير محل الذهب والفضة واستدل له بما سيأتي ، وأجيب عن حديث الباب بما سلف من المقال فيه .

٢ – (وَعَن ْأنس « أن قَدَحَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ انْكَسَرٌ فَا اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ انْكَسَرٌ فَا اللَّحْوَلُ قَالَ الشَّعْبِ سَلَسْلَةً من فضّة » رَوَاهُ البُخارِيُّ. وَلَا حُمَدَ عَن عاصِمِ الأحول قال ورأيْتُ عِندَ أنس قدَحَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلّمَ فيه فَي ضَبّة وفضّة »).

وفى لفظ للبخارى من حديث عاصم الأحول « رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان انصدع فسلسله بفضة » . وحكى البيهى عن موسى بن هرون أو غيره أن الذي جعل السلسلة هو أنس لأن لفظه » فجعلت مكان الشعب سلسلة » وجزم بذلك أبين الصلاح . قال الحافظ : وفيه نظر لأن في الحبر عند البخارى عن عاصم قال : وقال ابن سيرين : إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب

أو فضة فقال له أبو طلحة : لاتغير شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ، فهذا يدل على أنه لم يغير شيئا . الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة أوضبة من فضة فى إناء الطعام والشراب ، وهو حجة لأبي حنيفة ، والحديث السابق الذى فيه « أو إناء فيه شىء من ذلك » على فرض صحته لايعارض هذا ، لأن شيئا عام وهذا مخصص له ، وكذلك حديث النهى عن تفضيض الأقداح السابق مخصص بهذا فلا يعارض (قوله الشعب) هو الصدع والشق . وقوله سلسلة ، السلسلة بفتح السين المراد بها إيصال الشيء بالشيء .

باب الرخصة في آنية الصفر ونحوها

1 - (عَنَ عَبَد الله بْن زَيْد قال ﴿ أَتَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَ لهِ وَسَلَّمَ فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرٍ فَتَوَضَّأً ﴾ رَوَاهُ البُخارِيُّ وأبُود اوُدَ وَابْنُ مَاجَهُ ﴾ .

٢ - (وَعَن ْزَينْنَبَ بِنْت جَحْش «أَن َّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ
 كان يَتَوَضًا فِي مِخْضَبٍ مِن ْ صُفْرٍ » رَوَّاه أَحْمَد) .

(قوله فى تور) التوربفتح المثناة الفوقية: يشبه الطشت، وقيل هو الطشت. والطشت يفتح الطاء وكسرها وبإسقاط التاء لغات (قوله من صفر) الصفر بصاد مهملة مضمومة: توع من النحاس (قوله فى مخضب) المخضب بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة، المشهور أنه الإناء الذى يغسل فيه الثياب من أى جنس كان وقد يطلق على الإناء صغر أو كبر. والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على جواز استعمال لينة الصفر للوضوء وغيره وهو كذلك. وله فوائد محلها الوضوء.

باب استحباب تخمير الأوانى

1- (عَن ْ جَابِرِ بِنْ عَبْدُ اللهِ فِي حَدَيْثُ لَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ أَوْكُ سِقَاءَكَ وَآذْ كُرِ اسْمَ الله ﴾ وخَمِّرْ إِنَاءَكَ وَآذْ كُرِ اسْمَ الله ﴾ وخَمِّرْ إِنَاءَكَ وَآذْ كُرِ اسْمَ الله ﴾ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهُ عُودًا ﴾ مُتَّفَق عَلَيْه . وَلَمُسْلِم أَن ّرَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ غَطَّوا الإِنَاءَ ﴾ وأو كُوا السِقّاء ، فإن عَلَيْ السَّنَة لَيْلة عَلَيْه عِطَاء ، أو سقاء في السَّنَة لَيْلة عَلَيْه عَطَاء ، أو سقاء ليس عَليه عَطَاء ، أو سقاء ليس عَليه وكاء ، إلا أَنزَلَ فيه مِن ذلك الوباء »).

الحديث أيضًا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . ولفظ أبي داود « أغلق بابك واذكر السم الله ، وخر إناءك السم الله ، فإن الشيطان لايفتح بابا مغلقا ، واطف مصباحك وأذكر اسم الله ، وخمر إناءك

ولو بعود تعرضه عليه واذكر اسم الله ، وأوك سقاءك واذكر اسم الله ، وله فى أخرى من حديث جابر و فإن الشيطان لايفتح غلقا ولا يحل وكاء ولا يكشف إناء ، وإن الفويسقة تضرم على الناس بيتهم أو بيوتهم » وأخرجها أيضا مسلم والترمذى وابن ماجه . وفى رواية له أيضا عن جابر قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى ، فقال رجل من القوم : ألا نسقيك نبيذا ؟ قال بلى ، فخرج الرجل يشتد فجاء بقدح فيه نبيذ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ألا خمرته ولو أن تعرض عليه عودا » وأخرجها أيضا مسلم (قوله أوك سقاءك) الوكاء ككساء : رباط القربة ، وقد وكأها وأوكأها : أى ربطها (قوله وخمر إناءك) التخمير التغطية (قوله ولو أن تعرض عليه عودا) أى تضعه على العرض وهو الجانب من الإناء ، من عرض العود على الإناء والسيف على الفخذ يعرضه ويعرضه فيهما (قوله وباء) الوباء محركة : الطاعون أوكل مرض عام ، قاله فى القاموس ، والحديث يدل على مشروعية التبرك بذكر اسم الله عند إيكاء السقاء وتخمير الإناء ، وكذلك عند تغليق الباب وإطفاء المصباح كما فى الروايات التى ذكرناها . وقد أشعر التعليل بقوله فإن الشيطان إلى آخره أن فى السمة ليلة » كما فى رواية مسلم يشعر بأن شرعية التخمير للوقاية عن الوباء ، وكذلك الإيكاء ، وقد دليل له على ذلك .

باب آنية الكفار

١ – (عَنْ جابرِ بْنْ عَبْدِ اللهِ قالَ ﴿ كُنْا نَعْزُوا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ فَنَصْمِبُ مَنْ آنية المُشْركينَ وأسْقيتهم ْ فَنَسَتَمْتعُ بِهَا وَلا يَعْيبُ ذلكَ عَلَيْهِم ْ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأبو دَاوُدَ) .

٢ - (وَعَن ْ أَبِي ثَعَلْبَةَ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا بَأْرُض قَوْم أَهّل كِتَابِ أَفْنَا ْ كُلُ فِي آنيتِهِم ْ ؟ قال آ : إِن ْ وَجَد ْ نُمْ عَيْرَهَا فَلَا تَا ْ كُلُوا فِيها ،
 وَإِن ْ لَمْ تَجِد ُوا فَاعْسلُوهَا وَكُلُوا فِيها » مُتَفَق عَلَيْه . وَلا مُمَد وأَبِي دَاوُد « إِن الرّض لَا مُعْلِ الكتاب وإ آنهُم ْ يَا ْ كُلُونَ لَحْم الْحَيْرِيرِ وَيَشْرَبُون الله الحَمْر فَكَيْف نَصْنَع بَآنيتهم وقد وُوهِم * ؟ قال آ : إِن ْ لَمْ تَجَد وا غَيْرَها فارْحَضُوها بالماء واطبُخُوا فيها واشْرَبُوا» وَللتر مذي قال آ ه سئل وسول الله فارْحَضُوها بالماء واله وسَلَم عَن ْ قُدُورِ المَجُوس ، قال آ : أَنْقُوها غَسَلا وَاطْبُخُوا فيها وَ الله عَن ْ قُدُورِ المَجُوس ، قال آ : أَنْقُوها غَسَلا وَاطْبُخُوا فيها ») .

حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطهارة الكافر وهو مذهب الجماهير من السلف والحلف كما قاله النووى ، لأن تقرير المسلمين على الاستمتاع بآنية الكفار مع كونها مظنة لملابستهم ومحلا للمنفصل من رطوبتهم مؤذن بالطهارة ، وحديث أبي ثعلبة استدل به من قال بنجاسة الكافر وهو مذهب الهادى والقاسم والناصر ومالك ، وقد نسبه القرطبي في شرح مسلم إلى الشافعي . قال في الفتح : وقد أغرب ، ووجه الدلالة أنه لم يأذن بالأكل فيها إلا بعد غسلها . ورد " بأن الغسل لو كان لأجل النجاسة لم يجعله مشروطا بعدم الوجدان لغيرها ، إذ الإناء المتنجس لافرق بينه وبين مالم يتنجس بعد إزالة النجاسة فليس ذلك إلا للاستقذار . ورد أيضا بأن الغسل إنما هو لتلوثها بالخمر ولحم الخزير كما ثبت في رواية أبي ثعلبة عند أحمد وأي داود أنهم يأكلون لحم الخزير ويشربون الحمر ، وبما ذكره في البحر من أنها لو حرَّمت رطوبتهم لاستفاض نقل توقيهم لقلة المسلمين حينئذ ، وأكثر مستعملاتهم لايخلو منها ملبوسا و مطعوما ، والعادة في مثل ذلك تقتضي الاستفاضة انهي . وأيضا قد أذن الله بأكل طعامهم وصر حبحله وهو لايخلو من رطوباتهم في الغالب . وقد استدل من قال بالنجاسة بقوله تعالى - إنما المشركون نجس - وقد استوفينا البحث في هذه المسألة وصر حنا بما هو الحق في باب طهارة الماء المتوضا به وهو الباب الثاني من أبواب الكتاب فراجعه .

٣ - (وَعَنْ أَنَسَ أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَعْبْرِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةُ الوَدَكُ ، وَالسَّنْخَةُ الْحَدُ . وَالإهالَةُ : الوَدَكُ ، وَالسَّنْخَةُ الرَّا نَحْةُ اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ الوُضُوءُ الرَّا نَحْةُ اللهُ عَلَيْهِ وآلهِ وَسَلَّمَ الوُضُوءُ مَنْ مَزَادَةً مُشْرِكَةً . وعَنْ مُعَرَ الوُضُوءُ من جيرة نصرانية) .

الكلام على فقه الحديثين قد سبق. قال في النهاية في حرف السين: السنخة : المتغيرة الربح ، ويقال بالزاى ، وقال في حرف الزاى « إن رجلا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم إليه إهالة زنخة فيها عرق ، أى متغيرة الرائحة ، ويقال سنخة بالسين انتهى . قال المصنف رحمه الله تعالى : وقد ذهب بعض أهل العلم إلى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل إذا كانوا ممن لاتباح ذبيحته ، وكذلك من كان من النصارى بموضع متظاهرا فيه بأكل لحم الخبرير متمكنا فيه أو يذبح بالسن والظفر ونحو ذلك ، وأنه لابأس بآنية من سواهم جمعا بذلك بين الأحاديث ، واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن على قال : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « دع ما يريبك إلى ما لايريبك هرواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه اه ، وصححه أيضا ابن حبان والحاكم .

أبواب أحكام التخلى باب ما يقول المتخلى عند دخوله وخروجه

ا حَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَنْهُ قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَنْهُ قَالَ (اللَّهُمُ إِنِي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبُثُ وَالْحَبَائِثِ) رَوَاهُ الْحَمَاعَةُ . وَلِسَعِيد بِنْ مَنْصُورٍ فِي سُدُنِهِ كَانَ بَقُولُ وَالْحَبَائِثِ) .
 ابستم الله اللَّهُم إِنْ أَعُوذُ بِكَ مِن الْخُبُثُ وَالْحَبَائِثِ ») .

(قوله إذا دخل الخلاء) قال في الفتح : أي كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لابعده ، وقد صرّح بهذا البخاري في الأدب المفرد قال: حدثنا أبوالنعمان ،حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال : حدثني أنس قال « كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء قال ، فذكر مثل حديث الباب ، وهذا في الأمكنة المعدّة لذلك ، وأما في غيرها فيقول في أوَّل الشروع عند تشمير الثياب وهذا مذهب الجمهور (قوله الخبث) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية . وقال الخطابي : إنه لايجوز غيره : وتعقب بأنه يجوز إسكان الباء الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قاله في الفتح . قال النووى : وقد صرّح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم. أبو عبيدة إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لئلا يشتبه بالمصدر . والحبث جمع خبيث ، والخبائث جمع خبيثة . قال الخطابي وابن حبان وغيرهما يريد ذكران الشياطين وإنائهم . : قال في الفتح : قال البخارى : ويقال الخبث : أي بإسكان الباء ، فإن كانت مخففة عن المحرَّكة فقد تقدم توجيهه ، وإن كانت بمعنى المفرد فمعناه كما قال ابن الأعرابي المكروه : قال : فان كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من الملل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب . قال : وقد روى المعمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز ابن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال « إذا دخلتم الحلاء فقولوا: بسم الله أعوذ بالله من الخبث والحبائث » وإسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية اه ، وهذه الرواية تشهد لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور: ٢ - (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهَ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَلاءِ قال : غُفْرَانَك ، رَوَاه ُ الْحَمْسَة ُ إِلا النَّسَائَيُّ) ، الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم : قال في البدر المنير : ورواه الدارمي وصححه أبن

خزيمة وابن حبان ، وقوله « غفرانك » إما مفعول به منصوب بفعل مقدر : أى أسألك غفرانك أو أطلب ، أو مفعول مطلق : أى اغفر غفرانك ، قيل إنه استغفر لتركه الذكر في تلك الحالة لما ثبت أنه كان يذكر الله على كل أحواله إلا في حال قضاء الحاجة فجعل توك الذكر في هذه الحالة تقصيرا و ذنبا يستغفر منه ؛ وقيل استغفر لتقصيره في شكر نعمة الله عليه بإقداره على إخراج ذلك الحارج وهو المناسب للحديث الآتى في الحمد .

٣ - (وَعَنَ * أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَلَاءِ قَالَ : الحَمْدُ لِلهِ النَّذِي أَذْ هَب عَنى الأذَى وَعَافانِي » رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَهُ *) . إِ

الحديث رواه ابن ماجه عن هرون بن إسحق ، حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن إسمعيل بن مسلم عن الحسنوقتادة عن أنس ، فهرون بن إسحق وثقه النسائي ، وقال في التقريب صدوق ، وعبد الرحمن المحاربي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي ، وقال في التقريب لابأس به وكان يدلس ، قاله أحمد . وإسمعيل بن مسلم إن كان العبدى فقد وثقه أبوحاتم ، وإن كان البصرى فهو ضعيف وكلاهما يروى عن الحسن ، وقد رواه أيضا النسائي وابن السني عن أبي ذر ، ورمز السيوطي بصحته وفي حمده صلى الله عليه وآله وسلم إشعار بأن هذه نعمة جليلة ومنة جزيلة ، فان انحباس ذلك الحارج من أسباب الهلاك ، فخروجه من النعم التي لاتم الصحة بدونها ، وحق على من أكل مايشهيه من طيبات الأطعمة فسد بهجوعته وحفظ يه صحته وقو ته ثم لما قضى منه وطره ولم يبتي فيه نفع واستحال إلى تلك الصفة الحبيثة المنتنة خرج بسهولة من مخرج معد لذلك أن يستكثر من محامد الله جل جلاله ، اللهم أوزعنا شكي نعمتك .

باب ترك استصحاب ما فيه ذكر الله

١ = (عَن أُنَس قالَ «كَانَ النَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وآلِه وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْحَلاءَ نَزَعَ خاتمة أَ الخَمْسَة الإَّ أَحْمَدَ ، وصَحَّحَه النَّر مُدِي ، وقَد أَل الله عَمَّد أَن نَقش خاتمه كان مُحَمَّد رَسُول الله) .

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم قال النسائى : هذا حديث غير محفوظ . وقال أبو داود : منكر . وذكر الدارقطنى الاختلاف فيه وأشار إلى شذوذه . وأما الترمذى فصححه ـ قال النووى : هذا مردود عليه ذكره فى الحلاصة . وقال المنذرى : الصواب عندى تصحيحه فان رواته ثقات أثبات ، وتبعه أبو الفتح القشيرى فى آخر الاقتراح ، وعلته

آنه من رواته همام عن ابن جريج ، وابن جريج لم يسمع من الزهرى ، وإنما رواه عن زياد بن سعد عن الزهرى بلفظ آخر ، وقد رواه مع همام مرفوعا يحيى بن الضريس البجلى ويحيى بن المتوكل أخرجهما الحاكم والدارقطنى ، وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوفا على أنس ، وأخرج له البيهي شاهدا وأشار إلى ضعفه ورجاله ثقات ، ورواه الحاكم أيضا ، ولفظه « أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الحلاء وضعه له » وشاهد من حديث ابن عباس ، رواه الجوزقانى مروك قاله الحافظ، وقيله وقد صح أن نقش خاتمه) أخرجه البيهي والحاكم . قال الحافظ مروك قاله الحافظ، (قوله وقد صح أن نقش خاتمه) أخرجه البيهي والحاكم . قال الحافظ وهم النووى والمنذرى فى كلاميهما على المهذب فقالا : هذا من كلام المصنف والحديث يدل على تزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن إدخاله الحشوش والقرآن بالأولى حتى قال بعضهم : يحرم إدخال المصحف الحلاء لغير ضرورة . وقد خالف فى ذلك المنصور بالله فقال : لايندب نزع الحاتم الذى فيه ذكر الله لتأديته إلى ضياعه ، وقد نهى عن إضاعة علمال والحديث يردة .

بابكف المتخلي عن الكلام

١ – (عَنِ ابْنِ مُعمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ﴿ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمَ ۚ يَرُدُ عَلَيْهِ ﴾ رَوَاه أَ الجَماعَةُ لِلاَّ البُخارِيُّ) :

الحديث زاد فيه أبو داو د من طريق ابن عمر وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تيمم ثم رد على الرجل السلام » ورواه أيضا من طريق المهاجر بن قنفذ بلفظ « أنه أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه فقال : إنى كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهر » أو قال « على طهارة » وأخرج هذه الرواية أيضا النسائى وابن ماجه ، وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان واجبا كرد السلام ، ولا يستحق المسلم فى تلك الحال جوابا . قال النووى : وهذا متفق عليه ، وسيأتى بقية الكلام على الحديث فى باب استحباب الطهارة لذكر الله ، وفيه أنه ينبغى لمن سلم عليه فى تلك الحال أن يدع الرد حتى يتوضأ أو يتيمم ثم يرد ، وهذا إذا من ينبغى لمن سلم عليه فى تلك الحال أن يدع الرد حتى يتوضأ أو يتيمم ثم يرد ، وهذا إذا من يخش فوت المسلم ؛ أما إذا خشى فو ته فالحديث لايدل على المنع ، لأن النبي صلى الله عليه موالم تمكن من الرد بعد أن توضأ أو تيمم على اختلاف الرواية ، فيمكن أن يكون من الرد بعد أن توضأ أو تيمم على اختلاف الرواية ، فيمكن أن يكون

قركه لذلك طلبا للأشرف وهو الرد حال الطهارة ، ويبتى الكلام فى الحمد حال العطاس ، فالقياس على التسليم المذكور فى حديث الباب ، وكذلك التعليل بكراهة الذكر إلا على طهر يشعران بالمنع من ذلك . وظاهر حديث « إذا عطس أحدكم فليحمد الله يشعر بشرعيته ، فى جميع الأوقات التى منها وقت قضاء الحاجة فهل يخصص عموم كراهة الذكر المستفادة من المقام بحديث العطاس ، أو يجعل الأمر بالعكس ، أو يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فيتعارضان ؟ فيه تردد. وقد قبل إنه يحمد بقلبه وهو المناسب لتشريف مثل هذا الذكر وتعظيمه و تنريهه .

٢ - (وَعَنَ ° أَبِي سَعِيد قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَ لا يَخْرُجِ الرَّجُلانِ يَضْرِبانِ الغَائطَ كَاشْفَ ْيَنِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ ، فإنَّ اللهَ يَعْفُتُ عَلَى ذَلِكَ » رَوَاهُ أَحْمَدَ وأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجِهَ °) .

الحديث فيه عكرمة بن عمار العجلي ، وقد احتجَّ به مسلم في صحيحه ، وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير، ولكنه لأوجه للتضعيف بهذا، فقد أخرج مسلم حديثه عن يحيي ، واستشهد بحديثه البخارى عن يحيي أيضا ، وفي الترغيب والترهيب أن في إسناده عياض بن هلال أو هلال بن عياض وهو في عداد المجهولين . وأخرجه ابن السكن وصححه ، وابن القطان من حديث جابر بلفظ ﴿ إِذَا تَغُوُّطُ الرجلانُ فليتواركل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثا ، قال الحافظ ابن حجر : وهو معلول ٥ والحديث يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام ، فان التعليل بمقت الله تعالى يدل على حرمة الفعل المعلل ووجوب اجتنابه ، لأن المقت هو البغض كما في القاموس ، وروى أنه أشد البغض ؛ وقيل إن الكلام في تلك الحال مكروه فقط ، والقرينة الصارفة إلى معنى الكراهة الإجماع على أن الكلام غير محرّم في هذه الحالة ذكره الإمام المهدى في الغيث ، فإن صلح الإجماع صلح للصرف عند القائل بحجيته ، ولكنه يبعد حمل النهى على الكراهة ربطه بتلك العلة (قوله يضربان الغائط) يقال ضربت الأرض : إذا أتيت الحلاء وضربت في في الأرض إذا سافرت ، روى ذلك عن ثعلب ، والمراد هنا يمشيان إلى الغائط (قوله كاشفين) قال النووى : كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال . قال : ووقع في كثير من نسخ المهذب كاشفان وهو صحيح أيضا خبر مبتدأ محذوف : أي وهما كاشفان ﴾ والأوَّل أصوب : وذكر الرجلين في الحديث خرَّج مخرج الغالب وإلا فالمرأتان والمرأة والرجل أقبح من ذلك.

باب الإبعاد والاستتار للتخلى فى الفضاء

١ – (عَنْ جابِرِ قالَ ﴿ خَرَجْنا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَقِي سَفَرَ ، فَكَانَ لَايَأْ يِّى البَرَازَ حَتَّى يَغيبَ فَلَا يُرَى ﴾ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ . وَلَابِي رُواهُ أُحَدُ ﴾ (وَاهُ أَبْنُ مَاجَهُ . وَلَابِي رَاهُ أُحَدُ ﴾ (وَاهُ أَرَادَ البَرَازَ انْطلَقَ حَتَّى لايترَاهُ أُحَدُ ﴾) .

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح إلا إسماعيل بن عبد الملك الكوفى فقال البخارى: يكتب حديثه. وقال أبوحاتم: ليس بالقوى . وقال في التقريب: صدوق كثير الوهم، وقد أخرجه أيضا النسائي وأبوداود والترمذي وقال: حسن صحيح من حديث المغيرة بلفظ «كان إذا ذهب أبعد » وأخرجه أبو داود من حديث جابر بلفظ «كان إذا أراد البراز انطلق حتى لايراه أحد » وفي إسناده أيضا إسماعيل بن عبد الملك الكوفى نزيل مكة ، وقد تكلم فيه غير واحد. وقال في التقريب: صدوق كثير الوهم من الكوفى نزيل مكة ، وقد تكلم فيه غير واحد . وقال في التقريب عمد الأرض كني به عن السادسة (قوله لايأتي البراز) البراز بفتح الباء اسم للفضاء الواسع من الأرض كني به عن حاجة الإنسان كما كني عنها بالغائط والحلاء . والحديث يدل على مشروعية الإبعاد لقاضي الحاجة ، والظاهر أن العلة إخفاء المستهجن من الخارج ، فيقاس عليه إخفاء الإخراج لأن الكل مستهجن .

٧ – (وعَن عَبَد الله بن جَعْفَر قال (كان أحب ما استُتر به رسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خاجته هدف أو حايش كخل الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خاجته هدف أو حايش كخل اله من لفظه المومه وابن ماجة . وحايش كخل الله على مرتفع من بناء أو كثيب رمل أو جبل (قوله وحايش نخل) بالحاء المهملة فألف فياء مثناة تحتية فشين معجمة هو في كتب اللغة كما ذكره المصنف . والحديث يدل على استحباب أن يكون قاضى الحاجة مستترا حال الفعل بما يمنع من روية الغير له وهو على تلك الصفة ، ولعل قضاءه صلى الله عليه وآله وسلم للحاجة في حايش النخل في غير وقت المثرة لما عند الطبراني في الأوسط من طريق ميمون المن مهران عن ابن عمر « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة مثمرة أو على ضفة نهر جار " ولكنه لم يروه عن ميمون إلا فرات بن السائب وفرات من طروك وغيره .

ا ٣ - (وَعَنَ ۚ أَبِي هُرُيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ مَن ۚ أَتِي الغَائِطَ فَلَيْسَتَيْر ۚ ، فَان ۚ كُمْ يَجِد ۚ إِلاَّ أَن ۚ يَجْمَعَ كَثَيْبا مِن ۚ ُ وَمَلْ فَلَيْسَتْدَ بِرِهُ ، فانَ الشَّيْطانَ يَلَعَبُ بِمَقاعِد بَنِي آدَمَ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدَ المُّسَنَّنَ ، وَمَنْ لا فَلا حَرَجَ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ و أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ ماجَهُ .

الحديث رواه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهق ، ومداره على أبي سعيد الحبراني الحمصي وفيه اختلاف ، وقيل إنه صحابي ولا يصح ، والراوى عنه حصين الحبراني وهو مجهول ، وقال أبو زرعة شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل . والحديث فيه الأمر بالتستر معللا بأن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم ، وذلك أن الشيطان يحضر وقت قضاء الحاجة لخلوه عن الذكر الذي يطرد به ، فاذا حضر في ذلك الوقت أمر الإنسان بكشف العورة وحسن له البول في المواضع الصلبة التي هي مظنة وشاش البول ، وذلك معنى قوله « يلعب بمقاعد بني آدم » فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاضي الحاجة بالتستر حال قضائها مخالفة للشيطان ودفعا لوسوسته التي يتسبب عنها النظر إلى سوأة قاضي الحاجة المفضي إلى إنمه (قوله إلا أن يجمع كثيبا من رمل) الكثيب عالمناء المثاثة : قطعة مستطيلة تشبه الربوة : أي فإن لم يجد سترة فليجمع من التراب والرمل قدرا بكون ارتفاعه بحيث يستره (قوله فليستدبره أي يجعله دير ظهره) وفيه أن الساتر حال قضاء الحاجة بكون خلف الظهر .

باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها

(عَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَن ْرَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيه وآله وسَلَمَّمَ قالَ ﴿ إِذَا جَلَسَ أَحَدُ كُم ْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبُلِ القَبِلَةَ وَلَا يَسْتَدُ بُرْهَا ﴾ أواه أشمَد ومسلم في واينة الحَمْسة إلا الترهندي قال ﴿ إَ عَمَا أَنَا لَكُم ْ بَمَنْ لِلة لَوَالْدِ أَعْلَمُكُم ْ ، فاذا أَتِي أَحَدُ كُم ُ الغائط فلا يَسْتَقْبُلِ الفَيْلَة وَلا يَسْتَدُ بُوها ولا يَسْتَطبُ بِيمنه ، وكان يَا مُر بُثلاثة أحْجارٍ ويَنْهَى عَن لِيسْتَد بُوها ولا يَسْتَطبُ بِيمنه ، وكان يَا مُر بُثلاثة أحْجارٍ ويَنْهَى عَن لِيسْتَد بُوها ولا يَسْتَطبُ بِيمنه ، وكان يَا مُر بُثلاثة أحْجارٍ ويَنْهَى عَن لِيسْتَد والرّمّة ، وليسْ والمُحمَد فيه الأمر بالأحْجارِ) .

الحديث أخرجه أيضا مالك . وفي الباب عن أبي أيوب في الصحيحين كما سيأتي وعن اسلمان في مسلم . وعن عبد الله بن الحرث بن جزء في ابن ماجه وابن حبان . وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود . وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي . وزيادة « لايستطبّ بيمينه » أيضا في المتفق عليه من حديث أبي قتادة بلفظ « فلا يمس ذكره بيمينه ، وإذا أتى الحلاء فلا يتمسح بيمينه . قال ابن منده : مجمع على صحته وزيادة ، وكان يأمر بثلاثة أحجار . أخرجها أيضا ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في صحيحة والشافعي من حديث أبي هريرة بلفظ « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار » وأخرجها أحمد وأبو داود

والنسائى وابن ماجه والدارقطنى ، وصححها من حديث عائشة بلفظ « فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فانها تجزى عنه ». وأخرجها مسلم من حديث سلمان ، وأبوداود من حديث خزيمة بن ثابت بلفظ « فليستنج بثلاثة أحجار » وعند مسلم من حديث سلمان بلفظ « أمر نا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لانجتزئ بأقل من ثلاثة أحجار » .

والخديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ، وقد اختلف الناس فى ذلك على أقوال . الأول : لايجوز ذلك لافى الصحارى ولا فى البنيان ، وهو قول آبي أيوب الأنصاري الصحابي ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأبي ثور وأحمد في رواية ، كذا قاله النووى فى شرح مسلم ، ونسبه فى البحر إلى الأكثر ، ورواه ابن حزم فى المحلي عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والأوزاعي ، وعن السلف من الصحابة والتابعين . المذهب الثاني : الجواز في الصحاري والبنيان وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الظاهري ، كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب الأمير الحسين . المذهب الثالث : أنه يحرم في الصحاري لافي العمران ، وإليه ذهب مالك والشافعي ، وهو مروىً عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي وإسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، صرّح بذلك النووى في شرح مسلم أيضا، وزاد في البحر عبد الله بن العباس ، ونسبه في الفتح إلى الجمهور. المذهب الرابع: أنه لايجوز الاستقبال لافي الصحاري ولا في العمران ، ويجوز الاستدبار فيهما ، وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد . المذهب الخامس : أن النهي للتنزيه فيكون مكروها ، وإليه ذهب ا الإمام القاسم بن إبراهيم ، وأشار إليه في الأحكام وحصله القاضي زيد لمذهب الهادي عليه السلام ، ونسبه في البحر إلى المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والنخعي ، وإحدى الروايتين عن ألى حنيفة وأحمد بن حنبل وأبى ثور وأبى أيوب الأنصاري . المذهب السادس : جواز الاستدبار في البنيان فقط ، وهو قول أبي يوسف ذكره في الفتح . المذهب السابع : التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس ، وهو محكيّ عن إبراهيم وابن سيرين ، ذكره أيضا في الفتح وقد ذهب إلى عدم الفرق بين القبلتين الهادوية ، ولكنهم صرَّحوا بأنه مكروه فقط . المذهب الثامن : أن التحريم مختصٌّ بأهل المدينة ومن كان على سمتها . فأما منكانت قبلته فىجهة المشرق أوالمغرب فيجوزله الاستقبال والاستدبار مطلقا ، قاله أبو عوانة صاحب المزنى هكذا في الفتح .

احتج أهل المذهب الأوّل بالأحاديث الصحيحة الواردة فى النهى مطلقا كحديث الباب وحديث أبى أيوب وحديث سلمان وغيرها عن غيرهم كما قدم ، قالوا : لأن المنع ليس الا لحرّمة القبلة ، وهذا المعنى موجود فى الصحارى والبنيان ، ولو كان مجرّد الحائل كافيا بلخاز فى الصحارى لوجود الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل : وأجابوا عن بلخاز فى الصحارى لوجود الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل : وأجابوا عن المناسبة الم

حديث ابن عمر « أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم مستقبل الشام مستدبر الكعبة بأنه اليمن فيه أنه كان ذلك بعد النهى وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهى فهو منسوخ ، صرّح بذلك ابن حزم . وعن حديث جابر الذي قال فيه « نهي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها ، بأن فيه أبان بن صالح وليس بالمشهور قاله ابن حزم . وفيه أنه قد حسن الحديث التر مذى والبزار ، وصححه البخارى وابن السكن . والأولى فى الجواب عنه أن فعله صلى الله عليه وآ له وسلم لايعارض القول الخاص بنا كما تقرّر في الأصول ، وعن حديث عائشة قالت « ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم ، فقال : أوقد فعلوها حوَّلوا مقعدى قُبل القبلة » بأنه من طريق خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لاندرى من هو قاله ابن حزم . وقال الذهبي في ترجمته : إن حديث « حوَّلُوا مقعدي » منكر ، وفيه أنه قال النووى فى شرح مسلم : إن إسناده حسن . واحتجّ أهل المذهب الثانى بحديث ابن عمر وجابر وعائشة ، وسيأتى ذكر من أخرجها فىالباب الذى بعد هذا وقالوا إنها ناسخة للنهى . واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن عمر وعائشة ، لأن ذلك كان فى البنيان ، قالوا : وبهذا حصل الجمع بين الأحاديث ، والجمع بينها ما أمكن هو الواجب . قال الحافظ فى الفتح: وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة اه . ويردُّه حديث جابر الآتى فانه لم يقيد الاستقبال فيه بالبنيان ، وقد يجاب بأنها حكاية فعل لاعموم لها ، وسيأتى تحقيق الكلام فى الباب الذى بعد هذا . وما روى عن ابن عمر أنه قال : إنما نهـى عن ذلك فى الفضاء كما سيأتى يؤيد هذا المذهب. واحتج أهل المذهب الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم وليس فيه إلاالنهي عن الاستقبال فقط وهو باطل لأن النهي عنالاستدبار في الأحاديث الصحيحة ، وهو زيادة يتعين الأخذ بها . واحتجّ أهل المذهب الحامس بحديث عائشة وجابر وابن عمر وسيأتى ذكر ذلك ، قالوا : إنها صارفة للنهى عن معناه الحقيقي وهو التحريم إلى الكراهة ، وهو لايتم في حديث ابن عمر وجابر لأنه ليس فيهما إلا مجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرّر في الأصول. ولا شك أن قوله « لاتستقبلوا القبلة » خطاب للأمة ، نعم إن صحّ حديث عائشة صلح لذلك . واحتجّ أهل المذهب السادس بحديث ابن عمر لأن فيه أنه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام وفيه ما سلف . واحتجّ أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستقبل القبلتين ببول أو بغائط » رواه أبو داود وابن ماجه . قال الحافظ فى الفتح : وهو حديث ضعيف لأن فيه راويا مجهول الحال ، وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها، لأن استقبالهم بيت المقدس يستازم استدبارهم الكعبة ، فالعلة استدبار الكعبة لااستقبال بيت المقدس ، وقد ادعى الحطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لايستدبر

في استقباله القبلة ، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين انتهى ؟ وقد نسبه في البحر إلى عطاء والزهرى والمنصور بالله والمذهب : واحتجّ أهل المذهب الثامن بعموم قوله « شرّقوا أو غرّبوا » وهو استدلال في غاية الركة والضعف : إذا عرفت هذه المذاهب وأدلتها لم يخف عليك ما هو الصواب منها ، وسيأتيك التصريح به والمقام من معارك النظار فتدبره . وفي الحديث أيضا دلالة على أنه يجب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، ولا يجوز الاستنجاء بدونها لنهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستنجاء بدون ثلاثة أحجار ، وأما بأكثر من ثلاث فلا بأس به لأنه أدخل فى الإنقاء . وقد ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء وأنه يجب أنْ يكون بثلاثة أحجار أو ثلاث مسحات ، وإذا استنجى للقبل والدبر وجب ستّ مسحات لكل واحد ثلاث مسحات ، قالوا : والأفضل أن يكون بستة أحجار، فان اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزأه ، وكذلك تجزئ الحرقة الصفيقة التي إذا مسح بأحد جانبيها لايصل البلل إلى الجانب الآخر ؟ قالوا: وتجب الزيادة على ثلاثة أحجار إن لم يحصل الإنقاء بها . و ذهب مالك و داود إلى أن الواجب الإنقاء ، فإن حصل بحجر أجزأه وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي . وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أنه ليس بواجب ، وإنما يجب عند الهادوية على المتيمم إذا لم يستنج بالماء لإزالة النجاسة ، قالوا : إذ لادليل على الوجوب كذا في البحر ، وفيه أنه قد ثبت الأمر بالاستجمار والنهي عن تركه ، بل النهى عن الاستجمار بدون الثلاث فكيف يقال لادليل على الوجوب ؟ ، وفي الحديث أيضا النهي عن الاستطابة باليمين . قال النووى : وقد أجمع العلماء على أنه منهى عنه ، ثم الجمهور على أنه نهى تنزيه وأدب لانهى تحريم . وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام . قال : وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا انتهى . قلت وهو الحقّ لأن النهى يقتضى التحريم ولا صارف له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط . وفى الحديث أيضا دلالة على كراهة الاستجمار بالروثة، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البخارى أنه قال « إنها ركس ولم يستجمر بها » وكذلك الرمة وهي العظم لأنها من طعام الجن ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب النهى عن الاستجمار بدون الثلاثة الأحجار :

٢ - (وَعَنَ ْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ عَنِ النّبِيِّ صليًى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِذَا أَتَيْثُمُ الْغَائِطَ فَلا تَسْتَقْبِلُوا القَبِلْلَةَ وَلا تَسْتَدُ بِرُوها وَلَكِن ۚ شَرَقُوا أَوْ غَرّبُوا ﴾ قال أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدَ مِنا الشَّامَ فَوَجَد ْنا مَرَاحِيضَ قَد ْ بُنيتَ تَخُوَ اللهَ تَعالى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴾ ، الكَعْبة فَنَنْحَرف عَنْها وَنَسْتَغْفُرُ اللهَ تَعالى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴾ ،

(قوله إذا أتيتم الغائط) هو الموضع المطمئن من الأرض كانوا ينتابونه للحاجة فكنوا به عن نفس الحدث كراهية منهم لذكره بخاص اسمه (قوله ولكن شرّقوا أو غرّبوا) محمول ٧ – نيل الأوطار – ١

على محل يكون التشريق والتغريب فيه مخالفا لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة وما في معناها من البلاد، ولا يدخل فيه ما كانت القبلة فيه إلى المشرق أو المغرب (قوله مراحيض) بفتح الميم وبالحاء المهملة وبالضاد المعجمة جمع مرحاض وهو المغتسل، وهو أيضاكناية عن موضع التخلى (قوله ونستغفر الله) قبل يراد به الاستغفار لبانى الكنف على هذه الصفة الممنوعة عنده، وإنما وجب المصير إلى هذا التأويل لأن المنحرف لايحتاج إلى استغفار، والحديث استدل به على المنع من استقبال القبلة. واستدل بقول أبى أبوب من لم يفرق بين الصحارى والبنيان، وقد تقدم الكلام على فقه الحديث في الذي قبله.

باب جواز ذلك بين البنيان

١ – (عَنْ ابْنِ مُعْمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ « رَقِيتُ يَوْما عَلَى بَيْتِ حَفْصةَ فَرَأَيْتُ النَّهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْ بِرَ الكَعْبَةِ » رَوَاهُ الجَماعَةُ) .

وقع رواية لابن حبان « مستقبل القبلة مستدبر الشام » قال الحافظ : وهي خطأ تعد" من قسم المقلوب (قوله رقيت) رقى إلى الشيء بكسر القاف رقيا ورقوًا : صعد ، وترقى مثله ورقى غيره ، والمرقاة والمرقاة: الدرجة ، ونظيره مسقاة ومسقاة ومثناة ومثناة : للحبل ومبناة ومبناة للعيبة أو النطع : يعني بفتح الميم وكسرها فيها ، قاله ابن سيد الناس في شرح التر مذى (قوله على بيت حفصة) وقع فىرواية « على ظهر بيت لنا » وفى أخرى « على ظهر بيتنا » وكلها في الصحيح . وفي رواية لابن خزيمة « دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت » وطريق الجمع أن يقال أضاف البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته ، وأضافه إلى حفصة لأنه البيت الذي أسكنها فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونه شقيقها ، الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء الحاجة ، وقد استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى أنه ناسخ واعتقد الإباحة مطلقًا . وبه احتجّ من خصّ عدم الجواز بالصحاري كما تقدم ، ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار في الصحاري والعمران ، ومن جوّز الاستدبار في البنيان وهي أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التي تقدمت ، ولكنه لايخني أن الدليل باعتبار الثلاثة المذاهب الأول من هذه الأربعة أخص من الدعوى : أما الأوَّل منها فظاهر . وأما الثاني فلأن المدعى جواز الاستقبال والاستدبار في البنيان ، وليس في الحديث إلا الاستدبار. وأما الثالث فلأن المدعى جواز الاستدبار في الصحاري والعمران ، وليس في الحديث إلا الاستدبار في العمران فقط ، ويمكن تأييد الأوَّل من الأربعة بأن اعتبار خصوص كونه في البنيان وصف ملغي فيطرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ، ولكنه يفت في عضد هذا التأييد أن الواجب أن يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ويبقى العام على مقتضى عمومه فيما بقى من الصور إذ لامعارض له فيما عدا تلك الصورة المخصوصة التي ورد بها الدليل الحاص"، وهذا لو فرض أن حديث أبى أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة تعمُّ الاستقبالو الاستدبار ، فكيف وهو قد ورد بصيغتين : صيغة دلت على منع الاستقبال ، وصيغة دلت على منع الاستدبار ، فغاية ما في حديث ابن عمر تخصيص الصيغة الثانية لأنه وارد في البنيان وهي عامة لكل استدبار . ويمكن أيضا تأييد المذهب الثاني من هذه الأربعة بأن الاستقبال في البنيان يقاس على الاستدبار ولكنه يخدش فيه ما قاله ابن دقيق العيد : إن هذا تقديم للقياس على مقتضى اللفظ العام " وفيه ما فيه على ما عرف في أصول الفقه ، وبأن شرط القياس مساواة الفرع للأصل أو زيادة عليه في المعنى المعتبر في الحكم ، ولا تساوى ههنا فإن الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على مايشهد به العرف. ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستقبال وأجاز الاستدبار. وإذاكان الاستقبالأزيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من إلغاء المفسدة الناقصة فى القبح فى حكم الجواز إلغاء المفسدة الزائدة فى القبح فى حكم الجواز : نتهى . وفيه أن دعوى الزيادة فىالقبح ممنوعة ، ومجرّد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد ً بل لأنه لم يقم دليل على جوازه كما قام علىجواز الاستدبار والتخصيص بالقياس مذهب مشهور راجح، وهذا على تسليم أنه لادليل على الجواز إلا مجرّد القياس وليس كذلك ، فإن حديث جابر الآتي بلفظ أنه رآه قبل أن يقبض بعام مستقبل القبلة نصَّ في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الأوّل من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لايعارض قوله الخاص بنا كما تقرّر في الأصول. ويمكن تأييد المذهب الثالث من الأربعة بأن الاستدبار في الفضاء ملحق بالاستدبار في البنيان ، لأن الأمكنة أوصاف طردية ملغاة ، ويقلح فيه ما سلف . وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه إلا ما ذكرناه من أنه لاتعارض بين قوله الخاص بنا وفعله ، لا سيا رؤية ابن عمركانت اتفاقية من دون قصد منه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فلوكان يترتب على هذا الفعل حكم لعامة الناس لبينه لهم ، فان الأحكام العامة لابد من بيانها ، فليس في المقام ما يصلح للتمسك به في الجواز إلا حديث عائشة الآتى إن صلح للاحتجاج . ومن جملة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكراهة التنزيه وفيه مامر". وبقية الكلام على الحديث تقدمت في الباب الأوّل.

بعوم الله وَعَن جابِرِ بن عَبْد الله رَضِيَ الله عَنْهُ قالَ ﴿ آَمِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَعَن جابِرِ بن عَبْد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ ﴿ آَمِي النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَن نَسْتَقْبُلَ القَبْلَةَ بِبَوْل ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَن يُقْبَضَ عِلَيْهُ وَاللهُ النَّسَاقُ إِلاَّ النَّسَاقُ).

وأخرجه أيضا البزار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدار قطنى وحسنه الرمذى ، ونقل عن البخارى تصحيحه ؛ وحسنه أيضا البزار ، وصححه أيضا ابن السكن ، وتوقف فيه النووى لعنعنة بن إسمى ، وقد صرّح بالتحديث في رواية أحمد وغيره ، وضعفه ابن عبد البرّ بأبان بن صالح القرشى . قال الحافظ : ووهم في ذلك فانه ثقة بالاتفاق . وادعى ابن حزم أنه مجهول فغلط . والحديث استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار في الصحارى والعمران وجعله ناسخا وفيه ما سلف ، إلا أن الاستدلال به أظهر من الاستدلال به أطهر من الاستدلال ولعمران وجعله ناسخا وفيه ما سلف ، إلا أن الاستدلال به أظهر من الاستدلال ولعدم تقييده بالبنيان كما في حديث ابن عمر ، ولعدم ما يدل على أن الروية كانت اتفا ة ولعدم تقييده بالبنيان كما في حديث ابن عمر ، ولعدم ما يدل على أن الروية كانت اتفا ة كاذهب إليه البعض ، أو لم يقيده كما ذهب إليه آخرون ، وقد سبق ذكر هم في الباب الأول . وعرد أيضا على من قيد جواز الاستقبال والاستدبار بالبنيان لعدم التقييد من جابر . وقد ويرد أيضا على من قيد جواز الاستقبال والاستدبار بالبنيان لعدم التقييد من جابر . وقد أجاب بأنها حكاية فعل لاعموم لها ، فيحتمل أن يكون لعذر وأن يكون في بنيان ، هكذا وغريقال مثله في حديث ابن عمر ، فلا يتم للشافعية ومن معهم الاحتجاج به على تخصيص الجواز بالبنيان . وقد تقدم الكلام على الحديث في الذى قبله وفي الباب الأول .

٣ - (وَعَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ الله ُ عَنْها قالَت ْ « ذُكرَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَ اللهِ وَسَلَّمَ أَنَ نَاسا يَكُرْ هَوْنَ أَن ْ يَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بَفُرُوجِهِم * ،
 فقال : أو قَد ْ فَعَلُوها ، حَوِّلُوا مَقَعْد تِى قَبِلَ القِبْلَة » رَوَاه ُ أَحْمَد ُ وَابْن ُ مَاجَه)

الحديث قال ابن حزم في المحلى إنه ساقط لأن راويه خالد الحذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لاندري من هو ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت ، وهذا أبطل وأبطل ، لأن خالدا الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة ، لأن نصه صلى الله عليه وآله وسلم يبين أنه إنما كان قبل النهى ، لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لايظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الحبر إنكار ذلك عليهم فلو صح لكان منسوخا بلا شك ، ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال فقط لاإباحة الاستدبار أصلا فبطل تعلقهم به انتهى ، وقال النووى وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت : إن هذا الحديث منكر . وقال النووى في شرح مسلم : إن إسناده حسن . والحديث استدل به من ذهب إلى النسخ ، وقد عرقناك أنه لادليل يدل على الجواز إلا هذا الحديث ، لأنه لايصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله أنه لادليل يدل على الجواز إلا هذا الحديث ، لأنه لايصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله

عليه وآله وسلم لقوله «أو قد فعلوها». وأما حديث ابن عمر وجابر فقد قرّرنا لك أن فعله لايعارض القول الحاص بالأمة. وقوله لاتستقبلوا لاتستدبروا من الحطابات الحاصة بهم فيكون فعله بعد القول دليل الاختصاص به لعدم شمول ذلك الحطاب له بطريق الظهور ولا صيغة تكون فيها النصوصية عليه ، وهذا قد تقرّر في الأصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمته الفحول ، ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار ، وأين هو من ذلك ؟ فالإنصاف الحكم بالمنع مطلقا والجزم بالتحريم حتى ينتهض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص أو المعارضة ولم نقف على شيء من ذلك ، إلا أنه يؤنس بمذهب من خص المنع بالفضاء ما سيأتي عن ابن عمر من قوله : إنما نهى عن هذا في الفضاء بالصيغة القاضية بحصر النهى عليه ، وسيأتي ما فيه .

أخرجه وسكت عنه ، وقد صحّ عنه أنه لايسكت إلا عما هو صالح للاحتجاج ، وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم عليه في تخريج السنن . وذكره الحافظ ابن حجر فى التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء . وذكر فى الفتح أنه أخرجه أبو داود والحاكم باسناه حسن . وروى البيهق من طريق عيسى الخياط قال : قلت للشعبي : إنى لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر : قال نافع عن ابن عمر : دخلت إلى بيت حفصة فحانت مني التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة . وقال أبو هريرة : إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة و لا يستدبرها . قال الشعبي : صدقا جميعا ، أما قول أبي هريرة فهو فىالصحراء ، فان لله عبادا ملائكة وجنًّا يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم ، وأما كنفكم هذه فانما هي بيوت بنيت لاقبلة فيها ، وأخرجه ابن ماجه مختصراً . وقول ابن عمر يدل على أن النهى عن الاستقبال والاستدبار إنما هو فى الصحراء مع عدم الساتر وهو يصلح دليلا لمن فرق بين الصحراء والبنيان ، ولكنه لايدل على المنع في الفضاء على كل حال كما ذهب إليه البعض بل مع عدم الساتر ، وإنما قلنا بصلاحيته للاستدلال ، لأن قوله : إنما نهى عن هذا في الفضاء يدل على أنه قد علم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحتمل أنه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي شاهده ورواه ، فكأنه لمـا رأى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت حفصة مستدبرا للقبلة فهم اختصاص النهى بالبنيان ، فلا يكون هذا الفهم حجة ، ولا يصلح هذا القول للاستدلال به ، وأقل شيء الاحتمال فلا ينتهض لإفادة المطلوب ، وقد سقنا فى شرح أحاديث هذا الباب والذى قبله من الكلام على هذه المسألة المعضلة أبحاثا لاتجدها فى غير هذا الكتاب ، ولعلك لاتحتاج بعد إمعان النظر فيها إلى غيره .

(فائدة) قال المنصور بالله والغزالي والصيمرى: إنه يكره استقبال القمرين والنيرات ، قالوا لشرفها بالقسم بها فأشبهت الكعبة ، كذا في البحر وقد استقوى عدم الكراهة . وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه روى الحكيم الترمذي عن الحسن قال : حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم أبوهريرة وجابر وعبد الله بن عمر و أنس بن مالك يزيد بعضهم على بعض في الحديث «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبال في المغتسل ، ونهى عن البول في المساول في المساول و فرجه باد البول في الماء الراكد ، ونهى عن البول في الشارع ، ونهى أن يبول الرجل وفرجه باد الله الشمس والقمر » فذكر حديثا طويلا في نحو خسة أوراق على هذا الأسلوب . قال الحافظ : وهو حديث باطل لاأصل له ، بل هو من اختلاق عباد بن كثير ، وذكر أن مداره عليه ". وقال النووى في شرح المهذب : هذا حديث باطل . وقال ابن الصلاح : لا يعرف وهو ضعيف انتهى .

باب ارتياد المكان الرخو وما يكره التخلي فيه

١ – (عَن أَبِي مُوسَى قال ﴿ مَال رَسُول اللهِ صَلَى الله عَلَيه وآله وَسَلَم الله عَلَيه وآله وَسَلَم الله حَمْث إلى جَنْب حائط فَبَال ﴿ وَقَال َ: إِذَا بِال أَحَد كُم وَ فَلَـ يَو تَد لَي لَي وَله ﴾
 رَوَاه أَحْد وأَبُو دَاوُد)

الحديث فيه مجهول ، لأن أبا داود قال في سننه : حدثنا موسى بن إسمعيل ، حدثنا هاد ، أخبرنا أبوالتياح ، حدثني شيخ قال : لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدثنا عن أبي موسى ، فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء ، فكتب إليه أبو موسى الين كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فأراد أن يبول ، فأتى دمثا في أصل جداز فبال ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أراد أحدكم أن يبول فليرته لبوله موضعا » (قوله إلى دمث) هو بدال مهملة فيم مفتوحتين فثاء مثلثة ، ذكر معناه في المصباح . وفي القاموس : دمث المكان وغيره كفرح سهل انتهى ، فالصفة منه دمث يم مكسورة قبلها دال مفتوحة ، لأن الأكثر في الصفة المشبهة من فعل بكسر العين أن يكون على فعل بكسر العين أن يكون على فعل بكسر عينه أيضا ، إلا أن يكون ماذكره في المصباح من النادر فانه قد جاء يكس وندس وحدر وحدر وعجل وعجل بالضم والكسر فيها . وجاء أيضا فعل بسكون ندس وندس وحدر وحدر وعجل وعجل بالضم والكسر فيها . وجاء أيضا فعل بسكون

العين نحو شكس بوزن فلس وحرّ بوزن فلك وصفر بوزن حبر ، والكل من فعل بكسر العين كما تقرّر في الصرف فينظر هل تأتى منه الصفة على فعل بفتح العين كما ذكره صاحب المصباح ، اللهم و إلا أن يكون مصدرا وصف به المكان مبالغة . وقد ضبطه ابن رسلان في شرح السنن بكسر الميم على ما هو القياس كما ذكرنا (قوله فليرتد) أي يطلب محلا سهلا لينا . والحديث يدل على أنه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعمد إلى مكان لين لاصلابة فيه ، ليأمن من رشاش البول ونحوه ، وهو وإن كان ضعيفا فأحاديث الأمر بالتررّه عن البول تفيد ذلك .

٢ - (وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدُ اللهِ بنْ سَرْجَسِ قالَ ﴿ نَهْمَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَالَ فِي الحُرْ ِ ، قَالُوا لِقَتَادَةَ : مَا يُكُرَّهُ مِنَ البَوْلِ فِي الحُبُرِ؟ قال : يُقال ُ إِنَّهَا مَساكِينُ الجِينِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائيُ وَأبو داوُدَ) وأخرجه الحاكم والبيهقي ، وقيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس ،حكاه حرب عن أحمد ، وأثبت سماعه منه على بن المديني ، وصححه ابن خزيمة وابن السكن (قوله في الجحر) هو بضم الجيم وسكون الحاء : كل شيء تحتفره السباع والهوام لأنفسها كالححران والجمع جحرة كعنبة وأجحار كأقفال (قوله قالوا لقتادة ما يكره) هو بضم أوله مبنى لما لم يسم فاعله ، قاله ابن رسلان فى شرح السنن . والحديث يدل على كراهة البول في الحفرالتي تسكنها الهوام والسباع ، إما لما ذكر هقتادة ، أو لأنه يؤذى مافيهامن الحيوانات : ٣ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قَالَ « اتَّقُوا اللاَّعِنَيْنِ ، قَالُوا : وَمَا اللاَّعِنَانِ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ : الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدً): وفى لفظ مسلم « اتقوا اللعانين ، قالوا : وما اللعانان ؟ » الحديث . قال الخطابي : المراد باللاعنين : الأمرأن الجالبان للعن الحاملان الناس عليه والداعيان إليه ، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم : يعني عادة الناس لعنه ، فلما صار ا سببا أسند اللعن إليهما على طريق المجاز العلى قال : وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون : أى الملعون فاعلهما فهو كذلك من الحجاز العقلي : وقوله الذي يتخلى في طريق الناس على حذف مضاف وتقديره تخلى الذي يتخلى (توله أو في ظلهم) المراد بالظلِّ هنا على ما قاله الحطابي وغيره مستظلِّ الناس الذي يتخذونه مقيلاً ومنزلاً ينزلونه ويقعدون فيه ، وليس كل ظلَّ يحر م قضاء الحاجة فيه ، فقد قضي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حاجته في حايش النخل كما سلف وله ظلّ بلاشك والحديث يدل على تحريم التخلَّى في طرق الناس وظلهم لما فيه من أذية المسلمين بتنجيس من يمرُّ به ونتنه واستقذاره . إوعن أبي سعيد الحمسيري عن معاذ بن جبل رضي الله عنه كل : قال رَسُول الله عنه كل : قال رَسُول الله صلّى الله على الله

الحديث أخرجه أيضًا الحاكم وصححه ، وصححه أيضًا ابن السكن . قال الحافظ: وفيه نظر لأن أبا سعيد لم يسمع من معاذ ولا يعرف بغير هذا الإسناد ، قاله ابن القطان ، وفي الباب عن ابن عباس نحوه رواه أحمد وفيه ضعف لأجل ابن لهيعة ، والراوي عن ابن عباس مبهم ، وعن سعد بن أبي وقاص في علل الدارقطني . وعن أبي هريرة رواه مسلم في صحيحه بلفظ « اتقوا اللاعنين ، قالوا : وما اللاعنان يارسول الله ؟ قال : الذي يتخلى فى طريق الناس أو ظلهم » . وفى رواية لابن حبان « وأفنيتهم » وفى رواية ابن الجارود « أو مجالسهم » وفى لفظ للحاكم « من سل" سخيمته (١) على طريق عامرة من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» وإسناده ضعيف. قال الحافظ ابن حجر: وفى ابن ماجه عن جابر باسناد حسن مرفوعا « إياكم والتعريس على جواد الطريق ، فلمنها مأوى الحيات والسباع وقضاء الحاجة عليها فإنها الملاعن » وعن ابن عمر « نهى أن يصلي على قارعة الطريق أو يضرب عليها الخلاء أو يبال فيها » وفى إسناده ابن لهيعة . وقال الدارقطني : رفعه غير ثابت . وقال في التقرير : إن أبا سعيد الحميري شامي مجهول . وروى عبدالرزاق عن ابن جريج عن الشعبي مرسلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اتقوا الملاعن وأعدُّوا النبل » ورواه أبوعبيد من وجه آخر عن الشعبي عمن سمع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. قال ابن حجر : وإسناده ضعيف . ورواه ابنأبيحاتم فىالعلل منحديث سراقة مرفوعا ، وصحح أبوه وقفه . والنبل بضم النون وفتحها : الأحجار الصغار التي يستنجى بها . والحديث يدل على المنع من قضاء الحاجة في الموارد والظلِّ وقارعة الطريق لما في ذلك من الأذية للمسلمين ، والبراز قد سبق ضبطه في باب الإبعاد والاستتار . والمراد بالموارد : المجارى والطرق إلى المـاء ، واحدها مورد : والمراد بقارعة الطريق : أعلاه ، سمى يذلك لأن المارين عليه يقرعونه بنعالهم وأرجلهم ، قاله ابن رسلان . والمراد بالظلُّ : الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقيلا وينزلونه ، لاكل ظل ه

• - (وَعَنْ عَبْدُ اللهِ بْنِ المُغَفَّلِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال « لايبُولَنَ أَحَدُ كُمْ فِي مُسْتَحَمَّهِ ثُمْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ فإنَ عَامَّةَ الوِسُواسِ مِنْهُ) رَوَاهُ الْحَمْدَ وأبي داوُدَ فَقَطْ) ،

⁽١) (قوله سخيمته) قال في القاموس : السخيمة النتن اه ،

قال الترمذى : حديث غريب ، وأخرجه الضياء في المختارة بنحوه (قوله في مستحمه) المستحم : المغتسل سمى باسم الحميم وهو المساء الحار الذي يغسل به ، وأطلق على كل موضع يغتسل فيه وإن لم يكن المساء حارا ، وقد صرّح في حديث آخر بذكر المغتسل ولفظه قال شهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله » أخرجه أبو داو د والنسائي ، وراويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجهول ، وجهالة الصحابي لاتضر (قوله عامة الوسواس) هو بكسر الواو الأولى : حديث النفس والشيطان عما لانفع فيه ، وأما بفتحها فاسم للشيطان . والحديث يدل على المنع من البول في محل البول الاغتسال لأنه يبقى أثره ، فاذا انتضح إلى المغتسل شيء من المساء بعد وقوعه على محل البول بحسه فلا يزال عند مباشرة الاغتسال متخيلا لذلك فيفضى به إلى الوسوسة التي علل صلى الله عليه وآله وسلم النهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . النهى بعلة إفضاء المنهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . الهي بعلة إفضاء المنهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . النهى بعلة إفضاء المنهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . النهى بعلة إفضاء المنهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . النهى بعلة إفضاء المنهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة . يُبال في الماء الراك يه رواه أشمك وممسلم والنسائي والده وسلم أنه ماجه) ي

قد تقدّم الكلام على الحديث في باب بيان زوال تطهير الماء وفي باب حكم الماء ، فليرجع إليهما .

باب البول في الأواني للحاجة

ا - (عَنْ أُمَيْمةَ بِنْتِ رُقَيْقة عَنْ أُمِّها قالَتْ «كانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدَحٌ مِنْ عَيْدان تَحْتَ سَرِيرِه يَبُول فيه باللَّيْل » رَوَاه أُبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائيُّ)

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم ، ورواه أبو ذرّ الهروى في مستدركه ، وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده ، والحاكم والدارقطني والطبراني وأبونعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزى عن أم أيمن قالت «قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل إلى فخارة له في جانب البيت فبال فيها ، فقمت من الليل وأنا عطشانة فشر بت ما فيها وأنا لاأشعر ، فلما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : وأنا عطشانة فشر بت ما فيها وأنا لاأشعر ، قلما أصبح النبي على الله عليه وآله وسلم قال : يا أم أيمن قومي فأهريقي ما في تلك الفخارة ، قلت : قد والله شربته ، قالت : فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نو اجذه ثم قال: أما والله لا ييجعن بطنك أبدا » ورواه أبوأهمد العسكرى بلفظ « لن تشتكي بطنك » و أبو مالك ضعيف ؛ ونبيح لم يلحق ورواه أبوأهمد العسكرى بلفظ « لن تشتكي بطنك » و أبو مالك ضعيف ؛ ونبيح لم يلحق

أم أيمن . وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول فى قدح من عيدان ثم يوضع تحت سريره ، فجاء فاذا القدح ليس فيه شىء ، فقال لامرأة يقال لها بركة ، كانت تخدم أم حبيبة جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذى كان فى القدح ؟ قالت شربته ، قال: صحة يا أم يوسف وكانت تكبى أم يوسف ، فما مرضت حتى كان مرضها الذى ماتت فيه » . والحديث يدل على جواز إعداد الآنية للبول فيها بالليل، وهذا مما لاأعلم فيه خلافا (قوله من عيدان) هو بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية : طوال النخل ، الواحدة عيدانة . وفى القاموس «كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيدانة يبول فيها بالليل ، انهى .

٢ - (وَعَن عائشة رَضِي الله عنها قالت (يقولون إن النّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أوْصى إلى على لقد دعا بالطّست ليبول فيها فا نخنشت نفسه وما شعرت فإلى من أوْصى » رواه النّسائي : ا نخنشت : أي الكسرت وانشنت).

الحديث أخرجه الشيخان أيضا من حديث الأسود بن يزيد قال (ذكروا عند عائشة رضى الله عنها أن أمير المؤمنين عليا رضى الله عنه كان وصيا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قالت : متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدرى فدعا بالطست فلقد انخنث فى حجرى وماشعرت أنه مات ، فمتى أوصى إليه » (قوله انخنث) هو كما ذكر المصنف : الانثناء والانكسار ، والمراد بقوله فى رواية الصحيحين انخنث : أى استرخى فانثت أعضاؤه . والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على جواز البول فى الآنية مويدا به الحديث الأول لما كان فيه ذلك المقال ، ولكنه وقع فى حال المرض ، ولم يذكر المصنف الحديث هذا فى الوصايا كغيره حتى يحيل الكلام عليه إلى هنالك . والإنكار لوصاية أمير المؤمنين على المفهوم من استفهام أم المؤمنين لايدل على عدم ثبوتها . وعدم وقوعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك الوقت الحاص لايدل على العدم المطلق ، وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة مستقلة لما سأل عن ذلك بعض العلماء .

باب ما جاء في البول قائما

١ (عَنْ عائيشة رَضِي الله عنها قالت (من حداً ثكم أن رسول الله صلى الله عليه عليه عليه وسلم الله عليه وسلم بال قائما فلا تُصد قوه ، ماكان يَبُول إلا جالسا ، رواه الخمشة الله أبا داود . وقال الترميذي : هو أحسن شيء في هذا الباب وأصح)

قال الترمذي : وفي الباب عن عمر وبريدة ، وحديث عمر إنما روى من حديث عبدالكريم بن أبى المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال « رآنىالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبول قائمًا ، فقال : يا عمر لاتبل قائمًا ، فما بلت قائمًا بعد » قال الترمذي : وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أيوب السختيانى وتكلم فيه . وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « ما بلت قائمًا منذ أسلمت) وهذا أصحّ من حديث عبدالكريم . وحديث بريدة في هذا غير محفوظ ، وهو بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم « ثلاث من الجفاء : أن يبول الرجل قائمًا ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلانه ، أو ينفخ فى سجوده » ورواه البزار . وفى إسناد حديث الباب شريك بن عبد الله ، وقد أخرج له مسلم فى المتابعات . وقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال « من الجفاء أن يبول الرجل قائمًا » . والحديث يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يبول حال القيام بل كان هديه فى البول القعود ، فيكون البول حال القيام مكروهًا ، ولكن قول عائشة هذا لاينفي إثبات من أثبت وقوع البول منه حال القيام كما سيأتي من حديث حذيفة « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم انتهـ إلى سباطة قوم فبال قائما » ولا شكّ أن الغالب من فعله هو القعود ، والظاهر أن بوله قائما لبيان الجواز. وقيل إنما فعله لوجع كان بمأبضه ، ذكره ابن الأثير فىالنهاية . وروى الحاكم والترمذي من حديث أبى هريرة قال : إنما بال قائما لجرح كان فى مأبضه». قال الحافظ : ولوصح هذا الحديث لكان فيه غنى ، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي. والمأبض : باطن الركبة . وقيل فعله استشفاء كما سيأتى عن الشافعي . وقيل لأن السباطة رخوة يتخللها البول فلاير تد إلى البائل منه شيء . وقيل إنما بال قائما لكونها حالة يومن معَها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار ، ويؤيده ما رواه عبدالرزاق عن عمر رضي الله عنه قال : البول قائمًا أحصن للدبر . قال ابن القيم في الهدى : والصحيح إنما فعل ذلك تُنزُّها وبعدا من إصابة البول ، فانه إنما فعل هذا لمـا أتَّىٰ سباطة قوم و هو ملتى الكناسة ، و تسمى المزبلة و هي تكون مرتفعة ، فلو بال فيها الرجل قاعدا لارتد عليه بوله ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم استتر بها وجعلها بينه و بين الحائط ، فلم يكن بدّ من بوله قائمًا ، ولا يخفي ما في هذا الكلام من التكلف . والحاصل أنه قد ثبت عنه البول قائما وقاعدا والكل سنة ، فقد روى عن عبد الله بن عمر أنه كان يأتى تلك السباطة فيبول قائما ، هذا إذا لم يصح في الباب إلا مجرّد الأفعال ، أما إذا صحّ النهى عن البول حال القيام كما سيأتى من حديث جابر « أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبول الرجل قائمًا» وجبالمصير إليه والعمل بموجبه ولكنه يكون الفعل الذي صحّ عنه صار فا للنهي إلى الكراهة على فرض جهل التاريخ أو تأخر الفعل لأن لفظ الرجل يشمله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق ظهور فيكون فعله صالحا للصرف

لكونه وقع بمحضر من الناس ، فالظاهر أنه أراد التشريع ، ويعضده نهيه صلى الله عليه وآله وسلم لعمر وإن كان فيه ما سلف . وقد صرّح أبو عوانة فى صحيحه وابن شاهين بأن البول عن قيام منسوخ ، واستدلا عليه بحديث عائشة السابق ، وبحديثها أيضا « ما بال قائما منذ أن نزل عليه القرآن » رواه أبوعوانة فى صحيحه والحاكم . قال الحافظ : والصواب أنه غير منسوخ . والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه فى البيوت وأما فى غير البيوت فلم تطلع هى عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن . وقد تبت عن أمير المؤمنين على " وعر وزيد بن ثابت وغير هم أنهم بالوا قياما ، وهو دال " على الجواز من غير كراهية إذا أمن الرشاش ، ولم يثبت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى النهى عنه شى ء انتهى .

٢ - (وَعَنَ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ ﴿ نَهْنَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائمًا ﴾ رَوَاهُ ابْنُ ماجَهُ) ؟

الحديث في إسناده عدى بن الفضل وهو متروك ، وقد عرفت ما قاله الحافظ من عدم ثبوت شيء في النهى عن البول من قيام عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. وقد حكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال : كان من شأن العرب البول من قيام ، ويدل عليه ما في حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما ، فان فيه « بال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسا ، فقلنا انظروا إليه يبول كما تبول المرأة ، وما في حديث حذيفة بلفظ « فقام كما يُقوم أحدكم » و ذلك يشعر بأن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يخالفهم ويقعد لكونه أستر وأبعد من مماسة البول . قال الحافظ في الفتح : وهو يعني حديث عبد الرحمن صحيح صححه الدارقطني وغيره ، ويدل عليه حديث عائشة الذيرواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم بلفظ « ما بال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائمًا منذ أنزل عليه القرآن ، ويدل عليه أيضا حديثها السالف: وقد روى عن أبي موسى التشديد في البول من قيام فروى عنه « أنه رأى رجلا يبول قائمًا ، فقال : ويحك أفلا قاعدا ؟ ثم ذكر قصة بني إسرائيل من أنه كان إذا أصاب جسد أحدهم البول قرضه) . وقد ذهبت العترة والأكثر إلى كراهة البول قائمًا : وذهب أبو هريرة والشعبي وابن سيرين إلى عدم الكراهة ، والحديث لو صحّ وتجرّد عن الصوارف لصلح متمسكا للتحريم ، ولكنه لم يصحّ كما قاله الحافظ. وعلى فرض الصحة فالصارف موجود، فيكون البول من قيام مكروها وقد عرفت بقية الكلام في الحديث الأوّل:

٣ _ (وَعَن ْ حُذْ يَفْهَ أَن النَّبِيُّ صَلَّى الله عُكَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ انْهُمَّى إِلَى

مُباطة قوم فَبال قائما ، فتَنحَيْثُ ، فقال ادْنه ، فك نَوْتُ حَتَى قُمْتُ عِنْدَ عَقِبِيه فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْه ، رَوَاه الحَماعَة ، والسَّباطة : ملَقَى التُرَابِ والقِمام) ،

(قوله سباطة قوم) السباطة بمهملة مضمومة بعدها موحدة هي : المزبلة والكناسة تكون بفناء الدور مرفقًا لأهلها ، وتكون في الغالب سهلة لاير تدُّ فيها البول على البائل ، و إضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لاملك لأنها لاتخلو عن النجاسة ، وبهذا يندفع إيراد من استشكل الرواية التي ذكر فيها الجدار قائلا : إن البول يوهي الجدار ففيه إضرار . قال في الفتح : أو نقول : إنما بال فوق السباطة لافي أصل الجدار، وهو صريح في رواية أبي عوانة في صحيحه . وقيل يحتمل أن يكون علم إذنهم في ذلك بالتصريح أو غيره ، أو لكونه مما يتسامح الناس به ، أو لعلمه بايثارهم إياه بذلك ، أو لكونه يجوز له التصرُّف في مال أمته دون غيره لأنه أو لى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم ، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكنه لم يعهد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم (قوله فقال ادنه) استدل به على جواز الكلام في حال البول ، وفيه أن هذه الرواية قد بينت في رواية البخاري أن قوله « ادنه » كان بالإشارة لاباللفظ فلا يتم الاستدلال ، قاله الحافظ . وقد ستشكل بأن قرب حذيفة منه بحيث يسمع نداءه ويفهم إشارته مخالف لما عرف من عادته من الإبعاد عندقضاء الحاجة عن أعين الناظرين . وقد أجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مشغولا بمصالح المسلمين ، فلعله طال عليه المجلس حتى احتاج إلى البول فلو أبعد لتضرّر . وقيل فعل ذلك لبيان الجواز ۽ وقيل إنه فعل ذلك في البول وهو أخفّ من الغائط لا- تياجه إلى زيادة تكشف ولما يقترن به من الرائحة . وقيل إن الغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بارخاء الذيل والدنوّ من الساتر : والحديث يدل على جواز البول من قيام ، وقد سبق الكلام على ذلك . قال المصنف رحمه الله : ولعله لم يجلس لمانع كان بها أو وجع كان به . وقد روى الخطابي عن أبي هريرة « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بال قائمًا من جرح كان بمأبضه » ويحمل قول عائشة رضي الله عنها على غير حال العذر . والمأبض : ما تحت الركبة من كل حيوان : وقد روى عن الشافعي أنه قال : كانت العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائمًا ، فيرى أنه لعله كان به إذ ذاك وجع الصلب اه . وقد عرفت تضعيف الدارقطني والبيهتي لحديث أبي هريرة في الحديث الأوَّل من هذا الباب.

باب وجوب الاستنجاء بالحجر أو الماء

١ - (عَن عائشة رَضِي الله عنها أن رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا ذَحَبَ أَحَدُ كُم إلى الغائط فللبستطب بثلاثة أحنجار فإنها تجزي عَنه ، رَوَاه أَحْمَد والنسائي وأبود اود والدار قطني وقال: إسناده صحيح حسن).

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وأخرج نحوه أبو داود والنسائى وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وهو يدل على وجوب الاستجمار بثلاثة أحجار ، وفيه خلاف قد أسلفناه في باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة . قال في البحر : والاستجمار بثلاثة أحجار مشروع إجماعا (قوله فانها تجزى عنه) أى تكفيه ، وهو دليل لمن قال بكفاية الأحجار وعدم وجوب الاستنجاء بالماء ، وإليه ذهبت الشافعية والحنفية ، وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء . وسيأتي الكلام على ذلك في باب الاستنجاء بالماء إن شاء الله تعالى .

٧ – (وَعَن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنهُما «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيه وآلِه وَسَلَّمَ مَرَّ بِقَبْرَيْن ، فقال : إنَّهُما يُعَذَّبان وَمَا يُعَذَّبان في كَبِيرٍ ، أَمَّا أَحَد هُمُا فَكَانَ لايَسْتَيْرُ مِن بُولِه ، وأمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بالنَّميمة » رَوَاه المَّحَد عُمَا فَكَانَ يَمْشِي بالنَّميمة » رَوَاه المَّماعة أَ. وفي رواية للبُخارِي والنَّسائي «ومَا يُعَذَّبان في كَبِيرٍ ، ثُمَّ قال بَلي كان أحد هُمُا » وَذَكر الحك يث).

(قوله فقال إنهما يعذبان) أعاد الضمير إلى القبرين مجازا ، والمراد من فيهما (قوله لايستتر) بمثناتين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وهو هكذا في أكثر الروايات ، قاله ابن حجر في الفتح . وفي رواية لمسلم وأبي داود « يستنزه » بنون ساكنة بعدها زاى ثم هاء ، وفي رواية لابن عساكر « يستبرئ » بموحدة ساكنة من الاستبراء ، فعلى الرواية الأولى معنى الاستتار أن لا يجعل بينه وبين بوله سترة : يعنى لا يتحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لأنها من التنزه وهو الإبعاد . وقد وقع عند أبي نعيم « كان لا يتوقى » وهو مفسر للمراد ، وأجراه بعضهم على ظاهر ه فقال معناه : لا يستر عورته وضعف لأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسبية واطرح اعتبار البول . وسياق الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى . وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعا « أكثر عذاب القبر من بهذه الخوص صية أولى . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البول » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البول » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البول » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البول » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البول » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من المناه » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البول » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من المناه » أي بسبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من المناه » السبب ترك التحرز منه . وقد صححه ابن خزيمة ، وسيأتي حديث « تنز هوا من البيد المناه » المناه » المناه » المناه » المناه » المناه » السبب ترك التحرز منه و المناه » ا

البول فان عامة عذاب القبر منه ، قال ابن دقيق العيد : وأيضا فان لفظة من لما أضيفت إلى البول وهي لابتداء الغاية حقيقة ، أو ما يرجع إلى معنى ابتداء الغاية مجازا تقتضي نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول: بعني أن ابتداء سبب عذابه من البول ، وإذا حملناه على كشف العورة زال هذا المعنى (قوله من بوله) هذه الرواية تردّ مذهب من حمل البول على العموم ، واستدل به على نجاسة جميع أبوال الحيوانات ، وقد سبق الكلام على ذلك في ناب الرخصة في نول ما يؤكل لحمه (قوله يمشى بالنميمة) قال النووى: هي نقل كلام الغبر بقصد الإضرار ، وهي من أقبح القبائح. وتعقبه الكرماني فقال: هذا لابصلح على قاعدة الفقهاء فانهم بقه لون الكبيرة هي الموجبة الحد ، ولا حد على المشي بالنميمة . وتعقمه الحافظ بأنه ليس قول جميعهم ، لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين : أحدهما هذا ، والثاني ما فيه وعيد شديد ، قال : وهم إلى الأوَّل أميل ، والثاني أوفق لما ذكروه عند تفصيل الكبائر انتهى . وللبحث في ذلك موضع غير هذا الموضع (قوله ثم قال بلي) أي وإنه لكبير ، وقد صرّح بذلك البخاري في الأدب من طريق عبيدة بن حميد عن منصور عن الأعمش ولم يخرجها مسلم. وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن بطال من أن الحديث يدل على أن التعذيب لايختص بالكبائر بل قد بقع على الصغائر ، وقد ردّ مثلها من طريق أبي بكرة عند أحمد والطبراني . وقد اختلف في معنى هذه الزيادة بعد (قوله وما يعذبان في كبير) فقال أبو عبد الملك : يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك. وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لايدخل الخبر . وأجيب بأن الخبر بالحكم يجوز نسخه ، وقيل يحتمل أن الضمير في قوله وإنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين ، وقيل الضمير يعود على أحد الذنبين وهي النميمة لأنها من الكبائر بخلاف كشف العورة ، وهذا مع ضعفه غير مستقيم ، لأن الاستتار المنفي ليس المر د به كشف العورة كما سلف . وقال الداودى : إن الكبير المنفي بمعنى أكبر والمثبت واحد الكبائر : أي ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلا وإن كان كبيرا في الجملة . وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطى ذلك بدل على الدناءة والحقارة وهو كبير في الذنب. وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير . وقيل إنه ليس بكبيرى مشقة الاحراز: أي كان لايشق عليهما الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزم به البغوى وغيره ، ورحِمه ابن دقيق العبد وجماعة ، وقبل ليس بكبير بمجرده وإنما صار كبيرا بالمواظبة عليه ، ويرشد إلى ذلك السياق فانه وصف كلا مهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه الإتيان بصيغة المضارعة بعد كان ، ذكر معناه في الفتح : والحديث يدل على نجاسة الله ل من الإنسان ووجوب احتقابه وهو إجماع ه ويدل أيضا على عظم أمره وأمر النيمة ، وأنهما من أعظم أسباب عذاب القبر . قال ابن دقيق العيد : وهو محمول على النميمة المحرّمة ، فان النميمة إذا اقتضى تركها مفسدة تتعلق بالغير أو فعلها نصيحة يستضرّ الغير بتركها لم تكن ممنوعة كما نقول في الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة لم تمنع . ولو أن شخصا اطلع من آخر على قول يقتضى إيقاع ضرر بانسان ، فاذا نقل إليه ذلك القول احترز عن ذلك الضرر لوجب ذكره له انتهى . والحديث أيضا يدل على إثبات عذاب القبر ، وقد جاءت الأحاديث المتواترة باثباته وخلاف بعض المعتزلة في ذلك من الأباطيل التي لامستند لها إلا مجرّد الهوى ؟

(فائدة) لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما وهو عمل مستحسن . وينبغي أن لايبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم " به. وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه أن أحدهما سعد بن معاذ فقال الحافظ : إنه قول باطل لاينبغي ذكره إلا مقرونا ببيانه ، ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح . وأما قصة المقبورين فني حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم « من دفنتم اليوم ههنا » فدل على أنه لم يحضرهما . وقد اختلف فى المقبورين فقيل كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني ، واستدل بما وقع في حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم « مرَّ على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية » وفي إسناده ابن لهيعة ؟ وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين قال لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولوكان ذلك من خصائصه لبينه كما في قصة أبي طالب : قال الحافظ : الظاهر من مجموع طرق حديث الباب أنهما كانا مسلمين ، فَنِي رَوَايَةَ ابنَ مَاجِهِ « مَرَّ بَقْبَرِينَ جِدَيْدِينِ » فَانْتَنِي كُونْهُمَا فِي الْجَاهِلِيَةِ : وفي حديث أبي أمامة عند أحمد « أنه صلى الله عليه وآ له وسلم مرّ بالبقيع فقال : من دفنتم اليوم ههنا » كما تقدم ، فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين ، لأن البقيع مقبرة المسلمين ، قال : ويؤيده ما في رواية أبي بكرة عند أحمد والطبراني باسناد صحيح « يعذبان وما يعذبان في كبير ، وبلي وما يعذبان إلا في الغيبة والبول » فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين لأن الكافريعذ"ب على كفره بلا خلاف . قال : وأما ما احتجّ به أبوموسى فهو ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحمد باسناد صحيح على شرط مسلم ، وليس فيه ذكر سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة انهى ملتقطا من الفتح ؟

٢ - (وَعَنْ أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ قَالَ (تَنْرَهُ هُوا مِن َ البَوْل ، فان َ عامَة عَذَابِ القَـنْبِرِ مِنْهُ) , رَوَاهُ الدَّارْ قُطْنِي) ،

الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه ، وصحح إرساله . ونقل عن أبى زرعة أنه المحفوظ. وقال أبو حاتم : رويناه من حديث ثمامة عن أنس . ا والصحيح إرساله . ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة ، وفي لفظ له وللحاكم وابن ماجه وأحمد ﴿ أَكْثُرُ عَدَابُ القبر من البول ﴾ قال الحافظ في بلوغ المرام : وهو صحيح الإسناد انتهى . وأعله أبوحاتم فقال : إن رفعه باطل . وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم وإسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيي القتات وفيه لين ، ولفظه ﴿ إِنْ عَامَةَ عَذَابِ القَبْرِ بِالبُّولُ فَتَنْزُ هُوا مِنْهُ ﴾ . وعن عبادة بن الصامت في مسند البزار ولفظه ﴿ سَأَلْنَا رَسُولُ لَللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلَهُ وَسَلَّمُ عَنَ البُّولُ فقال : إذا مسكم شيء فاغسلوه فإنى أظن أن منه عذاب القبر ، وإسناده حسن . وقال سعيد بن منصور : حدثنا خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «استبر هوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر من البول» ورواته ثقات مع إرساله . ويؤيد الحديث ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا (قوله تنزُّ هوا من البول) التنزَّه : البعد (قوله فان عامة عذاب القبر منه) عامة الشيء : معظمه والمراد أنه أكثر أسبابه . والحديث يدل على وجوب الاستنزاه من البول مطلقا من غير تقييد بحال الصلاة ، وإليه ذهب أبو حنيفة وهو الحق لكن غير مقيد بما ذكره من استثناء مقدار الدرهم فإنه تخصيص بغير مخصص . وقال مالك : إزالته في غير وقت الصلاة ليست بفرض واعتذر له عن الحديث بأن صاحب القبر إنما عذب لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور ، لأن الوضوء لايصح مع وجوده ، وهو تقييد لم يدل عليه دليل ، وقد أمرالله بتطهير الثياب ولم يقيده بحالة مخصوصة .

باب النهى عن الاستجمار بدون الثلاثة الأحجار

ا - (عَنْ عَبَدُ الرَّمْنَ بن يَزِيدُ قالَ ﴿ قِيلُ لِسَلْمَانَ : عَلَّمَكُمْ نَبَيْكُمْ كُلُّ شَيْءَ حَتَى الْخُرَّاءَةَ ، فَقَالَ سَلْمَانُ أَجِلَ ، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقَبْلَ الْقَبْلَةَ يَعْانُطُ أَوْ بُولُ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بالبَمِينِ ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقَلَ مِعْانُطِ أَوْ بُولُ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بالبَمِينِ ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِي أَوْ بعَظْمٍ ، رَوَاهُ مُسْلُمٌ مِنْ ثُلَاثَةَ أَحْجَادٍ ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِي برجيعٍ أَوْ بعَظْمٍ ، رَوَاهُ مُسْلُمٌ وأَبُو دَاوُدَ وَالْتَرْمُذُي .

أما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة . وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدم أيضا طرف من الكلام عليه في ذلك الباب! قال النووى : قد أجمع العلماء على أنه منهى عنه ثم الجماهير على أنه نهى تنزيه وأدب لانهى

تحريم، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام ، قال : وأشار إلى تحوايمه جاعة من أصحابنا ولا تعويل على إشارتهم قال : قال أصحابنا : ويستحبُّ أن لايستعين باليد النميني في شيء من أجول الاستنجاء إلا لعذر ، فإذا استنجى بماء صبه بالبمني ومسح باليسرى، وإذا استنجى بحجر فإن كان في الدبر مسح بيساره ، وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه أمسك الذكر بيساره ومسحه على الحجر ، وإن لم يمكنه واضطر إلى حمل الحجر حمله بيمينه وأمسك الذكر بيساره ومسح بها ولا يحرُّك النميني ، هذا هو الصواب. قال : وقال بعض أصحابنا : يأخذ الحجر بيساره والذكر بيمينه ويمسح ويحرُّك اليسرى، وهذا ليس بصحيح لأنه يمس الذكر من غير ضرورة وقد نهى عنه . ثم إن في النهى عن الاستنجاء باليمين تنبيها على إكرامها وصيانتها عن الأقذار ونحوها والحاصل أنه قد ورد النهي عن مس الذكر باليمين في الحديث المتفق عليه ، وورد النهي عن الاستنجاء باليمن في هذا الحديث وغيره ، فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين ، وإذا دعت الضرورة إلى الانتفاع بها في أحدهما استعملها قاضي الحاجة في أخف الأمرين في نظره . وأما النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فقد ذكرنا في باب بهي المتخلي عن استقبال القبلة الروايات الواردة في هذا المعنى وذكرنا هنالك طرفا من فقه هذه الحملة فليرجع إليه . وقد قال بعض أهل الظاهر إن الاستجمار بالحجر متعين لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليها فلا يجزئ غيره ، وذهب الجمهور إلى أن الحجر ليس متعينا بل تقوم الحرقة والحشب وغير ذلك مقامه . قال النووى : فلا يكون له مفهوم كما في قوله تعالى ـ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ـ ويدل على عدم تعين الحجر نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن العظم والبعر والرجيع ، ولو كان متعينا لنهي عما سواه مطلقاً . وعلى الجملة كل جامد طاهر مزيل للعين ليس له حرمة يجزئ الاستجمار به . وأما النهى عن الاستنجاء برجيع أو بعظم فقد ثبت من طرق متعددة ، والرجيع : الروث . وفيه تنبيه على النهى عن جنسي النجس فلا يجزئ الاستنجاء بنجس أو متنجس . وقد ذهبت العترة والشافعي وأصحابه إلى عدم إجزاء العظم والروث. وقال أبو حنيفة : يكره ويجزئ إذ القصد تخفيف النجاسة وهُو يحصل بهما ، ويدل للأول ما أخرجه الدارقطي وصحه من حديث أبي هريرة ؟ وقيه أتهما لايطهران . والنهى عن العظم لكونه طعام الجن كما سيأتى ، وفيه تنبيه على جميع المطعومات ويلتحق بها المحترمات كأجزاء الحيوانات وأوراق كتب العلم وغير ذلك (قوله المراءة) هي العدارة ، قال في القاموس إخرى كسمع خرءا وخراءة ويكسر واحروءة : سلح واللحرأة بالضم ؛ العذرة (قوله الحراءة) الحراءة الممدودة لفظا المذكورة في الحديث بقوله و علمكم الخ و المراد بها الفعل نفسه لاالخارج فينظر في تفسير ها به عدا الم

٢ - (وَعَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ١ إِذَا اسْتَجْمُرَ أَكْنَا » رَوَاهُ أَحْمَدُ).

٣ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ١ مَنْ استُجْمَرَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لا فَلا حَرَجَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ ماجة ").

الحديث الأوَّل فيه ابن لهيعة ، وقد أخرجه أيضا الضياء وابن أبي شيبة ، ورواه النسائي في شيوخ الزهري ، وابن منده في المعرفة ، والطبراني من حديث أبي غسان محمد بن يحيي الكتاني عن أبيه ابن أخى ابن شهاب عن ابن شهاب ، أخبر ني خلاد بن السائب عن أبيه أنه سمع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يقول« إذا تغوط الرجل فليتمسح ثلاث مرّات » ولهطريق أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البغوى عن هدبة ، وأعل بن حزم الطريق الأولى بأن محمد بن يحيي مجهول وأخطأ بل هومعروف أخرج له البكاري. وقال النسائي: المِس به بألس ، قاله الحافظ . وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهي ومداره على أني سعيد الحبراني الحمصي وفيه اختلاف. وقيل إنه صحابي. قال الحافظ: ولا يصح الرَّاوَى عنه حصين الحبراني و دو مجهول . وقال أبو زرعة : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل. والحديث الأول يدل على شرعية الاستجمار بثلاثة أحجار ووجوبه . وقد تقدم ذكر الحلاف فيه في باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة . والحديث الثاني يدل على الإيتار وعلى استحبابه وعدم وجوبه، لقوله « ومن لا فلا حرج » قال الحافظ في الفتح: وهذه الزيادة حسنة الإسناد ، وقد أخذ بظاهره القاسمية وأبو حنيفة ومالك فقالوا : لايعتبر العدد بل المعتبر الإيتار ، وخالفهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم ، وقالوا : لايجوز الاستجمار بدون ثلاث ويجوز بأكثر منها إن لم يحصل الإنقاء بها . وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى ما هو الحق وهو الذي لاج لى ﴾ فقال : ﴿ وهذا محمول على أن القطع على وتر سنة فيا إذا زاد على ثلاث جمعا بين النصوص اه. والأدلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث ، وليس لمن جوّز دليل يصلح للتمسك به في مقابلتها ، وسيأتي الكلام عليه وقد تقدم أيضا .

باب في إلحاق ما كان في معنى الأحجار بها

 الله على الله عليه والله وسلم الله عليه وآله وسلم أن لانكنتي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها رَجِيع ولاعظم ، رَوَاهُ أَهْمَدُ وَابْنُ مَاجِهُ).

الحديث الأوَّل وجال إسناده ثقات ، فانه أخرجه أبو داود عن شيخه عُبدُ الله بن محمد النفيلي عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة بن خزيمة عن خزيمة بن ثابت ﴿ والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم ، وقد عارضت الحنفية هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي سيأتي ، وفيه « فأخذ الحجرين وألقي الروثة » قال الطحاوى : هو دليل على أن عدد الأحجار ليس بشرط لأنه قعد للغائط في مكان ليس فيه أحجار لقوله ناولني ، فلما ألتي الروثة دل على أن الاستنجاء الحجرين يجزئ ، إذ لو لم يكن ذلك لقال ابغني ثالثاً . وردَّه الحافظ وقال : قد روى أحمد فيه هذه الزيادة باسناد رجاله ثقات قال في آخره ﴿ فألَّتِي الرَّوْثَةُ وقالَ إِنَّهَا رَكُسُ اثْتَنِّي بحجر » قال : مع أنه ليس فيما ذكر استدلال لأنه مجرّد احتمال . وحديث سلمان نص في عدم الاقتصار على ما دونها ، ثم حديث سلمان قول ، وحديث ابن مسعود فعل ، وإذا تعارضًا قدم القول اه . وأيضاً في سائر الأحاديث الناصة علىوجوب الثلاث زيادة بجب المصير إليها مع عدم منافاتها بالاتفاق ولم تقع هنا منافية فالأخذ بها متحتم . وقد تقدم الكلام على الحديثين في مواضع من هذا الكتاب فلا نعيده . قال المصنف رحمه الله : ولولا أنه أراد الحجر وما كان نحوه في الإنقاء لم يكن لاستثناء العظم والروث معنى ولا حسن تعليل النهيي عنهما بكونهما من طعام الجن ، وقد صح عنه التعليل بذلك اه . وهذا الكلام هو وجه ترجمة الباب بتلك الترجمة وهو حسن . Fig. Car. A. Car.

والمنا المن المن عن الاستجماد بالروث والرمة المنا المناه ا

١١- (عَنَ) جابِرِ بن عَبْد الله رَضِيّ اللهُ عَنْهُ قالَ ﴿ تَهِيّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَنْهُ قالَ ﴿ وَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَا اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاللَّهِ مَا أَنْ يُتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بَعْرَةً ﴾ رَوَاهُ الْمُحَدُ وَمُسْلِمُ وَأَبِيوُ دَاوُكِيّ) اللهُ وَمُسْلِمُ وَأَبِيوُ دَاوُكِيّ) اللهُ الل

٢ - (وَعَن أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَبِي أَنْ يُسْتَنْجَي بِرَوْثُ أَوْ بِعَظُمْ وَقَالَ : إَنْهُمَا لايُطْهَرَّانَ ﴾ رَوَاهُ الدَّارْقُطْنِيُ ، وَقَالَ : إِنْهُمَا لايُطْهَرَّانَ ﴾ رَوَاهُ الدَّارْقُطْنِي ، وَقَالَ : إِنْهُمَا لايُطْهَرَّانَ ﴾ رَوَاهُ الدَّارْقُطْنِي ، وَقَالَ : إِنْهُمَا لايُطْهَرَانَ ﴾ رَوَاهُ الدَّارْقُطْنِي ،

النبي على العظم قد تقدم في أحاديث متعددة في المن والشرح ؛ والنهلي عن البعرة ثابت في رواية جابر وغيره. وقد أخرج الحديث الثاني ابن خزيمة بهذا اللفظ، ورواه البخاري

باب النهي أن يستنجى بمطعوم أو بما له حرمة

ا - (عَن ابْن مَسْعُود رَضِي اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم قَالَ ﴿ أَتَانِيُّ دَاعِي الجُن ، فَذَ هَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ ﴾ قال : الكُم محكُ فَقرأتُ علَيْهِم القُرآنَ ﴾ قال : لكُم محكُ فانطلق بنا فأرانا آثار هُم وآثار نيرا نهم ، وَسَأْلُوهُ الزَّاد ، فقال : لكُم محكُل غظم ذُكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوْفر مايكون كما ، وكل المعام الله عليه وسلم الله عليه والله وسلم : فقال رسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم : فكل تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم » رواه أشمَد ومسلم أن .

الحديث رواه أيضا أبو داود والدارقطني والنسائي والحاكم . وفي الباب عن الزبير بن العوام ، رواه الطبراني بسند ضعيف . وعن سلمان رواه مسلم . وعن جابر عند مسلم وغيره كما سلف . وقد ورد في الباب أحاديث متعددة مصرّحة بالنهي عن العظم والروث قد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا . ورواه أيضا أبو عبد الله الحاكم في دلائل النبوة قال « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود ليلة الجن : أو لئك جن نصيبين جاءوني فسألوني الزاد ، فمتعتهم بالعظم والروث ، قال : وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله ؟ قال : إنهم لا يجدون عظما إلا وجدوا عليه لحما الذي كان عليه يوم أخل ، يا رسول الله ؟ قال : إنهم لا يجدون عظما ألا وجدوا عليه لحما الذي كان عليه يوم أخل ، ولا يجدون روثا إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل ، فلا يستنح أحد لا بعظم ولا بروث » وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال « قدم وفد الجن على الذي صلى الله عليه وآله وسلم غن ذلك » وفي إسناه تعالى جمل لنا فيها رزقا ، قال : فنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وفي إسناه تعالى جمل لنا فيها رزقا ، قال : فنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وفي إسناه عليه وآله وسلم عن ذلك » وفي إسناه تعالى جمل لنا فيها رزقا ، قال : فنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وفي إسناه تعالى جمل لنا فيها رزقا ، قال : فنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وفي إسناه تعالى جمل لنا فيها رزقا ، قال : فنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وفي إسناه م

إسماعيل بن عياش : والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع !. قال المصنف رحمه الله : وفيه تنبيه على النهى عن إطعام الدوابّ النجاسة الله ، لأن تعليل النهى عن الاستجمار بالبعرة بكونها طعام دوابّ الجنّ يشعر بذلك .

٧ - (وَعَن أَى هُرَيْرَة أَنَّه كَان يَعْمِلُ مَعَ النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّم إِدَاوَة لِوَضُونِه وَحَاجَته ، فَبَيْتُما هُو يَنْبَعُهُ بِهَا قَالَ : مَن هَذَا ؟ قَالَ : أَنَا أَبُو هُرَيْرَة ، قَالَ : ابْغَنِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفَض بِهَا وَلا تَأْتَنِي بِعَظْمِ وَلا بِرَوْثَة ، فأتَيْنتُهُ بأَحْجَارِ أَهْلَهُا فِي طَرَف ثُو بِي حَتَى وضَعْتُ إِلَى جَنْبِيهُ ثُم وَلا بِرَوْثَة ، فأتَيْنتُهُ بأحْجَارِ أَهْلَهُا فِي طَرَف ثُو بِي حَتَى وضَعْتُ إِلَى جَنْبِيهُ ثُم النَّهُ الْحَصَرَفْتُ ، حَتَى إِذَا فَرَغَ مَشَيْتُ ، فَقُلْتُ : مَا بِال العَظْمِ وَالرَّوْثَة ؟ قَالَ : هَمَا مِن طَعَام الجِن ، وَإِنَّهُ أَتَانِي وَفُدُ جِن نَصِيبِينَ وَنِعْمَ الجِن فَسَالُونِي الزَّادَ ، فَدَعَوْتُ الله لَهُم أَن لا يَمُرُّوا بِعَظْم وَلا بِرَوْثَة إِلا وَجَدُوا عَلَيْها طَعَاما ، رَوَاهُ البُخارِيُّ) .

الحديث هكذا ساقه البخارى في باب ذكر الجن وهو أتم مما ساقه في الطهارة ، وأخرجه البيهي من الوجه الذي أخرجه منه مطولا (قوله ابغي أحجارا) بالوصل من الثلاثي : أي الطلب لي ، يقال بغيتك الشيء : أي طلبته لك . وفي رواية بالقطع ، يقال أبغيتك الشيء : أي طلبه ، والوصل أنسب بالسباق كذا في الفتح (قوله أستنفض) بفاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم لأنه جواب الأمر ، ويحوز الرفع على الاستئناف . ومعني الاستئناف الشيء ليطير غباره ، وفي القاموس : استنفضه : استنفضه ناله المنتخرجه وبالحجر استنجى . قال الحافظ : ومن رواه بالقاف فقد صحف (قوله ولا تأتني) قال الحافظ : كأنه صلى الله عليه وآله وسلم حشى أن أبا هريرة فهم من قوله استنجى أن قال الحافظ : كأنه صلى الله عليه وآله وسلم حشى أن أبا هريرة فهم من قوله استنجى أن على ما يزيل الأثر وينقي كاف، ولا اختصاص لذلك بالأحجار، فنهه باقتصاره في الهي على العظم والروث ، على أن ما سواهما يجزئ ، ولو كان ذلك مختصا بالأحجار كما يقوله على الحنابلة والظاهرية لم يكن لتخصيص هذين للهي معنى ، وإنما خص الأحجار بالذكر يعض الحنابلة والظاهرية لم يكن لتخصيص هذين للهي معنى ، وإنما خص الأحجار بالذكر يعض الحنابلة والخديث قد تقدم الكلام على فقهه .

باب مالا يستنجى به لنجاسته

٥ - (عَن ابْن مَسْعُود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ « أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الغائطَ ، فأمرَنِي أَنْ آتِيهُ بِثلاثة أحْجارٍ ، فوَجَدْتُ حَجرَيْن

وَالنَّمَسُتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْ ، فَأَحَدْثُ رَوْثَةً فَأَتَبْغُهُ بِهَا ، فَأَحَدَ الْحَجَرَّيِنُ الْح وأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وقال : هذه ركس ، رَوَاه أَمْمَدُ وَالبُخارِيُّ وَللَّرْمِنِينَ وَالنَّسائَىُّ ، وَزَادَ فِيهِ أَحْمَدُ فِي رَوَايِنَةً لَهُ ﴿ النَّذِنِي بِحَجَرٍ) .

(قوله فلم أجد) في رواية للبخاري « فلم أجده « والضمير للحجر (قوله فأخذت روثة) ذاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث أنها كانت روثة حمار ، ونقل التيمي أن الروث إلى غتص " بما يكون من الحيل والبغال والحمير (قوله وألتي الروثة) استدل به الطحاوي على عدم وجوب الثلاث ، وقد سبق الرد " عليه بر واية أحمد المذكورة ههنا في باب إلحاق الحان في معني الأحجار (قوله هذه ركس) الركس بكسر الراء وإسكان الكاف قيل هي لغية في رجس ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فأنها عندهما بالجيم ، وقال ابن بطال : لم أر هذا الحرف في اللغة : يعني ركس ، وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد " من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة ، قال الله تعالى _ أركسوا فيها _ أي رد وا يقلل الحافظ : ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء ، يقال ركسه ركسا إذا رد " ه . وفي رواية الترمذي « هذا ركس » يعني نجسا . وأغرب النسائي فقال : الركس طعام الجن " قال الحافظ : وهذا إن ثبت في اللغة فهو مزيح للإشكال . وفي القاموس : الركس : رد الشيء مقلوبا وقلب أوله على آخره وشد "الركاس وهو حبل يشد" في خطم الجمل إلى الشيء مقلوبا وقلب أوله على آخره وشد "الركاس وهو حبل يشد" في خطم الجمل إلى برسغ يديه فيضيق عليه فيبقي رأسه معلقا ، وبالكسر النجس انتهي . وقد ذكر الشاذكوني في المنديث تدليسا وقال : إنه لم يسمع في التدليس بأخفي منه ، وقد رد " في الفتح الحديث تدليسا وقال : إنه لم يسمع في التدليس بأخفي منه ، وقد رد " في الفتح الخلير - عو إليه . والحديث يدل على المنع من الاستجمار بالروثة وقد تقدم الكلام عليه .

باب الاستنجاء بالماء

١ – (عَنْ أَنَسَ بِنْ مَالَيْكُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَدُخُلُ الْخَلَاءَ ، فأَحْمِلُ أَنَا وَعَلَامٌ تَحْوِى إِدَاوَةً مِنْ عَلَيْهُ وَعَنْزَةً فَيَسَّتَنْجِي بِالمَاءِ » مُتَّفَقٌ علَيه).

(قوله إداوة) هي بكسر الهمزة: إناء صغير من جلد (قوله وعزة) هي بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان، وقيل هي الحربة القصيرة (قوله فيستنجى) قال الأصيلي متعقبا على البخارى: استدلاله بهذه الزيادة على الاستنجاء إنها من قول أبي الوليد أحد الرواة عن شعبة لامن قول أنس، قال: وقد رواه سليان بن حرب عن شعبة فلم بذكرها وقد ردة الحافظ بأنها قد ثبتت للإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بلفظ

ا ﴿ فَانْطَلَقْتَ أَنَّا وَغَلَامُ مَنَ الْأَنْصَارِ مَعْنَا إِدَاوَةً فِيهَا مَاءً يَسْتَنْجَى مُهَا النِّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وسلم، وللبخارى من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة بلفظ ﴿ إِذَا تَبْرُزُ أتيته بماء فتغسل به ، ولمسلم من طريق خالد الحذَّاء عن عطاء عن أنس بلفظ « فخرج عليناً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد استنجى بالمباء ، قال: وقد بان بهذه الروايات الردُّ على الأصيلي ، وكذا فيه الردُّ على من زعم أن قوله يستنجى بالماء مدوج من قول عطاء الراوى عن أنس كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك ، فان رواية خالد الحذاء السابقة تدل على أنه قول أنس . والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء ، وقد أنكره مالك وأنكر أن يكون التبيّ صلى الله عليهوآله وسلم استنجى بالمــاء . وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حديفة بن اليمان أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذا لايزال في يدى نتن . وعن نافع أن ابن عمر كان لايستنجي بالماء . وعن ابن الزبير قال : ما كنا نفعله ي وذكر ابن دقيق العيد أن سعيد بن المسيب سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إنما ذلك وضوء النساء . قال : وعن غيره من السلف ما يشعر بذلك . والسنة دلت على الاستنجاء بالماء في هذا الحديث وغيره فهـي أولى بالاتباع . قال : ولعلَّ سعيدا رحمه الله فهم من أحد غلوًّا في هذا الباب بحيث يمنع الاستنجاء بالأحجار فقصل في مقابلته أن يذكر هذا اللفظ لإزالة ذلك الغلوُّ ، وبالغ بايراده إياه على هذه الصيغة . وقد ذهب بعض من أصحاب مالك إلى أن الاستجمار بالحجارة إنما هو عند عدم الماء ، وإذا ذهب إليه بعض الفقهاء فلا يبعد أن يقع لغيرهم ممن في زمان سعيد رحمه الله انتهى . وقد اختلف العلماء في الاكتفاء بالأحجار وعدم تعين الماء، فذهبتالشافعية والحنفية إلىعدم وجوب الماء وأن الأحجار تكفي إلا إذا تعدت النجاسة الشرج : أي حلقة الدبر ، وقال بقولهم سعد بن أبي وقاص و ابن الزبير وابن المسيب وعطاء ، واستدلوا بحديث « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فانها تجزئ عنه » كما تقدم ، وبنحوه من أحاديث الاستطابة . وذهبت العترة والحسن البصرى وابن أبى ليلي والحسن بن صالح وأبو على الجبائي إلى عدم الاجتزاء بالحجارة للصلاة ووجوب الماء وتعينه ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى ـ فلم تجدوا ماء فتيمموا _ وأجيب بأن الآية في الوضوء ولا شكِّ أن المـاء متعين له ولا يجزيُّ التيمم إلا عند عدمه . وأما محل النزاع فلا دلالة في الآية عليه . قالوا : حديث الباب ونحوه مصرح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنجى بالماء. قلنا النزاع في تعينه وعدم الاجتزاء بغيره ومجرّد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم له لايدل على المطلوب و إلا لزمكم القول بتعين الأحجار ، لأن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فعله وهو عكس مطلوبكم.قالوا: أخرج أحمد والترمذي وصحه النسائي من حديث عائشة أنها قالت للنساء « مرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء فاني أستحييهم ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، قلعًا صرّحت بالمستند وهو مجرّد فعل

النبي له ، ولم تنقل عنه الأمر به ولا حصر الاستطابة عليه . قالوا : حديث قباء وفيه الثناء عليهم لأنهم كانوا يستنجون بالماء كما سيأتي . قلنا هو حجة عليكم لالكم ، لأن تخصيص أهل قباء بالثناء يدل على أن غير هم بحلافهم ، ولو كان واجبا لشاركهم غير هم . سلمنا فجر د الثناء لايدل على الوجوب المدعى ، وغاية ما فيه الأولوية لأصالة الماء في التطهير وزيادة تأثيره في إذهاب أثر النجاسة ، على أن حديث قباء فيه كلام سيأتي في هذا الباب . قال المهدى في البحر راداً على حجة أهل القول الأول مالفظه : قلنا مسلم فأين سقوط الماء انهى . ونقول له : ومتى ثبت وجوب الماء حتى نطلب دليل سقوطه ؟ ثم إن السنة باعترافك قد وردت بالاستطابة بالأحجار ، وأنها مجزئة فأين دليل عدم إجزائها ؟ . وعن معاذة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « مرن أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول فانا نستحى منهم ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله » رواه أحمدوالنسائي والترمذي وصححه الحديث يرد على من أنكر الاستنجاء بالماء منه صلى الله عليه و آله و سلم والكلام إعليه قد تقدم في الذي قبله .

٢ – (وَعَنَ ۚ أَنِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ صَلّتَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ قَالَ نَزَلَتْ هَذَهِ الآيَةُ فِي أَهْلِ قُبُاء _ فيه رِجال ُ يُحِبثُون ٌ أَن ْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِب أَللَا هَ مَا وَاللهُ يُحِب اللّطَهّرِين ٓ _ قال َ : كَانُوا يَسْتَنَّجُون َ بِالمّاءِ فَنزَلَت ْ فِيهِم ْ هَذِهِ الآيَةُ ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتّر مذي وابن ماجة ٥) .

الحديث قال الترمذى: غريب ، و أخرجه البزار في مسند من حديث ابن عباس بلفظ ونزلت هذه الآية في أهل قباء ـ فيه رجال يحبون أن يتطهروا و الله يحب المطهرين ـ فسألهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء » قال البزار: لا نعلم أحدا رواه عن الزهرى إلا محمد بن عبد العزيز ولاعنه إلا ابنه . قال الحافظ ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال : ليس له ولا لأخويه عمران وعبد الله حديث مستقيم ، وعبد الله بن شبيب الذي رواه البزار من طريقه ضعيف أيضا . وقد روى الحاكم هذا الحديث وليس فيه إلا ذكر الاستنجاء بالماء فحسب ، وهكذا صرّح النووى وأبن الرفعة بأنه ليس في الحديث أنهم كانوا يجمعون بين الأحجار والماء ولا يوجد هذا في كتب الحديث ، وكذا قال المحب الطبرى . ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة . وحديث الباب وكذا قال الحج الطبرى والحاكم من طريق مجاهد قال « لما نزلت الآية بعث النبي صلى الله عليه وآله وهذا يه عليه وآله وسلم إلى عويم بن ساعدة فقال : ما هذا الطهور الذي أثنى الله عليكم به ؟ قال : عليه وآله وسلم إلى عولم ولا امرأة من الغائط إلا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم : هو هذا ها ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم : هو هذا ها ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم : هو هذا ها ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم : هو هذا ها ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم : هو هذا ها ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم ولا امرأة من الغائط المناه عليه وسلم ولا امرأة من الغائط المناه الله عليه وسلم ولا امرأة من الغائط المناه المناء المناه المن

ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي سفيان طلحة بن نافع قال : أخبرني أبو أبوب وجابر بن عبدالله وأنس بن مالك ، وإسناده ضعيف . ورواه أحمد وابن أبي شيبة وأبن قانع من حديث محمد بن عبدالله بن سلام . وحكى أبونعيم في معرفة الصحابة الحلاف فيه على شهر بن حوشب . ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة ، وذكره الشافعي في الأم بغير إسناد. والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء والثناء على فاعله لما فيه من كمال التطهير وقد تقد م الكلام عليه في أول الباب .

باب وجوب تقدمة الاستنجاء على الوضوء

١ – (عَنْ سُلَمْهِانَ بْنِ يَسَارِ قَالَ ﴿ أَرْسَلَ عَلَيْ بْنُ أَبِي طَالِبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المَقْدَادَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَسَأَلُهُ عَنْ الرَّجُلِ عَنْهُ المَّةَ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَسَأَلُهُ عَنْ الرَّجُلِ عَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : يَغْسِلُ ذَكْرَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : يَغْسِلُ ذَكْرَهُ مُ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : يَغْسِلُ ذَكْرَهُ مُ الْيَسَوَضَأَ ﴿ رَوَاهُ النَّسَانَى أَن اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : يَغْسِلُ ذَكْرَهُ مُ الْيَسَوَضَأَ ﴿ رَوَاهُ النَّسَانَى أَن .

الحديث قال ابن حجر: منقطع وقد ساقه المصنف للاستدلال به على وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء ، وترجم الباب بذلك لأن لفظة ثم تشعر بالترتيب ، ويشكل عليه ما وقع فى البخارى من تقديم الأمر بالوضوء على الغسل . قال الحافط : ووقع فى العمدة نسبة ذلك إلى البخارى بالعكس . قال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض الروايات « توضأ وانضح فرجك » جواز تأخير الاستنجاء عن الوضوء وقد صرّح به بعضهم قال : وهذا يتوقف على القول بأن الواو للترتيب وهو مذهب ضعيف انتهى . وأنت خبير بأن صحة استدلال ذلك البعض لاتتوقف على ما ذكره ابن دقيق العيد من كون الواو للترتيب بل يصح على المذهب المشهور وهو أن الواو لمطلق الجمع دقيق العيد من كون الواو للترتيب بل يصح على المذهب المشهور وهو أن الواو لمطلق الجمع وعكسه وإيقاع الأمرين معا فيا يمكن فيه ذلك ، وليس مطلوب ذلك المستدل إلا جواز التقديم والعطف بالواو الجامعة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها للترتيب ويمكن أن يقال فى جواب ذلك الإشكال على حديث الباب بأن رواية حديث الباب مقيدة والروايات الواردة بالواو مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ويصح استدلال المصنف وهه للله . وقد تقدم الكلام على المذى فى باب ما جاء فى المذى من أبواب تطهير النجاسة .

٢ - (وَعَنْ أَنِي بْن كَعْب رَضِي الله عَنْهُ أَنَّهُ قال ﴿ يَا رَسُول َ اللهِ إِذَا حِامَعَ الرَّجُلُ المَرأة وَلَمْ أُينْزِل ﴿) قال آ : بَعْسيل ما مس المَرأة منه أَنه الله عَنْهُ أَنْه الله وَيُصلَى ﴾ أخررَجاه أ) .

الكلام على الحديث محله الغسل وسيأتى الخلاف فى نسخه وعدمه : والمصنف رحمه الله أو رده هنا للاستدلال به على وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لترتيبه الوضوء على غسل ما مس المرأة منه . قال رحمه الله : وحكم هذا الخبر فى ترك الغسل من ذلك منسوخ وسيذكر فى موضعه انتهى .

أبواب السواك وسنن الفطرة باب الحث على السواك وذكر ما يتأكد عنده

١ – (عَن ْ عائِشَةَ رَضِي الله ُ عَنْها أَن َ النَّبِيَّ صَلَّى الله ُ عَلَيْه وَ آلِهِ وَسَلَّمَ قال َ « السِّواكُ مَطْهَرَة ُ لِلْفَمَ مِرْضَاة ُ لِلرَّبِ » رَوَاه ُ أَحْمَد ُ وَالنَّسَائَى ۚ ، وَهُو َ اللَّبُخارِيُّ تَعْلَيق ٌ) .

وأخرجه أيضا ابن حبان موصولا من حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان : أبو عتيق هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أَلَى قَحَافَةً . وقال الحَافظ : إنَّمَا هو من رواية ابنه عبدالله عنها .قال : ورواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عنها ، وقد طوّل الكلام عليه في التلخيص (قوله أبواب السواك وسنن الفطرة) قال أهل اللغة : السواك بكسر السين ، وهو يطلق على الفعل وعلى العود الذي يتسوَّك به وهو مذكر . قال الليث : وتؤنثه العرب . قال الأزهرى : هذا من أغاليط الليث القبيحة . وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر ، والسواك فعلك بالمسواك، ويقال ساك فمه يسوكه سوكا ، فان قلت استاك لم تذكر الفم ، وجمع السواك سوك بضمتين ككتاب وكتب وذكر صاحب المحكم أنه يجوز سؤك بالهمز . قال النووى : ثم قيل إن السواك مأخوذ من ساك إذا أدلك ، وقيل من جاءت الإبل تستاك : أي تتمايل هزالا . وهو في اصطلاح العلماء استعمال عود أو نحوه فىالأسنان ليذهب الصفرة وغيرها عنها . وأما الفطرة فقد اختلف العلماء في المراد بها ههنا . قال الخطابي : ذهب أكثر العلماء إلى أنها السنة ، وكذا ذكر جماعة غير الخطابي . وقيل هي الدين ، حكاه في الفتح عن طائفة من العلماء ، وبه جزم أبو نعيم فَى المُستخرج . وقال الراغب : أصل الفطرة الشقّ طولاً ، ويطلق على الوهي وعلى الاختراع . وقال أبو شامة : أصل الفطرة الخلقة المبتدأة ، ومنه _ فاطر السموات والأرض _ أي ﴿ مبتدئ خلقهن ، والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل مولود يولد على الفطرة » أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه ، وفيه إشارة إلى قوله تعالى _ فطرة الله التي فطر الناس عليها _ والمعنى أن كل أحد لو ترك في وقت ولادته وما يؤديه إليه نظره لأداه إلى الدين الحقّ ا وهو التوحيد : ريؤيده أيضا قوله تعالى ـ فأقم وجهك للدين حنيفًا فطرة الله ـ وإليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله « فأبواه يهوّدانه أو ينصرّانه» والحديث يدل على مشروعية السواك لأنه سبب لتطهير الفم وموجب لرضا الله على فاعله ، وقد أطلق فيه السواك ولم يخصه بوقت معين ولا بحالة مخصوصة ، فأشعر بمطلق شرعيته ، وهو من السنن المؤكدة وليس بواجب في حال من الأحوال لما سيأتي في حديث أبي هريرة « لولا أن أشق على أمنى لأمرتهم بالسواك » ونحوه ، قال النووى باجماع من يعتد به في الإجماع . وحكى أبو حامد الاسفرايني عن داود الظاهري أنه أوجبه في الصلاة . وحكى المــاوردي عنه أنه واجب لاتبطل الصلاة بتركه . وحكى عن إسحق بن راهويه أنه واجب تبطل الصلاة بتركه عمداً . قال النووى : وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود وقالوا : مذهبه أنه سنة كالجماعة ، ولو صحّ إيجابه عن داود لم يضرّ مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحتقُّون والأكثرون . قال : وأما إسحاق فلم يصحُّ هذا المحكى عنه انتهى . وعدم الاعتداد بخلاف داود مع علمه وورعه ، وأخذ جماعة من الأئمة الأكابر بمذهبه من التعصبات التي لامستند لها إلا مجرَّد الهوى والعصبية ، وقد كثر هذا الجنس في أهل المذاهب ، وما أدرى ما هو البرهان الذي قام لهولاء المحققين حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين ، فان كان لما وقع منه من المقالات المستبعدة فهي بالنسبة إلى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأى المضادة لصريح الرواية في حيز القلة المتبالغة ، فان التعويل على الرأى وعدم الاعتناء بعلم الأدلة قد أفضى بقوم إلى التمذهب بمذاهب لايوافق الشريعة منها إلا القليل النادر ؛ وأما داود فما في مذهبه من البدع التي أوقعه فيها تمسكه الظاهر وجموده عليه هي في غاية الندرة ، ولكن :

لكن في خسة أوقات أشد استحبابا : أحدها عند الصلاة ، سواء كان متطهرا بماء أو بتراب لكن في خسة أوقات أشد استحبابا : أحدها عند الصلاة ، سواء كان متطهرا بماء أو بتراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء و لا ترابا . الثاني عند الوضوء . الثالث عند قراءة القرآن . الرابع عند الاستيقاظ من النوم . الحامس عند تغير الفم ، وتغيره يكون بأشياء : منها ترك الأكل والشرب ، ومنها أكل ماله رائحة كريهة ، ومنها طول السكوت ، ومنها كثرة الكلام . وقد قامت الأدلة على استحبابه في جميع هذه الحالات التي ذكرها . وسيأتي ذكر بعضها في هذا الباب. قال: ومذهب الشافعي أن السواك يكره للصائم بعد زوال الشمس لئلا تزول رائحة الخلوف المستحبة ، وسيأتي الكلام عليه في باب السواك للصائد إن شاء الله تعالى ويستحب أن يستاك بعود من أراك ، وبأى شيء استاك مما يزيل التغير حصل السواك كالحرقة الخشنة والأشنان . وللفقهاء في السواك آذاب وهيئات لاينبغي للفطن الاغترار

بشيء منها إلا أن يكون موافقا لما ورد عن الشارع ، ولقد كرهوه فى أوقات وعلى حالات حتى كاد يفضى ذلك إلى ترك هذه السنة الجليلة واطراحها ، وهى أمر من أمور الشريعة ظهر ظهور النهار ، وقبله من سكان البسيطة أهل الأنجاد والأغوار (قوله مطهرة للفم) المطهرة يكسر الميم وتفتح . قال فى الديوان : الفتح أفصح .

٢ – (وَعَن ْزَيْد بِن خالِد قال َ: قال رَسُول الله صَليَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّم الله وَلا أَن ْأَشُق عَلَى الله وَلا أَن ْأَشُق عَلَى أَمُحَى لَاخُون صَلاة العشاء إلى ثُلُث اللَّيْل ، و لامر المُهُم عَلَى السَّواك عِنْد كُل صَلاة » رَوَاه أَمْمَد و وَالنِّر مِذ يُ و صَحَّحَه ُ) .

الحديث رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ « لفرضت عليهم السواك مع الوضوء ، ولأخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل » وروى النسائي الجملة الأولى ، ورواه العقيلي وأبو نعيم والبيهتي من طريق أخرى عن سعيد به . ورواه أبو داود ومسلم بلفظ « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة » ورواه أيضا أبو داود عن زيد بن خالد باللفظ الذي في الكتاب . ورواه البزار وأحمد من حديث على نحوه . وروى الجملة الأولى أيضا الترمذي وأحمد وأبوداود وابن ماجه وابن حبان من حديث أَى هريرة . ولفظ الترمذي « إلى ثلث الليل أو نصفه » ولفظ أحمد وابن حبان « إلى ثلث الليل » وَلَمْ يَشْكُ *. وروى الجملة الثانية النسائي وأحمد وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعلقهاالبخارى . وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لولا أن أشق على أمنى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة ، وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه بسند حسن عن أمّ حبيبة « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم ﴿ بِالسَّوَاكَ عَنْدَ كُلُّ صَلَّاةً كَمَا يَتُوضِّئُونَ ﴾ . والحديث يدلُّ على ندبية تأخير العشاء إلى ثلث الليل لأن لولاً لامتناع الثاني لوجود الأوّل ، فاذا ثبت وجود الأول ثبت امتناع الثاني وبقي الندب . ومحل الكلام على هذه الجملة الصلاة إن شاء الله تعالى . ويدل أيضا على ندبية السواك بمثل ما ذكرناه في صلاة العشاء ، ويردُّ على من قال : لايستحبُّ السواك للصلاة وقد نسبه في البحر إلى الأكثر ، ويردّ مذهب الظاهرية القائلين بالوجوب إن صحّ عهم وقد سبق كلام النووى في ذلك .

٣ - (وَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ لَوُلا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ لَوَلا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ الهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

الحديث قال ابن منده: إسناده مجمع على صحته . و قال النووى : غلط بعض الأثمة الكبار فزعم أن البخاري لم يخرّجه وهو خطأً منه ، وقد أخرجه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وليس هو في الموطأ من هذا الوجه ، بل هو فيه عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة قال « لولا أن أشق على أمني لأمرتهم بالسواك مع كلّ وضوء » ولم يصرّح برفعه . قال ابن عبد البر وحكمه الرفع ، وقد رواه الشافعي عن مالكِ مرفوعاً . وفي الباب عن زيد بن خالد عند الترمذي وأبي داود ، وعن على " عند أحمد ، وعن أم حبيبة عند أحمد أيضا ، وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس عند أبي نعيم . قال الحافظ : وإسناد بعضها حسن . وعن ابن الزبير عند الطبراني ، وعن ابن عمر وجعفر بن أبي طالب عند الطبراني أيضا ، والحديث يدل على أن السواك غير واجب ، وعلى شرعيته عند الوضوء وعند الصلاة ، لأنه إذا ذهب الوجوب بقي الندب كما تقدم ، وعلى أن الأمر للوجوب لأن كلمة لولا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره، فيدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة والمنفى لأجل المشقة إنما هو الوجوب لاالاستحباب فان استحباب السواك ثابت عند كل صلاة ، فيقتضى ذلك أن الأمر للوجوب ، وفيه خلاف في الأصول على أقوال . ويدل الحديث أيضًا على أن المندوب غير مأمور به لمثل ما ذكرنا، وفيه أيضًا خلاف في الأصول مشهور. ويدل أيضاعلي أن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص ّ لجعله المشقة سببا ُلعدم الأمر منه ، ولو كان الأمر موقوفا على النص لكان سبب عدم الأمر منه عدم النص لامجرَّد المشقة ، وفيه احتمال للبحث والتأويل كما قاله ابن دقيق العيد . وهو أيضا يدل بعمومه على استحباب السواك للصائم بعد الزوال لأن الصلاتين الواقعتين بعده داخلتان تحت عموم الصلاة ، فلا تتم دعوى الكراهة إلا بدليل يخصص هذا العموم ، وسيأتي الكلام على ذلك .

الحديث رواه ابن حبان في صحيحه ، وفيه بيان فضيلة السواك في جميع الأوقات ، وشدة الاهتمام به وتكراره لعدم تقييده بوقت الصلاة والوضوء.

• (وَعَنَ حُذَيْفَةَ رَضَى اللهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلَهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلُ بَشُوصٌ فَاهُ بِالسَّوَاكُ » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَّ اللهُ مُذَى . وَالشَّوْصُ : الدَّلُكُ . وَالنَّسَائَى عَنْ حَذَيْفَةَ قَالَ « كُنَّا نُؤْمَنُ اللَّهُ مَنَ اللَّيْلُ) . بالسَّوَاكُ إذا قُمْنَا مِنَ اللَّيْلُ) .

الحديث متفق عليه من حديث حديفة بلفظ «كان إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك ٧٠٠ وفي لفظ مسلم « كان إذا قام ليتهجد يشوص فاه بالسواك » واستغرب ابن منده هذه الزيادة وقد رواها الطبراني من وجه آخر بلفظ «كنا نوَّمر بالسواك إذا قمنا من الليل». ورواه أيضا النسائي كما في حديث الباب . ورواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس فى قصة نومه عند النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم ﴿ قال : فلما استيقظ من منامه أتى طهوره فأخذ سواكه فاستاك » وفي رواية أبي داود التصريح بتكرار ذلك . وفي رواية الطبراني « كان يستاك من الليل مرّتين أو ثلاثا » وفي رواية له عن الفضل بن عباس « لم يكن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم يقوم إلى الصلاة بالليل إلا استنّ » ورواه أبوداود من حديث. عائشة بلفظ « كان يوضع له سواكه ووضوءه ، فاذا قام من الليل تخلي ثم استاك » وصححه ابن منده . ورواه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر عن ابن أبي مليكة عنها ، وصححه الحاكم وابن السكن . ورواه أبو داود عن عائشة أيضًا بلفظ ﴿ كَانَ لَا يُرقَدُ مَنَ لَيْلُ وَلَا نَهَارُ فيستيقظ إلاتسوُّك قبل أن يتوضأ ، وفيه على بن زيد . وفي الباب عن ابن عمر عند أحمله وعن معاوية عند الطبراني وإسناده ضعيف ، وعن أنس عند البيهتي ، وعن أبي أيوب عند ألى نعيم . قال الحافظ : وكلها ضعيفه (قوله يشوص) بضم المعجمة وبسكون الواو شاصه يشوصه وماصه يموصه: إذا غسله ، والشوص بالفتح: الغسل والتنظيف كذا في الصحاح. وقيل الغسل ، وقيل التنقية ، وقيل الدلك ، وقيل الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق وعكسه الحطابي فقال : هو دلك الأسنان بالسواك والأصابع عرضاً . والحديث يدل على استحباب السواك عند القيام من النوم لأنه مقتض لتغير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة والسواك ينظفه ولهذا أرشد إليه . وظاهر قوله من الليل والنومالعموم لحميع الأوقات . قال ابن دقيق العيد : ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة . قال الحافظ : ويدل عليه رواية البخاري بلفظ « إذا قام للهجد » ولمسلم نحوه انتهى . فيحمل المطلق على المقيد ولكنه بعد معرفة أن العلة التنظيف لايتم ذلك لأنه مندُوب إليه في جميع الأحوال .

٢ - (وَعَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لايتَرْقُدُ لَيْلاً وَلا نَهَارًا فَيَسَنْتَيْقِظُ إلاَّ تَسَوَّكَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) عَلَىٰ لايتَرْقُدُ لَيَلا أَخْرِجه أَيضًا ابن أَبى شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه فى الذى قبله .

باب تسوك المتوضى بأصعه عند المضمضة

الله (عَنَا عَلِي ابْن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَعَا بِكُورٍ مِن مَاءٍ فَعَلَسُلُ وَجَهْمَ وَكَفَلَبُهُ وَكَفَلَتُهُ وَكُفَلَتُهُ وَكُفَلَتُهُ وَكُفَلَتُهُ وَكُفَلِهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَا

وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحِ رأْسَهُ وَاحِدَةً ، وَذَكَرَ بِاقَ الحَدِيثِ وَاللهِ وَسَلَمَ ، بِاقَ الحَدِيثِ وَقَالَ : هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ نَنِي اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، رَوَاهُ أَهْمَدُ) .

الحديث يأتى الكلام على أطرافه في الوضوء وقد ساقه المصنف للاستدلال بقوله « فأدخل بعض أصابعه في فيه » على أنه يجزى التسوّك بالإصبع . وقد روى ابن عدى والدارقطني والبيهتي من حديث عبد الله بن المثنى عن النضر بن أنس عن أنس مر فوعا بلفظ « يجزى من السواك الأصابع » قال الحافظ : وفي إسناده نظر . وقال أيضا : لاأرى بسنده بأسا . وقال البيهتي : المحفوظ عن ابن المثنى عن بعض أهل بيته عن أنس نحوه . ورواه أبو نعيم والطبراني وابن عدى من حديث عائشة وفيه المثنى بن الصباح . ورواه أبو نعيم أيضا من حديث كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وكثير ضعفوه . قال الحافظ : وأصح من ذلك ما رواه أحمد في مسنده من حديث على "بن أبي طالب رضى الله عنه ، وذكر حديث الباب . وروى أبو عبيد في كتاب الطهور عن عثمان أنه كان إذا توضأ يسوك فاه بأصبعه عوروى الطبراني في الأوسط من حديث عائشة « قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه أيستاك ؟ قال نعم ، قلت كيف يصنع ؟ قال : يدخل أصبعه في فيه » رواه باسناد فيه عيسى ابن عبد الله الأنصاري وقال : لايروى إلا بهذا الإسناد . قال الحافظ : وعيسي ضعفه ابن عبد الله الأنصاري وقال : لايروى إلا بهذا الإسناد . قال الحافظ : وعيسي ضعفه ابن حبان ، وذكر له ابن عدى هذا الحديث من مناكيره .

باب السواك للصائم

١ – (عَنْ عامرِ بْن رَبِيعة قال ورأيْت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما لاأحضي يتسوّل وهو صائم " رواه أحمل وأبو داود والترملي "
 وقال : حديث حسن ").

قال الحافظ: رواه أصحاب السن وابن خزيمة وعلقه البخارى ، وفيه عاصم بن عبيدالله وهو ضعيف قال ابنخزيمة: وأنا أبرأ من عهدته لكن حسن الحديث غيره . وقال الحافظ أيضا: إسناده حسن . والحديث يدل على استحباب السواك للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت ، وهو يرد على الشافعي قوله بالكراهة بعد الزوال للصائم مستدلا بحديث الحلوف الذي سيأتي . وقد نقل الترمذي أن الشافعي قال: لابأس بالسواك للصائم أول النهار وآخره ، واختاره جماعة من أصحابه منهم أبوشامة وابن عبد السلام والنووي والمزنى . قال ابن عبد السلام في قواعده الكبرى : وقد فضل الشافعي تحمل الصائم مشقة رائحة قال ابن عبد السلام في قواعده الكبرى : وقد فضل الشافعي تحمل الصائم مشقة رائحة

الخلوف على إزالته بالسواك مستدلا بأن ثوابه أطيب من ريح المسك ، ولا يوافق الشافعي على ذلك إذ لايلزم من ذكر ثواب العمل أن يكون أفضل من غيره لأنه لايلزم من ذكر الفضيلة حصول الرجحان بالأفضلية ؛ ألا ترى أن الوترعند الشافعي في قوله الجديد أفضل من ركعتي الفجر مع قوله عليه الصلاة والسلام « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » وكم من عبادة قد أثنى الشارع عليها وذكر فضيلتها وغيرها أفضل منها ، وهذا من باب تزاحم المصلحتين اللتين لايمكن الجمع بينهما . فإن السواك نوع من التطهر المشروع لأجل الربّ سبحانه ، لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الأفواه تعظيم لاشك فيه ولأجله شرع السواك، وليس في الخلوف تعظيم ولا إجلال ، فكيف يقال إن فضيلة الخلوف تربو على تعظيم ذى الحلال بتطييب الأفواه إلى أن قال : والذى ذكره الشافمي رحمه الله تخصيص للعام بمجرِّد الاستدلال المذكور المعارض بما ذكرنا . قال الحافظ في التلخيص : استدلال أصحابنا بحديث خلوف فم الصائم على كراهة الاستياك بعد الزوال لمن يكون صائمًا فيه نظر لكن فى رواية للدارقطني عن أبي هريرة قال : لك السواك إلى العصر فاذا صليت فألقه فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «لخلوف فم الصائم» الحديث. قال وقد عارضه حديث عامر بن ربيعة : يعني حديث الباب وقال : وفي الباب حديث على « إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشيّ ، فانه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشيّ إلا كانتا له نورا بين عينيه يوم القيامة ، أخرجه البيهتي . قال الحافظ : وإسناده ضعيف انتهى . وقول أبي هريرة مع كونه لايدل على المطلوب لاحجة فيه على أن فيه عمر بن قيس وهو متروك ، وكذلك حديث على مع ضعفه لم يصرّح فيه بالرفع ، فالحق أنه يستحبّ السواك للصائم أوَّل النهار وآخره ، وهو مذهب جمهور الأئمة .

٢ - (وَعَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَهُا قالَتْ: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « مِن خَيْرِ خَصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ » رَوَاهُ ابْنُ ماجَة . قاله البُخارِيُّ وَقَالَ ابْنُ عَمَر : يَسْتَاكُ أُوَّلَ النَّهَارِ وآخِرَهُ ») .

الحديث قال في التلخيص: هو ضعيف. ورواه أبو نعيم من طريقين أخريين عنها ، وروى النسائي في الكنى والعقيلي وابن حبان في الضعفاء والبيهي من طريق عاصم عن أنس الستاك الصائم أول النهار وآخره برطب السواك ويابسه » ورفعه ، وفيه إبراهيم بن بيطار الخوارزي . قال البيهتي : انفرد به إبراهيم بن بيطار ، ويقال إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم وهو منكر الحديث . وقال ابن حبان : لايصح ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس ، وذكره ابن الجوزي في الموضو عات . قال

الحافظ: قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبرانى فى الكبير . وقال أحمد بن منيع فى مسنده : حدثنا الهيثم بن خارجة ، حدثنا يحيى بن حمزة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس ومجاهد عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسوّك وهو صائم » . والحديث يدل على أن السواك من خير خصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى الحديث الأول .

٣ - (وَعَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الله عَن وَيح المسلك » مُتَّفَق عَلَيْه).
 "لخلوف فنم الصَّائم أطيب عند الله من ويح المسلك » مُتَّفَق عَلَيْه).

الحديث له طرق وألفاظ ، ورواه مسلم من حديث أبي سعيد ، والبزار من حديث على ، وابن حبان من حديث الحرث الأشعرى ، وأحمد من حديث ابن مسعود ، والحسن بن سفيان من حديث جابر (قوله لخلوف) بضم الخاء ، قال القاضي عياض : قيدنله عن المتقنين بالضم وأكثر المحدثين يفتحون خاءه وهو خطأ . وعده الخطابي في غلطات المحدثين وهو تغير رائحة الفم . وقد استدل الشافعي بالحديث على كراهة الاستياك بعد الزوال للصائم لأنه يزيل الخلوف الذي هو أطيب عند الله من ربح المسك ، وهذا الاستدلال لاينتهض لتخصيص الأحاديث القاضية باستحباب السواك على العموم ، ولا على معارضة تلك الخصوصيات . وقد سبق الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة . قال المصنف رحمه الله : وبه احتج من كره السواك للصائم بعد الزوال اه .

باب سنن الفطرة

١ - (عَن أَبِي هُرِيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ « خَمْس من الفطرة : الاستحداد ، والخيان ، وقص الشيَّارِب ، وَنَتْفُ الإبْط ، وَتَقَلْمُ الأَظْفار » رَوَاهُ الجَماعة) .

(قوله خمس من الفطرة) قد تقدم الكلام فيه في أول أبواب السواك ، والمر- بقوله «خمس من الفطرة » في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت اتصف فاعلها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحثهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة . وقد رد "البيضاوى الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال : هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء واتفقت عليها الشرائع فكأنها أمر جبلي ينطوون عليها وسوع الابتداء بالنكرة في قوله خمس أنه صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس مم فسرها أو على الإضافة : أي خمس خصال ، ويجوز أن يكون خبرمبتدا محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس قوله الاستحداد) هو حلق العانة ، سمى استحدادا لاستعمال الحديدة

وهي الموسى وهو سنة بالاتفاق، ويكون بالحلق والقص والنتف والنورة. قال النووي: والأفضل الحلق والمراد بالعانة الشعرفوق ذكر الرجل وحواليه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة. ونقل عن أبى العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الدبر. قال النووى: فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما انتهيي : وأقول الاستحداد إن كان في اللغة حلق العانة كما ذكره النووى فلا دليل على سنية حلق الشعر النابت حول الدبر ، وإن كان الاحتلاق بالحديد كما في القاموس فلا شك أنه أعم من حلق العائة ولكنه وقع في مسلم وغيره بدل الاستحداد في حديث « عشر من الفطرة : حلق العانة » فيكون مبينا لإطلاق الاستحداد في حديث « خمس من الفطرة » فلا يتم دعوى سنية حلق شعر الدبر أو استحبابه إلا بدليل ولم نقف على حلق شعر الدبر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من أصحابه (قوله والحتان) اختلف في وجوبه وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا . والحتان : قطع جميع الجلدة التي تغطى الحشفة حتى ينكشف جميع الحشفة ، وفي المرأة قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج (قوله وقص الشارب) هوسنة بالاتفاق ، والقاص مخير بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يوليه غيره لحصول المقصود ، بخلاف الإبط والعانة ، وسيأتي مقدار ما يقص منه في باب أخذ الشارب (قوله ونتف الإبط) هو سنة بالأتفاق أيضا . قال النووى : والأفضل فيه النتف إن قوىعليه ، ويحصل أيضًا بالحلق والنورة . وحكى عن يونس بن عبد الأعلى قال : دخلت على الشافعي وعنده المزين يحلق إبطه ، فقال الشافعي : علمت أن السنة النتف ولكن لاأقوى على الوجع . ويستحبّ أن يبدأ بالإبط الأيمن لحديث التيمن وفيه « كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » وكذلك يستحبّ أن يبدأ في قصّ الشارب بالحانب الأيمن لهذا الحديث (قوله تقليم الأظفار) وقع في الرواية الآتية في صحيح مسلم وغيره قص الأظفار وهو سنة بالاتفاق أيضًا ، والتقليم تفعيل من القلم وهو القطع . قال النووى : ويستحبُّ أن يبدأ باليدين قبل الرجلين فيبدأ بمسبحة يده اليمني ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ثم يعود إلى اليسرى فيبدأ بخنصرها ثم ببنصرها إلى آخره ، ثم يعود إلى الرجل البمني فيبدأ مخنصرها ويختم بخنصر اليسرى انتهى .

٧ - (وَعَنْ أَنَس بْنُ مالك قال : «وُقِّتَ لَنَا فِي قَصَّ الشَّارِب ، وتَهُلِّمُ الْأَطْفَارِ ، وَنَتَنْفِ الإِبط ، وَحَلْق العانة أَنْ لانَـنْتُرُكَ أَكَـٰتُرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيَنْلَةً ﴾ الأظفارِ ، وَنَتَنْفِ الإِبط ، وَحَلْق العانة أَنْ لانَـنْتُرُكَ أَكَـٰتُرْ مِنْ وَالنَّسَائَ وَأَبُو دَاوُد ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُ وَالنَّسَائَ وَأَبُو دَاوُد ، وَقَالُوا « وَقَتْ لَنَا رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وَسَلَم) .

(قوله وقت لنا) في الرواية الأولى على البناء للمجهول ، وقد وقع خلاف في علم:

الأصول والاصطلاح هل هي صيغة رفع أولا ، والأكثر أنها صيغة رفع إلى النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا قالها الصحابي مثل قوله : أمرنا بكذا ونهينا عن كذا . وقد صرّح في الرواية الثانية من حديث الباب بأن الموقت هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتفع الاحمال ، لكن في إسنادها صدقة بن موسى أبو المغيرة ، ويقال أبو محمد السلمي البصري الدقيقي. قال يحيي بن معين : ليس بشيء ، وقال مرّة : ضعيف ، وقال النسائي : ضعيف وقال الترمذي : ليس بالحافظ . وقال أبو حاتم الرازي : لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوى . وقال أبوحاتم بن حبان كان شيخا صالحا إلا أن الحديث لم يكن صناعته فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به . وقد أخرج الرواية الأولى في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك بذلك اللفظ. قال القاضي عياض: قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر . وقال أبوعمر بن عبد البر لم يروه إلا جعفر بن سليان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه . قال النووى : وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سلمان ويكفي فى توثيقه احتجاج مسلم به ، وقد تابعه غيره انتهى (قوله أن لانترك) قال النووى : معناه تركا نتجاوز به أربعين لاأنه وقت لهم الترك أربعين . قال : والمحتار أنه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال حلق انتهى . قلت بل المختار أنه يضبط بالأربعين التي ضبط بها رسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز تجاوزها ولا يعد مخالفا للسنة من ترك القُصِّ و نحوه بعد الطول إلى انتهاء تلك الغاية.

٣ - (وَعَن ْ زَكَرِيّاً بْنِ أَبِي زَائِدة َ عَن ْ مُصْعَب بْنِ شَيْبَة َ عَن ْ طَائْقِ اللهُ عَبْها قَالَت ْ : قالَ رَسُول أُ ابْنِ حَلَيْ وَسَلَّم َ «عَشْرٌ مِن الفَطْرة : قص الشَّارِب ، وإعْفاء الله صَلَّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّم َ «عَشْرٌ مِن الفَطْرة : قص الشَّارِب ، وإعْفاء اللَّحْيَة ، والسَّواك ، واسْتنشاق الماء ، وقص الاظفار ، وغسل البراجم ، وتَتَنْف الإبط ، وحلَّق العائة ، وانْتقاص الماء : يَعْنى الاسْتنجاء ؟ قال زَكرياً : قال مَصْعَب : وتسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة ، رواه المحمد ومُسُلم والنَّسائي والتَّر من يُنْ العاشرة العاشرة المن الله عنه والنَّسائي والتَّر منه يُن .

الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكن. قال الحافظ: وهو معلول. ورواه الحاكم والبيهتي من حديث ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى « وإذا ابتلى ربه بكلمات ـ قال خمس في الرأس وخمس في الجسد فذكره » وقد تقدم الكلام على قص الشارب والسواك وقص الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة (قوله وإعفاء اللحية) إعفاء اللحية : توفيرها كما في القاموس ، وفي رواية للبخاري « وفروا اللحي » وفي رواية أخرى لمسلم « أوفوا اللحي « وهو بمعناه ، وكان من عادة الفرس قص اللحية فنهي الشارع

عن ذلك وأمر باعفائها . قال القاضي عباض : يكره حلق اللحبة وقصها وتحريقها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن ، وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في قصها وحزها ﴿ وقد اختلف السلف في ذلك ، فمنهم من لم يحد بحد بل قال لايتركها إلى حد الشهرة ويأخذ منها ، وكره مالك طولها جدا ، ومنهم من حد بما زاد على القبضة فيزال ، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حجّ أو عمرة (قوله واستنشاق الماء) سيأتى الكلام عليه في الوضوء (قوله وغسل البراجم) هي بفتح الموحدة وبالجيم جمع برجمة بضم الباء والجيم : وهي عقد الأصابع ومعاطفها كلها ، وغسلها سنة مستقلة ليست بواجبة . قال العلماء : وبلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعرالصماخ فيزيله بالمسح ونحوه (قوله وانتقاص الماء) هو بالقاف والصاد المهملة ، وقد ذكر المصنف تفسيره بأنه الاستنجاء وكذلك فسره وكيع . وقال أبو عبيد وغيره : معناه انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذاكيره . وقيل هو الانتضاح ، وقد جاء في رواية بدل الانتقاص الانتضاح ، والانتضاح: نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء لينني عنه الوسواس. وذكر ابن الأثير أنه روى انتفاص بالفاء والصاد المهملة . وقال في فصل الفاء : قيل الصواب أنه بالفاء ، قال : والمراد نضحه على الذكر لقولهم لنضح الدم القليل نفصه وجمعها نفص . قال النووى : وهذا الذي نقله شاذ (قوله ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة) هذا شكَّ منه ، قال القاضي عياض : ولعلها الختان المذكور مع الخمس الأولى . قال النووى : وهو أولى ، وسيأتي الكلام على المضمضة في الوضوء. وقد استدل الرافعي بالحديث على أن المضمضة والاستنشاق سنة ، وروى الحديث بلفظ « عشر من السنة « ورده الحافظ فيالتلخيص بأن لفظ الحديث « عشر من الفطرة » قال : بل ولوورد بلفظ من السنة لم ينتهض دليلا على عدم الوجوب لأن المراد به السنة : أي الطريقة لاالسنة بالمعنى الاصطلاحي الأصولي : قال وفي البابُ عن ابن عباس مرفوعا « المضمضة والاستنشاق سنة» رواه الدارقطني وهوضعيف.

باب الختان

ا- (عن أبي هريشة رضي الله عنه أن النه على الله عليه وآله وسلم قال « اختن أبي هريشة رضي الله عند أن النه عليه عليه عليه عما نبون مسنة ، قال « اختن إبراهيم خليل الرهمن بعد ما أتت عليه عما نبون مسنة ، واختن بالقدوم » متقق عليه عليه ، والخن بفتح عمل قوله الختان بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر خن : أي قطع ، والخن بفتح عم سكون : قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص ، والاختنان والختان اسم لفعل الحاتين ولموضع الختان كما في حديث عائشة « إذا التي الحتانان » . قال الما وردى : ختان الذكر قطم ولموضع الختان كما في حديث عائشة « إذا التي الحتانان » . قال الما وردى : ختان الذكر قطم

ألجلدة التي تغطي الحشفة ، والمستحبِّ أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقلُّ ما يجزئ أن لايبتي منها ما يتغشى به . وقال إمام الحرمين : المستحقّ في الرجال قطع القلفة وهي الجلدة التي تغطى الحشفة حتى لايبقي من الجلدة شيء يتدلى . وقال ابن ألصباغ : حتى تنكشف جميع الحشفة . وقال ابن كج فيما نقله الرافعي : يتأدى الواجب بقطع شيء مما فوق الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها . قال النووى : وهو شاذً ، والأول هو المعتمد . قال الإمام : والمستحقّ من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم . وقال الماوردي : ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة أوكعرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستعلية منه دون استئصاله . قال النووى : ويسمى ختان الرجل إعذارا بذال معجمة ، وختان المرأة خفضا بخاء وضاد معجمتين . وقال أبو شامة : كلام أهل اللغة يقتضي تسمية الكل إعذارا ، والخفض يختص بالنساء . قال أبو عبيد : عذرت الجارية والغلام ، وأعذرتهما ختنتهما واختتنتهما وزنا ومعنى . قال الجوهرى : والأكثر خفض الجارية . قال : وتزعم العرب أن الولد إذا ولد في القمر اتسعت قلفته فصار كالمختون . وقد استحبّ جماعة من العلماء فيمن ولد مختونا أن يمرّ بالموسى على موضع الختان من غير قطع . قال أبو شامة : وغالب من يكون كذلك لايكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة ، فإن كان كذلك وجب تكميله (قوله بالقدوم) بفتح القاف وضم الدال وتخفيفها آلة النجارة ، وقيل اسم الموضع الذي اختتن فيه إبراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل قد ذكره في باب فضل إبراهيم الخليل من رواية أبي هريرة مع ذكر السنين . وأورد المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لاتختص بوقت معين وهو مذهب الحمهور وليس بواجب في حال الصغر ، وللشافعية وجه أنه يجب على الولى أن يختن الصغير قبل بلوغه ، ويردّه حديث ابن عباس الآتى ، ولهم أيضا وجه أنه يحرم قبل عشر سنين ، ويرد"ه حديث « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما » أخرجه الحاكم والبيهتي من حديث عائشة ، وأخرجه لالبيهي من حديث جابر . قال النووي بعد أن ذكر هذين الوجهين : وإذا قلنا بالصحيح استحبُّ أن يختَّن في اليوم السابع من ولادته ، وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة سواه ؟ فيه وجهان أظهرهما يحسب انتهى . واختلف فىوجوب الختان ، فروى الإِمام يحيى عن العَتْرة والشافعي وكثير من العلماء أنه واجب في حقّ الرجال والنساء : وعند مالك وأبي حنيفة والمرتضى . قال النووى : وهو قول أكثر العلماء أنه سنة فيهما ، وقال الناصر والإمام يحيى : إنه واجب فى الرجال لاالنساء . احتج الأولون بما سيأتى من حديث عثيم بلفظ « ألق عنك شعر الكفر واختتن » وهو لاينتهض للحجية لمـا فيه من المقال الذَّى سنبينه هنالك . وبحديث أبي هريرة أن النبيِّ صلى الله عليه وآ له وسلم قال « من أسلم

فليختّن ، وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يضعفه ، وتعقب بقول ابن المنذر : ليس فى الختان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع . وبحديث أم عطية وكانت خافضة بلفظ « أشهى ولا تنهكي ، عند الحاكم والطبراني والبيهني وأبي نعيم من حديث الضحاك بن قيس . وقد اختلف فيه على عبد الملك بن عمير فقيل عنه عن الضحاك، وقيل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم ، وقيل عنه عن أم عطية رواه أبو داود في السنن ، وأعله بمحمد بن حسان فقال : إنه مجهول ضعيف ، وتبعه ابن عدى في تجهيله والبيهيي ، وخالفهم عبد الغني ابن سعيد فقال : هو محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة ، رواه ابن عدى من حديث سالم بن عبد الله بن عمر . والبزار من حديث نافع كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعا بلفظ « يا نساء الأنصار اختضبن غمسا واختفضن ولا تنهكن ، وإياكن وكفران النعم » قال الحافظ : وفي إسناد أبي نعيم مندل بن على وهو ضعيف ، وفي إسناد ابن عدى خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من مندل . ورواه الطبراني وابن عدى من حديث أنس نحو حديث أبي داود . قال ابن عدى تفرّد به زائدة وهو منكر ، قاله البخارى عن ثابت . وقال الطبراني : تفرّد به محمد بن سلام . واحتج القائلون بأنه سنة بحديث « الحتان سنة فى الرجال مكرمة فى النساء » رواه أحمد والبيهتي من حديث الحجاج بن أرطأة عن أبى المليح ابن أسامة عن أبيه ، والحجاج مدلس ، وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا ، وتارة رواه بزيادة شداد بن أوس بعد والد أبي المليح . أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم فى العلل والطبرانى فى الكبير ، وتارة رواه عن مكحول عن أبى أيوب . أخرجه أحمد وذكره ابن أبي حاتم في العلل ، وحكى عن أبيه أنه خطأ من حجاج أو من الراوى عنه ، وهو عبد الواحد بن زياد . وقال البيهقي : هو ضعيف منقطع . وقال ابن عبد البرُّ في التمهيد: هذا الحديث يدور على حجاج بن أرطأة وليس ممن يحتج به . قال الحافظ : وله طريق أخرى من غير رواية حجاج ، فقد رواه الطبرانى فى الكبير والبيهتي من حديث ابن عباس مرفوعا ، وضعفه البيهقي في السنن . وقال في المعرفة : لايصح رفعه ، وهو من رواية الوليد عن أبى ثوبان عن ابن عجلان عن عكرمة عنه ، ورواته موثقون إلا أن فيه تدليسا اه ومع كون الحديث لايصلح للاحتجاج لاحجة فيه على المطلوب ، لأن لفظة السنة فى لسان الشارع أعمّ من السنة في اصطلاح الأصوليين . واحتجّ المفصلون لوجوبه على الرجال بحجج القول الأول ولعدم وجوبه على النساء بما فى الحديث الذى احتج به أهل القول الثانى من قوله «مكرمة فى النساء ». والحقّ أنه لم يقم دليل صحيح يدل علىالوجوب ، والمتيقن السنية كما في حديث « خمس من الفطرة » ونحوه والواجب الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه . قال البيهتي أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة المذكور فى الباب أن إبراهيم اختتن وهو ابن ثمانين ، وقد قال الله تعالى ـ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ـ وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بهن " إبراهيم فأتمهن هن خصال الفطرة ومنهن الحتان ، والابتلاء غالبا إنما يقع بما يكون واجبا . وتعقب بأنه لايلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم فعله على سبيل الوجوب فانه من الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل ، وقد تقرر أن الأفعال لاتدل على الوجوب . وأيضا فباتى الكلمات العشر ليست واجبة . وقال الماوردى : إن إبراهيم لايفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله . والحاصل أن الاستدلال بفعل إبراهيم على الوجوب يتوقف على أنه كان عليه واجبا ، فان ثبت ذلك استقام الاستدلال .

٢ - (وَعَن سَعيد بن جُبَاير قال ﴿ سُئِلَ ابْن عَباس مِثل مَن أَنْت :
 حين قبض رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسَلّم ؟ قال : أنا يَوْمَئْد عَن قبُض رَسُول الله عَلَيْه عَلَيْه وآله وسَلّم ؟ قال : أنا يَوْمَئْد عَنْدُون أَنْ الرّجُل حَتّى يُدُرْك ﴾ رَوَاه البُخارِيُ) .

(قوله حتى يدرك) الإدراك في أصل اللغة: بلوغ الشيء وقته، وأراد به ههنا البلوغ، والحديث يدل على ما أسلفناه من أن الحتان غير مختص بوقت معين، وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله. ومن فوائد هذا الحديث أن ابن عباس كان عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سن البلوغ، وسيأتي ذكر الاختلاف في عمره عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب مايقطع الصلاة بمروره من أبواب السترة.

٣ - (وَعَنْ ابْن جُرينج قال : أُخْبرْتُ عَنْ عُشْيِم بْن كُلينب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَهُ وَلَه وَسَلَّمَ فَقَال : قَدْ أَبِيهِ عَنْ جَدَهُ وَ الله وَسَلَّمَ فَقَال : قَدْ أَسِيهِ عَنْ جَدَهُ وَ الله وَسَلَّمَ فَقَال : قَدُ أُسُلُمْتُ ، قال : وأَخْبَرَنِي اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قال وأخْبَرَنِي آخُولُ أَحْلُقُ ، قال : وأَخْبَرَنِي آخُرُ مَعَهُ أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قال لِآخَرَ : أَلْق عَنْك شَعَرَ الكُفْر وَاخْتَتَنْ » رَوَاه أُهْمَد وأَبُو دَاوُد) .

وأخرجه أيضا الطبرانى وابن عدى والبيهتى . قال الحافظ : وفيه انقطاع وعثيم وأبوه عجهولان قاله ابن القطان . وقال عبدان : هو عثيم بن كثير بن كليب ، والصحابى هو كليب وإنما نسب عثيم فى الإسناد إلى جده ، وقد وقع مبينا فى رواية الواقدى أخرجه ابن منده فى المعرفة. وقال ابن عدى : الذى أخبر ابن جريج به هو إبراهيم بن أبى يحيى . وعثيم بضم العين المهملة ثم ثاء مثلثة بلفظ التصغير . والحديث استدل به من قال بوجوب الحتان لما فيه من لفظ الأمر به ، وقد تقدم الكلام عليه .

(فائدة) اختلف فى ختان الحنثى فقيل يجب ختانه فى فرجيه قبل البلوغ ، وقبل لايجوز حتى يتبين وهو الأظهر ، قاله النووى . وأما من له ذكران فان كانا عاملين وجب ختالهما، وإن كان أحدهما عاملا دون الآخر ختن ، وإذا مات إنسان قبل أن يختن فلأصحاب الشافعي

ثلاثة أوجه : الصحيح المشهور لايختن كبيرا كان أو صغيرا ، والثانى يختن ، والثالث يختن الكبير دون الصغير .

باب أخذ الشارب وإعفاء اللحية

١ – (عن ْزَيْد بن أَرْقَم رَضِي الله عنه ُ قال َ: قال رَسُول الله صللًى الله عليه والله وسللم والله وسللم «من لم يأ خده من شاربه فليس مناً » رواه أحمد والنسائي والمرم ذي وقال : حديث صحيح).

٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَجُزُوا الشَّوَارِبَ وأَرْخُوا اللِّحَى خالِفُوا المَجُوس َ » رَوَاهُ أَمْمَدُ وَمُسْلَمَ *) .

٣ - (وَعَنَ ابْنُ مُعَرَعَنَ النَّيَّيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ خَالِفُوا اللَّسْرِكِينَ ، وَفَرُوا اللَّحَى وأَحْفُوا الشَّوَارِبَ » مُتَّفَقَ ُ عَلَيْهِ : زَادَ البُخارِيُ : وكانَ ابْنُ مُعَرَ إذَا حَجَّ أُو اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيْتِهِ فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ) .

الكلام على ألفاظ هذه الأحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة . وقد اختلف الناس في حدٌّ ما يقصُّ من الشارب. وقد ذهب كثير من السَّلف إلى استئصاله وحلقه لظاهر قوله « احفوا وانهكوا » وهو قول الكوفيين . وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال ، وإليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : إحفاء الشارب مثله . قال النووى : المختار أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفيه من أصله . قال : وأما رواية « احفوا الشوارب » فمعناه : احفوا ما طال عن الشفتين ، وكذلك قال مالكُ في الموطأ : يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة . قال ابن القيم : وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم في شعر الرأس والشوارب أن الإحفاء أفضل من التقصير . وذكر بعض المالكية عن الشافعي أن مذهبه كمذهب أبي حنيفة في حلق الشارب. قال الطحاوى : ولم أجد عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا ، وأصحابه الذين رأيناهم المزني والربيع كانا يحفيان شواربهما . ويدل ذلك أنهما أخذاه عن الشافعي. وروى الأثرم يمن الإمام أحمد أنه كان يحفى شاربه إحفاء شديدا ، وسمعته يسأل عن السنة في إحفاء الشارب فقال يحفى . وقال حنبل : قيل لأبي عبد الله : ترى للرجل يأخذ شاربه ويحفيه أم كيف بأُخذُه ؟ قال : إن أحفاه فلا بأس ، وإن أُخذه قصا فلا بأس . وقال أبو محمد في المغني : هو نحير بين أن يحفيه وبين أن يقصه . وقد روى النووى فى شرح مسلم عن بعض العلماء أنه ذهب إلى التخيير بين الأمرين الإحفاء وعدمه . وروى الطحاوى الإحفاء عن جماعة من

الصحابة أبي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر وجابر وأبي هريرة . قال ابن القيم : واحتجّ من لم ير إحفاء الشارب بحديث عائشة وأبي هريرة المرفوعين « عشر من الفطرة » فذكر منها قص ّ الشارب . وفي حديث أني هريرة « إن الفطرة خمس » وذكر منها قص الشارب ، واحتج المحفون بأحاديث الأمر بالإحياء وهي صحيحة . وبحديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم كان يحفى شاربه » انتهى . والإحفاء ليس كما ذكره النووى من أن معناه احفوا ما طال عن الشفتين ، بل الإحفاء : الاستئصال كما في الصُّحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة . ورواية القص" لاتنافيه ، لأن اللص قد يكون على جهة الإحفاء وقد لايكون، ورواية الإحفاء معينة للمراد ، وكذلك حديث الباب الذي فيه « من لم يأخذ من شاربه فليس منا ، لايعارض رواية الإحفاء لأن فيها زيادة يتعين المصير إليها ، ولو فرض التعارض من كل وجه لكانت رواية الإحفاء أرجح لأنها في الصحيحين . وروى الطحاوى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من شارب المغيرة على سواكه » قال وهذا لايكون معه إحفاء . ويجاب عنه بأنه محتمل ، ودعوى أنه لايكون معه إحفاء ممنوعة ،وهو وإن صحّ كما ذكر لايعارض تلك الأقوال منه صلى الله عليه وآله وسلم (قوله وأرخوا اللحي) قال النووي : هو بقطع الهمزة والحاء المعجمة ، ومعناه : اتركوا ولا تتعرَّضوا لها بتغيير . قال القاضي عياض : وقع في رواية الأكثرين بالخاء المعجمة ، ووقع عند ابن ماهان أرجو بالجيم قيل هو بمعنى الأوَّل ، وأصله أرجئوا بالهمزة فحذفت تخفيفا ، ومعناه : أخروها واتركوها (قوله وفروا اللحي) وهي إحدى الروايات ، وقد حصل من مجموع الأحاديث خمس روايات : أعفوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا ووفروا ، ومعناها كلها تركها على حالها . قال ابن السكيت وغيره : يقال في جمع اللحية لحي ولحي بكسر اللام وضمها لغتان والكسر أفصح (قوله خالفوا المجوس) قد سبق أنه كان من عادة الفرس قص " اللحية فنهى الشرع عن ذلك (قوله فما فضل) بفتح الفاء والضاد المعجمة ، ويجوز كسر الضاد كعلم والأشهر الفتح . وقد استدل بذلك بعض أهل العلم والروايات المرفوعة ترده ، ولكنه قد أخرج اللبرمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﴿ أَنْ النِّي صلَّى اللَّهُ عليهُ وآلهِ وسلَّم كَانْ يَأْخَذُ من لحيته من عرضها وطولها » وقال غريب قال : سمعت محمد بن إسماعيل يعني البخاري يقول : عمر بن هرون يعني المذكور في إسناده مقارب الحديث ولا أعرف له حديثا ليس له أصل أو قال : ينفرد به إلا هذا الحديث لانعرفه إلا من حديثه انتهى. وقال في التقريب إنه متروك وكان حافظا من كبار التاسعة انتهى . فعلى هذا أنها لاتقوم بالحديث حجة . (فائدة) قال النووى : وقد ذكر العلماء في اللحية عشر خصال مكروَهة بعضها أشدُّ

من بعض: الخضاب بالسواد لالغرض الجهاد. والخضاب بالصفرة تشبها بالصالحين لالاتباع السنة. وتبييضها بالكبريت أو غيره استعجالا للشيخوخة لأجل الرياسة والتعظيم وإيهام لتى المشايخ. ونتفها أول طلوعها إيثارا للمرودة وحسن الصورة. ونتف الشيب وتصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعا لتستحسنه النساء وغيرهن. والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين من الصدغين أو أخذ بعض العذار في حلق الرأس ونتف جانبي العنفقة وغير ذلك. وتسريحها تصنعا لأجل الناس. وتركها شعثة منتفشة إظهارا للزهادة وقلة المبالاة بنفسه. هذه عشر والحادية عشرة عقدها وضفرها. والثانية عشرة حلقها إلا إذا نبت للمرأة لحية فيستحب لها حلقها.

باب كراهة نتف الشيب

١ - (عَن عَمْرِو بن شُعَيْب عَن أبيه عَن جَدّه أن النّبي صَلَى الله عَلَيْه وَالله وَسَلّم مَا مِن مُسلم عَلَيْه وَالله وَسَلّم قال « لاتنتفوا الشيّب فإنه نور المُسلم ، ما مِن مُسلم يَشيبُ شيّبةً في الإسلام إلا كتّب الله له بها حسنة ورَفَعَه بها درَجة وحطاً عنه بها خطيئة » رَواه أمْمَد وأبو داود).

وأخرجه أيضا الترمذى وقال حسن ، والنسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه ، وقد أخرج مسلم فى الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال «كنا نكره أن ينتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته » وفى رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقال معروف عند المحدثين ، والحديث يدل على تحريم نتف الشيب لأنه مقتضى النهى حقيقة عند المحقين . وقد ذهبت الشافعية والحالكية والحنابلة وغيرهم إلى كراهة ذلك لهذا الحديث ، ولما أخرجه الحلال فى جامعه عن طارق بن حبيب : أن حجاما أخذ من شاربالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى شيبة فى لحيته ، فأهوى بيده إليها ليأخذها ، فأمسك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى شيبة فى الميد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من شاب شيبة فى الإسلام كانت له نورا يوم القيامة » فقال له رجل عند ذلك : فإن رجالا ينتفون الشيب فقال : من شاء فلينتف نوره » قال النووى : لو قيل يحرم النتف للنهى الصريح الصحيح فقال : ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذار ومن الرجل لم يبعد . قال : ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذار ومن الرجل له يبعد . قال : ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس والشار بوالحاجب والعذار ومن الرجل له يبعد . قال : ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس والشار » والحاجب والعذار ومن الرجل له يبعد . قال : ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس والشار » والحاجب والعذار ومن الرجل له يبعد . قال تو قوله فانه نور المسلم) في تعليله بأنه نور المسلم ترغيب بليغ فى إيقائه وترك التحرض ورفع الدرجة وحطاً الخطيئة نداء بشرف الشيب شيبه فى الإسلام » والتصريح بكتب الحسنة ورفع الدرجة وحطاً الخطيئة نداء بشرف الشيب شيبه فى الإسلام » والتصريح بكتب الحسنة ورفع الدرجة وحطاً الخطيئة نداء بشرف الشيب شيبه فى الإماد وأنه من أسباب كثرة الأجور ، وإيماء

إلى أن الرغوب عنه بنتفه رغوب عن المثوبة العظيمة ؛ وقد أخرج الترمذي من حديث كعب بن مرة وحسنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من شاب شيبة فى الإسلام كانت له نورا يوم القيامة » وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عنبسة وقال : حسن صحيح غريب :

باب تغيير الشيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة السواد

١ – (عَن ْ جابرِ بْن عَبْد اللهِ قال َ ﴿ جَيْءَ بَابِي قُحافَةَ يَوْمَ الفَنْحِ إِلَى رَسُولُ وَسَلَّمَ وَكَأْنَ وَأَسَهُ ثَعَامَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّمَ اذْ هَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسائِهِ فَلْتُغَيِّرْهُ وَسَلَّمَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلْمَ اللهِ اللهُ اللهِ الله

(قوله بأبي قحافة) هو والد أبي بكر الصديق رضي الله عنه (قوله ثغامة) بثاء مثلثة مفتوحة ثم غين معجمة مخففة . قال أبوعبيد : هو نبت أبيض الزهر والنمر يشبه بياض المشيب به . وقال ابن الأعرابي : هو شجر مبيض كأنه الثلج . قال في القاموس : الثغام كسحاب نبت واحدته بهاء وأثغماء اسم الجمع ، وأثغم الوادى أنبته والرأس صار كالثغامة بياضا ، ولون ثاغم أبيض كالثغام . والحديث يدل على مشروعية تغيير الشيب وأنه غير مختص " باللحية وعلى كراهة الخضاب بالسواد ، قال بذلك جماعة من العلماء. قال النووى : ﴿ والصحيح بل الصواب أنه حرام : يعني الخضاب بالسواد ، وممن صرّح به صاحب الحاوى انتهىي . وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم« يكون قوم يخضبون فىآخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لايريحون رائحة الجنة » قال المنذرى : وفي إسناده عبد الكريم ، ولم ينسبه أبو داود ولا النسائي انتهى وهو الجريرى كما وقع فى بعض نسخ السنن . وقد ورد فى استحباب خضاب الشيب وتغييره أحاديث سيأتى بعضها . منها ما أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وأبو داود من حديث ابن عباس بلفظ « إن اليهود والنصارى لايصبغون فخالفوهم » : وأخرجه الترمذي بلفظ « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » . وأخرج أبوداود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه من حديث أبى ذرّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إن أحسن ما غير به هذا الشيب الحناء والكتم » وسيأتى . وعن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه كان يصبغ لحيته بالصفرة ويقول : رأيت النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم يصبخ بها ولم يكن أحبّ إليه منها وكان يصبغ بها ثيابه » . أخرجه أبو داود والنسائى ، ويعارضه ما سيأتى عن أنس قال لا ما خضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنه لم يبلغ منه الشيب إلا قليلا ، قاف :

ولو **شئت** أن أعد شمطات كن " في رأسه لفعلت » . والحديث أخرجه الشيخان . وأخرج أبوداود والنسائى من حديث ابن مسعود قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآنه وسلم يكره عشر خلال: الصفرة: يعني الخلوق، وتغيير الشيب ». الحديث، ولكنه لاينتهض لمعارضة أحاديث تغيير الشيب قولا وفعلا . قال القاضي عياض : اختلف الساف من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي جنسه ، فقال بعضهم : ترك الخضاب أفضل . وروى حديثًا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهـي عن تغيير الشيب ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يغير شيبه ، روى هذا عن عمر وعلى وأبى بكر وآخرين . وقال آخرون : الحضاب أفضل ، وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للأحاديث الواردة في ذلك ؛ ثم اختلف هؤ لاء فكان أكثرهم يخضب بالصفرة منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون وروى ذلك على على "، وخضب جماعة منهم بالحناء والكتم ، وبعضهم بالزعفران ، وخضب جماعة بالسواد ، روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني على وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة وآخرين . قال الطبرى : الصواب أن الأحاديث الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بتغيير الشيب وبالنهى عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض ، بل الأمر بالتغيير لمن شيبه كشيب أبي قحافة والنهي لمن له شمط فقط . قال : واختلاف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع ، وهذا لم ينكر بعضهم على بعض .

٧ - (وَعَنْ مُحَمَّد بْن سيرِينَ قالَ : سُئِلَ أَنسُ بْنُ مَالِكُ عَنْ خَصَابِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيهُ وَآلَهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيهُ وَزَادَ أَحْمَدُ قَالَ ﴿ وَجَاءَ أَبُو بَكُرْ بِأَبِي قُحَافَةَ إِلَى رَسُولِ وَالكَتْمِ ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيه وَآلِه وسَلَّمَ يَوْمَ فَتْح مَكَّة يَعْمِلُهُ حَتَى وَضَعَهُ بَيْنَ الله صَلَّى الله عَلَيه وَآلِه وسَلَّمَ يَوْمَ فَتْح مَكَّة يَعْمِلُهُ حَتَى وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَى رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيه وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيه وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيه وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالله وَسَلَّمَ وَالله صَلَّى الله عَلَيه وَآلِه وَسَلَّمَ وَالله وَسَلَّمَ وَالله صَلَّى الله عَلَيه وَآلِه وَسَلَّمَ وَالله وَسَلَّمَ وَالله صَلَّى الله صَلَّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ وَالله وَسَلَّمَ وَالله عَلَيْهُ وَآلُه الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ وَالله وَسُلُولُ الله وَسَلَّمَ وَالله وَسُولُ الله وَسَلَّمَ وَاللّه وَسَلَّه وَاللّه وَسَلَّمَ وَاللّه وَسَلَمَ وَاللّه وَسَلَّمَ وَاللّه وَسَلَّه وَسَلَّه وَاللّه وَسَلَّه وَاللّه وَسَلَّمُ وَاللّه وَسَلَّه وَاللّه وَسَلَّه وَاللّه وَس

قصة أبي قحافة قد تقدم الكلام عليها ، وفي هذه الرواية زيادة الأمر بتغيير بياض اللحية ، وحديث أنس وإنكاره لخضاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعارضه ما سيأتى من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصفر لحيته بالورس والزعفران » وما سبق من حديثه « أنه كان يصبغ بالصفرة » وما في الصحيحين وإن كان أرجح مما كان

خارجًا عنهما ، ولكن عدم علم أنس بوقوع الخضاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لايستلزم العدم ، ورواية من أثبت أولى من روايته ، لأن غاية ما في روايته أنه لم يعلم وقد علم غيره . وأيضا قد ثبت في صحيح البخارى ما يدل على اختضابه كما سيأتى ، على أنه لو فرض عدم ثبوت اختضابه لما كان قادحا في سنية الخضاب لورود الإرشاد إليها قولا في الأحاديث الصحيحة . قال ابن القيم : واختلف الصحابة في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس : لم يخضب ، وقال أبوهريرة : خضب ، وقد روى حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال « رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوبا » قال حماد : وأخبرنى عبد الله بن محمد بن عقيل قال « رأيت شعر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم عند أنس ابن مالك مخضوابا » وقالت طائفة « كان رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم مما يكثر الطيب قد احمرٌ شعره فكان يظن ٌ مخضوبا ولم يخضب»انتهى .وقد أثبت اختضابه صلَّى الله عليه وآ له وسلم مع ابن عمر أبو رمثة كما سيأتى (قوله الكتم) فىالقاموس والكتم محركة والكتمانبالضم : نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر انتهى ، وهو النبت المعروف بالوسمة : يعنى ورق النيل ، وفي كتب الطب : إنه نبت من نبت الجبال وورقه كورق الآس يخضب به مدقوقًا . ٣ - (وَعَنْ عُمْانَ بْن عَبْد الله بنن مَوْهِب قال ﴿ دَخَلْنَا عَلَى أَهُمَّ سَلَمَةً فأخْرَجَتْ إِلَيْنَا مِنْ شَعَرِ النَّـبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَاذَا هُوَ تَمخْضُوبٌ بالحِنَّاءِ وَالكُنَّم » رَوَاهُ أَمْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ وَالبُخارِيُّ وَكُمْ يَذَ كُثُرْ بالِحِنَّاءِ وَبالكُنَّم). ٤ – (وَعَنْ نَافِع عَنَ ابْنَ مُعَمَرَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كانَ يَكْبُسُ النِّعالِ السَّبْتيَّةَ وَيُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ بِالوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ ، وكانَ ابْن ُعْمَرَ يَفْعَلُ ذَلكَ » رَوَاهُ أَبُودَ اوْدَ وَالنَّسائَى ۗ) .

الحديث الأول يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خضب وقد تقدم المكلام عليه . وقد أجيب بأن الحديث ليس فيه بيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى خضب ، بل يحتمل أن يكون احمر بعده لما خالطه من طيب فيه صفرة ، وأيضا كثير من الشعور التي تنفصل عن الحسد إذا طال العهد يئول سوادها إلى الحمرة ، كذا قال الحافظ ، وأيضا هذا الحديث معارض لحديث أنس المتقدم ، وقد سبق البحث عن ذلك . وقال الطبرى في الجمع بين الحديثين من جزم بأنه خضب فقد حكى ما شاهد ، وكان ذلك في بعض الأحيان ، ومن نبي ذلك فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله صلى الله عليه وآله وسلم . والحديث الثاني في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد ، وفيه مقال معروف وهو في صحيح البخارى بأطول من هذا ذكره في أبواب الوضوء ولكنه لم يقل يصفر لحيته بل قال « وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب قال « وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب

أن أصبغ بها » الحديث . وأخرجه مسلم أيضا (قوله السبتية) بكسر السين : جلود البقر وكل جلد مدبوغ أو بالقرظ ذكره في القاموس وإنما قيل لها سبتية أخذا من السبت وهو الحلق ، لأن شعرها قد حلق عنها وأزيل (قوله ويصفر لحيته) قال الماوردى : لم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صبغ شعره ، ولعله لم يقف على هذا الحديث وهو مبين للصبغ المطلق في الصحيحين ، وكذا قال ابن عبد البر « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصبغ بالصفرة إلا ثيابه » ورد ه ابن قدامة في المغنى (قوله بالورس والزعفران) الورس بفتح الواو : نبت أصفر يزرع بالين ويصبغ به . والزعفران معروف ، وظاهر العطف أنه كان يصبغ لحيته بالزعفران ، ويحتمل أن يكون التقدير أنه كان يصفر لحيته بالورس وثيابه بالزعفران . وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على أن ابن عمر كان يصبغ لحيته بالزعفران . وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على أن ابن عمر كان يصبغ لحيته في ذلك ، فقال : إنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب إليه منها كان يصبغ ثيابه بها حتى عمامته » والحديث يدل على أن تغيير الشيب سنة ، أحب إليه منها كان يصبغ ثيابه بها حتى عمامته » والحديث يدل على أن تغيير الشيب سنة ،

وَعَن ْأَبِى ذَرِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ أَحْسَنَ مَا عَثَيرُ أَتُم ْ بِهِ هَذَا الشَّيْبَ الْحِنَّاءُ وَالكَتْمُ » رَوَاهُ الخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ النَّرْمِذِيُ).

٢ - (وَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ النَّهُودَ وَالنَّصَارَى لايصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُم » رَوَاهُ الخَماعَةُ).

الحديث الأول يدل على أن الحناء والكتم من أحسن الصباغات التى يغير بها الشيب وأن الصبغ غير مقصور عليهما لدلالة صيغة التفضيل على مشاركة غيرهما من الصباغات لهما في أصل الحسن ، وهو يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع . وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال « اختضب أبو بكر بالحناء والكتم ، واختضب عمر بالحناء بحتا » أى منفردا ، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائما ، والكتم : نبات بالين يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة ، وصبغ الحناء أحمر ، فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحموة ، وقد استنبط ابن أبي عاصم من قوله « جنبوه السواد » في حديث جابر أن الحضاب بالسواد كان من عادتهم . والحديث الثاني يدل على أن العلة في شرعية الصباغ وتغيير المشيب هي مخالفة اليهود والنصارى ، وبهذا يتأكد استحباب الحضاب ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبالغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها ، وهذه السنة قد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبالغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها ، وهذه السنة قد

كَثَّر الشَّغْال السلف بها ، ولهذا ترى المؤرِّخين في التراجم لهم يقولون : وكان يخضب وكان لايخضب : قال ابن الجوزي : قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين . وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلا قد خضب لحيته : إنى لأرى رجلا يحيى ميتا من السنة و فرح به حين رآه صبغ بها : قال النووى : مذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمره بصفرة أو حمرة ، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح . قال : وللخضاب فائدتان : إحداهما تنظيف الشعر مما تعلق به ، والثانية مخالفة أهل الكتاب . قال فىالفتح : وقد رخص فيه : أى في الخضب بالسواد طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن أ والحسين وجرير وغير واحد . واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الحضاب وأجاب عن إحديث ابن عباس رفعه يكون« قوم يخضبون ابالسواد لايجدون ريح الجنة» بأنه لادلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد ، بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم . وعن حديثجابر « جنبوه السواد » بأنه ليس في حقّ كل أحد . وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه « من خضب بالسواد سوّد الله وجهه يوم القيامة » قال الحافظ: وسنده لين ، ويمكن تعقب الجواب الأوّل بأن يقال ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية ، وقد وصف القوم المذكورين بأنهم يخضبون بالسواد ، ويمكن تعقب الجواب الثاني بأنه مبني على أن حكمه على الواحد ليس حكما على الجماعة وفيه خلاف معروف في الأصول.

٧ - (وَعَن ابْن عَبَّاس قال ﴿ مَرَّ عَلَى النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ رَجُلُ * قَد ْ خَضَّبَ بِالْحِنَّاءِ ، فَقَال َ : مَا أَحْسَنَ هَذَا ؛ فَمَرَّ آخَرُ وَقَد ْ خَضَّبَ بِالْصَّفْرَةِ بِالْحَشْدَةِ وَالْكَتْم ، فَقَال َ : هَذَا أُحْسَنُ مِن ْ هَذَا ؛ فَمَرَّ آخَرُ وَقَد ْ خَضَّبَ بِالصَّفْرَةِ فَقَال َ : هَذَا أُحْسَنُ مِن ْ هَذَا كُلَّه ي رَوَاه أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه *) .

فى إسناده حميد بن وهب القرشى الكوفى وهو منكر الحديث ، ومحمد بن طلحة الكوفى وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ، ولم يغلب خطوه صوابه حتى يستحق الترك وهو ممن يحتج به إلا بما انفرد كذا قاله المنذرى. والحديث يدل على حسن الحضب بالحناء على انفراده ، فان انضم إليه الكتم كان أحسن ، ويدل على أن الحضب بالصفرة أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحسن في عينه من الحناء على انفراده ومع الكتم . وقد سبق حديث ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خضب بالصفرة » وتقدم الكلام فيه .

 ٨ - (وَعَن ۚ أَبِي وَمَثْنَة ۚ قَال ۚ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْضِبُ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتْم ، وكَانَ شَعَرُهُ يَبَلْغُ كَتَفْيَهُ أَوْ مَنْكِبِيهُ ۗ » رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وفي لفظ الأحمد والنسائي وأي داوُد وأتيت النّبي صلّى الله عليه وآله وسكّم مع أبي ولّه وسكّم مع أبي ولّه أبي ردع من حينًا على ودع بالعدين المهمكة : أي لطّع ، يُقالُ به ردع من دم أو زعفران).

وفى لفظ من حديث أبى رمثة « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن لى ، فقال ابنك ؟ قلت نعم أشهد به ، فقال : لاتجنى عليه ولا يجنى عليك ، قال : ورأيت الشيب أحمر » قال الترمذى : هذا أحسن شىء روى فى هذا الباب وأفسره ، لأن الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبلغ الشيب . قال حماد بن سلمة عن سماك بن حرب « قيل لجابر بن سمرة : أكان فى رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيب ؟ قال : لم يكن فى رأسه شيب إلا شعرات فى مفرق رأسه إذاادهن وأراهن الدهن » قال أنس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر دهن رأسه ولحيته (قوله لمة) بكسر اللام وتشديد الميم : هى الشعر المجاوز شحمة الأذن كذا فى القاموس . وفى رواية لأبى داود من هذا الحديث « وكان يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد لطخ لحيته بالحناء » (قوله ردع) هذا الحديث « وكان يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد لطخ لحيته بالحناء » (قوله ردع) هو بالراء المهملة المفتوحة والدال المهملة الساكنة .

باب جواز اتخاذ الشعر وإكرامه واستحباب تقصيره

١ - (عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالَتْ «كانَ شَعْرُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ فَوْقَ الوَفْرَةِ وَدُونَ الْخُمَّةِ » رَوَاه الخَمْسَةُ إلاَّ النَّسَائيَّ وَصَحَّحَهُ النَّرْمَذِيُّ).

ولفظ ابن ماجه « فوق الجمة » قال الترمذى : هو حديث صيح غريب من هذا الوجه ، وقد روى من غير وجه عن عائشة أنها قالت « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآنه وسلم من إناء واحد » ولم يذكروا فيه هذا الحرف ، وكان له شعو فوق الجمة ، وإنما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ثقة حافظ انتهى . وعبد الرحمن مدنى سكن بغداد وحد ثن بها إلى حين وفاته ، وثقه الإمام مالك بن أنس واستشهد به البخارى وتكلم فيه غير واحد (قوله فوق الوفرة) بفتح الواو ، قال في القاموس : الوفرة : الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الأذنين منه أو ما جاوز شحمة الأذن ، ثم الجمة ثم اللمة ، والجمع وفار ، وقال في الجمة : إنها مجتمع شعر الرأس وهي بضم الجيم وتشديد الميم . قال ابن وسلان في شرح السنن : إنها قريب المنكبين . قال المصنف رحمه الله : الوفرة : الشعر إلى شحمة الأذن فاذا جاوزها فهو اللمة فاذا بلغ المنكبين فهو الجمة انتهى . والحديث يدل على استحباب ترك الشعر على الوأس إلى أن يبلغ ذلك المقدار .

٢ - (وعَن أنس بن مالك (أن النّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كان بَضرب شعره منكبيه ، وفي لفظ (كان شعره رجلا ليس بالجعد كان بضرب شعره منكبيه ، وفي لفظ (كان شعره رجلا ليس بالجعد والسّبط بين أذنيه وعاتقه ، أخرجاه ، والأهمد ومسلم (كان شعره لل أنصاف أذنيه) .

(قوله كان شعره رجلا) براء مهملة مفتوحه وجيم مكسورة : هو الشعر بين السبوطة والجعودة ، والسبط بسين مهملة مفتوحة وباء موحدة ساكنة وتحرك وتكسر ، قال في القاموس : وهو نقيض الجعودة . وفي المشارق : وهو المسترسل كشعر العجم . والجعل قال في القاموس : خلاف السبط ، وفي المشارق : هو المتكسر ، فاذا كان شديد التكسر فهو القطط مثل شعر السودان. والحديث يدل على استحباب ترك الشعر وإرساله بين المنكبين أو بين الأذنين والعاتق . وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث البراء قال « ما رأيت من ذي لمة أحسن في حلة حمراء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قال أبو داود : زاد محمد بن سليان « له شعر يضرب منكبيه» قال : كذا رواه إسرائيل عن أبي إسحق عن البراء « يضرب منكبيه » وقال شعبة « تبلغ شحمة أذنيه ، قال أبو داود : وهم شعبة فيه . وأخرج مسلم وأبو داود والنسائى من حديث أنس قال ﴿ كَانَ شَعْرُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنصاف أذنيه ﴾ وأخرج البخارى ومسلم وأبو داوء والنسائي من حديث البراء قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ شحمة أذنيه ، قال القاضى : الجمع بين هذه الروايات أن ما يلى الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه ، وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه ، وقيل كان ذلك لاختلاف الأوقات ، فاذا غفل عن تقصير ها بلغت المنكب ، وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه . وكان يقصر ويطول بحسب ذلك .

٣ - (وَعَن ْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ۚ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ الهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَ مَن ْ كَانَ لَهُ شَعَرٌ فَلْيُكُرْمِهُ ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

الحديث قال فى الفتح : وإسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة فى الغيلانيات ، وإسناده حسن أيضا ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى ، وقد صرّح أبو داود أيضا أنه لايسكت إلاعما هوصالح للاحتجاج ، ورجال إسناده أئمة ثقات . وفيه د لالة على استحباب إكرام الشعر بالدهن والتسريح وإعفائه عن الحلق لأنه يخالف الإكرام إلا أن يطول كما ثبت عند أبى داود والنسائى وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال « أتيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولى شعر طويل ، فلما رآنى قال : ذباب ذباب ، قال : فرجعت فجززته ثم أتيته من الغد فقال : إنى لم أعنك » وهذا أحسن ، وفى إسناده عاصم بن كليب فجززته ثم أتيته من الغد فقال : إنى لم أعنك » وهذا أحسن ، وفى إسناده عاصم بن كليب

الحرمى، وقد احتج به مسلم في صحيحه . وقال الإمام أحمد : لابأس بحديثه . وقال أبوحاتم الرازى : صالح ، وقال على بن المدينى : لا يحتج به إذا انفرد ، وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال « أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثائر الرأس واللحية ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه يأمره باصلاح شعره و لحيته ففعل ، ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان » والثائر : الشعث بعيد العهد بالدهن والترجيل .

٤ - (وَعَن ْعَبد اللهِ بن المُغَفَلَ قال َ « نهى رَسُول ُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلهِ وَسلّم عَن التَّرَجلُ إلا عُبنًا » رَوَاه ُ الْحَمْس ُ إلا ً ابن ماجه وصحّحه وصحّحه للترمدي).

الحديث صححه ابن حبان . قال المنذرى : ولكن آخرجه النسائي مرسلا وأخرجه عن الحسن البصرى وعن محمد بن سيرين من قولهما . وقال أبو الوليد الباجي : هذا وإن كان رواته ثقات إلا أنه لايثبت ، وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر ، وفيما قاله نظر ، فقد قالَ الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازى : إن الحسن سمع من عبد الله ؛ ابن مغفل غير أن الحديث في إسناده اضطراب (قوله عن الترجل) الترجل والترجيل : تسريح الشُّعر ، وقيل الأول المشط والثاني التسريح . وقوله إلا غبا : أي في كل أسبوع مرّة كذا روى عن الحسن . وفسره الإمام أحمد بأن يسرحه يوما ويدعه يوما وتبعه غيره . وقيل المراد به في وقت دون وقت ، وأصل الغبُّ في إيراد الإبل أن ترد المـاء يوما وتدعه يوما وفي القاموس : الغبّ في الزيارة أن تكون كل أسبوع ، ومن الحمي ماتأخذ يوما وتدع يوماً . والحديث يدل على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم لأنه نوع من الترفه ، وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود قال « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهانا عن كثير من الإرفاه ، وفي ترك الترجيل الأيام نوع من البذاذة ، وقد ثبت عند أبى داود وابن ماجه من حديث أبى أمامة قال : ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماعنده الدنيا ، فقال رسول الله صلى اللهعليه وآلهوسلم : «ألا تسمعون ألا تسمعون؟ إن البذاذة من الإيمان ، إن البذاذة من الإيمان ، قال أبو داو د في سننه : إن البذاذة : التقحل ، وفى النهاية قحل : إذا التزق جلده بعظمه من الهزال والبلى انتهى : والإرفاه : الاستكثار من الزينة ، وأن لايزال يهيئ نفسه وأصله من الرفه ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم فإذا وردت يوما ولم ترد يوما فذلك الغبّ ، قاله الخطابي في المعالم ، وحديث أبي أمامة في إسناده محمد بن إسحق ، ولم يصرّح بالتحديث بل عنعن وفيه مقال مشهور . وقال أبوعمر الغمري إنه اختلف في إسناد هذا الحديث اختلافا سقط معه الاحتجاج ولا يصح من جهة الإسناد . ٥ - (وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً ﴿ أَنَّهُ كَانَتُ لَهُ بُهِمَّةٌ ضَخْمَةٌ فَسَأَلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ فَأَمْرَهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِا وَأَنْ يَتَرَجَّلَ كُلُّ يَوْمٍ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَمْرَهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْها وَأَنْ يَتَرَجَّلَ كُلُّ يَوْمٍ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَمْرَهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْها وَأَنْ يَتَرَجَّلَ كُلُّ يَوْمٍ اللهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ فَأَمْرَهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْها وَأَنْ يَتَرَجَل كُلُّ يَوْمِ اللهُ وَالله وَالله وَسَلَّمَ فَامْرَهُ أَنْ يُحْسِنِ إِلَيْها وَأَنْ مَنْ مَا الله الله الله وَسَلَّمَ الله وَسَلَّمَ اللهُ الله وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ اللهُ الله وَالله وَاللهُ وَسَلَّمَ اللهُ الله وَالله وَسَلَّمَ اللهُ الله وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله وَالله وسَلَّمَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

الحديث رجال إسناده كلهم رجال الصحيح ، وأخرجه أيضا مالك في الموطأ ، ولفظ الحديث عن أبي قتادة قال « قلت يا رسول الله إن لى جمة أفأرجلها ؟ قال نعم وأكرمها » فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « نعم وأكرمها » . وعلى هذا فلا يعارض الحديث المتقدم في النهى عن الترجل إلا غبا ، لأن الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو مجرد الإذن بالترجيل والإكرام ، وفعل الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الأمر بالترجيل والإكرام على المقيد ، لكن أبي قتادة ليس بحجة ، والواجب حمل مطلق الأمر بالترجيل والإكرام على المقيد ، لكن الإذن بالترجيل كل يوم كما في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث الإذن بالترجيل كل يوم كما في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهى عن الترجيل إلا غبا ، فان لم يمكن الجمع وجب الترجيح . وقد مقدم ذكر حديث إكرام الشعر ، وتقدم أيضا تفسير الجمة والترجيل .

باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس

١ - (عَنْ نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ قالَ ﴿ بَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَنِ الفَّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قالَ ﴿ وَسَلَّمَ عَنِ القَزَعُ ﴾ فقيل لنافع ما القَزَعُ ﴾ قال : أن مُعْلَقَ بَعْضُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَنِ القَزَعُ ﴾ مُتَّفَقُ عَلَيْهُ ﴾ .

وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وذكر أبو داود في سننه بعد ذكره تفسير القرع بمثل ما في المتن تفسيرا آخرفقال « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القرع وهو أن يحلق الصبي ويترك له ذؤابة ، وهذا لايتم لأنه قد أخرج أبو داود نفسه من حديث أنس بن مالك قال « كانت لى ذؤابة ، فقالت لى أمى لا أجزها ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمدها ويأخذ بها » وفسر القرع في القاموس بحلق رأس الصبي وترك عليه وآله وسلم يمدها ويأخذ بها » وفسر القرع في القاموس بحلق رأس الصبي وترك مواضع منه متفرقة غير محلوقة تشبيها بقرع السحاب بعد أن ذكر أن القزع: قطع من السحاب الواحدة بهاء . وقال في شرح مسلم بعد أن ذكر تفسير ابن عمر : وهذا الذي فسره به نافع وعبيد الله هو الأصح . قال : والقرع : حلق بعض الرأس مطلقا ، ومنهم من قال : هو وعبيد الله هو الأصح . قال : والصحيح الأول لأنه تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به ، وفي البخاري في تفسير القرع قال : فأشار لناعبيد الله إلى ناصيته وجانبي رأسه وقال : إذا حلق رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة رأسه وقال : إذا حلق رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة رأسه وقال : إذا حلق رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة رأسه وقال : إذا حلق رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة رأسه وقال : إذا حلق رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة الله وقال : إذا حلق رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة وهو المناس الهي ترك ههنا شعر وههنا شعر . قال عبيد الله : أما القصة الله يه و المناس الصبي ترك هي الله يه و المناس الهي الله يه و المناس الهي الله يه و المناس السبح المناس المنه و المناس المناس المنه و المناس المن

والقفا للغلام فلا بأس بهما ، وكل خصلة من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة ، والمراد بها هنا شعر الناصية : يعني أن حلق القصة وشعر القفا خاصة لابأس به ، وْقَالَ : المذهب كراهيته مطلقاكما سيأتي . وأخرج أبو داود من حديث أنس قال « كان لى ذؤابة ، فقالت أمى لاأجزُّها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يمدها ويأخذ بها » وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه « أنه أتى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده على ذؤابته وسمت عليه ودعا له » ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال « قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة ، وإن زيد بن ثابت لمع الغلمان له دَوْ ابتان » . ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجائز اتخاذها ما انفر د من الشعر فيرسل ويجمع ماعداها بالضفر وغيره، والتي تمنع أن يحلق الرأس كله ويترك ما في وسطه فيتخذ ذؤابة . وقد صرّح الحطابي بأن هذا ما يدخل في معنى القزع انتهى من الفتح. والحديث يدل على المنع من القزع. قال النووى: وأجمع العلماء على كراهة القزع كراهة تنزيه . وكرهه مالك في الجارية والغلام مطلقا ، وقال بعض أصحابه : لابأس به للغلام. ومذهبنا كراهته مطلقا للرجل والمرأة لعموم الحديث. قال العلماء : والحكمة في كراهته أنه يشوَّه الحلق ، وقيل لأنه زيَّ أهل الشرك ، وقيل لأنه زيَّاليهود ،وقد جاء هذا ا مصرّحا به في رواية لأبي داود انتهي . ولفظه في سنن أبي داود أن الحجاج بن حسان قال : ا دخلنا على أنس بن مالك فحدثتني أختى المغيرة قالت : وأنت يومئذ غلام ولك قرنان أو قصتان ، فمسح رأسك وبرك عليك وقال: احلقوا هذينأوقصوهما فانهذا زىاليهود» . ٢ - (وَعَنَ ابْن مُعَمَرُ ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رأى صَبِيًّا ﴿ قَدْ حُلِقَ بَعْضُ رأسِهِ وَتُركَ بَعْضُهُ ، فَنَهاهُمْ عَنْ ذلك وقال : احْلِقُوا كُلَّهُ ۚ أَوْ ذَرُوا كُلَّهُ ۚ » رَوَاهُ أَمْمَكُ وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى ۚ باسْناد صحيح ٍ) .

قال المنذرى: وأخرجه مسلم بالإسناد الذى أخرجه أبو داود ولم يذكر لفظه ، وذكر أبو مسعود الدمشقى فى تعليقه أن مسلما أخرجه بهذا اللفظ . والحديث يدل على المنع من حلق بعض الرأس وترك بعضه وقد سبق الكلام عليه فى الذى قبله ، وهو مؤيد لتفسير القزع بما فسره به ابن عمر فى الحديث السابق . وفيه دليل على جواز حلق الرأس جميعه . قال الغزالى: لابأس به لمن أراد التنظيف . وفيه رد على من كرهه ، لما رواه الدارقطنى فى الإفراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «الاتوضع النواصى إلا فى حج أو عمرة ، وفقول عمر الضبيع : لووجدتك محلوقا لضربت الذى فيه عيناك بالسيف . ولحديث الحوارج: إن سياهم التحليق . قال أحمد : إنما كرهوا الحلق بالموسى ، أما بالمقراض فليس به بأس ها المناه الكراهة تختص بالحلق .

" سر وعن عبد الله بن جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسكم أم أمهل آل جعفر أن رسول الله صلى الله على وسكم أمهل آل جعفر ثلاثا أن يأ تيهم أم أم أناهم فقال : لاتبكوا على أخيى بعد الليوم ، ادعوا لى بني أخيى ، قال : فجيء بنا كأننا أفرخ فقال : المحكوا لى الحكرة ق ما الحكرة ق بالحكرة ق فحلق رءوسنا » رواه أهمك وأبو داود والنسائي) .

الحديث إسناده حسن ، وقد سكت عنه أبوداود والمنذرى لذلك ، ورجال إسناده عند أبى داود ثقات ، وأما عند النسائى فشيخه فيه مقال والبقية ثقات (قوله كأننا أفرخ) جمع فرخ : وهو صغير ولد الطير . ووجه التشبيه أن شعرهم يشبه زغب الطير ، وهو أول ما يطلع من ريشه . والحديث يدل على أن الكبير من أقارب الأطفال يتولى أمرهم وينظر في مصالحهم وهو يدل على الترخيص في حلق جميع الرأس ولكن في حق الرجال . وأما النساء فقد أخرج النسائى من حديث على رضى الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تحلق المرأة رأسها » ويدل على الترخيص للرجال أيضا الحديث الذى قبل هذا لأنه أمر بحلقه كله أو تركه كله .

باب الاكتحال والادهان والتطيب

١- (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ " مَنْ الْحَدُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ " مَنْ الْعَلَ فَعَلَ فَقَدَ " أَحْسَنَ " ، وَمَن الله فَلا حَرَجَ " رَوَاهُ أَحْدَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابُن ماجَه ") .

وسلم. قال ابن رسلان: وفي كيفية الوتر في الاكتحال وجهان: أحدهما أن يضع في كل عين ثلاث مرّات، وهذا هو الأصح لحديث ابن عباس الآتي، والثاني يضع في الميني ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع وترا، أو في عين ثلاث مرات وفي عين أربع مرات؛ حمرات وفي اليسرى موتين أبن عباس « أن النابي صللى الله عليه وآله وسلم كانت لله ممك مك من ابن عباس عباس عباس النابية تلاثة في هذه وتكلاثة في هذه و منكرة في هذه و المرابع من ما كل المنابع المن ماجة والمرابع من والمنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع والمنابع وفي المنابع والمنابع والمنابع

الحديث حسنه الترمذي وقال: إنه روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «عليكم بالإثمد فانه يجلو البصر وينبت الشعر» ثم ذكر أنها كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مكحلة الخ ، وساق الحديث عن على بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثان بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس. قال: وفي الباب عن جابر وابن عمر. والحديث يدل على استحباب أن يكون الاكتحال في كل عين ثلاثة أميال، وأن يكون بالإثمد ، وهو بالكسر حجر للكحل معروف ، وأن يكون في كل ليلة ، وأن يكون عند النوم . وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى يكون عند النوم . وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « البسوا من ثيابكم البياض فانها من خيار ثيابكم وكفنوا فيها مو تاكم ، وإن خير أكحالكم الإثمد يجلو البصر وينبت الشعر » وأخرجه الترمذي وابن ماجه مختصرا وليس فيه ذكر الكحل . وفي واية للطبراني «فانه منبتة للشعر ، مذهبة للقذى ، مصفاة للبصر» . " ليس فيه ذكر الكحل . وفي واية للطبراني «فانه منبتة للشعر ، مذهبة للقذى ، مصفاة للبصر» . " وحبيب إلى من الله ثيا النساء والطيب وجمعات قررة عبيني في الصلاة » ، همين الله من من الله عبيني في الصلاة » ، همين إلى من الله تأسيل النساء والطيب وجمعات قررة عبيني في الصلاة » ، همينة إلى من الله تأسي الله من أله أله النساء والطيب وجمعات قررة عبيني في الصلاة » ، همينة المنات المنات الله عبين في الصلاة » ، همينات إلى من الله تأسيل النساء والطيب وجمعات قررة عبيني في الصلاة » ،

وأخرجه أيضا أحمد وابن أبي شيبة والحاكم من حديثه ، وفي إسناده في سنن النسائي سيار بن حاتم وسلام بن مسكين ، ومن طريق سيار رواه أحمد في الزهد والحاكم في المستدرك . ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن سعد ، والبزار وأبويعلى وابن عدى في الكامل وأعله به والعقيلي في الضعفاء كذلك . وقال الدارقطي في علله : رواه أبو المنذر سلام بن أبي الصهباء وجعفر بن سليان . ورواه عن ثابت عن أنس وخالد ابن حماد بن زيد عن ثابت مرسلا ، وكذا رواه محمد بن عيان بن ثابت البصرى ، والمرسل أشبه بالصواب . وقد رواه عبد الله بن أحمد في زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف أبن عطية عن ثابت موصولا أيضا ، ويوسف ضعيف ، وله طريق أخرى معلولة عند

الطبراني في الأوسط عن محمد بن عبد الله الحضري عن يحيى بن عمان الحربي عن الهبل ابن زياد عن الأوزاعي عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس مثله . قال الحافظ في التلخيص : إن إسناده حسن . وقال في تخريج الكشاف والتلخيص : ليس في شيء من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع « حبب إلى من دنياكم النساء ، الحديث. وزيادة ثلاث تفسد المعنى ، على أن الإمام أبا بكر بن فورك شرحه في جزء مفرد باثباتها ، وكذلك أورده الغزالي في الإحياء واشتهر على الألسنة انتهى ، وإنما قال : إن زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لأن الصلاة ليست من حبِّ الدنيا . وقد وجه ذلك السعد في حاشية الكشاف فقال : وقرَّة عيني مبتدأ قصد به الإعراض عن حبِّ الدنيا وما يحبِّ فيها ، وليس عطفا على ا الطيب كماسبق إلى الفهم لأنها ليست منحبّ الدنيا . ووجه ذلك بعضهم بأن «من» بمعنى في ع قال : وقد جاءت كذلك في قوله تعالى ـ ماذا خلقوا من الأرض ـ أى في الأرض ، وردُّه صاحب الثمرات بأنه قد حبب إليه أكثر من ذلك نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى . ومثل ما قال الحافظ قال شيخ الإسلام زين الدين العراقي في أماليه وصرّح بأن لفظ ثلاث ليس في شيء من كتب الحديث وأنها مفسدة للمعنى ، وكذلك قال الزركشي وغيره . وقال الدماميني : لاأعلمها ثابتة من طريق صحيحة والحديث يدل على أن الطيب والنساء مجببان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ورد مايدل علىأن الطيب محبب إلى الله تعالى ، فأخرج الترمذي عن ابن المسيب أنه كان يقول: ﴿ إِنْ الله تعالى طيب يحبِّ الطيب نظيف يحبّ النظافة كريم بحب الكرم جواد يحبّ الجود ، فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود». قال يعنى الراوى عن ابن المسيب فذكرت ذلك لمهاجر بن مسهار فقال : حدثنيه عامر بن سعد عن أبيه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم مثله . قال الترمذي : وهذا حديث غريب ، وخالد ابن إلياس يضعف ، ويقال ابن إياس .

٤ - (وَعَن ْنافِعْ قَالَ (كَانَ ابْن ُ عُمَرَ يَسْتَجْمُو بُالْالُوَّةَ عَيْرَ مُطْراةً وَبِكَافُودِ يَطْرُحُهُ مَعَ الْالُوَّة ويَقُولُ هَكَذَاكانَ يَسْتَجْمُو رَسُولُ اللهِ صَلَّى وَبِكَافُودِ يَطْرُحُهُ مَعَ الْالُوَّة وَيَقُولُ هَكَذَاكانَ يَسْتَجْمُو رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهُ وَلَهُ وَمَسْلِم " . الْالُوَّة : العُودُ اللَّذِي لَنَّة عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) رَوَاهُ النَّسَائَى وَمُسْلِم " . الْالْوَّة : العُودُ اللَّذِي لَنَّا عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ) .

قوله يستجمر، الاستجمارها: التبخر وهو استفعال من المجمرة وهي التي توضع فيها النار. قوله الألوة بفتح الهمزة وضمها وضم اللام وتشديد الواو وفتحها: العود الذي يتبخر به كما قال المصنف، وحكى الأزهري كسر اللام. قوله غير مطراة: أي غير مغلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم. والحديث يدل على استحباب التبخر بالعود. وهو نوع من أنواع الطيب المندوب إليه على العموم.

• - (وَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ مَن عُرُضَ عَلَيْهِ طِيبٌ فَلَا يَرُدَّهُ ﴾ فإنَّهُ خَفَيِفُ المَحْمَلِ طَيَّبَةً الرَّائْحَة ِ » رَوَ اه مُ أَحْمَدُ وَمُسْلِم وَالنَّسَائَى وَأَبُو دَاوُدَ) .

لم يخرجه مسلم بهذا اللفظ بل بلفظ « من عرض عليه ريحان فلايرد ه » و هكذا أخرجه الترمذي بلفظ ﴿ إذا أعطى أحدكم الريحان فلايرده فانه خرج من الجنة ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وأخرجه من طريق حنان قال : ولا يعرف لحنان غير هذا الحديث انتهـى . وهو أيضا مرسل لأنه رواه حنان عن أبي عثمان النهدى ، وأبوعثمان وإن أدرك زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه لم يره ولم يسمع منه . وحديثالباب صححه ابن حبان . وقد أخرج الترمذي عن ثمامة بن عبد الله قال : كان أنس لاير د الطيب . وقال أنس « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لايرد الطيب » قال : وهذا حديث حسن صحيحٌ . وفى الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عند البزار بلفظ « ما عرض على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم طيب قط فردّه ، قال الحافظ في الفتح : وسنده حسن . وعن ابن عباس عند الطبراني بلفظ «من عرض عليه طيب فليصب منه » « وقد بوّب البخاري لهذا فقال : باب من لم يرد الطيب ، وأورد فيه بلفظ « كان لايرد الطيب » . والحديث يدل على أن ردَّ الطيب خلاف السنة ولهذا نهى النبيِّ عنه صلى الله عليه و آ له وسلمعنه ثم أعقب النهى بعلة تفيد انتفاء موجبات الرد ، لأنه باعتبار ذاته خفيف لايثقل حامله ، وباعتبار عرضه طيب لايتأذَّى به من يعرض عليه فلم يبق حامل على الردُّ ، فان كل ما كان بهذه الصفة محبب إلى كل قلب مطلوب لكل نفس (قوله المحمل) قال القرطبي: هو بفتح الميمين ويعني به الحمل.

7 - (وَعَن ْأَنِي سَعِيدِ ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَي الْمِسْكِ : هُو أَطْيَبُ طِيبِكُم ْ ﴾ رَوَاهُ الجَماعةُ إلا البُخارِيَّ وَابْنَ ماجهُ ﴾ . ٧ - (وَعَن ْ مُحَمَّد بْن عَلِي قَالَ ﴿ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها : أكان رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَتَطَيَّبُ ؟ قَالَت ْ نَعَم ْ بِذِكَارَةَ الطيب رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَتَطَيَّبُ ؟ قَالَت ْ نَعَم ْ بِذِكَارَةَ الطيب المسْكُ وَالعَنْبَرِ ﴾ رَوَاهُ النَّسَائَى وَالبُخارِ يُ في ناريخه ﴾ .

وأخرجه الترمذي أيضا من حديث عائشة بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب بذكارة الطيب المسك والعنبر ، ويقول : أطيب الطيب المسك » وحديث الباب في إسناده أبو عبيدة بن أبي السفر ، وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله . وقولها بذكارة الطيب ، الذكارة بالكسر للمعجمة : ما يصلح للرجال قاله في النهاية . والمراد الطيب الذي

لالون له ، لأن طيب الرجال ماظهر ريحه وختى لونه . وقولها المسك والعنبر بدل من ذكارة الطيب . والحديث الأول يدل على أن المسك خير الطيب وأحسنه وهو كذلك . وفى التصريح بأنه أطيب الطيب ترغيب فى التطيب به وإيثاره على سائر أنواع الطيب .

٨ - (وَعَن ْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنَّ طَيِبَ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ ، وَطِيبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ طَيبَ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ ، وَطِيبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ طِيبَ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ ، وَطِيبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ ، وَطِيبَ النِّسَاء مِا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ وَخَيْقَ لَوْنُهُ وَكَالً : حَدِيثٌ حَسَن *) .

وقال الترمذى بعد أن ذكر للحديث طريقا أخرى عن الجديرى عن أبى نضرة عن الطفاوى عن أبى هريرة إلا أن الطفاوى لانعرفه إلا فى هذا الجديث ولا يعرف اسمه . وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصين بلفظ « إن خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخيى لونه وخيى ريحه » وقال هذا حديث حسن غريب ، وفى رجال وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخيى ريحه » وقال هذا حديث حسن غريب ، وفى رجال إسناده عند النسائى مجهول ثم بينه فى إسناد آخر بأنه الطفاوى وهو أيضا مجهول كما سبق . والحديث يدل على أنه ينبغى للرجال أن يتطيبوا بما له ريح ولايظهر له لون كالمسك والعنبر والعود ، وأنه يكره لهم التطيب بما له لون كالزباد والعبير ونحوه ، وأن النساء والعكس من ذلك ؛ وقد ورد تسمية المرأة التي تمرّ بالمجالس ولها طيب له ريح زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائى من حديث أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كل عين زانية ، والمرأة إذا استعطرت فرّت بالمجلس فهى كذا وكذا :

باب الإطلاء بالنورة

الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألفه في الحمام بعد أن أبن أماجة في ما الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألفه في الحمام بعد أن ذكر حديث الباب عدا إسناد جيد ، وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق أخرى عن أم سلمة . وقد رواه عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا باسناد جيد قاله الأسيوطي ، وقد أخرجه الحرائطي في مساوى الأخلاق من طريقين عن أم سلمة وثوبان ، وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق ثوبان بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور » وأخرجه ابن عساكو في اريخه من طريقه أيضا . وأخرج أيضا من طريق واثلة بن الأسقع « أنه صلى الله عليه وآله وسلم أطلى من طريقه أيضا . وأخرج أيضا من طريق واثلة بن الأسقع « أنه صلى الله عليه وآله وسلم أطلى

يوم فتح خيبر ﴾ وآخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أطلى ولى عانته بيده » وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن إبراهيم ينحوه . قال ابن كثير : وهو مرسل فيقوى الموصول الذي أخرجه ابن ماجه . وأخرج ا سعيد بن منصور عن مكحول أنه قال « لما افتتح رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم خيبر أكل متكئا وتنور ﴾ وهو مرسل أيضا . وذكر أبوداود في المراسيل عن أبي معشر زياد البن كليب « أن رجلًا نوّر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وأخرجه البيهتي في سننه ﴿ لَكَبَرَى وَفَى تَارِيخَ ابن عَسَاكُرُ بِاسْنَادُ ضَعِيفَ عَنَ ابنَ عَمْرُ ﴿ أَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ وسلم كان يتنوركل شر » وأخرج أحمد عن عائشة قالت « أطلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنورة ، فلما فرغ منها قال : يا معشر المسلمين عليكم بالنورة فانها طلية وطهور ، وإن الله يذهب بها عنكم أوساخكم وأشعاركم » وقد روى الإطلاء بالنورة عن جماعة من الصحابة . فرواه الطبراني عن يعلى بن مرّة الثقني والطبراني أيضا بسند رجاله رجال الصحيح عن ابن عمر . والبيهق عن ثوبان ، والخرائطي عن أبي الدرداء وجماعة من الصحابة ، وعبد الرزاق عن عائشة ، وابن عساكر عن خالد بن الوليد ، وجاءت أحاديث قاضية بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتنور : منها عند ابن أبي شيبة عن الحسن قال : كان وسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر لايطلون. قال ابن كثير: هذا من مراسيل الحسن وقد تكلم فيها . وأخرج البيهتي في سننه عن قتادة أن رسول الله بنحوه ، وزاد ولا عَمَانَ وَهُو مَنقَطِعٍ . وأخرج البيهقي عن أنس أنه قال ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله وسلم لايتنور » وفى إسناده مسلم الملائى ، قال البيهتى : وهو ضعيف الحديث . قال السيوطي : والأحاديث السابقة أقوى سندا وأكثر عددا وهي أيضا مثبتة فتقدم. ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور تارة ويحلق أخرى . وأما ما روى عن ابن عباس أنه ما أطلى نبي قط ، فقال صاحب النهاية وصاحب الملخص وعبد الغافر الفارسي : إن المراد به ما مال إلى هواه .

أبواب صفة الوضوء فرضه وسننه

قال جمهور أهل اللغة: يقال الوضوء بضم أوله إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر ، ويقال الوضوء بفتح أوله إذا أريد به الماء الذي يتطهر به كذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة وغيرهم . وذهب الحليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما . قال صاحب المطالع : وحكى الضم فيهما جميعا ، وأصل الوضوء من الوضاءة وهي الحسن والنظافة ، وسمى وضوء الصلاة وضوء لأنه ينظف المتوضى ريحسنه على الحسن والنظافة ، وسمى وضوء الصلاة وضوء لأنه ينظف المتوضى ريحسنه ع

باب الدليل على وجوب النية له

١ - (عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى. اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ يَقُولُ ﴿ إِنَّهَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّهَا لامْرِئُ مَا نَوَى، فَنَ كانت هيجنْرَتُهُ ۚ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ فَهَجِنْرَتُهُ ۚ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَن ْ كَأَنَتْ هجنْرَتُهُ إلى دُنْيا يُصيبُها أو امر أة يَتْزَوَّجُها فَهجرْتُهُ إلى ماهاجر وَاليه «رَوَاهُ الحَماعَةُ). الحديث مداره على يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهم التيمي عن علقمة ابن وقاص عن عمر بن الحطاب، ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرّجه سوى مالك فانه لم يخرجه في الموطأ ، ووهم ابن دحية فقال : إنه فيه ولعلَّ الوهم اتفق له لمـا رأى الشيخين والنسائي رووه من حديث مالك . وما وقع في الشهاب بلفظ « الأعمال بالنيات « بجمع الأعمال وحذف إنما ، فنقل النووى عن أبي موسى المديني الأصبهاني أنه لا يصح له إسناد وأقرَّه النووى، قال الحافظ: وهو وهم فقد رواه كذلك الحاكم في الأربعين لهمن طريق مالك وكذا أخرجه ابن حبان من وجه آخر في مواضع تسعة من صيحه منها في الحادي عشر من الثالث والرابع والعشرين منه والسادس والستين منه ، ذكره في هذه المواضع بحذف إنما ، وكذا رواه البيهني في المعرفة وفي البخاري « الأعمال بالنية » بحذف إنما وإفراد النية . قال الحافظ أبو سعيد محمد بن على" الحشاب : رواه عن يحيى بن سعيد نحو مائتين وخمسين إنسانا . وقال أبو إسماعيل الهروى عبد الله بن محمد الأنصاري : كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيي بن سعيد . قال الحافظ : تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقا ، ثم رأيت في المستخرج لابن منده عدة طرق فضممتها إلى ما عندي فزادت على ثلثمائة . وقال البزار والخطابي وأبو على بن السكن ومحمد بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم : إنه لايصحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم إلا عن عمر بن الخطاب . ورواه ابن عساكر من طريق أنس وقال : غريب جدا ، وذكر ابن منده في مستخرجه أنه رواه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من عشرين نفسا . قال الحافظ : وقد تتبعها شيخنا أبو الفضل بن الحسين في النكت التي جمعها على " بن الصلاح وأظهر أنها في مطلق النية لابهذا اللفظ. وهذا الحديث قاعدة من قواعد الإسلام حتى قيل إنه ثلث العلم . ووجهه أن كسب العبد بقلبه وجوارحه ولسانه وعمل القلب أرجحها لأنه يكون عبادة بانفراده دون الآخرين (قوله إنما الأعمال) هذا التركيب يفيد الحصر من جهتين : الأولى إنما ، فانها هي من صيغ الحصر . واختلف هل تفيده بالمنطوق أو بالمفهوم أو بالوضع أو العرف وبالحقيقة أم بالمجاز ؟ ومذهب المحققين

أنها تفيده بالمنطوق وضعا حقيقيا . قال الحافظ : ونقله شيخنا شيخ الإسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدي ، وعلى العكس من ذلك أهل العربية وموضع البحث عن بقية أبحاث إنما الأصول وعلم المعانى فليرجع إليهما . الجهة الثانية : الأعمال ، لأنه جمع محلي باللام المفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر ، لأن معناه كل عمل بنية فلاعمل إلا بنية ، وهذا التركيب من المقتضى المعروف في الأصول ، وهو ما احتمل أحد تقديرات لاستقامة الكلام، ولا عموم له عند المحققين فلا بد من دليل في تعيين أحدها. وقد اختلف الفقهاء في تقديره ههنا ، فمن جعل النية شرطا قدر صحة الأعمال ، ومن لم يشتر ط قدر كمال الأعمال . قال ابن دقيق العيد : وقد رجح الأوّل بأن الصحة أكثر لزوما للحقيقة فالحمل عليها أولى ، لأن ما كان ألزم للشيء كان أقرب إلى خطوره بالبال اه . قال الحافظ : وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد ، واختلفوا في الوسائل ، ومن ثم خالفت الحنفية في اشتراطها للوضوء. وقد نسب القول بفرضية النية المهدى عليه السلام في البحر إلى على عليه السلام وسائر العترة والشافعي ومالك والليث وربيعة وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه (قوله بالنية) الباء للمصاحبة ، ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنها مقوّمة العمل فكأنها سبب في إبجاده . قال النووى : والنية القصد ، وهو عزيمة القلب . وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد . وقال البيضاوي : النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا ، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لابتغاء رضا الله وامتثال حكمه . والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليصح تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر فانه تفصيل لما أجمل. والجار والمجرور متعلق بمحذوف هو ذلك المقدر : أعنى الكمال أو الصحة أو الحصول أو الاستقرار . قال الطبيي : كلام الشارع محمول على بيان الشرع لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان ، فكأنهم خوطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع فيتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي (قوله وإنما لامرئ ما نوى) فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال قاله القرطبي ، فيكون على هذا جملة موكدة للتي قبلها . وقال غيره : بل تفيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نبهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيترتب الحكم على ذلك . والثانية أفادت أن العامل لايحصل له إلا ما نواه . قال ابن دقيق العيد : والحملة الثانية : أن من نوى شيئا يحصل له ، وكل ما لم ينوه لم يحصل ، فيدخل في ذلك ما لاينحصر من المسائل. قال: ومن ههنا عظموا هذا الحديث إلى آخر كلامه. ويدل على صحة كلامه أحاديث كثيرة واردة بثبوت الأجر لمن نوى خيرا ولم يعمله كحديث « رجل آتاه الله مالا وعلما فهو يعمل بعلمه في ماله وينفقه في حقه ، ورجل آتاه الله علما ولم يؤته مالا فهو يقول: لوكان لى مثل هذا عملت فيه مثل العمل الذي يعمل فهما في الأجر سواء ه

الله الحافظ: والمراد أنه يحصل إذا عمله بشرائطه أوحال دون عمله لهما يعذر شرعا بعدم عمله على والمراد بعدم الحصول إذا لم تقع النية لاخصوصا ولا عموما ، أما إذا لم ينو شيئا مخصوصا لكن كانت هناك نية تشمله فهذا مما اختلف فيه أنظار العلماء ، ويتخرَّج عليه من المسائل ما لا يحصى (قوله فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله) الهجرة : الترك ، والهجرة إلى الشيء: الانتقال إليه عن غيره . وفي الشرع: ترك ما نهى الله عنه ، وقد وقعت في الإسلام، على وجوه : الهجرة إلى الحبشة ، والهجرة إلى المدينة ، وهجرة القبائل ، وهجرة من أسلم من أهل مكة ، وهجرة من كان مقيما بدار الكفر ، والهجرة إلى الشام فى آخر الزمان عند ظهور الفتن . وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « سيكون هجرة بعد هجرة ، فخيار أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم ويبقى في الأرض شرار أهلها » ورواه أيضا أحمد في المسند (قوله فهجرته إلى الله ورسوله) وقع الاتحاد بين الشرط والجزاء وتغايرهما لابدمنه وإلا لم يكن كلاما مفيدا . وأجيب بأن التقدير فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدا ، فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا فلا اتحاد . وقيل يجوز الاتحاد في الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر لقصد التعظيم أو التحقير كأنت أنت : أي العظيم أو الحقير . ومنه قول أبي النجم : وشعري شعرى : أي العظيم ، وقيل الخبر محذوف في الجملة الأولى منهما : أي فهجرته إلى الله ورسوله محمودة أو مثاب عليها ، وفهجرته إلى ماهاجر إليه مذمومة أو قبيحة أو غير مقبولة (قوله دنيا يصيبها) بضم الدال ، وحكى ابن قتيبة كسرها وهي فعلى من الدنو : أي القرب؛ سميت بذلك لسبقها للأخرى ، وقيل لدنوّها إلى الزوال . واختلف في حقيقتها فقيل ما على الأرض من الهواء والجوّ . وقيل كل المخلوقات من الجواهر والأعراض . وإطلاق الدنيا على بعضها كما في الحديث مجاز (قوله أو امرأة يتزوّجها) إنما خص " المرأة بالذكر بعد ذكر ما يعمها وغيرها للاهتمام بها . وتعقبه النووى بأن لفظ دنيا نكرة وهي لاتعمُّ في الإثبات فلا يلزم دخول المرأة فيها . وتعقب بأنها نكرة في سياق الشرط فتعمّ . ونكته الاهتمام الزيادة في التحذير لأن الافتتان بها أشد". وحكى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لايزوّجون المولى العربية ، ويراعون الكفاءة، في النسب فلما جاء الإسلام سوّى بين المسلمين في مناكحتهم ، فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوّج بها من كان لايصل إليها . وتعقبه ابن حجر بأنه يفتقر إلى نقل أن هذا المهاجر كان حولى وكانت المرأة عربية ، ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ، ومنع أيضا أن الإسلام أبطل الكفاءة ، ولو قيل إن تخصيص المرأة بالذكر لأن السبب في الحديث مهاجر أم تيس فذكرت المرأة بعد ذكر ما يشملها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لأجلها لم يكن بعيدا من

الصواب ، وهذه نكتة سرّية . والحديث يدل على اشتراط النية فى أعمال الطاعات ، وأقد ما وقع من الأعمال بدونها غير معتد به ، وقد سبق ذكر الحلاف فى ذلك . وفى الحديث فوائد مبسوطة فى المطوّلات لايتسع لها المقام وهو على انفراده حقيق بأن يفرد له مصنف مستقل.

باب التسمية للوضوء

١ - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِه وَسَلَّمَ قَالَ (لاصلاة مَلَن ْ لاينَد ْ كُرُ اللهُ عَلَيْهُ ، وَلا وُضُوء مَلَ فَ لاينَد ْ كُرُ اللهُ عَلَيْهُ ، رَوَا هَ أَهْمَدُ وَأَبُن ماجَه ، وَلا وُضُوء مَلَ قَابِن ماجَه مِن حَدِيثِ سَعَيد بن أَهْمَدُ وأَبُن ماجَه مِنْ حَدِيثِ سَعَيد بن زَيْد وأَبِي سَعَيد مِثْلُهُ ، والجَميعُ فِي أَسانِيدِ هَا مَقَال ُ قَرِيبٌ . وقَالَ البُخارِيُّ : أَخْسَن شَيْء فِي هَذَا البابِ حَديثُ رَباح بن عَبْد الرَّهُمَن : يَعْني حَديث أَحْسَن شَيْء فِي هَذَا البابِ حَديث رَباح بن عَبْد الرَّهُمَن : يَعْني حَديث سَعِيد بن زَيْد . وَسَمُعِل َ إِسْحَقُ بن رُاهِ هَوَيه : أَيُّ حَديث أَصَحُ فِي التَّسْمِية ؟ فَذَا كَرَ حَديث أَبِي سَعِيد إِنْ رَبِيْد . وَسَمُعِل َ إِسْحَق بن رُاهِ هَوَيه : أَيُّ حَديثٍ أَصَحُ فِي التَسْمِية ؟

الحديث الأول أخرجه أيضا الترمذي في العلل والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن موسى المخزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، ورواه الحاكم من هذا الوجه فقال يعقوب بن أبي سلمة : وادعى أنه الماجشون وصححه لذلك فوهم، والصواب أنه الليني قاله الحافظ. قال البخارى: لايعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة ، وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وهذه عبارة عن ضعفه فانه قليل الحديث جدا ، ولم يرو عنه سوى ولده ، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونة ثقة . قال ابن الصلاح : انقلب إسناده على الحاكم فلا يحتجّ لثبوته بتخريجه له ، و تبعه النووى . و له طريق أخرى عند الدار قطني والبيهتي عن أبي هريرة بلفظ « ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه ، وما صلى من لم يتوضأ » وفى إسناده محمود بن المحمد الظفري وليس بالقوى ، وفي إسناده أيضا أيوب بن النجار عن يحيي بن أبي كثير ، وقلم روى يحيى بن معين عنه أنه لم يسمع من يحيى بن أبى كثير إلا حديثا واحدا غير هذا ه وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله والحمد الله ، فإن حفظتك لاتزال تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء » قال : تفرّد به عمرو بن أبي سلمة عن إبراهيم ابن محمد عنه وإسناده واه. وفيه أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه ﴿ إِذَا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ويسمى قبل أن يدخلها ، تفرُّد بهذه

﴿ الله عبد الله بن محمد عن هشام بن عروة وهو متروك ؛ وفي الباب عن أبي سعيد وسعيد أبن زيد كما ذكره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلى وأنس ، فحديث أبي سعيد رواه أحمد والدارمي والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدى وابن السكن والبزار والدارقطني والحاكم والبيهتي بلفظ حديث الباب . وزعم ابن عديٌّ أن زيد ابن الحباب تفرّد به عن كثير بن زيد . قال الحافظ : وليس كذلك فقد رواه الدارقطني من ال حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهري وكثير بن زيد. قال ابن معين : ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : صدوق فيه لين . وقال أبوحاتم : صالح الحديث ليس بالقوى يكتب حديثه ، وكثير بن زيد رواه عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد وربيح قال أبو حاتم شيخ ، وقال البخارى : منكر الحديث ، وقال أحمد : ليس بالمعروف وقال المروزى : لم يصححه أحمد وقال : ليس فيه شيء يثبت ، وقال البزار : كل ما روى في هذا الباب فليس بقويٌّ ، وذكر أنه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة . وقال العقيلي : الأسانيد في هذا الباب فيها لين ، وقد قال أحمد بن حنبل : إنه أحسن شيء في هذا الباب ، وقد قال أيضا : لاأعلم في التسمية حديثا صحيحا ، وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح . وقال إسحق : هذا يعني حديث أبي سعيد أصح ما في الباب . وأما حديث سعيد بن زيد فرواه الترمذي والبزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني والعقيلي والحاكم ، وأعل بالاختلاف والإرسال . وفي إسناده أبو ثفال عن رباح مجهولان فالحديث ليس بصحيح قاله أبو حاتم وأبو زرعة ، وقد أطال الكلام على حديث سعيد بن وزيد في التلخيص . وأما حديث عائشة فرواه البزار وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنديهما وابن عدى ، وفي إسناده حارثة بن محمد وهو ضعيف . وأما حديث سهل بن سعد فرواه ابن ماجه والطبراني ، وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف ، وتابعه أخوه أبيّ بن عباس وهو مختلف فيه . وأما حديث أبي سبرة وأمّ سبرة فرواه الدولابي في الكني والبغوى في الصحابة ، والطبراني في الأوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف . وأما حديث على فرواه ابن عدى وقال : إسناده ليس بمستقيم . وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، وعبد الملك شديد الضعف . قال الحافظ : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوّة تدل على أن له أصلا. وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله . قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح . والأحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء ، لأن الظاهر أن النبي للصحة لكونها أقرب إلى الذات وأكثر الزوما للحقيقة فيستلزم عدمها عدم الذات ، وما ليس بصحيح لايجزى ولا يقبل ولا يعتد

به ، وإيقاع الطاعة الواجبة على وجه يترتب قبولها وإجراؤها عليه واجب : وقد ذهب إلى الوجوب والفرضية العترة والظاهرية وإسحق وإحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل. واختلفوا هل هي فرض مطلقاً أو على الذاكر ؟ فالعترة على الذاكر والظاهرية مطلقاً . وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة وهوأحد قولى الهادي إلى أنها سنة . احتج الأوَّلون بأحاديث الباب ، واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعا «من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لأعضاء وضوئه » أخرجه الدارقطني والبيهقي ، وفيه أبو بكرالداهري عبدالله بن الحكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع : ورواه الدار قطني والبيهتي أيضا من حديث أبي هريرة ، وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبان عن أبيه ، وهما ضعيفان . ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن مسعود ، وفي إسناده يحيى بن هشام السمسار وهو متروك . قالوا : فيكون هـذا الحديث قرينة لتوجه ذلك النفي إلى الكمال لاإلى الصحة ، كحديث : « لاصلاة لحار المسجد إلا في المسجد » فلا وجوب ، ويؤيد ذلك حديث « ذكر الله على قلب المؤمن سمى أو لم يسم » واحتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث « لاتتم صلاة أحد كم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله « و تقريره أن التمام لم يتوقف على غير الإسباغ فاذا حصل حصل واستدل النسائي و ابن خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال « طلب بعض أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وضوءا فلم يجد ، فقال : هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده في الإناء فقال : توضئوا باسم الله » وأصله في الصحيحين بدون قوله « توضئوا باسم الله » وقال النووى : يمكن أن يحتج في المسئلة بحديث أبي هريرة « كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أجدم » ولا يخني على الفطن ضعف هذه المستندات وعدم صراحتها وانتفاء دلالتها على المطلوب ، وما في الباب إن صلح للاحتجاج أفاد مطلوب القائل بالفرضية لما قدّمنا ، ولكنه صرّح ابن سيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لاوضوء كاملا . وقد استدل به الرافعي . قال الحافظ : لم أره هكذا انهيى . فان ثبتت هذه الزيادة من وجه معتبر فلا أصرح منها في إفادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية . وقد استدل من قال بالوجوب على الذاكر فقط بحديث « من توضأ وذكر اسم الله كان طهورا لجميع بدنه » وقد تقدم الكلام عليه . قالوا : فحملنا أحاديث الباب على الذاكر ، وهذا على الناسي جمعا بين الأدلة ولا يخفي ما فيه .

باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة و تأكيده لنوم الليل

١ – (عَن ْأُوْسِ بِنْ أُوْسِ الثَّقَنِي قال ﴿ رأيْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَالنَّسَائَةُ ﴾ وآله وسَلَم تَوَضًا والنَّسَائَةُ ﴾ وآله وسَلَم تَوَضًا والنَّسَائَةُ ﴾ وقاله وسَلَم تَوَضًا والنَّسَائَةُ ﴾ وقاله وسَلَم تَوَضَأ والنَّسَائَةُ ﴾ وقاله والنَّسَائَةُ ﴾ والنَّسَائَةُ ﴾ والنَّسَائَةُ أَنْ الله والله وال

الحديث رجاله عند النسائي ثقات إلا حميد بن مسعدة فهو صدوق (قوله أوس بن أوس) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف ، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة . وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عبان بلفظ « فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما » وقال في آخره « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ نحو وضوئي هذا » وسيأتي في هذا الكتاب . وأخرج أبو داود من حديث عبان أيضا بلفظ « أفرغ بيده الهيمي على اليسرى ثم غسلهما إلى الكوعين ، وثبت نحوه أيضا من حديث على على الوضوء . وقد ابن زيد عند أهل السنن . والحديث يدل على شرعية غسل الكفين قبل الوضوء . وقد اختلف الناس في ذلك ، فعند الهادى في أحد قوليه والمؤيد بالله وأي طالب والمنصور بالله والمشافعية والحنفية أنه مسنون ، ولا يجب لحديث « توضأ كما أمرك الله » ولم يذكر فيه غسل اليدين . وقال القاسم وهو أحد قولي الهادى : وإليه ذهب ابنه أحمد بن يحيي إنه واجب اليدين . وقال القاسم وهو أحد قولي الهادى : وإليه ذهب ابنه أحمد بن يحيي إنه واجب لايدرى أين باتت يده » وليعلم أن محل النزاع غسلهما قبل الوضوء ، وحديث الاستيقاظ الغسل فيه لاللوضوء فلا دلالة له على المطلوب ، ومجرد الأفعال لاتدل على الوجوب، الغسل فيه لاللوضوء فلا دلالة له على المطلوب ، ومجرد الأفعال لاتدل على الوجوب، وسيأتي الكلام على ما هو الحق في الحديث الذي بعد هذا إن شاء الله .

٣ - (وَعَن ْ ابْن عُمرَ أَن َ النّبِي صَلّمَ الله ُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلّم َ قَالَ ، إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُ كُم ْ مِن ْ مَنامِهِ فَلا يُدخِل ْ يَدَه ُ فِي الإِناءِ حَتّى يَغْسِلَها ثَلاث مَرَّاتِ فَإِنَّه ُ لايتَدْرِي أَيْنَ باتتَ يَدُه ' ، أَوْ أَيْنَ طافَت ْ يَدُه ، رَوَاه ُ الدَّارَقُطْنِي وَقَالَ : إِسْناد ٌ حَسَن ٌ) ،

للحديث طرق منها ما ذكره المصنف ، ومنها عند ابن عدى بزيادة « فليرقه ، وقال : إنها أ

زيادة منكرة ، ومنها عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهتي بزيادة « أين باتت يده منه » قال ابن منده : هذه الزيادة رواتها ثقات ولا أراها محفوظة . وفي الباب عن جابر عند الدارقطني وابن ماجه وابن عمر ، رواه ابن ماجه وابن خزيمة بزيادة لفظ منه وعائشة رواه ابن أبي حاتم في العلل ، وحكى عن أبيه أنه وهم (قوله من نومه) أُخَذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ، وخصه أحمد وداود بنوم الليل لقوله في آخر الحديث « باتت يده ﴾ لأن حقيقة المبيت تكون بالليل . ويؤيده ما ذكره المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه ، وأخرجها أيضا أبو داود ، وساق مسلم إسنادها ، وما فى رواية لأبى عوانة ساق مسلم إسنادها أيضا « إذا قام أحدكم للوضوء حين يصبح لكن التعليل بقوله فانه لايدرى أين باتت يده يقضى بالحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص ّ نوم لليل بالذكر للغلبة . قال النووى : وحكى عن أحمد في رواية أنه إن قام من نوم الليل كره له كراهة تحريم ، وإن قام من نوم النهاركره له كراهة تنزيه . قال : ومذهبنا ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم ، بل المعتبر الشك فى نجاسة اليد ، فمتى شك فى نجاستها كره له غمسها في الإناء قبل غسلها ، سواء كان قام من نوم الليل أو النهار أو شك انتهى : والحديث يدل على المنع من إدخال اليد إلى إناء الوضوء عند الاستيقاظ ، وقد اختلف في ذلك ، فالأمر عند الجمهور على الندب ، وحمله أحمد علىالوجوب في نوم الليل ، واعتذر الجمهور عن الوجوب بأن التعليل بأمر يقتضي الشك ورينة صارفة عن الوجوب إلى الندب وقد دفع بأن التشكيك في العلة لايستلزم التشكيك في الحكم ، وفيه أن قوله « لايدري أين باتت يده » ليس تشكيكا في العلة بل تعليلا بالشك وإنه يستلزم ما ذكر . ومن جملة ما اعتذر به الجمهور عن الوجوب حديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ من الشن" المعلق بعد قيامه من النوم ولم يرو أنه غسل يده » كما ثبت في حديث ابن عباس . وتعقب بأن قويله « أحدكم » يقتضى اختصاص الأمر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكر : ورد" بأنه صحّ عنه صلى الله عليه وآله وسلم غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال اليقظة ، فاستحبابه بعد النوم أولى ، ويكون تركه لبيان الجواز . ومن الأعذار للجمهور أن التقييد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على الندبية ، وهذه الأمور إذا ضمت إليها البراءة الأصلية لم يبق الحديث منتهضا للوجوب ولا لتحريم الترك ، ولا يصحّ الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء ، فان هذا ورد في غسل النجاسة وذاك سنة أخرى . ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء أن السبب في الحديث أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار وبلادهم حارّة ، فاذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قذر غير ذلك ، فأذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ايس على ما ينبغي . فان قلت هذا قصر على السبب وهو

منهب مرجوح. قلت سلمنا عدم القصر على السبب ، فليس في الحديث إلا نهى المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق النوم فهو أخص من الدعوى : أعنى مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا يصحّ للاستدلال به على ذلك ، ونحن لاننكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن الثابتة بالأحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الآتي وغيره كما في الحديث الذي في أول الباب ولا منازعة في سنيته ، إنما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بحديث الاستيقاظ. وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا (قوله فلا يدخل يده في الإناء) في رواية للبخاري « في وضوئه» . وفي رواية لابن خزيمة «في إنائه أَوْ وَضُوئُه » . والظاهر اختصاص ذلك باناء الوضوء، ويلحق به الغسل بجامع أن كل واحد منهمًا يزاد التطهر به . وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التي لاتفسد بغمس اليد فيها على تقلير نجاستها فلا يتناولها النهي . وفي الحديث أيضا دلالة على أن الغسل سبعا ليس عاما لجميع النجاسات كما زعمه البعض بل خاصا بنجاسة الكلب باعتبار ريقه. والجمهور من المتقدمين والمتأخرين على أنه لاينجس الماء إذا غمس يده فيه ، وحكى عن الحسن البصرى أنه ينجس إن قام من نوم الليل ، وحكى أيضا عن إسحق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري. قال النووي: وهو ضعيف جدا ، فان الأصل في اليد والماء الطهارة فلا ينجس بالشُّكَ ، وقواعد الشريعة متظاهرة على هذا . قال المصنف رحمه الله : وأكثر العلماء حملوا هذا على الاستحباب مثل ما روى أبو هريرة أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا استيقظ أحد كم من منامه فليستنثر ثلاث مرات ، فان الشيطان يبيت على خياشيمه » متفق علية انتهى . وإنما مثل المصنف محل النزاع بهذا الحديث ، لأنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنثار عند الاستيقاظ ولم يذهب إلى وجوبه أحد ، وإنما شرع لأنه يذهب ما يلصق بمجرى النفس من الأوساخ وينظفه فيكون سببا لنشاط القارئ وطرد الشيطان والحيشوم أعلى الأنف ، وقيل هو الأنف كله ، وقيل هو عظام رقاق لينة فى أقصى الأنف بينه وبين الدماغ . وقد وقع في البخاري في بدء الحلق بلفظ « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فان الشيطان يبيت على خيشومه » فيحمل المطلق على المقيد ، ويكون الأمر بالاستنثار باعتبار إرادة الوضوء ، وفي وجوبه خلاف سيأتي .

اب المضمضة والاستنشاق

ر عن عُمْانَ بن عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ﴿ أَنَّهُ دَعَا بِانَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهُ ﴿ أَنَّهُ دَعَا بِانَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهُ ﴿ أَنَّهُ دَكَا مَرَاتٍ فَغَضْمَضَ كَفَيْهُ فَلَاثًا ﴾ أثم أد خل كيينه في الإناء فمضمض واستُتَنْ مُرَاتٍ وَجُهُهُ ثَلاثًا ﴾ ويَدَينه إلى المر فقَسَيْنِ ثلات مَراتٍ ، ثم

مَسَح بِرأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثَ مَرَّاتِ إِلَى الْكَعْبَتْيِنِ ، ثُمَّ قال : رأيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تُوضَّأَ نَحْوَ وُضُوئَى هَذَا ثُمَّ قَالَ : قال : مَن ْ تَوَضَّأَ أَنَحْوَ وُضُوئَى هَذَا ثُمُّ صَلَّى رَكْعَتَـ يْنِ لا يُحِدَّثُ فِيهِما نَفْسَه غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ْ ذَنْبِهِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) :

(قوله فأفرغ على كفيه ثلاث مرات) هذا دليل على أن غسلهما في أوَّل الوضوء سنة : قال النووى : وهو كذلك باتفاق العلماء ، وقد أسلفنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا (قوله فمضمض) المضمضة : هي أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يمجه. قال النووي : وأقلها أن يجعل المـاء فى فيه ولا يشترط إدارته على المشهور عند الجمهور ، وعند جماعة من أصاب الشافعي وغيرهم أن الإدارة شرط . والمعوّل إعليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغة ، وعلى ذلك تنبني معرفة الحق" ، والذي في القاموس وغيره أن المضمضة : تحريك المساء في الفم (قوله واستنثر) في رواية للبخاري « واستنشق » والاستنثار أعم قاله فىالفتح . قال النووى : قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون : الاستنثار : هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق . وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة : الاستنثار : هو الاستنشاق . قال : قال أهل اللغة : هو مأخوذ من النَّرة ، وهي طرف الأنف . وقال الخطابي وغيره : هي الأنف والمشهور الأوّل. قال الأزهري: روى سلمة عن الفراء أنه يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر : إذا حرك النثرة في الطهارة انتهىي . وفي القاموس استنثر : استنشق المــاء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف كانتثر ؛ وقال في الاستنشاق : استنشق الماء : أدخله فى أنفه . إذا تقرّر لك معنى المضمضة والاستنثار والاستنشاق لغة فاعلم أنه قد اختلف فى الوجوب وعدمه ؛ فذهب أحمد وإسحق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ، ومن أهل البيت الهادى والقاسم والمؤيد بالله إلى وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار ، وبه قال ابن أبى ليلى وحماد بن سليمان ، وفى شرح مسلم للنووى أن مذهب أبى ثور وأبى عبيد وداود الظاهرى وأبى بكر بن المنذر ورواية عن أحمد أن الاستنشاق واجب فىالغسل والوضوء، والمضمضة سنة فيهما ، وما نقل من الإجماع على عدم وجوب الاستنثار متعقب بهذا : واستدلوا على الوجوب بأدلة منها أنه من تمام غسل الوجه ، فالأمر بغسله أمر بها . وبحديث أبي هريرة المتفق عليه « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينتثر » وبحديث سلمة بن قيس عند الترمذي والنسائي بلفظ « إذا تُوضأت فانتثر » وبما أخرج أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهتي وأهل السنن الأربع من حديث لقيط بن صبرة في حديث طويل ، وفيه « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا » وفي رواية من هذا الحديث « إذا توضأت فمضمض » أخرجها أبو داود وغيره . قال الحافظ في الفتح :

إن إسنادها صحيح : وقد رد الحافظ أيضا في التلخيص ما أعل به حديث لقيط من أنه لم يرو عن عاصم بن لقيط بن صبرة إلا إسماعيل بن كثير وقال : ليس بشيء لأنه روى عنه غيره ، وصححه الترمذي والبغوي وابن القطان . وقال النووي : هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة . ومن أدلة القائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في هذا الباب بلفظ « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق » عند الدارقطني . وذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث والحسن البصرى والزهرى وربيعة ويحيي بن سعيد وقتادة والحكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والناصر من أهل البيت إلى عدم الوجوب . وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وزيد بن على من أهل البيت عليهم السلام إلى أنهما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء ، فان تركهما في غسله من الجنابة أعاد الصلاة . واستدلوا علىعدم الوجوب فيالوضوء بحديث « عشر من سنن المرسلين » وقد ردّه الحافظ في التلخيص وقال : إنه لم يرد بلفظ « عشر من السنن » بل بلفظ من الفطرة ولو ورد لم ينتهض دليلا على عدم الوجوب لأن المراد به السنة : أي الطريقة لاالسنة بالمعنى الاصطلاحي الأصولي ، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم : واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس مرفوعا بلفظ « المضمضة والاستنشاق سنة » رواه الدارقطني . قال الحافظ : وهو حديث ضعيف . وبحديث « توضأ كما أمرك الله » وليس في القرآن ذكر المضمضة والاستنشاق والاستنثار . وردٌّ بأن الأمر بغسل الوجه أمر بهاكما سبق . وبأن وجوبها ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والأمر منه أمر بدليل _ وما آتاكم الرسول فخذوه - قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ـ وتمكن مناقشة هـذا بَّأَنه إنما يتم ّ لو أحاله فقط كما وقع لابن دقيقُ العيد وغيره . وأما بالنظر إلى تمام الحديث وهو « فاغسل وجهك ويديك وامسح رأسك واغسل رجليك » فيصير نصا على أن المرادكما آأمرك الله في خصوص آية الوضوء لافي عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة داخلا تحت قوله للأعرابي « كما أمرك الله » فيقتصر في الجواب على أنه قد صحَّ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بها . والواجب الأخذ بما صحَّ عنه ، ولا يكون الاقتصار على البعض في مبادى التعليم ونحوها موجبا لصرف ما ورد بعده وإخراجه عن الوجوب ، وإلا لزم قصر واجبات الشريعة بأسرها على الخمس المذكورة في حديث ضهام بن ثعلبة مثلا لاقتصاره على ذلك المقدار في تعليمه . وهذا خرق للإجماع واطراح لأكثر الأحكام الشرعية ، وعلى ما سلف من أن الأمر بغسل الوجه أمر بها ، وهذا وإن كان مستبعدا في بادئ الرأى باعتبار أن الوجه في لغة العرب معلوم المقدار لكنه يشدّ من عضد دعوى الدخول في الوجه أنه لاموجب لتخصصه بظاهره دون باطنه ، فان الجميع في لغة العرب يسمى وجها . فان قلت : قد أطلق على خرق الفم والأنف اسم خاص فليسا

في لغة العرب وجها: قلت : وكذلك أطلق على الحدين والجبهة وظاهر الأنف والحاجبين وسائر أجزاء الوجع أسماء خاصة فلا تسمى وجها ، وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل الوجه . فان قلت : يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين : قلت : يلزم لولا اقتصار الشارع في البيان على غسل ما عداه ، وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مانزل إلينا فداوم على المضمضةوالاستنشاق ، ولم يحفظ أنه أخل بهما مرّة واحدة كما ذكره ابن القيم في الهدى ، ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرّة واحدة ، على أنه قد ذهب إلى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت . وروى في البحر عن التاصر والشافعي أنه يستحبّ ، واستدل لهم بظاهر الآية ، وسيأتي متمسك لمن قال بذلك في باب تعاهد الماقين . وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار . قال الحافظ في الفتح : وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا بكونه لايعلم خلافا في أن تاركه لا يعيد ، وهذا دليل فقهي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة والتابعين إلا عن عطاء ، وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى . وذكر ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد أن ساق حديث لقيط بن صبرة ما لفظه . وقال أبوبشر الدولابي فيما جمعه من حديث الثورى حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا ابن مهدى عن سفيان عن أبي هاشم عن عاصم ابن لقيط عن أبيه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « إذا توضأت فأبلغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائمًا » قال أبو الحسين بن القطان وهذا صحيح فهذا أمر صحيح صريح وانضم إليه مواظبة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فثبت ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قولًا وفعلا مع المواظبة على الفعل انتهى . ومن جملة ما أورده في شرح الترمذي من الأدلة القاضية بوجوب المضمضة والاستنشاق حديث عائشة عند البيهتي بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لابد منه » وقد ضعف بمحمد ابن الأزهري الجوزجاني، وقد رواه البيهتي لامن طريقه ، فرواه عن أبي سعيد أحمد بن محمد الصوفى عن ابن عدى الحافظ عن عبد الله بن سلمان بن الأشعث عن الحسين بن على بن مهران عن عصام بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن سليان بن يسار عن الزهرى عن عروة عنها . إذا تقرّر هذا علمت أن المذهب الحقّ وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار (قوله ثم غسل وجهه ثلاث مرات) وكذلك سائر الأعضاء إلا الرأس فانه لم يذكر فيه العدد . فيه دليل على أنالسنة الاقتصار في مسح الرأس على و احدة لأن المطلق يصدق بمرّة ، وقد صرّحت الأحاديث الصحيحة بالمرّة وفيه خلاف ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب : هل يسن تكرار مسح الرأس . وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرّة واحدة

وأن الثلاث سنة لثبوت الاقتصار من فعله صلى الله عليه وآله وسلم على مرّة واحدة ومرّتين وسيأتى لذلك باب في هذا الكتاب . وقد استدل بما وقع في حديث الباب من الترتيب بثم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء . وقال ابن مسعود ومكحول ومالك وأبو حنيفة وداود والمزنى والثورى والبصرى وابن المسيبوعطاء والزهرى والنخعي : إنه غير واجب ولا ينتهض الترتيب بثم في حديث الباب على الوجوب لأنه من لفظ الراوى وغايته أنه وقع من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم على تلك الصفة والفعل بمجرده لايدل على الوجوب . نعم قوله فى آخر الحديث « من توضّأ نحو وضوئى هذا ثم صلى ركعتين لايحدّث فيهما نفسه غَفْر له مَا تقدم من ذنبه » يشعر بتر تيبُ المغفرة المذكورة على وضوء مرتب علىهذا الترتيب وأما إنه يدل على الوجوب فلا . وقد استدل على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على إفادة الواو للترتيب ، وهو خلاف ما عليه جمهور النحاة وغيرهم . وأصرح أدلة الوجوب حديث «أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولاء ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وفيه مقال لاأظنه ينتهض معه . وقد خلط فيه بعض المتأخرين فخرّجه من طرق وجعل بعضها شاهدا لبعض ، وليس الأمركما ذكر فليراجع الحديث في مظانه فان التكلم على ذلك ههنا يفضي إلى تطويل يخرجنا عن المقصود . وسيأتي التصريح بماهو الحقّ في الباب الذي بعد هذا (قوله إلى المرفقين) المرفق فيه وجهان : أحدهما فتح الميم وكسر الفاء. والثاني عكسه لغتان .واتفق العلماء على وجوب غسلهما و لم يخالف في ذلك إلا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري ، فمن قال بالوجوب جعل إلى في الآية بمعنى مع ، ومن لم يقل به جعلها لانتهاء الغاية . واستدلّ لغسلهما أيضًا بحديث « إنه صلى الله عليه وآله وسلم أدار المـاء على مرفقيه ثم قال : هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا به» عند الدارقطي أوالبيهتي من حديث جابر مرفوعا ، وفيه القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك ، وقال أبو زرعة منكر ، وضعفه أحمد وابن معين ، وانفرد ابن حبان بذكره فىالثقات ولم يلتفت إليه في ذلك ، وصرّح بضعف هذا الحديث المنذري وابن الجوزيوابن الصلاح والنووى وغير هم . واستدل لذلك أيضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ، توضأ حتى أشرع في العضد ، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه أنه فعل لاينتهض بمجرده على الوجوب . وأجيب بأنه بيان للمجمل فيفيد الوجوب'، ورد" بأنه لاإجمال لأن إلى حقيقة في انتهاء الغاية مجاز في معنى مع . وقد حقق الكلام في ذلك الرضى في شرح الكافية وغيره فليرجع إليه . واستدل أيضا لذلك أنه من مقدّمة الواجب فيكون واجبا وفيه خلاف في الأصول معروف ، وسيعقد المصنف لذلك بابا سيأتى إن شاء الله (قوله إلى الكعبين) هما العظمان الناتئان بين مفصل الساق والقدم باتفاق العلماء ما عدا الإمامية ومحمد بن الحسن . قال النووى : ولا يصحُّ عنه . وقد اختلف هل الواجب الغسل أو يكنى المسح ، وسيأتى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى (قوله لايحدث فيهما نفسه) قال النووى : المراد لايحدثها بشيء من أمور الدنيا ، ولو عرض له حديث فأعرض عنه حصلت له هذه الفضيلة ، لأن هذا ليس من فعله وقد غفر لهذه الأمة ما حدثت به نفوسها هذا معنى كلامه . قال في الفتح ؛ ووقع في رواية الحكيم الترمذي في هذا الحديث « لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا ، وهي في الزهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة . قال المازرى والقاضي عياض : المراد بحديث النفس المجتلب والمكتسب . وأما ما يقع في الخاطر غالبًا فليس هو المراد . قال عياض : وقوله يحدث نفسه فيه إشارة إلى أن ذلك الحديث مما يكتسبه لإضافته إليه . قال ابن دقيق العيد : إن حديث النفس على قسمين : أحدهما ما يهجم هجما يتعذّر دفعه عن النفس . والثاني ما تسترسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه ، فيمكن أن يحمل الحديث على هذا النوع الثانى فيخرج عنه الأوَّل لعسر اعتباره ، ويشهد لذلك لفظ يحدث نفسه فانه يقتضي تكسيا منه وتفعلا لهذا الحديث. قال: ويمكن حمله على النوعين معا إلى آخر كلامه. والحاصل أن الصيغة مشعرة بشيئين : أحدهما أن يكون غير مغلوب بورود الخواطر النفسية ، لأن من كان كذلك لايقال له محدَّث لانتفاء الاختيار الذي لابد من اعتباره. ثانيهما أن يكون مريدا للتحديث طالبا له على وجد التكلف ، ومن وقع له ذلك هجوما وبغتة لايقال إنه حدَّث نفسه (قوله غفر الله له ما تقدم من ذنبه) رتب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة وصلاة الركعتين المقيدة بذلك القيد فلا تحصل إلا بمجموعهما. وظاهره مغفرة جميع الذنوب ، وقد قيل إنه مخصوص بالصغائر لورود مثل ذلك مقيدا كحديث « الصلوات الحمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينها ما اجتنبت الكبائر »:

٢ - (وَعَن ْعَلِى ّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَنَّهُ دَعا بِوَضُوء فَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَانْتَر بِيلَهِ وَلَهُ وَلَيْ اللهِ صلى وَنَثْرَ بِيلَهِ وَاليُسْرَى ، فَفَعَلَ هَذَا ثَلاثا ثُمَّ قال : هَذَا طَهُورُ نَبِي اللهِ صلى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ » رَوَاهُ أَخْدَ وَالنَّسَائيُ).

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا حدثنا موسى بن عبد الرحمن قال: حدثنا حسين ابن علي عن زائدة قال: حدثنا خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قد س سره . فروسي بن عبد الرحمن إن كان ابن سعيد بن مسروق الكندى فهو ثقة ، وإن كان الحلبي الأنطاكي فهو صدوق يغرب وكلاهما روى عنه النسائي . وأما خالد بن علقمة فهو الحمداني قال ابن معين ثقة . وقال في التقريب: صدوق وبقية رجال الإسناد ثقات وهو طرف من حديث على عليه السلام ، وسيأتي الكلام على المضمضة ، والاستنشاق والاستنشار قد تقدم ،

قال المصنف رحمه الله : وفيه مع الذي قبله دليل على أن السنة أن يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى ب

٣ - (وَعَنَ ۚ أَبِي هُرَيْرَةً رَضِي اللهُ عَنْهُ أَنَ ۚ النَّـبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِذَا تَوَضَأَ أَحَدُ كُمُ ۚ فَلَيْبَجْعَلَ ۚ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْيْرُ ﴾ مُثَّفَقُ عَلَيْهِ).

قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان .

﴿ وَعَن ْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَن ْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارِ عَن ْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَمَرَ رَسُول أُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ بِالمَضْمَضَةِ وَالاِسْتِنْشَاقِ ﴾ رَوَاه أُللاً رَقُطْنِي ؓ) :
 الدَّارَقُطْنِي ؓ) :

قد سلف الكلام على المضمضة والاستنشاق تفسيرا وحكما . قال المصنف رحمه الله تعالى : وقال : يعنى الدارقطنى : لم يسنده عن حماد غير هدبة وداود بن المحبر . وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لايذكر أبا هريرة . قلت : وهذا لايضر لأن هدبة ثقة مخرج عنه فى الصحيحين فيقبل رفعه وماينفرد به انتهى . وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس فى شرح الترمذي منسوبا إلى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكلم على ما فيه وهن :

باب ماجاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين

الحديث إسناده صالح ، وقد أخرجه الضياء فى المختارة ، وهو يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين. وحديث عثمان وعبد الله بن زيد الثابتان فى الصحيحين وحديث على الثابت عند أبى داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان والبزار وغير هم مصرّحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه واليدين . والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم فى شرح حديث عثمان . وحديث

الربيع الآتى بعد هذا يدل أيضا على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه. قال النووى: إنهم يتأوّلون هذه الرواية على أن لفظة ثم ليست للترتيب بل لعطف من النحاة نصوا على أن وجوب دلالة ثم على التراخى مخصوص بعطف المفرد، وقد ذكره من النحاة نصوا على أن وجوب دلالة ثم على التراخى مخصوص بعطف المفرد، وقد ذكره أيضا في حواشي المطوّل. وقد ذكر الرضى في شرح الكافية وابن هشام في المغنى أنها قد تأتى لجرد الترتيب، فظهر بهذا أنها مشتركة بين المعنيين لاأنها حقيقة في الترتيب، ولكن لايخنى عليك أن هذا التأويل وإن نفع القائل بوجوب الترتيب في حديث عنهان وعبد الله بن زيد وعلى "، فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق كما لايدل هذا على تأخيرهما ، فدعوى وجوب الترتيب لا تم "إلا بابراز دليل عليها يتعين المصير إليه ، وقد عرفناك في شرح حديث عنهان عدم انتهاض ما جاء به مدعى وجوب الترتيب على المطلوب ، نعم حديث جابر عنه النسائى في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوب الترتيب لائنه عام لايقصر على سببه عند الجمهور كما تقرّر في الأصول. وآية وجوب الترتيب لأنه عام لايقصر على سببه عند الجمهور كما تقرّر في الأصول. وآية ولي وجوب الترتيب لأنه عام لايقصر على سببه عند الجمهور كما تقرّر في الأصول. وآية الوضوء مندرجة تحت دلك العموم.

٧ - (وَعَن العَبَّاسِ بِنْ يَزِيدَ عَنْ سَفْيَانَ بِنِ عَيْيَنْةَ عَنْ عَبَدُ اللهِ بِنْ عُمَّدَ بِنْ عَقَيلٍ عَنِ الرَّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذَ بِنْ عَفْرًاءَ قالَ «أَتَيْتُهَا فأخْرَجَتْ أَخُو جُ الوَضُوءَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ إِلَى إِنَاءً ، فَقَالَتْ : فِي هَذَا كُنْتُ أُخُو جُ الوَضُوءَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَيَبَيْدًا وُ فَيَعْسِلُ يَدَيْهِ قَبِلُ أَنْ يُدْ خِلَهُما ثَلاثًا ، ثُمَّ يَعْسِلُ يَدَيه فَبِيلًا أَنْ يُدْ خِلَهُما ثَلاثًا ، ثُمَّ يَعْسِلُ يَدَيه فَيَعْسِلُ يَدَيه فَيَعْسِلُ يَدَيه فَيَعْسِلُ يَدَيه فَيَعْسِلُ يَدَيه فَيَعْسِلُ يَعْسِلُ وَجُلْيَهُ ») .

قال العباس بن يزيد: هذه المرأة التي حد ثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «آنه بدأ بالوجه قبل المضمضة والاستنشاق ، وقد حدث به أهل بدر منهم عثمان وعلى آنه بدأ بالمضمضة والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه » رواه الدارقطني . الحديث رواه الدارقطني عن شيخه إبراهيم بن حماد عن العباس المذكور . وأخرجه أيضا أبو داو د والترمذي وابن ماجه وأحمد ، وله عنها طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال ، وهو بدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة وغسل الوجه ، وقد عرفت في الحديث الذي قبله ما هو الحق " :

باب المبالغة في الاستنشاق

١ - (عَن لَقيط بن صَبْرة قال : قُلْت يا رَسُول الله أخْبِرني عِن الوَضُوء ، قال : أسْبِغ الوضُوء وَخلَلٌ بَيْنَ الأصابِع ، وَبالِغ في الإسْتينشاق إلا الن تكون صائما » رَوَاه الخَمْسَة و صَحَّحة التَّرْمِذ ي) .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهتي من طريق إسماعيل بن كثير المكي عن عاصم بن لقيط عن أبيه مطوّلًا ومختصراً. قال الحلال عن أبي داو دعن أحمد : عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انهي ويقال لم يرو عنه غير إسماعيل. قال الحافظ : وليس بشيء لأنه روى عنه غيره ، وصححه الترمذي والبغوي وابن القطان ، وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثورى عن إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط عن أبيه . وروى الدولاني في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن مهدي عن الثوري ولفظه « وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائمًا « وفي رواية لأبي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن إسماعيل بن كثير بلفظ «إذا توضأت فتمضمض » قال الحافظ في الفتح : إسناد هذه الرواية صحيح . وقال النووى : حديث لقيط بن صبرة أسانيده صحيحة ، وقد وثق إسماعيل بن كثير أحمد ، وقال أبو حاتم : هو صالح الحديث ، وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث . وعاصم وثقه أبو حاتم ، ومن عدا هذين من رجال إسناده فمخرّج له في الصحيح قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي . وقـد أخرج الترمذي من حديث ابن عباس «فخلل بين أصابعك » وقال: هذا حديث حسن ، وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ، وقد تقدم الترمذي إلى تحسين هذا الحديث البخاري ، روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العلل ، ولكن الراوي عنه موسى بن عقبة وسهاعه منه قبل أن يختلط . وأخرج الترمذيأيضا عن حديث المستورد قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره » وقال : حديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ، وغرابته والذي قبله ترجع إلى الإسناد فلا ينافى الحسن ، قاله ابن سيد الناس . وقد شارك ابن لهيعة في روايته عن يزيد بن عمرو الليث بن سعد وعمرو ابن الحرث ، فالحديث إذن صحيح سالم عن الغرابة . وفي الباب مما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوَّذ بن عفراء وعائشة وأبي رافع ، فحديث عثمان عند الدارقطني ، وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضًا ، وحديث الربيع عند الطبراني ، وحديث عائشة عند الدارقطني ، وحديث أنى رافع عند ابن ماجه والدار قطني. والحديث يدل على مشروعية إسباغ الوضوء ، والمراد به الإنقاء واستكمال الأعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءا يصح عند الجميع وغسل كل عضو ثلاث مرات ، هكذا قيل ، فاذا كان التثليث مأخوذا فى مفهوم الإسباغ فليس بواجب لحديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومرتين » وإن كان مجرد الإنقاء والاستكمال فلا نزاع فى وجوبه ، ويدل أيضا على وجوب تخليل الأصابع فيكون حجة على الإمام يحيى القائل بعدم الوجوب ، ويدل أيضا أيضا على وجوب الاستنشاق ، وقد تقدم الكلام عليه فى حديث عنمان ، وإنما كره المبالغة المنائم خشية أن ينزل إلى حلقه ما يفطره ، واستدل به على عدم وجوب المبالغة ، لأن الوجوب يستلزم عدم جواز الترك ، وفيه ما لايخنى .

٢ - (وَعَنَ ابْن عَبَّاس عَن النَّهِي صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَ الهِ وَسَلَّمَ السُتَنْ بِرُوا مَرَّتَ مِن بالغَتَ مِن أَوْ ثكاثا » رَوَاه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْن ماجَه).

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن الجارود وصححه ابن القطان وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره بضعف، وكذلك المنذرى في تخريج السن عزاه إلى ابن ماجه ولم يتكلم فيه . والحديث يدل على وجوب الاستنثار وقد تقدم ذكر الحلاف فيه في شرح حديث عثمان ، والمراد بقوله بالغتين أنهما في أعلى نهاية الاستنثار من قولهم بلغت المنزل ، وأما تقييد الأمر بالاستنثار بمرتين أو ثلاثا فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية والثالثة بحديث « الوضوء مرة » ويمكن القول بايجاب مرتين أو ثلاث ، إما لأنه خاص وحديث الوضوء مرة عام ، وإما لأنه قول خاص بنا فلا يعارضه فعله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقرر في الأصول ، والمقام لا يخلو عن مناقشة في كلا الطرفين .

باب غسل المسترسل من اللحية

1 - (عَن ُ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ قال َ (قُلْتُ يَا رَسُول َ اللهِ حَدَّتْنِي عَن الوَّضُوء ، قال َ: ما مِنْكُم ْ مَن ْ رَجُلُ يُقَرِّبُ وَضُوءَ هُ فَيَتَمَضْمَضُ ويَسَّتَنْشِقَ اللَّهُ عَرَّت ْ خَطَايا فيه وَ خَياشِيمه مَع الماء ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجُهه ُ كَمَا أَمْرَهُ لَا الله ُ إِلاَّ خَرَّت ْ خَطَايا وَجُهه مِن أَطْرَافِ لَحْيَتِهِ مَع الماء ، ثُمَّ يَعْسِلُ يَديه إِلاَ خَرَّت ْ خَطَايا يَديه مِن أَطْرَاف لَحْيَتِه مِع الماء ، ثُمَّ يَعْسِل تُعَدِيه يَعْ الماء ، ثُمَّ يَعْسِل تُعَدَيه بِرأسه إلاَّ خَرَّت ْ خَطايا رأسه مِن أَطْرَاف شَعَرِه مِع الماء ، ثمَّ يَعْسُل قَدَمَيه بِرأسه إلاَّ خَرَّت ْ خَطايا رأسه مِن أَطْرَاف شَعَرِه مِع الماء ، ثمَّ يَعْسُل قَدَمَيه إلى المُحَرَّت ْ خَطايا رأسه مِن أَطْرَاف شَعَرِه مِع الماء ، ثمَّ يَعْسُل قَدَمَيه إلى الكَعْبَيْنِ إلاَّ خَرَّت ْ خَطايا رأسه مِن أَنامِله مِع الماء » أخرَ جَهُ مُسُلُم أَد .

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَالَ فِيهِ « ثُمُّ آيَمُسَحُ رأسَهُ كَمَا أَمَرَ اللهُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيهِ إلى الكَعْبَدِينِ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ »).

(قوله خرّت خطاياه) أي سقطت: والخرّ والخرور: السقوط أو من علو إلى سفل ، والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ، ومثله حديث أبى هريرة مرفوعا عند مسلم ومالك والترمذى بلفظ « إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، وإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب » ومثله حديث عبد الله الصنابحي عند مالك والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه ، فاذا استنثر خرجت الحطايا من أنفه ، فاذا غسل وجهه خرجت الحطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه ، فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه ، فاذا مسح رأسه خرجت الحطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه ، فاذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه ثم كان مشيه إلى المسجد و صلاته نافلة له . والمراد بالخطايا قال النووي وغيره : الصغائر . وظاهر الأحاديث العموم والتخصيص بما وقع في الأحاديث الأخر بلفظ « ما لم تفش الكبائر » وبلفظ « ما اجتنبت الكبائر » قد ذهب إليه جماعة من شرّاح الحديث وغيرهم ، والمراد بالخرور والخروج مع الماء المجاز عن الغفران ، لأن ذلك مختص " بالأجسام والخطايا ليست متجسمة . وفي حديث الباب وما بعده ردَّ لمذهب الإمامية في وجوب مسح الرجلين . وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المسترسل من اللحية لقوله فيه « إلا خرّت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء وفيه خلاف ، فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب إن أمكن التخليل بدونه ، وذهب أبو العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات ، واستدلوا بالقياس على شعر الحاجبي . وردّ بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لاالمسترسل ، وقد استنبط المصنف رحمه الله تعالى من الحديث فوائله فقال : فهذا يدل على أن غسل الوجه المـأمور به يشتمل على وصول المـاء إلى أطراف اللحية ، وفيه دليل على أن داخل الفم والأنف ليس من الوجه حيث بين أن غسل الوجه المـأمور به غيرهما ، ويدل على مسح كل الرأس حيث بين أن المسح المـأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر . ويدل على وجوب الترتيب فى الوضوء لأنه وصفه مرتبا وقال فى مواضع منه وكما أمره الله عزّ وجل » انتهى . وقد قدمنا الكلام على أن داخل الفم والأنف من الوجه وعلى الترتيب . وسيأتى الكلام على مسح الرأس .

باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثة لا يجب

١ – (عن ابن عبّاس رضي الله عنه ما « أنّه توضّأ فعسل وجهه فأخله عرفة من ماء فجعل غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق ، ثم أخلة عرفة من ماء فجعل بها هككذا أضافها إلى يله و الأنحرى فعسل بها وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فعسل بها يكه من ماء فعسل بها يله و فعسل بها يله و أخلا عرفة من ماء فعسل بها يله و ألك من ماء فعسل بها يله و ألك من ماء فعسل بها يله و الله من ماء فعسل بها على رجله الله من ماء فرش بها على رجله الله من عسلها ، ثم أخذ غرفة من ماء فعسل بها رجله الله من ماء فعسل بها رجله من ماء فعسل بها رجله الله على وقبل من ماء فعسل بها رجله الله من ماء فعسل بها رجله الله من ماء فعسل بها وسلم يتوضأ » ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يتوضأ »

(قوله فغسل بها وجهه) الفاء تفصيلية لأنها داخلة بين المجمل والمفصل (قوله فأخذ غرفة) هو بيان لقوله « فغسل » قال الحافظ : وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أوَّلا ما هو أعمَّ من المفروض والمسنون بدليل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة . وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ، وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة ، لأن اليد الواحدة قد لاتستوعبه (قوله أضافها) بيان لقوله فجعل بها هكذا (قوله فغسل بها) أي الغرفة ، وفي رواية « بهما » أي اليدين (قوله ثم مسح برأسه) لم يذكر له غرفة مستقلة . قال الحافظ : قد يتمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل ، لكن في رواية أبي داود «ثم قبض قبضة من الماء ثم نفض يده ثم مسح رأسه » زاد النسائى » وأذنيه مرّة واحدة » (قوله فرش) أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله « حتى غسلها » وفى رواية لأبى داود والحاكم « فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوقالقدم ويد تحت النعل» فالمراد بالمسح تسييل المـاءحتى يستوعب العضو.وأما قوله« تحت النعل » فان لم يحمل على التجوّز عن القدم فهي رواية شاذّة وراويها هشام بن سعد لايحتجّ بما تفرُّد به فكيف إذا خالف؟ قالهالحافظ . والحديث ساقهالمصنف للاستدلال به على عدم وجوب إيصال المـاء إلى باطن اللحية فقال : وقد علم أنه صلى الله عليه وآ له وسلم كان كثَّ اللحية ، وأن الغرفة الواحدة وإن عظمت لاتكفى غسل باطن اللحية الكثة مع غسل

جميع الوجه فعلم أنه لايجب. وفيه أنه مضمض واستنشق بماء واحد انهرى . أما الكلام على وجوب إيصال المساء إلى باطن اللحية فسيأتى فى الباب الذى بعد هذا . وأما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان كثّ اللحية فقد ذكر القاضى عياض ورود ذلك فى أحاديث جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة كذا قال . وفى مسلم من حديث جابر «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثير شعر اللحية » وروى البيهتي فى الدلائل من حديث على «كان رسول الله صلى الله صلى الله عليه وآله وسلم عظم اللحية «وفى رواية «كثّ اللحية » وفيها من حديث هند بن أبى هالة مثله ، ومن حديث عائشة مثله ، وفى حديث أم معبد المشهور «فى لحيته كثافة » قاله الحافظ فى التلخيص .

بأب استحباب تخليل اللحية

١ – (عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ
 كانَ يُخلِّلُ لِحْيَتَهُ ﴾ رَوَاهُ ابْنُ ماجمة والنِّرْمذي وصَّحَهُ) .

٢ - (وَعَنْ أَنَس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا تَوَضَّأُ أَخَذَ كَفَا مِنْ مَاءٍ فَأَدُّ حَلَهُ تَعُت حَنَكِهِ فَخَلَلَّلَ بِهِ لِخْبِتَهُ وَقَالَ : هَكَذَا أَمَرَ فِي رَبِي عَزَّ وَجَلَّ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

أما حديث عثمان فأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن حبان ، وفيه عامر ابن شقيق ضعفه يحيي بن معين . وقال البخارى : حديثه حسن . وقال الحاكم : لانعلم فيه طعنا بوجه من الوجوه وأورد له شواهد . وأما حديث أنس المذكور في الباب فني إسناده الوليد بن زروان وهو مجهول الحال . قال الحافظ : وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس ، منها ما رويناه في فوائد أبي جعفر بن البحيرى ومستدرك الحاكم ورجاله ثقات لكنه معلول فانما رواه موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس . أخرجه ابن عدى وصححه ابن القطان من طريق أخرى ، وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في الزهريات وهو معلول وصححه الحاكم قبل ابن القطان . قال الحافظ : ولم تقدح هذه العلمة عندهما فيه . وفي الباب عن على وعائشة وأم سلمة وأبي أمامة وعمار وابن عمر وجاب وجرير وابن وفي الباب عن على وعائشة وأم سلمة وأبي الدرداء . أما حديث على فرواه الطبراني في انتقاه عليه ابن مردويه . وإسناده ضعيف ومنقطع قاله الحافظ . وأما حديث عائشة فرواه أهد ، قال الحافظ : وإسناده حسن . وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعقيلي فرواه أحمد ، قال الحافظ : وإسناده حسن . وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعقيلي فرواه أحمد ، قال الحافظ : وإسناده حسن . وأما حديث أم سلمة فرواه ألهر بن إلياس ، وهو منكر الحديث . وأما حديث أبي أمامة فرواه أبو بكر والمناده خالد بن إلياس ، وهو منكر الحديث . وأما حديث أبي أمامة فرواه أبو بكر

ابن أبي شيبة في مصنفه ، والطبراني في الكبير ، قال الحافظ : وإسناده ضعيف : وأما حديث عمار فرواه الترمذي وابن ماجه وهو معلول . وأما حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الأوسط وإسناده ضعيف . وأخرجه عنه ابن ماجه والدارقطني والبيهتي وصححه ابن السكن بلفظ « كان إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ثم يشبك لحيته بأصابعه من تحتها ، وفي إسناده عبد الواحد وهو مختلف فيه ، واختلف فيه على الأوزاعي . وأما حديث جابر فرواه ابن عدى وفيه أصرم بن غياث وهو متروك الحديث قاله النسائي وفي إسناده انقطاع فاله ابن حجر . وأما حديث جرير فرواه ابن عدى وفيه يس الزيات وهو متروك ، وأما حديث ابن أبي أو في فرواه أبو عبيد في كتاب الطهور ، وفي إسناده أبو الورقاء وهو ضعيف وهو في الطبراني . وأما حديث ابن عباس فرواه العقيلي ، قال ابن حزم : ولا يتابع عليه . وأما حديث عبد الله بن عكبرة فرواه الطبراني في الصغير بلفظ « التخليل سنة » وفيه عبد الكريم أبو أمية وهو ضعيف. وأما حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدى بلفظ « توضأ فخلل لحيته مرَّتين وقال: هكذا أمرني ربي » وفي إسناده تمام بن نجيح وهو لين الحديث . قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس في تخليل اللحية شيء صحيح . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لايثبت عن النَّبي صلى الله عليه وآ له وسلم في تخليل اللحية شيء ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان لبعض أحاديث الباب وكذلك غيرهم والحديثان يدلان على مشروعية تخليل اللحية . وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب إلى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن صالح وأبو ثور والظاهرية كذا في البحر ، واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بلفظ « هكذا أمرني ربي » وذهب مالك والشافعي والثوري والأوزاعي إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب فيالوضوء. قال مالك وطائفة من أهل المدينة : ولا في غسل الجنابة . وقال الشافعي وأبوحنيفة وأصحابهما والثوري والأوزاعي والليث وأحمد بنحنبل وإسحق وأبوثور وداود و الطبرىوأكثر أهل العلم : إن تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في الوضوء ، هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس . قال : وأظنهم فرَّقوا بين ذلك والله أعلم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وأنقوا البشر» . واستدلوا لعدم الوجوب فىالوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الأوّل. قال: وقد روى عن ابن عباس وابن عمر وأنس وعلى" وسعيد بن جبير وأبي قلابة ومجاهد وابن سيرين والضحاك وإبراهيم النخعي أنهم كانوا يخللون لحاهم ، وممن روى عنه أنه كان لايخلل إبراهيم النخعي والحسن و ابن الحنفية وأبوالعالية وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد والقاسم وابن أبي ليلي ، ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بأسلنيده إليهم ، والإنصاف أن أحاديث الباب بعد تسليم انتهاضها للاحتجاج وصلاحيتها للاستدلال لاتدل على الوجوب لأنها أفعال ، وما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم وهكذا أمرنى ربى ولايفيد الوجوب على الأمة لظهوره فى الاختصاص به وهو يتخرّج على الحلاف المشهور فى الأصول هل يعمّ الأمة ما كان ظاهر الاختصاص به أم لا؟ والفرائض لاتثبت إلا بيقين ، والحكم على ما لم يفرضه الله بالفرضية كالحكم على ما فرضه بعدمها لاشك فى ذلك ، لأن كل واحد منهما من التقوّل على الله بما لم يقل ، ولا شك أن الغرفة الواحدة لاتكنى كث اللحية لغسل وجهه و تخليل لحيته ، ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ، نعم الاحتياط والأخذ بالأوثق لاشك فى أولويته ، لكن بدون مجاراة على الحكم بالوجوب (قوله الحنك) هو باطن أعلى الفم والأسفل من طرف مقدم اللحيين .

باب تعاهد الماقين وغيرهما من غضون الوجه بزيادة ما

١ – (عَن أَبِي أُمَامَةَ أَنَّهُ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ فَذَكَرَ ثَكَاثًا ثَلاثًا ، قال : وكان يتنعاهدُ المَاقَــ ْبِنِ » رَوَاهُ أَحمَدُ) .

الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة أيضا بلفظ ﴿ إِنْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم قال : الأذنان من الرأس وكان يمسح الماقين » وذكر ه الحافظ فى التلخيص ولم يذكر له علة ولا ضعفا . وقال في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الكبير من طريق سميع عن أبي أمامة وإسناده حسن ، وسميع ذكره ابن حبان في الثقات وقال : لاأدرى من هو ولا ابن من هو ؟ والظاهر أنه اعتمد في توثيقه علىغيره (قوله الماقين) موق العين : مجرى الدمع منها أو مقدمها أو مؤخرها كذا في القاموس . قال الأزهري : أجمع أهل اللغة أن الموق والماق مؤخرالعين الذي يلي الأنف انهمي ، والمراد بهما في الحديث مخصر العينين . [وذكر المصنف رحمه الله تعالى في التبويب غضون الوجه وهي ما تعطف من الوجه إما قياسا على الماقين وإما استدلالا بما في الحديث الآتي من قوله « ثم أخذ بيديه فصك بهما وجهه » والأوَّل أظهر، وقد ورد من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي حاتم وغيرهما بلفظ « إذا توضأتم فأشربوا عينكم من الماء » وهو من حديث البخترى بن عبيدة بالموحدة والمعجمة، وقد ضعفوه كلهم فلا يقوم به حجة كذا قاله بعضهم ، وفيه أنه ذكر فى الميزان أنه وثقه وكيع وقال ابن عدى : لاأعلم له حديثا منكرا انهـي ، لكنه لايكون ما تفرّد به حجة لوقوع الاختلاف فيه ، فقد قيل إنه ضعيف وقيل متروك الحديث. وقال البخارى : يخالف في حديثه على أنه لم ينفرد به البخترى فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوّف من طريق ابن أبي السرى لكنه قال ابن الصلاح: لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلا و تبعه النووى ،

٧ - (وَعَنَ ابْنُ عَبَّاسُ أَنَّ عَلَيّا رَضِيَ اللهُ عَنَهُما قالَ " يا ابْنُ عَبَّاسِ أَلا أَتُوضًا لِلَكَ وَضُوءَ رَسُولِ الله صلّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِه وَسَلَّمَ ؟ قُلْتُ بَلَى فِداًكَ أَي وَأُمِّى ، قالَ : فَوَضَعَ إِنَاءً فَعَسَلَ يَدَيهُ ، ثُمْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاللهُمَّى ، ثُمَّ أَخَذَ بِيدَيهُ فَصَكَ بهما وَجُهه واللهَم واللهميه ما أَقْبُلَ مِنْ أَذُنيه ، قالَ : ثُمَّ عاد في مشل ذكك ثلاثا ، ثمَّ أخذ كفًا بيده اليمنى فأَذُنيه ، قالَ : ثمَّ عاد في مشل ذكك ثلاثا ، ثمَّ أخذ كفًا بيده اليمنى فأَذْرَعَها على ناصيته ، ثمَّ أَرْسَلَها تَسْيلُ على وَجُهه ، ثمَّ غَسَلَ يدَهُ اللهُمْتَى وَالْهُ اللهُمْتَى وَالْهُ مَا أَوْضُوء » إلى المرْفق ثكاثاً ، ثمَّ يدة الأثخر ي مشل ذلك ، وذكر بقييّة الوضُوء » إلى المرْفق ثكاثاً ، ثمَّ يده الأخرى مشل ذلك ، وذكر بقييّة الوضُوء » إلى المرْفق ثكاثاً ، ثمَّ يده الأخرى .

لعل هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله لفظ أحمد ، وساقه أبو داود في سننه بمعناه وتمام الحديث « ثم مسح رأسه وظهور أذنيه ثم أدخل يديه جميعا فأخذ حفنة من ماء فضرب بها على رجله وفيها النعل ففتلها بها ، ثم الأخرى مثل ذلك ، قال : قلت وفي النعلين ؟ قال آ وفي النعلين ، قال : قلت وفي النعلين ؟ قال وفي النعلين ، قال : قلت وفي النعلين ؟ قال وفي النعلين » وفي رواية لأبي داود«ومسح برأسه مرة واحدة » وفي رواية له « ومسح برأسه ثلاثًا ﴾ قال المنذري : في هذا الحديث مقال . وقال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل عنه إ فضعفه وقال : ما أدرى ما هذا . والحديث يدل على أنه يغسل ما أقبل من الأذنين مع الوجه ويمسج ما أدبر منهما مع الرأس ، وإليه ذهب الحسن بن صالح والشعبي ، وذهب الزهرى وداود إلى أنهما من الوجه فيغسلان معه ، وذهب من عداهم إلى أنهما من الرأس فيمسحان معه، وفيه أيضا استحباب إرسال غرفة من الماء على الناصية ، لكن بعد غسل الوجه لاكما يفعله العامة عقيب القراغ من الوضوء ، وفيه أنه لايشترط في غسل الرجل نزع النعل وأن الفتل كاف ، وقد قدمنا عن الحافظ في باب إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثة أن رواية المسح على النعل شاذ"ة لأنها من طريق هشام بن سعد ولا يحتج بما تفرّد به ، وأبوداود لم يروها من طريقه ولا ذكر المسح ، ولكنه رواها من طريق محمد بن إسحق عنمنة وفيه مقال مشهور إذا عنعن ، وقد احتجّ من قال بتثليث مسح الرأس برواية أبي داود التي ذكرناها ، واحتجّ القائل بأنه يمسح مرّة واحدة باطلاق المسح في حديث الباب وتقييده بالمرة في رواية ، وسيأتي الكلام عليه في باب هل يسن تكرار المسح (قوله وألقم إبهاميه) جعل إبهاميه للبياض الذي بين الأذن والعذار من الوجه كما هومذهب الشافعية . وقال مالك : ما بين الأذن واللحية ليس من الوجه. قال ابن عبد البر": لا أعلم أحدا من علماء الأمصار قال بقول مالك . وعن أبي يوسف : يجب على الأمرد غسله دون الملتحي . قال المصنف رحمه الله تعالى ؛ وفيه حجة لمن رأى ما أقبل من الأذنين من الوجه انهمي وقد تقدم ، باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة

١ - (عَنْ عُمَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ « هَلُمْ ۖ أَتَوَضَّأُ لَكُمْ وُضُوءَ وَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلهِ وَسَلَّمَ فَعَسَلَ وَجُهُهُ وَيَدَيْهُ حَتَى مَسَّ أَطُرَافَ العَضُدُ يَنْ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرأَسِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِيدَيْهِ عَلَى أُذُنْيَهُ وَلِحُيتَهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهُ » رَوَاهُ الدّارَقُطْنِي) .

الحديث في إسناده ابن إسحق وقد عنعن (قوله هلم) اسم فعل بمعنى قرّب جاء لازما كقوله تعالى - هلم إلينا - ومتعديا كقوله تعالى - هلم شهداء كم - ويستوى فيه عند الحجازيين الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيقال : هلم يارجل وهلم يا رجال وهلم يا امرأة وفي لغة بنى تميم يتغير كتغير أمر المخاطب نحو هلما وهلموا وهلمي (قوله حتى مس أطراف العضدين) فيه دليل على وجوب غسل المرفقين ، وقد قدمنا طرفا من الكلام عليه في شرح حديث عثمان المتفق عليه . وقوله ثم مسح برأسه إطلاق المسح يشعر بعدم التكرار وسيأتي الكلام عليه (قوله ثم أمر بيديه على أذنيه) دليل على مشروعية مسح الأذنين وسيأتي له باب الكلام عليه (قوله ولحيته) قد بسطنا البحث فيه في باب استحباب تخليل اللحية .

٧ - (وعَن أبي هُريْرة « أنّه توضاً فَغَسَلَ وَجْهَه فَأْسْبَع الوُضُوء ، ثُمَّ عَسَلَ يَدَه الْيُسْرَى حَي أَشْرَع فِي العَضُد ، ثُمَّ عَسَلَ يَدَه الْيُسْرَى حَي أَشْرَع فِي العَضُد ، ثُمَّ عَسَلَ يَدَه الْيُسْرَى حَي أَشْرَع فِي السَّاق ، في العَضَد ، ثُمَّ مَسَحَ رأسه ، ثُمَّ عَسَلَ رَجْلَه الْيُسْمَى حَتَى أَشْرَع فِي السَّاق ، ثُمَّ قال : هكذا رأيت رسُول في العَن وسُول أَله صلّى الله عليه وآله وسَلَم يَتَوَضًا ، وقال : قال رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسَلَم يَتَوَضًا ، وقال : قال رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسَلَم يَتَوَضًا ، وقال : قال رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسَلَم : أَن أَن أَن الله عَلَيْه وآله وسَلَم عَن يَوْم القيامة مِن إسْباغ الوُضُوء ، فَن اسْتَطَاع مِن كُم فَلْيُطُل عُرْدَه و تَعْجِيلَه " رَوَاه مُسُلِم") .

(قوله أشرع في العضد) وأشرع في الساق معناه أدخل الغسل فيهما قاله النووى (قوله أنتم الغرّ المحجلون) قال أهل اللغة : الغرّة بياض في جبهة الفرس ، والتحجيل بياض في يدها ورجلها . قال العلماء : سمى النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرّة وتحجيلا تشبيها بغرّة الفرس . وهذا الحديث وغيره مصرّح باستحباب تطويل الغرّة والتحجيل . والغرّة غسل شيء من مقدم الرأس أو ما يجاوز الوجه زائدا على الجزء الذي يجب غسله . والتحجيل غسل مافوق المرفقين والكعبين وهما مستحبان بلا خلاف ، واختلف في القدر المستحب على أوجه : أحدها أنه تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير

تقدير ﴿ وَالثَّانِي إِلَى نَصِفَ الْعَضِدُ وَالسَّاقُ ، وَالثَّالَثُ إِلَى الْمُنْكُبِ وَالرَّكِبَين . قال النووي ت وأحاديث الباب تقتضي هذا كله . قال : وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطال المالكي والقاضى عياض: اتفاق العلماء على أنه لايستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة وكيف يصح دعواهما ، وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبنا لاخلاف فيه عندنا ، ولو خالف فيه من خالف كان محجوجا بذه السنن الصحيحة الصريحة . وأما احتجاجهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » فلا يصحّ لأن المراد زاد فى عدد المرّات . وقال الحافظ في التلخيص : وقد ادعى ابن بطال في شرح البخاري وتبعه القاضي تفرّد أبي هريرة بهذا] يعنى الغسل إلى الآباط وليس بجيد فقال: قد قال به جماعة من السلف و من أصحاب الشافعي. وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن العمرى عن نافع أن ابن عمر كان ربما بلغ بالوضوء إبطيه . ورواه أبو عبيد باسناد أصح من هذا فقال : حدثنا عبد الله بن صالح ، حدثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع (قوله فمن استطاع منكم) تعليق الأمر باطالة الغرّة ، والتحجيل بالاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب، ولهذا لم يذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى : ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لأن نص الكتاب يحتمله وهو مجمل فيه ، وفعله صلى الله عليه وآ له وسلم بيان لمجمل الكتاب ومجاوزته للمرفق ليس في محل الإجمال ليجب بذلك انهى. وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أوَّل أبواب الوضوء .

بأب تحريك الخاتم وتخليل الأصابع ودلك مايحتاح إلى دلك

١ - (عَن ْ أَبِي رَافِع ﴿ أَن َ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآله وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا تَوَضَأَ حَرَّكَ خَاتِمهُ ﴾ رَوَاه ُ ابْن ماجَه ْ وَالدَّارْ قُطْنِيٌ ﴾ .

الحديث فى إسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان ، وقد ذكره البخارى تعليقا عن ابن سيرين، ووصله ابن أبى شيبة . وهو يدل على مشروعية تحريك الخاتم ليزول ما تحته من الأوساخ . وكذلك ما يشبه الخاتم من الأسورة والحلية ونحوهما .

٢ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا تَوَضَّأُ ثَنَ فَخَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَينُكُ وَرِجْلْيَنْكَ » رَوَاه أَمْدَ وَابْنُ مُاجِهٌ وَالبَّرْمِذِي).

٣ - وعَن المُسْتَوْرِدِ بِنْ شَدَّادٍ قالَ ﴿ رأيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وآلِه وَسَلَّمَ إِذَا تَوْضًا خَلَلَ أَصَابِعَ رِجُلْيَهُ بِخِنْصَرِهِ ﴿ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ ۗ إِلاّ أَهْمَدَ ﴾ .

٤ - (وَعَنَ عَبَدُ الله بن زيد بن عاصم «أن النّبي صلّي الله عليه وآله وسلم توضّأ فَجَعَل يَقُول هَكَذَا يَد لك أَ » رَوَاه أَحْمَد).

أما حديث ابن عباس فرواه أيضا الحاكم وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ولكن حسنه البخاري لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح وسماع موسى منه قبل أن يختلط. وأما حديث المستورد بن شداد فني إسناده ابن لهيعة لكن تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحرث ، أخرجه البيهقي وأبو بشر الدولاني والدار قطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة وصححه ابن القطان . وأما حديث عبد الله بن زيد فهو إحدى روايات حديثه المشهور . • في الباب من حديث حتمان عند الدار قطني بلفظ « أنه خلل أصابع قدميه ثلاثا وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت ، ومن حديث الربيع بُّنت معوَّذ عند الطبراني في الأوسط . قال الحافظ : وإسناده ضعيف . ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمر بن قيس وهو منكر الحديث . ومن حديث وائل بن حجر عند الطبراني في الكبير . قال الحافظ : وفيه ضعف وانقطاع . ومن حديث لقيط بن صبرة بلفظ « إذا توضأت فخلل الأصابع » وقد تقدم . ومن حديث ابن مسعود رواه زيد بن أبي الزرقاء بلفظ « لينهكن أحدكم أصابعه قبل أن تنهكه النار » قال ابن أبي حاتم رفعه منكر . قال الحافظ : وهو في جامع الثوري موقوف ، وكذا في مصنف عبد الرزاق ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا . ومن حديث أبي أيوب عند أبي بكر بن أبي شيبة في المصنف . ومن حديث أبي هريرة عند الدارقطني بلفظ « خللوا بين أصابعكم لايخللها الله يوم القيامة بالنار » ومن حديث أبي رافع عند أحمد والدارقطني من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع . قال البخاري : هو منكر الحديث . والأحاديث تدلُّ على مشروعية تخليل أصابع اليدين والرجلين ، وأحاديث الباب يقوى بعضها بعضا فتنهض للوجوب لاسها حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في باب المبالغة في الاستنشاق فانه صححه الترمذي والبغوى وابن القطان. قال ابن سيد الناس: قال أصحابنا: من سنن الوضوء تخليل أصابع الرجلين في غسلهما ، قال : وهذا إذا كان الماء يصل إليها من غير تخليل ، فلو كانت الأصابع ملتفة لايصل الماء إليها إلا بالتخليل فحينئذ يجب التخليل لالذاته لكن لأداء فرض الغسل انتهى . والأحاديث قد صرّحت بوجوب التخليل وثبتت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم و فعله ، ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون تخليل و عدمه ولا بين أصابع اليدين والرجلين ، فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول المــاء لادليل عليه .

باب مسح الرأس كله وصفته وماجاء في مسح بعضه

١ - (عَن عَبند الله بن زيند « أن رَسُول الله صلتَى الله عَلَينه وآله وسلم مَسَحَ رأسه مُ مَا يَعدَ بهما وأد بر ، بدأ بمُقدام رأسه مُمَ ذَهبَ بهما إلى قفاه مُ مُمَ ردَه مُ الله عَما الله المكان الله ي بدأ منه مُ » رواه الحكماعة) .

(قوله مسح رأسه) زاد ابن الصباغ كله ، وكذا في رواية ابن خزيمة (قوله فأقبل بهما وأدبر) قد اختلف في كيفية الإقبال والإدبار المذكور في الحديث، فقيل يبدأ بمقدم الرأس الذي يلي الوجه ويذهب بهما إلى القفا ثم يردُّهما إلى المكان الذي بدأ منه ، وهو مبتدأ الشعر ، ويؤيد هذا قوله بدأ بمقدم رأسه ، إلا أنه يشكل على هذه الصفة قوله « فأقبل بهما وأدبر » لأن الواقع فيها بالعكس وهو أنه أدبر بهما وأقبل لأن الذهاب إلى جهة القفا إدبار: وأجيب بأن الواو لاتقتضي الترتيب ، والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية عبد الله بن زيد بلفظ « فأدبر بيديه وأقبل » ومخرج الطريقين متحد فهما بمعنى واحد. وأجيب أيضا بحمل قوله أقبل على البداءة بالقبل ، وقوله أدبر على البداءة بالدبر فيكون من تسمية الفعل بابتدائه و هو أحدالقولين لأهل الأصول في تسمية الفعل هل يكون بابتدائه أو بانتهائه قاله ابن سيد الناس في شرح التر مذي . وقد أجيب بغير ذلك . وقيل يبدأ بموخر رأسه ويمرّ إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على قوله أقبل وأدبر ، ولكنه يعارضه قوله بدأ بمقدم رأسه . وقيل يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية . وفي هذه الصفة محافظة على قوله « بدأ بمقدم رأسه » و على قوله « أقبل وأدبر » فان الناصية مقدم الرأس والذهاب إلى ناحية الوجه إقبال . والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس ، وهو مستحبّ باتفاق العلماء قاله النووي وعلل ذلك بأنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول المـاء إلى جميع شعره . وقد ذهب إلى وجوبه أكثر العترة ومالك والمزنى والجبائي وإحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل وابق علية . وقال الشافعي : يجزى مسح بعض الرأس ولم يحد ه بحد ". قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : وهو قول الطبري . وقال أبو حنيفة : الواجب الربع . وقال الثوري والأوزاعي والليث : يجزى مسح بعض الرأس ويمسح المقدم، وهو قول أحمد وزيد بن على والناصر والباقر والصادق. وأجاز الثوري والشافعي مسح الرأس بأصبع واحدة. واختلفت الظاهرية ، فنهم من أوجب الاستيعاب ، ومنهم من قال يكفي البعض. احتج الأوَّلون بحديث الباب وحديث « أنه مسح برأسه حتى بلغ القذال ۽ عند أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن ممصرف. ورد بأن الفعل بمجرده لايدل على الوجوب ، وفي حديث طلحة بن مصرف

﴿ مَقَالَ سِيأَتَى تَحْقَيقُه ، قالوا : قال الله تعالى _ وامسحوا برعوسكم _ والرآس حقيقة اسم بخميعه والبعض مجاز . ورد ّ بأن الباء للتبعيض . وأجيب بأنه لم يثبت كونها للتبعيض ، وقد أنكره سيبويه في خمسة عشر موضعا من كتابه . وردٌّ أيضًا بأن الباء تدخل في الآلة ، والمعلوم أن الآلة لايراد استيعابها كمسحت رأسي بالمنديل ، فلما دخلت الباء في الممسوح كان ذلك الحكم : أعنى عدم الاستيعاب في الممسوح أيضا قاله التفتازاني . قالوا : جعله جار الله مطلقاً وحكم على المطلق بأنه مجمل ، وبينه النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم بالاستيعاب وبيان المجمل الواجب واجب . وردُّ بأن المطلق ليس بمجمل لصدقه على الكل والبعض فيكون الواجب مطلق المسح كلا أو بعضا ، وأياما كان وقع به الامتثال . ولو سلم أنه مجمل لم يتعين مسح الكل لورود البيان بالبعض عند أبي داود من حديث أنس بلفظ « إنه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة ، وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظ ١ إنه صلى اللهعليه وآله وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة » قالوا : قال ابن القيم « إنه لم يصحّ عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ، ولكن كان إذا مسح بناصيته أكملُ على العمامة . قال : وأما حديث أنس فمقصود أنس أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقض عمامته حتى يستوعب مس" الشعر كله ولم ينف التكميل على العمامة ، وقد أثبته حديث المغيرة ، فسكوت أنس عنه لايدل على نفيه . وأيضا قال الحافظ : إن حديث أنس في إسناده نظر . وأجيب بأن النزاع في الوجوب وأحاديث التعميم وإن كانت أصحّ وفيها زيادة وهي مقبولة ، لكن أين دليل الوجوبوليس إلامجرَّد أفعال . وردُّ بأنها وقعت بيانا للمجمل فأفادت الوجوب. والإنصاف أن الآية ليست من قبيل المجمل وإن زعم ذلك الزمخشري وابن الحاجب في مختصره والزركشي ، والحقيقة لاتتوقف على مباشرة آلة الفعل بجميع أجزاء المفعول ، كما لاتتوقف في قولك ضربت عمروا على مباشرة الضرب لحميع أجزائه ، فمسح رأسه يوجد المعنى الحقيق بوجود مجرّد المسح للكل أو البعض ، وليس النزاع في مسمى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه ، بل النزاع في إيقاع المسح على الرأس ، والمعنى الحقيقي للإيقاع يوجد بوجود المباشرة ، ولو كانت المباشرة الحقيقية لاتوجد إلا بمباشرة الحال بلحميع المحل لقل وجؤد الحقائق في هذا الباب بل يكاد يلحق بالعدم فانه يستلزم أن نجو ضربت زيدا وأبصرت عمرا من المجاز لعدم عموم الضربوالرؤية ، وقد زعمه ابن چني منه وأورده مستدلا به على كثرة المجاز . والحاصل أن الوقوع لايتوقف وجود معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل ، وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف ، فمن نظر إلى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالحجاز ، ومن نظر إلى جانب الوقوع جزم

بالحقيقة ، وبعد هذا فلا شك في أو لوية استيعاب المسح لجميع الرأس وصحة أحاديثه ، ولكن دون الجزم بالوجوب مفاوز وعقبات .

٧ – (وَعَن الرُّبَيِّعِ بِنْتَ مُعُود (أنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ تَوَضَّأُ عِنْدَهَ هَا وَمَسَحَ بِرأسه ، فَمَسَحَ الرأس كُلُلَّهُ مِن فَوْق الشَّعَرِ كُلُّ السَّعَرَ عَن هَيْئَتِه » رَوَاه أَهْمَد وأَبُو دَاوُدَ ه وَي لَفُظ (مَسَحَ بِرأسه مَرَّتَ بْنِ بَدَأْ بِمُوَخَرِه مُ ثُمَّ بَمُقَدَّمِه وَبِأَ ذُنْيَه كِلْتَيْهِما طُهُورِهِما وَبُطُو نَهِما » رَوَاه أَبُو دَاوُد وَالتَّرْمِذِي وَقالا: حَدَيثُ حَسَن) ، ظُهُورِهِما وَبُطُو نَهِما » رَوَاه أَبُو دَاوُد وَالتَّرْمِذِي وَقالا: حَدَيثُ حَسَن) ،

هذه الروايات مدارها على ابن عقيل وفيه مقال مشهور لاسما إذا عنعن ، وقد فعل ذلك في جميعها . وأخرج هذا الحديث أحمد بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ عندها قالت : فرأيته مسح على رأسه مجارى الشعر ما أقبل منه وما أدبر ، ومسح صدغيه وأذنيه ظاهر هما وباطنهما » وأخرجه بلفظ أحمد أبو داود أيضا فىرواية، وأخرجه ابن ماجه والبيهتي ومدار الكل عن ابن عقيل والرواية الأولى من حديث الباب تدل على أنه مسح مقدم رأسه مسحا مستقلا ومؤخره كذلك ، لأن المسح مرة واحدة لا بد فيه من تحريك شعر أحد الحانبين ، ووقع في نسخة من الكتاب مكان فوق فرق . وفي سنن أبي داود « ثلاث نسخ هاتان والثالثة قرن » و الرواية الثانية من حديث الباب تدل على أن المسح مرتان ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا ، وتدل على البداءة بمؤخر الرأس ، وقد تقدم الكلام على الخلاف في صفَّته في حديث أول الباب. قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : وهذه الرواية محمولة على الرواية بالمعنى عند من يسمى الفعل بما ينتهمي إليه ، كأنه حمل قوله ما أقبل وما أدبر على الابتداء بمؤخر الرأس فأداها بمعناها عنده وإن لم يكن كذلك ، قال : ذكر معناه ابن العربي . ويمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا لبيان الجواز مرة ، وكانت مواظبته على البداءة بمقدم الرأس ، وما كان أكثرُ مواظبة عليه كان أفضل ، والبداءة بمؤخر الرأس محكية عن الحسن بن حيى ووكيع بن الجراح قال أبوعمر بن عبد البر : قد توهم بعض الناس في حديث عبد الله بن زيد في قوله إ تُم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبرأنه بدأ بمؤخر رأسه ، وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيديه وأدبر وهذه ظنون لاتصحّ : وقد روى عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يصحّ . وأصحّ حديث في هذا الباب حديث عبد الله بن زيد : والمشهور المتداول الذي عليه الجمهور البداءة من مقدم الرأس إلى مؤخره انتهى (قوله كل ناحية لمنصبّ الشعر) المراد بالناحية جهة مقدم الرأس وجهة مؤخره : أي مسح الشعر من ناحية انصبابه . والمنصبّ بضم الميم وتشديد الباء الموحدة آخره (قوله لايحرّك الشعر عن هيئته) أى التي هو عليها: قال ابن رسلان: وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل إذا رد ولا بأس يده عليه ليصل الماء إلى أصوله ينتفش ويتضر وصاحبه بانتفاشه وانتشار بعضه، ولا بأس بهذه الكيفية للمحرم، فانه يلزمه الفدية بانتثار شعره وسقوطه. وروى عن أحمد أنه سئل تكيف تمسح المرأة ومن له شعر طويل كشعرها، فقال: إن شاء مسح كما روى عن الربيع بوذكر الحديث ثم قال: هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم جرها إلى مقدمه ثم رفعها فوضعها حيث بدأ منه، ثم جرها إلى مؤخره.

٣ - (وَعَنْ أَنَسَ قَالَ « رأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَتُوَضَّأُ وَعَلَيْهُ عِمَامَةٌ قَطْرِيَّةٌ ، فأدْ خَلَ يَدَهُ تَحْتَ العِمامَة ، فَمَسَحَ مُقَدَّمِ وَأَسُهُ وَلَمْ يَنْقُضُ العِمامَة » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

الحديث قال الحافظ: في إسناده نظر انهي . وذلك لأن أبا معقل الراوى عن أنس مجهول ، وبقية إسناده رجال الصحيح . وأورده المصنف ههنا للاستدلال به على الاكتفاء يمسح بعض الرأس ، وقد تقدم الكلام عليه في أوّل الباب (قوله قطرية بكسر القاف وسكون الطاء ويروى بفتحهما وهي نوع من البرود فيها حمرة ، وقيل هي حلل تحمل من البحرين موضع قرب عمان . قال الأزهري : ويقال لتلك القرية قطر بفتح القاف والطاء ، فلما دخلت عليها ياء النسبة كسروا القاف وخففوا الطاء (قوله فأدخل يده) لفظ أبي داود فأدخل يديه . قال ابن رسلان : وفيه فضيلة مسح الرأس بالكفين جميعا (قوله فسح مقدم رأسه) قال ابن حجر : فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصية ، وقد نقل عن سلمة بن الأكوع أنه كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ .

باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا

١ - (عَنْ أَبِي حَبَةَ قَالَ « رأيْتُ عَلَيّا ضِي اللهُ عَنْهُ تَوَنَّا أَفَعَسَلَ كَفَيّهُ حَتَى أَنْقَاهُمَا، ثُمُّ مَضْمَضَ ثَلَاثَاوِاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَا وَغَسَلَ وَجُهَهُ ثَلَاثَاوَذِ رَاعَيْهُ طَلَاثًا وَمَسَحَ بِرأسِهِ مَرَّةً ثُمُّ غَسَلَ قَدَمَيْهُ إِلَى الكَعْبَيْنِ ثُمُّ قَالَ : أَحَبَبْتُ طَلَاثًا وَمَسَحَ بِرأسِهِ مَرَّةً ثُمُّ غَسَلَ قَدَمَيْهُ إِلَى الكَعْبَيْنِ ثُمُّ قَالَ : أَحَبَبْتُ أَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ » أَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ » أَنْ أُرْيِكُم مُ كَيْفُ كَيْفُ كَانَ طُهُورُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ » رَوَاه النَّرْمَذَ يُ وَصَحَمَهُ) .

وأخرجه أيضا ابن ماجه ، وروى عن سلمة بن الأكوع مثله ، وعن ابن أبي أوفى مثله أيضا ، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث أنس بلفظ «ومسح برأسه مرة» قال الحافظ وإسناده صالح ، ورواه أبو على بن السكن من حديث رزيق بن حكيم عن رجل من الله عنها وأخرجه الطبراني من حديث عنمان مطولًا ، وفيه «مسح برأسه مره واحدة

وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد ، وكذا حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين فانه أطلق مسح الرأس ولم يقيده . قال الحافظ : وفي رواية يعني من حديث عبد الله « ومسح برأسه مرّة واحدة » وكذا حديث ابن عباس الآتي بعد هذا فانه قيد المسح فيه بمرّة واحدة . وأخرج أبو داود من طريق ابن أبى ليلي قال « رأيت عليا توضأ » وفيه « ومسح برأسه واحدة ثم قال : هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وأخرج أيضا من طريق ابن جريج « أن عليا مسح برأسه مرة واحدة » وأخرج الترمذي من حديث الربيع بلفظ « إنها رأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قالت: مسح رأسه ما أقبل منه وماأدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة » وقال : حسن صحيح، وفي تصحيحه نظر فانه رواه من طريق ابن عقيل . وروى النسائي من حديث الحسين بن على عن أبيه « أنه مسح برأسه مرة واحدة » . ورواه الإمام أحمد والبيهتي من حديث عبد خير عن على بلفظ مرة واحدة . ورواهالبيهتي من حديث زربن حبيش بلفظ « ومسح رأسه حتى لمـا يقطر المـاء » وأخرج النسائى من حديث عائشة فى تعليمها لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ومسحت رأسها مسحة واحدة » والحديث يدل على أن السنة في مسح الرأس أن يكون مرّة واحدة ؛ وقد اختلف في ذلك ، فذهب عطاء وأكثر العترة والشافعي، إلى أنه يستحبّ تُثْلَيثُ مسحه كسائر الأعضاء ، واستدلوا علىذلك بما فيحديث على وعثمان « أنهما مسحا ثلاث مرّات » وفي كلا الحديثين مقال . أما حديث على " فهو عند الدارقطني من طريق عبد خير من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن خالد بن علقمة عنه ، وقال : إن أباحنيفة خالف الحفاظ في ذلك فقال ثلاثًا وإنما هو مرّة واحدة ، وهو أيضًا عند الدارقطني من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير بلفظ « ومسح برأسه وأذنيه ثلاثا » ومنها عند البيهقي في الحلافيات من طرق أبي حبة عن على" ، وأخرجه البزار أيضا . ومنهاعند البيهيي في السنن من طريق محمد بن على بن الحسين عن أبيه عن جده على على في صفة الوضوء ، وعند الطبراني وفيه عبد العزيز بن عبيد الله ، قال الحافظ : وهو ضعيف . وأما حديث عثمان ﴿ فَرُواهُ أَبُو دَاوِدُ وَالْبُرَارُ وَالدَّارِقُطَنَى بِلْفَظُ ﴿ فَسَحَ رَأْسُهُ ثَلَاثًا﴾ وفي إسناده عبد الرحمن ابن وردان. قال أبوحاتم: مابه بأس. وقال ابن معين : صالح، وذكره ابن حبان في الثقات وتابعه هشام بن عروة ، أخرجه البزار ، وأخرجه أيضا من طريق عبد الكريم عن حمران وإسناده ضعيف ، ورواه أيضا من حديث أبي علقمة مولى ابن عباس عن عثمان ، وفيه ضعف . ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطني من طريق عامر بن شقيق بلفظ « ومسح برأسه ثلاثًا ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل مثل هذا » وعامر بن صْقيق مختلف فيه . ورواه أحمد والدارقطني وابن السكن ، وفي إسناده ابن دارة مجهول

الحال : ورواه البيهتي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه انقطاع : ورواه الدارقطني وفيه ابن البيلماني وهو ضعيف جدا عن أبيه ، وهو أيضا ضعيف . ورواه أيضًا باسناد فيه إسحق بن يحيى وليس بالقوى . ورواه البزار عن عَمَّان بلفظ « إن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا » وإسناده حسن ، وهو عند مسلم والبيهتي من وجه آخر هكذا بدون تعرّض لذكر المسح . قال البيهتي : روى من أوجه غريبة عن عثمان وفيها مسح الرأس ثلاثًا إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة ، وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها . ومثله مقالة أبي داود التي سيذكرها المصنف آخرالباب . ومال ابن الجوزي في كشف المشكل إلى تصحيح التكرير. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: لانعلم أحدا من السلف جاء عنه استكمال الثلاث في مسح الرأس إلا عن إبراهيم التيمي . قال الحافظ : وقد رواه ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير وعطاء وزاذان وميسرة ، وأورده أيضًا من طريق أبي العلاء عن قتادة عن أنس. قال : وأغرب ما يذكر هنا أن الشيخ أبا حامد الاسفرايني حكى عن بعضهم أنه أوجب الثلاث ، وحكاه صاحب الإبانة عن ابن أبي ليلي ، وذهب مجاهد والحسن البصرى وأبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو نصر من أصحاب الشافعي إلى أنه لايستحبّ تكرار مسح الرأس ، واحتجوا بما في الصحيحين من حديث عثمان وعبد الله بن زيد من إطلاق مسح الرأس مع ذكر تثليث غيره من الأعضاء، وبحديث الباب ، وما ذكرناه بعده من الروايات المصرّحة بالمرة الواحدة . والإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها لما فيها من الزيادة ، فالوقوف على ما صحّ من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرَّة الواحدة ، وحديث « من زاد على هذا فقد أساء وظلم » الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة ، كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح مرّة واحدة ثم قال « من زاد » قال الحافظ في الفتح : ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح ، لاأنها مسحات مستقلة لجميع الرأس جمعا بين الأدلة .

(فائدة) ورد ذكر مسح الرأس مرّتين عند النسائي من رواية عبد الله بن زيد ، ومن حديث الربيع عند الترمذي وأبي داود ، وفيه المقال الذي تقدّم .

٢ - (وَعَنَ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ الله عَنْهُ ﴿ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ فَذَ كَرَ الحَديثَ كُلَّهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرأسِهِ وَأَدُ نَيْهِ مَسْحَةً وَاحِدةً ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدً) ؟

٣ - (وَ لَأَبِي دَاوُدَ عَنَ 'عُنْمَانَ رَضِيَ الله عَنْهُ لا أَنَّهُ تُوَضَّأً مِثْلَ ذلكَ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ).

الحديث الأوّل أعله الدارقطني و تعقبه أبو الحسن بن القطان فقال : ما أعله به ليس علة وإنه إما صحيح أو حسن . والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله . قال المصنف رحمه الله : وقد سبق حديث عثمان المتفق عليه بذكر العدد ثلاثا ثلاثا إلا في الرأس . قال أبو داود : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرّة فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثا وقالوا فيها : ومسح رأسه ولم يذكروا عددا كما ذكروا في غيره انتهى ؟

باب أن الأذنين من الرأس وأنهما يمسحان بمائه

١ – (قَدَ سَبَقَ فِي ذلك حَديثُ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِي اللهُ عَنْهُ ، وَلَا بِنَ عَالَمَ مِن عَنْهِ مَن عَنْدِ وجه عَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ لَهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الأُذُ نَانَ عَنِ الزَّسِ ») :

أراد بحديث ابن عباس الحديث قبل هذا الباب بلفظ « مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة» وفى الباب عن أبى أمامة عند أبى داود والترمذي وابن ماجه . قال الحافظ : إنه مدرج . قال الترمذي : وليس إسناده بذلك القائم . وعن عبد الله بن زيد : قوَّاه المنذري وابن حقيق العيد. قال الحافظ: وقد ثبت أنه مدرج. وعن ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني بالإضطراب وقال : إنه وهم، والصواب أنه مرسل ، وعن أبى هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك ،وعن أبى موسى عند الدارقطني ، واختلف فى وقفه ورفعه وصوّب الوقف. قال الحافظ: وهو منقطع. وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضا، وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه محمد بن الأزهر ، وقد كذَّبه أحمد ، وعن أنس عند الدارقطني أيضا من طريق عبد الحكم عن أنس وهو ضعيف . وحديث أبيأمامة وابن عباس أجود ما فى الباب . قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى: وأما حديث أنس وابن عمر وأبى موسى وعائشة فواهية. والحديث يدل علىأن الأذنين من الرأس فيمسحان معه، وهو مذهب الجمهور . ومن العلماء من قال هما من الوجه . ومنهم من قال المقبل من الوجه والمدبر من الرأس ، وقد ذكرنا نسبة ذلك إلى القائلين في باب تعاهد الماقين . قال الترمذي العمل على هذا يعني كون الأذنين من الرأس عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم ، وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحق ، واعتذر القائلون يأنهما ليستا من الرأس بضعف الأحاديث التي فيها الأذنان من الرأس حتى قال ابن الصلاح: إن ضعفها كثير لاينجبر بكثرة الطرق. وردّ بأن حديث ابن عباس قد صرّح أبو الحسن

ابن القطان أن ما أعله به الدار قطني ليس بعلة ، وصرّح بأنه إما صحيح أو حسن . واختلف في مسح الأذنين هل هو واجب أم لا ؟ فذهبت القاسمية وإسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل إلى أنه واجب . وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب . واحتجوا بحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح داخلهما بالسبابتين وخالف بابهاميه إلى ظاهرهما فمسح ظاهرهما وباطنهما « أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهي ، وصححه ابن خزيمة وابن منده . لايعرف مسح الأذنين من وجه يثبت إلا من هذه الطريق ، وبحديث الربيع وطلحة بن مصرف والصنابحي . وأجيب عن ذلك بأنها أفعال لاتدل على الوجوب . قالوا: أحاديث « الأذنان من الرأس » بعضها يقوى بعضا ، وقد تضمنت أنهما من الرأس فيكون الأمر بمسح الرأس أمرا بمسحهما فيثبت وجوبه بالنص تضمنت أنهما من الرأس فيكون الأحاديث الواردة لذلك ، والمتيقن الاستحباب فلايصار القرآني . وأجيب بعدم انتهاض الأحاديث الواردة لذلك ، والمتيقن الاستحباب فلايصار إلى الوجوب إلا بدليل ناهض ، وإلا كان من التقوّل على الله بما لم يقل .

٢ – (وَعَن الصَّنا بِحِي أَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ فَتَمَضَمَضَ خَرَجَتِ الْحَطايا مِن فيه ، وَذَكْرَ الْحَديث وَفيه ، فاذَا مَسَح مِراسه خَرجَت الْحَطايا مِن رأسه حَتَى تَخْرُجَ مِن أَدُنْنَيْه » رَوَاهُ مالكُ والنَّسَائيُ وَابْن ماجَه) .

الحديث رجاله رجال الصحيح وقد ذكرناه في باب غسل ما استرسل من اللحية ، والكلام على أطرافه قد سبق هنالك. وقد ساقه المصنف هنا للاستدلال به على أن الأذنين يسحان مع الرأس ، قال: فقوله « تخرج من أذنيه إذا مسح رأسه » دليل على أن الأذنين داخلتان في مسهاه ومن جملته انتهى . وقد اختلف الناس في ذلك ، وقد تقدم ذكر الحلاف واختلفوا هل يمسحان ببقية ماء الرأس أو بماء جديد ؟ فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور والمؤيد بالله إلى أنه يؤخذ لهما ماء جديد و ذهب الهادي والثوري وأبوحنيفة إلى أنهما يمسحان مع الرأس بماء واحد . قال ابن عبد البر ": وروى عن جماعة مثل هذا القول من الصحابة والتابعين ، واحتج الأولون بما في حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه توضأ فنسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس » وأخرجه المبهى من طريق حرملة عن ابن وهب . قال الحافظ : إسناده ظاهره الصحة وأخرجه البيهى من طريق عران الدار مي عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهب بلفظ « فأخذ وأخرجه البيهى من طريق عرانه رأسه وقال : هذا إسناد صحيح ، لكن ذكر الشيخ تني "لاذنيه ماء خلاف المباء الذي أخذ لرأسه وقال : هذا إسناد صحيح ، لكن ذكر الشيخ تني الدين بن دقيق العيد في الإمام ، أنه رأى في واية ابن المقبري عن ابن قتيبة عن حرملة بهذا الإسناد و لفظه « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الأذنين » قال الحافظ : قلت كذا الإسناد و لفظه « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الأذنين » قال الحافظ : قلت كذا الإسناد و لفظه « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الأذنين » قال الحافظ : قلت كذا الإستاد ولفظه « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الأذنين » قال الحافظ : قلت كذا المسح برأسه بماء غير فصل يديه لم يذكر الأذنين » قال الحافظ : قلت كذا المناه

هو فى صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حرملة ، وكذا رواه الترمذى عن على "بن خشر معن ابن وهب . وقال عبد الحق : ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث نمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وتعقبه ابن القطان بأن الذى فى رواية جارية بلفظ «خذ للرأس ماء جديدا » رواه البزار والطبرانى . وروى فى الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه . وصرّح الحافظ فى بلوغ المرام بعد أن ذكر حديث البيهتي السابق أن المحفوظ ما عند مسلم من هذا الوجه بلفظ «ومسح برأسه بماء غير فضل يديه » . وأجاب القائلون أنهما يمسحان بماء الرأس بما سلف من إعلال هذا الحديث ، قالوا : فيوقف على ما ثبت من مسحهما مع الرأس كما فى حديث ابن عباس والربيع وغيرهما . قال ابن القيم فى الهدى : لم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماء جديدا وإنما صحّ ذلك عن ابن عمر .

باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما

ا حن ابن عباس « أن النابي ضلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما » رواه الترمدي وصححه . وللنسائي « مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسبحت بن وظاهرهما بابهاميه) .

وصححه ابن خزيمة وابن منده ، وأخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهق بألفاظ مقاربة للفظ الكتاب . قال ابن منده : ولا يعرف مسح الأذن من وجه يثبت إلا من هذه الطريق . قال الحافظ : وكأنه عنى بهذا التفصيل والوصف . وفى المستدرك للحاكم من حديث الربيع بنت معود باللفظ الذى مر فى باب مسح الرأس كله . وأخرجه أيضا من حديث أنس مرفوعا ، والصواب أنه عن ابن مسعود موقوفا . وأخرج أبو داود والطحاوى من حديث المقدام بن معديكرب «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح فى وضوئه رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل أصبعيه فى صاخى أذنيه » قال الحافظ : وإسناده حسن . وعزاه النووى تبعا لابن الصلاح إلى النسائى وهو وهم . وفى الباب عن عنمان عند أحمد والحاكم والدار قطنى وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الطحاوى . والحديث يدل على مشروعية مسح الأذنين ظاهرا وباطنا ، وقد تقدم الحلاف فيه فى الباب الذى قبل هذا ، ولم يذكر فيه للأذنين ماء جديدا ، وبه تمسك من قال يمسحان ببقية ماء الرأس ، وقد تقد م الكلام فيه فى الحديث الذى قبله .

باب مسح الصدغين وأنهما من الرأس

١ – (عن الربيع بنت مُعَوَّذ قالَت : «رأيْت رَسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم تَوَضَّا مَنْه وَمَا أَد بَرَ وَصَد عَيه وآله وسَلَّم تَوَضَّا مَنْه وَمَا أَد بَرَ وَصَد عَيه وآله وسَلَّم مَنْه وَمَا أَد بَرَ وَصَد عَيه وآله وآله وسَلَّم مَرَّة وآله وسَلَّم عَلَيه في باب مسح الرأس كله ، وتقدم أن مدار جميع حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله ، وتقدم أن مدار جميع رواياته على ابن عقيل وفيه مقال (قوله وصدغيه) الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال: الموضع الذي بين العين والأذن والشعر المتدلى على ذلك الموضع . والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والأذن ، وأن مسحهما مع الرأس وأنه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك.

باب مسح العنق

١ – (عَنْ لَيْثُ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرَّفِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ « أَنَّهُ وَأَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ تَمْسَحُ رأسَهُ حَتَى بلَغَ القَادَ اللَّ وَمَا يليهِ مِنْ مُقَدَّم العُنْتُي » رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

الحديث فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتى عن الثقات بما ليس من حديثهم ، تركه يحيى بن القطان وابن مهدى وابن معين وأحمد بن حنبل. قال النووى في تهذيب الأسماء: اتفق العلماء على ضعفه ، وأخرج معين وأحمد بن حنبل أبو داود وذكر له علة أخرى عن أحمد بن حنبل قال: كان ابن عيينة ينكره ويقول: أيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ؟ وكذا حكى عثمان الدارمي عن على بن المديني ، وزاد: سألت عبد الرحمن بن مهدى عن اسم جده فقال: عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صحبة. وقال الدورى عن ابن معين: المحدثون يقولون إن جد طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته يقولون ليست له صحبة. وقال إن جد طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته يقولون ليست له صحبة. وقال في العلل: سألت أبي عنه فلم يثبته وقال: إن طلحة هذا يقال أنه رجل من الأنصار ، ومهم من يقول طلحة بن مصرف لم يختلف فيه . وقال ابن المحدث من يقول طلحة بن مصرف لم يختلف فيه . وقال ابن مصرف، وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب ابن مصرف، وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب ابن مصرف، وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب ابن مصرف، وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب ابن مصرف، وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب ابن شفيان في تاريخه و ابن أبي خيثمة أيضا وخلق . وفي الباب حديث « مسح الرقبة أمان من

الغلِّ ، قال ابن الصلاح : هذا الحبر غير معروف عن النبيُّ صلى الله عليه وآ له وسلم وهو من قول بعض السلف . وقال النووى في شرح المهذَّب : هذا حديث موضوع ليس من كلام النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم ، وقال في موضع آخر : لم يصحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء ، قال : ولبس هو بسنة بل بدعة . وقال ابن القيم في الهدى لم يصحّ عنه في مسح العنق حديث ألبتة . وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدى عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال : « من مسح قفاه مع رأسه وفي الغلّ يوم القيامة » . قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : فيحتمل أن يقال هذا ، وإن كان موقوفا فله حكم الرفع لأن هذا لايقال من قبيل الرأى فهو على هذا مرسل انتهى : وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال : حدثنا محمد بن أحمد ، حدثنا عبد الرحمن بن داود ، حدثنا عثمان بن خرزاذ ، حدثنا عمر بن محمد بن الحسن ، حدثنا محمد بن عمرو الأنصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من توضأ ومسح عنقه لم يغلُّ بالأغلال يوم القيامة » والأنصارى هذا واه . قال الحافظ : قرأت جزءا رواه أبو الحسين ابن ظرس باسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر أن النبيّ صلى الله عليه و T له وسلم قال « من توضأ ومسح بيديه على عنقه وقى الغلِّ يوم القيامة » وقال إن شاء الله هذا حديثُ صحيح ۽ قلت بين ابن فارس وفليح مفازة فلينظر فيها انتهي . وهو في كتب أئمة العترة في أمثل أحمد بن عيسي وشرح التجريد باسناد متصل بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولكن فيه الحسين بن علوان عن أبي خالد الواسطى بلفظ « من توضأ ومسح سالفتيه وقفاه أمن من الغلُّ يوم القيامة » وكذا رواه في أصول الأحكام والشفاء. ورواه في التجريد عن على عليه السلام من طريق محمدبن الحنفية في حديث طويل، وفيه «أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فرأغه من الطهور : افعل كفعالى هذه ، وبجميع هذا تعلم أن قول النووى مسح الرقبة بدعة وأن حديثه موضوع مجازفة ، وأعجب من هذا قوله : ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الأصحاب وإنما قاله ابن القاص وطائفة يسيرة فانه قال الرويانى من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالبحر ما لفظه : قال أصحابنا هو سنة : وتعقب النووى أيضا ابن الرفعة بأن البغوى وهو من أئمة الحديث قد قال باستحبابه ، قال : ولا مأخذ لاستحبابه إلا خبر أو أثر لأن هذا لامجال للقياس فيه . قال الحافظ : ولعلُّ مستند البغوى في استحباب مسح القفا ما رواه أحمد وأبو داود ، وذكر حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي إلى البيهتي أيضا ، قال : وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق ، فانظر كيف صرّح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة المتضمنة لمسح العنق حسنة ، ثم قال : قال المقدسي

وليث متكلم فيه ، وأجاب عن ذلك بأن مسلما قد أخرج له . واختلف القائلون باستحياب مسح الرقبة هل تمسح ببقية ماء الرأس أو بماء جديد ، فقال الهادى والقاسم : تمسح ببقية ماء الرأس . وقال المؤيد بالله والمنصور بالله و نسبه في البحر إلى الفريقين : إنها تمسح بماء جديد،

باب جواز المسح على العمامة

١ – (عَن عَمْرِو بْنِ أَمْمَيَّةَ الضَّمْرِي قال ﴿ رأَيْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّ واللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

٢ - (وَعَنَ ْ بِلال قال " مَسَحَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَسَلَّمَ قال ؟ امْسَحُوا عَلَى الخُفَّ بْنِ وَالله وَسَلَّمَ قال ؟ امْسَحُوا عَلَى الخُفَّ بْنِ وَالله مَلَى الله عَلَيْهِ وَالله وَسَلَّمَ قال ؟ امْسَحُوا عَلَى الخُفَّ بْنِ وَالله مَلَى الله عَلَيْهِ وَالله وَسَلَّمَ قال الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الله عُلْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله عَلَيْهُ وَسَعَدَهُ وَالله وَسَلَّى الله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَالله وَالله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَالله وَالله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّى الله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الله وَسَلَّى الله وَسَلَمَ الله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الله وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَى الله وَسَلَّى الله وَسَلَعَ الله وَسَلَّى الله وَسَلَى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلْمُ اللَّهُ وَسُلَّى اللّه وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسُلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسُلَّى الله وَسَلَّى الله وَسُلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسُلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلْمُ الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسَلَمْ وَاللّه وَسَلَّى الله وَسُلَّى الله وَسُلَمْ الله وَسَلَّى الله وَسَلَّى الله وَسُل

أخرج حديث المغيرة بن شعبة أيضا مسلم في صحيحه بلفظ « فسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين « ولم يخرجه البخارى . قال الحافظ : وقد وهم المنذرى فعزاه إلى المتفق عليه ه وتبع في ذلك ابن الجوزى فوهم . وقد تعقبه ابن عبدالهادى وصرّح عبد الحق في الجمع بين الصحيحين أنه من أفراد مسلم ، وقد أعل حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بتفرد الأوزاعي بذكر العمامة حتى قال ابن بطال إنه قال الأصيلي : ذكر العمامة في هذا الباب من خطأ الأوزاعي ، لأن شيبان وغيره رووه عن يحيى بدونها ، فوجب تغليب رواية الجماعة أباسلمة لم يسمع من عمرو . قال الحافظ : سماعه منه ممكن فانه مات بالمدينة سنة ستبن وأبو سلامة مدنى ولم يوصف بتدليس ، وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو . وقله أشخرجه أبن منده من طريق معمر باثبات ذكر العمامة فيه ، وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لايستازم ذلك تخطئته لأنها تكون من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقته فتقبل ولا تكون شاف أبن سيد الناس في شرح الترمذي فليرجع إليه وفي الباب عن أبي أمامة عند الطبراني بلفظ « مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك ، بلفظ « مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك ، بلفظ « مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك ، وعن أبى موسى الأشعرى عند الطبراني أيضا بلفظ « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبى موسى الله عليه وآله وسلم واله وسلم على الخورة تبوك »

فسح على الجوريين والنعلين والعمامة ، قال الطبراني تفرّد به عيسي بن سنان. وعن خزيمة ابن ثابت عند الطبراني « أن النبيّ صلّى الله عليه وآ له وسلم كان يمسح على الخفين و الحمار » وعن أنى طلحة في كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي بلفظ « مسح رسول الله صلى الله اعليه وآله وسلم على الحمار والخفين » وقد روى عن جماعة من الصحابة . وفي الباب عن سلمان وثوبان وسيأتى ذلك . وقد اختلف الناس في المسح على العمامة ؛ فذهب إلى جوازه الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحق وأبو ثور وداود بن على . وقال الشافعي : إن صحّ الحبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبه أقول ، قال الترمذي : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأنسى ، ورواه ابن رسلان عن أبي أمامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول. وروى الخلال باسناده عن عمر أنه قال: من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله . ورواه في الفتح عن الطبري وابن خزيمة وابن المنذر . واختلفوا هل يحتاج الماسح على العمامة إلى لبسها على طهارة أو لايحتاج ؟ فقال أبو ثور: لايمسح على العمامة والحمار إلا من لبسهما على طهارة قياسا على الخفين ، ولم يشترط ذلك الباقون ، وكذلك اختلفوا في التوقيت فقال أبو ثور أيضا : إن وقته كوقت المسح على الخفين ، وروى مثل ذلك عن عمر ، والباقون لم يوقتوا . قال ابن حزم « إن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والخمار ولم يوقت ذلك بوقت . وفيه أن الطبراني قد روى من حديث أبي أمامة ﴿ أَنَ النِّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ كَانَ يُمْسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْعَمَامَةُ ثلاثًا فِي السَّفَرِ وَيُومَا وليلة في الحضر » لكن في إسناده مروان أبو سلمة . قال ابن أبي حاتم : ليس بالقوى". وقال البخارى : منكر الحديث : وقال الأزدى : ليس بشيء . وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال : ليس بصحيح . استدل القائلون بجواز المسح على العمامة بما ذكره المصنف وذكرناه في هذا الباب من الأحاديث. وذهب الجمهوركما قاله الحافظ في الفتح إلى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ، ونسبه المهدى في البحر إلى الكثير من العلماء : قال الترمذي : وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لايمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة و هو قولسفيان الثوري ومالك بن أنس و ابن المبارك و الشافعي وإليه ذهب أيضا أبوحنيفة . واحتجوا بأن الله فرض المسح على الرأس . والحديث في العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل ، والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس. ورد ّ بأنه أجزأ المسح على الشعر ولا يسمى رأسا . فان قيل يسمى رأسا مجازا بعلاقة المجاورة قيل والعمامة كذلك بتلك العلاقة ، فانه يقال قبلت رأسه ، والتقبيل على العمامة . والحاصل أنه قد ثبت المسح على الرأس فقط وعلى العمامة فقط وعلى الرأس والعمامة ، والكل صحيح ثابت ، فقصر الإجزاء على بعض ماور د لغير موجب ليس من دآب المصنفين (قوله والحمار) هو بكسر الحاء المعجمة : النصيف وكل ما ستر شيئا فهو خماره كذا في القاموس ، والمراد به هنا العمامة كما صرّح بذلك النووى في شرح مسلم ، قال : لأنها تخمر الرأس : أي تغطيه ، ويؤيده الحديث الذي بعد هذا .

\$ - (وَعَنَ سَلَمَانَ ﴿ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا ۗ قَدَ ۚ أَحَدَ تَ وَهُوَ يُرِيدُ أَن ۚ يَخْلُعَ خُفَيَهُ ، فأمرَهُ سَلَمَانُ أَن ۚ يَمْسَحَ عَلَى خُفَيْهُ وَعَلَى عِمامَتِهِ وَقَالَ : رأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى خُفَيْهُ وَعَلَى خِمَارِهِ).
٥ - (وَعَن ْ ثَوْبَانَ قَالَ ﴿ رأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ تَوْضَأَ وَمَسَحَ عَلَى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ تَوْضَأً وَمَسَحَ عَلَى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ تَوَضَّأً وَمَسَحَ عَلَى الخُفَيْنِ وَالْحِمارِ ﴾ رواهم أهمك أ

آ - (وَعَنْ ثُنُو بَانَ قَالَ (بَعَثُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَأَصَا بَهُمُ البَرْدُ ، فَلَمَا قَد مُوا عَلَى النَّبِي صُلْلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَكُواْ إِلَيْهِ مَاأُصَا بَهُمْ مِنَ البَرْدُ فَأَمْرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى العَصَائِبِ والتَّسَاخِينِ وَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ . العَصَائِبُ : العَمائمُ . وَالتَّسَاخِينُ الخِفافُ) .

حديث سلمان أخرجه أيضا الترمذى فى العلل ولكنه قال مكان وعلى خماره « وعلى ناصيته » ، وفى إسناده أبو شريح . قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عنه مااسمه ؟ فقال لاأدرى لاأعرف اسمه . وفى إسناده أيضا أبو مسلم مولى زيد بن صوحان وهو مجهول ، قال الترمذى : لاأعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث . وأما حديث ثوبان الأول فأخرجه أيضا الحاكم والطبرانى . وحديثه الثانى فى إسناده راشد بن سعد عن ثوبان لأنه مات الحلال فى علله إن أحمد قال : لاينبغى أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان لأنه مات قديما . و الأحاديث تدل على أنه يجزئ المسح على العمامة وقد تقدم الكلام عليه . و تدل على جواز المسح على الخفة وسيأتى (قوله العصائب) هى العمائم كما قال المصنف و بذلك فسرها أبو عبيد ؛ سميت بذلك لأن الرأس يعصب بها فكل ما عصبت به رأسك من عمامة فسرها أبو عبيد ؛ سميت بذلك لأن الرأس يعصب بها فكل ما عصبت به رأسك من عمامة أو منديل أو عصابة فهو عصابة (قوله والتساخين) بفتح التاء الفوقية والسين المهملة المخففة وبالخاء المعجمة : هى الحفاف كما قال المصنف رحمه الله قال ابن رسلان : ويقال أصل ذلك كل ما يسخن به القدم من خف وجور ب ونحوهما ، ولا واحد لها من لفظها ، وقبل واحدها تسخان و تسخين ، هكذا فى كتب اللغة والغرب ،

باب مسح مايظهر من الرأس غالبا مع العمامة

١ - (عَنْ المُغْيِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تُوَضَّأً فَسَحَ بِناصِيتَهِ وَعَلَى العِمامَةِ والخُفَّيْنِ » مُتَّفَقَ عَلَيْهُ) .

قد قدمنا أن البخارى لم يخرّجه وأن المنذرى وابن الجوزى وهما فى ذلك كما قاله الحافظ ، والمصنف قد تبعهما فى ذلك فتنبه ، وهو يدل على ما ذهب إليه الشافعى ومن معه من أنه الايجوز الاقتصار على العمامة ، بل لابد مع ذلك من المسح على الناصية ، وقد تقدم فى الباب الأوّل ذكر الحلاف والأدلة وما هو الحق ت

باب غسل الرجلين وبيان أنه الفرض

١ - (عَن ْعَبْد الله بْن عُمرَ قال ﴿ تَخَلَّفَ عَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي سَفْرَةَ فَأَد ْرَكَنَا وَقَد ْ أَرَهَقَنَا الْعَصْرُ فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّا و مَسْحَ عَلَى أَرْجُلْنَا ، قال َ: فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِه : وَينْ لُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَ بِينِ عَلَى أَرْهُقَنَا الْعَصْرُ أَخَرُ نَاها ، وَيَنْ وَقَى أَرْهُقَتْنَا الْعَصْرُ أَخَرُ نَاها ، وَيَنْ وَقَى أَرْهُقَتْنَا الْعَصْرُ أَخَرُ نَاها ، وَيَنْ وَقَى أَرْهُقَتْنَا الْعَصْرُ مَعَنَى دَنَا وَقَدْتُها) .

في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، منها عن عائشة عند مسلم ، وعن معيقيب عند أحمد وقد علل ، وقيل ليس بشيء . وعن خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة . وعمرو بن العاص عند ابن ماجه بلفظ « أتموا الوضوء ويل للأعقاب من النار » وعن عبد الله بن عمر عند ابن أبي شيبة . وعن أبي أمامة عند ابن أبي شيبة أيضا : وقد روى من حديث أبي أمامة ، ومن حديث أخيه ، ومن حديثهما معا ، ومن حديث أحدهما على الشك قاله ابن سيد الناس : وعن عمر بن الحطاب عند مسلم ، وعن أبي ذرّ العفارى ، وفيه أبو أمية وهو ضعيف : وعن خالد بن معدان عند أحمد (قوله في سفرة) وقع في صحيح مسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة (قوله أرهقنا) قال الحافظ بفتح الهاء والقاف والعصر مرفوع بالفاعلية كذا لأبي ذرّ . وفي رواية كريمة باسكان القاف ساكنة ، ومعني الإرهاق : الإدراك والغشيان : قال ابن بطال : كأن الصحابة أخروله الصلاة في أوّل الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيصلوا معه ، فلمه الصلاة في أوّل الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيصلوا معه ، فلمه ضاق الوقت بادر وا إلى الوضوء ولعجلتهم لم يسبغوه فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم طي ذلك فأنكر عليهم الموقع مهم على ذلك فأنكر عليهم الموقع على أرجلنا) انترع منه البخارى أن الإنكارعليهم كان بسبب المسح لابسبب المسح على أرجلنا) انترع منه البخارى أن الإنكارعليهم كان بسبب المسح لابسبب

لاقتصار على غسل بعض الرجل . قال الحافظ : وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها ، وفي أفراد مسلم « فانتهينا إليهم وأعقابهم بيض تلوح لم يمسها المـاء» فتمسك بهذا من يقول بإجزاء المسح ، ويحمل الإنكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل ، وهو أن معنى قوله « لم يمسها الماء » أى ماء الغسل جمعا بين الروايتين . وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة « أن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك » (قوله ويل) جاز الابتداء بالنكرة لأنها دعاء ، وألويل : واد في جهنم ، رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا. والعقب: مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن ، وخص العقب بالعذاب لأنها التي لم تغسل ، أو أراد صاحب العقب فحذف المضاف . والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين وإلى ذلك ذهب الجمهور . قال النووى : اختلف الناس على مذاهب ، فذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولايجزئ مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل ، ولم يثبت خلافهذا عن أحد يعتد به في الإجماع . قال الحافظ فَ الفتح : ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن على و ابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك . قال عبدالرحمن بن أبى ليلي : أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين، رواه سعيد بن منصور. وادعى الطحاوى وابن حزم أن المسح منسوخ وقالت الإمامية الواجب مسحهما . وقال محمد بن جرير الطبري والجبائي والحسن البصري إنه مخير بين الغسل والمسح . وقال بعض أهل الظاهر : يجب الجمع بين الغسل والمسح ، واحتجّ من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة الجر في قوله وأرجلكم ، وهو عطف على قوله برءوسكم ، قالوا : وهي قراءة صحيحة سبعية مستفيضة ، والقول بالعطف على غسل الوجوه ، وإنما قُرئ بالحرّ للجوار ، وقد حكم بجوازه جماعة من نَأْعُة الإعراب كسيبويه والأخفش ، لاشك أنه قليل نادر مخالف للظاهر لايجوز حمل المتنازع قيه عليه . قلنا أوجب الحمل عليه مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على غسل الرجلين وعدم ثبوت المسم عنه من وجه صحيح، و توعده على المسح بقوله « ويل للأعقاب من النار » ولأمره بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بلفظ « أمر نا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ نا للصلاة أن نغسل أرجلنا » ولثبوت ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة ، وقد سلف ذكر طرف من ذلك في باب غسل المسترسل من اللحية . ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن توضأ وضوءا غسل فيه قدميه « فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » أخرجه أبوداود والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة ، وصححه ابن خزيمة ؛ ولا شكُّ أن المسح بالنسبة إلى الغسل نقص . ويقوله للأعرابي « توضأكما أمرك الله، ثم ذكرله صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين،

وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الأمور موجبة لحمل تلك القراءة على ذلك الوجه النادر . قالوا : أخرج أبو داو د من حديث أوس بن أبى أوس الثقفي « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه». قلنا في رجال إسناده يعلى بن عطاء عن أبيه ، وقد أعله ابن القطان بالجهالة في عطاء ، وبأن في الرواة من برويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه، فزيادة «عن أبيه» توجب كون أوس من التابعين فيحتاج إلى النظر في حاله ، وأيضا في رجال إسناده هشيم عن يعلى ، قال أحمد : لم يسمع هشيم هذا من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم . ويمكن الجواب عن هذه بأنه قد وثق عطاء هذا أبوحاتم . وذكر أوس بن أبي أوس أبوعمر بن عبد البرّ في الصحابة وبأن هشيا قد صرّح بالتحديث عن يعلى فىرواية سعيد بن منصور فأزال إشكال عنعنة هشيم ولكنه قال أبوعمر في ترجمة أوس بن أبي أوس وله أحاديث منها في المسح على القدمين وفي إسناده ضعف فلا يكون الحديث مع هذا حجة لاسيا بعد تصريح أحمد بعدم سماع هشيم من يعلى . قالوا : أخرِج الطبراني عن عباد بن تميم عن أبيه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ ويمسح على رجليه » قلناً قال أبوعمر : في صحبة تميم هذا نظر وضعف حديثه المذكور . قالوا : أخرج الدارقطني عن رفاعة بن رافع مرفوعا بلفظ « لاتتم صلاة أحدكم » وفيه « ويمسح برأسه ورجليه » . قلنا إن صحّ فلا ينتهض لمعارضة ما أسلفنا فوجب تأويله لمثل ما ذكرنا في الآية . قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي ، قال الحازمي بعد ذكره : حديث أوس بن أبي أوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد لا يعر ف هذا الحديث مجوِّدا متصلا إلا من حديث يعلى ، وفيه اختلاف ، وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم إلى نسخه ثم أورده من طريق هشيم ، وفي آخره قال هشيم : كان هذا في أوَّل الإسلام . وأما الموجبون للمسح وهم الإمامية فلم يأتوا مع مخالفتهم للكتاب والسنة المتواترة قولا وفعلا بحجة نيرة ، وجعلوا قراءة النصب عطفا على محل قوله برءوسكم : ومنهم من يجعل الباء الداخلة على الرءوس زائدة ، والأصل امسحوا رءوسكم وأرجلكم ، وما أدرى بمــاذا بجيبون عن الأحاديث المتواترة ؟.

(فائدة) قد صرّح العلامة الزنخشرى فى كشافه بالنكتة المقتضية لذكر الغسل والمسح فى الأرجل فقال : هى توقى الإسراف لأن الأرجل مظنة لذلك ، وذكر غيره غيرها فليطلب فى مظانه ؟

٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرُيَنْرَةَ ﴿ أَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلا كُمْ يَغْسِلُ عَقَيِهُ أَ، فَقَالَ : وَيَنْلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٣ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قالَ ﴿ رأَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ؟

وَسَلَمَ مَ قَوْمًا تَوَضَنُوا وَكُمْ يَمَسَ أَعْفَا بَهِمُ المَاءُ ، فَقَالَ : وَيَلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ، رَوَاهُ أَمْمَدُ) ؟

٤ - (وعَن عَبْد اللهِ بنِ الحارثِ قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللَّعْقَابِ وَبُطُونَ الأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ ، رَوَاهُ الْحَمَدُ وَالدَّارَ قَطْنى) :

• - (وَعَنْ جَرِيرِ بنْ حازِمٍ عَنْ قَتَادَةً عَنْ أَنَسَ بنْ ماليك «أَنَّ رَجُلاً جَاءً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَوَضَّأً ، وَتَرَكَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَهِ مِثْلَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ : ارْجِعْ فأحْسِنْ وُضُوءَكَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُودَ اوُدَ وَالدَّارَقُطْنِي وقال : تَفَرَّدَ بِه جَرِيرُ بنْ حازِمٍ عَنْ قَتَادَةً وَهُو تَقَةً ") .

حديث أبي هريرة هو في الصحيحين من حديث محمد بن زياد . ورواه البخاري عن آدم ، ومسلم عن قتيبة وابن أبي شيبة . وأخرجاه أيضا من حديث ابنسيرين عنه، ورواه ابن ماجه وغيره . وحديث جابر رواه ابن ماجه أيضًا باسناد رجاله ثقات ، وحديث عبد الله بن الحرث رواه من ذكره المصنف ولم يتكلم عليه أحد بشيء فى إسناده ، وقد قال في مجمع الزوائد: إن رجاله ثقات . وحديث أنس رواه ابن ماجه أيضا وابن خزيمة إلا أنه قال الحافظ : إن أبا داو د رواه من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بنحوه . قال البيهقي : هو مرسل ، وكذا قال ابن القطان وفيه بحث . قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل هذا إسناد جيد ، قال نعم ؛ قال : فقلت له إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح ، قال نعم . وأعله المنذري بأن فيه بقية وقال عن بجير : وهو مدلس . وفي المستدرك تصريح بقية بالتحديث ، وأطلق النووي أن الحديث ضعيف الإسناد . قال الحافظ : وفي هذا الإطلاق نظر . وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قالا « جاء رجل وقد توضأ وبني على ظهر قدمه مثل ظفر إبهامه ، فقال النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم : ارجع فأتمّ وضوءك ففعل » فرواه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر ، وفيه المغيرة بن صقلاب عن الوازع ابن نافع . قال ابن أبي حاتم عن أبيه : هذا باطل والوازع ضعيف . وذكره العقيلي فى الضعفاء فى ترجمة المغيرة وقال : لايتابعه عليه إلا مثله . وأخرج الطبراني عن ابن مسعود ﴿ أَنْ رَجِلًا سَأَلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهِ وَسَلَّمُ عَنِ الرَّجِلُّ يَغتسل من الجنأبة فيخطئ بُعض جسده ، فقال : ليغسل ذلك المكان ثم ليصل ، وفي إسناده عاصم بن عبد العزيز .

وروى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « أنه أمر باعادة الوضوء » وأعله ابن أبي حاتم بالإرسال ، وأصله في صحيح مسلم وأبهم المتوضى ، ولفظه « فقال ارجع فأحسن وضوءك » وهو يدل على وجوب الإعادة إذا ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب الموالاة ، وهذه الأحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام على ذلك في أوّل الباب ،

باب التيمن في الوضوء

١ - (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ التَّيَامَنَ فِي تَنَعَلُهِ وَتَرَجَّلُهُ وَطَهَوُوهِ وَفِيشًا نُهِ كُلَّهِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهُ) .

الحديث صححه ابن حبان وابن منده وله ألفاظ. ولفظ ابن حبان « كان يحبّ التيامن في كل شيء حتى في الترجل والانتعال » وفي لفظ ابن منده « كان يحبُّ التيامن في الوضوء والانتعال » وفي لفظ لأبي داود « كان يحبّ التيامن ما استطاع في شأنه كله ». وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في لبس النعال وفي ترجيل الشعر : أي تسريحه ، وفي الطهور ، فيبدأ بيده اليمني قبل اليسرى وبرجله اليمني قبل اليسرى ، وبالجانب الأيمن من سائر البدن في الغسل قبل الأيسر ، والتيامن سنة في جميع الأشياء لايختص ّ بشيء دون شيء كما أشار إلى ذلك الحديث بقوله « وفى شأنه كله » و تأكيد الشأن بلفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول الخلاء والحروج من المسجد . قال النووى : قاعدة الشرع المستمرّة استحباب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضد ها استحبّ فيه التياسر . قال : وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه . قال الحافظ في الفتح : ومراده بالعلماء أهل السنة وإلا فمذهب الشيعة الوجوب ، وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعي ، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد ؛ قال : ووقع في البيان للعمراني نسبة القول بالوجوب إلى الفقيهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة : وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحمد قال بوجوبه ، ولا يغرف ذلك عنه، بل قال الشيخ الموفق في المغنى : لانعلم في عدم الوجوب خلافا : وقد نسبه المهدى في البحر إلى العترة والإمامية ، واستدلُّ لهم بالحديث الذي بعد هذا وسنذكر هنالك ما هو الحقُّ ه ٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِذَا لَبِسِنْمُ ۚ ، وَإِذَا تُوَضَّأَتُم ۚ فَابِنْدَءُوا بِأَيَامِنِكُم ۚ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَنُو دَاوُدَ ﴾ .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهتي كلهم من طريق زهير عن الأعمش عن أبي صالح عنه . قال ابن دقيق العيد : هو حقيق بأن يصح . وللنسائي والترمذي من حديث أبي هريرة « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا لبس قميصا بدأ بميامنه » . والحديث يدلعلىوجوبالابتداء باليداليمني والرجل النيني فىالوضوء ، وقد ذهب إليه من ذكرنا في الحديث الذي قبل هذا ولكنه كما دل على وجوب التيامن فى الوضوء يدل على وجوبه فى اللبس وهم لايقولون به . وأيضا فقد روى عن على عليه السلام أنه قال « ما أبالي بدأت بيميني أو بشمالي إذا أكملت الوضوء » رواه الدارقطني قال « جاء رجل إلى على عليه السلام فسأله عن الوضوء ، فقال : أبدأ باليمين أو بالشمال فأضرط به على " أي صوّت بفيه مستهزئا بالسائل، ثم دعا بماء وبدأ بالشّمال قبل اليمين» وروى البيهتي من من هذا الوجه أنه قال « ما أبالى بدأت بالشَّمال قبل اليمين إذا توضأت » وبهذا اللفظ رواه ابن أبي شيبة . وروى أبوعبيد في الطهور أن ﴿ أَبَا هُرِيرَةَ كَانَ يَبِدُأُ بَمِيامُنَهُ فَبَلَغُ ذَلَكُ عَلَيَا فبدأ بمياسره». ورواه أحمد بن حنبل عن على"، قال الحافظ: وفيه انقطاع ، وهذه الطرق يقوّى بعضها بعضا ، وكلام على عند أكثر العترة الذاهبين إلى وجوب الترتيب بين اليدين والرجلين حجة ، وحديث عائشة المصرّح بمحبة التيمن في أمور قد اتفق على عدم الوجوب في جميعها إلا في اليدين والرجلين في الوضوء ، وكذلك حديث الباب المقترن بالتيامن في اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لجعله قرينة تصرف الأمر إلى الندب . ودلالة الاقتران وإن كانت ضعيفة لكنها لانقصر عن الصلاحية للصرف لاسيا مع اعتضادها بقول على" عليه السلام وفعله وبدعوى الإجماع على عدم الوجوب .

باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ماجاوزها

(عَن ابْن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال ﴿ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً ﴾ رَوَاهُ الجَماعَةُ إلا مُسْلِما) .

فى الباب أحاديث عن عمر وجابر وبريدة وأبى رافع وابن الفاكه وعبد الله بن عمر وعكراش بن ذؤيب المرى ، فحديث عمر عند الترمذى وقال : ليس بشيء ، ورواه أيضا ابن ماجه ، وحديث جابر أشار إليه الترمذى ، وحديث بريدة عند البزار ، وحديث أبى رافع عند البزار أيضا ، وحديث ابن الفاكه عند البغوى فى معجمه ، وفيه عدى بن المفضل وهو متروك ، وحديث عبد الله بن عمر أخرجه البزار ، وحديث عكراش ذكره

أبو بكر الخطيب . والحديث يدل على أن الواجب من الوضوء مرة ، ولهذا اقتصر عليه النبي صلى الله عليه و آله وسلم ، ولوكان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة . قال الشيخ محيى الدين النووى : وقد أجمع المسلمون على أن الواجب فى غسل الأعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاث سنة ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثا ثلاثا ؛ وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين ؛ والاختلاف دليل على جواز ذلك كله ، وأن الثلاث هى الكمال ، والواحدة تجزى .

٢ - (وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بَن زَيْد «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَ بِن مَرَّتَ بِن » رَوَاه أَحْمَد والبُخارِيُّ في البابِ عَن أبي هُرَيْرَة وَجابِرٍ) . أما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داو د والبرمذي وقال : حسن غريب وفيه عبدالله بن الفضل وقد روى له الجماعة ، ولكنه تقرّد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا . قال أبو داو د : لابأس به وكان على المظالم ببغداد . وقال على "بن المديني : لابأس به ، وكذلك قال أحمد وأبو زرعة . وقال أبو حاتم : يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال يحيي مرة ضعيف ومرة لابأس به ، وفيه كلام طويل . وأما حديث جابر فأشار إليه الترمذي . والحديث يدل على أن التوضؤ مرّتين يجوز ويجزئ ، ولا خلاف في ذلك .

٣ - (وَعَنَ 'عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ '« أَنَّ النَّبِيَّ صَللَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا » رَوَاهُ أَحْمَد وَمُسْلِم).

الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال: هو أحسن شيء في الباب. وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث على عليه السلام. وفي الباب عن الربيع وابن عمر وأبي أمامة وعائشة وأبي رافع. وعبد الله بن عمر و ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي . وقد بوّب البخارى للوضوء ثلاثا ، وذكر حديث عمّان الذي شرحناه في أوّل باب الوضوء ، وقد قدمنا أن التثليث سنة بالإجماع.

إلى الله صلى الله عليه والله وسلم عن أبيه عن جده قال «جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه والله وسلم يساله عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا فلاثا وقال : هذا الوضوء ، كفن (زاد على هذا فقد أساء وتعد ي وظلم » رواه أهمد والنسائي وابن ماجة).

الحديث أخرجه أيضا أبوداود وابن خزيمة . قال الحافظ : من طرق صحيحة ، وصرّح في الفتح أنه صححه ابن خزيمة وغيره ، وهو في رواية أبي داود بلفظ « فمن زاد على هذا

أو نقص فقد أساء وظلم » بدون ذكر تعدى ، وفي النسائي بدون نقص وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه على جده ، وفيه مقال عند المحدّثين ، ولم يتعرّض له من تكلم على هذا الحديث. وفي الحديث دليل على أن مجاوزة الثلاث الغسلات من الاعتداء في الطهور . وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء وإن فاعله مسىء وظالم » أي أساء بترك الأولى وتعدّى حد السنة . وظلم : أي وضع الشيء في غير موضعه . وقد أشكل ما في رواية أبي داو د من زيادة لفظ «أو نقص » على جماعة . قال الحافظ في التلخيص : تنبيه : يجوز أن تكون الإساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعا لمن نقص ولمن زاد ، ويجوز أن يكون على التوزيع ، فالإساءة في النقص والظلم في الزيادة في النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتها من الثواب الذي يحصل بالتثليث ، وكذلك الإساءة لأن في النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتها من الثواب الذي يحصل بالتثليث ، وكذلك الإساءة لأن تارك السنة مسيء . وأما الاعتداء في النقصان في شيء من روايات الحديث ، ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث . قال ابن المبارك : لا آمن إذ زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم ، وقال أحد وإسعق : لايزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى :

باب مايقول إذا فرغ من وضوئه

١ - (عَن مُحَرّ بن الخطّاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صللي الله عليه عليه وآله وسلم «ما منكم من أحد يتوضّأ فيه سبخ الوُضُوء مَم يقول أن الشهد أن لا إله إلا الله وحده لا لا شريك له ، وأشهد أن أن محمّدا عبد أه أشهد أن لا إله إلا الله وحده ألا الله ورسوله ألا في من أيها شاء » رواه أحمد ومسوله الآ في حت له أبواب الجننة التمانية ، يد خل من أيها شاء » رواه أحمد ومسلم وأبو داود . و لا همد وأبي داود في رواية «من توضّأ فأحسن للوضوء ثم رفع نظرة إلى السماء فقال » وساق الحكويث) .

رواية أحمد وأبى داود فى إسنادها رجل مجهول ، والحديث أخرجه أيضا الترمذى بزيادة واللهم اجعلى من التوابين واجعلى من المتطهرين » لكن قال الترمذى : وفى إسناده اضطراب ، ولا يصح فيه كثير شيء . قال الحافظ : رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض والزيادة التي عند الترمذى رواها البزار والطبراني في الأوسط . وأخرج الحديث أيضا ابن حيان ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس . وزاد النسائي في عمل اليوم والليلة بعد قوله ،

« من المتطهرين ، سبحانك اللهم و بحمدك، أشهد أن لاإله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك » والحاكم في المستدرك من حديث أبي سعيد وزاد « كتبت في رقٌّ ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة » . واختلف في رفعه ووقفه ، وصحح النسائي الموقوف ، وضعف الحازمي الرواية المرفوعة ، لأن الطبراني قال في الأوسط : لم يرفعه عن شعبة إلا يحيي بن كثير . قال الحافظ : ورواه أبو إسحق المزكى في الجزء الثاني من تخريج الدارقطني له من طريق روح ابن القاسم عنشعبة . وقال : تفرّد به عيسى بنشعيب عن روح بن القاسم،ورجح الدارقطني في العلل الرواية الموقوفة ، قال النووي في الأذكار : حديث أبي سعيد هذا ضعيف الإسناد موقوفا ومرفوعا . قال الحافظ : أما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ . وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ، ورجاله من رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف . والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور ، ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره . وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو ، كقولهم يقال عند غسل الوجه اللهم " بيض وجهى الخ ، فقال الرافعي وغيره: ورد بهذه الدعوات الأثر عن الصالحين. وقال النووى في الروضة: هذا الدعاء لاأصل له. وقال ابن الصلاح : لايصح فيه حديث . وقال الحافظ : روى فيه من طرق ثلاث عن على ضعيفة جدا أوردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه ، وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي إسحق السبيعي عن علي". وفي إسناده من لايعرف ، ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الراوي عن أحمد بن عبد الله بن داود ، وساقه باسناده إلى على ، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس نحو هذا ، وفيه عباد بن صهيب وهو متروك . ورواه المستغفري أيضا من حديث البراء بن عازب وأنس بطوله ، وإسناده واه ، ولكنه وثق عبادا يحيي بن معين ، ونني عنه الكذب أحمد بن حنبل ، وصدقه أبو داو د ، و تركه الباقون . قال ابن القيم في الهدى : وَلَمْ يَحْفَظُ عَنْهُ أَنْهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى وَضُو تُهُ شَيْئًا غَيْرِ التَسْمِيَّةُ ، وكُلَّ حديثُ في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا منه ولا علمه لأمته ، ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله . وقوله أشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، اللهم" اجعلني من التوَّابين واجعلني من المتطهرين فيآخره .

باب الموالاة في الوضوء

١ - (عَنْ خالِد بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَنْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَى رَجُلًا يُصَلِّى

في ظهَرْ قَدَمَه كُمْعَةٌ قَدْرَ الدَّرْهَمِ كُمْ يُصِبْهَا المَاءُ ، فأمرَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلَهُ وَلَا يَعْيِدَ الوُضُوءَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَادَ ، وَزَادَ « وَالصَّلَاةَ » قالَ الأَثْرَمُ : قُلْتُ لأَحْمَدَ هَذَا إسْنادُهُ جَيِّدٌ ، قالَ : جَيِّدٌ) .

٢ - (وَعَنُ 'عَمَرَ بِنِ الْحَطَّابِ «أَنَّ رَجُلا تُوَضَّأَ فَتْرَكَ مَوْضِعَ ظُفُوْ عَلَى قَدَمِهِ ، فأبْصَرَهُ النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ارْجِعْ فأحْسِنْ وُضُوءَكَ ، قال : فرَجَعَ فتَوَضَّأَ أَثُمَّ صَلَّى » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ ، وكم يَذْ كُرُ فَضَوَاكَ ، قال : فرَجَعَ فتَوَضَّأَ أَثُمَّ صَلَّى » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ ، وكم يَذْ كُرُ فَضَوَالًا) .

الحديث الأول أعله المنذري ببقية بن الوليد، وقال عن بجير : وهو ضعيف إذا عنعن لتدليسه . وفي المستدرك تصريح بقية بالتحديث . وقال ابن القطان والبيهتي : هو مرسل . وقال الحافظ: فيه بحث ، وكأن البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم يرسله بل قال عن بعض أزواج النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم فوصله ، وجهالة الصحابي غير قادحة . وتمام كلام الأثرم وبقية الكلام على الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين. وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك الباب أيضا. وفي الباب عن أنس مرفوعا عند أحمد وأبى داود وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني ، وقد تقدم لفظه هنالك أيضا . والحديث الأوَّل يدلُّ على وجوب إعادة الوضوء من أوَّله على من ترك من غسل أعضائه مثلى ذلك المقدار . والحديث الثاني لايدل على وجوب الإعادة لأنه أمره فيه بالإحسان لابالإعادة ، والإحسان يحصل بمجرَّد إسباغ غسل ذلك العضو . وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بسوى الإحسان . فالحديث الأوَّل يدل على مذهب من قال بوجوب الموالاة ، لأن الأمر بالإعادة للرضوء كاملا للإخلال بها بترك اللمعة وهر الأوزاعي ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له . والحديث الثاني وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم العترة وأبو حنيفة والشافعي في قول له ، والتمسك لوجوب الموالاة بحديث ابن عمر وأنيّ بن كعب «أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ علىالولاء وقال: هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا به » أظهر من التمسك بما ذكره المصنف في الباب لولا أنه غير صالح للاحتجاج كما عرفناك في شرح حديث عثمان ، لأسما زيادة قوله « لا يقبل الله الصلاة إلا به » وقار روى بلفظ « هذا الذي افترض الله عليكم » بعد أن توضأ مرة ، ولكنه قال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال : حديث واه منكر ضعيف ، وقال مرة : لاأصل له وامتنع من قراءته . ورواه الدارقطني في غرائب مالك . قال الحافظ : ولم يروه مالك قط وروى بلفظ « هذا وضوء لايقبل الله غيره » أخرجه ابن السكن في صحيحه من حديث

أنس ، وقد أجيب عن الحديث على تسليم صلاحيته للاحتجاج بأن الإشارة هي إلى ذات الفعل مجرّدة عن الهيئة والزمان وإلا لزم وجوبهما ولم يقل به أحد .

باب جواز المعاونة في الوضوء ,

١ – (عَن المُغيرة بن شُعبة (أنه كان مَع رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسَلّم في سفر ، وأنه دُ هَب لِحاجة له ، وأن مُغيرة جَعل يَصُ الماء عليه وهو يتوضًا ، فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ومسح على الحُفَسْن ، أخرجاه) ،

الحديث اتفقا عليه بلفظ «كنت مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ، فقال لي : يا مغيرة خذ الإداوة ، فأخذتها ثم خرجت معه ، وانطلق حتى توارى عنى حتى قضى حاجته ، ثم جاء وعليه جبة شامية ضيقة الكمين ، فذهب يخرج يده من كمها ، فضاق ، فأخرج يده من أسفلها ، فصببت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم مسح على خفيه » . الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء ، وقد قال بكراهتها العترة والفقهاء . قال في البحر : والصبُّ جائز إجماعاً إذ صبواً عليه صلى الله عليه وآ له وسلم وهو يتوضأ . وقال الغزالي وغيره من أصحاب الشافعي : إنه إنما استعان به لأجل ضيق الكمين . وأنكره ابن الصلاح وقال : الحديث يدل على الاستعانة مطلقًا لأنه غسل وجهه أيضًا وهو يصبُّ عليه. وذكر بعض الفقهاء أن الاستعانة كانت بالسفر فأراد أن لايتأخر عن الرفقة. قال الحافظ في التلخيص : وفيه نظر . واستدَّل من قال بكراهة الاستعانة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر وقد بادر ليصبّ المـاء على يديه « أنا لاأستعين فى وضوئى بأحد _» قال النووى في شرح المهذَّب : هذا حديث باطل لاأصل له . وقد أخرجه البزار وأبو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منصرر عن أبي الجنوب عقبة بن علقمة ، والنضر ضعيف مجهول لايحتج به . قال عثمان الدارمي : قلت لابن معين : النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه أبن أبى معشر تعرفه ؟ قال : هؤلاء حمالة الحطب . واستدلوا أيضًا بحديث ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لايكل طهوره إلى أحد » أخرجه ابن ماجه والدارقطني وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف . وقد ثبت « أنه صلى الله عليه وآله وسلم استعان بأسامة بن زيد في صبّ الماء على يديه في الصحيحين ، وأنه استعان بالربيع بنت معوِّذ في صبِّ الماء على يديه » أخرجه الدار مي وابن ماجه وأبو مسلم الكجي من حديثها ، وعزاه ابن الصلاح إلى أبى داود والترمذي . قال الحافظ : وليس في رواية أبي داود إلا أنها أحضرت له الماء حسب. وأما الترمذى فلم يتعرّض فيه للماء بالكلية ، نعم فى المستلمرك وأنها صبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء فتوضأ وقال لها : اسكبى فسكبت » وروى ابن ماجه عن أم عياش أنها قالت : « كنت أوضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا قائمة وهو قاعد » قال الحافظ : وإسناده ضعيف . واستعان فى الصب بصفوان بن عسال وسيأتى ، وغاية ما فى هذه الأحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء وقد عرفت أنه مجمع على جوازه وأنه لاكراهة فيه ، إنما النزاع فى الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء والأحاديث التى فيها ذكر عدم الاستعانة لاشك فى ضعفها ، ولكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه وكل غسل أعضاء وضوئه إلى أحد ، وكذلك يثبت من أقواله ما يدل على جواز ذلك ، بل فيها أمر المعلمين بأن يغسلوا ، وكل أحد منا مأمور بالوضوء ، فمن قال إنه يجزئ عن المكلف نيابة غيره فى هذا الواجب فعليه الدليل ، فالظاهر ما ذهبت إليه الظاهرية من عدم الإجزاء ، وليس المطلوب مجرد الأثر كما قال بعضهم ، بل ملاحظة التأثير فى الأمور التكليفية أمر لابد منه ، لأن تعلق الطلب لشيء بذات قاض بلزوم إيجادها له ، وقيامه بها لغة وشرعا إلا لدليل يدل على عدم اللزوم ، فما بذات قاض بلزوم إيجادها له ، وقيامه بها لغة وشرعا إلا لدليل يدل على عدم اللزوم ، فما بذات قاض بلزوم إيجادها له ، وقيامه بها لغة وشرعا إلا لدليل يدل على عدم اللزوم ، فا

٢ _ (وَعَنْ صَفْوَانَ بَنْ عَسَّالَ قَالَ : صَبَبَتُ المَاءَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَّرِ فِي الوُضُوءِ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ ") .

الحديث أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير. قال الحافظ: وفيه ضعف. قلت ولعل وجه الضعف كونه فى إسناده حذيفة بن أبى حذيفة. وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير فى الصب ؛ وقد تقدم الكلام عليه فى الذى قبله ،

باب المنديل بعد الوضوء والغسل

١ - (عَنْ قَيْس بْن سَعَدْ قَالَ ﴿ زَرَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي مَنْزِلِنَا ، فَأُمَرَ لَهُ سَعَد بِغُسْل ، فَوُضِعَ لَهُ فَاغْتَسَلَ ، ثُمُ أَنَاوَلَهُ مَلْحَفَةً مَصْبُوغَةً بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ فَاشْتَمَلَ بِهَا ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ وَأَبُو دَاوُدَ) .

الحديث تمامه « فالتحف بها حتى روئى أثرالور سعلى عكنه ، ولفظ ابن ماجه « فكأنى أنظر إلى أثرالور سعلى عكنه » ولفظ ابن ماجه « فكأنى أنظر إلى أثرالور سعلى عكنه » و أخرجه أيضاً النسائى فى عمل اليوم والليلة. قال الحافظ: واختلف فى وصله و إرساله ، ورجال إسناد أبى داود رجال الصحيح ، وصرح فيه الوليد بالسماع ، ومع ذلك فذكره النووى فى الحلاصة فى فصل الضعيف . والحديث يدل على عدم كراهة

التنشيف ، وقد قال بذلك الحسن بن على وأنس وعثمان والثوري ومالك وتمسكوا بالحديث : وقال عمر وابن أبي ليلي والإمام يحيي والهادوية يكره ، واستدلوا بما رواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ عن أنس « أن رَّسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا على ولا ابن مسعود ۽ قال الحافظ : وإسناده ضعيف . وفي الترمذي ومايعارضه من حديث عائشة قالت « كان اللنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء » وفيه أبو معاذ وهو ضعيف ، وقال الترمذي بعد أن روى الحديث : ليس بالقائم ولا يصحّ فيه شيء . وأخرجه الحاكم وأخرج الترمذي من حديث معاذ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه » قال الحافظ : وإسناده ضعيف . وفي الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه قال ابن أبي حاتم : وروى عن أنس ولا يحتمل أن يكون مسندا ، ورواه البيهقي عن أنس عن أبي بكر وقال : المحفوظ المرسل ، وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على أنس والخطيب مرفوعا كلاهما من طريق ليث عن رزيق عن أنس. وفي الباب حديث ﴿ إِذَا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم فانها مراوح الشيطان » ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل من حديث البخترى بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة ، وزاد في أوَّله « إذا توضأتم فأشربوا أعينكم من المـاء » ورواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة البختري بن عبيد وقال : لايحلُّ الاحتجاج به ، ولم ينفر د به البخترى فقد رواه ابن طاهر فى صفوة التصوّف من طريق ابن أبي السرى . وقال ابن الصلاح : لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلا ، وتبعه النووي(قوله بغسل) بضمّ الغين : اسم للماء الذي يغتسل به ، ذكره في النهاية (قوله ملحقة) بكسر المم.

أبواب المسح على الخفين باب في شرعيته

١ - (عَنْ جَرِيرٍ « أَنَّهُ بال مُمْ تَوَضَأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيهِ ، فَقَيلَ لَهُ : تَفَعْلُ هَكَذَا؟ قالَ نَعَمْ : رأيتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسَلَم بال مُمْ تَوَضَأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيه . قال إبْراهِيم : فكان يعْجِبُهُمْ هَذَا الحَديثُ لِأنَّ إسْلام جَرِيرٍ كان بَعْد نُزُولِ المَائِدة » مُتَفَقَى عَلَيه) .

ورواه أبو داود وزاد « فقال جرير لما سئل : هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ؟ ما تُسلمت إلا بعد المائدة » . وكذلك رواه الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال : «فقلت له أقبل المائدة أم بعدها؟ فقال جرير : ماأسلمت إلا بعد المائدة » . وعند الطبراني

أ من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان في حجة الوداع . قال الترمذي : هذا حديث مفسر ، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأوَّل مسح النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم على الحفين أنه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوحًا . والحديث يدلُّ على. مشروعية المسح على الخفين . وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الحفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته . وقال ابن عبد البرّ : لاأعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة مصرّحة عنه باثباته ، وقد أشار الشافعي في الأم إلى إنكارٌ ذلك على المالكية ، والمعروف المستقرّ عندهم الآن قولان : الجواز مطلقاً ، ثانيهما للمسافر دون المقيم . وعن ابن نافع في المبسوطة أن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إفتائه بالجواز . قال ابن المنذر : اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين ، أو نزعهما وغسل القدمين ؟ والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض . قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه انتهى قال النووي في شرح مسلم: وقد زوى المسح على الخفين خلائق لايحصون من الصحابة . قال الحسن : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخفين، أخرجه عنه ابن أبي شيبة. قال الحافظ فى الفتح : وقد صرّح جمّع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتّر ، وجمع بعضهم رواته فجاوزُوا الثمانين منهم العشرة . وقال الإمام أحمد : فيه أربعون حديثًا عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين. وقال ابن عبد البرّ في الاستذكار: روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة . وذكر أبو القاسم ابن منده أسماء من رواه في تذكرته فكانوا ثمانين صحابيا . وذكر الترمذي والبيهتي في سنهما مهم جماعة . وقد نسب القول بمسح الحفين إلى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المبارك ، وما روى عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من إنكار المسح فقال ابن عبد البر: لايثبت .. قال أحمد : لا يصحّ حديث أبي هريرة في إنكار المسح وهو باطل. وقد روى الدارقطني عن عائشة القول بالمسح ، وما أخرجه ابن أبي شيبة عن على أنه قال : سبق الكتاب الحفين فهو منقطع . وقد روى عنه مسلم والنسائى القول به بعد موت النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم وما روى عن عائشة أنها قالت : لأن أقطع رجلي أحبّ إلى من أن أمسح عليهما ففيه محمد ابن مهاجر ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث . و أما القصة التي ساقها الأمير الحسين أ في الشفاء وفيها المراجعة الطويلة بين على وعمر واستشهاد على لاثنين وعشرين من الصحابة فشهدوا بأن المسح كان قبل المائدة ، فقال ابن بهران : لم أرهذه القصة فى شيء من كتب

الحديث . ويدل لعدم صحتها عند أئمتنا أن الإمام المهدى نسب القول بمسح الخفين في البحر إلى على عليه السلام ، و ذهبت العترة جميعا والإمامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري إلى أنه لايجزى المسح عن غسل الرجلين . واستدلوا بآية المـائدة وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن علمه « واغسل رجلك » ولم يذكر المسح . وقوله بعد غسلهما « لايقبل الله الصلاة من دونه » وقوله « ويل للأعقاب من النار » قالوا : والأخبار بمسح الحفين منسوخة بالمائدة . وأجيب عن ذلك ؛ أما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم المسح بعدها كما في حديث جرير المذكور في الباب . وأما حديث « واغسل رجلك » فغاية ما فيه الأمر بالغسل وليس فيه ما يشعر بالقصر ، ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصا بأحاديث المسح المتواترة . وأما حديث « لايقبل الله الصلاة بدونه فلا ينتهض للاحتجاج به فكيف يصلح لمعارضة الأحاديث المتراترة مع أنا لم نجده بهذا اللفظ من وجه يعتد ّ به ي وأما حديث « ويل للأعقاب من النار » فهو وعيد لمن مسح رجليه ولم يغسلهما ولم يرد في المسح على الخفين . فان قلت هو عام فلا يقصر على السبب . قلت : لانسلم شمو له لمن مسح على الخفين فانه يدع رجله كلها ولا يدع العقب فقط . سلمنا فأحاديث المسح على الخفين مخصصة للماسح من ذلك الوعيد . وأما دعوى النسخ فالجوابأن الآية عامة مطلقا باعتبار حالتي لبس الخفّ وعدمه ، فتكون أحاديث الخفين مخصصة أومقيدة فلا نسخ . وقد تقرّر في الأصول رجحان القول ببناء العام على الخاص " مطلقاً . وأما من يذهب إلى أن العام المتأخر ناسخ فلا يتم له ذلك إلا بعد تصحيح تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها . وحديث جرير نص في موضع النزاع ، والقدح في جرير بأنه فارق عليا ممنوع ، فانه لم يفارقه وإنما احتبس عنه بعد إرساله إلى معاوية لأعذار . على أنه قد نقل الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير الإجماع على قبول رواية فاسق التأويل في عواصمه وقواصمه من عشر طرق ، ونقل الإجماع أيضاً من طرق أكابر أئمة الآل وأتباعهم على قبول رواية الصحابة قبل الفتنة وبعدها ، فالاسترواح إلى الخلوص عن أحاديث المسح بالقدح في ذلك الصحابي الجليل بذلك الأمر مما لم يقل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الإسلام . وصرّح الحافظ فى الفتح بأن اية المسائدة نِزلت في غزوة المريسيع ، وحديث المغيرة الذي تقدم وسيأتي كان فى غزوة تبوك ، وتبوك متأخرة بالاتفاق . وقد صرّح أبوداود فىسننه بأن حديث المغيرة في غزوة تبوك ، وقد ذكر البزار أن حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا .

واعلم أن فى المقام مانعا من دعوى النسخ لم يتنبه له أحد فيما علمت ، وهر أن الوضوء ثابت قبل نزول المسائدة بالاتفاق ، فإن كان المسح على الخفين ثابتا قبل نزولها فورودها بتقرير أحد الأمرين : أعنى الغسل مع عدم التعرض للآخر وهوالمسح لايوجب نسخ

المسح على الخفين ، لاسيما إذا صحّ ما قاله البعض من أن قراءة الجرّ في قوله في الآية - وأرجلكم ـ مراد بها مسح الخفين ، وأما إذا كان المسح غير ثابت قبل نزولها فلا نسخ بالقطع ؛ نعم يمكن أن يقال على التقدير الأوّل إن الأمر بالغسل نهى عن ضده ، والمسح على الخفين من أضداد الغسل المأمور به، لكن كون الأمر بالشيء نهيا عن ضده محل نزاع واختلاف ، وكذلك كون المسح على الخفين ضدا للغسل ، وماكان بهذه المثابة حقيق بأن لايعوَّل عليه ، لاسما في إبطال مثل هذه السنة التي سطعت أنوار شموسها في سماء الشريعة المطهرة . والعقبة الكئود في هذه المسألة نسبة القول بعدم إجزاء المسح على الجفين إلى جميع العترة المطهرة كما فعله الإمام المهدى في البحر ، ولكنه يهوِّن الحطب بأن إمامهم وسيدهم أمير المؤمنين على" بن أبي طالب من القائلين بالمسح على الخفين ، وأيضا هو إجماع ظنى ، وقد صرّح جماعة من الأئمة منهم الإمام يحيي بن حمزة بأنها تجوز مخالفته . وأيضا فالحجة إجماع جميعهم وقد تفرّقوا في البسيطة وسكنوا الأقاليم المتباعدة ، وتمذهب كل واحد منهم بمذهب أهل بلده ، فمعرفة إجماعهم في جانب التعذُّر . وأيضًا لايخني على المصنف ما ورد على إجماع الأمة من الإيرادات التي لايكاد ينتهض معها للحجية بعد تسليم إمكانه ووقوعه. وانتفاء حجية الأعم " يستلزم انتفاء حجية الأخص " . وللمسح شروط وصفات وفي وقته اختلاف ، وسيذكر المصنف رحمه الله جميع ذلك . والخفّ نعل من أدم يغطى الكعبين . والجرموق أكبر منه يلبس فوقه . والجورب أكبر من الجرموق .

٢ - (وَعَن ْ عَبد الله بن عُمر (أن سَعداً حَد أَمه عَن ْ رَسُول الله صَلَى الله عَلَ الله عَلَ الله عَلَي وَ الله وَسَلَم أَنَّه أَيم عَلَى الحُفَّينِ ، وأن ابن عَمر سأل عَن ذلك عَمر فقال : نعم إذا حد ألك سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فلا تسأل عنه عيره " رواه أحمد والبخاري ، وفيه دليل على قبول خبر الواحد) :

الحديث أخرجه أحمد أيضا من طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال « رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فأنكرت ذلك عليه ، فلما اجتمعنا عند عمر قال لى سعد : سل أباك ، فذكر القصة » ورواه ابن خزيمة أيضا عن ابن عمر بنحوه ، وفيه أن عمر قال « كنا ونحن مع نبينا نمسح على خفافنا لانرى بذلك بأسا » (قوله فلا تسأل هنه غيره) قال الحافظ : فيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت فى الراوى كانت من جملة القرائن التى إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد تفيد العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد ، وما نقل عنه من المعلم قائم كان عند وقوع ربية له فى بعض المواضع . قال : وفيه أن الصحابى قديم المواضع . قال : وفيه أن الصحابى قديم

الصحبة قد يختى عليه من الأمور الجليلة فى الشرع ما يطلع عليه غيره ، لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته ، وقد روى القصة فى الموطأ أيضا . والحديث يدل على المسح على الخفين ، وقد تقدم الكلام عليه فى الذى قبله .

٣ - (وَعَن ِ المُغيرَة ِ بْن ِ شُعْبَة قال آ ﴿ كُنْتُ مَعَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَالله وَسَلَمَ فَى سَفَرٍ فَقَضَى حاجَتَه مُ ثُمَّ تَوَضأ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْه ، قُلْت عُن الله وَسَلَمَ فَى سَفَرٍ فَقَضَى حاجَتَه مُ ثُمَّ تَوَضأ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْه ، قُلْت عُن الرَسُولَ الله أَنسيت ، بهذا أَمرَني رَبيعَز وَجَل ، وَاه أُهمَد وأبو دَاوُد . وقال الحسن البَصْرِيُ : رَوَى المَسْحَ سَبْعُون نَفْسا فِعْلاً مِنْه وقَوْلاً) .

الحديث إسناده صحيح ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذرى فى تخريج السنن ولاغيرهما ، وقد رواه أبو داود فى الطهارة عن هدبة بن خالد عن همام عن قتادة عن الحسن ، وعن زرارة بن أوفى كلاهما عن المغيرة به . وفى رواية أبى عيسى الرملي عن أبى داود عن الحسن ابن أعين عن زرارة بن أوفى عن المغيرة ، وهؤلاء كلهم رجال الصحيح ، وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع بمتابعة زرارة له . وقد تقدم الكلام عليه فى أوّل الباب .

باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والنعلين جميعا

ا - (عَنْ بلال قال ﴿ (أَيْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ مَسْحُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ عَلَى المُوقَنِيْنِ وَالحِمارِ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ . ولابى دَاوُدَ ﴿ كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِى حَاجَتَهُ ﴾ فآتيه بالماء فيتتَوَضَّأُ ويمشحُ على عَمامته ومَوُقيه . ولسعيد بن منصور في سنتنه عن بلال قال ﴿ سَمِعْتُ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وآله وَسَلَمَ يَقُول الله عَلَى الله على النَّصيف والمؤق ﴾) .

٣ - (وَعَنَ المُغيرَةَ بُنُ شُعْبَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأُ وَمَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ ﴾ رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلاَّ النَّسَائَيَّ وَصَحَّحَهُ النَّرْمِذِيُ).

حديث بلال أخرجه أيضا الترمذى والطبرانى، وأخرجه الضياء فى المختارة باللفظ الأوّل، وحديث المغيرة قال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدى لايحدث بهذا الحديث، لأن المجروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين. قال أبو داود: ومسح على الجوربين على بن أبى طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك

وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث . وروى ذلك عن عمربن الخطاب وابن عباس قال : وروى هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري ، وليس بالمتصل ولا بالقوى ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه ، وإنما قال أبو داود إنه ليس بمتصل لأنه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى . قال البيهة : لم يثبت سماعه من أبي موسى وإنما قال : ليس بالقوى لأن في إسناده عيسي بن سنان ضعيف لايحتجّ به ، وقد ضعفه يحيي بن معين . وفي الباب عن ابن عباس عند البيهتي وأوس بن أبيأوس عند أبي داود بلفظ «أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على نعليه » وعلى" بن أبى طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبيد الصفار وعن أنس عند البيهتي . والحديث بجميع رواياته يدل على جواز المسح على الموقين وهما ضرب من الخفاف قاله ابن سيده والأزهري ، وهو مقطوع الساقين قاله في الضياء . وقال الجوهري : الموق الذي يلبس فوق الخفّ ، قيل وهو عربي ، وقيل فارسيّ معرّب ، وعلى جواز المسح على الحمار وهو العمامة كما قاله النووى . وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة ، وعلى جواز المسح على النصيف وهو أيضا الخمار قاله في الضياء . وعلى جواز المسح على الجورب وهولفافة الرجل قاله في الضياء والقاموس ، وقد تقدم أنه الحفّ الكبير ، وقدقال بجواز المسح عليه من ذكره أبوداود من الصحابة ، وزاد ابن سيد الناس في شرح الترمذي عبدالله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبا مسعود البدري عقبة بن عامر ، وقد ذكر في الباب الأوَّل أن المسح على الخفين مجمع عليه بين الصحابة ، وعلى جواز المسحبين النعلين ، قيل وإنما يجوز على النعلين إذا لبسهما فوق الجوربين . قال الشافعي : ولا يجوز مسح الجوربين إلا أن يكونا منعلين يمكن متابعة المشي فيهما .

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس

١ - (عَنْ المُغيرة بن شُعْبة قال « كُنْتُ مَعَ النّبي صَلّى الله عَليه وآله وَسَلّمَ ذَاتَ لَيْلَة فِي مَسِيرٍ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْه مِن الإداوة فَعَسَل وجهة وُعَسَل وجهة وَعَسَل ذراعيه وَمَسَحَ برأسه ، ثُم أهويت لأنزع خُفَيْه فقال : دعهما فإنى أد خَلَتُهُما طاهرتَوْنِ ، فَسَحَ عَلَيْهِما » مُتَّفَق عَلَيْه . ولأبى داود « دع الدي في في الله في الله

حديث المغيرة ورد بألفاظ في الصحيحين وغيرهما هذا أحدها ، وقد ذكونا فيه سلف أ أنه رواه ستون صحابيا كما صرّح به البزار وأنه في غزوة تبوك وهي بعد المائدة بالاتفاق . وهذا الجديث أخرجه أبوداود والترمذي وحسنه . وفي الباب عن على بن أبي طالب رضي أ الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (قوله ثم أهويت) أى مددت يدى . قال الأصمعي : أهويت بالشيء إذا أومأت به . وقال غيره : أهويت قصدت الهوى من القيام إلى القعود ، وقيل الإهواء الإمالة (قوله فاني أدخلتهما طاهرتين) هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعليله عدم النزع بأدخالهما طاهرتين ، وهو مقتض أن إدخالهما غير طاهر تين يقتضي النزع . وقد ذهب إلى ذلك الشافعي ومالك وأحمد وإسحق ، وقال أبوحنيفة وسفيان الثورى ويحيى بن آدم والمزنى وأبو ثور وداود : يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته. والجمهور حملوا الطهارة على الشرعية ، وخالفهم داود فقال المراد إذا لم يكن على رجليه نجاسة . وقد استدل به على أن إكمال الطهارة فيهما شرط حتى لو غسل إحداهما وأدخلها الخفّ ثم غسل الأخرى وأدخلها الحفّ لم يجز المسح ، صرّح بذلك النووي وغيره . قال في الفتح عند الأكثر ، وأجاز الثوري والكوفيون والمزني ومطرف وابن المنذر وغيرهم أنه يجزئ المسح إذا غسل إحداهما وأدخلها الخف ثم الأخرى لصدق أنه أدخل كلا من رجليه الخفِّ وهي طاهرة . وتعقب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة ، واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق ، قال : لكن إن ضم ّ إليه دليل يدل على أن الطهارة لاتتبعض اتجه و صرّح بأنه لايمتنع أن يعبر بهذه العبارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة ، قال : بل ربما يدعى أنه ظاهر فى ذلك فان الضمير فى قوله أدخلتهما يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما ، نعممن روى « فاني أدخلتهما وهما طاهرتان، قد يتمسك بروايته هذا القائل من حيث إن قوله أدخلتهما يقتضي كل واحدة منهما ، فقوله ﴿ وهما طاهرتان ﴾ يصير حالا من كل واحدة ، فيكون التقدير أدخلت كل واحدة منهما حال طهارتهما.

٣ - (وَعَن ْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ أَن رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَأ وَمَسَحَ عَلَى خُفيَّهُ ، فَقَلْتُ : يارَسُولَ اللهِ رِجْلَيْكَ كُم ْ تَغْسَلْهُما ؟
 قال : إنّى أد ْخَلَـٰتُهُما و هُمَا طاهر تان ، رَوَاه ُ أَحْمَد) .

٤ - (وَعَنَ ْصَفُوانَ بَنِ عَسَالَ قالَ ﴿ أَمَرَنَا : يَعَنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ وَلَا يَهُ وَاللهُ وَسَلَّمَ أَنْ تَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّنْيِنَ إِذَا تَحْنُ لُهُ وَخَلْنَاهُما عَلَى طُهُو ثَلَاثًا إِذَا صَافَرُنَا ، وَيَوْمًا وَلَيْلُمَةً إِذَا أَقَمَننا ، وَلا تَخْلُعُهُما مِن ْ غَائِطٍ وَلا بَوْل وَلا نَوْمٍ فَي اللهُ عَلْمَ اللهُ عَالِم اللهُ عَالِم اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ ال

وَلا تَخْلَعُهُمَا إِلاَّ مِن جَنَابَةً ، رَوَاهُ أَهْمَدُ وَابْنُ خُزَ بْمَةَ . وَقَالَ الْخَطَّانِيُّ تَـ هُوَ تَصِيحُ الإسْنادِ) ،

الحديث الأول قال في مجمع الزوائد: في إسناده رجل لم يسم وقد تقدم الكلام على فقهه ع والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى والترمذي وابن خزيمة وصححاه ، ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهتي . وحكى الترمذي عن البخاري أنه حديث حسن ، ومداره على عاصم بن أبي النجود وهو صدوق سيئ الحفظ ، وقد تابعه جماعة ، ورواه عنه أكثر من أربعين نفسا . قال ابن منده : والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الأيام للمسافر ، واليوم والليلة للمقيم . وقد اختلف الناس في ذلك ، فقال مالك والليث بن سعد : لاوقت للمسح على الخفين ، ومن لبس خفيه وهو طاهر مسح ما بدا له ، والمسافر والمقيم فى ذلك سواء ؛ وروى مثل ذلك عن عمر بن الحطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري . وقال أبوحنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حيّ والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود الظاهري ومحمد بن جرير الطبري. بالتوقيت للمقيم يوما وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . قال ابن سيد الناس في شرح البرمذي : وثبت التوقيت عن عمر بن الحطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وحذيفة والمغيرة وأبي زيد الأنصاري هؤلاء من الصحابة ؛ وروى عن جماعة من التابعين منهم شريح القاضي وعطاء بن أبي رباح والشعبي وعمر بن عبد العزيز . قال أبوعمر ابن عبد البرّ : وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك ، وهو الأحوط عندى لأن المسح ثبت بالتواتر، واتفق عليه أهل السنة والجماعة واطمأنت النفس إلى اتفاقهم، فلما قال أكثر هم : لا يجوز المسح للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم وليلة ، ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام ولياليها فالواجب على العالم أن يؤدى صلاته بيقين ، واليقين الغسل حتى يجمعوا على المسح ، ولم يجمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للمقيم اه. وحديث الباب يدل على ما قاله الآخرون ويرد منهب الأوَّلين ؛ وكذلك حديث أبي بكرة وحديث على وحديث خزيمة بن ثابت الآتى في هذا الكتاب . وفي الباب أحاديث عن غيرهم ، ولعل متمسك أهل القول الأوَّل ما أخرجه أبو داود من حديث أبيَّ بن عمارة ﴿ أَنه قَالَ لُرْسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمُ ؛ أُمْسِحَ عَلَى الْخَفِينَ ؟ قال نعم ، قال يوما ؟ قال ويومين ، قال وثلاثة أيام ؟ قال نعم وما شئت ، وفي رواية * حتى بلغ سبعا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نعم وما بدا لك ، قال أبو داود: وقد اختلف في إسناده وليس بالقوى . وقال البخارى نحوه ؛ وقال الإمام أحمد : رجاله لايعرفون ؛ وأخرجه للدارقطني وقال: هذا إسناده لايثبت ، وفي إسناده ثلاثة مجاهيل عبدالرحن ومحمد بن يزيد

وأيوب بن قطن ، ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافا كثيرا ؛ وقال ابن حبان : لست أعتمد على إسناد خبره ؛ وقال ابن عبد البر" : لايثبت وليس له إسناد قائم ؛ وبالغ الجوزقاني فذكره في الموضوعات ، وماكان بهذه المرتبة لايصلح للاحتجاج به على فرض عدم المعارض ، فالحق" توقيت المسح بالثلاث للمسافر ، واليوم والليلة للمقيم ، وفي الحديث دليل على أن الخفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة لشيء من الأحداث إلا للجنابة ،

٥ - (وَعَن ْ عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنِ أَبِي بِكُرْةَ عَن ْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَالله وَسَلَّمَ « أَنَّهُ رَخَصَ للْمُسافِرِ ثَلاثة أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَ ۚ ، وَللْمُقِيمِ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ وَلَيَالِيَهُنَ ۚ ، وَللْمُقَيمِ يَوْما وَلَيَلْلَةَ ۚ إِذَا تَطَهَرَ فَلَبِسِ خَفْيَهُ أَن ۚ يَمْسَحَ عَلَيْهِما » رَوَاهُ الأَثْرُمُ فَي سُنَنِهِ وَابْن خُزَ مُعَة وَالدَّارَ قُطْنِي *. قال الخَطَّا بِيُ : هُو صَيِحُ الإسْنادِ) ، في سُنَنِهِ وَابْن خُزَ مُعَة وَالدَّارَ قُطْنِي *. قال الخَطَّا بِيُ : هُو صَيِحُ الإسْنادِ) ،

الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن الجارود والبيهتي والترمذي في العلل ، وصححه الشافعي وغيره قاله الحافظ في الفتح ؛ وكذلك نقل البيهتي عن الشافعي ، وصححه ابن خزيمة . والحديث تقدم الكلام على فقهه في الذي قبله .

باب توقيت مدة المسح

١ – (قَدَ أَسْلَقْنَا فِيهِ عَن صَفْوَانَ وأَبِي بَكْرَةَ ، ورَوَى شُريْحُ بن هاني قالَ « سأل شالْتُ عائِشة رَضِي الله عَن المسْح على الخُفَسْين فقالَت : سل عليا فإنه أعلم بهذا منى كان يُسافِرُ مَع رَسُول الله صلتَى الله عليه وآله وسلتم فقال : قال رَسُول الله صلتَى الله عَلَيه وآله وسَلَم : للْمُسافِر وَسَلَم فَيالَة وُ وَسَلَم : للْمُسافِر ثَلاثة أُ أَيّام ولياليهن أَ ، ولله مُقيم يتوم وليلية » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجة).

٢ - (وَعَن ْ خُزَ مْيَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ سُئُلِ عَن المسئورِ ثلاثة أيام ولياليهِن ،
 وَ لِلْمُقْتِمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ * " رَوَاه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّرْمِذِي وَصَحَمَة) .

قد قدمنا الكلام على حديث صفوان وأبى بكرة فى الباب الأوّل: وحديث على أخرجه أيضا الترمذى وابن حبان ، وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان ، وفيه زيادة تركها المصنف وهى ثابتة عند أبى داود وابن ماجه وابن حبان وهى بلفظ «ولو استزدناه لزادنا » وفى لفظ «ولو مضى السائل على مسألته لجعلها خمسا » وأخرجه

الترمذي بدون الزيادة . قال الترمذي : قال البخاري : لايصح عندي لأنه لايعرف للجدلي سماع من خزيمة ، وذكر عن يحيي بن معين أنه قال : هو صحيح ؛ وقال ابن دقيق العيد : الروايات متضافرة متكاثرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة ؛ وقال ابن أبي حاتم في العلل: قال أبوزرعة: الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة مرفوعا ، والصحيح عن النخعي عن الجدلي بلا واسطة ؛ وادعي النووي في شرح المهذب الاتفاق على ضعف هذا الحديث. قال الحافظ: وتصحيح ابن حبان له يردّ عليه ، والحديثان يدلان على توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ، ويوم وليلة للمقيم . وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق في الباب الذي قبل هذا ، والزيادة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال بها على مذهب من لم يحد المسح بوقت لولا ما عارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق ممن عداه على ضعفها . وأيضا قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : لو ثبتت لم تقم بها حجة لأن الزيادة على ذلك «التوقيت مظنونة أنهم لو سألوا زادهم ، وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا فكيف تثبت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها ؟ اه . وغايتها بعد تسليم صحتها أن الصحابي ظن ذلك ولم نتعبد بمثل هذا ولا قال أحد إنه حجة ، وقد ورد توقيت المسح بالثلاث واليوم والليلة من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة ؛ وورد ذكر المسح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني ، وذكره الحاكم وقال : قد روى عن أنس مرفوعا باسناد صحيح رواته عن آخرهم ثقات ، وعن ميمونة بنت الحرث الهلالية وزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدار ُقطني أيضًا .

باب اختصاص المسح بظهر الخف

١ – (عَن ْ عَلِى "رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ ١ لَوْ كَانَ الدّينُ بِالرأْي لَكَانَ أَسْفَلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ تَعْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيَّهُ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِي ").

الحديث قال الحافظ فى بلوغ المرام إسناده حسن ؛ وقال فى التلخيص إسناده صحيح ، قلت : وفى إسناده عبد خير بن يزيد الهمدانى ، وثقه يحيى بن معين وأحمد بن عبد الله العجلى ؛ وأما قول البيهى لم يحتج به صاحبا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق ، والحديث يدل على أن المسح المشروع هو مسح ظاهر الحف دون باطنه ، وإليه ذهب الثورى وأبو حنيفة والأوزاعى وأحمد بن حنبل ، وذهب مالك والشافعى وأصحابهما والزهرى وابن المبارك ، وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهورهما وبطونهما ، قال مالك ،

والشافعي: إن مسح ظهورهما دون بطونهما أجزأه ! قال مالك : من مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه وكان عليه الإعادة في الوقت وبعده ، وروى عنه غير ذلك والمشهور عن الشافعي أن من مسح ظهورهما واقتصر على ذلك أجزأه ، ومن مسح على دون ظاهرهما لم يجزه وليس بماسح . وقال ابن شهاب وهو قول الشافعي : إن من مسح يطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزأه ، والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد ؛ وعند أحمد مسح أكثر الخفق . وروى عن الشافعي أن الواجب ما يسمى عسحا . قال الحافظ في التلخيص لما ذكر حديث على عليه السلام : والمحفوظ عن ابن عمر أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله ، كذا رواه الشافعي والبيهي ، وروى عنه في صفة على أطراف الأصابع من أسفل ، واليمني إلى الساق . واستدل من قال بمسح ظاهر الخف وباطنه بحديث المغيرة المذكور في آخر هذا الباب ، وفيه مقال سنذكره عند خكره . وليس بين الحديثين تعارض . غاية الأمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على باطن الحف وظاهره ، وتارة اقتصر على ظاهره ، ولم يرو عنه ما يقضي بالمنع من إحدى الصفتين ، فكان جميع ذلك جائزا وسنة .

٢ - (وَعَنِ المُغِيرَةِ بِنْ شُعْبَةَ قَالَ ﴿ رأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَعْسَحَ عَلَى ظُهُورِ الْحُفَّيْنِ ﴾ رواه أهمَد وأبود اود والترميذي ، وَلَه نُهُمُد وأبود اود والترميذي ، وَلَه نُهُمُهُ ﴿ عَلَى الْحُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِما ﴾ وقال : حديث حسن) .

الحديث قال البخارى فى التاريخ: هو بهذا اللفظ أصح من حديث رجاء بن حيوة الآتى. وفى الباب عن عمر بن الحطاب عند ابن أبى شيبة والبيهتى. واستدل بالحديث من قال يحسح ظاهر الحف وقد تقدم الكلام عليه فى الذى قبله .

٣ - (وَعَنَ ثُورِ بِن يَزِيدَ عَنَ °رَجاءِ بِن حَيْوَةَ عَن ° وَرَّادَ كَاتِبِ المُغِيرَةِ الْبَن شُعْبَةَ عَن المُغِيرة بِن شُعْبَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الخُف وأسْفلكُ ﴾ رَوَاهُ الخَسْمة والا النَّسائيَ ، وَقَالَ النَّرْمِذِيُ : هَذَا حَد يِثُ مَعْلُولُ مَ لَم يَسْنِدُهُ عَن ثُورٍ عَيْرُ الوليد بن مُسْلِم ، وَسَأَلْتُ اللهُ النَّسَامُ وَحَمَّدًا عَن هَذَا الْحَديثِ فَقَالاً لَيْس بَصِحِيحٍ ﴾ .

الحديث أخرجه الدارقطني والبيهتي وابن الجارود . قال الأثرم عن أحمد : إنه كان يضعفه ويقول : ذكرته لعبد الرحمن بن مهدى فقال عن ابن المبارك عن ثور حدثت عن

أرجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة. قال أحمد: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به على ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور ، فقلت له إنما يقول هذا الوليد ، وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولم يذكر المغيرة ، فقال لى نعيم : هذا حديثي الذي أسأل عنه فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فاذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة فأو قفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لاأصل لها ، فجعل بقول للناس بعد وأنا أسمع : اضربوا على هذا الحديث . وقال ابن أي حاتم عن أبيه وأي زرعة : بعد وأنا أسمع عن عروة بن المغيرة عنأبيه ، وكذا أخرجه البيهتي . قال الحافظ بعلم أبو داود الطيالسي عن عروة بن المغيرة عنأبيه ، وكذا أخرجه البيهتي . قال الحافظ بعلم أن ذكر قول الترمذي إنه لم يسنده عن ثور غير الوليد . قلت رواه الشافعي في الأم عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد . قال أبو داود : لم يسمعه ثور من رجاء ، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد . قال أبو داود : لم يسمعه ثور من رجاء ، قال الحافظ : وهذا ظاهره أن ثورا سمعه من رجاء فنزول العلة ، ولكن رواه أحمد بن عيد الصفار في مسنده من طريقه فقال عن ثور عن رجاء ، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدمه من كلام الأئمة . والحديث استدل به من قال بمسح أعلى الخف وأسفله ، وتقدم الكلام على ذلك .

أبواب نواقض الوضوء باب الوضوء بالخارج من السبيل

١ - (عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «لايقَبْلُ اللهُ صَلاة أَحَد كُمُ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأً ، فَقَالَ رَجُلُ مِنْ أَهْلِ «لايقْبُلُ اللهُ صَلاة أَحَد كُمُ إِذَا أَحْد ثَ حَتَّى يَتَوَضَّأً ، فَقَالَ رَجُلُ مَنْ أَهْلِ حَضَرَمَوْتَ : مَا الحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَة ؟ قَالَ : فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ » مُتَّفَقَ عَلَيْهِ ، وَضَرَمَوْت : مَا الحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَة ؟ قَالَ : فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ » مُتَّفَقَ عَلَيْهِ ، وفي حَد يث صَفْوَان في المَسْح (لكن من غائط وَبَوْل وَنَوْم » وَسَنَذَ كُرُهُ) ، وفي حَد يث صَفْوَان في المَسْح (لكن من الله من من الله الله من الله من

(قوله لايقبل) المراد بالقبول هنا وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما فى الذمة وهومعنى الصحة لأنها ترتب الآثار أو سقوط القضاء على الخلاف، وترتب الآثار موافقة الأمر. ولماكان الإتيان بشروط الطاعة مظنة إجزائها ، وكان القبول من ثمراته عبر عنه به مجازا ، فالمراد بلا تقبل لاتجزئ. قال الحافظ فى الفتح : وأما القبول المنفى فى مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أتى عرّافا لم تقبل له صلاة » فهو الحقيق لأنه قد يصحّ العمل ويتخلف القبول لمانع ، ولهذا كان بعض السلف يقول : لأن تقبل لى صلاة واحدة أحبّ إلى من من بميم

الالدنيا ، قاله ابن عمر : قال لأن الله تعالى قال ـ إنما يتقبل الله من المتقين ـ ومن فسر الإجزاء بمطابقة الأمر والقبول بترتب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نني الصحة ، لأن القبول أخص من الصحة على هذا ، فكل مقبول صحيح ، وليس كل صحيح مقبولا . قال ابن دقيق العيد : إلا أن يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة ، فاذا انتفى انتفت فيصح الاستدلال بنني القبول على نني الصحة ، ويحتاج في الأحاديث التي نني عنها القبول مع بقاء الصحة كحديث « لايقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » عند أبي داود والتر مذي . وحديث « إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة» عند مسلم . وحديث « من أتى عرَّافا ه عند أحمد والبخارى : في شارب الحمر عند الطبراني إلى تأويل أو تخريج جواب . قال على أنه يرد على من فسر القبول بكون العبادة مثابا عليها أو مرضية أو ما أشبه ذلك إذا كان مقصوده بذلك أنه لايلزم من نفي القبول نفي الصحة أن يقال القواعد الشرعية أن العبادة إذا أتى بها مطابقة للأمر كانت سببا للثواب والدرجات والإجزاء والظواهر في ذلك لاتحصي . (قوله إذا أحدث) المراد بالحدث الخارج من أحد السبيلين ، وإنما فسره أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيها بالأخفّ على الأغلظ ، ولأنهما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما ، وهذا أحد معانى الحدث. الثاني خروج ذلك الخارج. الثالث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك الحروج ، وإنما كان الأوَّل هو المراد هنا لتفسير أبي هريرة له بنفس الخارج لابالخروج ولا بالمنع . والحديث استدل به على أن ما عدا الحارج من السبيلين كالتيء والحجامة ولمس الذكرغير ناقض ، ولكنه استدلال بتفسير أبي هريرة وليس بحجة على خلاف في الأصول . واستدل به على أن الوضوء لايجب لكل صلاة ، لأنه جعل نفي القبول ممتدا إلى غاية هي الوضوء ، وما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، فيقتضي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا ، وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانية قاله ابن دقيق العيد . واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا أو اضطراريا (قوله وفي حديث صفوان) ذكره المصنف ههنا لمطابقته للترجمة لما فيه من ذكر البول والفائط ، وذكره في باب الوضوء من النوم لما فيه من ذكر النوم ،

باب الوضوء من الخارج النجس من غير السيلين

١ – (عَنْ مَعْدُانَ بَنْ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَاءَ فَتَوَضَّأَ ، فَلَقَيتُ ثُنَوْبَانَ فِي مَسْجِد دِ مِشْقَ فَذَكَرْتُ لَهُ وَلَيْ وَاللَّهُ وَضُوءَهُ *) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاللَّمْ مِذْيِي وَقَال : هُو أَصُّحُ شَيْءٍ فِي هَذَا البابٍ) :

الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهتي والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم قاء فأفطر . قالٍ معدان : فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له : إن أبا الدرداء أخبرني فذكره ، فقال : صدق أنا صببت عليه وضوءه » . قال ابن منده : إسناده صحيح متصل ، • وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده . قال الترمذي : جوّده حسين المعلم ، وكذا قال أحمد . وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره . قال البيهتي : هذا حديث مختلف في إسناده ، فان صح فهو محمول على النيء عامدا . وقال في مرضع آخر : إسناده مضطرب ولا تقوم به حجة ، وهو باللفظ الذي ذكره المصنف في جامع الأصول ، والتيسير منسوبا إلى أبي داود والترمذي . والحديث استدل به على أن التيء من نواقض الوضوء ، وقد ذهب إلى ذلك العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقيده بقيود: الأوّل كونه من المعدة. الثاني كونه ملء الفم. الثالث كونه دفعة واحدة . وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر والصادق إلى أنه غير ناقض ، وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين . ويردُّ بأن الوضوء من الحقائق الشرعية وهرفيها لغسل أعضاء الوضوء وغسل بعضها مجاز فلا يصار إليه إلا بعلاقة وقرينة . قالوا : القرينة أنه استقاء بيده كما ثبت في بعض الألفاظ والعلاقة ظاهرة . وأجابوا أيضًا بأنه فعل وهو لاينتهض على الوجوب. واستدل الأولون أيضًا بحديث إسماعيل بن عياش الآتي بعد هذا ، وسيأتي أنه لايصلح لذلك لما فيه من المقال الذي سنذكره : واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث على " (الوضوء كتبه الله علينا من الحدث ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : بل من سبع وفيها : ودسعة تملأ الفم، قالوا : معارض بما في كتب الأئمة أيضا في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان قال « قلت يارسول الله هل يجب الوضوء من التيء ؟ قال : لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله » قال في البحر : قلنا مفهوم وحديثنا منطوق ولعله متقدمانتهي . والجواب الأوّل صحيح ، ولكنه لايفيد إلا بعد تصحيح الحديث . والجواب الثاني من الأجوبة التي لاتقع لمنصف ولا متيقظ ، فان كل أحد لايعجز عن مثل هذه المقالة وهي غير نافقة في أسواق المناظرة ، وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك الكتاب. ٧ - (وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بَنِ عِيَّاشٍ ، عَنْ ابنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابنِ أَبي مُلَّيْكَةً . عَن عائشة رَضِي اللهُ عنها قالت : قال رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ « مَن ° أَصَابَه ' قَيْءٌ أَوْ رُعاف أَوْ قَلَس الله أَوْ مَذَى فَلْيَنْصَرِف فَلْيَتَوَضَّأَ ، 'مَ لْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذلكَ لَايَتَكَلَّمُ ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ . وقالَ الحُفَّاظُ مِن ۚ أَصْحَابِ ابْنَ جُرَيْجٍ يَرُونُونَهُ عَنَ ابْنَ جُرَيْجٍ عَن أَبِيهِ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ مُرْسَلاً).

الحديث أعله غير واحد بأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وهو حجَّارْي ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة ، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج فرووه مرسلاكما قال المصنف ، وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني في العلل وأبو حاتم وقال : رواية إسماعيل خطأ . وقال ابن معين : حديث ضعيف . وقال أحمد : الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم . ورواه الدارقطني من حديث إسماعيل بن عياش أيضا عن عطاء بن عجلان وعباد بن كثير عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقال بعده عطاء وعباد ضعيفان . وقال البيهتي : الصواب إرساله ، وقد رفعه أيضا سلمان. ابن أرقم وهو متزوك . وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدى والطبراني بلفظ « إذا رعف أحدكم في صلاته فلينصرف فليغسل عنه الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل صلاته » قال الحافظ : وفيه سلمان بن أرقم وهو متروك . وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلفظ « إذا قاء أحدكم أو رعف وهو في الصلاة أو أحدث فلينصرف فليتوضأ ثم ليجيُّ فليبن على ما مضي » وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك . ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوفًا على على وإسناده حسن قاله الحافظ ، وعن سلمان نحوه ، وعن ابن عمر عند مالك فى الموطأ «أنه كان إذا رعف رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويبنى » وروى الشافعي من قوله نحوه (قوله قلس) هو بفتح القاف واللام ، ويروى بسكونها ، قال الخليل : هو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء ، وإن عاد فهوالتيء . وفي النهاية : القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل كلام الحليل. والحديث استدل به على أن التيء والرعاف والقلس والمذى نواقض للوضوء ، وقد تقدم ذكر الخلاف فى التيء والخلاف فى القلس مثله . وأما الرغاف فهو ناقض للوضوء . وقد ذهب إلى أن الدم من نواقض الوضوء القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحق وقيدوه بالسيلان: وذهب ابن عباس والناصر ومالك والشافعي وابن أبي أوفي وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة إلى أنه غير ناقض . استدل الأولون بحديث الباب ، وردّ بأن فيه المقال المذكور ، واستدلوا بحديث « بل من سبع » الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا . ورد " بأنه لم يثبت عند أحد من أئمة الحديث المعتبرين ، وبالمعارضة بحديث أنس الذي سيأتي .. وأجيب بأن حديث أنس حكاية فعل فلا يعارض القول ، ولكن هذا يتوقف على صحة القول ولم يصح . وقد أخرج أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه والبيهي من حديث أي هريرة « لاوضوء إلا من صوت أو ريح » قال البيهتي: هذا حديث ثابت، وقد اتفق الشيخان على إخراج معناه من حديث عبد الله بن زيد ، ورواه أحمد والطبرانى من حديث السائبُ بن خباب بلفظ « لاوضوء إلا من ريح أو سماع » وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وذكر

المحديث شعبة عن مد يل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا (الاوضوء إلا من صوت أو ريح) فقال أبي : هذا وهم اختصر شعبة من الحديث وقال « لاوضوء إلا من صوت أو ريح » ورواه أصحاب سهيل بلفظ « إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » وشعبة إمام حافظ واسع الرواية، وقد روى هذا اللفظ بهذه الصيغة المشتملة على الحصر ، ودينه وإمامته ومعرفته بلسان العرب يردّ ما ذكره أبو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بهذه الكلية المستفادة من هذا الحديث فلا يصار إلى القول بأن الدم أو التيء ناقض إلا لدليل ناهض ، والجزم بالوجوب قبل صحة المستند كالجزم بالتحريم قبل صحة النقل ، والكل من التقوّل على الله بما لم يقل ، ومن المؤيدات لما ذكر نا حديث « أن عباد بن بشر أصيب بسهام و هو يصلي، فاستمر في صلاته » عند البخاري تعليقًا وأنى داود وابن خزيمة . ويبعد أن لايطلع النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم على مثل هذه الواقعة العظيمة ، ولم ينقل أنه أخبره بأن صلاته قد بطلت . وأما المذى فقد صحت الأدلة في إيجابه للوضوء ، وقد أسلفنا الكلام على ذلك في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير النجاسة ، وفي الحديث دلالة على أن الصلاة لاتفسد على المصلى إذا سبقه الحدث ولم يتعمد خروجه ، وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وصاحباه ومالك ، وروى عن زيد بن على وقديم قولي الشافعي، والخلاف في ذلك للهادي والناصر والشافعي في أحد قوليه ، فان تعمد خروجه فاجماع على أنه ناقض . واستدل على النقض بحديث « إذا فسا أحدكم فلينصرف وليتوضأ و ليستأنف الصلاة » أخرجه أبو داو د ، و لعله يأتى في الصلاة إن شاء الله تمام تحقيق البحث . ٣ - (وَعَنَ أُنَسِ قَالَ ﴿ احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم فَصَلَّى وَكُمْ يَتَوَضَّأُ وَكُمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلِ تَحَاجِمِهِ ﴾ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ﴾ .

الحديث رواه أيضا البيهى ، قال الحافظ : وفي إسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف . وادعى ابن العربي أن الدارقطني صححه ، وليس كذلك بل قال عقبة في السن : صالح بن مقاتل : نيس بالقوى ، وذكره النووى في فصل الضعيف . والحديث يدل على أن خروج مقاتل : نيس بالقوى ، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله ، قال المصنف رحمه الله تعالى : وقد صح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ، ويحمل حديث أنس عليه وما قبله على الكثير الفاحش كمذهب أحمد ومن وافقه جمعا بينهما انهى . ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدار قطني من حديث أبي هريرة مرفوعا « ليس في القطرة و لا في القطرتين من الله وضوء إلا أن يكون دما سائلا » ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك . قال الحافظ : وإسناده ضعيف جدا . ويؤيده أيضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن الي شيبة والبيهي أنه عصر بثرة في وجهه فخرج شيء من دمه فحكه بين أصبعيه ثم صلى ولم

يتوضأ ، وعلقه البخارى . وعنه أيضا « أنه كان إذا احتجم غسل أثر المحاجم ، ذكره فى التلخيص لابن حجر . وعن ابن عباس أنه قال « اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك ، رواه الشافعى . وعن ابن أبى أو فى ذكره الشافعى ووصله البيهتى فى المعرفة ، وكذا عن أبى هريرة موقوفا . وعن جابر علقه البخارى ووصله ابن خزيمة وأبو داود من طريق عقيل ابن جابر عن أبيه وذكر قصة الرجلين اللذين حرسا فرمى أحدهما بسهام وهو يصلى وقد تقدم . وعقيل بن جابر قال فى الميزان فيه جهالة . قال فى الكاشف : ذكره ابن حبان فى الثقات وقد روى نحو ذلك عن عائشة . قال الحافظ : لم أقف عليه . فهؤلاء الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف . وقد صح عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق فى شرح الحديث الذى قبل هذا .

باب الوضوء من النوم لااليسير منه على إحدى حالات الصلاة

١ - (عَن ْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالُ قَالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَلَيْ وَلَوْمٍ ﴿ وَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائَى وَاللهِ مَن عَالِم وَلَيْ وَلِي وَنِوم ﴿ وَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائَى وَاللّهُ مِذِي تَا اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَ

الحديث روى بهذا اللفظ وروى بالشرط الذى ذكره المصنف فى باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخفّ، وقد ذكرنا هنالك أن مداره على عاصم بن أبى النجود وقد تابعه جماعة . ومعنى قوله « لكن من غائط وبول » أى لكن لاننزع خفافنا من غائط وبول . ولفظ الحديث فى باب اشتراط الطهارة « ولا نحلعهما من غائط ولا بول ولا نوم ، ولا نحلعهما إلا من جنابة » فذكر الأحداث التي ينزع منها الحفّ ، والأحداث التي لاينزع منها ، وعد من جملتها النوم ، فأشعر ذلك بأنه من نواقض الوضوء لاسيا بعد جعله مقترنا بالبول والغائط اللذين هما ناقضان بالإجماع . وبالحديث استدل من قال بأن النوم ناقض .

وقد اختلف الناس فىذلك على مذاهب ثمانية ذكرها النووى فى شرح مسلم :

الأوّل: أن النوم لاينقض الوضوء على أىّ حال كان. قال: وهو محكىّ عن أبى موسى الأشعرى وسعيد بن المسيب وأبى مجلز وحميد الأعرج والشيعة: يعنى الإمامية ، وزاد في البحر عمرو بن دينار، واستدلوا بحديث أنس الآتى.

المذهب الثانى: أن النوم ينقض الوضوء بكل حال قليله وكثيره . قال النووى : وهو المدهب الثانى : أن النوم ينقض الوضوء بكل حال عليه وكثيره . قال النوطار – ١

مذهب الحسن البصرى والمزنى وأبى عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهويه ، وهوقول غريب للشافعى . قال ابن المنذر: وبه أقول .قال: وروى معناه عن ابن عباس وأبى هريرة ، ونسبه فى البحر إلى العترة إلا أنهم يستثنون الخفقة والخفقتين . واستدلوا بحديث الباب وحديث على ومعاوية وسيأتيان ، وفى حديث على " « فمن نام فليتو ضأ » ولم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره .

المذهب الثالث: أن كثير النوم ينقض بكل حال ، وقليله لاينقض بكل حال . قال النووى: وهذا مذهب الزهرى وربيعة والأوزاعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه . واستدلوا بحديث أنس الآتي فانه محمول على القليل ، وحديث « من استحق النوم فعليه الوضوء » عند البيهتي أي استحق أن يسمى نائما ، فان أريد بالقليل في هذا المذهب ماهو أعم من الخفقة والخفقتين فهو غير مذهب العترة ، وإن أريد به الخفقة والخفقتان فهو مذهبهم .

المذهب الرابع: إذا نام على هيئة من هيئات المصلى كالراكع والساجد والقائم والقاعد لاينتقض وضوؤه سواء كان فى الصلاة أو لم يكن ، وإن نام مضطجعا أو مستلفيا على قفاه انتقض . قال النووى : وهذا مذهب أبى حنيفة وداود وهو قول للشافعى غريب . واستدلوا بحديث « إذا نام العبد فى سجوده باهى الله به الملائكة » رواه البيهتى وقد ضعف . وقاسوا سائر الهيئات التى للمصلى على السجود .

المذهب الخامس: أنه لاينقض إلا نوم الراكع والساجد. قال النووى: وروى مثل هذا عن أحمد ، ولعل وجهه أن هيئة الركوع والسجود مظنة للانتقاض ، وقد ذكر هذا المذهب صاحب البدر التمام وصاحب سبل السلام بلفظ « إنه ينقض إلا نوم الراكع والساجد» بحذف لا واستدلاله بحديث « إذا نام العبد في سجوده » قال: وقاس الركوع على السجود. والذي في شرح مسلم للنووى بلفظ « إنه لاينقض » باثبات « لا » فلينظر.

المذهب السادس : أنه لاينقض إلا نوم الساجد . قال النووى : يروى أيضا عن أحمد ، ولعل وجهه أن مظنة الانتقاض في السجود أشد منها في الركوع .

المذهب السابع: أنه لاينقض النوم فى الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه فى البحر إلى زيد بن على وأبى حنيفة ، واستدل لهما بحديث « إذا نام العبد فى سجوده ، ولعل سائر هيئات المصلى مقاسة على السجود.

المذهب الثامن: أنه إذا نام جالسا ممكنا مقعدته من الأرض لم ينقض سواء قل أو كثر ، وسواء كان فى الصلاة أو خارجها: قال النووى: وهذا مذهب الشافعى ، وعنده أن النوم ليس حدثا فى نفسه وإنما هو دليل على خروج الريح، ودليل هذا القول حديث على وابن عباس ومعاوية وستأتى: وهذا أقرب المذاهب عندى وبه يجمع بين الأدلة. وقوله

إن النوم ليس حدثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وإن أشعر بأنه من الأحداث باعتبار اقترانه بما هو حدث بالإجماع ، فلا يخفي ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار عند أثمة الأصول ، والتصريح بأن النوم مظنة استطلاق الوكاء كما في حديث معاوية ، واسترخاء المفاصل كما في حديث ابن عباس مشعر أتم إشعار بنفي كونه حدثا في نفسه . وحديث « إن الصحابة كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يصلون ولايتوضئون » من المؤيدات لذلك ، ويبعد جهل الجميع منهم كونه ناقضا . والحاصل أن الأحاديث المطلقة في النوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع ، وقد جاء في بعض الروايات بلفظ الحصر والمقال الذي فيه منجبر بماله من الطرق والشواهد وسيأتى ، ومن المؤيدات لهذا الجمع حديث ابن عباس الآتي بلفظ « فجعلت إذا أغفيت يأخذ بشحمة ومن المؤيدات لهذا الجمع حديث ابن عباس الآتي بلفظ « فجعلت إذا أغفيت يأخذ بشحمة شاهين من حديث أبي هريرة والبيهتي من حديث أنس . وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد، وفي جميع طرقه مقال . وحديث «من استحق النوم وجب عليه الوضوء » عند البيهتي من حديث أبي هريرة باسناد صحيح ولكنه قال البيهتي روى ذلك مر فوعا ولا يصح . وقال الدار قطني : وقفه أصح ، وقد فسر استحقاق النوم بوضع الجنب .

(فائدة) قال النووى فى شرح مسلم بعد أن ساق الأقوال الثمانية التى أسلفناها ما لفظه: واتفقوا على أن زوال العقل بالجنون والإغماء والسكر بالخمر أو النبيذ أو البنج أو الدواء ينقض الوضوء ، سواء قل أو كثر ، وسواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى ، وفى البحر أن السكر كالجنون عند الأكثر وعند المسعودى أنه غير ناقض إن لم يغش ،

(فائدة أخرى) قال النووى فى شرح مسلم: قال أصحابنا: وكان من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لاينتقض وضوئوه بالنوم مضطجعا للحديث الصحيح عن ابن عباس قال «نام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعت غطيطه ثم صلى ولم يتوضأ » انتهى . وفيه أنه أخرج الترمذى من حديث أنس « لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى إنى لأسمع لأحدهم غطيطا ثم يقومون فيصلون ولايتوضئون » وفي لفظ أبى داود زيادة « على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيأتى الكلام عليه .

٢ - (وَعَن ْعَلِى لَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قال َ: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ " العَـنْ وَكَاءُ السَّهِ ، فَمَن ْ نام فَلْيَتَوَضَّأ (رَوَاهُ أَمْمَهُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللهِ وَسَلَّمَ " العَـنْ أَنْ أَمْرَهُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللهِ وَسَلَّمَ مَا جَهُ) .

أما حديث على قأخرجه أيضا الدارقطني وهو عند الجميع من رواية بقية عن الوضين ابن عطاء. قال الجوزجاني : واه ، وأنكر عليه هذا الجديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن على "، لكن قال أبوزرعة لم يسمع منه . قال الحافظ : وفي هذا النبي نظر لأنه يروى عن عمر كما جزم به البخاري . وأما حديث معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهتي ، وفي إسناده بقية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف ، وقد ضعف الجديثين أبوحاتم وحسن المنذري وابن الصلاح والنووي حديث على " (قوله وكاء السه) الوكاء بكسر الواو : الخيط الذي يربط به الجريطة . والسه بفتح السين المهملة وكسر الهاء المخففة : الدبر . والمعنى اليقظة وكاء الدبر : أي حافظة ما فيه من الحروج لأنه مادام مستيقظا أحس " بما يخرج منه . والحديثان يدلان على أن النوم مظنة النقض لا أنه بنفسه ناقض ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الذي قبله .

٤ - (وَعَن ابْن عَبَّاس قال ﴿ بِتُ عِنْدَ خالَتِي مَيْمُونَةَ فَقَام رَسُولُ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقُمْتُ إلى جَنْبِهِ الْأَيْسِ فَأْخَذَ بِيدِي فَجَعَلَتِي مِن شقة الْأَيْمَن فَجَعَلْتُ إِذَا أَعْفَيْتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَة أَذُنِي ، قَال َ: فَصَلَّى إِحْدَى عَشَرَة رَكْعَة » رواه مُسْلِم).

هذا طرف من حديث ابن عباس ، وقد اتفق الشيخان على إخراجه ، وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها (قوله إذا أغفيت) الإغفاء: النوم أو النعاس ذكر معناه في القاموس وفي الحديث دلالة على أن النوم اليسير حال الصلاة غير ناقض وقد تقدم في الكلام على ذلك ،

وَعَنَ أَنَس قَالَ « كَانَ أَصْحَابُ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ يَنْ تَظُرُونَ العِشَاءَ الآخِرة حَتَى تَخْفِق رُءُ وسُهُم * ثَمْ الله عَلون وَلا يتقوضَّنُون » رُواه أَبُو دَاوُدَ) ؟

الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الأم ومسلم والترمذي ، قال أبو داود : وزاد شعبة عن قتادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولفظ الترمذي من طريق شعبة «لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى إنى لأسمع لأحدهم غطيطا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون » قال ابن المبارك : هذا عندنا وهم

جلوس . قال البيهقى : وعلى هذا حمله عبد الرحمن بن مهدى والشافعى . وقال ابن القطان : هذا الحديث سياقه في مسلم يحتمل أن ينزل على نوم الجالس وعلى ذلك نزله أكثر الناس لكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواها يحيى بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة » وقال ابن دقيق العيد . يحمل على النوم الخفيف ، لكن يعارضه رواية الترمذى التي ذكر فيها الغطيط . وقد رواه أحمد من طريق يحيى القطان والترمذى عن بندار بدون يضعون جنوبهم . وأخرجه بتلك الزيادة البيهتي والبزار والحلال (قوله تخفق رءوسهم) في القاموس خفق فلان : حرّك رأسه إذا نعس . والحديث يدل على أن يسير النوم لاينقض الوضوء إن ثبت التقرير لهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام في الحلاف في ذلك .

آ - (وَعَن ْ يَزِيدَ بْن ْ عَبْد الرَّحْمَن عَن ْ قَتَادَة عَن ْ أَبِي العَالِية عَن ابْن عَبَّاس وَ أَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وآله وسَلَم قال : لَيْس عَلَى مَن ْ نام ساجِدًا وَضُوء مُ حَتّى يَضْطَجِع فإنَّه وَ إِذَا اضْطَجَع اسْتَر ْحَت ْ مَفَاصِلُه مُ » رَوَاه وسَاجِدًا وضُوء مُ حَتّى يَضْطَجِع فإنَّه وَ إِذَا اضْطَجَع اسْتَر ْحَت ْ مَفَاصِلُه مُ » رَوَاه وَمُدَد مُ وَيَزِيد مُو الدَّالانِي ، قال آهمد : لابا س به . قلْت : وَقَد ْ ضَعَّف بَعْضَهُم ْ حَديث الدَّالانِي هَذَا لإرْسالِه . قال شعْبَة أَ : إِنْمَا سَمِع قَتَادَة مُن فَل العالية أَرْبَعَة أَحاديث فَذَ كَرَها وليش هَذَا مِنْها) .

الحديث أخرجه أيضا أبو داو د والترمذي والدارقطني بلفظ « لاوضوء على من نام قاعدا ، إنما الوضوء على من نام مضطجعا ، فان من نام مضطجعا استرخت مفاصله » . وأخرجه البيهي بلفظ « لايجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه » ومداره على يزيد أبي خالد الدالاني ، وعليه اختلف في ألفاظه ، وضعف الحديث من أصله أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفردة ، وضعفه أيضا أبو داو د في السنن وإبراهيم الحربي في علله والترمذي وغير هم . قال البيهي في الحلافيات : تفرد به أبو خالد الدالاني ، وأنكره عليه جميع أئمة الحديث . وقال في السنن : أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا سماعه من قتادة . وقال الترمذي : رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله ، ولم يذكر أبا العالية ولم يرفعه ، ويزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم ، وقال النسائي : ليس به بأس وكذلك قال أحمد كما حكاه الصنف ؛ وقال ابن عدي : في حديثه لين ، وأفرط ابن حبان فقال : لا يجوز الاحتجاج به ، وقال الذهبي في المغني : مشهور حسن الحديث . وروى ابن عدى في الكامل من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده حديث « لاوضوء على من نام قائما أو راكعا » وفيه مهدى بن ابن شعيب عن أبيه عن جده حديث « لاوضوء على من نام قائما أو راكعا » وفيه مهدى بن

هلال وهو متهم بوضع الحديث . ومن رواية عمر بن هرون البلخى وهو متروك : ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو متهم . ورواه البيهتى من حديث حديفة بلفظ «قال : كنت في مسجد المدينة جالسا أخفق ، فاحتضنني رجل من خلنى ، فالتفت فاذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت : هل وجب على الوضوء يا رسول الله ؟ فقال لا حتى تضع جنبك » قال البيهتى : تفرد به بحر بن كنين وهو متروك لايحتج به . وروى البيهتى من طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول «ليس على المحتى النائم ولا على القائم النائم وضوء حتى يضطجع ، فأذا اضطجع توضأ »قال الحافظ : إسناده جيد وهو موقوف والحديث يدل على أن النوم لايكون ناقضا إلا في حالة الاضطجاع وقد سلف أنه الراجح ؟

باب الوضوء من مس المرأة

وآله وسلم: وأجيب بأن فى حديث التقبيل ضعفا ، وأيضا فهو مرسل. وردّ بأن الضعف منجبر بكثرة رواياته ، وبحديث لمس عائشة لبطن قدم النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم وقد ثبت مرفوعا وموقوفا ، والرفع زيادة يتعين المصير إليها كما هو مذهب أهل الأصول والاعتذار عن حديث عائشة فى لمسبها لقدمه صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من أن اللمس يحتمل أنه كان بحائل أوعلى أن ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر، قالوا : أمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم السائل في حديث الباب بالوضوء ، وصرح ابن عمر بأن من قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء ، رواه عنه مالك والشافعي ، ورواه البيهي عن ابن مسعود بلفظ « القبلة من اللمس وفيها الوضوء ، واللمس مادون الجماع » . واستدل الحاكم على أن المراد باللمس ما دون الجماع بحديث عائشة « ما كان أو قل يوم إلا وكان رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم يأتينا فيقبل ويلمس » الحديث . واستدل البيهقى بحديث أني هريرة « اليد زناها اللمس » وفي قصة ماعز « لعلك قبلت أو لمست » وبحديث عمر « القبلة من اللمس فتوضئوا منها » . ويجاب عن ذلك بأن أمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم للسائل بالوضوء يحتمل أن ذلك لأجل المعصية . وقد ورد إن الوضوء من مكفرات الذنوب ، أو لأن الحالة التي وصفها مظنة خروج المذى أو هو طلب لشرط الصلاة المذكورة فى الآية من غير نظر إلى انتقاض الوضوء وعدمه ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال . وأما ما روى عن ابن عمر وابن مسعود وماذكره الحاكم والبيهقي فنجن لاننكر صحة إطلاق اللمس على الجس باليد بل هو المعنى الحقيقي ، ولكنا ندعى أن المقام محفوف بقرائن توجب المصير إلى الحجاز . وأما قولهم بأن البلة فيها الوضوء فلا حجة فى قول الصحابى لاسيما إذا وقع معارضاً لمـا ورد عن الشارع . وقد صرّح البحر ابن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بأن اللمس المذكور في الآية هو الجماع ، وقد تقرّر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية . ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم إن المراد بقول بعض الأعراب للنبي صلى الله عليهو آله وسلم « إن امرأته لا ترد " يد لامس » الكُناية عن كونها زانية ، ولهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم «طلقها» وقد أبدى بعضهم مناسبة فى الآية تقضى بأن المراد بالملامسة الجماع ، ولم أذكرها هاهنا لعدم أنتهاضها عندى . وأما حديث الباب فلا دلالة فيه على النقض ، لأنه لم يثبت أنه كان متوضئا قبل أن يأمره النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم بالوضوء ، ولا ثبت أنه كان متوضئا عند اللمس ، فأخبره النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قد انتقض وضوؤه.

٢ - (وَعَنَ ْ إِبْرَاهِمَ التَّيْمِيِّ عَن ْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمُّ يُصلِّى وَلا يَتَوَضَّأَ ﴾ الله عليه وآله وسللَّم كان يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمُّ يُصلِّى وَلا يَتَوَضَّأَ ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد : هُوَ مُرْسَلُ : إِبْرَاهِمُ التَّيْمِيُّ وَاللهُ التَّيْمِيُّ

لَمْ يَسَمْعُ مِن عائِشَةَ . وقالَ النَّسائيُّ : لَيْسَ فِي هَذَا البابِ أَحْسَن مِن هَذَا البابِ أَحْسَن مِن هَذَا البابِ أَحْسَن مِن هَذَا البابِ أَحْسَن مُن هَا أَن النَّسَانُ مِن هَا البابِ أَحْسَن مُن هَا البابِ أَحْسَن مُن أَمْ البابِ إِنْ البابِ إلا البابِ إلى ال

وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وقال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يضعف سدًا الحديث. وقد رواه أبو داو د والترمذي وابن ماجه من طريق عروة بن الزبير عن عائشة. واخرجه أيضا أبو داو د من طريق عروة المزني عن عائشة وقال القطان: هذا الحديث شبه لاشيء وقال الترمذي: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة. وقال ابن حزم: لا يصح في الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللمس. ورواه الشافعي من طريق معبد بن نباتة عن محمد بن عمر عن ابن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ » قال: ولا أعرف حال معبد ، فان كان ثقة فالحجة فيا روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال الحافظ: روى من عشرة أوجه أور دها البيهي في الحلافيات وضعفها انتهى . وصححه ابن عبد البر وجماعة وشهد له حديثها الآتي بعد هذا. والحديث يدل على أن لمس المرأة لاينقض الوضوء ، وقد تقد م ذكر الحلاف فيه .

٣ - (وَعَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتُ « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَيُصلِّى وَإِنْ لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الجَنَازَةِ حَتَى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ مَسَّنِى بِرجْلِهِ » رَوَاهُ النَّسَائى) .

الحديث قال الحافظ فى التلخيص: إسناده صحيح. وفيه دليل على أن لمس المرأة لاينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه، وتأويل ابن حجرله بما سلف قد عرّفناك أنه تكلف لادليل عليه.

\$ - (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « فَقَدْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ الفراشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَضَعْتُ يَدَى عَلَى باطنِ قَدَمَيْهُ وَهُو فَى الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبتانِ وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمُ إِنِّى أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ مَنْكَ ، وأَعُوذُ بِكَ مَنْكَ ، لأأُحْصِي ثَنَاءً مَنْ عَلَيْكَ ، وأَعُوذُ بِكَ مَنْكَ ، لأأُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، وأَعُوذُ بِكَ مَنْكَ ، لأأُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، وأَعُوذُ بِكَ مَنْكَ ، لأأُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، وَاللّهُ مُسْلّم واللّه واللّه مُنْكَ ، لأأُحْصِي ثَنَاءً عَلَى نَفْسِكَ » رَوَاهُ مُسْلّم واللّه والتّرْمِذِي وصححه) .

الحديث رواه البيهتي أيضا وذكره ابن أبي حاتم في العلل من طريق يونس بن خباب عن عيسي بن عمر عن عائشة بنحو هذا ، قال : لاأدرى عيسي أدرك عائشة أم لا . وروى مسلم في آخر الكتاب عن عائشة قالت «خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عندها ليلا فغرت عليه فجاء فرأى ما أصنع فقال : مالك يا عائشة أغرت ؟ قالت : ومالى لايغار «ثلي على مثلك فقال : لقد جاءك شيطانك ، فقالت : يا رسول الله أو معي شيطان ؟ »

الحديث: وروى الطبرانى فى المعجم الصغير من حديث عمرة عن عائشة قالت « فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فقلت إنه قام إلى جاريته مارية ، فقمت ألتمس الجدار فوجدته قائما يصلى ، فأدخلت يدى فى شعره لأنظر اغتسل أم لا ؟ فلما انصرف قال : أخذك شيطانك يا عائشة » وفيه محمد بن إبراهيم عن عائشة . قال ابن أبى حاتم ولم يسمع منها . والحديث يدل على أن اللمس غير موجب للنقض وقد ذكرنا الحلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى : وأوسط مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لايرى اللمس ينقض إلا لشهوة انتهى :

باب الوضوء من مس القبل

١ – (عَن ْ بُسْرَة بِنْت صَفْوان أَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْه وآله وسَلَّم قَالَ « مَن ْ مَسَ ذَكَرَه فَ فَلَا يُصَلِّى حَتَى يَتَوَضَأَ ﴾ رَوَاه أَلْخَمْسَة وصَحَّحَه الله مَن ْ مَسَ ذَكَرَه فَ فَلَا يُصَلِّى حَتَى يَتَوَضَأَ ﴾ رَوَاه أَلْخَمْسَة وصحَّحة البرمذي ، وقال البُخارِي : هُو أَصَحَ شَي ْ فِي هَذَا الباب . وفي رواية الاحمَد والنَّسَائي عَن ْ بُسْرَة ﴿ أَنْهَا سَمِعَت ْ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وسَلَّم يَقُول أَن وَيَتَوَضَأ مُن ْ مَس الذَّكر آ وهذا يَشْمَل أَذَ كر نَفْسِه وَذَكر آغيره ﴾ .

الحديث أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود. قال أبو داود: قلت لأحمد حديث بسرة ليس بصحيح، قال: بل هو صحيح وصححه الدار قطني ويحيي بن معين ، حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرق تلميذ مسلم والبيهتي والحازى: قال البيهتي: هذا الحديث إن لم يخرجه الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان فقد احتجا بجميع رواته. وقال الإسماعيلي: يلزم البخارى إخراجه فقد أخرج نظيره ، وغاية ما قدح به في الحديث أنه حدث به مروان عروة فاستراب بذلك عروة فأرسل مروان إلى بسرة رجلا من حرسه فعاد إليه بأنها ذكرت ذلك ، والواسطة بين عروة وبسرة إما مروان وهو مطعون في عدالته ، أو حرسيه وهو مجهول: والجواب أنه قد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأثمة بأن عروة سمعه من بسرة. وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان أن عروة : فذهبت إلى بسرة فسألتها فصدقته ، وبمثل هذا أجاب الدارقطني وابن حبان . قال الحافظ: وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم من سياق طرقه ، وبسط الدارقطني الكلام عليه في نحو من كراستين ، ونقل البعض بأن ابن معين قال : وبسط الدارقطني الكلام عليه في نحو من كراستين ، ونقل البعض بأن ابن معين قال : ثلاثة أحاديث لاتصح: حديث مس الذكر : ولا نكاح إلا بولي : وكل مسكر حرام ، ثلاثة أحاديث لا يعرف هذا عن ابن معين : قال ابن الجاوزى : إن هذا لايثبت عن ابن قال الحافظ : ولا يعرف هذا عن ابن معين : قال ابن الحوزى : إن هذا لايثبت عن ابن

معين ، وقد كان مذهبه انتقاض الوضوء بمسه . وروى عنه الميمونى أنه قال : إنما يطعن في حديث بسرة من لايذهب إليه ، وطعن فيه الطحاوى بأن هشاما لم يسمع من أبيه عروة لأنه رواه عنه الطبرانى فوسط بينه وبين أبيه أبا بكر بن محمد بن عمرو وهذا مندفع فانه قد رواه تارة عن أبيه ، وتارة عن أبى بكر بن محمد ، وصرّح فى رواية الحاكم بأن أباه حدثه وقد رواه الجمهور من أصحاب هشام عنه عن أبيه ، فلعله سمعه عن أبى بكر عن أبيه ثم سمعه من أبيه ، فكان يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا . وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأمّ حبيبة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبى وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلى بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأتى بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة وأروى بنت أنيس . أما حديث أبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو فسيذكرها المصنف بعد هذا الحديث . وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والأثرم . قال ابن عبد البرّ : إسناده صالح . وأما حديث زيد بنخالد فعند الترمذي وأحمد والبزار . وأما حديث سعد بن أبي وقاص فأخرجه الحاكم . وأما حديث عائشة فذكره الترمذي وأعله أبو حاتم ورواه الدارقطني : وأما حديث أم سلمة فذكره الحاكم . وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي ، وفي إسناده الضحاك بن حمزة وهو منكر الحديث . وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني والبيهتي ، وفيه عبدالله بن عمر العمري وهو ضعيف ، وأخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن أبان وهوضعيف ، وأخرجه ابن عدى من طريق أيوب بن عتبة وفيه مقال : وأما حديث على " بن طلق فأخرجه الطبراني وصححه . وأما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده ، وكذا حديث أنس وأنيّ بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة . وأما حديث أروى بنت أنيس فذكره الترمذيورواه البيهقي . والحديث يدل على أن لمس الذكر ينقض الوضوء ، وقد ذهب إلى ذلك عمر وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبىوقاص وعطاء والزهرى وابن المسيب ومجاهد وأبان بن عثمان وسلمان ابن يسار والشافعيوأحمد وإسحق ومالك في المشهور وغير هؤلاء . واحتجوا بحديث الباب . وكذلك مس" فرج المرأة لحديث أم حبيبة الآتى ، وكذلك حديث عبد الله بن عمرو الذى سيذكره المصنف في هذا الباب : وذهب على علي السلام وابن مسعود وعمار والحسن البصرى وربيعة والعترة والثورىوأبوحنيفة وأصحابه وغيرهم إلى أنه غير ناقض. وقد ذكر الحازمي في الاعتبار جماعة من القائلين بهذه المقالة وجماعة من القائلين بالمقالة الأولى من الصحابة والتابعين لم نذكرهم هنا فليرجع إليه واحتجّ الآخرون بحديث طلق بن على عند أنى داود والترمذي والنسائي وابنماجه وأحمد والدارقطني مرفوعاً بلفظ « الرجل يمس" ذكره أعليه وضوء؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنما هو بضعة منك » وصححه عمروبن

على الفلاس وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة. وروى عن على بن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة . قال الطحاوى : إسناده مستقيم غير مضطرب ، بخلاف حديث بسرة ، وصححه أيضا ابن حبان والطبراني وابن حزم . وأجيب بأنه قد ضعفه الشافعي وأبو حأتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهتي وابن الجوزي، وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون ، وأوضح ابن حبان وغيره ذلك . وقال البيهقي : يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق ، أن حديث طلق لم يحتج الشيخان بأحد من رواته ، وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته ، وقد أيدت دعوى النسخ بتأخر إسلام بسرة وتقدُّم إسلام طلق ، ولكن هذا ليس دليلا على النسخ عند المحققين من أئمة الأصول ، وأيد حديث بسرة أيضا بأن حديث طلق موافق لما كان الأمر عليه من قبل ، وحديث بسرة ناقل عنه فيصار إليه وبأنه أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهده ، ولأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون . وأيضا قدروي عن طلق بن على "نفسه أنه روى إلا من مس" فرجه فليتوضأ " أخرجه الطبراني وصححه . قال : فيشبه أن يكون سمع الحديث الأوَّل من النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا ، ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة ، وأيضا حديث طلق بن على من رواية فيس ابنه . قال الشافعي : قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه . وقال أبوحاتم وأبوزرعة قيس بن طلق ممن لاتقوم به حجة اه . فالظاهر ما ذهب إليه الأوّلون ، وقد روى عن مالك القول بندب الوضوء ، ويردّ ه ما سيأتي من التصريح بالوجوب في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة « ويل للذين يمسون فروجهم ولا يتوضئون » أخرجه الدارقطني وهو دعاء بالشرُّ لايكون إلا على ترك وأجب ؛ والمراد بالوضوء غسل جميع الأعضاء كوضوء الصلاة لأنه الحقيقة الشرعية وهي مقدمة على غيرها على ما هو الحقّ في الأصول ؛ وقد اشترط في المس "الناقض للوضوء أن يكرن بغير حائل. ويدل له حديث أبي هريرة الآتي ، وسيأتي أنه لادليل لمن اشترط أن يكون المس" بباطن الكفِّ ، وقد روى عن جابر بن زيد أنه قال بالنقض إن وقع المس عمدا لاإن وقع سروا . وأحاديث الباب تردَّه ، ورفع الخطأ بمعنى رفع إثمه لاحكمه.

٢ - (وَعَن ْ أُمْ حَبَيبَة قَالَت ْ: سَمِعْتُ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّمَ يَقُول ُ « مَن ْ مَس َ فَر ْجَه ُ فَلَيْتَوَضَآ ْ » رَوَاه ابْن ُ ماجَه ْ وَالأثرَم ُ ، وَصَحَّحَه ُ أَمْدَ وُ وَابُو زُرْعَة َ) .

الحديث قال ابن السكن: لاأعلم له علة ، ولفظ « من » يشمل الذكر والأنثى ، ولفظ الفرج يشمل القبل والدبر من الرجل والمرأة ، وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال

وهو مالك. وأخرج الدارقطني من حديث عائشة « إذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ » وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف ، وكذا ضعفه ابن حبان. قال الحافظ وله شاهد ، وسيأتي حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح . وقد تقدم الكلام في الذي قبله . ٣ – (وَعَنَ * أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله * عَنَه * أَنَ النَّبِيَ صَلَّى الله * عليه وآله وسللم قال آ همَن * أفْضَى بِيده إلى ذكره ليس دُونه سُتْر * فَقَد * وَجَبَ عَلَيْه وَ الله الوُضُوء * » رَوَاه أَحْمَد *) . *

الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وقال: حديث صحيح سنده ، عدول نقلته . وصححه ابن الحاكم وابن عبد البرّ وأخرجه البيهي والطبراني في الصغير ، وقال ابن السكن: هو أجود ما روى في هذا الباب . ورواه الشافعي والبزار والدار قطني من طريق يزيد بن عبد الملك ، قال النسائي : متروك ، وضعفه غيره . والحديث يدل علي وجوب الوضوء ، وهو يرد مذهب من قال بالندب وقد تقدم . ويدل علي اشتراط عدم الحائل بين اليد والذّكر ، وقد استدل به الشافعية في أن النقض إنما يكون إذا مس الذكر بباطن الكف لما يعطيه لفظ الإفضاء . قال الحافظ في التلخيص : لكن نازع في دعوى أن الإفضاء لايكون إلا ببطن الكف غير واحد . قال ابن سيده في الحكم : أفضي فلان إلى فلان : وصل إليه ، والوصول أعم من أن يكون بطاهر الكف أو باطنها . وقال ابن حزم : فلان : ولا دليل على ما قالوه : يعني من التخصيص بالباطن من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى صحيح . قال المصنف رحمه الله تعالى : وهو يعني حديث أبي هريرة يمنع تأويل غيره على الاستحباب ويثبت بعمومه النقض ببطن الكف وظهره وينفيه بمفهومه من وراء حائل وبغير اليد . وفي لفظ الشافعي «إذا أفضي أحدكم إلى ذكره ليس بينها وبينه من وراء حائل وبغير اليد . وفي لفظ الشافعي «إذا أفضي أحدكم إلى ذكره ليس بينها وبينه من وراء حائل وبغير اليد . وفي لفظ الشافعي «إذا أفضي أحدكم إلى ذكره ليس بينها وبينه من ولية و فليتوضاً اه» .

إلى الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جكاه عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن الله عليه والله وسكلم قال (أ أ يُمَا رَجُل مس فر جه فك فك يتوضاً) وأيما امراة مستَ فر جه فك فك يتوضاً) وأواه أهما).

الحديث رواه الترمذي أيضا ورواه البيهقي. قال الترمذي في العلل عن البخاري: وهذا عندي صحيح وفي إسناده بقية بن الوليد ولكنه قال: حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والحديث صريح في عدم الفرق بين الرجل والمرأة ، وقد عرفت أن الفرج يعم القبل والدبر لأنه العورة كما في القاموس. وقد أهمل المصنف

ذكر حديث طلق بن على في هذا الباب ولم تجر له عادة بذلك فانه يذكر الأحاديث المتعارضة وإن كان في بعضها ضعف وقد ذكرناه في شرح حديث أوّل الباب و تكلمنا عليه بما فيه كفاية

باب الوضوء من لحوم الإبل

ا - (عَنْ جابِرِ بْنِ سَمُرَةَ « أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ علَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَنتَوَضَّأَ مَنْ لُحُومِ الغَيْمِ ؟ قال : إِنْ شَيْتَ تَوَضَّأَ ، وَإِنْ شَيْتَ فَكُلْ تَتَوَضَّأَ ، وَإِنْ شَيْتُ فَكُومِ الْعِيْمِ ؟ قال نَعَمْ ، تَوضَّأَ مِن لُحُومِ فَلا تَتَوَضَّأَ ، وَال : أَنتَوضَّأَ مِن لُحُومِ الْإِيلِ ؟ قال نَعَمْ ، تَوضَّأَ مِن لُحُومِ الْإِيلِ ؟ قال نَعَمْ ، قال : أَصلى في مرابض الغَيْم ؟ قال نَعَمْ ، قال : أَصلى في مرابض الغيم الإيل ؟ قال لا » رواه أَمْهَ ومُسُلم ").

الحديث روى ابن ماجه نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر ، وكذلك روى أبو داود والترمذي ، وهو يدل على أن الأكل من لحوم الإبل من جملة نواقض الوضوء. وقد اختلف في ذلك ، فذهب الأكثرون إلىأنه لاينقض الوضوء. قال النووي: ممن ذهب إلى ذلك الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأتى بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة وجماهير من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم . وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ويحيى بن يحيي وأبو بكر ابن المنذر وابن خزيمة ، واختاره الحافظ أبو بكر البيهتي ، وحكى عن أصحاب الحديث مطلقًا ، وحكى عن جماعة من الصحابة ، كذا قال النووى ونسبه في البحر إلى أحد قولي الشافعي وإلى محمد بن الحسن . قال البيهقي : حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعي أنه قال : إن صحّ الحديث في لحوم الإبل قلت به . قال البيهقى : قد صحّ فيه حديثان : حديث جابر ابن سمرة ، وحديث البراء ، قاله أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه . احتجّ القائلون بالنقض بأحاديث الباب ؛ واحتجّ القائلون بعدمه بما عند الأربعة وابن حبان من حديث جابر « إنه كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مست النار. قال النووى في شرح مسلم : ولكن هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخاص مقدم على العام ، وهو مبنى على أنه يبني العام على الخاص مطلقا كما ذهب إليه الشافعي وجماعة من أئمة الأصول وهو الحق"، وأما من قال إن العام المتأخر ناسخ فيجعل حديث ترك الوضوء مما مست النار ناسخا لأحاديث الوضوء من لحوم الإبل ، ولا يخني عليك أن أحاديث الأمر بالوضوء من لحوم الإبل لم تشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابالتنصيص ولا بالظهور ، بل في حديث سمرة « قاله الرجل : أنتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال نعم »

وفي حديث البراء « توضئوا منها » وفي حديث ذي الغرة الآتي « أفنتوضاً من لحومها ؟ قال نعم ﴾ فلا يصلح تركه صلى الله عليه وآله وسلم للوضوء مما مست النار ناسخا لها لأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لايعارض القول الخاص" بنا ولا ينسخه ، بل يكون فعله لحلاف ما أمر به أمرا خاصا بالأمة دليل الاختصاص به . وهذه مسألة مدونة في الأصول مشهورة وقل من يتنبه لها من المصنفين في مواطن الترجيح واعتبارها أمر لابد منه ، وبه يزول الإشكال في كثير من الأحكام التي تعدّ من المضايق ، وقد استرحنا بملاحظتها عن التعب في جمل من المسائل التي عدِّها الناس من المعضلات ، وسيمرُّ بك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما تنتفع به إن شاء الله تعالى ، وقد أسلفنا التنبيه على ذلك . فان قلت هذه القاعدة توقعك فى القول بوجوب الوضوء مما مستالنار مطلقا ، لأن الأمر بالوضوء مما مست النار خاص" بالأمة كما ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعا عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائى بلفظ « ترضئوا مما مست النار» وهو عند مسلم من حديث عائشة مرفوعا ، وفي الباب عن أبى أيوب وأبى طلحة وأم حبيبة وزيد بن ثابت وغير هم فلا يكون تركه للوضوء مما مست النار ناسخًا للأمر بالوضوء منه ولا معارضًا لمثل ما ذكرت في لحوم الإبل. قلت إن لم يصحّ منه صلى الله عليه وآله وسلم إلا مجرّد الفعل بعد الأمر لنا بالوضوء مما مست النار فالحقّ عدم النسخ وتحتم الوضوء علينا منه واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه ، وأيّ ضير في التمذهب بهذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبوطلحة وأنسُ بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلى وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز لاحق بابن حميد وأبوقلابة ويحيى بن يعمر والحسن البصرى والزهرى ، صرّح بذلك الحازمي في الناسخ والمنسوخ . وقد نسبه المهدى في البحر إلى أكثر هؤلاء وزاد الحسن البصرى وأبا مجلز، وكذلك النووى فى شرح مسلم .قال الحازمى : وذهب بعضهم إلى أن المنسوخ هو ترك الوضوء مما مست النار ، والناسخ الأمر بالوضوء منه ، قال: وإلى هذا ذهب الزهرى وجماعة وذكر لهم متمسكا. ويؤيد وجوب الوضوء مما مست النار أن حديث ترك الوضوء منه له علتان ذكرهما الحافظ في التلخيص ، وحديث عائشة « ما ترك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء مما مست النارحتي قبض » وإن قال الجوزجاني إنه باطل فهو متأيد بما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك ديدنا له وهجيرا يرإن خالفه مرّة أومرتين . إذا تقرّر لك هذا فاعلم أن الوضوء المـأمور به هو الوضوء الشرعي ، والحقائق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها ، ولا متمسك لمن قال إن المراد به غسل اليدين . وأما لحوم الغنم فهذه الأحاديث المذكورة في الباب مخصصة له من عموم ما مست النار ، فني حديث البراء الآتي « لاتوضئوا منها » وفي حديث ذي الغرة

 و أفنتوضأ من لحومها ؟ يعنى الغنم ، قال لا » وفى حديث الباب « إن شئت توضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ » وسيأتى تمام الكلام على هذا فى باب استحباب الوضوء مما مسته النار .

٧ – (وَعَنَ البَرَاءِ بْنِ عازِبٍ قال آ ﴿ سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَئِلَ عَنَ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَنِ الوُضُوءِ مِن مُخُومِ الإبلِ فقال : تَوَضَّنُوا مِنْها ؛ وَسُئِلَ عَن لَخُومِ الغَيْمِ فقال : لاتوضَّنُوا مِنْها ؛ وَسُئِلَ عَن الصَّلاة فِي مَبَارِكِ الإبلِ ، فقال : لاتُصلَّوا فِيها فإنها مِن الشَّياطِينِ ؛ وَسُئِلَ عَن الصَّلاة فِي مَرَابِضِ فقال : لاتُصلُّوا فِيها فإنها مِن الشَّياطِينِ ؛ وَسُئِلَ عَن الصَّلاة فِي مَرَابِضِ الغَيْمِ ، فقال : صلَّوا فِيها فإنها بركة " » رَوَاه أَحْدَ وأبو د اود) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه: لم أر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه. وذكر الترمذي الحلاف فيه على ابن أبي ليلي هل هو عن البراء أو عن ذي الغرة أو عن أسيد ابن حضير ؟ وصحح أنه عن البراء. وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه. قال الحافظ: وقد قيل إن ذا الغرة لقب البراء بن عازب. والصحيح أنه غيره وأن اسمه يعيش. والحديث يدل على وجوب الوضوء من لحوم الإبل ، وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من لحوم الغنم وقد تقدم أيضا. ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مبارك الإبل والإذن بها في مرابض الغنم ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب المواضع المنهى عنها والمأذون فيها للصلاة إن شاء الله تعالى .

٣ - (وَعَنْ ذَى الغُرَّةَ قَالَ « عَرَضَ أَعْرَابِي لَّرَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَرَسُولُ اللهِ يَسَيرُ فَقَالَ : يا رَسُولَ اللهِ تَدُرْكُنَا الصَّلاةُ وَنَحْنُ فَي أَعْطَانِ الإبلِ أَفَنَتُ صَلِّى فَيها ؟ فَقَالَ لا ، قال : أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِها ؟ قالَ نَعَمْ ، قالَ : أَفَنَتُوضَاً مِن لَحُومِها ؟ قالَ نَعَمْ ، قالَ : أَفَنَتُوضَاً مُن لَحُومِها ؟ قالَ لَعَمْ ، قالَ : أَفَنَتُوضَاً مُن لَحُومِها ؟ قالَ نَعَمْ ، قالَ : أَفَنتُوضَاً مُن لَحُومِها ؟ قالَ لا » رَوَاه مُعبَد الله بن أَحْمَد في مُسْنَد أبيه) :

الحديث أخرجه الطبرانى ، قال فى مجمع الزوائد : ورجال أحمد موثقون وقد عرقت ما ذكره الترمذى . وقد صرّح أحمد والبيهتى بأن الذى صحّ فى الباب حديثان : حديث جابر ابن سمرة وحديث البراء ، وهكذا قال إسحق ذكره الحافظ فى التلخيص ، وذكره المصنف فقال : قال إسحق بن راهويه : صحّ فى الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : حديث جابر بن سمرة ، وحديث البراء اه . وقد عرفت الكلام على فقه الجديث فى أوّل الباب و ذو الغرّة قد عرفت أنه غير البراء وأن اسمه يعيش .

باب المتطهر يشك هل أحدث

١ - (عَن ْعِبَّادِ بِنْ تَمْيِمٍ عَن ْعَمَّهِ قَالَ ﴿ شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَ اللهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ لُيُخِيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَيَحِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلاةِ ، فَقَالَ : لايتنْصَرِفُ حَتَى يَسْمَعَ صَوْنًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ﴿ رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَّ التَّرْمِذِيَّ ﴾ .

٢ – (وَعَن ْ أَبِي هُرُيْرَة عَن ِ النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَ لَهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِذَا وَجَدَ أَحَدُ كُم ْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لا فلا يَخْرُجُ مِن المَسْجِدِ حَتَى يَسْمَعَ صَوْنًا أَوْ يَجِد رَيِحًا ﴾ رَوَاه مُسْلِم و وَالنَّر مِذِي ﴾ .

حديث أبى هريرة أيضا أخرجه أبو داود في الباب عن أبى سعيد عند أحمد والحاكم وابن حبان ، وفي إسناد أحمد على بن زيد بن جدعان . وعن ابن عباس عند البزار والبيهتي ، وفي إسناده أبو أويس ، لكن تابعه الدراوردي (قوله يخيل إليه أنه يجد الشيء) يعني خروج الحدث منه (قوله حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) قال النووى : معناه يعلم وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشمّ باجماع المسلمين . والحديث يدل على اطراح الشكوك العارضة لمن فى الصلاة ، والوسوسة التي جعلها صلى الله عليه وآله وسلم من تسويل الشيطان وعدم الانتقال إلا لقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومشاهدة الحارج. قال النووى فى شرح مسلم : وهذا الحديث أصل منأصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضرّ الشكّ الطارئ عليها . فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث وهي أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة ، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة ، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والحلف . وحكى عن مالك روايتان : إحداهما أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة ، ولا يلزمه إن كان في الصلاة . والثانية يلزمه بكل حال . وحكيت الرواية الأولى عن الحسن البصرى وهو وجه شاذ محكيّ عن بعض أصحابنا وليس بشيء . قال أصحابنا : ولا فرق في شكه بين أن يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه أويترجح أحدهما ويغلب في ظنه فلا وضوء عليه بكل حال . قال : أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه يلزمه الوضوء باجماع المسلمين . قال : ومن مسائل القاعدة المذكورة أن من شك في طلاق زوجته أو في عتق عبده أو نجاسة الماء الطاهر أو طهارة النجس أو نجاسة الثوب أو الطعام

أو غيره أو أنه صلى ثلاث ركعات أم أربعا أم أنه ركع وسجد أم لا أو أنه نوى الصوم والصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه العبادات وما أشبه هذه الأمثلة ، فكل هذه الشكوك لاتأثير لها والأصل عدم الحادث اه . وإلحاق غير حالة الصلاة بها لايصح أن يكون بالقياس لأن الحروج حالة الصلاة لايجوز لما يطرق من الشكوك ، بحلاف غيرها فاستفادته من حديث أبي هريرة لعدم ذكر الصلاة فيه . وأما ذكر المسجد فوصف طردى لايقتضى التقييد ، ولهذا قال المصنف عقب سياقه : وهذا اللفظ عام في حال الصلاة وغيرها اه . على أن التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم إنما وقع في سؤال السائل وفي جعله مقيدا للجواب خلاف في الأصول مشهور ت

بأب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف

١ – (عَن ِ ابْن ِ مُعْمَرَ عَن ِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ لا يَقْبُلُ اللهُ صَلاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ وَلاصدَقَةً مِن عُلُولِ » رَوَاهُ الجَماعَةُ إِلاَّ البُخارِيَّ). الحديث أخرجه الطبراني أيضاً . وفي الباب عن أسامة بن عمير والد أبي المليح وأبى هريرة وأنس وأبى بكر الصديق والزبير بن العوّام وأبى سعيد الحدرى وغيرهم . قال الحافظ : وقد أوضحت طرقه وألفاظه في الكلام على أوائل الترمذي (قوله لايقبل الله) قد قدمنا الكلام عليه فى باب الوضوء بالخارج من السبيل ("وله ولا صدقة من غلول) الغلول بضم الغين المعجمة : هو الحيانة ، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة . قال النووى في شرح مسلم : وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة . قال القاضي عياض : واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة ، فذهب ابن الجهم إلى أن الوضوء كان فى أوَّل الإسلام سنة ثم نزل فرضه فى آية التيمم . وقال الجمهور : بل كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ فى أوَّل كتاب الوضوء فى الفتح . واختلفوا هل الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة أم على المحدث خاصة ؟ فذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله تعالى - إذا قمتم إلى الصلاة -الآية . وذهب قوم إلى أن ذلك قد كان ثم نسخ ؛ وقيل الأمر به على الندب ، وقيل لابل لم يشرع إلا لمن يحدث ولكن تجديده لكل صلاة مستحب. قال النووى حاكيا عن القاضى: وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ، ومعنى الآية عندهم إذا قمتم محلثين ، وهكذا نسبه الحافظ فى الفتح إلى الأكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الأنصارى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث » ولمسلم من حديث بريدة « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئا لم تكن تفعله ، فقال : عمدا فعلته » أى لبيان الجواز . واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا وضوء إلا من حدث » فالحق استحباب الوضوء عند القيام إلى الصلاة ، وما شكك به صاحب المنار في ذلك غير نير ، فان الأحاديث مصرحة بُوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة إلى وقت الترخيص ، وهو أعم من أن يكون لحدث ولغيره ، والآية دلت على هذا وليس فيها التقييد بحال الحدث ؛ وحديث « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ، ومع كل وضوء بسواك » عند أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعا من أعظم الأدلة على المطلوب ، وسيذكر المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة . وقد أخرج الجماعة إلا مسلما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة » زاد الترمذي « طاهرا وغير طاهر» و في حديث عدم التوضُّؤ من لحوم الغنم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء لأنه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بأن أكل لحومها غير ناقض ، ثم قال السائل عن الوضوء ﴿ إِن شَنْتَ ﴾ وقد وردت الأحاديث الصحيحة فى فضل الوضوء كحديث ﴿ مَا مَنْكُمُ من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء ، أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث عقبة بن عامر ، وحديث « إنها تخرج خطاياه مع المساء ، أو مع آخر قطر الماء » عند مسلم ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة . وحديث ﴿ مَن تُوضَأُ نَحُو وَضُوئَى هَذَا غَفَر لَهُ مَا تَقَدُّم مِن ذَنْبُهُ ، وَكَانَتَ صَلَاتُهُ وَمَشْيَهُ إِلَى الْمُسْجِد نافلة » أخرجه الشيخان من حديث عثمان وحديث « إذا توضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك أمك » عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير ، فهل يجمل بطالب الحق الراغب في الأجر أن يدع هذه الأدلة التي لاتحتجب أنوارها على غير أكمه ، والمثوبات التي لايرغب عنها إلا أبله ، ويتمسك بأذيال تشكيك منهار وشبهة مهدومة هي مخافة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من غير حدث في الوعيد الذي ورد في حديث ر فمن زاد فقد أساء وتعدى وظلم » بعد أن تتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزيمة وأن الاكتفاء بواحد لصلوات متعددة رخصة ، بل ذهب قوم إلى الوجوب عند القيام للصلاة كما أسلفنا دع عنك هذا كله . هذا ابن عمر يروى أنرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من توضأ على طهركتب الله له به عشر حسنات » أخرجه المرمذي وأبوداود ، فهل أنص على المطلوب من هذا ، وهل يبقى بعد هذا التصريح ارتياب ؟ . ٧ - (وَعَن أَبِي بَكُو بِن مُحَمَّد بِن عَمْو بِن حَزْم عَن أَبِيه عَن أَبِيه عَن أَبِيه عَن حَدَّة وَأَن النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّم كَتَبَ إِلَى أَهُل اليَمَن كَتَابا وَكَانَ فَيه : لا يَمَس القُرآنَ إلا طاهر " » رَوَاه الأثرَم والدارقطي ، وَهُو لكاليك في المُوطا مرسلا عن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن عَمْرو أبن حَرْم « إِنَّ في الكتاب اللّذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمرو بن حرَم : أن لا يمس القرآن إلا طاهر " » وقال الأثرَم : واحنج أبو عبد الله : يعنى أحمَد بحديث ابن محرر « ولا مُعَس المُصْحَف واحنج أبو عبد الله : يعنى أحمَد بحديث ابن محرر « ولا مُعَس المُصْحَف إلا على طهارة ») .

الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك والبيهتي في الحلافيات والطبراني ، وفي إسناده سويد بن أبي حاتم وهو ضعيف. وذكر الطبراني في الأوسط أنه تفرّد به ، وحسن الحازمي إسناده ، وقد ضعف النووى وابن كثير في إرشاده وابن حزم حديث حكيم بن حزام ، وحديث عمرو بن حزم جميعاً . وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني والطبراني . قال الحافظ : وإسناده لابأس به ، لكن فيه سلمان الأشدق وهو مختلف فيه ، رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر . قال الحافظ : ذكر الأثرم أن أحمد احتج به . وفي الباب أيضا عن عثمان بن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصاحف، وفي إسناده انقطاع . وفي رواية الطبراني من لايعرف ، وعن ثوبان أورده على بن عبد العزيز في منتخب مسنده ، وفي إسناده حصيب بن جحدروهو متروك. وروى الدارقطني في قصة إسلام عمر أن أخته قالت له قبل أن يسلم : إنه رجس ولا يمسه إلا المطهرون . قال الحافظ : وفي إسناده مقال ، وفيه عن سلمان موفُّوفا أخرجه الدارقطني والحاكم ، وكتاب عمروبن حزم تلقاه الناس بالقبوك . قال ابن عبد البرّ : إنه أشبه المتواتر لتلقى الناس له بالقبول. وقال يعقوب بن سفيان : لاأعلم كتابا أصحّ من هذا الكتاب ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآلةً وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم . وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة . والحديث يدل على أنه لايجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهرا ، ولكن الطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن ، والطاهر من الحدث الأكبر والأصغرومن ليس على بدنه نجاسة . ويدل لإطلاقه على الأوَّل قول الله تعالى ـ إنما المشركون نجس - وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي هريرة « المؤمن لاينجس » وعلى الثاني - وإن كنتم جنبا فاطهروا ـ وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين ا دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليم نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهرا ، وقد ورد إطلاق ذلك في كثير ، فمن أجاز حمل المشترك على جميع معانيه حمله عليها هنا . والمسألة مدوّنة فى الأصول وفيها مدّاهب . والذى يترجح أن المشترك مجمل فيها فلا يعمل به حتى يبين ، وقد وقع الإجماع على أنه لايجوز للمحدث حدثا أكبر أن يمس المضحف وخالف فى ذلك داود .

استدل المانعون للجنب بقوله تعالى - لا يمسه إلا المطهرون - وهو لايتم إلا بعد جعل الضمير راجعا إلى القرآن ، والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب ، والمطهرون : الملائكة ، ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمتنع العمل بأحد الأمرين ، ويتوجه الرجوع إلى البراءة الأصلية ، ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التعيين لكانت دلالته على المطلوب و هو منع الجنب من مسه غير مسلمة ، لأن المطهر من ليس بنجس ، والمؤمن ليس بنجس دائمًا لحديث « المؤمن لاينجس » وهو متفق عليه فلا يصح حمل المطهر على من ليس بجنب أو حائضٍ أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية ، بل يتعين حمله على من ليس بمشرك كما في قوله تعالى ـ إنما المشركون نجس ـ لهذا الحديث. ولحديث النهبي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو"، ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثًا أكبر أو أصغر، فقد عرفت أن الراجح كون المشترك مجملا في معانيه فلا يعين حتى يبين . وقد دل الدليل ههنا أن المراد به غيره لحديث « المؤمن لاينجس » ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من إرادته لكان تعيينه لمحل النزاع ترجيحا بلا مرجح وتعيينه لجميعها استعمالا للمشترك في جميع معانيه وفيه الخلاف ولوسلم رجحان القول بجواز الاستعمالي للمشترك في جميع معانيه لما صح لوجود المانع وهو حديث « المؤمن لاينجس » : واستدلوا أيضا بحديث الباب . وأجيب بأنه غير صالح للاحتجاج لأنه من صيفة غير مسموعة ، وفي رجال إسناده خلاف شديد ، ولو سلم صلاحيته للاحتجاج لعاد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفته . قال السيد العلامة محمَّد بن إبراهيم الوزير : إن إطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنابة أو الحيض أو الحدث الأصغر لايصح لاحقيقة ولا مجازا ولالغة ، صرّح بذلك في جوابسؤال وردّ عليه ، فإن ثبت هذا فالمؤمن طاهر دائمًا فلا يتناوله الحديث ، سواء كان جنبا أو حائضا أو محدثا أو على بدنه تجاسة . فان قلت : إذا تم ماتريد من حمل الطاهر على من ليس بمشرك فما جوابك فما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى هرقل عظم الروم : أسلم تسلم ، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فان توليت فأن عليك إثم الأريسيين و ـ يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة ـ إلى قوله ـ مسلمون ـ » معكونهم جامعين بين نجاسي الشرك والاجتناب ووقوع اللمس منهم له معلوم . قلت : أجعله خاصا بمثل الآية والآيتين فائه يجوز تمكين المشرك من مس" ذلك المقدار لمصلحة كدعائه إلى الإسلام: ويمكن أن

يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختلاطه بغيره لايحرم لمسه ككتب التفسير فلا تخصص به الآية والحديث : إذا تقرّر لك هذا عرفت عدم انتهاض الدليل على منع من عدا المشرك ، وقد عرفت الحلاف في الجنب : وأما المحدث حدثا أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن على والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود إلى أنه يجوز له مس المصحف : وقال القاسم وأكثر الفقهاء والإمام يحيي لايجوز واستدلوا بما ساف وقد سلف ما فيه .

٣ - (وَعَنْ طَاوُسْ عَنْ رَجُلُ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّمَا الطَّوَافُ بَالبَيْتِ صَلَاةً ، فَاذَا طُفُنْتُمْ فَأُقِلُوا الكَلامَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائَى) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذى والحاكم والدارقطنى من حديث ابن عباس ، وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان ؛ وقال الترمذى : روى مرفوعا وموقوفا ، ولا يعرف مرفوعا إلا من حديث عطاء ، ومداره على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس ، واختلف على عطاء فى رفعه ووقفه ، ورجح الموقوف النسائى والبيهتى وابن الصلاح والمنذرى والنووى ، وزاد أن رواية الرفع ضعيفة . قال الحافظ : وفى إطلاق ذلك نظر ، فان عطاء ابن السائب صدوق ، وإذا روى عنه الحديث مرفوعا تارة وموقوفا تارة ، فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع والنووى ممن يعتمد ذلك ويكثر منه ، ولا يلتفت إلى تعليل الحديث به إذا كان الرافع ثقة . وقد أخرج الحديث الحاكم من واية سفيان عن عطاء، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط بالاتفاق ، ولكنه موقوف من طريقه . وقد أطال الكلام فى التلخيص فليرجع إليه . والحديث يدل على أنه ينبغى أن يكون الطواف على طهارة كطهارة الصلاة ، وفيه خلاف محله كتاب الحج .

أبو اب ما يستحب الوضوء لأجله باب استحباب الوضوء بما مسته النار و الرخصة في تركه

١ - (عَنْ ابْرَاهِيمَ بْن عَبّد الله بْن قارِظ أَنَّهُ وَجَدَ أَبا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ قالَ (تَوضَّنُوا عَمّا مَسَتَ النَّارُ ») .
 ٢ - (وَعَنْ عَاثِشَةَ عَنْ النَّبِي صَلّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلّمَ قالَ (تَوضَّنُوا عَمّا مَسَتَ النَّارُ ») .
 ممّا مَسَتَ النَّارُ ») .

٣ - (وَعَنْ زَيْدُ بِنْ ثَابِتِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِثْلُهُ ۗ رَوَاهُنَ ۚ أَحْمَدُ وَمُسُلْمُ ۗ وَالنَّسَائَى ۗ) :

(قوله من أثوار أقط) الأثوار جمع ثور : وهي القطعة من الأقط وهي بالثاء المثلثة ، والأقط : لبن جامد مستحجر وهو مما مسته النار (قوله يتوضأ على المسجد) استدل به على جواز الوضوء في المسجد . وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على جواز ما لم يؤذ به أحدا . والأحاديث تدل على وجوب الوضوء مما مسته النار . وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب جَمَاعة من الصحابة منهم الحلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود وأبوُّ الدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعرى وأبوهريرة وأبيّ بن كعب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة وجابر البن عبد الله وعائشة وجماهير التابعين ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن الميارك وأحمد وإسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبى ثور وأبى خيثمة وسفيان الثورى وأهل الحجاز وأهل الكوفة إلى أنه لاينتقض الوضوء بأكل ما مسته النار . وذهبت طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعي مما مسته النار ، وقد ذكر ناهم في باب الوضوء من لحوم الإبل استدل الأوَّلون بالأحاديث التي سيأتي ذكرها في هذا الباب ، واستدل الآخرون بالأحاديث التي فيها الأمر بالوضوء مما مسته النار ، وقد ذكر المصنف بعضها ههنا . وأجاب الأولون عِنْ ذَلْكَ بِجُوابِينِ: الأُول أنه منسوخ بحديث جابر الآتي. والثاني أن المراد بالوضوء غسل النم والكفين . قال النووى : ثم إن هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأول ، ثم أجمع العلماء بعد ذلك أنه لايجب الوضوء من أكل ما مسته النار . ولا يخفاك أن الجواب الأول إنما يتم ّ بعد تسليم أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض القول الخاص بنا وينسخه وُ المتقرّر في الأصول خلافه . وقد نبهناك على ذلك في باب الوضوء من لحوم الإبل . وأما البلحواب الثاني فقد تقرّر أن الحقائق الشرعية مقدمة على غير ها . وحقيقة الوضوء الشرعية هي عَسَل جميع الأعضاء التي تغسل للوضوء ، فلا يخالف هذه الحقيقة إلا لدليل . وأما دعوى الإجماع فهي من الدعاوي التي لايهابها طالب الحقّ ولا تحول بينه وبين مراده منه ، نعم الأحاديث الواردة في ترك التوضؤ من لحوم الغنم مخصصة لعموم الأمر بالوضوء مما مست النار ، وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك العموم .

٤ - (وَعَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : أَكُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من ° كَتِفِ شَاةً ، أَثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأُ ») .

٥ - ﴿ وَعَنَّ عَمْرُو بُن ِ أُمُيَّةَ الضَّمَرِي قالَ ﴿ رأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَآلَهِ وَسَلَمْ يَعْتَرُ مِن كَتِفِ شَاهَ فَأَكُلَ مِنْهَا فَدُعِي إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِيْنَ وَصَلَّى وَكُمْ يَتَوَضَّأَ ، مُتَّفَقُ عَلَىْهِما) .

(قرله يحقق من كتف شاة) قال النووى: فيه جواز قطع اللحم بالسكين، وذلك قد تدهو الحاجة إليه لصلابة اللحم أو كبر القطعة. قالوا: ويكره من غير حاجة (قوله فدعى إلى الصلاة) في هذا دليل على استحباب استدعاء الأئمة إلى الصلاة إذا حضروقتها. والحديث يلك على عدم وجوب الوضوء مما مسته النار وقد عرفت الحلاف والكلام فيه فلا نعيده.

﴿ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ ﴿ أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ آئِي بَكُو وَعَمَرَ خُنْبِزًا وَلَحْمًا فَصَلَّوْا وَكُمْ يَتَوَضَّئُوا ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

﴿ وَعَن ْ جَابِرِ قَالَ ﴿ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِن ْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَمَلَلَمَ تَرَ لُكُ الرُّضُوء ِ مِمَّا مَسَّتَهُ النَّارُ ﴾ رَوَاه أبُو دَاوُدَ والنَّسائيُ) .

الحديث الأول أخرجه ابن أبي شيبة والضياء في المختارة . والحديث الآخر أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان . وقال أبو داود : وهذا اختصار من حديث « قربت للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خبزا ولحما ، فأكله ثم دعا بالوضوء فتوضأ قبل الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه نحوه وزاد : ويمكن أن يكون شعيب بن أبى حمزة حدث به من حفظه فوهم فيه . وقال ابن حبان نحوا ثما قاله أبو داود وله علة أخرى . قال الشافعي في سنن حرملة : لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر إنما سمعه من عبدالله بن محمد بن عقيل . وقال البخارى فى الأوسط : حدثنا على بن المليني قال: قلت لسفيان إن أبا علقمة الفروى روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « أكل لحما ولم يتوضأ » فقال : أحسبني سمعت ابن المنكثير قال : أخبرني من سمع جابرا . قال الحافظ : ويشهد لأصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر : الوضوء مما مست النار ، قال لا ، وللحليث شاهد من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني في الأوسط ، ولفظه « أكل آخر أمره لحما ثم صلى ولم يتوضأ » وقال النووى فى شرح مسلم : حديث جابر حديث صحيح رواه أبوداود والنسائى وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة . والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما مسته النار ، وقد تقدم الكلام على ذلك . قال المصنف رحمه الله : وهذه النصوص إنما تنفي الإيجاب لاالاستحباب ، ولهذا قال للذي سأله ﴿ أُنتُوضًا مَن لحوم الغيم ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ ، ولولا أن الوضوء من ذلك مستحبُّ للما أذن فيه ، لأنه إسراف و تضييع للماء بغير فائدة انتهى ،

باب فضل الوضوء لكل صلاة

١ - (عَن أَبِي هُرَيرَةَ عَن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّم قَال اللهُ الولا أَن أَشُق عَلَى أَن أَشُق عَلَى أَنْ أَشُوءٍ بِوُضُوءٍ ، وَمَعَ كُل وَضُوءٍ بِسُواك ، رَوَاه أَمْمَدُ بِاسْناد صحيح ،

الحديث أخرج نحوه النسائي وابن خزيمة والبخارى تعليقا من حديثه ، وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة ، وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام إلى الصلاة وهو مذهب الأكثر ، بل حكى النووى عن القاضى عياض أنه أجمع عليه أهل الفتوى ولم يبق بينهم خلاف ، وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف .

٢ - (وعَن أنس قال «كان رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يتوَضَأ عِند كُل صلّة عليه وسلّم عليه وسلّم يتوَضَأ عِند كُل صلاة ، قيل له : فأن مُن كيف كنم تصنعون ؟ قال : كنا نُصلّى الصّلوات بو ضُوء واحد ما لم " نخد ث » رواه الجماعة إلا مسلما) .

(قوله عند كل صلاة) قال الحافظ: أى مفروضة. زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس «طاهرا أو غير طاهر» وظاهره أن تلك كانت عادته. قال الطحاوى: يحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ، ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة: يعنى الذى أخرجه مسلم «أنه صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد» قال: ويحتمل أنه كان يفعله استحبابا ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز. قال الحافظ: وهذا أقرب ، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان فى خيبر وهى قبل الفتح بزمان (قوله كيف كنتم تصنعون) القائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة. ولابن ماجه: وكنا نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد. والحديث يدل على استحباب الوضوء ماجه: وكنا نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد. والحديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه.

٣ - (وَعَنْ عَبَدُ الله بْنِ حَنْظَلَة ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوْ عَيْرَ طَاهِرٍ ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلكَ عَلَيْهِ أُمْرَ بِالوَّضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةً طَاهِرًا كَانَ أَوْ عَيْرَ طَاهِرٍ ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلكَ عَلَيْهِ أَمُرَ بِالسِّوَاكَ عَنْدَ كُلِّ صَلَاةً وَوُضِعَ عَنْهُ الوُضُوءُ إِلاَّ مِنْ حَدَث ، وَكَانَ عَبَدُ اللهُ بِنُ تُعْمَرَ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوقًةً عَلَى ذَلكَ كَانَ يَفْعَلُهُ حَتَى مَات » وَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) .

٤ - (وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّرْمِذِيُّ باسْناد ضَعِيفَ عَن ابْن مُعَرَ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ مَن ْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهُوْ كَتَب اللهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَناتٍ ») .

أما الرواية الأولى عن عبد الله بن حنظلة فنى إسنادها محمد بن إسحق وقد عنعن ، وفى الاحتجاج به خلاف . وأما الرواية الثانية عن ابن عمر فنى إسنادها الإفريقي عن أبى غطيف ولهذا قال المصنف باسناد ضعيف ، وهكذا قال الترمذي في سننه . والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب الوضوء لكل صلاة ، وعلى استحبابه لكل صلاة مع الطهارة ، وقد تقدم الكلام عليه (قوله عشر حسنات) قال ابن رسلان : يشبه أن يكون المراد كتب الله له به عشر وضوآت ، فان أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها ، وقد وعد بالواحدة سبعمائة ، ووعد ثوابا بغير حساب .

باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة في تركه

ا - (عن المُهاجرِ بن قُنْفذ و أنّه سكلم على النّبي صكلى الله عكيه وآله وسكم وَهُو بَتَوَضَّأ فكم يَرُدُ عَلَيه حتى فرغ مِن وضُوثِه فرد عكيه م عليه وقال : إنّه كم يمنعني أن أرد عكيك إلا أن كرهت أن أذ كر الله إلا على طهارة » رواه أشمك وابن ماجة بنحوه).

الحديث أخرجه أيضا أبو داو د والنسائى ، وهو يدل على كراهة الذكر للمحدث حدئا أصغر ، ولفظ أبى داو د وهو يبول ، ويعارضه ما سيأتى من حديث على وعائشة ، فان في حديث على لا يحجزه من القرآن شيء ليس الجنابة ، فاذا كان الحدث الأصغر لا يمنعه عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه من الأذكار بطريق الأولى ، وكذلك حديث عائشة ، فان قولها «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه » مشعر بوقوع الذكر منه حال الحدث الأصغر لأنه من جملة الأحيان المذكورة ، فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك العموم ، ويمكن حمل الكراهة على كراهة النزيه ، ومثله الحديث الذي بعده ، ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما ترك الجواب لأنه لم يخش فوت من سلم عليه فيكون دليلا على جواز التراخى مع عدم خشية الفوت لمن كان مشتغلا بالوضوء ، ولكن التعليل بكراهته لذكر الله في تلك الحال يدل على أن الحدث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره .

٢ - (وَعَنْ أَبِي جُهُـنِيمِ بِنْ الجارِثِ قالَ و أَقْبِلَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ

وآله وسَلِمْ مِن تَعْوِ بِنُو بَمِلَ ، فَلَقِيهُ رَجُلُ فَسَلَمْ عَلَيْهُ ، فَلَمْ يَرُدُ النّبِيُ صَنَّى الله عَلَيْهُ وَآله وسلم حَتَى أَقْبَلَ عَلَى الجَدَارِ فَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهُ النَّبِي صَنَّى الله عَلَيْهِ وَلَدَيْهُ عَلَيْهِ وَمَن الرُّخْصَة فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَبَدُ الله ابْنِ سَلَمَة عَن عَلِيهُ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قال ﴿ بِتَ عَنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ﴿ ابْنِ عَبَّاسٍ قال ﴿ بِتَ عَنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَة ﴾ وسَنذ كُرُهُمَا) .

(قوله نثر جمل) يحيم وميم مفتوحتين ، وفي روابة النسائي « بئر الجمل » بالألف واللام وهو موضع بقرب المدينة (قوله حتى أُقبل على الجدار فسح بوجهه) هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادمًا للماء حال التيمم ، فان التيمم مع وجود الماء لايجوز للقادرين على استعماله . فال النووى : ولا فرق بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع . ولا فرق أيضًا بين صلاة الجنازة والعيد إذا خاف فوتهما ، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة : يجوز أن يتيمم مع وجود الماء لصلاة الجنازة والعيد إذا خاف فوتهما انتهى ، وهو أيضا مذهب الهادوية . وفي الحديث دلالة على جوازالتيمم من الجدار إذا كان عليه غبار . قال النووى: وهو جائز عندنا وعند الجمهور من السلف والخلف . واحتجّ به من جوز التيمم بغير تراب . وأجيب بأنه محمول على جدار عليه تراب . وفيه دليل على جواز التيمم للنوافل والفضائل كسجود التلاوة والشكر ومس المصحف ونحوها كما يجوز للفرائض ، وهذا مذهب العلماء كافة قاله النووي. وفي الحديث ﴿ إِنَّ المُسلَّمِ في حال قضاء الحاجة لايستحق جوابا » وهذا متفق عليه . قال النووى : ويكره للقاعد على قضاء الحاجة أن يذكر الله بشيء من الأذكار . قالوا : فلا يسبح ولا يهلل ، ولا يرد السلام ، ولا يشمت العاطس ، ولا يحمد الله إذا عطس ، ولا يقول مثل ما يقول المؤذن ، وكذلك لايأتى بشيء من هذه الأذكار في حال الجماع ، وإذا عطس في هذه الأحوال يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرّك به لسانه ، وهذا الذي ذكرناه من كراهة الذكر هو كراهة تنزيه لآتحريم فلا إثم على فاعله . وإلى هذا ذهبت الشافعية والأكثرون ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء ومعبد الجهني وعكرمة . وقال إبراهيم النخعي وابن سيرين : لابأس بالذكر حال قضاء الحاجة ، ولا خلاف أن الضرورة إذا دعت إلى الكلام كما إذا رأى ضريرا يقع في بئر أو رأى حية تدنو من أعمى كان جائزا . وقد تقدم طرف من هذا الحديث وطرف من شرحه في باب كف المتخلى عن الكلام (قوله ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن على ") سيذكره المصنف في باب تحريم القرآن على الحائض والجنب: و فيه « أنه كان لا يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة » فأشعر بجواز قراءة القرآن في جميع الحالات إلا في حالة الجنابة ، والقرآن أشرف الذكر فجواز غيره بالأولى : ومن جلة

الحالات حالة الحدث الأصغر (قوله وحديث ابن عباس قال «بت عند خالتي ميمونة») على الدلاله منه قوله ثم قرأ العشر الآيات أولها ـ إن في خاق السموات والأرض ـ إلى آخر السورة . قال ابن بطال : ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ ، وتعقبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك لأنه قال «تنام عيناى ولا ينام قلبي » وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جد د الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . قال الحافظ : وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطال بعد قيامه من النوم لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم ، لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لاينقض وضوءه أن لايقع منه حدث وهو نائم ، نعم خصوصيته أنه إلى وقع شعر به بخلاف غيره ، وما اد عوه من التجديد وغيره الأصل عدمه ، وقد سبق إن وقع شعر به بخلاف غيره ، وما اد عوه من التجديد وغيره الأصل عدمه ، وقد سبق الإسماعيلي إلى معني ما ذكره ابن المنير .

٣ - (وَعَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَذْ كُرُ اللهَ عَلَى كُلُ أَحْيَانِهِ ﴾ رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلاَّ النَّسَائَيَّ، وَذَكْرَهُ اللهُ خَارِيُّ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ ﴾ .

الحديث أخرجه مسلم أيضا . قال النووى فى شرح مسلم : هذا الحديث أصل فى ذكر الله بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد وشبهها من الأذكار ، وهذا جائز باجماع المسلمين . وإنما اختلف العلماء فى جواز قراءة القرآن للجنب والحائض ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب تحريم القراءة على الحائض والجنب .

واعلم أنه يكره الذكر في حالة الجلوس على البول والغائط ، وفي حالة الجماع . وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا ، فيكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الأحوال ويكون المقصود أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكر الله تعالى متطهرا ومحدثا وجنبا وقائما وقاعدا ومضطجعا وماشيا قاله النووى .

باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم

ا - (عَن البَرَاء بْن عازب قال : قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وَسَلَّم وَ الله عَلَيْه وَ الله وَسَلَّم وَ إِذَا أَتَيَنْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّا وُضُوءكَ لِلصَّلاة ، ثُمَّ اضْطَجَعْ عَلَى شِقَكَ اللَّهُ عَن ، ثُمَّ قُل : اللَّهُمَ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إلْيَنْكَ ، وَوَجَهْتُ وَجَهْي إلْيَنْكَ ، وَفَوَضْتُ أَمْرِى إلْيَنْكَ ، وَأَجْهُتُ وَرَهْبَةً إلَيْكَ ، وَفَوَضْتُ أَمْرِى إلْيَنْكَ ، وَأَجْأَاتُ ظَهْرِى إلْيَنْكَ ، رَغْبَة ورَهْبَة الله اليَنْك ، وَفَوَضْتُ أَمْرِى إلْيَنْك ، وأَجْأَاتُ ظَهْرِى إلْيَنْك ، رَغْبَة ورَهْبَة الله اليَنْك ،

لامله أولا منه عنى منك إلا البك ، الله م آمنت بكتابك الله ي أنزلت ، وتبيل الله على النفطرة ، واجعله أن وتبيل النفطرة ، واجعله أن الخر ما تتكل النه على الله على الله

(قوله فتوضأ) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولوكان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثًا . وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية ، وكذا قال الترمذي . وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داو د ، وحديث على أخرجه البزار ، وليس واحد منهما على شرط البخاري (قوله فأنت على الفطرة) المراد بالفطرة هنا السنة (قوله واجعلهن آخر ما تتكلم به) في رواية الكشمهيني « من آخر » وهي تبين أنه لايمتنع أن يقول بعدهن شيئا من المشروع من الذكر (قوله لاونبيك) قال الخطابي : فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى . قال : ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك الذي أرسلت إلى أنه كان نبيا قبل أن يكون رسولا ، ولأنه ليس في قوله ورسولك الذي أرسلت وصف زائد ، بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت . وقال غيره : ليس فيه حجة على منع ذلك ، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبيّ ، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى ، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحا ، وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوّة ، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب ، فربما كان في اللفظ سرّ ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر ، أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو ذكره احترازًا ممن أرسل من غير نبوَّة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل لاأنبياء ، فلعله أراد تخليص الكلام من اللبس ، أو لأن لفظ النبيّ أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل ، بخلاف لفظ النبيّ فانه لااشتراك فيه عرفا . وعلى هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لايصح إطلاقه قاله الحافظ . واستدل به بعضهم على أنه لا يجوز إبدال لفظ نبيّ الله مثلاً في الرواية بلفظ قال رسول الله ، وكذا عكسه . قال الحافظ : ولوأجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه ، وكذا لاحجة فيه لمن أجاز الأوَّل دون الثاني لكون الأوَّل أخص من الثاني ، لأنا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة ، فبأيّ وصف وصفت تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالخبر عنه ، ولو تباينت معانى الصفات كما لو أبدل اسما بكنية أو كنية باسم فلا فرق . وللحديث فوائد مذكورة في كتاب الدعوات من الفتح.

باب تأكيد ذلك للجنب واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة

١ - (عَنْ این مُعَرَأَنَ مُعَرَقالَ ﴿ یا رَسُولَ اللهِ أَینَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبُ ؟
 قال : نعم (إذا تَوَضَّأُ ») ؟

٢ – (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتْ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَتَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبُ غَسَلَ فَرْجَلهُ وَتَوضَأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةَ ﴾ روا هُمَا الحَماعة) :

٣ - (و لا ممكن و مسلم عنها قالت (كان النبي صلى الله عليه و آله وسكم إذا كان جنبا فأراد أن يأ كل أو ينام توَضًا) .

﴿ قُولُهُ قَالَ نَعُمُ إِذًا تُوضًا ﴾ في رواية البخاري ومسلم « ليتوضأ ثم لينم » وفي رواية للبخاري « ليتوضأ ويرقد » وفي رواية لهما « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » وفي لفظ للبخاري « نعم ويتوضأ » . وأحاديث البابتدل على أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الأهل كما سيأتى في حديث أبي سعيد ، وكذلك الشرب كما يأتي في حديث عمار، وهذا كله مجمع عليه قاله النووى، وحديث عمر جاء بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط ، وهو متمسك لمن قال بوجوب الوضوء على الحنب إذا أراد أن ينام قبل الاغتسال وهم الظاهرية وابن حبيب من المالكية ، وّذهب الجمهور إلى استحبابه وعدم وجوبه . وتمسكوا بحديث عائشة الآتى فى الباب الذى بعد هذا « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء » وهو غير صالح للتمسك به من وجوه : أحدها أن فيه مقالاً لاينتهض معه للاستدلال ، وسنبينه فى شرحه إن شاء الله تعالى . وثانيهما أن قوله «لايمس ماء» نكرة فيسياق النفي فتعم ماء الغسل وماء الوضوء وغيرهما ، وحديثها المذكور فى الباب بلفظ «كان إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه و توضأ وضوءه للصلاة » خاص بماء الوضوء ، فيبني العام على الخاص" ، ويكون المراد بقوله « لايمس ماء » غير ماء الوضوء. وقد صرّح ابن سريج والبيهتي بأن المراد بالماء ماء الغسل ، وقد أخرج أحمد عن عائشة قالت « كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ولا يمس ماء » وثالثها أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لمس الماء لايعارض قوله الخاص " بنا كما تقرر في الأصول فيكون الترك على تسلم شموله لماء الوضوء خاصاً به . وتمسكوا أيضا بحديث ابن عباس مرفوعاً ﴿ إِنَّمَا أَمْرُتُ بِالْوَضُوءُ إِذَاقَمَتَ إِلَى الصَّلَّةُ ﴾ أخرجه أصحاب السنن . وقد استدل به

أيضا على ذلك ابن خزيمة وأبو عوانة في صيحه . قال الحافظ : وقد قدح في هذا الاستدلال ابن زبيد المالكي وهو واضح . قلت فيجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب ويؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث ابن عمر وانه سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال نعم ويتوضأ إن شاء » والمراد بالوضوء هنا وضوء الصلاة لما عرفناك غير مرة أنه هو الحقيقة الشرعية وأنها مقدمة على بالوضوء هنا وضوء الصلاة لما عرفناك غير مرة أنه هو الحقيقة الشرعية وأنها مقدمة على الطحاوي من أن المراد بالوضوء التنظيف ، واحتج بأن عمر روى هذا الحديث وهو صاحب القصة «كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجليه» كما رواه مالك في الموطأ عن نافع . وأيضا بأن غالفة الراوي لما روي لا تقدح في المروى ولا تصلح لمعارضته . وأيضا قد ورد تقييد الرضوء بوضوء الصلاة من روايته ومن رواية عائشة ، فيعتمد ذلك ويحمل ترك والحكمة في الوضوء أنه يخفف الحدث ، ولا سها على القول بجواز تفريق الغسل . ويؤيد ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شد د بن أوس الصحابي قال ه إذا أجنب ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شد د بن أوس الصحابي قال ه إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة » وقيل الحكمة في الوضوء أنه ينشط إلى العود أو إلى الغسل .

٤ - (وَعَنَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ للجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْ كُلُ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضًّا وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ »
 رَوَاهُ أَحْمَدُ والنَّرْمِذِيُّ وصَحَّحَهُ).

الوضوء عند إرادة الأكل والنوم ثابت من حديث عائشة ومتفق عليه . وقد تقدم في الحديث الذي قبل هذا إحدى الروايات وعزاها المصنف إلى أحمد ومسلم . وعند إرادة الشرب من حديث عائشة أيضا عند النسائي ، ولكن جميع ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لامن قوله كما في حديث الباب . وقد روى الوضوء عند الأكل من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ، ومن حديث أم سلمة وأبي هريرة عند الطبراني في الأوسط . والحديث يدا على أفضلية الغسل لأن العزيمة أفضل من الرخصة ، والحلاف في الوضوء لمن أراد أن ينام وهو جنب قد ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا . وأما من أراد أن يأكل أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه . وحكى ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن ابن عمر أنه واجب .

٥ - (وَعَنَ أَنِي سَعِيد عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، إِذَا أَن اللهُ عَلَيه وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، إِذَا أَن أَن أَن يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأُ ، رَوَاهُ الجُمَاعَةُ إِلاَّ البُخارِيُّ).

ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وزادوا « فانه أنشط للعود » وفي رواية البيهي وابن خزيمة « فليتوضأ وضوءه للصلاة » ويقال : إن الشافعي قال لايثبت مثله . قال البيهي : ولعله لم يقف على إسناد على إسناد حديث أبي سعيد ووقف على إسناد غيره ، فقد روى عن عمر وابين عمر باسنادين ضعيفين . قال الحافظ ويؤيدهذا حديث أنس الثابت في الصحيحين « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد » والحديث يدل على أن غسل الحنابة ليس على الفور ، وإنما يتضيق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة . قال النووى : وهذا باجماع المسلمين ولا شك في استحبابه قبل المعاودة لما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث أبي رافع « أنه صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه ، وقيل يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا ؟ فقال : هذا أزكى وأطيب » وقول أبي داود : إن حديث أنس أصح منه لايني صحته . وقد قال النووى : هو محمول على أنه نعل الأمرين في وقتين محتلفين . وقد ذهبت الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على أنه المعاود وتمسكوا بحديث الباب . وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب ، وجعلوا ما ثبت في رواية الحاكم بلفظ « إنه أنشط للعود » صارفا للأمر إلى الندب . ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوى من حديث عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ » ويؤيده أيضا الحديث المتقدم بلفظ « إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة » .

(فائدة) طوافه صلى الله عليه وآله وسلم على نسائه محمول على أنه كان برضاهن أو برضاهن أو برضاهن الله من يقول برضا صاحبة النوبة إن كانت نوبة واحدة . قال النووى : وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان القسم واجبا عليه فى الدوام كما يجب علينا، وأما من لا يوجبه فلا يحتاج إلى تأويل فان له أن يفعل ما شاء .

باب جواز ترك ذلك

١ – (عَنْ عائيشة قالَتْ (كان النّبِي صلّى الله عليه وآله وسلّم إذا أراد أن بأكل أو يتشرب به أراد أن بأكل أو يتشرب به رواه أحمد والنّسائي).

مر طرف من الحديث ، ولفظه في النسائي (كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ، وإذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب » وقد ذكره الحافظ في التلخيص وابن سيد الناس في شرح الترمذي ، ولم يتكلما عليه بما يوجب ضعفا ، وهو من سنن النسائي من طريق محمد بن عبيد بن محمد قال : حدثنا عبد الله بن

المبارك عن يونس عن الزهرى عن أبي سلمة عن عائشة فذكره . ومحمد بن عبيد ثقة ، وبقية رجال الإستاد أئمة . وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديثها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يطعم وهو جنب غسل يده ثم يطعم » وبه استدل من فرق بين الوضوء لإرادة الأكل والشرب . قال الشيخ أبو العباس القرطبي : هو مذهب كثير من أهل الظاهر ، وهو رواية عن مالك . وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال إذا أراد الجنب أن يأكل غسل يديه ومضمض فاه . وعن مجاهد قال في الجنب إذا أراد الحديث الأكل أنه يغسل يديه ويأكل . وعن الزهرى مثله ، وإليه ذهب أحمد وقال : لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم ، كذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس . وذهب الجمهور إلى أنه كوضوء الصلاة . واستدلوا بما في الصحيحين من حديثها بلفظ «كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوء الصلاة » وبما سبق من حديث عمار . ويجمع بين الروايات بأنه كان تارة يتوضأ وضوء الصلاة ، وتارة يقتصر على غسل اليدين ، لكن هذا في الأكل والشرب خاصة . وأما في النوم والمعاودة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيهما بأنه كوضوء الصلاة .

لا _ (وعَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ لَهُ حَاجَة إِلَى أَهْلِهِ أَتَاهُمْ "ثُمَّ يَعُودُ وَلا يَمَسُّ مَاءً » رَوَاهُ أَهْمَدُ . و لأبي داود وَالنَّرْمَذِيُّ عَنْها «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبُ وَلا يَمَسُ مَاءً »).

الحديث قال أحمد: ليس بصحيح ، وقال أبو داود: هو وهم ، وقال يزيد بن هرون: هو خطأ ، وقال مهنا عن أحمد بن صالح : لا يحل أن يروى هذا الحديث، وفي علل الأثرم لو لم يخالف أبا إسحق في هذا إلا إبراهيم وحده لكني . قال ابن مفوز : أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحق . قال الحافظ : وتساهل في نقل الإجماع فقد صححه البيهتي وقال : إن أبا إسحق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه . قال ابن العربي في شرح الترمذي : تفسير غلط أبي إسحق هوأن هذا الحديث رواه أبو إسحق مختصرا ، واقتطعه من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه . ونص الحديث الطويل ما رواه أبوغسان قال : «أتيت الأسود ابن يزيد وكان لي أخا وصديقا ، فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : قالت كان ينام أول الليل ويحبي الأول وثب ، وربما قالت : قام فأفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد، وإن نام جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة » فهذا الحديث الطويل فيه «وإن نام وهوجنب

توضأ وضوء الرجل للصلاة » فهذا يدلك على أن قوله « ثم إن كانت له حاجة قضي حاجته تُم ينام قبل أن يمس ماء) يحتمل أحد وجهين : إما أن يريد حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيهما ثم يستنجى ولا يمس ماء وينام ، فان وطئ توضأ كما في آخر الحديث ، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء، وبقوله « ثم ينام ولا يمس ماء » يعني ماء الاغتسال ، ومتى لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره ، فتوهم أبو إسحق أن الحاجة حاجة الوطء ، فنقل الحديث على معنى ما فهمه انهى . والحديث يدُّل على عدم وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم أو المعاودة ، وقد تقدم في الباب الأوَّل أنه غير صالح اللاستدلال به على ذلك لوجوه ذكرناها هنالك . قال المصنف رحمه الله تعالى : وهذا لايناقض ما قبله بل يحمل على أنه كان يترك الوضوء أحيانا لبيان الجواز ، ويفعله غالبا الطلب الفضيلة انهى . وبهذا جمع ابن قتيبة والنووى .

أبواب موجبات الغسل

قال النووى : الغسل إذا أريد به الماء فهو مضموم الغين ، وإذا أريد به المصدر فيجوز يضم الغين وفتحها لغتان مشهورتان ، وبعضهم يقول : إن كان مصدرًا لغسلت فهو بالفتح كضربت ضربا ، وإن كان يمعني الاغتسال فهو بالضم كقولنا غسل الجمعة مسنون وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه . وأما ما ذكره بعض من صنف في لحن الفقهاء من أن قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لحن فهو خطأ منه ، بل الذي قالوه صواب كما ذكرنا . وأما الغسل بكسر الغين فهو اسم لما يغسل به الرأس من خطميّ وغيره ..

باب الغسل من المني

١ – (عَنَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلامُ قالَ ﴿ كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً ، فَسَأَلْتُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : فِي المَدْيِ الوُّضُوءُ ، وَفِي المَنِيِّ الغُسُلُ ، رَوَاهُ أَمْمَدُ وَابْنُ مَاجِمَهُ وَالْتَرْمِذِي وَصَحْحَهُ ، وِلأَمْمَدَ فَقَالَ ﴿ إِذَا حَذَفْتَ الماء فاغتُسلِ من الحنابة ، فاذا كم تكنُن حاذ فا فكا تَعْتَسلُ) :

قال الترمذي : وقد روى عن على عن النبي صلى الله عليه و آ له وسلم من غير وجه ، وأخرج الحديث أيضا أبو داو د والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم من حديث على مختصرا وفى إسناد الحديث الذي صححه الترمذي يزيد بن أبي زيادقال على : ويحيي ضعيف لا يحتج به . وقال ابن المبارك : ارم به : وقال أبو حاتم الرازى : ضعيف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة . وقال البخارى : منكر الحديث ذاهب . وقال النسائى : متروك

الحديث : وقال ابن حبان صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير وكان يتنظن مالقن فوقعت المناكير في حديثه ، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح ، والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها . وفي حديث « إن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهوصائم » وفي حديث « إن العباس دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مغضبا » وقد حسن أيضا حديثه في حديث « إنها أدخلت العمرة في الحج » فلعل التصحيح والتحسين من مشاركة الأمورالخارجة عن نفس السند من اشتهارالمتون ونحو ذلك ، وإلا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح ؟ وأيضا الحديث من رواية ابن أبي ليلي عن على ، وقد قيل إنه لم يسمع منه . وفي الباب عن المقداد بن الأسود عند أبي داود والنسائي وابن ماجه : وعن أبيّ بن كعب عند ابن أبي شيبة وغيره. والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذى ، وأن الواجب الوضوء ، وقد تقدم الكلام في ذلك في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير النجاسات. ويدل على وجوب الغسل من المنيّ . قال الترمذي : وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ، وبه يقول صفيان والشافعي وأحمد وإسحق (قوله حذفت) يروى بالحاء المهملة والخاء المعجمة بعدها ذال معجمة مفتوحة ثم فاء وهو الرفى ، وهو لايكون بهذه الصفة إلا لشهوة ، ولهذا قال المصنف : وفيه تنبيه على أن ما يخرج لغير شهوة إما لمرض أو أبردة لايوجب الغسل انهى ، ٢ - (وَعَنْ أَمْ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ أَمْ سُلَـ يُمِ قَالَتُ : يَارَسُولَ اللهِ إِنَّ اللهَ لايستُحنِي مِنَ الحَقُّ فَهَلُ عَلَى المَرأة الغُسُلُّ إذا احْتَلَمَتْ ؟ قال : نَعَمْ إذًا رأت الماء ، فقالَت أمُّ سلمة : وتَحْتَلِم المرأة ؟، فقال : تربت يداك فَمَا يُشْبِهُا وَلَدُها ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) :

للحديث ألفاظ عند الشيخين ، ورواه مسلم من حديث أنس عن أم سلم ، ومن حديث عمرو بن عاشة « أن امرأة سألت » وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وفى الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن بسرة سألت » أخرجه ابن أبي شيبة . وعن أبي هريرة أخرجه شعيب عن أبيه عن جده « أن بسرة سألت » أخرجه النسائى . قولها « إن الله لايستحيى » الطبرانى فى الأوسط . وعن خولة بنت حكيم أخرجه النسائى . قولها « إن الله لايستحيى » جعلت هذا القول تمهيدا لعذرها فى ذكر ما يستحيا منه ، والمراد بالحياء هنا معناه اللغوى ، إذ الحياء الشرعى خير كله ، والمراد أن الله لايأمر بالحياء فى الحق ، أو لا يمنع من ذكر الحق الأن الحياء الشرعى خير كله ، والمراد أن الله لايأمر بالحياء فى الحق ، أو لا يمنع من ذكر الحق الأن الحياء تغير وانكسار وهو مستحيل عليه ، وقيل إنما يحتاج إلى التأويل فى الإثبات ولا يحتاج إليه فى النفى . قولها احتلمت ، الاحتلام افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون الملام، وهو ما يراه النائم فى نومه ، والمراد به هنا أمر خاص هو الحماع . وفى رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت « إذا رأت أن زوجها يجامعها فى المنام أتغتسل ؟ » (قوله إذا رأت خاص حديث أم سليم أنها قالت « إذا رأت أن زوجها يجامعها فى المنام أتغتسل ؟ » (قوله إذا رأت

الماء) أى المي بعد الاستيقاظ . قولها « وتحتلم المرأة ؟ » بحذف همزة الاستفهام ، وفي بعض نسخ البخارى باثباتها (قوله تربت يداك) أى افتقرت وصارت على التراب وهو من الألفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها (قوله فها يشبهها ولدها) بالباء الموحدة وإثبات ألف ما الاستفهامية المجرورة وهو لغة ، والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بانزالها الماء . قال ابن بطال والنووى : وهذا لاخلاف فيه ، وقد روى الحلاف في ذلك عن النخعى . وفي الحديث رد على من قال إن ماء المرأة لايبرز .

باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه

١ – (عَن أبي هُرَيْرَةَ عَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وسَلَّمَ قال « إذا جَلَس بَيْنَ شُعَبِها الأرْبَعِ أَثُمَّ جَهَدَها فَقَد وَجَبَ عَلَيْهُ الغُسْلُ » مُتَقَتَ "عَلَيْهُ وَجَبَ عَلَيْهُ الغُسْلُ » مُتَقَتَ "عَلَيْهُ ، وَلَسُلُم وأَحْمَدَ « وَإِن كُم " يُنْزِل " »).

(قوله إذا جلس) الضمير المستتر فيه وفى قوله « ثم جهدها » للرجل والضمير البارز في قوله شعبها وجهدها للمرأة (قوله شعبها) الشعب جمع شعبة : وهي القطعة من الشيء ، قيل المراد هنا يداها ورجلاها ، وقيل رجلاها وفخذاها ، وقيل ساقاها وفخذاها ،وقيل فخذاها واسكتاها ، وقيل فخذاها وشفراها ، وقيل نواحي فرجها الأربع قاله في الفتح . قال الأزهرى : والاسكتان : ناحيتا الفرج ؛ والشفران : طرفا الناحيتين (قوله ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء ، يقال جهد وأجهد : أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدها بحركته ، أو بلغ جهده فى العمل بها ، والمراد به هنا معالجة الإيلاج كنى به عنها . والحديث يدل على أن إيجاب الغسل لايتوقف على الإنزال بل يجب بمجرّد الإيلاج أو ملاقاة الحتان الحتان كما سيأتي ، وقد ذهب إلى ذلك الحلفاء الأربعة والعترة والفقهاء وجمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ وروى ابن عبد البرّ عن بعضهم أنه قال : انعقد إجماع الصحابة على إيجاب الغسل من التقاء الحتانين ، قال : وليس ذلك عندنا كذلك ، ولكنا نقول إن الاختلاف في هذا ضعيف ، وَإِن الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والحلف انعقد إجماعهم على إيجاب الغسل من التقاء الختانين أو مجاوزة الختان الختان انتهى . وجعلوا أحاديث الباب ناسخة لحديث « الماء من الماء » وخالف في ذلك أبوسعيد الحدري وزيد بن خالد وابن أبي وقاص ومعاذ ورافع بن خديج . وروى أيضًا عن على ومن غير الصحابة عمر بن عبد العزيز والظاهرية ، وقالوا : لايجب الغسل إلا إذا وقع الإنزال ، وتمسكوا محديث « الماء من الماء » المتفق عليه ، ويمكن تأييد ذلك بحمل الجهد المذكور في الحديث على الإنزال ، ولكنه لايتم " بعد التصريح بقوله « وإن لم ينزل » في رواية مسلم وأحمد، وأصر يُح

عن ذلك حديث عائشة الآتي بعد هذا لتصريحه بأن مجرد مس الحتان للختان موجب للغسل ولكنها لاتتم دعوى النسخ التي جزم بها الأولون إلا بعد تسليم تأخر حديث أبي هريرة وعائشة وغيرهما ، وقد ذكر المصنف حديث أبيّ بن كعب وحديث رافع بن خديج اللاستدلال بهما على النسخ وهما صريحان في ذلك وسنذكرهما ، وقد ذكر الحازمي في الناسخ والمنسوخ آثارا تدل على النسخ ، ولو فرض عدم التأخر لم ينتهض حديث « الماء من الماء » لمعارضة حديث عائشة وأبي هريرة ، لأنه مفهوم وهما منطوقان والمنطوق أرجح من المفهوم قال النووى : وقد أجمع على وجوب الغسل متى غابت الحشفة في الفرج ، وإنما كان الخلاف فيه لبعض الصحابة ومن بعدهم ثم انعقد الإجماع على ما ذكرنا ، وهكذا قال ابن العربي وصرّح أنه لم يخالف في ذلك إلا داود (قوله فقد وجب عليه الغسل) هو بضم الغين المعجمة : اسم للاغتسال وحقيقته إفاضة الماء على الأعضاء ، وزادت الهادوية مع اللهاك ، ولم نجد في كتب اللغة ما يشعر بأن الدلك داخل في مسمى الغسل ، فالواجب ما صدق عليه اسم الغسل المأمور به لغة ، اللهم إلا أن يقال حديث « بلوا الشعر وأنقوا البشر » على فرض صحته مشعر بوجوب الدلك ، لأن الإنقاء لا يحصل بمجرّد الإفاضة . لا يقال إذا لم يجب الدلك لم يبق فرق بين الغسل والمسح. لأنا نقول المسح الإمرار على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب ، بخلاف الغسل فانه يجب فيه الاستيعاب. ٢ - (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ ﴿ إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبِهِا الْأَرْبَعِ ثُمَّ مَسَ الْحِتَانُ الْحِتَانَ فَقَدَ

وَجَبَ الغُسُلُ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَمُسْلِم " وَالتّرْمِذِي وَصَّحَهُ ، وَلَفَظُهُ " إِذَا جَاوَزَ الحتان الحتان وَجَبَ الغُسُلُ »).

ا ولها حديث آخر بلفظ « إذا التي الحتانان فقد وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واغتسلنا » وأخرجه الشافعي في الأم والنسائي ، وصححه ابن حبان وابن القطان ، وأعله البخارىبأن الأوزاعي أخطأ فيه . ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلا ، واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال : سألت القاسم بن محمد سمعت في هذا الباب شيئًا ؟ قال لا وابنه عبد الرحمن قال عن أبيه. وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون الناسم كان نسيه ثم ذكر ، أو حدّث به ابنه عبد الرحمن ثم نسى . قال الحافظ : ولا يخلو الجواب عن نظر . قال النووى : هذا الحديث أصله صحيح ، ولكن فيه تغيير و تبع في ذلك ابن الصلاح (قوله بين شعبها) قد تقدم تفسير الشعب (قوله الحتان) المراد به هنا موضع المنن، والحتن في المرأة: قطع جلدة في أعلى الفرج مجاورة لمخرج البول كعرف الديك ويسمَّى الخفاض (قوله جاوز) ورد بلفظ المجاوزة وبلفظ الملاقاة وبلفظ الملامسة وبلفظ الإلزاق ؟

والمراد بالملاقاة المحاذاة . قال القاضى أبو بكر : إذا غابت الحشفة في الفرج فقد وقعت الملاقاة قال ابن سيد الناس : وهكذا معنى مس الحتان الحتان ال ابن سيد الناس في شرح الزاق الحتان بالحتان إلصاقه به ، ومعنى المجاوزة ظاهر . قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي حاكيا عن ابن العربي : وليس المراد حقيقة اللمس ولاحقيقة الملاقاة ، وإنما هو من باب المجاز والكناية عن الشيء بما بينه وبينه ملابسة أو مقاربة وهو ظاهر ، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يمسه الذكر في الجماع . وقد أجمع العلماء كما أشار إليه على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولجه لم يجب الغسل على واحد منهما . فلا بد من قدر زائله على الملاقاة وهو ما وقع مصرحا به في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ « إذا التقى الحتانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل » أخرجه ابن أبي شيبة ، والتصريح بلفظ الوجوب في هذا الحديث والذي قبله مشعر بأن ذلك على وجه الحتم ، ولا خلاف فيه بين الوجوب في هذا الحديث والذي قبله مشعر بأن ذلك على وجه الحتم ، ولا خلاف فيه بين القائلين بأن مجرد ملاقاة الحتان الحتان سبب للغسل . قال المصنف رحمه الله : وهو يفيد الوجوب وإن كان هناك حائل انهي . وذلك لأن الملاقاة والمجاوزة لايتوقف صدقهما على عدمه .

٣ - (وَعَن ْ أَنِيّ بِن كَعْبِ قَالَ " إِن َ الفُتْيَا الَّتِي كَانُوايَقُولُونَ المَاءُ مِن اللّهُ عِلْمَة وَ لَهُ وَسَلّمَ رَخَصَ بِهَا فِي أُول اللّه عليه وآله وسَلّمَ رَخَصَ بِهَا فِي أُول الإسلام أُثُمّ أُمْرَنَا بِالإ غَنْيُسَال بِعَدْ هَا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُودَ اوُدَ ، و في لَفُظ " إَنْمَا كَانَ المَاءُ مِن الماء رُخْصَةً في أُول الإسلام ثُمّ نَهِي عَنْها » رَوَاهُ النّرُمذِي عَنْها » رَوَاهُ النّرُمذِي وَصَحَدَهُ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة ، ورواه الزهري عن سهل بن سعد عن أبي ابن كعب . وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال : قالسهل بن سعد . وفي رواية أبي داو د عن ابن شهاب حدثني بعض من أرضي أن سهل بن سعد أخبره أن أبي بن كعب أخبره وجزم موسى بن هرون والدارقطني بأن الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن خزيمة : هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو أبو حازم ثم ساقه من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبي قال « إن الفتيا » وساقه بلفظ الكتاب إلا أنه قال « في بدء الإسلام » وقد ساقه ابن خزيمة أيضا عن الزهري قال : أخبرني سهل . قال الحافظ : وهذا يدفع قول من جزم بأنه لم يسمعه منه ، لكن قال ابن خزيمة : أهاب أن تكون هذه اللفظة غلطا من محمد بن بغمر الراوي له عن معمر عن الزهري . قال الحافظ : وأحاديث أهل البصرة عن معمر بنع الوهم فيها ، لكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك عن بنع الوهم فيها ، لكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك عن بنع الوهم فيها ، لكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك عن

يونس عن الزهرى: حدثى سهل ، وكذا أخرجه بقى بن مخلد فى مسنده عن أبى كريب عن ابن المبارك ، وقال ابن حبان : يحتمل أن يكون الزهرى سمعه من رجل عن سهل ثم لئيه لله الله لله محدثه ، أو سمعه من سهل ثم ثبته فيه أبو حازم . ورواه ابن أبى شيبة من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن أبى حرب بن أبى الأسود عن عميرة بن يتربى عن أبى بن شعبة عن سيف بن وهب على ما قاله الجمهور من النسخ ، وقد سبق الكلام عليه .

٤ - (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «أَنَّ رَجُلاً سأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَاللهِ وَسَلَّمَ عَنْ الرَّجُلِ لِيجامِعُ أَهْلَهُ وَثُمَّ يُكُسُلُ ، وَعَائِشَةُ جالِسَةٌ ، عَلَيْه وَآلهِ وَسَلَّمَ إِنَى لأَفْعَلُ ذَلكَ أَنَا وَهَذِهِ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآله وَسَلَّمَ إِنَى لأَفْعَلُ ذَلكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَعْنَسِلُ » رَوَاهُ مُسْلَمٌ)

(قوله ثم يكسل) قال النووى : ضبطاه بضم الياء ويجوز فتحها ، يقال أكسل الرجل في جماعه : إذا ضعف عن الإنزال ، وكسل بفتح الكاف وكسر السين ، والأولى أفصح ، وهذا تصريح بما ذهب إليه الجمهور ، وقد سلف ذكر الخلاف فيه

٥ - (وَعَنْ رَافِع بْنِ خَدَيْج قَالَ : «ناداً نِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآله وَسَلَّمَ وَأَنْ عَلَيْهُ وَآله وَسَلَّمَ وَأَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَخَرَجْتُ وَآله وَسَلَّمَ وَأَنْ الله عَلَى بَطْنِ امرأتى ، فَقُمْتُ وَلَمْ أَنْ ذِلْ ، فَاغْتَسَانْتُ وَخَرَجْتُ فَأَنْ وَسَلَّمَ الله عَلَيْكَ ، المَاءُ مِن المَاء ، قال رَافِع : ثُمَّ أَمَرَنا رَسُولُ فَأَخْبَرُ ثُنَهُ ، فَقَال : لا عَلَيْك ، المَاء مِن المَاء ، قال رَافِع : ثُمَّ أَمَرَنا رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وَ الله وَسَلَّمَ بَعْد ذَلك بَالغُسْل » رَوَاهُ أَحْمَد)

الحديث حسنه الحازمي وفي تحسينه نظر لأن في إسناده رشدين وليس من رجال الحسن وفيه أيضا مجهول لأنه قال عن بعض ولد رافع بن خديج فلينظر ، فالظاهر ضعف الحديث لاحسنه ، وهو من أدلة مذهب الجمهور وفي الباب عن على بن أبي طالب وعمان والزبير وطلحة وأبي أيوب وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم .

باب من ذكر احتلاما ولم يجد بللا أو بالعكس

1 - (عَنْ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ ﴿ أَنْهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَن المَرَاةِ تَرَى فِي مَنامِها مَا يَرَى الرَّجُلُ ، فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْها غُسُلُ حَتَى يُسْزِلَ ، رَوَاهُ أَهْمَا خُسُلُ حَتَى يُسْزِلَ ، رَوَاهُ أَهْمَا خُسُلُ حَتَى يُسْزِلَ ، رَوَاهُ أَهْمَا خَي تُسْزِلَ ، مَا أَنَّ الرَّجُلُ لَيْسَ عَلَيْهُ غُسُلُ حَتَى يُسْزِلَ ، رَوَاهُ أَهْمَا فَقَالَ : إِذَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ عَن المَرَاةِ تَحْتَلِم فِي مَنامِها ، فقال : إذَا رأت الماء فلاتختسل ") .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن أبي شيبة . قال السيوطي في الجامع الكبير : وهو صحيح ، وذكره الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه ، وهو متفق على معناه من حديث أم سلمة وقد تقدم . وعند مسلم من حديث أنس وعائشة . وعند أحمد من حديث ابن عمر . والسائلة عند هؤلاء هي أم سلم ، وقد سألت عن ذلك خولة كما في حديث الباب . وسهلة بنت سهل عند الطبراني . وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . وقد أوّل ابن عباس حديث الماء من الماء من الماء » بالاحتلام ، أخرج ذلك عنه الطبراني وأصله في الترمذي ، ولفظه إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إنما الماء من الماء في الاحتلام » قال الحافظ : وفي إسناده لين ، لأنه من رواية شريك عن أبي الجحاف . والحديث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة إذا وقع الإنزال وهو إجماع إلا ما يحكي عن النخعي ، واشترطت الهادوية مع تيقن خروج المي تيقن الشهوة أو ظنها ، وهذا الحديث وحديث أم سلمة السابق وحديث عائشة الآتي يرد ذلك ، وتأييده بأن المي إنما يكون عند الشهوة في جميع الحالات أو غالبها تقييد بالعادة وهو ليس بنافع لأن محل النزاع من وجد الماء ولم يذكر شهوة ، فالأدلة قاضية بوجوب الغسل عليه والتقييد بتيقن الشهوة أو ظنها مع وجود يذكر شهوة ، فالأدلة قاضية بوجوب الغسل عليه والتقييد بتيقن الشهوة أو ظنها مع وجود الماء يقضي بعدم وجوب الغسل، اللهم إلاأن يجعل مجرد وجود الماء محصلا لظن الشهوة الحرى العادة بعدم انفكاك أحدهما عن الآخر ، ولكنهم لا يقولون به .

٧ - (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ «سَئُلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ الرَّجُلُ بَجِدُ البَلَلَ وَلا يَذْ كُرُ احْتلاما ، فَقَال : يَغْتَسَلُ ، وَعَنْ الرَّجُلُ يَرَى أَنْ قَد احْتَلَمَ وَلا يَجَدُ البَلَلَ ، فَقَال : لاغُسْل عَلَيْهِ ، فَقَالَ : لاغُسْل عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ أَمُ سُلَنْمِ : المَرَأَةُ تَرَى ذلك عَلَيْها الغُسْلُ ؟ قَالَ نَعَمْ ، إِنَمَا النِّسَاءُ إِنَّ النَّسَاءُ إِنَّ النَّسَاءُ] مَنْ الرَّجال ، رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلاَّ النَّسَاقَ) .

الحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر العمرى ، وقد اختلف فيه ، فقال أحمد : هوصالح ، وروى عنه أنه قال : لابأس به وكان ابن مهدى يحدث عنه . وقال يحقوب بن يحيى بن معين : صالح ، وروى عنه أنه قال : لابأس به يكتب حديثه . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صدوق في حديثه اضطراب ، أخرج له مسلم مقرونا بأخيه عبيد الله . وقال ابن الملديني : ضعيف . وقال يحيى القطان : ضعيف ، وروى أنه كان لايحدث عنه . وقال صالح جزرة : مختلط الحديث . وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال ابن حبان : غلب عليه التعبد حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ فوقعت المناكير في حديثه ، فلما فحش خطؤ م استحق الترك : وقد تفرد به المذكور عند من ذكره المصنف من المخرجين له ولم نجده عن غيره ، وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه ، فالحديث معلول بعلتين ه

الأولى العمرى المذكور ، والثانية التفرّد وعدم المتابعات ، فقصر عن درجة الحسن والصحة والله أعلم . والحديث يدل على اعتبار مجرّد وجود المنى سواء انضم إلى ذلك ظن الشهوة أم لا ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك . قال ابن رسلان : أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المنى -

باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم

١ - (عَنْ قَيْسِ بْنِ عاصِمِ ﴿ أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمْرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءِ وَسَلِدْرٍ ﴾ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إلاَّ ابْنَ ماجَهُ) .

الحديث أخوجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن ، وهويدل على مشروعية الغسل لمن أسلم . وقد ذهب إلى الوجوب مطلقا أحمد بن حنبل . وذهب الشافعى إلى أنه يستحب له أن يغتسل ، فان لم يكن جنبا أجزأه الوضوء . وأوجبه الهادى وغيره على من كان قد أجنب حال الكفر ، سواء كان قد اغتسل أم لا لعدم صحة الغسل ، وقال باستحبابه لمن لم يجنب . وأوجبه أبو حنيفة على من أجنب ولم يغتسل حال كفره ، فان اغتسل لم يجب وقال المنصور بالله : لايجب الغسل على الكافر بعد إسلامه من جنابة أصابته قبل إسلامه ، وووى عن الشافعي تحوه . احتج من قال بالوجوب مطلقا بحديث الباب ، وحديث تمامة الآتي ، وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لوائلة وقتادة الرهاوى عند الطبراني وعقيل ابن أبي طالب عند الحاكم في تاريخ نيسابور . قال الحافظ : وفي أسانيد الثلاثة ضعف . واختج القائلون بالاستحباب إلا لمن أجنب بأنه لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ، ولو كان واجبا لما خص " بالأمر به بعضا دون بعض ، فيكون ذلك قريئة تصرف الأمر إلى الندب . وأما وجوبه على المجنب فللأدلة القاضية بوجوبه لأنها لم تفرق بين كافر ومسلم . واحتج القائل بالاستحباب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب بحديث « الإسلام بين كافر ومسلم . واحتج القائل بالاستحباب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب بحديث « الإسلام بين كافر ومسلم . واحتج القائل بالاستحباب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب بحديث « الإسلام علما هبله » والظاهر الوجوب لأن أمر البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الأمر لن علم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم .

٢ - (وعَن أبي هُريْرُة وأن أثمامة أسْلَم ، فقال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : اذ هبوا به إلى حائيط بني فلان فرُوه أن يعنتسل وواه أشمد)
 الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهي وابن خزيمة وابن حبان وأصله في الصحيحين وليس فيهما الأمر بالاغتسال وإنما فيهما أنه اغتسل ، والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

باب الغسل من الحيض

۱ – (عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبِيْشِ كَانَتْ تُسُتُحَاضُ ﴾ فَسَأَلَتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ذَلِكُ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةَ ، فَاذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّى ﴾ بالحَيْضَة ، فاذا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّى ﴾ رَوَاهُ البُخارِيُّ) .

الحديث متفق عليه بلفظ « فاغسلي عنك الدم وصلي » (قوله ذلك) بكسر الكاف (قوله وليست بالحيضة) الحيضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدّثين أو كلهم وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة ، لكن الفتح هنا أظهر ، قاله الحافظ . وقال النووى هو متعين أو قريب من المتعين ؛ وأما قوله « فاذا أقبلت الحيضة » فيجوز فيه الوجهان معا جوازا حسنا انتهى . قال الحافظ : والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين (قوله وصلي) أى بعد الاغتسال ، وقد وقع التصريح بذلك في بعض روايات البخارى في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض . والحديث يدل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض و نعمل على إقباله وإدباره ، فاذا انقضى قدره اغتسات عنه ، ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله « توضيًى لكل صلاة » وكذا عند الهادوية ويدل على الجمهور . وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة ، وكذا عند الهادوية ويدل على علم وجوب الاغتسال لكل صلاة ، وفيه خلاف ، وسيأتي الكلام عليه في باب غسل المستحاضة وفي أبواب الحيض ، لأن المصنف رحمه الله سيورد هذا الحديث مع سائر رواياته هنالك ، وإنما ساقه هنا للاستدلال به على غسل الحائض ، ولم يأمرها صلى الله عليه وراله وسلم بالاغتسال إلا لإدبار الحيضة .

باب تحريم القراءة على الحائض والجنب

1 - (عَنْ عَلِي كَرَّمَ اللهُ وَجَهْهُ قالَ «كانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَقْوا القُران ، ويأكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ لَا يَخْجُبُهُ ، ورَّ بما قال لا يَحْجُزُهُ مِن القُران شَيْء ليس الجَنَابَة »رَوَاهُ الجَمْسَة كَنْ لَكُنْ القُران عَلَى كُلُ حال ما كم يتكنُن مَنْ القُران عَلَى كُلُ حال ما كم يتكنُن جُنُبًا » وقال : حَديثُ حَسَن مُصِيحٌ) ،

الحديث أيضا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهق أحو صححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحقُّ والبغوى في شرح السنة . وقال ابن خزيمة : هذا الحديث ثلث رأس مالى . وقال شعبة : ما أحد "ث بحديث أحسن منه . قال الشافعي : أهل الحديث لايثبتونه . قال البيهتي : إنما قال ذلك لأن عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير وإنما روى هذا الحديث بعد ماكبر قاله شعبة . وقال الخطابي : كان أحمد يوهن هذا الحديث وقال النووى: خالف الترمذي الأكثرون فضعفوا هذا الحديث، وقد قدمنا من صححه مع الترمذي . وحكى البخاري عن عمرو بن مرّة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال : كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فنعرف وننكر . والحديث يدل على أن الجنب لايقرأ القرآن ، وقد ذهب إلى تحريم قراءة القرآن على الجنب القاسم والهادى والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها : وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة دون آية إذ ليس بقرآن : وقال المؤيد بالله والإمام يحيى وبعض أصحاب أبى حنيفة : يجوز ما فعل لغير التلاوة كيامريم اقنتِي لالقصد التلاوة . احتج الأولون القائلون بالتحريم بحديث الباب ، وحديث ابن عمر الذي سيأتي، وحديث « اقرءوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة، فان أصابته فلا ولا حرفا ، ويجاب عن ذلك بأن حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم ، لأن غايته أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ترك القراءة حال الجنابة ، ومثله لايصلح متمسكا للكراهة ، فكيف يستدل به على التحريم . وأما حديث ابن عمر ففيه مقام سنذكره عند ذكره لاينتهض معه للاستدلال . وأما حديث « اقرءوا القرآن الخ » فهو غير مرفوع ، بل موقوف على على " عليه السلام ، إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث على قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثم قرأ شيئا من القرآن ثم قال: هكذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ولا آية ، قال الهيتمي: ورجاله موثقون ، فان صحّ هكذا صلح للاستدلال به على التحريم : وقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه لم ير في القراءة للجنب بأسا ، ويؤيده التسك بعموم حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه» وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح لتخصيص هذا العموم وللنقل عن هذه البراءة :

٢ - (وَعَن ابْن مُعَرَعَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ (لايتَمْرا الحُنُبُ ، وَلا الحَائِضُ شَيْنًا مِن القُر آن ، رَوَاهُ أَبُو دِ اوُدَ وَالْتَرْمِدِي وَابْن ماجة)

الحديث في إسناده إسماعيل بن عياش ، وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها ، وفكر البزار أنه تفرّد به عن موسى بن عقبة ، وسبقه إلى نحو ذلك البخارى و نبعهما البيهي ، لكن رواه الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ، ومن وجه آخو وفيه مبهم عن أبي معشر وهو ضعيف عن موسى : قال الحافظ : وصحح ابن سيد الناس طريق

المغيرة وأخطأ في ذلك ، فان فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف ، فلو سلم منه لصح استاده ، وإن كان ابن الجوزى ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة تقة . وقال أبو حاتم : حديث إسماعيل بن عياش هذا خطأ ، وإنما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل : هذا باطل أنكر على إسمعيل بن عياش . والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب ، وقد عرفت بما ذكرنا أنه لاينتهض للاحتجاج به على ذلك ، وقد قدمنا الكلام على ذلك في الحديث الذي قبل هذا ، ويدل أيضا على تحريم القراءة على الحائض ، وقد قال به قوم . والحديث هذا والذي بعده لايصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصار على القول بالتحريم إلا لدليل .

٣ - (وَعَن ْ جَابِرٍ عَنِ النَّهِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ لَا يَقْرُا الْحَائِضُ وَلَا النَّفَسَاءُ مِنَ القُرْآنِ شَيْئًا ﴾ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيٌّ).

الحديث فيه محمد بن الفضل و هو متروك ومنسوب إلى الوضع ، وقد روى موقوفا وفيه يحيى بن أبى أنيسة و هو كذاب . وقال البيهقى : هذا الأثر ليس بالقوى ، وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن و هو جنب ، وساقه عنه فى الحلافيات باسناد صحيح .

باب الرخصة في اجتياز الجنب في المسجد رمنعه من اللبث فيه إلا أن يتوضأ

١ – (عَنْ عائِشَةَ قالَتْ «قالَ لَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ المَسْجِدِ ، فَقَلْتُ إِنَى حائِضٌ ، فقال : إِنَّ حَيْضَتَكُ لَيْسَتْ فِي يَدَكِ » رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلاَّ البُخارِيَّ) .

الحديث حسنه الترمذي وهو صحيح بتصحيح مسلم إياه كما قاله ابن سيد الناس وإخراجه لله في صحيحه . وأما أبو الحسن الدارقطني فانه ذكر فيه اختلافا على الأعمش في هذا الحديث وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعا من القول بصحته بعد أن بين فيه وجه الصواب ، ولكنه تفرد به ثابت بن عبيد ، وهو وإن كان ثقة فليس في مرتبة الحفظ والإتقان الذي يقبل معه تفرده ، ويمكن أن يجاب عن إعلاله بالتفرد أن له طريقا أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن السائب عن محمد بن أبي يزيد عن عائشة ، وعن عبد الوارث بن سعيد وعبد الرحمن المحاربي كلاهما عن ليث بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة ، وعن أي عمر أبي عمر الخوضي عن شعبة عن سليان الشيباني عن القاسم عن عائشة ، وهذه متابعات لطريق ثابت الحوضي عن شعبة عن سليان الشيباني عن القاسم عن عائشة ، وهذه متابعات لطريق ثابت عبيد ، وهي وإن كانت واهية فهي تحصل تقوية (قوله الحمرة) الحمرة بضم الحاء

المعجمة وإسكان الميم : قال الهروى وغيره : وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حرّ وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص . وقال الخطابي : هي السجادة يسجد عليها المصلي ، وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلي وجهه فقط ، وقد تكون عند بعضهم اكبر من ذلك (قوله إن حيضتك) الحيضة قيدها الخطابي بكسر الحاء المهملة: يعني الحالة والهيئة . وقال المحدِّثون : يفتحون الحاء وهو خطأ . وصوَّب القاضي عياض الفتح ، وزعم أن كسر الحاء هو الخطأ ، لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح لاغير ، وقد تقدم كلام الحافظ والنووي في باب وجوب الغسل على الكافر . والحديث يدل على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة ، ولكنه يتوقف على تعلق الجارّ والمجرور : أعنى قوله من المسجد بقوله « ناوليني » و قد قال بذلك طائفة من العلماء ، و استدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها إذا لم يكن على جسدها نجاسة، وأنها لاتمنع من المسجد إلا مخافة ما يكون منها . وعلقته طائفة أخرى بقولها « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد ناوليني الحمرة » على التقديم والتأخير . وعليه المشهور من مذاهب العلماء أنها ا لاتدخل لامقيمة ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لاأحل " المسجد لحائض ولا جنب » وسيأتي الكلام عليه في هذا الباب. قالوا: ولأن حدثها أغلظ من حدث الجنابة ، والجنب لا يمكث فيه ، وإنما اختلفوا في عبوره : والمشهور من مذاهب العلماءمنعه ، فالحائض أولى بالمنع ، ويحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا مسجد بيته الذي كان يتنفل فيه فيسقط الاحتجاج به في هذا الباب . وقد ذهب إلى جواز دخول الحائض المسجد ، وأنها لاتمنع إلا لمخافة ما يكون منها زيد بن ثابت ، وحكاه الحطابي عن مالك والشافعي وأحمد وأهل الظاهر، ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأى ، وهو المشهور من مذهب مالك .

آ ٧ - (وَعَنَ مَيْمُونَةَ قَالَتَ (كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وآلِهُ وَسَلَّمَ يَدُخُلُ عَلَى إِحْدَانا وَهِي حائض فَيَضَعُ رأسه في حجرها فَيَقُرأ القُرآنَ وَهِي حائض فَ مُعْ تَقُومُ إِحْدَانا بِخُمْرَتِهِ فَتَضَعُها فِي المَسْجِدِ وَهِي حائض فَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائيُ) ...

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور عن سفيان عن منبوذ عن أمه أن ميمونة فذكره . ومحمد بن منصور ثقة ، ومنبوذ وثقه ابن معين ، وقد أخرجه بنحو هذا اللفظ عنها عبد الرزاق وابن أبي شيبة والضياء في المختارة ، وللحديث شواهد . أما قراءة القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وليس فيها خلاف . وأما وضع الحُمرة في المسجد فهو حجة لمن قال بجواز دخول الحائض المسجد للحاجة ومؤيد لتعليق الجار والمجرور في الحديث الأول بقوله « ناوليني » لأن دخولها المسجد .

لوضع الخمرة فيه لافرق بينه وبين دخولها إليه لإخراجها ، وقد تقدم الكلام على ذلك . وأخرج مالك فى الموطأ عن ابن عمر أن جواريه كن يغسلن رجليه ويعطينه الحمرة وهن حيض ٣ – (وَعَنَ ْ جَابِرِقَالَ « كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُ فِي المَسْجِيدِ جُنْبًا مُعْتَازًا » رَوَاهُ مستعيد ُ بْنُ مَنْصُور في سُنْنَه) .

٤ - وعَن ْ زَيْد بْنِ أَسْلَمَ قَالَ « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَ لَهِ وَسَلَّمَ يَمْشُونَ فَى المَسْجِد وَهُم ْ جُنُبُنْ » رَوَاهُ أَبْنُ الْمُنْذر .

الحديث الأول أخرجه أيضا ابن أي شيبة ، وقد أراد المصنف بهذا الاستدلال لمذهب من قال إنه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأصحابه ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى _ إلا عابرى سبيل _ والعبور إنما يكون في محل الصلاة وهو المسجد لافي الصلاة ، وتقييد جواز ذلك بالسفر لادليل عليه ، بل الظاهر أن المراد مطلق المسجد لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايصان القرآن عن مثله . وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب أن رجالا من الأنصار كانت أبوابهم إلى المسجد فكانت تصيبهم جنابة ، فلا يجدون الماء ولا طريق إليه إلا من المسجد ، فأنزل الله تعالى _ ولا جنبا إلا عابرى سبيل _ وهذا من الدلالة على المطلوب بمحل لايبتي بعده ريب . وأما ما استدل به القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لاأحل المسجد لحائض ولاجنب » وسيأتي ، فع كونه فيه مقال سنبينه هو عام محصوص بأدلة جواز العبور . وحمل الآية على من كان في المسجد وأجنب تعسف عام محصوص بأدلة جواز العبور . وحمل الآية على من كان في المسجد وأجنب تعسف عام عليه دليل .

٥ - (وعَن عائِشَة قالَت : جاء و يُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ووُجُوه بينوت أصْحابه شارعة في المسجد ، فقال : وَجّهوا هذه البينوت عن المسجد ، فقال : وَجّهوا هذه والبينوت عن المسجد ، ثمّ دَخل رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسكنّم وكم يصنع القوم شيئا رَجاء أن يُنزِل فيهم وُخصة فنحرَج إلَيهم ، فقال : وجهوا هذه البينوت عن المسجد ، فانى لاأحيل المسجد كائيض ولا جنب ،

٢ - (وَعَنَ أَهُم سَلَمَةَ قَالَت (دَخَلَ رَسُول اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَم صَرْحة مَذَا المَسْجِد فَنَادَى بأعْلَى صَوْتِه : إِنَّ المَسْجِد لا يَحِل لَّ الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى ال

الحديث الأول صحيح كما سيأتي ، وأخرج الثاني أيضا الطبراني . قال أبو زرعة :

الصحيح حديث عائشة ، وكلاهما من حديث أفلت بن خليفة عن جسرة ، وضعف ابن إ حزم هذا الحديث فقال بأن أفلت مجهول الحال. وقال الحطابي : ضعفوا هذا الحديث 4 وأفلت راويه مجهول لايصح الاحتجاج به ، وليس ذلك بسديد ، فان أفلت وثقُّه ابن حبان . وقال أبو حاتم : هو شیخ . وقال أحمد بن حنبل : لابأس به ، وروى عنه سفیان الثورى وعبد الواحد بن زياد . وقال في الكاشف : صدوق . وقال في البدر المنير : بل هو مشهور ثقة . وأما جسرة فقال البخارى : إن عندها عجائب . قال ابن القطان : وقول البخارى في جسرة إن عندها عجائب لايكفي في ردٌّ أخبارها . وقال العجلي : تابعية ثقة ، ا وذكرها ابن حبان في الثقات ، وقد حسن ابن القطان حديث جسرة هذا عن عائشة ، ٥ وصححه ابن خزيمة . قال ابن سيد الناس : ولعمرى إن التحسين لأقل مراتبه لثقة رواته ووجود الشواهد له من خارج ، فلا حجة لأبي محمد يعني ابن حزم في ردّه ، ولا حاجة » بنا إلى نصحيح ما رواه في ذلك لأن هذا الحديث كاف في الرد . قال الحافظ : وأما قول ، المِن الرفعة في أواخر شروط الصلاة : إن أذات متروك فمر دود لأنه لم يقله أحد من أعمله الحديث. والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد للجنب والحائض ، وهو مذهب الأكثر ، واستدلوا بهذا الحديث وبنهى عائشة عن أن تطوف بالبيت متفق عليه . وقال داود والمزنى وغيرهم : إنه يجوز مطلقاً . وقال أحمد بن حنبل وإسحق : إنه يجوز للجنب إذا ا توضأ لرفع الحدث لاالحائض فتمنع. قال القائلون بالجواز مطلقا إن حديث الباب كما قال ابن حزم باطل. وما حديث عائشة فالنهى لكون الطواف بالبت صلاة وقد تقدم ، والبراءة الأصلية قاضية بالجواز ، ويجاب بأن الحديث كما عرفت إما حسن أو صحيح ، وجزم ابن حزم بالبطلان مجازفة ، وكثيرا مايقع في مثلها . واحتجّ من قال بجوازه للجنب إذا توضأ بما قاله المصنف بعد أن ساق هذا الحديث ولفظه ، وهذا يمنع بعمومه دخوله مطلقاً لكن خرج منه المجتاز لما سبق والمتوضى كما ذهب إليه أحمد وإسحق لما روى سعيد بن منصور في سننه قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال « رأيت رجالامن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجلسون. في المسجد وهم مجنبون إذا توضئوا وضوء الصلاة » وروى حنبل بن إسحق صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتحدثون في المسجد وهم على غير وضوء ، وكان الرجل يكون جنبا فيتوضأ ثم يدخل المسجد فيتحدث» انتهى. ولكن في كلا الإسنادين هشام بن سعد ، وقد قال أبو حاتم إنه لايحتج به وضعفه ابن معين وأحمد والنسائى . وقال أبو داود : إنه أثبت الناس في زيد بن أسلم ، وعلى تسليم الصحة لايكون ما وقع من الصحابة حجة ولا سَمَا إِذَا خَالُفَ المُرْفُوعَ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ إِجَمَاعًا .

باب طواف الجنب على نسائه بغسل و بأغسال

١ - (عَن ْأَنَس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نَسائِهِ بِغُسُلُ وَاحِدٍ » رَوَاهُ الجَماعَةُ إلاَّ البُخَارِيَّ . و لاَ مُمَدَ وَالنَّسائِيَّ « في لَيْلَةً بِغُسُلُ وَاحِد ») .

الحديث أخرجه البخارى أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة ، قال : قلت لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين » ولم يذكر فيه الغسل . قال ابن عبد البر : ومعنى الحديث أنه فعل ذلك عند قدومه من سفره وضحوه في وقت ليس لواحدة منهن "يوم معين معلوم ، فجمعهن يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد والله أعلم لأنهن كن "حرائر ، وسنته صلى الله عليه وآله وسلم فيه العدل بالقسم بينهن وأن لايمس الواحدة في يوم الأخرى . وقال ابن العربي : إن الله أعطى نبيه ساعة لايكون وأن لايمس الواحدة في يوم الأخرى . وقال ابن العربي : إن الله أعطى نبيه ساعة لايكون مشلم : إن تلك الساعة كانت بعد العصر ، فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره ، وقد أسلفنا في باب تأكيد الوضوء للجنب تأويل النووى فليرجع إليه . والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من أراد معاودة الجماع . قال النووى : وهذا باجماع المسلمين ، وأما الاستحباب فلا خلاف في استحبابه للحديث الآتي بعد هذا ، ولكنه ذهب قوم إلى وجوب الوضوء على المعاود ، وذهب آخرون إلى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك في باب "أكيد الوضوء على المعاود ، وذهب آخرون إلى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك في باب "أكيد الوضوء المجنب .

٢ – (وَعَنَ أَبِي رَافِع مَوْلَى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وَسَلَّم (أَنَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وَسَلَّم طَافَ عَلَى نِسَائِه فِي لَيْلَة ، فاغْتَسَلَ عَنْدَ كُل الله صَلَّى الله عَلَيْه فَعُلْتُ مَ طَافَ عَلَى نِسَائِه فِي لَيْلَة ، فاغْتَسَلَّت عُسْلا عَنْدَ كُل المَوْاة مِنْهُن عُسْلا ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ الله لَو اغْتَسَلَّت عُسْلا وَاحِدًا ، فَقَال : هَذَا أَطْهَرُ وأَطْيْبَ ، وَوَاه أَمْهَدُ وأَبُو دَاوُد) .

الحديث أخرجه أيضا النسائى وابن ماجه والترمذى . قال الحافظ : وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال : حديث أنس أصبح منه انتهى . وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لأنه لم ينف عنه الصحة . قال النسائى : ليس بينه وبين حديث أنس اختلاف ، بل كان يفعل هذا مرة وذاك أخرى . وقال النووى : هو محمول على أنه فعل الأمرين فى وقتين مختلفين هو الحديث يدل على استحباب الغسل قبل المعاودة ولا خلاف فيه ،

أبواب الأغسال المستحبة باب غسل الجمعة

١ - (عَنْ ابْن مُحَرَقال : قال رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وَسَلَّم « إِذَا اللهُ عَلَيْه وَ الله وَسَلَّم « إِذَا إِذَا جَاءَ أَحَدُ كُمْ إِلَى الْجُمُعَة فَلْيَغْتَسِلْ » رَوَاهُ الْجَمَاعَة . وَلِمُسُلِّم « إِذَا أَرَادَ أَحَدُ كُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَة فَلْيَغْتَسلِ ") .

الحديث له طرق كثيرة ، ورواه غير واحد من الأئمة ، وعد ابن منده من رواه عن نافع فبلغوا فوق ثلثمائة نفس، وعد من رواه من الصحابة غير ابن عمر فبلغوا أربعة وعشرين صحابياً . قال الحافظ : وقد جمعت طرقه عن نافع فبلغوا مائة وعشرين نفساً . وفي الغسل في يوم الجمعة أحاديث غير ما ذكر المصنف ، منها عن جابر عند النسائي وعن البراء عند ابن أبي شيبة في المصنف ، وعن أنس عند ابن عدى في الكامل ، وعن بريدة عند البزار ، وعن ثوبان عند البزار أيضًا ، وعن سهل بن حنيف عند الطبراني ، وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني أيضًا ، وعن ابن عباس عند ابن ماجه ، وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني ، وعن ابن مسعود عند البزار ، وعن حفصة عند أبي داود . وفي الباب عن جماعة من الصحابة يأتى ذكرهم في أبواب الجمعة إن شاء الله . والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة ، وقد اختلف النَّاس في ذلك . قال النووى : فحكى وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة ، وبه قال أهل الظاهر . وحكاه ابن المنذر عن مالك وحكاه الحطابي عن الحسن البصري ومالك ، وحكاه ابن المنذر أيضًا عن أبي هريرة وعمار وغيرهما وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع من الصحابة ومن بعدهم ، وحكى عن ابن خزيمة ، وحكاه شارح الغنية لابن سريج قو لا للشافعي . وقد حكى الخطابي وغيره الإجماع على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وأنها تصحّ بدونه . وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف و فقهاء الأمصار إلى أنه مستحبّ . قال القاضي عياض : وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه . واستدل ً الأوّلون على وجوبه بالأحاديث التي أوردها المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب ، وفي بعضها التصريح بلفظ الوجوب ، وفي بعضها الأمر به ، وفي بعضها أنه حقٌّ على كل مسلم ، والوجوب يثبت بأقل من هذا . واحتجّ الآخرون لعدم الوجوب بحديث « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة . قال القرطبي في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستحباب ما لفظه: ذكر الوضوء و مامعه مرتبا عليه الثواب المقتضى للصحة يدل على أن الوضوء كاف . قال ابن حجر في التلخيص : إنه من أقوى

ما استدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة ، واحتجوا أيضا لعدم الوجوب بحديث سمرة الآتى لقوله فيه « ومن اغتسل فالغسل أفضل » فدل على اشتراك الغسل والوضوء في أصل الفضل وعدم تحتم الغسل . وبحديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وقد ترك الغسل . قال النووى : وجه الدلالة أن الرجل فعله وأقرّه عمر ومن حضر ذلك الجمع وهم أهل الحلِّ والعقد ، ولو كان واجبا لما تركه ولألزموه به ، وبحديث أبي سعيد الآتي .' ووجه دلالته على ذلك ما ذكره المصنف ، وبحديث أوس الثقني وسيأتى في هذا الباب ، ووجه دلالته جعله قرينا للتبكير والمشي والدنوّ من الإمام وليست بواجبة فيكون مثلها ، وبحديث عائشة الآتى . ووجه دلالته أنهم إنما أمروا بالاغتسال لأجل تلك الروائح الكريهة فاذا زالت زال الوجوب. وأجابوا عن الأحاديث التي صرّح فيها بالأمر أنها محمولة على الندب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الأدلة المتعاضدة ، والجمع بين الأدلة ما أمكن هو الواجد وقد أمكن بهذا . وأما قوله واجب وقوله حقٌّ فالمراد متأكد في حقه كما يقول الرجل لصاحبه : حقك على "، ومواصلتك حق " على ". وليس المواد الوجوب المتحتم المستلزم للعقاب ، بل المراد أن ذلك متأكد حقيق بأن لايخل به . واستضعفه ابن دقيق العيد وقال : إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحا في الدلالة على هذا الظاهر ، وأقوى ما عار ضوا به حديث « من توضأ يوم الجمعة » ولا يقاوم سنده سند هذه الأحاديث انتهى ، وأما حديث « من توضأ فأحسن الوضوء » فقال الحافظ فى الفتح : ليس فيه نفى لغسل وقد ورد من وجه آخر فى الصحيح بلفظ « من اغتسل » فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء انتهى . وأما حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتى ، فما أراه إلا حجة على القائل بالاستحباب لاله ، لأن إنكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل وتقرير جمع الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لمـا وقع من ذلك الإنكار من أعظم الأدلة القاضية بأن الوجوب كان معلومًا عند الصحابة ، ولوكان الأمر عندهم على عدم الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره ، فأيّ تقرير من عمر ومن حضر بعد هذا . ولعل النووي ومن معه ظنوا أنه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ بيد ذلك الصحابى وذهب به إلى المغتسل ، أو لقال له : لاتقف في هذا الجمع ، أو اذهب فاغتسل فانا سننظرك أو ما أشبه ذلك ، مثل هذا لايجب على من رأى الإخلال بواجب من واجبات الشريعة ، وغاية ماكلفنا به في إنكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل فىأول النهاركما قال الحافظ فى الفتح لمــا ثبت فى صحيح مسلم عن حمران مولى عثمان أن عثمان لم يكن يمضى عليه يوم حتى يفيض عليه المساء ، وإنما لم يعتذر لعمر بذلك كما اعتذر عن التأخر لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة . وقد حكى ابن ١٨ - نيل الأوطار - ١

المنذر عن إسحق بن راهويه أن قصة عمر وعبَّان تدل على وجوب الغسل لاعلى عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاتبة عثمان وتوبيخ مثله على رءوس الناس ، ولوكان الترك مباحاً لما فعل عمر ذلك . وأما حديث أبي سعيد الآتي فقد تقرّر ضعف دلالة الاقتران ولا سَمَا بجنب مثل أحاديث الباب . وقد قال ابن الجوزي في الجواب علىالمستدلين بهذا الحديث على عدم الوجوب إنه لايمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاسيا ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير : إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه، لأن للقائلأن يقول خرج بدليل فبتى ماعداه على الأصل ؛ وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا إلا الاستدلال بالاقتران . وأما حديث عائشة فلا نسلم أنها إذا زالت العلة زال الوجوب مسندين ذلك بوجوب السعى مع زوال العلة التي شرع لها وهي إغاظة المشركين ، وكذلك وجوب الرمى مع زوال ما شرع له وهو ظهور الشيطان بذلك المكان ، وكم لهذا من نظائر لوتتبعت لجاءت في رسالة مستقلة . قال في الفتح : وأجيب عن حديث عائشة بأن ليس فيه نفي الوجوب وبأنه سابق على الأمر به والإعلام بوجوبه ، وبهذا يتبين لك عدم انتهاض ما جاء به الجمهور من الأدلة على عدم الوجوب وعدم إمكان الجمع بينها وبين أحاديث الوجوب ، لأنه وإن أمكن بالنسبة إلى الأوامر لم يكن بالنسبة إلى لفظ واجب وحق إلا بتعسف لايلجيُّ طلب الجمع إلى مثله ولا يشكُّ من له أدنى إلمام بهذا الشأن أن أحاديث الوجوب أرجح من الأحاديث القاضية بعدمها ، لأن أو ضحها دلالة على ذلك حديث سمرة وهو غير سالم من مقال وسنبينه . وأما بقية الأحاديث فليس فيها إلا مجرَّد استنباطات واهية ، وقد دل حديث الباب أيضا على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة ، والمراد إرادة المجيء وقصد الشروع فيه . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: اشتراط الاتصال بين الغسل والرواح وإليه ذهب مالك. والثاني عدم الاشتراط لكن لايجزى فعله بعد صلاة الجمعة ، ويستحبُّ تأخيره إلى الذهاب وإليه ذهب الجمهور . والثَّالَثُ أَنه لايشترط تقديم الغسل على صلاة الجمعة ، بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه وإليه ذهب داود ونصره ابن حزم واستبعده ابن دقيق العيد وقال : يكاد يجزم ببطلانه ، وادعى ابن عبد البرّ الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ، واستدلُّ مالك بحديثالباب ونحوه . واستدل الجمهوروداود بالأحاديث التي أطلق فيها يوم الجمعة ، لكن استدل الجمهور على عدم الاجتزاء به بعد الصلاة بأن الغسل لإزالة الروائح الكريمة ، والمقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لايتأتى بعد إقامة الجمعة . والظاهر ماذهب إليه مالك ، لأن حمل الأحاديث التي أطلق فيها اليوم على حديث الباب المقيد بساعة من ساعاته واجب . والمراد بالجمعة اسم سبب الاجتماع وهو الصلاة لااسم اليوم كذا قيل. وفي القاموس: والجمعة المجموعة ويوم الجمعة ، وقيل إنما سمى يوم الجمعة لأن خلق آدم جمع فيه ، أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما من حديث سلمان . وله شاهد من حديث أبي هريرة ، أخرجه أحمد باسناد ضعيف ، وابن أبي حاتم بسند قوى موقوف . قال الحافظ : إن هذا أصح الأقوال ، ولكنه لايصح أن يراد في الحديث إلا الصلاة لأن اليوم لايؤثي وكذلك غيره ، وأخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما مرفوعا « من أتى الجمعة فليغتسل » زاد ابن خزيمة و ومن لم يأتها فلا يغتسل » .

٢ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ غُسُلُ عُسُلُ مِنَ الطَّيبِ بَوْمٍ الحُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلُ مُعْتَلِمٍ ، وَالسِّوَاكُ ، وأَنْ يَمَسَ مِنَ الطِّيبِ مَا يَقَدْرُ عَلَيْهِ) .
 ما يقدرُ عليه) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) .

وقد اتفق السبعة على إخراج قوله « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » (قوله وأن يمس) يجوز فتح الميم وضمها ، وزاد فى رواية لمسلم وغيره « ولو من طيب المرأة » وهو المكروه للرجال ، وهو ماظهر لونه وختى ريحه ، فأباحه للرجل هنا للضرورة لعدم غيره ، وهو يدل على تأكده . وقوله ما يقدر عليه ، قال القاضى عياض : محتمل لتكثيره ومحتمل لتأكيده حتى يفعله بما أمكنه . والحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بلفظ واجب . وقد استدل به على عدم الوجوب باعتبار اقترانه بالسواك ومس الطيب ، قال المصنف رحمه الله تعالى : وهذا يدل على أنه أراد بلفظ الوجوب تأكيد استحبابه كما تقول حقك على واجب ، والعدة دين بدليل أنه قرنه بما ليس بواجب بالإجماع وهو السواك والطيب انتهى . وقد عرفناك ضعف دلالة الاقتران عن ذلك وغايتها الصلاحية لقرف الأوامر ، وأماصرف لفظ واجب وحق فلا ، والكلام قد سبق مبسوطا فى الذى قبله . لصرف الأوامر ، وأماصرف لفظ واجب وحق فلا ، والكلام قد سبق مبسوطا فى الذى قبله . على كُل مُسلم أن يعندسل في كل سبعة أيام يوما يعنها في قل «حتق على كُل مُسلم أن يعندسل في كل سبعة أيام يوما يعنها في يوما يعنه وأسه وجسكة أيام يوما يعنه فيه رأسة وجسكة أي ممثلة عكية عكية عكية عكية فيه .

الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة ، وقد تقدم الكلام عليه في أوّل الباب ، وقد بين في الروايات الأخر أن هذا اليوم هو يوم الجمعة .

إذا دخل المن عمر (بيننا هو قام "في الخطبة يوم الجمعة إذا دخل رجل من المهاجرين الأولين ، فناداه عمر : أين ساعة هذه ؟ فقال : إنى شغلت فلم أزد على أن توضًا ت ، الشغلت فلم أزد على أن توضًا ت ،

قال وَالوُضُوءَ أَيْضًا وَقَدْ عَلَمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كان يأ مر بالغسل ، منتَّفق عليه) .

الرجل المذكور هو عثمان كما بين في رواية لمسلم وغيره . قال ابن عبد البر" : ولا أعلم خلافًا في ذلك (قوله أية ساعة هذه) قال ذلك توبيخًا له وإنكارًا لتأخره إلى هذا الوقت (قوله والوضوء أيضا) هومنصوب : أي توضأت الوضوء قاله الأزهري وغيره ، فيه إنكار ثان مضافا إلى الأوَّل : أي الوضوء أيضا اقتصرت عليه واخترته دون الغسل . والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء. وجوّز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف: أي والوضوء أيضا يقتصر عليه . قال في الفتح : وأغرب السهيلي فقال : اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرجه إلى معنى الإنكار : يعنى والوضوء لاينكر وجوابه ما تقدم . والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله كان يأمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك . وفيه استحباب تفقد الإمام لرعيته وأمرهم بمصالح دينهم والإنكار على مخالف السنة وإن كان كبير القدر ، وجواز الإنكار في مجمع من الناس ، وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار إلى ولاة الأمر . وقد استدل بهذه القصة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفناك فيما سبق عدم صلاحيتها لذلك. ٥ - (وَعَنْ تَسُمُرَةَ بْن جُنْدُب أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ

رَوَاهُ الْحَمْسَةُ لِلاَّ ابْنَ مَاجَهُ فَإِنَّهُ رُوَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنَ سُمَرَةً) .

الحديث أخرجه ابن خزيمةوحسنه الترمذي ، وقد روى عن قتادة عن الحسن عن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا . قال في الإمام : من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الانصال يصحح هذا الحديث ، وهومذهب على بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم ؛ وقيل لم يسمع منه إلا حديث العقيقة ، وهو قول البزار وغيره ؛ وقيل لم يسمع منه شيئًا وإنما يحدث من كتابه . وروى من طريق الحسن عن أبي هريرة أخرجه البزار ، وهو وهم كما قال الحافظ . وروى من طريق قتادة عن الحسن عن جابر . ومن طريق إبراهيم بن مهاجر عن الحسن عن أنس . قال الحافظ : وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى قتادة لايضر لضعف من وهم فيه ، والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، وكذا قال العقيلي . ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس . ورواه الطبراني من حديثه في الأوسط باسناد أمثل من ابن ماجه . ورواه البيهتي باسناد فيه نظر من حدیث ابن عباس ، وباسناد فیه انقطاع من حدیث جابر . ورواه عبد بن حمید والبزار في مسنديهما . وكذلك إسحق بن راهويه من حديثه باسناد فيه ضعف من حديث أبي سعيد : وله طريق أخرى فى التمهيد فيها الربيع بن بدر وهو ضعيف : والحديث دليل لمن قال بعد وجوب غسل الجمعة ، وقد ذكرنا تقرير الاستدلال به على ذلك ، والجواب عليه فى أول الباب (قوله فبها ونعمت) قال الأزهرى : معناه فبالسنة أخذونعمت السنة ، قال الأصمعى : إنما ظهرت تاء التأنيث لإضار السنة . وقال الخطابي : ونعمت الخصلة ، وقيل ونعمت الرخصة لأن السنة الغسل ، قاله أبو حامد الشاركي . وقال بعضهم : فبالفريضة أخذ ونعمت الفريضة .

آ آ - (وَعَنَ عُرُوةَ عَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ ﴿ كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الجُمُعَةَ مِنَ مَنَازِلِهِم وَمَنِ العَوَالى فَيَأْتُونَ فِي العَبَاءِ فَيَصِيبُهُمُ الغُبَارُ وَالعَرَقُ فَتَخْرُجُ مِنْهُمُ الرِّيحُ ، فأتى النَّبِيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ إِنْسَانُ مِنْهُم وَهُوَ عِنْدِي ، فقالَ النَّبِيُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ : لَوْ أَنْكُم وَ تَطَهَرُ أُتُم لِيَوْمِكُم فَقَالَ النَّبِيُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ : لَوْ أَنْكُم وَ تَطَهَرُ أُتُم لِيَوْمِكُم فَقَالَ النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْه وآلِه وَسَلَّمَ : لَوْ أَنْكُم وَلَيْهُ وَلَيْهُ مِكْمُ فَعَلَيْهُ) .

(قوله ينتابون الجمعة) أى يأتونها ، والعوالى : هى القرى التى حول المدينة على أربعة أميال منها (قوله فى العباء) هو بالمد وفتح العين المهملة جمع عباءة بالمد وعباية بالياء لغتان مشهورتان (قوله لو أنكم تطهرتم) لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب أو للشرط ، والجواب محذوف تقديره لكان حسنا . الحديث استدل به من قال بعدم وجوب غسل الجمعة ، وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه فى أول الباب .

٧ - (وَعَنَ ْ أُوْسِ بِنْ أَوْسِ الثَّقَفِيّ قال َ : سَمِعْتُ رَسُول َ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقَوُل ُ «مَن ْ غَسَل واغ ْ تَسَل يَوْمَ الحُمُعَة وَبَكَر وا بِتْكَر وا بِتْكر وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبُ وَدَنَا مِنَ الإمامِ فاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ كانَ لَهُ بِكُل خَطُوة عَلَى سَنَة أَجْرُ صِيامِها وقيامِها » رَوَاهُ الحَمْسَة ولَمْ يَذ ْكُر التَّر مُذِي الْ وَمَشَى وَلَمْ يَر كَبُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

الحديث حسنه الترمذى وسكت عليه أبو داود والمنذرى ، وقد اختلف فيه على أبى الأشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك ، وقد رواه الطبرانى باسناد قال العراقى حسن عن أوس المذكور ، ورواه أحمد فى مسنده عنه عن عبد الله بن عمرو عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم (قوله غسل) روى بالتخفيف والتشديد ، قيل أراد غسل رأسه واغتسل : أى غسل سائر بدنه ، وقيل جامع زوجته فأوجب عليها الغسل فكأنه غسلها واغتسل فى نفسه ، وقيل كرّر ذلك للتأكيد ، ويرجح التفسير الأوّل ما فى رواية أبى داود فى هذا الحديث بلفظ «من غسل رأسه واغتسل » وما فى البخارى عن طاوس قال : قلت

لابن عباس ذكروا «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اغتسلوا واغسلوا رءوسكم » الحديث. وقال صاحب المحكم: غسل امرأته يغسلها غسلا: أكثر نكاحها. وقال الزنخشرى: ويقال غسل المرأة بالتخفيف والتشديد إذا جامعها، وحكاه صاحب النهاية وغيره أيضا، وقيل المراد غسل أعضاء الوضوء واغتسل للجمعة ؛ وقيل غسل ثيابه واغتسل بلسده (قوله بكر) بالتشديد على المشهور: أي راح في أول الوقت، وابتكر: أي أدرك أول الخطبة ، ورجعه العراقي. وقيل كرره للتأكيد وبه جزم ابن العربي. والحديث يدل على مشروعية الغسل يوم الجمعة ، وقد تقدم الخلاف فيه ، وعلى مشروعية التبكير والمشي والدنو من الإمام والاستماع وترك اللغو ، وإن الجمع بين هذه الأمور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل.

باب غسل العيدين

١ – (عن الفاكه بن سعد وكان له صحبة «أن النه صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم كان يَعْتَسُلُ يَوْم الجُمعة ، ويَوْم عَرَفة ، ويَوْم الفطر ، ويَوْم النَّام ، وكان الفاكه بن سعد يأمر أهله بالغسل في هذه الايام » رواه عبد الله بن أحمد في المسند وابن ماجة وكم يذ كر الجمعة).

الحديث رواه البزار والبغوى وابن قانع . ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس . قال الحافظ : وإسناداهما ضعيفان . ورواه البزار من حديث أبى رافع وإسناده ضعيف أيضا . ووفى رجال إسناد حديث الباب يوسف بن خالدالسمتى وهو متروك بالمرة ، وكذبه ابن معين وأبوحاتم . وفى إسناد حديث ابن عباس ضعيفان وهما جبارة بن المفلس وحجاج بن تميم . وفى الباب من الموقوف عن على عند الشافعى وابن عمر عند مالك فى الموطأ والبيهي . وروى عن عروة بن الزبير « أنه اغتسل يوم عيد وقال إنه السنة » وقال البزار : لاأحفظ فى الاغتسال للعيد حديثا صحيحا . وقال فى البدر المنير : أحاديث غسل العيدين ضعيفة ، وفيه آثار عن الصحابة جيدة . والحديث استدل به على أن غسل يوم العيد مسنون ، وليس فى الباب ما ينتهض لإثبات حكم شرعى . وأما اشتراط أن يصلى به صلاة العيد فلا أدرى ما الدليل على ما ينتهض لإثبات حكم شرعى . وأما اشتراط أن يصلى به صلاة العيد فلا أدرى ما الدليل على عليه السلام قال « أمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد » وقال : ليس ذلك بواجب ، فان صح إسناده صلح لإثبات هذه السنة .

باب الغسل من غسل الميت

١ - (عَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قال «مَن عَسَلَّلَ مَيَّنَا فَلَيْ يَعْنَا فَلْ يَعْنَا فَلْ يَعْنَا فَ الْحَمْسَةُ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا مَنْسُوخٌ . وَقَالَ بَعْضُهُم : مَعْنَاهُ مِن أَرَادَ مَمْلَه وَمُتَابِعَتَه فَلَيْ يَتَوَضَأَ مِن أَجْلِ الصَّلاة عِلَيْهِ) .

الحديث أخرجه البيهي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف. ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ، ورواه أيضا ابن حبان . قال البيهتي : والصحيح أنه موقوف . وقال البخارى : الأشبه موقوف . وقال على بن المديني وأحمد بن حنبل : لايصح في الباب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكاه الحاكم في تاريخه « ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل » حديث صحيح . وقال الذهلي : لاأعلم فيه حديثا ثابتا ، ولو ثبت للزمنا استعماله . وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث يثبت . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : لايرفعه الثقات إنما هو موقوف. وقال الرافعي: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئا مرفوعا. قال الحافظ: قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، ورواه الدارقطني بسند رواته موثقون ، وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم ، وقد روى من طريق سفيان عن سهيل عن أبيه عن إسحق مولى زائدة عن أبي هريرة. قال ابن حجر: إسحق مولى زائدة أخرج له مسلم فينبغي أن يصحح الحديث . قال : وأما رواية محمد بن عمرو عن أنى سلمة عن أنى هريرة فاستادها حسن ، إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمر رووه عنه موقوفًا . والحاصل أن الحديث كما قال الحافظ هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنا ، فانكار النووى على الترمذي تحسينه معترض . قال الذهبي : هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء . وفي الباب عن على " عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبة وأبي يعلى والبزار والبيهتي ، وعن حذيفة قال ابن أبي حاتم والدارقطني : لايثبت ورواته ثقات كما قال الحافظ ، وأخرجه البيهتي ، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرّج لهذا الحلديث مائة وعشرين طريقا . والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل الميت ، والوضوء على من حمله . وقد اختلف الناس في ذلك ، فروى عن على وأبى هريرة وأحد قولى الناصر والإمامية أن من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث، ولحديث عائشة الآتي . وذهب أكثر العترة ومالك وأصحاب الشافعي إلى أنه مستحبّ ، وحملوا الأمر على الندب لحديث ﴿ إِنْ مُبْتَكُم يَمُوتُ طاهرا فحسبكم أن تغسلوا أيديكم ، أخرجه البيهتي وحسنه ابن حجر ، ولحديث « كنا نغسل

الميت فمنا من يغتسل ومنا من لايغتسل ، أخرجه الحطيب من حديث عمر وصحح ابن حجر أيضا إسناده ، ولحديث أسماء الآتى . وقال الليث وأبوحنيفة وأصحابه : لايجب ولا يستحب لحديث الاغسل عليكم من غسل الميت » رواه الدار قطنى والحاكم مر فوعا من حديث ابن عباس ، وصحح البيهتي وقفه وقال لايصح رفعه . وقال ابن عطاء : لا تنجسوا موتاكم ، فإن المؤمن ليس ينجس حيا ولا ميتا ، إسناده صحيح وقد روى مر فوعا ، أخرجه الدار قطنى ، وكذلك أخرجه الحاكم ، وورد أيضا مر فوعا من حديث ابن عباس « لا تنجسوا موتاكم » أى لا تقولوا هم نجس ، وقد تقدم حديث « المؤمن لا ينجس » وسيأتى حديث أسماء وهذا كليقصر عن صرف الأمر عن معناه الحقيتي الذي هو الوجوب إلى معناه المجازى : أعنى الاستحباب ، فيكون القول بذلك هو الحق لما فيه من الحمع بين الأدلة بوجه مستحسن وأما قول بعضهم : الجمع حاصل بغسل الأيدي فهو غير ظاهر لأن الأمر بالاغتسال لايتم معناه الحقيتي إلا بغسل جميع البدن ، وما وقع من إطلاقه على الوضوء في بعض الأحاديث معناه الحقيتي الذي هو الأعم المعناد على المعنى الحقيقي الذي هو الأعام فيجاز لاينبغي حمل المتنازع فيه عليه ، بل الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم فيجاز لاينبغي حمل المتنازع فيه عليه ، بل الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ، ولكنه يمكن تأييده بما سلف من حديث « فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » .

٢ - (وَعَنَ مُصْعَبِ بِنْ شَيْبَةَ عَنْ طَلْقِ بِنْ حَبِيبٍ عَنْ عَبْدُ اللهِ بِنْ الرُّبَتْ بِرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الرُّبَتْ بِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَرْبَعٍ : مِنْ الجُمعة ، وَالجَنابة ، وَالجَجامة ، وَعُسُلُ المَيْتِ » وَالجَجامة ، وَعُسُلُ المَيْتِ » وَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِي وَأَبُودَ اوْدَ وَلَقُطْهُ وَ إِنَّ النَّيْبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَسِلُ) وَهَذَ الإسْنَادُ عَلَى شَرْطُ مُسْلِمٍ ، لَكِنْ قَالَ اللهُ ارْقُطْنِي وَلا بَالحَافِظ) .

الحديث أخرجه أيضا البيهقى ، ومصعب المذكور ضعفه أبو زرعة وأحمد والبخارى ، وصحح الحديث ابن خزيمة ، وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع . أما الجمعة فقد تقدم . وأما الجنابة فظاهر ، وأما الحجامة فهو سنة عند الهادوية لهذا الحديث ، ولما روى عن على عليه السلام أنه قال (الغسل من الحجامة سنة ، وإن تطهرت أجزأك » وأخرج الدار قطنى «أنرسول الله صلى الله عليه و له وسلم احتجم ولم يز د على غسل محاجمه» . وفيه صالح ابن مقاتل وليس بالقوى . وأما غسل الميت فقد تقدم قريبا ه

٣ - ﴿ وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بِنْ أَبِي بِكُنْ وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو بِنْ حَزْمٍ أَنَّ أَسْاءَ بِنْتَ مُحْمَيْسِ امْرُأَةً أَبِي بَكُنْ الصَّدَّيْقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ غَسَّلَتْ أَبَا بَكُنْ حِينَ تُوُفِّى ،

أَمْ خَرَجَتْ فِسَالَتْ مَن حَضَرَها مِن المُهاجِرِينَ فَقَالَتْ : إِنَّ هَذَا يَوْمُ شَدَيدُ البَرْدِ وَأَنا صَائِمَةً فَهْلَ عَلَى مِن غُسُلٍ ؟ قَالُوا لا » رَوَاهُ مالِكُ فِي المُوطاً عَنْهُ).

الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر ، وأخرجه البيهي من طريق الواقدى عن ابن أخى الزهرى عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عميس فضعفت فاستعانت بعبد الرحمن . قال البيهي : وله شو اهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء عن سعد بن إبراهيم وكلها مراسيل . وهو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه ، وهو أيضا من القرائن الصارفة عن الوجوب ، فانه يبعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبا من الواجبات الشرعية ، ولعل الحاضرين منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم ، لأن موت مثل أبي بكر حادث لايظن بأحد من الصحابة المرجودين في المدينة أن يتخلف عنه ، وهم في ذلك الوقت لم يتفرقوا كما تفرقوا من بعد .

باب الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة

١ – (عَنْ زَيْد بْنِ ثَابِت ﴿ أَنَّه رأى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَجَرَّدَ لإهْ الله وَاغْتَسَلَ ﴾ رَوَاهُ التِّرْمذيُّ) .

الحديث أخرجه الدار قطنى والبيهتى والطبرانى من حديث زيد بن ثابت ، وحسنه الترمذى وضعفه العقيلى . ولعل الضعف لأن فى رجال إسناده عبد الله بن يعقوب المدنى . قال ابن الملقن فى شرح المنهاج جوابا على من أنكر على الترمذى تحسين الحديث لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذى فى إسناده أى عرف حاله . والحديث يدل على استحباب الغسل عند الإحرام ، وإلى ذلك ذهب الأكثر . وقال الناضر : إنه واجب . وقال الحسن البصرى ومالك : محتمل . وأخرج الحاكم والبيهتى من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس قال «اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه ، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره ، فلما استوى على البيداء أحرم بالحج » ويعقوب ضعيف قاله الحافظ «

٢ - (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رأسَهُ بِخِطْمِي وَأُشْنَانَ وَدَهَنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتِ عَثْيرِ كَثْيرِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

الحديث قال فى مجمع الزوائد : أخرجه البزار والطبرانى فى الأوسط وإسناد البزار حسن (قوله بخطمى) نبات ، قال فى القاموس : الخطمى ويفتح : نبات محلل مفتح لين نافع

لعسر البول ، وذكر له فوائد ومنافع (قوله وأشنان) هو بالضم والكسر للهمزة ، قاله في القاموس وهو نبات . والحديث يدل على استحباب تنظيف الرأس بالغسل ودهنه عند الإحرام، وسيأتى الكلام على ذلك في الحج وليس فيه الغسل لجميع البدن الذي بوب المصنف له . ٣ – (وَعَن عائشة قالت « نُفست أشاء بنت عميش بمحمّد بن أبي بكر بالشّجرة ، فأمر رسول الله صلتى الله عليه واله وسللم أبا بكر أن أبي بكر ماجة وأبو داؤد) .

الحديث أخرجه مالك في الموطأ عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء «أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء ، فذكر ذلك أبو بكر لرسول القصلي الله عليه وآله وسلم فقال : مرها فلتغتسل ثم لتهل " قال الحافظ : وهذا مرسل . وقال الدار قطني بعد أن ساق حديث عائشة الذي ذكره المصنف في العلل : الصحيح قول مالك ومن وافقه : يعني مرسلا . وأخرجه النسائي من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر . قال الحافظ : وهو مرسل أيضا لأن محمدا لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من أبيه ، نعم يمكن أن يكون سمع ذلك من أمه ، لكن قد قيل إن القاسم أيضا لم يسمع من أمه . وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل بلفظ « فخرجنا حتى أتينا ذا الحليفة ، فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر ، فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصنع ؟ عيس محمد بن أبي بكر ، فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصنع ؟ قال : اغتسلي واستثفري بثوب وأحرمي » الحديث (قوله نفست) بضم النون وكسر الفاء : قال الحيض وليس بمراد هنا . الحديث يدل على مشروعية الغسل لن أراد الإهلال بالحج ، ولكنه يحتمل أن يكون لقذر النفاس فلا يصلح للاستدلال به على مشروعية مطلق الغسل .

إن عَلَيْ عَلَيْ كَرَمَ اللهُ وَجَهْهُ كَانَ عَلَيْ كَرَمَ اللهُ وَجَهْهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ العِيدَيْنِ ، وَيَوْمَ الجُمْعَةِ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُعْرَمَ » رَوَاهُ الشَّافِعِيُ).

٥ - (وَعَنْ ابْنُ مُعَرَ «أَنَّهُ كَانَ لايقَدْمُ مَكَّةَ إلا ّباتَ بِذِي طُوًى حَتَى لَصْبِيحَ وَيَغْتَسَلَ ، أَثُمَ آيَدْ خُلُ مَكَّةَ آنهارًا ، وَيُذْ كَرُ عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَعَلَهُ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . وللْبُخارِيّ مَعْنَاهُ . وَلِمَالِكُ فَعَلَهُ أَنَّهُ فَعَلَهُ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . وللنبُخارِيّ مَعْنَاهُ . وَلِمَالِكُ فِي المُوطَّإِ عَنْ نَا فِعِ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحْرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لإحْرَامِهِ قَبْلُ أَنْ أَيْمُرُم ، وَلِيدُخُولِ مَكَةً ، ولوقُوفِهِ عَشِيّةً عَرَفَةً) :

ففظ البخارى « أنه كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذى طوى ثم

يصلى الصبح ويغتسل ، ويحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ، وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي . الحديث يدل على استحباب الاغتسال لدخول مكة . قال في الفتح قال ابن المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء ، وليس في تركه عندهم فدية ، وقال : أكثرهم يجزى عنه الوضوء : وفي الموطأ أن ابن عمر كان لايغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه ، وقالت الشافعية : إن عجز عن الغسل تيمم . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف (قوله بذي طوى) بضم الطاء وفتحها .

باب غسل المستحاضة لكل صلاة

١ - (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ ﴿ اسْتُحِيضَتْ زَيْنْتَ بِنْتُ جَحْشٍ فَقَالَ لَمَا النَّبِيُ صَلَّقَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : اغْتَسَلِي لِكُلِّ صَلَاةً ﴿ ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ﴾ .

الحديث فيه محمد بن إسحق ، وقد حسن المنذري بعض طرقه وأخرجه ابن ماجه : وفيه دلالة على وجوب الاغتسال عليها لكل صلاة ، وقد ذهب إلى ذلك الإمامية . وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبى رباح ، وروى هذا أيضًا عن على عليه السلام وابن عباس ، وروى عن عائشة أنها قالت « تغتسل كل يوم غسلا واحدا » وعن ابن المسيب والحسن قالا : تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر ، ذكر ذلك النووى . وقد ذكر أبو داود حجج هذه الأقوال في سننه وجعلها أبوابا . وذهب الجمهور إلى أنه لايجب عليها الاغتسال لشيء من الصلوات ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها . قال النووى : وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف ، وهو مروى عن على" عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وعائشة ، وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد. ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب فلا يجب إلا بورود الشرع بايجابه . قال النووى : ولم يصح عن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي » وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل . قال : وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داو د والبيهتي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت . وقد بين البيهتي ومن قبله ضعفها ، وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما «أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: فاغتسلى ثم صلى ، فكانت تغتسل عند كل صلاة » . قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنما أُمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل وتضلى وليس فيهأنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة. قال: ولا أشك ّإن شاء الله أن غسلها كان تطوعا غير ماأمرت بهو ذلك و اسع لها. وكذا قال سفيان بن عيينة و الليث بن سعد وغيرهما . وما ذهب إليه الجمهور من عدم وجوب الاغتسال إلا لإدبار الحيضة هو الحق لفقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة الاسما في مثل هذا التكليف الشاق ، فانه لايكاد يقوم بما دونه في المشقة إلا خلص العباد ، فكيف بالنساء الناقصات الأديان بصريح الحديث والتيسير وعدم التنفير من المطالب التي أكثر المختار صلى الله عليه وآله وسلم الإرشاد إليها ، فالبراءة الأصلية المعتضدة بمثل ما ذكر لاينبغي الجزم بالانتقال عنها بما ليس بحجة توجب الانتقال ، وجميع الأحاديث التي فيها إيجاب الغسل لكل صلاة قد ذكر المصنف بعضها في هذا الباب ، وأكثرها يأتى في أبواب الحيض ، وكل واحد منها لايخلو عن مقال كما ستعرف ذلك (لايقال) إنها تنتهض للاستدلال بمجموعها (لأنا نقول) هذا مسلم لو لم يوجد ما يعارضها ، وأما إذا كانت معارضة بما هوثابت في الصحيح فلا، كحديث عائشة الآتي فى أبواب الحيض فان فيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر فاطمة بنت أبي حبيش بالاغتسال عند ذهاب الحيضة فقط ، وترك البيان فيوقت الحاجة لايجوزكما تقرر في الأصول. وقد جمع بعضهم بين الأحاديث بحمل أحاديث الغسل لكل صلاة على الاستحباب كما سيأتى فى باب من تحيض ستا أو سبعا وهو جمع حسن .

٧ - (وَعَنَ عَائِسَةَ أَنَ " سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلِ بْن عَمْرِو اسْتُحيضَتْ فَاتَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَتُهُ عَنَ ذلك ، فَأُمرَهَا بالغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ ، فَلَمَا جَهَدَهَا ذلك أَمرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسُلٍ ، وَالصَّبْحَ بِغُسُلٍ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) بِغُسُلٍ ، وَالْمَبْثَ بِغُسُلٍ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) بِغُسُلٍ ، وَالْمَبْثَ بِغُسُلٍ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) الحلايث في إسناده محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، وابن إسحق ليس بحجة لاسيا إذا عنعن ، وعبد الرحمن قد قبل إنه لم يسمع من أبيه . قال الحافظ : قد قبل إن ابن إسحق وهم فيه والحديث يدل على أنه يجوز الجمع بين الصلاتين والاقتصار على غسل واحد لهما ، وقد عرفت ما هو الحق في الذي قبله ، وقد ألحق بالمستحاضة المريض على غسل واحد لهما ، وقد عرفت ما هو الحق في الذي قبله ، وقد ألحق بالمستحاضة المريض وسائر المعذورين بجامع المشقة ، ولهذا قال المصنف : وهو حجة في الجمع للمرضى انهى ، وارسَّولَ الله إن قاطمة بن الزَّبَيْدِ عَنْ أَسُاءَ بِنْتَ مُعَيْسٍ قالَتْ « قَلْتُ يُرسَّولَ الله إن قاطمة بَنْتَ أَي حُبَيْشِ اسْتُهُ حِيضَتْ مُنْدُ كُذَا وكذَا فَلَمْ يَارَسُولَ الله إن قاله إن قاطمة بَنْتَ أَي حُبَيْشِ اسْتُهُ حِيضَتْ مُنْدُ كُذَا وكذَا فَلَمْ يُولِ الله إن قاله إن قاطمة بَنْتَ أَي حُبَيْشِ اسْتُهُ حِيضَتْ مُنْدُ كُذَا وكذَا فَلَمْ

تُصُلَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وآلهِ وَسَلَّمَ : هَذَا مِنَ الشَّيْطان، لتَجُلُسُ فِي مَرْكَنِ ، فَاذَا رأت صُفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلَتْغَنْتَسِلُ لِلظَّهْرِ وَالعَصْرِ غُسُلاً وَاحداً ، وتَغَنْتَسَلُ فَلُمَغُرِبِ وَالعشاءِ غُسُلاً وَاحداً ، وتَغَنْتَسَلُ فَعُسُلاً وَاحداً ، وتَغَنْتَسَلُ لِلْفَجْرِ غُسُلاً ، وَتَتَوَضَّأَ فَيَا بَيْنَ ذَلِكَ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدً) ،

الحديث في إسناده سهيل بن أبي صالح ، وفي الاحتجاج بحديثه خلاف. وفي الباب عن حمنة بنت جحش وفيه « فان قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلي حتى تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعا، ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الصبح وتصلين » قال: وهذا أعجب الأمرين إلى . أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم ، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به . وقال ابن منده : لايصحّ بوجه من الوجُّوه ، وسيأتى بقية الكلام عليه في باب من تحيض ستا أو سبعا : وحديث الباب يدل على ما دل عليه الذي قبله ، وقد عرفت الخلاف في ذلك . واختلف في وضوء المستحاضة هل يجب لكل صلاة أم لا ؟ وسيأتى الكلام على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة (قوله في مركن) هو بكسر المم : الإجانة التي تغسل فيها الثياب والميم زائدة ، والإجانة بهمزة مكسورة فجم مشدودة فألف فنون ، ويقال الإيجانة والإنجانة بالياء المثناة من تحت بعد الهمزة أو بالنون (قوله فاذا رأت صفرة فوق الماء) أي الذي تقعد فيه فانها تظهر الصفرة فوقه فعند ذلك يصبُّ عليها الماء. وفي شرح المقربي لبلوغ المرام ما لفظه: أي صفرة الشمس ، وفي نسخة : صفارة : أي إذا زالت الشمس وقربت من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفارة ، لأن شعاعها يتغير ويقلُّ فيضرب إلى صفرة انتهى : أ فينظر في صحة هذا التفسير.

باب غسل المغمى عليه إذا أفاق

١ – (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ ﴿ ثُقَيلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ فَقَلْنَا لا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ ، فَقَالَ : ضَعُوا لَى مَاءً فِي المَحْضَبِ ، قَالَتْ فَفَعَلْنَا ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهبَ لِينُوءَ فَقَلْنَا لا هُمْ يَنْتَظِرُ وَنَكَ فَا عُنْمِي عَلَيْهِ مُمْ أَفَاقَ ، فَقَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ فَقَلْنَا لا هُمْ يَنْتَظِرُ وَنَكَ يَارَسُولَ الله ، فَقَالَ ضَعُوا لى ماءً فِي المَحْضَبِ ، قَالَتْ فَقَعَلْنَا ، فَاغْتَسَلَ مُمْ فَالَ اللهُ هُمْ ذَهبَ لِينُوءَ فَانُعْمِي عَلَيْهِ مُمْ أَفَاقَ ، قَالَ : أَصَلَّى النَّاسِ ؟ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمُ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمُ فَقُلْنَا لا هُمُ فَقُلْنَا لَا هُولَ اللَّهُ فَلَا قَلْ اللّهُ فَقَلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لا هُمُ فَقُلْنَا لا هُمْ فَقُلْنَا لَا عَلَى النَّاسِ ؟ فَقُلْنَا لا هُمُ فَلْنَا لا هُمْ فَلْمُ فَلَا قُلْنَ اللّهُ فَا لَا عَلْمُ لَيْلُونَ اللّهُ اللّهُ فَقُلْنَا لا هُمُ فَقُلْنَا لَا هُمُ فَقُلْنَا لَا هُمُ فَلَا لَا عَلْقَ اللّهُ ا

يَنْتَظُرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ ، فَذَ كَرْتُ إِرْسَالَهُ إِلَى أَبِي بَكُوْ وَتَمَامُ الحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهُ) :

(قوله ثقل) بفتح الثاء وكسر القاف. قال في القاموس: ثقل كفرح فهو ثقيل ، وثاقل اشتد مرضه (قوله في المخضب) كنبر قاله في القاموس: وهو المركن ، وقد سبق تفسيره في الحديث الذي قبل هذا (قوله لينوء) أي لينهض بجهد ومشقة (قوله فأعمى عليه) أي غشي عليه ثم أفاق . وتمام الحديث قالت « والناس عكوف في المسجد ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم لصلاة العشاء الآخرة ، قالت : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم إلى أبي بكر أن يصلى بالناس ، فقال أبوبكر وكان رجلا رقيقا : يا عمر صل بالناس ، قالت : فقال عمر أنت أحق بذلك ، قالت فصلى بهم أبو بكرتلك الأيام ، ثم إلى رسول الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين أحدهما العباس لين رسول الله عليه وآله وسلم في بالناس ، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر ، فأوماً إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لاتتأخر وقال لهما : أجلساني إلى جنبه ، فأجلساه إلى جنب معلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد » والحديث له فوائد مبسوطة في شروح الحديث ، وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على استحباب الاغتسال للمغمى عليه ، وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مثقل بالمرض فلك خلى تأكيد استحباب الاغتسال للمغمى عليه ، وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مثقل بالمرض فلك ذلك على تأكيد استحبابه .

باب صفة الغسل

١ - (عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اعْتَسَلَ مِنَ الْحَنَابَةِ يَبَدُأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهُ مُمَّ يَفُوعُ بَيتَمنِهِ عَلَى شَمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ مُمَّ يَتُوضَأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، مُمَّ يَا خُذُ المَاءَ وَيُدُخِلُ أَصَابِعَهُ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ مُمَّ يَتُوضَأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، مُمَّ يَا خُذُ المَاءَ وَيُدُخِلُ أَصَابِعَهُ فَي أَصُولِ الشَّعَرِحَتَى إِذَا رأى أَنْ قَدَ اسْتُهُ رَحْفَنَ عَلَى رأسه ثلاث حَثَيَات ، مُمَّ أَفَاضَ عَلَى اللهُ عَلَى رأسه ثلاث حَثَيَات ، مُمَّ أَفَاضَ عَلَيه مُ أَفَاضَ عَلَيه مُنْ أَفَاضَ عَلَيه المُناءَ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ) :

(قوله إذا اغتسل) أى أراد ذلك: وفى الفتح : أى شرع فى الفعل (قوله وضوءه الصلاة) فيه احتراز عن الوضوء اللغوى .قال الحافظ : يحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء

قبل الغسل سنةمستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ، ويحتمل أن يكتفي بغسلها فى الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة فى أول عضو ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفًا لها ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى. وإلى هذا جنح الداودي شارح المختصر . ونقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لايجب مع الغسل وهومردود ، فقد ذهب جماعة منهم أبو ثوروداود وغيرهما إلى أن الغسل لاينوب عن الوضوء للمحدث ، وهو قول أكثر العترة . وإلى قول الأول : أعنى عدم وجوب الوضوء مع الغسل و دخول الطهارة الصغرى تحت الكبرى ذهب زيد بن على ، ولا شك في مشروعية الوضوء مقدمًا على الغسل كما ثبتت بذلك الأحاديث الصحيحة . وأما الوجوب فلم يدل عليه دليل ، والفعل بمجرده لإينتهض للوجوب ، نعم يمكن تأييد القول الثانى بالأدلة القاضية بوجوبالوضوء (قوله في أصول الشعر) أي شعر رأسه ، ويدل عليه رواية حماد ابن سلمة عن هشام عند البيهتي « يخلل بها شق رأسه الأيمن». قال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تخليل شعر اللحية في الغسل ، إما لعموم قوله أصول الشعر ، وإما بالقياس على شعر الرأس (قوله ثلاث حثيات) فيه استحباب التثليث في الغسل . قال النووى : ولا نعلم فيه خلافا إلا ما انفر د به الماور دى فانه قال : لايستحبُّ التكرار في الغسل. قال الحافظ : وكذا قال الشيخ أبو على السنجي ، وكذا قال القرطبي ، وحمل التثليث في هذه الرواية على أن كل غرفة في جهة من جهات الرأس (قوله ثم غسل رجليه) يدل على أن الوضوء الأول وقع بدون غسل الرجلين . قال الحافظ : وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام . قال البيهقي : عربية صحيحة ، لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال ، نعم له شاهد من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود الطيالسي ، وفيه « فاذا فرغ غسل رجليه» ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية « ثم غسل رجليه » أي أعاد غسلهما لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء . وقد وقع التصريح بتأخير الرجلين في رواية للبخاري بلفظ « وضوءه للصلاة غيرر جليه » وهو مخالف لظاهر رواية عائشة . قال الحافظ : ويمكن الجمع بينهما ، إما بحمل رواية عائشة على الحجاز ، وإما بحملهما على حالة أخرى ، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلفت أنظار العلماء ، فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل. وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فالمستحبّ تأخيرهما وإلا فالتقديم . وعند الشافعية في الأفضل قولان ، قال النووى : أصحهما وأشهرهما ومختارهما أن يكمل وضوءه ، قال : لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك (قوله ثم أفاض) الإفاضة : الإسالة . وقد استدل بذلك على عدم وجوب الدلك ، وعلى أن مسمى غسل لايدخل فيه الدلك لأن ميمونة عبرت بالغسل وعبرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد . والإفاضة لادلك فيها فكذلك الغسل. وقال المازرى: لايتم الاستدلال بذلك لأن أفاض بمعنى غسل والخلاف قائم، وقد قدمنا الكلام على ذلك فى باب إيجاب الغسل من التقاء الحتانين. قال الحافظ: قال القاضى عياض: لم يأت فى شىء من الروايات فى وضوء الغسل ذكر التكرار، وقد ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجها النسائى والبيهتى من رواية أبى سلمة عن عائشة رضى الله عنها » أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة » الحديث. وفيه «ثم يمضمض ثلاثا ويستنشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا». قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث: وهو دليل على أن غلبة الظن فى وصول الماء إلى ما يجب غسله كاليقين انتهى.

٢ - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتُ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَى عَ تَعْوَ الْجَلَابِ فَأَخَذَ بِكَفَّةٍ فَبَدَأَ بِشِقَ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ أَخَذَ بِكَفَيْهِ فَقَالَ : بِهِمَا عَلَى رأسِهِ » أَخْرَجَاهُ).

(قوله نحو الحلاب) بالحاء المهملة المكسورة واللام الخفيفة ما يحلب فيه . قال المصنف: قال الخطابي : الحلاب إناء يسع قدر حلبة ناقة انهي . وعلى هذا الأكثر ، وضبطه الأزهرى بالجيم المضمومة وتشديد اللام ، قال : وهو ماء الورد ، وأنكر ذلك عليه جماعة . وقد اختبط شراح البخارى وغيرهم في ضبط هذه اللفظة ، والسبب في ذلك أن البخارى قال : باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل ، فتكلف جماعة لمطابقة هذه الترجمة للحديث ، وجعل الحلاب بمعنى الطيب ، وقد أطال الحافظ في الفتح الكلام على هذا (قوله ثم أخذ بكفيه) أشار إلى الغرفة الثالثة كما صرحت به رواية أبي عوانة ، ووقع في بعض روايات البخارى بكفه بالإفراد ، وفي بعضها بالتثنية كما في الكتاب . والحديث يدل على استحباب البداءة بالميامن و لا خلاف فيه ، وفي الاجتزاء بثلاث غرفات ، وترجم على ذلك ابن حبان (قوله فقال بهما) هو من إطلاق القول على الفعل ، وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث « لاحسد إلا في اثنتين » قال فيه « لو أو تيت مثل ما أوتي هذا لفعلت مثل ما يفعل » كذا في الفتح .

٣ - (وَعَن مَيْمُونَةَ قَالَت (وَضَعْتُ لِلنَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآله وَسَلَّمَ مَاءً يَعْتَسَلُ بِهِ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيهُ فَعَسَلَهُ مَا مَرَّتَ يْنِ أَوْ ثَلاقًا ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شَمَالِهِ ، فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ ثُمَّ دَلك يَدَهُ بَالأَرْض ، ثُمَّ مَضْمَضَ عَلَى شَمَالِهِ ، فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ ثُمُّ دَلك يَدَهُ بَالأَرْض ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ عَسَلَ وَجُهَةُ وَيَدَيْهُ ، ثُمَّ عَسَلَ رأسة ثَلاثًا ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَده ، ثَمَّ تَنَحَى مِن مُقامِه فَعَسَلَ قَدَمَيْه ، قالَت : فأتينتُهُ عَلَى جَسَده ، قالَت : فأتينتُهُ

بِخِرْقَةً فَلَمَ ۚ يُرِدْهَا وَجَعَلَ يَنْفُضُ لَلَاءَ بِيلَدِهِ ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ وَلَيْسَ ۗ لأَهْمَدَ وَالنَّرْمِذِي نَفْضُ البَدِي .

(قوله فأفرغ على يديه) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقدر ، ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ، ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بلفظ «قبل أن يدخلهما الإناء» (قوله مذاكيره) جمع ذكر على غير قياس ، وقيل وإحده مذكار . قال الأخفش : هو من الجمع الذي لاواحد له ، وقال ابن خروف : إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر إلى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه ، فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل (قوله ثم دلك يده بالأرض) فيه أنه يستحب للمستنجى بالماء إذا فرغ أن يغسل يده بتراب أو أشنان أو يدلكها بالتراب أو بالحائط ليذهب الاستقدار منها (قوله فغسل قدميه) قد تقدم الكلام على ذلك في حديث أول الباب (قوله ثم تنحي) أي تحول إلى ناحية (قوله فلم يردها) من الإرادة لامن الرد ، وقد تقدم الكلام في كراهية التنشيف وعلمها (قوله وجعل ينفض) فيه جواز نفض اليدين من ماء الغسل . قال الحافظ : وكذا الوضوء ، وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ، ولفظه النووي ، وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ولو لم يعارضه هذا الحديث لم يكن صالحا لأن يحتج به . قال المصنف رحمه الله : وفيه دليل استحباب دلك اليد بعد الاستنجاء انهي .

٤ - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتُ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَتُوَضَّأُ بَعْدَ الغُسْلِ » رَوَاهُ الحَمْسَةُ).

الحديث قال الترمذى: حديث حسن صحيح. وقال ابن سيد الناس: إنها تختلف نسخ الترمذى في تصحيحه ، وأخرجه البيهتي بأسانيد جيدة . وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا ، وعنه موقوفا « أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل: وأي وضوء أعم من الغسل؟ وواه ابن أبي شيبة . وروى عنه أنه قال لرجل قال له إنى أتوضأ بعد الغسل ، فقال لقد تعمقت . وروى عن حذيفة أنه قال « أما يكفي أحدكم أن يغسل من قرنه إلى قدمه حتى يتوضأ ؟ » وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم ، حتى قال أبو بكر بن العربي : إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل ، وأن نية طهارة الجنابة تأتى على طهارة الحدث و تقضى عليها ، لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث ، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكبر عنه . وقد تقدم كلام ابن بطال في أول الباب و تقدم الرد عليه بأنه قول أبي ثور وداود وغيرهما . قال ابن سيد الناس : إن داود الظاهرى

آوجب الوضوء في غسل الجنابة لاأنه بعده لكن لايخلو عنده من الوضوء، وحكاه عنه الشيخ محيي اللعين النووى . قال ابن سيد الناس : والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم أن ذلك عنده ليس فرضا في الغسل وإنما هو كمذهب الجماعة .

٥ - (وَعَنَ جُبُسَيْرِ بِنْ مُطْعَمَ قَالَ ﴿ تَذَاكَرُنَا غُسُلَ الْحَنَابَةَ عِنْدَ وَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَمَّا أَنَا فَآخُذُ مِلْءَ كَفَى وَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَمَّا أَنَا فَآخُذُ مِلْءَ كَفَى فَأَصُبُ عَلَى رأسِي ، ثُمَّ أُفيضُ بَعَدُ عَلَى سائِرِ جَسَدِي ، رواه أَمْمَدُ) .

الحديث رجاله رجال الصحيح . وقد أخرجه أيضا أحمد من حديث جبير بن مطعم بلفظ « أما أنا فأحثى على رأسى ثلاث حثيات ثم أفيض فاذا أنا قد طهرت » قال الحافظ : وقوله « فاذا أنا قد طهرت » لكنه وقع من حديث صحيح ولا ضعيف ، لكنه وقع من حديث أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : إنما يكفيك أن تحتى على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين الماء عليك فاذا أنت قد طهرت » وأصله في صحيح مسلم . وذكر الحافظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبير بن مطعم عند أحمد بلفظ « أما أنا فآخذ ملء كفي ثلاثا فأصب على رأسى ثم أفيض على جسدى » ولم يتكلم عليه ، وله شواهد في الصحيحين وغيرهما . قال المصنف رحمه الله : فيه مستدل لمن لم يوجب الدلك ولا المضمضة والاستنشاق انتهى ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقضها

١ - (عَنْ عَلِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ " مَن " تَرَك مَوْضِعَ شَعَرَةً مِن " جَنَابَةً لَم " يُصِبْها المَاءُ فَعَلَ اللهُ بِه كَذَا وكذا مِن النَّارِ ، قالَ عَلِي " : فَمِن " ثَمَّ عَادَيْتُ شَعَرِى » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ، وزَادَ « وكان يَجُزُ شَعَرَهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) .

قال الحافظ: وإسناده صحيح لأن من رواته عطاء بن السائب ، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط. وأخرجه أبو داود أيضا وابن ماجه من حديث حماد لكن قبل إن الصواب وقفه على على ". قال عبد الحق": الأكثرون قالوا بوقفه: وقال النووى: ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلاطه ، و لحماد أو هام ، وفي إسناده أيضا زاذان وفيه خلاف ، وفي الباب من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « بلوا الشعر وأنقوا البشر ، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهتي ، ومداره على الحرث بن وجيه وهو ضعيف جدا : قال أبه داود: والحرث هذا حديثه منكر وهوضعيف ، وقال الترمذي : غريب لانعرفه إلا

من حديث الحرث وهو شيخ ليس بذاك. وقال الدار قطنى فى العلل: إنما يروى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال « نبئت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » فذكره ، ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبى هريرة من قوله . وقال الشافعى : هذا الحديث ليس بثابت . وقال البيهي : أنكره أهل العلم بالحديث : البخارى وأبو داو د وغيرهما . والحديث يدل على مشروعية تخليل الشعر بالماء في الغسل ولا أحفظ فيه خلافا .

٢ - (وَعَنَ أَنُمُ سَلَمَةَ قَالَتُ ﴿ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّى امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفَرَ رأسِي أَفَانْقُضُهُ لِغُسُلِ الجَنَابَةِ ؟ قال َ: لا إنمَا يَكْفِنكِ أَنْ تَحْيْثِي عَلَى رأسيكِ ثلاث حَشَياتِ، ثُمَّ تُفيضِينَ علَينك الماء فتَطَهْرِين »رَوَاه الحَماعة وإلا البُخارِيّ) الحديث قال الترمذي : حسن صحيح (قوله ضفر رأسي) بفتح الضاد المعجمة وإسكان الفاء ، قال النووى : هذا هو المشهور المعروف فيرواية الحديث والمستفيض عند المحدثين وهو الشعر المفتول"، ويجوز ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة (قوله أن تحتى) يقال حثيت وحثوت لغتان مشهورتان ، والحثية : الحفنة وهو يدل على أنه لايجب على المرأة نقض الضفائر ، وقد اختلف الناس في ذلك . قال القاضي أبو بكر بن العربي : قال جمهورهم : لاينقضه إلا أن يكون ملبدا ملتفا لايصل الماء إلى أصوله إلا بنقضه ، فيجب حينئذ من غير فرق بين جنابة وحيض . وروى عن المؤيد بالله وأبى طالب والإمام يحيي ، وروى أيضا عن القاسم : وقال النخعي : تنقضه الجنابة والحيض . وقال أحمد : تنقضه في الحيض دون الجنابة ، وروى عن الحسن البصرى وطاوس . وروى عن مالك أنه لايجب النقض لاعلى الرجال ولا على النساء . ووجه ما ذهب إليه عموم نهيه صلى الله عليه وآ له وسلم عن نقض الشعر ولم يخص رجلا من امرأة ، ولا يلزم من كون السائل عن ذلك من النساء أن يكون الحكم مختصاً بهن اعتبارًا بعموم النهى كذا قاله ابن سيد الناس. ووجه قول من ذهب إلى التفرقة حديث ثوبان « أنهم استفتوا النبي صلى الله عليه وآ له وسلم فقال : أما الرجل فلينشر رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر ، وأما المرأة فلا عليها أن لاتنقَّضه » أخرجه أبو داود ، وأكثر ما علل به أن في إسناده إسمعيل بن عياش ، والحديث من مروياته عن الشاميين ، وهو قوىً فيهم فيقبل . ووجه ما روى عن النخعي أن عموم الغسل يجب في جميع الأجزاء من شعر وبشر ، وقد يمنع ضفر الشعر من ذلك و لعله لم تبلغه الرخصة في ذلك للنساء، ووجه ما ذهب إليه أحمد ومن معه من التفرقة بين الحيض والجنابة ما سيأتي ، وما روى الدارقطني في أفراده والبيهتي في سننه الكبرى من حديث مسلم بن صبيح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها لقضا وغسلته بخطمي وأشنان ، فاذا اغتسلت من الجنابة صبت على رأسها الماء وعصرت ، وقد تفرد به مسلم بن صبيح عن حماد . قال المصنف رحمه الله : وفي الحديث مستدل لمن لم يوجب الدلك باليد ، وفي رواية لأبي داود أن امرأة جاءت إلى أم سلمة بهذا الحديث قالت « فسألت لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمعناه ، قال فيه : وانحزى قرونك عند كلحفنة » وهو دليل على وجوب بل داخل الشعر المسترسل انهى وقد تقدم الكلام في ذلك ،

٣ - (وَعَن ْ عُبِيدُ بِن ُعَمِيْهِ قَالَ ﴿ بِلَغَ عَائِشَةَ أَنَ عَبِدَ اللهِ بِنَ عَمْرُو فِأَ مُرُ النَّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلَن آن يَنْقُضْنَ رَءُ وسَهُن ۗ ، فَقَالَت نَ يَا عَجَبَا لَابْن عَمْرُو وَهُو يَا مُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ بِنَقَضْ رَءُ وسِهِن ۖ أَوَ مَا يَأْمُرُهُن ۗ أَنْ عَلَيْهِ عَمْرُو وَهُو يَا مُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ يَعْلَقْنَ رَءُ وسَهُن ۗ ، لَقَد مُنْتُ أَغْتَسِل أَ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَلَهُ وَمُسُلِم أَن وَمَا أَزِيدُ عَلَى أَن أَفْرِغ عَلَى رأسي ثَلاث إِنْهِ وَسَلَّم مِن وَاهُ أَحْمَدُ وَمُسُلِّم أَن ؟ .

الحديث يدل على عدم وجوب نقض الشعر على النساء ، وقد تقدم الكلام فيه . وأما أمر عبد الله بن عمر و بالنقض فيحتمل أنه أراد إيجاب ذلك عليهن ويكون ذلك فى شعور لايصل إليها الماء ، أو يكون مذهبا له أنه يجب النقض بكل حال كما حكى عن غيره ، ولم يبلغه حديث أم سلمة وعائشة ، ويحتمل أنه كان يأمرهن بذلك على الاستحباب والاحتياط للإيجاب قاله النووى ؟

باب استحباب نقض الشعر لغسل الحيض و تتبع أثر الدم فيه

١ - (عَنْ عُرُوةَ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمُ وَكَانَتْ حَائِضًا : انْقُضِي شَعَرَكِ وَاغْتُسَلِى ﴾ رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَهُ باسْنَادِ صحيح) :

الحديث هو عند الستة إلاالتر مذى بلفظ « إنها قدمت مكة وهي حائض ولم تطف بالبيت إلا بين الصفا والمروة ، فشكت ذلك إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : انقضى رأسك وامشطى وأهلى بالحج » وليس فيه ذكر الغسل . وقد ثبت عند ابن ماجه كما ذكره المصنف وهو دليل لمن قال بالفرق بين الغسل للجنابة والحيض والنفاس ، وهو أحمد بن حنبل والهادوية : وأجيب بأن الحبر ورد في مندو بات الإحرام ، والغسل في تلك الحال للتنظيف لاللصلاة والنزاع في غسل الصلاة .

٢ - (وَعَن ْ عَائِشَةَ أَن َّ امْر أَةً مِن آلانْصَارِ سَأَلَتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

باب ما جاء في قدر الماء في الغسل و الوضوء

١ = (عَن سُفَيْنَةَ قالَ «كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَعْتَسِلُ بالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بالمُد » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه ° ومُسْلِم * وَالتَّرْمذي تُ وَصَحَّحَهُ) ؟

(قوله بالصاع) الصاع: أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمد: رطل وثلث بالبغدادي، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلثا برطل البغدادي قال النووي: هذا هو الصواب المشهور. وذكر جماعة من أصحابنا وجها لبعض أصحابنا أن الصاع هنا عانية أرطال والمد رطلان انتهي. والرطل البغدادي على ما قاله الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم. والحديث يدل على كراهة الإسراف في الماء للغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد. وقد أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ النهر، قال بعض أصحاب المشافعي أنه حرام. وقال بعضهم إنه مكروه كراهة تنزيه ي

٢ - (وَعَنَ أَنَسٍ قَالَ (كَانَ النَّبِيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسَلُ عَالَيْهِ) :
 الصاع إلى خُسْة أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بالله مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) :

٣ - (وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ ﴿ كَانَ النَّهِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَأُ عُلِنَاءٍ يَكُونَ رِطْلَــُنْنِ وَيَغْتَسِلُ بالصَّاعِ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ ﴾ .

الحديث الثانى أخرجه الترمذى بنحوه وقال غريب ، وهو من طريق شريك عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس وكلهم ثقات ، وقد ثبت في هذا الحديث إلى خمسة أمداد ، وفي حديث عائشة الآتي « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إناء يقال له الفرق ، ووقع في رواية « ثلاثة أمداد أو قريب من ذلك » وفي رواية «كان يغتسل من إناء واحد يقال له الفرق » وفي أخرى « فدعت باناء قدر الصاع فاغتسلت فيه » وفي أخرى «كان يغتسل بخمس مكاكيك و يتوضأ بمكوك » وفي أخرى « يغسله الصاع ويوضئه الملد » وفي أخرى « يتوضأ بالمد و يغتسل بالصاع » قال الشافعي وغيره : الجمع بين هذه الروايات أنها كانت اغتسالات في أحوال ، والفرق سيأتي تقديره . وأما المكوك فهو بفتح المم وضم الكاف الأولى و تشديدها وجمعه مكاكيك و مكاكي . قال النووى : ولعل المراد بالمكوك هنا : المد .

٤ - (وَعَنَ مُوسَى الجُهْنِي قال ﴿ أَنَى مُجَاهِدٌ بَقَدَحٍ حَزَرْتُهُ مُمَانِيةً أَرْطَالٍ فَقَال : حَدَّثَتَنى عائشة أُن رَسَول اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّمَ كَانَ يَغْنَسَل مُعِشْلِ هَذَا » رَوَاه النَّسَائيُ) .

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا أحمد بن عبيد قال: حدثنا يحيى بن زكريا أبن أبي زائدة عن موسى الجهني فذكره ، وأحمد بن عبيد هو ابن حسان وهو من رجال الصحيح . قال أبو داود: وهو حجة . ويحيى بن زكريا هو الإمام الكبير وحديثه في الصحيحين وغيرهما . وموسى الجهني أخرج له مسلم ووثقه أحمد وغيره ، وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات (قوله حزرته) أي قدرته . قال الحافظ: تمسك بهذا بعض الحنفية وجعل الفرق ثمانية أرطال ، والصحيح أن الفرق مقداره ما سيأتي ، والحزر الإيعارض به المتحديد ، وأيضا لم يصرح مجاهد بأن الإناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها .

ح (وَعَنَ ْجَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُمَلَمَ مَا الْعُسُلُ الصَّاعُ ، وَمِنَ الوُضُوءِ المُدُ أَى رَوَاهُ أَحْمَدُ والأَثْرَمُ) .

الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن ماجه بنحوه ، وصححه ابن القطان ع « قوله يجزى الخ) ظاهره أنه لايجزى دون الصاع والمد يعارضه ما سيأتى :

٦ - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتُ ﴿ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِن ۚ إِنَّاءٍ وَاحِدٍ مِن ۚ قَدَحٍ يِثْقَالُ لَهُ لَا الْفَرَقُ ﴾ مُتَّفَقٌ عليه عليه وَالفَرَقُ : سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلاً بِالْعِراقِ ﴾ .

(قوله الفرق) قال ابن التين: بتسكين الراء، قال الحافظ: ورويناه بفتحها، وجوز بعضهم الأمرين. قال النووى: الفتح أفصحوأشهر. وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال: وليس كما قال بل هما لغتان. قال الحافظ: ولعل مستند الباجي ما حكاه الأزهري عن ثعلب وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى. وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما، وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالإسكان مائة وعشرون رطلا. قال الحافظ: وهو غريب، وقد ثبت تقديره في صحيح مسلم عن سفيان بن عيينة فقال: هو ثلاثة آصع قال النووى وكذا قال الجماهير. وقيل الفرق صاعان. قال الحافظ: لكن نقل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة آصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلا، ولعله يريد اتفاق أهل اللغة .

باب من رأى التقدير بذلك استحبابا وأن ما دو نه يجزى إذا أسبغ

١ - (عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنْهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِي وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ فِي اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسَعُ ثَلَا ثُنَةَ أَمْدَ الدِ أَوْ قَرِيبا مِنْ ذَلَكَ ﴾ رَوَاهُ مُسْلَمٌ ﴾ .

القدر المجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر ، وسواء كان صاعا أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ فى النقصان إلى مقدار لأيسمى مستعمله مغتسلا ، أو إلى مقدار فى الزيادة يدخل فاعله فى حد الإسراف . وهكذا الوضوء القدر المجزى منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مدا أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ فى الزيادة إلى حد السرف أو النقصان إلى حد لا يحصل به الواجب . وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال : ما هذا السرف ، فقال : أفى الوضوء إسراف ؟ قال نعم وإن كنت على نهر جار » وفى إسناده ابن لهيعة . وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مرفوعا «كان يتعوذ بالله من وسوسة الوضوء » قال ابن حجر تواسئاده واه ؟

١ - (وَعَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمْمِ عَنْ أَمْ عِمارَةً بِنْتِ كَعْبِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى

اللهُ عَلَيْهِ وآله وسَلَمَ تَوَضَأَ فَأُنِيَ مِاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدَّرَ ثَلَثَى اللَّهُ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وَالنَّسَائِيُّ) .

الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بلفظ « توضأ بنحو ثلثى مد » وصحح حديث الباب أبو زرعة . وأما حديث « إنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بنصف مد » فأخرجه الطبراني والبيهي من حديث أبي أمامة ، وفي إسناده الصلت بن دينار وهو متروك . وحديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلث مد » قال الحافظ : لم أجده .

٣ ﴿ (وَعَنْ عُبِينُد بنن عُمَنْ و أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَقَدْ رأَيْتُنِي أَغْتُسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا ، فَاذَا تَوْرٌ مَوْضُوعٌ مَنْ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه عَلَيه مِيعًا فَأُفِيضُ عَلَى رأسي بِيلَدي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَمَا أَنْقُضُ لَى شَعَرًا ﴾ رواه النَّسَائيُ) .

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله عن إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاله ثقات. وهو يدل على عدم وجوب الاغتسال بمقدار صاع من الماء لاشتراك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع أو دونه والاكتفاء بمجرد الإفاضة على الرأس من دون نقض الشعر، وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها، وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقض الشعرعلى المرأة في غسل الجنابة، وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك. والتور قد تقدم الكلام عليه.

باب الاستتار عن الأعين للمغتسل وجواز تجرده في الخلوة

١ - (عَنْ يَعْلَى بْنِ أَمْيَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلاً يَغْتَسِلُ بَالِبِرَازِ ، فَصَعَدَ المنتبر فَحَمد الله وأثْنَى عَلَيْهِ مُمَ قال : إِنَّ الله عَزَ وَجَلَ حَيِيٌّ سَتَّيرٌ يُحِب الحَياء والسَّتْر ، فاذا اغْتَسَل أَحَدُ كُمْ فَلْيَسْتَر ، وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى) .

الحديث رجال إسناده رجال الصحيح. وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس مطولا ، وقد ذكره الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه . وهو يدل على وجوب التستر حال الاغتسال ، وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلي ، وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وترك مكروه وليس بواجب . واستدلوا على ذلك بما سيأتي . وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريمه . قال الحافظ : والمشهور عند متقدميهم كغير هم الكراهة فقط (قوله بالبراز) المراد

هنا الفضاء والباء للظرفية (قوله ستير) بسين مهملة مفتوحة وتاء مثناة من فوق مكسورة وياء تحتية ساكنة ثم راء مهملة . قال في النهاية : فعيل بمعنى فاعل . ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستتار حال الغسل ما أخرجه النسائي من حديث أبي السمح قال «كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان إذا أراد أن يغتسل قال ولني ، فأوليه قفاى فأستره به » أخرجه النسائي . وما أخرجه مسلم من حديث أم هاني قاات : « ذهبت إلى ر ول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل ، وفاطمة رضى الله عنها تستره بثوب » ويدل على مشروعية مطلق الاستتار ما أخرجه أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك ، قلت يا رسول الله فالرجل يكون خاليا ، قال : ألله أحق أن يستحيا منه من الناس .

(قوله يحتى) في رواية البخارى يحتى ، والحثية هي الأخذ باليد (قوله لاغني في) بالقصر بلا تنوين . قال الحافظ : ورويناه بالتنوين أيضا على أن «لا» بمعنى ليس . قال ابن بطال : ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا ، فدل على جوازه . وقال أيضا : ووجه الاستدلال بهذا الحديث وحديث أبي هريرة الذي سيأتي أنهما : يعنى أيوب وموسى ممن أمرا بالاقتداء به . قال الحافظ : وهذا إنما يأتى على رأى من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا ، والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقتهما لشرعنا ، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه ، فيجمع بين الأحاديث بحمل الأحاديث التي فيها الإرشاد إلى التستر على الأفضل .

٣ - (وَعَن ْ أَبِي هُرُيَّرُةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَ لَهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ مُوسَى وَكَانَ مُوسَى اللهُ بَعْضُمُ م ْ إِلَى بَعْضَ ، وكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحَدْهُ ، فَقَالُوا : والله ما يَمْنَعُ مُوسَى أَن يَغْتَسِلُ مَعَنا إِلاَّ أَنَهُ لَ آدَرُ ، قَالَ : فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجْمٍ هُ مَعَنا إِلاَّ أَنَهُ لَدَرُ ، قَالَ : فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فُوضَعَ ثُوْبَهُ عَلَى حَجْمٍ هُ

وَهُوْرً الحَجَرُ بِشُوْبِهِ ، قال : فَجَمَحَ مُوسَى عَلَيْهُ السَّلامُ بَأْثَرِهِ يَقُولُ : ثَوْبِي حَجَرُ تَو حَجَرُ ثُوْبِي حَجَرُ حَتَى نَظَرَت بَنُو إسْرَائِيلَ إِلَى سَوْأَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ عَقَالُوا : وَاللهِ مَا يَمُوسَى بَأْسُ ، قال : فأَحَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِق بالحَجَرِ ضَرْبا ، مُتُقَالُوا : وَاللهِ مَا يَمُوسَى بَأْسُ ، قال : فأَحَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِق بالحَجَرِ ضَرْبا ، مُتُقَقَ مُعَلَيْه .

(قوله كانت بنو إسرائيل) أى جماعتهم (قوله يغتسلون عراة) ظاهره أن ذلك كان جائزا في شرعهم وإلا لما أقرهم موسى على ذلك ، وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذا وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك (قوله آدر) هو بالمد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء. قال الجوهرى: الأدرة نفخة في الحصية (قوله فجمح) بالجيم ثم الميم ثم الحاء المهملة أى جرى مسرعا ، وفي رواية « فخرج » (قوله ثوبي حجر) إنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر بثوبه فانتقل من حكم الجماد إلى حكم الحيوان فناداه ، فلما لم يرد عليه قوبه ضربه . وقيل يحتمل أن يكون أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، ويحتمل أن يكون عن وحي (قوله حتى نظرت) ظاهره أنهم رأوا جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة . وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه مئز ر لأنه يظهر ما تحته بعد البلل ، واستحسن ذلك ناقلا له عن بعض مشايخه . قال الحافظ : وفيه نظر . والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالته في الذي قبله .

باب الدخول في الماء بغير إزار

الله عليه وآله وَسَلَمَ وَيَدْ عَن أَنَسَ بِنْ مَالِكُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَالله وَسَلَّمَ وَإِنَّ مُوسَى بِنْ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّ مُوسَى بِنْ عَمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ السَّلامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَى الل

الحديث قال في مجمع الزوائد: رجاله موثقون ، إلا أن على بنزيد مختلف في الاحتجاج به ، وهذا نوع من الستر المندوب إليه ، فهو مندرج تحت عموم الأدلة القاضية بمشروعية الستر . قال المصنف رحمه الله تعالى : وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير إزار . وقال إستى : هو بالإزار أفضل لقول الحسن والحسين رضى الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخلا الماء وعليهما بردان فقالا : إن للماء سكانا . قال إسحى : وإن تجرد رجونا أن يكون إثما ، واحتج بتجرد موسى عليه السلام انتهى .

باب ما جاء في دخول الحمام

ا - (عَنْ أَبِي هُورَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمَنْ كَانَ يُؤْمِن لِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِمِن ۚ ذُكُورِ أُمَّتِى فَلَا يَدَ خُلِ الحَمَّامَ اللهِ عَنْزُرٍ ، وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِن لِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ مِنْ إِنَاثِ أُمَّتِى فَلَا تَدْ خُلِ الْحَمَّامَ » رَوَاهُ أُمْمَدُ) .

الحديث في إسناده أبو خيرة ، قال الذهبي : لايعرف ، وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شيء منها. قال المنذري: وأحاديث الحمام كلها معلولة ، وإنما يصح منها عن الصحابة ويشهد لحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سيذكره المصنف في باب من دعي فرأى منكرا من كتاب الوليمة ، وقد أخرج الفصل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال : حسن غريب ، وفيه ليث بن أبي سليم . وقد رواه أحمد أيضا من طريق ثأنية من طريق ابن لهيعة عن ابن الزبير عن جابر . وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت « نهى رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم الرجال والنساء عن دخول الحمام ، ثم رخص للرجال أن يدخلوه في المآزر » لكنه من حديث حماد بن سلمة عن عبد الله بن شداد عن أبي عذرة عنها ، وأبو عذرة مجهول. قال الترمذي : لانعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ، وإسناده ليس بذاك القائم . وأخرج أبو داود والترمذي من حديثها ا ﴿ أَنَّهَا قَالَتَ لَنْسُوةَ دَخُلُنَ عَلَيْهَا مِنْ نَسَاءَ الشَّامِ : لَعَلَكُنْ مِنَ الْكُورَةِ الَّتِي يَدخل نَسَاؤُهَا الحمام؟ عَلَنَ نَعْمِ ، قالت : أما إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيت زوجها إلا هتكت ما بينها وبين الله من حجاب » وهو من حديث شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي المليح عنها ، وكلهم رجال الصحيح. وروى عن جرير عن سالم عنها ، وكان سالم يدلس ويرسل . وقال الترمذي : بعد ذكر الحديث حسن . وفي رواية للنسائي عن جابر « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام إلا من عذر » هكذا بلفظ « إلا من عذر » في الجامع ، ولم يذكر هذا الاستثناء ﴿ اللَّهِ مَذَى ، وَلَمْ يُوجِدُ الْحَدَيْثُ فِي النَّسَائِي ، وَلَعْلُ ذَلْكُ فِي بَعْضُ النَّسَخُ . قال العلامة محمد ابن إبراهيم الوزير في بعض أجوبته : والظاهر أنه غلط ، ولم يذكره الشريف أبو المحاسن فى كتابه فى الحمام ، ولم يذكر الاستثناء فى حديث جابر ولا عزاه إلى النسائى . وقد رواه من حديث جابر بلفظ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمنزر » ورواه الشريف أبو المحاسن في كتابه في الحمام من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبي الزبير عن جابر ، وليس في شيء من الطرق ذكر العذر . وحديث الباب يدل على جواز الدخول ، للذكور بشرط لبس المآزر ، وتحريم الدخول بدون منزر وعلى تحريمه على النساء مطلقا واستثناء الدخول من عذر لهن لم يثبت من طريق تصلح للاحتجاج بها فالظاهر المنع مطلقا ، ويؤيد ذلك ما سلف من حديث عائشة الذي روته لنساء الكورة ، وهوأصح ما في الباب إلا لمريضة أو نفساء كما سيأتي في الحديث الذي بعد هذا إن صح .

٢ - (وَعَن ْعَبَد الله بْن مُعَمَر أَن َّ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِنْهَا سَتُفْتَحُ لَكُم ۚ أَرْضُ العَجَم وَسَتَجِد ُونَ فِيها بُيُونا يُقَالُ كَمَا الْحَمَّاماتُ فَلَا يَد ْخُلَتَهَا الرّجالُ إِلاَّ بالإِزَارِ ، وَامْنَعُوا النِّسَاءَ إِلاَّ مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءً » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ ماجَه ْ) .

الحديث في إسناده عبد الرحمن بن أنعم الإفريقي وقد تكلم عليه غير والحدد. وفي إسناده أيضا عبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي إفريقية ، وقد غمزه البخاري وابن أبي حاتم ، وهو يدل على تقييد الجواز للرجال بلبس الإزار ، ووجوب المنع على الرجال للنساء إلا لعذر المرض والنفاس ، وهذا أعنى استثناء المريضة والنفساء أخص من استثناء العذر المذكور في حديث النسائي فيقتصر عليهما وقد عرفت ما فيه . قال المصنف : وفيه أن من حلف لا يدخل بيتا فدخل حماما حنث انتهى ،

كتاب التيمم

التيمم فى اللغة : القصد . قال الأزهرى : التيمم فى كلام العرب القصد ، يقال تيممت فلانا و تأممته و أممته : أى قصدته . وفى الشرع : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة و نحوها قاله فى الفتح . واعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة و الإجماع . وهى خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الأمة . قال فى الفتح : واختلف هل التيمم عزيمة أو رخصة ؟ وفصل بعضهم فقال : هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة .

باب تيمم الجنب للصلاة إذا لم يجد ماء

١ - (عَنْ عِمْرَانَ بِنْ حُصَّيْنِ قالَ ﴿ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَي سَفَرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فاذا هُوَ بِرَجُلِ مُعْتَزِلٍ فَقَالَ : مامنَعَكَ أَنْ تُصَلِّى ؟ قالَ : أصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلا ماءً ، قالَ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَانَّهُ يِكُفْيِكَ ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴾ ؟ فانَّهُ يِكَفْيِكَ ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴾ ؟

(قوله فاذًا هو برجل) وقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن أن هذا الرجل

هو جلاد بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعة شهد بدرا . قال ابن الكلبي : وقتل يومئذ ، وقال غيره : له رواية ، وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال الحافظ: أما على قول الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف . وأما على قول غيره فيحتمل أن يكون هو لكن لايلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ، وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال إنه قتل ببدر (قوله أصابتني جنابة ولا ماء) بفتح الهمزة : أى معى : أى موجود ، وهو أبلغ في إقامة عذره لما فيه من عموم النِّي كأنه نني وجود الماء بالكلية (قوله عليك بالصعيد) اللام للعهد المذكور في الآية الكريمة و دل قوله يكفيك على أن المتيمم في مثل هذه الحال لايلزمه القضاء. ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفيك : أى للأداء ، فلا يدل على ترك القضاء والأوّل أظهر . والحديث يدل علىمشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنب وغيره، وقد أجمع على ذلك العلماء، ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا من السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ، وحكى مثله عن إبراهيم النخعي من عدم جوازه للجنب ، وقيل إن عمر وعبد الله رجعا عن ذلك . وقد جاءت بجوازه للجنب الأحاديث الصحيحة . وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال باجماع العلماء ، إلا ما يحكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال لايلزمه ، وهو مذهب متروك باجماع من بعده ومن قبله وبالأحاديث الصحيحة المشهورة فىأمره صلى الله عليه وآله وسلم للجنب بغسل بدنه إذا وجد المـاء.

باب تيمم الجنب للجرح

١ – (عَنْ جابِرِ قَالَ ﴿ خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلا ۗ مِنَا حَجَرُ فَسَجّهُ فِي رأسه ثُمَّ احْتَلَمَ ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ هَلَ تَجِدُ وَنَ لَى رُخْصَةً فِي التَّبَمَّمِ ؟ فَقَالُوا : مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وأنْتَ تَقَدْرُ عَلَى المَاء ، فَاغْتَسَلَ قَمَات ، فَلَمَا قَدَرِمْنَا عَلَى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ أُنْخُبِرَ بِذَلِك ، فَقَال : قَدَرُمْنَا عَلَى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ أُنْخُبِرَ بِذَلِك ، فَقَال : قَدَلُوهُ قَتَلَهُمُ الله أَن الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ أُنْخُ العِي السُّؤَالُ ، إِنْمَا كَانَ يَكُفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ ، أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ أُنْمَ يَعْسَحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدَه » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّ القَّارَ قُطْنِي) .

الحديث رواه أيضا ابن ماجه وصححه ابن السكن ، وقد تفرد به الزبير بن خريق وليس

بالقوى ، قاله الدارقطني وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب. قال الحافظ : رواه أبو داود أيضا من حديث الأوزاعي قال : بلغني عن عطاء عن ابن عباس . ورواه الحاكم عن بشر بن بكر عن الأوزاعي ، حدثني عطاء عن ابن عباس ـ وقال الدارقطني : اختلف فيه على الأوزاعي ، والصواب أن الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء . وقال أبو زرعة وأبو حاتم : لم يسمعه الأوزاعي من عطاء إنما سمعه من إسماعيل بن مسلم عن عطاء ، ونقل ابن السكن عن ابن أبي داود أن حديث الزبير بن خريق أصحّ من حديث الأوزاعي . وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد ابن أبي رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعًا ، والوليد بن عبيد ضعفه الدار قطني وقوًّاه من صحح حديثه (قوله العي) بكسرالعين : هو التحير في الكلام ، قيل هو ضد البيان . والحديث يدل على جواز العدول إلى التيمم لخشية الضرر ، وقد ذهب إلى ذلك العترة ومالك وأبوحنيفة والشافعي في أحد قوليه . وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه إلى عدم جواز التيمم لخشية الضرر ، قالوا : لأنه واجد : والحديث وقوله تعالى - وإن كنتم مرضى - الآية يردان عليهما . ويدل الحديث أيضا على وجوب المسح على الجبائر ؛ ومثله حديث على عليه السلام قال « أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أمسح على الجبائر» وقد اتفق الحفاظ على ضعفه ، وقد ذهب إلى وجوب المسح على الجبائر المؤيد بالله والهادي في أحد قوليه . وروى عن أبي حنيفة والفقهاء السبعة فمن بعدهم ، وبه قال الشافعي ، لكن بشرط أن توضع على طهر وأن لايكون تحتها من الصحيح إلا مالابد منه ، والمسح المذكور عندهم يكون بالمـاء لابالتراب . وذهب أبوالعباس وأبوطالب وهو أحد قولى الهادي . وروى عن أبي حنيفة أنه لايمسح ولا يحل بل يسقط كعبادة تعذرت ولأن الجبيرة كعضو آخر ، وآية الوضوء لم تتناول ذلك، واعتذروا عن حديث جابر وعلى " بالمقال الذي فيهما ، وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصلح للاحتجاج به على المطلوب وقوى بحديث على ، ولكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم .

باب الجنب يتيمم لخوف البرد

١ – (عَنْ عَمْرِو بنِ العاصِ أَنَّهُ كَالًا بُعِثَ فى غَزْوَة ذَاتِ السَّلَاسِلِ قَالَ : احْتَلَمْتُ فى لَيْلَة باردة شَلَيْدَة البَرْد ، فأَشْفَقْتُ إن اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بأَصْحا بى صَلَاة الصَّبْحِ ، فلَمَا قَدَمْنا عَلى رَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وسلَّمَ ذَكَرُوا ذَلكَ لَهُ ، فقال : يا عَمْرُو صَلَّيْتَ بأَصْحابِكَ وأنْتَ جُنُبٌ ، فقلْتُ : ذكرَتُ قَوْلَ اللهِ تَعالى - وَلا تَقْتُلُوا فِي اللهِ مَعَالَى - وَلا تَقْتُلُوا

أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِياً - فَتَيَمَّمْتُ أَنْمَ صَلَيْتُ ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَمَ وَلَمْ يَقُلُ شَيَّنًا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُد وَالدُّ ارْقُطْ فِي).

الحديث أخرجه البخارى تعليقا ، و ابن حبان و الحاكم ، و اختلف فيه على عبدالرحمن ابن جبير فقيل عنه عن أبى قيس عن عمرو وقيـل عنه عن عمرو بلا واسطة ، لـكن. الرواية التي فيها أبو قيس ليس فيها إلا أنه غسل مغابنه فقط . وقال أبو داود : روى. هذه القصة الأوزاعي عن حسان بن عطية وفيه « فتيمم » ورجح الحاكم إحدى. الروايتين ؛ وقال البيهتي : يحتمل أن يكون فعل ما في الروايتين جميعا ، فيكون قله. غسل ما أمكنه وتيمم للباقي ، وله شاهد من حديث ابن عباس . ومن حديث، أبي أمامة عند الطبراني (قوله ذات السلاسل) هي موضع وراء وادي القري، وكانت. هُذه الغزوة في جمادي الأولى سنة ثمان من الهجرة (قوله فأشفقت) أي خفت. وحذرت (قوله فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا) فيه دليلان على. جواز التيمم عند شدة البرد ومحافة الهلاك : الأول التبسم والاستبشار ، والثاني عدم الإنكار لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لايقر على باطل ، والتبسم والاستبشار أقوى دلالة من السكوت على الجواز ، فان الاستبشار دلالته على الجواز بطريق الأولى . وقد استدل بهذا الحديث الثورى ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر أن من تيمم لشدة البرد وصلى لاتجب عليه الإعادة ، لأن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم لم يأمره بالإعادة ، ولو كانت واجبة لأمره بها ولأنه أتى بما أمر به وقدر عليه ، فأشبه سائر من يصلى بالتيمم . قال ابن رسلان : لايتيمم لشدة البرد من أمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن الضرر مثل أن يغسل عضوا ويستره ، وكلما غسل عضوا ستره ودفاه من البرد لزمه ذلك ، وإن لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر العلماء . وقال الحسن وعطاء : يغتسل وإن مات ولم يجعل له عذرا ي ومقتضى قول ابن مسعود: لو رخصنا لهم لأوشك إذا بردعليهم الماء أن يتيمموا أنه لايتيمم. لشدة البرد. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث مالفظه فيه: من العلم إثبات. التيمم لخوف البرد وسقوط الفرض به وصحة اقتداء المتوضئ بالمتيمم ، وأن التيمم لايرفع الحدث ، وأن التمسك بالعمومات حجة صحيحة انهى . وقوله وأن التيمم لايرفع الحلث م لعله مستفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صليت بأصحابك وأنت جنب » ؟. ﴿

باب الرخصة في الجماع لعادم الماء

الله على ال

الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضا ، وقد اختلف فيه على أي قلابة الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر ، ورواه ابن حبان والحاكم والدارقطني ، وصححه أبوحاتم ، وعرو بن بجدان قد وثقه العجلي . قال الحافظ : وغلط ابن القطان فقال إنه مجهول ، وعرو بن بجدان قد وثقه العجلي . قال الحافظ : وغلط ابن القطان فقال إنه مجهول ، وقي الباب عن أبي هريرة عند البزار والطبراني ، قال الدارقطني في العلل : وإرساله أصح وقوله اجتويت المدينة) بالجيم : أي استوخمها ولم توافق طبعي ، وهو افتعلت من الجوي موهو المرض . والحديث يدل على جواز التيمم للجنب ، وقد تقدم الكلام عليه أول الباب ، وهو المرض . والحديث يدل على جواز التيمم للجنب ، وقد تقدم الكلام عليه أن الصعيد طهور يجوز لمن تطهر به أن يفعل ما يفعله المتطهر بالماء من صلاة وقواءة و دخول مسجد ومس مصحف وجماع وغير ذلك ، وأن الاكتفاء بالتيمم ليس وقواءة و دخول مسجد ومس مصحف وجماع وغير ذلك ، وأن الاكتفاء بالتيمم ليس يقلد بوقت محدود ، بل يجوز وإن تطاول العهد بالماء ، وذكر العشر سنين لايدل على علم جواز الاكتفاء بالماء بعدها ، لأن ذكرها لم يرد به التقييد بل المبالغة لأن الغالب عدم عقدان الماء وكثرة وجدانه لشدة الحاجة إليه ، فعدم وجدانه إنما يكون يوما أو بعض يوم .

باب اشتراط دخول الوقت للتيمم

- (عَنْ عَرْو بْنِ شُعَيْبِ عَنَ أبيه عَنْ جَدَه ُ قال : قال رسُولُ اللهِ عَنْ جَدَه ُ قال : قال رسُولُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّمَ « جُعَلَتْ لَى الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهَورًا أَيْتَمَا مَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّمَ « جُعَلَتْ لَى الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهَورًا أَيْتَمَا مَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّمَ وَصَلَيْتُ ») : أَدْرُ كَتْنِي الصَّلَاة تَمَسَّحْتُ وصَلَيْتُ ») :

حدثنا محمد بن أبي عدى عن سلمان : يعني التيمي عن سيار عن أبي أمامة وذكره ، وإسناده ثقات إلا سيار االأموى وهو صدوق . وفي الباب عن على عند البزار وعن أبي هريرة عند مسلم والترمذي . وعن جابر عند الشيخين والنسائي . وعن ابن عباس عند أحمد . وعن حذيفة عند مسلم والنسائي ، وعن أنس أشار إليه الترمذي . ورواه السراج في مسنده باسناد قال العراقي صحيح . ورواه الخطابي في معالم السنن ، وسيأتي في الصلاة . وعن أبي أمامة عند أحمد والترمذي في كتاب السير وقالحسن صحيح ولكنه لم يذكر فيه المقصود.وعن أبي ذر عند أبى داود . وعن أبى موسى عند أحمد والطبراني باسناد جيد . وعن ابن عمر عند البزار والطبراني ، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف . وعن السائب بن يزيد عند الطبراني : وعن أبي سعيد عند الطبراني أيضا (قوله جعلت لي الأرض مسجدًا) أي موضع سجود لايختص السجود منها بموضع دون غيره ، ويمكن أن يكون مجازًا عن المكان المبنى للصلاة . قال الحافظ : وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك ، قال الداو دي وابن التين : والمراد أن الأرض جعلت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مسجدا وطهورا وجعلت لغيره مسجدا ولم تجعل له طهورا ، لأن عيسى كان يسيح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة ، وقيل إنما أبيح لهم موضع يتيقنون طهارته ، بخلاف هذه الأمة فانه أبيح لهم التطهر والصلاة إلا فيما تيقنوا نجاسته . والأظهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلاة في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع . قال الحافظ في الفتح : ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ « وكان من قبلي إنما يصلون في كنائسهم » وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية ، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه « لم يكن أحد من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه » (قوله وطهورا) بفتح الطاء : أي مطهرة ، وفيه دليل على أن التراب يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما في الطهورية . قال الحافظ : وفيه نظر وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض لعموم لفظ الأرض لجميعها ، وقد أكده بقوله «كلها » كما في الرواية الثانية . واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا بلفظ «و جعلت تربتها لنا طهورا » وهذا خاص فينبغي أن يحمل عليه العام . وأجيب بأن تربة كلمكان مافيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال : وردّ بأنه وردّ في الحديث المذكور بلفظ التراب ، أخرجه ابن خزيمة وغيره . وفي حديث على « وجعل التراب لي طهورا » أخرجه أحمد والبيهتي باسناد حسن ، وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالتربة مفهوم لقب ، ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الأصول ولم يقل به إلا الدقاق فلا ينتهض لتخصيص المنطوق ، ورد بأن الحديث سبق لإظهار التشريف ، فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه ، وأنت

محبير بأنه لم يقتصر على التراب إلا في هذه الرواية ، نعم الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم وأحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المـائدة منه يدل على أن المراد التراب ، وذلك لأن كلمةً من للتبعيض كما قال في الكشاف إنه لايفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسه من الدهن والتراب إلا معنى التبعيض انهـي . فان قلت : سلمنا التبعيض فما الدليل على أن ذلك البعض هو التراب ؟ قلت : التنصيص عليه في الحديث المذكور . ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد والأمر بالتيمم منه وهو التراب ، لكنه قال في القاموس : والصعيد : التراب أو وجه الأرض . وفى المصباح السعيد : وجه الأرض ترابا كان أو غيره . قال الزجاج : لاأعلم اختلافا بين آهل اللغة في ذلك . قال الأزهري ؛ ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد في قوله تعالى ـ صعيدًا طيبًا ـ هو التراب . وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي : الصعيد : تراب وجه الأرض ولم يذكر غيره . وفي المصباح أيضا . ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق على وجوه : على التراب الذي على وجه الأرض ، وعلى وجه الأرض ، وعلى الطريق ؛ ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال . وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب العترة والشافعي وأحمد وداود ؛ وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والأوزاعي والثوري إلى أنه يجزئ بالأرض وما عليها ، وسيعقد المصنف لذلك بابا (قوله أينما أدركتني الصلاة) في الرواية الثانية « فأينما أدركت رجلا من أمتى الصلاة » وفي الصحيحين « فأيما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل ».

وقد استدل به على عموم التيمم بأجزاء الأرض لأن قوله « فأينما أدركت رجلا ، وأيما رجل » صيغة عموم ، فيدخل تحته من لم يجد ترابا ووجد غيره من أجزاء الأرض . قال ابن دقيق العيد : ومن خصص التيمم بالتراب يحتاج إلى أن يقيم دليلا يخص به هذا العموم أو يقول دل الحديث على أنه يصلى وأنا أقول بذلك فيصلى على الحالة ، وبرد عليه حديث الباب فانه بلفظ « فعنده مسجده وعنده طهوره » . وقد استدل المصنف بالحديث على الشراط دخول الوقت للتيمم لتقييد الأمر بالتيمم بادراك الصلاة وإدراكها لايكون إلا بعد دخول الوقت قطعا . وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط العترة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل الإجماع والسنة . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى الصلاة فاغسلوا - ولا قيام قبله والوضوء خصه الإجماع والسنة . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجزي قبل الوقت كالوضوء ، وهذا هو وإرادة القيام تكون في الوقت وتكون قبله ، فلم يدل دليل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص الوضوء الإجماع »

ماب من وجـد مايكني بعض طهارته يستعمله

١ = (عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَن رَسُولَ اللهِ صَلَى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ قَالَ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ قَالَ اللهِ عَن تُكُم بُامْرِ فَأ تُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْنُمَ » مُتَّفَق عَلَيْهِ) .

هذا الحديث أصل من الأصول العظيمة وقاعدة من قواعد الدين النافعة ، وقد شهد له صريح القرآن ، قال الله تعالى _ فاتقوا الله ما استطعتم _ فلك الاستدلال بالحديث على العفو عن كل ما خرج عن الطاقة ، وعلى وجوب الإتيان بما دخل تحت الاستطاعة من المأثمور به وأنه ليس مجرإد خروج بعضه عن الاستطاعة موجبا للعفو عن جميعه . وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء الذي يكني لبعض الطهارة وهو كذلك ، وقد خالف في ذلك زيد بن على والناصر والحنفية ، فقالوا : يسقط استعمال الماء لأن عدم بعض المبدل بيح الانتقال إلى البدل .

باب تعين التراب للتيمم دون بقية الجامدات

١ - (عَنْ عَلِي كَرَّمَ اللهُ وَجَهْهَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « أَعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحدٌ مِنَ الْأَنْبِياءِ : نُصِرْتُ بالرَّعْب ، وأَعْطِيتُ مُفَاتِيحَ الأَرْضِ ، وسمَّيتُ أَهْمَدَ ، وَجَعُلَ لَى التَّرَابُ طَهُورًا ، وَجَعُلَتْ أَمْتِي خَنْيرَ الأُمْمَ » رَوَاهُ أُهْمَدُ) .

الحديث أخرجه البيهتي في الدلائل. وأيضا في حديث جابر المتفق عليه « خمس: النصر بالرعب ، وجعل الأرض مسجدا وطهورا ، وتحليل الغنائم ، وإعطاء الشفاعة ، وعموم البعثة » وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند مسلم « خصلتين وهما: وأعطيت جوامع الكلم ، وختم بى النبيون » فيحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال. ولمسلم من حديث حذيفة « فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وذكر خصلة الأرض ، قال: وذكر خصلة أخرى » وهذه الحصلة المبهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي « وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش » يشير إلى ما حطه الله عن أمته من آلإصر ، فصارت الحصال تسعا. وفي حديث الباب زيادة « أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمتي خير الأمم » فصارت الحصال ثنتي عشرة خصلة . وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « فضلت على الأنبياء بست : غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر ، وجعلت أمتي خير الأمم ، وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب من ذنبي وما تأخر ، وجعلت أمتي خير الأمم ، وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب

لواء الحمد يوم القيامة تحتُّه آدم فمن دونه » وذكر ثنتين مما تقدم : وله من حديث ابن عباس رفعه « فضلت على الأنبياء بخصلتين : كان شيطاني كافرا فأعانني الله عليه فأسلم ، قال : ونسيت الأخرى » فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة . قال الحافظ في الفتح : ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع . وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى في كتاب شرف المصطفى أن الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة . وَالحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعين التراب للتصريح في الحديث بذكر التراب، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب اشتراط دخول الوقت للتيمم (قوله نصرت بالرعب) مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب ، لكن في مسيرة الشهر التي ورد التقييد بها في الصحيحين وفي أكثر منها بالأولى: وأما دونها فلا ، ولكن ورد فيرواية في البخاري « ونصرت على العدو" بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر » وهي تشعر باختصاصه به مطلقًا ، وإنما جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه . قال الحافظ في الفتح : وهل هي حاصلة لأمته من بعده ؟ فيه احتمال ، وقد نقل ابن الملقن في شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ « والرعب يسعى بين يدى أمتى شهرا» (قوله وأعطيت مفاتيح الأرض) هي ما سهل الله له ولأمته من افتتاح البلاد الممتنعة والكفور المتعذرة (قوله وجعلت أمتى خير الأمم) هو مثل ما نطق به القرآن ، قال الله تعالى ـ كنتم خير أمة أخرجت للناس - :

٧ - (وَعَنْ حُدْيَفْةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ « فَضُلَّنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثُ : جُعلَتْ صُفُوفُنا كَصَفُوفِ المَلائِكَة ، وَجُعلَتْ لَنَا الأَرْضِ كُلُّهَا مَسْجِدًا ، وَجُعلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا كُمْ تَجِيدٍ المَاءَ ، رَوَاهُ مُسْلَمٌ) ؟

(قوله بثلاث) الثالثة مبهمة ، وقد بينها ابن خزيمة والنساتى وهى « وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة » وقد تقدم التنبيه على ذلك ، والحديث يدل على قصر التيمم على التراب للتصريح بالتراب فيه ، وقد عرفت البحث فى ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت (قوله صفوفنا كصفوف الملائكة) وهى أنهم يتمون المقدم ثم الذى يليه من الصفوف ثم يراصون الصف كما ورد التصريح بذلك فى سنن أبى داود وغيرها ،

باب صفة التيمم

١ – (عَن ْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي التَّبَمَّمِ إِن التَّبَمَّمِ « ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالبَدَيْنِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُودَ اَوُدَ . وَفِي لَفُظْ « أَنَّ

النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآليه وسَلَّمَ أَمَرَهُ بالتَّيَمُّم ِ لِلْوَجْهُ والكَفَّنْينِ » رَوَاه النَّرْمِذِي وصَّحَهُ) .

قال ابن عبد البر : أكثر الآثار المرفوعة عن عمار ضربة واحدة ، وما روى عنه من ضربتين فكلها مضطربة ، وقد جمع البيهتي طرق حديث عمار فأبلغ . وقد روى الطبراني فى الأوسط الكبير أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمار بن ياسر « يكفيك ضربة للوجه وضربة للكفين » وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيي وهو ضعيف وإن كان حجة عند الشافعي . والحديث يدل على أن التيمم ضربة واحدة للوَّجه والكفين ، وقد ذهب إلى ذلك عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحق والصادق والإمامية ، قال في الفتح : ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره وهو قول عامة أهل الحديث . وذهب الهادى والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب والإمام يحيى والفقهاء إلى أن الواجب ضربتان : ضربة للوجه وأخرى لليدين . وذهب ابن المسيب وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربات : ضربة للوجمه ، وضربة للكفين ، وضربة للذراعين . احتج الأولون بحمديث الباب وبالرواية الأخرى الآتية المتفق عليها من حديث عمار . وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالضربتين بما فيها من المقال المشهور . واحتج أهـل القول الثاني بحـديث ابن عمر مرفوعا بلفظ « التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين » أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهتي ، وفي إسناده على بن ظبيان . قال الدار قطني : وثقه يحيي القطان وهشيم وغيرهما . قال الحافظ : هو ضعيف ضعفه القطان وابن معين وغير واحد . وقد روى أيضاً من طريق ابن عمر مرفوعا بلفظ « تيممنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربنا بأيدينا على الصعيد الطيب، ثم نفضنا أيدينا فمسحنا بها وجوهنا، ثم ضربنا ضربة أخرى فمسحنا من المرافق إلى الكف » وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك . وروى أيضًا عن ابن عمر مرفوعًا من وجه آخر بلفظ حديث ابن ظبيان ، قال أبوزرعة : حديث باطل . ورواه الدارقطني والحاكم من حديث جابر ، وفيه عثمان بن محمد وهو متكلم فيه قاله ابن الجوزى. قال الحافظ : وأخطأ في ذلك . قال ابن دقيق العيد : لم يتكلم فيه أحد ، نعم روايته شاذة . قال الدارقطني بعد رواية حديث جابر : كلهم ثقات والصواب موقوف . وفي الباب عن الأسلع بن شريك رواه الطبراني والدارقطني ، وفيـه "الربيع بن بدر وهو ضعيف وعن أبي أمامة رواه الطبر اني ، قال الحافظ وإسناده ضعيف. وعن عائشة مرفوعا رواه البزار وابن عدى ، وقد تفرّد به الحريش بن الحرّيت ولا يحتجّ بحديثه ، قال أبو حاتم : حديثه منكر . وعن عمار رواه البزار ، وقد عرفت أن أحاديثه الصحاح ضوية واحدة . وفي الباب أيضا عن ابن عمر مرفوعا بلفظ « إنه صلى الله عليه وآله وسلم تيمم بضر بتین مسح باحداهما وجهه » رواه أبو داود بسند ضعیف لأن مداره علی محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخارى وأحمد. قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت أحد، وبهذا يتبين لك أن أحاديث الضربتين لاتخلو جميع طرقها من مقال، ولو صحت لكان الأخذ بها متعينا لما فيها من الزيادة، فالحق الوقوف على ما ثبت في الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة واحدة حتى تصح الزيادة على ذلك المقدار. وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على ما يصلح متمسكا للوجوب بل قال الإمام يحيى: إنه لادليل يدل على ندبية النثليث في التيمم، وقوى ذلك الإمام المهدى والأمر كذلك.

(قوله فتمعكت) وفي رواية « فتمرّغت» أي تقلبت (قوله إنما كان يكفيك) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المذكورة في هذا الحديث (قوله وضرب بكفيه) المذكور في هذا الحديث ضربة واحدة ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا (قوله ثم مسح بهما وجهه وكفيه) فيه دليل لمذهب من قال !: إنه يقتصر في مسح اليدين على الكفين ، وإليه ذهب عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد وإسحق وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث ، هكذا في شرح مسلم . وذهب على بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عمر والحسن البصرى والشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر وسفيان الثوري ومالك وأبوحنيفة وأصحاب الرأى وآخرون إلى أن الواجب المسح إلى المرفقين ، رواه النووى في شرح مسلم . ورواه في البحر أيضا عن الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبي طالب والفريقين ودّهب الزهري إلى أنه يجب المسح إلى الإبطين. قال الخطابي لم يختلف أحد من العلماء في أنه لايلزم مسح ما وراء المرفقين . احتج الأوّلون بحديث الباب : واحتج أهل القول الثاني بحديث ابن عمر مرفوعا بلفظ « ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين » وقد تقدم عدم انتهاضه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره . واحتجوا بالقياس على الوضوء وهو فاسد الاعتبار . واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار عند أبي داود بلفظ إلى الآباط ، وأجيب بأنه منسوخ كما قال الشافعي : واحتجّ أيضًا بأن ذلك حد اليد لغة ، وأجيب بأنه قصرها الحبر وإجماع الصحابة على بعض حدها لغة : قال الحافظ في الفتح :

وما أحسن ما قال: إن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السن ، وفي رواية إلى نصف الذراع . وفي رواية إلى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال . وأمارواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيا أمر به . ومما يقوى رواية وسلم بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيا أمر به . ومما يقوى رواية وسلم بندلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ، ولا سيا الصحابي المجتهد انتهى . والحق مع أهل المذهب الأول حتى يقوم دليل يجب المصير إليه ، ولا شك أن الأحاديث المشتملة على الزيادة أولى بالقبول ولكن إذا كانت صالحة للاحتجاج بها . وليس في الباب المشتملة على الزيادة أولى بالقبول ولكن إذا كانت صالحة للاحتجاج بها . وليس في الباب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه » (قوله إلى الرصغين) هي لغة في الرسغين وهما مفصل الكفين . قال المصنف بعد أن ساق الحديث : وفيه دليل على أن الرسغين وهما مفصل الكفين . قال المصنف بعد أن ساق الحديث : وفيه دليل على أن الرسغين في تيمم الجنب لايجب انتهى .

باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت

١ – (عَنَ عَطَاء بنن يَسَارٍ عَنَ أَيْ سَعِيدِ الْحُدُرِيّ قَالَ ﴿ خَرَجَ رَجُلَانَ فَى سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسٌ مَعَهُما مَاءُ فَتَيَمَمَّما صَعِيدًا طَيِّبا فَصَلَيّا ، فَى سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاة وَلَيْسٌ مَعَهُما الوُضُوء وَالصَّلاة ، وَكُمْ يُعُدِ الآخِرُ ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلهِ وَسَلَّمَ فَذَكُرَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ ثُمْ اللَّذِي كُمْ يُعُد ْ: أَصَبِبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْزَأَتْكَ صَلاتُكَ ؛ وقالَ لللّذِي تَوَضَّأَ لللّذِي كُمْ يُعُد ْ: أَصَبِبْتَ السُّنَّة وَأَجْزَأَتْكَ صَلاتُكَ ؛ وقالَ لللّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَاد : لَكَ الأَجْرُ مُرَّتَمْنِ » رَوَاهُ النَّسَائَى وأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفَطُهُ ، وقَدَ رُويَاهُ أَيْضًا عَن عَطَاء بن يَسَارٍ عَنِ النَّيِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلهِ وَسَلَّمَ مَرُسُلاً) . وأيضًا الدارمي والحاكم ، ورواه الدارقطني موصولا ثم قال : تفود به الحديث أخرجه أيضًا الدارمي والحاكم ، ورواه الدارقطني موصولا ، وخالفه أبن المبارك عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سوادة عن عطاء عنه موصولا ، وخالفه أبن المبارك فأرسله ، وكذا قال الطبراني في الأوسط لم يروه متصلا إلا عبد الله بن نافع . وقال موسي فأرسله ، وكذا قال الطبراني في الأوسط لم يروه متصلا إلا عبد الله بن نافع . وقال موسي ابن هارون : رفعه وهم من ابن نافع . وقال أبو داود : رواه غيره عن الليث عن عميرة ابن هارون : رفعه وهم من ابن نافع . وقال أبو داود : رواه غيره عن الليث عن عميرة

عن بكر عن عطاء مرسلا . قال : وذكر أبي سعيد فيه ليس بمحفوظ : وقد رواه ابن السكن في صحيحه موسولًا من طريق أبي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن الحرث وعميرة بن أبي ناجية جميعا عن بكر موصولاً . ورواه ابن لهيعة عن بكر فزاد بين عطاء وأبي سعيد أبا عبد الله مولى إسمعيل بن عبيد الله وابن لهيعة ضعيف ولا يلتفت إلى زيادته ، ولا تعل بها رواية الثقة عمرو بن الحرث ومعه عميرة بن أبي ناجية ، وقد وثقه النسائي ويحبي ابن بكير وابن حبان ، وأثني عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مريم وله شاهد من حديث ابن عباس ، رواه إسحق بن راهويه في مسنده « أن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم بال ثم تيمم ، فقيل له إن الماء قريب منك ، قال : فلعلى أن لاأبلغه». والحديث يدل على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لايجب عليه الإعادة وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والإمام يحيى. وقال الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وطاوس وعطاء والقاسم بن محمد بن أبى بكر ومكحول وابن سيرين والزهرى وربيعة كما حكاه المنذري وغيره أنها تجب الإعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع بقائه لقوله تعالى _ أقم الصلاة _ مع قوله _ إذا قمتم إلى الصلاة _ فشرط في صحتها الوضوء وقد أمكن في وقتها ، ولقوله « فاذا وجد المـاء فليتق الله وليمسه بشرته » الحديث ورد بأنه لايتوجه الطلب بعد قوله « أصبت السنة وأجزأتك صلاتك » وإطلاق قوله « فاذا وجد الماء » مقيد بحديث الباب ، ويؤيد القول بعدم وجوب الإعادة حديث « لاتصلوا صلاة في يوم مرّتين » عند أحمد و أبي داو د والنسائي و ابن حبان ، و صححه ابن السكن ؛ و يجاب عنه بأنهما عند القائل بوجوب الإعادة صلاة واحدة لأن الأول قد فسد بوجود الماء فلا يرد ذلك عليه . وما قيل من تأويل الحديث بأنهما وجدا بعد الوقت فتعسف يخالف ماصرح به الحديث من أنهما وجدا ذلك في الوقت . وأما إذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء عند العترة والفقهاء . وقال داود وسلمة بن عبد الرحمن : لا يجب لقوله تعالى ـ ولا تبطلوا أعمالكم _ وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فانه يجب عليه الحروج من الصلاة وإعادتها بالوضوء عند الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري والمزنى وابن شريح . وقال مالك وداود : لايجب عليه الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة ، وسيأتى الكلام عليه (قوله أصبت السنة) أى الشريعة الواجبة (قوله وأجزأتك صلاتك) أي كفتك عن القضاء ، والإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطا للإعادة .

باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها

١ – (عَنَ ْ أَبِي ذَرَّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ (إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيَّبَ طَهُورُ المُسْلِمِ وَإِن ۚ لَمْ يَجِيدِ المَاءَ عَشْرَ سَنِينَ ، فاذًا وَجَدَ

الماء فليمسَّه أبسَرته فان ذلك خنير ، رواه أهمد والترمذي و صحة) .

الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه ، وقد اختلف فيه على أبي قلابة ، وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعادم الماء . والمصنف رحمه الله قد استدل بقوله ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة ، وهو استدلال صحيح لأن هذا الحديث مطلق فيمن وجده بعد الوقت ، ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعدها . وحديث أبي سعيد السابق مقيد بمن وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة ، فتخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد وتبقي صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها داخلتين تحت إطلاق الحديث . وفي كلا الصورتين خلاف قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا ، ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث (قوله فان ذلك خير) فإنه يدل على عدم الوجوب المدعى ؟

باب الصلاة بغير ماء ولاتراب عند الضرورة

الله الله عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أساء قلادة فهلكت، فبعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رجالا في طلبها فوجد وها فأدر كنتهم الصلاة وليس معهم ماء في فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا وسكم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم شكوا ذلك إليه ، فأنزل الله عز رسول الله صلى الله عليه واله وسلم شكوا ذلك إليه ، فأنزل الله عز وجل آية التيمشم «رواه الجماعة إلا الترمذي).

(قوله إنها استعارت) وفي بعض الروايات أنها قالت « انقطع عقد لى » ولا مخالفة بينهما فهو حقيقة ملك لأسماء ، وإضافته في الرواية الثانية إلى نفسها لكونه في يدها (قوله فصلوا بغير وضوء) استدل بذلك جماعة من المحققين منهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم المطهرين الماء والتراب ، وليس في الحديث أنهم فقدوا التراب ، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط ، ولكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب لأنه لامطهر سواه ، فقدوا المستدلال به أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبهذا قال الشافعي وأحمد وجمهور المحدثين وأكثر أصحاب مالك ، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة فالمنصوص عن الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابه ، واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة ، والمشهور عن أحمد وبه قال المزنى وسحنون وابن المنذر لاتجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها قال المزنى وسحنون وابن المنذر لاتجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها قال المزنى وسحنون وابن المنذر لاتجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها قال المزنى وسحنون وابن المنذر لاتجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها قال المزنى وسحنون وابن المنذر لاتجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها قال المزنى وسحنون وابن المنذر لاتجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها

لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وتعقب بأن الإعادة لا تجب على الفور ، فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة ، وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة . وقال مالك وأبوحنيفة في المشهور عنهما لا يصلى ، لكن قال أبوحنيفة وأصحابه : يجب عليه القضاء ، وبه قال الثوري والأوزاعي . وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون : لا يجب عليه القضاء ، وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسئلة . وحكى النووي في شرح المهذب عن القديم تستحب الصلاة وتجب الإعادة ، وبهذا تصير الأقوال خمسة قاله الحافظ في الفتح .

أبواب الحيض

قال فى الفتح : أصله السيلان ، وفى العرف : جريان دم المرأة . قال فى القاموس : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضا ومحاضا فهى حائض وحائضة : سال دمها ، والمحيض اسم مصدر ومنه الحوض لأن الماء يسيل إليه .

باب بناء المعتادة إذا استحيضت على عادتها

١ – (عَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ « قَالَتُ فَاطَمَةُ بِنْتُ أَى حُبِيْشُ لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنِّى امْرَأَةُ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا ذلك عرْقُ ولَيْسَ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا ذلك عرْقُ ولَيْسَ بِالحَيْضَة ، فَاذَا أَقْبِلَتَ الحَيْضَةُ فَاتُرُكَى الصَّلَاة ، فإذا ذَهبَ قَدُرُها فاغْسِلِ عَنْكُ عَنْكُ الدَّمَ وَصَلِّى » رَواه البُخارِيُّ وَالنَّسَائيُّ وَأَبُودَ اود . وفي رواية للمُجماعة إلاَّ ابْنَ مَاجَهُ « فاذَا أَقْبَلَتَ الحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاة ، فاذَا أَدْ بَرَتُ فَاغْسِلِي عَنْكُ اللهَّمَ وَصَلِّى » زَادَ النِّرْمَذِيُّ فِي رواية « وقال : تَوَضَيِّ لكُلُ صَلاة حَيَى اللهَّمَ وَصَلِّى » زَادَ النِّرْمَذِيُّ فِي رواية « وقال : تَوضَيِّ لكُلُ صَلاة حَيَى اللهَ اللهَ عَنْكُ بَعِيءَ ذلكَ الوَقْتُ » وفي رواية للبُخارِي » ولكن « دَعِي الصَّلَاة قَدَ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهِ عَنْكُ اللَّهُ عَنْكُ اللَّهُ عَنْكُ أَلْكُونُ وَاللَّهُ وَصَلَّى » وَلَكُنْ دَعِي الصَّلَاة قَدْ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَنْكُ اللَّهُ عَنْكُ اللَّهُ وَصَلَّى » وَلَى الوَقْتُ ، وفي رواية للبُخارِي » ولكن « دَعِي الصَّلَاة قَدْ ﴿ الْإِيّامِ النَّيْ كُنُتُ تَعِيضِينَ فِيها ، ثُمَّ اغْتَسلى وصَلَّى ») .

الحديث قد أسلفنا بعض الكلام عليه فى باب الغسل من الحيض ، وعرّفناك هنالك أن فيه دلالة على أن المرأة إذاميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيضوتعمل على إقباله و إدباره فإذا انقضى قدره اغتسلت منه ثم صارحكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة لا تصلى بذلك الوضوء أكثر من فريضة و احدة كما سيأتى فى باب وضوء المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاض الأحاديث الواردة لكل صلاة عدم انتهاض الأحاديث الواردة

بُوجوب الغسل عليها لكل صلاة أو للصلاتين، أو من طهر إلى طهر ، وعرَّفناك أن الحق أنه لايجب عليها الاغتسال إلا عند إدبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هنالك.

والحاصل أنه لم يأت في شيء من الأحاديث الصحيحة ما يقضي بوجوب الاغتسال عليها لكل صلاة أو لكل يوم أو للصلانين ، بل لإدبار الحيضة كما في حديث فاطمة المذكور ، فلا يجب على المرأة غيره ، وقد أوضحنا هذا في باب غسل المستحاضة . وأحكام المستحاضة مستوفاة في كتب الفروع ، والأحاديث الصحيحة منها مايقضي بأن الواجب عليها الرجوع إلى العمل بصفة الدم كما في حديث فاطمة بنت أبي حبيش الآتي في الباب الذي بعد هذا . ومنها ما يقضى باعتبار العادة كما في أحاديث الباب ، ويمكن الجمع بأن المراد بقوله «أقبلت حيضتك » الحيضة التي تتميز بصفة الدم ، أو يكون المراد بقوله « إذا أقبلت الحيضة » في حتى المعتادة ، والتمييز بصفة الدم في حق غير ها ، وينبغي أن يعلم أن معرفة إقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة ، وقد يكون بمعرفة دم الحيض ، وقد يكون بمجموع الأمرين . وفي حديث حمنة بنت جحش بلفظ « فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام » و هو يدل على أنها ترجع إلى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح للاحتجاج كما ستعرف ذلك في باب من قال تحيض ستا أو سبعا ، ولو كان صالحا لكان الجمع ممكنا كما سيأتى . وقد أطال المصنفون في الفقه الكلام في المستحاضة ، واضطربت أقوالهم اضطرابا يبعد فهمه على أذكياء الطلبة فما ظنك بالنساء الموصوفات بالعيّ في البيان والنقص في الأديان ، وبالغوا في التعسير حتى جاءوا بمسئلة المتحيرة فتحيروا. والأحاديث الصحيحة قد قضت بعدم وجودها لأن حديث الباب ظاهر في معرفتها إقبال الحيضة وإدبارها ، وكذلك الحديث الآتى في الباب الذي بعد هذا ، فانه صريح في أن دم الحيض يعرف ويتميز عن دم الاستحاضة ، فطاحت مسئلة المتحيرة ولله الحمد ، ولم يبق ههنا ما يستصعب إلا ورود بعض الأحاديث الصحيحة بالإحالة على صفة الدم ، و بعضها بالإحالة على العادة ، وقد عرفت إمكان الجمع بينها بما سلف (قوله قال توضئي لكل صلاة) سيأتى الكلام عليه في بابوضوء المستحاضة . قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث : وفيه تنبيه على أنها إنما تبني على عادة متكررة اه . ٢ - (وَعَن عائِشَة ﴿ أَنَّ أَنُمَّ حَبِيبَة بِنْتَ جَحْشِ الِّي كَانَت تَحْت عَبَنْدَ الرَّحْمَنَ بْنُ عَوْفُ شَكَتُ إِلَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الدَّم ، فقال كَما : امْكُنِي قَدْر ماكانت تَحْبِسُك حَيْضَتُك ثُمَّ اغْتَسلى ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلُّ صَلاة » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائَىُ أَ وَلَفْظُهُما ﴿ قَالَ : فَلَتَنْتَظِرْ قَدْرَ قُرُومُهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فَلَتَـنْتُرُكِ الصَّلاة أُمْ لَنْنَظُرُ مَا بِعَدْ ذَلِكَ فَلَنْغَنَّسِل عِنْدَ كُلِّ صَلاة وَتُصَلِّى ») 3

(قوله ثم اغتسلى) قال الشافعى وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهم : إنما أمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل وتصلى ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة . قال الشافعى : ولا أشك أن غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به ، وقد قدمنا الكلام على هذا في باب غسل المستحاضة . والرواية الأولى من الحديث قد أخرج نحوها البخارى وأبو داو د بزيادة « وتوضي لكل صلاة » والحديث يدل على أن المستحاضة ترجع إلى عادتها إذا كانت لها عادة وتغتسل عند مضيها . وقد تقدم الكلام على ذلك ، وقوله في الرواية الأخرى الكلام على ذلك أيضا .

٣ - (وَعَنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْنْتِ بِنْتُ جَحْشُ « أَنْهَا قَالَتَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إَنَّمَ مَسْتَحَاضَةٌ ، فَقَالَ : تَجْلُسُ أَيَّامَ أَقْرا بَهَا ثُمْ تَغْتَسِلُ وَتُؤخِّرُ الظَّهْرَ وَتُعَجِّلُ الْعَصْرَ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّى ، وَتَغُوّجُرُ الْمَغْرِبَ وَتُعَجَّلُ الْعِشَاءَ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّى ، وَتَغُوّبُ الْمَغْرِبَ وَتُعَجَّلُ الْعِشَاءَ وَتَغْتَسِلُ وَتَغُتَسِلُ لِلْفَجِيْرِ » رَوَاهُ النَسَائَيُّ) .

الحديث إسناده في سنن النسائي ، هكذا أخبر نا سويد بن نصر قال : أخبر نا عبد الله عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكره ، ورجاله ثقات . قال النووى : أحاديث الأمر بالغسل ليس فيها شيئ ثابت ، وحكى عن البيهتي ومن قبله تضعيفها ، وأقواها حديث حمنة بنت جحش الذي سيأتي و ستعرف ما عليه . والحديث استدل به من قال يجب الاغتسال على المستحاضة لكل صلاة ، أو تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الغسل .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي . قال النووى : إسناده على شرطيهما . وقال البيهتي : هو حديث مشهور إلا أن سليان بن يسار لم يسمعه منها ، وفي رواية لأبي داود عن سليان أن رجلا أخبره عن أم سلمة . وقال المنذرى : لم يسمعه سليان ، وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليان عن مرجانة عنها ، وساقه الدارقطني وابن الجارود بتمامه من حديث صخر بن جويرية عن نافع عن سليان أنه حدثه رجل عنها (قوله تهراق) على صيغة ما لم يسم فاعله وفتح الهاء (قوله ولتستثفار) الاستثفار : إدخال الإزار بين الفخذين ملويا كما في القاموس

وغيره: والحديث يدل على أن المستحاضة ترجع إلى عادتها المعروفة قبل الاستحاضة ، ويدل على أن الاختسال إنما هو مرة واحدة عند إدبار الحيضة ، وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل على استحباب اتخاذ الثفر ليمنع من خروج الدم حال الصلاة . وقد ورد الأمر بالاستثفار في حديث حمنة بنت جحش أيضا كما سيأتي إن شاء الله (قوله لتستثفر) بسكون الثاء المثلثة بعدها فاء مكسورة : أي تشد ثوبا على فرجها مأخوذ من ثفر الدابة بفتح الفاء وهو الذي يكون تحت ذنبها ؟

باب العمل بالتمييز

١ – (عَنَ عُرُوةَ عَنَ فاطمة بِنْتِ أَى حَبِيْشِ ﴿ أَمُهَا كَانَتُ تُسْتَحَاضُ ، فَقَالَ لَمْ النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِذَّاكَانَ دَمُ الحَيْضَةِ فَانَّهُ أَسُودَ ثُنِعُرَفُ ، فَاذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأُمْسِكَى عَنِ الصَّلاةِ ، فَاذَا كَانَ الآخَرُ فَتَوَضَّئَى وَصَلِّى فَإِ ثَمَا هُو عَرِقٌ ﴾ رَوَاهُ أَبُودَ اود وَالنَّسَائَى ﴾ .

الحديث رواه ابن حبان والحاكم وصححاه ، وأخرجه الدارقطني والبيهتي والحاكم أيضا بزيادة « فانما هو داء عرض ، أو ركضة من الشيطان ، أو عرق انقطع » وهذا يرد إنكار ابن الصلاح والنووى وابن الرفعة لزيادة « انقطع » وقد استنكر هذا الحديث أبوحاتم لأنه من رواية عدى بن ثابت عن أبيه عن جده ، وجده لايعرف ، وقد ضعف الحديث أبو داود (قوله فانه أسود يعرف) قاله ابن رسلان في شرح السنن : أى تعرفه النساء . قال شارح المصابيح : هذا دليل التمييز انتهى ، وهذا يفيد أن الرواية «يعرف » بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة وفتح الراء ، وقد روى بكسر الراء : أى له رائحة تعرفها النساء (قوله عرف) بكسر العين وإسكان الراء : أى أن هذا الدم الذي يجرى منك من عرق فه في أدنى الرحم ، ويسمى العاذل بكسر الذال المعجمة . والحديث فيه دلالة على أنه يعتبر التمييز بصفة الدم ، فاذا كان متصفا بصفة السواد فهو حيض وإلا فهو استحاضة . وقد قال بذلك الشافعي والناصر في حق المبتدأة ، وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى ،

باب من تحيض ستا أو سبعا لفقد العادة والتمبيز

١ - (عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشِ قالَتْ «كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً شَادِيدَةَ كَثِيرةً » فَجِئْتُ إلى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفَتْيهِ

وأُخْبِرُهُ ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْبِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشِ قَالَتْ : قُلْتُ يارسُولَ الله إِنَّى أُسْتَحاض حَيْضَة كَثيرة شك يدة منا ترى فيها قد منعَتْني الصَّلاة والصّيام ، فقال : أنعت لك الكرسُف فانَّه يند هب الدَّم ، قالت : هُوَ أَكْـِيْرُ مِن ْ ذَلِكَ ۚ ، قَالَ : فَاتَّخَذَى ثُوْبًا ، قَالَتْ هُوَ أَكْـُيْرُ مِن ْ ذَلِكَ ، قَالَ فَتَلَجَّمِي ، قالت إِنَّمَا أَثُجُّ تَجًّا ، فَقَالَ : سَآمُرُكُ بِأَمْرِينْ أَيْهُما فَعَلْتِ فَقَدَ أَجْزُأَ عَنْكُ مِنَ الآخرِ ، فان قويت علميهما فأنت أعلم ، فقال كا : إنَّمَا هَذِهِ رَكْضَةٌ مِن ۚ رَكَضَاتِ الشَّيْطانِ فَتَحَيَّضِي سَتَّةً أَيَّامٍ أَوْ سَبَعَةً فِي عِلْم الله ، أَثُمَّ اغْتُسلى حَتَّى إذًا رأيْت أنَّك قَد ْ طَهَرْت وَاسْتَنَفْقَيْت فَصَلِّي أَرْبَعَا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَكَاثًا وَعِشْرِينَ لَيَلْلَةً وأيَّامَها ، فَصُوحى فانَّ ذلك مُجْزِيكِ ، وكَذَلِكِ فَافْعَلِي فِي كُلُّ شَهْرٍ كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطَهْرُنَ لِمِيقَاتِ حَبَيْضِهِنَ وَطُهُرْ هِن ؟ وَإِن ْ قَوِيتِ عَلَى أَن ْ تُؤَخِّرِي الظُّهُرْ وَتُعَجِّلِي العَصْرَ فَتَغْتَسِلِينَ أُثُمَّ تُصَلِّينَ الظُّهْرَ وَالعَصْرَ جَمِيعا ، أثمَّ تُؤَخِّرِي المَغْرِبَ وَتُعَجِّلِي العِشاءَ أثمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلاتَ بْينِ فافْعَلِي ، وتَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الفَّجيْرِ وتُصلِّينَ، فَكَذَلَكَ فَافْعَلِي وَصَلِّي وَصُومي إِنْ قَدَرْتِ عَلَى ذَلْكَ ؛ وقالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : وَهَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَى ۚ ﴾ رَوَاهُ أَبُودَاوُدَ وأَحْمَدُ وَالِّمْرُمُذِيُّ وَصِحَّحَاهُ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطني والحاكم ، ونقل الترمذي عن البخاري تحسينه ، وفي إسناده ابن عقيل ، قال البيهق : تفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به . وقال ابن منده : لايصح بوجه من الوجوه لأنهم أجمعوا على ترك . حديث ابن عقيل و تعقبه ابن دقيق العيد ، واستنكر منه هذا الإطلاق ، لأن ابن عقيل لم يقع الإجماع على ترك حديثه فقد كان أحمد وإسحق والحميدي يحتجون به ، وقد حمل على أن مراد ابن منده بالإجماع اجماع من خرج الصحيح وهو كذلك . قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فوهنه ولم يقو إسناده . وقال الترمذي في كتاب العلل : إنه سأل البخاري عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لاأدري سمع منه ابن عقيل أم لا؟ ، وهذه علة للحديث أخرى . ويجاب على البخاري بأن إبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبوعبيد القاسم بن سلام وعلى بن المديني وخليفة بن خياط وهو تابعي مسمع عبد الله بن عمرو بن العاص وأبا هريرة وعائشة ، وابن عقيل سمع عبد الله بن عمر

وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك والربيع بنت معوذ ، فكيف ينكر سماعه من إبراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه ؟ وأين ابن طلحة من هؤلاء في القدم وهم نظراء شيونعه في الصحبة وقريب منهم في الطبقة ، فينظر في صحة هذا عن البخاري . وقال الخطابي : قد ترك العلماء القول بهذا الحديث . وأما ابن حزم فانه رد هذا الحديث بأنواع من الرد ، ولم يعلله بابن عقيل بل علله بالانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل ، وزعم أن ابن جريج لم يسمعه من ابن عقيل وبينهما النعمان بن راشد ، قال : وهوضعيف ؛ ورواه أيضا عن ابن عقيل شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف . وقال أيضا : عمر بن طلحة الذي رواه إبراهيم بن محمد بن طلحة عنه غير مخلوق لايعرف لطلحة ابن اسمه عمر ؛ وقدر د ابن سيد الناس ما قاله ، قال : أما الانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل فقد روى من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ؟ وأما تضعيفه لزهير هذا فقد أخرج له الشيخان محتجين به في صحيحيهما . وقال أحمد : مستقم الحديث . وقال أبو حاتم : محله الصدق وفي حفظه شي وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق . وقال البخارى في تاريخه الصغير ما روى عنه أهل الشام فانه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فانه صحيح . وقال عثمان الدارمي : ثقة صدوق وله أغاليط . وقال يحيى : ثقة . وقال ابن عدى : وأهل الشام حيث رووا عنه أخطئوا عليه ؛ وأما حديثه ههنا فَن رواية أبي عامر العقدي عنه وهو بصرى ، فهذا من حديث أهل العراق . وأما عمر بن طلحة الذي ذكرة فلم يسق الحديث من طريقه بل من طريق عمران بن طلحة ، وقد نبه الترمذي على أنه لم يقل عمر في هذا الإسناد أحد من الرواة إلا ابن جريج وإن غيره يقول عمران وهو الصواب . وأما شريك الذي ضعفه أيضا فرواه ابن ماجه عن ابن عقيل من طريقه ، وشريك مخرّج له في الصحيح . ومن جملة علل الحديث ما نقله أبو داود عن أحمد أنه قال : إن في الباب حديثين ، وثالثا في النفس منه شيء ، ثم فسر أبو داود الثالث بأنه حديث حمنة ؛ ويجاب عن ذلك بأن التر مذى قد نقل عن أحمد تصحيحه نصا ، وهو أولى مما ذكره أبوداود لأنه لم ينقل التعيين عن أحمد وإنما هو شيء وقع له ففسر به كلام أحمد ، وعلى فرض أنه من كلام أحمد فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء ثم ظهرت له صحته (قوله أنعت لك الكوسف) أي أصف لك القطن (قوله فتلجمي) قال في الصحاح والقاموس : اللجام ما نشد به الحائض . قال الحليل : معناه افعلي فعلا يمنع سيلان الدم واسترساله كما يمنع اللجام استرسال الدابة . وأما الاستثفار : فهو أن تشد فرجها بخرقة عريضة توثق طرفيها في حقب تشده في وسطها بعد أن تحتشي كرسفا فيمنع ذلك الدم . وقولها ﴿ إنما أثج ثجا ﴾ الثج : السيلان وقد استعمل فى الحلب فى الإناء ، يقال حلب فيه ثجا ، واستعمل مجازا في الكلام ، يقال للمتكلم مثجاج بكسر الميم (قوله ركضة من ركضات الشيطان) أصل الركض الضرب بالرجل والإصابة بها ٥ وكأنه أراد الإضرار بالمرأة والأذى بمعنى أن الشيطان وجد بذلك سبيلا إلى التلبيس عليها فى أمر دينها وطهرها و صلاتها حتى أنساها بذلك عادتها ، فصار في التقدير كأنه ركض بآلة (قوله فتحيضي) بفتح التاء الفوقية والحاء المهملة و الياء المشددة : أي اجعلي نفسك حائضًا . والحديث استدل به من قال إنها ترجع المستحاضة إلى الغالب من عادة النساء ، ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بحجة ، و لو كان حجة لأمكن الجمع بينه وبين الأحاديث القاضية بالرجوع إلى عادة نفسها ، والقاضية بالرجوع إلى التمييز بصفات الدم ، وذلك بأن يحمل هذا الحديث على عدم معرفتها لعادتها وعدم إمكان التمييز بصفات الدم . واستدل به أيضا من قال إنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، وإليه ذهب ابن عباس وعطاء والنخعي ، روى ذلك عنهم ابن سيد الناس في شرح الترمذي . قال ابن العربي : والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحبًا انتهىي. وعلى فرض صحة الحديث فهذا جمع حسن لأنه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة دالة على عدم الوجوب ، وكذا قوله في الحديث « أيهما فه لمت أجزأ عنك » . قال المصنف رحمه الله : فيه أن الغسل لكل صلاة لايجب بل يجزئها الغسل لحيضها الذي تجلسه ، وأن الجمع للمرض جائز ، وأن جمع الفريضتين لها بطهارة واحدة جائز ، وأن تعيين العدد من الستة والسبعة باجتهادها لابتشبيهها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « حتى إذا رأيت أن قد طهرت واستنقيت » انتهـى ،

اب الصفرة والكدرة بعد العادة

١ - (عَنْ أَمُ عَطِيَّةَ قَالَتَ «كُنَّا لانَعُدُ الصُّفْرَةَ وَالكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالبُخارِيُّ وَكُمْ يَذَ كُرُ بَعْدَ الطُّهْرِ) .

الحديث أخرجه أيضا الحاكم ، وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه بلفظ «كنا لانعد الكدرة والصفرة شيئا » يعني في الحيض . وللدارمي « بعد الغسل » قال الحافظ : ووقع في النهاية والوسيط زيادة في هذا « وراء العادة » وهي زيادة باطلة . وأما ما روى من حديث عائشة بلفظ « كنا نعد الصفرة والكدرة حيضا » فقال النووي في شرح المهذب : لاأعلم من رواه جهذا اللفظ . والحديث يدل علي أن الصفرة والكدرة بعد الطهر ليستا من الحيض وأما في وقت الحيض فهما حيض ، وقد نسب القول بذلك في البحر إلى زيد بن على والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعنبري . وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدلا لهم إذ هو أذى ، ولقوله تعالى حتى يطهرن - ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحمنة «إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقيت

قصلى، وفي رواية عن القاسم ليس حيضا إذا توسطه الأسود ، لحديث وإذا رأيت الدم الأسود فأمسكى عن الصلاة ، حتى إذا كان الصفرة فتوضئى وصلى » و لحديث الباب ؛ وعور ضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة « لاتصلى حتى ترى القصة البيضاء » وقوله « كنا لانعد الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيضا » ولكونهما أذى خرج من الرحم فأشبه الدم . وفي رواية عن الناصر والشافعي ، وهو مروى عن أبي يوسف أنهما حيض بعد الدم لأنهما من آثاره لاقبله . ورد بأن الفرق تحكم ، وفي رواية عن الشافعي : إن رأتهما في العادة فحيض وإلا فلا ، هذا حاصل ما في البحر . وحديث الباب إن كان له حكم الرفع كما قال البخاري وغيره من أئمة الحديث إن المراد كنا في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فيكون تقريرا منه ، ويدل بمنطوقه أنه لاحكم للكدرة والصفرة بعد الطهر ، وبمفهومه أنهما وقت الحيض حيض كما ذهب إليه الجمهور .

٢ - (وَعَن ْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَن َ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فِي المَرَأَةِ التَّتِي تَرَى مَا يَرِينُهَا بَعْدَ الطُّهْرِ إِنَّمَا هُوَ عَرْقٌ ، أَوْ قَالَ عُرُوقٌ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَة ") .

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا محمد بن يحيى عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة ، وأم بكر لا يعرف حالها ، وبقية الإسناد ثقات . والحديث حسنه المنذري وهو من الأدلة الدالة على عدم الاعتبار بما ترى المرأة بعد الطهر ، وقد تقدم الحلاف فيه (قوله يريبها) بفتح الياء: أي تشك فيه هل هو حيض أم لا ؟ يقال رابني الشيء يريبني : إذا شككت فيه .

باب وضوء المستحاضة لكل صلاة

الله على الله على الله على على على على على على على على على الله عليه على الله عليه وآله وسَلَم قال في المستحاضة « تدع الصلاة أيام أقرام أم أثم تغ تسل وتتوضأ عين عند كل صلاة وتتصوم وتصلى « رواه أبو داود وابن ماجه والترم ذي وقال : حسن).

الحديث لم يحسنه الترمذي كما ذكره المصنف بل سكت عنه . قال ابن سيد الناس في شرحه : وسكت الترمذي عن هذا الحديث فلم يحكم بشيء ، وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن لضعف راويه عن عدى بن ثابت وهو آبو اليقظان

واسمه عَمَانٌ بن عمير بن قيس الكوفي وهو الذي يقال له عَمَان بن أبي حميد وعَمَان بن أبي زرعة وعثمان أبواليقظان وأعشى ثقيف كله واحد . قال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء . وقال أبو حاتم : ترك ابن مهدى حديثه . وقال أبوحاتم أيضا : إنه ضعيف الحديث منكر الحديث، كان شعبة لايرضاه . وقال ابن أحمد الحاكم : ليس بالقوى عندهم ولم يرضه يحيي بن سعيد . وقال النسائى : ليس بالقوىّ . وقال الدارقُطني : ضعيف . وقالُ ابن حبان : اختلط حتى لايدرى مايقول لايجوز الاحتجاج به . قال الترمذي : سألت محمدا : يعنى البخارى عن هذا الحديث فقلت عدى بن ثابت عن أبيه عن جده ، جد عدى بن ثابت ما اسمه ؟ فلم يعرف محمد اسمه ، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين أن اسمه دينار فلم يعبأ به . وقال الدمياطي في عدى المذكور : هو عدى بن أبان بن ثابت ابن قيس بن الخطيم الأنصارى ، ووهم من قال اسم جده دينار ، وعدىّ هذا من الثقات المخرج لهم في الصحيح ، وثقه أحمد بن حنبل . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال أبو داود في سننه : حديث عدى بن ثابت والأعمش عن حبيب وأيوب وأبي العلاء كلها لايصح منها شيء ، وذكر في آخر الباب الإشارة إلى صحة حديث قمير عن عائشة ومداره على أيوب ابن مسكين وفيه خلاف ، وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن شبرمة عنها مرفوعا ، وعن حجاج عنها موقوفا ، وكذلك رواه الثورى عن فراس عن الشعبي عن قمير موقوفا ذكره المزى في الأطراف . والحديث يدل على أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة ، وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل أيضا أنها تتوضأ عند كل صلاة ، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وحكى عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور ، واستدلوا بحديث الباب وبالحديث الذي سيأتي بعده ، وبما ثبت فيرواية للبخاري بلفظ «وتوضأ لكل صلاة » ـ وغير ذلك ، وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن طهارتها مقدرة بالوقت ، فلها أن تجمع بين فريضتين وما شاءت من النوافل بوضوء واحد . واستدل لهم في البحر بحديث فاطمة بت أبي حبيش ، وفيه « أن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم قال لها : وتوضئي لوقت كل صلاة » وستعرف قريبا أن الرواية لكل صلاة لالوقت كل صلاة كما زعمه ، فان قيل إن الكلام على حذف مضاف والمراد لوقت كل صلاة ، فيجاب بما قاله في الفتح من أنه مجاز يحتاج إلى دليل ، فالحق أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لأبهذا الحديث بل بحديث فاطمة الآتي ، وبما في حديث أسماء بلفظ « وتتوضأ فيما بين ذلك » وقد تقدم . وبما ثبت في رواية البخارى من حديث عائشة ، وقد تقدم وسيأتي .

٧ _ (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ﴿ جَاءَتْ فَاطَمَةُ بِنْتُ أَى حُبِيْشِ إِلَى النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنَّى امْرأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنّى امْرأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟

فَقَالَ لَهَا: لا، اجْتَنْبِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ تَحْيِضِكِ، ثُمُّ ٱلْخُنْتَسِلِي وَتَوَضَّيُ لِكُلَّ صَلاةً ، ثُمُّ صَلَّى وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الحَصِيرِ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داو د والنسائي وابن حبان ، ور واه مسلم في الصحيح بدون قوله « و توضي لكل صلاة » و قال : في آخره حرف تركنا ذكره ، قال البيهتي : هو قوله « و توضي » و تركها لأنها زيادة غير محفوظة ، وقد روى هذه الزيادة من نقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي ، وأخرجها أيضا البخاري ، وقد أعل الحديث بأن حبيبا لم يسمع من عروة بن الزبير وإنما سمع من عروة المزنى ، فان كان عروة المذكور في الإسناد عروة بن الزبير كما صرّح بذلك ابن ماجه وغيره فالإسناد منقطع ، لأن حبيب بن أبي ثابت مدلس ، وإن كان عروة هو المزنى فهو مجهول . وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى باسناد ضعيف والبيهتي . وعن سودة بنت زمعة رواه الطبراني . والحديث يدل على وجوب الوضوء لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه . ويدل على أن الغسل لايجب إلا مرة واحدة عند انقضاء الحيض ، وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك ، وقد تقدم البحث فيه في مواضع ، انقضاء الحيض ، وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك ، وقد تقدم البحث فيه في مواضع ،

باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها

(قوله فسأل) السائل عن ذلك أسيد بن حضير وعباد بن بشر ، وقيل إن السائل عن ذلك هو أبو الدحداح قاله الواقدى ، والصواب الأوّل كما فى الصحيح . والحديث يدل على حكمين : تحريم النكاح ، وجواز ما سواه . أما الأول فبإجماع المسلمين وبنص القرآن العزيز والسنة الصريحة ومستحله كافر ، وغير المستحل إن كان ناسيا أو جاهلا اوجود الحيض أو جاهلا لتحريمه أو مكرها فلا إثم عليه ولا كفارة ، إن وطنها عامدا عالما بالحيض والتحريم محتار فقد ارتكب معصية كبيرة نص على كبرها الشافعي ويجب عليه التوبة ، وسيأتي الحلاف في وجوب الكفارة . (وأما الثاني) أعنى جواز ما سواه فهو قسمان : القسم الأول المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو القبلة أو المعائقة أو

اللمس أو غير ذلك ، وذلك حلال باتفاق العلماء ، وقد نقل الإجماع على الجواز جماعة : وقد حكى عن عبيدة السلماني وغيره أنه لايباشر شيئا منها بشيء منه ، وهو كما قال النووي غير معروف ولا مقبول ، ولو صح لكان مردودا بالأحاديث الصحيحة وبإجماع المسلمين قبل المخالف وبعده . القسم الثاني فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر ، وفيها ثلاثة وجوه لأصحاب الشافعي : الأشهر منها التحريم . والثاني عدم التحريم مع الكراهة . والثالث إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج إما لشدة ورع أو لضعف شهوة جاز وإلا لم يجز ؛ وقد ذهب إلى الوجه الأوَّل مالك وأبو حنيفة ، وهوقول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليان بن يسار وقتادة ، وممن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحاكم والثورى والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ وإسحق بن راهويه وأبو ثور وابن المنـذر وداود . وحديث الباب يدل على الجواز لتصريحه بتحليل كل شيء مما عدا النكاح ، فالقول بالتحريم سد للذريعة لما كان الحوم حول الحمى مظنة للوقوع فيه ، لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان ابن بشير مرفوعا بلفظ « من رتع حول الحمى يوشك أن يواقعه » وله ألفاظ عندها وعند غيرهما ، ويشير إلى هذا حديث « لك ما فوق الإزار » . وحديث عائشة الآتي لم ا فيه من الأمر للمباشرة بأن تأتزر. وقولها في رواية لهما « وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يملك إربه . .

٧ - (وَعَن ْ عِكْرِمَةَ عَن ْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ " النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الحَائِضِ وَسَلَّمَ " كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الحَائِضِ مَسَيْنًا أَلْقَى عَلَى فَرْجِها شَيْئًا ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

٣ - (وَعَن مُسَرُوق بن أَجدَعَ قال ﴿ سَالْتُ عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها :
 ١٠ للرَّجلُ مِن امْراتِه إِذَا كَانَتْ حائيضًا ؟ قالَتْ : كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ الفَرْجَ » رَوَاهُ اللَّخارِيُّ فَي تَارِيخِه) .

٤ - (وعَن حزام بن حكيم عن عمّه « أنّه سأل رَسُول الله صلّى الله عليه وعليه والله وسلمّم : ما يجل من امرأتي وهي حائض ؟ قال : لك ما هو ق الإزار » رَوَاه أبو د او د ، قلنت عمه هو عبد الله بن سعه) .

حديث عكرمة إسناده في سنن أبي داود هكذا : حدثنا موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة فذكره ، ورجال إسناده ثقات محتج بهم في الصحيح ، وقد سكت عنه أبو داود والمنذري ، وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما إنه يجوز الاحتجاج عما سكت عنه أبو داود ، وصرح أبو داود نفسه أنه لايسكت إلا عن الحديث الصالح

للاحتجاج ، ويشهد له حديث الأمر بالانزار ، وحديث « لك ما فوق الإزار » وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه . وأما حديث حزام ابن حكيم فأورده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه ، وإسناده في سنن أبي داود فيه صدوقان وبقيته ثقات . وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال : ليس بالقوى ، وفي إسناده بقية عن سعيد بن عبد الله الأغطش . ورواه الطبراني من رواية إسمعيل بن عباش عن سعيد بن عبد الله الخزاعي ، فان كان هو الأغطش فقد توبع بقية وبقيت جهالة حال سعيد . قال الحافظ : لا نعرف أحدا وثقه ، وأيضا عبد الرحمن بن عائذ راويه عن معاذ ، قال أبو حاتم : روايته عن على مرسلة ، وإذا كان كذلك فعن معاذ أشد إرسالا . والحديث الأول يدل على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بمحل دون محل من سئر البدن غير الفرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلا بينه وبين ما يتصل به من الرجل . والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما عدا الفرج . والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما عدا الفرج . والحديث الثالث يدل التخصيص بمثل هذا المفهوم خصص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة ؛ ومن لم يجوز التخصيص به فهو لايعارض المنطوق الدال على الجواز ، والحلاف في جوازه وعده قد سبق في أول الباب .

• - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ « كَانَتْ إِحَدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُباشِرَهَا ، أَمْرَهَا أَنْ تَأْتَوْرَ بَإِزَارٍ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُباشِرُهَا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . قَالَ الخَطَّابِيُ : فَوْرُ الخَيْضِ : أَوَّلُهُ وَمَعْظَمُهُ) .

(قوله أن يباشرها) المراد بالمباشرة هنا: التقاء البشرتين لاالجماع (قوله أن تأتزر) في رواية للبخارى « تتزر » قال في الفتح: والأولى أفصح ، والمراد بالانزار .: أن تشد إزارا تستربه سرتها وماتحها إلى الركبة (قوله في فور حيضتها) هو بفتح الفاء وإسكان الواو . ومعناه كما قال الحطابي كما ذكره المصنف . وقال القرطبي : فور الحيضة : معظم صبها من فوران القدر وغليانها ، والكلام على فقه الحديث قد تقدم .

باب كفارة من أتى حائضا

١ - (عَن ابْن عَبَّاس «عَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ فِي اللَّذِي يَأْتِي المَّرْأَتَهُ وَهَي حَائِض " يَتَصَدَّقُ بِدينار أَوْ بِنِصْف دينار » رَوَاهُ الْحَمْسَةُ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُد : هَكَذَا الرَّوَايَةُ الصَّحيحة شُ «قال : دينار أَوْ نِصْفُ دينار »

وفي لَفَظُ للنِّرْمِذِي «إذَا كَانَ دَمَا أَجْمَرَ فَدَ يِنَارٌ ، وَإِنْ كَانَ دَمَا أَصْفَرَ فَنَصْفُ دُينَارٍ » وَفِي رِوَايِنَةً لِأَحْمَدَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ في الحَائِضِ ثُصَابُ دينارًا ، فإنْ أَصَابَها وقد أُدْ بَرَ الدَّمُ عَنْها ولَمْ تَغْتَسِلُ فَنَصْفُ دينَارٍ » كُلُّ ذلك عِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) .

الرواية الأولى رواها أيضا الدارقطني وابن الجارود ، وكل رواتها مخرَّج لهم في الصحيح إلا مقسما الراوي عن ابن عباس فانفرد به البخاري لكن ما أخرج له إلا حديثا واحدا : وقد صحح حديث الباب الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد . وقال أحمد : ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس فقيل تذهب إليه ، فقال نعم . وقال أبو داود: وهي الرواية الصحيحة ، وربما لم يرفعه شعبة . وقال قاسم بن أصبغ : رفعه غندر . قال الحافظ : والأضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جدا ، ويجاب عنه بما ذكره أبو الحسن بن القطان ، وهو ممن قال بصحة الحديث إن الإعلال بالاضطراب خطأ ، والصواب أن ينظر إلى رواية كل راو بحسبها ويعلم ما خرج عنه فيها ، فان صح من طريق قبل ، ولا يضرُّه أن يروى من طرق أخر ضعيفة ، فهم إذا قالوا روى فيه بدينار وروى بنصف دینار ، وروی باعتبار صفات الدم . وروی دون اعتبارها ، وروی باعتبار أول الحيض وآخره ، وروى دون ذلك ، وروى بخمسي دينار ، وروى بعتق نسمة ، وهذا "عند التدين والتحقيق لايضرّه ، ثم أخذ في تصحيح حديث عبد الحِميد ، وأكثر أهل العلم زعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس! قال الحطابي : والأصحّ أنه متصل مرفوع لكن الذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها . ويجاب عن دعوى الاختلاف فى رفعه ووقفه بأن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبى عدى رفعوه عن شعبة ، وكذلك و هب بن جرير وسعيد بن عامر والنضر بن شميل وعبدالو هاب بن عطاء الخفاف. قال ابن سيد الناس : من رفعه عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه ، وأما قرل شعبة أسناره إلى الحكم مرة ووقفه مرَّة فقد أخبر عن المرفوع والموقوف أن كلا عنده ، ثم لو تساوى رافعوه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدح فيه . قال أبو بكر الحطيب : اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لايؤثر في الحديث ضعفًا وهو مذهب أهل الأصول ، لأن إحدى الروايتين ليست مكذبة للأخرى ، والأخذ بالمرفوع أخذ بالزيادة وهي واجبة القبول: قال الحافظ: وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه . وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام وهو الصواب، فكم من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هـذاكحديث بئر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما . وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح

المهذب والتنقيح ؟ والحلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه ، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم ، وتبع النووى في بعض ذلك ابن الصلاح ! وأما الرواية الثانية من حديث الباب فأخرجها مع الترمذي البيهتي والطبراني والدارقطني وأبو يعلى والدارمي ، بعضهم من طريق سفيان عن خصيف وعلى" بن بذيمة وعبدالكريم ثلاثتهم عن مقسم ، وبعضهم من طريق أبي جعفر الرازى عن عبد الكريم عن مقسم، وخصيف فيه مقال ، وعبد الكريم مختلف فيه ، وقيل مجمع على تركه ، وعلى بن بذيمة فيه أيضا مقال . وأما الرواية الثالثة من حديث الباب فقد أخرج نحوها البيهي من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. والحديث يدل على وجوب الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض ، وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصرى وسعيد بن جبير وقتادة والأوزاعي وإسحق وأحمد في الرواية الثانية عنه والشافعي في قوله القديم . واختلف هؤلاء في الكفارة ، فقال الحسن وسعيد : عتق رقبة ؛ وقال الباقون : دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار أو نصف الدينار بحسب اختلاف الروايات . واحتجوا بحديث الباب . وقال عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعة وحماد بن أبي سلمان وأيوب السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة ، وهو الأصح عن الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وجماهير من السلف أنه لاكفار ة عليه ، بل الواجب الاستغفار والتوبة . وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعن ، قالوا والأصل البراءة فلا ينتقل عنها إلا بحجة ، وقد عرفت انتهاض الرواية الأولى من حديث الباب ، فالمصير متحتم إليها ، وعرفت بما أسلفناه صلاحيتها للحجية وسقوط الاعتلالات الواردة عليها . قال المصنف بعد أن ساق الحديث : وفيه تنبيه على تحريم الوطء قبل الغسل انتهى .

باب الحائض لاتصوم ولا تصلي وتقضى الصوم دون الصلاة

١ – (عَن أَبِي سَعِيدِ فِي حَدِيثِ لَه ُ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلنَّسَاءِ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ المَرَأَةُ مِثْلَ نِصْفُ شَهَادَةَ الرَّجُلُ ؟ قُلُنَ بَلَى ، قَالَ : فَذَلِكُنَ مِن نُقُصَانِ عَقَلْهَا ، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَم تُصَلَّ وَلَم تَصُم ؟ قَالَ : فَذَلِكُنَ مِن نُقُصَانِ دِينِها » نُخْنَصَرُ مِن البُخارِيُ) .

الحديث أخرجه مسلم من حديثه ، وأخرجه أيضا مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمكث النيالى ما تصلى ، وتفطر فى شهر رمضان ، فهذا نقصان دينها » واتفقا عليه من حديث أبى هريرة . وأخرجه الحاكم فى المستدرك من حديث ابن مسعود (قوله لم تصل ولم تصم) فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس .

والحديث يدل على أن العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان ، وليس المراد من ذكر نقصان ويدل على أن العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان ، وليس المراد من ذكر نقصان عقول النساء لومهن على ذلك لأنه مما لامدخل لاختيارهن فيه ، بل المراد التحذير من الافتتان بهن ، وليس نقص الدين منحصرا فيا يحصل به الإثم بل فى أعم من ذلك قاله فى الفتح ، ورواه عن النووى لأنه أمر نسبى ، فالكامل مثلا ناقص عن الأكمل ، ومن ذلك الحائض لاتأثم بترك صلاتها زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلى . وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما يثاب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها ؟ قال النووى : الظاهر أنها لاتثاب ، والفرق بينها وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته ، والحائض ليست كذلك . قال الحافظ : وعندى في كون هذا الفرق مستلز ما لكونها لاتثاب وقفة .

٢ - (وَعَن مُعاذَة قالَت «سألت عائشة فَقُلْت : ما بال الحائض تقضي الصَّوم ولا تقضي الصَّدة ؟ قالت : كان يَصيبنا ذلك مَع رَسُول الله صلتى الله عليه وآله وسللم فَنوُ مَر بيقضاء الصَّوم ولا نومر بقضاء الصَّلاة » رواه "

الحَماعة).

نقل ابن المنذر والنووى وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لايجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام . وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الحوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة . وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة . قال الحافظ : لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهرى وغيره ، ومستند الإجماع هذا الحديث الصحيح ، ولكن الاستدلال بعدم الأمر على عدم وجوب القضاء قد ينازع فيه لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء ، والأولى الاستدلال بما عند الإسماعيلي من وجه آخر بلفظ « فلم تكن تقضى » ذكر معناه في الفتح ، ولا نتم المنازعة في الاستدلال بعد الأمر على عدم وجوب القضاء إلا بعد تسليم أن القضاء يجب المنازعة في الاستدلال بعد الأمر على عدم وجوب قضاء الصلاة دلالة تندرج تحتها الحائض ، بدليل الأداء ، أو وجود دليل يدل على وجوب قضاء الصلاة دلالة تندرج تحتها الحائض الأولى بدليل جديد . قال النووى في شرح مسلم : قال العلماء : والفرق بينهما : يعني الصوم والصلاة أن الصلاة كثيرة متكررة فيشق قضاؤها ، بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة ، وربما كان الحيض يوما أو يومين .

واعلم أنه لاحجة للخوارج إلا ما أسلفنا من أن عدم الأمر لايستاز م عدم وجوب القضاء والاكتفاء بأدلة القضاء ، فان أرادوا بأدلة القضاء حديث « من نام عن صلاته أو نسيها »

فأين هو من محل النزاع ، وإن أرادوا غيره فما هو ؟ وأيضا أدلة القضاء كافية في الصوم فلأى شيء أمرهن الشارع به دونها ؛ والحوارج لايستحقون المطاولة والمقاولة ، لاسيا في مثل هذه المقالة الحارقة للإجماع الساقطة عند جميع المسلمين بلا نزاع ، لكنه لما رفع من شأنها بعض المتأخوين لمحبة الإغراب التي جبل عليها ذكرنا طرفا من الكلام في المسألة ، وقد اختلف السلف فيمن طهرت من الحيض بعد صلاة العصر وبعد صلاة العشاء هلى تصلى الصلاتين أو الأخرى . قال المصنف رحمه الله : وعن ابن عباس أنه كان يقول : إذا طهرت الحائض بعد العصاء صللت المغرب والعصر ، وإذا طهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء . وعن عبدالرحمن بن عوفقال : إذا طهرت الحائض قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر ، وإذا طهرت والعشاء رواهما سعيد بن منصور في سننه والأثرم ، وقال : قال أحمد : عامة التابعين يقولون بهذا القول إلا الحسن وحده اه ،

باب سؤر الحائض ومؤاكلتها

١ - (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كُنْتُ أَشْرَبُ وأَنا حَائِضٌ فَأُنَاوِلُهُ النَّبِيَّ صَلَّى، اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِع فَى فَيَشْرَبُ ، وأَتَعَرَّقُ الْعَرْقَ وأَنا حَائِضٌ فَأُنَاوِلُهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِع فَا اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِع فَيْ ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إلاَ البُخارِيَّ وَالتَّرْمِذِيَّ) .

(قوله أتعرق العرق) العرق بعين مهملة مفتوحة وراء ساكنة بعدها قاف : العظم ، وتعرقه : أكل ما عليه من اللحم ذكر معنى ذلك فى القاموس . والحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيما أعلم ، وعلى طهارة سؤرها من طعام أوشراب ولاأعلم فيه خلافا الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيما أعلم ، وعلى طهارة سؤرها من طعام أوشراب ولاأعلم فيه خلافا ٢ – (وَعَن عَبد الله بن سعد قال «سألت النسي صلتى الله عليه وآله وسلم عن مُؤاكلة الحائض قال : واكلها » رواه أهمك والترمذي) .

الحديث قال الترمذى : حديث حسن غريب . وأخرجه أيضا أبو داود ، رواته كلهم ثقات ، وإنما غرّبه الترمذى لأنه تفرد به العلاء بن الحرث عن حكيم بن حزام ، وحكيم ابن حزام عن عمه عبد الله بن سعد . وفي الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بلفظ « اصنعول كل شيء إلا النكاح » وهو شاهد لصحة حديث الباب ، وكذلك حديث عائشة السابق . قال ابن سيد الناس في شرح حديث الباب : لما اعتضد به ارتقي في مراتب التحسين إلى مرتبة لم تكن له لولاه . والحديث يدل على جواز مؤاكلة الحائض . قال الترمذى : وهو قول عامة أهل العلم لم يروا بمؤاكلة الحائض بأسا . قال ابن سيد الناس في شرحه : وهذا

عما أجمع الناس عليه ، وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبرى : وأما قوله تعالى __ فاعتز لوا النساء في المحيض ـ فالمراد اعتز لوا وطأهن .

باب وطء المستحاضة

١ - (عَن ْ عِكْرِمَةَ عَن ْ مَنْنَةَ بِنْتِ جَحْش (أَنْهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ ُ

٢ - (وَعَنْهُ أَيْضًا قالَ « كانَتْ أَمُّ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ وكانَ زَوْجُهَا يَغُشَاهَا» رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ، وكانَتْ أَمُّ حَبِيبَةَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّمَنِ بْنِ عَوْفِ كَذَا فَى صَعِيحِ مُسْلِمٍ ، وكانَتْ مَمْنَةُ تَحْتَ طَلْحَةَ بْنِ عَبْيَدِ اللهِ) ؛

أما حديثه الأول فأخرجه أيضا البيهتي . قال النووى : وإسناده حسن . وأما حديثه الثانى في إسناده معلى وهو ثقة ، وكان أحمد لايروى عنه لأنه كان ينظر في الرأى . وفي سماع عكرمة بن عمار من حمنة ومن أم حبيبة نظر قاله المنذرى . وهما يدلان على جواز مجامعة المستحاضة ولو حال جريان الدم ، وهو قول الجمهور ؛ وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس وابن المسيب والحسن البصرى وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن سليان وبكر بن عبد الله المزنى والأوزاعي والثورى ومالك وإسماق والشافعي وأني ثور ، واستدلوا بما في الباب . وقال النخعي والحكم : إنه لايأتيها روجها ، وكرهه ابن سيرين ، وروى عن أحمد المنع أيضا . ولعل أهل القول الأول يقيدون ذلك بأن لاتعلم بالأمارات أو العادة أن ذلك الدم دم حيض ؛ وفي احتجاجهم بروايتي عكرمة نظر لأن غايتهما أنه فعل صحابي ولم ينقل فيه التقرير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا الإذن له بذلك ، ولكنه ينبغي ينقل فيه التقرير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا الإذن له بذلك ، ولكنه ينبغي التعويل في الاستدلال على أن التحريم إنما يثبت بدليل، ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنه . وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الحلال باسناده إلى عائشة قالت منه . وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الحلال باسناده إلى عائشة قالت المنه من وطء الحائض معللا بالأذى والأذى موجود في المستحاضة فثبت التحريم الله من وطء الحائض معللا بالأذى والأذى موجود في المستحاضة فثبت التحريم المناه المناه المناه المناه التحريم المناه المناه المناه المناه التحريم المناه المناه المناه المناه المناه التحريم المناه الم

النفاس النفاس باب أكثر النفاس

الحديث أخرجه الدارقطني والحاكم ، وعلى بن عبد الأعلى ثقة ، وأبو سهل وثقه البخارى وابن معين ، وضعفه ابن حبان ، قال الحافظ : ولم يصب . ومسة الأزدية مجهولة الحال ، قال ابن سيد الناس : لايعرف حالها ولا عينها ولا تعرف في غير هذا الحديث . قال النووى : قول جماعة من مصنفي الفقهاء إن هذا الحديث ضعيف مر دود عليهم ، وله شاهد أخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « وقت للنفساء أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك » قال : لم يروه عن حميد غير سلام وهو ضعيف ، كذبه ابن معين وغيره من الأئمة ، ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن أنس موقوفًا . وروى الحاكم من حديث الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في نفاسهن ّ أربعين يوما ، وقال : صحيح إن سلم من ألى بلال الأشعري. قال الحافظ: ضعفه الدارقطني ، والحسن عن عمَّان منقطع، والمشهور عن عثمان موقوف . وفي الباب عن أبي الدرداء وأبي هريرة قالا : قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « تنتظر النفساء أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، فان بلغت أربعين يوما ولم تر الطهر فلتغتسل « ذكره ابن عدى ، وفيه العلاء بن كثير وهو ضعيف جدا . وفي الباب أيضا عن عائشة نحو حديث عبان بن أبي العاص عند الدار قطني ، وفيه أبو بلال الأشعري وهو ضعيف ، وعطاء بن عجلان متروك الحديث ، وحديث الباب قال الحاكم بعد إخراجه في مستدركه : إنه صحيح الإسناد . وقال الخطابي : أثني البخاري على هذا الحديث . وقد اختلف الناس في أكثر النفاس ، فذهب على عليه السلام وعمر وعمَّان وعائشة وأم سلمة وعطاء والثورى والشعبي والمزنى وأحمد بن حنبل ومالك والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أن أكثر النفاس أربعون يوما . واستدلوا بحديث الباب وما ذكرناه بعده . وقال الشافعي في قول : وروى عن إسمعيل وموسى ابني جعفر بن محمد

الصادق بل سبعون قالوا إذ هوأكثر ماوجد . و في قول للشافعي و هوالذي في كتب الشافعية » وروى أيضا عن مالك بل ستون يوما لذلك . وقال الحسن البصرى : خمسون لذلك . وقالت الإمامية : نيف وعشرون ، والنص ير د عليهم ، وقد أجابوا عنه بما تقدم من الضعف ، وبأنه كما قال الترمذي في العلل : منكر المتن ، فان أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما منهن من كانت نفساء أيام كونها معه إلا خديجة ، وزوجيتها كانت قبل الهجرة ، فاذا لامعنى لقول أم سلمة قدكانت المرأة من أصحابالنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقعد في النفاس هكذا . قال : وفيه أن التصريح بكونهن من أصحاب النبي صلى الله عليه وأ له وسلم ظاهر في كونهن من غير زوجاته فلا يشكل ما ذكره . وأيضا نساؤه أعم من الزوجات لدخول. البنات وسائر القرابات تحت ذلك ، والأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يوما متعاضدة بالغة إلى حد الصلاحية والاعتبار فالمصير إليها متعين ، فالواجب على النفساء وقوف أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك كما دلت على ذلك الأحاديث السابقة : قال الترمذي في سننه : وقد أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وآ له وسلم والتابعون ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فانها تغتسل و تصلي انتهى . برما أحسن ماقال المصنف رحمه الله تعالى ههنا ولفظه . قلت : ومعنى الحديث كانت تؤمر أن لمجلس إلى الأربعين لئلا يكون الحبر كذبا ، إذ لايمكن أن تتفق عادة نساء عصر في نفاس آو حيض انهيي . وقد لخصت هذه المسألة فيرسالة مستقلة . واختلف العلماء في تقدير أقل النفاس ؛ فعند العترة والشافعي ومحمد لاحد لأقله ، واستدلوا بما سبق من قوله « فان رأت الطهر قبل ذلك » وقال زيد بن على : ثلاثة أقراء ، فاذا كانت المرأة تحيض خسا فأقل نفاسها خمسة عشر يوما . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : بل أحد عشر يوما كأكثر الحيض وزيادة يوم لأجل الفرق . وقال الثورى : ثلاثة أيام ، وجميع الأقوال ماعدا الأول لادليل عليها ولا مستند لها إلا الظنون ،

باب سقوط الصلاة عن النفساء

الساقي الله عليه وآله وسلم آرضي الله عنها قالت «كانت المرأة من نساء النهي صلى الله عليه وآله وسلم تععم عنه في النهاس أربعين ليلة الايام مرها النهي صلى الله عليه وآله وسلم بيقضاء صلاة النهاس «رواه أبه و داود) ، صلى الله عليه أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه ، وهو عند أبي داود من طريق أحد بن يونس عن زهير عن على بن عبد الأعلى عن أبي سهل كثير بن زياد عن مسة عن أم سلمة فهو إحدى روايات حديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك فهو إحدى روايات حديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك فهو إحدى روايات حديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنها تترك و المحديث مسة السابق ، وقد تقدم الكلام عليه ، وهو يدل على أنه المحديث و ا

﴿ الصلاة أيام النفاس ، وقد وقع الإجماع من العلماء كما فى البحر أن النفاس كالحيض في جميع ما يحل ويحرم ويكره ويندب ، وقد أجمعوا أن الحائص لانصلي وقد أسلفنا ذلك .

كتاب السلاة

قال النووى فى شرح مسلم: اختلف العلماء فى أصل الصلاة ؛ فقيل هى الدعاء لاشتهالها عليه ، وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم. وقيل لأنها ثانية لشهادة التوحيد كالمصلى من السابق فى خيل الحلبة ، وقيل هى من الصلوين وهما عرقان مع الردف ، وقيل هما عظمان ، وقيل هى من الرحمة ، وقيل أصلها الإقبال على الشيء ، وقيل غير ذلك انتهى .

باب افتراضها ومتى كان

ا حراعت عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله على الله عليه وآله وسلم البين الإسلام على خمس في المسلام على خمس في الموايات خمسة بالهاء وكلاهما صحيح ، فالمراد برواية الهاء خمسة أركان أو أشياء أو نحو ذلك ، وبرواية حذف الهاء خمس خصال أو دعائم أو قواعد أو نحو ذلك (قوله على خمس أب المبدئ على المبدل ويجوز رفعه خبرا لمبتدأ محذوف وتقديره أحدها أو نحو ذلك (قوله شهادة) بالجرعلى البدل ويجوز رفعه خبرا لمبتدأ محذوف وتقديره أحدها أو منها (قوله وإقام الصلاة) أى المداومة عليها . والحديث يدل على أن كمال الإسلام وتمامه بهذه الخمس ، فهو كخباء أقيم على خمسة أعمدة ، وقطبها الذي يدور عليه الأركان الشهادة وبقية شعب الإيمان كالأو تاد للخباء . فظهر من هذا التمثيل أن الإسلام غير الأركان كما أن البيت غير الأعمدة والأعمدة غيره ، وهذا مستقيم على مذهب أهل السنة ، لأن الإسلام عندهم التصديق بالقول والعمل . والحديث أور ده عبدالله بن عمر في جواب من قال له ألا تغزو ؟ فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « بني الإسلام الحديث الحديث . فاستدل به ابن عمر على عدم وجوب غير ما اشتمل عليه ، ومن جملة ذلك الغزو الحلى الإسلام بني على خمس ليس هو منها . قال النووى في شرح مسلم : اعلم أن هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعليه اعتماده وقد جمع أركانه .

٢ - (وَعَنْ أَنَسَ بِنْ مَالِكُ قَالَ ﴿ فُرِضَتْ عَلَى النَّيِيِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الصَّلُواتُ لَيَلْهَ أَنُسْرِيَ بِهِ خَمْسِينَ ، ثُمَّ نَقَصَتْ حَتَى جُعْلِتَ خَمْسا، ثُمَّ نُودِيَ

يا مُحَمَّدُ إِنَّهُ لا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَى ، وَإِنَّ لَكَ بِهِذَهِ الْخَمْسِ تَمْسِينَ » رَوَاهُ أَمْدُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَائَةُ وَالنَّسَانَةُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَيْنَ اللَّهُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَاللَّهُ وَاللْعُولُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعُولُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُولُولُ وَاللَّهُ وَالْ

الحديث في الصحيحين بلفظ «هي خمس وهي خمسون» وبلفظ «هن خمس وهن خمسون» والمراد أنها خمس في العدد خمسون في الأجر والاعتداد . والحديث طرف من حديث الإسراء الطويل . وقد استدل به على عدم فرضية ما زاد على الخمس الصلوات كالوتر ، وعلى دخول النسخ في الإنشاءات ، ولو كانت مؤكدة خلافا لقوم فيا أكد . وعلى جواز النسخ قبل الفعل ، وإليه ذهبت الأشاعرة . قال ابن بطال وغيره في بيان وجه الدلالة : ألا ترى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس قبل أن نصلي ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب ، وتعقبه ابن المنير فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرّاح ، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة أو منعه كالمعتزلة ، لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ الميتور قبل البلاغ ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا ، قال : وهذه نكتة مبتكرة . قال الحافظ في الفتح : قلت إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فمنوع ، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فمسلم ، ولكن قد يقال ليس هو بالنسبة إليهم نسخا الكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كلف بذلك قطعا ثم نسخ بعد لكن بلغه وقبل أن يفعل ، فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وآله وسلم .

٣ – (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ « فُرِضَتِ الصَّلاةُ وَالبُخارِيُّ) هُ هَاجَرَ فَفُرِضَتْ أَرْبَعا وَتُوكِتْ صَلاةُ السَّفَرِ عَلَى الأُوَّل » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَالبُخارِيُّ) هُ هَاجَر فَفُرِضَتْ أَرْبَعا وَتُوكِتْ صَلاةُ السَّفَرِ عَلَى الأُوّل » رَوَاهُ أَهْمَدُ والجُديث يدل على وجوب القصر ، وأنه عزيمة لارخصة ، وقد أخذ بظاهره الحينفية والهادوية ، واحتج خالفوهم بقوله سبحانه ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - ونني الجناح لايدل على العزيمة والقصر إنما يكون من شيء أطول منه . قالوا : ويدل على أنه رخصة قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صدقة تصدق الله بها عليكم » وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع ، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره . قال الحافظ : عائشة غير مرفوع ، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره ، وأما ثانيا فهلي تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة ، لأنه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك . وأما قول إمام الحرمين : عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك . وأما قول إمام الحرمين : يعارض حديث انتقل متواترا ففيه نظر ، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم . وقالوا أبضا : يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس « فرضت الصلاة في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين » أخرجه مسلم . والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس فلا تعارض

وذلك بأن يقال إن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ، تم زيدت بعد الهجرة إلا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهى عن عائشة قالت « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة واطمأن ، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة هه وصلاة المغرب لأنها وتر النهار » انتهى . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منه في السفر عند نزول الآية السابقة . ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند : إن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها . وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولاني ، وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه . وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما ، فعلي هذا المراد بقول عائشة « فأقرت صلاة السفر » أى باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف عوالمصنف ساق الحديث للاستدلال به على فرضية الصلاة لاأنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، ولعله يأتي تحقيق ماهو الحق في باب صلاة السفر إن شاء يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، ولعله يأتي تحقيق ماهو الحق في باب صلاة السفر إن شاء الله تعالى .

٢ - (وَعَنْ طَلَحْةَ بْن عُبِيدِ اللهِ (أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءً إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثَاثِرَ الرَّأْسِ فَقَالَ : يا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنِي ما فَرَضَ اللهُ عَلَى مِنَ الصَّلَاة ؟ قال : الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ إلا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، قال : أخْبِرْنِي ما فَرَضِ اللهُ عَلَى مِنَ الصَّيام ؟ قال : شَهْرُ رَمَضَانَ إلا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، قال : فَخْبِرْنِي ما فَرَضِ اللهُ عَلَى مِن الزَّكَاة ؟ قال : فأخْبَرَهُ رَسُولُ مَسْيئًا ، قال : فأخْبَرَهُ وَسَلَّمَ بشَرَائِعِ الإسلام كُلِّها ، فقال : واللَّذِي الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الإسلام كُلِّها ، فقال : واللَّذِي أَكْرَمَكَ اللهُ عَلَيْه وآله وسلم بُمَّا فَرَضَ اللهُ عَلَى شَيئًا ، فقال رَسُولُ أَلْدُ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وسلم : أَفْلُحَ إِنْ صَلَاقَ ، أَوْ دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وسلم : أَفْلُحَ إِنْ صَلَاقَ ، أَوْ دَخَلَ الجَنَّة إِنْ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وسلم : أَفْلُحَ إِنْ صَلَاقَ ، أَوْ دَخَلَ الجَنَّة إِنْ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وسلم : أَفْلُحَ إِنْ صَلَاق ، أوْ دَخَلَ الجَنَّة إِنْ عَلَيْه) .

الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائى ومالك فى الموطأ وغير هؤلاء (قوله أن أعرابيا) فى رواية جاء رجل (زاد أبو داود) من أهل نجد » وكذا فى مسلم والموطأ (قوله ثائر الرأس) هو مرفوع على الوصف على رواية (جاء رجل » ويجوز نصبه على الحال ، والمراد أن شعره متفرق من ترك الرفاهية ، ففيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة ، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة ، أو لأن الشعر منه ينبت (قوله إلا أن تطوع) بتشديد الطاء والواو وأصله نتطوع بتاءين فأدغمت إحداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما

﴿ قوله والذي أكرمك) وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند البخاري « والله » (قوله أفلح إن صدق) وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر « أفلح وأبيه إن صدق ، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق » ولأني داو د مثله . فان قيل : ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف عِالْآباء؟ . أجيب عن ذلك بأنه كان قبل النهى ، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لايقصد بها الحلف ، أو فيه إضهار اسم الرب كأنه قال : ورب أبيه ، أو أنه خاص ويحتاج إلى دليل. وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف وإنما كان والله فقصرت اللامان ، واستنكره القرطبي ، وغفل القرافي فادعى أن الرواية بلفظ « وأبيه » لم تصح ، وكأنه لم يرتض الجواب فعدل إلى رد الخبر وهو صحيح لامرية فيه . قال الحافظ : وأقوى الأجوبة الأولان. والحديث يدل على فرضية الصلاة وماذكر معها على العباد. قال المصنف رحمه الله : وفيه مستدل لمن لم يوجب صلاة الوتر ولا صلاة العيد انتهى . وقد أوجب قوم الوتر ، وآخرون ركعتي الفجر ، وآخرون صلاة الضحي ، وآخرون صلاة العيد ، وآخرون ركعتي المغرب ، وآخرون صلاة التحية ، ومنهم من لم يوجب شيئا من ذلك وجعل هذا الحديث صارفًا لمنا ورد بعده من الأدلة المشعرة بالوجوب. وفي الحديث أيضًا دليل على عدم وجوب صوم عاشوراء وهو إجماع، وأنه ليس في المال حقّ سوى الزكاة وفيه غير ذلك . وفي جعل هذا الحديث دليلا على عدم وجوب ما ذكر نظر عندي ، لأن ما وقع في مبادى التعليم لايصح التعلق به في صرف ما ورد بعده وإلا لزم قصر واجبات الشريعة بأسرها على الحمس المذكورة ، وإنه خرق للإجماع وإبطال لجمهور الشريعة ، ا فالحق أنه يؤخذ بالدليل المتأخر إذا ورد موردا صحيحا ويعمل بما يقتضيهمن وجوب أو ندب أو نحوهما ، وفي المسألة خلاف ، وهذا أرجح القولين والبحث مما ينبغي لطالب الحقَّ أن يمعن النظر فيه ويطيل التدبر ، فان معرفة الحق فيه من أهم المطالب العلمية لما ينبني عليه من المسائل البالغة إلى حد يقصر عنه العد . وقد أعان الله وله الحمد على جمع رسالة في خصوص هذا المبحث ، وقد أشرت إلى هذه القاعدة في عدة مباحث في غير هذا الباب وهذا موضع عرض ذكرها فيه.

باب قتل تارك الصلاة

- (عَن ابْن مُعَرّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَنَّمَ قَالَ " أُمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَى يَشْهَدُوا أَنْ لاإِلَهَ إلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا وَسُولُ اللهِ ، وَيُفْتِمُولُ اللهِ ، وَيُوْتُوا الزَّكَاة ، فَاذَا فَعَلُوا ذلك عَصَمُوا مِنِّى دِماءَهُمْ

وأَمْوَا لَهُمْ ۚ إِلا ﴿ بِحَقَّ الإِسْلَامِ وَحِسَا بُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُنْقَقَ عَلَيْهُ ، و لا مُعَدَ مِثْلُهُ مِن حَدِيثِ أَبِي هُوَيَثْرَةً) ؛

(قوله أمرت) قال الخطابي : معلوم أن المراد بقوله « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقاتلون ولا يرفع الكتاب لأنهم يقولون لا إله إلا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف ، وهذا التخصيص بأهل الأوثان إنما يحتاج إليه في الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة ، وجعلت لمجردها موجبة للعصمة . وأما حديث الباب فلا يحتاج إلى ذلك لأن العصمة متوقفة على كمال ثلك الأمور ، ولا يمكن وجودها جميعًا من غير مسلم . والحلميث يدل على أن من أخل بواحدة منها فهو حلال الدم والمال إذا لم يتب ، وسيأتى ذكر الخلاف وبيان ما هو الحق في الباب الذي بعد هذا . وفي الاستتابة وصفتها ومدتها خلاف معروف في الفقه (قوله إلا بحق الإسلام) المراد ما وجب به في شرائع الإسلام إراقة الدم كالقصاص وزنا المحصن ونحو ذلك ، أو حل به أخذ جزء من المال كأروش الجنايات وقيم المتلفات وما وجب من النفقات وما أشبه ذلك (قوله وحسابهم على الله) المراد فيما يستسرُّ به ويخفيه دون ما يعلنه ويبديه . وفيه أن من أظهر الإسلام وأسرُّ الكفر يقبل إسلامه في الظاهر ، وهذا قول أكثر العلماء. وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لاتقبل ويحكى ذلك عن أحمد بن حنبل قاله الخطابي . وذكر القاضي عياض معني هذا وزاد عليه وأوضحه . قال النووى : وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي ينكر الشرع جُملة ، قَالَ : فذكروا فيه خمسة أوجه لأصحابنا ، والأصوب فيها قبولها مُطلقا للأحاديث الصحيحة المطلقة ، والثاني لاتقبل ويتحتم قتله ، لكنه إن صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة فكان من أهل الجنة . والثالث إن تاب مرة واحدة قبلت توبته ، فان تكرر ذلك منه لم تقبل . والرابع إن أسلم ابتداء من غير طلب قبل منه وإن كان تحت السيف فلا . والخامس إن كان داعيا إلى الضلال لم يقبل منه وإلا قبل. قال النووي أيضا: ولا بدُّ مع هذا : يعنى القيام بالأمور المذكورة في الحديث من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما جاء في الرواية الأخرى التي أشار إليها المصنف وهي من حديث أَبِي هُريرة في صحيح مسلم بلفظ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » .

٢ - (وَعَنَ أَنَسَ بِنْ مَالِكُ قَالَ ﴿ لَمَّا تُوفَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ ؟ فَقَالَ مُعَرُ : يَا أَبَا بِكُوْ كَيْفُ نُقَاتِلُ الْعَرَبَ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكُو يَكُو يَكُو اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمُوتُ فَقَالَ أَبُو بَكُو يَكُو يَكُو اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمُوتُ فَقَالَ أَبُو بَكُو يَكُو يَكُو اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمُونَ لَهُ فَقَالَ أَبُو بَكُو اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمُونَ اللهِ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمُونَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَالَالَالِلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا

أَنْ أُتَاتِلَ النَّاسَ حَنَّى يَشْهَدُ وَا أَنْ لَاإِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَى رَسُولُ اللهِ ، وَيَنْقِيمُوا الصَّلاة ، ويُؤتنُوا الزَّكاة » رَوَاهُ النَّسائيُّ) .

الحديث أخرجه أيضا البيهي في السنن وإسناده في سنن النسائي هكذا: أخبر نامحمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم ، حدثنا عمران أبو العوّام ، حدثنا معمر عن الزهرى عن أنس فذكره ، وكلهم من رجال الصحيح إلا عمران أبوالعوام فانه صدوق يهم ، ولكن قد ثبت معناه في الصحيحين لكن بدون أنه قال ذلك أبو بكر في مراجعته لعمر ، بل الذي فيهما أن عمر احتج على أبى بكر لماعزم على قتال أهل الردة بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم و أمرت أن آقاتل الناس حتى يقولوا لاإله إلا الله ، فمن قال لاإله إلا الله فقد عصم نفسه وماله ، فقال له أبو بكر : والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ، والله لومنعوني عقالا كانوا يؤد ونه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلتهم على منعه » . قال النووى : وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهما لم يحفظا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رواه ابن عمر وأنس وأبو هريرة : يعني من الأحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة ، فان عمر لوسمع ذلك لما خالف ولما كان احتج بالحديث ، فانه بهذه الزيادة حجة عليه ، ولو سمع أبو بكر هذه الزيادة لاحتج بها ولما احتج بالقياس والعموم اه . وإنما ذكرنا هذا الكلام للتعريف بأن المشهور عند أهل الصحيح والشارحين له خلاف ما ذكره النسائي في هذه الرواية ، وسيأتي الكلام على مراجعة أبي بكر وعمر مبسوطا في كتاب الزكاة . والحديث يدل على ما دل عليه الذي قبله من أن المخل بواحدة من هذه الحصال حلال الدم ومباح المال :

٣ - (وَعَن أَبِي سَعِيدِ الْخُدُرِيّ قَالَ « بَعَثَ عَلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ بِالْبَمَنِ إِلَى النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَة ، فَقَسَمَها بَيْنَ الْبَيْمَنِ إِلَى النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَة ، فَقَالَ : وَيُلْكَ أُولَسْتُ أَحَق أَرْبُعَة ، فَقَالَ رَجُلُ : يَا رَسُولَ اللهِ اتَّقَ اللهَ ، فَقَالَ : وَيُلِكُ أُولَسِّتُ أَحَق أَمْلِ الْأَرْضِ أَن يَتَقِي الله ، ثُمَّ وَلَى الرَّجُلُ ، فَقَالُ خَالِدُ بِنُ الولِيدِ : الْمُ الْأَرْضِ أَن يَتَقِي الله ، ثُمَّ وَلَى الرَّجُلُ ، فَقَالُ خَالِدُ بِنُ الولِيدِ : يَارَسُولَ اللهِ يَارَسُولَ اللهِ أَلْ أَصْرِبُ عُنَقَه ؟ فَقَالَ : لا لَعَلَّهُ أَن يُكُونَ يُصلِّى ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ يَارَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ خَالِدُ : وَكُمْ مِن مُصَلِّ يَقُولُ بِلسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ : وَكُمْ مِن مُصَلِّ يَقُولُ بِلسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا أَنْ عَنْ عَلَيْهِ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَالِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّى كُمْ أُومُورُ أَنْ أَنْقَبَ عَنُ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشْقَ بُطُو بَهُمْ " مُنْ مُتَقَقٌ عَلَيْهِ) .

الحديث اختصره المصنف وترك أطرافا من أوائله ، وتمامه : قال « ثم نظر إليه وهو مقف فقال : إنه يخرج من ضئضًى هذا قوم يتلون كتاب الله لينا رطبا لئن أدركتهم لأقتلهم قتل

ثمود » انتهى (قوله بذهيبة) على التصغير ، وفي رواية « بذهبة » بفتح الذال (قوله بين أربعة) هم عيينة بن حصن والأقرع بن حابس وزيد الخيل والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل كذا في صحيح مسلم . قال النووى : قال العلماء : ذكر عامر هنا غلط ظاهر لأنه نوفي قبل هذا بسنين والصواب الجزم بأنه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم به في بَاقِي الرَّوايَاتِ (قُولُه فَقَالَ خَالَد بن الوليد) في رَّواية عمر بن الخطاب وليس بينهما. تعارض بل كل واحد منهما استأذن فيه (قوله لعله أن يكون يصلي) فيه أن الصلاة موجبة لحقن الدم ولكن مع بقية الأمور المذكورة في الأحاديث الأخرى (قوله لم أومر أن أنقب) الخ) معناه إنى أمرت بالحكم بالظاهر والله متولى السرائر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم « فاذا قالوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » . والحديث استدل به على كفر الخوارج لأنهم المرادون بقوله في آخره « قوم يتلون كتاب الله » كما صرح بذلك شراح الحديث وغيرهم . وقد اختلف الناس في ذلك . قال النووىبعد أن صرح هو والخطابي بأن الحديث وأمثاله يدل على كفر الخوارج ، وقد كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالا من سائر المسائل ، ولقد رأيت أبا المعالى وقد رغب إليه الفقيه عبد الحقّ في الكلام عليها ، فاعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه ، لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين . وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني ، وناهيك به في علم الأصول ، وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات ، لأن القوم لم يصرّحوا بالتكفير ، وإنما قالوا قولا يؤدي إلى ذلك. وأنا أكشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال وذلك أن المعتزني مثلا إذا قال إن الله تعالى عالم ولكن لاعلم له ، وحيّ ولا حياة له وقع الاشتباه في تكفيره ، لأنا علمنا من دين الأمة ضرورة أن منْ قال إن الله ليس مجي ولا عالم كان كافرا ، وقامت الحجة على استحالة كون العالم لاعلم له ، فهل يقول إن المُعتزلى إذا نفي العلم نفي أن يكون الله عالمها، أو يقول قد اعترف بأن الله تعالى عالم فلا يكون نفيه للعلم نفيا للعالم هذا موضع الإشكال. قال: هذا كلام الماوردي ومذهب الشافعي وجماهير أصحابه وجماهير العلماء أن الخوارج لايكفرون . قال الشافعي : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الحطابية ، وهم طائفة من الرافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرد قوهم فرد شهادتهم لهذا لالبدعتهم ، وسيأتي الكلام على الخوارج مبسوطا في كتاب الحدود .

وقد استدل المصنف بالحديث على قبول تو بة الزنديق فقال : وفيه دليل لمن يقبل توبة الزنديق انتهى . وقد تقدم الكلام على ذلك ، وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول الله اتق الله زندقة ، وهو خلاف ماعرف به العلماء الزنديق . وقد ثبت في رواية أخرى في الصحيح أنه قال : والله إن هذه قسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله م، والاستدلال بمثل هذا على ما زعمه المصنف أظهر . قال القاضي عياض : حكم الشرع أن

من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفر وقتل ، ولم يذكر في هذا الحديث أن هذا الرجل قتل . قال المسازرى : يحتمل أن يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وإنما نسبه إلى نرك العدل في القسمة ، ويحتمل أن يكون استدلال المصنف ناظرا إلى قوله في الحديث « لعله يصلى » وإلى قوله « لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس»فان ذلك يدل على قبول ظاهر التوبة وعصمة من يصلى ، فاذا كان الزنديق قد أظهر التوبة وفعل أفعال الإسلام كان معصوم الدم . في - (وعَن عُبين الله بن عكرى بن الحيار « أن رجلا من الأنصار حد ثه أنه أنه أنى رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مجلس يُساره وسلم أنه أنه أنه أن رجل من المنافقين ، فجهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتل رجل من المنافقين ، فجهر رسول الله وسلم في قتل رجل من المنافقين ، فحجهر رسول الله والله وسلم في قال : أليس يشهد أن الإله إلا الله ؟ قال الأنصاري : بهي يارسول الله ولا شهادة له ، قال : أليس يُصلى ؟ قال بهي ولا صلاة له ، قال : أولئك الذين الذين الله عن قتلهم «رواه الشافعي وأحمد في مسند "بهما) .

الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ ، وفيه دلالة على أن الواجب المعاملة للناس بما يعرف من ظواهر أحوالهم من دون تفتيش و تنقيش ، فان ذلك مما لم يتعبدنا الله به ، ولذلك قال « إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس » وقال لأسامة لما قال له « إنما قال ما قال يا رسول الله تقية يعنى الشهادة : هل شققت عن قلبه ؟ » واعتباره صلى الله عليه وآله وسلم لظواهر الأحوال كان ديدنا له وهجيرا في جميع أموره ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمه العباس لما اعتذر له يوم بدر بأنه مكره ، فقال له : «كان ظاهرك علينا » وكذلك حديث « إنما أقضى بما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذنه إنما أقطع له قطعة من نار » وكذلك حديث « إنما نحكم بالظاهر » وهو وإن لم يثبت من وجه معتبر فله شواهد متفق على صحتها ، ومن أعظم اعتبارات الظاهر ما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم مع المنافقين من التعاطى والمعاملة بما يقتضيه ظاهر الحال »

باب حجة من كفر تارك الصلاة

المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة ، وإن كان تركه لها تكاسلا مع اعتقاده لوجوبها. كما هو حال كثير من الناس ، فقد اختلف الناس في ذلك ، فذهبت العترة والجماهير من السلف والخلف ، منهم مالك والشافعي إلى أنه لايكفر بل يفسق ، فان تاب وإلا قتلناه حدا كالزاني المحصن ، ولكنه يقتل بالسيف . وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر ، وهو مروىً عن على بن أبي طالب عليه السلام ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحق بن راهويه ، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي . وذهب أبوحنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزنى صاحب الشافعي إلى أنه لايكفر ولا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلى . احتج الأولون على عدم الكفر بقول الله عزّ وجل ـ إن الله لايغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء _ وبما سيأتي في الباب الذي بعد هذا من الأدلة . واحتجوا على قتله بقوله تعالى _ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم _ وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لاإله إلا الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، الحديث متفق عليه . وتأوَّلوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » وسائر أحاديث الباب على أنه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل ، أو أنه محمول على المستحل ، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر ، أو على أن فعله فعل الكفار . واحتجّ أهل القول الثاني بأحاديث الباب . واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل القول الأول ، وعلى عدم القتل بحديث « لايحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث» وليس فيه الصلاة . والحق أنه كافريقتل ،أماكفره فلأن الأحاديث قد صحت أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم ، وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة ، فتركها مقتض لجواز الإطلاق ، ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأولون لأنا نقول: لايمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة ، ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفرا ، فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها . وأما أنه يقتل فلأن حديث ﴿ أمرت أن أقاتل الناس » يقضى بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له ، وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب الأول ، ولا أوضح من دلالتها على المطلوب، وقد شرط الله في القرآن التخلية مالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، فقال ـ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ـ فلا يخلى من لم يقم الصلاة . وفي صحيح مسلم « سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن أنكر فقد برئ عنقه ، ومن كره فقد سلم ، و لكن من رضى و تابع ، فقالوا ألا نقاتلهم ؟ قال لا ماصلوا » فجعل الصلاة هي المانعة من مقاتلة أمراء الجور . وكذلك قوله لحالد

في الحديث السابق « لعله يصلي » فجعل المـانع من القتل نفس الصلاة : وحديث « لايحل ً دم امرئ مسلم " لايعارض مفهومه المنطوقات الصحيحة الصريحة. والمراد بقوله في حديث الباب « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » كما قال النووى : إن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة ، فان تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل. وفي لفظ لمسلم « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» ومن الأحاديث الدالة على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن الذي صلى الله عليه وآله وسلم « من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر جهارا » ذكره الحافظ في التلخيص . وقال : سئل الدارقطني عنه فقال : رواه أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصولاو خالفه على بن الجعدى فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسلا وهوأشبه بالصواب . وأخرجه البزار من حديث أبى الدرداء بدون قوله «جهارا » وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعا « تارك الصلاة كافر» واستنكره. ورواه أبونعيم من حديث أبي سعيد، وفيه عطية وإسمعيل بن يحيى وهما ضعيفان. قال العراقي: لم يصح من أُحاديث الباب إلا حديثجابر المذكور ، وحديث بريدة الذي سيأتي . وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال « أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لاتشرك بالله وإن قطعت وحرقت ، وأن لا تترك صلاة مكتوبة متعمدا ، فمن تركها متعمدا فقد برئت منه الذمة ، ولا تشرب الحمر فإنها مفتاح كل شر » قال الحافظ : وفى إسناده ضعف. ورواه الحاكم في المستدرك ، ورواه أحمد والبيهتي من طريق أخرى وفيه انقطاع . ورواه الطبراني من حديث عبادة بن الصامت ، ومن حديث معاذ بن جبل وإسنادهما ضعيفان. روقال ابن الصلاح والنووى : إنه حديث منكر .

واختلف القائلون بوجوب قتل تارك الصلاة ، فالجمهور أنه يضرب عنقه بالسيف ، واختلف القائلون بوجوب قتل تارك الصلاة ، واجتلفوا أيضا في وجوب الاستتابة ، فالهادوية توجبها وقيل يضرب بالحشب حتى يموت . واختلفوا أيضا في وجوب الاستتابة ، فالهادوية توجبها وغيرهم لايوجبها فإنه يقتل حدا ، ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق . وقيل إنه يقتل لكفره ، فقد حكى جماعة الإجماع على كفره كالمرتد وهو الظاهر وقد أطال الكلام المحقق أبن القيم ذلك في كتابه في الصلاة . والفرق بينه وبين الزاني واضح ، فان هذا يقتل لتركه الصلاة في الماضي وإصراره على تركها في المستقبل ، والترك في الماضي يتدارك بقضاء ما تركه ، بخلاف الزاني فانه يقتل بجناية تقدمت لاسبيل إلى تركها . واختلفوا هل يجب ما تركه ، بخلاف الزاني فانه يقتل بجناية تقدمت لاسبيل إلى تركها . والأحاديث القتل لترك صلاة واحدة أو أكثر ، فالجمهور أنه يقتل لترك صلاة واحدة ، والأحاديث قاضية بذلك ، والتقييد بالزيادة على الواحدة لا دليل عليه . قال أحمد بن حنبل : إذا دعى إلى الصلاة فامتنع وقال لاأصلي حتى خرج وقتها وجب قتله ، وهكذا حكم تارك ما يتوقف عقد الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استقبال القبلة أو ستر عورة وكل ما كان ركنا وشرطا .

٢ - (وَعَنَ بُرِينْدَةَ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ العَهَدُ النَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الصَّلاةُ ، فَنَ ° تَرَكَهَا فَقَدَ ° كَفَرَ ،
 رَوَاهُ الْخَمْسَةُ) *

الحديث صححه الساتى والعراقى ورواه ابن حبان والحاكم ، وهو يدرّ، على آن تارك الصلاة يكفر ، لأن الترك الذى جعل الكفر معلقا به مطلق عن التقييد ، وهو يصدق بمرة لوجود ماهية الترك فى ضمنها والحلاف فى المسئلة والتصريح بما هو الحق فيها قد تقدم فى الذى قبله .

٣ - (وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بْنِ شَقِيقِ العُقَيْلِيّ قالَ «كانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لايرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأعْمَالِ تَرْكُهُ كُفُرٌ غَـنْيرَ الصّلاةِ » رَوَاهُ النَّرْمِذِيّ) .

الحديث رواه الحاكم وصححه على شرطهما ، وذكره الحافظ فى التلخيص ولم يتكلم عليه والظاهر من الصيغة أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة ، لأن قوله « كان أصحاب رسول الله » جمع مضاف ، وهو من المشعرات بذلك .

﴿ وَعَن ْ عَبْدُ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العاصِ عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَّمَ ﴿ أَنَّهُ ذَكْرَ الصَّلَاةَ يَوْما فَقَالَ : مَن ْ حافظَ عَلَيْها كانَت ْ لَهُ نُورًا وَبُرهانا وَ نَجاةً يَوْمَ القيامة ، وَمَن ْ لَمْ نُحافظ عَلَيْها لَمْ ْ تَكُن ْ لَهُ نُورًا وَلا بُرهانا وَلا تَجاةً ، وكان يَوْمَ القيامة مِعَ قارُونَ وَفيرْعَوْنَ وَهامانَ و أَبَّى بْنِ خَلَف » رَوَاه أَمْمَد) .

الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط. وقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات ، وفيه أنه لاانتفاع للمصلى بصلاته إلا إذا كان محافظا عليها ، لأنه إذا انتفي كونها نورا وبرهانا ونجاة مع عدم المحافظة انتهى نفعها (قوله وكان يوم القيامة مع قارون) الخ يدل على أن تركها كفر متبالغ ، لأن هؤلاء المذكورين هم أشد أهل النار عذابا ، وعلى تخليد تاركها في النار كتخليد من جعل منهم في العذاب ، فيكون هذا الحديث مع صلاحيته للاحتجاج مخصصا لأحاديث خروج الموحدين ، وقد ورد من هذا الجنس شيء كثير في السنة، ويمكن أن يقال مجرد المعية والمصاحبة لايدل على الاستمرار والتأبيد لصدق المعنى اللغوى بلبثه معهم مدة، لكن لايخفي أن مقام المبالغة يأبي ذلك وسيأتي في الباب الثاني ما يعارضه ه

باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلود في النار ورجا له ما يرجى لأهل الكبائر

الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن حبان وابن السكن. قال ابن عبد البر: هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه ، ثم قال : والمخدجي مجهول لايعرف إلا بهذا الحديث . قال الشيخ تقى الدين القشيرى : انظر إلى تصحيحه لحديثه مع حكمه بأنه مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، ولحديثه شاهد من حديث أبي قتادة عند ابن ماجه ، ومن حديث كعب بن عجرة عند أحمد . ورواه أبو داود أيضا عن الصنابحي قال « زعم أبو محمد أن الوتر واجب ، فقال عبادة بن الصامت » وساق الحديث . والمخدجي المذكور في هذا الإسناد هو بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعدها ياء النسب ، قيل اسمه رفيع . وأبو محمد المذكور هو مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم بن زيد بن ثعلبة ابن عثمان بن مالك بن النجار. وقيل مسعود بن زيد بن سبيع يعد في الشاميين ، وقد عده الواقدي وطائفة من البدريين ، ولم يذكره ابن إسحق فيهم ، وذكره جماعة في الصحابة . وقول عبادة « كذب أبو محمد » أى أخطأ ، ولا يجوز أن يراد به حقيقة الكذب لأنه في الفتوي ، ولا يقال لمن أخطأ في فتواه كذب . وأيضا قد ورد في الحديث ما يشهد لمــا قاله كحديث « الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا » عند أبي داو د من حديث بريدة وغيره من الأحاديث ، وسيأتي بسط الكلام على ذلك في بأب إن الوتر سنة مؤكدة إن شاء الله تعالى . والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من ترك الصلاة وعدم استحقاقه للخلود في النار لقوله « إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ، وقد عرفناك في الباب الأول أن الكفر أنواع: منها ما لاينافى المغفرة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفرا ، وهو يدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتخليد فى النار (قوله استخفافا بحقهن) هو قيد للمنفى لاللنفى (قوله كان له عندالله عهد أن يدخله الجنة) فيه متمسك للمرجئة القائلين بأن الذنوب لانضر من حافظ على الصلوات المكتوبة ، وهو مقيد بعدم المانع كأحاديث من قال لاإله إلا الله ونحوها لورود النصوص الصريحة كتابا وسنة بذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعداده .

٢ – (وَعَن ْ أَنِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَ لَهِ وَسَلَّمَ يَقَوُلُ (إِنَّ أُوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ القيامَةِ الصَّلاةُ المَكْتُوبَةُ ، فَان ْ أَمَّهَا وَإِلاَّ قِيلَ : انْظُرُوا هَل ْ لَهُ مِن ْ نَطَوَّع ؟ فَان ْ كَان لَهُ تَطَوَّع أَن فَان ْ أَمَلَت الفَريضَةُ مِن ْ نَطَوَّع مِ ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ المَفْرُوضَةِ مِثْلُ ذَلكَ آ ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ) .

الحديث أخرجه أبو داو د من ثلاث طرق: طريقتين متصلتين بأبي هريرة والطريق الثالثة بتميم الدارى ، وكلها لامطعن فيها ، ولم يتكلم عليه هو ولا المنذرى بما يوجب ضعفه . وأخرجه النسائي من طريق إسنادها جيد ، ورجالها رجال الصحيح كما قال العراقي وصححها ابن القطان . وأخرج الحديث الحاكم في المستدرك وقال : هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وفي الباب عن تميم الدارى عند أبي داو د وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة ، قال العراقي وإسناده صحيح ، وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم . وعن أبس عند الطبراني في الأوسط . وعن أبي سعيد قال العراقي : رويناه في الطبوريات في انتخاب السلني منها ، وفي إسناده حصين بن نجارق ، نسبه الدار قطني إلى الوضع وعن النوافل . وأورده المصنف في حجج من قال بعدم الكفر ، لأن نقصان الفرائض من النقص كملته أن يكون نقصا في الذات وهو ترك بعضها ، أو في الصفة وهو عدم استيفاء أذكارها أو أركانها وجبرانها بالنوافل ، مشعر بأنها مقبولة مثاب عليها والكفر ينافي ذلك . وقد عرفت الكلام على ذلك فيا سلف ، ثم أور د من الأدلة ما يعتضد به قول من لم يكفر تارك الصلاة وعقبه بتأويل لفظ الكفر الواقع في الأحاديث فقال :

٣ - (وَيَعْضَدُ هَذَا الْمَدْهَبَ عُمُوماتٌ . مِنْهَا مَا رُوِيَ عَنْ عُبَادَةَ بَنْ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « مَن شَهِدَ أَن السَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « مَن شَهِدَ أَن السَّامِ اللهُ وَحَدْهُ لاشَرِيكَ لَهُ ، وأَن تَعَمَّدًا عَبَدُهُ وُرَسُولُهُ ، وأَن عيسَى لاإِلَهَ إِلاَ اللهُ وَحَدْهُ لاشَرِيكَ لَهُ ، وأَن تُعَمَّدًا عَبَدُهُ ورَسُولُهُ ، وأَن عيسَى

عَبْدُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ حَقَّ أَدْ خَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَاكَانَ مِنَ الْعَمَلِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) .

٤ - (وَعَنْ أَنَسَ بَنِ مَالِكُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَمَ قَالَ وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ «يامُعاذُ ، قال : لَبَيْكُ يا رَسُولَ الله وَسَعْدَ بَنْكَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قال : مامن عَبْد يشهد أن الإله إلا الله وأن مُحَمِّدًا عبد ورَسُولُهُ ، إلا حرَّمَهُ الله على النَّارِ ، قال : يارسول الله أفلا أنحْبر بها النَّاسَ في سَنْتَبشروا ؟ قال : إذَن يتَكلُوا ؛ فأخْبر بها مُعاذ عند موته فأثما: أي خوفا من الإثم بترك الخبر به » مُتَفَق عليه) .

٥ _ (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « لِكُلُّ نَبِي دَعْوَةٌ مُسْتَجابَةٌ ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِي دَعْوَتَهُ ، وَإِنِّى اخْتِبَاتُ دَعُوتَى شَفَاعَةً لِلْأُمَّتِي يَوْمَ القيامَةِ ، فَهِي نَائِلَةً إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ ماتَ مَنْ .

أُمَّتِي لاينشركُ بالله شيئًا » رَوَاهُ مُسْلمٌ).

٦ - (وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّ النبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قالَ ﴿ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعِتِي مَن قالَ لَا إِلَهَ إِلاَّ الله خالِصًا مَن قَلْبه ﴾ رَوَاهُ البُخارِيُّ ﴾ وَقَد تَمَلُوا أَحاديثَ التَّكُفيرِ على كُفْرِ النَّعْمَةِ أَوْ على مَعْنَى قَد قارَبَ الكُفْرَ ﴾ وَقَد جاءَت أحاديث في غَنْيرِ الصَّلاة أريد بها ذلك) .

٧ - (فَرَوَى ابْنُ مَسْعُود قالَ : قالَ رَسُولُ الله صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ
 وَسَلَمَ « سِبابُ المُسْلِم فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفُرٌ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) .

رَسَمُ " الله عَلَيْهُ وَ آلِهُ وَسَلَمَ الله عَلَيْهُ وَ آلِهِ وَسَلَمَ الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ يَقُولُ « لَيْسَ مِنْ رَجُلُ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُو يَعْلَمُهُ الآ كَفَرَ ، وَمَن يَقُولُ « لَيْسَ مِنْ رَجُلُ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُو يَعْلَمُهُ الآ كَفَرَ ، وَمَن يَقُولُ « لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مَنَّا ، وَلَيْتَبَوَّ مُقَعْدَهُ مِن النَّارِ » مُتَّفَقُ عليه) * ادَّعَى ما لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مَنَّا ، وَلَيْتَبَوَلُ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ » مُتَّفَقُ عليه) * الله عَلَيْهُ) * الله عَلَيْهُ وَالله وَسَلَمَ الله وَسَلَمُ الله وَسَلَمُ الله وَسَلَمُ وَاللّهُ وَسَلَمُ اللهُ وَسَلَمُ اللهُ وَسَلَمُ اللهُ وَسَلَمُ اللهُ وَسَلَمُ اللّهُ وَاللّهُ وَسَلَمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ وَسَلَمُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

٩ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ « اثْنَتَانَ فِي النَّاسِ مُهَا بِهِمْ كُفُرٌ : الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ ، وَالنَّياحَةُ عَلَى المَيْتِ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ) ؟

رَبِّ اللهِ اللهِ عَمْرَ قال ﴿ كَانَ مُعَرَّ يَحْلُفُ وَأَبِي ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : مَنْ حَلَف بِشَيْءٍ دُونَ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ ، وَاهُ أَخْمَدُ) :

١١ - (وَعَنَ ابْنَ عَبَّاسِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «مُدُمْنُ الْخَمْدُ) انْتَهَى وَسَلَّمَ «مُدُمْنُ الْخَمْدُ) انْتَهَى كَعَابِدِ وَثَنَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ) انْتَهَى كَلامُ المُصَنَّف .

وأقول : قد أطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف والأشعرية والمعترلة وغيرهم أن الأحاديث الواردة بأنِ من قال « لاإله إلاالله دخل الجنة » مقيدة بعدم الاخلال بما أوجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب فاعلها عنها ، وأن مجرد الشهادة لايكون موجبًا لدخول الجنة فلا يكون حجة على المطلوب ، ولكنهم اختلفوا في خلود من أخل بشيء من الواجبات أو قارف شيئا من المحرمات في النار مع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك ، فالمعترلة جزموا بالحلود ، والأشعرية قالوا : يعذب في النار ثم ينقل إلى الجنة . وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة ، فالأشعرية وغير هم قالوا بدخوله تحتها ، والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا : لايجوز على الله المغفرة لفاعل الكبيرة مع عدم التوبة عنها . وهذه المسائل محلها علم الكلام ، وإنما ذكرنا هذا للتعريف بأجماع المسلمين على أن هذه الأحاديث مقيدة بعدم المانع ، ولهذا أولها السلف ؛ فحكى عن جماعة منهم ابن المسيب أن هذا كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي ، ورد بأن راوي بعض هذه الأحاديث أبوهريرة وهو متأخر الإسلام ، أسلم عام خيبر سنة سبع بالاتفاق وكانت إذ ذاك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحد وغيرها . وحكى النووي عن بعضهم أنه قال : هي مجملة تحتاج إلى شرح ومعناه : من قال الكلمة وأدى حتمها وفريضتها ، قال : وهذا قول الحسن البصري . وقال البخاري : إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ، ذكره في كتاب اللباس . وذكر الشيخ أبوعمرو بن الصلاح أنه يجوز أن يكون ذلك : أعنى الاختصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصارًا من بعض الرواة لامن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدليل مجيئه تاما في رواية غيره ، ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآ له وسلم فيما خاطب به الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالى مصحوبا بسائر ما يتوقف عليه الإسلام ومستلزماً له ، والكافر إذا كان لايقر بالوحدانية كالوثني والثنوي وقال لاإله إلا الله وحاله الحال التي حكيناها حكم باسلامه . قال النووى : ويمكن الجمع بين الأدلة بأن يقال المراد باستحقاقه الجنة أنه لابد من دخولها لكل موحد إما معجلا معافى وإما مؤخرا بعد عقابه ، والمراد بتحريم النار تحريم الخلود. وحكى ذلك عن القاضي عياض وقال: إنه في نهاية الحسن ، ولابد من المصير إلى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية ، والتصريح بأن تركها موجب للنار . وكذلك ورود النصوص بذكر

كثير من المحرمات وتوعد فاعلها بالنار . وأما الأحاديث التي أوردها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالنزاع في إطلاق الكفر على تارك الصلاة ، وقد عرفناك أن سبب الوقوع في مضيق التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة ، وليست بكلية كما عرفت ، وانتفاء كليتها يريحك من تأويل ما ورد في كثير من الأحاديث . منها ما ذكره المصنف ، ومنها ما ثبت في الصحيح بلفظ « لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » وحديث «أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم » وحديث «أصبح من عبادى مؤمن بي وكافر ، فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ؛ وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب » وحديث « من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها » وكل هذه الأحاديث في الصحيح . وقد ورد من هذا الجنس أشياء كثيرة ، ونقول : من سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كافرا من هذا الجنس أشياء كثيرة ، ونقول : من سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كافرا

باب أمر الصي بالصلاة تمرينا لا وجوبا

١ – (عَنَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ عَنَ أبِيهِ عَنَ جَدَه قال : قال رَسُولُ اللهِ صلّى اللهُ علَيْه وآله وَسلّم « مُرُوا صِبْيانَكُم بالصّلاة لِسبّع سنين ، واضربوهم عليه عليه ليعشر سنين ، وفرّقوا بينهم في المضاجيع » رواه أحمد وأبو داود).

الحديث أخرجه الحاكم من حديثه أيضا والترمذى والدار قطنى من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه عن جده بنحوه ولم يذكر التفرقة . وفي الباب عن أبي رافع عند البزار بلفظ قال « وجدنا في صحيفة في قراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته فيها مكتوب: بسم الله الرحمن الرحم وفرقوا بين الغلمان والجوارى والإخوة والأخوات لسبع سنين » واضربوا أبناء كم على الصلاة إذا بلغوا أظنه تسع سنين » وعن معاذ بن عبدالله ابن خبيب الجهني أنه قال لامرأته ، وفي رواية لامرأة « متى يصلى الصبي ؟ فقالت : كان رجل منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة » أخرجه أبو داود . قال ابن القطان : لانعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه . وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن أبي معاذ بن عبد الله بن خبيب عن روت عنه . وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن أبي معاذ بن عبد الله بن خبيب عن أبيه به ، قال ابن صاعد : إسناده حسن غريب . وفي الباب عن أبي هريرة رواه العقيلي وأنس عند الطبراني بلفظ «مروهم بالصلاة لسبع » واضربوهم عليها لثلاث عشرة » وفي إسناده داود بن المحبر وهو متروك وقد تفر دبه . والحديث يدل على وجوب أمر الصبيان بالصلاة إسناده داود بن المحبر وهو متروك وقد تفر دبه . والحديث يدل على وجوب أمر الصبيان بالصلاة إسناده داود بن المحبر وهو متروك وقد تفر دبه . والحديث يدل على وجوب أمر الصبيان بالصلاة

إذا بلغوا سبع سنين ، وضربهم عليها إذا بلغوا عشرا ، والتفريق بينهم لعشر سنين إذا جعل التفريق معطوفا على قوله واضربوهم ، أولسبع سنين إذا جعل معطوفا على قوله «مروهم» . ويؤيد هذا الوجه حديث أبي رافع المذكور. وقدذهبت الهادوية إلى وجوب إجبار ابن العشر على الولى ، وشرط الصلاة الذي لا تتم إلا به حكمه حكمها ، ولا فرق بين الذكر والأنثى والزوجة وغيرها . وقال في الوافي والمؤيد بالله في أحد قوليه إن ذلك مستحب فقط وحملوا الأمر على الندب ، ولكنه إن صح ذلك في قوله مروهم لم يصح في قوله واضر بوهم لأن الضرب إيلام للغير وهولايباح للأمر المندوب ، والاعتراض بأن عدم نكليف الصبي عنع من حمل الأمر على حقيقته ، لأن الإجبار إنما يكون على فعل واجب أو ترك محرم ، وليست الصلاة بواجبة على الصبي ولا تركها محظور عليه مدفوع بأن ذلك إنما يلزم لو اتحد الحل وهو هنا مختلف ، فان محل الوجوب الولى ومحل عدمه ابن العشر ، ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولى .

٢ - (وَعَن عائيسَة رَضِي الله عنها عن النّبي صلّق الله عليه وآله وسَلّم عنه الله عليه وآله وسَلّم عنه الله و وسلّم عنه الله عنه وعن المجنفون حتى يعقل » رَوَاه أهمَد ، وَمَثلُه مِن وَوَاية على الله عنه و الله عنه عنه عنه عنه .
 له أ. و لأبي دَاوُدَ وَاللّه مِذِي وقال : حديث حسن) .

الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة. قال يحيى بن معين: ليس يرويه إلا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان: يعنى عن إبراهيم عن الأسود عنها. وأخرجه أيضا النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث على عليه السلام. قال البيهي: تفرد برفعه جرير بن حازم. قال الدارقطني في العلل: وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب ، وخالفه ابن فضيل ووكيع فروياه عن الأعمش موقوفا ، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن على عليه السلام وعمر مرفوعا قال الحافظ: وقول ابن فضيل ووكيع أشبه بالصواب. ورواه أبو داود من حديث أبي الضحي عن على عليه السلام ، ولكن قال أبو زرعة: حديثه عن على مرسل. ورواه أبو زرعة . ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن على ، قال أبو زرعة : لم يسمع أبو زرعة . ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن على ، قال أبو زرعة : لم يسمع الحولاني قال : أخبرني غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك البن شداد وغيرهما فذكر نحوه . قال الحافظ: وفي إسناده مقال وبرد مختلف فيه . وروى أيضا من طريق محاهد عن ابن عباس قال : وإسناده مقال وبرد مختلف فيه . وروى أيضا من طريق عروى . والحديث يدل على عدم أيضا من طريق محاهد عن ابن عباس قال : وإسناده ضعيف . والحديث يدل على عدم أيضا من طريق محاهد عن ابن عباس قال : وإسناده ضعيف . والحديث يدل على عدم أيضا من طريق عجاهد عن ابن عباس قال : وإسناده ضعيف . والحديث يدل على عدم أيضا من طريق عجاهد عن ابن عباس قال : وإسناده ضعيف . والحديث يدل على عدم أيضا من طريق عباهد عن ابن عباس قال : وإسناده ضعيف . والحديث يدل على عدم

تكليف الصبى وانجنون والنائم ماداموا متصفين بتلك الأوصاف. قال ابن حجر فى التلخيص حاكيا عن ابن حبان : إن الرفع مجاز عن عدم التكليف لأنه يكتب له فعل الحير انهى . وهذا فى الصبى ظاهر ، وأما فى الحبنون فلا تتصف أفعاله بخير ولاشر إذ لاقصد له ، والموجود منه من صور الأفعال لاحكم له شرعا ، وأما فى النائم ففيه بعد لأن قصده منتف أيضا فلا حكم لما صدر منه من الأفعال حال نومه . وللناس كلام فى تكليف الصبى بجميع الأحكام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه ، وكذلك النائم :

باب أن الكافر إذا أسلم لم يقض الصلاة

١ – (عَن عَمْرِو بْنِ العاصِ أَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ اللهِ وَسَلَّمَ قَالَ (الإسْلامُ يَجُبُ مَا قَبْلَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهق من حديثه ، وابن سعد من حديث جبير بن مطعم. وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمر ، وأيضا بلفظ « أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وأن الحج يهدم ما كان قبله » وفي صحيح مسلم أيضًا من حديث عبدالله بن مسعود قال: قلنا يا رسول الله أنواخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : «من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أوخذ بالأولُ والآخر » فهذا مقيد والحديث الأوّل مطلق ، وحمل المطلق على المقيد واجب ، فهدم الإسلام ما كان قبله مشروطا بالإحسان (قوله يجبُّ ما قبله) أي يقطعه ، والمراد أنه يذهب أثر المعاصي التي فارقها حال كفره ؛ وأما الطاعات التي أسلفها قبل إسلامه فلا يجبها لحديث حكيم بن حزام عند مسلم وغيره « أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أرأيت أمورا كنت أتحنث بها فى الجاهلية هل لى فيها من شيء؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أسلمت على ما أسلفت من خير ، وقد قال المازرى: إنه لايصح نقرّب الكافر فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه حال شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفا بما تقرب إليه ، والكافر ايس كذلك ، وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال . قال في الفتح : واستضعف ذلك النووي فقال : الصواب الذي عليه المحققون ، بل بعضهم نقل الإجماع فيه أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له .

أبو اب المواقيت المواقيت المواقيت على ميقات : وهو القدر المحدود للفعل من الزمان والمكان ، باب وقت الظهر

السَّمْ مَ اللَّهُ عَلَيْهُ السَّلامُ فَقَالَ لَهُ : قُمْ فَصَلَّهُ ، فَصَلَّهُ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْ مُ مُ مَّ جاءهُ العَصْر فقالَ : قُمْ فَصَلَّه ، فَصَلَّه ، فَصَلَّ الظُّهْر حِينَ صَارَ ظُلِ كُلُّ شَيْء مِثْلَهُ ، فَصَلَّه ، فَصَلَّه ، فَصَلَّ المعْرِب حِينَ مَا لَعْرِب حِينَ شَيْء مِثْلَهُ ، فَصَلَّ المعْرِب حِينَ الشَّمْ مُ مُ مُ جاءه المعْرِب فقالَ : قُمْ فَصَلَّه ، فَصَلَّ العِشاء حِينَ عَابَ الشَّقَقُ ، مُ مُ جاءه الفَجْر فقالَ : قُمْ فَصَلَّه ، فَصَلَّ الفَجْر حِينَ بَرَقَ عَابَ الشَّقَقُ ، مُ مُ جاءه الفَجْر فقالَ : قُمْ فَصَلَّه ، فَصَلَّ الفَجْر حِينَ بَرَقَ الفَجْر ، أَوْ قالَ سَطَعَ الفَجْر ، مُ مَّ جاءه مُ مِنْ الغَد الظُهْر فقالَ : قُمْ فَصَلَّ الفَجْر فقالَ : قُمْ فَصَلَّ الفَحْر وَقَالَ الفَحْر وَقَالَ الفَحْر وَقَالَ الفَحْر وَقَالَ الفَحْر وَقَالَ الفَعْر وَقَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ اللَّهُ الفَعْر وَقَالَ : قُمْ فَصَلَّ اللَّهُ ا

٧ - (وَللَّمْرْمُذَى عَن ابْن عَبَّاسِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ أُمَّنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهُ السَّلَامُ عِنْدَ البَيْتِ مَرَّتَنْنِ ، فَذَ كَرَ نَحْوَ حَديثِ قَالَ ﴿ أُمَّنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهُ السَّلَامُ عِنْدَ البَيْتِ مَرَّتَنْنِ ، فَذَ كَرَ نَحْوَ حَديثِ عَالِ اللهُ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ : وَصَلَّى المَرَّةَ الثَّانِيةَ حَينَ صَارَ ظُلُ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوَقْتُ العَشَاءَ الآخِرَةَ حينَ ذَهَبَ لُوقَتْ العَصْرِ بالأَمْسِ ؛ وقالَ فيه : ثُمَّ صَلَّى العشاءَ الآخِرةَ حين ذَهَبَ لُوقَتُ اللَّيْلُ ؛ وفيه : ثُمَّ قالَ : يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقُتُ الْأَنْبِياءِ مِن قَبْلُكُ ، وَالوَقْتُ فِيهَ : يُمْ قالَ النَّرْمِذِي : هَذَا حَدِيثُ حَسَنُ).

أما حديث جابر فأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم ، وروى الترمذى فىسننه عن البخارى أنه أصح شيء فى الباب كما قال المصنف رحمه الله . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضا أحمد وأبو داو د وابن خزيمة والدارقطنى والحاكم ، وفى إسناده ثلاثة مختلف فيهم ، أولحم

عبد الرحمن بن أبي الزناد كان ابن مهدى لايحدث عنه ، وقال أحمد : مضطرب الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال يحيي بن معين وأبو حاتم : لايحتج به ، وقال الشافعي : ضعيف وما حدث بالمدينة أصح مما صح ببغداد ، وقال ابن عدى : بعض ما يرويه لايتابع عليه ، وقد وثقه مالك ، واستشهد البخاري بحديثه عن موسى بن عقبة في باب التطوع بعد المكتوبة ، وفي حديث « لاتمنوا لقاء العدو » . والثاني شيخه عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، قال أحمد : متروك الحديث ، وقال ابن نمير : لاأقدم على ترك حديثه ، وقال فيه ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال ابن سعد : ثقة، وقال ابن حبان : كان من أهل العلم ولكنه قد توبع في هذا الحديث ، فأخرجه عبد الرزاق عن العمرى عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس بنحوه . قال ابن دقيق العيد : هي متابعة حسنة . والثالث حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف ، قال ابن سعد : كان قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه . وحديث ابن عباس هذا قد صححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي . قال ابن عبد البر : إن الكلام في إسناده لاوجه له . وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث بن عياش فسلمت طريقه من التضعيف بعبد الرحمن بن أبى الزناد . وكذلك أخرجه من هذا الوجه أبو داو د وابن خزيمة ، قال أبو عمر : وذكره عبد الرزاق عن عمر بن نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحرث باسناده ، وذكره أيضا عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس . وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي باسناد حسن ، وصححه ابن السكن والحاكم وحسنه الترمذي ، ولكن فيه أن للمغرب وقتين ونقل عن البخاري أنه خطأ . ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال : صحيح الإسناد . وعن بريدة عند الترمذي أيضا وصححه : وعن أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي وأبي عوانة وأبي نعيم ، قال الترمذي في كتاب العلل : إنه حسنه البخاري . وعن أبي مسعود عند مالك في الموطأ وإسحق بن راهويه والبيهقي في الدلائل ، وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله أبو داود . وعن أبي سعيد الحدري عند أحمد في مسنده والطحاوي ، وعن عمرو بن حزم رواه إسحق بن راهويه . وعن البراء ذكره ابن أبي خيثمة . وعن أنس عند الدارقطني وابن السكن في صحيحه والإسماعيلي في معجمه ، وأشار إليه الترمذي ، ورواه عنه النسائي بنحوه وأبو أحمد الحاكم في الكني . وعن ابن عمر عند الدارقطني ، قال الحافظ : باسناد حسن لكن فيه عنعنة ابن إسحق. ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيها محبوب بن الجهم وهو ضعيف، وعن مجمع بن جارية عند الحاكم (قوله في الحديث قم فصله) الهاء هاء السكت (قوله حين وجبت الشمس) الوجوب : السقوط والمراد سقوطها للغروب ؛ وقوله زالت الشمس أى مالت إلى جهة المغرب. وقوله « حين صار ظل كل شيء مثله » انظل : الستر ، ومنه قولهم أنا في ظلك ، وظل الليل : سواده لأنه يستركل شيء ، وظل الشمس : ما ستر به الشخوص من مسقطها . قال ابن عبد البر : وكانت إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآ له وسلم في اليوم الذي يلى ليلة الإسراء، وأول صلاة أديت كذلك الظهر على المشهور ، وقيل الصبح كما ثبت من حديث ابن عباس عند الدار قطني . قال الحافظ : والصحيح خلافه . وذكر ابن أبي خيثمة عن الحسن أنه ذكر له أنه لما كان عند صلاة الظهر نودي : إن الصلاة جامعة ، ففزع الناس فاجتمعوا إلى نبيهم فصلى بهم الظهر أربع ركعات ، يوم جبريل محمداً ، ويؤم محمد الناس لايسمعهم فيهن قراءة . وذكرعبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي أسرى به فيها لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت الأولى ، فأمر فصيح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا فصلى جبريلي بالنبي ، وصلى النبي بالناس ، وطول الركعتين الأولتين ثم قصر الباقيتين . وسيأتي للمصنف وغيره في شرح حديث أبي موسى أن صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على ذلك. قال الحربي : إن الصلاة قبل الإسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع الشمس. وقال أبوعمر: قال جماعة من أهل العلم : إن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم لم يكن عليه صلاة مفروضة قبل الإسراء إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير نوقيت ولا تحديد ركعات معلومات ولا لوقت محصور . وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم أدنى من ثلثي الليل و نصفه وثلثه ، وقامه معه المسلمون نحوأ من حول حتى شق عليهم ذلك ، فأنزل الله التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فضلا منه ورحمة فلم يبق في الصلاة فريضة

والحديث يدل على أن للصلوات وقتين وقتين إلا المغرب ، وسيأتي الكلام على ذلك . وعلى أن الصلاة لها أوقات مخصوصة لاتجزئ قبلها بالإجماع ، وعلى أن ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك يعتد به ، و آخره مصير ظل الشيء مثله . واختلف العلماء هل يحرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله أم لا ؟ فذهب الهادى ومالك وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر ، وقالوا : يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحا الظهر والعصر أداء . قال النووى في شرح مسلم : واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فصلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى العصر في اليوم الثاني حين القلام الذي يتمثله ، وقت العصر في اليوم وذهب الشافعي والأكثرون إلى أنه لا اشتراكهما في قدر أربع ركعات . قال : وذهب الشافعي والأكثرون إلى أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر ، بل متي خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت

العصر ، وإن دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر : واحتجوا بحديث ابن عمر و ابن العاص حند مسلم مر فوعا بلفظ « وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجلي كلوله ما لم يحضر العصر » الحديث . قال : وأجابوا عن حديث جبريل بأن معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله ، فلا اشتراك بينهما . قال : وهذا التأويل متعين للجمع بين الأحلديث ، ولأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولا ، لأنه إذا ابتدأ بها حين صاد ظلى كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها ، وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات ، وإذا حمل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت فانتظمت الأحاديث على اتفاق . وبؤيد هذا أن الحات ما عدا الأوقات الحمسة دعوى مفتقرة إلى دليل خالص عن شوائب المعارضة ، فلموقف على المتيقن هو الواجب حتى يقوم ما يلجئ إلى المصير إلى الزيادة عليها . وفي الحديث أيضا ذكر بقية أوقات الصلوات ، وسيعقد المصنف لكل واحد منها بابا ، وسنتكلم على كل واحد منها بابا ، وسنتكلم على كله واحد منها بابا ، وسنتكلم على كله واحد منها بابا ، وسنتكل و احد منها بابا ، وسنتكلم على كله واحد منها بابا ، وسنتكلم على كله واحد منها بابا ، وي بابا

باب تعجيلها و تأخيرها في شدة الحر

١ - (عَنَ جَاسِرِ بَنِ سَمُرَةَ قَالَ ﴿ كَانَ النَّيِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ۗ يُصَلِّي الظُّهُرَ إِذَا دَّحَضَتِ الشَّمْسُ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِم وَابْنُ مَاجَهُ وَأَبُودُهُ وَ).

وفى الباب أيضا عن انس عند البخارى ومسلم والنسائي والترمذى وقال: صحيح . وعن خباب عند الشيخين وعن أبى برزة عندهما أيضا . وعن ابن مسعود عند ابن ماجه ، وفيه زيد بن جبيرة ، قال أبو حاتم : ضعيف ، وقال البخارى : منكر الحديث . وعن زيد بن ثابت أشار إليه الترمذى . وعن أم سلمة عند الترمذى أيضا (قوله دحضت الشمس) هو بفتح الدال والحاء المهملتين وبعدها ضاد معجمة : أى زالت . والحديث يدل على استحباب تقديمها ، وإليه ذهب الهادى والقاسم والشافعى والجمهور للأحاديث الواردة فى أفضلية ألول الوقت ، وقد خصه الجمهور بما عدا أيام شدة الحر ، وقالوا : يستحب الإبراد فيها إلى يبرد الوقت وينكسر الوهج ، وسيأتى تحقيق ذلك .

٢ - (وَعَنَ أُنَسِ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا يُعَلِيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا يُصَلِّى الطَّهْرَ فَى أَيَّامِ الشَّبَاءِ ، وَمَا نَدْرِي أَمَا ذَهَبَ مِنَ النَّهَارِ أَكْتُرُ أَوْ مَا بَهِقَ يَصُلِّى الظَّهْرَ فَى أَيَّامٍ الشَّبَاءِ ، وَمَا نَدْرِي أَمَا ذَهَبَ مِنَ النَّهَارِ أَكْتُرُ أَوْ مَا بَهِقَ مَا مَنْهُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

٣ - (وَعَنْ أُنَسِ بنِ مالك قال: كان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ اللهِ وَمَكَّمَ

إذَا كَانَ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالطَّلَاةِ ، وإذَا كَانَ البَرْدُ عَجَلَ ، رَوَاهُ النَّسَائَى ، وللْبُخارِي. تَخْوُهُ) .

٤ - (وَعَنْ أَبِى هُرَبْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَ لَهِ وَسَلَمَ
 (إذا اشْتَكَ الحَرْ فأبْرِدُوا بالصَّلاةِ ، فَانَ شِيدَةَ الحَرَّ مِنْ فَيَنْحٍ جَهَا مَمْ ،
 رَوَاهُ الجَماعَةُ) .

حديث أنس الأوَّل أخرجه أيضا عبد الرزاق . وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري وابن ماجه . وعن ألى موسى عند النسائى وعن عائشة عند ابن خزيمة . وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية للخلال « وكان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد، . وعن أبي سعيد عند البخاري . وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني . وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبغوى . وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن صهبان وهو ضعيف . وعن عبد الرحمن بن جارية عند الطبراني . وعن عبدالرحمن بن علقمة عند أبي نعيم (قوله فأبردوا بالصلاة) أي أخروها عن ذلك الوقت وادخلوا بها في وقت الإبراد ، وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار شدة الحر ويوجه فيه برودة جهنم ، يقال أبرد الرجل : أى صار فى برد النهار ؛ وفيح جهنم : شدة حرها وشدة غليانها . قال القاضي عياض : اختلف العلماء في معناه فقال بعضهم : هو على ظاهره . وقيل بل هو على وجه التشبيه والاستعارة وتقديره إن شدة الحر تشبه نار جهنم فاحذروه واجتنبوا ضرره ، قال : والأول أظهر . وقال النووى : هو الصواب لأنه ظاهر الحديث ، ولا مانع من حمله على حقيقته فوجب الحكم بأنه على ظاهره انتهى . ويدل عليه حديث« إن النار اشتكت إلى ربها فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء و نفس في الصيف» وهو في الصحيح. وحديث « إن لجهنم نفسين » وهو كذلك. والأحاديث تدل على مشروعية الإبراد والأمر محبوب على الاستحباب ، وقيل على الوجوب ، حكى ذلك القاضي عياض وهو المعني الحقيقي له . وذهب إلى الأوَّل جماهير العلماء لكنهم خصوا ذلك بأيام شدة الحركما يشعر بذلك التعليل بقوله « فإن شدة الحرمن فيح جهنم ولحديث أنس المذكور في الباب ؛ وظاهر الأحاديث عــدم الفرق بين الحماعة والمنفرد . وقال أكثر المالكية : الأفضل للمنفرد التعجيل ، والحقّ عـدم الفرق ، لأن التأذي بالحر الذي يتسبب عنه ذهاب الخشوع يستوى فيـه المنفرد وغـيره . وخصه الشافعي بالبـلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا ينتابون المسجد من مكان بعيد لا إذا كانوا مجتمعين أو كاثوا يمشون في ظل فالأفضل التعجيل ، وظاهر الأحاديث عدم الفرق وقد ذهب إلى الأخذ بهذا الظاهر أحمد وإسحق والكوفيون وابن المنذر ، ولكن التعليل بقوله « فان شـدة الحر » يدل

على ماذكره من التقييد بالبلد الحار . وذهب الهادى والقاسم وغيرهما إلى أن تعجيل الظهر أفضلي مطلقا ، وتمسكوا بحديث جابر بن سمرة المذكور في أول الباب وسائر الروايات المذكورة هناك وبأحاديث أفضلية أول الوقت على العموم كحديث أبي ذر عند البخاري ومسلم وغير هما قال « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها » وبحديث خباب عند مسلم قال « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا : أيلم يعذرنا ولم يزل شكوانا ، وزاد ابن المنذر والبيهتي « وقال : إذا زالت الشمس فصلوا » وتأوَّلوا حديث الإبراد بأن معناه صلوا أول الوقت أخذا من برد النهار وهو أوله وهو تعسف يرده قوله « فإن شدة الحر من فيح جهنم » وقوله « فإذا اشتد الحر فأبر دوا بالصلاة » ويجاب عن ذلك بأن الأحاديث الواردة بتعجيل الظهر وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة وحديث الإبراد خاص أو مقيد ، ولا تعارض بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيد. وأجيب عن حديث خباب بأنه كما قال الأثرم والطحاوي منسوخ ، قال الطحاوي : ويدل عليه حديث المغيرة « كنا نصلي بالهاجرة ، فقال لنا أبر دوا » فبين أن الإبراد كان بعد التهجير ؛ وقال آخرون : إن حديث حباب محمول على أنهم طلبوا تأخيرا زائدا على قدر الإبراد لأن الإبرادأن يؤخر بحيث يصير للحيطان فئ يمشون فيه ويتناقص الحر. وحمل بعضهم حديث الإبراد على ماإذا صار الظل فيئًا ، وحديث خباب على ما إذا كان الحصى لم يبر د لأنه لا يبر د حتى تصفر الشمس ، فلذلك رخص في الإبراد ولم يرخص في التأخير إلى خروج الوقت ، وعلى فرض عدم إمكان الجمع فرواية الحلال السابقة عن المغيرة بلفظ « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد ، وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المغيرة وعده البخارى محفوظًا من أعظم الأدلَّة الدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ، ولو نسلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر لكانت أحاديث الإبراد أرجح لأنها في الصحيحين بل في جميع الأمهات بطرق متعددة ، وحديث خباب في مسلم فقط ، ولا شك أن المتفتى عليه مقدم ، وكذا ما جاء من طرق.

٧ - (وَعَنْ أَبِي ذَرِّ قَالَ ﴿ كُنَّا مَعَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَي سَفَرٍ ، فَأَرَادَ المُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظَّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَبُودْ ، حَتَى رأيْنا قُ ءَ التَّلُولِ فَقَالَ النَّبِيّ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَي حَهَا التَّلُولِ فَقَالَ النَّبِيّ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَي حَهَا اللهُ فَاذَا الثَّنِيّ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَي حَهَا مَ فَاذَا الشَّتَدُ الْحَرِّ مَنْ فَي عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَاللهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَةً الْحَرِّ مِنْ فَي عَلِيهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّ

(قوله في التلول) قَال ابن سيده : النيء ماكان شمسا فنسخه الظل والجمع أفياء وفيوء

وفاء النيء فيئا تحول ، وتفيأ فيه : تظلل . قال ابن قتيبة : يتوهم الناس أن الظلّ والنيء بمعنى ، وليس كذلك ، بل الظل يكون غدوة وعشية ، ومن أول النهار إلى آخره ، وأما النيء فلا يكون إلا بعد الزوال ، ولا يقال لما قبل الزوال وإنما قيل لما بعد الزوال فيء لأنه ظل فاء من جانب إلى جانب : أى رجع ، والنيء : الرجوع ؛ ونسبه النووى فى شرح مسلم إلى أهل اللغة . والتلول جمع تل : وهو الربوة من التراب المجتمع ، والمراد أنه أخر تأخيرا كثيرا حتى صار للتلول فيء وهى منبطحة لايصير لها فيء فى العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير . الحديث يدل على مشروعية الإبراد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى . قال المصنف رحمه الله : وفيه دليل على أن الإبراد أولى وإن لم ينتابوا المسجد من بعد لأنه أمر به المصنف رحمه الله : وفيه دليل على أن الإبراد أولى وإن لم ينتابوا المسجد من بعد لأنه أمر به مع احتماعهم معه انتهى . أشار رحمه الله بهذا إلى رد ماقاله الشافعى وقد قدمنا حكاية ذلك عنه مع احتماعهم معه انتهى . أشار رحمه الله بهذا إلى رد ماقاله الشافعى وقد قدمنا حكاية ذلك عنه

باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضرورة

قد سبق في حديث ابن عباس وجابر في باب وقت الظهر .

١ - (وَعَنْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرُو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ وَوَقْتُ صَلَاةِ الطَّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ الْعَصْرُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ الْعَصْرُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ الْسَقَفَق ، مَا لَمْ تَصْفُو اللهَّفُق ، وَوَقْتُ صَلَّاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعُ وَوَقْتُ صَلَّاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعُ اللهَّمْسُ » رَوَاه أَحْمَدُ وَمُسْلِم "وَالنَّسَائَى وَأَبُو دَاوُد . وفي رَوَايَة لمُسْلِم « وَوَقَنْتُ اللهَّمْسُ الْأُولُ ، وفيه : وَوَقَنْتُ صَلَّاةِ الْعَصَّرِ مَا لَمْ اللهَ وَسُفَرَ اللهَ وَفَيه : وَوَقَنْتُ صَلَّاةِ الْعَصَّرِ مَا لَمْ تَصْفُوا اللهَ اللهَ اللهُ وَلَهُ ، وفيه : ووَقَنْتُ صَلَّاةِ الْعَصَّرِ مَا لَمْ تَصْفُوا اللهَ اللهَ اللهُ وَلَهُ ») .

(قوله ثور الشفق) هو بالثاء المثلثة: أى ثور انه وانتشاره ومعظمه. وفي القاموس إنه حمرة الشفق الثائرة فيه (قوله قرن الشمس) هو ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها ، قاله في القاموس (قوله ويسقط قرنها الأول) المراد به الناحية كما قاله النووى. والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الحمس ، وقد تقدم الكلام في الظهر ، وسيأتي الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل في بابه . وأما وقت العصر فالحديث يدل على امتداد وقته إلى المغرار الشمس مما في الرواية الأولى من حديث الباب وإلى سقوط قرنها : أى غروبه كما في الرواية الثانية منه . وحديث « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » يدل على أن إدراك بعضها في الوقت مجزئ ، وإلى هذا ذهب الجمهور . قائل أبو حنيفة : آخره الاصفرار . وقال الإصطخرى : آخره المثلان وبعدها قضاء . والأحاديث

ترد عليهم ، ولكنه استدل الإصطخري بحديث جبريل السابق ، وفيه ﴿ أَنَّهُ صَلَّى الْعَصِّرُ اليوم الأول عند مصير ظل الشيء مثله ، واليوم الثاني عند مصير ظل الشيء مثليه ، وقال بعد ذلك « الوقت ما بين هذين الوقتين » وقد أجيب عن ذلك بحمل حديث جبريل على بيان وقت الاختيار لا لاستيعاب وقت الاضطرار والجواز ، وهذا الحمل لابد منه للجمع بين الأحاديث ، وهو أولى من قول من قال : إن هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل ، لأن النسخ لايصار إليه مع إمكان الجمع ، وكذلك لايصار إلى نرجيع . ويؤيد هذا الجمع حديث « تلك صلاة المنافق » وسيأتي بعد هذا الحديث ، فمن كان معذورا كان الوقت في حقه ممتدا إلى الغروب ، ومن كان غير معذور كان الوقت له إلى المثلين ، وما دامت الشمس بيضاء نقية ، فان أخرها إلى الاصفرار وما بعده كانت صلاته صلاة المنافق المذكورة في الحديث . وأما أول وقت العصر فمذهب العترة والجمهور أنه مصير ظل الشيء مثله لما تقدم في حديث جبريل . وقال الشافعي : الزيادة على المثل . وقال أبو حنيفة المثلان ، وهو فاسد نرده الأحاديث الصحيحة . قال النووى في شرح مسلم : قال أصحابنا : للعصر خمسة أوقات : وقت فضيلة ، واختيار ، وجواز بلا كراهة ، وجواز مع كراهة ، ووقت عذر . فأما وقت الفضيلة فأول وقتها . ووقت الاختيار يمتد إلى أن يصير ظل الشيء مثليه . ووقت الجواز إلى الاصفرار . ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار إلى الغروب. ووقت للعذر وهو وقت الظهر في حق من يجمع بين الظهر والعصر لسفر أو مطر، ويكون العصرفي هذه الأوقات الخمسة أداء، فاذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء انتهى . قال المصنف رحمه الله : وفيه دليل على أن للمغرب وقتين ، وأن الشفق الحمرة ، وأن وقت الظهر يعاقبه وقت العصر ، وأن تأخير العشاء إلى نصف الليل جائز انتهى قوله . وفيه دليل على أن للمغرب وقتين استدل على ذلك بقوله في الحديث « ووقت اللغرب ما لم يسقط ثور الشفق » قال النووى في شرح مسلم : وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغب الشفق ، وأنه ليجوز ابتداؤها في كل وقت من ذلك ولا يأثم بتأخير ها عن أول الوقت وهذا هوالصحيح أو الصواب الذي لايجوز غيره. والجواب عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد من ثلاثة أوجه. أحدها أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز ، وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر . والثاني أنه متقدم في أول الأمر بمكة ، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في آخر الأمر بالمدينة فوجب اعتمادها . والثالث أن هذه الأحاديث أصح إسنادا من حديث بيان جبريل فوجب تقديمها انتهى . وقوله وإن الشفق الحمرة ، قد أخرج ابن عساكر في غرائب مالك والدارقطني والبيهي عن ابن عمر مرفوعا بلفظ « الشفق الحمرة ، فاذا غابالشفق وجبت الصلاة » ولكنه صحح البيهتي وقفه

وقد ذكر نحوه الحاكم ، وسيذكره المصنف فى باب وقت صلاة العشاء : وقوله وإن تأخير العشاء إلى نصف الليل الخ سيأتى تحقيق ذلك فى باب وقت صلاة العشاء ،

٢ - (وَعَنَ أَنَسَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمْمَ يَقَوُلُ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمْمَ يَقَوُلُ اللهُ عَلَيْكُ صَلَاةُ اللَّمَافِقِ يَجْلُسُ يَرْقُبُ اللهَ الشَّمْسُ حَتَى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَوْنَى اللهَ اللهَ اللهَ عَلَمَ وَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَ قَلِيلاً » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَ قَلِيلاً » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَ قَلِيلاً » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَ قَلْيلاً » رَوَاهُ اللهَ اللهُ اللهُ

الحديث رواه أبوداود بتكرير قوله (تلك صلاة المنافق) (قوله بين قرنى الشيطان) اختلفوا فيه ، فقيل هو على حقيقته وظاهر لفظه ، والمراد أنه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذلك عند طلوعها ، لأن الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له ، وتخيل لنفسه ولأعوانه أنهم إنما يسجدون له . وقيل هو على المجاز والمراد بقرنه وقرنيه : علوه وارتفاعه وسلطانه وغلبة أعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس الله النووى . وقال الحطابي : هو تمثيل ، ومعناه أن تأخيرها بتزيين الشيطان ومافعته الحركات كنقر الطائر ، قال الشاعر :

لا أَذُوقُ النَّومُ إِلا غرارِا مثل حسو الطير ماء الثماد

وفي الحليث دليل على كراهة تأخير الصلاة إلى وقت الأصفرار ، والتصريح بذم من آخر صلاة المنافق ، ولا أردع لذوى الخر صلاة المنافق ، ولا أردع لذوى الإيمان ، وأفزع لقلوب أهل العرفان من هذا . وقوله « يجلس يرقب الشمس » فيه إشارة إلى أن الغم متوجه إلى من لاعذر له . وقوله « فنقرها أربعا » فيه تصريح بذم من صلى مسرعا بحيث لأيكمل الخشوع والطمأنينة والأذكار ، وقد نقل بعضهم الانفاق على عدم جواز التأخير إلى هذا الوقت لمن لاعذر له ، وهذا من أوضح الأدلة القاضية بصحة الجمع بين الأحديث التي ذكرناها في الحديث الذي قبل هذا .

أُخِرَ الفَجْرَ مِنَ الغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا وَالقَائِلُ يَقُولُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ الْوَ كَادَتْ ، وأَخَرَ الظَّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيباً مِنْ وَقَنْ الْعَصْرِ بِالأَمْسِ ، ثُمَّ أَخَرَ الْعَصْرِ اللَّمْسِ ، ثُمَّ أَخَرَ اللَّعْرِبَ الْعَصْرَ فَانْصَرَفَ مِنْهَا وَالقَائِلُ يَقُولُ : احْمَرَّتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ أَخَرَ المَغْرِبَ حَبْلُ أَنْ يَغِيبَ حَتَى كَانَ عَنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ ، وفي لَفُظ : فَصَلَّى المَغْرِبَ قَبْلُ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ ، وأُخَرَ العشاء حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الأُولُ ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ الشَّفَقُ ، وأُخَرَ العشاء حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الأُولُ ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ : الوَقْتُ فيها بَيْنَ هَذَيْنِ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسُلِم وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَوَى الخَيْرِبَ عَنْ بَرِيْدَةَ الأَسْلَمِيْ) .

حديث بريدة صححه الترمذي ، ولفظه « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال : صل معنا هذين الوقتين ، فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ؛ فلما أن كان اليوم الثاني أمره فأبر د بالظهر وأنعم أن يبر د بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة أخرها فوق الذي كان ، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها ، ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا يارسول الله ، قال: وقت صلاتكم بين ما رأيتم » (قوله وأتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا) أي لم يرد الجوابا ببيان الأوقات باللفظ بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان بالفعل كما وقع في حديث بريدة أنه قال له « صل معنا هذين اليومين » وليس المراد أنه لم يجب عليه بالقول ولا بالفعل كما هو الظاهر من حديث أبي موسى ، لأن المعلوم من أحواله أنه كان يجيب من سأله عما يحتاج إليه ، فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله « فلم يرد عليه شيئا » بما ذكرنا ، وقد ذكر معنى ذلك النووى (قوله انشق الفجر) أى طلع . وقوله « والناس لايكاد يعرف بعضهم بعضا » بيان لذلك الوقت (قوله وقبت الشمس) هو بقاف فباء موحدة فتاء مثناة ، يقال : وقبت الشمس وقبا ووقوبا : غربت ، ذكر معناه فى القاموس . وفى الحديث بيان مواقيت الصلاة ، وفيه تأخير وقت العصر إلى قريب احمرار الشمس ، وفيه « أنه أخر العشاء حتى كان ثلث الليل » وفي حديث عبد الله بن عمرو السابق أنه أخرها إلى نصف الليل ، وهو بيان لآخر وقت الاختيار وسيأتى تحقيق ذلك . قال المصنف رحمه الله تعالى : وهذا الحديث : يعنى حديث الباب في إثبات الوقتين للمغرب وجواز تأخير العصر ما لم تصفر الشمس ، أولى من حديث جبريل عليه السلام لأنه كان بمكة في أول الأمر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أو لى، وفيه من العلم جواز تأخير البيان عن وقت السؤال انهى : وهكذا صرح البيهق والدارقطني وغيرهما أن صلاة جبريل كانت بمكة ، وقصة المسألة بالمدينة ، وصرحوا بأن الوقت الآخر لصلاة المغرب رخصة . وقد ذكرنا طبقا من ذلك في شرح حديث جبريل ، وفيه زيادة أن ذلك في صبيحة ليلة الإسراء . وقوله « الوقت فيا بين هذين الوقتين » ينفي بمفهومه وقتية ماعداه ، ولكن حديث « من أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ، ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس » وغيره منطوقات وهي أرجح من المفهوم ، ولا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع ، وقد أمكن بما عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرت إلى الترجيح لكان حديث أنس المذكور قبل هذا مانعا من التمسك بتلك المنطوقات والمصير إلى الجمع لابد منه ،

باب ماجا. في تعجيلها وتأكيده مع الغيم

١ – (عَنْ أَنَسِ قَالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

يُصلَّى العصْر والشَّمْس مُرْتفعة خيَّة فيد هب الذَّهب الدَّاهب إلى العوالى فيا تيهم والشَّمْس مُرْتفعة " « رواه الجَماعة الآ التر مذي و للبُخاري " و بَعَض العوالى من المدينة على أربعة أميال أو خوه " وكذلك لأحمد وأبي داود معنى ذلك) من المدينة على أربعة أميال أو خوه " وكذلك لأحمد وأبي داود معنى ذلك) الإنسان إلى بني عمر و بن عوف فيجدهم يصلون " (قوله والشمس مرتفعة) حية . قال الحطابى : حياتها وجود حرها . قال أبو داود في سننه بإسناده إلى خيثمة أنه قال : حياتها أن تجد حرها وقوله إلى العوالى) هي القرى التي حول المدينة ، أبعدها على ثمانية أميال من المدينة ، وأقربها ميلان ، وبعضها على ثلاثة أميال ، وبه فسرها مالك كذا في شرح مسلم للنووى . والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها ، لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله . قال النووى : ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة ، وهو دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من العترة وغيرهم القائلين بأن أول وقت العصر إذا صار ظل

ظل الشيء مثليه ، وقد تقدم ذكر ذلك .

٢ – (وَعَنْ أَنَسَ قَالَ ﴿ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ لهِ وَسَلَّمَ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ لهِ وَسَلَّمَ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ لهِ وَسَلَّمَ اللهَ عَصْرَ ، فأتاه وَجُلُ مِنْ بَنِي سَلَمَة فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْحَرَ جَزُورًا لَنَا ، وإِنَّا نُحِبُ أَنْ تَحْضُرَها ، قالَ نَعَمْ ، فانْطلَقَ وَانْطلَقْنَا مَعَهُ ، چَزُورًا لَنَا ، وإِنَّا نُحِبُ أَنْ تَحْضُرَها ، قالَ نَعَمْ ، فانْطلَقَ وَانْطلَقْنَا مَعَهُ ،

كل شيء مثله ، وفيه ردّ لمذهب أبي حنيفة ، فإنه قال : إن وقت العصر لايدخل حتى يصير

فَوَجَدُ نَا الْجَزَوْدَ كُمْ ثُنْحَرْ ، فَنُحِرَتْ ثُمَّ قُطُعَتْ ، ثُمَّ طُبِخَ مِنْهَا ، ثُمَّ أَكَلْنَا قَبَلُ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) .

٣ - (وَعَنَ ْرَافِع ِ بْنِ خَدِيج قال ﴿ كُنْنَا نُصَلِّى الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ أَنْمَ أَنْحَرُ الْجَزُورَ فَنَقَسْمُ عَشَرَ قِسَمَ ، أَمُ أَ فَطْبُخُ فَنَأْكُلُ كُمْمَ أَنْضِيجًا قَبَلُ مَغِيبِ الشَّمْسِ » مُتَّفَقُ عَلَيْهِ) .

(قوله ننحر جزورا لنا) فى القاموس الجزور: البعير، أو خاص بالناقة المجزورة ، الجمع جزائر وجزروجزرات. والحديثان يدلان على مشروعية المبادرة بصلاة العصر، فان نحر الجزور ثم قسمته ثم طبخه ثم أكله نضيجا ثم الفراغ من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتبكير بصلاة العصر، فهو من حجج الجمهور. ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر فى صلاة جبريل وغير ذلك ، وكلها ترد ما قاله أبو حنيفة ، وقد خالفه الناس فى ذلك ، ومن جملة المخالفين له أصحابه ، وقد تقدم ذكر مذهبه.

﴿ وَعَنَ ْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ ﴿ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ فَقَالَ : بَكِرُّوا بالصَّلاةِ فِي البَوْمِ الغَلَيْمِ ، فإنَّهُ مَنْ فاته صَلاة أَلْعَصْر حَبط عَمَلُهُ أَن رَوَاه أَمْمَدُ وابْن ماجه أَن .

الحديث في سنن ابن ماجه رجاله رجال الصحيح ، ولكنه وهم فيه الأوزاعي فجعل مكان أبي المليح أبا المهاجر . وقد أخرجه أيضا البخاري والنسائي عن أبي المليح عن بريدة بنحوه ، والأمر بالتبكير تشهد له الأحاديث السابقة . وأما كون فوت صلاة العصر سببا لإحباط العمل فقد أخرج البخاري في صحيحه « من ترك صلاة العصر حبط عمله » وأما تقييد التبكير بالغيم فلأنه مظنة الثباس الوقت ، فاذا وقع التراخي فربما خرج الوقت أو أصفرت الشمس قبل فعل الصلاة ، ولهذه الزيادة ترجم المصنف الباب بقوله و تأكيده في الغيم والحديث من الأدلة الدالة على استحباب التبكير لكن مقيدا بذلك القيد و على عظم ذنب من فاته صلاة العصر ، وسيأتي لذلك مزيد بيان .

باب بيان أنها الوسطى وما ورد فى ذلك فى غيرها

١ - (عَنْ علِي علَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ علَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قالَ يَوْمَ الأَحْزَابِ « مَلاَ اللهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُو جَمُمْ نارًا كَمَا شَغَلُونا عَنِ الصَّلاةِ الوُسُطَى حَتَى غابتِ الشَّمْسُ ، مُتَّفَقَ علَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ وأَحْمَدَ وأَبِي دَاوُدَ
 ١ شَغَلُونا عَنِ الصَّلاةِ الوُسْطَى صَلاة للعَصْرِ ،) :

٣ - ١ وعن على عليه السلام قال ١ كننا نراها الفجر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسكم : هي صلاة العصر : يعنى صلاة الوسطى ١ رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه) .

هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدى قال : حدثنا سفيان عن عاصم عن زرّ قال : «قلت لعبيدة : سل عليا عليه السلام عن الصلاة الوسطى ، فسأله فقال : كنا نراها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأحزاب : شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر » قال ابن سيد الناس : وقد روى ذلك عنه من غير وجه . والحديث يدل على أن صلاة الوسطى هى العصر .

وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفاقهم على أنها آكد الصلوات .

﴿ القول الأول ﴾ أنها العصر ، وإليه ذهب على بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدرى وأبو هريرة وأبى بن كعب وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سلمة وعبيدة السلماني والحسن البصرى وإبراهيم النخعي والكلبي وقتادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود بن المنذر ، نقله عن هؤلاء النووى وابن سيد الناس في شرح الترمذي وغيرهما ، ونقله الترمذي عن أ نثر العلماء من الصحابة وغير هم . ورواه المهدى في البحر عن على عليه السلام والمؤيد بالله وأبي ثور وأبي حنيفة . (القول الثاني) أنها الظهر ، نقله الواحدي عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الحدري وأسامة بن زيد وعائشة ، ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد ، ونقله المهدى في البحر عن على عليه السلام والهادى والقاسم وأبي العباس وأبي طالب ، وهو أيضا مروى عن أبي حنيفة . (القول الثالث) أنها الصبح ، وهو مذهب الشافعي صرّح به فی کتبه ، و نقله النووی و ابن سید الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل و ابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجمهور أصحاب الشافعي . وقال الماوردي من أصحاب الشافعي : إن مذهبه أنها العصر لصحة الأحاديث فيه . قال : وإنما نص على أنها الصبح لأنها لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ، ومذهبه اتباع الحديث ، ورواه أيضا في البحر عن على عليه السلام . (القول الرابع) أنها المغرب ، وإليه ذهب قبيصة بن ذؤيب . (القول الخامس) أنها العشاء ، نسبه ابن سيد الناس وغير ه إلى البعض من العلماء ، وصرّح المهدى فىالبحر بأنه مذهب الإمامية . (القول السادس) أنها الجمعة في يوم الجمعة ، وفي سائر الأيام الظهر ، حكاه ابن مقسم في تفسيره ، ونقله القاضي عياض عن البعض . (القول السابع) أنها إحدى الحمس مبهمة ، رواه ابن سيد الناس عن زيد بن ثابت والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح و بعض العلماء .

(القول الثامن) أنها جميع الصلوات الخمس ، حكاه القاضي والنووى ، ورواه ابن سيد الناس عن البعض (القول التاسع) أنها صلاتان : العشاء والصبح ، ذكره ابن مقسم فى نفسيره أيضًا ، ونسبه إلى أبى الدرداء . (القول العاشر) أنها الصبح والعصر ، ذهب إلى ذلك أبوبكر الأبهري . (القول الحادي عشر) أنها الجماعة ، حكى ذلك عن الإمام أبي الحسن الماور دى (القول الثاني عشر) أنها صلاة الخوف ، ذكره الدمياطي وقال : حكاه لنا من يوثق به من أهل العلم . (القول الثالث عشر) أنها الوتر ، وإليه ذهب أبوالحسن على بن محمد السخاوى المقرى . (القول الرابع عشر) أنها صلاة عيد الأضحى ، ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي والدمياطي . (القول الحامس عشر) أنها صلاة عيد الفطر حكاه الدمياطي . (القول السادس عشر) أنها الجمعة فقط ، ذكره النووي . (القول السابع عشر) أنها صلاة الضحى ، رواه الدمياطي عن بعض شيوخه ثم نردُّد في الرواية . احتجّ أهل القول الأوّل بالأحاديث الصحيحة الصريحة المتفق عليها ، ومنها حديث الباب وما بعده من الأحاديث المذكورة الآتية ، وهو المذهب الحق الذي يتعين المصير إليه ولا يرتاب في صحته من أنصف من نفسه ـ واطرح التقليد والعصبية وجوَّد النظر إلى الأدلة ولم يعتذر عن أدلة هذا القول أهل الأقوال الآخرة بشيء يعتد به إلا حديث عائشة « أنها أمرت أبا يونس يكتب لها مصحفا ﴾ الحديث سيأتى ، ويأتى الجواب عن هذا الاعتذار . وأما اعتذار من اعتذر عنه بأن الاعتبار بالوسطى من حيث العدد فهو عذر بارد ونصب لنظر فاسد في مقابلة النصوص ، لأن الوسطى لاتتعين أن تكون من حيث العدد لجواز أن تكون من حيث الفضل ، على أنه لو سلم أن المراد بها الوسطى من حيث العدد لم يتعين بذلك غير العصر من سائر الصلوات ، إذ لابد أن يتعين الابتداء ليعرف الوسط ، ولا دليل على ذلك ، ولو فرضنا وجود دليل يرشد إلى الابتداء لم ينتهض لمعارضة الأحاديث الصحيحة المتفق عليها المتضمنة لأخبار الصادق المصدوق أن الوسطى هي العصر ، فكيف يليق بالمتدين أن يعوِّل على مسلك النظر المبنى على شفا جرف هار ليتحصل له به معرفة الصلاة الوسطى ، وهذه أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنادى ببيان ذلك . واحتج أهل القول الثانى بأن الظهر متوسطة بين نهاريتين وبأنها في وسط النهارونصب هذا الدليل في مقابلة الأحاديث الصحيحة من الغرائب التي لاتقع لمنصف ولا متيقظ ؛ واحتجوا أيضا بقوله تعالى ـ أقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل ـ فلم يذكر ها ثم أمر بها حيث قال ـ لدلوك الشمس ـ وأفردها فىالأمر بالمحافظة عليها بقوله ـ والصلاة الوسطى ـ وهذا الدليل أيضا من السقوط بمحل لايجهل ، نعم أحسن ما يحتج به لهم حديث زيد بن ثابت وأسامة بن زيد وسيأتيا ، وسنذكر الجواب عليهما : واحتج أهل القول الثالث بأن الصبح تأتى وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب النوم في الصيف والنعاس وفتور الأعضاء وغفلة الناس ، وبورود الأخبار الصحيحة في تأكيد أمرها فخصت بالمحافظة لكونها معرّضة للضياع بخلاف غيرها ، وهذه الحجة ليست بشيء ، ولكن الأولى الاحتجاج لهم بما رواه النسائي عن ابن عباس قال ﴿ أُدلِج رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ثُمْ عَرَّسَ فَلَمْ يَسْتَيْقُظُ حَيّ طلعت الشمس أو بعضها ، فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فصلى وهي صلاة الوسطى » ويمكن الجواب عن دلك من وجهين : الأول أن ما روى من قوله في هذا الحبر « وهي صلاة الوسطى » يحتمل أن يكون من المدرج وليس من قول ابن عباس ، ويحتمل أن يكون من قوله ، وقد أخرج عنه أبو نعيم أنه قال « الصلاة الوسطى صلاة العصر » و هذا صريح لايتطرق إليه من الاحمال ما يتطرُّق إِلَى الأول فلا يعارضه . الوجه الثاني ما تقرر من القاعدة أن الاعتبار عند مخالفة الراوي روايته بما روي لابما رأى ، فقد روى عنه أحمد في مسنده قال « قاتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أخر العصر عن وقتها ، فلما رأى ذلك قال : اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى املاً بيوتهم نارا ، أو قبورهم نارا » وذكر أبو محمد ابن الفرس في كتابه أحكام القرآن أن ابن عباس قرأ - حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر _ على البدل على أن ابن ابن عباس لم يرفع تلك المقالة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بحجة . واحتج أهل القول الرابع بأن المغرب سبقت عليها الظهر والعصر ، وتأخرت عنها العشاء والصبح . واحتجّ أهل القول الخامس بأنها العشاء بمثل ما احتج أهل القول الرابع . واحتج أهل القول السادس بأن الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها . قال النووى : وهذا ضعيف لأن المفهوم من الإيصاء بالمحافظة عليها إنما كان لأنها معرَّضةً للضياع ، وهذا لايليق بالجمعة ، فان الناس يحافظون عليها فى العادة أكثر من غيرها ، لأنها تأتى فى الأسبوع مرة بخلاف غيرها . واحتجّ أهل القول السابغ على أنها مبهمة بما روى أن رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة الوسطى فقال: حافظ على الصلوات تصبها ، فهي مخبوءة في جميع الصلوات خبء ساعة الإجابة في ساعات بوم الجمعة وليلة القدر في ليالي شهر رمضان ، والاسم الأعظم في جميع الأسماء ، والكبائر ني جملة الذنوب ؛ وهذا قول صحابي ليس بحجة ، ولو فرض أن له حكم الرفع لم ينتهض لعارضة ما في الصحيحين وغيرهما . واحتج أهل القول الثامن بأن ذلك أبعث على المحافظة عليها أيضًا . قال النووى : وهذا ضعيف أو غلط ، لأن العرب لاتذكر الشيء مفصلا ثم تجمله ، وإنما تذكره مجملا ثم تفصله ، أو تفصل بعضه تنبيها على فضيلته . واحتجّ أهل القول التاسع بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو يعلمون ما فى العشاء والصبح لأتوهما ولو حبواً ، وقوله ، من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلاها مع الصح في جماعة كان كقيام ليلة ، وهذا استدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العصر وغيرها من الترغيب والترهيب . واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع ، ورد " بمثل ما رد " . واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة . ورد " بأن ذلك لا يستلزم كونها الوسطى . وعورض بما ورد في سائر الصلوات من الفرائض وغيرها . واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قول - حافظوا على الصلوات - فإن خفتم فرجالا أو ركبانا - وذكروا وجوها للاستدلال كلها مردوهة . واحتج أهل القول السادس عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه ، فالصلاة الوسطى الصلوات الحمس ، وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فتعينت ، والنص الصريح الصحيح يرد " . واحتج أهل القول الرابع عشر بمثل مااحتج به للذي قبله ورد " بمثل ما رد . واحتج أهل القول الحامس عشر والسابع عشر بمثل ذلك ، ورد " بالنص والمعارضة . إذا تقرر لك هذا ، فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الأول معارضة يعتد " بها في الظاهر إلا ما سيأتي في الكتاب من الاحتجاج كره القول الثاني ، وستعرف عدم صلاحيته للتمسك "به .

٣ - (وَعَنَ ابْنَ مَسْعُودُ قَالَ « حَبَسَ المُشْرِكُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمْ عَنَ صَلَاةً العَصْرِحَتِي الْمُمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوِ اصْفَرَّتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمْ : شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسُطَى صَلَاةِ العَصْرِ ، مَلاَ اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا ، أَوْ حَشَا اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا » أَوْ حَشَا اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا » أَوْ حَشَا اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا » رَوَاهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ أَارًا » رَوَاهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا » رَوَاهُ أَجْمَدُ وَمُسُلِم وَابْنُ مَاجَة ») .

٤ - (وَعَن ابْن مَسْعُود قال : قال رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر ، رواه المرمذي وقال : هذا حديث المرمد المراه المرمد ا

حسن تصيح).

٥ – (وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنهُ قَالَ ﴿ الصَّلَاةُ الوَسُطَى صَلَّاةُ العَصْرِ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ . وفي رواية لأحْمَدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَةُ الوَسُطَى ، وسَمَّاها لَنا أنها صَلاةُ العَصْرِ ») .

حديث ابن مسعود الثانى حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره ، وحديث سمرة حسنه الترمذى فى كتاب الصلاة من سننه وصححه فى التفسير ، ولكنه من رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف فى صحة سماعه منه ، فقال شعبه : لم يسمع منه شيئا ؛ وقيل سمع منه حديث

العقيقة . وقال البخارى : قال على بن المديني : سماع الحسن من سمرة صحيح ، ومن أثبت مقد م على من نني . ورواية أحمد ذكرها الحافظ ابن سيدالناس في شرح الترمذي ولم يتكلم عليها ، وما في الصحيحين وغيرهما يشهد لها . وفي الباب عن عمر عند النسائي والترمذي ، وقال : فيس باسناده بأس . وعن أبي هريرة عند الطحاوي والدمياطي ، وأشار إليه الترمذي وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوى ، وأشار إليه الترمذى أيضا . وهذه الأحاديث مصرّحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الأول الذي أسلفناه، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك (قوله عن صلاة العصر) هكذا وقع في صحيحي البخاري ومسلم ، وظاهره أنه لم يفت غيرها ، وفى الموطأ أنها الظهر والعصر ، وفى الترمذي والنسأئى بإسناد لابأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال « شغل المشركون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فأمر بلالا فأذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى للغرب ، ثم أتمام فصلى العشاء ، ومثله أخرج أحمد والنسائى ، وأشار إليه الترمذي من حديث أبي سعيد . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فمنهم من رجح مافي الصحيحين كابن العربي ، ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الخندق كانت وقعته أياما ، فكان ذلك كله في أو قات محتلفة في تلك الأيام، وهذا أولى من الأول ، لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزنى عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الحدري عن أبيه ، و هذا إسناد صحيح جليل . وأيضا لايصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع على أن الزيادة مقبولة بالإجماع إذا وقعت غير منافية للمزيد (قوله حتى احمرّت الشمس أو اصفرت) وفى بعض روايات الصحيح « حتى غابت » قيل إن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف . قال العلماء : يحتمل أنه أخرها نسيانا لاعمدا ، وكان السبب في النسيان الاشتغال بالعدو ، وكان هذا عذرا قبل نز ول صلاة الحوف على حسب الأحوال ، وسيأتى البحث عن ذلك . ٦ - (وَعَنِ البَرَاءِ بْنُ عَازِبِ قَالَ ﴿ نَزَلَتْ هَذَهِ الآيَةُ ـ حَافظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلاة العصر _ فَقَرأناها مأشاء الله أن مُمَّ نستخها الله أَفَنزَلَت _ حافظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الوُّسْطَى - فَقَالَ رَجُلُ : هِيَ إِذًا صَلاةُ العَصْرِ ، فَقَالَ : قَدُ أَخْسَبَرْتُكَ كَيَنْفَ نَزَلَتْ وكَيْفَ نَسَخَهَا اللهُ واللهُ أَعْلَمُ ﴿ رَوَاهُ أَحْمَدُ ومسلم").

أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وليس فى صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث ، وفيه متمسك لمن قال : إن الصلاة الوسطى هى العصر بقرينة اللفظ المنسوخ وإن لم يكن صريحا فى المطلوب ، لأنه لايجب أن يكون معنى اللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ ،

وربما تمسك به من يرى أنها غير العصر قائلا : لوكان المراد باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ ، لم يكن للنسخ فائدة ، فالعدول إلى لفظ الوسطى ليس إلا لقصد الإبهام . ويجاب عنه بأنه أرشد إلى أن المراد بالناسخ المبهم نفس المنسوخ المعين ما في الباب من الأهلة الصحيحة . قال المصنف رحمه الله: وهو دليل على كونها العصر لأنه خصها ونص عليها في الأمر بالمحافظة ، ثم جاء الناسخ في التلاوة متيقنا وهو في المعنى مشكوك فيه ، فيستصحب المتيقن السابق ؛ وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعظيم أمر فواتها ، تخصيصا فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » رواه الجماعة انتهى . قوله « أهله وماله » روى بنصب اللامين ورفعهما ، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور على أنه مفعول ثان ، ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ، ومعنا ه انتزع منه أهله وماله ، وهذا تفسير مالك بن أنس . وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره : معناه نقص هو أهله وماله وسلبهم ، فبتى بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله . وقال أبوعمر بن عبد البر: معناه عند أهل اللغة والفقه أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترا ، والوتر الجناية الذي يطلب ثأرها فيجتمع عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب الثأر. ٧ - (وَعَنْ أَبِي يُونَسَ مَولِي عائشَةَ أَنَّهُ قالَ ﴿ أَمَرَتْنِي عَائشَةُ أَنْ أَكْتُبَ كَمَا مُصْحَفًا ، فَقَالَتْ : إذا بِلَغْتَ هَذَه الآية فآذني _ حافظُوا على الصَّلوَات وَالصَّلاةِ الوُسطَى - فلمَّا بلَغَنتُها آذَنتُها ، فأملت على - حافظُوا على الصَّلوَات وَالصَّلاةِ الوُسُطْمَى وَصَلاةِ العَصْرِ وَقُومُوا لِلهِ قانِتِينَ ـ قالَتْ عائيشَةُ سَمِعْـُتُهَا من رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إلاَّ البُخارِيَّ وَ ابْنُ مَاجِهُ) .

وفى الباب عن حفصة عند مالك فى الموطأ « قال عمرو بن رافع : إنه كان يكتب لها مصحفا ، فقالت له : إذا انتهيت إلى _ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى _ فآذنى فآ ذنتها ، فقالت : اكتب _ والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين _ » . استدل بالحديث من قال إن الصلاة الوسطى غير صلاة العصر ، لأن العطف يقتضى المغايرة وهو راجع إلى الحلاف الثابت فى الأصول فى القراءة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الآحاد فتكون حجة كما ذهبت إليه الحنفية وغيرهم ؟ أم لاتكون حجة لأن ناقلها لم ينقلها إلاعلى أنها قرآن ، والقرآن لايثبت إلا بالتواتر كما ذهبت إلى ذلك الشافعية والراجح الأول . وقد غلط من استدل من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على أن هذه الصلاة الوسطى ليست على مسلاة العصر لما عرفت من أن مذهبهم فى الأصول يأبي هذا الاستدلال . وأجيب عن

الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بأنها العصر بوجهين : الأول أن تكون الواو زائدة فى ذلك على حد زيادتها فى قوله تعالى - وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين - وقوله - وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست - وقوله - ولكن رسول الله وخاتم النبيين - وقوله - إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله - حكى عن الحليل أنه قال يصدون والواو مقحمة زائدة . ومثله فى القرآن كثير ، ومنه قول امرئ القيس :

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذى حقاف عقنقل وقول الآخر :

فاذا وذاك ياكبيشة لم يكن إلا كلمــة حالم بخيال الثانى أن لاتكون زائدة وتكون من باب عطف إحدى الصفتين على الأخرى وهما لشيء واحد، نحو قوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقريب منه قول الآخر :

أكر عليهم دعلجا ولبانة إذا ما اشتكى وقع الرماح تحمحما فعطف لبانة وهو صدره على دعلج وهو اسم فرسه ، ومعلوم أن الفرس لايكر إلا ومعه صدره لما كان الصدر يلتى به ويقع به المصادمة . وقال مكى بن أبى طالب فى تفسيره وليست هذه الزيادة توجب أن مكون الوسطى غير العصر ، لأن سيبويه حكى : مررت بأخيك وصاحبك ، والصاحب هو الأخ ، فكذلك الوسطى هى العصر وإن عطفت بالواو بأخيك وصاحبك ، والضاحب هو الأخ ، فكذلك الوسطى هى العصر وإن عطفت بالواو انهى . و تغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى فى جواز العطف . ومنه قول أبى داود الإيادى :

سلط الموت والمنون عليهم فلهم فى صدا المقابر هام وقول عدى بن زيد العبادى

وقدمت الأديم لراهشيه فألنى قولها كذبا ومينا وقول عنترة :

حييت من طلل تقادم عهده أقوى وأقفر بعد أم الهيثم وقول الآخر:

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأى والبعد وهذا التأويل لابد منه لوقوع هذه القراءة المحتملة فى مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة. وقد روى عن السائب بن يزيد أنه تلا هذه الآية ـ حافظوا على الصلوات والصلاة

الوسطى صلاة العصر ـ وهذا التأويل المذكور يجرى فى حديث عائشة وحفصة ، ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمر وعن أبى سلمة عن عرو بن رافع قال : كان مكتوبا فى مصحف حفصة بنت عمر ـ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهى صلاة العصر ـ ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن سيد الناس فى شرح الترمذى : قال المصنف رحمه الله تعالى بعد سياق حديث عائشة ما لفظه : وهذا يتوجه منه كون الوسطى العصر ، لأن تسميتها فى الحث على المحافظة دليل على تأكدها وتكون الواو فيه زائدة كقوله ـ آينا موسى وهرون الفرقان وضياء ـ أى ضياء ، وقوله ـ فلما أسلما و نله للجبين وناديناه ـ أى ناديناه إلى نظائرها انتهى .

٨ - (وَعَن ْزَينْدِ بنْ ِثَابِتِ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَينُهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى صَلَاةً أَشْدَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى صَلَاةً أَشْدَ عَلَى أَصْحَابِهِ مَنْها ، فَنزلَت ْ - حافظُوا عَلَى الصَّلُوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى - وَقَالَ : إِنَّ قَبْلُهَا صَلَاتَ يْنِ وَبَعْدُ هَا صَلَاتَ مِن ﴿ وَاه المُهَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ﴾ .

٩ - وَعَن ْ أَسَامُةَ بَنْ زَيْد فِي الصَّلاةِ الوُسْطَى قالَ « هِي الظَّهْرُ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَ لَهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّى الظَّهْرَ بِالهَجِيرِ وَلا يَكُونُ وَرَاءَهُ إِلاَ اللهُ عَلَيْهُ وَالنَّاسُ فِي قائلتهم ْ وفِي تجارَ بَهِم ْ ، فَأَنْزَلَ اللهُ - حافيظُوا إلا الصَّف وَالصَّفَ وَالصَّلَةِ الوُسْطَى وَقُومُوا لِلهِ قانِتِينَ » رَوَاه أَمْمَد) .

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمنذرى ، وأخرجه البخارى فى التاريخ والنسائى باسناد رجاله ثقات ، وأخرج نحو ذلك فى الموطأ والترمذى عن زيد أيضا . والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وابن منبع وابن جرير والضياء فى المختارة ، ورجال إسناده فى سنن النسائى ثقات (قوله الهجير) قال فى القاموس : الهجيرة والهجير والهاجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أومن عند زوالها إلى العصر ، لأن الناس يسكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا لشدة الحر . والأثران استدل بهما من قال إن الصلاة الوسطى هى الظهر : وأنت خبير بأن مجرد كون صلاة الظهر كانت شديدة على الصحابة لايستلزم أن تكون الآنة فازلة فيها ، غاية ما فى ذلك أن المناسب أن تكون الوسطى هى الظهر ، ومثل هذا لايعارض به تلك النصوص الصحيحة الثابتة فى الصحيحين وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا لك منها جملة نافعة ، وعلى فرض أن قول هذين الصحابيين تصريح ببيان سبب قد قدمنا لك منها جملة نافعة ، وعلى فرض أن قول هذين الصحابيين تصريح ببيان سبب لمارضة ما سلف على أنه يعارض المروى عن زيد بن ثابت ، هذا ما قدمنا عنه فى شرح لمعارضة ما سلف على أنه يعارض المروى عن زيد بن ثابت ، هذا ما قدمنا عنه فى شرح

حديث على فراجعه ، ولعلك إذا أمعنت النظر في حررناه في هذا الباب لاتشك بعده أن الوسطى هي العصر :

فكن رجلا رجله فى الثرى وهامــة همته فى الثريا قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الأثرين ما لفظه : وقد احتج بهما من يرى تعجيل الظهر فى شدة الحرانهي ؟

> تم الجزء الأول من نيل الأوطار ويابه: الجزء الثانى وأوله: باب وقت صلاة المغرب

صيفة

۲۲ الاحتجاج بما في غير الصحيحين وبما سكت عنه بعض الأثمة

۲۶ کتاب الطهارة أبواب المياه

في هذا الباب من الفوائد

٢٩ باب طهارة الماء المتوضأ به

٣٠ اختلاف العلماء في الماء المستعمل
 وأدلتهم في ذلك

٣١ اختلاف العلماء في نجاسة الكفار

۳۳ باب بیان زوال تطهیره

٣٥ بيان الاختلاف في الماء المستعمل

۳۹ باب الرد على من جعل ما يغترف منه المتوضئ بعد غسل وجهه مستعملا

٣٧ باب ما جاء فى فضل طهور المرأة اختلاف العلماء فى التطهر بفضل وضوء المرأة

٣٩ جواز اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد

كيف كان يتوضأ الرجال والنساء ، من إناء واحد باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ٣ ترجمة صاحب نيل الأوطار

١٠ التعريف بكتاب نيل الأوطار

۱۱ خطبة الشارح ، وفيها بيان الحامل له على تأليف الشرح

۱۳ ترجمة شيخ الحنابلة مجد الدين ابن تيمية صاحب المتن المسمى « منتقى الأخبار»

١٤ شرح خطبة المصنف

١٨ ترجمة الإمام أبي عبد الله البخاري

۱۹ ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج
 ترجمة الإمام الكبير أحمد بن محمد بن
 حنبل بن هلال الشيباني

۲۰ ترجمة أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذي صاحب السنن ترجمة أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب

النسائي صاحب السنن

۲۱ ترجمة أبى داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن

ترجمة أبى عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه صاحب السنن

اصطلاحات صاحب المتن فى التخريج ونقد الشارح له

۲۲ الاحتجاج بما في الصحيحين ماذا يفد صحيفة

 ۷۱ باب فی أن الآدی المسلم لاینجس بالموت و لا شعره و أجزاءه بالانفصال

٧٣ أقوال العلماء في شعر الآدي الميت باب النهى عن الانتضاع بجلد مالا يو كل لحمه

٧٤ اختلاف العلماء في حكمة النهي عن جلود السباع

٧٥ باب ما جاء في تطهير الدباغ

٧٦ مذاهب العلماء في تطهير الجلود بالدباغ

٧٩ باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ

٨٠ باب ما جاء في نسخ تطهير للدباغ

۸۱ باب نجاسة لحم الحیوان الذی لایؤکل
 إذا ذبح

٨٢ أبواب الأواني

باب ما جاء في آنية الذهب والفضة

٨٣ حكمة النهى عن استعمال الذهب والفضة

٨٥ باب النهى عن التضييب بهما إلا بيسير الفضة

٨٦ بأب الرخصة في آنية الصفر ونحوها باب استحباب تخمير الأواني

۸۷ باب آنیة الکفار

۸۹ أبواب أحكام التخلى باب ما يقوله المتخلى عند دخوله وخروجه

۹۰ باب ترك استصحاب ما فيه ذكر
 الله

٩١ باب كف المتخلى عن الكلام

صعيفة

٤١ اختلاف العلماء في الماء تقع فيه النجاسة

٤٣ القول في حكم البول في الماء الراكد

٤٦ باب أسآر البهائم

٤٨ باب سؤر الهر

مذاهب العلماء في سؤر الهرة

٤٩ أبواب تطهير النجاسة وذكر مانص عليه منها

باب اعتبار العدد في الولوغ

 ۱۵ باب الحت والقرص والعفو عن الأثر بعدهما

٢٥ القول في هل يتعين الماء لإزالة
 النجاسة أم لا ؟

٥٤ باب تعين الماء لإزالة النجاسة

٥٥ باب تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة

٥٧ باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة

٥٩ باب نضح الغلام إذا لم يطعم

٦١ مذاهب العلماء في تطهير بول الصبي

٦٢ باب الرخصة في بول ما يوكل لحمه

٦٣ مذاهب العلماء في مسألة الباب

٦٥ باب ما جاء في المذي

٧٧ مذاهب العلماء في المسألة باب ما جاء في المني

٦٨ مذاهب العلماء في المسألة ١٠

٧٠ باب أن ما لانفس له سائلة لم ينجس

, بالموت

صحيفة

٩٣ باب الإبعاد والاستتار للمتخلى في الفضاء

وعدية

92 باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها

مذاهب العلماء في استقبال القبلة
 واستدبارها وحججهم

٩٨ باب جواز ذلك بين البنيان

۱۰۷ باب ارتباد المكان الرخو وما يكره التخلي فيه

١٠٥ باب البول في الأواني للحاجة

١٠٦ باب ما جاء في البول قائما

١٠٧ القول في بول الإنسان قائما

۱۱۰ باب وجوب الاستنجاء بالحجر أو الماء

۱۱۳ باب النهى عن الاستجمار بدون الثلاثة الأحجار

۱۱٦ باب النهى عن الاستجمار بالروث والرمة

۱۱۷ باب النهى أن يستنجى بمطعوم أو بما له حرمة

١١٨ باب ما لايستنجى به لنجاسته

١١٩ باب الاستنجاء بالماء

١٢٠ القول في مشروعية الاستنجاء بالماء

۱۲۷ باب وجوب تقدمة الاستنجاء على الوضوء

١٢٣ أبواب السواك وسنن الفطرة

۱۲۳ باب الحثّ على السواك ، وذكر ما يتأكد عنده

١٢٤ القول في الفطرة

١٢٧ باب تسوك المتوضى بإصبعه عند

١٢٨ باب السواك للصائم

١٣٠ باب سنن الفطرة

١٣٣ باب الختان

۱۳۶ أقوال العلماء فى الختان ، وأدلة من قال بسنيته

۱۳۵ ختان الجنثي ، واختلاف العلماء فيه

١٣٧ باب أخذ الشارب وإعفاء اللحية

١٣٨ الحصال المكروهة في اللحية

١٣٩ باك كراهة نتف الشب

۱٤٠ باب تغيير الشيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة السواد

۱٤٥ باب جواز اتخاذ الشعر وإكرامه واستحباب تقصيره

۱٤۸ باب ما جاء فی کراهیة القزع والرخصة فی حلق الرأس

١٥٠ باب الاكتحال والتدهن والتطيب

۱۵۳ طیب الرجال ما ظهر ریحه وخفی لونه

١٥٤ باب الإطلاء بالنورة

۱۵۵ أبواب صفة الوضوء ، فرضه وسننه

١٨١ باب تحريك الخاتم ، وتخليل الأصابع و دلك ما يحتاج إلى ذلك

١٦١ مذاهب العلماء في التسمية ۱۸۳ باب مسح الرأس كله وصفته وما

جاء في مسح بعضه الخلاف بين الأئمة في مسح الرأس

١٨٦ باب هل يسن تكرار مسح الرأس 1989

١٨٩ باب أن الأذنين من الرأس وأنهما عسحان عائه

١٩١ باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما

١٩٢ باب مسح الصدغين وأنهما من الر أس

باب مسح العنق

١٩٤ باب جواز المسح على العمامة

١٩٧ باب مسح ما يظهر من الرأس غالبا مع العمامة

باب غسل الرجلين وبيان أنه الفرض

١٩٨ اختلاف العلماء والفقهاء من أهل الفتوى في أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين الخ

٢٠١ باب التيمن في الوضوء

٢٠٢ باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثه وكراهة ما جاوزها

٢٠٤ باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه

٢٠٥ باب الموالاة في الوضوء

٢٠٧ باب جواز المعاونة في الوضوء

٢٠٨ باب المنديل بعد الوضوء والغسل

٢٠٩ أبواب المسح على الخفين

باب في شرعيته

١٥٦ باب الدليل على وجوب النية له

١٥٩ باب التسمية للوضوء

عصفة

١٦٢ باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده لنوم الليل

١٦٣ اختلاف العلماء في إدخال اليد في إناء الوضوء عند الاستيقاظ

١٦٤ باب المضمضة والاستنشاق

١٦٥ اختلاف العلماء في وجوب المضمضة والاستنشاق

دليل من قال إنهما سنة

١٦٧ بيان الإجماع على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة

١٧٠ باب ما جاء في جواز تأخيرهما عن غسل الوجه واليدين

١٧٢ باب المبالغة في الاستنشاق

١٧٣ باب غسل المسترسل من اللحية

١٧٥ باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثة لايجب

١٧٦ باب استحباب تخليل اللحية

١٧٨ باب تعاهد الماقين وغيرهما من غضون الوجه بزيادة ما

١٨٠ باب غسل اليدين مع المرفقين ، و إطالة الغرة

أوجه الخلاف في زيادة القدر المستحب عند غسل الكعبين والمرفقين وإطالة الغرة ععمقة

٢٤٠ باب المتطهر يشك هل أحدث ؟

۲٤۱ باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف

۲٤٥ أبواب ما يستحب الوضوء لأجله باب استحباب الوضوء مما مسته النار والرخصة في تركه

٢٤٨ باب فضل الوضوء لكل صلاة

۲٤٩ باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة فى تركه

۲۰۱ باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم

۲۵۳ باب تأكيد ذلك للجنب واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة

٢٥٥ بابجواز ترك ذلك

۲۵۷ أبواب موجبات الغسل باب الغسل من المني

٢٥٩ باب إيجاب الغسل مع التقاء الحتانين ونسخ الرخصة فيه

۲۲۲ باب من ذكر احتلاما ولم يجد بللا أو بالعكس

٢٦٤ باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم

٢٦٥ باب الغسل من الحيض

باب تحريم القراءة على الحائض والجنب

٢٦٧ باب الرخصة في اجتياز الجنب

عصفة

۲۱۱ رد دعوی نسخ المسح علی الخفین

۲۱۳ باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والنعلين جميعا

٢١٤ باب اشتراط الطهارة قبل اللبس

٢١٧ باب توقيت مدة المسح

٢١٨ باب اختصاص المسح بظهر الخف

٢٢٠ أبواب نواقض الوضوء

باب الوضوء بالخارج من السبيل

۲۲۱ باب الوضوء من الحارج النجس السبيلين من غير السبيلين

٢٢٢ اختلاف العلماء في نقض الوضوء بالتيء والرعاف الخ

۲۴۵ باب الوضوء من النوم لا اليسير منه مذاهب العلماء في النقض بالنوم ثمانية

۲۲۷ فائدة اتفق العلماء على أن زوال العقل بالجنون والإغماء والسكر الخ ينقض الوضوء

هَائدة أخرى : اختص صلى الله عليه وآله وسلم بأنه لاينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا

. ٢٣ باب الوضوء من مس المرأة

٢٣٣ باب الوضوء من مس القبل

٢٣٤ اختلاف العلماء في النقض بمس القبل

۲۳۷ باب الوضوء من لحوم الإبل احتجاج العلماء لعدم النقض من أكل لحوم الإبل والغنم صحيفة

فى المسجد ومنعه من اللبث فيه إلا أن يتوضأ

۲۷۱ باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبأغسال

> ۲۷۲ أبواب الأغسال المستحبة باب غسل الجمعة

معنفة

اختلاف العلماء في استحبابه ووجوبه

۲۷۸ باب غسل العيدين

۲۷۹ باب الغسل من غسل الميت وجوب الغسل على من غسل الميت والوضوء على من حمله ، واختلاف العلماء في ذلك

۲۸۱ باب الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة و دخول مكة

٢٨٣ باب غسل المستحاضة لكل صلاة

٢٨٥ باب غسل المغمى عليه إذا أفاق

٢٨٦ باب صفة الغسل

۲۹۰ باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقضها

۲۹۱ باب استحباب نقض الشعر لغسل الحيض وتتبع أثر الدم فيه

۲۹۳ باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضو

۲۹۵ باب من رأى التقدير بذلك استحبابا وأن ما دونه يجزى إذا أسبغ

۲۹۲ باب الاستتار عن الأعين للمغتسل ،
 وجواز تجرده في الحلوة ، ودليل ذلك

۲۹۸ باب الدخول فى الماء بغير إزار ، والدليل عليه

٢٩٩ باب ماجاء في دخول الحمام

۳۰۰ كتاب التيمم باب نيمم الجنب للصلاة إذا لم يجد ماء

٣٠١ باب تيمم الجنب للجر

٣٠٢ باب الجنب يتيمم لخوف البرد

٣٠٤ باب الرخصة في الجماع لعادم الماء

باب اشتراط دخول الوقت للتيمم

۳۰۷ باب من وجد ما یضنی بعض طهارته یستعمله

باب تعين التراب للتيمم دون بقية الجامدات

٣٠٨ باب صفة التيمم .

٣٠٩ اختلاف العلماء في ضربات التيمم

۳۱۱ باب من تيمم فى أول الوقت وصلى ثم وجد الماء فى الوقت

٣١٢ باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها

۳۱۳ باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة

۳۱۶ أبواب الحيض باب بناء المعتادة إذا استحي**صت** على عادتها صحيفة

صحيفة

٣١٧ باب العمل بالتمييز ٢١٧

باب من تحيض ستا أو سبعا لفقد العادة والتميم:

٣٢٠ باب الصفرة والكدرة بعد العادة ا

٣٢١ باب وضوء المستحاضة لكل صلاة

۳۲۳ باب تحريم مباشرة الحائض فى الفرج وما يباح منها

٣٢٥ باب كفارة من أتى حائضا

۳۲۷ باب الحائض لا تصوم ولا تصلى و تقضى الصوم دون الصلاة

٣٢٩ باب سؤر الحائض ومؤاكلتها

٣٣٠ بأب وطء المستحاضة

٣٣١ كتاب النفاس

باب أكثر النفاس

اختلاف العلماء في أكثر النفاس

The second second second second

٣٣٢ باب سقوط الصلاة عن النفساء

٣٣٣ كتاب الصلاة

باب افتراضها ومتى كان ؟ ٣٣٦ باب قتل تارك الصلاة

٠٤٠ باب حجة من كفر تارك الصلاة

۳٤٤ باب حجة من لم يكفر نارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلود فى النار ، ورجا له ما يرجى لأهل الكبائر

٣٤٨ باب أمر الصبي بالصلاة تمرينا لا وجوبا

باب أن الكافر إذا أسلم لم يقض الصلاة

> ٣٥١ أبواب مواقيت الصلاة باب وقت الظهر

٣٥٤ باب تعجيلها وتأخيرها في شدة الحر

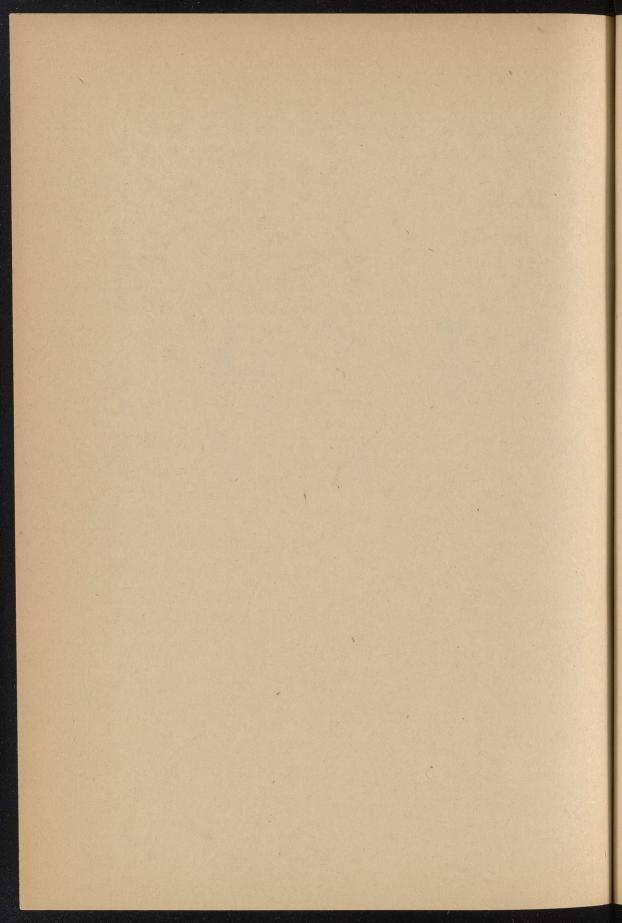
۳۵۷ باب أول. وقت العصر وآخره فىالاختيار والضرورة

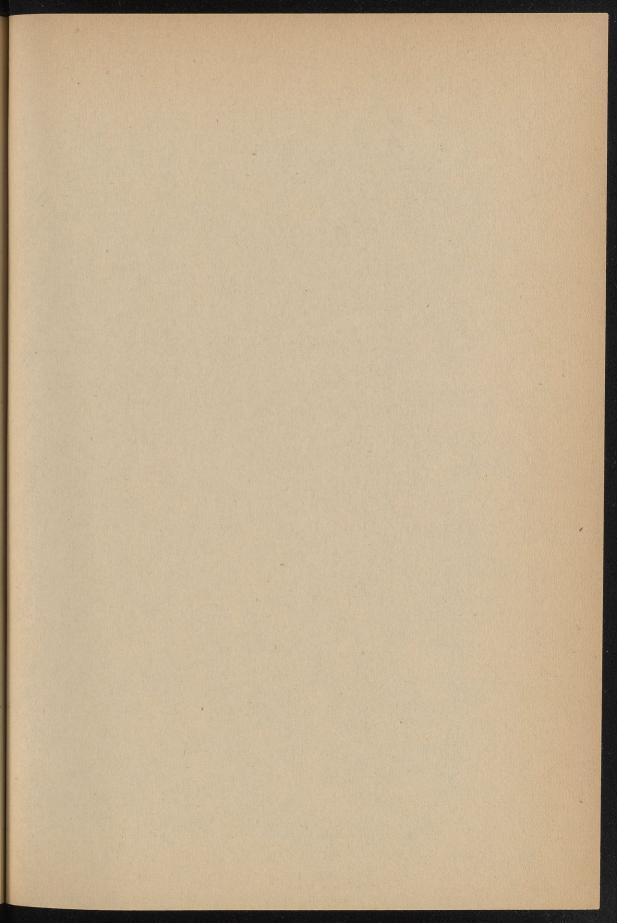
٣٦١ باب ما جاء في تعجيلها و تأكيده مع الغيم

۳۹۲ باب بیان أنها الوسطی وما ور د فی ذلك فی غیرها

٣٦٤ أدلة من قال إن الصلاة الوسطى هي الظهر ...

The manufacture of the stage of





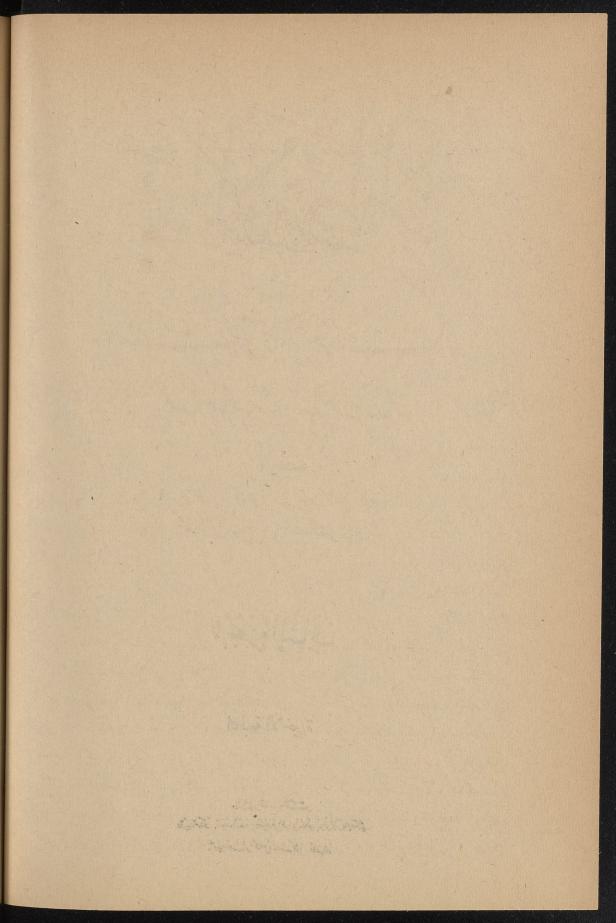
منت عن الأخير منت عن الأخير منت عن الأخير منت عن الأخير من منافع المام المجتهد قاضي قضاة القطر الماني

الشيخ الإمام الحجهد قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن على بن محمد الشوكاني

المجزء التاني

الطبعة الأخيرة

ملت زرالطبع والنسس و ملت زرالطبع والنسس و ملت و ملبت و ملبت و ملبت و ملبت و ملبت و ملت و



نَضَّرَ اللهُ أَمْرِأُ سَمِعَ مَقَالَتِنَى فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا (حَدَيث شريف)

स्वीर्धिकीं स

باب وقت صلاة المغرب

١ - (عَن سَلَمَةَ بَن الأكْوَع « أَن تَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّم كَانَ بُصَلِّى المَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بالحجابِ » رَوَاهُ الخَماعَةُ إِلاَّ النَّسائيُّ).

وفى الباب عن جابر عند أحمد ، وعن زيد بن خالد عند الطبرانى ، وعن أنس عند أحمد وأبى داود ، وعن رافع بن خديج عند البخارى ومسلم ، وعن أبى أيوب عند أحمد وأبى داود و الحاكم ، وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذى ، وعن العباس بن عبد المطاب عند ابن ماجه . قال الترمذى : وحديث العباس قد روى موقوفا وهو أصح ، وعن أبى ابن كعب ذكره ابن أبى حاتم فى العلل ، وعن السائب بن يزيد عند أحمد ، وعن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم عند النسائى والبغوى فى معجمه (قوله وتوارت بالحجاب) وقع فى صحيح البخارى « إذا توارت بالحجاب » ولم يجر للشمس ذكر إحالة على فهم السامع وما يعطيه قوة الكلام ، وهو تفسير للجملة الأولى : أعنى قوله وهو بغم عليه ، وأن المسارعة بالصلاة فى أوّل وقتها مشروعة . وقد اختلف السلف فيها وهو مجمع عليه ، وأن المسارعة بالصلاة فى أوّل وقتها مشروعة . وقد اختلف السلف فيها الوقت ، هذا هو الذى نص عليه فى كتبه القديمة و الجديدة . و نقل عنه أبو ثور أن لها وقتين النانى منهما ينتهى إلى مغيب الشفق . قال الزعفرانى : وأنكر هذا القول جمهور الأصحاب . الثانى منهما ينتهى إلى مغيب الشفق . قال الزعفرانى : أحدهما القطع بأن لها وقتا فقط . والثانى على قولين : أحدهما القطع بأن لها وقتا فقط . والثانى على قولين : أحدهما هذا ؛ والثانى يمتد إلى مغيب الشفق ، وله أن يبدأ بالصلاة فى كل

وقت من هذا الزمان . قال النووى : وهو الصحيح : وقبد نقل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب، وتمسك القائل بأن لها وقتا و احدا بحديث جبريل السابق ، وقد ذكرنا كيفية الجمع بينه وبين الأحاديث القاضية بأن للمغرب وقتين في باب أول وقت العصر . وقد اختلف العلماء بعد اتفاقهم على أن أوَّل وقت المغرب غروب الشمس في العلامة التي يعرف بها الغروب، فقيل بسقوط قرص الشمس بكماله، وهذا إنما يتم فىالصحراء ، وأما فى العمران فلا . وقيل برؤية الكوكب الليلي، وبه قالت القاسمية واحتجوا بقوله « حتى يطلع الشاهد » والشاهد : النجم ، أخرجه مسلم والنسائى من حديث أبي بصرة . وقيل بل بالإظلام ، وإليه ذهب زيد بن على وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبدالله بن موسى والإمام يحيى لحديث ﴿ إِذَا أَقْبِلِ اللَّيْلِ مَن هَهُنَا وأُدْبُرُ النهار من ههنا فقد أفطر الصائم » متفق عليه من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى . ولما في حديث جبريل من رواية ابن عباس بلفظ « فصلي بي حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ، ولحديث الباب وغير ذلك . وأجاب صاحب البحر عن هذه الأدلة بأنها مطلقة ، وحديث «حتى يطلع الشاهد » مقيد ، ورد بأنه ليس من المطلق والمقيد ، وغايته أن يكون طلوع الشاهد أحد أمارات غروب الشمس ، على أنه قد قيل إن قوله : والشاهد النجم مدرج ، فإن صح ذلك لم يبعد أن يكون المراد بالشاهد ظلمة الليل ، ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عند أحمد والطبراني مرفوعاً بلفظ « لاتز ال أمتي على الفطرة ما صلوا المغرب قبل طلوع النجم » وحديث أبي أيوب مرفوعا « بادروا بصلاة المغرب قبل طلوع النجم » وحديث أنس ورافع بن خديج قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم نرمى فيرى أحدنا موقع نبله » وأما آخر وقت المغرب فذهب الهادى والقاسم وأحمد بن حنبل وإسحق وأبو ثور وداود إلى أن آخره ذهاب الشفق الأحمر لحديث جبريل وحديث ابن عمرو بن العاص وقد مرا . وقال مالك وأبو حنيفة : إنه ممتد إلى الفجر ، وهو أحد قولى الناصر ، وقد سبق ذكر ما ذهب إليه الشافعي .

٧ - (وَعَنْ عُقْبَةَ بَنْ عَامِرٍ أَنْ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لاتَزَالُ أُمُّتِي بِخَنْدِ أَوْ عَلَى الفَطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا المَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النَّجُومُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ) :

الحديث أخرجه أيضا الحاكم فى المستدرك ، وفى إسناده محمد بن إسحق ، ولكنه صرح بالتحديث ، وفى الباب عن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه والحاكم وابن خزيمة فى صحيحه بلفظ « لانز ال أمتى على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » قال محمد بن يحيى : اضطرب الناس فى هذا الحديث ببغداد ، فذهبت أنا وأبو بكر الأعين إلى

العوام بن عباد بن العوام ، فأخرج إلينا أصل أبيه ، فاذا الحديث فيه ، وأخرجه أبو بكر البزار من حديث إبراهيم بن موسى عن عباد بن العوام بسنده ثم قال لايعلمه يروى: يعنى عن العباس إلا من هذا الوجه ، ورواه غير واحد عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن مرسلا . قال الترمذى : وحديث العباس وقد روى عنه موقوفا وهو أصح . قال ابن سيد الناس : ومراد البزار بالمرسل هنا الموقوف لأنه متصل الإسناد إلى العباس ، وذكر الحلال بعد إيراد هذا الحديث ، قال أبوعبد الله : هذا الحديث منكر . والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكراهة تأخيرها إلى اشتباك النجوم مستحبا والحديث يرده . الروافض القضية ، فجعلت تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك النجوم مستحبا والحديث يرده . قال النووى في شرح مسلم : إن تعجيل المغرب عقيب غروب الشمس مجمع عليه ، قال : وقد حكى عن الشيعة فيه شيء لاالتفات إليه ولا أصل له . وأما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكأنت لبيان جواز التأخير ، وقد سبق إيضاح ذلك لأنها المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكأنت لبيان جواز التأخير ، وقد سبق إيضاح ذلك لأنها كانت جوابا للسائل عن الوقت ، وأحاديث التعجيل المذكورة في هذا الباب وغيره إخبار عنادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتكررة التي واظب عليها إلا لعذر ، عناد عليها .

٣ - (وَعَنْ مَرْوَانَ بَنِ الْحَكَمِ قَالَ : قَالَ لَى زَيْدُ بَنُ ثَابِت : «مَالَكَ تَقَرْأُ فِي اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ يَقَرْأُ فِيهَا بِطُولَى الطُّولَ بِي وَوَاهُ البُخارِيُّ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ » وَزَادَ عَنْ عَرْوَةَ « طُولَى الطُّولَ بِينِ الْأَعْرَافِ » وَللنَّسَائِيُّ « رأيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقَرْأُ فِيها بِطُولَى الطُّولَ بِينِ المَصَّلِينِ المَصَلِّ اللهِ وَسَلَّمَ يَقَرْأُ فِيها بِطُولَى الطُّولَ بِينِ المَصَلِّ ») :

(قوله بقصار المفصل) قال في الضياء: هو من سورة محمد إلى آخر القرآن ، وذكر في القاموس أقوالا عشرة من الحجرات إلى آخره ، قال في الأصح أو من الجائية أو القتال أو قاف أو الصافات أو الصف أو تبارك أو إنا فتحنا لك أو سبح اسم ربك الأعلى أو الضحى . ونسب بعض هذه الأقوال إلى من قال بها ، قال : وسمى مفصلا لكثرة الفصول بين سوره أو لقلة المنسوخ (قوله بطولي الطولين) في الفتح الطولين : الأعراف والأنعام في قول ، وتسميتهما بالطولين إنما هو لعرف فيهما لاأنهما أطول من غيرهما ، وفسرهما ابن أبي مليكة بالأعراف والمائدة ، والأعراف أطول من صاحبتها . قال الحافظ : إنه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالأعراف . والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب ، وقد اختلفت حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ، فثبت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم أنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ، فثبت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم أنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب

بالطور ، وثبت أنه قرأ في المغرب بالصافات ، وأنه قرأ فيها بحم الدخان ، وأنه قرأ بسبح اسم ربك الأعلى ، وأنه قرأ بالتين والزيتون ، وأنه قرأ بالمعوذتين ، وأنه قرأ بالمرسلات ، وأنه قرأ بقصار المفصل » وسيأتي تحقيق ذلك في باب جامع القراءة في الصلاة إن شاء الله تعالى . والمصنف ساق الحديث هنا للاستدلال به على امتداد وقت المغرب ، ولهذا قال : وقد سبق بيان امتداد وقتها إلى غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى . وكذلك استدل الحطابي وغيره بهذا الحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق . قال الحافظ : وفيه نظر ، لأن من قال إن لها وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة ، بل قالوا : لا يجوز تأخير ها عن أوّل غروب الشمس ، وله أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق ، ثم قال : ولا يخفى ما فيه ، لأن تعمد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ولو آجزأت ، فلا يحمل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك .

باب تقديم العشاء إذا حضر على تعجيل صلاة المغرب

١ – (عَنَ أُنسِ أَنَ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّمَ قال (إذا قُدْمَ العَشَاءُ فَابُدَءُ وابه قبَّلَ صَلاة المعنرب ولا تعَجَلُوا عَن عَشائِكُم () .
 ٢ – (وَعَن عَائشَةَ رَضِيَ الله عَنْما عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وآله وسَلَّمَ قال (إذا أُقيمَت الصَّلاة وحَضَر العَشاء فابندَءُ وا بالعَشاء () .

٣ - (وَعَنْ اَبْنُ مُعَمِّرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدَكُم ۚ وَأُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَابْدَءُوا بالعَشاءِ وَلا تَعْجَلُ حَتَى يَفُرُغَ مِنْهُ ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَـْهِنَ . وللبُخارِي وأبي دَاوُدَ : وكَانَ ابْنُ مُعَمِّرَ يُوضَعُ الطَّعَامُ وَتُقَامُ الصَّلاةُ فَلا يأتِها حَتَى يَفُرُغَ ، وإنَّهُ يَسَمْعُ قَرَاءَةَ الإمامِ) .

(قوله حضر العشاء) قال فى القاموس : هوطعام العشى وهوممدود كساء (قوله فابدءوا بالعشاء) أى بأكله . الحديث الأول يدل على وجوب تقديم العشاء على صلاة المغرب إن حضر . والحديثان الآخران يدلان على وجوب تقديم العشاء إذا حضر على المغرب وغيرها لما يشعر به تعريف الصلاة من العموم . وقال ابن دقيق العيد: الألف واللام فى الصلاة لاينبغى أن يحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية ، بل ينبغى أن يحمل على المغرب بما ورد فى بعض الروايات « إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدءوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب، قبل أن تصلوا صلاة المغرب، وأنت خبير بأن التنصيص على المغرب لايقتضى تخصيص عموم الصلاة لما تقرد

فى الأصول من أن موافق العام لايخصص به فلا يصلح جعله قرينة لحمل اللام على ما لاعموم فيه ، ولوسلم عدم العموم لم يسلم عدم الإطلاق : وقد تقرر أيضا في الأصول أن موافق المطلق لايقتضى التقييد ؛ ولو سلمنا ما ذكره باعتبار أحاديث الباب لتأييده بأن لفظ العشاء يخرج صلاة النهار ، وذلك مانع من حمل اللام على العموم لم يتم له باعتبار حديث « لاصلاة بحضرة طعام ، عند مسلم وغيره . ولفظ صلاة نكرة في سياق النهي ، ولا شك أنها من صيغ العموم ، ولإطلاق الطعام وعدم تقييده بالعشاء ، فذكر المغرب من التنصيص على بعض أفراد العام ، وليس بتخصيص على أن العلة التي ذكرها شراح الحديث الأمر بتقديم العشاء كالنووي وغيره مقتضية لعدم الاختصاص ببعض الصلوات ، فانهم قالوا : إنها اشتغال القلب بالطعام ، وذهاب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره ، والصلوات متساوية الإقدام في هذا ، وظاهر الأحاديث أنه يقدم العشاء مطلقا سواء كان محتاجا إليه أم لا ، وسواء كان خفيفا أم لا ، وسواء خشى فساد الطعام أو لا . وخالف الغزالى فقال قيد خشية فساد الطعام ، والشافعية فزادوا قيد الاحتياج ، ومالك فزاد قيد أن يكون الطعام خفيفًا . وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الأحاديث ابن حزم والظاهرية ، ورواه الترمذي عن أبى بكر وعمر وابن عمر وأحمد وإسحق . ورواه العراقي عن الثوري فقال : يجب تقديم الطعام وجزموا ببطلان الصلاة إذا قدمت . وذهب الجمهور إلى الكراهة ، وظاهر الأحاديث أيضًا أنه يقدم الطعام وإن خشي خروج الوقت ، وإليه ذهب ابن حزم ، وذكره أبو سعيد المتولى وجها لبعض الشافعية . وذهب الجمهور إلى أنه إذا ضاق الوقت صلى على حاله محافظة على الوقت ولا يجوز تأخيرها ، قالوا : لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا تفوته لأجله ، وظاهر قوله « ولا تعجل حتى تفرغ » أنه يستوفى حاجته من الطعام بكمالها ، وهو يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول لقمات يكسر بها سورة الجوع . قال النووى : وهذا الحديث صريح فى إبطاله . وقد استدل بالأحاديث المذكورة على أن الجماعة ليست بواجبة . قال ابن دقيق العيد : وهذا صحيح إن أريد به أن حضور الطعام مع التشوق إليه عذر في ترك الجماعة ، وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير عذر لم يصح ذلك انتهى . ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذرا في تركها . وقد استدل أيضا بهذه الأحاديث على التوسعة في وقت المغرب ، وقد تقدم الكلام فى ذلك ، وقد ألحق بالطعام ما يحصل بتأخيره تشويش الحاطر بجامع ذهاب الخشوع الذي هو روح الصلاة. وقوله « إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم» دليل على اعتبار الحضور الحقيقي ، ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لايقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى ، وهو التشوق إلى الطعام ؛ ولا شك أن حضور الطعام مؤثر لزيادة الاشتغال به والتطلع إليه ، ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام ، وقد تقرر في الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يلغ . قال ابن دقيق العيد : إنه لا يبعد إلحاق ما كان متيسر الحضور عن قرب بالحاضر .

باب جواز الركعتين قبل المغرب

1 - (عَنْ أُنَسِ قَالَ ﴿ كَانَ المُؤَذَّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلُ المَغْرِبِ ، وَلَمْ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلُ المَغْرِبِ ، وَلَمْ يَكُنُنْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإقامَة شَيْءٌ ﴿ هِ وَي رِوَايَة ﴿ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخارِي . وَفِي لَفُظُ ﴿ كُنَّا نُصَلِّى عَلَى عَهْدُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَكُعْتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلُ صَلاة المَغْرِب ، فَقيلَ لَهُ : وَسَلَّمَ رَكُعْتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلُ صَلاة المَغْرِب ، فَقيلَ لَهُ : كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِما فَلَمْ وَاللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلاَّهُمَا ؟ قَالَ : كَانَ يَرَانا فَكُنْ رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلاَّهُمُا ؟ قَالَ : كَانَ يَرَانا فَكُمْ نَا وَكُمْ يَنْهَا ﴾ رَوَاهُ مُسُلُم وأَبُو دَاوُد] .

تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لمن رآه يصلى فى ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ، ولاسيا والفاعل لذلك عدد كثير من الصحابة . وفى المسألة مذهبان للسلف استحبهما جماعة من الصحابة والتابعين ، ومن المتأخرين أحمد وإسحق ، ولم يستحبهما الأربعة الخلفاء رضى الله عنهم ، وآخرون من الصحابة ومالك وأكثر الفقهاء . وقال النخمى : هما بدعة ، احتج من قال بالاستحباب بما فى هذا الباب من الأحاديث الصحيحة ، وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل « أن النبي صلى قبل المغرب ركعتين » فقد ثبتتا عنه صلى الله عليه وآله وسلم قولاكما سيأتى وفعلا وتقريرا واحتج من قال بالكراهة بحديث عقبة بن عامر الذي قد مر ذكره فى باب وقت صلاة المغرب ؛ وهو يدل على شرعية تعجيلها وفعلهما يؤدى إلى تأخير المغرب . والحق أن الأحاديث الواردة بشرعية الركعتين قبل المغرب غصصة لعموم أدلة استحباب التعجيل . قال النووى : وأما قولهم يؤدى إلى تأخير المغرب أول وقتها . وأما من زعم النسخ فهو مجازف لأن النسخ لايصار إليه إلا إذا عجزنا عن التأويل والحمع بين الأحاديث وعلمنا التاريخ وليس هنا شيء من ذلك انتهى . وهذا التأويل والحمع بين الأحاديث وعلمنا التاريخ وليس هنا شيء من ذلك انتهى . وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كسائر النوافل لحديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة » .

واعلم أن التعليل للكراهة بتأدية الركعتين إلى تأخير المغرب مشعر بأنه لاخلاف فى أنه يستحب لمن كان فى المسجد فى ذلك الوقت منتظرا لقيام الجماعة وكان فعله للركعتين لايوثر فى التأخير كما يقع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة ، ولا ريب أن ترك هذه السنة فى ذلك الوقت الذى لااشتغال فيه بصلاة المغرب ولا بشى ء من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التى لم ينج منها إلا القليل (قوله شئ) التنوين فيه للتعظيم : أى لم يكن بينهما شئ كثير ، ونفى الكثير يقتضى إثبات القليل ، وبهذا يجمع بين الروايتين بحمل وبهذا يجمع بين الروايتين بحمل النفى المطلق على المبالغة مجازا والإثبات للقليل على الحقيقة ، وقد طول الكلام فى ذلك الحافظ فى الفتح فليرجع إليه .

٢ – (وَعَن ْ عَبْد الله بْن مُغَفَلَ أَن َ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَم قَالَ : صَلَّوا قَبْلَ المَغْرِب رَكْعَتَنْنِ ، ثُمَّ قَالَ عَنْدَ الثَّالِشَة : لِمَن شَاء ، كَرَاهِية أَن ْ يَتَخذَها النَّاس سُنَّة » رَوَاه أُخمَد والبُخارِي وأبو دَاوُد . وفي رواية « بَنْنَ كُلُ أَذَانَيْنِ صَلاة ، بَيْنَ كُلُ أَذَانَيْنِ صَلاة أَن بينَ كُلُ أَذَانَيْنِ صَلاة أَن . بينَ كُلُ أَذَانَيْنِ صَلاة أَن) .

زاد الإسماعيلي في رواية عن القواريري عن عبدالوارث في الرواية الأولى ثلاث مرات وهو موافق لما في رواية البخاري لأنها بلفظ قال « في الثالثة » ، وفي رواية لأبي نعيم في المستخرج « قالها ثلاثا ثم قال لمن شاء » (قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة) قال المحب الطبري : لم ير د نني استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لايستحب ، بل هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها . ومعني قوله « سنة » أي شريعة وطريقة لازمة ، وكأن المراد الخطاط مر تبتها عن رواتب الفرائض ، ولهذا لم يعدها أكثر الشافعية في الرواتب ، واستدركها بعضهم و تعقب أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها (قوله بين كل بعضهم و تعقب أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها (قوله بين كل أذانين) المراد بالأذانين الأذان والإقامة تغليبا . والرواية الأولى من حديث الباب تدل على استحباب هاتين الركعتين بخصوصها ، والرواية الأخرى بعمومها ، وقد عرفت الحلاف في ذلك .

 (قوله ألا أعجبك) بضم أوّله وتشديد الجيم من التعجيب (قوله من أبي تميم) هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة: تابعي كبير محضرم أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد عده جماعة في الصحابة. قال الحافظ في الفتح: وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي إنه لم يفعلهما أحد من الصحابة لأن أبا تميم تابعي وقد فعلهما. والحديث يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب، وقد نقدم الكلام على ذلك (قوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هذه الصيغة فيها خلاف مذكور في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها حكم الرفع، وهل تشعر باطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطلب من موضعه:

٤ - (وَعَنْ أَنِي بَنْ كَعْبِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَ اللهِ وَسَلَّمَ وَ اللهِ وَسَلَّمَ وَ اللهِ وَسَلَّمَ وَ اللهِ اللهُ اجْعَلُ مَنْ طَعَامِهِ فَي مَهَلَ ، رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بَنْ أَحْمَدَ أَنْ اللهِ بَنْ أَحْمَدَ أَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

في المُسند).

الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبيّ بن كعب ولم يسمع منه ، وقد أخرج نحوه الترمذي من حديث جابر بزيادة « والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة » قال الترمذي : لانعرفه إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهول انتهى. وفي إسناده ضعيفان يرويه أحدهما عن الآخر ، فأولهما عبد المنعم بن نعيم ، قال البخارى وأبو حاتم وابن حبان : منكر الحديث ، وقال النسائى : ليس بثقة . وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاء بصرى لم يرضه يحيي بن سعيد ؛ وقال أبو زرعة : ليس بقوى ؛ وقال أبو حاتم : شيخ ؛ وقال يحيى بن معين : ليس بذلك ؛ وقال أحمد : ليس بثقة ؛ وقال النسائى : متروك وفيه كلام طويل، وله شاهد من حديث أبي هريرة وسلمان ، أخرجهما أبو الشيخ وكلها واهية ؛ قال الحاكم: ليس في إسناده مطعون غير عمرو بن فائد ؛ قال الحافظ : لم يقع إلا في روايته هو ، ولم يقّع في رواية الباقين ، لكن فيه عبد المنعم صاحب الشفاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى . والحديث يدل على مشروعية الفصل بين الأذان والإقامة وكراهة الموالاة بينهما لما في ذلك من تفويت صلاة الجماعة على كثير من المريدين لها ، لأن من كان على طعامه أو غير متوضئ حال النداء إذا استمر على أكل الطعام أو توضأ للصلاة فاتته الجماعة أو بعضها بسبب التعجيل وعدم الفصل لاسما إذا كان مسكنه بعيدا من مسجد الجماعة ، فالتراخي بالإقامة نوع من المعاونة على البر والتقوى المندوب إليها . قال المصنف رحمه الله تعالى : وكل هذه الأخبار تدل على أن للمغرب وقتين ، وأن السنة أن يفصل بين أذانها وإقامتها بقدر ركعتين انتهى . وقد تقدم الكلام على وقت المغرب : وأما أن الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت ، وقد ترجم البخارى باب كم بين الأذان والإقامة ، ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث . قال ابن بطال : لاحد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين .

باب في أن تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء

١ - (عَنْ عَبَدُ اللهِ بْنِ المُغَفَلِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ (لايَغْلِبَنَّكُمُ الأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلانِكُمْ المَغْرِبِ ، قالَ : والأعْرَابُ تَقُولُ هِي العشاءُ » مُتَقَنَّ عَلَيْهِ) .

(قوله والأعراب تقول هي العشاء) لأن العشاء لغة : أول ظلام الليل ، والمعنى النهى عن تسمية المغرب بالعشاء كما تفعل الأعراب ، فاذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها ، إذ من رجع إليه خصمه فقد غلبه . وقد اختلف في علة النهى عن ذلك فقيل هي خوف التباس المغرب بالعشاء ، وقيل العلة الجامعة أن تسميتها بالعشاء مخالفة لإذن الله ، فانه سمى الأولى المغرب والثانية العشاء الآخرة ، وقيل غير ذلك والله أعلم .

باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة وبقاء وقتها المختار إلى نصف الليل

١ – (عَن ابْن عُمرَ أَنَّ النَّهِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الشَّفَقُ الحُمْرَةُ ، فاذا غاب الشَّفَق وَجَبَتِ الصَّلاةُ » رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ) .

الحديث قال الدارقطني في الغرائب: هو غريب وكل رواته ثقات ، وقد رواه أيضا ابن عساكر والبيهتي وصحح وقفه ، وقد ذكره الحاكم في المدخل وجعله مثالا لما رفعه الخرجون من الموقوفات . وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمر مرفوعا «ووقت صلاة المغرب إلى أن يذهب حمرة الشفق » قال ابن خزيمة : إن صحت هذه اللفظة أغنت عن جميع الروايات ، لكن تفرد بها محمد بن يزيد . قال الحافظ : محمد بن يزيد صدوق . قال البيهتي : روى هذا الحديث عن عمر وعلى وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ، ولا يصح فيه شيء . قال المصنف رحمه الله : وهو يدل على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى . وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور . والحديث يدل على صحة قول من قال « إن الشفق الحمرة » وهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وعبادة من الصحابة . والقاسم والهادي والمؤيد بالله و أبو طالب وزيد بن على والناصر من

أهل البيت . والشافعي و ابن أبي ليلي والثوري و أبو يوسف ومحمد من الفقهاء . والخليل والفراء من أثمة االغة . قال في القاموس الشفق : الحمرة ، ولم يذكر الأبيض . وقال أبو حنيفة والأوزاعي والمزني وبه قال الباقر : بل هو الأبيض ، واحتجوا بقوله تعالى ـ إلى غسق الليل ـ ولا غسق قبل ذهاب البياض ، ورد بأن ذلك ليس بمانع كالنجوم . وقال أحمد بن حبب حنبل : الأحمر في الصحاري والأبيض في البنيان ، وذلك قول لادليل عليه ، ومن حجب الأولين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أنه صلى العشاء لسقوط القمر لثالثة الشهر » أخرجه أحمد وأبو داو د والترمذي والنسائي . قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبل غيبوبة الشفق ، قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغارب أن البياض لايغيب إلا عند ثلث الليل الأول، وهو الذي حدعليه الصلاة والسلام خروج أكثر الوقت به ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول بيقين ، فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض ، فتبين بذلك يقينا أن الوقت دخل بالشفق الذي هو الحمرة انتهى . وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق إجماعا، لما تقدم في حديث جبريل وفي حديث التعليم ، وهذا الحديث وغير ذلك ، وأما آخره فسيأتي الخلاف فيه .

٧ - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ «أَعْنَتُمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً بَالْعَتَمَة ، فَنَادَى مُعَرَ : نام النِّسَاءُ وَالصَّبْيَانُ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ما يَنْتَظِرُهَا عَيْرُ كُمْ وَلَمْ تُصَلَّ يَوْمَئَذَ إلاَّ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ تُصَلَّ يَوْمَئَذَ إلاَّ بالمَدينة ، ثُمَّ قَالَ : صَلَّوها فيها جَينَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إلى ثُلُثُ اللَّيْلِ » رَوَاهُ النَّسَائَى ") .

الحديث رجال إسناده في سنن النسائي رجال الصحيح ، إلا شيخ النسائي عمرو بن عنان وهو صادوق . والحديث متفق عليه من حديثها بنحو هذا اللفظ . وفي الباب عن زيد بن خالد أشار إليه الترمذي ، وعن ابن عمر عند مسلم ، وعن معاذ عند أبي داود ، وعن أبي بكرة رواه الخلال من حديث عبد الله بن أحمد عن أبيه ، وعن على عليه السلام عند البزار ، وعن أبي سعيد وعائشة وأنس وأبي هريرة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وسيأتي (قوله أعتم) أي دخل في العتمة ومعناها أخر ها . والعتمة لغة : حلب بعد هوي من الليل بعدا من الصعاليك ، والمراد بها هنا صلاة العشاء ، وإنما سميت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت . وفي القاموس : والعتمة محركة : ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق ، أو وقت الوقت . وفي القاموس : والعتمة محركة : ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق ، أو وقت صلاة العشاء الآخرة اه . وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها . وقد اختلف العلماء هل الأفضل نقديمها أم تأخيرها ، وهما مذهبان مشهوران للسلف ، وقولان لمالك والشافعي . فذهب فريق إلى تفضيل التأخير محتجا بهذه الأحاديث للسلف ، وقولان لمالك والشافعي . فذهب فريق إلى تفضيل التأخير محتجا بهذه الأحاديث

المذكورة في هذا الباب ؛ وذهب فريق آخر إلى تفضيل التقديم محتجا بأن العادة الغالبة لرسول الله صتى الله عليه وآله وسلم هي التقديم ، وإنما أخرها في أوقات يسيرة لبيان الجواز والشغل والعذر ، ولو كان تأخيرها أفضل لواظب عليه وإن كان فيه مشقة . ورد بأن هذا إنما يتم لو لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم إلا مجرد الفعل لها في ذلك الوقت وهو ممنوع لورود الأقوال كما في حديث ابن عباس وأني هريرة وعائشة وغير ذلك ، وفيها تنبيه على أفضلية التأخير وعلى أن ترك المواظبة عليه لما فيه من المشقة كما صرحت بذلك الأحاديث ، وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لاتعارض هذه الأقوال . وأما ما ورد من أفضلية أول الوقت على العموم فأحاديث هذا الباب خاصة فيجب بناؤه عليها وهذا لابد منه (قوله ولم تصل يومئذ إلا بالمدينة) أي لم تصل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة ، ذكر معناه في الفتح (قوله فيا بين أن يغيب الشفق الخ) قد تقدم أن تحديد أول وقت العشاء بغيبوبة الشفق أمر مجمع عليه ، وإنما وقع الخلاف هل هو الأحمر أو الأبيض ، وقد سلف ما هو الحق .

٣ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُؤَخِّرُ العِشَاءَ الآخِرَةَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائَىُ) .

إِنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِي بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثُ اللَّيْلَ الأُوَّلِ » أَخْرَجَهُ البُّخارِيُّ) .

٥ – (وَعَنَ ۚ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ۗ ﴿ لَوْلا أَن ۚ أَشُقَ ۚ عَلَى أَمُرِّى الْمَر ۚ تُهُم ۚ أَن ۚ يُؤَخِّرُوا العِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه ْ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ﴾ .

الحديث الأول يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وجواز وصفها بالآخرة ، وأنه لا كراهة في ذلك ، وقد حكى عن الأصمعي الكراهة . والحديث الثاني يدل على استحباب تأخير ها أيضا وامتداد وقتها إلى ثلث الليل . والحديث الثالث فيه التصريح بأن ترك التأخير إنما هو للمشقة ، وقد تقدم الكلام في ذلك ، وفيه بيان امتداد الوقت إلى ثلث الليل أو نصفه ، وقد اختلف أهل العلم في ذلك . فذهب عمر بن الخطاب والقاسم والهادي والشافعي وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل ، واحتجوا بحديث جبريل وحديث أبى موسى في التعليم وقد تقدما . وفي قول للشافعي أن آخر وقتها نصف الليل ، واحتج بما تقدم في حديث عبد الله بن عمر وفي باب أول وقت العصر وفيه : ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ، وبحديث المناق عنه الليل ، وبحديث المناق وغير ذلك . وهذه الأحاديث المصير إليها متعين لوجوه : الأول لاشتمالها على الزيادة وستأتي وغير ذلك . وهذه الأحاديث المصير إليها متعين لوجوه : الأول لاشتمالها على الزيادة

وهي مقبولة . الثانى اشتالها على الأقوال والأفعال وتلك أفعال فقط ، وهي لاتتعارض ولا تعارض الأقوال . والثالث كثرة طرقها . والرابع كونها في الصحيحين . فالحق أن آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل ، وما أجاد به صاحب البحر من أن النصف مجمل فصله خبر جبريل فليس على ماينبغى . وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد إلى الفجر لحديث أبى قتادة عند مسلم وفيه « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى » فانه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الصلاة الأخرى إلا صلاة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع . وأما حديث عائشة الآتى بلفظ « حتى ذهب عامة الليل » فهو وإن كان فيه إشعار بامتداد وقت اختيار العشاء إلى بعد نصف الليل ، ولكنه مؤول لما سيأتى .

7 - (وَعَنْ جَابِرِ قَالَ ﴿ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَصَلَّى الطّهِرْ بَالهَاجِرَة وَالعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِينَةٌ ، وَالمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتِ الشَّمْسُ ، وَالعَشَاءَ أَحْيَانَا يُؤَخِّرُهَا وَأَحْيَانَا يُعْجَلِّلُ إِذَا رَآهُم اجْتَمَعُوا عَجَلَّلَ ، وَإِذَا رَآهُم ابْ أَبْطَئُوا أَخَرَ ، وَالصُّبْحَ كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصُلِّهِا بِغِلَسٍ » مُتَقَفَقٌ عَلَيْهُ) .

(قوله بالهاجرة) هي شدة الحرنصف النهار عقب الزوال ، سميت بذلك من الهجر وهو الترك لأن الناس يتركون التصرّف حينئذ لشدة الحر ويقيلون ، وقد تقدم تفسيرها بنحو من هذا (قوله والشمس نقية) أي صافية لم ندخلها صفرة (قوله إذا وجبت) أي غابت ، والوجوب : السقوط كما سبق (قوله إذا رآهم اجتمعوا) فيه مشروعية ملاحظة أحوال المؤتمين والمبادرة بالصلاة مع اجتماع المصلين ، لأن انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا لتأذي بعضهم . وأما الانتظار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولأنه من باب المعاونة على البر والتقوى (قوله بغلس) الغلس محركة : ظلمة آخر الليل قاله في القاموس . والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيدا بعدم اجتماع المصلين .

٧ - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ « أَعْنَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ حَتَى نَامَ أَهْلُ المَسْجِدِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فَقَالَ :
 إِنَّهُ لَوَقَتْ مَا لَوَلا أَن أَشْتُقَ عَلَى أُمَّتِى » رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائَى) .

(قوله أعتم) قد نقدم الكلام عليه (قوله حتى ذهب عامة الليل) قال النووى : التأخير المذكور فى الأحاديث كله تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الحلاف المشهور ، والمراد بعامة الليل كثير منه ، وليس المراد أكثره ، ولا بد من

هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنه لوقتها » ولايجوز أن المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل ، لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخير ها إلى ما بعد نصف الليل أفضل اه (قوله لولا أن أشق على أمتى) فيه تصريح بما قدمنا من أن ترك التأخير إنما هو للمشقة . والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء إلى آخر وقت اختيارها ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

٨ - (وَعَن ْ أَنَس قَالَ " أُخَر النَّبِي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم صلاة العشاء إلى نصف اللَّيل ، ثم صلَّى أثم قَال : قد صلَّى النَّاس و الموا ، أما إنكم في صلاة ما انتظر تموها . قال أنس " : كأنى أنظر لل وبيس خاتمه ليلتئذ » منتَّف "عليه) .

(قوله قد صلى الناس) أى المعهودون ممن صلى من المسلمين إذ ذاك (قوله وبيص خاتمه) هو بالباء الموحدة والصاد المهملة البريق. والخاتم بكسر التاء وفتحها، ويقال أيضا خاتام وخيتام أربع لغات قاله النووى. والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء، والتعليل بقوله «أما إنكم الخ » يشعر بأن التأخير لذلك. قال الخطابي وغيره: إنما استحب، أخير ها لتطول مدة الانتظار للصلاة، ومنتظر الصلاة في صلاة.

9 - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ قَالَ ﴿ انْتَظَرْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ لِصَلَاةِ العِشَاءِ حَتَى ذَهَبَ تَعْوُ مِن شَطْرِ اللَّيْلِ ، قَالَ : فَجَاءً فَصَلَّى بِنَا ، ثُمَّ قَالَ : خُذُوا مَقَاعِدَ كُمْ فَانَّ النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا مَضَاجِعَهُم ْ ، وَلَوَّلا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسُقُمْ وَإِنَّكُمُ مَ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلاةٍ مُنْذُ انْتَظَرُ أَنْمُوهَا ، وَلَوْلا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسُقُمْ السَقِيمِ ، وَحَاجَةُ ذِي الحَاجَةِ للْخَرْتُ هَذِهِ الصَّلاة إلى شَطْرِ اللَّيْلِ ﴿ رَوَاهُ أَمْدَهُ وَابُو دَاوُدَ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والنسائى وابن خزيمة وغيرهم وإسناده صحيح (قوله ليلة) فيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك (قوله شطر الليل) الشطر: نصف الشي وجزؤه ، ومنه حديث الإسراء « فوضع شطرها » أى بعضها قاله فى القاموس (قوله ولولا ضعف الضعيف) هذا تصريح بأفضلية التأخير لولا ضعف الضعيف وسقم السقم وحاجة ذى الحاجة . والحديث من حجج من قال بأن التأخير أفضل ، وقد تقدم الحلاف فى ذلك . قال المصنف رحمه الله : قلت قد ثبت تأخيرها إلى شطر الليل عنه عليه الصلاة والسلام قولا وفعلا ، وهو يثبت زيادة على أخبار ثلث الليل ، والأخذ بالزيادة أولى اه .

باب كراهية النوم قبلها والسمر بعدها إلا في مصلحة

١ - (عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِي ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَحِبُ أَنْ يُؤَخِرَ العِشَاءَ النَّنِي يَدْعُونَهَا العَتَمَةَ ، وكان يَكُنْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا والحَديثَ بَعَدْهَ ﴾ , والحَديثَ بَعَدْهَ ﴾ ، وأواهُ الجماعَةُ) ،

وفى الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن أنس أشار إليه الترمذي ، وعن ابن عباس رواه القاضي أبو الطاهر الذهلي . وعن ابن مسعود وسيأتي ، قال الترمذي : وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ، ورخص في ذلك بعضهم . وقال ابن المبارك : أكثر الأحاديث على الكراهة ، ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان . قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي ، وقد كرهه جماعة وأغلظوا فيه ، منهم ابن عمر وعمر وابن عباس ، وإليه ذهب مالك؛ ورخص فيه بعضهم منهم على عليه السلام وأبو موسى وهو مذهب الكوفيين ؛ وشرط بعضهم أن يجعل معه من يوقظه لصلاتها ، وروى عن ابن عمر مثله ، وإليه ذهب الطحاوى . وقال ابن العربي : إن ذلك جائز لمن علم من نفسه اليقظة قبل خروج الوقت بعادة ، أو يكون معه من يوقظه ، والعلة في الكراهة قبلها لئلا يذهب النوم بصاحبه ويستغرقه فتفوته أو يفوته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها . احتج من قال بالكراهة بحديث الباب وما بعده . واحتج من قال بالجواز بدون كراهة بما أخرجه البخارى وغيره من حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعتم بالعشاء حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ولم ينكر عليهم » وبحديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه و T له و سلم شغل عنها ليلة فأخرها حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ثم رقدناثم استيقظنا ثم خرج علينارسول الله صلى الله عليه وآله و سلم » الحديث ولم ينكر عليهم . قال ابن سيد الناس : وما أرى هـذا من هـذا الباب ولا نعاسهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهى عنه ، وإنما هو من السنة التي هي مبادى النوم كما قال :

وسنان أقصده النعاس فرنقت في جفنه سينة وليس بنائم

وقد أشار الحافظ فى الفتح إلى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهى عنه (قوله والحديث بعدها) سيأتى الخلاف فى ذلك .

٢ – (وَعَنَ ابْنِ مَسْعُود قال ﴿ جَدَبُ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلَهِ وَسَلَّمَ السَّمَرَ بَعْد العِشَاءِ » رَوَاهُ ابْنُ ماجه ﴿ ، وَقال َ : جَدَبَ : يَعْنِى زَجَرَنَا عَنْهُ ﴾ ، نهانا عَنْهُ ﴾) ،

الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح ، وقد أشار إليه الترمذي ، وذكره الحافظ ابن سيد الناس في شرح الترمذي ولم يتعقبه بما يوجب ضعفا . وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي عن ابن مسعود نحوه من وجه آخر بلفظ « لا سمر بعد الصلاة » يعني العشاء الآخرة « إلا لأحد رجلين : مصل ، أو مسافر »ور واه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحكام من حديث عائشة مرفوعا بلفظ « لا سمر إلا لثلاثة : مصل ، أو مسافر ، أو عروس » (قوله جدب) هو بجيم فدال مهملة مفتوحتين فباء كمنع وزنا ومعني : ومنه سنة مجدبة : أي أمنوعة الحير . والحديث يدل على كراهة السمر بعد العشاء ، وسيأتي الحلاف في ذلك . (موعن عند أبي بكر اللبيلة كذلك في الأمر من أمر المسلمين وأنا معه أو مسائم ورقاه أهمد أي بكر اللبيلة كذلك في الأمر من أمر المسلمين وأنا معه أي وسائم ورقاه أهمد والترمذ يأن والترمذ يأن والترمذ والمهم ورقاه أهمد والترمذ والترمذ يأن المسلمين وأنا معه أي ورقاه أشمد والترمذ والترمذ والمسلمين وأنا معه أي ورقاه أهمد والترمذ والترمذ يأن المسلم والمسلم والمهم والمسلم وحديث والترمذ والمسلم والمسلم والمسلم ورقاه أشمد والترمذ والترمد والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم والترمد والمسلم والمسلم

الحديث حسنه الترمذي أيضا وأخرجه النسائي ورجاله رجال الصحيح ، وإنما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة وعمر . وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند البخارى ومسلم ، وقد ذكرنا لفظه فى شرح حديث أبى برزة ، وعن أوس بن حذيفة أشار إليه الترمذي أ وعن ابن عباس وسيأتي الحديث . استدل به على عدم كراهة السمر بعد العشاء لحاجة قال الترمذي وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم في السمر بعدالعشاء فكره قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء، و رخص بعضهم إذاكان في معنى العلموما لابد منه من الحوائج، وأكثر الحديث على الرخصة. وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السمر بعد العشاء إذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة ، وحديث أبى برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة . وطريقة الجمع بينها بأن توجه أحاديث المنع إلى الكلام المباح الذي ليس فيه فائدة تعود على صاحبه ، وأحاديث الجواز إلى مافيه فائدة تعود على المتكلم أو يقال دليل كراهة الكلام والسمر بعد العشاء عام مخصص بدليل جواز الكلام والسمرأ بعدها فى الأمور العائدة إلى مصالح المسلمين : قال النووى : واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ماكان في خير . قيل وعلة الكراهة ما يؤدي إليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الليل عن القيام لصلاة الصبح في جماعة أو الإتيان بها في وقت الفضيلة والاختيار أو القيام للورد من صلاة أو قراءة في حق من عادته ذلك ، ولا أقل لمن أمن من ذلك من الكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعات .

٤ - (وَعَن ِ ابْن ِ عَبَّاسِ قال َ « رَقَد ْتُ فى بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةَ كَانَ وَسَول ِ وَسَكَّمَ عِنْدَهَا لِلْانْظُرَ كَيْف صَلاة ُ رَسُول ِ وَسَكَّمَ عِنْدَهَا لِلْانْظُرَ كَيْف صَلاة ُ رَسُول ِ وَسَكَّمَ عِنْدَهَا لِلْانْظُر كَيْف صَلاة ُ رَسُول ِ

الله صلّى الله عليه وآليه وسلّم باللّيثل ، قال : فتَحَدّث النّبِي صلّى الله عليه عليه وآليه وسلّم مع أهله ساعة أثم رقد ، وساق الحديث الواقع منه صلى الله عليه الحديث استدل به من قال بجواز السمر مطلقا ، لأن التحدث الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقيد بما فيه طاعة ، ولا بأس بتقييده بما فيه طاعة جمعا بين الأدلة كما سبق على أنه يمكن أن يكون وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز وللاشعار بالمنع من حمل الأدلة القاضية بمنع السمر على التحريم ، ويمكن أن يقال إن العلة التي ذكر ناها للكراهة منتفية في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لأمنه من غلبة النوم وعروض الكسل . ويجاب بمنع أمنه من غلبة النوم مسندا بنومه في الوادي . وأما أمنه من عروض الكسل فسلم إن لم يكن ذلك من الأمور العارضة لطبيعة الإنسان الخارجة عن الاختيار .

باب تسميتها بالعشاء على العتمة

١ – (عَنُ مَالِكُ عَنَ سَمَى عَنَ أَبِي صَالِحٍ عَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ وَسَلَّمَ قَالَ « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفَ الْأُولِ مُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلاَّ أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لاسْتَهَمُوا عَلَيْهُ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ ما فِي النَّهُ جَيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهُ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ ما فِي العَتَمَة وَالصَّبْحِ لاَتُوهُمُا وَلَوْ حَبُواً » مُتَفَقَّ عَلَيْه . وَلَوْ يَعْلَمُونَ ما فِي العَتَمَة وَالصَّبْحِ لاَتُوهُمُا وَلَوْ حَبُواً » مُتَفَقَ عُلَيْه . زَادَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عَبْدَ الرَّزَّاقِ « فَقُلْتُ لَمَالِكُ عَنْ عَبْدَ الرَّزَّاقِ « فَقُلْتُ لَمَالِكُ أَمَا تَكُنْرَهُ أَنْ وَلَا العَتَمَة ؟ قالَ : هَكَذَا قالَ النَّذِي حَدَّثَنِي ») .

(قوله لويعلم الناس مافي النداء والصف الأول) أى من مزيد الفضل وكثرة الأجر قوله لأتوهما) أى لأتوا المحل الذي يصليان فيه جماعة وهو المسجد (قوله ولو حبوا) أى زحفا إذا منعهم مانع من المشي كما يزحف الصغير . ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء ولو حبوا على المرافق والركب » الحديث يدل على استحباب القيام بوظيفة الأذان والملازمة للصف الأول والمسارعة إلى جماعة العشاء والفجر ، وسيأتي الكلام على ذلك ، ويدل على جواز تسمية العشاء بالعتمة ، وقد ورد من حديث عائشة عند البخاري بلفظ ويدل على جواز تسمية العشاء بالعتمة » ومن حديث جابر عند البخاري أيضا بلفظ وصلى لذا الذي صلى الله عليه وآله وسلم بالعتمة » ومن حديث جابر عند البخاري أيضا بلفظ ومن حديث غيرهما أيضا . وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر ومن حديث أي هريرة من وجهين : أحدهما أنه استعمل لبيان الجواز ، وأن النهي عن العتمة للتنزيه لاللتحريم . والثاني أنه يحتمل أنه

خوطب بالعتمة من لايعرف العشاء فحوطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العتمة لأنه أشهر عنا العرب ، وإنما كانوا يطلقون العشاء على المغرب كما في صحيح البخارى ومسلم بلفظ لا لاتغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » قال : والأعراب تقول هى العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام عليه . وقيل إن النهى عن تسمية العتمة عتمة ناسخ للجواز ، وفيه أنه يحتاج في مثل ذلك إلى معرفة التاريخ والعلم بتأخر حديث المنع . قال الحافظ في الفتح : ولا يبعد أن ذلك كان جائزا فلما كثر إطلاقهم له نهوا عنه لئلا تغلب السنة الجاهلية على السنة الإسلامية ، ومع ذلك فلا يحرم ذلك ، بدليل أن الصحابة الذين رووا النهى استعملوا التسمية المذكورة ، وأما استعالها في مثل حديث أبي هريرة فلدفع الالتباس بالمغرب ، والله أعلم اه .

٧ - (وَعَن ابْن مُحَر قال : سَمِعْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (لَا نَعْلَبِنَكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى اللهِ صَلاتِكُمْ الْا إنهَا العِشَاءُ وَهُمْ أَ يُعْتُمُونَ بَالِإِبِلِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِم والنَّسَائَ وَابْنُ مَاجِه . وفي رواية لِمُسْلِم يعْتُمُونَ بَالِإِبِلِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِم والنَّسَائَ وَابْنُ مَاجِه . وفي رواية لمُسْلِم لا تَعْلَبَنَكُم الا يَعْلَبَنَكُم الا يَعْلَبَنَكُم اللهِ العِشَاء فَإِنهَ العَشَاء ، وَاللهِ اللهِ العَشَاء ، وَاللهِ العَشَاء ، وَاللهِ العَشَاء ، وَاللهِ اللهِ اللهِ العَشَاء ، وَاللهِ اللهِ العَشَاء ، وَاللهِ اللهِ العَشَاء ، وَاللهِ اللهِ العَلْمَ اللهِ العَلْمَ اللهِ اللهِ العَلْمَ اللهِ اللهِ اللهِ العَلْمَ اللهِ اللهِ العَلْمَ اللهِ اللهُ اللهِ الل

وإنَّهَا تُعْتُمُ بِحِلابِ الإبلِ ").

الحديث أخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد حسن قاله الحافظ ، وأخرج نحوه أيضا البيهتي وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف ، كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر ، وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب ، وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال له ميمون ابن مهران من أول من سمى العشاء العتمة ؟ قال الشيطان . والحديث يدل على كراهة تسمية العشاء بالعتمة ، وقد ذهب إلى ذلك ابن عمر وجماعة من السلف ومنهم من قال بالجواز وقد نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جعله خلاف الأولى ، وقد نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره . قال الحافظ وهو الراجح : واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المتقدم ، وقد تقرر أن جواز المصير إلى الترجيح مشروط بتعذر الجمع ولم يتعذر ههنا كما عرفت في شرح الحديث الأولى (قوله يعتمون) قد تقدم تفسير ذلك ولم يتعذر ههنا كما عرفت في شرح الحديث الأول (قوله يعتمون) قد تقدم تفسير ذلك في باب وقت صلاة العشاء .

باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والإسرار

قلد تقد م بيان وقتها في غير حديث.

١ _ (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتُ اكُنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدُ نُ مَعَ النَّبِيُّ صَلَّى

اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَمَ صَلاةَ الفَجْرِ مُتَلَفَعات بِمُرُوطِهِنَ مُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى
بُيُو بَهِنَ حِينَ بَقَضِينَ الصَّلاةَ ، لايعْرِفِهِنَ أَحَدُ مِنَ الغَلَسِ » رَوَاهُ الجَماعة أُ
وَلا يَعْرُفُ بَعْضُهُنَ بَعْضًا ») .

(قوله نساء المؤمنات) صورته صورة إضافة الشيء إلى نفسه ، واختلف في نأويله وتقديره ؛ فقيل تقديره نساء الأنفس المؤمنات ؛ وقيل نساء الجماعات المؤمنات ؛ وقيل إِن نساء هنا بمعنى الفاضلات: أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم: أي فضلاؤهم ومقدموهم . وقو له «كن » قال الكرماني : هو مثل أكلوني البراغيث ، لأن قياسه الإفراد وقد جمع (قوله متلفعات) هو بالعين المهملة بعد الفاء : أي متجللات ومتلففات . والمروط جمع مرط بكسر الميم: الأكسية المعلمة من خز أو صوف أو غير ذلك (قوله لايعرفهن أحد) قال الداودي : معناه ما يعرفن أنساء هن أم رجال . وقيل لايعرف أعيانهن ، قال النووى : وهذا ضعيف لأن المتلفعة في النهار أيضا الايعرف عينها فلا يبقى في الكلام فائدة ، وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، ولو كان المراد الأول لعبر عنه بنني العلم . قال الحافظ : وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لايعرف عينها فيه نظر ، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ، ولو كان بدنها مغطى . قال الباجي : وهذا يدل على أنهن كن ً سافرات ، إذ لو كن متقنعات لكان المانع من المعرفة تغطيتهن لاالتغليس (قوله من الغلس) « من » ابتدائية أو تعليلية ، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة أنه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه ، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد ، وذاك إخبار عن روئية الجليس : والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة الفجر في أول الوقت . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فذهبت العترة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور والأوزاعي وداود بن على وأبو جعفر الطبري ، وهوالمروى عن عمر وعثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة إلى أن التغليس أفضل ، وأن الإسفارغير مندوب . وحكَّى هذا القول الحازمي عن بقية الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري وأهل الحجاز ، واحتجوا بالأحاديث المذكورة في هذا الباب وغيرها ، ولتصريح أني مسعود في الحديث الآتي بأنها كانت صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التغليس حتى مات ولم يعد إلى الإسفار . وذهب الكوفيون أبوحنيفة وأصحابه والثورى والحسن بنَ حي وأكثر العراقيين و هو مروى عن على عليه السلام وابن مسعود إلى أن الإسفار أفضل . واحتجوا بحديث « أسفروا بالفجر » وسيأتي ونحوه . وقد أجاب القائلون بالتغليس عن أحاديث الإسفار بأجوبة : منها أن الإسفار التبين والتحقق ، فليس المراد إلا تبين الفجر وتحقق طلوعه ؛ ورد مما أخرجه ابن أبي شيبة وإسحق وغيرهما بلفظ « ثوب بصلاة الصبح يا بلال

حين يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار » ومنها أن الأمر بالإسفار في الليالي المقمرة فانه لا يتحقق فيها الفجر إلا بالاستظهار في الإسفار . وذكر الخطابي أنه يحتمل أنهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الأول والثاني طلبا للثواب ، فقيل لهم : صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فانه أعظم لأجركم . فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيها أجر ؟ فالجواب أنهم يؤجرون على نيتهم وإن لم تصنع صلاتهم لقوله « إذ اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » وقال أبو جعفر الطحاوى : إنما يتفق معاني آثار هذا الباب بأن يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغلسا ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسفرا ، وهذا خلاف قول عائشة لأنها حكت أن انصراف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ، ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسور الطوال ما انصرف إلا وهم قد أسفروا و دخلوا في الإسفار جدا ، ألا ترى إلى أبي بكر رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قيل له كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين .

٢ – (وَعَنْ أَبِى مَسْعُود الْأَنْصَارِى «أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فأسْفَرَ بِها ، وَسَلَّمَ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فأسْفَرَ بِها ، أَثْمَ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعَدُ ذلكَ التَّغْلِيسِ حتى ماتَ لَمْ يَعَدُ إلى أَنْ يُسْفِرَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

الحديث رجاله في سنن أبي داو د رجال الصحيح ، وأصله في الصحيحين والنسائي وابن ماجه ، ولفظه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: نزل جبريل فأخبر في بوقت الصلاة ، فصليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليات معه ، ثم صليات معه ، ثم صليات ، فرأيت و سول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر حين تزول الشمس وربما أخرها حين اشتد الحر ، ورأيته يصلى العصر والشمس مر نفعة بيضاء قبل أن تدخلها الصفرة ، فينصرف الرجل من الصلاة فيأتى ذا الحليفة قبل غروب الشمس ويصلى المغرب حين تسقط الشمس ، ويصلى العشاء حين يسود الأفق وربما أخرها حتى يجتمع المغرب حين تسقط الشمس ، ويصلى العشاء حين يسود الأفق وربما أخرها حتى يجتمع دلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر » ولم يذكر روئيته لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أبو دأود . قال المنذرى : وهذه الزيادة في قصة الإسفار رواتها عن أنن سيد الناس : إسناده حسن (قوله فأسفر بها) قال في القاموس سفر الصبح يسفر : أضاء وأشرق اه . والغلس : بقايا ظلام الليل وقد مر تفسيره . والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل من الإسفار ، ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى الإسفار ، ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى التغليس وأنه أفضل من الإسفار ، ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى

مات ، وبذلك احتج من قال باستحباب التغليس ، وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الأحاديث .

٣ - (وَعَن أَنَس عَن وَيند بن ثابت قال ﴿ تَسَدَّحَر نا مَعَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ مُمَّ قُمُنَا إِلَى الصَّلاةِ ، قُلْتُ : كَمْ كَانَ مِقْدَارُ ما بَيْنَهُما ؟ قال : قَدْرَ خَمْسِينَ آية " مُتَّفَّقُ عَلَيْهِ) .

الحديث أخرجه أبن حبان والنسائي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يا أنس إنى أريد الطعام أطعمني شيئا ، فجئته بتمر وإناء فيه ماء وذلك بعد ما أذَّن بلال ، قال یا أنس انظر رجلا یأ کل معی ، فدعوت زید بن ثابت ، فجاء فتسحر معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج إلى الصلاة ». الحديث يدل أيضا على استحباب التغليس ، وأن أوَّل وقت الصبح طلوع الفجر ، لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب ، والمدة التي بين الفراغ من السحور والدخول في الصلاة وهي قراءة الخمسين آية هي مقدار الوضوء فأشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر .

٤ – (وعَن ْرَافِع بْن خَدْ يَج قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وُّسَلَّمَ ۚ ﴿ أَسْفِرُوا بِالْفَجِئْرِ فَانَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجِئْرِ ﴾ رَوَّاهُ الخَمْسَةُ ، وقالَ النَّمْرُمذي

هَذَا حَد يِثُ حَسَنَ "تَصِيحٌ).

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني . قال الحافظ في الفتح : وصححه غير واحد ، قال : وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس ، وقد احتج به من قال بمشروعية الإسفار وقد تقدم الكلام عليه ، وعلى الجمع بينه وبين أحاديث التغليس ، وقد تقرر في الأصوال أ أن الخطاب الخاص بنا لايعارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والأمر بالإسفار لايشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاعلى طريق النصوصية ولا الظهور ، فملازمته المتغليس وموته عليه لانقدح في مشروعية الإسفار للأمة لولا أنه فعل ذلك وفعله معه الصحابة لكان ذلك مشعرا بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير إلى التأويل كما سبق .

وَسَلَّمَ صَلَّى صَلاةً لِغَـنْيرِ مِيقًا بِهَا إِلاًّ صَلاتَـنْنِ : جَمَّعَ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ إنجَمْع ، وَصَلَّى الفَجْرُ يَوْمَنْذُ قَبْلُ مِيقًا لَمَا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهُ وَ وَلُسُلِم « قَبْلُ وَقُنْهَا بِعَلَسَ ﴾ ولأحمد والبُخارِيّ عن عبند النَّرْحمَن بنن ينزيد قال ﴿ خَرَجْت مَعَ عَبْدُ اللهِ فَقَدُ مِنْا جَمْعًا ، فَصَلَّى الصَّلاتَ يْنِ كُلَّ صَلاةٍ وَحَدْمًا بَأَذَانِ وَإِقَامَةً ، وَتَعَشَّىٰ بَيْسَنَهُما ، ثُمَّ صَلَّى حِينَ طَلَعَ الفَجْنُ ، قَائِلٌ يَقُولُ طَلَعَ الفَهِ أَن وَقَائِلُ يَقُولُ لَمْ يَطَلُعُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ هَاتَمْنِ الصَّلاتَمْنِ حُولْنَا عَن وقَيْبُما في هذا المكان المتغرب والعشاء ، ولا يَقَدُمُ النَّاسُ جَمْعا حَتَى ينعُيْمُوا وَصَلاةُ الفَجِرْ هَذِهِ السَّاعَة ،) .

(قوله بجمع) بجيم مفتوحة فيم ساكنة فعين مهملة ، وهي المزدلفة ، ويوم جمع : يوم عرفة ، وأيام جمع : أيام منى أفاده القاموس . وإنما سميت المزدلفة جمعا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء وازدلف إليها : أى دنا منها . وروى عن قتادة أنه قال : إنما سميت جمعا لأنه يجمع فيها بين الصلاتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لأنهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى لله : أى يتقربون إليه بالوقوف فيها ، وقيل غير ذلك (قوله حتى يعتموا) أى يدخلوا فى العتمة ، وقد تقدم بيانها ، وتمام حديث ابن مسعود فى البخارى بعد قوله « وصلاة الفجر هذه الساعة ، ثم وقف حتى أسفر ، ثم قال : يعنى ابن مسعود : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة » فما أدرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان ؟ فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر انتهى . والحديث استدل به من قال باستحباب الإسفار ، لأن قوله قبل العقبة يوم النحر انتهى . والحديث العدوف عند ابن مسعود ، فيكون ميقاتها المعهود هو ميقاتها قد بين فى رواية مسلم أنه فى وقت الغلس ، فدل على أن ذلك الوقت : أعنى وقت الغلس متقدم على ميقات الصلاة المعروف عند ابن مسعود ، فيكون ميقاتها المعهود هو الإسفار لأنه الذى يتعقب الغلس فيصلح ذلك للاحتجاج به على الإسفار ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

7 - (وَعَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ ﴿ كُنْتُ مَعَ ابْنِ مُعَرَ فَقُلْتُ لَهُ : إِنِي أَصَلِّى مَعَكَ أَثُمَّ ٱلْمُشْفِرُ ؟ فَقَالَ : كَذَلِكَ مَعَكَ أَثُمَّ ٱلْمُشْفِرُ ؟ فَقَالَ : كَذَلِكَ رَاّيتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسللم يُصلي وأحببت أن أصليها كا الله صلى الله عليه وآله وسلم يُصليها ﴿ رَايْتُ رَسُولَ الله صلى الله عَلَيْهِ وآله وسلم يُصليها ﴿ رَوَاهُ أَحْمَدُ) :

الحديث في إسناده أبوالربيع المذكور . قال الدارقطني : مجهول ، وهومن جملة ماتمسك به القائلون باستحباب الإسفار ، لأن ابن عمركان يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم كان فلو كان منسوخا لما فعله ، ولا يخفاك أن غاية ما فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيانا يغلس وأحيانا يسفر ، وهذا لايدل على أن الإسفار أفضل من التغليس ، إنما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأمرين ، وذلك مما لانزاع فيه ، إنما النزاع في الأفضل وفعل ابن عمر لايدل على عدم النسخ المتنازع فيه وهو نسخ الفضيلة لما سلف ، إنما يدل على عدم نسخ الجواز ، وذلك أمر متفق عليه .

٧ - (وعن معاذ بن جبل قال ﴿ بعني رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَ اللهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللهَ عَلَيهِ وَ اللهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللهَ عَلَيْهِ وَ اللهِ اللهَ عَلَيْهِ وَ اللهِ اللهَ عَلَيْهُ وَ اللهَ اللهُ عليه وآله وسلم للتغليس حتى مات فكان آخر الأمرين منه ، وهذا الحديث في التهديث التهديش على الله عليه وآله وسلم للتغليس حتى مات فكان آخر الأمرين منه ، وهذا الحديث فاهر في التقديم لما فيه من التاريخ بخروج معاذ إلى الين ، فلا بد من تأويله بما تقدم .

باب بيان أن من أُدرك بعض الصلاة فى الوقت فإنه يتمها ووجوب المحافظة على الوقت

١ – (عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ أَنْ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسَلَمَ قالَ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ العَصْرَ » وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ رَوَاهُ الحَماعَةُ . وللبُخارِيّ (إذا أدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجِدْةً مِنْ صلاة العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلَيْتُم صلاته ، وإذا أدْرَكَ سَجِدْةً مِنْ صلاة الصَّبْحِ قَبْلَ قَبْلُ أَنْ تَعْرُبُ الشَّمْسُ فَلَيْتُم صلاته ، وإذا أدْرَكَ سَجِدْةً مَنْ صلاة الصَّبْح قَبْلُ قَبْلُ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتُم صلاته ، وإذا أدْرَكَ سَجِدْةً مَنْ صلاق الصَّبْح قَبْلُ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتُم صلاته ») *

٢ - (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وآله وَسَلَّمَ وَمَنْ أَدْرُكَ مِنَ العَصْرِ سَجِيْدَةً قَبَيْلَ أَنْ تَغَرُّبَ الشَّمْسُ ، أَوْ مِنَ الصَّبْحِ قَبَيْلَ أَنْ نَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَهَا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائَى وَابْنُ مَاجَهُ ، وَالسَّجِيْدَةُ هُنَا : الرَّكُعة) ؟
 والسَّجِيْدة أَهُ هُنَا : الرَّكُعة) ؟

(قوله فقد أدرك) قال النووى : أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه لا يكون بالركعة ، مدركا لكل الصلاة و نكفيه وتحصل الصلاة بهذه الركعة ، بل هو متأوّل وفيه إضار تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها انتهى . وقيل يحمل على أنه أدرك الوقت . قال الحافظ : وهذا قول الحمهور : وفي دواية من حديث أب هريرة « من

صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقي بعد غروب الشمس لم تفته العصر 🖟 وقال مثل ذلك في الصبح. وفي رواية للبخاريمن حديث أبي هريرة أيضا « فليتم صلاته » وللنسائي « فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يقضي ما فاته » وللبيهتي « فليصل إليها أخرى » ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحو ذلك ، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته لأنه لايكملها إلا في وقت الكراهة ، وهو مبنى على أن الكراهة تتناول الفرض والنفل ، وهي خلافية مشهورة ، قال الترمذي : وبهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق ؛ وخالف أبو حنيفة فقال من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته ، واحتجّ في ذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ؛ وادعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة لهذا الحديث. قال الحافظ: وهي دعوى تحتاج إلى دليل وآنه لايصار إلى النسخ بالاحتمال و الجمع بين الحديثين ممكن بأن تحمل أحاديث النهى على ما لاسبب له من النوافل انتهى . قلت وهذا أيضا جمع بما يوافق مذهب الحافظ ، والحق أن أحاديث النهي عامة تشمل كلا صلاة ، و هذا الحديث خاص فيبني العام على الخاص ، ولا يجوز في ذلك الوقت شيء من الصلوات إلا بدليل يخصه ، أسواء كان من ذوات الأسباب أوغيرها ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقلمن ركعة لايكون مدركا للوقت وأن صلاته تكون قضاء ، وإليه ذهب الجمهور ؛ وقال البعض أداء . والحديث يرده . واختلفوا إذا أدرك من لاتجب عليه الصلاة كالحائض تطهر ، والمجنون يعقل ، والمغمى عليه يفيق ، والكافر يسلم دون ركعة من وقتها هل تجب عليه الصلاة أم لا ، وفيه قولان للشافعي : أحدهما لاتجب ، وروى عن مالك عملا بمفهوم الحديث وأصحهما عن أصحاب الشافعي أنها تلزمه ، وبه قال أبو حنيفة لأنه أدرك جزءا من الوتت فاستوى قليله وكثيره ، وأجابوا عن مفهوم الحديث بأن التقييد بركعة خرج مخرج الغالب ، ولا يخفي ما فيه من البعد . وأما إذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم ، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويرفع ويسجد سجدتين . والحديث يدل على أن الصلاة الني أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداء لاقضاء ، وفي ذلك إشكالات عند أثمة الأصول (قوله سجدة) المراد بها الركعة كما ذكره المصنف ومسلم في صحيحه ، وقد ثبت عند الإسماعيلي بلفظ ركعة مكان سجدة ، فدل على أن الاختلاف في اللفظ وقع من الرواة ، وقد للبت أيضا عند البخاري من طريق مالك بلفظ « من أدرك ركعة » قال الحافظ : ولم يختلف على راويها في ذلك أنكان عليها الاعتماد. قال الخطابي: المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها ، والركعة إنما يكون تمامها سجودها ، فسميت على هذا سجدة انتهى ه وإدراك الركعة قبل خروج الوقت لايخص صلاة الفجر والعصر ، لما ثبت عند البخارى ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » وهو أعم من حديث الباب . قال الحافظ : ويحتمل أن تكون اللام عهدية ، ويويده أن كلا منهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهذا مطلق ، وذاك ، يعني حديث الباب مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد انتهى . ويمكن أن يقال إن حديث الباب دل بمفهومه على اختصاص ذلك الحكم بالفجر والعصر ، وهذا الحديث دل بمنطوقه على أن حكم جميع الصلوات لايختلف في ذلك ، والمنطوق أرجح من المفهوم فيتعين المصير إليه ، ولاشتماله على الزيادة التي ليست منافية للمزيد . قال النووى وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز قعمد التأخير إلى هذا الوقت بالمضطرين قي أو ائل الأوقات فارجع إليه .

٣ - (وَعَنْ أَبِي ذَرِّ قَالَ : قَالَ لَى رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِه وَسَلَّمَ وَكَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمُرَاء مُ يَعِيتُونَ الصَّلاة ، أَوْ يُؤَخِّرُونَ الصَّلاة عَنْ وَقَيْها ؟ قُلْتُ فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ صَلَّ الصَّلاة لَوقَتْها ، فَانْ أَدْرَكُنْها مَعَهُم فَصَلَّ فَإِنْ الْفَلَة أَنِي وَفِي وَايَة (فَإِنْ أُقِيمَت الصَّلاة وَأَنْتَ فِي المَسْجِدِ فَصَلَ فَإِنْ أَدْرَكُنْها وَفَي وَايَة (فَإِنْ أُقيمت الصَّلاة وَأَنْتَ فِي المَسْجِد فَصَل أَنْ وَقَلْ وَانْتَ فَي المَسْجِد فَصَل أَنْ وَلا تَقُلُ فَصَل أَنْ وَلا تَقُلُ فَصَل أَنْ وَالْسَلْم وَالنَّسَائِينَ فَلا أُصَلِّى » رَوَاه أُحْمَد وَمُسْلِم وَالنَّسَائي أَنْ) .

(قوله يميتون الصلاة) أى يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذى خرجت روحه ، والمراد بتآخيرها عن وقتها المختار لاعن جميع وقتها ، فان المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع (قوله فان أدركتها) النج معناه صل فى أول الوقت وتصرف فى شغلك ، فان صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك ، وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم ، ونكون هذه الثانية لك نافلة . الحديث يدل على مشروعية الصلاة لوقتها وترك الاقتداء بالأمراء إذا أخروها عن أول وقتها ، وأن المؤتم يصليها منفردا ، ثم يصليها مع الإمام ، فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الأمير . ويدل على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية لئلا تتفرق الكلمة وتقع الفتنة ، ولهذا ورد فى الرواية الأخرى (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطبع وإن كان عبدا مجدع الأطراف » (قوله فإنها لك نافلة) حريح فى أن الفريضة الأولى والنافلة الثانية . وقد اختلف فى الصلاة التي تصلى مرتبن هل الفريضة الأولى أو الثانية ؟ فذهب الهادي والأوزاعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أن الفريضة الثانية إن كانت فى جماعة والأولى في غير جماعة ؛ وذهب المؤيد بالله والإمام يحيي وأبوحنية الثانية إن كانت فى جماعة والأولى في غير جماعة ؛ وذهب المؤيد بالله والإمام يحيي وأبوحنية الثانية إن كانت فى جماعة والأولى في غير جماعة ؛ وذهب المؤيد بالله والإمام يحيي وأبوحنية الثانية إن كانت فى جماعة والأولى في غير جماعة ؛ وذهب المؤيد بالله والإمام يحيي وأبوحنية الثانية إلى كانت في جماعة والأولى في غير جماعة ؛ وذهب المؤيد بالله والإمام يحيي وأبوحنية المؤلفة و المحديثة المحدي والمورد في المؤلفة و المحديدة المحدود و ال

أُسُو أصحابه والشافعي إلى أن الفريضة الأولى. وعن بعض أصحاب الشافعي أن الفرض أكملهما ، وعن بعض أصحاب الشافعي أيضا أن الفرض أحدهما على الإبهام فيحتسب الله بأيتهما شاء . وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضا كلاهما فريضة . احتج الأولون بحديث يزيد بن عامر عند أبي داود مرفوعا ، وفيه « فاذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون نصل (معهم وإن كنت صليت ولتكن لك نافلة وهذه مكتوبة » ورواه الدارقطني بلفظ ﴿ وليجعل التي صلى في بيته نافلة ﴾ وأجيب بأنها رواية شاذة مخالفة لرواية الحفاظ والثقات كما قال البيهتي ، وقد ضعفها النووى ، وقال الدارقطني : هي رواية ضعيفة شاذة . واستدل ﴿ القائلون بأن الفريضة هي الأولى سواء كانت جماعة أو فرادي بحديث يزيد بن الأسود عند آحمد وأبى داود والترمذي والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم ، وصححه ابن السكن بلفظ ﴿ شَهِدت مع النبي صلى الله عليه وآله و سلم حجته ، فصليت معه الصبح في مسجد الخيف ، فلما قضي صلاته وانحرف ، إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه ، فقال على بهما ، فجيء بهما ترعد فرائصهما ، قال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا : يا رسول الله إناكنا قد صلينا في رحالنا، قال: فلا تفعلا ، إذا صليتًا في رحالكما ثم أتيتما مسجد الجماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة » قال الشافعي في القديم : إسناده مجهول ، لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، ولا لابنه جابر راوغير يعلى . قال الحافظ : يعلى من رجال مسلم ، وجابر وثقه النسائي وغيره ، وقال : وقد وجدنا لجابر راويا غير يعلي أخرجه ابن منده في المعرفة . ومن حجج أهل القول الثاني حديث الباب فانه صريح في المطلوب ، ولأن تأدية الثانية بنية الفريضة يستلزم أن يصلي في يوم مرتين ، وقد ورد النهي عنه من حديث ابن حمر مرفوعا « لاتصلوا صلاة في يوم مرّتين » عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان . وأما جعله مخصصا بما يحدث فيه فضيلة فدعوى عاطلة عن البرهان ، وكذا حمله على التكرير لغير عذر. وفي الحديث دليل على أنه لابأس باعادة الصبح والعصر وساثر الصلوات ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أطلق الأمر بالإعادة ولم يفرَّق بين صلاة «وصلاة فيكون نخصصا لحديث « لاصلاة بعد العصر وبعد الفجر » ولأصحاب الشافعي وجه أنه لايعيد الصبح والعصر تمسكا بعموم حديث « لاصلاة » ووجه أنه لايعيد بعد المغرب لثلا تصير شفعا . قال النووى : وهو ضعيف . قلت وكذلك الوجه الأول ، لأن الخاص مقدم على ألعام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقا كما تقرر في الأصول لهم . واحنج من قال بأنهما فريضة بعدم المخصص بالاعتداد بأحدهما ، ورد بحديث « لاظهران في يوم ، وحديث « لاتصلي صلاة في يوم مرتين ، :

٤ - (وَعَنَ عُبَادَةَ بَنْ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ

قال وستكون علينكم بعدى أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقيها المفالة الوقيها المسكون علينكم بعدى أمراء تشغلهم الشياء عن الصلاة لوقيها القلام المسكوا الله أصلى معهم ؟ فقال نعم إن شثت » رواه أبو داود وأهمد بنحوم وفي لفظ « واجعلوا صلاتكم معهم نطوعا ») .

الحديث رجال إسناده في سنن أبي داود ثقات ، وقد أخرجه أيضا ابن ماجه ، وسكت أبو داود والمنذري عن الكلام عليه ، وقد عرفت ما أسلفناه عن ابن الصلاح والنووي وغيرهما من صلاحية ماسكت عنه أبو داود للاحتجاج . وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد لصحته ، وفيه دليل على وجوب تأدية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التأخير وعلى استحباب الصلاة معهم ، لأن الترك من دواعي الفرقة وعدم الوجوب لقوله في هذا الحديث « إن شئت » وقوله « تطوعا » وقد تقدم الكلام على فقه الحديث . قال المصنف رحمه الله تعالى : وفيه دليل لمن رأى المعادة نافلة ، ولمن لم يكفر تارك الصلاة ، ولمن أجاز إمامة الفاسق انتهى .

استنبط المؤلف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة أحكام ، وقد تقدم الكلام على الأول منها في شرح حديث أبي ذر . وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة. وأما الثالث فلعله يأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الجماعة ، والحق جواز الائتهام بالفاسق ، لأن الأحاديث الدالة على المنع كحديث « لايؤمن فاجر مؤمنا » ونحوهما ضعيفة لا تقوم بها حجة ، وكذلك الأحاديث الدالة على جواز الائتهام بالفاسق ، كحديث « صلوا وراء من قال لاإله إلا الله » وحديث « صلوا خلف كل بر وفاجر » ونحوهما ضعيفة أيضا ، ولكنها متأيدة بما هوالأصل الأصيل وهو أن من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره ، فلا ننتقل عن هذا الأصل إلى غيره إلا لدليل ناهض ، وقد جمعنا في هذا البحث رسالة مستقلة ، وليس المقام مقام بسط الكلام في ذلك .

باب قضاء الفوائت

القَّرِي اللهِ وَسَلَمَ قَالَ اللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَمَ قَالَ وَسَلَمَ وَلَمُ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَالْمُ صَلِّهَا إِذَا ذَكْرَهَا ، وَلَمُسْلِمِ ﴿ إِذَا رَقَدَ أَحَدُ كُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلَيْصَلِّهَا إِذَا ذَكْرَهَا ،
 و لمُسْلِم ﴿ إِذَا رَقَدَ أَحَدُ كُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلَيْصَلِّهَا إِذَا ذَكْرَهَا ،
 فأن الله عز وجل يقول أ ـ أقم الصَّلاة لذكري - ») .

٧ - (وَعَنْ أَبِي هُرُيْرُةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلُهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ مَنْ ۗ

عَسِيَ صَلَاةً فَلَـ يُصَلِّمها إِذَا ذَكَرَها ، فانَّ اللهَ تَعالى يَقَنُولُ ـ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ـ رَوَاهُ الجَماعَةُ إلاَّ البُخارِيَّ وَالتَّرْمذيَّ) .

(قوله من نسى) تمسك بدليل الخطاب من قال إن العامد لايقضي الصلاة ، لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزممنه أن من لم ينس لايصلي، وإلى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي ، وحكاه في البحر عن ابني الهادي والأستاذ ورواية عن القاسم والناصر . قال ابن تيمية حفيد المصنف: والمنازعون لهم ليس لهم حجة قط يرد إليها عند التنازع ، وأكثرهم يقولون : لايجب القضاء إلا بأمر جديد ، وليس معهم هنا أمر، ونحن لاننازع في وجوب القضاء فقط ، بل ننازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة فى غير وقتها وأطال البحث فى ذلك ، واختار ما ذكره داود ومن معه والأمركما ذكره ، فانى لم أقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العامد ، وهم من عدا من ذكرنا على دليل ينفق في سوق المناظرة ويصلح للتعويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم إلا حديث « فدين الله أحق أن يقضي » باعتبار ما يقتضيه اسم الجنس المضاف من العموم ، ولكنهم لم يرفعوا إليه رأسا ، وأنهض ما جاءوا به في هذا المقام قولهم : إن الأحاديث الواردة يوجوب القضاء على الناسي يستفاد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على العامد لأنها من ياب التنبيه بالأدنى على الأعلى فتدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب، وهذا مر دو د لأن القائل بأن العامد لايقضي لم ير د أنه أخف حالا من الناسي ، بل بأن المانع من وجوب القضاء على العامد أنه لايسقط الإثم عنه فلا فائدة فيه ، فيكون إثباته مع عدم النص عبثا ، بخلاف الناسي والنائم فقد أمرهما الشارع بذلك ، وصرح بأن القضاء كفارة لهما ، لاكفارة لهما سواه . ومن جملة حججهم أن قوله في الحديث « لاكفارة لها إلاذلك » يدل على أن العامد مراد بالحديث ، لأن النائم والناسي لاإثم عليهما ، قالوا : فالمراد بالناسي التارك سواء كان عن ذهول أم لا ، ومنه قوله تعالى _نسوا الله فنسيهم _ وقوله تعالى ـنسوا الله فأنساهم أنفسهم ـ ولا يخني عليك أن هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي والنائم لعدم الإثم الذي جعلوا الكفارة منوطة به ، والأحاديث الصحيحة قد صرحت يوجوب ذلك عليهما ، وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال: الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد على أنه قد قيل إن المراد بالكفارة هي الإتيان بها تنبيها على أنه لايكني مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها . وقد أنصف ابن دقيق العيد فرد حميع ما تشبثوا به ، والمحتاج إلى إمعان النظر ما ذكر نا لك سابقا من عموم حديث « فدين الله أُحق أن يقضى » لاسياً على قول من قال إن وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الأول الدال على وجوب الأداء ، فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدده تر دد لأنه يقول: المتعمد للترك قد خوطب بالصلاة و وجب عليه تأديتها فصارت دينا عليه ، والذين لا يسقط إلا بأدائه ، إذا عرفت هذا علمت أن المقام من المضايق ، وإن قول النووى في شرح مسلم بعد حكاية قول من قال : لا يجب القضاء على العامد أنه خطأ من قائله وجهالة من الإفراط المذموم . وكذلك قول المقبلي في المنار إن باب القضاء ركب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة إلى آخر كلامه من التفريط (قوله لاكفارة لها إلا ذلك) استدل بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب إعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني ، وسيأتي الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران ابن حصين من آخر هذا الباب . والأمر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادرة بها فيكون حجة لمذهب من قال بوجوبه على الفور ، وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو يوسف والمزني والكرخي . وقال القاسم ومالك والشافعي ؛ وروى عن المؤيد بالله إنه على التراخي ، واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الموادي من « أنه لما استيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فوات الصلاة بالنوم أخر قضاءها واقتادوا رواحلهم حتى خرجوا من الوادي » ورد " بأن لتأخير لمانع آخر ، وهو ما دل عليه الحديث بأن ذلك الوادي كان به شيطان ، ولأهل القول الأول حجج غير عنصة بقضاء الصلاة ، وكذلك أهل القول الآخر .

واعلم أن الصلاة المتروكة في وقتها لعذر النوم والنسيان لايكون فعلها بعد خروج وقتها المقدر لها لهذا العذرقضاء وإن لزم ذلك باصطلاح الأصول، لكن الظاهر من الأدلة أنها أداء لاقضاء ، فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتهض دليل يدل على القضاء . والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان ، وهو إجماع . قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث أبي هريرة ، وفيه أن الفوائت يجب قضاؤها على الفور ، وأنها تقضى في أوقات النهى وغيرها ، وإن مات وعليه صلاة فإنها لاتقضى عنه ولا يطعم عنه لها ، لقوله « لاكفارة لها إلا ذلك » و فيه دليل على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخه انتهى .

٣ - (وَعَن ْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ ﴿ ذَكَرُوا للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُم ْ عَن الصَّلاة فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، إَ نَمَا التَفْرِيطُ فَي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، وَآنَهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، إَنَّمَا التَفْرِيطُ فَي النَّوْمَ عَنْهَا فَلَيْصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ﴾ فِي النِقَطَة ، فإذَا نَسَى أَحَدُكُم ْ صلاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلَيْصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ﴾ وَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِي وَصَحِّحَهُ) .

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود من حديثه . قال الحافظ : وإسناده على شرط سمم ، ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم في صلاة الفجر ولفظه « ليس في النوم تفريظ ، إنما

التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ، فمن فعل ذلك فليصلها حتى ينتبه لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها ، الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو إجماع ، ولا ينافيه إيجاب الضهان عليه لما أتلفه وإلزامه أرش ما جناه ، لأن ذلك من الأحكام الوضعية لاالتكليفية ، وأحكام الوضع تلزم النائم والصبى والمجنون بالاتفاق . وظاهر الحديث أنه لاتفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أوبعده قبل تضيقه . وقيل إنه إذا تعمد النوم قبل تضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة لغلبة ظنه أنه لايستيقظ إلا وقد خرج الوقت كان آثما ، والظاهر أنه لاإثم عليه بالنظر إلى النوم ، لأنه فعله في وقت يباح فعله فيه فيشمله الحديث ؛ وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا إشكال في العصيان بذلك ، ولاشك في إثم من نام بعد تضيق الوقت لتعلق الحطاب به ، والنوم مانع من الامتثال ، والواجب إزالة المانع ، وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث و فإذا نسى أحدكم صلاة الخ » .

٤ - (وَعَنَ أَبِي قَتَادَةَ فِي قَصَّة نَوْمَهِم عَن صَلاة الفَجِرْ قال (أَثُمَّ أَذَّنَ بَالصَّلاة فَصَلَّى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّم رَكُعتَسْين ، أَثُمَ صَلَّى الغَدَاة فَصَنَعَ كَانَ يَصْنَعُ كُل يَوْم (رَوَّاه أُحْمَدُ وَمُسْلم).

الحديث أورده مسلم مطولا ، وذكر فيه قصة أبى قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى نومه على راحلته ، وأن أبا قتادة زعمه ثلاث مرات ، وأخرج النسائى وابن ماجه طرفا منه (قوله ثم أذن بلال) فيه استحباب الأذان للصلاة الفائتة (قوله فصلى) الخ فيه استحباب قضاء السنة الراتبة ، لأن الظاهر أن هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح (قوله كما كان يصنع كل يوم) فيه إشارة إلى أن صفة قضاء الفائتة كصفة أدائها فيو خذ منه أن فائتة الصبح يقنت فيها ، وإلى ذلك ذهبت الشافعية ، وسيأتى الكلام على القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه . ويؤخذ منه أيضا أنه يجهر فى الصبح المقضية بعد طلوع الشمس عولهذا قال المصنف رحمه الله : وفيه دليل على الجهر فى قضاء الفجر نهارا انتهى : وقال بعض أصحاب الشافعي إنه يسن فقط ، وحمل قوله كما كان يصنع على الأفعال فقط وفيه ضعف .

٥ - (وَعَنْ عَمْرَانَ بَنْ حُصَيْنِ قالَ ﴿ سَرَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّ كانَ فَى آخِرِ اللَّيْلِ عَرَّسْنَا فَلَمْ نَسْتَيْقُظْ حَتَى أَيْقَظَنَا حَرَّ الشَّمْسِ ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا يَقُومُ دَهِشَا إلى طَهُورِهِ ، ثُمَّ أَمْرَ بلالاً فَأَدَّنَ ، ثُمَّ صَلَّيْنَا ، فَقَالُوا يا رَسُولَ] فَاذَن ، ثُمَّ صَلَّيْنًا ، فَقَالُوا يا رَسُول] فَاذَن ، ثُمَّ صَلَّيْنًا ، فَقَالُوا يا رَسُول] .

الله ألا نُعيدُ ها فِي وَقَيْمًا مِنَ الغَد ؟ فقال : أينْها كُمْ رَبُّكُمْ تَعالَى عَن الرَّبا الرَّبا الوَيا أ وَيَقَبْلُهُ مِنْكُمُ ؟ » رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَده ِ) .

الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وابن أبي شيبة والطبراني ، وأخرجه البخاري ومسلم مطوّلًا عن أبي رجاء العطار دي عن عمران ، وليس فيهما ذكر الأذان والإقامة ولا قوله « فقالوا يارسول الله ألا نعيدها إلى آخره» : وأخرجه أبو داود من حديث الحسن عن عمران ، وفيه ذكر الأذان والإِتمامة دون قوله « فقالوا يا رسول الله إلى آخر الحديث المذكور » ولكنه أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي ، وذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها ، ويعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ « فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها » وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلفظ ﴿ مِن أَدْرُكُ مِنْكُم صِلاةَ الغَدَاةَ مِن غَدْ صَالَحًا فَلْيَقْضَ مِثْلُهَا - ويشْهَدُ لَصَحَةً تلكُ الرَّواية ما تقدم في أول الباب من حديث أنس بلفظ « لاكفارة لها إلا ذلك » ويدل على صحتها إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهي عند ذكره إذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر ، والمعارضة برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال أن يريد بقوله « فليصلها عند وقتها » أي الصلاة التي تحضر الأنه ربما توهم أن وقتها قد تحول إلى ذلك الوقت الذي ذكرها فيه ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ، ذكر معنى ذلك النووى هم والحافظ وغيرهما . وأما رواية أبي داود فقال الحافظ : إنها خطأ من راويها ، قال : وحكَّى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري . وقد ذكر الحافظ في الفتح أنه رواها أبو داو د من حديث عمران بن حصين ، ورأيناها في السنن من حديث أبي قتادة الأنصاري ، ولم يتفرد بها عمران حتى يقال في تضعيفها إنها من رواية الحسن عنه . وقد صرح على بن المديني وأبو حاتم وغيرهما أن الحسن لم يسمع منه ، ولكنها لانتهض لمعارضة حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لاسما بعد تصريح الحافظ بأنها خطأ ، قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب : فيه دليل على أن الفائتة يسن لها الأذان والإقامة والجماعة ، وأن النداءين مشروعان في السفر ، وأن السنن الرواتب تقضى انتهى ؛ (قوله غُرَسنا) التعريس نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة ، هكذا قاله الحليل : وقال أبو زيد : هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار (قوله فأذَّن ثم أقام) سيأتي ﴿ الكلام على الأذان و الإقامة في القضاء في باب من عليه فائتة آخر الأذان إن شاء الله نعالى .

باب الترتيب في قضاء الفوائت

١٠ - (عَنْ جَابِرِ بْنْ عَبْدُ الله (أَنَّ مُعَرَ جَاءَ يَوْمَ الْحَنْدُق بَعْدٌ مَا غُرَّبَتِ اللهَّمْسُ فَجَعَلَ يَسَبُّ كَفُقَارَ قُرِيْشِ وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ مَا كَدْ قُ أَصْلَى اللهَّمْسُ فَجَعَلَ يَسَبُّ كَفُقَارً قُرَيْشِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ : العَصْرَ حَتَى كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْ وَسَلَّمَ العَصْرَ بَعْدُ، مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ وَاللهِ مَا صَلَيْنُهُ المَعْرِبَ » مُتَقَفَقُ عَلَيْهِ) .

(قوله عن جابر) قد اتفق الحفاظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا حجاج بن نصير ، فانه رواه عن على بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جأبر عن عمر فجعله في مسند عمر . قال الحافظ : ثفرّد بذلك حجاج وهو ضعيف (قوله يسبُّ كفار قريش) لأنهم كانوا السبب في تأخير هم الصلاة عن وقتها ﴿ قُولُهُ مَا كُدُتُ ﴾ لفظة كاد من أفعال المقاربة ، فاذا قلت كاد زيد يقوم ، فهم منه أنه قارب القيام ولم يقم كما تقرر في النحو . والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعذر الاشتغال بالقتال ، وقد وقع الخلاف في سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة ، فقيل تركوها نسيانا ، وقيل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحافظ . وفي سنن النسائي عن أبي سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف _ فرجالا أو ركبانا _ وسيأتى الحديث. وقد استدل بهذا الخديث على وجوب الترتيب بين الفوائت المقضية والمؤداة ، فأبوحنيفة ومالك والليث والزهرى والنخعىوربيعة قالوا بوجوب تقديم الفائتة على خلاف بينهم . وقال الشافعي والهادي والقاسم : لايجب ولا ينتهض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب ، لأن الفعل بمجرده لايدل على الوجوب. قال الحافظ: إلا أن يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلي » فيقوى ، قال وقداعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه انتهى . وقد استدل للموجبين أيضا بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أضيق من توقيت المؤداة فيجب تقديم ما تضيق . والخلاف في جواز التراخي إنما هو في المطلقات لاالمؤقتات المضيقة . وقد اختلفأيضا في الترتيب بين المقضيات أنفسها ، وسنذكره في شرح الحديث الآتي .

 عَلَيْهُ وآلِهُ وَسَلَّمَ بِلالا فأقام الظُّهْرَ فَصَلاً هَا فأحْسَنَ صَلاَتُهَا كَانَ يُصَلَّبُهُ فَى وَقُنْهَا ، ثُمُّ أَمَرَهُ فَأقامَ العَصْرَ وَصَلاً هَا فَأَحْسَنَ صَلاَتِهَا كَمَاكَانَ يُصَلَّبُهَا فَى وَقُنْهَا ، ثُمُّ أَمَرَهُ فَأقامَ المَغْرِبَ فَصَلاً هَا كَذَلكَ ، قال : وَذلكَ قَبْلَ أَنْ أَيْنِلَ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ فِي صَلاة الحَوْف - فان خف تُم فرجالاً أوْ رُكْبانا » رواه أُنْ فرانسائي ، ولم يَذْ كُو المَغْرِبَ) .

الحديث رجال إسناده رجال الصحيح ، وسيأتي ذكر من صححه . وفي الباب عن عبد الله ابن مسعود عند الترمذي والنسائي بلفظ « إن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق » وساقا نحو الحديث. وأخرج نحوه مالك في الموطأً". (قوله بهوي) الهوي بفتح الهاء وكسر الواو وبياء مشددة : السقوط ، والمراد بعد دخول طائفة من الليل . والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم ، لكن إنما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف كما في آخر الحديث ، والواجب بعد شرعيتها على من حبس بحرب العدو أن يفعلها ، وقد ذهب الجمهور إلى أن هذا منسوخ بصلاة الخوف . وذهب مكحول وغيره من الشاميين إلى جواز تأخير صلاة الخوف إذا لم يتمكن من أدائها ، والصحيح الأوَّل لما في آخر هذا الحديث ، والحديث مصرح بأنها فائتة صلاة الظهر والعصر، وحديثجابر المتقدم مصرح بأنها العصر، وحديث عبد الله بن مسعود مضرح بأنها أربع صلوات ، فمن الناس من اعتمد الجمع فقال : إن وقعة الخندق بقيت أياما ، فكان في بعض الأيام الفائت العصر فقط ، وفي بعضها الفائت العصر والظهر ، وفي بعضها الفائت أربع صلوات ، ذكره النووي وغيره . ومن الناس من اعتمد الترجيح فقال: إن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجيحاً لما في الصحيحين على ما في غيرهما ، ذكره أبوبكر بن العرني . قال ابن سيد الناس: والجمع أرجع لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزنى عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبرى عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال: و هذا إسناد صحيح جليل انتهى . وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وصححه ابن السكن ، وقد تقدم نحو هذا في باب الصلاة الوسطى ، على أن حديث الباب ونحوه متضمن للزيادة ، فالمصير إليه متحتم ، واقتصار الراوى على ذكر العصر فقط لايقدح في قول غيره أنها العصر والظهر أو الأربع الصلوات ، وغايته أنه روى ما علم وترك ما لم يعلم ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، ولا يحتاج إلى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا ه والحديث أيضاً يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية ، وقد قال بوجوبه زيد بن على والناصر وأبو حنيفة ، وقال الشافعي والهادي والإمام يحيي إنه غير واجب وهو الظاهر ،

لأن مجرد الفعل لايدل على الوجوب إلا أن يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم و صلوا كما رأيتمونى أصلى » كما سبق ، ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة ، وخالف فيه الليث بن سعد ، والحديث يرد عليه . قال المصنف رحمه الله تعالى : وفيه دليل على أن الإقامة للفوائت وعلى أن صلاة النهار وإن قضيت ليلا لايجهر فيها ، وعلى أن تأخيره يوم الحندق نسخ بشرع صلاة الخوف انتهى ،

أبواب الأذان

الأذالْ لَعَة : الإعلام ، نقل ذلك النووى في شرح مسلم عن أهل اللغة . وشرعا : الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة ، وهو مع قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ في الفتح نقلا عن القرطبي . وقد اختلف في الأفضل من الأذان والإمامة ، وسيأتى ما يرشد إلى الصواب . وقد أختلف في أي وقت كان ابتداء شرعية الأذان ، فقيل نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة ، و قد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس باسناد فيه عبد العزيز بن عمر ان وهو ممن لاتقوم به حجة . وعند الدارقطني من حديث أنس ، قال الحافظ : وإسناده ضعيف . وعند الطبراني عن ابن عمر وذكر أنه في ليلة الإسراء ، وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك . وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله ، وفيه من لايعرف . وعند البزار وغيره عن على رضي الله عنه ، وفى إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك . قال الحافظ : والحق أنه لايصح شيء من هذه ، وقد أطال الكلام في ذلك في الفتح فليرجع إليه . وقيل كان فرض الأذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند البخارى ومسلم والترمذي وقال : حسن صحيح ، والنسائي من حديث عبد الله بن عمر قال ﴿ كَانَ المُسْلَمُونَ حَيْنَ قَدْمُوا الْمُدْيِنَةُ يَجْتُمُعُونُ فيتحينون الصلاة ، وليس ينادى بها أحد ، فتكلموا يوما فى ذلك ، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصاري ، وقال بعضهم : اتخذوا قرنا مثل قرن اليهود ، قال : فقال عمر : ألا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم با للال قم فناد بالصلاة » وهذا أصح ما ور د فى تعيين ابتداء وقت الأذان .

باب وجوبه وفضيلته

ا - (عَنْ أَبِي الْ أَرْدَاءِ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَقَوُلُ « مَا مِن ° ثَكَلَّمَةَ لاينُوْزَ أَنُونَ وَلا تُقَامُ فيهم الصَّلاة و إلاَ اسْتَحْوَدُ عَلَيْهِم الشَّيْطانُ » رَوَاه مُ أَحْمَدُ) :

الحديث أخرجه أبوداود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، ولكن الفظ أبي داود « ما من ثلاثة في قرية و لا بدو لاتقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية » . الحديث استدل به على وجوب الركذان والإقامة ، لأن الترك الذي هو نوع من استحواذ الشيطان يجب تجنبه . وإلى وجوبهما ذهب أكثر العترة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والإصطخري ، كذا في البحر ، ومجاهد والأوزاعي وداود كذا في شرح الترمذي ، وقد حكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك ، فحكى عن مجاهد أن الأذان والإقامة واجبان معا لاينوب أحدهما عن الآخر ، فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته . وقال الأوزاعي : يعيد إن كان وقت الصلاة باقيا وإلَّا لم يعد . وقال عطاء : الإقامة واجبة دون الأذان فإن تركها لعذر أجزأه ولغير عذر قضي . وفي البحر أن القائل بوجوب الإقامة دون الأذان الأوزاعي . وروى عن أبي طالب أن الأذان واجب دون الإقامة . وعند الشافعي وأبي حنيفة أنهما سنة . واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال : الأوَّل أنهما سنة . الثاني فرض كفاية . الثالث سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها . وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه أنهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية . وقال آخرون : الأذان فرض على الكفاية . ومن أدلة الموجبين للأذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الآتي « فليؤذن لكم أحدكم » وفي لفظ للبخاري « فأذنا ثم أقيما » ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » والآمر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي . ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الآتي من قوله « إنها لروءًا حق إن شاء الله ، ثم أمر بالتأذين » وما سيأتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن ا أبي العاص « اتخذ مؤذنا لايأخذ على أذانه أجرا » ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال ﴿ إِنَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَغْزَى بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُن يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصِّح وينظر فان سمع أذانا كف عنها ، وإن لم يسمع أذانا أغار عليهم » ومنها طول الملازمة من أول الهجرة إلى الموت لم يثبت أنه ترك ذلك في سفر ولا حضر إلا يوم المز دلفة ، فقد صحح كثير من الأئمة أنه لم يؤذن فيها ، وإنما أقام على أنه قد أخرج البخارى من حديث ابن مسعود « أنه صلى الله عليه و آله وسلم صلاها في جمع بأذانين وإقامتين » و بهذا الترك على ما فيه من الحلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص " بعض القائلين بالوجوب بالرجال بوجويهما ولم يوجبهما على النساء استدلالا بحديث « ليس على النساء أذان ولا إقامة ، عند البيهةي من حديث ابن عمر باسناد صحيح إلا أنه قال ابن الجوزى : لايعرف مرفوعا ، وقاد رواه البيهقي وابن عدى من حديث أسماء مرفوعا ، و في إسناده الحكم بن عبد الله الإيلي وفيه ضعف جدا . وبحديث « النساء عيُّ وعورات ، فاستروا عيهن بالسكوت وعوراتهن» السوت » .

٢ - (وَعَن مالك بن الحُويَدِثِ أَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّم مَا قَالَ ﴿ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلَيْئُوَذَن ْ لَكُم ْ أَحَد كُم ْ وَلَيْوَمْكُم ۚ أَكُ مَ مُتَّفَق مُ عَلَيْهِ) .

(قوله أحدكم) يدل على أنه لايعتبر السن والفضل فى الأذان كما يعتبر فى إمامة الصلاة . وقد استدل بهذا من قال بأفضلية الإمامة على الأذان ، لأن كون الأشرف أحق بها مشعر بمزيد شرف لها . وفى لفظ للبخارى « فاذا أنتها خرجتها فأذنا » ولا تعارض بينه وبين ما فى حديث الباب ، لأن المراد بقوله « أذنا » أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن ، وذلك لاستوائهما فى الفضل . والحديث استدل به من قال بوجوب الأذان لما فيه من صيغة الأمر وقد تقدم الخلاف فى ذلك

٣ - ﴿ وَعَنْ مُعَاوِينَةَ أَنَّ النَّهِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِنَّ المُؤَذُّ نِينَ أَطُولُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ القِيامَةِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ ماجَهُ). وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بألفاظ مختلفة . قوله « أطول الناس أعناقا » هو بفتح الهمزة جمع عنق ، واختلف السَّلف والخلف في معناه ، فقيل معناه أكثر النَّاس تشوفًا إلى رحمة الله ، لأن المتشوف يطيل عنقه لما يتطلع إليه ، فمعناه كثرة ما يرونه من الثوا ب .. وقال النضر بن شميل : إذا ألجم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لئلا ينالهم ذلك الكرب والعرق . وقيل معناه أنهم سادة وروئساء العرب وتصف السادة بطول العنق . وقيل معناه أكثر أتباعا : وقال ابن الأعرابي : أكثر الناس أعمالاً . قال القاضي عياض وغيره وروى بعضهم إعناقا بكسر الهمزة : أي إسراعا إلى الجنة ، وهو من سير العنق . قال ابن أبي داو د : سمعت أبي يقول : معناه أن الناس يعطشون يوم القيامة ، فاذا عطش الإنسان انطوت عنقه ، والمؤذنون لايعطشون فأعناقهم قائمة . وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة » زاد السراج « لقولهم لاإله إلا الله » وظاهره الطول الحقيقي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره إلا لملجئ. والحديث يدل على فضيلة الأذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتأرُ عن غيره ولكن إذا كان فاعله غير متخذ أجرا عليه ، وإلا كمان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعى للمعاش وليس من أعمال الآخرة . وقد استدل بهذا الحُديث من قال : إن الأذان أفضل من الإمامة ، وهو نص الشافعي في الأم وقول أكثر أصحابه . وذهب بعض أصحابه إلى أن الإمامة أفضل ، وهو نصي الشافعي أيضا قاله النووى ، وبعضهم ذهب إلى أنهما سواء ، وبعضهم إلى أنه إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجمع خصالها فهي أفضل وإلا فالأذان ، قاله أبو على وأبو القاسم بن كبح والمسعودي والقاضي حسين من أصحاب الشافعي اختلف. وفي الجمع بين الأذان والإمامة ققال جماعة من أصحاب الشافعي إنه يستحب أن لايفعله ، وقال بعضهم : يكره ، وقال عققوهم وأكثرهم : لابأس به بل يستحب . قال النووى : وهذا أصح ، وفي البيهتي مرفوعا من حديث جابر النهي عن ذلك . قال الحافظ : لكن سنده ضعيف .

عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَ اللهِ وَسَلَّمَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَ اللهِ وَسَلَّمَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاعْفُو اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ ولَا لمُؤْمِنُونُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّ

الحديث رواه الشافعي من طريق إبراهيم بن أبي يحيي وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . وأخرجه من ذكر المصنف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة . وروى أيضا عن أبي صالح عن عائشة ، قال أبو زرعة : حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة . وقال محمد عكسه ، وذكر على بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما . وقال أيضا : لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه إنما سمعه من الأعمش ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين لأنه يقول فيه : نبئت عن أبي صالح ، وكذا قال البيهني في المعرفة/. وقال الدارقطني في العلل: رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش قال : وقال أبو بدر عن الأعمش حدثت عن أبي صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح . وقال الثورى : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح ، وصحح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال : قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا . وقال ابن عبد الهادي : أخرج مسلم بهذا الإسناد : يعنى سهيلا عن أبيه نحوا من أربعة عشر حديثًا . وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في الختارة . وعن أبي أمامة عند أحمد . وعن جابر عند ابن الجوزي في العلل . ورواه البزار عن أبي هريرة ، وزاد فيه بذلك الإسناد « قالوا يا رسول الله لقد تركتنا نتنافس في الأذان بعدك ، فقال : إنه يكون بعدكم قوم سفلتهم مؤذنوهم » قال الدارقطني : هذه الزيادة ليست محفوظة ، وأشار ابن القطان إلى أن البزار هو المتفرد بها . قال الحافظ : وليس كذلك فقد جزم ابن عدى بأنها من أفراد أبي حمزة ، وكذا قال الخليلي وابن عبد البر ، وأخرجه البيهتي من غير طريق البزار فبرئ من عهدتها . وأخرجها ابن عدى في ترجمة عيسى بن عبدالله عن يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش واتهم بها عيسي ، وقال : إنما تعرف هذه الزيادة بأبي حمزة . قال ابن القطان : أبو حمزة ثقة ولا عيب للإسناد إلا ما ذكر من الانقطاع ، ويجاب عنه بأن الواسطة قد عرفت و هو الأعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعد علة، وأما الانقطاع الثاني بين الأعش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل ، فيجاب عنه بأن ابن نمير قد قال عن الأعمش عن أنى صالح

ولا أرانى إلا قد سمعته منه . وقال إبراهيم بن حميد الرؤاسي قال الأعمش ؛ وقد سمعته من أبي صالح . وقال هشيم عن الأعمش : حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ذكر ذلك الدارقطني فبينت هذه الطرق أن الأعمش سمعه عن غير أبي صالح ثم سمعه منه . قال اليعمري : والكل صحيح والحديث متصل (قوله الإمام ضامن) الضهان في اللغة : الكفالة والحفظ والرعاية ، والمراد أنهم ضمناء على الأسرار بالقراءة والأذكار ، حكى ذلك عن الشافى في الأم وقيل المراد ضهان الدعاء أن يعم القوم به ولا يخص نفسه . وقيل لأنه يتحمل القيام والقراءة عن المسبوق . وقال الخطابي : معناه أنه يحفظ على القوم صلاتهم ، وليس من الضهان الوجب للغرامة (قوله والمؤذن مؤتمن) قيل المراد أنه أمين على مواقيت الصلاة . وقيل أمين على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع العالية . والحديث استدل به على فضيلة الأذان على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع العالية . والحديث استدل به على فضيلة الأذان وعلى أنه أفضل من الإمامة ، لأن الأمين أرفع حالا من الضمين ، وقد تقدم الخلاف في ذلك ، ويؤيد قول من قال إن الإمامة أفضل أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء في ذلك ، ويؤيد قول من قال إن الإمامة أفضل أن الذي عليه وآله وسلم والخلفاء في ذلك ، ويؤيد قول من قال إن الإمامة أفضل أن الذي حلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء في ذلك ، ويؤيد قول من قال إن الإمامة أفضل أن الذي على الله عليه وآله وسلم والخلفاء في ذلك ، ويؤيد قول من قال إن الإمامة أفضل أن الذي عليه وآله وسلم والخلفاء والم يؤذ أنوا ، وكذا كبار العلماء بعدهم .

٥ - (وَعَنَ عُقْبَةَ بَنِ عامرِ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ﴿ يَعْجَبُ رَبُّكَ عَزَ وَجَلَّ مِن ﴿ رَاعِي عَنَم فِي شَظِيّةً فَي اللهُ عَزَ وَجَلَّ مِن ﴿ رَاعِي عَنَم فِي شَظِيّةً ﴾ يَجَبَلُ يَكُوذَن ولِكُمَّلَى ، فَيَقُول والله عَزَ وَجَلَّ : انْظُرُ وا إِلَى عَبْدِي هَذَا يُؤَذَن وَيُقَمِ وُ الصَّلاة يَخافُ مِنِي فَقَد عَهَرْتُ لِعَبْدِي وَأَد خَلَنْتُهُ وَاللَّهَ عَنْدَ عَهَرْتُ لِعَبْدِي وَأَد خَلَنْتُهُ وَاللَّهُ الْمَنْدَة وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ وَاللَّهُ وَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلَّا وَ

رَوَاهُ أَمْمَدُ وأَبُو داوُدَ وَالنَّسَائَى).

الحديث رجال إسناده ثقات ، وقد أخرجه أيضا سعيد بن منصور والطبراني والبيهقي وقي البخارى والموطأ والنسائي بلفظ « إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة ، فارفع صوتك بالنداء ، فانه لايسمع مدى صوت المؤذ ق جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج عبد الرزاق والمقدسي والنسائي في المواعظ من سننه عن سلمان رفعه « إذا كان الرجل في أى قفر فتوضأ ، فإن لم يجد الماء تيمم ، ثم ينادى بالصلاة ، ثم يقيمها ويصليها لا أم من جنود الله صفا » ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معتمر التيمي عن أبيه ، وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير . والحديث يدل على شرعية الأذان للمنفرد فيكون عالحا لرد قول من قال إن شرعية الأذان تغتص بالجماعة . وفيه أيضا أن الأذان من صالحا لرد قول من قال إن شرعية الأذان تختص بالجماعة . وفيه أيضا أن الأذان من أسباب المغفرة للذنوب . وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يغفر للمؤذن مدى صوته ، ويشهد له كل رطب من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يغفر للمؤذن مدى صوته ، ويشهد له كل رطب من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يغفر للمؤذن مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس » وفي إسناده أبو يحيي الراوى له عن أبي هريرة ، قال ابن القطان : لايعرف وادعي

ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان ، وقد رواه البيهتي من وجهين آخرين عن الأعش ٥ قال تارة عن أبي صالح ، و تارة عن مجاهد عن أبي هريرة ، ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ، ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ « المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويصدقه من يسمعه من رطب ويابس ، وله مثل أجر من صلى معه » وصححه ابن السكن ، ورواه أحمد والبيهتي من حديث مجاهد عن ابن عمر . وفي فضل الأذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما ، مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات للتي يتنافس فيها المتنافسون ، ولكن بذلك الشرط الذي عرفناك في شرح حديث معاوية ، قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب : وفيه دليل على أن الأذان يسن للمنفرد وإن كان بحيث لا يسمعه أحد . الشظية : الطريقة كالجدة انتهى . ويقال الشظية للقطعة المرتفعة من الجبل وهي بالظاء المعجمة .

باب صفة الأذا

١ - (عَنْ تُحَمَّد بْن إِسْحَقَ عَنِ الزَّهْرِيُّ عَنْ سَعِيد بْنِ المُسِيِّب عَنْ " عَبْدُ اللهِ بْن زَيْد بْن عَبْد رَبِّهِ قَالَ ﴿ لَمَّا أَجْمَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسَلَّمَ أَن ْ يَضْرِبَ بِالنَّاقُوسِ وَهُو لَهُ كَارِه لِلُوَافَقَتَه النَّصَارَى طاف بي مِنَ اللَّيْلُ طَائِفٌ وأَنَا نَائِمٌ : رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ وَفِي يَدُهِ نَاقُوسٌ يَعْمِلُهُ ، قَالَ : فَقُلْتُ يَاعَبُدَ اللهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ ؟ قَالَ وَمَا تَصْنَعُ بِهِ ؟ قَالَ قُلْتُ نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلاةِ ، قال َ : أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَـنْيرِ مِن ْ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ بَلَى ، قالَ تَقُولُ : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهَ أَكْبَرُ ، أَشْهَادُ أَنْ لَا إِلَهَ ۚ إِلاَّ اللهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ ۚ إِلاَّ اللهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله أشْهَدُ أَنَّ أُمْحَمَّادًا رَسُولُ الله ، حَيَّ عَلَى الصَّلاة حَيَّ عَلَى الصَّلاة ، حَيَّ عَلَى الفَّلاح حَيَّ عَلَى الفَلاح ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، لاإِلَهَ إِلاَّ اللهُ . قالَ : أَثُمَّ اسْتَأْخَرَ غَـنْبر بِعيد قالَ : أُثُمَّ تَقُولُ إِذَا أَقَمْتَ الصَّلاةَ : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدَ أَنْ لاً لِهَ ۚ إِلاَّ اللهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ، حَيَّ عَلَى الصَّلاة ، حَيَّ عَلَى الفكلاح قَد قامت الصَّلاة قد قامت الصَّلاة ، اللهُ أكْتبرُ اللهُ أكْتبرُ ، لاإِلَه إلاَّ اللهُ . قَالَ : فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَأَخْسَبُرْتُهُ إِيمَا رأيْتُ ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ : إِنَّ هَا هُ وَ الرُّؤْيا إحَقَّ إِنْ شَاءَ اللهُ مُ ثُمَّ أَمَرَ بِالتَّأْذِينِ ، فَكَانَ بِلال مُولَى أَبِي بَكُثْرِ يُؤَذَّن بُذَلِك وَيَدَ عُهُو رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلاة ، قَالَ : فَجَاءَهُ فَدَعَاهُ ذَاتَ غَدَاةً إِلَى الفَجْرُ ، فَقَيلَ لَهُ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ نائم ، فَصَرَخَ بِلال مَاعْلَى صَوْتِه : الصَّلاة خَيْرٌ مِن النَّوْم . قال سَعِيد بن مُ المُسَيِّب : فأُدْ خلَتْ هَذَه الكَلَمَةُ في التأذين إلى صَلاة الفَجْرِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ مِن ْ طَرِيق ِ مُعَمَّد بْنِ إِسْحَقَ عَن ْ مُعَمَّد بْنِ ابْراهِيمَ التَّيْمييُّ عَبَن ۗ مَحَمَّد بْن عَبْد الله بْن زَيْد عَن أبيه ، وقيه « فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْـُبَرْتُهُ مِمَا رأَيْتُ ، فَقَالَ : إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقُّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، فَقُدُم مَعَ بِلال فأَلْق عَلَيْه ما رأيْتَ فانَّهُ أنْدَى صَوْتًا منْكَ ، قال : فَقُمْتُ مَعَ بِلال فَجَعَلْتُ أَلْقيه عَلَيْهُ وَيَثُوَّذُن بِه ، قال : فَسَمِعَ ذلكَ أَعْمَرُ بِنْ ُ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ يَجُرُّ ردَاءَهُ يَقُولُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بَالْحَقِّ لَقَدَ ۚ رأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رأَى ، فَقَالَ رَسُولُ ۖ ا اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ: فَلَلهِ الْحَمْدُ ، وَرَوَى الِّبَرْمِذِيُّ هَذَا الطَّرَفَ مِنْهُ مِهَدُهُ الطَّرِيقِ وَقَالَ : حَدِيثُ عَبَدُ اللهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ تَصِيحً) . الحديث أخرجه أيضا من الطريقة الأولى الحاكم وقال : هذه أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد ، لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ، ورواه يونس ومعمر وشعيب وابن إسحق عن الزهرى ، ومتابعة هؤلاء لمحمد بن إسحق عن الزهرى ترفع احتمال. ا التدليس الذي تحتمله عنعنة ابن إسحق. وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والبيهقي وابن ماجه : قال محمد بن يحيي الذهلي : ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي : يعني هذا ، لأن محمدا قد سمع من أبيه عبدالله بن زيد . وقال ابن خزيمة في صحيحه : هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمدًا سمع من أبيه ، وابن إسحق سمع من التيمي وليس هذا مما دلسه . وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل عنه . وأخرجه أيضِها أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمرو الواقفي عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد ، ومحمد ابن عمرو ضعيف ، واختلف عليه فيه فقيل عن محمد بن عبد الله ، وقيل عبد الله بن محمد . قال ابن عبد البر إسناده حسن من حديث الإفريتي . قال الحاكم : وأما أخبار الكوفة في هذه القصة : يعني في تثنية الأذان والإقامة فمدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلي ، واختلف عليه فيه ، فمنهم من قال عن معاذ بن جبل ، ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ، ومنهم من قال غير ذلك . الحديث فيه تربيع التكبير ، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبوحنيفة

وأحمد وجمهور العلماء كما قال النووى ؛ ومن أهل البيت النَّاصر والمؤيد بالله والإمام يحيى ، و احتجوا بهذا الحديث فان المشهور فيه التربيع ، وبحديث أبي محذورة الآتي ، وبأن التربيع عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وعيرهم . وذهب مالك وأبو يوسف ، ومن أهل البيت زيد بن على والصادق والهادى والقاسم إلى تثنيته محتجين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية . وبحديث أبي محذورة الآتي في رواية مسلم عنه ، وفيه « إن الأذان مثني فقط» وبأن التثنية عمل أدل المدينة وهم أعرف بالسنن ، وبحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لبلال بتشفيع الأذان وإيتار الإقامة وسيأتى والحق أن روايات التربيع أرجح لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها . وفي الحديث ذكر الشهادتين مثني ، وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادوية والناصرية إلى عدم استحباب الترجيع تمسكا بظاهر الحديث ، والترجيع هو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت ، ذكر ذلك النووى في شرح مسلم . وفي كلام الرافعي ما يشعر بأن الترجيع اسم للمجموع من السر والجهر . وفي شرح المهذب والتحقيق والدقائق والتحرير أنه اسم للأول . وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماءكما قال النووي إلى أن الترجيع في الأذان ثابت لحديث أبي محذورة الآتي ، وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها ، وهو أيضا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد . قال في شرح مسلم : إن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين ، وحديث عبد الله بن زيد في أول الأمر ، ويرجحه أيضا عمل أهل مكة والمدينة به . قال النووى: وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع وتركه . وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر: يعني قول بلال « الصلاة خير من النوم » وزاد ابن ماجه « فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » و في إسناده ضعف جدا . وروى أيضا ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث بلال بلفظ « لا تثويب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر » وفيه أبو إسمعيل الملائي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلي وبلال . وقال ابن السكن : لايصحّ إسناده . ورواه الدارقطني من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي إسمعيل في الضعف. وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلي وبلال أن ابن أبي ليلي مولده سنة سبع عشرة ، ووفاة بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام ، وكان مرابطا بها قبل ذلك من أوائل فتوحها ، فهو الشامي ، وابن أبي ليلي كوفي فكيف يسمع منه مع حداثة السن وتباعد الديار ؟ . وقد روى إثبات التثويب من حديث أبي محذورة قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان وقال: إذا كنت في أذان الصبح فقلت حي على الفلاح فقل الصلاة خير من النوم،

أخرجه أبو داو د وابن حبان مطوّلا من حديثه وفيه هذه الزيادة ، وفى إسناده محمد بن عبد الملك بن أنى محذورة وهو غير معروف الحال والحرث بن عبيد وفيه مقال . وذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي محذورة ، وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج ، ورواه النسائى من وجه آخر ، وصححه أيضا ابن خزيمة ، ورواه بتى بن مخلد . وروى التثويب أيضا الطبرانى والبيهتي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ : كان الأذان بعر حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين . قال اليعمرى : و هذا إسناد صحيح . وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهتي عن أنس أنه قال : من السنة إذا قال المؤذن في الفجر حي على الفلاح قال الصلاة خير من النوم . قال ابن سيد الناس اليعمري : وهو إسناد صحيح . وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النحام عند البيهتي . وقد ذهب إلى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصرى وابن سيرين والزهرى ومالك والثورى وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي ، وهو رأى الشافعي فى القديم ، ومكروه عنده في الجديد ، وهو مروى عن أبى حنيفة . واختلفوا في محله ، فالمشهور أنه في صلاة الصبح فقط ، وعن النخعي وأبي يوسف أنه سنة في كل الصلوات. وحكى القاضي أبوالطيب عن الحسن بن صالح أنه يستحب في أذان العشاء . وروى عن الشعبي وغيره أنه يستحب في العشاء والفجر ، والأحاديث لم ترد بإثباته إلا في صلاة الصبح لافي غيرها ، فالواجب الاقتصار على ذلك ، والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرّح بذلك ابن عمر وغيره ، وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليه إلى أن التثويب بدعة . قال في البحر : أحدثه عمر فقال ابنه : هذه بدعة . وعن على عليه السلام حين سمعه : لاتزيدوا في الأذان ما ليس منه ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي محذورة وبلال : قلنا لو كان لما أنكره على وابن عمر وطاوس سلمنا فأمرنا به إشعاراً في حال لاشرعا جمعا بين الآثار انتهى . وأقول قد عرفت عما سلف رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأمر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت دون وقت ، وابن عمر لم ينكر مطلَّق التثويب بلُ أنكره في صلاة الظهر ، ورواية الإنكار عن على عليه السلام بعد صحتها لاتقدح فى مروىٌ غيره ، لأن المثبت أولى ومن علم حجة ، والتثويب زيادة ثابتة فالقول بها لازم ، والحديث ليس فيه ذكر حي على خير العمل ، وقد ذهبت العترة إلى إثباته وأنه بعد قول المؤذن حي على الفلاح قالوا : يقول مر ثين حيّ على خير العمل ، ونسبه المهدى في البحر إلى أحد قولى الشافعي ، وهو خلاف ما في كتب الشافعية ، فانا لم نجد في شيء منها هذه المقالة ، بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال في الانتصار : إن الفقهاء الأربعة لايختلفون في ذلك : يعني في أن حي على خير العمل اليس من ألفاظ الأذان ، وقد أنكر هذه الرواية الإمام عزّ الدين فى شرح البحر وغيره عن له اطلاع على كتب الشافعية . احتجّ القائلون بذلك بما في كتب أهل البيت كأمالى أحمل

ابن عيسى والتجريد والأحكام وجامع آل محمد من إثبات ذلك مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الأحكام : وقد صح لنا أن حي على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يؤذن بها ولم تطرح إلا في زمن عمر . وهكذا قال الحسن بن يحيي ، روى ذلك عنه في جامع آل محمد ، وبما أخرج البيهتي في سننه الكبرى بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر أنه كان يؤذن بحيّ على خير العمل أحيانا . وروى فيها عن على بن الحسين أنه قال : هو الأذان الأول . وروى المحبِّ الطبرى في أحكامه عن زيد بن آرقم أنه أذن بذلك ، قال المحب الطبرى : رواه ابن حزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي أمامة بن سهل البدري ، ولم يرو ذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعا . وقول بعضهم : وقد صحح ابن حزم والبيهتي والمحبّ الطبري وسعيد بن منصور ثبوت ذلك عن على ابن الحسين وابن عمر وأني أمامة بن سهل موقوفا ومرفوعا ليس بصحيح ، اللهم إلا أن يريد بقوله مرفوعا قول على بن الحسين هو الأذان الأول ، ولم يثبت عن ابن عمر وأبي أمامة الرفع في شيء من كتب الحديث . وأجاب الجمهور عن أدلة إثباته بأن الأحاديث الواردة بذكر ألفاظ الأذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل على ثبوت ذلك . قالوا : وإذا صح ما روى من أنه الأذان الأول فِهو منسوخ بأحاديث الأذان لعدم ذكره فيها . وقد أورد البيهتي حديثا في نسخ ذلك ، ولكنه من طريق لايثبت النسخ بمثلها . وفي الحديث إفراد الإقامة إلا التكبير في أوَّلها إ وآخرها وقد قامت الصلاة. وقد اختلف الناس في ذلك وسنذكر ذلك وما هو الحق في شرح حديث أنس الآتي بعد هذا (قوله في الحديث أن يضرب بالناقوس) هو الذي تضرب به النصاري لأوقات صلاتهم وجمعه نو اقيس ، والنقس : ضرب الناقوس (قوله حي على الصلاة حي على الفلاح) اسم فعل معناه أقبلوا إليها وهلموا إلى الفوز والنجاة وفتحت الياء لسكونها وسكون الياء السابقة المدغمة (قوله فانه أندى صوتا منك) أي أحسن صوتا منك . وفيه دليل على استحباب اتخاذ مؤذن حسن الصوت . وقد أخرج الدار مي وأبوالشيخ بإسناد متصل بأبي محذورة « أن رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم أمر بنحو عشرين رجلا فأذنوا ، فأعجبه صوّت أبى محذورة فعلمه الأذان » وأخرجه أيضا ابن حبان من طريق أخرى . ورواه ابن خزيمة في صحيحه . قال الزبير بن بكار : كان أبو محذورة أحسن الناس صوتا وأذانا. ولبعض شعراء قريش في أذان أبي محذورة "

أما ورب الكعبة المستوره وما تلا محمد من ســوره والنغمات من أبي محذوره لأفعلن فعلة مذكوره

وفى رواية للترمذي بلفظ ﴿ فقم مع بلال فانه أندى أو أمد صوتا منك فألق عليه ما قيل

الك » والمراد بقوله « أو أمد صوتا منك » أى أرفع صوتا منك ، وفيه استحباب رفع الصوت بالأذان ، وسيذكر المصنف لذلك بابا بعد هذا الباب .

٢ - (وَعَن ° أَنَس قَال َ « أُمْر َ بِلال ٌ أَن ْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيَنُوتِرَ الإقامة) .
 إلا الإقامة » رواه الجماعة) .

وليس فيه للنسائي والترمذي وابن ماجه إلا الإقامة (قوله أمر بلال) هو في معظم الروايات على البناء للمفعول . وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضاءهذه الصيغة للرفع ، والمختار عند محققي الطائفتين أنها تقتضيه ، لأن الظاهر أن المراد بالآمر من له الأمر الشرعي الذي يلزم اتباعه ، وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لاسيا في أمور العبادة فانها إنما تؤخذ عن توقيف ، ويؤيد هذا ماوقع في رواية روح عن عطاء « فأمر بلالا » بِالنَصِبِ وَفَاعِلَ أَمْرِ هُو النِّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلَهُ وَسَلَّمُ ، وأَصْرَحَ مَنْ ذَلك ربواية النسائى وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالا » قال الحاكم : صرح برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتيبة . قال الحافظ : ولم يتفرْد به فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي ويحيي بن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيي عند الدارقطني أيضاً ولم يتفرد عبد الوهاب . وقد رواه البلاذري من طريق أبي شهاب ﴿ لحناط عن أبي قلابة ، وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء ، والآمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير شك . وقد روى البيهتي فيه بالسند الصحيح عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » لاما حكى عن بعضهم من أن الآمر لبلال بذلك كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم إذ من المنقول أن بلالا لم يؤذن لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا لأبي بكر ، وقيل لم يؤذن لأحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا مرة وأحدة بالشام (قوله أن يشفع الأذان) بفتح أوله وفتح الفاء : أي بأتى بألفاظه شفعا ، وهو مفسر بقوله « مثني مثني » قال الحافظ : لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله مثني على ما سواها انتهى . فتكون أحاديث تشفيع الأذان وتثنيته مخصصة بالأحاديث التي ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله البن زيد ونحوه (قوله إلا الإقامة) ادعى ابن منده والأصيلي أن قوله ﴿ إِلَّا الْإِقَامَةُ ﴾ من كلام أيوب وليس من الحديث ، وفيا قالاه نظر لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب يسنده متصلا بالخبر مفسرا ، وكذا أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده ، والأصل أن كل ما كان من الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولا دليل . وفي رواية أيوب ﴿ يَادَةُ مِنْ حَافِظُ فَلَا يَقِدُحُ فِي صِحْتُهَا عَدُمْ ذَكُرُ خَالِدُ الْخَذَاءُ لِهَا ، وقد ثبت تكرير لفظ قد

قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرفوعا وسيأتي . وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة ، فانه يثني كما تقدم في حديث عبد الله بن زيد . وأجيب بأنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان ، فان التكبير في أوّل الأذان أربع ، وهذا إنما يتم في تكبير أوّل الأذان لا في آخره كما قال الحافظ ، وأنت خبير بأن ترك استثنائه في هذا الحديث لايقدح في ثبو نه. لأن روايات التكرير زيادة مقبولة.والحديث يدل على وجوب الأذان والإقامة ، وعلى أن الأذان مثنى ، وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل على إفراد الإقامة إلا الإقامة . وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن ألفاظ الإقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة إلا التكبير في أولها وآخرها ولفظ «قد قامت الصلاة»فانها مثني مثني . واستدلوا بهذا الحديث ، وحديث ابن عمر الآتي ، وحديث عبد الله بن زيد السابق. قال الخطابي : مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادى . قال أيضا: مذهب كافة العلماء أنه يكرر قوله قد قامت الصلاة إلا مالكًا ، فإن المشهور عنه أنه لايكررها . وذهب الشافعي في قديم قوليه إلى ذلك . قال النووى : ولنا قول شاذ أنه يقول في التكبير الأوّل الله أكبر مرة وفي الأخير مرة ، ويقول قد قامتالصلاة مرة . قال ابن سيد الناس : وقد ذهب إلى القول بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب و ابنه وأنس والحسن البصرى والزهرى والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبوثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر.قال البيهقى : وممن قال بإفراد الإقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز . قال البغوى : هو قول أكثر العلماء . وذهبت الحنفية والهادوية والثورى وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن ألفاظ الإقامة مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين ، واستدلوا بما فى رواية من حديث عبد الله بن زيد عندالترمذى وأبى داود بلفظ «كانأذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعا شفعا في الأذان والإقامة » وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي . وقال الحاكم والبيهتي : الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة ، وقد تقدم ما في سماع ابن أبي ليلي عن عبد الله بن زيد . ويجاب عن هذا الانقطاع بأن الترمذي قال بعد إخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن عبد الله بن زيد ما لفظه . وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبى ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام. قال الترمذي : وهذا أصحّ انتهى . وقد روى ابن أبي ليلي عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلى وعثمان وسعد ابن أبي وقاص وأبيّ بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة ابن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال : أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الأنصار فلا علة للحديث لأنه على الرواية عن عبد الله

بدون توسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبدالرحمن وإن كان بعض أهل الحديث يضعفه فمتابعة الأعمش إياه عن عمرو بن مرة ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصحح خبره وإن خالفاه في الإسناد وأرسلا فهبي مخالفة غير قادحة . واستدلوا أيضًا بما رواه الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالا كان يثني الأذان والإقامة ، وادعى الحاكم فيه الانقطاع : قال الحافظ : ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ، ويؤيد ذلك ما رواه ابن أتى شيبة عن جبر بن على عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن ٍ جده ، وهو سعد القرظ قال : أذن بلال حياة رسو ل الله صلى الله عليه وآ له وسلم ، ثم أذن لأبي بكر في حياته ، ولم يؤذن في زمان عمر . وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر . . وأما ما رواه أبو داو د من أن بلالا ذهب إلى الشام في حياة أبى بكر فكان بها حتى مات. فهو مرسل ، وفي إسناده عطاء الخراساني وهو مدلس . وروى الطبراني في مسند الشاميين. من طريق جنادة بن أبي أمية عن بلال أنه كان يجعل الأذان والإقامة مثني مثني ، وفي إسناده ضعف . قال الحافظ : وحديث أبي محذورة في تثنية الإقامة مشهور عند النسائي وغيره انتهى. وحديث أبي محذورة حديث صحيح ساقه الحازمي في الناسخ و المنسوخ، وذكر فيه الإقامة مرتین مرتین وقال: هذا حدیث حسن علی شرط أبی داو د والترمذی والنسائی ، وسیأتی ما أخرجه عنه الخمسة « أن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة. والإقامة سبع عشرة » وهو حديث صححه الترمذي وغيره ، وهومَتأخر عن حديث بلال الذي فيه الأمر بالإيتار إقامة لأنه بعد فتح مكة ، لأن أبا محذورة من مسلمة الفتح ، وبلالا " أمر بافراد الإقامة أوَّل ما شرع الأذان فيكون ناسخا . وقد روى أبو الشيخ أن بلالا أذن بمنى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك. إذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تثنية الإقامة صالحة للاحتجاجبها لما أسلفناه ، وأحاديث إفراد الإقامة. وإن كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين ، لكن أحاديث التثنية مشتملة. على الزيادة ، فالمصير إليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما عرفناك. وقد ذهب بعض. أهل العلم إلى جواز إفراد الإقامة وتثنيتها . قال أبوعمر بن عبد البر : ذهب أحمد بن حنبل وإسحق بن راهویه و داو د بن علی و محمد بن جریر إلی إجازة القول بکل ما روی عن رسول. الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحملوه على الإباحة والتخيير ، قالوا : كل ذلك جائز لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل به أصحابه ، فمن شاء قال... الله أكبر أربعا في أول الأذان ، ومن شاء ثني الإقامة ، ومن شاء أفر دها إلا قوله قد قامت. الصلاة فإن ذلك مرتان على كل حال انتهى . وقد أجاب القائلون بإفراد الإقامة على حديث أنى محذورة بأجوبة منها أن من شرط الناسخ أن يكون أصح سندا وأقوم قاعدة وهذا

ممنوع ، فان المعتبر فىالناسخ مجرِّد الصحة لا الأصحية ؛ ومنها أن جماعة من الأئمة ذهبوا إلى آن هذه اللفظة في تثنية الإقامة غير محفوظة . ورووا من طريق أبي محذورة ﴿ أَنَ النِّي صَلَّى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » كما ذكر ذلك الحازمي في الناسخ والمنسوخ ، وأخرجه البخارى في تاريخه ، والدار قطني وابن خزيمة ، وهذا الوجه غير نافع لأن القائلين بأنها غير محفوظة غاية ما اعتذروا به عدم الحفظ ، وقد حفظ غير هم من الأئمة كما تقدم ، ومن علم حجة على من لايعلم . وأما رواية الإيتار إقامة عن أبي محذورة فليست ، كروايته التشفيع ، على أن الاعتماد على الرواية المشتملة على الزيادة . ومن الأجوبة أن وتثنية الإقامة لو فرض أنها محفوظة وأن الحديث بها ثابت لكانت منسوخة ، فان أذان بلال هو آخر الأمرين ، لأن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لما عاد من جنين ورجع إلى المدينة أقرُّ بلالا على أذانه وإقامته. قالوا: وقد قيل لأحمد بن حنبل: أليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لأن حديث أبي محذورة بعد فتح مكة قال : أليس قد رجع وسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة فأقر بلالا على أذان عبد الله بن زيد ، وهذا أنهض ما أجابوا به ، ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالا أذَّن بعد رجوع النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وأفر د الإقامة ومجرّد قول أحمد بن حنبل لايكني، فان ثبت ذلك كان دليلا لمذهب من قال بجواز الكل ويتعين المصير إليها ، لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجميع لابالنسخ .

٣ - (وَعَنَ ابْنُ مُعَرَ قَالَ ﴿ إِ أَنَمَا كَانَ الأَذَانُ عَلَى عَهُد رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَسَلَّمَ مَرَّتَ مُنِ مَرَّتَ مُنِ ، وَالإقامَةُ مَرَّةً مَرَّةً ، غَيْرَ أَنَهُ يَقُولُ : قَد ° قامَتِ الصَّلاةُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى أَنَ المِعْنَا الإقامَة تَوضَأَنا مُرَّجَمٌ خَرَجُنَا إِلَى الصَّلاة ِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى أَنَ) .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي إسناده أبو جعفر المؤذن. قال شعبة : لايحفظ لأبي جعفر غير هذا الحديث. وقال ابن حبافي : اسمه محمد بن مسلم بن مهران ، وقال الحاكم : اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي . قال الحافظ : ووهم الحاكم في ذلك . ورواه أبوعوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المغيرة عن عيسي بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر . قال الحافظ : وأظن سعيد وهم فيه ، وإنما رواه عيسي عن شعبة كما تقدم ، لكن سعيد وثقه أبو حاتم . ورواه ابن ماجه من حديث سعد القرظ مرفوعا «كان أذان بلال مثني مثني وإقامته مفردة» وعن أبي رافع نحوه ، وهما ضعيفان ، وقد صرح اليعمري في شرح الترمذي أن

حديث ابن غمر إسناده صحيح : والحديث يدل على أن الأذان مثنى ، والإقامة مفردة ، إلا الإقامة ـ وقد تقدم البحث عن ذلك .

٤ - (وَعَنْ أَبِي مَعْدُورَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ مَا الْأَذَانَ وَ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَإِلَهَ إِلاَّ اللهُ أَكْبَرُ الله أَنْهَدُ أَنْ كَعَمَّدًا رَسُولُ الله ، ثُمَّ لَإِلَهَ إِلاَّ اللهُ مَرَّتَيْن ، أَشْهَدُ أَنَّ مُعَمَّدًا رَسُولُ الله ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَإِلَهَ إِلاَّ اللهُ مَرَّتَيْن ، أَشْهَدُ أَنَّ مُعَمَّدًا رَسُولُ الله مَرتَيْن ، أَشْهَدُ أَنَّ مُعَمَّدًا رَسُولُ الله مَرتَيْن ، اللهُ أَكْبَرُ الله مَرتَيْن ، الله أَكْبَرُ الله مَرتَيْن ، الله أَكْبَرُ الله أَكْبَر في أَولَه الله أَكْبَر أَن لاإلَه إلاّ الله أَن رَوَاهُ مُسْلِم والنّسائي ، وذَكر التَكْبير في أَولَه اللهُ أَكْبَر ، لاإلَه إلاّ الله أَن والله والنّسائي ، وذَكر التَكْبير في أوله أَرْبَعا . وَلا خَمْسَة عَنْ أَني مُخذُورَة و أَنَّ النّبي صَلّى الله عَلَيْه وآله وسَلّمَ اللهُ عَلَيْه وآله وسَلّمَ عَلَيْه واله وسَلّمَ عَلَيْه والإقامة سَبْعَ عَشَرَة كَلِمة " » قال عَلَيْمة أَلادَان نِسْع عَشَرة كَلِمة " » والإقامة سَبْع عَشَرة كَلِمة " » قال النّر مذي : حد يث حسَن صَيّن صَيّخ) .

الرواية الأولى أخرجها أيضا بتربيع التكبير في أوله الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان . وقال ابن القطان : الصحيح في هذا تربيع التكبير ، وبه يصحّ كون الأذان تسع عشرة كلمة كما في الرواية الثانية مضموما إلى تربيع التكبير الترجيع . قال الحافظ حاكيا عن ابن القطان : وقد وقع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير ،وهي التي ينبغي أن يعد والصحيح اه وقد رواه أبو نعيم في المستخرج والبيه في بتربيع التكبير وقال بعده : أخرجه مسلم عن إسحق ، وكذلك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ . والرُّواية الثانية أخرجها أيضا الدارمي والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقي وتكلم عليه بأوجه من التضعف رد ها ابن دقيق العيد في الإمام ، وصحح الحديث وأخرجه أيضا الطبراني (قوله تسع عشرة كلمة) لأن التكبير في أوله مربع ، والترجيع في الشهادتين يصيركل واحدة منهما أربعة ألفاظ والحيعلتين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوحيد فى آخره (قوله سبع عشرة كلمة) بتربيع التكبير في أول الإقامة وترك الترجيع وزيادة قد قامت الصلاة مرتين وباقي ألفاظها كالأذان فتكون الإقامة ذلك المقدار . والحديث يدل على تربيع التكبير والترجيع وتربيع كبير الإقامة وتثنية باقى ألفاظها ، وقد قدم الكلام على جميع هذه الأطراف مستوفى ، وقد عرفت مما سلف أن حديث أبي محذورة راجح لأنه متأخر ومشتمل على الزيادة ، لاسيا مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه إياه .

٥ - (وَعَنَ أَبِي كَفُدُو رَقَ قَالَ (قُلُتُ يَا رَسُولَ اللهِ عَلَّمْنَى سُنُنَّةَ الأَذَانِ عَلَمْنَى سُنُنَّةَ الأَذَانِ

فَعَلَّمَهُ وَقَالَ : فَانْ كَانَتْ صَلَاةُ الصَبْحِ قُلْتَ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ الصَّلاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، الله أكْبَرُ اللهُ أكْبَرُ ، لاإِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، رَوَاهُ أَنْعَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة ، وفي إسناده محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة والحرث بن عبيد ، والأوّل غير معروف ، والثانى فيه مقال ، ولكنه قد روى من طريق آخرى ، وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع إليه ،

باب رفع الصوت بالأذان

١ - (عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَ اللَّؤَذَن يُغْفَرُ لَه مُ مَدً صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَه كُلُ رَطْبِ وَيَابِسٍ وَوَاه الْحَمْسَة وَالاَّ الْحَمْسَة الاَّ النَّرْمُذَى).

الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان ، وفي إسناده أبو يحيى الراوى له عن أبي هريرة ، قال ابن القطان : لا يعرف ؛ وادعى ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان ، ورواه النبهق من وجهين آخرين عن الأعمش ، قال تارة عن أبي صالح ، و تارة عن مجاهد عن أبي هريرة . قال الدار قطني : الأشبه أنه عن مجاهد مرسل . وفي العلل لابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه . ورواه أبو أسامة عن الحرث بن الحكم عن أبي هبيرة يحيى بن عباد عن شيخ من الأنصار فقال : الصحيح حديث منصور . ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ و المؤذ " يغفر له مد "صوته ، ويصدقه من يسمعه من رطب ويابس ، وله مثل أجر من صلى معه » وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهتي من حديث مجاهد عن ابن عمر . وفي الباب عن أنس عند ابن عدى وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل . وعن جابر عند الباب عن أنس عند ابن عدى وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل . وعن جابر عند الحون في المؤذان أولى ، والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الأذان الموت في الأذان الذي يبلغه صوته ذنوب تمال الله عليه وآله وسلم لأبي محذورة «ارجع فارفع صوتك » وهذا أمر برفع الصوت ، قيل هو تمثيل بمعني أنه لو كان بين المكان الذي يؤذن فيه والمكان الذي يبلغه صوته ذنوب تمال الله المسافة لغفرها الله له .

٢ - (وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بْنِ عَبَدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ أَنَّ أَمِا سَعِيدٍ

الخُدُرِيُّ قالَ لَهُ : « إِ" فَي أَرَاكَ تُحِبُ الغَنَمَ وَالبادِينَةَ ، فاذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بادِينَكَ فارْفَعْ صَوْتَكَ بالنِّدَاءِ ، فانَّهُ لايسْمَعُ مَدَى صَوْتِ المُؤَذَّن جِنَّ وَلا إِنْسُ وَلا مُنْى ءُ لِلاَّ يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ القيامَة ، قالَ أَبُو سَعِيد : سَمِعْتُهُ مِن وَلا إِنْسُ وَلا مُنْى ءُ لِلاَّ يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ القيامَة ، قالَ أَبُو سَعِيد : سَمِعْتُهُ مِن رَسُول الله صَلَّى الله عليه وآليه وسَلَّمَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبَّخارِيُّ وَالنَّسَائَ وَالنَّسَائَ أَنْ مَاجَهُ) .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي ومالك في الموطأ وغيرهما ﴿ قُولُهُ تَحْبُ الْغُنْمُ وَالْبَادِيَّةُ ﴾ أي لأجل الغنم لأن فيها ما يحتاج في إصلاحها إليه من الرعى وهو في الغالب لايكُون إلا بالبادية (قوله في غنمك أو باديتك) يحتمل أن يكون (أو شكا من الراوى ، ويحتمل أن يكون التنويع ، لأن الغنم قد لاتكون في البادية ، ولأنه قد يكون في البادية حيث لاغنم (قوله فارفع صوتك) فيه دليل لمن قال باستحباب الأذان للمنفر د وهو الراجع عند الشافعية (قوله مدى صوت المؤذَّن) أي غاية صوته (قوله جن ولا إنس ولا شيء) ظاهره يشمل الحيوانات والحمادات فهو من العام بعد الخاص . والحديث الأوَّل يبين معنى الشيء المذكور هنا ، لأن الرطب واليابس لايخرج عن الاتصاف بأحدهما شيء من الموجودات . وفي رواية لابن خزيمة « لايسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس » وبهذا يظهر أن التخصيص بالملائكة كما قال القرطبي، أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير ممتنع عقلا ولا شرعا أن يخلق الله في الجمادات القدرة على السماع والشهادة ، ومثله قوله تعالى _ وإن من شيء إلا يسبح بحمده _ وفي صحيح مسلم « إنى لأعرف حجرا كان يسلم على" » و منه ما ثبت فى البخارى و غيره من قول النار : «أكل بعضى بعضا » قال الزين ابن المنير : والسرّ في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجه الدعوى والجواب والشهادة . وقيل المراد بهذه الشهادة إشهار المشهود له بالفضل وعلو الدرجة ، كما أن الله يفضح بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ، وقد تقدّم تعليل ذلك ، وفيه أن حبّ الغنم والبادية لاسيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح .

باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوى عنقه عند الحيعلة ولايستدير

١ – (عَن ْأَبِ جُحَيْفَة قَالَ ﴿ أَتَيْتُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ عَكَةً وَهُوَ بِالأَبْطَحِ فِي قُبَّةً لِلهُ خَمْراء مِن ْأَدَمٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ بِلال " بِوَضُوئِهِ قَمِن ْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِوَضُوئِهِ قَمِن ْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَيْهِ مَنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَى إِلهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَا إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهُ إِلَهُ إِلَالًا إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَّهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهِ إِلْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ أَلِهُ أَلِهُ إِلَهُ أَلَهُ أَلَهُ أَلَهُ إِلَهُ إِلّهُ إِلَهُ إِلَهُ عَلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلَهُ أَلَالِهُ أَلْهُ أَلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ أَلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ أَلِهُ أَلّهُ أَلَّهُ إِلَهُ أَلْهُ أَلّهُ أَلِهُ أَلِهُ أَلّهُ أَلّهُ أَل

الحديث أخرجه النسائي بزيادة « فجعل يقول في أذانه هكذا ينحرف يمينا وشمالا » وابن ماجه بزيادة « رأيته يدور في أذانه »لكن في إسناده الحجاج بن أرطاة ، ورواه الحاكم بزيادة ألفاظ وقال : قد أخرجاه إلا أنهما لم يذكرا فيه إدخال الأصبعين في الأذنين والاستدارة ، وهو صحيح على شرطهما . ورواه ابن خزيمة بلفظ « رأيت بلالا يؤذن يتبع بفيه ، يميل رأسه يمينا وشمالا » ورواه من طريق أخرى بزيادة « ووضع الأصبعين فى الأذنين » وكذا رواه أبو عوانة فى صحيحه وأبو نعيم فى مستخرجه بزيادة « رأى أبوجحيفة بلالا يؤذَّن ويدور وأصبعاه في أذنيه » وكذا رواه البزار . وقال البيهتي : الاستدارة لمرَّرد من طريق صحيحة ، لأن مدار ها على سفيان الثورى وهو لم يسمعه من عون بن أبى جحيفة إنما سمعه عن رجل عنه ، والرجل يتوهم أنه الحجاج ، والحجاج غير محتجّ به ، قال : وهم عبد الرزاق في إدراجه ، وقد وردت الاستدارة من وجه آخر أخرجه أبو الشيخ في كتاب الأذان من طريق حماد وهشيم جميعا عن عون الطبراني من طريق إدريس الأو دى عنه ، وفى الإفراد للدارقطني عن بلال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أذَّنا وأقمنا أن لانزيل أقدامنا عن مواضعها » وإسناده ضعيف (قوله فمن ناضح و نائل) الناضح : الآخذ من الماء لجسده بركا ببقية وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم . والنائل : الآخذ من ماء في جسد صاحبه لفراغ الماء لقصد التبرُّك. وقيل إن بعضهم كأن ينال ما لايفضل منه شيء، وبعضهم "كان ينال منه ما ينضحه على غيره . وفي رواية في الصحيح « ورأيت

بلالا أخرج و ضوءا فرأيت الناس يبتدرون ذلك الوضوء ، فمن أصاب منه شيئا تمسح به ، ومن لم يصب أخذ من بلل صاحبه » وبهذه الرواية يتبين المراد من تلك العبارة. والنضح: الرش وقد نقدم الكلام عليه (قوله ههنا وههنا) ظرفا مكان ، والمراد بهما جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوى . وللحديث فوائد وفيه أحكام سيأتى بسط الكلام عليها في مواضعها ، والمقصود منه ههنا الاستدلال على مشروعية التفات المؤذِّن يمينا وشمالًا وجعل الأصبعين في الأذنين حال الأذان ، والالتفات المذكور ههنا مقيد بوقت الحيعلتين ، وقد بوّب له ابن خزيمة فقال : باب انحراف المؤذّن عند قوله حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح بفمه لابيدنه كله . وإنما يمكن الانحراف بالفم بانحراف الرأس . وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ، فني بعضها أنه كان يستدير ، وفي بعضها ولم يستدر كما سلف ، ولكنها لم ترو الاستدارة إلا من طريق حجاج وإدريس الأودى وهما ضعيفان ، وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العرزمي . وقد خالف هؤلا ء الثلاثة من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه « ولم يستدر » أخرجه أبو داو د كما تقدم . قال الحافظ : ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عني بها استدارة الرأس ومن نفاها عنى استدارة الجسدكله ، ومشى ابن بطال ومن تبعه على ظاهره ، فاستدل به على جواز الاستدارة . قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استدارة المؤذَّن للإسماع عند التلفظ بالحيعلتين ، واختلف هل يستدير ببدنه كله أو بوجهه فقط وقدماه قارتان؟ واختلف أيضًا هل يستدير في الحيعلتين الأولتين مرة وفي الثانيتين مرة ، أو يقول حيّ على الصلاة عن يمينه ثم حيّ على الصلاة عن شماله ، وكذا في الأخرى، وقد رجح هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة ، قال : والأوَّل أقرب إلى لفظ الحديث انتهى كلامه بالمعنى . وروى عن أحمد أنه لايدور إلا إذا كان على منارة لقصد إسماع أهل الجهتين ، وبه قال أبو حنيفة وإسحق ، وقال النخعي والثورى والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد : إنه يستحبُّ الالتفات في الحيعلتين يمينا وشمالًا ولا يدور ولا يستدير ، سواء كان على الأرض أو على منارة . وقال مالك : لايدور ولا يلتفت إلا أن يريد إسماع الناس . وقال ابن سيرين : يكره الالتفات . والحقّ استحباب الالتفات حال الأذان بدون تقييد . وأما اللَّهُ وَإِنَّا فَقَدْ عَرَفْتُ اخْتَلَافُ الْأَحَادِيثُ فَيْهُ ، وقد أَمكن الْجَمْعُ بَمَا تَقْدُمُ فلا يَصَارُ إِلَى الترجيح . وفي الحديث استحباب وضع الأصبعين في الأذنين ، وفي ذلك فائدتان ذكرهما العلماء: الأولى أن ذلك أرفع لصوته ، قال الحافظ: وفيه حديث ضعيف من طريق سعد القرظ عن بلال . والثانية أنه علامة للمؤذِّن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم أنه يؤذَّن . قال الترمذي : استحبِّ أهل العلم أن يدخل المؤذَّن أصبعيه في أذنيه في الأذان . قال : واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا ، ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ تعيين الأصبع التي يستحب وضعها ، وجزم النووي بأنها المسبحة وإطلاق الأصبع مجاز عن الأنملة

باب الأذان أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة

١ - (عَنَ جَابِرِ بُنْ سَمُرَةَ قَالَ ﴿ كَانَ بِلَالٌ ۚ يُؤَذُّنُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ لَا يَخْرُمُ أُنْمُ لَا يُغْرِمُ أَنْمُ لَا يُغْرِمُ أَنْمُ لَا يُغْرِمُ أَنْمُ لَا يُعْرِمُ أَنْمُ لَا يُعْرِمُ أَنْمُ لَا يُعْرِمُ لَا يَعْرَمُ لَا يُعْرَمُ لَا لَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَاذَا خَرَجَ أَقَامٍ حِينَ يَرَاهُ ﴾ , رَوَاهُ أَمْمَدُ وَمُسْلِمٌ وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَ ﴾ .

﴿ قِولُهُ لَا يَخْرُمُ ﴾ أي لا يترك شيئًا من ألفاظه . الحديث فيه المحافظة على الأذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير ، وهكذا سائر الصلوات إلا الفجر لما سيأتي . وفيه أيضا أن المقيم لايقيم إلا إذا أراد الإمام الصلاة . وقد أخرج ابن عدى من حديث أبي هريرة سر فوعاً « المؤذِّن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » و ضعفه ، و لعل تضعيفه له لأن في إسناده شريكا القاضي . وقد أخرج البيهتي نحوه عن على وضي الله عنه من قوله ، وقال ليس بمحفوظ . ورواه أبوالشيخ من طريق أبى الجوزاء عن ابن عمه ، وفيه معارك وهو ضعيف . ويعارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخاري ومسلم وأبي داو د والترمذي والنسائي بلفظ « أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، أي خرجت لأنه يدل على أن المقيم شرع في الإقامة قبل خروجه . ويمكن الجمع بين الحديثين بأن بلالاكان يراقب خروج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الإقامة عند أوَّل رؤيته له قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا ، ويشهد لهذا ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « إن الناس كانوا ساعة يقول المؤذِّن الله أكبر يقومون إلى الصلاة فلا يأتى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف » . روفى صبيح مسلم وسنن أبى داود ومستخرج أبي عوانة « أنهم كانوا يعدُّلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وآ له وسلم » وفىحديث أبى قتادة «أنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم » فنهاهم عن ذلك لاحمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار . قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر حديث الباب : وفيه أن الفريضة تغنى عن تحية المسجد انتهى

٢ - (وَعَن ابْن مَسْعُنُود أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ,
 ٧ كِيْنَعَنَ أَحَد كُم أَذَانُ بِاللَّا مِن سُعُورِهِ فَانَّهُ يُؤَذَّنُ أَوْ قَالَ يُنادِي بِلَبْلٍ ,
 لَير جبعَ قَائمُكُم وَبُوقَظُ نَائمُكُم ، رَوَاه الجَماعة الآ التَّر مِذِي) ٥ .

(قوله أحدكم) فى رواية للبخارى « أحدا منكم » شك من الراوى ، وكلاهمايفيد العموم (قوله من سحوره) بفتح أوَّله : اسم لما يؤكلُ في السحر . ويجوز الضمُّ وهو اسم الفعل (قوله ليرجع) بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازما ومتعدياً ، تقول : رجع زيد ورجعت زيدا ، ولا يقال في المتعدى بالتثقيل ، ومن رواه بالضم والتثقيل فقد أخطأ لأنه يصير من الترجيع وهو الترديد وليس مرادا هنا ، وإنما معناه يرد القائم : أي المتهجد إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطا ، أو يتسحر إن كان له حاجة إلى الصيام ويوقظ النَّائم ليتأهب للصلاة بالغسل والوضوء . والحديث يدلُّ على جواز الأذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة ، وقد ذهب إلى مشروعيته الجمهورمطلقا ، وخالف في ذلك الثوري وأبوحنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناصر وزيد بن على . قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم : إنه يكتني به للصلاة . وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالى : إنه لايكتني به . وادَّعي بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعقب بحديث الباب ، وأجيب بأنه مسكوت عنه وعلى التنزّل ، فمحله ما إذا لم يرد نطق بخلافه ، وههنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة الآتي ، وهو يدل على عدم الاكتفاء ، نعم حديث زياد بن الحرث عند أبي داود يدل على الاكتفاء ، فان فيه أنه أذَّ ن قبل الفجر بأمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأنه استأذنه فى الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف كما قال الحافظ .وأيضا فهي واقعة عين وكانت فى سفر ، ومن ثم قال القرطبي : إنه مذهب واضح . ويدل أيضا على عدم الاكتفاء أن الأذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال « ليرجع قائمكم » الحديث ، فهو لهذه الأغراض المذكورة لاللإعلام بالوقت والأذان هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة ، والأذان قبل الوقت ليس إعلاما بالوقت ، وتعقب بأن الإعلام بالوقت أعم من أن يكون إعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل .

واحتج المانعون من الأذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لللال « لاتؤذن حتى يستبين لك الفجر ، ومد يديه عرضا » أخرجه أبو داو د . و بما أخرجه أيضا من حديث ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر « فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادى : ألا إن العبد نام » قالوا : فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية : إن النداء قبل الفجر لم يكن بألفاظ الأذان ، وإنما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم . وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بأن الأول منهما لاينتهض لمعارضة ما في الصحيحين لاسيا مع إشعار الحديث بالاعتياد . وأما الثاني فلا حجة فيه لأنه قد صرح بأنه موقوف أكابر الأئمة كأحمد والبخارى والذهلي وأبي داود و أبي حاتم والدارقطني

والأثر م والترمذي ، وجزموا بأن حمادا أخطأ في رفعه، وأن الصواب وقفه . وأما التأويل المذكور فقال الحافظ في الفتح: إنه مردود لأن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعا وقد تضافرت الأحاديث على التعبير بلفظ الأذان قطعا فحمله على معناه الشرعي مقدم ولأن الأذان الأوَّل لوكان بألفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين ، والحديث ليس فيه تعيين الوقت الذي كان بلال يؤذّن فيه . وقد اختلف من أيّ وقت يشرع في ذلك ، فقيل إنه يشرع وقت السحر ، ورجحه جماعة من أصحاب الشافعي . وقيل إنه يشرع من النصف الأخير ، ورجحه النووى وتؤول ماخالفه . وقيل يشرع للسبع الأخير في الشتاء وفي الصيف لنصف السبع قاله الجويني . وقيل وقته الليل جميعه ، ذكره صاحب العمدة ، وكأن مسنده إطلاق لفظ بليل. وقيل بعد آخر اختيار العشاء، وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذي كان بلال يؤذَّن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة « أنه لم يكن بين أذان بلال وابن أم مكتوم إلا أن يرقى هذا وينزل هذا » وكانا يؤذنان في بيت مرتفع كما أخرجه أبو داو د ، فهذه الرواية تقيد إطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ماأخرجه الطحاوى أن بلالا وابن أم مكتوم كانا يقصدان وقتا واحدا فيخطئه بلال ويصيبه ابن أم مكتوم . وقد اختلف في أذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الأوقات ؟ فادُّعي ابن القطان الأول ، قال الحافظ : وفيه نظر . والحكمة في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين الصلوات ما ورد من الترغيب في الصلاة لأوَّل الوقت ، والصبح يأتي غالبا عقيب النوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت .

٣ - (وَعَن ْ سَمُرة بَن جُنْد بَ قال : قال رَسُولُ الله صَلَى اللهُ عَلَيهُ وآله وَسَلَم « لايَغُو تَكُم من شُورِكُم أَذَانُ بلال ، ولا بياضُ الأفُق المُسْتَطيلُ مَكَذا حَتّى يَسْتَطير هَكَذا : يَعْنى مُعْتَرِضًا » رَوَاه مُسْلِم وُ أَحْمَد وَالْتَر مُذَى وَلَا الفَجْدُ وَالتَر مُذَى وَلَا الفَجْدُ المُسْتَطيلُ ، وَلا الفَحْدُ المُسْتَطيدُ فَى الْأَفْتَ ») :

إلى وعن عائشة وَابْن مُعمَّر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ قَال ﴿ إِنَّ بِلَالاً يَثُودَ نَ بِلَيْلِ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَى يُؤَذَّ نَ ابْنُ أَنَّ مَكُنُوم ﴾ مُتَّفَق عليه . ولا همَدَ والبُّخارِي ﴿ فَانَهُ لا يُؤَذَّن حَتَى يَطْلُعُ الفَجْرُ ﴾ ولِمُسْلِم ﴿ وَلَمْ يَكُنُ بَيْنَهُما إِلاَّ أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَرْقَى هذا ﴾) .

(قوله المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا) صفة هذه الإشارة مبينة في صحيح مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود بلفظ « وليس أن يقول هكذا و هكذا ، وصوّب يده

رفعها حتى يقول هكذا ، وفرَّج بين أصبعيه » وفي رواية « ليس الذي يقول هكذا ، وجمع أصابعه ثم نكسها إلى الأرض ، ولكن الذي يقول هكذا ، وجمع أصابعه ووضع المسبحة على المسبحة ومدّ يديه » وفي رواية « ليس الذي يقول هكذا ، ولكن يقول هكذا » وفسرها جويو بأن المراد أن الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل ، والمعترض هو الفجر الصادق ويقال له الثاني و المستطير بالراء. وأما المستطيل باللام فهوالفجر الكاذب الذي يكون كذنب السرحان. وفي البخاري من حديث ابن مسعود «وليس أن يقول الفجر أو الصبح، وقال بأصابعه ورفعها إلى فوق وطأطأ إلى أسفل حتى يقول هكذا » وقال زهير بسبابتيه إحداهما فوق الأخرى ، ثم أمرَّهما عن يمينه وشماله (قوله حتى يؤذَّن ابن أمَّ مكتوم) في رواية للبخارى « حتى ينادى » و بتلك الزيادة : أعنى قوله « فانه لايؤذّ ن حتى يطلع الفجر » أوردها فى الصيام (قوله ولمسلم لم يكن بينهما) هذه الزيادة ذكرها مسلم فى الصيام من حديث ابن عمر ، وذكرها البخارى فى الصيام من كلام القاسم . قال الحافظ فى أبواب الأذان من الفتح : ولا يقال إنه مرسل لأن القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة ، لأنه ثبت عند النسائى من رواية حفص بن غياث وعند الطحاوى من رواية يحيى بن القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة بلفظ « ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا ، قال النووى فى شرح مسلم : قال العلماء : معناه أن بلالا كان يؤذُّن قبل الفجر ويتربص بعد أذانه للدعاء ونحوه ، ثم يرقب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فأخبر ابن أمّ مكتوم ، فيتأهب ابن أمّ مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع فى الأذان مع أوَّل طلوع الفجر . والحديث يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد . وأما الزيادة فليس في الحديث تعرّض لها ، و نقل عن بعض أصحاب الشافعي أنه يكره الزيادة على أربعة لأن عثمان اتخذ أربعة ، ولم تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين ، وجوزه بعضهم من غير كراهة . قالوا : إذا جازت الزيادة كعثمان على ماكان في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره . قال أبوعمر بن عبد البر" : وإذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز أكثر من هذا العدد إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له اه . والمستحبّ أن يتعاقبوا واحدا بعد واحدكما اقتضاه الحديث إن اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر ، فان تنازعوا في البداءة أقرع بينهم .

وفى الحديث دليل على جواز أذان الأعمى . قال ابن عبد البر" : وذلك عند أهل العلم إذا كان معه مؤذن آخر يهديه للأوقات ، وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة أذان الأعمى . وعن ابن عباس كراهة إقامته ، وللحديثين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود .

باب ما يقول عند سماع الأنان والإقامة وبعد الأذان

١ – (عَن ْ أَبِي سَعِيد أَن النَّهِي صَلَّتَى اللهُ عليه وآلِه وَسَلَّمَ قَالَ « إذا سَعِثْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ ما يَقَولُ المُؤَذِّن ُ) رَوَاهُ الْجَمَاعَة ُ) .

وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي ، وعن أبي هريرة عند النسائي أيضا ، وعن أم حبيبة عند الطحاوي ، وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي ، وعن عائشة عند أبي داود ، وعن معاذ عند أبي الشيخ ، وعن معاوية عند النسائي (قوله إذا سمعتم) ظاهره اختصاص الإجابة بمن سمع حتى لورأى المؤذَّن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذَّن لكن لم يسمع أذانه لبعد أو صمم لاتشرع له المتابعة ، قاله النووي في شرح المهذَّب (قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذَّن) ادعى ابن وضاح أن قوله المؤذن مدرج ، وأن الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول ، وتعقب بأن الإدراج لايثبت بمجرّد الدعوى وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إثباتها ولم يصب صاحب العمدة في حذفها قاله الحافظ (قوله مثل ما يقول) قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها . قال الحافظ : والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة «أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذِّن حتى يسكت». وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الآتي بعد هذا . والحديث يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع ألفاظ الأذان الحيعلتين وغيرهما ، وقد ذهب الجمهور إلى تخصيص الحيعلتين بحديث عمر الآتي فقالوا يقول مثل ما يقول فها عدا الحيعلتين ، وأما في الحيعلتين فيقول لاحول ولا قوَّة إلا بالله . وقال ابن المنذر : يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذ أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قال فلم لايقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيعلة والحوقلة وهو وجه عند الحنابلة. والظاهر من قوله في الحديث: فقولوا التعبد بالقول وعدم كفاية إمرار المجاوبة على القلب ، والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه. قال اليعمرى: لاتفاقهم على أنه لايلزم المجيب أن يرفع صونه ولا غير ذلك . قال الحافظ : وفيه بحث لأن المماثلة وقعت في القول لافي صفته ولاحتياج المؤذِّن إلى الإعلام شرع له رفع الصوت ، بخلاف السامع فليس مقصوده إلا الذكر، والسر والجهر مستويان في ذلك. وظاهر الحديث إجابة المؤذّن في جميع الحالات من غير فرق بين المصلي وغيره . وقيل يؤخر المصلي الإجابة حتى يفرغ. وقيل يجب إلا في الحيعلتين. قال الحافظ: والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى

يفرغ ، وكذا حال الجماع والخلاء ، قيل والقول بكراهة الإجابة في الصلاة يحتاج إلى دليل ولا دليل ، ولا يخفي أن حديث « إن في الصلاة لشغلا » دليل على الكراهة، ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وآله و سلم من إجابة السلام فيها ، وهو أهم من الإجابة للمؤذُّ ن . وظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترجيع وغيره . وفيه متمسك لمن قال بوجوب الإجابة ، لأن الأمر يقتضيه بحقيقته ، وقد حكى ذلك الطحاوى عن قوم من السلف ، وبه قالت الحنفية وأهل الظاهر وأبن وهب . وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب . قال الحافظ : واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سمع مؤذنا ، فلما كبر قال على الفطرة ، فلما تشهد قال خرج من النار » قالوا: فلما قال صلى الله عليه وآله وسلم غيرماقال المؤذَّن علمنا أن الأمر بذلك للاستحباب ورد بأنه ليس في الرواية أنه لم يقل مثل ما قال ، وباحتمال أنه وقع ذلك قبل الأمر بالإجابة واحتمال أن الرجل الذي سمعه النبيّ صلى الله عليه وسلم يؤذّن لم يقصد الأذان . وأجيب عن هذا الأخير بأنه وقع في بعض طرق هذا الحديث أنه حضرته الصلاة ، وقد عرفت غير مرة أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لايعارض القول الخاص بنا وهذا منه . والظاهر من الحديث التعبد بالقول مثل ما يقول المؤذن ، وسواء كان المؤذن واحدا أو جماعة . قال القاضي عياض : وفيه خلاف بين السلف ، فمن رأى الاقتصار على الإجابة للأوَّل احتجّ بأن الأمر لايقتضى التكرار ويلزمه على ذلك أن يكتني باجابة المؤذن مرة واحدة فىالعمر . ٢ - (وَعَنْ 'مُعَمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ۚ ﴿ إِذَا قَالَ اللَّؤَذَّنُّ اللَّهُ أَكْ نَبِرُ اللَّهُ أَكْ نَبِرُ ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، وثم قال أشهد أن الإله إلا الله ، قال أشهد أن الإله إِلاَّ اللهُ ، ثُمَّ قالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، قالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ، ثمَّ قال حَى عَلَى الصَّلاة ، قال : لاحتوال ولا قُوَّة إلا بالله ، ثمَّ قال حتى على الفكلاح ، قال : لاحتوال ولا قُنُوَّة إلا الله ، أثم قال الله أكْتَبرُ الله أكْتَبرُ ، قال الله أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ مُمَّ قَالَ لاإِلَهَ إِلاَّ اللهُ ،قالَ : لاإِلَهَ إلا اللهُ مِن قَلْبِهِ دَخَلَ الحَنَةَ أَن رَوَاهُ مُسُلَّمٌ وأبوداوُد .

الحديث أخرج البخارى نحوه من حديث معاوية ، وقال : هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم يقول . قال الحافظ فى الفتح : وقد وقع لنا هذا الحديث : يعنى حديث معاوية وذكر إسنادا متصلا بعيسى بن طلحة قال « دخلنا على معاوية فنادى مناد بالصلاة فقال : الله أكبر ، فقال : أشهد أن لاإله فقال : أشهد أن لاإله إلا الله ، فقال ، أشهد أن لاإله إلا الله ، فقال : أشهد أن يحمدا رسول الله ،

فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمدا رسول الله ، ولما قال حيَّ على الصلاة ، قال : لاحول ولا قوّة إلا بالله ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم » (قوله لاحول ولا قوّة) قال النووى فى شرح مسلم : قال أبو الهيثم : الحول : الحركة : أى لاحركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله تعالى ، وكذا قال ثعلب وآخرون . وقيل لاحول فى دفع شرّ ولا قوَّة في تحصيل خير إلا بالله . وقيل لاحول عن معصية الله إلا بعصمته ، ولا قوَّة على طاعته إلا بمعونته ، وحكى هذا عن ابن مسعود ، وحكى الجوهرى لغة غريبة ضعيفة آنه يقال : لاحيل ولا قوَّة إلا بالله ، قال : والحول والحيل بمعنى . ويقال في التعبيرعن قولهم : لاحول ولا قوّة إلا بالله الحوقلة هكذا قال الأزهري والأكثرون. وقال الجوهري الحوقلة ، فعلى الأوَّل وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من القوَّة ، واللام من اسم الله .وعلى الثانى الحاء واللام من الحول والقاف من القوة، والأول أولى لئلا يفصل بينُ الحروف ، ومثل الحوقلة الحيعلة في حيّ على الصلاة وعلى الفلاح . والبسملة في بسم الله والحمدلة في الحمدلله . والهيللة في لا إله إلا الله . والسبحلة في سبحان الله انتهى كلامه (قوله دخل الجنة) قال القاضي عياض : إنما كان كذلك لأن ذلك توحيد وثناء على الله تعالى وانقياد لطاعته وتفويض إليه بقوله لاحول ولا قوَّة إلا بالله ، فمن حصل هذا فقد حاز حقيقة الإيمان وكمال الإسلام ، واستحق الجنة بفضل الله ، وإنما أفرد صلى الله عليه وآله وسلم الشهادتين والحيعلتين في هذا الحديث مع أن كل نوع منها مثني كما هو المشروع لقصد الاختصار . قال النووى : فاختصر صلى الله عليه وآله وسلم من كل نوع شطرا تنبيها على باقيه ، والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله .

٣ - (وَعَنَ شَهَوْ بِنْ حَوْشِبِ عَن أَبِي أَمَامَةَ أَوْ عَن بَعْضِ أَصْحَابِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ إِنَّ بِلاَ لاَ أَخَذَ فِي الإقامَة ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ قَدَ قَامَتِ الصَّلاةُ ، قَالَ النَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَقَامَهَا اللهُ وَأَدَامَهَا قَامَتِ الصَّلاةُ ، قَالَ النَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَقَامَهَا اللهُ وَأَدَامَهَا وقالَ فِي سَائِرِ الإقامَة بِنَحْوحَدِيثُ مُعَرَفِي سَائِرِ الأَذَانِ ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

 آت ُ مَحْمَدًا الوسيلة والفضيلة ، وابعَشْهُ منقاما مَعْمُودًا اللَّذِي وَعَدَّتُهُ ، حَلَّتُ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القيامَة » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إلا مُسُلما) .

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الطحاوي . وعن أنس عند ابن حبان في فوائد الأصبهانيين له . وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضا في كتاب الأذان . وعن أبي أمامة عند الضياء المقدسي . ورواه الحاكم في المستدرك وفيه عفير بن معدان ، وقد تكلم فيه غير واحد . وعن عبدالله بن عمرو وسيأتى (قوله ربِّ هذه الدعوة التامة) بفتح الدال ، والمراد بها دعوة التوحيد لقوله تعالى ـ له دعوة الحق" ـ ، وقيل لدعوة التوحيد تامة ، لأنه لايدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم القيامة .وقال ابن التين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو لاإله إلا الله (قوله الوسيلة) هي ما يتقرّب به ، يقال توسلت : أي تقرّبت وتطلق على المنزلة العلية . وسيأتي تفسيرها في الحديث الذي بعد هذا (قوله والفضيلة) أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون تفسير اللوسيلة (قوله مقاما محمودا) أى يحمد القائم فيه ، وهو يطلق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية : أي ابعثه يوم القيامة فأقمه مقاما محمودا أو ضمن ابعثه معنى أقمه ، أو على أنه مفعول به ، ومعنى ابعثه : أعطه ، ويجوز أن يكون حالا : أي ابعثه ذا مقام محمود ، والتنكير للتفخيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقاما أى مقام محمودا بكل لسان . وقد روى بالتعريف عند النسائى وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهتي ، وهذا يرد على من أنكر ثبوته معرفا كالنووى (قوله الذي وعدته) أراد بذلك قوله تعالى ــ عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا _ وذلك لأن عسى فى كلام الله للوقوع . قال الحافظ : والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدإ محذوف وليس صفة للنكرة، وسيأتى تفسير حلت له الشفاعة في الحديث الذي بعد هذا.

(قوله مثل ما يقول) قد تقدم الكلام على ذلك (قوله ثم صلوا على) هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبولها متعين (قوله ثم سلوا الله الخ) قد تقدم ذكر بعض الأقوال في تفسير الوسيلة والمتعين المصير إلى ما في هذا الحديث من تفسيرها (قوله حلت عليه الشفاعة)

وفى الحديث الأوّل «حلت له الشفاعة » قال الحافظ: واللام بمعنى على ، ومعنى حلت: أى استحقت ووجهت أو نزلت عليه ، ولا يجوز أن تكون من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة (قوله شفاعتى) استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت أن الشفاعة للمذنبين . وأجيب بأن له صلى الله عليه وآله وسلم شفاعات أخر: كإدخال الجنة بغير حساب ، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه . ونقل القاضى عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا إجلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لامن قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك . قال الحافظ: وهو تحكم غير مرضى ، ولو كان لإخراج الغافل اللاهى لكان أشبه . قال المهلب: في الحديث الحض على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة .

٦ - (وَعَن * أَنَس بِن مالك قال]: قال وَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ ﴿ الله عاءُ لايرُرَدُ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقامَة ﴾ رَوَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُوداوُدَ وَالَّتر مذي) الحديث أخرجه النسائى وابن خزيمة وابن حبان والضياء في المختارة ﴿ ، وحسنه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم قال ﴿ إِذَا نُودَى بالأذان فتحت أبواب السهاء واستجيب الدعاء » وروى يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « عند الأذان تفتح أبواب السماء ، وعند الإقامة لانرد دعوة » وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي، رواه مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « ساعتان تفتح لهما أبواب السهاء وقل واع ترد عليه دعوته ، عند حضور النداء للصلاة ، والصفّ في سبيل الله ، قال ابن عبد البر : هكذا هو موقوف على سهل بن سعد فى الموطأ عند جماعة الرواة ، ومثله لايقال من قبل الرأى ، ثم ساقه مرفوعا من طريق أنى بشر الدولاني قال: حدثنا أبوعمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد البلوى ، حدثنا أيوب بن سويد ، قال : حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم . الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الأذان و الإقامة، وهو مقيد بما لم يكن فيه إثم أوقطيعة رحم كما في الأحاديث الصحيحة ، وقد ورد تعيين أدعية نقال حال الأذان وبعده وهو بين الأذان والإقامة . منها ما سلف في هذا الباب . ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه ، و صححه اليعمري من حديث سعد بن أبي و قاص مرفوعا بلفظ « من قال حين يسمع المؤَّذن وأنا أشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام دينا ، غفر له ذنبه » . ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليُّلة من حديث ابن عمرو بن العاص ﴿ أَنْ رَجَلًا قَالَ يَا رَسُولُ اللَّهُ إِنَّ

المؤذنين يفضلوننا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قل كما يقول ، فاذا انتهيت فسل تعطه » . ومنها ما أخرجه أبوداود والترمذى من حديث أم سلمة قالت «علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول عند أذان المغرب : اللهم إن هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعاتك فاغفرلى - وقد عين مايدعى به صلى الله عليه وآله وسلم لما قال « الدعاء بين الأذان والإقامة لايرد ، قالوا : فما نقول يا رسول الله ؟ قال : سلوا الله الغفو والعافية في الدنيا والآخرة » قال ابن القيم: هو حديث صحيح ، وفي المقام أدعية غير هذه .

باب من أذن فهو يقيم

١ – عَنْ زِيادِ بْنِ الحَارِثِ الصَّدَائي قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وألِهِ وَسَلَّمَ ﴿ يَا أَخَا صَدَاءً أَذَنْ ۚ ، قَالَ فَأَذَّنْتُ ، وَذَلِكَ حِينَ أَضَاءَ الفَّجَرُ ، قال : فَلَمَّا تُوَضَّأُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَامَ إِلَى الصَّلاةِ ، فَأْرَادَ بِلالٌ أَنْ يُقْبِمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أُ يُقْبِم أُخُو صَدَاءٍ ، فإن مَن أذَّن فَهُو يُقيم ، رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إلاالنَّسَائيَّ وَلَفَظُهُ لأَحْمَدَ) الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائى ، قال الترمذي : إنما نعرفه من حديث الإفريقي وهوضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه يحبي بن سعيد القطان وغيره . وقال أحمد: لاأكتب حديث الإفريقي قال : ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذَّن فهو يقيم اه . قال في البدر المنير : ضعفه لكثرة روايته للمنكرات مع علمه وزهده، ورواية المنكرات كثيرا ما تعترى الصالحين لقلة تفقدهم للرواة لذلك قيل لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث اه. وكان سفيان الثوري يعظمه وقال ابن أبى داود : إنما تكلم الناس فيه لأنه روى عن مسلم بن يسار ، فقيل أين رأيته ؟ فقال بإفريقية، فقالوا ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط: يعنون البصرى ، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذي وعنه روى .وفي الباب عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إنما يقيم من أذَّن » أخرجه الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الأذان ، وفي إسناده سعيد بن راشد وهو ضعيف . قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وقال مرة : متروك . قال الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ : واتفق أهل العلم في الرجل يؤذُّن ويقيم غيره أن ذلك جائز، واختلفوا في الأولوية فقال أكثرهم : لافرق والأمر متسع ، وممن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبوحنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء: من أذن فهو يقيم . قال الشافعى : وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة ، وإلى أولوية المؤذن بالإقامة ذهب الهادوية ، واحتجوا بهذا الحديث الصدائى القائلون بعدم الفرق بالحديث الذى سيأتى، وسيأتى الكلام عليه، والأخذ بحديث الصدائى أولى ، لأن حديث عبد الله بن زيد الآتى كان أول ما شرع الأذان فى السنة الأولى وحديث الصدائى بعده بلا شك قاله الحافظ اليعمرى . فاذا أذن واحد فقط فهو الذى يقيم ، وإذا أذن جماعة دفعة واتفقوا على من يقيم منهم فهو الذى يقيم ، وإن تشاحنوا أقرع بينهم . قال ابن سيد الناس اليعمرى : ويستحب أن لايقيم فى المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل ابن سيد الناس اليعمرى : ويستحب أن لايقيم فى المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل ابن سيد الناس اليعمرى : ويستحب أن لايقيم فى المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل ابن سيد الناس اليعمرى . ويستحب أن لايقيم فى المسجد الواحد الديم واحد المن المنابق اله .

٢ - (وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بِنْ زَيْدٍ أُنَّهُ أُرِى الأَذَانَ قال : « فَجِئْتُ إِلَى النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْ بَرْتُهُ ، فَقَال : أَلْقِهِ عَلَى بِلال ، فألْقَيْتُهُ فَأَذَن ، فأرَاد أَن ْ يُقَيِم ، فَقُلْتُ يَا رَسُول اللهِ أَنا رِأَيْتُ أُرِيدُ أَن ْ أُقِيم ، قال : فأقيم أنْت ، فأقام هُو وأذَن بِلال ، رواه أشمَد وأبو داود) .

الحديث في إسناده محمد بن عمروالواقني الأنصاري البصري وهوضعيف ، ضعفه القطان وابن نمير ويحيي بن معين واختلف عليه فيه ، فقيل عن محمد بن عبد الله، وقيل عبد الله ابن محمد . قال ابن عبد البر إسناده أحسن من حديث الإفريق . وقال البيهق : إن صحا لم يتخالفا لأن قصة الصدائي بعد . وذكره ابن شاهين في الناسخ . وله طريق أخرى أخرجها أبو الشيخ عن ابن عباس قال : كان أوّل من أذّن في الإسلام بلال ، وأوّل من أقام عبد الله بن زيد . قال الحافظ : وإسناده منقطع لأنه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها الحكم من مقسم ، وأخرجه الحاكم وفيه : إن الذي أقام عمر ، قال : والمعروف أنه عبد الله بن زيد . والحديث استدل به من قال بعدم أولوية المؤذّن بالإقامة ، وقد تقدم ذكرهم في الحديث الذي قبل هذا ، وقد عرفت تأخر حديث الصدائي وأرجحية الأخذ به ، على أنه لو لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والأولوية باعتبار غيره من الأمة ، والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لايشاركه فيها والأولوية باعتبار غيره من الأمة ، والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لايشاركه فيها النص : أعني الروئيا ، فإلحاق غيره به لايجوز لوجهين : الأوّل أنه يوودي إلى إبطال فائدة النص : أعني حديث : من أذّن فهويقيم فيكون فاسد الاعتبار . الثاني وجود الفارق وهو بمجرده مانع من الإلحاق :

بأب الفصل بين النداءين بجلسة

١ - (عَنْ عَبَدُ الرَّهُمَنِ بِنْ أَبِي لَيَدْ قَالَ : حَدَّقَنَا أَصْحَابِنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَقَدْ أَعْجَبَنِي أَنْ فَكُونَ صَلاة أُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَقَدْ أَعْجَبَنِي أَنْ فَكُونَ صَلاة أُ السَّلِمِينَ أَوِ اللَّوْمِنِينَ وَاحِدة ، وَذَكرَ الحَديثَ وَفِيهِ « فَجَاءَ رَجُلُ مِنَ الْسُلْمِينَ أَو اللَّهُ إِنِي اللهِ إِنِي اللهَ إِنِي اللهَ إِنِي اللهَ إِنِي اللهَ إِنِي اللهَ إِنِي اللهُ عَلَيْهُ وَقَالَ : يَارَسُولَ اللهِ إِنِي اللهَ إِنْ اللهُ عَلَيْهُ وَوْمَنَ اللهُ عَلَيْهُ وَوْمَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَوْمَ اللهُ إِنَّا أَنَّهُ يَقَولُ : قَدْ قَامَتَ الصَّلاة ، وَذَكر الحَديثَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أيي ليلي عن معاذ بن جبل به . ورواه أبوالشيخ في كتاب الأذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن عبد الله بن زيد . قال الحافظ : وهذا الحديث ظاهر الانقطاع ، قال المنذري : إلا أن قوله في رواية أبي داو د حدثنا أصحابنا إن أراد الصحابة فيكون مسندا وإلا فهو مرسل . وفي رواية ابن أبي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهتي حدثنا أصحاب محمد فتعين الاحتمال الأول ، ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد . وقد قدمنا في شرح حديث أنس أنه أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع وإعلال الحديث بها فارجع إليه ، والحديث استدل به على استحباب الفصل بين الأذان والإقامة لقوله « فأذ ن ثم قعد قعدة » ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركعتين والإقامة لقوله « فأذ ن ثم قعد قعدة » ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركعتين قبل المغرب من أبواب الأوقات ، والكلام على بقية فوائد الحديث قد مر في أول الأذان ،

باب النهي عن أخذ الأجرة على الأذان

١ – (عَن ُ عَثَمَانَ بَن أَبِي العاصِ قَالَ : ﴿ آخِرُ مَاعَهِدَ إِلَى ۚ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَن ۚ أَ تَخِذَ مُؤَذَ نَا لَا يَأْخُذَ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا ﴾ رَوَاهُ الخَمْسَة ﴾ الحديث صححه الحاكم ، وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص ﴿ واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا ﴾ وأخرج ابن حبان عن يحيي البكالي قال : سمعت رجلا قال لابن عمر : إني لأحبك في الله ، فقال له ابن عمر : إني لأبغضك في الله ؟ قال نعم إنك لأبغضك في الله ؟ قال نعم إنك يُسَال على أذانك أجرا . وروى عن ابن مسعود أنه قال ﴿ أربع لا يؤخذ عليهن أجر : لأذان ، وقراءة القرآن ، والمقاسم ، والقضاء ﴾ ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي هُ للهُ أَذَانَ ، وقراءة القرآن ، والمقاسم ، والقضاء ﴾ ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي ه

وروى أبن أبي شيبة عن الضحاك أنه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول : إنْ أعطى بغير مسئلة فلا بأس . وروى أيضا عن معاوية بن قرة أنه قال : كان يقال : لايؤذَّ ن لك إلا محتسب . وقد ذهب إلى تحريم الأجر شرطًا على الأذان والإقامة الهادى والقاسم والناصر وأبوحنيفة وغيرهم . وقال مالك : لابأس بأخذ الأجر على ذلك . وقال الأوزاعي يجاعل عليه ولا يؤاجر . وقال الشافعي في الأم : أحب أن يكون المؤذنون متطوعين ، قال : وليس للإمام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعا ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله ، قال : ولا أحسب أحدا ببلد كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤذ نا أمينا يؤذن متطوعا ، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذنا ، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس الفضل. وقال ابن العربي : الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله ، وفى كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيب . والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة ، اه ، فقاس المؤذن على العامل ، وهو قياس في مصادمة النص ، وفتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك اليعمري . وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك . وأخرج عن أبي محذورة أنه قال ﴿ فَأَلْقَى عَلَى ۗ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان فأذنت ، ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة » وأخرجه أيضا النسائي . قال اليعمري : ولا دليل فيه لوجهين : الأول أن قصة أبي محذورة أول ما أسلم لأنه أعطاه حين علمه الأذان ، وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص ، فحديث عُثمان متأخر . الثاني أنها واقعة يتطرق إليها الاحتمال ، وأقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التأليف لحداثة عهده بالإسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفة قلوبهم ، ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبتى فيها من الإجمال انتهى . وأنت خبير بأن هذا الحديث لايرد على من قال إن الأجرة إنما تحرم إذا كانت مشروطة إلا إذا أعطيها بغير مسألة ، والجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن .

باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكل صلاة بعدها

١ - (عَنْ أَي هُرَيْرَةَ قَالَ (عَرَّسْنَا مَعَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَلَامَ نَسْتَيْقُظْ حَتَى طلَعَت الشَّمْسُ ، فَقَالَ النَّيِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فَلَامَ لَيَأْخُذُ كُلُّ رَجُلُ بِرأَس رَاحِلَتِهِ ، فَانَّ هَذَا مَنْزِلُ حَضَرَنَا فَيه الشَّيْطَانُ ، قَالَ : فَفَعَلْنَا ، ثُمَّ دَعا بالماء فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ صلَّى سَعِدْتَ بِن ، فيه الشَّيْطانُ ، قال : فَفَعَلْنَا ، ثُمَّ دَعا بالماء فَتَوضَّأً ، ثُمَّ صلَّى سَعِدْتَ بِن ، فيه الشَّيْطانُ ، قال : فَفَعَلْنَا ، ثُمَّ دَعا بالماء فَتَوضَّأً ، ثُمَّ صلَّى سَعِدْتَ بِن ، ورَوَاهُ أَهْمَدُ وَمُسُلِمٌ وَالنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَهْمَدُ وَمُسُلِمٌ وَالنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَهْمَدُ وَمُسُلِمٌ والنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَوْمَدُ وَمُسُلِمٌ والنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَمُسُلِمٌ والنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَ مُسُلِمٌ والنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَمُسُلِمٌ والنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَمُسُلِمٌ والنَّسَائَ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَمُسُلِمٌ والنَّسَاقُ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَالْمَالَ ، ومَلَّالُ والنَّسَانُ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَ مُسُلِمٌ والنَّسَانُ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَمُسُلِمُ والنَّسَاقُ وَسَلَى الْعَدَاهُ ، ورَوَاهُ أَنْهَا وَالْمُ اللَّيْ وَالَالَامُ وَالْمُ وَالْمُ اللَّهُ وَالَّالَ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ اللَّهُ وَالَّالَامُ وَالْمُ وَالَالَامُ وَالْمُ اللَّهُ وَالَّالَامُ وَالَّالَامُ وَالْمُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّالَةُ وَالْمُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ والْمُ اللَّهُ وَلَوْلُوا اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ واللَّهُ والْمُ اللَّهُ والْمُ اللَّهُ والْمُ اللَّهُ واللَّهُ والْمُ اللَّهُ واللَّهُ والْمُ اللَّهُ والْمُ اللَّهُ والْمُ اللَّهُ والْمُولِمُ اللَّهُ والْمُ اللَّهُ واللَّهُ واللَّهُ والْمُ اللَّهُ والْمُولُولُ واللْمُ اللَّهُ واللَّهُ واللَّهُ واللَّ

أَبُو دَاوُدَ وَكُمْ يَذَ كُرُ فِيهِ سَجِنْدَ تَى الفَجَرْرِ ، وَقَالَ فِيهِ « فَأَمَرَ بِلالاً فَأَذَّ نَ وأقامَ وَصَلَى ») .

الأمر بالإقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « وأمر بلالا فأقام الصلاة » الحديث بطوله فى نو مهم فى الوادى ، وفيه من حديث أبى قتادة « أن بلالا أذ"ن » (قوله عرسنا) قد تقدم نفسيره في باب قضاء الفوائت (قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان) قال النووى: فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهى عن الصلاة في الحمام (قوله ثم صلى سجدتين) يعني ركعتين ، وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراتبة (قوله فأذَّن وأقام) استدلَّ به على مشروعية الأذان والإقامة فى الصلاة المقضية ، وقد ذهب إلى استحبابهما فى القضاء الهادى والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور ، وقال مالك والأوزاعي : ورواه المهدى في البحر قولا للشافعي إنه لايستحبّ الأذان ، واحتج لهم بأنه لم ينقل فى قضائه الأربع . وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سلمنا فتركه خوف اللبس ، وسيأتى حديث قضاء الأربع بعد هذا الحديث مصرّحا فيه بالأذان والإقامة ، وإنما ترك الأذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومهم فى الوادى لمـا قال النووى فى شرح مسلم، ولفظه: وأَمَا تركذكر الأذانُ فى حديث أبى هريرة وغيره ، فجوابه من وجهين : أحدهما أنه لايلزم من ترك ذكره أنه لم يؤذَّن ، فلعله أذَّن وأهمله الراوي ولم يعلم به . والثانى لعله ترك الأذان فى هذه المرة لبيان جواز تركه ، وإشارة إلى أنه ليس بواجب متحتم لاسيما فى السفر . وقال أيضا : وفى المسألة خلاف ، والأصح عندنا إثبات الأذان لحديث أنى قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة . وفى الحديث استحباب الجماعة فى الفائتة ، وقد استشكل نومه صلى الله عليه وآله وسلم فىالوادى لقوله « إن عينى تنام ولاينام قلبي » قال النووى وجوابه من وجهين: أصهما وأشهرهما أنه لامنافاة بينهما ، لأنالقلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين ، وإنما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وإن كان القلب يقظان: والثاني أنه كان له حالان: أحدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع ؟ والثاني لاينام وهذا هو الغالب من أحواله ، وهذا التأويل ضعيف ، والصحيح المعتمد هو الأوّل اه ،

٢ - (وَعَنْ أَبِي عُبُيَدَةَ بَنْ عَبُد الله بْنِ مَسْعُود عَنْ أَبِيهِ ﴿ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَعْلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحَنْدَقِ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتِ حَتَى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ ، فَأَمَرَ بِلالاً فَأَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَام فَصَلَّى الظُّهُرَ ، مُثَمَّ أَقَام فَصَلَّى الطَّهُرَ ، مُثَمَّ أَقَام فَصَلَّى العَشَاءَ » رَوَاهُ أَمَّمَ أَقَام فَصَلَّى العَصْرَ ، ثُمْ أَقَام فَصَلَّى المَعْرِبَ ، ثُمَّ أَقَام فَصَلَّى العَشَاء » رَوَاهُ أَمَّام فَصَلَّى العَشَاء » رَوَاهُ أَمْ

أَحْمَدُ وَالنَّسَائَى وَالنَّرْمِذِيُّ وَقَالَ: لَيْسُ بَإِسْنَادِهِ بِأُسُ ۖ إِلاَّ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةً كَمُ

الحديث رجاله رجال الصحيح ، ولا علة له إلا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه ، وهو الذي جزم به الحفاظ : أعنى عدم سماعه منه . وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم . قال اليعمري : وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزنى عن الشافعي ، حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الشافعي ، حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ، وهذا إسناد صحيح جليل انتهى . وفي الباب أيضا عن جابر عند البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الأذان و الإقامة . والحديث استدل به على مشروعية الأذان و الإقامة في القضاء ، وقد تقدم الخلاف في ذلك ، وللحديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت . وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم صلاة العصر فقط ، وقد قدمنا طرفا من الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى ، وطرفا في باب المترتيب في قضاء الفوائت .

أبواب ستر العورة باب وجوب سترها

١ – (عَن ْ بَهْ زِ بْن حَكَم عَن ْ أَبِيه عَن ْ جَدَّه قال َ (قُلْتُ يَا رَسُول الله عَوْرَاتُنَا مَا نَا تِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قال َ : اَحَفْظ ْ عَوْرَتَكَ إِلاَّ مِن ْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَت ْ يَمِينُك مَ ، قُلْتُ فاذا كان القوم مُ بَعْضُهُم ْ فِي بَعْض ؟ قال َ : إِن اسْتَطَعْتَ أَن ْ لايرَاها أَحَد فلا يَرَيَّنها ، قُلْتُ فاذا كان أَحَد نُنا خاليا ؟ قال : فالله مُ تَبارَك وَتَعَالَى أَحَق أَن ْ يُسْتَحْيا مِنْهُ ، رَوَاه الْخَمْسَة ولا النَّسَانَ آ) .

الحديث أخرجه أيضا النسائى فى عشرة النساء عن عمرو بن على ، عن يحيى بن سعيد ، عن بهز فذكره لا كما قال المصنف ، وقد علقه البخارى وحسنه الترمذى وصححه الحاكم وأخرجه ابن أبى شببة قال : حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله « فإذا كان القوم » إلى قوله «قلت فاذا كان أحدنا » وزاد بعد قوله « فالله أحق أن يستحبا منه » ففظ « من الناس » وقد عرف من السياق أنه وارد فى كشف العورة ، بخلاف ما قال أبو عبد الله البونى إن المراد بقوله « أحق أن يستحيا منه » أى فلا يعصى . ومفهوم قوله « إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » يدل على أنه يجوز لهما النظر إلى ذلك منه ،

وقياسه أنه يجوز له النظر : ويدل أيضا على أنه لايجوز النظر لغير من استثنى ، ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة ، وكما دل مفهوم الاستثناء على ذلك فقد دل عليه منطوق قوله « فاذا كان القوم بعضهم في بعض » ويدل على أن التعرى في الخلاء غير جائز مطلقاً . وقد استدل البخاري على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب. ومما يدل على عدم الجواز مطلقا حديث. ابن عمر عند الترمذي بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إياكم والتعري، فان معكم من لايفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضى الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرموهم». ويدل على ما أشعر به الحديث مفهوما ومنطوقا من عدم جواز نظر الرجل إلى عورة الرجل ، والمرأة إلى عورة المرأة حديث أبى سعيد الخدرى عند مسلم وأبى داود والترمذي بلفظ « لاينظر الرجل إلى عورة الزجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ، ولا تفضى المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » : والحديث يدل على وجوب الستر للعورة كما ذكر المصنف بقوله « احفظ عورتك » وقوله ﴿ فَلَا يُرْيَبُهَا ﴾ وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب ستر العورة ، وتمسكوا بأن تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه الحجازى الذي هو الندب. ورد بأن ستر العورة مستطاع لكل أحد ، فهو من الشروط التي يراد بها التهييج والإلهاب كما علم في علم البيان ، وتمسكوا أيضا بما سيأتى من كشفه صلى الله عليه وآ له وسلم لفخذه ، وسيأتى الجواب عليه والحقُّ وجوب ستر العورة فيجميع الأوقات إلا وقت قضاء الحاجة ، وإفضاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق ، وعند الغسل على الخلاف الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص إلا فى الزوجة والأمة كما فى حديث الباب والطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك .

باب بيان العورة وحدها

ا حن على الله على الله عنه قال : قال رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسَلَم « لا تُنْبرز فَخذك ، ولا تنظر إلى فَخذ حتى ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجة) .

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار من حديث على وفيه ابن جريج عن حبيب . وفي رواية أبى داود من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج قال : أخبرت هن حبيب بن أبى ثابت . وقد قال أبو حاتم في العلل إن الواسطة بينهما هو الحسن بن ذكوان ، قال : ولا يشت لحبيب رواية عن عاصم . قال الحافظ : فهذه علة أخرى ، وكذا قال ابن معين : إن حبيبا لم يسمعه من عاصم وإن بينهما رجلا ليس بثقة ، وبين البزار أن الواسطة بينهما

هو عمرو بن خالد الواسطى ؛ ووقع فى زيادات المسئد وفى الدارقطنى ومسند الهيئم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ . والحديث يدل على أن الفخذ عورة ، وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعي وأبو حنيفة . قال النووى : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة ، وعن أحمد ومالك فى رواية « العورة القبل والدبر فقط ، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير الإصطخرى . قال الحافظ فى ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر ، فقد ذكر المسألة فى تهذيبه ، ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ، واحتجوا يما سيأتى فى الباب الذى بعد هذا ، والحق أن الفخذ من العورة ، وحديث على هذا وإن كان غير منتهض على الاستقلال فنى الباب من الأحاديث ما يصلح للاحتجاج به على المطلوب كما ستعرف ذلك . وأما حديثا عائشة وأنس الآتيان فى الباب الذى بعد هذا فهما واردان فى قضايا معينة مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لايتطرق إلى الأحاديث المذكورة فى هذا الباب لأنها تتضمن إعطاء حكم كلى وإظهار شرع عام ، فكان العمل بها أولى كما قال القرطبى ، على أن طرف الفخذ قد يتسامح فى كشفه لاسيا فى مواطن الحرب ومواقف الحصام ، وقد تقرر فى الأصول أن القول أرجح من الفعل .

٢ - (وَعَنَ مُعَمَّدُ بِن جَحَشْ قال ﴿ مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَعْمَرُ عَطَّ فَخَذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ ، فقال : يا مَعْمَرُ غَطَّ فَخَذَبُكَ فَإِنَّ الفَخِذَيْن عَوْرَة ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخارِيُّ فِي تاريخِه) .

الحديث أخرجه البخارى أيضا في صحيحه تعليقا والحاكم في المستدرك كلهم من طريق إسماعيل بن جعفرعن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه فذكره . قال الحافظ في الفتح : رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحا بتعديل . وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ، قال : وقد وقع لي حديث محمد بن جحش هذا مسلسلا بالمحمديين من ابتدائه إلى انتهائه ، وقد أمليته في الأربعين المتباينة . والحديث يدل على أن الفخذ عورة ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه وبيان ما هو الحق . ومحمد بن جحش هذا هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب إلى جده ، له ولأبيه صحبة ، وزينب بنت جحش هي عمته ، ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن نصلة القرشي العدوى .

٣ - (وَعَن ِ ابْن ِ عَبَّاسٍ عَن ِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْه ِ وَآلِه ِ وَسَلَّمَ قَالَ « الفَخذِ ُ عَوْرَةٌ ، رَوَاه ُ النِّرْمَذِي ُ وأَحْمَدُ وَلَفْظُهُ ، مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ عَلَى رَجُلُ وَفَخِذُهُ خَارِجَةٌ ، فَقَالَ : غَطَّ فَخِذَ بَلْكَ فَافَ فَخِذَ الرَّجُلُ مِن عَوْرَتِهِ ») ؟

الحديث فى إسناده أبو يحيى القتات بقاف ومثناتين ، وهو ضعيف مشهور بكنيته ه واختلف فى اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار . وقد أخرج هذا الحديث البخارى فى صحيحه تعليقا ، وهو يدل على أن الفخذ عورة ، وقد تقدم الكلام فى ذلك .

٤ - (وَعَن ْ جَرْهَد الأسْلَمِي قال «مَرَّ رَسُول ُ الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وَعَلَى أَبُرْدَة وُقَد الْكَشَفَت ْ فَخِذِي ، فقال : غَط فَخِذ كَ فان الله خِذ عَوْرَة ") رَوَاه ماليك في المُوطال وأحمد وأبو داود والتر مذي وقال حسن ") :

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه ، وعلقه البخارى فى صحيحه وضعفه فى تاريخه للاضطراب فى إسناده . قال الحافظ فى الفتح : وقد ذكرت كثيرا من طرقه فى تعليق التعليق، وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء. والحديث من أدلة القائلين بأن الفخذ عورة ، وهم الجمهور كما تقدم .

باب من لم ير الفخذ من العورة ، وقال : هي السوأتان فقط

١ – (عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ جَالِسًا كَاشَفًا عَنْ فَخَذَهِ ، فَاسْتَأَذَنَ أَبُو بَكُرُ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى حالِهِ ، ثُمَ السَّأَذَنَ عُمْرَ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى حالِهِ ، ثُمَّ السَّأَذَنَ عُمْرَ فَأَذِنَ لَهُ وَهُو عَلَى حالِهِ ، ثُمَّ السَّأَذَنَ عُمْرَ فَأَذِنَ لَهُ وَهُو عَلَى عَلَيْهُ فَاذِنْتَ كَلُمُا فَارْخَى عَلَيْهُ وَعَمَرُ فَأَذِنْتَ كَلُمُا فَيْابِلُكَ ، فَقَالَ فَيْابِلُكَ ، فَقَالَ وَانْتَ عَلَى حالِكَ ، فَلَمَا السَّأَذَنَ عُمْرانُ أَرْخَيْتَ عَلَيْكُ ثِيابِكَ ، فَقَالَ وَانْتَ عَلَى حالِكَ ، فَلَمَا السَّأَذَنَ عُمْنُ أَرْخَيْتَ عَلَيْكُ ثِيابِكَ ، فَقَالَ اللهُ عَلَى حالِكَ ، فَلَمَا السَّأَذَنَ عُمْنَ وَاللهِ إِنَّ المَلاثِكَةَ لَتَسَتَحْيِي مِنْ وَوَلَى أَمْرَدُ وَلَا إِنَّ المَلاثِكَةَ لَتَسَتَحْيِي مِنْ وَوَلَى أَمْرَدُ وَلَكَ ، وَلَوْ فَعَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ وَ اللهُ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ أَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ وَبَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ وَبَيْ وَفَلِهُ وَالله وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ وَالله وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ وَالله وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبِهُ وَاللّهُ بَيْنَ فَخَذَيْهُ ﴾ وقيه ﴿ فَلَمَا اسْتَأْذَنَ عُنْهَانُ تَجَلَلُ بِثُوبِهِ ﴾ .

الحديث أخرج نحوه البخارى تعليقا ، فقال فى صحيحه فى بعض ما يذكر فى الفخذ ه وقال أبوموسى « غطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبتيه حين دخل عثمان » وأخرجه مسلم من حديث عائشة بلفظ قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا فى بيتى كاشفا عن فخذيه أو ساقيه » الحديث ، وفيه « فلما استأذن عثمان جلس » . وحديث حفصة أخرجه الطحاوى والبيهتى من طريق ابن جريج قال : أخبرنى أبو خالد عن عبد الله

ابن سعيد المدتى ، حدثتنى حفصة بنت عمر قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندى يوما وقد وضع ثوبه بين فخذيه ، فدخل أبو بكر » الحديث. والحديث استدل به من قال إن الفخد ليست بعورة ، وقد تقدم ذكرهم فى الباب الأول ، وهو لاينتهض لمعارضة الأحاديث المتقدمة لوجوه: الأول ما قدمنا من أنها حكاية فعل الثانى أنها لانقوى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لحميع الرجال . الثالث التردد الواقع فى رواية مسلم التي ذكرناها « ما بين الفخد والساق » والساق ليس بعورة إجماعا . الرابع غاية ما فى هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يظهر فيها دليل يدل على التأسى به فى مثل ذلك ، فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن الفخذ عورة . على التأسى به فى مثل ذلك ، فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن الفخذ عورة . حسر الإزار عن فخذه و حتى إنى لأنظر إلى بياض فخذه » رواه أشمك حسر الإزار عن فخذه حتى إنى لأنظر إلى بياض فخذه » رواه أشمك والبيخاري وقال : حديث أنس أسند ، وحديث جرهك برهك أحوط) .

(قوله حسر الإزار) بمهملات مفتو حات: أى كشف، وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم « فانحسر » . قال الحافظ: وليس ذلك بمستقيم ، إذ لايلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لايقع عند البخارى على خلافه ، وزاد البخارى في هذا الحديث عن أنس بلفظ « وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله » وهو من جملة حجج القائلين بأن الفخذ ليست بعورة ، لأن ظاهره أن المس كان بدون حائل ، ومس العورة بدون حائل لايجوز ، ورد بما في صحيح مسلم ومن تابعه من أن الإزار لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وآله وسلم ، و يمكن أن يقال إن الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم ، لأنه وإن كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لأنه بلفظ « فأجرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لأنه بلفظ « فأجرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ نبي الله ، وإني لأرى بياض فخذيه » وقد عرف الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف .

باب بيان أن السرة والركبة ليسا من العوره

۱ - (عَنْ أَبِي مُوسَى « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ قاعِدًا فِي مَكَانِ فِيهِ مَاءُ فَكَشَفَ عَنْ رَكْبَتَيْهِ أَوْ رُكْبَتَهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ عُمَانُ عَنَانُ عَطَّاها ﴾ رَوَاهُ البُخارِيُّ) :

الحديث في البخاري في كتاب الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة ١٠

وقد تقدم الكلام على الحديث هنالك ، وهو بهذا اللفظ المذكور هنا في المناقب من صحيح البخاري . واستدل المصنف به و بما بعده لمذهب من قال : إن الركبة والسرة ليستا من العورة . أما الركبة فقال الشافعي إنها ليست عورة ، وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول للشافعي إنها عورة . وأما السرّة فالقائلون بأن الركبةعورة قاثلون بأنها غير عورة ، وخالفهم في ذلك الشافعي فقال إنها عورة ، على عكس مامرٌ له في الركبة ، والاحتجاج بحديث الباب لمن قال إن الركبة ليست بعورة لايتم ّ لأن الكشف كان لعذير الدخول في الماء ، وقد تقدم في الغسل أدلة جوازه والخلاف فيه ، وأيضا تغطيتها من عثان. مشعر بأنها عورة ، وإن أمكن تعليل التغطية بغير ذلك فغاية الأمر الاحتمال . واستدل القائلون. بأن الركبة من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهتي بلفظ « عورة الرجل ما يين سرّته إلى ركبته » وحديث أبي سعيد مرفوعا عند الحرث بن أبي أسامة في مسنده بلفظ « عورة الرجل ما بين سرّته وركبته » وحديث عبدالله بن جعفر عند الحاكم بنحو. ع قالوا : والحدُّ يدخل في المحدود كالمرفق وتغليبا لجانب الحصر . وردُّ أوَّلا بأن حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير وهو متروك، وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن المحبر ، رواه عن عباد بن كثير عن أني عبد الله الشامي عن عطاء عنه ، وهو مسلسل بالضعفاء إلى عطاء. وحديث عبد الله بن جعفر فيه أصرم بن حوشب وهو متروك يم وبالمنع من دخول الحد" في المحدود ، والقياس على الوضوء باطل لأنه دخل بدليل آخر ، ولأن غسله من مقدمة الواجب ، وأيضا يلزمهم القول بأن السرّة عورة ، وهم لايقولون بذلك ، والجواب الجواب. وقد استدل المهدى في البحر للقائلين بأن الركبة عورة لاالسرة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أسفل من سرّته إلى ركبته » وبتقبيل أبي هريرة سرّة الحسن. وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي . ويمكن الاستدلال لمن قال إن السرّة والركبة ليستا من العورة بما في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث ﴿ وَإِذَا زُوِّجِ أَحَدُكُم خَادَمُهُ عَبِدُهُ أَوْ أَجِيرِهُ فلا ينظر إلى مادون السرّة وفوق الركبة » ورواه البيهتي أيضا ولكنه أخص من الدعوى » والدليل على مدعى أنهما عورة والواجب البقاء على الأصل والتسك بالبراءة حتى ينتهض ما يتعين به الانتقال فان لم يوجد فالرجوع إلى مسمى العورة لغة هو الواجب ، ويضم إليه الفخذان بالنصوص السالفة.

٢ - (وَعَن ْ تُعمَـ يْرِ بِنْ إِسْحَق قال ﴿ كُنْتُ مَعَ الْحَسَنِ بِنْ عَلَى فَلَقَيِنَا أَبُو هُرَيْنَ وَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ أَبُو هُرَيْنَ وَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ آلُوهِ وَسَلَّمَ يُقبِلُ ، فقال بِقَمِيْهِ فَقَبَلَ سُرَّتَه ُ ﴾ رَوَاه ُ أَحْمَد ُ) .

الحديث في إسناده عمير بن إسحق الهاشمي مولاهم ، وفيه مقال . وقد أخرجه الحاكم وصححه بإسناد آخر من طريق غير عمير المذكور . وقد استدل به من قال إن السرّة ليست بعورة ، وهو لايفيد المطلوب ، لأن فعل أنى هريرة لاحجة فيه ، وفعل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وقع والحسن طفل ، وفرق بين عورة الصغير والكبير ، وإلا لزم أن ذكر الرجل ليس بعورة لما روى « أنه صلى الله عليه وآ له وسلم قبل زبيبة الحسن أو الحسين » أخرجه الطبراني والبيهتي من حديث أبي ليلي الأنصاري ، قالُ البيهتي : وإسناده ليس بالقويِّ وروى أيضًا من حديث ابن عباس بلفظ ﴿ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبيبته » أخرجه الطبراني ، وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي . قال ابن الصلاح : ليس في حديث أبي ليلي تردّد بين الحسن والحسين إنما هو الحسن ، وقد وقع الإجماع على أن القبل والدبر عورة فاللازم باطل فلا يكون الحديث متمسكا لمن قال إن السرّة ليست بعورة. وقدحكي المهدى في البحر الإجماع على أن سرّة الرجل ليست بعورة ، ثم قال : وفي دعوى الإجماع نظر ، وقد عرَّفناك أن القائل بذلك غير محتاج إلى الاستدلال عليه (قوله فقال بقميصه) هذا من التعبير بالقول عن الفعل و هو كثير . ٣ - (وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بْنِ تَعْمُرُو قَالَ ﴿ صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسَلَّمَ المَغْرِبَ، فَرَجَعَ مَن ْرَجَعَ، وَعَقَبَّ مَن ْعَقَبَّ ، فَجَاءَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ مُسْرِعًا قَلَ ْ حَفَزَهُ النَّفَسُ قَدَ ْ حَسَرَ عَنْ رُ كُبْتَيْهِ فَقَالَ : أَبْشِرُوا هَذَا رَبُّكُم قَد فَتَحَ بابا مِن أَبْوَابِ السَّماءِ يُباهِي بِكُمْ يَقُولُ : انْظُرُ ا إِلَى عِبادِي قَدَ صَلُّوا فَرِيضَةً وَهُمْ بَنْتَظِرُونَ أَنْخُرَى) رواهُ أَبْنُ مَاجِهُ).

الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح فانه قال : حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا النضر بن شميل ، حدثنا حاد عن ثابت عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو فذكره (قوله وعقب من عقب) يقال عقبه تعقيبا إذا جاء بعقبه . وقال في النهاية : إن معنى قوله عقب : أي أقام في مصلاه بعد ما يفرغ من الصلاة ، يقال صلى القوم وعقب فلان (قوله حفزه النفس) في القاموس حفزه يحفزه : دفعه من خلفه وبالرمح طعنه وعن الأمر أعجله وأزعجه اه . والحديث من أدلة من قال : إن الركبة ليست بعورة ، وقد تقدم الكلام على ذلك ، وفيه أن انتظار الصلاة بعد فعل الصلاة من موجبات الأجر وأسباب مباهاة رب العزرة من فعل ذلك .

٤ - (وَعَنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ « كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّيِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ مِنْ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبِلَ أَبُو بَكُنْ آخِذًا بِطَرَفُ ثُوْبِهِ حَتَى أَبْدَى عَنْ رُكْبِتَيْهُ وَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبِلَ أَبُو بَكُنْ آخِذًا بِطَرَفُ ثُوْبِهِ حَتَى أَبْدَى عَنْ رُكْبِتَيْهُ وَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبِلَ أَبُو بَكُنْ آخِذًا بِطَرَفُ ثُوْبِهِ حَتَى أَبْدَى عَنْ رُكْبِتَيْهُ وَاللهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَنْ أَنْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

قَقَالَ النَّهِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمَّا صَاحِبُكُمُ فَقَدَ عَامَرَ فَسَلَّمَ ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخارِئُ) .

(قوله غامر) المغامر فى الأصل: الملقى بنفسه فى الغمرة ، وغمرة الشىء شدّته ومزدهمه الجمع غمرات. والمراد بالمغامرة هنا: المخاصمة أخذا من الغمر الذى هو الحقد والبغض. والحديث يدل على أن الركبة ليست عورة. قال المصنف رحمه الله: والحجة منه أنه أقرّه على كشف الركبة ولم ينكره عليه اه.

باب إن المرأة الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها

١ - (عَن عائِشَةَ أَنَّ النَّهِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لايقْبَلُ اللهُ صَلاة حائيض إلاَّ إِخِمارِ » رَوَاهُ الخَمْسَةُ إلاَّ النَّسَائيُّ)

الحديث أخرجه أيضا ابن خُزِّ يمة والحاكم ، وأعله الدارقطني بالوقف وقال : إن وقفه أشبه ، وأعله الحاكم بالإرسال ، ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أي قتادة يلفظ « لايقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا من جارية بلغت الحيض حتى تختمر » (قوله لايقبل الله صلاة حائض إلا بخمار) قد تقدم الكلام على لفظ القبول وما يدل عليه . والحائض : من بلغت سن المحيض ، لامن هي ملابسة للحيض فإنها ممنوعة من الصلاة ، وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ « لايقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا بخمار » وقوله « إلا بخمار » هو بكسر الخاء ما يغطي به رأس المرأة . قال صاحب المحكم : الخمار : النصيف وجمعه أخمرة وخمر. والحديث استدل به على وجوب ستر المرأة الرأسها حال الصلاة ، واستدلَّ به من سوَّى بين الحرَّة والأمة في العورة لعموم ذكر الحائض ولم يفرّق بين الحرّة والأمة ، وهو قول أهل الظاهر . وفرقت العترة والشافعي وأبو حنيفة والحمهور بين عورة الحرّة والأمة ، فجعلوا عورة الأمة ما بين السرّة والركبة كالرجل ، والحجة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما ، وقد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أني موسى المتقدّم في الباب الذي قبل هذا ، وبما رواه أبو داود أيضا بلفظ « إذا زوَّج أحدكم عبده أمته فلا ينظر إلى عورتها » قالوا : والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرّح ببيانه في الحديث الأوّل : وقال مالك : الأمة عورتها كالحرّة حاشا شعرها فليس بعورة ، وكأنه رأى العمل في الحجاز على كشف الإماء لرءوسهن " ، هكذا حكاه عنه ابن عبد البرّ في الاستذكار . قال العراقي في شرح الترمذي : والمشهور عنه أن عورة الأمة كالرجل. وقد اختلف في مقدار عورة الحرّة ، فقيل جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين ، وإلى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعي في أحد أقواله وأبوحنيفة

في إحدى الروايتين عنه ومالك : وقيل والقدَّمين وموضع الخلخال ، وإلى ذلك ذهب القاسم في قول وأبوحنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس. وقيل بل جميعها إلا الوجه وإليه ذهب أحمد بن حنبل وداود . وقيل جميعها بدون استثناء ، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي وروى عن أحمد . وسبب اختلافهذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف فى تفسير قوله تعالى _ إلا ما ظهر منها _ . وقد استدل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط في صحة الصلاة لأن قوله « لايقبل » صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل ، وقلم اختلف في دلك ، فقال الحافظ في الفتح : ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة . قال : وعن بعض المالكية التفرقة بين الذاكر والناسي . ومنهم من أطلق كونه سنة لايبطل تركها الصلاة اه . احتج الجمهور بقوله تعالى ـ خذوا زينتكم عند كل مسجد ـ وبما أخرجه البخارى تعليقا ووصله فى تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وأبن حبان عن سلمة ابن الأكوع قال « قلت يا رسول الله إنى رجل أتصيد أفأصلي في القميص الواحد ؟ قال نعم زرّه ولو بشوكة » وسيأتي الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزرّر . وبحديث بهز بن حكيم المتقدّم في أوّل هذه الأبواب . ويجاب عن هذه الأدلة بأن غايتها إفادة الوجوب. وأما الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط فلا تصلح للاستدلال بها عليها ، لأن الشرط حكم وضعى شرعى لايثبت بمجرّد الأوامر ، نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث الباب والحديث الآتي بعده ، وبحديث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ « لايقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا جارية بلغت المحيض حتى تختمر » لكن لايصفو الاستدلال بذلك عن شوب كدر ، لأنه أوّلا يقال نحن نمنع أن نفي القبول يدل على الشرطية لأنه قد نني القبول عن صلاة الآبق ومن في جوفه الخمر ، ومن يأتي عرَّافا مع ثبوت الصحة بالإجماع . وثانيا بأن غاية ذلك أن الستر شرط لصحة صلاة المرأة وهو أخص من الدعوى وإلحاق الرجال بالنساء لايصحّ ههنا لوجود الفارق، وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة، وهذا معنى لايوجد في عورة الرجل . وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي بلفظ « كان الرجال يصلون مع النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم عاقدين أزرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ، ويقال للنساء لاترفعن رءوسكن ّ حتى تستوى الرجال جلوسا » زاد أبو داود « من ضيق الأزر » وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطيته . ورابعا بحديث عمرو بن سلمة ، وفيه « فكنت أوَّمهم وعلى ّ بردة مفتوقة فكنت إذا سمدت تقلصت عني » وفي رواية « خرجت إستي ، فقالت امرأة من الحيّ : ألا تغطوا عنا إست قارئكم » الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي . فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب فقط كسائر الحالات ، لاشرط يقتضي تركه عدم الصحة : وقد احتج القائلون لعدم الشرطية على مطلوبهم بحجج فقهية واهية ، منها قولهم : لو كان الستر شرطا فى الصلاة الاختص بها ولافتقر إلى النية ، ولكان العاجز العريان ينتقل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود ، والأول منقوض بالإيمان فهو شرط فى الصلاة ولا يختص بها . والثانى عاستقبال القبلة ، فانه غير مفتقر إلى النية . والثالث بالعاجز عن القراءة والسبيح فانه يصلى ساكتا :

٢ - (وَعَنَ ° أَمُ سَلَمَة أَنْهَا سَأَلَت النَّبِيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :
 ﴿ أَتُصَلِّى المَرَأَةُ فِي دِرْعٍ وَخَارٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ ؟ قال : إذا كان الدَّرْعُ سابغاً
 يُغَطِّى ظُهُورَ قَدَمَيْها ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

٣ - (وَعَنَ ابْنَ مُعَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَةً :
﴿ مَنَ * جَرَّ ثُوبُهُ خُيلًا ءَ كُم * يَنْظُرِ اللهُ إليه يَوْمَ القيامَة ، فَقَالَتَ أَمُ سَلَمَة :
﴿ فَكَيْفَ يَصِنْعُ النِّسَاءُ بِذُيُو لِهِنَ ؟ قَالَ : يُرْخِينَ شَبْرًا ، قَالَت : إِذَنْ عَلَيْهُ ، رَوَاهُ النَّسَاقُ فَيَرْخِينَهُ وَرَاعا لايزَ دُنْ عَلَيْهُ » رَوَاهُ النَّسَاقُ فَيَنْكَشُفُ أَقَادَامُهُنَ ، قَالَ وَنُورُهُ أَخْمَدُ وَلَقَطْهُ ﴿ وَرَاعا لايزَ دُنْ عَلَيْهُ » رَوَاهُ النَّسَاقُ وَاللَّرَ مُذِي وَصَحَمَهُ ، ورَوَاهُ أَحْمَدُ ولَقَطْهُ ﴿ وَلَقَالَ : اجْعَلْنَهُ شَاءَ النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَلَا شَبْرًا ، فَقَالَ : اجْعَلْنَهُ شَبْرًا ، فَقَلْنَ إِنَّ شَبْرًا ، فَقَلْنَ إِنَّ شَبْرًا ، فَقَالَ : اجْعَلْنَهُ شَبْرًا ، فَقَلْنَ إِنَّ شَبْرًا ، فَقَالَ : اجْعَلْنَهُ وَرَاعا ») .

حديث أم سلمة أخرجه أيضا الحاكم ، وأعله عبد الحق بأن مالكا وغيره رووه وقوف . قال الحافظ : وهو الصواب ولكنه قد قال الحاكم : إن رفعه صحيح على شرط البخارى اه ، وفي إسناده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال . قال في التقريب : صدوق يخطئ من السابعة . قال أبو داود : روى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضر وحفص بن غياث وإسمعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن إسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة عياث وإسمعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن إسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة لم يذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصروا به عن أم سلمة اه . والرفع زيادة لاينبغي إلغاؤها كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق ، وحديث عبر هو للجماعة كلهم بدون قول أم سلمة ، وجواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهاوسيأتي الكلام عليه في باب الرخصة في اللباس الجميل من كتاب اللباس وقد استدل عليهاوسيأتي الكلام عليه في باب الرخصة في اللباس الجميل من كتاب اللباس وقد استدل يحديث أم سلمة ، فان في بعض ألفاظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها « لا بأس أذا كان الدرع سابغا الخ » كما في التلخيص ، على أنستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة ، وأنت خبير بأن هذا الإشعار لو سلم لم يستلزم حصر البأس فيا عداه وليس إلا فساد الصلاة ، وأنت خبير بأن هذا الإشعار لو سلم لم يستلزم حصر البأس في الإفساد ، لأن نقصان الأجو خبير بأن هذا الإشعار لو سلم لم يستلزم حصر البأس في الإفساد ، لأن نقصان الأجو

الموجب النقص الصلاة وعدم كمالها مع صحتها بأس ، ولو سلم ذلك الاستلزام فغايته آن يفيك الشرطية فى النساء كما عرفت مما سلف . وفى هذا الحديث دليل لمن لم يستثن القدمين من عورة المرأة ، لأن قوله « يغطى ظهور قدميها » يدل على عدم العفو ، وهكذا استدل من قال بالشرطية بما فى حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم « يرخين شبرا » وقوله « يرخينه ذراعا » وهو كما عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة ، وغاية ما فيه أن يدل على وجوب ذلك . وفيه أيضا حجة لمن قال : إن قدى المرأة عورة (قوله فى درع) هو قميص المرأة الذى يغطى بدنها ورجلها ، ويقال له سابغ إذا طال من فوق إلى أسفل (قوله يرخين شبرا) قال ابن رسلان : الظاهر أن المراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائدا على قميص الرجل ، لاأنه زائد على الأرض .

باب النهى عن تجريد المنكبين في الصلاة إلا إذا وجد ما يستر العورة وحدها

١ – (عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا لِيُصَلِّمَ اللهُ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ " ﴿ رَوَاهُ اللهُ خَارِيُ وَمُسْلِمٌ " ﴿ وَلَكِن قَالَ ﴿ عَلَى عَاتِقَيْهُ ﴾ ولأحمد اللَّفْظان ﴾ .
 البُخارِيُّ وَمُسْلِمٌ " ، ولكن قَالَ ﴿ عَلَى عَاتِقَيْهُ ﴾ ولأحمد اللَّفْظان ﴾ .

الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة (قوله لايصلين) في لفظ «لايصلي» قال ابن الأثير: كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء ، ووجهه أن لانافية وهو خبر بمعني النهي . قال الحافظ: ورواه الدارقطني في غرائب مالك بلفظ «لايصل» ومن طريق عبدالوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ ولايصلين» بزيادة نون التوكيد.ورواه الإسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ «نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (قوله ليس على عاتقه منه شيء) العاتق: مابين المنكبين إلى أصل العنق ، والمراد أنه لايتزر في وسطه ، ويشد طرفي الثوب في حقويه ، بل يتوشح بهما على عاتقيه ، فيحصل الستر من أعالى البدن وإن كان ليس بعورة ، أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة . قال النووي : قال العلماء : حكمته أنه إذا اتزر به ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تنكشف عورته ، بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه ، ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده ، فيشتغل بذلك وتفو ته سنة وضع اليني على اليسري تحت صدره ورفعهما . والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد . قال النووي : ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود و لا أعلم صحته ، وأجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل ، ويدل أيضا على المنع من الصلاة في الثوب الواحد . قال الصلاة في ثوبين أفضل ، ويدل أيضا على المنع من الصلاة في الثوب الواحد إذا لم يكن على عاتق المصلى منه شيء ه

وقد حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه . وعن أحمد : لاتصح صلاة من قدر على ذاك. فتركه . وعنه أيضا تصح ويأثم . وغفل الكرماني عن مذهب أحمد فادعي الإجماع على جواز ترك جعل طرف الثوب على العاتق ، وجعله صارفا للنهى عن التحريم إلى الكراهة . وقلم نقل ابن المنذر عن محمد بن على عدم الجواز ، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضًا ، وعقد الطحاوى له بابا في شرح المغنى ، ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير . وجمع الطحاوى بين الأحاديث بأن الأصل أن يصلي مشتملا ، فإن ضاق اتزر . ونقل الشيخ تتى الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره . قال الحافظ : لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه . واستدل الخطابي على عدم الوجوب « بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة » قال : ومعلوم أن الطرف الذي هو لابسه من الثوب عير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه ، وفيما قاله نظر لايخفي قاله الحافظ . إذا تقرر لك عدم صحة الإجماع الذي جعله الكرماني صارفا للنهي ، فالواجب الجزم بمعناه الحقيقي وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب الواحد حال الصلاة على العاتق ، والجزم بوجوبه مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي حتى ينتهض دليل يصلح للصرف ، ولكن هذا في الثوب إذا كان. واسعاجمعا بين الأحاديث كما سيأتى التصريح بذلك في حديث جابر . وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال : وفرض على الرجل إن صلى فى ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فان لم يفعل بطلت صلاته ، فان كان ضيقا اتزر به وأجزأه ، سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ، ثم ذكر ذلك عن نافع مولى ابن عمر والنخعي وطاوس .

٢ (وَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ * مَن * صَلَّى فِي ثَوْبِ وَاحِد فَلْيُخالِف * بِطَرَفَيْه * » رَوَاه ُ البُخارِيُّ وأَحْمَدُ * وَأَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ « عَلَى عاتقيه ») .

أخرج هذه الزيادة أحمد ، وكذا الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين عن شيبان . وقله حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب ، وخالفهم فى ذلك أحمد . والحلاف فى الأمر ههنا كالحلاف فى النهى فى الحديث الذى قبل هذا . وفى الباب عن عمرو بن أبى سلمة عند الجماعة كلهم . وعن سلمة بن الأكوع عند أبى داود والنسائى . وعن أنس عند البزار والموصلي فى مسنديهما . وعن عمرو بن أبى أسد عند البغوى فى معجم الصحابة والحسن بن سفيان فى مسنده . وعن أبى سعيد عند مسلم وابن ماجه . وعن كيسان عند ابن ماجه . وعن ابن عباس عند أحمد بإسناد صحيح . وعن عائشة عند أبى داود . وعن أم هانئ عند الشيخين ، وعن عمار بن ياسر عند أبى يعلى والطبرانى ، وعن طلق بن على عند أبى داود . وعن عبادة

المناه عند الطبراني : وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند وعن حذيفة عند أحمد . وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داو د والنسائي . وعن عبد الله بن أبين أبي أمية عند الطبراني . وعن عبد الله بن أبيس عند الطبراني أبضا . وعن عبد الله بن مصر جس عند الطبراني أبضا . وعن عبد الله بن المغيرة عند أحمد . وعن عبد الله ابن عمر عند أبي داو د . وعلى عن بن أبي طالب عند الطبراني . وعن معاذ عند الطبراني أبضا . وعن أبي أمامة عند الطبراني أبضا . وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى الموصلي . وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبراني . وعن أم حبيبة عند أحمد . وعن أم الله عليه وآله عند أحمد .

٣ – (وَعَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبَدْ اللهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَيَقَا اللهُ عَلَيْهُ وَ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَلَفُظُهُ لأَحْمَدَ ؛ وَفِي لَفُظْ لَهُ أَخَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ فَاتَزِرْ بِهِ » مُثَقَّقَ عُلَيْهُ وَآلِه وَسَلَّمَ (إذا ما اتَسْعَ اللهُوْبُ فَلَتُعاطفْ بِهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِه وَسَلَّمَ (إذا ما اتَسْعَ اللهُوْبُ فَلَتُعاطفْ بِهِ عَلَى مَنْ كَبِينُكُ مُمَّ صَلَّ مَنْ فلكَ فَشُدُ بِهِ حَقَوْيَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ ذلك فَشُدُ بِهِ حَقَوْيَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ ذلك فَشُد بِهِ حَقَوْيَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ ذلك فَشُد بِهِ حَقَوْيَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ ذلك فَشُد بِهِ حَقَوْيَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ ذلك فَشُد بِهِ حَقُويَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ ذلك فَشُد بِهِ حَقُويَكُ ، مُمَّ صَلَّ مَنْ عَنْ فَلُهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ اللهُ عَلَيْهُ وَالْكُونُ وَلَا عَنْ ذلك فَشُد اللهُ عَلْمُ وَلِهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَنْ فَلْكُ وَلُهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَا عَنْ فَلْهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَنْ فَلْكُ وَلَا عَنْ فَلْكُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَنْ فَلْكُ وَلَهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَاللّهُ وَلَوْلُهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَوْلُو اللّهُ اللّهُ وَلِهُ وَلَيْعُولُهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِلْكُ وَلَا عَلَا لَا اللّهُ وَلِهُ وَلَا عَلْهُ وَلِهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلْهُ وَلَا عَلْكُ وَلُو اللّهُ وَلِهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْكُ وَلُكُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلَا عَلَا لَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَا لَا عَلَيْكُوا فَا عَلَا اللّهُ وَالْعَلَا لَا عَلَيْكُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَلَيْكُولُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَلْهُ وَلَا لَا عَلَا لَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَاللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلَا عَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَلَا عَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا لَا فَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَالَ

(قوله فالتحف به) الالتحاف بالثوب التغطى به كما أفاده في القاموس والمراد أنه لايشد الثوب في وسطه ، فيصلى مكشوف المنكبين بل يتزر به ويرفع طرفيه فليلتحف بهما ، فيكون بمنزلة الإزار والرداء ، هذا إذا كان الثوب واسعا ، وأما إذا كان ضيقا جاز الاتزار به من دون كراهة ، وبهذا يجمع بين الأحاديث كما ذكره الطحاوى وغيره ، واختاره ابن المنذر وابن حزم ، وهو الحق الذي يتعين المصير إليه ، فالقول بوجوب طرح الثوب على العاتق ، والمخالفة من غير فرق بين الثوب الواسع والضيق ترك للعمل بهذا الحديث ، وتعسير مناف للشريعة السمحة ، وإن أمكن الاستئناس له بحديث « إن رجالا كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدى أزرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ، ويقال للنساء : لاترفعن رءوسكن حتى تستوى الرجال جلوسا » عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد (قوله فشد به حقويك) الحقو بفتح الحاء المهملة : موضع شد الإزار ، وهو الخاصرة ، ثم توسعوا فيه حتى سموا الإزار الذي يشد على العورة حقوا ،

باب من صلى فى قميص غير مزرر تبدو منه عورته فى الركوع أو غيره

١ - (عَن سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنَى أَكُونُ فَى الصَّيْدِ وَأُصَلِّى وَلَيْسَ عَلَى اللهِ قَميص واحيد ، قال : فَزُرَّه وَإِن كُم تَجِيد اللهَ شَوْكَة " رَوَاه أَحْمَد وأبو دَاوُد وَالنَّسَائَى) .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم ، وعلقه البخاري في صحيحه ، ووصله في تاريخه وقال : في إسناده نظر . قال الحافظ : وقد بينت طرقه فى تعليق التعليق ، وله شاهد مرسل ، وفيه انقطاع أخرجه البيهتي . وقد رواه البخارى أيضًا عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبرهيم عن أبيه عن سلمة ، زاد في الإسناد رجلاً . ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل عن عطاف بن خالد قال : حدثنا موسى بن إبراهيم قال : حدثنا سلمة فصر ح بالتحديث بين موسى وسلمة ، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد ، أو يكون التصريح في رواية عطاف وهما ، فهذا وجه النظر في إسناده الذي ذكره البخاري . وأما من صححه فاعتمد على رواية الدراوردي ، وجعل رواية عطاف شاهدة لاتصالها . وطريق عطاف أخرجها أيضا أحمد والنسائي . وأما قول ابن القطان إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم ، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوميا وهو غير التيمي فلا تردد ، نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم ، فان كان محفوظا فيحتمل على بعد أن يكونا جميعا رويا الحديث وحمله عنهما الدراوردي ، وإلا فذكر محمد فيه شاذ ، كذا قال الحافظ (قوله في الصيد) جاء في رواية بلفظ « إنا نكون في الصفّ » وفي أخرى « بالصيف » وقد جمع ابن الأثير بين الروايات في شرحه للمسند بما حاصله أن ذكر الصيد ، لأن الصائد يحتاج أن يكون خفيفا ليس عليه ما يشغله عن الإسراع في طلب الصيد ، وذكر الصفّ معناه أن يصلي في جماعة وليس عليه إلا قميص واحـد ، فربمـا بدت عورته ، وذكر الصيف لأنه مظنة للحرّ سما في الحجاز لايمكن معه الإكثار من اللباس (قوله فزره) هكذا وقع هنا . وفي رواية للبخاري « قال يزره » وفي رواية أني داود « فازرره » وفي رواية ابن حبان والنسائي « زرّه » والمراد شد" القميص والجمع بين طرفيه لئلا تبدو عورته ، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يغرز فى طرفه شوكة يستمسك بها . والحديث يدل على جواز الصلاة فى الثوب الواحد وفى القميص منفرداً عن غيره مقيدا بعقد الزرار ، وقد تقدم الخلاف في ذلك . ٢ – (وَعَنَ أَبِي هُرُيْرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ لهِ وَسَلَّمَ مَنِي أَنْ يُصلَّى الرَّجُلُ حَتَّى يَعْنَزُمَ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وأبو داوُدَ) :

هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود ومسند أحمد والجامع الكبير ومجمع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ ، فينظر في نسبة المصنف له إلى أحمد وأبي داود ، ولكنه يشهد له الأمر بشد الإزار على الحقو وقد تقدم ، لأن الاحترام شد الوسط كما في القاموس وغيره ، وكذلك حديث «وإن كان ضيقا فاتزر به » عند الشيخين كما تقدم ، لأن الاتزار شد الإزار على الحقو ، فيكون هذا النهى مقيدا بالثوب الضيق كما في غيره من الأحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك .

٣ - (وَعَن ْ عُرُوةَ بَن عَبْد الله عَن ْ مُعاوِية َ بْن قُرَّة عَن ْ أبيه قال وَ الله وَسَلَم في رَهْط مِن ْ مُزَيْنة فَبايعْناه وَإِن الله وَسَلَم في رَهْط مِن ْ مُزَيْنة فَبايعْناه وَإِن الله وَسَلَم في رَهْط مِن ْ مُزَيْنة فَبايعْناه وَإِن الله وَسَلَم في رَهْط مِن فَمَيْصِه فَسَسْتُ الْحَاتِم ، قال عَرُوة : قَما رأيْتُ مُعاوِية وَلا أباه في شياء ولا حر الآ مُطلِقي أزرادهما لايزرران أبدًا ، رواه أخمد وأبو داود) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه ، وذكر الدار قطني أن هذا الحديث تفرد به . وذكر ابن عبد البر أن قرة بن إياس والد معاوية المذكور لم يرو عنه غير ابنه معاوية ، وفي إسناده أبو مهل بميم ثم هاء مفتوحتين ولام مخففة الجعني الكوفي ، وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكره ابن حبان (قوله وعن عروة بن عبد الله) هو ابن نفيل النفيلي ، وقيل ابن قشير ، وهو أبو مهل المذكور الراوي عن معاوية بن قرة (قوله وإن قميصه) بكسر الممرة لأنها بعد واو الحال (قوله لمطلق) أي غير مشدود ، وكان عادة العرب أن تكون جيوبهم واسعة ، فربما يشدونها ، وربما يتركونها مفتوحة مطلقة (قوله في ست) بكسر اللام وفتح القاف وسكون الياء مثني مطلق . والحديث يدل على أن إطلاق الزرار بكسر اللام وفتح القاف وسكون الياء مثني مطلق . والحديث يدل على أن إطلاق الزرار من السنة . والمصنف أورده ههنا توهما منه أنه معارض بحديث سلمة بن الأكوع الذي من السنة ، ويمكن أن يكون مراد المصنف بإيراده هنا الاستدلال به على جواز إطلاق الزرار في غير الصلاة ، ويمكن أن يكون مراد المصنف بإيراده هنا الاستدلال به على جواز إطلاق الزرار في غير الصلاة ، وإن كانت ترجمة الباب لاتساعد على ذلك . قال رحمه الله : وهذا الحديث ليس فيه عمول على أن القميص لم يكن وحده اه ،

أباب أستحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد

١ - (عَنْ أَبِي هُمُرَيْرَةَ ﴿ أَنَّ سَائِلاً سَأَلَ النَّدِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ عَن الصَّلاة في ثُوْب وَاحِد فَقَالَ : أَوَ لَكُلِّكُمْ ثُوْبَانٍ ؟ » رَوَاهُ الْجِماعَـةُ إِلاًّ الترْمذي : زَادَ البُخارِيُّ فِي رِوَايَةٍ ﴿ ثُمَّ سَأَلَ رَجُلُ " نُعَمَّر ، فَقَالَ : إذَا وَسَعَ اللهُ فأوْسِعُوا جَمْعَ رَجُلُ عَلَيْهِ ثِيابَهُ ، صَلَّى رَجُلُ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَتَمْيِصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَا ، فِي سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَمْيِصٍ ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَبَا ، في تُبَانٍ وَقَبَا ، في تُبَانِ وَقَمِيصٍ . قال : وأحسبِهُ قال فِي نُبَانٍ وَرِداءٍ ») (قوله أن سائلا) ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط أن السائل ثوبان (قوله أو لكلكم ثوبان) قال الخطابي : لفظه استخبار ومعناه الإخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى ، كأنه يقول : إذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة ، وليس لكل أحد منكم ثوبان ، فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة : أي مع مراعاة ستر العورة . وقال الطحاوي : معناه لوكانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لايجد إلا ثوبا واحدا اه. قال الحافظ :.. وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره ، والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لاعن الكراهة (قوله ثم سأل رجل عمر) يحتمل أن يكون ابن مسعود ، لأنه اختلف هو وألىّ بن كعب ، فقال أبيّ : الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة ؛ وقال ابن مسعود : إنما كان ذلك وفي الثياب قلة ، فقام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبي ولم يأل ابمن مسعود : أى لم يقصر ، أخرجه عبد الرزاق (قوله جمع رجل) هذا من قول عمر وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر . قال ابن بطال : يعنى ليجمع وليصل . وقال ابن المنير : الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال : إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن ، ثم فصل الجمع بصور . قال ابن مالك : تضمن هذا فائدتين : الأولى ورود الماضي بمعنى الأمر في قوله صلى ، والمعنى ليصل . والثانية حذف حرف العطف ، ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم « تصدق امرؤ من ديناره من درهمه من صاع تمره » (قوله في سر اويل) قال ابن سيده : السراويل فارسى معرب يذكر ويؤنث ، ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والأشهر عدم صرفه (قوله وقبا) بالقصر وبالمد ، قيل هو فارسي معرب ، وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء: إذا ضممت أصابعك ، سمى بذلك لانضهام أطرافه (قو له في تبان) التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة : وهو على هيئة السراويل ، إلا أنه ليس له رجلان ، وهو يتخذ من جلد (قوله وأحسبه) القائل أبو هريرة ، والضمير في أحسبه راجع إلى غمر ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة : ثلاثة للوسط ، وثلاثة لغيره ، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة ، وقدم أسترها وأكثرها استعمالا لهم ، وضم إلى كل واحد واحدا ، فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه . والحديث يدل على أن الصلاة في الثوب الواحد صحيحة ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن مسعود ، وقد تقدم ذلك ، وتقدم قول النووى : لاأعلم صحته ، في الفرضي والنووى : لاأعلم صحته ، وأقدم الإجماع على أن الصلاة في ثوبين أفضل ، صرّح بذلك القاضي عياض وابن عبد البر والقرطبي والنووى وفي قول ابن المنذر ، واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين إشعار بالخلاف ، والقرطبي والنووى وفي قول ابن المنذر ، واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين إشعار بالخلاف ، وأحد مُتوسَّم صلّى في ثوب وأحد مُتوسَّم مُتَّفَق عَلَيْه يَ مَا لَيْ عَلَيْه وَاللّه وسَلّم صلّى في ثوب

الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثورى عن أبي الزبير عن جابر ، ومن رواية عمر بن الحرث عن أبي الزبير ، ورواه أبو داود من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال « أمنا جابر » الحديث ، ولم يخرجه البخارى من حديث جابر بهذا اللفظ الذى ذكره المصنف ، بل أخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذى سيأتي (قوله متوشحا به) قال ابن عبد البر حاكيا عن الأخفش : إن التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الأيسر من تحت يده اليسرى فيلقيه على منكبه الأيمن ، ويلقي طرف الثوب الأيمن من تحت يده اليمنى على منكبه الأيسر قال : وهذا التوشح الذى جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى في ثوب واحد متوشحا به . والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد إذا توشح به المصلى ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

٣ - (وَعَن مُعْمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ ﴿ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ يَصُلِّى فِي ثُونِ وَاحِد مُتُوسُّحا بِهِ فِي بَيْتِ أُمُّ سَلَمَةَ قَد أَلْقَى طِنَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ﴾ رَوَاهُ الجَماعة) .

(قوله متوشحا به) في البخاري والترمذي « مشتملا » . وفي بعض روايات مسلم « ملتحفا به » وقد جعلها النووي بمعني واحد فقال : المشتمل والمتوشح والمخالف بين طرفيه معناه واحد هنا ، وقد سبقه إلى ذلك الزهري ، وفرق الأخفش بين الاشتمال والتوشح فقال : إن الاشتمال هو أن يلتف الرجل بردائه أو بكسائه من رأسه إلى قدمه ، ويرد طرف الثوب الأيمن على منكبه الأيسر ، قال : والتوشح وذكر ما قدمناه عنه في شرح الحديث الذي قبل هذا ، وفائدة التوشح والاشتمال والالتحاف المذكورة في هذه الأحاديث أن لاينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع ، ولئلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود قاله ابن بطال (قوله قد ألتي طرفيه على عاتقيه) قد تقدم الكلام في ذلك . والحديث يدل على

أن الصلاة فى الثوب الواحد صحيحة إذا توشح به المصلى ، أو وضع طرفه على عاتقه ، أو خالف بين طرفيه ، وقد تقدم الكلام فى ذلك .

باب كراهية اشتال الصاء

1 - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ ﴿ تَهْيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْتَبِي الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءً وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ بِالثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِ شَقِيْهُ مِنْهُ : يَعْنَى وَأَنْ يَسْتَمْلَ الصَّمَّاءَ بِالثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِ شَقِيْهُ مِنْهُ : يَعْنَى فَرْجَهِ مِنْهُ شَيْءً » مُتَقَفَقٌ عليه . وفي لَفُظ لأَحْمَدَ ﴿ تَهْمَى عَن ْ لِبُسْتَمْيِن : أَنْ يَحْتَبِي أَحَدُ كُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءً ، وأَن ْ يَشْتَمَلَ أَنْ يَشْتَمَلَ أَنْ يُعْلَدِهِ فِي إِذَامِ إِلاَ أَنْ نُيُعَالِفَ بِطَرَفَيْهُ عَلَى عَاتِقَيْهُ ») .

(قوله أن يحتى) الاحتباء : أن يقعد على أليتيه وينصب ساقيه ويلف عليه ثوبا ، ويقال له الحبوة وكانت من شأن العرب (قوله ليس على فرجه منه شيء) فيه دليل على أن الواجب ستر السوأتين فقط ، لأنه قيد النهى بما إذا لم يكن على الفرج شيء ، ومقتضاه أن الفرج إن كان مستورا فلا نهى (قوله أن يشتمل الصهاء) وهو بالصاد المهملة والمد ، قال أهل اللغة : هو أن يجلل جسده بالثوب لايرفع منه جانبا ولا يبقى ما تخرج منه يده . قال ابن قتيبة : سميت صماء لأنه يسد المنافذ كلها فيصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء : هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصيرُ فرجه باديا . قال النووى : فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروها لئلا تعرض له حاجة فيتعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشَّافُ العورة . قال لحافظ : ظاهر سياق البخاري من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء ، ولفظه سيأتي في هذا الباب ، وعلى تقدير أن يكون موقوفا فهو حجة على الصحيح، لأنه تفسير من الراوى لايخالف ظاهر الخبر. قوله وفي لفظ لأخمد هذه الرواية موافقة لما عند الجماعة في المعنى ، إلا أن فيها زيادة وهو قوله ﴿ إِذَا مَا صَلَّى ﴾ وهي غير صالحة لتقييد النهي بحالة الصلاة ، لأن كشف العورة محرم في جميع الحالات ، إلا ما استثنى ووالنهي عن الاحتباء والاشتمال لكونهما مظنة الانكشاف فلا نختص نتاك الحالة (قوله لبستين) هو بكسر اللام ، لأن المراد بالنهي الهيئة المخصوصة لا المرة الواحدة من اللبس : والحديث يدل على تحريم هاتين اللبستين ، لأنه المعنى الحقيق للنهبي وصرفه إلى الكراهة مفتقر إلى دليل ع ٧ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيدُ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الشُّمَالِ الصَّمَّاءِ وَالاحْتباء في ثُوْبِ وَاحد لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَّ الَّتُرْمَذِيَّ فَانَّهُ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةً . وَلَلْبُخَارِيِّ « تَهَي عَن ْ لِبْسَتَ مِن ، وَاللَّبْسَتَان : اشْتِهَالُ الصَّهَاء ؛ وَالصَّهَاءُ أَن يَجِعْلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَد عاتقيُّه فَيَبُدُ و أَحَدُ شَقَّيْه لَيْسَ عَلَيْه ثُوْبٌ. وَاللَّبْسَةُ الْأَخْرَى : احْتْبَاؤُهُ بِثُوبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ).

قد تقدم الكلام على الحديث في شرح الذي قبله .

باب النهى عن السدل والتلثم في الصلاة

اً - (عَنْ أَبِي هُرُيَوْرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَهْمَى عَن السَّدُولِ فِي الصَّلاةِ ، وأن يُغَطِّي الرَّجِيلُ فاه أَ» رَوَاهُ أَبُودَ اوُدَ. ولا مُمَدَ وَالَّمَرْمَذِي عَنْهُ ﴿ النَّهَىٰ عَنِ السَّدُلِ ﴾ وَلا بن ماجه ٥ ﴿ النَّهْىٰ عَن تَغْطية الفَّم ﴾) .

الحديث قال الترمذي : لانعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا إلا من حديث عسل بن سفيان ، وأخرجه الحاكم في المستدرك من الطريق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال : هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجا فيه تغطية الرجل فاه فى الصلاة اه. وكلامه هذا يفهم أنهما أخرجا أصل الحديث مع أنهما لم يخرّجاه. وفي الياب عن أنى جحيفة عند الطبراني في معاجمه الثلاثة والبزار في مسنده ، وفي إسناده حفص البن أبى داود ، وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف ، وكذلك أبو مالك النخعي ، وقد ضعفه أبين معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم . قال البيهتي : وقد كتبناه من حديث إبراهيم بن طُهمان عن الهيثم ، فإن كان محفوظا فهو أحسن من رواية حفص . وفي الباب أيضا عن أبن مسعود عند البيهقي ، وقد تفرد به بسر بن رافع وليس بالقوى . وعن ابن عباس عند ابن عدىّ في الكامل ، وفي إسناده عيسي بن قرطاس وليس بثقة . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال ابن عدى: هو ممن يكتب حديثه .وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب ، فمنهم من لم يحتج به لتفرّد عسل بن سفيان ، وقد ضعفه أحمد . قال الخلال : سئل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة ، فقال : ليس هو بصحيح الإسناد . وقال عسل بن سفيان : غير محكم الحديث ، وقد ضعفه الجمهور يحيى بن معين وأبو حاتم والبخارى وآخرون . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطئ ويخالف على عَلَّهُ رَوَايَتُهُ اهَ . وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط ، وأبو داود أخرج له هذا وحديثًا

آخر وقد تقدم تصحیح الحاكم لحدیث أبی هریرة . وعسل بن سفیان لم یتفرّد به ، فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان ، وترك يحيى له لم يكن إلا لقوله إنه كان قدريا . وقد قال ابن عدى : أرجو أنه لابأس به (قوله نهى عن السدل) قال أبو عبيدة في غريبه : السدل : إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه ، فإن ضمه فليس بسدل . وقال صاحب النهاية : هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك ، قال : وهذا مطرَّد في القميص وغيره من الثياب ، قال : وقيل هو أن يضع وسط الإزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه . وقال الجوهري : سدل ثوبه يسدله بالضم سدلا : أي أرخاه . وقال الخطابي : السدل إرسال الثوب حتى يصيب الأرض اه . فعلى هذا السدل والإسبال واحد . قال العراقي : ويحتمل أن يراد بالسدل : سدل الشعر ، ومنه حديث ابن عباس « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وهلم سدل ناصيته » وفي حديث عائشة « أنها سدلت قناعها وهي محرمة » أي أسبلته اه. ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعانى إن كان السدل مشتركا بينها ، وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوى . وقد روى أن السدل من فعل اليهود ، أخرج الخلال في العلل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي " أنه خرج فرأى قوما يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال : كأنهم اليهود خرجوا من قهرهم . قال أبو عبيد : هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه . قالصاحب الإمام : والقهر بضم القاف وسكون الهاء: موضع مداد سهم الذي يجتمعون فيه وذكره في القاموس والنهاية في الفاء لافي القاف . والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة لأنه معنى النهبي الحقيقي وكرهه ابن عمر ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلاة وغيرها . وقال أحمد : يكره في الصلاة . وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهري لابأس به ، وروى ذلك عن مالك ، وأنت خبير بأنه لاموجب للعدول عن التحريم إن صحّ الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك (قوله وأن يغطى الرجل فاه) قال ابن حبان : لأنه من زيّ المجوس ، قال : وإنما زجر عن تغطية الفم في الصلاة على الدوام لاعند التثاوَّب بمقدار ما يكظمه لحديث « إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه ، فان الشيطان يدخل » وهذا لايتم إلا بعد تسليم عدم اعتبار قيد في الصلاة المصرّح به في المعطوف عليه في جانب المعطوف ، وفيه خلاف ونزاع . وقد استدل به على كراهة أن يصلي الرجل متليًا كما فعل المصنف ١

باب الصلاة فى الثوب الحرير والمغصوب

١ – (عن ابنن عُمرَ قال ﴿ من الشَيرَى ثَوْبا بِعَشَرَة دَرَاهِم وَفيه درهُم وَ مَا حَرَام الله عَلَيْه ﴾ أثم أد حَرَام من الله عَلَيْه ﴾ أثم أد حَرَام أنه عَلَيْه ﴾ أثم أد حَل أُصبعيه في أد نُنيه وقال : صُمنَّنا إن كم يتكن النسي صلتى الله عليه وآله وسلم سمعته يقوله و رواه أحمد).

الحديث أخرجه أيضا عبد بن حميد والبيهتى في الشعب وضعفاه وتمام والحطيب وابن عساكر والديلمى ، وفي إسناده هاشم عن ابن عمر ، قال ابن كثير في إرشاده : وهو لايعرف . وقد استدل به من قال : إن الصلاة في الثوب المغصوب أو المغصوب ثمنه لاتصح وهم العترة جميعا . وقال أبو حنيفة والشافعي : تصح لأن العصيان ليس بنفس الطاعة لتغاير اللباس والصلاة . ورد " بأن الحديث مصرح بنني قبول الصلاة في الثوب المغصوب ثمنه والمغصوب عينه بالأولى ، وأنت خبير بأن الحديث لاينتهض للحجية ، ولو سلم فمعني نني القبول لايستلزم نني الصحة ، لأنه يرد على وجهين : الأول يراد به الملازم لنني الصحة والإجزاء في حديث نني قبول صلاة الآبق والمغاضبة لزوجها ، ومن في جوفه خمر وغيرهم ممن هو في حديث نني قبول صلاة الآبق والمغاضبة لزوجها ، ومن في جوفه خمر وغيرهم ممن هو عمل على على على معالمة الشرح . ومن الاحتجاج به في مواطن النزاع . وقال أبو هاشم : إن استتر بحلال لم يفسدها المغصوب فوقه الاحتجاج به في مواطن النزاع . وقال أبو هاشم : إن استتر بعلال لم يفسدها المغصوب فوقه إذ هو فضلة . قال المصنف رحمه الله تعالى : وفيه : يعني الحديث دليل على أن النقود تتعين في العقود اه . وفي ذلك خلاف بين الفقهاء . وقد صرّح المتأخرون من فقهاء الزيدية أنها تعين في اثنى عشر موضعا ، ومحل الكلام على ذلك علم الفروع .

٢ - (وَعَن ْ عائِشَةَ أَن النَّبِيَ صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّمَ قالَ « مَن ْ صَنَع عَلَلَ عَلَيْه مِلاً لَيْس عَلَيْه أَمْرُنا فَهُوَ رَدٌ " » مُتَقَفَق عَلَيْه . ولأحمَد « مَن ْ صَنَع أَمْرًا عَلَى غَنْير أَمْرِنا فَهُوَ مَرْ دُود ") .

(قوله ليس عليه أمرنا) المراد بالأمر هنا واحد الأمور ، وهو ما كان عليه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (قوله فهو رد) المصدر بمعنى اسم المفعول كما بينته الرواية الأخرى . قال في الفتح : يحتج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمرتها المترتبة عليها ، وإن النهى يقتضى الفساد ، لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردّها ، ويستفاد منه أن حكم الحاكم لايغير ما في باطن الأمر لقوله « ليس عليه أمرنا » والمراد به

أمر الدين ، وفيه أن الصلح الفاسد منتقض ، والمأخوذ عليه مستحقّ الردُّ اه . وهذا الحديث من قواعد الدين لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لايأتي عليه الحصر . وما أصرحه وأدله على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام ، وتخصيص الردّ ببعضها بلا من عقل ولا نقل ، فعليك إذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسندا له بهذه الكلية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم «كل بدعة ضلالة » طالبا لدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة فان جاءك به قبلته ، وإنكاع كنت قد ألقمته حجرا واسترحت من المجادلة . ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على أنه ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد متمسكا بما تقرر في الأصول من أنه لايقتضي ذلك إلا عدم أمر يؤثر عدمه في العدم كالشرط آو وجود أمر يؤثر وجوده في العدم كالمانع ، فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لادليل عليه إلا مجرَّد الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الأمور التي ليست من ذلك القبيل قائلا: هذا أمر ليس من أمره ، وكل أمر ليس من أمره ردّ فهذا ردّ ، وكل ردّ باطل فهذا باطل ، فالصلاة مثلا التي ترك فيها ماكان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو فعل فيها ما كان يتركه ليست من أمره ، فتكون باطلة بنفس هذا الدليل ، سواء كان ذلك الأمر المفعول أو المتروك مانعا باصطلاح أهل الأصول أو شرطا أو غيرهما ، فليكن منك هذا على ذكر ، قال في الفتح : وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام ، وقاعدة من قواعده ، فان معناه : من اخترع من الدين ما لايشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه . قال النووى : هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات ، وإشاعة الاستدلال به كذلك. وقال الطوخي : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع ، لأن الدليل يتركب من مقدمتين ، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه . وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه ، لأن منطوقه مقدمة كلية ، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس : هذا ليس من أمر الشرع ، وكل ما كان كذلك فهو مردود ، فهذا العمل مردود ، فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل ، وإنما يقع النزاع في الأولى ، ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح ، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه ، لاستقل الحديثان بجمع أدلة الشرع ، لكن هذا الثاني لايوجد ، فاذن حديث الباب نصف أدلة الشرع اه . ٣ - (وَعَن عُقْبَةَ بْن عامر قال ﴿ أُهُد يَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وآله وسَلَمَ فَرُوجُ حَرِيرِ فَلَبِسَهُ ، ثُمُّ صَلَّى فِيهِ ، ثُمُّ انْصَرَفَ فَنزَعَهُ نَزْعَا فَنزَعَهُ نَزْعَا عَنيفا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ ، ثُمُّ قال : لايننبغي هذا للمنتقين متُقَين عليه) (قوله فروج) بفتح الفاء وتشديد الراءالمضمومة وآخره جيم : هو القبا المفرج من خلف وحكى أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعرى جوازضم أوله وتخفيف الراء. قال الحافظ في الفتح : والذي أهداه هو أكيدر دومة كما صرّح بذلك البخاري في اللباس .

والحديث استدل به من قال بتحريم الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوليه، والناصر والمنصور بالله والشافعي . وقال الهادى في أحد قوليه وأبو العباس والمؤيد بالله والإمام يحيى وأكثر الفقهاء : إنها مكروهة فقط مستدلين بأن علة التحريم الخيلاء ولاخيلاء في الصلاة ، وهذا تخصيص للنص جيال علة الخيلاء ، وهو مما لاينبغي الالتفات إليه . وقد استدلوا لجواز الصلاة فى ثياب الحرير بعدم إعادته صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الصلاة وهومر دود ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم، ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى فى قبا ديباج ثم نزعه وقال : نهانى جبريل » وسيأتى ، وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه . قال المصنف : وهذا يعني حديث الباب محمول على أنه لبسه قبل تحريمه ، إذ لايجوز أن يظن به أنه لبسه بعد التحريم في صلاة ولاغير ها ويدل على إباحته في أوَّل الأمر ماروي أنس بنمالك أن أكيدر دومة أهدى إلىالنبيُّ صلى الله عليه وآله و سلم جبة سندس أو ديباج قبل أن ينهى عن الحرير فلبسها فتعجب الناس منها ، فقال : «والذي نفسي بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن منها » رواه أحمد انتهي . قال في البحر: فان لم يوجد غيره صحت فيه وفاقا بينهم ، فان صلى عاريا بطلت صلاته . وقال أحمد بن حنبل : يصلى عاريا كالنجس . وقد اختلفوا هل تجزى الصلاة فىالحرير بعد تحريمه أم لا ؟ فقال الحافظ فى الفتح : إنها تجزئ عند الجمهور مع التحريم ، وعن مالك يعيد في الوقت انتهى . وسيأتى البحث عن لبس الحرير وحكمه قريباً .

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو مما هنا (قوله من ديباج) الديباج: هو نوع من

الحرير ، قبل هوماغلظ منه (قوله ثم أوشك) أى أسرع كما فى القاموس وغيره . والحديث يدل على تحريم لبس الحرير ، ولبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لايكون دليلا على الحل ، لأنه محمول على أنه لبسه قبل التحريم بدليل قوله «نهانى عنه جبريل » ولهذا حصر الغرض من الإعطاء فى البيع ، وسيأتى تحقيق ما هو الحق فى ذلك . قال المصنف رحمه الله فه : يعنى الحديث دليل على أن أمته عليه الصلاة والسلام أسوته فى الأحكام اه . وقد تقرّر فى الأصول ما هو الحق فى ذلك ، والأدلة العامة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحو قوله تعالى _ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة _ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا _ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى _ :

كتاب اللباس

باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء

١ – (عَن 'مُعَرَ قال : سَمِعْتُ النَّهِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَقَوُل :
 لاتلبَسُوا الحَرِير ، فإنَّهُ مَن لَبِسِهُ فِي الدُّنْيا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرة ِ ») .

٢ - (وَعَنْ أَنَسَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَن ْ لَبِسَ الخَرِيرَ فِي الدُّنْيا فَلَنَ ْ يَلَبْسَهُ فِي الآخِرَةِ » مُتَّفَقَ أُ عَلَيْهِما) :

الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما في الأوّل من النهى الذي يقتضى بحقيقته التحريم ، وتعليل ذلك بأن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، والظاهر أنه كناية عن عدم دخول الجنة ، وقد قال الله تعالى في أهل الجنة _ ولباسهم فيها حرير _ فمن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة ، روى ذلك النسائى عن ابن الزبير . وأخرج النسائى عن ابن عمر أنه قال أنه قال « والله لايدخل الجنة » وذكر الآية _ وأخرج النسائى والحاكم عن أبي سعيد أنه قال « وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه » . ويدل على ذلك أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلاق له في الآخرة » والخلاق كما في كتب اللغة وشروح الحديث : النصيب : أي من لانصيب له في الآخرة » وهكذا إذا فسر بمن لاحرمة له ، أو من لادين له كما قيل . وهكذا حديث ابن عمر عند الستة إلا الترمذي بلفظ « أنه رأى عمر حلة من إستبرق تباع ، فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله ابتع هذه فتجمل بها للعيد والوفود ، فقال رسول الله عليه وآله وسلم : إنما هذه لباس من لاخلاق له ، فأرسل إليه صلى الله عليه وآله وسلم بجبة ديباج ، فأتي ثم لبث عمر ما شاء الله أن يلبث ، فأرسل إليه صلى الله عليه وآله وسلم بجبة ديباج ، فأتي

عمر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله قلت: إنما هذه لباس من لاخلاق له ، ثم أرسلت إلى بهذه ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنى لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيعها وتصيب بها حاجتك » . ومن أدلة التحريم حديث عقبة بن عامر السابق فى الباب الذي قبل هذا الكتابُ ، فإن قوله « لاينبغي هذا للمتقين » إرشاد إلى أن لابس الحرير ليس من زمرة المتقين ، وقد علم وجوب الكون منهم . ومن ذلك ما عند البخارى بلفظ « الذهب والفضة والحرير والديباج لهم فىالدنيا ولكم فىالآخرة » . ومن ذلك حديث أبى موسى وعلى وحذيفة وعمر وأبى عامر وستأتى ، وإذا لم تفد هذه الأدلة التحريم فما فى الدنيا محرّم . وأما معارضتها بما سيأتى فستعر ف ماعليه ، وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدى في البحر ، وقد نسب فيه الخلاف في التحريم إلى ابن علية وقال : إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم . وقال القاضي عياض حكى عن قوم إباحته ، وقال آبو داود : إنه لبس الحرير عشرون نفسا من الصحابة أو أكثر ، منهم أنس والبراء بن عازب ، ووقع الإجماع على أنالتحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف فى ذلك ابن الزبير مستدلاً بعموم الأحاديث ، ولعله لم يبلغه المخصص الذي سيأتي . وقد استدلَّ من جوَّز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل بكتاب، وقد عرفت الجواب عن ذلك فيا سلف . ومنها حديث أسماء بنت أبى بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيأتى فى باب إباحة اليسير من الحرير ، وسنذكر الجواب عنه هنالك .ومنها حديث المسور بن مخرمة عند شيخين « أنها قدمت للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أقبية ، فذهب هو وأبوه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لشيء منها ، فخرج النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وعليه قبا من ديباج مزرور ، فقال : يا مخرمة خبأنا لك هذا ، و جعل يريه محاسنه ، وقال : أرضى مخرمة » . والجواب أن هذا فعل لاظاهر له والأقوال صريحة فى التحريم ، على أنه لانزاع أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الحرير، ثم كان التحريم آخر الأمرين، كما يشعر بذلك حديث جابرالمتقدم. ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه ، وسيأتى في باب ماجاء في لبس الحرير ، وسنذكر الجواب عنه هنالك. ومنها ما تقدم من لبس جماعة من الصحابة له ، وسيأتى الحواب عليه في باب ما جاء فى لبس الخز . ومنها «أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبس مستقة من سندس أهداها له ملك الروم ، ثم بعث بها إلى جعفر فلبسها ثم جاءه ، فقال : إنى لم أعطكها لتلبسها ، قال : فما أصنع ؟ قال : أرسل بها إلى أخيك النجاشي ﴾ أخرجه أبو داود . والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وآله وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخرمة . وأما عن الاحتجاج بأمره صلى الله عليه وآله وسلم لجعفر أن يبعث بها للنجاشي . فالجواب عنه كالجوابالذي سيأتي في شرح حديث لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للخز، على أن الحديث

غير صالح للاحتجاج ، لأن في إسناده على بن زيد بن جدعان ولا يحتج بحديثه ، ويمكن أن يقال إن لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لقباء الديباج و نقسيمه للأقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهى ، كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه ، فيكون قرينة صارفة للنهيي إلى الكراهة، ويكون ذلك جمعا بين الأدلة . ومن مة يات هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابيا ، ويبعد كل البعد أن يقدموا على ما هو محرم في الشريعة ، ويبعد أيضا أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه ، فقد كانوا ينكرون علي بعضهم بعضاً ما هو أخفٌّ من هذا . وقد اختلفُوا في الصغار أيضا هل يحرم إلباسهم الحرير أم لا ؟ فذهب الأكثر إلى التحريم ، قالوا : لأن قوله « على ذكور أمتى » كما في الحديث الآتي يعمهم . ولحديث ثوبان عند أبي داو د « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قدم من غزاة ، وكان لايقدم إلا بدأ حين يقدم ببيت فاطمة ، فوجدها قد علقت سترا على بابها ، وحلت الحسنين بقلبين من فضة ، فتقدم فلم يدخل عليها ، فظنت أنه إنما منعه أن يدخل ما رأى ، فهتكت الستر وفكت القلبين عن الصبيين ، فانطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبكيان ، فأخذه منهما وقال : يا ثوبان اذهب بهذا إلى آل فلان » الحديث . هذا وإن كان واردا في الحلية ، ولكنه مشعر بأن حكمهم حكم المكلفين فيها ، فيكون حكمهم في لبس الحرير كذلك : ويمكن أن يجاب عن هذا بأن في آخر الحديث ما يشعر بعدم التحريم فانه قال: « نحن أهل بيت لانستغرق طيباتنا في حياتنا الدنيا» أو كما قال، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآ له وسلم أنه قال « عليكم بالفضة فالعبوا بها كيف شئتم » والصغار غير مكلفين ، إنما التكليف على الكبار : وقد روى أن إسماعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر وعليه قميص من حريروسواران من ذهب ، فشق "القميص وفك" السوارين وقال : اذهب إلى أمك . وقال محمد بن الحسن : إنه يجوز إلباء م الحرير : وقال أصحاب الشافعي : يجوز في يوم العيد لأنه لاتكليف عليهم ، وفي جواز إلباسهم لك في باقي السنة ثلاثة أوجه : أصحها جوازه ، والثاني تحريمه ، والثالث يحرم بعد سن التمييز : واختلفوا في المقدار الذي يستثني من الحرير للرجال ، وسيأتي الكلام عليه .

٣ - (وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «أُحِلَّ اللهَّ هَبُ والحَرِيرُ للإناثِ مِنْ أُمَّتِي ، وَحُرَّمَ عَلَى ذُكُورِها » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّرْمَذِيُّ وَصَحَّحَهُ) .

الحديث أيضاً أخرجه أبوداود والحاكم وصححه والطبرانى ، وفى إسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى . قال أبو حاتم : إنه لم يلقه . وقال الدارقطنى فى العلل : لم يسمع سعيد بن أبي هند من أبي موسى . وقال ابن حبان في صحيحه : حديث سعيد بن أبي هند عن

آبي موسى معلول لايصح ، والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف ، وصححه أيضا ابن ﴿ مُمَا ذَكُو الحَافظ . وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن أبن عمر ، ذكر ذلك الدارقطني في العلل . قال : و الصحيح عن نافع عن صعيد بن أبي هند عن أبي موسى . وقد اختلف فيه على نافع ، فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن سعید مثله ، ورواه عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عن سعید عن رجل عن أبي موسى . وفي الباب عن على بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ « أخذ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في يمينه ، وأخذ ذهبا فجعله في شياله ، ثم قال : إن هذين حرام على ذكور أمنى » زاد ابن ماجه « حلَّ لإناثهم » وبين النسائى الاختلاف فيه على يزيد بن أبى حبيب . قال الحافظ : وهواختلاف لايضر ، ونقل عبد الحقّ عن على بن المديني أنه قال : حديث حسن ورجاله معروفون . وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب .ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن يزيد عن ابن أبى الصعبة عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زرير عن على عليه السلام. قال الحافظ : الصواب أبو أفلح . وقد أعله ابن القطان بجهالة حال رواته ما بين يزيد بن أنى حبيب وعلى ، فأما عبد الله بن زرير فقد وثقه العجلي و ابن سعد ، وأما أبو أفلح فقال الحافظ : ينظر فيه ، وأما ابن أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز. وفى الباب أيضًا عن عقبة بن عامر عند البيهتي بإسناد حسن . وعن عمر عند البزار والطبراني وفيه عمر بن جرير البجلي ، قال البزار : لين الحديث . وعن عبد الله بن عمرو نحو حديث أبي موسى عند ابن ماجه والبزار وأبي يعلى والطبراني وفي إسناده الإفريقي وهو ضعيف. وعن زيد بن أرقم عند الطبراني والعقيلي وابن حبان في الضعفاء ، وفيه ثابت بن زيد ، قال أحمد : له مناكير . وعن واثلة بن الأسقع عند الدارقطني وإسناده مقارب . وعن ابن عباس عند الدارقطني والبزار بإسناد واه ، وهذه الطرق متعاضدة بكثرتها ينجبر الضعف الذي لم تخل منه واحدة منها . والحديث دليل للجماهير القائلين بتحريم الحرير والذهب على الرجال ، وتحليلهما للنساء ، وقد نقدم الخلاف في ذلك

٤ - (وَعَن ْعَلَى عَلَيْهِ السَّلامُ قالَ «أُهْدِيتْ إلى النَّبِي صلَّى اللهُ عليه وَآلِهِ وَسلَّمَ حُليَّةٌ سيراء ، فَبَعَث بِها إلى فَلَبِسْتُها ، فَعَرَفْتُ الغَضِيَ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حُليَّةٌ سيراء ، فَبَعَث بِها إليَّكَ لِتَلْبَسَها ، إَنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لِتَلْبُسَها ، إَنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لِتَلْبُسَها ، إَنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَكَ لَتَلْبُسَها ، إَنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لِتَلْبُسَها ، إِنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لِتَلْبُسَها ، إِنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لِتَلْبُسَها ، إِنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لَتَلْبُسَها ، إِنَمَا بَعَثْتُ بِها إليَّكَ لَتَلْبُسَها ، إِنَمَ النَسَاء » مُتَقَق عَلَيْه) .

(قوله أهديت إلى النبي) أهداها له ملك أيلة وهو مشرك (قوله حلة) الحلة على ما في القاموس وغيره من كتب اللغة : إزار ورداء ، ولا تكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له

بطانة وهي بضم الحاء (قوله سيراء) بكسر السين المهملة بعدها مثناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف ممدودة ، قال في القاموس : كعنباء نوع من البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير والذهب الخالص اه . قال الخطابي : هي برود مضلعة بالقز ، وكذا قال الخليل والأصمعي وأبو داود . وقال آخرون : إنها شبهت خطوطها بالسيور . وقيل هي مختلفة الألوان قاله الأزهري ؛ وقيل هي وشي من حرير قاله مالك ؛ وقيل هي حرير محض . وقال ابن سيده : إنها ضرب من البرود . وقال الجوهرى : إنها ماكان فيه خطوط صفر ، وقيل ما يعمل من القزُّ ؛ وقيل ما يعمل من ثياب اليمن، وقد روى تنوين الحلة وإضافتها والمحققون على الإضافة . قال القرطبي : كذا قيد عمن يوثق بعلمه ، فهو على هذا من باب إضافةالشيء إلى صفته ، على أن سيبويه قال : لم يأت فعلاء صفة (قوله خمرا) جمع خمار . وقوله « بين النساء » زاد في رواية « فشققته بين نسائي » وفي رواية « بين الفواطم» وهن ً ثلاث : فاطمة بنت رسول الله ، وفاطمة بنت أسد أم على " ، وفاطمة بنت حمزة . وذكر عبد الغني وابن عبد البرّ أن الفواطم أربع ، والرابعة فاطمة بنت شيبة بن ربيعة كذا قاله عياض وابن رسلان . والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المشوب بالحرير إن كانت السبراء تطلق على المخلوط بالحرير وإن لم يكن خالصا كما هو المشهور عند أثمة اللغة ، إن كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا إشكال . وقد رجح بعضهم أنه الخالص لحديث ابن عباس « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهى عن الثوب المصمت، وسيأتي ، وستعرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب. ويدل الحديث أيضا على حل الحرير للنساء ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

• - (وَعَن ْأَنَس بِن مَالِك «أَنَّهُ رَأَى عَلَى أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بُرْدَ حُلُلَّةً سِيراء آه رَوَاه البُخارِيّ وَالنَّسَائي وَأَبُود اوُد آ). (قوله أُمَّ كَلْثُوم) هي بنت خديجة بنت خويلد تزوّجها عثمان بعد رقية (قوله برد حلة) بالإضافة في رواية البخارى . وفي رواية أبي داود « بردا سيراء » بالتنوين. والحديث من أدلة حواز الحرير للنساء إن فرض اطلاع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره ، وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك .

باب في أن افتراش الحرير كلبسه

١ – (عنَّ حُدْيَهُ قَالَ ﴿ نَهَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْرَبَ فِي آنِية الدَّهَبِ وَالدَّيباجِ لِنَشْرَبَ فِي آنِية الدَّهَبِ وَالدَّيباجِ وَأَنْ نَا كُلُ فِيها ، وَعَنَ لُبُسُ الْحَرَيرِ وَالدَّيباجِ وَأَنْ نَجُلْسَ عَلَيْهِ ﴾ رَوَاهُ البُخارِيُّ ﴾ ،

الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الأواني ، وقوله « وأن نجلس عليه » يدل على تحريم الجلوس على الحرير ، وإليه ذهب الجمهور كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور، وبه قال عمر وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص ، وإليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى . وقال القاسم وأبو طالب والمنصور بالله وأبوحنيفة وأصحابه . وروى عن ابن عباس وأنس أنه يجوز افتراش الحرير ، وبه قال ابن الماجشون وبعض الشافعية . واحتج لهم في البحر بأن الفراش موضع إهانة ، وبالقياس على الوسائد المحشوة بالقز قال إذ لاخلاف فيها ، وهذا دليل باطل لاينبغي التعويل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي بعده ، وقد تقرّر عند أثمة الأصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص ، وأنه فاسد الاعتبار ، وعدم حجية أقوال الصحابة لاسيا إذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم .

٧ - (وَعَن عَلَى عَلَيهُ السَّلامُ قالَ « تهاني رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَن الجُلُوسِ عَلَى المَياثِرِ، والمَياثِرُ قَسِي كَانَت تَصْنَعُهُ النّساءُ لِبُعُولَتِهِن عَلَى الرّحُل كَالْقَطَائِفِ مِن الأَرْجُوانِ » رَوَاهُ مُسْلَم " وَالنّسانَ). قد اتفق الشيخان على النهى عن المياثر من حديث البراء ، وأخرج الجماعة كلهم إلا البخارى حديث على عليه السلام بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب ، وعن لبس القسى ، وعن الميثرة » وفي رواية « مياثر الأرجوان » ولم يذكر الجلوس إلا في رواية مسلم ، ولهذا ذكره المصنف رحمه الله (قوله على المياثر) جمع ميثرة بكسر الميم وبالثاء المثلثة ، وهي مأخوذة من الوثارة : وهي اللين والنعمة ، وياء ميثرة واو لكنها قلبت لكسر ما قبلها كميز ان وميعاد ، وقد فسرها على " بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواه المصنف عنه ، وكذلك فسرها البخارى في صحيحه . وقد اختلف في تفسير المياثر على أربعة أقوال : منها هذا التفسير المروى عن على عليه السلام والأخذ به أولى (قوله والمياثر ربعة أقوال : منها هذا التفسير المروى عن على عليه السلام والأخذ به أولى (قوله والمياثر

قال أهل اللغة: وغريب الحديث: هي ثياب مضلعة بالحرير تعمل بالقس بفتح القاف: موضع من بلاد مصر على ساحل البحر قريب من تنيس ، وقيل إنها منسوبة إلى القز" ، وهو ردىء الحرير فأبدلت الزاى سينا (قوله من الأرجوان) هو بضم الهمزة والجيم : وهو الصوف الأحركذا في شرح السنن لابن رسلان ؛ وقيل الأرجوان : الحمرة ؛ وقيل الشديد الحمرة ، وقيل الصباغ الأحر القاني . والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير ، وقد خصص بعضهم بالمذهب فقال : إن كان حرير الميثرة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالنهى للتحريم ، وإلا فالنهى للتنزيه . والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الأمة

قسى) القسى بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح.

مبنى على أن خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد خطاب لبقية الأمة والحكم عليه حكم عليهم ، وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور ، وقد ثبت في غير هذه الرواية بلفظ (نهي، كما عرفت ، وهو دليل على علم اختصاص ذلك بعلى عليه السلام.

باب إباحة يسير ذلك كالعكم والرقعة

١ - (عَنَ مُعَرَدُ أَنَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَهَى عَنَ لَبُوسِ الْحَرِيرِ إِلاَّ هَكَذَا ، ورَفَعَ لَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُبُعِينُهِ الوَسُطَى والسَّبَّابة وضَمَّهُما » مُنَّفَقُ عليه . وفي لفظ « نهى عَن المُسُعِينُهِ الوسُطَى والسَّبَّابة وضَمَّهُما » مُنَّفَقُ عليه . وفي لفظ « نهى عَن المُسُولِ المَّ مَوْضِعَ أَصْبُعَنِينِ أَوْ ثلاثة أَوْ أَرْبَعَة » رَوَاهُ الجَماعة إلاَ المُنارِيّ ، وزَاهُ الجَماعة إلا المُخارِيّ ، وزَادَ فيه أَحْمَدُ وأبو داود وأشار بكفيه ») .

الحديث فيه دلالة على أنه يحل من الحوير مقدار أربع أصابع، كالطراز والسجاف من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالإبرة، والترقيع كالتطريز. ويحرم الزائد على الأربع من الحوير ومن الذهب بالأولى، وهذا مذهب الجمهور؛ وقد أغرب بعض الملالكية فقال: يجوز العلم وإن زاد على الأربع. وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث، ولا أظن ذلك يصح عنه، وذهبت الهادوية إلى تحريم ما زاد على الثلاث الأصابع، ورواية الأربع ترد عليهم وهي زيادة صحيحة بالإجماع فتعين الأخذ بها الثلاث الأصابع، ورواية أنها أخر جت جبنة طيالسة علميها لبننة شبر من من عبلج كسرواني وفر جنها مكفو فين به، فقالت : هذه جبنة رسول الله عليها للمريض يستشفي بها، رواه أشمد عائشة قبضت عند عائشة ، فكما قبضت عائشة في قبل وقاه أشمد عند عائشة وقد كثر لفظ الشريض يستشفي بها، رواه أشمد عمسه عائشة وكم ينذ كثر لفظ الشريض يستشفي بها، رواه أشمد عمسه عمسلم "وكم ينذ كثر لفظ الشرين.

(قوله جبة طيالسة) هو بإضافة جبة إلى طيالسة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطيالسة جمع طيلسان: وهوكساء غليظ ، والمراد أن الجبة غليظة كأنها من طيلسان (قوله كسرواني) بفتح الكاف وسكون السين و فتح الواو: نسبة إلى كسرى ملك الفرس (قوله وفرجيها مكفوفين) الفرج في الثوب: الشق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها ، وهما المراد بقوله: فرجيها. والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار. وقد قبل إن ذلك محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم يكن مصمتا جمعا بين الأدلة ، ولكنه يأبي الحمل على الأربع فها دون. قوله في حديث الباب « شبر من ديباج ، الأدلة ، ولكنه يأبي الحمل على الأربع فها دون. قوله في حديث الباب « شبر من ديباج »

وعلى غير المصمت . قوله « من ديباج » فان الظاهر أنها من ديباج فقط لامنه ومن غيره ه الله أن يصار إلى الحجاز للجمع كما ذكر ، نعم يمكن أن يكون التقدير بالشبر لطول تلك اللبنة لالعرضها فيزول الإشكال . وفي الحديث أيضا دليل على استحباب التجمل بالثياب والاستشفاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي الأدب المفرد للبخارى أنه كان يلبسها للوفلد والجمعة . وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج بن أبي عمرو عن أسماء أنها قالت «كان يلبسها إذا لتي العدو وجمع » . وأخرج الطبراني من حديث على النهي عن المكفف بالديباج ، وفي إسناده محمد بن جحادة عن أبي صالح عن عبيد بن عمير ، وأبوصالح هو مولى أم هاني وهوضعيف . وروى البزار من حديث معاذ بن جبل « أن وأبوصالح هو مولى أم هاني وهوضعيف . وروى البزار من حديث معاذ بن جبل « أن طوق من نار » وإسناده ضعيف . وقد أسلفنا أنه استدل بعض من جوز لبس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح ، لأن لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للجبة المكفوفة بالحرير لايدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ، ولو فرض أن هذه الجبة بميعها حرير خالص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قلنا من الجواب على جيعها حرير خالص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قلنا من الجواب على الاستدلال محديث مخرمة ،

٣ - (وَعَن مُعَاوِيَة قَالَ ﴿ تَهَى رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ عَن وَكُوبَ اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ عَن وَكُوبِ النَّهَارِ وَعَن وَلَبُسِ الذَّهَبِ إِلاَّ مُقَطَّعًا ﴿ رَوَاهُ أَهْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ ﴾ وَ النَّسائِيُّ ﴾ وَ النَّسائِيُّ ﴾ وَ النَّسائِيُّ ﴾ وَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

الحديث أخرجه أبو داو د في الخاتم والنسائي في الزينة بإسناد رجاله ثقات إلا ميمون القتاد وهومقبول ، وقد وثقه ابن حبان ، وقد رواه النسائي من غير طريقه ، وقد اقتصر أبو داو د في اللباس منه على النهى عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه . ورواه أبو داو د من حديث المقدام بن معديكرب ومعاوية . وفيه النهى عن لبس الذهب والحرير وجلود السباع ، وفي إسناده بقية بن الوليد وفيه مقال معروف (قوله عن ركوب النمار) في رواية «النمور » فكلاهما جمع تمر بفتح النون وكسر الميم ، ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم ، وهو مبع أخبث وأجرأ من الأسد ، وهو منقط الجلد نقط سود ، وفيه شبه من الأسد إلا أنه أصغر منه : وإنما نهى عن استعمال جلوده لما فيها من الزينة والخيلاء ، ولأنه زيّ العجم ، وعموم النهى شامل للمذكى وغيره (قوله وعن لبس الذهب إلا مقطعا) لابد فيه من تقييد وعموم النهى شامل للمذكى وغيره (قوله وعن لبس الذهب إلا مقطعا) لابد فيه من تقييد القطع بالقدر المعفو عنه لابما فوقه جمعا بين الأحاديث . قال ابن رسلان في شرح سن الله داود : والمراد بالنهى الذهب الكثير لاالمقطع قطعا يسيرة منه تجعل حقة أو قرطا ألى داود : والمراد بالنهى الذهب الكثير لاالمقطع قطعا يسيرة منه تجعل حقة أو قرطا

أو خاتما للنساء أو في سيف الرجل ، وكره الكثير منه الذي هوعادة أهل السرف والخيلاء والتكبر ، وقد يضبط الكثير منه بما كان نصابا تجب فيه الزكاة واليسير بما لاتجب فيه انتهى . وقد ذكر مثل هذا الكلام الخطابي في المعالم ، وجعل هذا الاستثناء خاصا بالنساء ، قال : لأن جنس الذهب ليس بمحرّم عليهن "كما حرم على الرجال قليله وكثيره .

باب لبس الحرير للمريض

١ – (عَنْ أَنَس «أَنَّ النَّبَيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِعَبْدُ الرَّهْمَن ابْن عَوْفِ وَالزُّبَــْيْرِ فِى لُبْسِ الحريرِ لحِكَّةِ كَانَتْ بِهِمَا » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ ، إِلاَّ أَنَّ لَفُظَ النَّرْمُذِي ﴿ إِنَّ عَبَدْ الرَّحْمَنِ بِنَ عَوْفِ وِالزُّبَدِيرَ شَكَوَا إِلَى النَّبِي صَلَّى الله عُلَيْه وآلِه وَسَلَّمَ القَمَلُ فَرَخَّص كَفُما فِي قُمُص الحَرير في غَزَاة كَفُما ») : وهكذا في صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر . وزعم المحبّ الطبري انفراده به ، وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحقُّ والنووي (قوله في قمص الحرير) بضم القاف والميم جمع قميص ويروى بالإفراد (قوله لحكة) بكسر الحاء وتشديد الكاف ت قال الجوهري : هي الجرب ، وقيل هي غيره ، وهكذا يجوز لبسه للقمل كما في رواية الترمذي ، وهي أيضا في الصحيحين. والتقييد بالسفر بيان للحال الذي كانا عليه لاللتقييد ، وقد جعل السفر بعض الشافعية قيدا في الترخيص وهو ضعيف ، ووجهه أنه شاغل عن التفقد والمعالجة ، واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث ، والجمهور على خلافه . والحديث يدل على جواز لبس الحرير لعذر الحكة والقمل عند الجمهور ، وقد خالف في ذلك مالك ، والحديث حجة عليه ، ويقاس غيرهما من الحاجات عليهما ﴿ وَإِذَا ثَبِتَ الْجُوازِ فَيَحْقُ هَذَينَ الصحابيين ثبت في حق غيرهما ما لم يقم دليل على اختصاصهما بذلك، وهو مبنى على الخلاف المشهور في الأصول، فمن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما ترخيصًا لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ، ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس بعدم الفارق.

باب ما جاء في لبس الخزّ وما نسج من حرير وغيره

١ - (عَن ْ عَبَدُ اللهِ بْنِ سَعْدُ عَن ْ أَبِيهِ سَعْدُ قَالَ ﴿ رَأَيْتُ رَجُلًا بَبِكُخَارَى عَلَى بَعْلُهُ وَ بَاللهِ عَلَى بَعْلُهُ وَ بَيْضَاءَ عَلَيْهُ عِمَامَةُ خَز سَوْداءً ، فقال : كَسَانِيها رَسُولُ اللهِ صَلَّى

اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَمَ » رَوَاهُ أَبُو داوُدَ وَالبُخارِئُ فِي تارِيخِهِ ، وَقَدَ ْصَحَّ لُبُسُهُ ُ عَنْ غَنْيرِ وَاحِدَ مِنَ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي ، ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن مخيلد عن عبدالرحمن بن عبد الله بن سعد ، وقال : قال عبدالله نراه ابن خازم السلمي ، قال : وابن خازم ماأدرى أدرك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أم لا ، وهذا شيخ آخر . وقال النسائى : قال بعضهم : إن هذا الرجل عبد الله بن خازم أمير خراسان . قال المنذرى : عبد الله بن خازم هذا بالخاء المعجمة والزاى ، كنيته أبو صالح ، ذكر بعضهم أن له صحبة ، وأنكرها ا بعضهم انتهى : وعبد الله بن سعد المذكور في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازي روى عنه هذا الحديث ابنه عبدالرجن وليس له في الكتب غيره ، وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث أبوداود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال: أخبر ني أبي عبدالله بن سعد عن أبيه سعد قال « رأيت رجلا» الحديث ، ولعل عبدالله ابن خازم كما ذكر النسائي والبخاري هو الرجل المبهم في الحديث ، وقد صرّح بهذا ابن وسلان ، فقال : الرجل الراكب : قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبوصالح (قوله عمامة خُز) قال ابن الأثير : الخز ثياب تنسج من صوف وإبريسم وهي مباحة ، وقد لبسها الصحابة والتابعون . وقال غيره : الخزّ اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها . وَقَالَ المُنذَرِي : أَصِلُهُ مِن وَبُرِ الْأَرْنِ وَيَسْمَى ذَكُرُهُ الْخُزُّ . وقيلَ إِنْ الْخُزَّ ضرب مِن ثياب الإبريسم . وفي النهاية ما معناه أن الخزّ الذي كان على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مخلوط من صوف وحرير . وقال عياض في المشارق : إن الخزّ ما خلط من الحرير والوبر وذكر أنه من وبر الأرنب ، ثم قال : فسمى ما بحالط الحرير من سائر الأوبار خزًا . والحديث قد استدل به على جواز لبس الخز ، وأنت خبير بأن غاية ما في الحديث أنه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كساه عمامة الخز ، وذلك لايستلزم جواز اللبس و قد ثبت من حديث على عند البخاري و مسلم و أبي داو د والنسائي أنه قال « كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيراء فخرجت بها ، فرأيت الغضب في وجهه ، فأطرتها خمرا بين نسائى، هذا لفظ ألحديث في التيسير ، فلم يلزم من قول على عليه السلام «كسانى » جواز اللبس، وهكذا قال عمر « لما بعث إليه النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم بحلة سيراء: يارسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارد ما قلت ، فقال رسول الله صُّلَّى الله عليه وآله وسلم : إنى لم أكسكها لتلبسها ، هذا لفظ أبى داود ، وبهذا يتبين لك أنه لايلزم من قوله كساني جواز اللبس ، على أنه قد ثبت في تحريم الخزّ ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الآتي ، وكذلك حديث معاوية . وقد استدلُّ بهذا الحديث أيضًا على

جواز أبس المشوب ، وهو لايدل على ذلك إلا على أحد التفاسير للخز ، وقد تقدم ذكر بعضها ، وقد اختلف الناس فى المشوب ، وسيأتى بيان ما هو الحق (قوله وقد صح لبسه عن غير واحد من الصحابة) لايخفاك أنه لاحجة فى فعل بعض الصحابة وإن كانوا عددا كثيرا ، والحجة إنما هى فى إجماعهم عند القائلين بحجية الإجماع ، ولوكان لبسهم الخز يدل على أنه حلال لكان الحرير الخالص حلالا لما تقدم عن أبى داود أنه قال : لبس الحرير عشرون صحابيا ، وقد أخبر الصادق المصدوق أنه سيكون من أمته أقوام يستحلون الخز والحرير ، وذكر الوعيد الشديد فى آخر هذا الحديث من المسخ إلى القردة والخنازير كما سيأتى :

٢ – (وَعَنَ ابْن عَبَيَّاسُ قَالَ « إِثْنَمَا تَهْمَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَن اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَن اللهُ وَبِ المُصْمَتِ مِن قَزَ » قالَ ابْن عَبَاسٍ : أمَّا السَّدَى وَالعَلْمُ وَلَا نَرَى بِهِ بِأَسًا » رَوَاه أُمْمَد وأَبُو دَاوُدَ) .
 فكل نَرَى بِه بِأَسًا » رَوَاه أُمْمَد وأَبُو دَاوُدَ) .

الحديث في إسناده خصيف بن عبد الرحمن ، وقد ضعفه غير واحد . قال في التقريب : هو صدوق سيئ الحفظ خلط بأخرة ورمى بالإرجاء ، وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال إسناده ثقات . وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح والطبراني بإسناد حسن كما قال الحافظ في الفتح (قوله المصمت) بضم الميم الأولى وفتح الثانية المخففة : وهو الذي جميعه حرير لايخالطه قطن ولا غيره ، قاله ابن رسلان (قوله وأما السدى) بفتح السين والدال. بوزن الحصى ، ويقال ستى بمثناة من فوق بدل الدال لغتان بمعنى واحد ، وهو خلاف اللحمة ، وهو ما مد طولاً في النسج (قوله والعلم) هو رسم الثوب ورقمه قاله في القاموس وذلك كالطراز والسجاف. والحديث يدل على حلّ لبس الثوب المشوب بالحرير. وقد اختلف الناس في ذلك . قال في البحر : مسألة : ويحلُّ المغلوب بالقطن وغيره ، ويحرم الغالب إجماعا فيهما اه . وكلا الإجماعين ممنوع ، أما الأول فقد نقل الحافظ في الفتح عن العلامة ابن دقيق العيد أنه إنما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه أربع أصابع لوكانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب. وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن علية فى الحرير الخالص ، ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت . وقد ذهب الإمامية إلى أنه لايحرم إلا ما كان حريرا خالصا لم يخالطه ما يخرجه عن ذلك كما روى ذلك الريمي عنهم ع وقال الهادي في الأحكام والمؤيد بالله وأبو طالب: إنه يحرم من المخلوط ما كان الحرير غالبًا قيه أو مساويًا تغليبًا لجانب الحظر ، ولا دليل على تحليل المشوب إلا حديث ابن عباس هذا ، وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين : الأوَّل الضعف في إسناده كما عرفت ي الثاني أنه أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت ، وغيره أخبر بما هو أعم من ذلك كما

تقدم في حلَّة السيراء من غضبه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى عليا لابسا لها . والقول بأن حلة السيراء هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع . والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة ، بل أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورق والبيهتي حديث على السابق في السيراء بلفظ قال على ﴿ أَهْدَى إِلَى رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَّمَ حَلَّةُ سَيْرًاء ، إما سداها حرير وإما لحمتها فأرسل بها إلى" فأتيته فقلت: ما أصنع بها ؟ ألبسها ؟ قال: لا ، إني لاأرضى لك ما أكره لنفسي ، شققها خمرا لفلانة وفلانة ، فشققتها أربعة أخمرة » وسيأتي الحديث ، وهذا صريح بأن تلك السيراء مخلوطة لاحرير خالص . ومن ذلك حديث أبي ريحانة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وفيه النهي عن عشر: منها أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الأعاجم ، وأن يجعل على منكبه حريرا مثل الأعاجم . وقد عرفت مما سلف الأحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد ، فالظاهر منها تحريم ماهية الحرير ، سواء وجدت منفردة أو مختلطة بغيرها ؛ ولا يخرج عن التحريم إلا ما استثناه الشارع من مقدار الأربع الأصابع من الحرير الخالص ، وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعًا كما في القطعة الخالصة ، أو مفرَّقًا كما في الثوب المشوب . وحديث ابن عباس لايصلح لتخصيص تلك العمومات ولا لتقييد تلك الإطلاقات لما عرفت ، ولا متمسك للجمهور القائلين بحل المشوب إذا كان الحرير مغلوبا إلا قول ابن عباس فيما أعلم ، فانظر أيها المنصف هل يصلح جعله جسرا تذادا عنه الأحاديث الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيده ، وهل ينبغي التعويل عليه في مثل ا هذا الأصل العظيم مع ما في إسناده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تَجرّده عن المعارضات ، فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسألة أمة نبيه عن الإجماع على الخطأ . ويمكن أن يقال إن خصيفًا المذكور في إسناد الحديث قد وثقه من تقدم ، واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين : أحدهما صحيح ، والآخر حسن كما سلف، فانتهض الحديث للاحتجاج به . فان قلت : قد صرّح الحافظ ابن حجر أن عهدة الجمهور في جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير أغلب ما وقع في تفسير الحلة السيراء . قلت : ليس في أحاديث الحلة السيراء ما يدل على أنها حلال ، بل جميعها قاضية بالمنع منها كما في حديث عمر وعلى" وغيرهما مما سلف ، فان فسرت بالثياب المخلوطة بِالحرير كما قال جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لألهم ، وإن فسرت بأنها الحرير الخالص ، فأى دليل فيها على جواز لبس المخلوط ، وهكذا إن فسرت بسائر التفاسير المتقدمة . والحاصل أنه لم يأت المدّعون للحلّ بشيء تركن النفس إليه ، وغاية ما جادلوا يه أنه قول الجمهور ، وهذا أمر هين ، والحق لايعرف بالرجال . وأما دعوى الإجماع التي الأخراها صاحب البحر ، فما هي بأوَّل دعاويه ، على أن الراجح عند من أطلق نفسه عن وثاق العصبية الوبية عدم حجية الإجماع إن سلم إمكانه ووقوعه ونقله والعلم به ، وإن

كان الحق مع الكل : وأحسن ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن سعد المتقدم في لبس عمامة الخر لما في النهاية من أن الخرز الذي كان على عهده صلى الله عليه وآله وسلم مخلوط من صوف وحرير . وقال في المشارق : إن الخر ماخلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحيته للاحتجاج به على المطلوب ما أسلفناه في شرحه ، على أن النزاع في مسمى الخز بمجرده مانع مستقل .

٣ - (وَعَنْ عَلَى عَلَيْهُ السَّلَامُ قَالَ ﴿ أَهُدْ يَ لُرَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حُلُلَةً مَكُفُوفَةً بِحَرِيرٍ إِمَّا سَدَاها وَإِمَّا كُمْ مَثُمَّا ، فأرْسَلَ بِها إِلَى الله فأتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ يَارَسُولَ الله ما أَصْنَعُ بِها ٱلْبَسُها ؟ قال لا وَلَكِنْ اجْعَلْها خُرًا بَيْنَ الفَوَاطِم » رَوَاهُ إِبْنُ مَاجَة).

الحديث في إسناده يزيد بن أبي زياد ، وفيه مقال معروف ، وأما هبيرة بن يريم الراوى أله عن على فقد وثقه ابن حبان ، وقد أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهتي والدورق (قوله بين الفواطم) قد تقدم ذكر أسمائهن في شرح حديث على المتقدم . والحديث يدل على المنع عن لبس الثوب المخلوط بالحرير ، وقد قدمنا الكلام على ذلك وذكرنا القدر المعفو عنه .

٤ - (وَعَنَ مُعَاوِيةَ قَالَ :قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «لانَرْ كَبَوُ الْخَرَ وَلا النَّمَارَ » رَوَاه أَبنُو دَاوُدَ) .

الحديث رجال إسناده ثقات ، وقد أخرجه أيضا النسائي و ابن ماجه ، والكلام على الخز تفسيرا وحكما قد تقدم . وكذلك الكلام على النمار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق .

٥ - (وَعَنَ عَبَدُ الرَّمْنَ بِن عُنْمَ قالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عامرٍ أَوْ أَبُو مالِكُ الأَشْجَعَتُي أَنَهُ مُسَمَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ﴿ لَيَكُونَنَ الْأَشْجَعَتُي أَنَهُ مُسَمَعَ النَّبِيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ﴿ لَيَكُونَنَ عَنِ مَسَخُ مِن أُمُنِّي وَلَهُ وَكَرَ كَلَاما قالَ : يَمْسَخُ مِن أُمُنِّي وَلَهُ أَبُودَ اوْدَ وَالبُخارِي مَنْ أَمُنَيْ وَالْحَرِينَ قَرِدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ القيامَة ﴾ رَوَاهُ أَبُودَ اوُدَ وَالبُخارِي مَعْلَيقا ، وقالَ فيه ﴿ يَسَنْتَحِلُونَ الْخَزَ وَالْحَرِيرَ وَالْحَمْرُ وَالْمَعَازِفَ ﴾ .

الحديث رجال إسناده في سنن أبي داود ثقات ، وقد وهم المصنف رحمه الله فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعرى (قوله ليكونن من أمتى) استدل بهذا على أن استحلال المحرمات لايوجب لفاعله الكفر والخروج عن الأمة (قوله الخز) بالخاء المعجمة والزاى ، وهو الذي نص عليه الحميدي وابن الأثير ، وذكره أبو وسيى في باب الحاء والراء المهملتين وهو الفرج ، وكذلك ابن رسلان في شرح السنن ضبطه بالمهملتين وقال : وأصله حرح فحذف أحد الحاءين وجمعه أحراح كفرخ وأفراخ . ومنهم من شدة

الراء وليس بجيد ، يريد أنه يكثر فيهم الزنا . قال في النهاية : والمشهور الأوَّل ، وقد تقدم تفسير الخزّ، وعطف الحرير على الخزّ يشعر بأنهما متغايران (قوله آخرين) وفي رواية • آخرون ، (قوله قردة) بكسر القاف وفتح الراء جمع قرد ، وفى ذلك دليل على أن المسخ واقع فى هذه الأمة . وروى ابن أبى الدنيا فى كتاب الملاهى عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ • يمسخ قوم من هذه الأمة في آخر الزمان قردة وخنازير ، فقالوا : يا رسول الله أليس يشهدون أن لاإله إلا الله وأن محمدا رسول الله ؟ قال بلي ، ويصومون ويصلون ويحجون ، قالواً فما بالهم ؟ قال : اتخذوا المعازف والدفوف والقينات ، فباتوا على شربهم ولهوهم فأصبحوا وقد مسخوا قردة وخنازير ، وليمرن الرجل على الرجل في حانوته يبيع فيرجع إليه وقد مسخ قردا أو خنزيرا ، . قال أبو هريرة « لاتقوم الساعة حتى يمشى الرجلان في الأمر "، فيمسخ أحدهما قردا أو خنزيرا ، ولا يمنع الذي نجا منهما ما رأى بصاحبه أن يمضي إلى شأنه حتى يقضي شهوته » (قوله والمعازف) بعين مهملة فزاى معجمة : وهي أصوات الملاهي ، قاله ابن رسلان ؛ وفي القاموس : المعازف : الملاهي كالعود والطنبور انتهى . والكلام الذى أشار إليه المصنف تبعا لأبى داود بقوله ، وذكر كلاما هو ما ذكره البخارى بلفظ ﴿ ولينزلن ۗ أقوام إلى جنبعلم يروح عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم : يعنى الفقير لحاجته فيقولون ارجع إلينا غــدا ، فيبيتهم الله ويضع العلم عليهم » انتهى . والعلم بفتح العين المهملة واللام : هو الجبل ، ومعنى يضع العلم عليهم أي يدكدكه عليهم فيقع . والحديث يدل على تحريم الأمور المذكورة في الحديث للتوعد عليها بالخسف والمسخ ، وإنما لم يسنك البخاري الحديث ، بل علقه في كتاب الأشربة من صحيحه لأجل الشك الواقع من المحدث حيث قال أبو عامر و أبو مالك ، و أبو عامر هو عبد الله بن هانئ الأشعرى صحابي نزل الشام ، وقيل هو عبيد بن وهب ، وأبو مالك هو الحرث ، وقيل كعب بن عاصم صحابي يعد ّ في الشاميين.

باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الأحمر

" - (عَنْ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرُو قالَ (رأى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَدْمُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَدْمُ مَنْ ثِيابِ الكُفُارِ فَلا تَلْبَسْهَا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِم وَالنَّسَائَى) .

(قوله معصفرين) المعصفر هو المصبوغ بالعصفر كما فى كتب اللغة وشروح الحديث ٥ وقد استدل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بعصفر وهم العترة ٥ واستدلوا أيضًا على ذلك بحديث ابن عمرو، وحديث على المذكورين بعد هذا وغيرهما ٥

وسيأتى بعض ذلك : وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعداهم ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الإباحة ، كذا قال ابن رسلان في شرح السنن ، قال : وقال جماعة من العلماء بالكراهة للتنزيه، وحملوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصفرة » زاد فى رواية أبى داود والنسائي « وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها » وقال الخطابي : النهي منصرف إلى ما صبغ من الثياب ، وكأنه نظر إلى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصفرة ، فقصره على صبغ اللحية دون الثياب ، وجعل النهي متوجها إلى الثياب ، ولم يلتفت إلى تلك الزيادة. المصرحة بأنه كان يصبغ ثيابه بالصفرة ، ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها ا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير صفرة العصفر المنهى عنه . ويؤيد ذلك ما سيأتى فى باب لبس الأبيض والأسود من حديث ابن عمر أن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم « كان ؟ يصبغ بالزعفران » وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر المذكور في الباب وحديثه الذي بعده بأنه لايلزم من نهيه له نهيي سائر الأمة . وكذلك أجاب عن حديث علي " الآتي بأن ظاهر قوله « نهاني » أن ذلك مختص ُّ به ، ولهذا ثبت في رواية عنه أنه قال: ولا ّ أقول نهاكم ، وهذا الجواب ينبني على الخلاف المشهور بين أهل الأصول فيحكمه صلى الله ا عليه وآله وسلم على الواحد من الأمة هل يكون حكما على بقيتهم أولا ، والحقّ الأوّل فيكون نهيه لعلى وعبد الله نهيا لجميع الأمة ، ولا يعارضه صبغه بالصفرة على تسليم أنها ا من العصفر لما تقرّر في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل التأسي الخاص لايعارض قوله الخاص بأمته ، فالراجح تحريم الثياب المعصفرة ، والعصفر وإن كان يصبغ صبغا أحمر كما قال ابن القيم فلا معارضة بينه وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه « صلى الله عليه وآ له وسلم كان يلبس حلة حمراء ، كما يأتى ، لأن النهى فى هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص ﴿ من الحمرة ، وهي الحمرة الحاصلة عن صباغ العصفر ، وسيأتي ما حكاه الترمذي عن إ أهل الحديث بمعنى هذا . وقد قال البيهتي رادًا لقول الشافعي إنه لم يحك أحد عن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن الصفرة إلا ما قال على « نهانى ولا أقول نهاكم » إن الأحاديث تدل على أن النهي على العموم ، ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك : ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها ، ثم ذكر بإسناده ما صحّ عن الشافعي أنه قال : إذا صحّ الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث .

٢ - (وَعَنَ عَمْرِو بنْ شُعَيْبِ عَن أبيه عَن جَدَّهِ قالَ « أَقْبَلْنا مَعَ وَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عُلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ مِن ثَنَيَّة ، فالْتَفَتَ إلى وَعَلَى رَيْطَة " مُضَرَّجَة " بالعُصْفُر ، فَقَالَ ماهَذَه ؟ فَعَرَفْتُ مَاكَرِه ، فأتَيْتُ أَهْلَى وَهُم "

حِيِّسْجُرُونَ تَنَوْرَهُمُ فَقَذَ فَنُهَا فِيهِ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الغَدِ ، فَقَالَ : ياعَبْدَ اللهِ مَا فَعَلَتَ الرَّيْطَةُ ؟ فأخْسَبَرْتُهُ ، فَقَالَ ألاكسَوْ تَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ ؟ » رَوَاهُ أَهْمَدُ مُ

الحديث في إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه مقال مشهور ومن دونه ثقات (قوله من ثنية) هي الطريقة في الجبل ، وفي لفظ ابن ماجه من ثنية أذاخر ، وأذاخر بفتح الهمزة والذال المعجمة المخففة وبعدها ألف ثم خاء معجمة على وزن أفاعل : ثنية بين مكة والمدينة (قوله ريطة) بفتح الراء المهملة وسكون المثناة تحت ثم طاء مهملة ، ويقال ر ائطة . قال المنذري جاءت الرواية بهما وهي كل ملاءة منسوجة بنسج واحد ، وقيل كل ثوب رقيق لين ، والجمع ريط ورياط (قوله مضرجة) بفتح الراء المشددة : أي ملطخة . (قوله يسجرون) أي يوقدون (قوله بعض أهلك) يعني زوجته أو بعض نساء محارمه . وأقاربه . وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء ، وفيه الإنكار على إحراق الثوب المنتفع به لبعض الناس دون بعض لأنه من إضاعة المال المنهيّ عنها ، ولكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أيضا قال « رأى على " النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين ، فقال : أمك أمرتك بهذا ؟ قال : قلت أغسلهما يا رسول الله ، قال : بل احرقهما » وقد جمع بعضهم الروايتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أوَّلا بإحراقهما ندبا ، ثم لما أحرقهما قال له النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « لو كسوتهما بعض أهلك؟» إعلامًا له بأن هذا كان كافيًا لو فعله ، وأن الأمر للندب ، ولا يخفي ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة ، لأن القضية لم تكن واحدة حتى يجمع بين الروايتين بمثل هذا ، بل هما قضيتان مختلفتان ، وغايته أنه صلى الله عليه وآله وسلم في إحدى القضيتين غلظ عليه وعاقبه فأمره بإحراقهما ، ولعل هذه المرة التي أمره فيها بالإحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير وإجب ، وهذا وإن كان بعيدا من جهة أن صاحب القصة يبعد أن يقع منه اللبس للمعصفر مرة أخرى بعد أن سمع فيه ما سمع المرة الأولى ، ولكنه دون البعد الذي في الجمع الأوَّل ، لأن احتمال النسيان كائن ، وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظنُّ بعدم التحريم ، ولاسيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وآله وسلم المعاتبة على الإحراق . قال القاضي عياض : أمره صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما من باب التغليظ والعقوبة انتهى . وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال . والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالعصفر ، وقد تقدم الكلام في ذلا

٣ - (وَعَنَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلامُ قالَ ﴿ تَهَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ مِولَ لَهُ اللهُ عَلَيْهِ مِولَ لَهِ وَعَنَ اللهُ عَلَيْهِ مِولَ لَهِ وَعَنَ القَرَاءَةِ مِولَ لَهِ وَعَنِ القَرَاءَةِ

فِي الرَّكُوعِ وَالسَّجُودِ ، وَعَنَ لباسِ المُعَصَفَرِ » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إلاَّ البُخارِيَّ فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ ، وَعَنَ لباسِ المُعَصَفَرِ » رَوَاهُ الجَماعَةُ إلاَّ البُخارِيِّ فَي الرَّالِيَّةِ البُخارِيِّ فَي البُخارِيِّ فَي البُخارِيِّ البُخارِيِّ فَي البُخارِيِّ البُخارِيُّ البُخارِيِّ البُحْرَاءِ البُخارِيِّ البُخارِيِّ

(قوله نهانى) هذا لفظ مسلم ، وفى لفظ لأبى داود وغيره « نهى » وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلى عليه السلام وتعقبه (قوله القسى) قد تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح حديث على فى فياب إن افتراش الحرير كلبسه (قوله وعن القراءة فى الركوع والسجود) فيه دليل على تحريم القراءة فى هذين المحلين ، لأن وظيفتهما إنما هى التسبيح والدعاء لما فى صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أوساجدا ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء » (قوله وعن لبسه ، وقد تقدم البحث عن ذلك .

٤ - (وَعَن البَرَاء بن عازِب قال «كان رَسُولُ الله صلّى الله عليه وآله موسلّم مرْبُوعا بعينه أَذُنيه ، لَهُ شَعَرٌ يَبلُغُ شَحْمة أَذُنيه ، لَهُ شَعَرٌ يَبلُغُ شَحْمة أَذُنيه ، أَوَ سُينًا قَطُ أَحْسَنَ مِنهُ » مُتَّفَقٌ عَلَيه) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وأبو داود . وفي الباب عن أبي جحيفة عند البخاري وغيره « أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم خرج في حلة حمراء مشمرا صلى إلى العنزة بالناس ركعتين » وعن عامر المزنى عند أبى داود بإسناد فيه اختلاف قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنى وهو يخطب على بغلة وعليه برد أحمر ، وعلى عليه السلام أمامه يعبر عنه » قال في البدر المنير : وإسناده حسن ، وأخرج البيهتي عن جابر « أنه كان له صلى الله عليه وآ له وسلم ثوب أحمر يلبسه فى العيدين والجمعة» . وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر . والحديث احتجّ به من قال بجواز لبس الأحمر ، وهم الشافعية والمالكية وغيرهم . وذهبت العترة والحنفية إلى كراهة ذلك ، واحتجوا بحديث عبد الله بن عمرو الذي سيأتي بعد هذا ، وسيأتي في شرحه إن شاء الله تعالى ما يتبين به عدم انتهاضه للاحتجاج. واحتجوا أيضا بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصَّفر، قالوا: لأن العصفر يصبغ صباغا أحمر وهي أخص من الدعوى ، وقد عرَّفناك أن الحق أن ذلك النوع من الأحمر لايحل لبسه . ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عند أبي داود قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ، فرأى على رواحلنا وعلى إبلنا أكسية فيها خيوط عهن أحمر ، فقال : ألا أرى هذه الحمرة قد عليكم ، فقمنا سراعا لقول ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخذنا الأكسية فنز عناها عنها » وهذا الحديث لاتقوم يه حجة ، لأن في إسناده رجلا مجهولاً . ومن أدلتهم حديث ﴿ إِنَ امرَّهُ مَن بَنِي أَسِدُ قَالَتَ : كنت يوما عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابها بمغرة »

والمغرة صباغ أحمر ﴿ قالت : فبينا نحن كذلك إذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رأى المغرة رجع ، فلما رأت ذلك زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كره ما فعلت ، وأخذت فغسلت ثيابها ووارت كل حمرة ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع ، فلما لم ير شيئا دخل » الحديث ، أخرجه أبو داود ، وفي إسناده إسماعيل بن عياش وابنه وفيهما مقال مشهور . وهذه الأدلة غاية ما فيها لو سلمت صحتها وعدم وجدان معارض لها الكراهة لاالتحريم ، فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج بها لما في أسانيدها من المقال الذي ذكرنا ، ومعارضة بتلك الأحاديث الصحيحة. نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الحمر ، وكذلك ما في سنن أبى داو د والنسائى و ابن "ماجه والترمذي من حديث على" قال « نهانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسى والميثرة الحمراء» ولكنه لايخفي عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى ، وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحمراء ، فما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم له مرات . ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد أو رافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعا بلفظ « إن الشيطان يحبُّ الحمرة فإياكم والحمرة وكل ثوب ذى شهرة ، أخرجه الحاكم فى الكنى وأبو نعيم فى المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدى . ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعا بلفظ « إياكم والحمرة فانها أحبّ الزينة إلى الشيطان » وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث الحسن مرسلاً ، وهذا إن صحّ كان أنص " أدلتهم على المنع ، ولكنك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الحمراء في غير مرة ، ويبعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبث ماحذر نا من لبسه معللا ذلك بأن الشيطان يحبّ الحمرة ، ولا يصحّ أن يقال ههنا فعله لايعارض القول الخاص بنا كما صرّح بذلك أئمة الأصول ، لأن تلك العلة مشعرة بعدم اختصاص الخطاب بنا إذ تجنب ما يلابسه الشيطان هو صلى الله عليه وآ له وسلم أحقّ الناس به . فان قلت فما الراجح إن صحّ ذلك الحديث ؟ قلت : قد تقرر فى الأصول أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص" يدل على التأسى به فيه كان مخصصا له عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور ، فيكون على هذا لبس الأحمر مختصا به ، ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرّح بذلك الحافظ وجزم بضعفه ، لأنه من رواية آبى بكر البدلي ، وقد بالغ الجوزقاني فقال باطل ، فالواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بأفعاله الثابتة في الصحيح لاسيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ، ولم يلبث بعدها إلا أياما يسيرة: وقد زعم ابن القيم أن الحلة الحمراء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود ، وغلط من قال إنها كانت حمراء بحتا ، قال : وهي معروفة بهذا الاسم ،

ولا يخفاك أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان ، والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت والمصير إلى المجاز ، أعنى كون بعضها أحمر دون بعض لايحمل ذلك الوصف عليه إلا لموجب ، فان أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة ، فليس فى كتب اللغة ما يشهد لذلك ، وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها ، فالحقائق الشرعية لاتثبت بمجرَّد الدعوى ، والواجب حمل مقالة ذلك الصحابى على لغة العرب ، لأنها لسانه ولسان قومه ، فإن قال إنما فسرها بذلك التفسير للجمع بين الأدلة فمع كون كلامه آبيا عن ذلك لتصريحه بتغليظ من قال إنها الحمراء البحث لاملجئ إليه لإمكان الجمع بدونه كما ذكرنا مع أن حمله الحلة الحمراء على ما ذكر ينافى ما احتجّ به فى أثناء كلامه من إنكاره صلى الله عليه وآله وسلم على القوم الذين رأى على رواحلهم أكسية فيها خطوط حمر ، وفيه دليل على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله (قوله في الحديث يبلغ شحمة أذنيه) هي اللين من الأذن في أسفلها وهو معلق القرط منها . وقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعره ، فههنا « إلى شحمة أذنيه » وفي رواية « كان يبلغ شعره منكبيه » وفي رواية ﴾ إلى أنصاف أذنيه وعاتقه ﴾ . قال القاضى : الجمع بين هذه الروايات أن ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه ، وهو الذي بين أذنه وعاتقه ، وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه . وقيل كان ذلك لاختلاف الأوقات ، فاذا غفل عن تقصير ها بلغت المنكب ، وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه ، وكان يقصر ويطول بحسب ذلك . وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر . وفي فتح البارى أن في لبس الثوب الأحمر سبعة مذاهب : الأوَّل الجواز مطلقا ، جاء عن على عليه السلام وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والنخعى والشعبي وأبى قلابة وطائفة من التابعين . الثانى المنع مطلقا ، ولم ينسبه الحافظ إلى قائل معين إنما ذكر أخبارا وآثارا يعرف بها من قال بذلك . الثالث يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ماكان صبغه خفيفا ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد . الرابع يكره لبس الأحمر مطلقا لقصد الزينة والشهرة ، ويجوز فى البيوت والمهنة ، جاء ذلك عن ابن عباس . الخامس يجوز لبس ماكان صبغ غزله ثم نسج ، ويمنع ماصبغ بعد النسج ، جنح إلى ذلك الخطائي . السادس اختصاص النهى بما يصبغ بالعصفر ، ولم ينسبه إلى أحد . السابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله ، وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا . حكى عن ابن القيم أنه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه لبس الكفار فالقول فيه كالسول في الميثرة الحمراء ، وإن كان من أجل أنه زيّ النساء فهو راجع إلى الزجر عن طَلْتَشْبِهُ بِالنَّسَاءُ ، فيكون النَّهِي عنه لالذاته وإن كان من أجل الشَّهْرة أو خرم المروءة فيمنع

حبث يقع ذلك وإلا فلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين لبسه في المحافل والبيوت على من يقع ذلك وإلا فلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين لبسه في الحافل والبه وآله وسللم رَجُلُ عليه ثُوبان أَحْمَرَانُ فَسَلَمَ فَلَمَ يَرُدُ النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ وَلَهُ وَاللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ مَ وَقَالَ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْل وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ مَعْمَدُ أَوْا أَنَّ مَا صُبِيغَ بِالحُمْرَةِ مِن مَدَر اللهُ عَصْفَرَ ، وقال أَنَّ ما صُبِيغَ بِالحُمْرَةِ مِن مَدَر اللهُ عَصْفَر ، وقال أَنَّ ما صُبِيغَ بِالحُمْرَةِ مِن مَدَر أَوْ أَنْ مَا صُبِيغَ بِالحُمْرَةِ مِن مَدَر أَوْ أَنْ مَا صُبِيغَ بِالحُمْرَةِ مِن مَدَر أَوْ عُنْ مُعَصْفَرً) .

الحديث قال الترمذي : إنه حسن غريب من هذا الوجه اه . وفي إسناده أبو يحيي القتات ، وقد اختلف في اسمه ، فقيل عبد الرحمن بن دينار ، وقيل زاذان ، وقيل عمران ، وقيل مسلم ، وقيل زياد ، وقيل يزيد . قال المنذرى: وهوكوفى لايحتجّ بحديثه . قال أبوبكر البزار : هذا الحديث لانعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو ، ولا نعلم له طريقا إلا هذه الطريق ، ولا نعلم رواه إسرائيل إلا عن إسحق بن منصور . قال الحافظ فى الفتح : هو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في نسخ الترمذي أنه حسن. والحديث احتجّ به القائلون بكراهية لبس الأحمر ، وقد تقدم ذكرهم . وأجاب المبيحون عنه بأنه لاينتهض للاستدلال به في مقابلة الأحاديث القاضية بالإباحة لما فيه من المقال ، وبأنه واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الردّ عليه بسبب آخر ، وحمله البيهتي على ما صبغ بعد النسج لاما صبغ غزلاً ثم نسج فلا كراهة فيه . قال ابن التين : زعم بعضهم أن لبس النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الحلة كان لأجل الغزو ، وفيه نظر لأنه كان عقيب حجة الوداع ، ولم يكن له إذ ذاك غزو ، وقد قدمنا الكلام على حجج الفريقين مستوفى (قوله فلم يرد ّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عليه) فيه جواز ترك الردّ على من سلم وهو مرتكب لمنهى عنه ، ردعا له وزجرا عن معصيته . قال ابن رسلان : ويستحبُّ أنْ يقول المسلم عليه : أنا لم أردُّ عليك لأنك مرتكب لمنهى عنه . وكذلك يستحبّ ترك السلام على أهل البدع والمعاصى الظاهرة تحقيرا لهم وزجرا ، ولذلك قال كعب بن مالك : فسلمت عليه ، فوالله ما ردّ السلام على " ، والجمع الذي ذكره الترمذي ونسبه إلى أهل الحديث جمع حسن لانتهاض الأحاديث القاضية بالمنع من لبس ما صبغ بالعصفر ،

باب ماجاء في لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزعفر والملونات

١ - (عَنَ سَمُرَةَ بَنْ جَنْدَبِ قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « الْبَسُوا ثيابَ البَياضِ فَإِنَهَا أَطْهَرُ وأَطْيِبُ وكَفَّنُوا فِيها مَوْتَاكُمْ ﴿ وَاللَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَالنَّسَائَىُ وَالنَّسَائَىُ وَالنَّمَانَىُ وَالنَّمَانَىُ وَصَعَّحَهُ ﴾ ؟

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم ، واختلف فى وصله وإرساله ، قال الحافظ في الفتح : وإسناده صحيح وصححه الحاكم . وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد وأصحاب السنن إلا النسائى بلفظ « البسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم » وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهتي بمعناه . وفى لفظ للحاكم « خير ثيابكم ٍ البياض فألبسوها أحياءكم وكفنوا بها موتاكم ، وصحح حديث ابن عباس ابن القطان والترمذي وابن حبان . وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند الطبراني . وعن أنس عند أبي حاتم في العلل. وعند البزار في مسنده. وعن ابن عمر عند ابن عدى في الكامل. وعن أبى الدرداء يرفعه عند ابن ماجه بلفظ ﴿ أحسن ما زرتم الله به فى قبوركم ومساجدكم البياض » . والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وتكفين الموتى به ، لعلة كونه أطهر من غيره وأطيب ، أما كونه أطيب فظاهر ، وأما كونه أطهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر فيغسل إذا كان من جنس النجاسة فيكون نقيا كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في دعائه « و نقني من الخطاياكما ينتي الثوب الأبيض من الدنس » والأمر المذكور في الحديث ليس للوجوب ، أما في اللباس فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من لبس غيره وإلباس جماعة من الصحاية ثيابا غير بيض، وتقريره لجماعة منهم على غير لبس البياض، وأما في الكفن فلما ثبت عند أبي داود . قال الحافظ : بإسناد حسن من حديث جابر مرفوعاً « إذا توفى أحدكم فوجد شيئا فليكفن في ثوب حبرة » .

٢ - (وَعَنْ أَنَسِ قَالَ ﴿ كَانَ أَحَبَ الثيابِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَمًا الْحَبَرَةُ ﴾ رَوَاهُ الْحَمَاعَةُ إلا البن مَاجَة) ،

(قوله الحبرة) بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها. قال الجوهرى: الحبرة كعنبة: برديمان يكون من كتان أوقطن ؛ سميت حبرة لأنها محبرة: أى مزينة ، والتحبير: التزيين والتحسين والتخطيط ، ومنه حديث أبى ذرّ « الحمد لله الذى أطعمنا الخمير وألبسنا الحبير » وإنما كانت الحبرة أحبّ الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه ليس فيها كثير زينة ، ولأنها أكثر احتمالا للوسخ من غيرها (

٣ - (وَعَنْ أَبِي رِمِثْمَةَ قَالَ ﴿ رَأَيْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ بُرُدَانِ أَخْضَرَانِ ﴾ رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلاَّ ابْنَ مَاجَهُ ﴾ :

الحديث حسنه الترمذى وقال: لانعرفه إلا من حديث عبيد الله بن إياد انتهى: وعبيد الله وأبوه ثقتان، وأبو رمثة بكسر الراء وسكون الميم بعدها ثاء مثلثة مفتوحة واسمه رفاعة بن بثربى كذا قال صاحب التقريب، وقال الترمذى: اسمه حبيب بن وهب، ويدلُ على بأربى كذا قال صاحب التقريب، وقال الترمذى: اسمه حبيب بن وهب، ويدلُ على بأربى

استحباب لبس الأخضر لأنه لباس أهل الجنة ، وهو أيضا من أنفع الألوان للأبصار ، ومن أجملها في أعين الناظرين.

٤ - (وَعَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ (خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآليه وسَلَّمَ ذَاتَ عَدَاةً وَعَلَيْهُ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرٍ أَسُودَ ، رَوَاهُ أَهْمَدُ

ومسلم والترمذي وصححة).

(قوله مرط) بكسر الميم وسكون الراء المهملة : كساء من صوف أو خزّ والجمع مروط كذا في القاموس ؛ وقيل كساء من خزّ أوكتان (قوله مرحل) بميم مضمومة وراء مهملة مفتوحة وحاء مهملة مشددة ولام كمعظم : وهو برد فيه تصاوير . قال في القاموس : وتفسير الجوهري إياه بإزار خزّ فيه علم غير جيد إنما ذلك تفسير المرجل بالجيم انتهى ، وتلك التصاوير هي صورالرحال ، والرحال تطلق على المنازل وعلى الرواحل وعلى مايوضع على الرواحل يستوى عليه الراكب ، والترحيل مصدررحل البرد: أي وشاه. قال النووي والمراد تصاوير رحال الإبل ، ولا بأس بهذه الصورة انتهى . وسيأتى الكلام على حكم ما فيه صورة في الباب الذي بعد هذا . والحديث يدل على أنه لاكراهة في لبس السواد ، وقد أخرج أبو داود والنسائى من حديث عائشة قالت « صبغت للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بردة سوداء ، فلبسها ، فلما عرق فيها وجد ريح الصوف ، فقذفها وقال : أحسبه قال : وكان يعجبه الريح الطيبة ، .

٥ - (وَعَنْ أَثُمَّ خَالِدِ قَالَتْ ﴿ أُنِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ بشياب فيها خميصة "سوداء ، فقال : من ترون نكسوا هذه الحميصة ؟ فَأْسُكُتَ الْقَوْمُ ، فَقَالَ : أَثْنُونِي بأُمْ خالِد ، فأُنِّي بي إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَٱلْبُسَنْيِهَا بِيَدُهِ وَقَالَ : أَبْلِي وَأَخْلِقِي مَرَّتَنْينِ ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ إلى علم الخميصة ويشير بيده إلى ويقنول : يا أم خالد هذا سناً ، هذا سناً ، وَالسَّنَّا بِلسانِ الحَبَشَة : الحَسنَ ، رَوَاهُ البُخارِيُّ) .

(قوله خميصة) بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة : كساء مربع له علمان (قوله تكسو هذه) بالنون للمتكلم (قوله فأسكت القوم) بضم الهمزة على البناء للمجهول (قوله أبلي وأخلقي) هذا من باب التفاول والدعاء للابس بأن يعمر ويلبس ذلك الثوب حتى يبلى ويصير خلقا ، وفيه أنه يستحبّ أن يقال لمن لِبس ثوبا جديدا كذلك . وأخرج أبن ماجه عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى عـلى عمر قميصا أبيض ، فقال : البسّ جديدا ، وعش حميدا ، ومت شهيدا » وأخرج أبو داو د وسعيد بن منصور

من حديث أبي نضرة قال « كان أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له تبلي ويخلف الله تعالى » وسنده صحيح (قوله هذا سنا) بفتح السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكلم باللغة العجمية ومعناه حسن : والحديث يدل على أنه يجوز للنساء لباس الثياب السود ولا أعلم في ذلك خلافا ،

٦ - (وَعَن ِ ابْن ِ مُعَرَ ﴿ أَنَّهُ كَانَ يَصْبُغُ ثِيابَهُ وَيَدَّهِن ُ بِالزَّعْفَرَانِ ، فَقَيلٌ لَهُ : لِمَ نَصْبُغُ ثِيابَكَ وَتَدُّهِن بالزَّعْفَرَانِ ؟ فَقَالَ : إنى رأيتُهُ أَحَبَّ الأصْباغِ إلى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَدَّهِنُ بِهِ وَيَصْبُغُ بِهِ ثِيابَهُ ، رَوَاهُ أَمْمَدُ وكُذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى بِنَحْوِهِ ، وفي لَفْظِهِما ﴿ وَلَقَدَ كَانَ

يَصْبُغُ ثيابَهُ كُلُّهَا حَّتي عَمَامَتَهُ ") :

آلحدَيث في إسناده اختلاف كما قال المنذري ، ولم يذكر أبو داود والنسائي الزعفران ، وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريج عن ابن عمر أنه قال « وأما الصفرة فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يصبغ بها ، فإنى أحبُّ أن أصبغ بها » قال المنذري : واختلف الناس في ذلك ، فقال بعضهم : أراد الحضاب للحية بالصفرة . وقال آخرون : أراد يصفر ثيابه ويلبس ثيابا صفرا انتهى . ويؤيد القول الثانى تلك الزيادة التي أخرجها أبو داود والنسائي (قوله حتى عمامته) بالنصب . والحديث يدل على مشروعية صبغ الثياب بالصفرة ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى باب نهى الرجال عن المعصفر. وفيه أيضًا مشروعية الإدهان بالزعفران . ومشروعية صباغ اللحية بالصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فىرواية النسائى وغيره ﴿ إِنَّ اليهود والنصاري لاتصبغ فخالفوهم واصبغوا ﴾ قال ابن الحوزى : قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة . ورأى أحمد بن حنبل رجلا قد خضب لحيته فقال : إنى لأرى الرجل يحيى ميتا من السنة . وقد تقدم الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكتم.

باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير

١ - (عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كُمْ يَكُنُ يُنْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْنًا فِيهِ تَصَالِيبُ إِلاَّ نَفَضَهُ ﴾ رَوَاهُ البُخارِيُّ وأَبُودَ اوُدَ وأَحْمَدُ وَلَفُظُهُ ﴿ لَمْ يَكُنُ يَدَعُ فَي بَيْتِهِ ثُوبًا فِيهِ تَصْلِيبٌ إِلاَّ نَقَضَهُ ﴾) ؟

الحديث أخرجه أيضاالنسائي (قوله لم يكن يترك في بيته شيئا) يشمل الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك (قوله فيه تصاليب) أى صورة صليب من نقش ثوب أوغيره ، والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبده النصارى(قوله نقضه) بفتح النؤن

والقاف والضاد المعجمة : أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب : وفي رواية أبي داود • قضبه » بالقاف المفتوحة والضاد المعجمة و الباء الموحدة : أي قطع موضع التصليب منه دون غيره ، والقضب : القطع كذا قال ابن رسلان . والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير ، وعلى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان مالكه ، زوجة كانت أو غيرها ، لما ثبت عنه صلى الله عليه وآ له وسلم يوم فتح مكة « أنه كان يهوى بالقضيب الذي في يده إلى كل صنم فيخر لوجهه ، ويقول : جاء الحقّ وزهق الباطل حتى مرّ على ثلثًائة وستين صنما » وأخرج البخارى من حديث ابن عباس قال ﴿ لما رأى النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم الصور التي في البيت لم يدخل حنى أمر بها فمحيت ، ورأى صورة إبراهيم وإسماعيل بأيديهما الأزلام فقال : قاتلهم الله ، والله إن استقسمًا بالأزلام قط » . قال النووى : قال أصحابنا وغير هم من العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر ، لأنه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث ، وسواء صنعه لما يمتهن أو لغير ه فصنعته حرام بكل حال ، لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء ماكان في ثوب أو بساط أو در هم أو دينار و فلس و إناء وحائط وغير ها . وأما تصوير صورة الشجر وجبال الأرض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام ، هذا حكم نقش التصوير . وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبأو عمامة أو نحو ذلك مما لايعد ممتهنا فهو حرام ، وإن كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتهن فليس بحرام ، ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت ؟ وسيأتي . قال : ولا فرق في ذلك كله بين ماله ظل وما لاظل له ، قال : هذا تلخيص مذهبنا في المسألة ، وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين من بعدهم ، وهومذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم . وقال بعض السلف : إنما ينهي عما كان له ظل ، ولا بأس بالصور التي ليس لها ظلٌّ ، وهذا مذهب باطل ، فإن الستر الذي أنكر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم الصورفيه لايشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل مع باقى الأحاديث المطلقة في كل صورة . وقال الزهرى : النهى في الصورة على العموم ، وكذلك استعمال ماهي فيه و دخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقما في ثوب أو غير رقم ، وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتهن أو غير ممتهن عملا بظاهر الأحاديث لاسيا حديث النمرقة الذي ذكره مسلم ، وهذا مذهب قوى . وقال آخرون : يجوز منها ما كان وقما في ثوب ، سواء امتهن أم لا ، وسواء علق في حائط أم لا ، قال : وهو مذهب القاسم بن محمد . وأجمعوا على منع ما كان له ظلُّ ووجوب تغييره . قال القاضي عياض : إلا ما ورد في اللعب بالبنات لصغار البنات والرخصة في ذلك ، لكن كره مالك شراء الرجل ذلك لابنته ، وادعى بعضهم أن إباحة اللعب بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث انتهى ،

٢ – (وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنْهَا نَصَبَتْ سِنْرًا وَفِيهِ تَصَاوِيرُ فَدَ حَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَنَزْعَهُ ، قالَتْ : فَقَطَعْتُهُ وِسَادَ تَمْنِ فَكَانَ يَرْتَفَقُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ . وفي لَفَظْ أَحْمَدَ ﴿ فَقَطَعْتُهُ مِرْفَقَتَ مِنْ فَكَانَ يَرْتَفَقُ عَلَيْهِمَا ﴾ مُتَّفَقٌ عليه . وفي لَفَظْ أَحْمَدَ ﴿ فَقَطَعْتُهُ مِرْفَقَتَ مِنْ فَقَتَ مِنْ فَلَا مَدْ وَلَيْهُ مُؤْمَةً ﴾ مرفقة تمني إحداهما وفيها صورة ﴿) .

(قوله فنزعه) فيه الإرشاد إلى إزالة التصاوير المنقوشة على الستور (قوله فقطعته وسادتين) فيه أن الصورة والتمثال إذا غيرا لم يكن بهما بأس بعد ذلك وجاز افتراشهما والارتفاق عليهما (قوله فكان يرتفق) في القاموس: ارتفق: اتكاً على مرفق يده أو على الخدة (قوله فقطعته مرفقتين) تثنية مرفقة كمكنسة وهي المخدة. والحديث يدل على جواز افتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير، وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك، وكثيرا ما يتجنبه الرؤساء تكبرا.

" - (وَعَن أَبِي هُرَيْرَة قَال : قَال رَسُول اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّم وَ أَتَانِي جِبْرِيل فَقَال : إِنِي كُنْتُ أَتَيْتُكَ اللَّيْلَة فَلَم مَ يَمْنَعْنِي أَن أَد خُل اللَّيْتَ اللَّهُ عَلَى أَنْ وَكَان فِيه يَمْثَالُ رَجُل وكان فِي البَيْت قَرام سيْرٌ فيه البَيْت قَرام الله عَمْثُالُ اللَّه عَ فَي باب البيّت فيه يَمْثُل أَمُر برأس التَّمْثُالُ اللَّه عَ في باب البيّت في عَنْ مَعْنَ عَلْمَ وَكَان فِي البَيْت كَلْبُ أَمْرُ برأس التَّمْثُالُ اللَّه عَ في باب البيّت بُقُطّع مُن يَصِير كَهَيْئَة الشَّجَرَة ، وأمر بالسِّيْر يقطع في عَنْ في الله عليه مَنْتَبِذ تَنْنِ تُوطَى الله صَلَّى الله عَلَيْه مَنْ الله عَلَيْه مَنْ الله عَلَيْه وَاللَّه مَا الله عَلَيْه وَاللَّه وَاللَّه عَلَيْه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه عَلَيْه وَاللَّه وَاللَّه عَلَيْه وَاللَّه وَاللَّه عَلَيْه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه عَلَيْه وَاللَّه وَالَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللّه وَاللَّه وَالَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَاللَّه وَلَه وَاللَّه وَاللّه وَاللَّه وَاللّه وَاللّه واللّه والل

الحديث أخرجه أيضا النسائى (قوله الليلة) وفى رواية أبى داود « البارحة » (قوله قرام ستر) بكسر القاف وتخفيف الراء والتنوين ، وروى بحذف التنوين والإضافة ، وهو الستر الرقيق من صوف ذى ألوان (قوله فيه تماثيل) وفى رواية لمسلم « وقد سترت سهوة لى بقرام » والسهّوة الخزانة الصغيرة . وفى رواية للنسائى « قال جبريل : كيف أدخل وفى بيتك ستر فيه تصاوير » واختلاف الروايات يبين بعضها بعضا (قوله فمر) بضم الميم : أى فقال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : مر (قوله يصير كهيئة الشجرة) لأن الشجر ونحوه ممالاروح فيه لايحرم صنعته ولا التكسب به من غير فرق بين الشجرة المشمرة وغيرها . قال ابن رسلان : وهذا مذهب العلماء كافة إلا مجاهدا ، فانه جعل الشجرة المثمرة من المكروه لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال حاكيا عن الله تعالى المثمرة من المكروه لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال حاكيا عن الله تعالى ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى » (قوله وأمر بالستر) رواية أبي داود « ومر »

وكذلك قوله « وأمر بالكلب » (قوله منتبذتين) أي مطروحتين على الأرض ، ولفظ أبي داود (منبوذتين » (قوله وكان للحسن والحسين) فيه جواز تربية جرو الكلب للولد الصغير ، وقد يستدل به على طهارة الكلب ، وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذه لغير الاصطياد (قوله تحت نضد) بفتح النون والضاد المعجمة فعل بمعنى مفعول : أي تحت متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض . وقيل هو السرير سمى بذلك لأن النضد يوضع عليه : أى يجعل بعضه فوق بعض . وفي حديث مسروق « شجر الجنة نضد من أصلها إلى فرعها » أي ليس لها سوق بارزة ، ولكنها منضودة بالورق والثمار من أسفلها إلى أعلاها . والحديث يدل على أنها لاتدخل الملائكة البيوت التي فيها تماثيل أو كلب ، كما ورد من حديث أي طلحة الأنصاري عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلفظ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لاتدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل» زاد أبو داود والنسائي عن على مرفوعا « ولا جنب » قيل أراد الملائكة السياحين غير الحفظة وملائكة الموت . قال في معالم السنن : الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة ، وأمَّا الحفظة فلا يفارقون الجنب وغيره . قال النووى في شرح مسلم : سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة ، وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب كثرة أكله النجاسات ، ولأن بعضها يسمى شيطانا كما جاء في الحديث ، والملائكة ضد الشياطين . وخص الخطابي ذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب ، وبما لايجوز تصويره من الصور لاكلب الصيد والماشية ، ولا الصورة التي في البساط والوسادة وغيرهما ، فإن ذلك لا يمنع دخول الملائكة ، والأظهر أنه عام في كل كلب وفي كل صورة ، وأنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الأحاديث ، ولأن الجرو الذي كان في بيت النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم تحت السرير كان له فيه عذر فانه لم يعلم به ، ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لأجل ذلك الحرو.

٤ - (وَعَنْ ابْنِ مُعَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « النَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القيامَةِ يَقَالُ كَمُمْ أَحْيُوا

ما خلقتم ١١٠

ه - (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَاءً هُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِي أُصُورُ هَذَهِ التَّصَاوِيرَ فَأَفْتَنِي فِيهَا ، فَقَالَ : أَسِمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ يَقُولُ : (كُلُّ مُصَوِّر فِي النَّارِ ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلُّ صُورَةً صَوَّرَهَا نَفْسًا يُعَذَّبُهُ فِيجَهَّمَ فَانْ كُنْتَ لَابُدٌ فَاعِلاً فَاجْعَلِ الشَّجِرَ وَمَا لانَفْسَ لَهُ) مُتَّفَقَ عَلَيْهِما) * فانْ كُنْتَ لابُدٌ فَاعِلاً فَاجْعَلِ الشَّجِرَ وَمَا لانَفْسَ لَهُ) مُتَّفَقَ عَلَيْهِما) * الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات التوعد عليه بالتعذيب في النار وبأن

كل مصور من أهل النار ، ولورود لعن المصورين في أحاديث أخر ، وذلك لايكون إلا على محرَم متبالغ في القبح ، وإنما كان التصوير من أشد المحرمات الموجبة لما ذكر ، لأن فيه مضاهاة لفعل الخالق جل جلاله ، ولهذا سمى الشارع فعلهم خلقا وسماهم خالقين . وظاهر قوله «كل مصور». وقوله « بكل صورة صورها » أنه للافرق بين المطبوع في الثياب وبين ماله جرم مستقل. ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم ، وما في حديث مسلم وغيره « أن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم هتك درنوكا لعائشة كان فيه صور الخيل دُوات الأجنحة حتى اتخذت منه وسادتين » والدرنوك : ضرب من الثياب أو البسط . وما أخرج البخارى ومسلم والموطأ والنسائى من حديث عائشة قالت « قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد سترت سهوة لى بقرام فيه تماثيل ، فلما رآه هتكه وتلوّن وجهه وقال : يا عائشة أشدّ الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » وما أخرجه البخاري والترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من صورصورة عذَّبه الله بها يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وماهو بنافخ » فهذه الأحاديث قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل ، لأن اسم الصورة صادق على الكل ، إذ هي كما في كتب اللغة : الشكل ، وهو يقال لما كان منها مطبوعاً على الثياب شكلاً ، نعم حديث أبي طلحة عند مسلم وأبي داود وغيرهما بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لاتدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تمثال » وفيه أنه قال « إلا رقما في ثوب » فهذا إن صحّ رفعه كان مخصصاً لما رقم في الأثواب من التماثيل (قوله أحيوا ما خلقتم) هذا من باب التعليق بالمحال ، و المراد أنهم يعذ بون يوم القيامة ويقال لهم : لاتزالون في عذاب حتى تحيوا ما خلقتم وليسوا بفاعلين ، وهو كناية عن دوام العذاب واستمراره ، وهذا الذي قدرناه في تفسير الحديث مصرّح بمعناه في حديث ابن عباس المتقدم ، والأحاديث يفسر بعضها بعضا (قوله فاجعل الشجر وما لانفس له) فيه الإذن بتصوير الشجر وكل ما ليس له نفس ، وهو يدل على اختصاص التحريم بتصوير الحيوانات. قال في البحر: ولايكره تصوير الشجر ونحوها من الجماد إجماعا.

باب ماجاء في لبس القميص والعمامة والسراويل

ا - (عَنْ أَبِى أَمَامَةَ قَالَ ﴿ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَهْلَ الكِتَابِ يَتَسَرُّولُونَ وَلَا يَأْتَذِرُونَ › فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : تَسَرُّولُوا وَائْسَتَزِرُوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ ﴾ رَوَاهُ أَهْمَدُ) .

٢ - (وَعَنَ مَالِكُ بِنْ عُمَـ بْرِ قَالَ " بِعْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وِ آله

وسَلَّمَ رَجُلُ سَرَاوِيلَ قَبُلُ الْمِجِرَة فِوَزَنَ لَى فَأَرْجَحَ لَى ١٥ وَاهُ أَمْمَدُ وَابْنُ مُاجَهُ) أما حديث أبي أمامة فلم أقف فيه على كلام لأحد إلا ما ذكره في مجمع الزوائد فإنه قال رواه أحمد والطبراني ، ورجال أحمد رجال الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لايضرّ انتهى . وفيه الإذن بلبس السراويل ، وأن مخالفة أهل الكتاب تُحصل بمجرّد الاتزار في بعض الأوقات ، لابترك لبس السراويل في جميع الحالات فإنه غير لازم وإن كان أدخل في المخالفة وأما حديث مالك بن عمير فأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي، ورجال إسناده رجال الصحيح ويشهد لصحته حديث سويد بن قيس قال « جلبت أنا ومخرمة العبدي بزًا من هجر فأتينا به مكة ، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشى ، فساومنا سراويل فبعناه وثم رجل يزن بالأجر ، فقال له : زن وأرجح » روأه الخمسة وصححه الترمذي ، وسيأتي في أبواب الإجارة إن شاء الله . وحديث مالك بن عمير المذكور هو عند أحمد من طريق يَزيد بن هرون عن شعبة عن سماك بن حرب عنه ، وقد صرّح كثير من الأثمة بثبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل. قال فى الهدى : فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل ، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسها . وقد روى فى غير حديث أنه لبس السراويل ، وكانوا يلبسون السراويلات بإذنه انتهى . وقال في الفصل الذي بعد هذا في الهدى ولبس البرود اليمانية والبرد الأخضر ولبس الجبة والقباء والقميص والسراويل انتهى. قال فى المواهب اللدنية للقسطلانى : وأما السراويل فاختلف هل لبسها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أم لا ؟ فجز م بعض العلماء بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما جزم يه النووي في ترجمة عثمان رضي الله عنه من كتاب تهذيب الأسماء واللغات أنه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا إسلام إلى يوم قتله ، فانهم كانوا أحرص شيء على اتباعه ، لكن قد ورد في حديث أبي يعلى الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال « دخلت السوق يوما مع رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم فجلس إلى البزاز فاشترى منه سراويل بأربعة دراهم ، وكان لأهل السوق وزان يزن ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتزن راجحا ؟ فقال الوزان : إن هذه كلمة ما سمعتها من أحد ، قال أبوهريرة : فقلت له كني بك من الجفاء في دينك أن لاتعرف نبيك ، فطرح الميزان ووثب إلى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد أن يقبلها ، فجذب يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له : يا هذا إنما تفعل هذا الأعاجم بملوكها ولست بملك إنما أنا رجل منكم ، فأخذ فوزن وأرجح ، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السراويل ، قال أبو هريرة : فذهبت لأحمله عنه ، فقال : صاحب الشيء أحق بشيئه أن يحمله إلا أن يكون ضعيفا يعجز عنه غيعينه أخوه المسلم ، قال : قلت يا رسول الله وإنك لتلبس السراويل ، قال : أجل في السفر

والحضر والليل والنهار ، فإنى أمرت بالستر فلم أجد شيئا أستر منه » وكذا أخرجه ابن حبان فى الضعفاء عن أبى يعلى ، ورواه الطبرانى فى الأوسط والدار قطنى فى الإفراد والعقيلى فى الضعفاء ، ومداره على يوسف بن زياد الواسطى ، وهو ضعيف عن شيخه عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم الأفريقى وهو أيضا ضعيف ، لكن قد صح شراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل . وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ، ولهذا قال أبو عبد الله الحجازى فى حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله فى الهدى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم ، والله أعلم . وقد أورد أبو سعيد النيسابورى ذكر الحديث فى السراويل وأورد فيه حديث المحرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه .

٣ - (وَعَنَ ۚ أَهُم ۗ سَلَمَة ۗ قَالَت ۚ «كَانَ أَحَبُ الشَّيابِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَاللَّهِ مِلْدَى ۗ) .

الحديث أخرجه أيضا النسائي ، وقال الترمذى : حسن غريب إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد ، تفرّد به وهو مروزى . وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي ثميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة قال : وسمعت محمد ابن إسماعيل يقول : حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح هذا آخر كلامه . وعبد المؤمن هذا قاضى مرو . قال المنذرى : ولا بأس به ، وأبو ثميلة يحيى بن واضح أدخله البخارى في الضعفاء ووثقه يحيى بن معين . والحديث يدل على استحباب لبس القميص ، وإنما كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه أمكن في الستر من الرداء والإزار اللذين يحتاجان كثيرا إلى الربط والإمساك وغير ذلك ، بخلاف القميص . ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب إليه القميص لأنه يستر عورته ويباشر جسمه فهو شعار الحسد ، بخلاف ما يلبس فوقه من الدثار ولا شك أن كل ما قرب من الإنسان كان أحب إليه من غيره ، ولهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الأنصار بالشعار الذي يلى البدن ، بخلاف غيرهم فانه شبههم بالدثار ، وإنما سمى القميص قميصا لأن الآدمى يتقمص فيه : أى يدخل فيه ليستره ، وفي حديث المرجوم إنه يتقمص في أنهار الجنة : أى ينخمس فيها .

٤ - (وَعَنَ أَسُمَاءَ بِنْتِ يَزِيد قَالَتَ (كَانَتْ يَدُ كُمُ قَمِيصِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الرُسْغِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمُذَى) .

٥ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قالَ « كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ الْهِ وَ لَهُ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ قَصِيرًا لَيْنَدِيْنِ وَالطُّولِ » رَوَاهُ ابْنُ ماجَهُ) .

الحديث الأوّل أخرجه النسائي أيضا . وقال الترمذي : حسن غريب وفي إسناده شهر

ابن حوشب ، وفيه مقال مشهور : والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد ابن محمد قال : حدثنا الحسن بن صالح ، ورواه أيضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس ، وعبيد بن محمد ضعيف ، وشعبان بن وكيع أضعف منه ، ولكن شطره الأوَّل يشهد له حديث أسماء هذا ، وشطره الثاني يشهد له حديث ابن عمر الآتي في إسبال الإزار والعمامة والقميص (قوله إلى الرسغ) بالسين المهملة هذا لفظ الترمذي ، ولفظ أبي داود « الرصغ » بالصاد المهملة السَّاكنة قبلها راء مكسورة وبعدها غين معجمة ، وهو مفصل ما بين الكفِّ والساعد ، ويقال لمفصل الساق والقدم رسغ أيضًا ، قاله ابن رسلان في شرح السنن . والحديثان يدلان على أن السنة في الأكمام أن لاتجاوز الرسغ. قال الحافظ ابن القيم في الهدى: وأما الأكمام الواسعة الطوال التي هي كالأخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابة ألبتة وهي مخالفة لسنته ، وفي جوازها نظر فإنها من جنس ألخيلاء انتهى . وقد صار أشهر الناس بمخالفة هذه السنة في زماننا هذا العلماء ، فيرى أحدهم وقد جعل لقميصه كمين يصلح كل واحد منهما أن يكون جبة أو قميصا لصغير من أولاده أو يتيم ، وليس في ذلك شيء من الفوائد الدنيوية إلا العبث وتثقيل المئونة على النفس ، ومنع الانتفاع باليد في كثير من المنافع ، وتعريضه لسرعة التمزِّق وتشويه الهيئة، ولا الدينية إلا مخالفة السنة والإسبال والخيلاء. قال ابن رسلان : والظاهر أن نساءه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك : يعنى أن أكمامهن إلى الرسغ ، إذ لو كانت أكمامهن تزيد على ذلك لنقل ، ولو نقل لوصل إلينا كما نقل في الذيول من رواية النسائي وغيره أنَّ أمَّ سلمة لما سمعت « من جرَّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه ، قالت : يا رسول الله فكيف يصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخينه شبرا ، قالت : إذن ينكشف أقدامهن ، قال : يرخينه ذراعا ولا يزدن عليه ، ويفرق بين الكف إذا ظهر ، وبين القدم أن قدم المرأة عورة بخلاف كفها انتهى . وفي الحديث الثاني دلالة على أن هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان قصير القميص ، لأن تطويله إسبال وهو منهى عنه ، وسيأتى الكلام على ذلك.

الحديث أخرَج نحوه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر ابن عمرو بن حريث عن أبيه قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه » وأخرج ابن عد ّى من حديث جابر قال « كان

للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه » قال ابن عدى لاأعلم يرويه عن أبي الزبير غير العرزمي ، وعنه حاتم بن إسماعيل . وأخرج الطبراني عن أبي موسى « أن جبريل نزل على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذوًا بته من ورائه » (قوله سدل) السدل: الإسبال و الإرسال ، وفسره في القاموس بالإرخاء والحديث يدل على استحباب لبس العمامة . وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهتي من حديث ركانة بن عبد يزيد الهاشمي أنه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ، فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس » قال ابن القيم في الهدى: وكأن يلبس القلنسوة بغير عمامة ، ويلبس العمامة بغير قلنسوة انتهى . والحديث أيضا يدل على استحباب إرخاء العمامة بين الكتفين . وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال « عممنی رسول الله صلی الله علیه وآ له وسلم فسدلها من بین یدی ومن خلفی » والراوی عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة لم يذكر أبوداود اسمه . وأخرج الطبراني من حديث عبد الله ابن ياسر قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على " بن أبى طالب عليه السلام إلى خيبر ، فعممه بعمامة سوداء ثم أرسلها من ورائه ، أو قال : على كتفه اليسرى، وحسنه السيوطي . وأخرج ابن سعد عن مولى يقال له هر مز قال « رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه ، قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار الصالحين المتمسكين بالسنة : يعني إرسال العمامة على الصدر . وقال : وفي الحديث النهي عن العمامة المقعطة بفتح القاف وتشديد العين المهملة . قال أبو عبيد في الغريب : المقعطة : التي لاذو ابة لها ولا حنك ، قبل المقعطة : عمامة إبليس ، وقيل عمامة أهل الذمة . وورد النهى عن العمامة التي ليست محنكة ولا ذوابة لها ، فالمحنكة من حنك الفرس إذا جعل له في حنكه الأسفل ما يقوده به ، هذا معنى كلام ابن رسلان . والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث « إنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتلحي ونهى عن الاقتعاط » إن المقعطة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك. وقال ابن الأثير فىالنهاية فىحديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحى» أن الاقتعاط أن لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئًا ، والتلحي جعل بعض العمامة تحت الحنك . وقال الجوهري في الصحاح : الاقتعاط : شدّ العمامة على الرأس من غير إدارة نحت الحنك ، والتلحي : تطويف العمامة تحت الحنك ، وهكذا في القاموس ، وكذا قال ابن قتيبة . وقال الإمام أبو بكر الطرطوشي : اقتعاط العمائم : هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الإسلام . وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة : إن ترك الالتحاء من بقايا عمائم قوم لوط . وقال مالك : أدركت في مسجد رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم سبعين محنكا ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت المال لكان به أمينا . وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة له : ومن المكروه ما خالف زيّ العرب وأشبه زىّ العجم كالتعمم بغير حنك . وقال القرافي ما أفتى مالك حتى أجازه أربعون محنكا . وقد روى التحنك عن جماعة من السلف . وروى النهى عن الاقتعاط عن جماعة منهم ، وكان طاوس ومجاهد يقولان : إن الاقتعاط عمامة الشيطان ، فينظر فها نقله ابن رسلان عن أنى عبيد من أن المقعطة هي التي لاذو ابة لها . وقد استدل على جواز ترك الذو ابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء » بدون ذكر الذَّوَّابة ، قال : فدل على أن الذَّوَّابة لم يكن ٰيرخيها دائما بين كتفيه ، وقد يقال إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفرعلي رأسه ، فلبس فى كل موطن ما يناسبه اه . وروى أبوداو د من حديث عبد الرحمن بن عوف قال « عممني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسللما بين يدىّ ومن خلفي » وروى الطبراني عن عائشة قالت « عمم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وأرخى له أربع أصابع » وفي إسناده المقدام بن داود وهو ضعيْف . وأخرج نحوه الطبرانى فى الأوسط عن ابن عمر « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عمم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ، ثم قال هكذا فاعتم فإنه أعرب وأحسن » قال السيوطى : وإسناده حسن . وأخرج الطبرانى أيضا فى الأوسط من حديث ثوبان « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتم ّ أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه » وفى إسناده الحجاج بن رشدين وهو ضعيف . وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبى أمامة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلما يولى والياحتي يعممه ويرخى لها من جانبه الأيمن نحو الأذن » وفى إسناده جميع بن ثوبان وهو متروك. قيل ويحرم إطالة العذبة طولا فاحشا ، ولا مقتضى للجزم بالتحريم . قال النووى في شرح المهذب : يجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبغير إرساله ولاكراهة في واحد منهما ، ولم يصح في النهى عن ترك إرسالها شيء و إرسالها إرسالا فاحشا كإرسال الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره انتهى . وقد أخرج ابن أبى شيبة أن عبد الله بن الزبير كان يعتمُّ بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحوا من ذراع . وروى سعد بن سعيد عن رشدين قال: رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبرا أو أقل من شبر . قال السيوطى فى الحاوى فى الفتاوى : وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت فى حديث . وقد روى البيهتي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال « سألت ابن عمر كيف كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يعتم ؟ قال : كان يدير العمامة على رأسه ويقوّرها من ورائه

ويرسل لها ذوابة بين كتفيه ، وهذا يدل على أنها عدة أذرع ، والظاهر أنها كانت نحو عشرة أو فوقها بيسير انتهى . ولا أدرى ما هذا الظاهر الذى زعمه فإن كان الظهور من هذا الحديث الذى ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الإدارة والتقوير وإرسال الذوابة ، فهذه الأوصاف تحصل فى عمامة دون ثلاثة أذرع ، وإن كان من غيره فما هو بعد إقراره بعدم ثبوت مقدارها فى حديث .

باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فعه وكراهة الشهرة والإسبال

١٠ – (عَن ۚ ابْن مَسْعُود قال : قال رَسُول ُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ لَا يَكُ خُلُ الْجَنَّةَ مَن ۚ كَانَ فِي قَلْنِهِ مِثْقَالٌ ذَرَّةٍ مِن ۚ كَبْرٍ ، فَقَالَ رَجُلُ *: إِنَّ الرَّجُلُ َ يُحِبُّ أَن ْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنَا وَنَعْلُهُ حَسَنَا ، قَالَ : إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ "أيحِبُ الحَمال ، الكِبرُ بطرُ الحَق وغمصُ النَّاسِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ) (قوله إن الله جميل) اختلفوا في معناه فقيل إن كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل ، وله الأسماء الحسني وصفات الجمال والكمال . وقيل جميل بمعنى مجمل ككريم وسميع بمعنى مكرم ومسمع . وقال أبو القاسم القشيرى : معناه جليل . وقال الخطابي : إنه بمعنى ذي النور والبهجة : أي مالكهما . وقيل معناه جميل الأفعال بكم والنظر إليكم يكلفكم اليسير ويعين عليه ، ويثيب عليه الجزيل ويشكر عليه. قال النووى : وإعلم أن هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الآحاد ، وقد ورد أيضا في حديث الأسهاء الحسني وفي إسناده مقال ، والمختار جواز إطلاقه على الله. ومن العلماء من منعه ، قال إمام الحرمين : ما ورد الشرع باطلاقه في أسهاء الله تعالى وصفاته أطلقناه ، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه ، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم ، فإن الأحكام الشرعية تتلقى من موارد الشرع ، ولو قضينا بتحليل أو بتحريم لكنا مثبتين حكما بغير الشرع انتهى . وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه ، فأجازه طائفة ، ومنعه آخرون إلاأن يرد به شرع مقطوع به من نص "كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على إطلاقه ، فإن ورد خبر واحد فاختلفوا فيه فأجازه طائفة وقالوا الدعاء به والثناء من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ، ومنعه آخرون لكونه راجعا إلى اعتقاد ما يجوزأو يستحيل على الله تعالى . وطريق هذا القطع ، قال القاضي عياض : والصواب جوازه لاشتماله على العمل ولقول الله تعالى _ ولله الأسماء الحسني فادعوه بها انتهى . والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا نطيل فيها المقال . (قوله بطر الحق)

هو دفعه وإنكاره ترفعا وتجبرا قاله النووى . وفي القاموس بطر الحق أن يتكبر عنده فلا يقبله (قوله وغمص الناس) هو بغين معجمة مفتوحة وصادمهملة قبلها ميمساكنة. وقال النووى في شرح مسلم : هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم . قال القاضي عياض: لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا ، وفي البخاري إلا بالطاء ذكره أبو داود في مصنفه ، وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره . والغمط والغمص قال النووي : بمعني واحد ، وهو احتقار الناس . والحديث يدل على أن الكبر مانع من دخول الجنة وإن بلغ فىالقلة إلى الغاية ولهذا ورد التحديد بمثقال ذرة ، وقد اختلف في تأويله ، فذكر الخطابي فيه وجهين : أحدهما أن المراد التكبر عن الإيمان فصاحبه لايدخل الجنة أصلا إذا مات عليه . والثاني أنه لايكون في قلبه كبرحال دخول الجنة كما قال الله تعالىــونزعنا ما في صدورهم من غلــ قال النووى : وهذان التأويلان فيهما بعد ، فإن الحديث ورد في سياق النهي عن الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق ، فلا ينبغي أن يحمل علىهذين التأويلين المخرجين له عن المطلوب ، بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المحققين أنه لايدخلها بدون مجازاة إن جازاه ؛ وقيل هذا جزاوُّه لو جازاه ؛ وقيل لا يدخلها مُع المتقين أول وهلة، ويمكن أن يقال إن هذا الحديث وما يشابهه من الأحاديثالتي وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة . وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة على هذا إلى التأويل. والحديث أيضا يدل على أن محبَّة لبس النُّوب الحسن والنعل الحسن وتخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شيء، وهذا مما لاخلاف فيه فيما أعلم، والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الرهاوي ، ذكر ذلك ابن عبد البر والقاضي عياض . وقد جمع الحافظ ابن بشكوال في اسمه أقوالا استوفاها النووي في شرح مسلم .

٢ - (وَعَن سَهْلِ بْنِ مُعاذِ الجُهْنِي عَن أَبِيهِ عَن رَسُول اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَاللهِ وَهُوَ يَقَدْ وُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ «مَن تَرَكَ أَن يَلْبُسَ صَالِحَ الثِّيابِ وَهُوَ يَقَدْ وُ عَلَيْهُ تَوَا ضُعا لِله عَزَ وَجَلَ عَلَى رُءُوسِ الْحَلائِق حَتَّى عَلَيْهُ تَوَا ضُعا لِله عَزَ وَجَلَ عَلَى رُءُوسِ الْحَلائِق حَتَّى يُخَيِّرَهُ فِي حُلْلِ الإيمَانِ أَيَّتَهُنَ شَاءً » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّرْمذَى).

الحديث حسنه الترمذى ، وقد رواه من طريق عباس بن محمد الدورى عن عبد الله بن يزيد المقرى عن سعيد بن أبى أيوب عن أبى مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهنى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعبد الرحيم بن ميمون قال النسائى : ليس به بأس ، وضعفه ابن معين . وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين ، وفيه استحباب الزهد فى الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها لقصد ابن معين ، وفيه استحباب الزهد فى الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها لقصد

التواضع"، ولا شك أن لبس ما فيه جمال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والخيلاء والكبر ، وقد كان هديه صلى الله عليه وآ له وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما تيسر من اللباس الصوف تارة ، والقطن أخرى ، والكتان تارة ، ولبس البرود اليمانية والبرد الأخضر ولبس الجبة والقباء والقميص إلى أن قال : فالذين يمتنعون عما أباح الله من الملابس والمطاعم والمناكح تزهدا وتعبدا بإزائهم طائفة قابلوهم فلم يلبسوا إلا أشرف الثياب ، ولم يأكلوا إلا أطيب وألين الطعام ، فلم يروا لبس الخشن ولا أكله تكبرا وتجبراً ، وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، ولهذا قال بعض السلف : كانوا يكرهون الشهرتين من الثياب العالى والمنخفض . وفي السنن عن ابن عمر يرفعه « من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة » إلى آخر كلامه . وذكر الشيخ أبو إسحق الأصفهاني بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال : دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة صوف وإزار صوف وعمامة صوف ، فاشمأزٌ عنه محمد وقال : أظنُّ أن أقواما يلبسون الصوف ويقولون قد لبسه عيسي ابن مريم ، وقد حدثني من لاأتهم أن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم قد لبس الكتان والصوف والقطن ، وسنة نبينا أحقُّ أن تتبع . ومقصود ابن سيرين من هذا أن قوما يرون أن لبس الصوف دائما أفضل من غيره فيتحرُّونه ويمنعون أنفسهم من غيره ، وكذلك يتحرّون زيا واحدا من الملابس ، ويتحرّون رسوما وأوضاعا وهيئات يرون الخروج عنها منكرا ، وليس المنكر إلا التقييد بها والمحافظة عليها وترك الخروج عنها .

والحاصل أن الأعمال بالنيات ، فلبس المنخفض من الثياب تواضعا وكسرا لسورة النفس التي لايؤمن عليها من التكبر إن لبست غالى الثياب من المقاصد الصالحة الموجبة للمثوبة من الله ، ولبس الغالى من الثياب عند الأمن على النفس من التسامى المشوب بنوع من التكبر لقصد التوصل بذلك إلى تمام المطالب الدينية من أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر عند من لايلتفت إلا إلى ذوى الهيئات كما هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لاشك أنه من الموجبات للأجر ، لكنه لابد من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعا ،

٣ - (وَعَنَ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ المَّنَ لَبَسَ ثَوْبَ مَذَلَّةً بِيَوْمَ الْقِيامَةَ ۗ » رَوَاهُ أُمْدَ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةً) .

الحديث أخرجه أيضا النسائى ورجال إسناده ثقات ، رواه أبو داود عن شيخه محمد بن عيسى بن بحيح بن الطباع ، قال فيه أبو حاتم : مبرز ثقة له عدة مصنفات عن أبى عوانة الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبى زرعة الثقفى ، وقد أخرج له البخارى فى الأنبياء عن

المهاجر بن عمرو البسامى ، وقد أخرج له ابن حبان فى الثقات عن ابن عمر ، وأخرجه ايضا من طريق محمد بن عيسى عن القاضى شريك عن عثمان بذلك الإسناد (قوله من لبس ثوب شهرة) قال ابن الأثير : الشهرة : ظهور الشيء ، والمراد أن ثوبه يشتهر بين الناس لمخالفة لونه لألوان ثيابهم فيرفع الناس إليه أبصارهم ويختال عليهم بالعجب والتكبر (قوله ألبسه الله نعالى ثوب مذلة) لفظ أبى داود ثوبا مثله ، والمراد بقوله « ثوب مذلة » ثوب يوجب مثله فى تلك الرواية ، أنه مثله فى شهرته بين الناس ويترفع به عليهم ، والمراد بقوله مثله فى تلك الرواية ، أنه مثله فى شهرته بين الناس . قال ابن رسلان : لأنه لبس الشهرة فى الدنيا ليعز به ويفتخر على غيره ، ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر بمذلته واحتقاره بينهم عقوبة له ، والعقوبة من جنس العمل انتهى . ويدل على هذا التأويل الزيادة التى زادها أبو داود من طريق أبى عوانة بلفظ « تلهب فيه النار » . والحديث يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة ، وليس هذا الحديث مختصا بنفيس الثياب ، بل قد يحصل ذلك لمن يلبس ثوبا يخالف ملبوس الناس من الفقراء ، ليراه الناس فيتعجبوا من لباسه ويعتقدوه ، يلبس ثوبا يخالف ملبوس الناس من الفقراء ، ليراه الناس فلا فرق بين رفيع الثياب وضيعها ، والموافق لملبوس الناس والمخالف ، لأن التحريم يدور مع الاشتهار والمعتبر واضيعها ، والموافق لملبوس الناس والمخالف ، لأن التحريم يدور مع الاشتهار والمعتبر والمعتبر والمعتبر والموافق المابق الواقع .

٤ - (وَعَن ابْن عُمَرَ قال : قال رَسُول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ومن عَرْ ثَوْبَه خُيلاء كم ينظر الله إليه يوم القيامة ، فقال أبو بكر : إن أحد شقي إزارى يستر خي إلا أن أتعاهد ذلك منه ، فقال : إنَّك لَست مِنَّن يَفْعَلُ ذلك خُيلاء » رَوَاه الحماعة ، إلا أن مسلما وآبن ماجة والتر مذي كم يند كروا قصة أبى بكر) .

(قوله خيلاء) فعلاء بضم الخاء المعجمة ممدود . والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتبخر والخيلاء كلها بمعنى واحد ، يقال خال واختال اختيالا إذا تكبر ، وهو رجل خال : أى متكبر ، وصاحب خال : أى صاحب كبر (قوله لم ينظر الله إليه) النظر حقيقة فى إدراك العين للمرئى ، وهو هنا مجاز عن الرحمة : أى لايرحمه الله لامتناع حقيقة النظر فى حقه تعالى والعلاقة حى السببية ، فإن من نظر إلى غيره وهو فى حالة ممتهنة رحمه . وقال فى شرح الترمذى : عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر ، لأن من نظر إلى متواضع رحمه ، ومن نظر إلى متكبر مقته فا لرحمة والمقت متسببان عن النظر ، والحديث يدل على تحريم جر الثوب خيلاء ، والمراد بجر هو جر على وجه الأرض ، وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما أسفل من الكعبين من الإزار فى النار » كما سيأتى ، وظاهر الحديث أن

الإسبال محرَّم على الرجال والنساء لما في صيغة من في قوله من جرَّ من العموم، وقد فهمت أمَّ سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت ﴿ كيف تصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخينه شبرا ، فقالت : إذًا ينكشف أقدامهن ، قال : فيرخينه ذرا عا لايز دن عليه » أخرجه النسائي والترمذي ، ولكنه قد أجمع المسلمون على جواز الإسبال للنساء كما صرّح بذلك ابن رسلان في شرح السنن ، وظاهر التقييد بقوله خيلاء ، يدل بمفهومه أن جرّ الثوب لغير الخيلاء لايكون داخلا في هذا الوعيد . قال ابن عبد البرُّ : مفهومه أن الجارُّ لغير الخيلاء لايلحقه الوعيد إلا أنه مذموم . قال النووى : إنه مكروه ، وهذا نصَّ الشافعي . قال البويطي في مختصره عن الشافعي : لايجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ولغيرها خفيف ، لقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر انتهى . قال ابن العربي : لايجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول لاأجرّه خيلاء ، لأن النهى قد تناوله لفظا . ولا يجوز لمن تناوله لفظا أن يخالفه إذ صار حكمه أن يقول لاأمتثله ، لأن تلك العلة ليست فيَّ فإنها دعوى غير مسلمة ، بل إطالة ذيله دالة على تكبره انتهى . وحاصله أن الإسبال يستلزم جرّ الثوب ، وجرّ الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس . ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ، وصححه من حديث جابر بن سليم من حديث طويل فيه « وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فان أبيت فإلى الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة ، وإن الله لا يحبِّ المخيلة » وما أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة قال « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصارى في حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عزّ وجلّ ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعها عمرو فقال : يا رسول الله إنى أحمش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله تعالى قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لايحبّ المسبل » والحديث رجاله ثقات ، وظاهره أن عمراً ، لم يقصد الخيلاء ، وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر « إنك لست ممن يفعل ذلك خيلاء » وهو تصريح بأن مناط التحريم الخيلاء ، وأن الإسبال قد يكون للخيلاء وقد يكون لغيره ، فلا بد من حمل قوله « فإنها المخيلة » في حديث جابر بن سليم على أنه خرج مخرج الغالب ، فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها إلى من فعل ذلك اختيالا ، والقول بأن كل إسبال من المخيلة أخذا بظاهر حديث جابر تردّه الضرورة ، فان كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل إزاره مع عدم خطور الحيلاء بباله ، ويردَّه ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر لما عرفت . وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث وعدم إهدار قيد الخيلاء المصرح به

فى الصحيحين . وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلة جزم فيها بتحريم الإسبال مطلقا ، وأعظم ما تمسك به حديث جابر . وأما حديث أبي أمامة فغاية ما فيه التصريح بأن الله لايحبّ المسبل ، وحديث الباب مقيد بالخيلاء وحمل المطلق على المقيد واجب . وأما كون الظاهر من عمرو أنه لم يقصد الخيلاء فما بمثل هذا الظاهر تعارض الأحاديث الصحيحة ، وسيأتى ذكر المقدار الذي يعد إسبالا ، وذكر عموم الإسبال لجميع اللباس. ومن الأحاديث الدالة على أن الإسبال من أشد "الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذرّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه فال « ثلاثة لايكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ، قلت : من هم يا رسول الله فقد خابوا وخسروا ؟ فأعادها ثلاثا ، قلت : من هم خابوا وخسروا ؟ قال : المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب أو الفاجر ، وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال « بينها رجل يصلي مسبلا إزاره ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذهب فتوضأ ، فذهب فتوضأ ثم جاء ، قال : اذهب فتوضأ ، فقال له رجل : يا رسُول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكتّ عنه ، قال : إنه صلى وهو مسبل إزاره ، وإن الله لايقبل صلاة رجل مسبل » وفي إسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لايعرف اسمه . وما أخرجه أبو داود من جملة حديث طويل ، وفيه « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نعم الرجل خزيم الأسدى لولا طول جمته وإسبال إزاره».

٥ - (وَعَنَ أَبْنَ مُعَمَّرَ عَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الإسْبَالُ فِي الإزَّارِ وَالقَصِيصِ وَالعِمامَةِ مَنْ جَرَّ شَيْثًا خُيُلَاءً كُمْ يَنْظُرُ الله إليَّهِ يَوْمَ القيامَةِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَىُّ وَابْنُ مَاجَهُ ») .

الحديث في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد ، وقد تكلم فيه غير واحد ، قال ابن ملجه : قال أبو بكر بن أبي شيبة ما أعرفه انتهى . وهو مولى المهلب بن أبي صفرة ، وقد أخرج له البخارى . وقال النووى في شرح مسلم بعد أن ذكر هذا الحديث أن إسناده حسن . والحديث يدل على عدم اختصاص الإسبال بالثوب والإزار ، بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث . قال ابن رسلان : والطيلسان والرداء والشملة . قال ابن بطال : وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائدا على ما جرت به العادة انتهى . وأن المقدار الذي جرت به العادة فقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه ، وتطويل أكمام القميص تطويلا زائدا على المعتاد من الإسبال . وقد نقل القاضى عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على المعتاد من اللباس في الطول والسعة .

٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ

﴿ لَا يَنْظُرُ اللهُ ۚ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ : ولأَحْمَلُ وَالبُّخارِيِّ ﴿ ما أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَـيْنِ مِنَ الإزَارِ فِي النَّارِ ﴾ :

، (قوله بطرا) قد تقدم أن البطر معناه معنى الخيلاء ، وفىالقاموس : البطر النشاط والأشر وقلة أحمال النعمة والدهش والحيرة والطغيان ، وكراهة الشيء من غير أن يستحقُّ الكراهة انتهى (قوله ما أسفل من الكعبين الخ) قال في الفتح : ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهوكان ، وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز الرفع : أي ما هو أسفل وهو أفعل تفضيل ، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ، ويجوز أن تكون ما نكرة موصوفة بأسفل . قال الخطابي : يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين فيالنار فكني بالثوب عن بدن لابسه ، ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة . وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ماجاوره أو حلَّ فيه وتكون من بيانية ، ويحتمل أن تكون سببية ، ويكون المراد الشخص نفسه ، فيكون هذا من باب تسمية الشيء بما يئول إليه أمره في الآخرة كقوله تعالى حكاية عن أحد السائلين للسيد يوسف عليه السلام تعبير روياه _ إنى أرانى أعصر خمرا _ يعنى عنبا ، فسماه بما يئول إليه غالبا . وقيـل معناه فهو محـرّم عليه ، لأن الحوام يوجب النار في الآخرة . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزرة المسلم إلى نصف الساق ، ولاحرج أولاجناح فيما بينه وبين الكعبين ، وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ، وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه . وحديث الباب يدل على أن الإسبال المحرّم إنما يكون إذا جاوز الكعبين ، وقد تقدم الكلام على اعتبار الخيلاء وعدمه.

باب نهى المرأة أن تلبس مايحكى بدنها أو تشبه بالرجال

الله وسَلَمَ قُبُطِيةً كَشَيفَةً كَانَتْ مِمَا أَهْدَى لَهُ وحْيةُ الكَلْبِيُ فَكَسَوْنُهَا وَالله وسَلَمَ قَبُطِيةً كَشَيفَةً كَانَتْ مِمَا أَهْدَى لَهُ وحْيةُ الكَلْبِيُ فَكَسَوْنُهَا أَهْرَى لَهُ وحْية الكَلْبِيُ فَكَسَوْنُهَا أَمْرأَتَى ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَمَ : مَا لَكَ لاتلبسَ القُبُطِيّةَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله كَسَوْنُهَا أَمْرأَتَى ، فَقَالَ : مُرْها أَنْ تَجْعَلَ الله عَلَيْهِ وَالله وَسَلَمَ : مُرْها أَنْ تَجْعَلَ الله عَلَيْهِ وَالله وَالله وَالله وَالله الله عَلْمَ الله عَلَيْهِ وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله الله الله الله الله عَلَيْهِ وَالله وَالله وَالله وَالله وَلَهُ الله عَلَيْهِ وَلَهُ الله عَلْمَ الله وَالله وَلَهُ وَالله وَله وَالله وَاللّه وَالله وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَالله وَاللّه وَالله وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَاللّه وَالله وَاللّه وَ

الحديث أخرجه أيضا ابن أبى شيبة والبزار وابن سعد والروياني والبارودي والطبراني والبيهقي والضياء في المختارة ، وقد أخرج نحوه أبوداود عن دحية بن خليفة قال و أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقباطي ، فأعطاني منها قبطية فقال : اصدعها صدعين فأقطع أحدهما قميصا ، وأعط الآخر امرأتك تختمر به ، فلما أدبر قال : ومر امرأتك تجعل تحته

قوبا لايصفها ، وفى إسناده ابن لهيعة ولا يحتج بحديثه ، وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصرى وفيه مقال ، وقد احتج به مسلم واستشهد به البخارى (قوله قبطية) قال فى القاموس : بضم القاف على غير قياس وقد تكسر ، وفى الضياء بكسرها . وقال القاضى عياض : بالضم ، وهى نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر (قوله غلالة) الغلالة بكسر الغين المعجمة : شعار يلبس تحت الثوب كما فى القاموس وغيره . والحديث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستر بدنها بثوب لايصفه ، وهذا شرط ساتر العورة ، وإنما أمر بالثوب تحته لأن القباطى ثياب رقاق لاتستر البشرة عن روئية الناظر بل تصفها .

وفى الخلاصة أنه وثقه ابن حبان (قوله وهى تختمر) الواو للحال والتقدير دخل عليها حال كونها تصلح خمارها ، يقال اختمرت المرأة وتخمرت إذا لبست الخمار ، كما يقال اعتم وتعمم إذا لبس العمامة (قوله فقال لية) بفتح اللام وتشديد الياء والنصب على المصدر والناصب فعل مقدر والتقدير ألويه لية (قوله لاليتين) أمرها أن تلوى خمارها على رأسها وتديره مرة واحدة لامرتين لئلا يشبه اختمارها تدوير عمائم الرجال إذا اعتموا ، فيكون ذلك من التشبه المحرة ، وسيأتى أنه محرة على العموم من دون تخصيص .

٣ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّمَ وَصَلَّمَ وَصَلَّمَ اللهُ عَدُ : نِسَاءٌ كَاسِياتٌ عارِياتٌ عارِياتٌ مَا لَكُمْ وَصَلِّمَ وَصَلِّمَ النَّالَ أَسْنِمَةَ البُخْتِ المَا اللهَ لايرَيْنَ الجَنَّةَ مَا اللهَ عَلَى رَءُ وسَهِنَ أَمْثَالُ أَسْنِمَةَ البُخْتِ المَا اللهَ لايرَيْنَ الجَنَّةَ وَلا يَجِدُنُ رَيْحَهَا ، وَرَجَالٌ مَعَهُمُ سياطٌ كَأَذْ نَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ اللهُ وَلا يَجِدُنُ رَيْحَهَا ، وَرَجَالٌ مُعَهُمُ سياطٌ كَأَذْ نَابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلَمٌ) ؟

(قوله صنفان من أهل النار) فيه ذم هذين الصنفين. قال النووى: هذا الحديث من معجزات النبوة ، فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان (قوله كاسيات عاريات) قيل كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها. وقيل معناه: تستر بعض بدنها وتكشف بعضه الظهار الجمالها ونحوه: وقيل تلبس ثوبا رقيقا يصف لون بدنها (قوله ماثلات) أى عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه ، مميلات: أى يعلمن غير هن فعلهن المذموم. وقيل ماثلات بمشطهن متبخترات مميلات لأكتافهن. وقيل المائلات بمشطهن مشطة البغايا المميلات بمشطهن غير هن تلك المشطة (قوله على رموسهن أمثال أسنمة البخت) أى يكرمن شعورهن غير هن تلك المشطة (قوله على رموسهن أمثال أسنمة البخت) أى يكرمن شعورهن غير هن تلك المشطة (قوله على رموسهن أمثال أسنمة البخت) أى يكرمن شعورهن غير هن تلك المشطة (قوله على رموسهن أمثال أسنمة البخت)

ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها . والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاه المعجمة والتاء المثناة الإبل الخراسانية . والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكى بدنها وهو أحد التفاسير كما تقدم ، والإخبار بأن من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجد ريح الجنة مع أن ريحها يوجد من مسيرة خمسائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما اشتمل عليه الحديث من صفات هذين الصنفين .

٤ – (وَعَنْ أَبِي هُرُيَنْرَةَ ۗ ﴿ أَنَّ النَّهِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَمَسَلَّمَ لَعَنَ الرجل يَلْبَس لُبُس المَرأة ، والمَرأة تَلْبَس لُبُس الرَّجل » رَواه أَحْمَد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائى ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذرى ورجال إسناده رجال الصحيح . وأخرج أبو داود عن عائشة أنها قالت « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجلة من النساء ». وأخرج البخارى وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء » . وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي تمشي مشية الرجل ، فقال من هذه ؟ فقيل : هذه أمّ سعيد بنت أبي جهل ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ليس منا من تشبه بالرجال من النساء» (قوله لبس المرأة ولبس الرجل) رواية أني داود « لبسة » في الموضعين والحديث يدل على تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء ، لأن اللعن لايكون إلا على إ فعل محرّم ، وإليه ذهب الجمهور . وقال الشافعي في الأمّ : إنه لايحرم زيّ النساء على ا الرجل وإنما يكره فكذا عكسه انتهى . وهذه الأحاديث تردُّ عليه ، ولهذا قال النووى في الروضة : والصواب أن تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى وقد قال النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم في المترجلات « أخرجوهن ّ من بيوتكم » . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما بال هذا ؟ فقالوا : يتشبه بالنساء ، فأمر به فنني إلى النقيع ، قيل يا رسول الله ألا تُقتله ؟ قال : إني نهيت أن أقتل المصلين» . وروى البيهتي أن أبا بكر أخرج مخنثا ، وأخرج عمر وَاحدا .

باب التيامن في اللبس وما يقول من استجد ثوبا

١ - (عن أبى هُرَيْرة قال ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّم إِذَا لَبِسَ قَمِيصًا بِدَأ بِمَيَامِنِهِ ﴾):

٢ - (وَعَلَنْ أَبِي سَعْد قَالَ * كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ

إذا استَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ باسمه عمامة أوْ قَميطا أوْ رِدَاءً ، ثُمَّ يَقُولَ : اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أنْت كَسَوْتَنيه ، أَسَالُكَ خَلَيْرَهُ وَخَلَيْرَ ماصنيعَ لَهُ ، وأُعُوذُ يَكَ الحَمْدُ أَنْت كَسَوْتَنيه ، أَسَالُكَ خَلَيْرَهُ وَخَلَيْرَ ماصنيعَ لَهُ ، وأُعُوذُ يَكَ مِن شَرَّه وَ شَرَّ ما صُنْعَ لَهُ » رَوَاهُما التَّرْمِذِيُّ) .

الحديث الأوَّل أخرجه أيضا النسائى وذكره الحافظ فى التلخيص وسكت عنه . ويشهد له حديث_ إذا توضأتم وإذا لبستم فابدء و ا بميامنكم ـ أخرجه ابن حبان والبيهتي والطبراني . قال ابن دقيق العيد : هو حقيق بأن يصحّ ، ويشهد له أيضا حديث عائشة المتفق عليه بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم يعجبه التيامن فى تنعله و ترجله و طهوره وفى شأنه كله » وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص بالميامن ، وكذلك لبس غيره العموم الأحاديث الدالة على مشروعية تقديم الميامن . والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وأبو داود وحسنه الترمذي (قوله سماه باسمه) قال ابن رسلان في شرح السنن : البداءة باسم الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ فى تذكر النعمة وإظهارها ، فان فيه ذكر الثوب مرتين ، فمرة ذكره ظاهرا ، ومرة ذكره مضموا (قوله أسألك خيره) هكذا لفظ الترمذي ولفظ آبي داود « أسألك من خيره » بزيادة من . ولفظ الترمذي أعمّ وأجمع لقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة « عليك بالجوامع الكوامل ، اللهم" إنى أسألك الخير كله » ولفظ أَى داود أنسب لما فيه من المطابقة لقوله فى آخر الحديث « وأعوذ بك من شرّه » (قوله وخير ما صنع له) هو استعماله في طاعة الله تعالى وعبادته ليكون عونا له عليها (قوله وشرُّ مَا صنع له) هو استعماله في معصية الله ومخالفة أمره . والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد . وقد أخرج الحاكم في المستدرك عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما اشترى عبد ثوبا بدينار أو بنصف دينار فحمد الله إلا لم يبلغ ركبتيه حتى يغفر الله له » وقال : حديث لاأعلم في إسناده أحدا ذكر بجرح ، والله أعلم .

أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم مها

١ – (عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَّمَ أَنْ صَلَّى فِي الشَّوْبِ اللَّذِي آتَى فِيهِ أَهْلِي ؟ قَالَ نَعَمْ ، إلاَّ أَنْ تَرَى فِيهِ أَهْلِي ؟ قَالَ نَعَمْ ، إلاَّ أَنْ تَرَى فِيهِ أَهْلِي ؟ قَالَ نَعَمْ ، إلاَّ أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا فَتَغْسِلَهُ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجِهُ) .

٢ - (وَعَنَ مُعَاوِيةَ قالَ (قُلْتُ لِأُمْ حَبِيبَةَ : هَلَ كَانَ يُصَلِّى النَّهِيُّ

صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم في الثَّوْبِ اللَّذِي يُجامِع فيه ؟ قالت نعم ، إذا "ثلم يكنُ فيه أذًى » رواه الخمسة إلا النَّرْمذي) .

حديث جابر بن سمرة رجال إسناده عند ابن ماجه ثقات ، وحديث معاوية رجال إسناده كلهم ثقات : والحديثان يدلان على تجنب المصلى للثوب المتنجس ، وهل طهارة ثوب المصلى شرط لصحة الصلاة أم لا ؟ فذهب الأكثر إلى أنها شرط . وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير، وهو مروى عن مالك أنها ليست بواجبة، ونقل صاحب النهاية عن مالك قولين : أحدهما إزالة النجاسة سنة وليست بفرض . وثانيهما أنها فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان . وقديم قولى الشافعي أن إزالة النجاسة غير شرط . احتج الجمهور بحجج منها قول الله تعالى _ وثيابك فطهر _ قال فى البحر : والمراد للصلاة للإجماع على أن لاوجوب في غيرها ، ولا يخفاك أن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه ، والوجوب لايستلزم الشرطية ، لأن كون الشيء شرطًا حكم شرعي وضعي لايثبت إلا ً بتصريح الشارع بأنه شرط ، أو بتعليق الفعل به بأداة الشرط ، أو بنغي الفعل بدونه نفيا متوجها إلى الصحة لا إلى الكمال ، أو بنني الثمرة ، ولا يثبت بمجرّد الأمر به . وقد أجاب صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنها مطلقة ، وقد حملها القائلون بالشرطية على الندب في الجملة ، فأين دليل الوجوب في المقيد وهو الصلاة ؟ وفيه أنهم لم يحملوها على الندب بل صرّحوا بأنها مقتضية للوجوب في الجملة ، لكنه قام الإجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة ، فكان صارفا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيد . ومنها حديث خلع النعل الذي سيأتي ، وغاية ما فيه الأمر بمسح النعل ، وقد عرفت أنه لايفيد الشرطية على أنه بني على ماكان قد صلى قبل الحلع ، ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطا لوجب عليه الاستئناف ، لأن الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تقرّر في الأصول فهو عليهم لالهم . ومنها ، الحديثان المذكوران في الباب . ويجاب عنهما بأن الثاني فعل وهو لايدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية ، والأوَّل ليس فيه ما يدل على الوجوب . سلمنا أن قوله فنغسله خبر في معنى الأمر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب. ومنها حديث عائشة قالت «كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه : فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الكساء فلبسه ، ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس ، فقال رجل : يارسول الله هذه لمعة من دم في الكساء ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها إلى مصرورة في يد الغلام ، فقال : اغسلي هذه وأجفيها ثم أرسلي بها إلى ، فدعوت بقصعتى فغسلتها ثم أجفيتها ثم أخرجتها، فجاء رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم وهو عليه ، أخرجه أبو داود . ويجاب عنه أوَّلا بأنه غريبكما قال المنذري. وثانيا

بأن غاية ما فيه الأمر ، وهو لايدل على الشرطية . وثالثا بأنه عليهم لالهم ، لأنه لم ينقل إلينا أنه أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الثوب. ومنها حديث عمار بلفظ ﴿ إنَّمَا تَعْسَلُ ثُوبِكُ من البول والغائط والتيء والدم والمنيّ » رواه أبو يعلى والبزاى في مسنديهما وابن عديّ في الكامل والدارقطني والبيهتي في سننهما والعقيلي فيالضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والأوسط . ويجاب عنه أوَّلا بأن هؤلاء كلهم ضعفوه وضعفه غيرهم من أهل الحديث ، لأن في إسناده ثابت بن حماد وهو متروك ومتهم بالوضع ، وعلى بن زيد بن جدعان وهو ضعيف حتى قال البيهتي في سننه : حديث باطل لاأصل له . وثانيا بأنه لايدل على المطلوب ، وليس فيه إلا أنه يغسل الثوب من هذه الأشياء لامن غيرها . ومنها حديث غسل المنيّ وفركه في الصحيحين وغيرهما كما تقدم ، وهولايدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية . ومنها حديث «حتيه ثم اقرصيه » عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أسماء ، و في لفظ « فلتقر صه ثم لتنضحه بماء» من حديث عائشة . و في لفظ «حكيه بضلع » من حديث أمّ قيس بنت محصن . ويجاب عن ذلك أولا بأن الدليل أخص من الدعوى . وثانيا بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب. ومنها أحاديث الأمر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول ، وحديث الأمر بغسل المذي وغيرهما ، وقد تقدمت في أوَّل هذا تَ اب . ويجاب عنها بأنها أوامر وهي لاتدل على الشرطية التي هي محل النزاع كما تقدم، عَمْ يَمَكُنَ الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على الشرطية إن قلنا إن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، وأن النهى يدل على الفساد ، وفي كلا المسألتين خلاف مشهور في الأصول لولا أن ههنا مانعا من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم إعادته صلى الله عليه وآله وسلم المصلاة التي خلع فيها نعليه ، لأن بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشعر بأن الطهارة غير شرط ، وكذلك عدم نقل إعادته للصلاة التي صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم كما تقدّم. ومن أدلتهم على الشرطية حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « تعاد الصلاة من قلس الدرهم من الدم » أخرجه الدارقطني والعقيلي في الضعفاء وابن عدى في الكامل. وهذا الحديث لو صح لكان صالحا للاستدلال به على الشرطية المدعاة ، لكنه غير صحيح بل باطل الأن في إسناده روح بن غطيف ، وقال ابن عدى وغيره : إنه تفرَّد به وهو ضعيف . قال الذهلي : أخاف أن يكون هذا موضوعا . وقال البخاري حديث باطل . وقال ابن حبان موضوع . وقال البزار : أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث . قال الحافظ : وقد أخرجه ابن عدى في الكامل من طريق أخرى عن الزهرى ، لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى . إذا تقرّر لك ما سقناه من الأدلة وما فيها ، فاعلم أنها لاتقصر عن إفادة وجوب تطهير الثياب ، فمن صلى وعلى ثوبه نجاسة كان تاركا لواجب ، وأما أن صلاته

واطلة كما هو شأن فقدان شرط الصحة فلا لما عرفت . ومن فوائد حديثى الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة ، لأن الثوب الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه ، فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن الواجب العمل بالمئنة دون المظنة . ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن طهارة رطوبة فرج المرأة ، لأنه لم يذكر هنا أنه كان يغسل ثوبه من الحماع قبل أن يصلى ، ولو غسله لنقل . ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى .

٣ - (وَعَنْ أَبِي سَعِيد عَنِ النَّهِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ أَنَّهُ صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ النَّاسُ نِعالَهُم ، فَلَمَّا انصَرَفَ قال لَهُم : لَم خَلَعْتُم ؟ قَالُوا رأيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا ، فَقَالَ : إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَحْبَرَنِي أَنَّ بِهِمَا خَبَتًا ، فإذًا جاء أحد كُم المَسْجِد فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِما ، فإنْ رأى خَبَتْنا فَلَيْمَنْسَحْهُ بِالأَرْضِ ، ثُمَّ لينُصَلَ فيهِما » رَوَاهُ أَمْمَدُ وأبنُو دَاوُد) ه الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وأبن حبان . واختلف في وصله وإرساله ورجح أبوحاتم في العلل الموصول ، ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ، ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسناداهما ضعيفان ، ورواه البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص (قوله فأخبرني) فيه جواز كليم المصلى وإعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وأنه لايجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (قوله خبثا) في رواية أبي داود « قدرا » وهو ما تكرهه الطبيعة من نجاسة ومخاط ومني وغير ذلك. والحديث قد عرفت مما سلف أنه استدلَّ به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة ، وهو كما عرّفناك عليهم لالهم ، لأن استمراره على الصلاة التي صلاها قبل خلع النعل وعدم استئنافه لها يدل على عدم كون الطهارة شرطاً . وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقذر هو الشيء المستقدر كالمخاط والبصاق ونحوهما ، ولا يلزم من القذر أن يكون نجسا ، وبأنه يمكن أن يكون دما يسيرا معفوًا عنه ، وإخبار جبريل له بذلك لئلا تتلوَّث ثيابه بشيء مستقذر . ويردّ هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله - أوجاء أحد منكم من الغائط - أنه كني بالغائط عن القذر . وقول الأزهري : النجس القذر الخارج من بدن الإنسان ، فجعله المستقدر غير نجس أو نجس معفو عنه تحكم . وإخبار جبريل في "حال الصلاة بالقدر الظاهر أنه لما فيها من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة الالمخافة التلوّث ، لأنه نو كان لذلك لأخبره قبل الدخول في الصلاة ، لأن القعود حال البسها مظنة للتلوّث بما فيها ، على أن هذا الجواب لايمكن مثله فى رواية الخبث المذكورة فى الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأخبثين هما البول والغائط . قال المصنف رحمه

الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه: وفيه أن دلك النعال يجزئ ، وأن الأصل أن أمنه أسوته في الأحكام ، وأن الصلاة في النعلين لاتكره ، وأن العمل اليسير معفو عنه انتهى ، وقد تقدم الكلام على أن دلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة . وأما أن أمنه أسوته فهو الحق ، وفيه خلاف في الأصل مشهور . وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسأتى . وأما العفو عن العمل اليسير فسأتى أيضا . ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالنعل ،

باب حمل المحدث والمستجمر في الصلاة وثياب الصغار وما شك في نجاسته

١ - (عَن ْ أَبِي قَتَادَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصلى وَهُوَ حامِلٌ أَمامَةُ بِنْتَ زَيْنَبَ، فاذا ركع وضعها ، وإذا قام حَملها ، مُتَفَقّ عليه) ﴿ قُولُهُ وَهُو حَامَلُ أَمَامَةً ﴾ قال الحافظ : المشهور في الروايات التنوين ونصب أمامة ، وروى بالإضافة ، وزاد عبدالرزاق عن مالك بإسناد حديث الباب على عاتقه ، وكذا لمسلم وغيره من طريق أخرى ، ولأحمد من طريق ابن جريج على رقبته . وأمامة بضم الهمزة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وتزوَّجها على بعد موت فاطمة بوصية منها (قوله فإذا ركع وضعها) هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك. ورواية البخارى عن مالك « فإذا معبد » ولأبي داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم « حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردّها في مكانها » وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لامنها ، وهو يردُّ تأويل الخطابي حيث قال : يشبه أن تكون الصبية قد ألفته ، فإذا سجد تعلقت بأطرافه والتزمته ، فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها . ويردّ أيضا قول ابن دقيق العيد : إن لفظ حمل لايساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل ، لأنا نقول فلان حمل كذا ولوكان غيره حمله ، بخلافٍ وضع . فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لاالرفع ، فيقل العمل انتهى . لأن قوله ﴿ حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردُّها في مكانها ، صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم. وقد رجع ابن دقيق العيد إلى هذا فقال : وقد كنت أحسب هذا: يعنى الفرق بين حمل ووضع ، وأن الصادر منه الوضع لاالرفع حسنا إلى أن وأيت في يعض طرقه الصحيحة (فإذا قام أعادها) انتهى ، وهذه الرواية في صحيح مسلم ، ﴿ لأَحمد « فإذا قام حملها فوضعها على رقبته » . و الحديث يدل على أن مثل هذا الفعل معفَّو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمنفرد والمؤتم والإمام ، لما في صيح مسلم من زيادة (وهو يوُّم الناس في المسجد ، وإذا جاز ذلك في حال الإمامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها" بالأولى . قال القرطبي : وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة ، واستبعده المازري وعياض وابن القاسم . قال المازري : إمامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة ، وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ « بينها نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه ، فقام في مصلاه فقمنا خلفه ، فكبر فكبرنا وهي في مكانها » وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها . وقال بعض أصحابه : لأنه لو تركها لبكت وشغلته أكثر من شغلته بحملها . وفرّق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة . وقال الباجي : إن من وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة ، وإن لم يجد جاز فيهما . قال القرطبي : وروى عن عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن الحديث منسوخ . قال الحافظ : روى ذلك عنه الإسماعيلي لكنه غير صريح . وقال ابن عبدالبر : لعلُّ الحديث منسوخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة . وتعقب بأن النسخ لايثبت بالاحتمال ، وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن في الصلاة لشغلا » لأن ذلك كان قبل الهجرة ، وهذه القصة كانت بعد الهجرة بمدة مديدة قطعا ، قاله الحافظ . وقال القاضي عياض : إن ذلك كان من خصائصه . وردّ بأن الأصل عدم الاختصاص . قال النووى : بعد أن ذكر هذه التأويلات : وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لادليل عليها ، لأن الآدمى طاهر وما في جوفه معفوّ عنه ، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة والأعمال في الصلاة لا بطلها إذا قلت أو تفرّقت ، و دلائل الشرع متظاهرة على ذلك وإنما فعل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهيى. قال الحافظ: وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان الصلاة . ومن فوائد الحديث جواز إدخال الصبيان المساجد ، وسيأتي الكلام على ذلك وأن مس الصغيرة لاينتقض به الوضوء ، وأن الظاهر طهارة ثياب من لايحتر ز من النجاسة كالأطفال . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لأن حكايات الأحوال لاعموم لها (

٢ - (وعَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « كُننَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ العِشَاءَ، فَاذَا سَجِلَهُ وَثَبَ الحَسَنُ والحُسَيْنُ عَلَى ظَهْرُهِ، فَإِذَا رَفَعَ رأْسَهُ أُ أَخَذَهُما مَن خَلَفْهِ أَخْذًا رَفِيقًا وَيَضَعَهُمُا عَلَى الْأَرْضِ ، فَإِذَا عَادَ عَادَا حَتَى قَضَى صَلاتَهُ ، ثُمَّ أَقَعَدَ أَحَدَهُما عَلَى فَخَذَيَهُ ، قال : فَقَدُمْتُ إليه فَقُلْتُ

عِيارَسُولَ اللهِ أَرُدُّهُمَا فَبَرَقَتْ بَرْقَةٌ ، فَقَالَ كَمُمَا : أَلْحِقَا بِأُمْكُمَا ، فَكَثَ ضَوْوُهُا حَتَى دَخَلا » رَوَاهُ أَمْمَدُ) :

الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر، وفي إسناد أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف، وهو يدل على أن مثل هذا الفعل الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة. وفيه التصريح بأن ذلك كان في الفريضة ، وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا . وفيه جواز إدخال الصبيان المساجد . وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « جنبوا مساجدكم صبيانكم وخصوماتكم وحدودكم وشراءكم وبيعكم، جمروها يوم جمعكم، واجعلوا على أبوابها مطاهركم " ولكن الراوى له عن معاذ مكحول وهو لم يسمع منه ، وأخرج ابن ماجه من حديث واثلة ابن الأسقع أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسلّ سيوفكم ، واتخذوا على أبوابها المطاهر ، وجمروها في الجمع » وفي إسناده الحرث بن شهاب وهو ضعيف . وقد عارض هذين الحديثين الضعيفين حديث أمامة المتقدم وهو متفق عليه وحديث الباب وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم قال ﴿ إِنِّي لاُّسْمِع بِكَاءَ الصِّبِي وَأَنَا فِي الصّلاة ، فأخفف مخافة أن تفتتن أمه، وهو متفق عليه ، فيجمع بين الأحاديث بحمل الأمر بالتجنيب على الندب كما قال العراقي في شرح الترمذي ، أو بأنها تنزه المساجد عمن لايؤمن حدثه فيها . ٣ - (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ النَّـبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وأَنا إلى جَنْبِهِ وأَنا حائِضٌ وَعَلَى َّ مِرْطُ وَعَلَيْهُ بَعْضُهُ ۗ ﴾ رَوَاهُ مُسْلَمٌ وأبو د اود وابن ماجه).

الحديث أخرجه أيضا النسائى ، واتفق على نحوه الشيخان من حديث ميمونة (قوله مرط) بكسر الميم : وهو كساء من صوف أو خز أو كتان ، وقيل لايسمى مرطا إلا الأخضر. وفي الصحيح « في مرط من شعر أسود » والمرط يكون إزارا ويكون رداء قاله مابن رسلان . وفيه دليل على أن وقوف المرأة بجنب المصلى لايبطل صلاته وهو مذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة : إنها تبطل : والحديث يرد عليه . وفيه أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعا يرى فيه أثر الدم أو النجاسة . وفيه جواز الصلاة بحضرة الحائض ، وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلى وبعضه عليها .

٤ - (وَعَن ْعَائِشَةَ قَالَت (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يُصلِّى فِي شَعْرِنا » رَوَاهُ أَهْمَدُ وأبُودَ اوُدَ وَالتَّرْمُذِي وَصَحَّحَهُ ، وَلَفَظُهُ « لا يُصلَّى فِي شُعْرِنا » رَوَاهُ أَهْمَدُ وأبُودَ اوُدَ وَالتَّرْمُذِي وصَحَّحَهُ ، وَلَفَظُهُ « لا يُصلَّى فِي شُعْرِنا » رَوَاه أَهْمَدُ وأبُودَ اوُدَ وَالتَّرْمُذِي وصَحَّحَهُ ، وَلَفَظُهُ « لا يُصلَّى فِي شُعْرِنا » وَسَائِه ») .

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبد الله ﴿بن شقيق عن عائشة ، قال أبو داو د في سننه : قال حماد يعني ابن زيد : سمعت سعيد بن أنى صدقة قال : سألت محمدًا يعني ابن سيرين عنه فلم يحدُّ ثني وقال : سمعته منذ زمان ولا أدرى ممن سمعته من ثبتَ أم لا فاسألوا عنه . قال أبن عبد البر في هذا المعنى : قول من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه أو في حال تغير فكره من أمر طرأ له من غضب أوغيره ، فني مثل هذا العالمُ لايُسأل ، وقوله فاسألوا عنه غيرىلايقدح فىالرواية المتقدمة ، فإنه محمول على أنه أمر بسؤال غيره لتقوية الحجة (قوله في شعرنا) بضم الشين والعين المهملة جمع شعار على وزن كتب وكتاب : وهوالثوب الذي يلي الجسد ، وخصُّها بالذكر لأنها أقرب إلى أن تنالهـا النجاسة من الدثار ، وهو الثوب الذي يكون فوق الشعار . قال ابن الأثير : المراد بالشعار هنا الإزار الذي كانوا يتغطون به عند النوم ، وفيرواية أبي داود « في شعرنا أو في لحفنا » شك من الراوى ، واللحاف اسم لمــا يلتحف به . والحديث يدل علىمشروعية تجنب ثياب النساء التي هيمظنة لوقوع النجاسة فيها وكذلك ساثو الثياب التي تكون كذلك. وفيه أيضا أن الاحتياط والأخذ باليقين جائز غير مستنكر في الشرع، وأن ترك المشكوك فيه إلى المتيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسو اس كما قال بعضهم . وقد تقدم في الباب الأول أنه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله مالم يرفيه أذى ، وأنه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله ، نعم إلا أن يرى فيه شيئا فيغسله وذكرنا هنالك أنه من باب الأخذ بالمئنة لعدم وجوب العمل بالمظنة ، وهكذا حديث صلاته في الكساء الذي لنسائه وقد تقدم . وحديث عائشة المذكور قبل هذا ، وكل ذلك يبدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وإنما هو مندوب فقط عملا بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب، وبهذا يجمع بين الأحاديث.

باب من صلى على مركرب نجس أو قد أصابته نجاسة

٢ - (وَعَنْ أَنَسَ ﴿ أَنَّهُ رَأَى النَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلَّى عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلَّى عَلَى حِارٍ وَهُوَ رَاكِبُ إِلَى خَيْسَبَرَ وَالقَبِثْلَةُ خَلَفْهُ ﴾ رَوَاهُ النَّسَانُ ﴾ .

أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المازنى ، عن أبى الحباب سعيد بن يسار ، عن عبد الله بن عمر بلفظ الكتاب . قال النسائى :عمرو بن يحيى لايتابع على قوله «على حمار »

وربما قال على راحلته . وقال الدارقطني وغيرة : غلط عمرو بن يحيي بذكر الحمار 🗷 والمعروف على راحلته وعلى البعير . وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بلفظ « على حمار » قال النووى : وفى الحكم بتغليط عمرو بن يحيى نظر لأنه ثقة نقل شيئا محتملاً ، فلعله كان الحمار مرة والبعيرمرات ، ولكنه يقال إنه شاذ فإنه مخالفرواية الجمهور فى البعير والراحلة ، والشاذ مردود وهو المخالف للجماعة ، والله أعلم انتهى . وأما حديث أنس فاسناده فىسنِن النسائى هكذا : أخبرنا محمد بن منصورقال : حدثنا إسماعيل بن عمر قال : حدثنا داود بن قيس، عن محمد بن عجلان ، عن يحيي بن سعيد ، عن أنس فذكره ، وهوًلاء كلهم ثقات . قال النسائى : الصواب موقوف انتهى . وقد خرَّجه مسلم والإمام مالك في الموطأً من فعل أنس . ولفظ مسلم : حدثنا أنس بن سيرين قال « تلقينا أنس بن مالك حين قدم الشام فلقيناه بعين التمر ، فرأيته يصلي على حمار » قال القاضي عياض : قيل إنه وهم ، وصوابه قدم من ألشام كما جاء في صحيح البخارى، لأنهم خرجوا من البصرة للقائه حين قدم من الشام . قال النووى : ورواية مسلم صحيحة ، ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام ، وإنما حذف في رجوعه للعلم به . وأستدل المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب النجس والمركوب الذي أصابته نجاسة ، وهو لايتم إلا على القول بأن الحمار نجس عين، نعم يصح الاستدلال به على جواز الصلاة على مافيه نجاسة، لأن الحمار لاينفك عن التلوّث بها . والحديثان يدلان على جواز التطوع على الراحلة . قال النووى : وهو جائز بإجماع المسلمين ، ولا يجوز عند الجمهور إلا فى السفر من غير فرق بين قصيره وطويله ، وقيده مالك بسفر القصر . وقال أبو يوسف وأبو سعيد الإصطخرى من أصحاب الشافعي : إنه يجوز التنفل على الدابة في البلد . وسيعقد المصنف لذلك بابا في آخر أبواب القبلة.

باب الصلاة على الفراء والبسط وغيرهما من المفارش

١ - (عَن ابْن عَبَّاس «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى بِسَاطٍ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَابْن مُاجَه °).

الحديث في إسناده زمعة بن صالح الحيدى ، ضعفه أحمد و ابن معين و أبوحاتم و النسائى ، وقد أخرج له مسلم فرد حديث مقرونا بآخر ، وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال : حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار وسلمة قال أحدهما عن عكر مة عن ابن عباس فذكره ، وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخارى ومسلم و النسائى والترمذي وصححه و ابن ماجه بلفظ «كان يقول لأخ لي صغير : يا أبا عمير ما فعل النغير ؟

قال : ونضح بساط لنا فصلى عليه » (قوله بساط) بكسر الباء جمعه بسط بضمها وتسكين السين وضمها ، وهو ما يبسط : أى يفرش ، وأما البساط بفتح الباء : فهى الأرض الواسعة قال عديل بن الفرخ العجلى :

ودون يد الحجاج من أن تنالني تسلط لأيدى الناعجات عريض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط ، وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ، وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وجمهور الفقهاء ، وقد كره ذلك جماعة من التابعين ممن بعدهم ، فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين أنهما قالا : الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته خمل محدثة . وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ، ويستحبُّ الصلاة على كل شيء من نبات الأرض. وعن عروة بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون الأرض. وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك. ومنعت الإمامية صحة السجود: على ما لم يكن أصله من الأرض. وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الأرض فدخلته صناعة أخرى كالكتان والقطن . قال ابن العربي : وإنما كرهه من جهة الزخرفة . واستدل الهادي على كراهة ماليس من الأرض بحديث «جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا» بناء على أن لفظ الأرض لايشمل ذلك . قال فى ضوء النهار : وهو وهم لأن المراد بالأرض في الحديث التراب بدليل « وطهورا » وإلا لزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أنبتت الأرض انتهى . وأقول : بل المواد بالأرض في الحديث ماهو أعمّ من التراب بدليلما ثبت في الصحيح بلفظ « وتربتها طهورا » وإلا لزم صحة إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي باطلة بالاتفاق ، ولكن الأولى أن يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث إن التنصيص على كون الأرض مسجدا لاينفي كون غير ها مسجدا بعد تسليم عدم صدق مسمى الأرض على البسط على أن السجود على البسط ونحوها سجود على الأرض كما يقال للراكب على السرج الموضوع على ظهر الفرس راكب على الفرس ، وقد صحّ « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لايفعل المكروه».

(فائدة) حديث أنس الذى ذكر بلفظ البسط ، أخرجه الأئمة الستة بلفظ الحصير . قال العراق فى شرح الترمذى : فرق المصنف : يعنى الترمذى بين حديث أنس فى الصلاة على البسط ، وبين حديث أنس فى الصلاة على الحصير ، وعقد لكل منهما بابا . وقد روى ابن أبى شيبة فى سننه مايدل على أن المراد بالبساط الحصير بلفظ « فيصلى أحيانا على بساط لنا » وهو حصير ننضحه بالماء . قال العراق : فتبين أن مراد أنس بالبساط

الحصير ، ولا شك أنه صادق على الحصير لكونه يبسط على الأرض : أى يفرش انتهى ، وهذه الرواية إن صلحت لتقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس .

٢ - (وَعَن المُغِيرَة بِن شُعْبَة َ قال َ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى عَلَى الحَصِيرِ وَالفَرْوَة [المَد بُوغَة ، رَوَاه أَهْمَد وأبو دَاوُد]

الحديث في إسناده أبو عون محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقني عن أبيه عن المغيرة ، وأبوعون ثقة احتجّ به الشيخان ، وأما أبوه فلم يرو عنه غير ابنه أبى عون . قال أبو حاتم : فيه مجهول . وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين وقال : يروى المقاطيع . قال المعراقى : وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى . ولكن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصير ثابتة من حديث أنس عند الجماعة . ومن حديث أبي سعيد وسيأتي . ومن حديث أمَّ سلمة عند الطبراني في الكبير . ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل ﴿ قُولُهُ وَالْفُرُوةُ الْمُدْبُوعَةُ ﴾ الفروة : هي التي تلبس وجمعها فراء كبهمة وبهام ، وفي ذلك ردًّ على من كره الصلاة على غير الأرض وما خلق منها ، وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكر ناها على أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على الحصير ؛ وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي رجاله ثقات ﴿ أَنَّهَا ۚ سَئْلَتَ أَكَانَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصير ؟ قالت : لم يكن يصلى عليه 4 وكيفية الجمع بين حديثها هذا وسائر الأحاديث أنها إنما نفت علمها ، ومن علم صلاته على الحصير مقدم على النافى، وأيضا فان حديثها وإن كان رجاله ثقات فان فيه شذوذا ونكارة كما قال العراقي . وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحصير أكثر أهل العلم كما قال الترمذي ، قال : إلا أن قوما من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحبابًا انتهى . وقد روى عن زيد بن ثابت وأبى ذرّ وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب ومكحول وغيرهما من التابعين استحباب الصلاة على الحصير ، وصرِّ ح ابن المسيب بأنها سنة . وممن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن مسعود ، فروى الطبراني عنه أنه كان لايصلي ولا يسجد إلا على الأرض. وعن إبراهيم النخعي أنه كان يصلي على الحصير ويسجد على الأرض.

٣ - (وَعَنْ أَبِي سَعَيِد « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّى عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهُ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) . `

حديث أبى سعيد أخرجه مسلم عن عمروالناقد وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس ، ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبى كريب . زاد مسلم وعن أبى بكر بن أبى شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش ، زاد مسلم « ورأيته يصلى فى ثوب واحد متوشحا به الله وهذه الزيادة أفر دها ابن ماجه فرواها عن أبي كريب عن عمر بن عبيد عن الأعمش ، والكلام على فقه الحديث قد تركم .

٤ - (وَعَنَ مَيْمُونَةَ قَالَتُ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يُصلِّى عَلَى الخُمْرَةِ » رَوَاهُ الجَماعَةُ إلا التَّرْمِذِي لَكِنَه لهُ مِن وَايتَةِ ابْنِي عَبَاس رَضِي اللهُ عَنْهُ) .

لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الخمرة » وقال حسن صحيح ، وفي الباب عن أمَّ حبيبة عند الطبراني . وعن أمَّ سلمة عند الطبراني أيضا . وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والأوسط وأحمد والبزار . وعن أمَّ كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد عند ابن أبي شيبة . قال الترمذي : ولم يسمع من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد أورد لها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أمّ سلمة ، وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمعة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضبا من صفر . وعن أنس عند الطبراني في الصغير والأوسط والبزار بإسناد رجاله ثقات . وعن مجابر عند البزار . وعن أبي بكرة عند الطبراني بإسناد رجاله ثقات . وعن أبى هريرة عند مسلم والنسائى . وعن أمَّ أيمن عند الطبرانى بإسناد جيد . وعن أمَّ سليم عند أحمد والطبراني وإسناده جيد (قوله على الخمرة) قال أبوعبيد: هي بضم الحاء : سجادة من سعف النخل على قدر ما يسجد عليه المصلى ، فان عظم بحيث يكفي لحسده كله في صلاة أو اضطجاع فهو حصير وليس بخمرة . وقال الجوهري : الخمرة بالضم : سُجادة صغيرة تعمل من سعف النخل وترمل بالخيوط . وقال الخطابي : الخمرة : السجادة ، وكذا قال صاحب المشارق قال : وهي على قدر ما يضع عليه الوجه والأنف. وقال صاحب النهاية : هي مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب ، ولا يكون خمرة إلا في هذا المقدار ، وقد تقدم تفسير الخمرة. بأخصر مما هنا في باب الرخصة في اجتياز الجنب من المسجد من أبواب الغسل. ومادّة خمر تدلُّ على التغطية والستر، ومنه سميت الخمر لأنها تخمرالعقل: أي تغطيه وتستره. والحديث يدل على أنه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك ، وسواء كانت صغيرة كالخمرة على القول بأنها لاتسمى خمرة إلا إذا كانت صغيرة أوكانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصير والبساط والفروة . وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أمَّ سلمة أن النبيُّ صلى الله عليه و آلهـ

وسلم قال ﴿ لأفلح يا أفلح ترب وجهك : أى فى سجوده : قال العراقى : والجواهب عنه أنه لم يأمره أن يصلى على التراب ، وإنما أراد به تمكين الجبهة من الأرض وكأنه رآه يصلى ولا يمكن جبهته من الأرض فأمره بذلك، لا أنه رآه يصلى على شيء يُستره من الأرض فأمره بنزعه انتهى. وقد ذهب إلى أنه لابأس بالصلاة على الخمرة الجمهور. قال الترمذى : وبه يقول بعض أهل العلم ، وقد نسبه العراقى إلى الجمهور من غير فرق بين ثياب القطن والكتان والجلود وغيرها من الطاهرات ، وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الأرض . والكتان والجلود وغيرها من الطاهرات ، وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الأرض . ووالكتان والجلود وغيرها من الطاهرات ، وما أ بالى لو صليّت على خمس طنافيس ، وواله البين المن المنافيس .

الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ «ست طنافس بعضها فوق بعض » وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس « أنه صلى على طنفسة » . وعن أبي وائل « أنه صلى على طنفسة » . وعن الحسن قال : لا بأس بالصلاة على الطنفسة . وعنه « أنه كان يصلى على طنفسة قدماه وركبتاه عليها ويداه ووجهه على الأرض » . وعن إبراهيم والحسن أيضا أنهما صليا على بساط فيه تصاوير . وعن عطاء « أنه صلى على بساط أبيض » . وعن سعيد بن جبير « أنه صلى على بساط أيضا » . وعن مرة الهمداني « أنه صلى على لبد » . وكذا عن قيس بن عباد ، وإلى جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البسط ، وخالف في ذلك من خالف في الصلاة على البسط ، لأن الطنافس : البسط التي وضمهما و فتحما معا ، وكسر الطاء والفاء معا وضمهما و فتحهما معا ، وكسر الطاء مع فتح اله الله المنافس على المنافس ، عمو فتح اله المنافس المنافس ، وخالف أن وكسر الطاء والفاء معا

باب الصلاة في النعلين والخفين

1 - (عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيد بِنْ يَزِيدَ قَالَ (سَأَلْتُ أَنَسَا: أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ اللهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ نَعَمْ (» مُتَّفَقَ عَلَيْهِ). ٢ - (وَعَنَ شَدَّاد بِنْ أُوْسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (خَالِفُوا اليَهُودَ فَإَنَّهُم الايُصَلُّونَ فِي نِعالِمِم ولا خِفافِهِم (» رَوَاهُ أَبُودَ اوُدَ).

الحديث الأوّل أخرجه البخارى عن آدم عن شعبة ، وعن سليمان بن حرب عن حماد بن ويد ، وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل ، وعن الربيع الزهرانى عن عباد «ابن العوّام . وأخرجه النسائى عن عمر و بن على عن يزيد بن زريع وغسان بن مضر عن

أى مسلمة سعيد بن يزيد. والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضا في صحيحه ولا مطعن في إسناده . وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس : الأوَّل عند الطبراني والبيهقي . قال البيهتي : لابأس بإسناده . والثاني عند البزار بنحو حديث شدًّاد بن أوس : والثالث عند ابن مردويه بلفظ « صلوا في نعالكم » وفي إسناده عباد بن جويرية كذبه أحمد والبخاري ، والرابع عند ابن مردویه ، و فی إسناده عیسی بن عبد الله العسقلانی و هو ضعیف یسر ق الحدیث ، وفي الباب عِن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه ، وله حديث آخر عند الطبراني في إسناده على بن عاصم تكلم فيه ، وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهتي ، وفي إسناده أبو حمزة الأعور وهو غير محتج به . وعن عبد الله بن أبي حبيبة عند أحمد والبزار والطبراني وعن عبد الله بن عمر. وعند أبى داو د وابن ماجه . وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشهائل والنسائي . وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه . وعن أبي هريرة عند أبي داود ، وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي ، وله حديث ثالث عند البزار والطبراني ، وفيه عباد بن كثير وهو لين الحديث ، وقيل متروك ، وقيل لايحتج بحديثه . وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوءمة وهو ضعيف . وعن عطاء الشيبي عند ابن منده في معرفة الصحابة والطبراني وابن قانع ، وعن البراء عند أبي الشيخ وفي إسناده سوّار بن مصعب وهو ضعيف . وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم ، وله حديث آخر عند الطبراني . وعن ابن عباس عند البزار والطبراني و ابن عدى ، وفي إسناده النضر بن عمرو، وهوضعيف جدا ، وله حديث آخر عند الطبراني . وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني . وعن على بن أبي طالب عند ابن عدى في الكامل من رواية الحسين بن ضميرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا . وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدى وقال : وهذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد ابن الحجاج اللخمي ، وعن فيروز الديلمي عند الطبراني وإسناده جيد . وعن مجمع بن جارية عند أحمد وفي إسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف ، وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات ، والطبراني في معجميه الكبير والأوسط . وعن أبي بكرة عند البزار وأبي يعلى وابن عدى ، وفي إسناده بحر بن مرار اختلط وتغير ، وقد وثقه ابن معين . وعن أبي ذرَّ عند أبي الشيخ والبيهتي . وعن أبي سعيد عند أبي داود . وعن عائشة عند الطبراني بإسناد صحيح . وعن أعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه و أحمد في مسنده . والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال . وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحبّ ، أو مباح ، أو مكروه ؟ فروى عن عمر بإسناد ضعيف أنه كان يكره تحام النعال ويشتد على الناس في ذلك ، وكذا عن ابن مسعود . وكان أبوعمروالشيباني يضرب الناس إذا خلعوا نعالهم . وروى عن إبراهيم أنه كان يكره خلع النعال ، وهذا

يشعر بأنه مستحبّ عند هو لاء. قال العراقي في شرح الترمذي: وممن كان يفعل ذلك: يعنى لبس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعويمر ابن ساعدة وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع وأوس الثقني . ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو مجلز وأبوعمرو الشيبانى والأسود بن يزيد وإبراهيم النخعى وإبراهيم التيمي وعلى بن الحسين وابنه أبو جعفر . وممن كان لايصلي فيهما عبد الله بن عمر وأَبُو مُوسَى الأشعري . وممن ذهب إلى الاستحباب الهادوية وإن أنكر ذلك عوامهم . قال الإمام المهدى في البحر : مسألة ويستحبُّ في النعل الطاهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا في نعالكم » الخبر . وقال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الأول من حديثي الجاب: إنه لاينبغي أن يونخذ منه الاستحباب ، لأن ذلك لامدخل له في الصلاة ، ثم أطال البحث وأطاب إلا أن الحديث الثاني من حديثي الباب أقل "أحواله الدلالة على الاستحباب، وكذلك سائر الأحاديث التي ذكرنا . وقد أخرج أبوداود من حديث أبي سعيد الحدري أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا جاء أحدكم إلى المسجه فلينظر ، فإن رأى فى نعليه قذرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما » ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبوداود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحدا ، ليجعلهما بين رجليه أو ليصل فيهما » وهو كما قال العراقي صحيح الإسناد . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال د رأيت رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم يصلى حافيا ومنتعلا » أخرجه أبو داود وابن ماجه : وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلي أنه قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم في نعليه فصلى الناس في نعالهم ، فخلع نعليه فخلعوا ، فلما صلى قال : من شاء أن يصلي في نعليه فليصل " ، ومن شاء أن يخلع فليخلع » قال العراقي : وهذا مرسل صيح الإسناد. ويجمع بين أحاديث الباب بجعل حديث أبي هريرة وما بعده صارفا للأوامر المذكورة المعللة بالمخالفة لأهل الكتاب من الوجوب إلى الندب ، لأن التخيير والتفويض إلى المشيئة بعد تلك الأوامر لاينافي الاستحباب كما في حديث « بين كل أذانين صلاة لن شاء ، وهذا أعدل المذاهب وأقواها عندى

باب المواضع المنهى عنها والمأذون فيها للصلاة

١ - (عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الجُعِلَتُ الْ الْرُض طَهَوراً وَمَسْجِدًا، فأَنْهَا رَجُلُ أَدْرَ كَنَهُ الصَّلاة ُ فَلَيْصَلَ حَبْثُ

أَدْرَكَتُهُ مُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ : وقال ابن المُنْذِرِ : ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ قال وَجُعِلَتْ لَى كُلُ الأرْضِ طَيِّبَةً مَسْجِدًا وَطَهُورًا » رَوَاهُ الخَطَّابِيُ بإسْنادِهِ) :

الحديث قد تقدم الكلام على طرقه وفقهه في التيمم فلا نعيده ، وهو ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السرّاج في مسنده . قال العراقي : بإسناد صحيح . وأخرجه أيضا أحمد والضياء في المختارة ، وأشار إلى حديث أنس أيضا الترمذي . قال العراقي في شرح الترمذي ما لفظه : وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من راوية يزيد الفقير عنجابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أعطيت خمسا » فذكرها ، وفيه ﴿ وجعلت لى الأرض طيبة طهورا ومسجدا ﴾ الحديث أنتهى . فعلى هذا يكون زيادة طيبة مخرَّجة في الصحيحين ، ولكنه ذكر البخاري الحديث من طريق يزيد الفقير عن جابو فى التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة . وأما مسلم فصرّح بها فى صحيحه فىالصلاة وهي تدلُ على أن المراد بالأرض المذكورة في الحديث ليس هي الأرض جميعها, كما يدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عند مسلم ، وكما في حديث أبي ذرّ وحديث أبي سعيد الآتيين ، بل المراد الأرض الطاهرة المباحة ، لأن المتنجسة ليست بطيبة لغة ، والمغصوبة ليست بطيبة شرعا ، نعم من قال إن التأكيد ينني المجاز قال : المراد بالأرض المؤكدة بلفظ كل جميعها ، وجعل هذه الزيادة معارضة لأصل الحديث لأنها وقعت منافية له ، والزيادة إنما نقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ إلى التعارض . وقد حكى بعضهم أن في التأكيد بكل خلافًا ، هل يرفع المجاز أو يضعفه ؟ والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة « كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم نصفه إلا قليلا » والقول بأنه يرفع المجاز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد المؤكد كما صرّح بذلك القائلون به . وللمقام بحث ليس هذا موضعه . ومما يدل على عدم الرفع الأحاديث الواردة في المنع من الصلاة فى المقبرة والحمام وغيرهما ، وسيأتى ذكرها .

٢ - (وَعَنَ أَبِي ذَرِّ قَالَ ﴿ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ مَسَجِد وُضِعَ أُوَّلَ ؟ قَالَ : المَسْجِد الخَرَام ، قُلْت مُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ المَسْجِد المُعْفِي ، قُلْت مُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ المَسْجِد المُعْفِي ، قُلْت مُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ أَرْ بَعُونَ سَنَة ، قُلْت مُمَّ أَيُّ ؟ قَال : المَسْجِد مُن مَتَفَق عَلَيْه) : حَبْ مُن المَّلَاة وَصَل فَكُلُهُا مَسْجِد » مُتَفَق عَلَيْه) :

(قوله قال أربعون) يعنى فى الحدوث لافى المسافة (قوله حيثًا أدركت) لفظ مسلم (وأينًا أدركتك الصلاة فصله فإنه مسجد ، وفى لفظ له « ثم حيثًا أدركتك ، وفى لفظ له أيضا « فحيثًا أدركتك الصلاة فصل » . قال النووى : وفيه جواز الصلاة فى جميع المواضع إلا ما استثناه الشرع من الصلاة فى المقابر وغيرها من المواضع التى فيها النجاسة كالمزبلة والمجزرة ، وكذا ما نهى عنه لمعنى آخر ، فمن ذلك أعطان الإبل ، ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرهما ، وسيأتى الكلام على ذلك مستوفى (قوله فكلها) هوتأكيد لما فهم من قوله «حيثًا أدركت» وهوالأرض أو أمكنتها ؟

٣ - (وَعَن أَبِي سَعِيد أَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْه وَ له وَسَلَّم قَالَ (الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِد اللَّ المَقْ بَرة والحَمَّام) رَوَاه الحَمْسَة اللَّ النَّسائي) .

الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم. قال الترمذي : وهذا حديث فيه اضطراب ، رواه سفيان الثورى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً . ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيـه عن أبي سعيد ، ورواه محمد بن إسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال : وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يذكر فيه عن ألى سعيد ، وكأن ّ رواية الثورى عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصحّ انتهى . وقال الدارقطني في العلل : المرسل المحفوظ ، ورجح البيهقي المرسل. وقال النووي : هوضعيف . وقال صاحب الإمام : حاصل ما علل به الإرسال ، وإذا كان الواصل له ثقة فهومقبول. قال الحافظ: وأفحش ابن دحية فقال: في كتاب التنوير له : هذا لايصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصب انهى . والحديث صححه الحاكم في المستدرك وابن حزم الظاهري ، وأشار ابن دقيق العيد في الإمام إلى صحته . وفي الباب عن على عند أبي داود . وعن ابن عمر عند الترمذي وابن ماجه ، وسيأتى . وعن عمر عند ابن ماجه . وعن أبى مر ثد الغنوى عند مسلم وأبى داود والترمذي والنسائي وسيأتي. وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران بن الحصين ومعقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدى في الكامل ، وفي إسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه أحمد وابن معين . قال ابن حزم : أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لايسع أحدا تركها . قال العراقي : إن أراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواته جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فإنها أخبار آحاد ، وإن أراد بذلك وصفها بَالشَّهُرَةُ فَهُوْ قَرَيْبٍ ، وأهل الحديث غالبًا إنما يريدون بالمتواتر المشهور انتهى . وفيه أن المعتبر في التواتر هو أن يروى الحديث المتواتر جمع عن جمع يستحيل تواطؤ كل جمع على الكذب لاأنه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواته ما لم يعتبره أهل الأصول ، اللهم إلا أن يريد بكل واحد من رواته كل رتبة من رتب رواته (قوله إلا المقبرة) مثلثة الباء

مفتوحة الميم وقد تكسر الميم ، وهي المحلّ الذي يدفن فيه الموتى . والحديث يعل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام . وقد اختلف الناس في ذلك . أما المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ، ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها ، ولا بين أن يفرش عليها شيئًا يقيه من النجاسة أم لا ، ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت ، وإلى ذلك ذهبت الظاهرية ، ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار . قال ابن حزم : وبه يقول طوائف من السلف ، فحكى عن خسة من الصحابة النهى عن ذلك وهم عمر وعلى" وأبوهريرة وأنس وابن عباس وقال: ما نعلم مخالفا من الصحابة. وحكاه عن جماعة من التابعين إبراهيم النخعى ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمرو بن دينار وخيثمة وغيراهم وقوله لانعلم لهم مخالفًا في الصحابة إخبار عن علمه ، وإلا فقد حكى الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة . وحكى أيضًا عن الحسن أنه صلى في المقبرة . وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية ، وصرَّحوا بعدم صحتها إن وقعت فيها . وذهب الشافعي إلى الفرق بين المقبرة المنبوشة وغير ها فقال : إذا كانت مختلطة بلحم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة ، فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته . وإلى مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والإمام يحيي من أهل البيت . وقال الرافعي : أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال . وذهب الثُّوري والأوزاعي وأبوحنيفة إلى كراهة الصلاة في المقبرة ، ولم يفرُّقوا كما فرُّق الشافعي ومن معه بين المنبوشة وغيرها . وذهب مالك إلى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة ، والأحاديث ردّ عليه . وقد احتجّ له بعض أصحابه بما يقضي منه العجب فاستدل له بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء ، وأحاديث النهبي المتواترة كما قال ذلك الإمام لاتقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له . وقد تقرّر في الأصول أن النهي يدل على فساد المنهي عنه ، فيكون الحق التحريم والبطلان ، لأن الفساد الذي يقتضيه النهي هو المرادف للبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر ، وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة . وأما الحمام فذهب أحمد إلى عدم صحة الصلاة فيه ، ومن صلى فيه أعاد أبدا . وقال أبو ثور : لايصلى فى حمام ولا مقبرة على ظاهر الحديث وإلى ذلك ذهبت الظاهرية . وروى عن ابن عباس أنه قال « لا يصلينٌ إلى حش ولا في حمام ولا في مقبرة » . قال ابن حزم : ما نعلم لابن عباس في هذا مخالفا من الصحابة ، وروينا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وإبراهيم النخعي وخيثمة والعلاء بن زياد عن أبيه . قال ابن حزم: ولا تحلّ الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابه إلى جميع حدوده ولا على سطحه وسقف مستوقده وأعالى حيطانه خربا كان أو قائمًا ، فإن سقط من بنائه شيء يسقط عنه اسم عمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى . وذهب الجمهور إلى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة ، وتمسكوا بعمومات نحو حديث «أينها أدركت الصلاة فصل ، وحملوا النهى على حمام متنجس . والحق ما قاله الأولون لأن أحاديث المقبرة والحمام مخصصة لذلك العموم ، وحكمة المنع من الصلاة فى المقبرة قيل هو ما تحت المصلى من النجاسة ، وقيل لحرمة الموتى ، وحكمة المنع من الصلاة فى الحمام أنه يكثر فيه النجاسات ، وقيل إنه مأوى الشيطان .

٤ - (وَعَن ° أَبِي مَر ° ثَدَ الْغَنتُوع قال : قال رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وَ الله وَ عَلَيْه وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَالله وَالله وَ الله وَالله وَاله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله

الحديث يدل على منع الصلاة إلى القبور ، وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس المعلم ، وظاهر النهى التحريم . وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده ، خير من أن يجلس على قبر أخيه » . وروى عن مالك أنه لايكره القعود عليها ونحوه ، قال : وإنما النهى عن القعود لقضاء الحاجة . وفي الموطأ عن على أنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها . وفي البخارى أن يزيد أبن ثابت أنحا زيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال : إنما كره ذلك لمن أحدث عليها . وفيه عن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور ، وقد صحت الأحاديث القاضية بالمنع ، ولا حجة في قول أحد لاسيم إذا كان معارضا للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أخرج حجة في قول أحد لاسيم إذا كان معارضا للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أخرج أبي داو د والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بلفظ « نهى أن يجصص القبر ويبني عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ » وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة . وقال الحاكم : الكتابة على شرط مسلم ، والجلوس لايكون غالبا إلا مع الوطء .

٥ - (وَعَنَ ابْنِ أَعْمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَعَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَال

إلا ابن ماجه).

(قوله من صلاتكم) قال القرطبي : من للتبعيض ، والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا « إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته » . وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم أن معناه : اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم اليقتدي بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغير هن " . قال الحافظ : وهذا وإن كان محتملا الكن الأول هو الراجح . وقد بالغ الشيخ محيى الدين فقال : لا يحوز حمله على الفريضة (قوله ولا تتخذوها قبورا) لأن القبور ليست بمحل العبادة . وقد استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ، ونازعه الإسماعيلي فقال : الحديث دال على كراهة

الصلاة في القبر لافي المقابر . وتعقب بأن الحديث قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « لاتجعلوا بيوتكم مقابر » وقال ابن التين : تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوَّله جماعة على أنه إنما فيه الندب إلى الصلاة في البيوت ، إذ الموتى لايصلون في بيوتهم وهي القبور . قال : فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قال الحافظ : إن أراد لايؤخذ بطريق المنطوق فمسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقا فلا . وقيل يحتمل أن المراد لاتجعلوا البيوت وطن النوم فقط لاتصلون فيها ، فإن النوم أخو الموت ، والميت لايصلي . وقيل يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر . ويؤيده ما رواه مسلم « مثل البيت الذي يذكر الله فيه ، والبيت الذي لايذكر الله فيه كمثل الحيّ والميت » . قال الخطابي : وأما من تأوَّله على النهى عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء ، فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته . و عقبه الكرماني بأن قال : لعل ّ ذلك من خصائصه . وقد روى أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه بإسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي و هو ضعيف ، وله طريق أخرى مرسلة . قال الحافظ : فإذا حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لأن استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة . ولفظ أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب ، وهو قوله « لاتجعلوا بيوتكم مقابر » فإن ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى . وكأن البخاري أشار بترجمة الباب بقوله : باب كراهة الصلاة في المقابر إلى حديث أبي سعيد المتقدّم لما لم يكن على شرطه .

٢ - (وَعَنْ جُنُنْدَبُ بِنْ عَبَنْدِ اللهِ البَجَلِيِّ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَبْلُ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسُ وَهُو يَقُولُ ﴿ إِنَّ مَنَ كَانَ قَبْلُكُم كَانُوا يَتَخَذُونَ قَبُورَ أَنْبِيامُهُم وَصَالِحِيهُم مَسَاجِدَ، أَلاَ فَلا تَتَخَذُوا اللهَ بُورَ مَسَاجِدَ، أَلاَ فَلا تَتَخَذُوا اللهَبُورَ مَسَاجِدَ، أَلاَ فَلا تَتَخذُوا اللهَبُورَ مَسَاجِد إِنِّي أَنْهَا كُم عَنْ ذلك ﴾ رواه مُسْلَم).

الحديث أخرجه النسائي أيضا . وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي . وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي . وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه ، وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي . وعن أسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد . وعن ابن مسعود عند بإسناد جيد . وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضا . وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضا . وعن أبي عبيدة بن الجرّاح عند البزار . وعن على عند البزار أيضا وعن أبي سعيد عند البزار أيضا وفي إسناده عمر بن صعبان وهوضعيف . وعن جابر عند ابن عدى . والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبور الأنبياء والصلحاء مساجد . قال العاماء : إنما عدى . والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبور الأنبياء والصلحاء مساجد . قال العاماء : إنما

مْهِي النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلم عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدًا خوفًا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به،وربما أدّىذلك إلى الكفركما جَرىلكثيرمن الأمم الخالية ولما احتاجت الصحابة رضي الله عنهم والتابعون إلى الزيادة في مسجدر سول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلىأن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ، وفيها حجرة عائشة مدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه أبى بكر وعمر بنوا على القبر حيطانا مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي إليه العوام ويؤدي إلى المحذور ، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشهاليين حرّفوهما حتى التقيا حتى لايتمكن أحد من استقبال القبر. وقد روى أن النهي عن اتخاذ القبور مساجد كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام ، وقد حمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وهو تقييد بلا دليل ، لأن التعظيم والافتتان لايختصان بزمان دون زمان ، وقد يوُّخذ من قوله « كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد » في حديث الباب ، وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بلفظ « والمتخذين عليها المساجد _» أن محلّ الذمُّ على أذلك أن تتخذ المساجد على القبور بعد الدفن ، لالو بني المسجد أوَّلا وجعل القبر في جانبه ليدفن فيه واقف المسجد أو غيره فليس بداخل في ذلك. قال العراقي : والظاهر أنه لافرق ، وأنه إذا بني المسجد لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخل في اللعنة ، بل يحرم الدفن في المسجد ، وإن شرط أن يدفن فيه لم يصحّ الشرط لمخالفته لمقتضي وقفه مسجدا والله أعلم انتهى : واستنبط البيضاوي من علة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلحاء لقصد التبرُّك دون التعظيم . وردُّ بأن قصد التبرُّك عظيم .

٧ - (وَعَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 و صَلَّوا فِي مَرَابِضِ الغَنْمِ ، وَلا تُصَلَّوا فِي أَعْطانِ الإبلِ » رَوَاهُ أَمْمَدُ وَالنَّر مِذِي
 و صَحَّحة) .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه ، وفى الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم . وعن البراء عند أبي داود . وعن سبرة بن معبد عند ابن ماجه . وعن عبد الله بن مغفل عند ابن ماجه أيضا والنسائي . وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا . وعن أنس عند الشيخين . وعن أسيد بن حضير عند الطبراني . وعن سليك الغطفاني عند الطبراني أيضا ، وفي إسناده جابر الجعني ضعفه الجمهور ووثقه شعبة وسفيان . وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى في مسنده . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد ، وفي إسناده ابن لهيعة ، وله حديث آخر عند الطبراني . وعن عقبة بن عامر عند الطبراني ورجال إسناده ثقات . وعن يعيش الجهني المعروف بذي الغرة عند أحمد والطبراني ورجال إسناده ثقات . وعن يعيش الجمهم المعروف بذي الغرة عند أحمد والطبراني ورجال إسناده ثقات (قوله في مرابض الغنم) جمع

مربض بفتح الميم وكسر الباء الموحدة وآخره ضاد معجمة . قال الجوهري : المرابض للغنم كالمعاطن للإبل، واحدها مربض مثال مجلس ، قال : وربوض الغنم والبقر والفرس مثل بروك الإبل وجثوم الطير (قوله في أعطان الإبل) هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملتين وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء. قال في النهاية : العطن : مبرك الإبل حول الماء. والحديث يدل على جواز الصلاة في مرابض الغنم وعلى تحريمها في معاطن الإبل ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل فقال : لاتصحّ بحال ، وقال : من صلى في عطن إبل أعاد أبدا . و سئل مالك عمن لا يجد إلا عطن إبل ، قال : لا يصلي فيه ، قيل فإن بسط عليه ثوبا ، قال لا . وقال ابن حزم : لاتحل في عطن إبل . وذهب الجمهور إلى هل النهى على الكراهة مع عدم النجاسة ، وعلى التحريم مع وجودها ، وهذا إنما يتم على القول بأن علة النهى هي النجاسة ، وذلك متوقف على نجاسة أبوال الإبل وأزبالها ، وقد عرفت ماقدمنا فيه ، ولوسلمنا النجاسة فيه لم يصحّ جعلها علة ، لأن العلة لوكانت النجاسة لما افترق الحال بين أعطانها وبين مرابض الغنم ، إذ لاقائل بالفرق بينِ أرواث كلّ من الجنسين وأبوالها كما قال العراقي ، وأيضا قد قيل إن حكمة النهى ما فيها من النفور ، فربما نفرت وهو في الصلاة فتؤدى إلى قطعها أو أذى يحصل له منها أو تشوَّش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة . وبهذا علل النهى أصحاب الشافعي وأصحاب مالك ، وعلى هذا فيفرق بين كون الإبل في معاطنها وبين غيبتها عنها إذ يؤمن نفورها حينئذ ، ويرشد إلى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحمد بإسناد صحيح بلفظ ﴿ لاتصلوا في أعطان الإبل فإنها خلقت من الجن ۗ ألا ترون إلى عيونها وهيئتها إذا نفرت؟ » وقد يحتمل أن علة النهي أن يجاء بها إلى معاطنها بعد شروعه في الصلاة ، فيقطعها أو يستمرّ فيها مع شغل خاطره . وقيل لأن الراعي يبول بينها . وقيل الحكمة في النهي كونها خلقت من الشياطين . ويدل على هذا أيضا حديث ابن مغفل السابق . وكذا عند النسائي من حديثه . وعند أبي داو د من حديث البراء . وعند ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة . إذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبين لك أن الحقُّ الوقوف على مقتضى النهى وهو التحريم كما ذهب إليه أحمد والظاهرية . وأما الأمر بالصلاة في مرابض الغنم فأمر إباحة ليس للوجوب . قال العراقي اتفاقا : وإنما نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمها حكم الإبل ، أو أنه أخرج على جواب السائل حين سأله عن الأمرين ، فأجاب في الإبل بالمنع ، وفي الغنم بالإذن . وأما الترغيب المذكور فى الأحاديث بلفظ « فإنها بركة » فهو إنما ذكر لقصد بعيدها عن حكم الإبل كما وصف أصحاب الإبل بالغلظ والقسوة ، ووصف أصحاب الغنم بالسكينة .

(فائدة) ذكر ابن حزم أن أحاديث النهى عن الصلاة فى أعطان الإبل متواترة بنقل تواتر يوجب العلم :

٨ - (وعن و زيد بن جُبَيْرة عن د اود بن حُصنين عن نافيع عن البن مُعَر و أن رَسُول الله صللًى الله عليه و اله وسلم به أن يصلى الهن مُعَر مواطن : في المؤبلة ، والمجزرة ، والمقتبرة ، وقارعة الطريق ، وفي الحمام ، وفي أعظان الإبل ، وفوق ظهر بينت الله » رواه عبد بن مُعَيد في مُسننده وابن ماجة والترمدي ، وقال : إسنناده ليس بذاك القوى وقد تكلم في زيد بن جبنيرة من قبل حفظه ؛ وقد روى اللبث بن عمر سعد هذا الحديث عن عبد الله بن معمر العمري عن نافيع عن ابن مُعرَ عن النبي عن النبي عمر النبي صلى النبي صلى الله عن الله وسلم مثله ، قال : وحديث ابن مُعرَ عن النبي المنبي الله عنه الله والله والله

الحديث في إسناد الترمذي زيد بن جبيرة وهو ضعيف كما قال الترمذي . قال البخاري وابن معين : زيد بن جبيرة متروك . وقال أبوحاتم : لايكتب حديثه . وقال النسائي : ليس بثقة : وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لايتابع عليه . وقال الحافظ في التلخيص : إنه ضعيف جدا : وفي إسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان . قال ابن أبي حاتم في العلل هما جميعا : يعني الحديثين واهيان ، وصحح الحديث ابن السكن وإمام الحرمين ، وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام وأعطان الإبل وما فيها من الأحاديث الصحيحة (قوله المزبلة) فيها لغتان فتح الموحدة وضمها حكاهما الجوهرى : وهي المكان الذي يلتي فيه الزبل (قوله والمجزرة) بفتح الزاي : المكان الذي ينحر فيه الإبل وتذبح فيه البقر والغنم (قوله وقارعة الطريق) قيل المراد به أعلى الطريق ، وقيل صدره ، وقيل ما برز منه . والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن . وقد اختلف في العلة فى النهى : أما فى المقبرة والحمام وأعطان الإبل فقد تقدم الكلام فى ذلك . وأما فى المزبلة والمجزرة فلكونهما محلا للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقا ، ومع الحائل فيه خلاف . وقيل إن العلة في المجزرة كونها مأوى الشياطين ، ذكر ذلك عن جماعة اطلعوا على ذلك. وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخاطر المؤدى إلى ذهاب الخشوع الذي هو سرُّ الصلاة : وقيل لأنها مظنة النجاسة ، وقيل لأن الصلاة فيها شغل لحقُّ المـــار ، ولهـذا قال أبو طالب : إنها لاتصحّ الصلاة فيها ولوكانت واسعة ، قال : لاقتضاء النهي الفساد . وقال المؤيد بالله والمنصور بالله : لاتكره في الواسعة إذ لاضرر ، لأن العلة عندهما الإضرار بالمار ، وأما في ظهر الكعبة فلأنه إذا لم يكن بين يديه سترة ثابتة تستره لم تصحّ صلاته لأنه مصلٌّ على البيت لاإلى البيت . وذهب الشافعى إلى الصحة بشرط أن يستقبل من بنائها قدر ثلثى ذراع . وعند أبى حنيفة لايشترط ذلك ، وكذا قال ابن سريج قال : لأنه كمستقبل العرصة لوهدم البيت والعياذ بالله .

(فائدة) قال القاضي أبو بكر بن العربي : والمواضع التي لايصلي فيها ثلاثة عشر ، فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب ، وزاد الصلاة إلى المقبرة وإلى جدار مرحاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة وإلى التماثيل وفي دار العذاب . وزاد العراقي : الصَّلاة في الدار المغصوبة والصلاة إلى النائم والمتحدّث والصلاة في بطن الوادي ، والصلاة في الأرض المغصوبة ، والصلاة في مسجد الضرار ، والصلاة إلى التنور ، فصارت تسعة عشر موضعا . ودليل المنع من الصلاة في هذه المواطن ، أما السبعة الأولى فلما تقدم . وأما الصلاة إلى المقبرة فلحديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد وقد قدم. وأما الصلاة إلى جدار مرحاض فلحديث ابن عباس في سبعة من الصحابة بلفظ «نهى عن الصلاة في المسجد تجاهه حش » أخرجه ابن عدى ، قال العراقى : ولم يصحّ إسناده . وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد الله بن عمرو أنه قال « لايصلي إلى الحش » وعن على قال « لايصلي تجاه حش » وعن إبراهيم : كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر منها الحش". وفي كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء . وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابن عباس أنه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تصاوير . وقد رويت الكراهة عن الحسن ، ولم ير الشعبي وعطاء بن أنى رباح بالصلاة فىالكنيسة والبيعة بأسا ، ولم ير ابن سيرين بالصلاة فىالكنيسة بأسا ، وصلى أبو موسى الأشعرى وعمر بن عبد العزيز في كنيسة . ولعلَّ وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبور أنبيائهم وصلحائهم مساجد لأنها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك. وأما الصلاة إلى التماثيل فلحديث عائشة الصحيح أنه قال لها صلى الله عليه وآله وسلم « أزيلي عني قرامك هذا ، فإنه لاتزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » وكان لها ستر فيه تماثيل. وأما الصلاة في دار العذاب فلما عند أبي داو د من حديث على قال « نهاني حبي أن أصلى فيأرض بابل لأنها ملعونة » وفي إسناده ضعف . وأما إلى النائم والمتحدّث فهو. في حديث ابن عباس عند أبي داو د وابن ماجه وفي إسناده من لم يسم . وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث الباب بدل المقبرة . قال الحافظ : وهي زيادة باطلة لاتعرف . وأما الصلاة في الأرض المغصوبة فلما فيها من استعمال مال الغير بغير إذنه. وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم: إنه لا يجزئ أحدا الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار، وقوله _ لاتقم فيه أبدا _ فصح أنه ليس موضع صلاة . وأما الصلاة إلى التنور فكرهها محمد أبن سيرين وقال : بيت نار ، رواه ابن أبي شيبة في المصنف ، وزاد ابن حزم فقال :

لاتجوز الصلاة في مسجد يستهزأ فيه بالله أو برسوله أو شيء من الدين أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه . وزادت الهادوية كراهة الصلاة إلى المحدث والفاسق والسراج ، وزاد الإمام يحيى الجنب والحائض فبكون الجميع ستة وعشرين موضعا . واستدل على كراهة الصلاة إلى المحدث بحديث ذكره الإمام يحيى في الانتصار بلفظ « لاصلاة إلى محدث ، لاصلاة إلى حائض » وقيل في الاستدلال على كراهة الصلاة إليه القياس على الحائض ، وقد ثبت أنها تقطع الصلاة . وأما الفاسق فإهانة له كالنجاسة . وأما السراج فللفرار من التشبه بعبدة النار ، والأولى عدم التخصيص بالسراج ولا بالتنور ، بل إطلاق الكراهة على استقبال النار ، فيكون استقبال التنور والسراج وغيرهما من أنواع النار قسما واحدا . وأما الجنب والحائض فللحديث الذي في الانتصار ، ولما في الحائض من قطعها للصلاة .

واعلم أن القائلين بصحة الصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تمسكوا في المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث « أينها أدركتك الصلاة فصل » ونحوها ، وجعلوها قرينة قاضية بصحة تأويل الأحاديث القاضية بعدم الصحة . وقد عر فناك أن أحاديث النهى عن المقبرة والحمام ونحوهما خاصة ، فتبنى العامة عليها ، وتمسكوا في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد بما لم يصح وكفاية البراءة الأصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لاسيا بعد ورود عمومات قاضية بأن كل موطن من مواطن الأرض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا متمسك صحيح لابد منه (قوله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد) قبل إن قوله من حديث الليث الذي هو أصح من حديث البيث النبيرة .

باب صلاة التطوع في الكعبة

1 - (عَن ابْن مُحْمَرَ قالَ « دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ البَيْتَ هُوَ وَأُسَامَةُ بِن رُيْد وَبِلال وُعُثَان بِن طَلْحَة فَأَعْلَقُوا عَلَيْهِمُ البَيْتَ هُوَ وَأُسَامَة بِن رَيْد وَبِلال وَعُثَان بِن طَلْحَة فَأَعْلَقُوا عَلَيْهِم البَابَ ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أُوَّلَ مَن وَلَجَ ، فَلَقَيتُ بِلالا فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى البابَ ، فَلَمَا فَتَحُوا كُنْتُ أُوَّلَ مَن وَلَجَ ، فَلَقَيت بِلالا فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى فيه رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟ قالَ نَعَم ، بَيْنَ العَمُودَيْن النَّانِيَّة فِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟ قالَ نَعَم ، بَيْنَ العَمُودَيْن النَّانِيَّةُ فِي مُثَلِّهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّم ؟ قالَ نَعَم ، بَيْنَ العَمُودَيْن النَّانِيَّةُ فِي مَنْ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّم ؟ قالَ نَعَم ، بَيْنَ العَمُودَيْن النَّهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّم ؟ قالَ نَعَم ، مَثَّفَق عَلَيْه وَ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّم اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّم اللهُ اللهُ

٢ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِبِلالِ « هَلَ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ فِي الكَعْبَةِ ؟ قَالَ نَعَمْ رَكْعَتَ بْنِ بَبْنَ السَّارِيتَ بْنِ عَنْ بَسَارِكُ

إذًا دَخَلْتُ ، ثُمُّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وِجْهَةٍ الكَعْبَةِ رَكَعْتَـيْنِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاللَّخارِيُ) .

(قوله دخل النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم البيت) قال الحافظ : كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخارى فى كتاب الجهاد (قوله هو أسامة وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد». ووقع عند النسائى من طريق ابن عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان» فزاد الفضل. ولأحمد من حديث ابن عباس «حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها» (قوله فأغلقوا عليهم الباب) زاد مسلم « فمكث فيها مليا » . وفى رواية له « فأجافوا عليهم الباب طويلا » . وفي رواية لأبي عوانة « من داخل » وزاد يونس « فمكث نهارا طويلا » . وفي رواية فليح «زمانا» (قوله فلما فتحوا) فىرواية « ثم خرج فابتدرالناسالدخول فسبقتهم » وفيرواية « وكنت شابا قويا فبادرت فبدرتهم » وأفاد الأزرقي في كتاب مكة أن خالد ابن الوليد كان على الباب يذبّ الناس عنه (قوله بين العمودين اليمانيين) وفي رواية « بين العمودين المقدمين » قوله « فصلي في وجهة الكعبة ركعتين » وفيرواية للبخاري في الصلاة أن ابن عمر قال « فذهب على أن أسأله كم صلى » وروى عنه أنه قال « نسيت أن أسأله كم صلى». وقد جمع الحافظ بين الروايتين في الفتح. والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم فيها . وقد ادَّعي ابن بطال أن الحكمة في تغليق الباب لئلا يظن " الناس أن ذلك سنة فيلتزمونه . قال الحافظ : وهومع ضعفه منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى . فالظاهر أن التغليق ليس لما ذكره بل لمخافة أن يز دحموا عليه لتوفر دواعيهم علىمراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ،أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه . وإنما أدخل معه عَبَّانَ لئلا يَظنُّ أَنَّهُ عزل من ولاية البيت ، وبلالاوأسامة لملازمتهما خدمته . وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها ، لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لاتصح . وقد عارض أحاديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم فى الكعبة حديث ابن عباس عند البخارى وغيره أن النبيّ صلى الله عليه وآلهوسلم كبر في البيت ولم يصل فيه . قال الحافظ : ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى التكبير، لأن ابن عباس أثبته ولم يتعرّض له بلال. وأما الصلاة فإثبات بلال أرجح ، لأن بلالاكان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس ، وإنما استند في نفيه تارة إلى أسامة وتارة إلى أخيه الفضل ، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا فيرواية شاذَّة . وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فانه كان معه . وقد روىعنه نني الصلاة في الكعبة أيضا

مسلم من طريق ابن عباس . ووقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن همر عنه ، فتعارضت الروايات في ذلك ، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ، ومن جهة أنه لم يختلف عنه فى الإثبات واختلف على من ننى . وقال النووى وغيره : يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء ، فرأى أسامة النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلم يدعو ، فاشتغل بالدعاء في ناحية والنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع أحمّال أنه يحجب عنه بعض الأعمدة فنفاها عملا بظنه . وقال المحبِّ الطبرى : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أسامة قال « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فرأى صورا ، فدعا بدلو من ماء ، فأتيته به فضرب به الصور ، قال الحافظ : هذا إسناده جيد . قال القرطبي : فلعله استصحب النفي لسرعة عوده انتهى . وقد روى عمر بن شبة فىكتاب مكة عن على بن بذيمة قال « دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة ، ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ؛ فلما خرج وجد أسامة قد احتى ، فأخذ حبو ، فحلها ، الحديث ، فلعله احتى فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نفاها مستصحبا للنفي لقصر زمن احتبائه ، وفي كلُّ ذلك نني روءيته لاما في نفس الأمر. ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه : الأول أن الصلاة المثبتة هي اللغوية ، والمنفية الشرعية . والثانى يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرّتين ، قاله المهلب شارح البخاري . وقال ابن حبان : الأشبه عندي في الجمع أن يجعل الخبران فى وقتين ، فيقال لما دخل الكعُّبة فىالفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نني ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حجّ فيها ، لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة ، وابن عمر أثبتها وأسند إثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضا ، فإذا حمل الخبر على ما وصفنًا بطل التعارض . قال الحافظ : وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووى بأنه لاخلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لافي حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرق في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآ له وسلم إنما دخل الكعبة مرّة واحدة عام الفتح . وأما يوم حجّ فلم يدخلها ، وإذاكان الأمركذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرّتين ، ويكون المراد بالوحاءة ، وحدة السفر لاالدخول ،

باب الصلاة في السفينة

١ - (عَن ابْن مُعمَرَ قال ﴿ سَئُلَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَيَنْفُ أَصُلِلِي فَى السَّفْينَةَ ؟ قال صَل فيها قائمًا ، إِلاَّ أَنْ تَخَافَ الغَرَقَ ﴾ رَوَاهُ الدارقيط في والحاكم أبو عبد الله في المستدرك على شرط الصحيحة في) على الحديث رواه الحاكم من طريق جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر ، وقال على شرط مسلم ، قال : وهو شاذ بمرة . الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ، ولا يجوز القعود إلا لعذر مخافة غرق أو غيره ، لأن مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة ، وقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وثبت من حديث ابن عباس « إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهي أيضا عذر أشد من المريض قائما إن استطاع ، فان من حديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « يصلى المريض قائما إن استطاع ، فان لم يستطع صلى قاعدا ، فان لم يستطع أن يسجد أوماً وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فان لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فان لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فان لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فان لم يستطع أن يصلى على والحسن بن الحسين العرني وهو متروك . وقال النووى : هذا حديث ضعيف . وأخرج والحائر والبيهتي في المعرفة من حديث جابر مرفوعا بلفظ « صل على الأرض إن استطعت وإلا فأوم إيماء ، واجعل سجودك أخفض من ركوعك » قال أبو حاتم : الصواب أنه موقوف وفعه خطأ .

باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر

١ – (عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ وَهُو عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَالبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مَضِيقِ هُو وأصْحَابُهُ وَهُو عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَالبِلَّةُ مِنْ أَسْفُلُ مَنْهُمْ ، فَحَضَرَتِ الصَّلاةُ فَأَمْرَ المُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ يُوى الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ يُوى الله عَلَى السَّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرَّكُوعِ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَالنَّرْمِذِي يَهِم الحَديثُ أَخِرِهِ أَيْهَا النسائي والدارقطني ، وقال الترمذي : حديث غريب فرد به عمرو بن الرياح ، وثبت ذلك عن أنس من فعله ، وصححه عبدالحق وحسنه التوزى ، وضعفه البيهتي ، وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما على وضعفه البيهتي ، وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما على ذلك هنالك. وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي سنأتي ، وحكى النووى في شرح مسلم والحافظ في الفتح الإجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة . قال الحافظ : لكن رخص في شدة الخوف . وحكى النووى أيضا الإجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة ، قال : فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع على عدم صلاة الفريضة على الدابة ، قال : فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع

والسجود على دابة واقفة عليها هو دج أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبنا ، فإن كانت سائرة لم تصح على الصحيح المنصوص للشافعي . وقيل تصح كالسفينة فإنها تصح فيها الفريضة بالإجماع . ولو كان في ركب وخاف لونزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر . قال أصحابنا : يصلى الفريضة على الدابة بحسب الإمكان ، ويلزمه إعادتها لأنه عذر نادر انتهى . والحديث يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ، ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط إلا عمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها ، وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر و نداوة الأرض ، فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر لمن حصل اله مثل هذا العذر وإن لم يكن في هو دج ، إلا أن يمنع من ذلك إجماع ولا إجماع ، فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد وإسحاق أنهما يقولان بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يجد موضعا ويؤدي فيه الفريضة نازلا . ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي (قوله والسهاء من فوقهم) المراد بالسهاء هنا المطر . قال الشاعر :

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

قال الجوهرى: يقال ما زلنا نطأ في الساء حتى أتيناكم (قوله والبلة) بكسر الباء الموحدة وتشديد اللام ، قال الجوهرى: البلة بالكسر: النداوة. قال المصنف رحمه الله: وإنما ثبتت الرخصة إذا كان الضرر بذلك بينا فأما اليسير فلا. روى أبوسعيد الجدرى قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته » متفق عليه انتهى. وسيأتي حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الأواخر من كتاب الاعتكاف. واستدلال المصنف على تقييده لجواز صلاة الفريضة على الراحلة بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متجه ، لأن سجوده على الماء والطين كان في الحضر وكان معتكفا ، على أنه لا نزاع أن السجود على الأرض مع المطرعزيمة فلا يكون صالحا لتقييد هذه الرخصة .

٢ - (وَعَن عامرِ بن رَبِيعة قال (رأيت رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وَهُو على راحلته يسسبّح يُوئ برأسه قبل أي وجهة توجهة توجه ، ولم يتكن يصنع ذلك في الصّلاة المكتوبة » متقفق عليه).

وفى الباب عن جابر عند البخارى وأنى داود والترمذى وصحه . وعن أنس عند الشيخين وأبى داود والنسائى ، وأخرجه البخارى من فعل ابن عمر . وأخرجه مسلم عنه مرفوعا بنحو ما عند أبى داود والنسائى . وعن أبى سعيد عند أحمد . وعن سعد بن أبى وقاص عند البزار ، وفى إسناده ضرار بن صرد وهو ضعيف . وعن شقران عند أحمد . وفى إسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعى وابن حبان ،

وضعفه غير واحد ، ورواه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط . وعن الهرماس عند أحمد أيضًا ، وفي إسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه . ورواه الطبراني أيضًا . وعن . أبي موسى عند أحمد أيضا ، وفي إسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه ٠ وابن حبان وابن عدى ، وضعفه أحمد وغير واحد ، ورواه الطبراني في الأوسط ، والحديث يدل على جواز التطوع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصده ، وهو إجماع كما قال النووى والعراقي والحافظ وغيرهم ، وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر ، فجوَّزه أبويوسف وأبوسعيد الإصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر. قال ابن حزم: وقد روينا عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حيثًا توجهت ، قال : وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عموما في الحضر والسفر . قال النووي وهو محكيّ عن أنس بن مالك انتهي . قال العراقي : استدلَّ من ذهب إلى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرَّح فيها بذكر السفر وهو ماش على قاعدتهم في أنه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما ، فأما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى . وظاهر الأحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير، وإليه ذهب الشافعي وجمهور العلماء . وذهب مالك إلى أنه لايجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة ، وهو عكيّ عن الشافعي ولكنها حكاية غريبة ، وذهب إليه الإمام يحيى ، ويدل ً لما قالوه ما في رواية رزين من حديث جابر بزيادة في سفر القصر ، فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته الأحاديث عليها . وظأهر الأحاديث أن الجواز مختص بالراكب ، وإليه ذهب أهل الظاهر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل . وقال الأوزاعي والشافعي : إنه يجوز للراجل : قال المهدى في البحر : وهو قياس المذهب ، واستدلوا بالقياس على الراكب . وظاهر الأحاديث اختصاص ذلك بالنافلة كما صرّح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة ، وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ونني فعل ذلك في المكتوبة وإن كان ثابتا في الصحيحين وغيرهما ، لكن غاية ما فيه أنه أخبرنا النافي بما علم ، وعدم علمه لايستلزم العدم ، فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع لم يعلمه غيره ، لأن من علم حجة على من لايعلم ، وكثيرا ما يرجح أهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أوقع في مثله الجمود فليكن منك هذا على ذُكر (قوله يسبح) أىيتنفل ، والسبحة بضم السين وإسكان الباء : النافلة ، قاله النووى ، وإطلاق التسبيح على النافلة مجاز ، والعلاقة الجزئية والكلية أواللزوم لأن الصلاة المخلصة يلزمها التنزيه . باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد

ا - (عن عُثمان بن أبي العاص وأن النّبي صَلّى الله عليه وآله وسلّم أمرَه أن يَعِعلَ مساجد الطّائف حيث كان طواغيتهم ، رواه أبوداود وابن ماجة قال البُخاري ، وقال عمر : إنّا لاند خل كنائسهم من أجل المنائيل النّي فيها الصور . قال : وكان ابن عبّاس يصلّى في البيعة إلا بيعة فيها النّائيل) .

الحديث رجال إسناده ثقات ، ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائني المذكور في إسناد هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات ، وكذلك أبو همام ثقة واسمه محمد بن محمد الدلال البصرى وعثمان بن أبي العاص المذكور هو الثقني أمره النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطائف (قوله طواغيتهم) جمع طاغوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يتعبدون فيه لله تعالى ويتقرَّبون إليه بالأصنام على زعمهم . والحديث يدل علىجواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الأصنام مساجد ، وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبداتهم متعبدات للمسلمين وغيروا محاريبها (قوله وقال عمر) هكذا ذكره البخارى تعليقًا ووصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال : لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصاري طعاما وكان من عظمائهم وقال : أحبُّ أن تجيبني وتكرمني فقال له عمر : إنا لاندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها يعني التماثيل (قوله من أجل التماثيل) هو جمع تمثال بمثناة ثم مثلثة بينهما ميم : قال الحافظ : وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم " (قوله التي فيها الصور) الضمير يعود على الكنيسة والصور بالجرّ بدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص أو بالرفع: أي أن التماثيل مصوّرة والضمير على هذا للتاثيل . وفي رواية الأصيلي بزيادة الواو العاطفة (قوله وكان ابن عباس) هكذا ذكره البخاري عليقا ، ووصله البغوى في الجعديات وزاد فيه « فإن كان فيها تماثيل خرج فصلى فى المطر ، . والأثران يدلان على جواز دخول البيع والصلاة فيها إلا إذا كان فيها تماثيل ، وقد تقدم الكلام في ذلك . والبيعة : صومعة الراهب قاله في المحكم ، وقيل كنيسة النصارى . قال الحافظ : والثاني هو المعتمد وهي بكسر الباء ، قال: ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك. قال ابن رسلان : وفي الحديث أنه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكد

٢ - (وَعَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِي عَنْ أَبِيهِ قَالَ وَخَرَجْنَا وَفَدًا إِلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ وَأَخْتَبَرْنَاهُ أَنَّ اللهِ

بأرْضِنا بِيعَة لنَا وَاسْتَوْهَبَنَاهُ مِن فَضَلَ طَهَوُرِهِ فَدَعَا بِمَاءُ فَتَوَضَّأُ وَتَمَضْمَضَ مُ مَن مُ ضَلِّ طَهُورِهِ فَدَعَا بِمَاءُ فَتَوَضَّأُ وَتَمَضْمُ مُ مَن مُ صَبِّهُ فِي إِدَاوَةً وأَمَرَنا فَقَالَ : اخْرُجُوا فَإِذَا أَتَدَنَّمُ أُرْضَكُم فَاكْسِرُوا بِمِنْ عَلَيْ مَا مُن مِن وَانْضَحُوا مَكَانَهَا بِهِذَا المَاءِ واتّخِذُ وها مَسْجِدًا » رَوَاهُ النّسائي).

الحديث أخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط، وقيس بن طلق ممن لا يحنج بحديثه وقال يحيى بن معين: لقد أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم إن أباه وأبا زرعة قالا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة ووهناه ولم يثبتاه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه ، وفي رواية عثمان بن سعد عنه أنه وثقه ، ووثقه العجلي ، قال في الميزان حاكيا عن ابن القطان أنه قال : يقتضي أن يكون خبره حسنا لا صحيحا . وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات ، فإن النسائي قال : أخبر نا هناد بن السرى عن ملازم قال : حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق ، وملازم هوا ابن عمرو وثقه ابن معين والنسائي . وعبد الله بن بدر ثقة . وأما هناد فهو الإمام الكبير المشهور . والطهور والإداوة قد تقدم ضبطهما . والحديث يدل على جواز اتخاذ البيع مساجد ، وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم .

٣ - (وَعَنْ أَنَسَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعِبُّ أَنْ يُصَلِّى حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلاةُ وَيُصَلِّى فِي مَرَابِضِ الْغَيْمِ ، وأَنَّهُ أَمَرَ بِبِناءِ السَّجِدِ فَأَرْسَلَ إِلَى مَلاٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ : يا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي السَّجِدِ فَأَرْسَلَ إِلَى ملا مِنْ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ أَنَسَ " : وكانَ السَّجِدِ فَالْوُولُ لَكُمْ قَبُورُ المُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرِبٌ وَفِيهِ يَغُلُّ ، فَقَالَ أَنَسَ " : وكانَ فَيه مَا أَقُولُ لَكُمُ قَبُورُ المُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرِبٌ وَفِيهِ يَغُلُّ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ بِقَبُورِ المُشْرِكِينَ فَنَبُشْتَ ، ثُمَّ بِالْخَرِبِ فَسَوَيْتَ ، ثُمَّ بِالْخَرِبِ فَسَوَيْتَ ، ثُمَّ بِالنَّخِلُ وَعَمُورِ المُشْرِكِينَ فَنْبُشْتَ ، ثُمَّ بِالْخَرِبِ فَسَوَيْتَ ، ثُمَّ بِالنَّحِلُ وَعَلَوْ يَتَنُولُ النَّخُلُ وَمِعَلُوا عَضَادَ تَيْهِ الحَجَارَةَ وَسَلَّمَ وَلَكُمْ وَهُو يَقُولُ أَنَّ وَالنَّيْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَه وَسَلَّمَ مَعَمُّمُ وَهُو يَقُولُ أَنَا السَّحْرِ وَهُمُ يَوْ وَالنَّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلَه وَسَلَّمَ مَعَمُّمُ وَهُو يَقُولُ :

اللَّهُمُ الْحَدْيرَ إلا خير الآخرة فاغفر للأنصار والمُهاجرة فَعْنَصَرٌ من حَدِيث ، مُتَّفَقَ عَلَيْه).

(قوله ثامنونى) أى اذكروا لى ثمنه لأذكر لكم الثن الذى أختاره ، قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال : ساومونى فى الثمن (قوله لانطلب ثمنه إلا إلى الله) قديره لانطلب الثمن لكن الأمرفيه إلى الله أو إلى بمعنى من ، وكذا عند الإسماعيلى لانطلب ثمنه إلا من الله ، وزاد ابن ماجه أبدا . وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمنا ، وخالف ذلك أهل السير قاله

الجافظ (قوله وكان فيه) أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد (قوفه و فيه خرب) قال ابن الجوزي : المعروف فيه فتح الخاء وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة . وحكى الخطابي كسر أوَّله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبة . وللكشميهني بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة . وقد بين أبوداود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ، وروأية مماد بن سلمة عن أبى التياح بالمهملة والمثلثة . قال الحافظ : فعلى هذا فرواية الكشميهني وهم لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث) قوله فاغفر للإنصار) وفي رواية في البخاري للمستملي والحموي « فاغفر الأنصار » بحذف اللام . قال الحافظ: ويوجه له بأن ضمن اغفر معنى استر. وقد رواه أبوداود عن مسدد بلفظ ﴿ فِانْصِرُ الْأَنْصَارَ ﴾ . وفي الحديث جواز التصرُّف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها ، وجواز بناء المساجد في أماكنها ، وجواز قطع النخل المثمرة للحاجة . قال الحافظ : وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لايشمر إما بأن يكون ذكورا ، وإما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته . وفيه أن احتمال كونها مما لاتثمر خلاف الظاهر فلا يناقش بمثله ، والأولى المناقشة باحتمال أن تكون غير مثمرة حال القطع إن أراد المستدلُّ بالمثمرة ما كانت النمرة موجودة فيها حال القطع . وللحديث فوائد ليس هذا محل بسطها ، وصفة بنيان المسجد ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن عمر أنه قال ﴿ إِن المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل، فلم يز د فيه أبو بكر شيئًا ، وزاد فيه عمر وبناه على بنيانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا ، ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج ، .

باب فضل من بني مسجدا

رُ عَنْ عُمْانَ بْنِ عَفَّانَ قالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ لِللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ لِللهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الجَنَّة ، وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِللهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الجَنَّة ، مُثَّفَقَ عَلَيْهُ) :

وفى الباب عن أبى بكرة عند الطبرانى فى الأوسط وابن عدى فى الكامل ، وفى إسناد الطبرانى وهب بن حفص وهو ضعيف ، وفى إسناد ابن عدى الحكم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث . وعن عمر عند ابن ماجه . وعن على عند ابن ماجه أيضا وفيه ابن لهيعة ، وعن عبد الله بن عروعند أحمد ، وفى إسناده الحجاج بن أرطاة . وعن أنس عند الترمذى ،

وفي إسناده زياد النمري وهو ضعيف : وله طرق أخرى عن أنس ، منها عند الطبراني ، ومنها عند ابن عدى وفيهما مُقال . وعن ابن عباس عند أحمد والبزار في مُستَدّيهما ، وَفَيْ إسناده جابر الجعني وهو ضعيف . وعن عائشة عند البزار والطبراني في الأوسط ، وفيه كثير ابن عبد الرحمن ضعفه العقيلي . وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسلط ، وفيها المثني بني الصباح ضعفه الجمهور ، ورواه أبوعبيد في غريبه بإسناد جيد ، وعن أم حبيبة عند اپن عدى في الكامل ، وفيه أبوظلال ضعيف جدا . وعن أبي ذرَّ عند ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهتي ، وزاد « قدر مفحص قطاة » . قال العراقي : وإسناده صحيح . وعن همرو بن عبسة عند النسائي . وعن واثلة بن الأسقع عند أحمد والطبراني وابن عديّ . وعن أبي هريرة عند البزار وابن عدى والطبراني ، وفي إسناده سلمان بن داود اليمامي وليس بشيء. ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها المثني بن الصباح . وعن جابر عند أبن ماجه وإسناده جيد . وعن معاذ عند الحافظ الدمياطي في جزء المساجد له . وعن عبد الله بن أبي أوفي عنده أيضًا . وعن ابن عمر عند البزار والطبراني ، وفي إسناده الحكم بن ظهير وهو متروك بزيادة « ولو كمفحص قطاة ». وعن أبي موسى عند الدمياطي في جزئه المذكور . وعن أبي أمامة عند الطبراني ، وفيه على بن زيد وهو ضعيف . وعن أبي قرصافة واسمه جندرة عند الطبراني وفي إسناده جهالة . وعن نبيط بن شريط عند الطبراني . وعن عمر بن مالك عند الدمياطي في الجزء المذكور . وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وابن عدى ! قال يحيى بن معين : هذا ليس بشيء . وذكر أبو القاسم بن منده في كتَّابه المستخرج مُنْ كتب الناس للفائدة أنه رواه عن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم رافع بن خديج وعبد الله ابن عمر وعمران بن حصين وفضالة بن عبيد وقدامة بن عبد الله العامر كي ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقداد بن معديكرب وأبوسعيد الخدري (قوله من بني لله مسجدًا) يدلُّ على أن الأجر المذكور يحصل ببناء المسجد ، لابجعل الأرض مسجدًا من غير بناء ، وأنه لايكني في ذلك تحويطه من غير حصول مسمى البناء والتنكير في مسجد للشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير . وعن أنس عند الترمذي مرفوعا بزيادة لفظ «كبيرا أو صغيرا ، ويدل، لذلك رواية « كَفحص قطاة » وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبزار عن أبي ذر وأبي مسلم الكجي من حديث ابن عباس والطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمرو عن أبي نعيم في الحلية عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابون، وحمل ذلك العلماء على المبالغة ، لأن المكان الذي تفحصه القطاة لتضع فيه بيضها وترقد عليه لايكفي مقداره للصلاة . وقيل هي على ظاهرها ، والمعنى أنه يزيد في مسجد قدرًا يحتَاج إليه تكُونَ تلك الزيادة هذا القدر ، أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر . وفي رواية للبخاري قال بكير : حسبت أنه قال : يعني شيخه عاظم بن عمر بن

قتادة « يبتغي به وجه الله » قال الحافظ : وهذه الجملة لم يجز م بها بكير في الحديث ، ولم أرها إلا من طريقه هكذا ، وكأنها ليست في الحديث بلفظها ، فان كلّ من روى الحديث من جميع الطرق إليه لفظهم « من بني لله مسجدا _» فكأن بكيرا نسيها فذكرها بالمعني متر د"دا في اللفظ الذي ظنه انتهى ، ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة (قوله من بني لله) فإن الباني للرياء والسمعة والمباهاة ليس بانيا لله . وأخرج الطبراني من حديث عائشة بزيادة « لايريد به رياء ولا سمعة » (قوله بني الله له بيتـا في الجنــة ا) زاد البخارى في رواية «مثــله » وكذا الترمذي . وقد اختلف في معنى المماثلة فقال ابن العربي مثله في القدر والمساحة ، ويرده زيادة « بيتا أوسع منه » عند أحمد والطبراني من حديث ابن عمر . وروى أحمد أيضا من طريق واثلة بن الأسقع بلفظ « أفضل منه » وقيل مثله في الجودة والحصانة وطول البقاء ، ويردُّه أن بناء الجنة لايخرب، بخلاف بناء المساجد فلا مماثلة . وقال صاحب المفهم : هذه المثلية قيست على ظاهرها ، وإنما يعنى أنه يبنى له بثوابه بيتا أشرف وأعظم وأرفع . وقال النووى : يحتمل أن يكون مثله معناه : بني الله له مثله في مسمى البيت . وأما صفته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها ، فإنها ما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . ويحتمل أن يكون معناه أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى . قال الحافظ: لفظ المثل له استعمالان : أحدهما الإفراد مطلقا كقوله تعالى _ فقالوا أنومن لبشرين مثلنا _ والآخر المطابقة كقوله تعالى _ أمم أمثالكم _ فعلى الأول لايمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل تقييده بقوله مثله ، مع أن الحسنة بعشر أمثالها لاحتمال أن يكون المراد بني الله له عشرة أبنية مثله . وأما من أجابباحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى _ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ـ ففيه بعد.وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لاينني الزيادة . قال : ومن الأجوبة المرضية أن المثلية هنا بحسب الكمية ، والزيادة حاصلة بحسب الكيفية ، فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة ، و مَدًا الذي أرتضاه هو الاحتمال الأول الذي ذكره النووي . وقيل إن المثلية هي أن جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لامن غيره مع قطع النظر عن غير ذلك ، مع أن التفاوت حاصل قطعا بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة . قال في المفهم : هذا البيت والله أعلم مثل بيت حديجة الذي قال فيه : « إنه من قصب » يريد أنه من قصب الزمرُّد والياقوت انتهى .

٧ (وَعَن ابْن عَبَّاس عَن النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآلِه وَسَلَّمَ قَالَ (مَن ُ

۱ _ (قوله بيتا في الجنة) رواية المتن الذي بأيدينا « مثله » بدل « بيتا» ولعل زيادة البخارى هي التي شرح عليها الشارح .

بَنَّى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمِفْحَصِ قَطَاةً لِبِيَشْمِهَا بَنَّى اللهُ لَهُ بَيْنًا فِي الْجَنَّةَ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

الكلام على الحديث تخريجا وتفسيرا قد قدمناه في شرح الذي قبله .

باب الاقتصاد في بناء المساجد

١ – (عَن ابن عَباس قال : قال رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وَسَلَّم (الله عَبَاس عَبْن عَبَاس عَبْن عَبَاس عَبْن عَبْن عَبْنَ عَبْن

الحديث صححه ابن حبان ورجاله رجال الصحيح ، لأن أبا داود رواه عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثورى عن أبى فزارة وهو راشد بن كيسان الكوفى ، وقد أخرج له مسلم عن يزيد بن الأصم هو العامري التابعي أخرج له مسلم أيضا عن ابن عباس ، وقد أخرج البخارى في صحيحه قول ابن عباس المذكور تعليقا ، وإنما لم يذكر البخارى المرفوع للاختلاف على يزيد الأصم في وصله وإرساله قاله الحافظ (قوله ما أمرت) بضم الهمزة وكسر الميم مبنى للمفعول (قوله بتشييد المساجد) قال البغوى في شرح السنة : التشييد : رفع البناء وتطويله ، ومنه قوله تعالى ــ بروج مشيدة ــ وهي التي طوَّل بناوُّها ، يقال شدت الشيء أشيده مثل بعته أبيعه : إذا بنيته بالشيد وهو الحص ، وشيدته تشييدا : طوّلته ورفعته . وقيل المواد بالبروج المشيدة : المجصصة . قال ابن رسلان : والمشهور في الحديث أن المراد بتشييد المساجد هنا : رفع البناء وتطويله كما قال البغوى، وفيه ردٌّ على من حمل قوله عالى _ فى بيوت أذن الله أن ترفع _ على رفع بنائها وهو الحقيقة ، بل المراد أن تعظم فلا يذكر فيها الخنا من الأقوال وتطييبها من الأدناس والأنجاس ولا ترفع فيها الأصوات اه (قوله قال ابن عباس) هكذا رواه ابن حبان موقوفا وقبله حديثابن عباس أيضا مرفوعا وظن الطبيي في شرح المشكاة أنهما حديث واحد فشرحه على أن اللام في لتزخرفنها مكسورة ، قال : وهي لام التعليل للمنفي قبله ، والمعنى : ما أمرت بالتشييد ليجعل ذريعة إلى الزخرفة ، قال : والنون فيه لمجرَّد التأكيد ، وفيه نوع تأنيب وتوبيخ ثم قال : ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم . قال الحافظ : وهذا يعني فتح اللام هو المعتمد ، والأوَّل لم تثبت به الرواية أصلا فلا يغترّ به . وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبيّ صلىالله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى . والزخرفة : الزينة . قال محبي السنة : إنهم زخرفوا المساجد عندما بدلوا دينهم وحرّفوا كتبهم وأنتم تصيرون إلى مثل حالهم وسيصير أمركم إلى المراءاة بالمساجَد والمباهاة بتشييدها وتزيينها . قال أبوالدرداء : إذا

حليتم مصاحفكم وزوَّقتم مساجدكم فالدمار عليكم . قال ابن رسلان : وهذا الحديث فيه معجزة ظاهرة لإخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سيقع بعده ، فان تزويق المساجد والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس، بأخذهم أموال الناس ظلما وعمارتهم بها المدارس على شكل بديع ، نسأل الله السلامة والعافية انتهى . والحديث يدل على أن تشييد المساجد بدعة ، وقد روى عن أبي حنيفة الترخيص في ذلك . وروى عن أبي طالب أنه لاكراهة في تزيين المحراب . وقال المنصور بالله : إنه يجوز في جُميع المسجد . وقال البدر بن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة، وتعقب بأن المنع إن كان للحثُّ على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال ، وإن كان لخشية شغل بال المصلى بالزخرفة فلا لبقاء العلة . ومن جملة ما عوّل عليه المجوّزون للتزيين بأن السلف لم يحصل منهم الإنكار على من فعل ذلك ، وبأنه بدعة مستحسنة ، وبأنه مرغب إلى المسجد ، وهذه حجج لايعوَّل عليها من له حظ من التوفيق لاسيما مع مقابلتها للأحاديث الدالة على أن التزيين ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه نوع من المباهاة المحرّمة ، وأنه من علامات الساعة كما روى عن على" عليه السلام . وأنه من صنع اليهود والنصارى ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يحبّ مخالفتهم ويرشد إليها عموما وخصوصا. ودعوى ترك إنكار السلف ممنوعة لأن التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لأهل العلم والفضل ، وأحدثوا من البدع ما لايأتي عليه الحصر ولا ينكره أحد ، وسكت العلماء عنهم تقية لارضا ، بل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الآخرة ، وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك عليهم ، و دعوى أنه بدعة مستحسنة باطلة ، وقد عرّ فناك وجه بطلانها في شرح حديث ٥ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " في باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب و دعوى أنه مرغب إلى المسجد فاسدة لأن كونه داعيا إلى المسجد ومرغبا إليه لايكون إلا لمن كان غرضه وغاية قصده النظر إلى تلك النقوش والزخرفة ، فأما من كان غرضه قصد المساجد لعبادة اللهالتي لاتكون عبادة على الحقيقة إلا مع خشوع ، وإلا كانت كجسم بلا روح فليست إلا شاغلة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الأنبجانية التي بعث بها إلى أبي جهم . وكما تقدم من هتكه للستور التي فيها نقوش . وكما سيأتي في باب تنزيه قبلة المصلي عما يلهي وتقويم البدع المعوجة التي يحدثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة ، فيتكلفون لذلك من الحجج الواهية ما لاينفق إلا على بهيمة .

٢ - (وَعَن أَنسَ أَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَمَ قَالَ « لاتَقُومُ السَّاعَة حَي يَتَبَاهَى النَّاس في المسَاجِد » رَوَاه الخَمْسَة والا الترميذي ، وقال السَّاعَة حَي يَتَبَاهَى النَّاس في المسَاجِد » رَوَاه الخَمْسَة والا الترميذي ، وقال السَّاعة المسَاجِد »

البُخارِيُّ : قالَ أَبُو سَعِيد : كَانَ سَقَّفُ المَسْجِد مِنْ جِرِيد النَّخْل ، وأَمَرَ عَمَرُ بِينَاءِ المَسْجِد ، وَقَالَ : أُكِنُ النَّاسَ ، وإيَّاكَ أَنْ مُتَحَمِّرَ أَوْ تُصَفَيِّرَ فَتُعَنَّنَ النَّاسَ) . وَيَتَاكَ أَنْ مُتَحَمِّرَ أَوْ تُصَفَيِّرَ فَتَعَنْنَ النَّاسَ) .

الحديث صححه ابن خزيمة وأورده البخاري عن أنس تعليقا بلفظ « يتباهون بها ثم لايعمرونها إلا قليلا » ووصله أبو يعلى الموصلي في مسنده . وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة بلفظ « يتباهون بكثرة المساجد » (قوله حتى يتباهى الناس في المساجد) أي يتفاخرون في بناء المساجد والمباهاة بها كما في رواية البخاري أن يتفاخروا بها بالنقش والكثرة وروى فىشرح السنة بسنده عن أبي قلابة قال « غدونا مع أنس بن مالك إلى الزاوية ، فحضرت صلاة الصبح فمررنا بمسجد ، فقال أنس : أي مسجد هذا ؟ قالوا : مسجد أحدث الآن ، فقالِ أنس : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : سيأتي على الناس زمان يتباهون في المساجد ثم لايعمرونها إلا قليلا» (قوله رقال أكن " الناس) قال الحافظ: وقع في روايتنا « أكن الناس» بضم الهمزة وكسر الكاف ونشديد النون المضمومة بلفظ المضارع من أكن الرباعي ، يقال أكننت الشي وكنانا: أى إصنته وسترته ؛ وحكى أبو زيد كننته من الثلاثي بمعنى أكننته ؛ وفرق الكسائي بينهما فقال : كننته : أي سترته ، وأكننته في نفسي : أي أسررته ؛ ووقع في رواية الأصيلي أكن بفتح الهمزة والنون فعـل أمر من الإكنان أيضا ، ويرجحه قوله قبـله « وأمر عمر » وقوله بعده « وإياك » وتوجمه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له : وإياك ، أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك . قال عياض : وفى رواية غير الأصيلي كن الناس بحذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا ، وجوِّز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون انتهى . قال الحافظ : وهو متجه لكن الرواية لأتساعده (قوله فتفتن الناس) بفتح المثناة من فتن ، وضبطه الأصيلي بالضم من أفتن، وذكر أن الأصمعي أنكره وأن أبا عبيدة أجازه فقال: فتن وأفتن بمعني . قال ابن بطال : كأن عمر فهم من ذلك رد الشارع الخميصة إلى أبي جهم من أجل الأعلام التي فيها وقال : « إنها ألهتني عن صلاتي » قال الحافظ : ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص" بهذه المسألة ، فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعا « ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم » ورجاله ثقات إلا شيخ چبارة بن المغلس ففيه مقال.

باب كنس المساجد وتطييبها وصيانتها من الروائح الكريهة

١ – (عَنْ أَنَسَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَعُرِضَتْ عَلَى ۚ أُجُورُ أُمَّيِّى حَتَى القَدَاةُ يُغْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ المَسْجِدِ ، وَعُرْضَتْ عَلَى ۚ ذُنُوبُ أُمَّيِّى فَلَمَ ۚ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةً مِنَ القُرانِ أَوْ آيَةً أُوتِهَا رَجُلُ أُنْمَ نَسِيها ، رَوَاهُ أَبُودَاوُدَ) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وقال : هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، قال : وذاكرت به محمد بن إسماعيل: يعنى البخارى فلم يعرفه واستغربه . قال محمد : ولا أعرف للمطلب بن عبدالله : يعني الراوى له عن أنس سماعا من أحد من أصحاب النبي " صلى الله عليه وآله وسلم إلا قوله : حدثني من شهد خطبة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم . وأنكر على من المديني أنْ يكون المطلب سمع من أنس ، وفي إسناده عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد الأزدى ، وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد . قال الحافظ في بلوغ المرام : وصححه ابن خزيمة (قوله القذاة) بتخفيف الذال المعجمة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك. قال أهـل اللغة : القذى في العين والشراب ممـا يسقط فيه ، ثم استعمل في كلُّ شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً . قال ابن رسلان في شرح السنن : فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيها من القمامات القليلة أنها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم ، وإذا كتب هذا القليل وعرض فيكتب الكبير ويعرض من باب الأولى ففيه تنبيه بالأدنى على الأعلى وبالطاهر عن النجس ، والحسنات على قدر الأعمال . قال : وسمعت من بعض المشايخ أنه ينبغي لمن أخرج قذاة من المسجد أوأذي من طريق المسلمين أن يقول عند أخذها : لاإله إلا الله ليجمع بين أدنى شعب الإيمان ا وأعلاها وهي كلمة التوحيد ، وبين الأفعال والأقوال ، وإن اجتمع القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى . إلا أنه لايخني أن الأحكام الشرعية تحتاج إلى دليل ، وقوله ينبغي حكم شرعي (قوله فلم أر ذنبا أعظم) قال شارح المصابيح : أي من سائر الذنوب الصغائر ، لأن نسيان القرآن من الحفظ ليس بذنب كبير إن لم يكن من استخفافه وقلة تعظيمه للقرآن ، وإنما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم تحريضا منه على مراعاة حفظ القرآن انتهى . والتقييد بالصغائر يحتاج إلى دليل ، وقيل المراد بقوله « نسيها » ترك العمل بها ، ومنه قوله تعالى _ نسوا الله فنسيهم - وهو مجاز لايصار إليه إلا لموجب.

⁽١) قوله (ليجمع بين أدنى شعب الإيمان الخ) كان عليه أن يزيد وهي إماطة الأذى اه :

١٢ - (وعن عائيشة قالت (أمر رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الله عليه وآله وسلّم الله النّسائي) . المساجد في الدّور وأن تنطّف وتُطبّب ، رواه الخمسة الآ النّسائي) . ٣ - (وعن سُمُرة بن جُند ب قال (أمرانا رسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن نتنظفها ، رواه أممد والنه وسلّم أن نتنظفها ، رواه أممد والنرمذي وصحَحة ، ورواه أبود اود ولفظه (كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا وتصلح صنعتها ونطهرها ») :

الحديث الأوَّل أخرجه الترمذي مسندا ومرسلا. وقال : المرسل أصح ، ولكنه رواه غيره مسندا بإسناد رجاله ثقات ، فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود العجلي قال : أبوحاتم صدوق عن زائدة بن قدامة أو ابن بسيط وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا . والحديث الثانى رواه أحمد بإسناد صحيح . وكذا رواه غيره بأسانيد جيدة (قوله فىالدور) قال البغوى : فى شرح السنة : يريد المحال التى فيها الدور ، ومنه قوله عالى ـ سأريكم دار الفاسقين ـ لأنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ، ومنه الحديث « ما بقيت دار إلا بني فيها مسجد » قال سفيان : بناء المساجد في الدور بعنى القبائل : أى من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو أب واحد يبنى لكل قبيلة مسجد هذا ظاهر معنى تفسير سفيان الدور . قال أهل اللغة : الأصل فى إطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازاً . قال بعض المحدثين : والبساتين في معنى الدور ، وعلى هذا فيستحبُّ بناء المساجد من حجر أو لبن أو مدر أو خشب أو غير ذلك في كلُّ محلة يحلها المقيمون بها وكل بساتين مجتمعة . وقال في شرح المشكاة : الدور المذكورة في الحديث جمع دار : وهو اسم جامع للبناء والعرصة والمحلة والمراد المحلات ، فإنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ، أو محمول على اتخاذ بيت للصلاة كالمسجد يصلي فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك . والأوَّل هو المعوَّل عليه انتهى . وقال شارح المصابيح : يحتمل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن أن يبنى الرجل فى داره مسجدا يصلى فيه أهل بيته اه. فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسرالجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم ، وقد نقل عن سيبويه ما يؤدى هذا المعنى (قوله و أن تنظف) بالظاء المشالة لابالضاد فانه تصحيف ومعناه تطهر كما فى رواية أبن ماجه ، والمراد نظيفها من الوسخ والدنس (قوله وتطيب) قال ابن رسلان : بطيب الرجال : وهو ما خنى لونه وظهر ريحه ، فان اللون ربما شغل بصر المصلي . والأولى فى تطييب المسجد مواضع المصلين ، ومواضع سجودهم أو لى ، ويجوز أن يحمل التطييب على التجمير في المسجد، والظاهر أن الأمر ببناء المسجد للندب لحديث « جعلت لنا الأرض مسجدا » وحديث « أينها أدركت الصلاة فصل » .

٤ - (وَعَن ْجَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ مَن ْ أَكُلَ اللَّوْمَ وَالبَصَلَ وَالكَرَّاثَ فَلا يَقْرَبَنَ مَسْجِدَ نَا فَانَّ الْمَلائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ ﴾ مُتُفَق عليه ﴾ ؟

قال النووي بعد أن ذكر حديث مسلم بلفظ « فلا يقربن المساجد » : هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد ، وهذا مذهب العلماء كافة ، إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهى خاص " بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله في رواية «مسجدنا » وحجة الجمهور « فلا يقربن ّ المساجد » . قال ابن دقيق العيد : ويكون مسجدنا للجنس أو لضرب المثال فانه معلل إما بتأذى الآدميين أو بتأذى الملائكة الحاضرين ، وذلك قد يوجد في المساجد كلها ؛ ثم إن النهي إنما هو عن حضور المسجد لاعن أكل الثوم والبصل ونحوهما ، فهذه البقول حلال بإجماع من يعتد به. وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع عن حضور الجماعة ، وهي عندهم فرض عين . وحجة الجمهور قوله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث الباب « كل فإنى أناجي من لاتناجي » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيها الناس ليس لى تحريم ما أحلَّ الله ، ولكنها شجرة أكره ريحها » أخرجه مسلم وغيره . قال العلماء : ويلحق بالثوم والبصل والكراث كلّ ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها . قال القاضي عياض : ويلحق به من أكل فجلا وكان يتجشأ . قال : قال ابن المرابط : ويلحق به من به بخر فى فيه ، أو به جرح له رائحة . قال القاضي : وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد كمصلى العيد والجنائز ونحوهما من مجامع العبادات ، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها ، ولا يلحق بها الأسواق ونحوها انتهى . وفيه أن العلة إن كانت هي التأذي فلا وجه لإخراج الأسواق وإن كانت مركبة من التأذي وكونه حاصلا للمشتغلين بطاعة صحّ ذلك ، ولكن العلة المذكورة في الحديث هي تأذي الملائكة ، فينبغي الاقتصار على إلحاق المواطن التي تحضرها الملائكة . وقد ورد في حديث مسلم بلفظ « لايؤذينا بريح الثوم » وهي تقتضي التعليل بتأذى بني آدم . قال ابن دقيق العيد : والظاهر أن كل واحد منهما علة مستقلة انتهى . وعلى هذا الأسواق كغيرها من مجامع العبادات . وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الجماعة . قال ابن دقيق العيد : وتقريره أن يقال كل هذه الأمور جائزة بما ذكرنا ومن وازمه ترك صلاة الحماعة في حق آكلها ، ولازم الجائز جائز ، فترك الجماعة في حقُّ T كلها جائز ، وذلك ينافى الوجوب . وأهل الظاهر القائلو ن بتحريم أكل ماله رائحة كريهة يقولون إن صلاة الجماعة واجبة على الأغيان ولا تم والله بترك أكل الثوم لهذا الحديث، وما لايتم الواجب إلا به فهو واجب، فترك أكل ذلك واجب (قوله فإن الملائكة تتأذى) قال النووى هو بتشديد الذال ، ووقع في أكثر الأصول بالتخفيف وهي لغة، يقال أذى بأذى مثل عمى يعمى. قال: قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل الثوم من دخول المسجد وإن كان خاليا، لأنه مجل الملائكة، ولعموم الأحاديث

باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه

١ – (وَعَنْ أَبِي مُمَيِّدُ وأَبِي أُسْيَهُ قال : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ _ وآليه وَسَلَّمَ ﴿ إِذَا دَحَلَ أَحَدُ كُمُ المَسْجِيدَ فَلَيْقَلُ : اللَّهُمَّ أَفْتَحْ لَنَا أَبْوَاب رَمْمَتِكَ ۚ ، وَإِذَا خَرَجَ فَكُنْيَقُلُ ۚ : اللَّهُمَّ ۚ إِنَّى أَسَالُكَ مِن ْ فَصَٰلِكَ ۗ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائَيُّ وَكَلَّهَا مُسْلِّمٌ وَأَبُّودَاوُدَ. وَقَالَعَن ۚ أَبِي مُمَيِّنْدِ أَوْ أَبِي أَسْيَنْدِ بِالشَّكِّ). وأخرجه أيضا ابن ماجه عن أنى حميد وحده ، وهو عبد الرحمن بن سعد الساعدى ، وأبوأسيد بضم الهمزة مصغرا: هو مالك بن ربيعة الساعدي الأنصاري (قوله فليقل) فى رواية أبى داود «فليسلم على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليقل» وروى ابن السنى عن أنس ﴿ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ إِذَا دَخُلُ الْمُسْجِدُ قَالَ : بسم الله اللهم صلُّ على محمد ، وإذا خرج قال : بسم الله اللهم صلُّ على محمد » . قال النووى : وروينا الصَّلاة على النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضًا ، وسيأتى حديث فاطمة عليها السلام (قوله افتح لنا) رواية أبي داود « افتح لي » • ويجمع بينهما بأن المنفر ديقول : اللهم افتح لى ، وإذا دخل ومعه غيره يقول : اللهم افتح لنا ، كذا قال ابن رسلان (قوله اللهم " إنى أسألك من فضلك) فى رواية الطبرانى فى الأوسط عن ابن عمر « وإذا خرج قال : اللهم " افتح لنا أبو اب فضلك » وفى إسناده سالم بن عبدالأعلى قال ابن رسلان : وسوال الفضل عند الخروج موافق لقوله تعالى _ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ـ يعني الرزق الحلال . وقيل وابتغوا من فضل الله : هو طلب العلم ، والوجهان متقاربان ، فان العلم هو من رزق الله تعالى ، لأن الرزق الايختص بقوت الأبدان بل يدخل فيه قوت الأرواح والأسماع وغير ها . وقيل فضل الله : عيادة مريض وزيارة أخ صالح .

 بِسْمِ اللهِ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُولِ الله ، اللَّهُمُّ اغْفُو لَى ذُنُونِي وَافْتَحْ لَى أَبْوَابِ فَضَلْلَكَ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ ماجَهُ ﴾ .

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا :حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة ، حدثنا إسماعيل ابنَ إبراهيم وأبومعاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره ، وفيه انقطاع ، لأن فاطمة بنت الحسين وهي أم عبد الله ابن الحسن بن الحسن بن على لم تدرك فاطمة الزهراء رضى الله عنها ، وايث المذكور فى الإسناد إن كان ابن أبي سليم ففيه مقال معروف. وهذا الحديث فيه زيادة التسمية والسلام على رسول الله صلى الله عليه ` آ له وسلم والدعاء بالمغفرة فى الدخول والخروج ، وزيادة التسليم ثابتة عند أبى داود في الحديث الأوّل وابن مردويه ، وزيادة التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم ، وعن ابن مردويه وقد تقدمت زيادة الصلاة ، فينبغي لداخل المسجد والخارج منه أن يجمع بين التسمية والصلاة والسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة داخلا ولأبواب الفضل خارجا ، ويزيد في الخروج سوال الفضل ، وينبغي أيضا أن يضم للى ذلك ما أخرجه أبوداود من حديث عبد الله بن عمروعن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان إذا دخل المسجد قال : أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم ، قال : فإذا قال ذلك قال الشيطان : حفظ منى سائر اليوم » وما أخرج الحاكم في المستدرك وقال : صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى _ فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم _ قال : هو المسجد إذا ♦دخلته فقل : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

باب جامع فيا تصان عنه المساجد وما أبيح فيها

١ _ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ فِي مَسْجِدٍ ضَالَّةً ، فَلَيْقُلُ : لأَدَّاهَا اللهُ إِلَيْكَ ، فَلَيْقُلُ : لأَدَّاهَا اللهُ إِلَيْكَ ، فَإِنَّ المَسَاجِدَ لَمْ تُنْبَنَ لِهَذَا »).

٢ (وَعَنَ * بُرَيْدَةَ أَن ۚ رَجُلا ً نَشَدَ فِي المَسْجِدِ فَقَالَ : مَن * دَعَا إِلَى الجَمَلِ الأَحْمَرِ ، فَقَالَ النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمٌ * : (الاوَجَدَاتَ إَنَّمَا بُنْيِتَ المَساجِدُ لِمَا بُنْيِتَ لَهُ) . رَوَاهُما أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنَ مَاحَة *) .

(قوله ينشد) بفتح الياء وضم الشين ، يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها ، وأنشدتها عرقتها ، والضالة تطلق على الذكر والأنثى والجمع ضوال كدابة ودواب ، وهي مختصة

بالحيوان ، ويقال لغير الحيوان ضائع ولقيط . قال ابن رسلان (قوله لاأداها الله إليك) فيه دليل على جواز الدعاء على الناشد في المسجد بعدم الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بتقيض قصده . قال ابن رسلان : ويلحق بذلك من رفع صوته فيه بما يقتضى مصلحة ترجع إلى الرافع صوته ، قال : وفيه النهى عن رفع الصوت بنشد الضالة وما في معناه من البيع والشراء والإجارة والعقود . قال مالك وجماعة من العلماء : يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره ، وأجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والحصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس لأنه مجمعهم ولابد لهم منه (قوله وإنما بنيت المساجد لما بنيت له) قال النووى : معناه لذكر الله والصلاة والعلم والمذا كرة في الحبر ونحوها . قال القاضي عياض : فيه دليل على منع الصنائع في المسجد . قال : وقال بعض شيوخنا : إنما يمنع من الصنائع الخاصة ، فأما العامة للمسلمين في دينهم فلا بأس بها ، وكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال إنه من باب البيع وهذا إذا كان بأجرة ، فإن كان بغير أجرة كان مكروها لعدم تحرزهم من الوسخ الذي يصان عنه المسجد ، وقد فإن كان بغير أجرة كان مكروها لعدم تحرزهم من الوسخ الذي يصان عنه المسجد ، وقد تقدم اختلاف الأحاديث في دخولهم المساجد في باب حمل المحدث .

٣ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ كَانَ كَالْجَاهِدِ وَمَنْ دَخَلَ لَيْتَعَلَّمَ خَنْيرًا أَوْ لَيُعَلَّمَهُ كَانَ كَالْجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَمَنْ دَخَلَ لِغَنْيرِ ذَلكَ كَانَ كَالنَّاظِرِ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ ، رَوَاهُ أَعْمَدُ وَآبُنُ مَاجَهُ ، وقالَ : هُو بِمَنْزِلَةِ النَّاظِرِ إِلَى مَتَاعٍ غَنْيرِهِ) .

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حاتم ابن إسماعيل عن حميد بن صخر عن المقبرى عن أبي هريرة فذكره ، وحاتم بن إسماعيل قد وثقه ابن سعد و هو صدوق كان يهم ، و بقية الإسناد ثقات ، وحميد بن صخر هو حميد الطويل الإمام الكبير (قوله مسجدنا هذا) فيه تصريح بأن الأجر المترتب على الدخول إنما يحصل لمن كان في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يصح إلحاق غيره به من المساجد التي هي دونه في الفضيلة لأنه قياس مع الفارق (قوله ليتعلم خيرا أو ليعلمه) فيه أن الثواب المذكور إنما يتسبب عن هذه الطاعة الحاصة لاعن كل طاعة . وفيه أيضا التنويه بشرف تعلم العلم وتعليمه لأنه هو الخير الذي لايقادر قدره ، وهذا إن جعل تنكير الخير للتعظيم . ويمكن إدراج كل تعلم وتعليم لخير أي خيركان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قربة يتعلمها الداخل أو يعلمها غيره . وفيه أيضا التسوية بين العالم والمتعلم ، والإرشاد إلى أن التعليم والتعلم في المسجد أفضل من سائر الأمكنة (قوله ومن دخل لغير ذلك الخ) ظاهره أن كل ما ليس فيه تعليم ولا تعليم ولا تعليم من أنواع الخير لايجوز فعله في المسجد ، ولا بد من تقييده بما عدا الصلاة فيه تعليم ولا تعليم من أنواع الخير لايجوز فعله في المسجد ، ولا بد من تقييده بما عدا الصلاة

والذكر والاعتكاف ونحوها مما ورد فعله فى المسجد أو الإرشاد إلى فعله فيه . والحديث يدل على أن المسجد لم يوضع لكل طاعة بل لطاعات مخصوصة لتقييد الخير فى الحديث بالتعليم والتعلم .

٤ - (وَعَنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قالَ : قالَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « لانتُقامُ الحُدُودُ فِي المَسَاجِدُ وَلا يُسْتَقَادُ فِيها » رَوَاهُ أَمْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِي) .

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن السكن والبيهتي . قال الحافظ فى التلخيص : ولا بأس بإسناده . وقال فى بلوغ المرام : إن إسناده ضعيف . وفى الباب عن ابن عباس عند الترمذى وابن ماجه ، وفيه إسماعيل بن مسلم المكى وهو ضعيف من قبل حفظه ، وعن جبير بن مطعم عند البزار ، وفيه الواقدى ، وعن عمروبن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه ابن لهيعة . والحديث يدل على تحريم إقامة الحدود فى المساجد ، وتحريم الاستقادة فيها لأن النهى كما تقرّر فى الأصول حقيقة فى التحريم ، ولا صارف له ههنا عن معناه الحقيقي .

٥ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ (إِذَا رأَيْثُمْ مَن يَبِيعُ أَوْ يَبَتَاعُ فِي المَسْجِدَ فَقُولُوا: لا أَرْبَحَ اللهُ بَجَارَتَكَ ، وَإِذَا رأَيْثُمْ مَن يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا : لارَدَّ اللهُ عَلَيْكَ ﴾ رَوَاه التَّرمذي وَإِذَا رأَيْثُمْ مَن يُنشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا : لارَدَّ اللهُ عَلَيْكَ ﴾ رَوَاه التَّرمذي ٢ - (وَعَن عَمْرُو بن شُعَيْب عَن أبيه عَن جَدِّه قال ﴿ نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَن الشَّراءِ وَالبَيْعِ فِي المَسْجِد ، وأن تُنشَدَ فِيهِ الضَّالَةُ ، وَعَن الجلق يَوْمَ الجُمعة قَبْل الصَّلاة ﴾ وقال المَّسْعة ، ولَيْسَ للنَّسائي فيه إنشادُ الضَّالَة) .

الحديث الأوّل أخرجه النسائى فى اليوم و الليلة ، وحسنه الترمذى . و الحديث الثانى حسنه الترمذى و صححه ابن خزيمة . قال الحافظ فى الفتح : وإسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب ، فمن يصحح نسخته يصححه . قال : وفى المعنى أحاديث لكن فى أسانيدها مقال انتهى . وعمروبن شعيب عن أبيه عن جده فيه ، مقال مشهور . قال الترمذى : قال محمد بن إسماعيل : رأيت أحمد وإسحق و ذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، قال : وقد سمع شعيب ابن محمد من عبد الله بن عمرو . قال أبوعيسى : ومن تكلم فى حديث عمروبن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث من صحيفة جده كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده . قال على بن عبد الله المدينى : قال يحيى بن سعيد : حديث عمرو بن شعيب عندنا واه . على بن عبد الله المدينى ، وابن ماجه والنسائى ، وعن أنس

عند الطبراني ، قال العراقي : ورجاله ثقات : وعن أبي هريرة من طريق أخرى غير التي في الباب عند مسلم : وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار ، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة ، وعن ابن مسعود عند البزار أيضا والطبراني ﴿ وعن ثوبان عند الطبراني أيضا ، وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يور ده ابن حبان فى الصحابة ولا ابن عبد البر ، وأورده ابن منده . وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا . وعن ابن عمر . عند ابن ماجه : وعن واثلة بن الأسقع عند ابن ماجه أيضًا . وعن عصمة عند الطبراني ، وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل: والحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء وإنشاد الضالة ، وإنشاد الأشعار ، والتحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، وقد تقدم الكلام في إنشاد الضالة . أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء إلى أن النهى محمول على الكراهة . قال العرانى : وقد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع فى المسجد لايجوز نقضه ، وهكذا قال الماوردى . وأنت خبير بأن حمل النهى على الكراهة يحتاج إلى قرينة صارفة عن المعنى الحقيتي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم وهو الحق ، وإجماعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لامنافاة بينه وبين التحريم فلا يصحّ جعله قرينة لحمل النهى على الكراهة . وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه لايكره البيع والشراء في المسجد ، والأحاديث تردّ عليه : وفرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يغلب ذلك ويكثر فيكره أو يقل فلاكراهة ، وهو فرق لادليل عليه . وأما إنشاد الأشعار في المسجد فحديث الباب و.ا في . معناه بدل ً على عدم جوازه . ويعارضه ما سيأتي من قصة عمر وحسان ، وتصريح حسان . بأنه كان ينشد الشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك حديث جابر بن سمرة الآتي ، وقد جمع بين الأحاديث بوجهين : الأوَّل حمل النهي على التنزيه والرخصة على بيان الجواز . والثاني حمل أحاديث الرخصة على الشعر الحسن المأذون فيه كهجاء حسان للمشركين ومدحه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك ، ويحمل النهى على التفاخر والهجاء ونحو ذلك ، ذكر هذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي . وقد بوب النسائي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال : باب الرخصة في إنشاد الشعر الحسن ، وقال الشافعي : الشعر كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح . وقد ورد هذا مرفوعا في غير ُ حديث ، فروى أبو يعلى عن عائشة قالت ﴿ سَئُلُ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَّمُ عَنْ الشعر فقال : هوكلام ، فحسنه حسن ، وقبيحه قبيح » قال العراقى : وإسناده حسن ، ورواه أيضا البيهتي في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال : وصله جماعة ، والصحيح عن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم مرسل : وروى الطبراني في الأوسط من رواية إسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن حبلة وبكر بن سوادة عِن عبد الله بن عمر قال : قال رسو ل الله صلى الله عليه وآ له وسلم ﴿ الشعر بمنز لهُ الكلام ﴿ ١٢ - نيل الا وطار - ٢

فحسنه كحسن الكلام، وقبيحه كقبيح الكلام. وقد جمع الحافظ بين الأحاديث بحمل النهى على تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين، وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك، ولكن حديث جابر بن سمرة الآتى فيه التصريح بأنهم كانوا يتذاكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية. قال: وقيل المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه. وأبعد أبو عبد الله البونى فأعمل أحاديث النهى وادّ عى النسخ في حديث الإذن ولم يوافق على ذلك، حكاه ابن التين عنه انتهى. وقد تقرر أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب، وقد أمكن هنا بلا تعسف كما عرفت. قال ابن العربى: لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع وإن كان فيه الخمر ممدوحة بصفاتها الخبيثة من طيب رائحة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها، وقد مدح فيه كعب أبن زهير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال * بانت سعاد فقلبى اليوم متبول * إلى قوله في صفة ريقها * كأنه منهل بالراح معلول *

قال العراقي : وهذه القصيدة قد رويناها من طرق لايصحّ منها شيء ، وذكرها ابن إسمى بسند منقطع ، وعلى تقدير ثبوت هذه القصيدة عن كعب وإنشادها بين يدى النيُّ صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد أو غيره فليس فيها مدح الخمر ، وإنما فيها مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال : و لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا لم يرفع به صوته بحيث يشوّش بِفَلْكَ عَلَى مَصْلٌ أَو قَارَى أَو مَنتظر للصلاة ، فان أدى إلى ذلك كره ، ولو قبل بتحريمه لم يكن بعيدًا. وقد قدمنًا ما يدل على النهى عن رفع الصوت في المساجد مطلقًا في باب عمل المخلفات . وأما التحلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة فحمل النهي عنه الجمهور على الكراهة ، وذلك لأنه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالتبكيريوم الجمعة والتراص في الصفوف الأوَّل فالأوَّل . وقال الطحاوى : التحلق المنهى عنه قبل الصلاة إذا عمَّ المسجد وغلبه فهومكروه ، وغير ذلك لابأس به . والتقييد بقبل الصلاة يدل على جوازه هعدها للعلم والذكر . والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازه في غيرها كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال « بينها رسول الله صلى الله عليه وآله في المسجد فأقبل ثلاثة نفر ، فأقبل اثنان إلى رسول الله وذهب واحد ، فأما أحدهما فرأى فرجة فى الحلقة فجلس فيها ، وأما الآخر فجلس خلفهم » الحديث : وأما التحلق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز : وفي حديث ابن مسعود « سيكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقاً خلقاً أمانيهم الدنيا فلا تجالسوهم ، فإنه ليس لله فيهم حاجة » ذكره العراق في هو الترمذي قال : وإسناده ضعيف فيه بزيغ أبو الخليل وهو ضعيف جدًا (قوله وعن الحلق) بفتح

المهملة ويجوز كسرها واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقة بإسكان اللام على غير قياس. وحكى فتحها أيضا كذا في الفتح .

٧ -- (وَعَن ْ سَهْلِ بْن سَعْد أَن اللهِ قَالَ (يَا رَسُول ُ اللهِ أَر أَيْت رَجُلًا ً وَاللهِ وَجَدَ مَعَ امْرأتِهِ رَجُلًا أَيتَهْ تُلُهُ ؟ الحكيث ، فتكلاعنا في المَسْجِدِ وأنا شاهد " هِ مُنَّفَّق " عَلَيهُ) .

الحديث سيأتى بطوله فى كتاب اللعان ، ويأتى شرحه إن شاء الله هنالك . وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز اللعان فى المسجد . وقد جعلت الهادوية إيقاعه فى غير المسجد مندوبا ولا وجه له ، أوالتعليل بأنه ربماكان مفضيا إلى الحد إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل ، لأن تسبب الحد عنه نادر لايستلزم وقوع الحد فيه .

٨ - (وَعَنَ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ ﴿ شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَكْسَرُ مِنْ أَمْدِ مِنْ إَمِائَةً مَرَّةً فِي المَسْجِدُ وأَصْحَابُهُ لَيْتَذَاكَرُونَ الشَّعْرَ وأشياءً مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ ، فَرُ بَّمَا تَبَسَمَ مَعَهُمْ ﴿ » رَوَاهُ أَمْمَدُ).

الحديث أخرجه أيضا الترمذي بلفظ «جالست النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة مرّة ، فكان أصحابه يتناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت فربما تبسم معهم » وقال : هذا حديث صحيح . والحديث يدل على جواز إنشاد الشعر في السجد ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

9 - (وَعَنْ سَعِبِهِ بِنْ المُسَيِّبِ قَالَ ﴿ مَرَّ مُعَرُ فِي المَسْجِدِ وحَسَّانُ فِيهِ يِنْشُكُ فَلَهُ وَلَيهِ مِنَ ۚ هُوَ حَنْيرٌ مِنْكَ ۚ ﴾ يَنْشُكُ فَلِهِ وَفِيهِ مِنَ ْ هُوَ حَنْيرٌ مِنْكَ ۚ ﴾ يُنْشُكُ فَلِه وَفِيهِ مِنَ ْ هُوَ حَنْيرٌ مِنْكَ ۚ ﴾ مُثَمَّ النَّفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةً فَقَالَ : أَنْشُدُكُ اللهَ أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَجِبْ عَنِّى اللَّهُمُ آيلَدُهُ بُرُوحِ القُدُسُ ؟ قالَ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَجِبْ عَنِّى اللَّهُمُ آيلَدُهُ بُرُوحِ القُدُسُ ؟ قالَ نَعَمْ ﴿ هُ مُتَّفَقَ مُ عَلَيْهِ ﴾ .

(قوله قال مرّ عمر) رواية سعيد لهذه القصة مرسلة عندهم ، لأنه لم يدرك زمن المرور» لكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد ، أو من حسان ، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرّة أخرى فحضر ذلك سعيد (قوله وفيه من هو خير منك) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قوله أنشدك الله) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة : أي سألتك الله ، والنشد بفتح النون وسكون المعجمة : التذكير (قوله أيده بروح القدس) أي قوه . وروح القدس المراد به هنا جبريل ، بدليل حديث البراء عند البخارى بلفظ «وجبريل معك » والمراد بالإجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »

وفى الترمذى عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا فى المسجد ، فيقوم عليه يهجو الكفار » وأخرجه الحاكم فى المسجد ، وقد تقدم حديث صحيح الإسناد . والحديث يدل على جواز إنشاد الشعر فى المسجد ، وقد تقدم الجمع بين حديث الباب وبين ما يعارضه .

١٠ - (وَعَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمْمِم عَنْ عَمَّه (أَنَّهُ رأى رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الأُخْرَى اللهُ عَلَيْهُ وَالله وَسَلَّمَ مُسْتَلْقيا فِي المَسْجِدِ وَاضِعا إِحْدَى رِجْلَيْهُ عَلَى الأُخْرَى المُتَعَلَّمُ عَلَيْهُ) .

(قوله واضعا إحدى رجليه على الأخرى) قال الخطابي فيه: إن النهى الوارد عن ذلك . قال منسوخ أو يحمل النهى حيث يخشى أن تبدو عورته ، والجواز حيث يؤمن من ذلك . قال الحافظ: الثانى أولى من اد عاء النسخ لأنه لايثبت بالاحتمال . وممن جزم به البيهتى والبغوى وغيرهما من المحلد ثين . وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ . ويمكن أن يقال إن النهى عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام " ، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك مقصور عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره ، صرح بذلك الحازرى . قال : لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصا به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جائز مطلقا . فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض ، فيجمع بينهما ، ثم ذكر نحو ما ذكره الحطابي . قال الحافظ: وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر ، لأن الحصائص لاتثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله كان لبيان الجواز، والظاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازرى من قصر الجواز عليه والظاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازرى من قصر الجواز عليه على الله عليه وآله وسلم ، إلا أن قوله : لكن لما صح أن عمر وعثمان المخ لايدل على الحواز مطلقا كما قال لاحتمال أنهما فعلا ذلك لعدم بلوغ النهى إليهما . والحديث يدل على جواز الاستلقاء في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرها لعدم الفارق .

يدن على بور الله بن عمر «أنّه كان ينام وهُو شابٌ عزب الأهل الله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواه البينخاري والنسائي لله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله والله صلى الله عليه وآله وأبو داود وأهمه ، ولفظه «كننا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ننام في المسجد ونقيل فيه و نحن شباب » قال البنخاري : وقال أبو قلابة عن أنس : قدم ره ط من عكل على النه على الله عليه وآله وسلم أبو قلابة عن أنس : قدم ره ط من عكل على النه على الله على الله عليه والم وسلم أمن المنافوا في الصفة » وقال قال عبد الرهمن بن أبى بكر : كان أصحاب الصفة الفقراء) ،

(قوله عزب) قال الحافظ : المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاى : وفي رواية البخارى « أعزب » وهي لغة قليلة مع أن القزّاز أنكرها . والمراد به الذي لازوجة له . وقوله « لاأهل له » تفسير لقوله « عزب » ويحتمل أن يكون من العام ً بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم . وقوله « في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » يتعلق بقوله « ينام » ورواية أحمد أدل على الجواز للتصريح فيها بأن ذلك كان فىزمن رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم . وقد أخرج البخارى حديث « إن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم جاء وعلى مضطجع في المسجد قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول : قم أبا تراب » وقد ذهب الجمهور إلى جواز النوم في المسجد . وروى عن ابن عباس كراهته إلا لمن يريد الصلاة، وعن ابن مسعود مطلقا ، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره ، وبين من لامسكن له فيباح (قوله وقال أبو قلابة عن أنس) هذا طرف من قصة العرنيين ، وقد ذكر ها البخارى في الطهارة من صحيحه ، ووصل هذا اللفظ المذكور هنا في المحاربين من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة (قوله قال عبدالرحمن) هو أيضا طرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوَّة . والصفة : موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه المساكين . وعكل بضم العين المهملة وإسكان الكاف : قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة فى بول ما يو كل لحمه .

۱۲ – (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتُ أَوْ أَصِيبَ سَعَدُ بَنْ مَعَاذِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ رَمَاهُ وَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ حَبَّانُ بِنْ الْعَرِقَةِ فِي الْأَكْحَلِ ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرِيْشٍ يُقَالُ لَهُ حَبَّانُ بِنْ الْعَرِقَةِ فِي الْأَكْحَلِ ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ خَيْمَةً فِي المَسْجِدِ لِيعَوْدَهُ مِنْ قَرِيبٍ » مُتَفَقَ عَلَيْهِ) .

(قوله حبان بن العرقة) بعين مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم قاف بعدها هاء التأنيث (قوله فى الأكحل) هو عرق فى اليد، وتمام الحديث فى البخارى «قالت فلم يرعهم وفى المسجد خيمة من بنى غفار إلا الدم يسيل إليهم، فقالوا: يا أهل الخيمة ماهذا الذى يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعد يغذو جرحه دما فمات فيها، يعنى الخيمة أو فى تلك المرضة » والحديث يدل على جواز ترك المريض فى المسجد، وإن كان فى ذلك مظنة لخروج شىء منه يتنجس به المسجد.

۱۳ - (وعَن ْ عَبَدُ الرَّ مُمَن بِن أَبِي بَـ ْكَمَرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عُلَيْهُ عَلَيْهُ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ وَ هَلَ مَنْكُمُ أَحَدٌ أَطْعَمَ اليَوْمَ مِسْكينا ؟ فَقَالَ أَبُو بَكُمٍ عَلَيْهُ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ وَ هَلَ مُنْكُمُ أَحَدٌ أَطْعَمَ اليَوْمَ مِسْكينا ؟ فَقَالَ أَبُو بَكُمٍ

وَخَلَتُ المَسْجِدَ فَاذَا أَنَا بِسَائِلَ بِسَأَلُ ، فَوَجَدْتُ كِسْرَةَ خُسْبَرٍ بَيْنَ بَدَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَخَذُ مُنَا فَدَ فَعَسْمُهَا إَلَيْهُ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

قال أبو بكر البزار: آهذا الحديث لانعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبى بكر آلا بهذا الإسناد، وذكر أنه روى مرسلا. قال المنذرى: وقد أخرجه مسلم في صحيحه والنسأني في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي بنحوه أتم منه. والحديث يدل على جواز المسالة عند الحاجة. وقد بوّب أبو داود في سننه لهذا الحديث فقال: باب المسألة في المساجد،

18 - (وَعَنْ عَبَيْدِ اللهِ بِنْ الحارِثِ قالَ ﴿ كُنْنَا نَاكُلُ عَلَى عَهَيْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهِ وَسَلَّمَ فِي المَسْجِيدِ الْخُنْبِزَ وَاللَّحْمَ ﴾ رَوَاهُ ابْنُ ماجَهُ ﴾ .

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: «حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب وحرملة ابن يحيي قالا : حدثنا عبد الله بن و هب قال : أخبر ني عمرو بن الحرث قال : حدثني سليان ابن زياد الحضرمي أنه سمع عبدالله بن الحرث فذكره ، وهوالاء كلهم من رجال الصحيح إلا يعقوب بن حميد ، وقد رواه معه حرملة بن يحيى . والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الأكل في المسجد ، وفيه أحاديث كثيرة : منها سكني أهل الصفة في المسجد الثابت في البخاري وغيره ، فإن كونهم لامسكن لهم سواه يستلزم أكلهم للطعام فيه ، ومنها حديث ربط الرجل الأسير بسارية من سواري المسجد المتفق عليه في بعض طرقه أنه استمرّ مربوطا ثلاثة أيام . ومنها ضرب الخيام فيالمسجد لسعد بن معاذ كما تقدّم ، وللسوداء التي كانت تقم المسجد كما في الصحيحين . ومنها إنزال وفد ثقيف المسجد وغيرهم ه والأحاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد متكاثرة . قال المصنف رحمه الله : وقد ثبت أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « أسر ثمامة بن أثال ، فربط بسارية في المسجد قبل إسلامه » وثبت عنه أنه نثر مالا جاء من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى . قلت ربط تُمَامَة ثابت في الصحيحين بلفظ « بعث النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فاغتسل ثم دخل فقال : أشهد أن لاإله إلا الله وأن محمدا رسول الله » . ونثر المال في المسجد وقسمته ثابت في البخاري وغيره بلفظ ﴿ أَتَّى النِّيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلم بمال من البحرين فقال : انثروه في المسجد » وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ه ثم ساق القصة بطولها . والحديثان يدلان على جواز ربط الأسير المشرك في المسجد والمسلم. عِالْأُولَى ، وعلى جواز قسمة الأموال في المساجد ونثرها فيها ،

باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهى المصلى

ا - (عَنْ أَنَسَ قَالَ ﴿ كَانَ قَرَامٌ لِعَائِشَةَ قَدْ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْنَهَا ﴾ فَقَالَ لَمُنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُمِيطِي عَتَّنَى قَرَامَكُ هَذَا ، فَقَالَ لَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ : أُمِيطِي عَتَّنَى قَرَامَكُ هَذَا ، فَإِنَّهُ لاتَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعَرْضُ لَى فِي صَلَانِي ، رَوَاهُ أَمْمَدُ وَالبُخارِيُّ) .

(قوله قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: ستر رقيق من صوف ذو ألوان كما تقدم وقوله أميطى) أى أزيلي وزنا ومعنى (قوله لاتزال تصاويره) في رواية للبخارى « لاتزال تصاوير » بحذف الضمير. قال الحافظ: كذا في روايتنا ، وللباقين بإثبات الضمير، قالى: والحاء على روايتنا في فإنه ضمير الشأن ، وعلى الأخرى يحتمل أن يعود على الثوب (قوله تعرض) بفتح أوله وكسر الراء: أي تلوح ، وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تتعرض. والحديث يدل على كراهة الصلاة في الأمكنة التي فيها تصاوير ، وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد ، والتصاوير نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاوير . و ل " الحديث أيضا على أن الصلاة لاتفسد بذلك ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم يعدها .

٢ - (وَعَنْ عُمْانَ بَنِ طَلَحَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ هُ عَا بَعَدْ دَخُولِهِ الكَعْبَةَ فَقَالَ : إِنَى كُنْتُ رَأَيْتُ قَرْ أَيْ الكَبْشِ حِينَ دَخَلْتُ البَيْتَ فَنَسَيتُ أَنْ آمَرُكَ أَنْ تُخَمِّرَهُما فَخَمِّرْهُما ، فانَّهُ لاينَبْغَي أَنْ يَكُونَ فِي قِبْلَة البَيْتِ شَيْءٌ يُلُهِى المُصلِّى » رَوَاه أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدً) .

الحديث أخرجه أبو داود من طويق منصور الحجبي قال : حدثني خالى عن أمى قالت معت الأسلمية تقول (قلت لعثمان : ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاك؟ قال : إنى نسبت أن آمرك أن تخمر القرنين ، فإنه ليس ينبغى أن يكون فى البيت شيء يشغل المصلى ، وخال صفوان المذكور فى الإسناد ، قال ابن السرّاج : هو مسافع ابن شيبة ، وأم منصور المذكورة هى صفية بنت شيبة القرشية العبدرية ، وقد جاءت مساة فى بعض طرق هذا الحديث واختلف فى صحبتها ، وقد جاءت أحاديث ظاهرة فى صحبتها . وعثمان بن طلحة المذكور هوالقرشي العبدري الحجبي بفتح الحاء المهملة و بعدها من صحبتها . وعثمان بن طلحة المذكور هوالقرشي العبدري الحجبي بفتح الحاء المهملة و بعدها من بنى عبدالدار ، وإليهم حجابة الكعبة . وقد اختلف في هذا الحديث ، فروى عن منصور عن خاله من بنى عبدالدار ، وإليهم حجابة الكعبة . وقد اختلف في هذا الحديث ، فروى عن منصور عن خاله من عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان ، وروى عنه عن خاله عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان ، وروى عنه عن خاله عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان ، وروى عنه عن خاله عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان ، وروى عنه عن خاله عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان ، وروى عنه عن خاله عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان ، وروى عنه عن خاله

عنى امرأة من بنى سليم ، ولم يذكر أمه ، والأسلمية المذكورة لم أقف على اسمها ، والحديث يدل على كراهة تزيين المحاريب وغيرها مما يستقبله المصلى بنقش أو تصوير أو غيرهما مما يلهى ، وعلى أن تخمير التصاوير مزيل لكراهة الصلاة فى المكان الذى هى فيه لارتفاع العلة وهى اشتغال قلب المصلى بالنظر إليها ، وقد أسلفنا الكلام فى التصاوير وفى كراهية زخرفة المساجد (قوله قرنى الكبش) أى كبش إبراهيم الذى فدى به إسماعيل ،

باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلى إلا لعذر

١ - (عَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَنْدُمُ فَي الْمَسْجِدِ فُنُودِيَ بِالصَّلاةِ فَلا يَخْرُجُ أَحَدُ كُمُ حَتَّى يَصَلَّى الرَّوَاهُ أَحْمَدُ).

٢ – (وَعَنَ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ (خَرَجَ رَجُلُ مِنَ المَسْجِدِ بَعْدَ مَا أَذَنَ فِيهِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةً: أَمَّا هَذَا فَقَدَ عَصَى أَبا القاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ ﴿ وَاللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴾ رَوَاهُ الجَماعَةُ إلا البُخارِيُّ) .

الحديث الأوّل روى من طريق ابن أبى الشعثاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة > ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب ، قاله ابن سيد الناس فی شرح الترمذی بعد أن روی الحدیث بإسناده ولم يتكلم فيه . وأما الحديث الثانی فروی عن بعضهم أنه موقوف . قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون فيه انتهى . رفي إسناده إبراهيم بن المهاجر ، وقد وثق وضعف ، وأخرج له الجماعة إلا البخارى . وفي الرواة من يسمى إبراهيم بن مهاجر ثلاثة : هذا أحدهم وهو البجلي الكوفى ، والثاني المدني مولى سعد بن أبي وقاص ، والثالث الأزدى الكوفي . وفي الباب عن عثمان بلفظ قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم « من أدرك الأذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لايريد الرجعة فهو منافق » رواه ابن سنجر والزيد وفي أحكامه وابن سيدالناس في شرح الترمذي ، وأشار إليه الترمذي في جامعه . والحديثان يدلان على تحريم الحروج من المسجد بعد سماع الأذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة إليه حتى يصلى فيه تلك الصلاة ، لأن ذلك المسجد قد تعين لتلك الصلاة. قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم أن لايخرج أحد من المسجد إلا من علم أن يكون على غير وضوء أو أمر لابد منه ، ويروى عن إبراهيم النخعي أنه قال : يخرج ما لم يأخذ للمؤذن في الإقامة وهذا عندنا لمن له عذر في الجروج منه انتهى . قال ابن رسلان في شرح السنن : إن الخروج مكروه عند عامة

أهل العلم إذا كان لغير عدّر من طهارة أو نحوها وإلا جاز بلاكراهة : قال القرطبي : هذا محمول على أنه حديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدليل نسبته إليه وكأنه سمع ما يقتضى تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان فأطلق لفظ المعصية عليه .

أبواب استقبال القبلة باب وجوبه للصلاة

الله والله وسَلَمَ « فإذا قُمْتَ إلى الصَّلاة فأسبيغ الوُضُوءَ أَثُمَّ اسْتَقْبِلِ عِلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَمَ « فإذا قُمْتَ إلى الصَّلاة فأسبيغ الوُضُوءَ أَثُمَّ اسْتَقْبِلِ القَبْلَة فكسَبِغ الوُضُوءَ أَثُمَّ اسْتَقْبِلِ القَبْلَة فكسَبَرْ ») .

هذا الحديث الذي أشار إليه المصنف هو حديث المسيء، وسيأتي في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ، ويأتى إن شاء الله شرحه هنالك ، وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف هو لفظ مسلم ، وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو إجماع المسلمين إلا في حالة العجز أو في الخوف عند التحام القتال أو في صلاة التطوّع كما سيأتي . وقد دلُّ على الوجوب القرآن والسنة المتواترة . وفي الصحيح من حديث أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لاإله إلاالله ، فاذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا ، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عزّ وجلّ » . وقالت الهادوية : إن استقبال القبلة من شرط صحة الصلاة ، وقد عرَّفناك فيما سبق أن الأوامر بمجرّدها لاتصلح للاستدلال بها على الشرطية إلا على القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، ولكن ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذي أخرجه التر مذى وأحمد والطبراني من حديث عامر بن ربيعة بلفظ « كنا مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة ، فلم ندر أين القبلة ، وصلى كلّ رجل منا على خياله ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبيّ صلى ألله عليه وآله وسلم ، فنزل ـ فأينما تولوا فثمّ وجه اللهـ، فإن الاستقبال لوكان شرطا لوجبت الإعادة في الوقت وبعده ، لأن الشرط يؤثر عدمه في العدم مع أن الهادوية يو افقوننا في عدم وجوب الإعادة بعد الوقت وهويناقض قولهم: إن الاستقبال شرط ، وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين ولكن له شواهد تقوّيه : منها حديث جابر عند البيهقى بلفظ « صلينا ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة ، فلما انصرفنا نظر نا فإذا نحن قد صلينا إلى غير القبلة ، فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : قد أحسنتم ولم يأمرنا أن نعيد ، وله طريق أخرى عنه بنحوه هذه ، وفيها أنه قال صلى الله عليه

وآله وسلم (قد أجزأت صلاتكم) ولكنه تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد الله العرزى عن عطاء وهما ضعيفان ، وكذا قال الدار قطنى : قال البيهتى ، وكذلك روى عن عبد الملك العرزى عن عطاء ؛ ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال : ولا نعلم لهذا الحديث إسنادا صحيحا قويا ، والصحيح أن الآية إنما نزلت في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم ، وسيأتى ذلك في باب تطوع المسافر . ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الأوسط بلفظ «صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غيم في السفر إلى غير القبلة ، فلما قضى الصلاة وسلم تجلت الشمس ، فقلنا : يارسول الله صلينا إلى غير القبلة ، فقال : قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله عز وجل " وفي إسناده أبوعبلة واسمه شمر بن عطاء ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات . وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها . وفي حديث معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو أصرح في الدلالة على عدم الشرطية ، وفيها أيضا رد " لمذهب من فرق في وجوب الإعادة بين بقاء الوقت وعدمه .

٢ - (وَعَنَ ابْنَ مُعَرَ قَالَ ﴿ بَيْنَمَ النَّاسُ بِقُبًا فِي صَلاة الصَّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ أَتَ فَقَالَ : إِنَّ النَّبِي صَلَّلِي اللهُ عليه وآله وَسَلَّمَ قَدَ أُنْزِلَ عَلَيهُ اللَّيْلَةَ قُرالًا فَقَالُ : إِنَّ النَّبِي صَلَّلِي اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرالًا فَ وَالْتَ وُجُوهُهُمْ قُرَلًا أَنْ يَسْتَقَبْلُ القَبْلَةَ فَاسْتَقْبُلُوها وكانت وُجُوههُمُ أَوْراً إلى الكَعْبَة ﴿) مُتَّفَقَ عَلَيْهِ ﴾ :
 إلى الشَّامِ فاسْتَدَارُوا إلى الكَعْبَة ﴿) مُتَّفَقَ عَلَيْهِ ﴾ :

" - (وَعَن ْ أَنَس (أَن َ رَسُولَ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيهُ وآله وَسَلَم كَانَ يَصُلِّى تَحُو بَيْتِ المَقْدُسِ فَنزَلَت ْ - قَد ْ نَرَى تَقَلَّبُ وَجَهْكَ فِي السَّماءِ فَلَنُولِيَنَكَ قَبِلَة تَرْضَاها فَوَل وَجهْكَ شَطرَ المَسْجِد الحَرَام - فَمَر َّ رَجُلٌ مِن ثَبني سَلَمَة وَهُم ْ رُكُوع فِي صَلاة الفَجْرِ وَقَد ْ صَلَّوْاً رَكُعة "، فَنادَى : ألا مِن القَبِلْلة قَد ْ حُولَت ، فَالُوا كَمَا هُم ْ تَحْو القَبِلْلة ي رَوَاه أَحْمَد ومُسُلِم " وَأَبُو دَاوُد) .

وفى الباب عن البراء عند الجماعة إلا أبا داود . وعن ابن عباس عند أحمد والبزار والطبراني قال العراقى : وإسناده صحيح . وعن عمارة بن أوس عند أبي يعلى في المسند والطبراني في الكبير . وعن عمرو بن عوف المزنى عند البزار والطبراني أيضا . وعن سعد بن أبي وقاص عند البيه في وإسناده صحيح . وعن سهل بن سعد عند الطبراني والدار قطني . وعن عمان بن حنيف عند الطبراني أيضا . وعن عمارة بن رويبة عند الطبراني أيضا . وعن أبي سعيد بن المعلى عند البزار والطبراني أيضا . وعن تويلة بنت أسلم عند الطبراني أيضا (قوله في صلاة

الصبح) هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بلفظ « وهم ركوع في صلاة الفجر » وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ « فوجدهم يصلون صلاة الغداة » وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ « فصلى رجل معه العصر » وساق الحديث ، وهو مصرّح بذلك في أرواية البخاري من حديث البراء ، و ليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء . وفي حديث عمارة بن أوس أن التي صلاها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى الكعبة إحدى صلاتى العشى ، وهكذا فى حديث عمارة بن رويبة وحديث تويلة ، وفى حديث أبى سعيد ابن المعلى أنها الظهر . والجمع بين هذه الروايات أن من قال إحدى صلاتى العشى شك مل هي الظهر أو العصر ؟ وليس من شك حجة على من جزم ، فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر ، وبعضهم قال العصر ، ووجدنا رواية العصر أصحّ لثقة رجالها وإخراج البخارى لها في صحيحه . وأما حديث كونها الظهر فني إسنادها مروان بن عثمان وهو مختلف فيه . وأما رواية أن أهل قباء كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطأ الخبر عنهم إلى صلاة الصبح. قال ابن سعد في الطبقات حاكيا عن بعضهم : إن ذلك كان بمسجد المدينة ، فقال ﴿ ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه وكان معه المسلمون » ويكون المعنى برواية البخاري أنها العصر : أي أن أوَّل صلاة صلاها إلى الكعبة كاملة صلاة العصر (قوله إذ جاءهم آت) قيل هوعباد بن بشر، وقيل عباد بن نهيك، وقيل غيرهما (قوله فاستقبلوها) بفتح الموحدة للأكثر : أي فتحوُّلوا إلى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قباء ، ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه . وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الأمر ، ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ « ألا فاستقبلوها » (قوله وكانت وجوههم) هو تفسير من الراوى للتحوّل اللذكور ، والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان ، وقد وقع بيان كيفية التحوّل في خبر تويلة قالت « فتحوّل النساء مكان الرجال ، والرجال مكان النساء » قال الحافظ : وتصويره أن الإمام تحوّل من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد ، لأن من استقبل الكعبة استدبر بیت المقدس ، وهو لو دار فی مکانه لم یکن خلفه مکان یسع الصفوف ، و کما تحوُّل الإمام تحوَّلت الرجال حتى صاروا خلفه ، وتحوَّل النساء حتى صرن خلف الرجال ، وهذا يستدعى عملا كثيرا في الصلاة ، فيحتمل أن ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة ، أو وقعت الخطوات غير متوالية عند التحوّل بل وقعت مفرّقة .

﴾ وللحديث الأوَّل فوائد : منها أن حكم الناسخ لايثبت في حقَّ المكلف حتى يبلغه

لأن آهل قباء لم يومروا بالإعادة ؟ ومنها جواز الاجتهاد فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى أمر القبلة ، لأن الأنصار تحوّلوا إلى جهة الكعبة بالاجتهاد ، ونظره الحافظ قال ؛ يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص " سابق . و منها جواز تعليم من ليس فى الصلاة من هو فيها . ومنها جواز السلح من ليس فى الصلاة من هو فيها . ومنها جواز السلح الثابت بطرو العلم والقطع بخبر الواحد ، و قريره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكرعلى أهل قباء عملهم بخبر الواحد . وأجيب عن ذلك بأن الخبر المدخول الحرق بالقرائن والمقد مات التي أفادت القطع لكونه فى زمن تقلب وجهه فى السهاء ليحوّل إلى جهة الكعبة ، وقد عرفت منه الأنصار ذلك بملازمتهم له ، فكانوا يتوقعون حدوثه ، ليحوّل إلى جهة الكعبة أخر : منها أن النسخ بخبر الواحد كان جائزا على عهد النبي صلى الله وأجاب العراقى بأجوبة أخر : منها أن النسخ بخبر الواحد كان جائزا على عهد النبي صلى الله التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم أعلم الناس بإطالته وإيجازه ، وأعرفهم بوجوه إعجازه ، ومنها أن العمل بخبر الواحد مقطوع به ، ثم قال : الصحيح أن النسخ للمقطوع بالمظنون ومنها أن العمل بخبر الواحد مقطوع به ، ثم قال : الصحيح أن النسخ للمقطوع بالمظنون كنسخ نص "الكتاب أو السنة المتواترة بخبر الواحد جائز عقلا وواقع سمعا فى عهد النبي كنسخ نص "الكتاب أو السنة المتواترة بخبر الواحد جائز عقلا وواقع سمعا فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزمانه ، ولكن أجمعت الأمة على منعه بعد الرسول فلامخالف فيه وإنما الخلاف في تجويزه في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم انتهى .

ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال: وهو حجة فى قبول أخبار الآحاد انتهى ، وذلك لأنه أجمع عليه الذين بلغ إليهم ، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل روى الطبرانى فى آخر حديث تويلة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فيهم و أولئك رجال آمنوا بالغيب » :

باب حجة من رأى فرض البعيد إصابة الجهة لاالعين

المَشْرِق وَالمَغْرِبِ قبِلْلَةٌ » رَوَاهُ أَبْنُ مَاجِه وَالنِّرْمِنْدِي وَصَحَّحَهُ ؛ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ المَشْرِق وَالمَغْرِبِ قبِلْلَةٌ » رَوَاهُ أَبْنُ مَاجِه وَالنِّرْمِنْدِي وَصَحَّحَهُ ؛ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ المَصَّلاةُ وَالسَّلامُ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيْوب « وَلَكُنِ " شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا « يُعَضَّدُ ذلك) ؛ الحديث الأوّل أخرجه الترمذي وابن ماجه من طبيق أبي معشر ، وقد تابع أبا معشر عليه على بن ظبيان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل . قال : ولا أعلم يرويه عن عحمد بن عمرو غير على " بن ظبيان وأبي معشر ، وهو بأبي معشر أشهر منه بعلي "بن ظبيان وأبي معشر ، و هو بأبي معشر أشهر منه بعلي "بن ظبيان أو أبي معشر ، و ولك ابن معين فيه إنه ليس بشيء ، وقول قال : ولعل على "بن ظبيان سرقه منه ، وذكر قول ابن معين فيه إنه ليس بشيء ، وقول المنشائي متروك الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبوجعفر الرازي ، رواه البيهتي في الحلافيات المنسائي متروك الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبوجعفر الرازي ، رواه البيهتي في الحلافيات المنسائي متروك الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبوجعفر الرازي ، رواه البيهتي في الحلافيات المنسون متروك الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبوجعفر الرازي ، رواه البيهتي في الحلافيات المنسون متروك الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبوجعفر الرازي ، رواه البيهتي في الحلافيات المنسون متروك الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبوجعفر الرازي ، رواه البيه المنسون فيه إنه المنسون في الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبو المنسون فيه إنه المنسون في الحديث في العليه أيضا أبو المنسون فيه إنه المنسون في الحديث ، وقد تابعه عليه أيضا أبو المنسون في المنسون في المنسون فيه إنه المنسون في الم

وأبوجعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم . وقال أحمد والنسائي : ليس بقويٌّ . وقال العلاسي : سيئ الحفظ : وأبومعشر المذكور ضعيف . والحديث رواه أيضا الحاكم والدار قطني ، وقد أخرج الحديث الترمذي من طريق أخرى غير طريق أبي معشر ، وقال: حديث حسن صحيح ، وقد خالفه البيهتي فقال بعد إخراجه من هذه الطريق : هذا إسناد ضعيف ، فنظرنا في الإسناد فوجدنًا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق قد. تَفْرَد به عن المقبري . وقد اختلف فيه ، فقال عليُّ بن المديني : إنه روى أحاديث مناكير ، ووثقه ابن معين وابن حبان ، فكان الصواب ما قاله الترمذي . وأما الحمديث الثاني : أعنى حديث أني أيوب فهو متفق عليه ، وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي . وفي الباب عن ابن عمر عند البيهتي . وفي الباب أيضا من قول ابن عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهتي . ومن قول على عند ابن أبي شيبة. ومن قول عثمان عند ابن عبد البر في التمهيد. ومن قول ابن عباس أشار إلى ذلك الترمذي . والحديث يدل على أن الفرض على من بعد عن الكعبة الجلهة لاالعين ، وإليه ذهب مالك وأبوحنيفة وأحمد ، وهو ظاهر مانقله المزنى عن الشافعي، وقد قال الشافعي أيضا : إن شطر البيت وتلقاءه وجهته واحد في كلام العرب ، واستدلُّ لذلك أيضًا بحديث أخرجه البيهتي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (البيت قبلة لأهل المسجد ، والمسجد قبلة لأهل الحرم ، والحرم قبلة لأهل الأرض مشارقها ومغاربها من أمتي » قال البيهتي : تفرّد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف . قال : وروى بإسناد آخر ضعيف لايحتج بمثله . وإلى هذا المذهب ذهب الأكثر ، وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى أن فرض من بعد العين وأنه يلزمه ذلك بالظن ۖ لحديث أسامة بن زيد (أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فيه حتى خرج ، فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبلة وقال : هذه القبلة » ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا ، وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة التطوع في الكوبة من ترجيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة . وقد اختلف في معنى حديث الباب الأوّل ، عَمَالَ العراقي : ليس عاما في سائر البلاد ، وإنما هو بالنسبة إلى المدينة المشرّفة وما وافق قبلتها ، وهكذا قال البيهتي في الخلافيات ، وهكذا قال أحمد بن خالويه الوهبي . قال : ولسائر البلدان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك. قال ابن عبد البر : وهذا صحيح لامدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه . وقال الأثوم : سألت أَحمد أبن حنبل عن معنى الحديث فقال: هذا في كل البلدان إلا بمكة عند البيت فإنه إن زان عنه شيئا وإن قل فقد ترك القبلة ، ثم قال : هذا المشرق وأشار بيده ، وهذا المغرب وأشار هيله ، وما بينهما قبلة ، قلت له : فصلاة من صلى بينهما جائزة ؟ قال نعم، وينبغي أن مِتحرّى الوسط : قال ابن عبد البر : تفسير قول أحمد هذا في كل البلدان ، يريد أن البلدان

كلها لأهلها في قبلتهم مثل ما لمن كانت قبلتهم بالمدينة الجنوب التي يقع لهم فيها الكتبة فيستقبلون جهتها ، ويتسعون يمينا وشمالا فيها ما بين المشرق والمغرب ، يجعلون المغرب عن أيمانهم ، والمشرق عن يسارهم ، وكذلك لأهل البين من السُّعة في قبلتهم مثل ما لأهل المدينة ما بين المشرق والمغرب إذا توجهوا أيضا قبل القبلة ، إلا أنهم يجعلون المشرق عن أيمانهم والمغرب عن يسارهم وكذلك أهل العراق وخراسان لهم من السعة في استقبال القبلة مابين الجنوب والشمال مثل ماكان لأهل المدينة من السعة فيما بين المشرق والمغرب. وكذلك ضد العراق على ضد ذلك أيضا . وإنما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام وهي لأهل مكة أوسع قليلائم هي لأهل الحرم أوسع قليلا ، ثم هي لأهل الآفاق من السعة على حسب ماذكرنا اهيا قال الترمذي: قال ابن عمر: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة . وقال ابن المبارك : مابين المشرق و المغرب قبلة هذا لأهل المشرق . و اختار ابن المبارك التياسر لأهل مرواه . وقد استشكل قول ابن المبارك من حيث إن كان من بالمشرق إنما يكون قبلة المغرب ، فإن مكة بينه وبين المغرب . والجواب عنه أنه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا ، فإن قبلتهم أيضا بين المشرق والمغرب قبلة لأهل العراق . قال : وقد ورد مقيدا بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة « ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل العراق » رواه البيهتي في الخلافيات . وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال : إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة لأهل المشرق . ويدل ﴿ على ذلك أيضا تبويب البخاري على حديث أبي أيوب بلفظ « باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلة » قال ابن بطال في تفسير هذه الترجمة : يعني وقبلة مشرق الأرض كلها إلا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخطُّ المارّ عليها من المشرق إلى المغرب، فحكم مشرق الأوض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف عند الغائط ، لأنهم إذا شرَّقوا أو غرَّبوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها . قال : وأما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخطّ المـارّ عليها من شرقها إلى مغربها فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث ، ولايصحًّ إلهم أن يشرقوا ولا أن يغرَّبُوا ، لأنهم إذا شرَّقُوا استدبروا القبلة ، وإذا غرَّبُوا استقبلوها ، وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة ، إذ العلة فيه مشتركة مع المشرق ، فاكتنى بذكر المشرق عن المغرب ، لأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ، وبلاد الإسلام في جهة مغرب الشمس قليل. قال: وتقدير الترجمة بأن قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس فىالتشريق ولا فىالتغريب : يعنى أنهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا بمواجهين للقبلة ولا مستدموين لها 4 والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريق ، وأنشد ثعلب في المجالس ت • أبعد مغربهم تجدا وساحتها • قال ثعلب : معناه أبعد تغريبهم انتهى ،

وقد أطلنا الكلام فى تفسير معنى الحديث لأنه كثيرا ما يسأل عنه الناس ويستشكلونه لاسيا مع زيادة لفظ لأهل المشرق .

باب ترك القبلة لعذر الخوف

الحديث ذكره البخارى فى تفسير سورة البقرة ، وأخرجه مالك فى الموطأ . وقاله فى آخره : قال نافع : لاأرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ورواه ابن خزيمة وأخرجه مسلم وصرّح بأن الزيادة من قول ابن عمر ، ورواه البيهتي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . وقال النووى فى شرح المهذاب : هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لاتفسير للآية . وقد أخرجه البخارى فى صلاة الخوف بلفظ : وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « وإذا كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا » . والحديث يدل على أن صلاة الخوف لاسيما إذا كثر العدو تجوز طب الإمكان ، فينتقل عن القيام إلى الركوع ، وعن الركوع والسجود إلى الإيماء ، ويحوز ترك ما لايقدر عليه من الأركان . وبهذا قال الجمهور ، لكن قالت المالكية : ويجوز ترك ما لايقدر عليه من الأركان . وبهذا قال الجمهور ، لكن قالت المالكية : لايصنعون ذلك إلا إذا خشى فوات الوقت ، وسيأتى للمصنف فى باب الصلاة فى شدة الخوف نحو ما هنا ، ويأتى شرحه هنالك إن شاء الله .

باب تطوع المسافر على مركوبه حيث توجه به

ا - (عن ابن محر قال «كان النّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم يسبّع على راحلته قبل أي وسلّم يسبّع على راحلته قبل أي وجهة توجه ويوثر عليها غير أنه لايصلل عليه وهو الا المكتوبة » متنفق عليه . وفي رواية «كان يصلى على راحلته وهو مقبل مقبل من مكة إلى المدينة حيثه توجهت به ، وفيه نزلت وأينه تولوا المحدينة حيث والتر مذي وصحّحه).

الحديث قد تقدم شرحه ، والكلام على فقهه فى باب صلاة الفرض على الراحلة ، لأن المصنف رحمه الله ذكره هنالك بنحو ما هنا من حديث عامر بن ربيعة . ولفظ الرواية

الآخرة فى الترمذى وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم صلى إلى بعيره أو راحلته ، وكان يصلى على راحلته حيثًا توجهت به » ولم يذكر نزول الآية (قوله حيثًا توجهت به) قيدت الشافعية الحديث بالمذهب فقالت : إذا توجهت به نحو مقصده ، وأما إذا توجهت به إلى غير مقصده ، فإن كان إلى جهة القبلة لم يضره ، وإن كان إلى غير ها بطلت صلاته ، وقد تقدم فى أوّل أبواب الاستقبال ما يدل على أن الآية نزلت فى صلاة الفريضة ، ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم :

٧ - (وَعَن ْ جَابِرٍ قَالَ ﴿ رَأَيْتُ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى وَهُو عَلَى رَاحِلَتِهِ النَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةً ، وَلَكِن ْ يَخْفِضُ السَّجُودَ مِنَ الرَّكُوعِ ويدُو مِن أَيْمَاءً ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ ؛ وفي لَفْظ ﴿ بَعَشَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ وَسَلِّمَ فِي حَاجَة فَجِئْتُ وَهُو يُصَلِّى عَلَى رَاحِلَتِهِ تَحْوَ المَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ المَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ الْمَشْرِقِ وَالسَّجُودُ اللَّهُ مِنَ الرُّكُوعِ ﴾ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمَرْمِذِي قُومَ صَحَّحَهُ ﴾ ،

الحديث أخرجه البخارى عن جابر ولكن بلفظ «كان يصلى التطوّع وهو راكب » وفى لفظ «كان يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » وأخرجه أيضا مسلم بنحو ذلك . وفى الباب عن جماعة من الصحابة ، وقد قدمنا فى باب صلاة الفرض على الراحلة أنه يجوز التطوّع عليها للمسافر بالإجماع ، وقدمنا الخلاف فى جواز ذلك فى الحضر وفى جواز صلاة الفريضة . والحديث يدل على أن سجود من صلى على الراحلة يكون أخفض من ركوعه ، ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ، ولابذل غابة الوسع فى الانحناء ، بل يخفض سجوده بمقدار يفترق به السجود عن الركوع .

س _ (وَعَنْ أَنَسَ بِنْ مَالِكُ قَالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّى عَلَى رَاحِلَته تَطُوعًا اسْتَقْبُلَ القبللة فَكَ تَبرَ لِلصَّلاةِ مُمْ خَلَّى عَنْ رَاحِلَته فَصَلَّى حَيْثُمْ تَوَجَّهَتْ بِهِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأبو داوُدَ).

الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا . وأخرجه أيضا النسائى من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، وقال : حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف . وأما أبو داو د فأخرجه من رواية الجارود بن أبى سبرة عن أنس . والحديث يدل على جواز التنفل على الراحلة ، وقد تقدم الكلام على ذلك ، وعلى أنه لابد من الاستقبال حال تكبيرة الإحرام ، هم لايضر الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا ، الله المنا الحروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا ، الله المنا ال

أبواب صفة الصلاة

باب افتراض افتتاحها بالتكبير

ا - (عَن ْعَلِى بْنِ أَبِي طَالِبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَن النَّبِي صلَّى اللهُ عليه وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ (مِفْتَاحُ الصَّلاةِ الطَّهُورُ ، و تَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ ، و تَحْليلُها التَّسْلِيمُ » رَوَاهُ الحَمْسَةُ إلا النَّسَائَى ، وَقَالَ النَّرْمِذِي : هَذَا أَصَح شَي عِ فِي هَذَا اللهِ وأَحْسَن ُ) .
 البابِ وأحْسَن ُ) .

الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبزار والحاكم وصححه وابن السكن من حديث عبد الله أبن محمد بن عقيل عن أبن الحنفية عن على ". قال البزار: لانعلمه عن على إلا من هذا الوجه وقال أبو نعيم : تفرَّد به ابن عقيل . وقال العقيلي في إسناده : لين . وقال وهو أصح من حديث جابر الآتي . وعكس ذلك ابن العربي فقال : حديث جابر أصح شيء في هذا الباب والعقيلي أقعد منه بمعرفة الفن". وقال ابن حبان : هذا حديث لايصح لأن له طريقين إحداهما عن على وفيه ابن عقيل وهو ضعيف . والثانية عن أبي نضرة عن أبي سعيد تفرّد به أبو سفيان عنه . وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني ، وفي إسناده أبو يحبى القتات وهو ضعيف . وقال ابن عدى : أحاديثه عندى حسان . وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه ، وفي إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف . ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثورى عن أبي سعيد وهو معلول. قال الحافظ: وفي الباب أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني ، وفي إسناده الواقدي . وعن ابن عباس عند الطبراني أيضًا وفى إسناده نافع بن هرمز وهو متروك. وعن أنس عند ابن عدى ، وفي إسناده أيضا نافع ابن هرمز . وعن عبد الله بن مسعود عند أبى نعيم . قال الحافظ : وإسناده صحيح وهو موقوف . وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ «كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله ربّ العالمين » الحديث ، وآخره « وكان يختم الصلاة بالتسليم » . وروى الحديث الدارقطني من حديث أبي إسحق والبيهتي من حديث شعبة ، وهذه الطرق يقوّى بعضها بعضا ، فيصلح الحديث للاحتجاج به (قوله مفتاح) بكسر الميم ، والمراد أنه أول شيء يفتتح به من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها (قوله الطهور) بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أوَّل الكتاب ، وفي رواية « الوضوء مفتاح الصلاة » (قوله و تحريمها التكبير) فيه دليل على أن افتتاح الصلاة لايكون إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار ، وإليه ذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة : تنعقد الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم . والحديث يردُّ عليه لأن الإضافة في قوله تحريمها تقتضي الحصر ، فكأنه قال جميع تحريمها التكبير : أي انحصرت

صحة تحريمها فى التكبير لاتحريم لها غيره كقولهم: مال فلان الإبل وعلم فلان النحو. وفى الباب أحاديث كثيرة تدل على تعين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وأله وسلم وفعله . وعلى هذا فالحديث يدل على وجوب التكبير ، وقد اختلف في حكمه ، فقال الحافظ : إنه ركن عند الجمهور وشرط عند الحنفية ، ووجه عند الشافعي ، وسنة عند الزهرى . قالى ابن المنذر : ولم يقل به أحد غيره . وروى عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ، ولم يثبت عن أحد منهم تصريحا ، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعا : يجزيه تكبيرة الركوع . قال الحافظ : نعم نقله الكرخي من الحنفية عن ابن علية وأبي بكر الأصم ومخالفتهما الجمهور كثيرة . وذهب إلى الوجوب جماعة من السلف ، قال في البحر : إنه فرض إلا عني نفاة الأذكار والزهرى . ويدل على وجوبه ما فى حديث المسىء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بلفظ « فإذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر ، وعند الجماعة من حديثه بلفظ « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » وقد تقرّر أن حديث لملسىء هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة ، وأن كلِّ ما هو مذكور فيه واجب ، وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدلُّ على وجوبه ففيه خلاف سنذكره إن شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكره فيه المصنف، ويدل لشرطية حديث رفاعة في قصة المسيء صلاته عند أبي داود بلفظ ﴿ لاتتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ﴾ ووراه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله أكبر » والاستدلال بهذا على الشرطية صحيح إن كان نغي التمام يستلزم نغي الصحة وهوالظاهر ، لأنا متعبدون بصلاة لانقصان فيها ، فالناقصة غير صحيحة ، ومن أدَّعي صحتها فعليه البيان ، وقد جعل صاحب ضوء النهار نفي التمام هنا هو نني الكمال بعينه ، واستدلُّ على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء « فإن انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك » وأنت خبير 'بأن هذا من محل النزاع أيضًا . لأنا نقول : الانتقاص يستلزم عدم الصحة لذلك الدليل الذي أسلفناه ، ولا نسلم أن ترك مندوبات الصلاة ومسنوناتها انتقاص منها ، لأنها أمور خارجة عن ماهية الصلاة ، فلا يرد الإلزام بها ، وكونها تزيد فى الثواب لايستلزم أنها منها ، كما أن الثياب الحسنة تزيد في جمال الذات وليست منها . نعم وقع في بعض روايات الحديث بلفظ « أنه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم فإنك لم تصل » كبر على الناس أنه من أخفّ صلاته لم يصل ، حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم « فإن انتقصت من ذلك شيئًا فقد انتقصت من صلاتك ، فكان أهون عليهم . فكون هذه المقالة كانت أهون عليهم يدل على أن نني التمام المذكور بمعنى نني الكمال ، إذْ لوكان بمعنى نفى الصحة لم يكن فرق بين المقالتين . ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يخفاك أن الحجة في الذي جاءنا عن الشارع من قوله وفعله وتقريره لافي فهم بعض الصحابة ، سلمنا أن فهمهم حجة لكونهم أعرف بمقاصد الشارع ، فنحن نقول بموجب

ما فهموه ، ونسلم أن بين الحالتين تفاوتا ، ولكن ذلك التفاوت من جهة أن من أتى ببعضوي واجات الصلاة فقد فعل خيرا من قيام وذكر وتلاوة ، وإنما يؤمر بالإعادة لدفع عقوبة ما ترك ، وتوك الواجب سبب للعقاب ، فإذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه أن يفعله إن أمكن فعله وحده وإلافعله مع غيره ، والصلاة لايمكن فعل المتروك منها إلا بفعل جميعها ، وقد أجاب بمعنى هذا الجواب الحافظ ابن تيمية حفيد المصنف وهو حسن . ثم إنا نقول غاية ما ينتهض له دعوى من قال إن ننى التمام بمعنى ننى الكمال هو عدم الشرطية لاعدم الوجوب ، لأن الحجىء بالصلاة تامة كاملة واجب . وما أحسن ماقاله ابن تيمية في المقام ولفظه : ومن قال من الفقهاء إن هذا لنبي الكمال ، قيل إن أر دت الكمال المستحب فهذا الوجهين : أحدهما أن هذا لايوجد قط في لفظ الشارع أنه ينني عملا فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم ينفيه لترك المستحبات ، بل الشارع لاينني عملا إلا إذا لم يفعله العبد كما العبد كما وجب عليه . والثاني لو نني لترك مستحب لكان عامة الناس لاصلاة لهم ولا صيام العبد كما وسلم يقال لاصلاة له اه (قوله وتحليلها التسليم) سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضا .

٢ - (وَعَنَ مَالِكِ بِن الحُويَرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ " صَلَّوا كَمَا رأينتُمُونِي أُصلِّى » رَوَاهُ أَمْمَدُ وَالبُخارِيُّ ، وَقَد صَحَّ عَنْهُ أُنتَهُ كَانَ يَفْتَنِحُ بِالتَّكْبِيرِ).
 كان يَفْتَنِحُ بِالتَّكْبِيرِ).

الحديث يدل على وجوب جميع ماثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة من الأقوال والأفعال ، ويؤكد الوجوب كونها بيان لمجمل قوله _ أقيموا الصلاة _ وهو أمر فرآنى يفيد الوجوب ، وبيان المجمل الواجب واجب كما قرر فى الأصول ، إلا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر فى تعليم المسىء صلاته على بعض ما كان يفعله ويداوم عليه ، فعلمنا بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز كما تقرر فى الأصول بالإجماع . ووقع الحلاف إذا جاءت صيغة أمر بشى الم يذكر فى حديث المسىء ، فنهم من قال : يكون قرينة بصرف الصيغة إلى الندب ، ومنهم من قال : تبقى الصيغة على الظاهر الذى تدل عليه ، ويؤخذ بالزائد فالزائد . وسيأتى ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث إن شاء الله تعالى .

باب إن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والفراغ من الإقامة

١ - (عَينَ إِلنَّعُمَانَ بِنَ بَشِيرِ قَالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ﴿ وَسَلَّمَ يُسُوِّى صُفُوفَنا إِذَا قُمُنا إِلى الصَّلاة مِ الذَّا اسْتُوَيِّنا كَتَّبَر ، رَوَاهُ أبو داوُد) الحديث أخرجه أبو داو د بهذا اللفظ، وبلفظ آخر من طريق سماك بن حرب عن النعمان إقال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوّينا في الصفوف كما يقوّم القدح ، حتى إذا ظن " أن قد أنحذنا عنه ذلك وفقهنا ، أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ بصدره ، فقال : لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » قال المنذرى: والحديث المذكور فى الباب طرف من هذا الحديث. وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه ، والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه . وفي الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم . وعن البراء عند مسلم أيضا . وعن أنس عند البخاري ومسلم . وله حديث آخر عند البخاري . وعن جابر عند عبدالرزاق وعن أبي هريرة عند مسلم . وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه. وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود. وروى عن عمر أنه كان يوكل رجالا بإقامة الصفوف فلا يكبر حتى يحبر أن االصفوف قد استوث ، أخرجه عنه الترمذي . قال : وروى عن على وعثمان أنهما كانا يتعاهدان ذلك ويقولان : استووا ، وكان على يقول : تقدم يافلان تأخر يافلان اه . قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال : كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوّى مِناكِبنا . قال : والآثار في هذا البابكثيرة عمن ذكرنا وعن غيرهم . قال القاضي عياض : ولا يختلف فيه أنه من سنن الجماعات ، وفي البخاري بزيادة « فإن تسوية الصفّ من إقامة الصلاة ، وقد ذهب ابن حزم الظاهري إلى فرضية ذلك محتجا بهذه الزيادة قال : وإذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض لأن إقامة الصلاة فرض ، وما كان من الفرض فهو فرض . وأجاب عن هذا اليعمري فقال : إن الحديث ثبت بلفظ الإقامة وبلفظ التمام ، ولا يتم له الاستدلال إلا بردّ لفظ التمام إلى لفظ الإقامة ، وليس ذلك بأولى من العكس. قال : وأما قوله : وإقامة الصلاة فرض ، فإقامة الصلاة تطلق ويراد بها فعل الصلاة وتطلق ويراد بها الإقامة للصلاة التي لي التأذين ، وليس إرادة الأوّل كما زعم بأولى من إرادة الثاني ، إذ الأمر بتسوية الصفوف يعقب الإقامة ، وهو من فعل الإمام أو من يوكله الإمام ، وهو مقيم الصلاة غالبًا ، قال : فما ذهب إليه الجمهور من الاستحباب أولى ، ويحمل لفظ الإقامة على الإقامة التي تلى التأذين ، أو يقدر له محذوف قديره من تمام إقامة الصلاة ، وتنتظم به أعمال الألفاظ الواردة في ذلك كلها ، لأن إتمام الشيء زائد على وجود حقيقته ، فلفظ

و من تمام الصلاة، يدل على عدم الوجوب : وقد ورد من حديث أبى هريرة فى صحيح مسلم مرفوعا بلفظ و فإن إقامة الصلاة من حسن الصلاة » :

٢ - (وَعَن ° أَنِي مُوسَى قَال ﴿ عَلَمْنَا رَسُول ُ اللهِ صَلَمَى اللهُ عَلَيْهُ وَ اللهِ وَسَلَمَ إِذَا قُمْنُمُ وَإِذَا قَرَأ الإِمامُ فَأَنْصِتُوا ﴾ وَسَلَمَ إِذَا قَرَأ الإِمامُ فَأَنْصِتُوا ﴾ رَوَاه ُ أَحْمَد ُ) :

الفصل الأول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائى وغيرهما من طرق. والفصل الثانى المبت عند أبى داود وابن ماجه والنسائى وغيرهم . وقال مسلم : هو صحيح كما سيأنى ، وسيأتى الكلام على الحديث فى باب ماجاء فى قراءة المأموم وإنصاته ، وفى أبواب الإمامة . وقد ساقه المصنف هنا لأنه جعل إقامة الصلاة مقدمة على الأمر بالإمامة ، وهذا إنما يتم إذا جعلت الإقامة بمعنى تسوية الصلاة ، لا إذا كان المراد بها الإقامة التى لى التأذين كما تقدم .

باب رفع اليدين وبيان صفته ومواضعه

١ – (عَنْ أَبِي هُرُيْدُرَةَ قَالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَقَىٰ اللهُ عَلَيْهُ وَآلُهِ وَ سَلْلَمُ اللهِ عَلَيْهُ وَآلُهِ وَ سَلْلَمُ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَآلُهِ وَ سَلْلَمُ إِذَا قَامَ إِلِى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَكَدِيْهُ مَكَّا ﴾ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ اللهِ ابْنَ مَاجَّهُ ﴾ .

الحديث لامطعن في إسناده لأنه رواه أبو داود عن مسدد والنسائي عن عمرو بن على كلاهما عن يحبي القطان عن ابن أبي ذئب ، وهؤلاء من أكابر الأثمة عن سعيد بن سمعان ، وهو معدود في القطان ، وقد ضعفه الأزدى . وعن أبي هريرة وقد أخرجه الدارمي عن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة ، وأخرجه الترمذي أيضا بهذا اللفظ المذكور في الكتاب ، وبلفظ « كان إذا كبر للصلاة نشر أصابعه » وقد تفرد بإخراج هذا اللفظ الآخر من طريق يحيي بن اليمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة وقال : قد روى هذا الحديث غير واحد عن ابن أبي ذئب عن عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان إذا دخل في الصلاة رفع بديه مدا » وهذا أصح من رواية يحيي بن اليمان في هذا الحديث نم تعبد الله بن عبد الحبيد الحنيث المنان و هذا أصح من رواية يحيي بن اليمان ، وأخطأ يحيي بن اليمان في هذا الحديث المن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال : سمعت أباهريرة يقول «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا » قال : قال عبد الله : وهذا أصح من حديث المحت بن اليمان ، وحديث يحيى بن اليمان خطأ انهي كلام الترمذي . وقال ابن أبي حائم : قال أبي : وهم يحيي إنما أراد «كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا » قال أبي : وهم يحيي إنما أراد «كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا » قال أبي : وهم يحيي إنما أراد «كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا » كذا رواه الثقات من قال أبي : وهم يحيي إنما أراد «كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا » كذا رواه الثقات من

أُصحاب ابن أنى ذئب (قوله مدا) يجوز أن يكون منتصبا على المصدرية بفعل مقدر وهو يمدهما مدا ، ويجوز أن يكون منتصبا على الحالية : أي رفع يديه في حال كونه مادا لهما إلى رأسه ، ويجوز أن يكون مصدرا منتصبا بقوله رفع ، لأن الرفع بمعنى المد ، وأصل المدّ فى اللغة الجرّ قاله الراغب ، والار فاع قال الجوهرى : ومد النهار ارتفاعه ، وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره. وقد فسر ابن عبدالبرّ المدّ المذكور في الحديث بمد اليدين عُوقَ الأذنين مع الرأس انتهى . والمراد به ما يقابل النشر المذكور فىالرواية الأخرى ، لأن النشر تفريق الأصابع. والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين عند تكبير الإحرام. وقد قال النووى في شرح مسلم: إنها أجمعت الأمة على ذلك عند تكبيرة الإحرام. وإنما اختلفوا فيها عدا ذلك . وحكى النووى أيضا عن داود إيجابه عند تكبيرة الإحرام ، قال : وبهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري من أصحابنا أصحاب الوجوه . وقد اعتذر له عن حكاية الإجماع أوّلا وحكاية الخلاف في الوجوب ثانيا بأن الاستحباب لاينافي الوجوب أو بأنه أراد إجماع من قبل المذكورين ، أو بأنه لم يثبت ذلك عنده عنهم ، ولم يتفرّد النووى بحكاية الإجماع ، فقد روى الإجماع على الرفع عند تكبيرة الإحرام ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي ، وكذا حكى الحافظ في الفتح عن ابن عبد البرّ أنه قال : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . قال الحافظ : وممن قال بالوجوب أيضا الأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة محمد بن على العلوى ، وحكاه القاضي حسين عن الإمام أحمد. وقال ابن عبد البرّ : كل من نقل عنه والإيجاب لا تبطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي والحميدي. قال الحافظ: ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنه يأثم تاركه ، ونقل القفال عن أحمد بن سيار أنه يجب ، ولا تصح صلاة من لم يرفع ، ولادليل يدل على الوجوب ولا على بطلان الصلاة بالترك ، نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تفيد الوجوبقال به هنا . ونقل ابن المنذر والعبدري عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ولا عند غير ها اه. وهو غلط على الزيدية ، فإن إمامهم زيد بن عن وحمه الله ذكر في كتابه المشهور بالمجموع حديث الرفع وقال باستحبابه ، وكذا أكابر أئمتهم المتقد مين والمتأخرين صرّحوا باستحبابه ولم يقل بتركه منهم إلا الهادى يحيى بن الحسين ، وروى مثل قوله عن جده القاسم بن إبراهيم وروى عنه أيضا القول باستحبابه . وروى صاحب التبصرة من المالكية عن مالك أنه لايستحبّ و حكاه الباجيعن كثير من متقدميهم ، والمشهورعن مالك القول باستحباب الرفع عند تكبيرة الإحرام ، وإنما حكى عنه أنه لايستحبّ عند الركوع والاعتدال منه . قال ابن عبد الحكم : لم يرو أحـد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم .

الشافعى : روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرو حديث قط بعدد أكثر منهم . وقال السخارى فى جزء رفع اليدين : روى الرفع تسعة عشر نفسا من الصحابة . وسرد البيهق فى السغن وفى الخلافيات أسماء من روى الرفع نحوا من ثلاثين صحابيا وقال : سمعت الحاكم فى السغن وفى الخلافيات أسماء من روى الرفع نحوا من ثلاثين صحابيا وقال : سمعت الحاكم يقول : اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من أكابر الصحابة . قال البيهقى : وهو كما قال . قال الحاكم والبيهتى أيضا : ولا يعلم سنة اتفق على روايتها العشرة فن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم فى الأقطار الشاسعة غير هذه السنة و وروى ابن عساكر فى تاريخه من طريق أبى سلمة الأعرج قال : أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع . قال البخارى فى الجزء المذكور . قال الحسن وحميد بن هلال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يرفع البخارى : ولم يشبت أحد من روى رفع اليدين فى ابتداء الصلاة فبلغوا خسين صحابيا منهم يليه . وجمع العراق عدد من روى رفع اليدين فى ابتداء الصلاة فبلغوا خسين صحابيا منهم العشرة المشهود لهم بالجنة . قال الحافظ فى الفتح : وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل أنه العشرة المشهود لهم بالجنة . قال الحافظ فى الفتح : وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل أنه تنبع من رواه من الصحابة رضى الله عنهم فبلغوا خسين رجلا .

واحتجّ من قال بعدم الاستحباب بحديث جابر بن سمرة عند مسلم وأبي داود . قال ﴿ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما لى أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا فىالصلاة » . وأجيب عن ذلك بأنه ورد على سبب خاص ٌ، فإن ٌ مسلما رواه أيضا من حديث جابر بن سمرة قال « كنا إذا صلينا مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيديه إلى الجانبين فقال لهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : علام تومئون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس ، إنما يكنى أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله » . ورد هذا الجواب بأنه قصر للعام على السبب وهو مذهب مرجوح كما تقرَّر في الأصول، وهذا الردّ متجه لولا أن الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ثبوتا متواترا كما تقدم . وأقل "أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلح لجعلها قرينة لقصر ذلك العام على السبب أو لتخصيص ذلك العموم على تسليم عدم القصر ، وربما نازع في هذا بعضهم فقال ؛ قد تقرّر عند بعض أهل الأصول أنه إذا جهل تاريخ العام والخاص اطرحا وهولايدرى أن الصحابة قد أجمعت على هذه السنة بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ، وهم لايجمعون إلا على أمر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ، على أنه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهتي أنه قال بعد أن ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند الاعتدال ، فما زالت تلك صلاته حتى لتى الله

تعالى : وأيضا المتقرَّر في الأصول بأن العام والخاص إذا جهل تاريخهما وجب البناء ، وقد جعله بعض أئمة الأصول مجمعًا عليه كما في شرح الغاية وغيره . وربمًا احتجُّ بعضهم بما رواه الحاكم في المدخل عن حديث أنس بلفظ « من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له » وربما رواه ابن الجوزي عن أبي هريرة بنحو حديث أنس وهو لايشعر أن الحاكم قال بعد إخراج حديث أنس إنه موضوع . وقد قال في البدر المنير : إن في إسناده محمد بن عكاشة الكرماني قال الدارقطني : يضع الحديث ، وابن الجوزي جعل حديث أي هريرة المذكور من جملة الموضوعات. وقد اختلفت الأحاديث في محل الرفع عند تكبيرة الإحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ، فني بعضها قبلها كحديث ابن عمر الآتي بلفظ « رفع يديه حتى يكونا بحذو منكبيه ثم يكبر » وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عند مسلم بلفظ « كبر ثم رفع يديه » وفي بعضها ما يدل على المقارنة كحديث ابن عمر الآتى في هذا الباب بلفظ « كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه » وفي ذلك خلاف بين العلماء ، والمرجح عند الشافعية المقارنة . قال الحافظ : ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع . ويرجح المقارنة حديث وائل بن حجرالآتي عند أبي داود بلفظ « رفع يديه مع التكبير » وقضية المعية أنه ينتهى بانتهائه وهو المرجح أيضا عند المالكية . وقال فريق من العلماء : الحكمة في اقترانهما أنه يراه الأصم ويسمعه الأعمى ، وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر سيأتي ذكرها . ونقل ابن عبد البرّ عن ابن عمر أنه قال : رفع اليدين من زينة الصلاة . وعن عقبة بن عامر أنه قال : لكلِّ رفع عشر حسنات لكل أصبع حسنة انتهى . وهذا له حكم الرفع لأنه مما لامجال للاجتهاد فيه . هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، وسيأتي الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط.

٢ - (وَعَنَ ْوَائِلِ بِنْ حُجْرٍ « أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهُ مَعَ التَّكْبِيرَةً » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأبو داود) . ﴿
وَسَلَمَ يَرْفَعُ يَدَيْهُ مَعَ التَّكْبِيرَةً » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأبو داود) . ﴿

الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر اليحصبي عن وائل. ورواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل قال: حدثني أهل ببتي عن أبي . قال المنذرى: وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته مجهولون، وقد تقدم الكلام على فقه الحديث عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته مجهولون، وقد تقدم الكلام على فقه الحديث عبد وعن ابن محمر قال «كان النهي صله على الله عليه وآله وسكم إذا قام إلى الصلاة رفع يد يد يه حتى يتكونا بحد و منكبيه أثم يكرب أن فاذا أراد أن ير كع رفع هما مثل ذلك ، وإذا رفع رأسة من الركوع رفعهما كذلك أيضًا وقال : سمع الله لمن حمد ولاحين يرفع رأسة من الركوع رفعهما وللبخاري «ولا ينفعل ذلك حين يسجد أن ولاحين يرفع رأسة من السجود»

وَ لَسُلْمٍ « وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رأسته مِن السُّجُودِ » وَلَهُ أَيْضًا « وَلا يَرْفَعُ مُمَا بَيْنَ السَّجُدُ تَـنْينِ ») .

الحديث أخرجه البيهتي بزيادة ﴿ فَمَا زَالَتْ تَلْكُ صَلَاتُهُ حَتَّى لَتَّى اللَّهُ تَعَالَى ﴾ قال ابن المديني : هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في إسناده شيء وقد صنف البخارى فى هذه المسألة جزءا مفردا وحكى فيه عن الحسن وحميد بن هازل أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك : يعنى الرفع فىالثلاثة المواطن ، ولم يستثن الحسن أحدا . وقال ابن عبد البر": كلّ من روى عنه ترك الرفع فى الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزى : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن عبدالحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن قاسم . والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره . و نقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وإلى الرفع في الثلاثة المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم . وروى عن مالك والشافعي قول أنه يستحبُّ رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأوسط . قال النووى : وهذا القول هوالصواب ، فقد صحّ في حديث ابن عمر عن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم أنه كان يفعله ، رواه البخارى . وصحّ أيضًا من حديث أبي حميد الساعدى ، رواه أبو داوٍد والترمذي بأسانيد صحيحة ، وسيأتَّى ذلك . وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة : لايستحبُّ في غير تكبيرة الإحرام . قال النووى : وهو أشهر الروايات عن مالك. واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدار قطني بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد ، وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عنه . وقد اتفق الحفاظ أن قوله « ثم لم يعد » مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد . وقد رواه بدون ذلك شعبة والثورى وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ . وقال الحميدي : إنما روى هذه الزيادة يزيد ، ويزيد يزيد . وقال أحمد بن حنبل : لايصح ، وكذًا ضعفه البخاري وأحمد ويحيي والدارمي والحميدي وغير واحد . قال يحيي بن محمد بن يحبى: سمعت أحمد بن حنبل يقو ل : هذا حديث واه . وكان يزيد يحدَّث به برهة من دهره لاَيْقُولَ فَيه ثَمُ لاَيْعُود ، فَلَمَا لَقَنُوه : يَعْنَى أَهُلَ الْكُوفَةُ تَلْقُنْ ، وَكَانَ يَذْكُرُهُا ، وهكذا قال على بن عاصم . وقال البيهقي : اختلف فيه على عبدالرحمن بن أبي ليلي . وقال البزار : قوله في الحديث « أثم لم يعد » لايصح . وقال ابن حزم : إن صح قوله لايعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره. واحتجوا أيضا بما روى عن عبد الله بن مسعو د من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن

ابن الأسود عن علقمة عند أحمد وأبي داو د والترمذي أنه قال « لأصلين لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فلم يرفع يديه إلا مرّة واحدة ، ورواه ابن عدى والدار قطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ و صليت مع النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهُم إلا عنه، الاستفتاح ، وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ، ولكنه عارض هذا التحسين ، والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندى . وقول ابن أبي حاتم : هذا حديث خطأ ، وتضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبى داود بأنه ليس بصحيح ، وقرل الدار قطني إنه لم يثبت ، وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نني رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعوّل عليه لأن له عللا بطله. قال الحافظ: وهو لاء الأئمة إنما طعنو اكلهم في طريق عاصم بن كليب، أما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال عن أحمد : محمد ابن جابر لاشيء ، ولايحد ّثعنه إلا من هو شرّ منه . واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عمر عناد البيهةي في الخلافيات بلفظ ﴿ كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لايعود ، قال الحافظ : وهو مغلوب موضوع . واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عباس أنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك ، حكاه ابن الجوزى وقال : لاأصل له ولا أعرف من رواه . والصحيح عن ابن عباس خلافه ، ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير . قال ابن الجوزي : لاأصل له ولا أعرف من رواه ، والصحيح عن ابن الزبير خلافه . قال ابن الجوزى : وما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث المتعارض بها الأحاديث الثابتة انتهى . ولا يخفي على المنصف أن هذه الحجج التي أوردوها منها ما هو متفق على ضعفه ، وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ، ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له ، ولكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة الأكابر فيه ، غاية الأمر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ، ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح أولئك الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لأنها متضمنة للزيادة التي لامنافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لاسيا وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة ، فمن جملة من رواها ابن عمر كما في حديث الباب . وعمر كما أخرجه البيهتي وابن أبي حاتم وعلى وسيأتي . ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وسيأتى ، وأنس بن مالك عند ابن ماجه . ﴿ وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبي داود . وأبو أسيد

وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه . وأبوموسي الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه . وعمير الليثي عند ابن ماجه أيضا وابن عباس عند ابن ماجه أيضا ، وله طريق أخرى عند أبي داود . فهؤلاء أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حَمْيَّد الساعدي في عشرة من الصحابة كما سيأتي ، فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشار إليهم فى رواية أني حميد كما في بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ، ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة ، وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدُّم (قوله في حديث الباب حتى يكونا بحذو منكبيه) وهكذا في رواية على وأبي حميد ، وسيأتي ذكرهما ، وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور . وفي حديث مالك بن الحويرث الآتي حتى يحاذي بهما أذنيه . وعند أبي داو د من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن و ائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال : حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين . ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ « حتى كانتا حيال منكبيه وحاذي بإبهاميه أذنيه » . وأخرج الحاكم في المستدرك والدارقطني من طريق عاصم الأحول عن أنس قال « رأيت رسول الله صلي الله عليه وآ له وسلم كبر فحاذي بإبهاميه أذنيه » ومن طريق حميد عن أنس « كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بإبهاميه أذنيه » . وأخرج أبو داود عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك » . وأخرج أبو داود أيضا عن البراء ﴿ أَن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه » . وفي حديث وائل عند أبي داو د « أنه رأى الصحابة ير فعون أيديهم إلى صدورهم، . والأحاديثالصحيحة وردت بأنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه إلى حذو منكبيه ، وغير ها لايخلو عن مقال إلا حديث مالك بن الحويرث (قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود) في الرواية الأخرى « ولا يرفعهما بين السجدتين » وسيأتي في حديث على بلفظ « ولا يرفع يديه في شيء من صلاته » وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبوداود عن ميمون المكيّ « أنه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام. قال : فانطلقت إلى ابن عباس فقلت : إنى رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا يصليها ، فوصفت له هذه الإشارة ، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير، وفي إسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور.وأخرج أبوداود والنسائي عن النضر بن كثير السعدى قال « صلى إلى جنبي عبد الله بن طاوس في مسجد الخيف فكان إذا سجد السجدة الأولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه فأنكرت ذلك ، فقلت لوهيب بن خالد ،

فقال له وهبب: تصنع شيئا لم أر أحدا يصنعه ، فقال ابن طاوس: رأيت أبي يصنعه ، وقال أبي: رأيت ابن عباس يصنعه ، ولاأعلم إلا أنه قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه » وفي إسناده النضر بن كثير وهو ضعيف الحديث. قال الحافظ أبو أحمد النيسابورى: هذا حديث منكر من حديث ابن طاوس. وأخرج الدار قطني في العمل من حديث أبي هريرة «أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول: أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وهذه الأحاديث لاتنتهض للاحتجاج بها على الرفع في غير تلك المواطن ، فالواجب البقاء على الذي الثابت في الصحيحين حتى يقوم دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التشهد الأوسط ، وقد تقدم الكلام عليه ، وقد ذهب إلى استحبابه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو على الطبرى من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث .

٤ - (وَعَن ْ نَافِع ﴿ أَنَّ ابْنَ 'عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَـنَّبَرَ وَرَفَعَ يَدَيْهُ ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَن ْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهُ ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَن ْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهُ ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَن ُ مُحَمَرَ إِلَى النَّبِي صَلَّى وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكُ عَتَـنْبِنِ رَفَعَ يَدَيْهُ ، وَرَفَعَ ذَلكَ ابْنُ لُ مُحَمَرَ إِلَى النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمْ » رَوَاهُ البُخارِيُّ وَالنَّسَائيُّ وَأَبُو دَاوُدَ) .

(قوله ورفع ذلك ابن عمر) قال أبو داود: رواه الثقفى: يعنى عبد الوهاب عن عبيدالله يعنى ابن عمر بن حفص فلم يرفعه وهو الصحيح ، وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريج ومالك: يعنى موقوفا. وحكى الدار قطنى فى العلل الاختلاف فى رفعه ووقفه. قال الحافظ: وقفه معتمر وعبدالوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال: يعنى الدار قطنى ، لكن رفعاه عن سالم عن ابن عمر ، أخرجه البخارى فى جزء رفع اليدين ، وفيه الزيادة ، وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه » وله شواهد كما تقدم ، وسيأتى . والحديث يدل على مشروعية الرفع فى الأربعة المواطن ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

٥ - (وَعَنْ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلهِ وَسَلَّمَ ﴿ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ المَكْثُوبَةَ كَتَبَرَ وَرَفَعَ يَدَيْهُ حَذْوَ مَنْكَبِيهُ ، ويَصْنَعُ مثل ذلك إِذَا قَضَى قراء تَهُ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكُعَ ، وَيَصْنَعُهُ إِذَا رَفَعَ رأسة مِنَ الرُّكُوعِ ، وَلا يَرْفَعُ يديه فِي شَيْء مِن صَلاتِه وَهُوَ قاعِد ، وإذا قام من السَّجد تُنْنِ رَفَعَ يَدَيْهُ كَذَلك وَكَنَبر (رَوَاهُ أَهُمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِي وَصَحَحة) .

الحديث أخرجه النسائى أيضا وابن ماجه ، وصححه أيضا أحمد بن حنبل فيا حكاه الخلال (قوله وإذا قام من السجدتين) وقع في هذا الحديث وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدتين مكان الركعتين ، والمراد بالسجدتين الركعتان بلا شك كما جاء في رواية ألباقين . كذا قال العلماء من المحدثين والفقهاء إلا الحطابي ، فانه ظن أن المراد السجدتان المعروفتان . ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدتين وهو حديث ابن عمر ، وهذا الحديث مثله ، وقال : لاأعلم أحدا من الفقهاء قال به . قال ابن رسلان : ولعله لم يقف على طرق الحديث ، ولو وقف عليها لحمله على الركعتين كما حمله الأثمة . والحديث يدل على استحباب الرفع في هذه الأربعة المواطن ، وقد عرفت الكلام على ذلك . قال المصنف رحمه الله تعالى : وقد صح التكبير في المواضع الأربعة في حديث أني حميد الساعدي ، وسنذكره إن شاء الله انتهى .

٣ - (وَعَنْ أَبِي قِلَابِهَ ﴿ أَنَّهُ رأَي مالِكَ بَنَ الحُويَرُثِ إِذَا صَلَّى كَسَبَرَ وَرَفَعَ بِلَدَيْهُ ، وَإِذَا رَفَعَ رأسه وَ رَفَعَ يَدَيْهُ ، وَحَدَّثُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِه وَسَلَّمَ صَنَعَ هَكَذَا ﴾ مُتَقَفَق عليه . وفي رواية ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِه وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا كَتَبَهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا كَتَبَرَ رَفَعَ يَدَيْهُ حَتَى يُعاذِي بِهِما أَنْ نُنِيْهُ ، وإذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهُ حَتَى يُعاذِي بِهِما أَنْ نُنِيْهُ ، وإذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهُ حَتَى يُعاذِي بِهِما أَنْ نُنِيْهُ ، وإذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهُ حَتَى يُعاذِي بَعِما أَنْ ذُنَيْهُ ، وإذَا رَفَعَ يَدَيْهُ مِنَ الرَّكُوعِ فَقَالَ سَمِعَ الله لَمْ لَنْ عَلَى مِنْ الرَّكُوعِ فَقَالَ سَمِعَ الله لَمْ لَنْ عَلَى مَثْلُ ذَلْكَ ﴾ رواه أَهْمَد ومُسُلِم . وفي لقَطْ كَمُما ﴿ حَتَى يُعاذِي مَا فَرُوعَ أَذُنُيهُ ﴾ .

(قوله إذا صلى كبر) في رواية مسلم «ثم كبر» وقد تقدم الكلام على اختلاف الأحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده مقارنا له . والحديث قد تقدم البحث عن جميع أطرافه . وقد اختلف في الحكمة في رفع البدين ؛ فقال الشافعي : هو إعظام لله تعالى واتباع لرسوله . وقيل استكانة واستسلام وانقياد ، وكان الأسير إذا غلب مد يديه علامة لاستسلامه ؛ وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه . وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكليته على صلاته ومناجاته ربه كما تضمن ذلك قوله الله أكبر فيطابق فعله قوله . وقيل إشارة إلى تمام القيام . وقيل إلى رفع الحجاب بينه وبين المعبود . وقيل ليستقبل بجميع بدنه . وقيل ليراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة ، وهذا يختص بالرفع لتكبيرة الإحرام . وقيل لأن الرفع نفي صفة الكبرياء عن غير الله ، والتكبير إثبات ذات له عز وجل ، والنبي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة . وقيل غير ذلك . قال النووى :

وفى أكثر ها نظر : واعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ، ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها ، وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة فى مقدار الرفع . وروى عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها ، ولا دليل على ذلك كما عرفت .

٧ - (وَعَن ْ أَبِي حَمَيْد السَّاعِديُّ أُنَّهُ قَالَ وَهُو فِي عَشَرَة مِن أَصْحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ أَحَدُهُمْ ۚ أَبُو قَتَادَةَ : أَنَا أَعْلَمُكُم بصَّلاة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وَسَلَّم ، قالُوا: ما كُنْتَ أَقْدَمَ منَّا لَهُ صُحْبَةً ، وَلَا أَكْ تَرْنَا لَهُ إِنْيَانًا ، قالَ بَلَى ، قالُوا فاعْرِض ، فَقَالَ : كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ إذًا قامَ إلى الصَّلاةِ اعتَدَلَ قائمًا وَرَفَعَ يَدَينُهُ حَتَّى يُحاذِي بِهِما مَنْكِبِينُهُ ، ثُمَّ يُكُبِّرُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكُعَ رَفَعَ يَدَينُهِ حَتَّتَى يُجَاذِي بِهِمَا مَنْكَبِينُهِ ، ثُمَّ قالَ اللهُ أَكْبَرُ وَرَكَعَ ، ثُمَّ اعْتَدَلَ فَلَمْ يَصَوِّبْ رأْسَهُ وَكُمْ يُقْنِعْ ، وَوَضَعَ يَدَيُّهُ عَلَى رُكْبَتَيُّهُ ، ثُمَّ قالَ سمِع اللهُ لِمَنْ تَمْدَهُ ، وَرَفَعَ بِدَيْهُ وَاعْتُدَلَ حَتَّى بِرَجْعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدَ لا "، ثُمَّ هُوَى إِلَى الأَرْضِ سَاجِدًا ، ثُمَّ قَالَ : اللهُ أَكْتَبُرُ ، ثُمَّ ثُنَّنَى رجْلَهُ وقَعَدَ عَلَيْها ، وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ مَضَ ، نُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكُعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذلك ، حَتَّى إذًا قام مِن السَّجَدْتُيْنِ كَـنَّبرَ وَرَفَعَ يَدَيُّهُ حَتَّى أَبِحادُى بهِما مَنْكبِيُّهُ كَمَا صَنَعَ حينَ افْتُتَحَ الصَّلاةَ ، ثُمَّ صَنَعَ كَذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِي تَنْقَضِي فِيها صَلاتُهُ ، أَخَرَّ رِجْلَهُ ، اليُسْرَى ، وقَعَدَ عَلَى شَقَّهِ مُتَّوَرِّكَا مُمَّ سَلَّم ؟ قَالُوا: صَدَّقْت، هَكَذَا صَلَّى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلاَّ النَّسَائَىَّ ، وَصَحَّحَهُ الِّترْمذيُّ ، ورواهُ البُخارِيُّ مُغْتَصَرًا).

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوى بأن محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أبا قتادة . قال : ويزيد ذلك بيانا أن عطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو بلفظ : حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلوسا . وقال ابن حبان : سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد ، وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه ، والطريقان محفوظان . قال الحافظ : السياق يأبي على ذلك كل الإباء . والتحقيق عندى أن محمد بن عمرو الذي رواه عطاف بن خالد عنه هو محمد بن عمر بن علقمة بن

وقاص اللبثي، ، وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك إنما يروى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين . وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعی کبیر جزم البخاری بأنه سمع من أبی حمید وغیره ، وأخرج الحديث من طريقه انتهى . وقد اختلف في موت أبي قتادة ، فقيل مات في سنة أربع وخمسين ، وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن لأن محمدا مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة . وقيل مات أبوقتادة في خلافة على ّ رضي الله عنه ، ولا يمكن على هذا أن محمدا أدركه ، لأن عليا قتل فى سنة أربعين . وقد أجيب عن هذا أنه إذا صحّ موته فى خلافة على ّ فلعل من ذكر مقدار عمر محمد أو وقت وفاته وهم (قوله أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فيه مدح الإنسان لنفسه لمن يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع ، كما أنه يجوز مدح الإنسان نفسه وافتخاره فى الجهاد ليوقع الرهبة فى قلوب الكفار (قوله فاعرض) بوصل الهمزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضا : قرأته عن ظهر قلب ، ويحتمل أن يكون من قولهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب: أي أظهرته (قوله فلم يصوّب) بضم الياء المثناة من تحت وفتح الصاد وتشديد الواو وبعده ياء موحدة : أي يبالغ فى خفضه وتنكيسه (قوله ولم يقنع) بضمَّ الياء وإسكان القاف وكسر النون : أى لايرفعه حتى يكون أعلى من ظهره (قوله حتى يرجع كل عظم) وفى رواية ابن ماجه « حتى يقرّ كل عظم فى موضعه » وفى رواية البخارى « حتى يعود كل فقار» (قوله ثم هوى) الهوى : السقوط من علو إلى أسفل (قوله ثم ثنى رجله وقعد عليها) وهذه تسمى قعدة الاستراحة ، وسيأتى الكلام فيها (قوله حتى يرجع كل عظم فى موضعه) فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة (قوله متوركا) التورك في الصلاة : القعود على الورك اليسرى ، والوركان فوق الفخذين كالكعبين فوق العضدين . والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفة صلاته صلى الله عليه وآ له وسلم ، وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده في المواضع التي يذكرها المصنف فيها إن شاء الله تعالى . وقد رويت حكاية أبى حميد لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم بالقول كما في حديث الباب ، وبالفعل كما في غيره . قال الحافظ : ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون وصفها مرّة بالفعل ومرّة بالقول .

باب ماجاء في وضع اليمين على الشهال

١ – (عن واثيل بن حُجر (أنّه رأى النّبي صلّى الله عليه والله وسلّم رفع يك يك يديه على الله عليه والله وسلّم رفع يك يك يديه حين دخل في الصّلاة وكلّبو ، ثم النّحف بشويه ، ثم رضع البُمنى على البُسرى ؛ فلكما أراد أن ير كع أخرج بديه ، ثم رفعهما وكلّبر

فَرَكَعَ ، فَلَمَّا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَن مَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهُ ، فَلَمَّا سَجِدَ سَجِدَ بَدْنَ كَفَيَّهُ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ . وفي رواية لِالْحْمَدَ وأبى دَاوُدَ ﴿ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ اللَّمْنَى عَلَى كَفَهِ اللَّهُ سُرَى وَالرَّسْغِ وَالسَّاعِدُ ﴾ .

الحديث أخرِجه النسائي وابن حبان و ابن خزيمة . وفي الباب عن هلب عند أحمد والترمذي وآبن ماجه والدارقطني ، وفي إسناده قبيصة بن هلب، لم يرو عنه غير سماك ، وثقه العجلي . وقال ابن المديني والنسائي : مجهول ، وحديث هلب حسنه الترمذي . وعن غطيف بن الحارث عند أحمد . وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهتي وابن حبان والطبراني ، وقد تفرُّد به حرملة . وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه . وعن حذيفة عند الدارقطني . وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعا وابن أبي شيبة موقوفا . وعنَ جابر عند أحمد والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود . وعن عائشة عند البيهةي وقال صحيح . وعن شداد بن شرحبيل عند البزار ، وفيه عباس بن يونس . وعن يعلى بن مرّة عند الطبراني ، وفيه عمر بن عبد الله ابن يعلى وهو ضعيف . وعن عقبة بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفا بإسناد حسن . وعن معاذ عند الطبراني ، وفيه الخصيب بن جحدر . وعن أبي هريرة عند الدارقطني والبيهقي . وعن الحسن مرسلا عند أبي داود . وعن طاوس مرسلا عنده أيضًا . وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى ، وسيأتى فى هذا الباب (قوله والرسغ) بضم الراء وسكون المهملة بعدها معجمة : هو المفصل بين الساعد والكفِّ (قوله والساعد) بالجرِّ عطف على الرسغ ، والرسغ مجرور لعطفه على قوله كفه اليسرى . والمراد أنه وضع يده اليمني على كفٌّ يده اليسرى ورسغها وساعدها . ولفظ الطبراني « وضع يده اليمني على ظهر اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ . قال أصحاب الشافعي : يقبض كفه اليمني كوع اليسري وبعض رسغها وساعدها . والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف وإليه ذهب الجمهور . وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصرى والنخعي أنه يرسلهما ولا يضع اليمني على اليسرى . ونقله النووي عن الليث بن سعد . ونقله المهدى في البحر عن القاسمية والناصرية والباقر . ونقله ابن القاسم عن مالك ، وخالفه ابن الحكم ، فنقل عن مالك الوضع والرواية الأولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم . ونقل ابن سيد الناس عن الأوزاعي التخيير بين الوضع والإرسال. احتجَّ الجمهور على مشروعية الوضع بأحاديث الباب التي ذكر ها المصنف وذكرناها وهي عشرون عن ثمانية عشر صحابيا وتابعيين . وحكى الحافظ عن ابن عبد البرّ أنه قال ; لم يأت عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خلاف. واحتج القائلون بالإرسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ « ما لى أراكم رافعي أيديكم ﴾ وقد عرَّفناك أن حديث جابر وارد على سبب خاص ً . فان قلت : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. قلنا إن صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك العموم ، وإن لم يصدق عليه مسمى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور . واحتجوا أيضا بأنه مناف للخشوع ، وهو مأمور به فى الصلاة ، وهذه المنافاة ممنوعة . قال الحافظ : قال العلماء : الحكمة فى هذه الهيئة أنها صفة السائل الذليل ، وهو أمنع للعبث وأقرب إلى الخشوع . ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع النية ، والعادة أن من حرص على حفظ شيء جعل يديه عليه اه ، قال المهدى فى البحر : والا معنى لقول أصحابنا ينافى الخشوع والسكون . واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم المسيء صلاته الصلاة ، ولم يذكر وضع اليين على الشمال ، كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب ، فإن النزاع فى استحباب الوضع الأسلال ، كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب ، فإن النزاع فى استحباب الوضع علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على ذكر الفرائض فى حديث المسيء . وأعجب من علم هذا الدليل قول المهدى فى البحر مجيبا عن أدلة الجمهور بلفظ : قلنا أما فعله فلعله لعذر هذا الدليل قول المهدى فى البحر مجيبا عن أدلة الجمهور بلفظ : قلنا أما فعله فلعله لعذر الحماله ، وأما الخبر فإن صح فقوى ويحتمل الاختصاص بالأنبياء انتهى. وقد اختلف فى محل وضع البدين ، وسيأتى الكلام عليه .

٢ - (وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بِنْ سَعَدْ قَالَ ﴿ كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجَلُ اليَدَ اليُمْنَى عَلَى ذَرِاعِهِ اليُسْرَى فِي الصَّلاةِ ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ : وَلا أَعْلَمُهُ لِلا يَنْمِي ذَلكَ إِلَى النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ ﴾ رَوَّاهُ أَمْدُ وَالبُخارِيُ) .

(قوله كان الناس يؤمرون) قال الحافظ: هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الآمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال البيهتي : لاخلاف في ذلك بين أهل النقل . قال النووى في شرح مسلم : وهذا حديث صحيح مرفوع (قوله على ذراعه اليسرى) أبهم هنا موضعه من الذراع ، وقد بينته رواية أحمد وأبي داود في الحديث الذي قبل هذا (قوله ولا أعلمه إلا ينمي) هو بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم . قال أهل اللغة : نميت الحديث رفعته وأسندته . وفي رواية يرفع مكان ينمي ، والمراد بقوله ينميه يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ . وقد أعل بعضهم الحديث بأنه ظن من أبي حازم ، ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لاأعلمه إلى آخره لكان في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعا لما احتاج أبوحازم إلى قوله لاأعلمه إلى آخره ، ورد بأنه قال ذلك للانتقال إلى التصريح ، فالأول لايقال له مرفوع ، وإنما يقال له حكم الرفع . قال ذلك اللانتقال إلى التصريح ، فالأول لايقال له مرفوع ، وإنما يقال له حكم الرفع .

والثاتى يقال له مرقوع : والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع اليد على اليد للتصريح من سهل بن سعد بأن الناس كانوا يؤمرون ، ولا يصلح لصرفه عن الوجوب ما في حديث ابن عباس ما في حديث ابن عباس ما في حديث ابن عباس بلفظ « ثلاث من سنن المرسلين : تعجيل الفطر ، وتأخير السحور ، ووضع اليين على الشمال » لما تقرر من أن السنة في لسان أهل الشرع أعم منها في لسان أهل الأصول ، على أن الحديثين ضعيفان . ويؤيد الوجوب ما روى أن عليا فسر قوله تعالى _ فصل لربك وانحر بوضع اليين على الشهال ، رواه الدارقطني والبيهتي والحاكم وقال : إنه أحسن ما روى أن عليا فوق تأويل الآية . وعند البيهتي من حديث ابن عباس مثل تفسير على . وروى البيهتي أيضا أن جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، وفي إسناده إسرائيل بن حاتم ، وقد اتهمه ابن حبان به ، ومع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم لحده السيء معلوم لكل ناقل ، وهو بمجرده كاف في إثبات الوجوب عند بعض أهل الأصول . فالقول بالوجوب هو المتعين إن لم يمنع منه إجماع . على أنا لاندين بحجية الإجماع ، بل قالقول بالوجوب هو المتعين إن لم يمنع منه إجماع . على أنا لاندين بحجية الإجماع ، بل الأوامر الواردة بأمور خارجة عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على الوجوب في الكلام على ذلك

٣ - (وَعَن ابْن مَسْعُود (أَنَّهُ كَانَ بُصَلِّى ، فَوَضَعَ بَدَهُ البُسْرَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَوَضَعَ بَدَهُ البُمْتَى عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَوَضَعَ بَدَهُ البُمْتَى عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَوَضَعَ بَدَهُ البُمْتَى عَلَى اللهُ مُنْ مَاجَهُ) . اللهُ مُرَى » رَوَآهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى وَابْنُ مَاجَهُ) .

الحديث قال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح . وقال الحافظ في الفتح : إسناده حسن . وفي الباب عن جابر عند أحمد والدار قطني قال « مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل وهو يصلى ، وقد وضع يده اليسرى على اليمني ، فانتزعها ووضع اليمني على اليسرى » . والحديث يدل على أن المشروع وضع اليمني على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية الوضع .

٤ - (وَعَن ْ عَلَى ۚ رَضِيَ اللهُ عَنْه ُ قالَ ﴿ إِنَّ مِنَ السَّنَةِ فِي الصَّلاةِ وَضْعَ الْأَكُف عَلَى الأَكُف تَحْتَ السُّرَّةِ ﴾ رَوَاه ُ أَحْمَد ُ وأَبُو دَاوُد َ ﴾ :

الحديث ثابت في بعض نسخ أبي أو دوهي نسخة ابن الأعرابي ولم يوجد في غيرها المحديث ثابت في بعض نسخ أبي أو دود : سمعت أحمد بن حنبل يضعفه . وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحق الكوفي . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يضعفه . وقال البخاري : فيه نظر . وقال النووي : هو ضعيف بالاتفاق . وأخرج أبو داود أيضا عن أبيه قال : رأيت عليا يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة المحن أبي جرير الضبي عن أبيه قال : رأيت عليا يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة المحن

وفى إسناده أبو طالوت عبد السلام بن أبى حازم . قال أبو داود : يكتب حديثه . وأخرج أبوداو : عن أبي هريرة بلفظ « أخذ الأكفُّ على الأكفُّ تحت السرَّة ، وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحق المتقدم . وأخرج أبو داود أيضًا عن طاوس أنه قال ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهُ صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده البمني على يده اليسرى نم يشدّ بهما على صدره وهو في الصلاة » وهو مرسل ، وهذه الروايات مذكورة عن أبي داود كلها ايست إلا في نسخة ابن الأعرابي كما تقدم . والحديث استدلُّ به من قال إن الوضع يكون تحت السرّة وهو أَبُو حَنَيْفَةً وَسَفِيانَ الثَّورِي وَإِسْحَقَ بَن رَاهُويَهُ وَأَبُو إِسْحَقَ المُرُوزِي مِنْ أَصِحَابِ الشَّافَعِي ﴿ وذهبت الشافعية ، قال النووى وبه قال الجمهور إلى أن الوضع يكون تحت صدره فوق سرَّته . وعن أحمد روايتان كالمذهبين ، ورواية ثالثة أنه يخير بينهما ولاترجيح ، وبالتخيير قال الأوزاعي وابن المنذر . قال ابن المنذر في بعضفه : لم يثبت ر تصانيعن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيء فهو مخير . وعن مالك روايتان : إحداهما يضعهما تحت صدره ، والثانية يرسلهما ولايضع إحداهما على الأخرى . واحتجت الشافعية لما ذهبت إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، وصححه من حديث وائل بن حجر قال « صايت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمني على يده اليسرى على صدره » وهذا الحديث لايدل على ما ذهبوا إليه لأنهم قالوا إن الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم . والحديث مصرّح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم، ولاشيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهوالمناسب لما أسلفنا من تفسير على وابن عباس لقوله تعالى ـ فصل لربك و انحر ـ بأن النحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر .

باب نظر المصلى إلى موضع سجوده والنهى عن رفع البصر في الصلاة

ر ا - (عن ابن سيرين و أن النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم كان يفل بصرة في صلاتهم خاشعون من في الله أي الله أي من في صلاتهم خاشعون من في الله أي رواه أحمد في كتاب الناسخ والمتنسوخ وسعيد بن من منصور في سننه بنحوه ، وزاد فيه وكانوا يستحبون للرّجل أن لا يجاوز بصره مصلاً في وهو حد بث مرسل .

٢ - ﴿ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَيُنْتَهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَيْنَتَهِ مِنْ أَقُوْا مُ يُرَفْعَوُنَ أَبْصَارَهُمُ ﴿ إِلَى السَّاءِ فِى الصَّلاةِ أَوْ لَتَخُطُفَنَ ۚ أَبْصَارُهُمُ ﴿ وَلَيْسَانُ مُ اللَّهُ اللَّاللّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

٣ - (وَعَنْ أَنَس عَن النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وآله وَسَالُم قال ﴿ مَا بَالَ ا

أَقُوام يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُم إِلَى السَّاءِ في صلاتهم ، فاشْتَدَ قُولُهُ فِي ذلك حَتَى قَالَ : لَيَنْتَهُنَ أَوْ لَتُخُطْفَنَ أَبْصَارُهُم ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلاَّ مُسُلَما وَالْرَ مُذَى) عَالَ : لَيَنْتَهُنَ أَوْ لَتُخُطْفَنَ أَبْصَارُهُم ، رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إِلاَّ مُسُلَما وَالْرَ مُذَى) عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَ وَعَن عَبْدُ الله بْنِ الزُّبَيْرِ قال ﴿ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ إِذَا جَلَسَ فِي التَّشَهَدُ وضَعَ يَدَهُ اليهُمْنَى عَلَى فَخُذُهُ اليهُمْنَى ، وأشار بالسَّبابة و لم مُجُاوِز بصَرَهُ إشارته ، وقاه أَنْ أَنْهُ وَالنَّسَائَى وَأَبُو دَاوُدَ) .

حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لأنه تابعي لم يدرك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله ثقات . وأخرجه البيهقي موضولا ، وقال : المرسل هو المحفوظ . وأخرجه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى رفع بصره إلى الساء ، فنزلت _ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون _ فطأطأ رأسه ، قال وإنه على شرط الشيخين . وحديث ابن الزبير أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه ، وأصله في مسلم دون قوله « ولم يجاوز بصره إشارته » (قوله كان يقلب بصره الخ) لعل ذلك كان عند إرادته صلى الله عليه وآله وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله _ قد نرى تقلب وجهك في السهاء فلنولينك قبلة ترضاها _ (قوله أن لا يجاوز بصره مصلاه) فيه دليل على استحباب النظر إلى المصلى وترك مجاوزة البصر له (قوله لينتهين أقوام) بتشديد النون ، وفيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لايواجه أحدا بمكروه ، بل إن رأى أو سمع ما يكره عمم »كما قال « ما بال أقوام يشتر طون شروطا الينتهين أقوام عن كذا » (قوله يرفعون أبصارهم) قال ابن المنبر : نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الائتمام ، فاذا تمكن من مراقبته بغير التفات أو رفع بصر إلى السماء كان ذلك من إصلاح صلاته . وقال ابن بطال : فيه حجة لمالك في أن نظر المصلي يكون إلى جهة القبلة . وقال الشافعي والكوفيون : يستحبُّ له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب إلى الخشوع . ويدل عليه ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنها قالت «كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام المصلى يصلى لم يعد بصر أحدهم موضع قدميه ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد موضع جبينه ، فتوفى أبو بكر فكان عمر ، فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد بصر أحدهم موضع القبلة فكان عمان وكانت الفتنة ، فتلفت الناس يمينا وشمالًا » لكن في إسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية لم يخرّج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه (قوله أو لتخطفن) بضمر الفوقية وفتح [الفاء على البناء للمفعول: يعني لايخلو الحال من أحد الأمرين ، إما الانتهاء ، وإما العمي ،

وهو وعيد عظيم وتهديد شديد ، وإطلاقه يقضى بأنه لافرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند غيره إذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد . والعلة في ذلك أنه إذا رفع بصره إلى السهاء خرج عن سمت القبلة وأعرض عا وعن هيئة الصلاة . والظاهر أن رفع البصر إلى السهاء حال الصلاة حرام لأن العقوبة بالعمى لاتكون إلا عن محرم . والمشهور عند الشافعية أنه مكروه ، وبالغ ابن حزم فقال : تبطل الصلاة به . وقيل المعنى في ذلك أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلى كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن ، وأشار إلى ذلك الداودي ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين (قوله فاشتد قوله في ذلك) إما بتكرير هذا القول أو غيره مما يفيد وفيه روايتان للبخاري ، فالاكثرون بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون وفتح الفوقية والهاء والياء المتناة وتشديد النون النون لاتأكيد على البناء للمفعول (قوله وضع يده اليني على فخذه اليني الخ) سيأتي الكلام على هذه الهيئة (قوله ولم يجاوز بصره إشارته) فيه أنه يستحب للمصلي حال التشهد أن الايرفع بصره إلى ما يجاوز به الأصبع التي يشير بها .

باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة

١ – (عَن أَبِي هُرِيْرَةَ قَالَ الْ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وآلِه وَسَلَّمَ إِذَا كَتَبَرَ فِي الصَّلاة سَكَتَ هُنَتْهَةً قَبْلَ القراءة ، فَقَلْتُ بِا رَسُولَ الله بأبي أَنْتَ وأ مِي أَرأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالقراءة ما تَقُولُ ؟ قالَ أَقُولُ : اللَّهُمَ اللَّهُمَ العَد بين التَّكْبِيرِ وَالقراءة والمَعْرِب ، اللَّهُمَ اللَّهُم اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُم اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُم اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُم اللَّهُم اللَّهُم اللَّهُمُ اللَّهُم اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُم اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُم اللَّهُم اللَّهُم اللَّهُم اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللِهُ الللللْمُ الللللَّهُ الل

(قوله هنيهة) في رواية «هنية» قال النووى: وأصله هنوة فلما صغرت صارت هنيوة فاجتمعت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت، وقد تقلب هاء كما في رواية الكتاب. قال النووى أيضا: والهمز خطأ. وقال القرطبي: إن أكثر الرواة قالوه بالهمز (قوله بأني أنت وأمى) هو متعلق بمحذوف، إما اسم أو فعل والتقدير أنت مفدى أو أفديك (قوله ما تقول) فيه مفدى أو أفديك (قوله ما تقول) فيه إشعار بأنه قد فهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولا. قال ابن دقيق العيد: ولعله استدل على أصل القول بحركة الفم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحية ولعله استدل" على أصل القول بحركة الفم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحية

وقوله باعد) قال الحافظ: المراد بالمباعدة محو ما حصل منها يعنى الخطايا والعصمة عما ميئاتى منها انتهى . وفي هذا اللفظ مجازان . الأول استعمال المباعدة التي هي في الأصل للأجسام في مباعدة المعاني . الثاني استعمال المباعدة في الإزالة بالكلية مع أن أصلها لايقتضى الزوال ، وموضع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل ، وكأنه أراد أن لايقع منهما اقتراب بالكلية ، وكرر لفظ بين لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الحافض (قوله نقى) بتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكلية . قال الحافظ : ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به ، الدنس : الوسخ الذي يدنس الثوب (قوله بالثلج والماء والبرد) جمع بين الثلاثة تأكيدا ومبالغة كما قال الخطابي ، لأن الثلج والبرد نوعان من الماء . قال أبن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية الحو ، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية تكون في غاية النقاء . قال : ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مبايع عن صفة يقع بها الحو . والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة . وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ، والأحاديث مرد عليه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الإحرام، وخالف في ذلك الهادي والقاسم وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الإحرام، وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو طالب من أهل البيت ، وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك .

وَمَلِ عَاشَيْتَ مِن شَيْء بَعْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ : اللَّهُمُ اللَّ سَجَدَ تَ ، وَبِك الْمَنْتُ ، سَجَد وَجهي اللّذي خلقة وصورة وصورة وصورة وسَق سَمْعة وبَصَرة ، فتَبَارَك الله أحسن الخالقين ؛ ثُمْ يَكُون مِن آخيرِ ما يقبُول بَيْن التَّشَهَد والتَسْليم : اللّهُمُ اغفر لَى ما قد مَثُ ، وما أخرَّت ، وما أسررت ، وما أعلنت ، وما أسروت ، وما أسرون ، وما أسرون ، وما أسرون ، وأست المُقدم ، وأست ، وأست المُقدم ، وأست المُقدم ، وأست ، وأست المُقدم ، وأست ، وأست

الحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائي مطوّلا وابن ماجه مختصرا ، وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواه أحمد ومسلم الخ : رواه الجماعة إلا البخارى ، وهو الصواب، وأخرجه أيضا ابن حبان و: اد « إذا قام إلى الصلاة المكتوبة » وكذلك رواه الشافعي ، وقيده أيضا بالمكتوبة وكذا غيرهما . وأما مسلم فقيده بصلاة الليل ، وزاد لفظ من جوف الليل (قوله كان إذا قام إلى الصلاة) زاد أبو داود « كبر ثم قال » وهذا تصريح بأن هذا التوجه بعد التكبيرة لاكما ذهب إليه من ذكرنا في شرح الحديث السابق من أنه قبل التكبيرة محتجين على ذلك بقوله تعالى _ وكبره تكبيرا _ بعد قوله _ الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا _ إلى آخره ، وهو عندهم التوجه الصغير ، وقوله « وجهت وجهى » التوجه التكبير وهذا إنما يتم بعد تسليم أن المراد بقوله وكبره تكبيرة الإحرام ، وبعد تسليم أن الواو تقتضى الترتيب ، وبعد تسليم أن قوله تعالى ـ الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ـ إلى آخره من التوجهات الواردة . وهذه الأمور جميعا ممنوعة و دون تصحيحها مفاوز وعقاب ، والأحسن الاحتجاج لهم بإطلاق بعض الأحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ « كان إذا استفتح الصلاة » وحديث الباب بلفظ « كان إذا قام إلى الصلاة » ولا يخفي عليك أنه قد ورد التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم ، و في حديث الباب أيضا في رواية أبي داود كما ذكرناه وفي حديث أبي سعيد (كان إذا قام إلى الصلاة كبر ، وسيأتي . وقد ورد التقييد في غير حديث . وحمل المطلق على المقيد واجب على ما هو الحقّ في الأصول . ومن غرائبهم قولهم إنه لايشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الألفاظ القرآنية إلا قوله تعالى : - الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ـ الخ . وقد وردت الأحاديث الصحيحة بتوجهات متعدة . ﴿ قُولُهُ وَجَهِتَ وَجَهِي ﴾ قيل معناه : قصدت بعبادتي . وقيل أقبلت بوجهي ، وجمع السموات وإفراد الأرض مع كونها سبعا لشرفها . وقال القاضي أبو الطيب : لأنا لاننتفع من الأرضين إلا بالطبقة الأولى ، بخلاف السهاء فإن الشمس والقمر والكواكب موزّعة عليها . وقيل لأن الأرض السبع لها سكن . أخرج البيهتي عن أبى الضحي عن ابن عباس أنه قال قوله _ ومن الأرض مثلهن ما قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وآدم

كآدمكم ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسي كعيسا كم . قال : وإسناده صحيح عن ابن عباس غير أنى لاأعلم لأبي الضحى متابعاً (قوله حنيفا) الحنيف : المائل إلى الدين الحقُّ وهو الإسلام قاله الأكثر ، ويطلق على المائل والمستقيم ، وهو عند العرب اسم لمن كان على ملة إبراهيم وانتصابه على الحال (قوله ونسكي) النسك العبادة لله وهو من ذكر العام بعد الخاص" (قوله ومحياي ومماتي) أي حياتي وموتى . والجمهور على فتح الياء الآخرة في محياي ، وقرئ بإسكانها (قوله وأنا من المسلمين) في رواية لمسلم« و'أنا أوَّل المسلمين » قال الشافعي: لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أوَّل مسلمي هذه الأمة . وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا . قال في الانتصار : إن غير النبيّ إنما يقول وأنا من المسلمين ، وهو وهم منشؤه توهمأن معنى وأنا أوّل المسلمين: أنى أوّل شخص اتصف بذلك بعد أن كان الناس بمعزل عنه وليس كذلك ، بل معناه المسارعة في الامتثال لما أمر به ونظيره _ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أوَّل العابدين _ وقال موسى _ وأنا أوَّل المؤمنين _ وظاهر الإطلاق أنه لافرق في قوله وأنا من المسلمين ، وقوله وما أنامن المشركين بين الرجل والمرأة ،وهو صيح على إرادة الشخص. وفي المستدرك للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة « قومي فاشهدي أضحيتك وقولي ـ -إن صلاتي ونسكي -إلى قوله وأنا من المسلمين ، فدل على ما ذكرناه (قوله ظلمت نفسي) اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملابسة المعاصي تأدُّبا ، وأراد بالنفس هنا النات المشتملة على الروح (قوله لأحسن الأخلاق) أي لأكملها وأفضلها (قوله سيئها) أي قبيحها (قوله لبيك) هو من ألب بالمكان إذا أقام به وثني هذا المصدر مضافا إلى الكاف ، وأصل لبيك لبين فحذف النون للإضافة . وقال النووى : قال العلماء : ومعناه أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة (قوله وسعديك) قال الأزهري وغيره : معناه مساعدة لأمرك بعده مساعدة ومتابعة لدينك بعد متابعة ، (قوله والخير كله في يديك) زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى ابن عقبة « والمهدى من هديت » . قال الحطابي وغيره : فيه الإرشاد إلى الأدب في الثناء على الله ومدحه بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساويها على جهة الأدب (قوله والشرّ ليس إليك) قال الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وإسحق بن راهويه ويحيى بن معين وأبوبكر ابن خزيمة والأزهري وغيرهم معناه : لايتقرّب به إليك ، روى ذلك النووى عنهم ، وهذا القول الأوَّلوالقول الثاني حكاه الشيخ أبوحامد عن المزنى ألنمعناه لايضاف إليك على انفراده لايقال : يا خالق القردة و الخنازير ، وياربُّ الشرُّ ونحو هذا وإن كان خالق كلُّ شيء وربّ كل شيء ، وحينتذ يدخل الشرّ في العموم . والثلث معناه : والشرّ لايصعد إليك وإنَّمَا يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح. والرامع معناه : والشرَّ ليس شرًّا بالنسبة إليك ، فإنك خلقته بحكمة بالغة ، وإنما هو شرّ بالنسبة إلى المظلوقين . والخامس حكاه

الخطابي أنه كقولك فلان إلى بني فلان إذا كان عداده فيهم ، حكى هذه الأقوال النووى فى شرح مسلم وقال: إنه مما يجب تأويله لأن مذهب أهل الحق" أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه سواء خيرها وشرّها اه . وفي المقام كلام طويل ليس هذا موضعه (قوله أنا بك وإليك) أى التجائى رانتهائى إليك وتوفيقي بك قاله النووى (قوله تباركت) قال ابن الأنبارى : تبارك العباد بتوحيدك ، وقيل ثبت الخير عندك ، وقال النووى : استحققت الثناء (قوله خشع الله) أي خضع وأقبل عليك من قولهم خشعت الأرض : إذا سكنت واطمأنت (قوله ومخي) قال ابن رسلان : المراد به هنا الدماغ ، وأصله الودك الذي في العظم ، وخالص كلّ شيء مخه (قوله وعصبي) العصب : طنب المفاصل و هو ألطف من العظم ، زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة « وشعري وبشري » والجمهور على تضعيف هذه الزيادة ، وزاد النسائى من رواية جابر « ودمى ولحمى » وزاد ابن حبان في صيحه (وما استقلت به قدمي لله رب العالمين » (قوله ملء السموات) هووما بعده بكسر اليم ونصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووى ، ورجحه ابن خالويه وأطنب في الاستدلال، وجوَّز الرفع على أنه مرجوح.وحكى عن الزجاج أنه يتعين الرفع ولا يجوز غيره وبالغ في إنكار النصب. والذي تقتضيه القواعد النحوية هو ما قاله ابن خالويه أ. قال النووى : قال العلماء : معناه حمدا لو كان أجساما لملأ السموات والأرض وما بينهما لعظمه ، وهكذا قال القاضي عياض وصرّح أنه من قبيل الاستعارة (قوله ومل ماشئت من شيء بد) وذلك كالكرسي والعرش وغيرهما مما لم يعلمه إلا الله ، والمراد الاعتناء في تكثير الحمد (قوله وصوَّره) زاد مسلم وأبو داود فأحسن صوره ، وهو الموافق لقوله تعالى _ فأحسن صوركم _ (قوله وشق سمعهٰ وبصره) رواية أبى داود « فشق » قال القاضي عياض : قال الإمام : يحتج به من يقول الأذنان من الوجه وقد مرّ الكلام على ذلك (قوله فتبارك) هكذا رواية ابن حبان وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن أبي داود بالواو (قوله أحسن الخالقين) أي المصوّرين والمقدّرين . والخلق في اللغة الفعل الذي يوجده فاعله مقدّرا له لاعن سهو وغفلة ، والعبد قد يوجد منه ذلك . قال الكعبي : لكن لايطلق الحالق على العبلة إلا مقيدا كالربّ (قوله ما قدّ مت وما أخرت) المراد بقوله « ما أخرتُ » إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة ، لأن الاستغفار قبل الذنب محال ، كذا قال أبوالوليد النيسابوري . قال الأسنوي : ولقائل أن يقول : المحال إنما هو طلب مغفرته قبل وقوعه ، وأما الطلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع فلا استحالة فيه (قوله وما أسررت وما أعلنت) أي جميع الذنوب ، لأنها إما سرّ أو علن (قوله وما أسرفت) المراد الكبائر ، لأن الإسراف : الإفراط في الشيء ومجاوزة الحدّ فيه (قوله وما أنت أعلم به مني) أي من ذنوبي وإسْرافي في أموري وغير ذلك (قوله أنت المقدّم وأنت المؤخر) قال البيهتي : قدم

من شاء بالتوفيق إلى مقامات السابقين ، وأخر من شاء عن مراتبهم . وقيل قدم من أحبّ من أوليائه على غيرهم من عبيده ، وأخر من أبعده عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم (قوله لاإله إلا أنت) أى ليس لنا معبود نتذلل له ونتضرع إليه فى غفران ذنوبنا إلا أنت . الحديث يدل على مشروعية الاستفتاح بما فى هذا الحديث . قال النووى : إلا أن يكون إماما لقوم لايرون التطويل . وفيه استحباب الذكر فى الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام ، وفيه الدعاء فى الصلاة بغير القرآن ، والرد على المانعين من ذلك وهم الحنفية والهادوية .

أما حديث عائشة فأخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم. قال الترمذي : هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وحارثة يعني ابن أبي الرجال المذكور في إسناد هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى . وقال أبو او دبعد إخراجه : ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام إلا طلق بن غنام . وقال الدارقطني : ليس هذا الحديث بالقوى . وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد : ما علمت فيهم : يعني رجال إسناد أبي داو د مجروحا انتهى . وطلق بن غنام أخرج عنه البخاري في الصحيح ، وعبد السلام أبن حرب أخرج له الشيخان ووثقه أبو حاتم ، وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهدا . وقال الحافظ : رجال إسناده ثقات ، لكن فيه انقطاع . قال : وفي الهاب عن ابن مسعود وعمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وعمروبن العاص وجابر . وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرج الحديث الترمذي من طريقه فضعفه أحمد ويحبي

والرازيان وابن عدى وابن حبان : وأما حديث أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا ، وأما أن عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبدة بن أبي لبابة عنه وهو موقوف على عمر، وعبدة لايعرف له سماع من عمر وإنما سمع من عبد الله بن عمر ، ويقال رأى عمر رؤية . وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعا إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال الدارقطني : المحفوظ عن عمر موقوف . قال الحاكم : وقد صحّ ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه : قال الحافظ : وفي إسناده انقطاع ، وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفًا . ورواه أيضًا عن ابن مسعود (قوله سبحانك) التسبيح تنزيه الله تعالى ، وأصله كما قال ابن سيد الناس : المرّ السريع في عبادة الله ، وأصله مصدر مثل غفران (قوله و بحمدك) قال الخطابي : أخبرني ابن جلاد قال : سألت الزجاج عن قوله « سبحانك اللهم و بحمدك » فقال معناه : سبحانك وبحمدك سبحتك (قوله تبارك اسمك) البركة : ثبوت الخير الإلهي في الشيء ، وفيه إشارة إلى اختصاص أسمائه تعالى بالبركات (قوله وتعالى جدَّك) الجدُّ العظمة ، وتعالى : تفاعل من العلوُّ : أي علت عظمتك على عظمة كل أحد غيرك . قال ابن الأثير : معنى تعالى جدَّك : علا جلالك ﴿وعظمتك . والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات. قال المصنف رحمه الله : واختيار هؤلاء يعني الصحابة الذين ذكر هم بهذا الاستفتاح وجهر عمر به أحيانا يمحضر من الصحابة ليتعلمه الناس مع أن السنة إخفاؤه ، يدل على أنه الأفضل ، وأنه الذي كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يداوم عليه غالبًا ، وإن استفتح بما رواه على أو أبو هريرة فحسن لصحة الرواية انتهى . ولا يخفي أن ما صحَّ عن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالإيثار والاختيار . وأصحّ ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث عليّ . وأما حديث عائشة ، فقد عرفت ما فيه من المقال ، وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المقال الذي فيه . قال الإمام أحمد : أما أنا فأذهب إلى ما روى عن عمر ، ولو أن رجلا استفتح يبعض ماروى كان حسنا . وقال ابن خزيمة : لاأعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم خبرا ثابتا ، وأحسن أسانيده حديث أبي سعيد ثم قال : لانعلم أحدا ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه ،

باب التعوذ بالقراءة

قال من تعالى - فإذا قرأت القرآن فاستُعد بالله من الشيطان الرَّجيم - و السَّمَ السَّمَ الله عليه وآله وسلَّم ال الله عليه وآله وسلَّم الله كان إذا قام إلى الصَّلاة استَفَتَح نُمْ يَقَوُل : أعنوذ بالله السَّميع العليم

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ آهُنْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفَيْهِ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَالبَرْمِنْ يَ . وَقَالَ البَّنُ المُنْذُرِ « جاءَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ البَّنْ المُنْذُرِ « جاءَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ البَّنْ القَرَاءَة : أَعُوذُ بَاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » وَقَالَ الأسْوَدُ : رأيْتُ مُمَرَ حِينَ يَقَدُلُ القَّهُمَ قَ وَجَمْدُكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكُ ، حِينَ يَقَدُلُ ؟ وَتَبَارَكَ اسْمُكُ ، وَتَعَالَى جَدَلُكَ ، وَلا إِلَهَ غَنْيُرُكَ ، مُثمَّ يَتَعَوَّذُ » رَوَاهُ الدَّارَقُطُنْيُ) .

حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ، ولفيظ الترمذي «كان إذا قام إلى الصلاة كبر ثم يقول: ، سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جد ّك ولا إله غيرك ثم يقول : الله أكبر الله أكبر ، ثم يقول : أعوذ بالله » إلى آخر ما ذكره المصنف . ولفظ أبي داود كلفظ الترمذي إلا أنه قال ثم يقول: «لا إله إلا الله ثلاثًا ثم يقول: الله أكبر كبيرًا ثَلَاثًا أُعوذ بالله » إلى آخره . قال أبوداود : وهذا الحديث يقولون هو عن على "بن على " يعنى الرفاعي عن الحسن ، الوهم من جعفر . وقال الترمذي : حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب. وقد أخذ أقوم من أهل العلم بهذا الحديث. وأما أكثر أهل العلم فقالوا : إنما روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول « سبحانك اللهم ً وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدُّك ولا إله غيرك " هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ؛ والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم . وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد ، كان يحيى بن سعيد يتكلم في على " بن على " . وقال أحمد : لايصح هذا الحديث ، انتهى كلام الترمذي . وعلى بن على هو أبن نجاد بن رفاعة الرفاعي البصرى ، روى عنه وكيع ، ووثقه أبو نعيم وزيد بن الحباب وشيبان بن فروخ . وقال الفضل بن دكين وعفان : كان على بن على الرفاعي يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقال أحمد بن حنبل: هو صالح. وقال محمد بن عبد الله بن عمار: زعموا أنه كان يصلى كل يوم ستائة ركعة ، وكان يشبه عيناه بعيني النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان رجلا عابدًا ما أرى أن يكون له عشرون حديثًا ، قيل له : أكان ثقة ؟ قال نعم . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : ليس به بأس لايحتجّ بحديثه. وقال يعقوب بن إسحق : قدم علينا شعبة فقال : اذهبوا بنا إلى سيدنا وابن سيدنا على " بن على الرفاعي (قوله من همزه ونفخه ونفثه) قد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمروبن مرّة الجملي بفتح الجيم والميم فقال : نفثه الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموتة بسكون الواو بدون همز ، والمراد بها هنا الجنون ، وكذا فسره بهذا أبو داود في سننه . وإنما كان الشعر من نفثة الشيطان ، لأنه يدعو الشعراء المداحين الهجائين المعظمين المحقرين إلى ذلك . وقيل المراد شياطين الإنس ، وهم الشعراء الدِّين يختلقون كلاما لا حقيقة له . والنفث في اللغة : قذف الريق وهو أقل من التفل ت

والنفخ في اللغة أيضًا : نفخ الريح فيالشيء ، وإنما فسر بالكبر لأن المتكبر يتعاظم لاسيًّا إذا مدح . والهمز في اللغة أيضا : العصر ، يقال همزت الشيء في كني : أي عصرته . وهمز الإنسان : اغتابه . والحديث يدل على مشروعية الافتتاح بما ذكر في الحديث ، وفيه وفي سائر الأحاديث ردّ لما ذهب إليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشيء ، وفي تقييده ببعد التكبيركما تقدّم ردّ لما ذهب إليه من قال إن الافتتاح قبل التكبير ، وفيه أيضا مشروعية التعوُّذ من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه ، وإلى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثورى وابن راهويه وغيرهم . وقد ذهب الهادى والقاسم من أهل البيت إلى أن محله قبل التوجه ، ومذهبهما أن التوجه قبل التكبيرة كما تقدّم ، وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير . وهذا الحديث وإن كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق متعدّدة يقوّى بعضها بعضا : منها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ « اللهم " إنى أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفخه ونفثه » وأخرجه أيضا البيهتي . ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم « أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقال : الله أكبر كبيرا ، الله أكبر كبيرا ، الله أكبر كبيرا ، الحمد لله كثيرا ، الحمد لله كثيرا ، الحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ثلاثًا ، أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه » . ومنها ما أخرجه أحمد عن آلى أمامة بنحو حديث جبير . ومنها عن سمرة عند الترمذي . ومنها عن عمر موقوفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف ، وهو أيضا عند الترمذي هذا مع مايؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن ، والحديث مصرّح أن التعوّذ المذكور يكون بعد الا فتتاح بالدعاء المذكور في الحديث ر

(فائدة) قال الحافظ فى التلخيص: كلام الرافعى يقتضى أنه لم يرد الجمع بين وجهت وجهى وبين سبحانك اللهم"، وليس كذلك فقد جاء فى حديث ابن عمر رواه الطبرانى فى الكبير، وفيه عبد الله بن عامر الأسلمى وهو ضعيف، وفيه عن جابر أخرجه البيهتى بسند جيد، ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه، وقد اختلف عليه فيه. وفيه عن على رواه السمق بن راهويه فى مسنده، وأعله أبو حاتم انتهى إ

(فائدة أخرى) الأحاديث الواردة فى التعوّذ ليس فيها إلا أنه فعل ذلك فى الركعة الأولى وقد ذهب الحسن وعطاء وإبراهيم إلى استحبابه فى كل ركعة . واستدلوا بعموم قوله تعالى وفاة وأت القرآن فاستعذ بالله _ ولا شك "أن الآية تدل" على مشروعية الاستعاذة قبل قراءة القرآن ، وهى أعم " من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها . وأحاديث النهي عن الكلام فى الصلاة تدل " على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها مما لم

يرد به دليل يخصه ، ولا وقع الإذن بجنسه ، فالأحوط الاقتصار على ما وردت به السنة وهو الاستعادة قبل قراءة الركعة الأولى فقط ، وسيأتى ما يدل على ذلك فى باب افتتاح الثانية بالراءة .

باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم

ا - (عَنْ أَنَسِ بْنِ ماليك قال : صَلَيْتُ مَعَ النّبِي صَلّى الله عَلَيْهُ وَ له وَسَلّمَ وَأَي بَكْرِ وَعُمْرَ وَعُمَّانَ فَلَمَ أَسْمَعُ إِلْحَدًا مِشْهُمْ يَقُواْ بِسِمْ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَسُلُمْ . وفي لفظ « صَلَيْتُ حَلَف النّبِي صَلّى الله عَليه وَسَلّمَ وَحَلَف أَي بَكْرِ وَعُمَر وعُمْرا وَعُمْلاً فَكَانُوا لاَ يَعْهَرُونَ بِيسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ والنّسائي بإسْناد على شَرْط الصّحيح . ولأحمَد ومُسليم « صَلّيْتُ خلف النّبِي صَلّى الله عليه وآله وسلّمَ وأي بكرو وعمر وعُمْرا وعَمْرا وكانُوا يَسْمَقْتُ حَلُونَ بالحَمْدُ لله أَرب العالمين لايد كرون بيسْم الله ومُعْمَل وكانُوا يَسْمَقْتُ حَوْنَ بالحَمْدُ لله أَرب العالمين لايد كرون بيسْم الله الرَّحْمَن الرَّحِيمِ في أوَّل قراءة ولا في آخرها » ولعبند الله بن أحمَد في مُسْنك الله عَلَى الله عَنْ شُعْبَة عَنْ قَادَة عَنْ أَنَسِ قال السَّعْبَة : فَقُلْتُ لَقَادَة : أَنْتَ الله عَلَى الله الرَّعْمَ والله المَا عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله المَلْتُ عَلَى الله المَلْعُولِ الله المَلْعُولُ الله المَلْعُلَى الله عَلَى الله المَلْعُلَى الله المَلْعُلَى الله المَلْعُلَى الله المَلْعُلَى الله المَلْعُلَى الله المَلْعُلَى الله المَلْعُولُ المَلْ

الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله آكتر آلفاظه . ورواية « فكانوا لايجهرون » أخرجها أيضا ابن حبان والدارقطنى والطحاوى والطبرانى . وفى لفظ لابن خزيمة « كانوا يسرون » وقوله « كانوا يستفتحون بالحمد لله ربّ العالمين » هذا متفق عليه ، وإنما انفرد مسلم بزيادة «لايذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » وقد أعل هذا اللفظ بالاضطراب ، لأن جماعة من أصحاب شعبة رووه عنه بهذا ، وجماعة رووه عنه بلفظ « فلم أسمع أحدا منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » وأجاب الحافظ عن ذلك بأنه قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين . وأخرجه البخارى فى جزء القراءة والنسائى وابن ماجه عن أيوب ، وهؤلام والترمذى من طريق هشام المستواتي والترمذى من طريق أبى عوانة والبخارى فيه ، وأبو داود من طريق هشام المستواتي

والبخارى قيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأوّل. وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة » إلى آخر ما ذكره المصنف. وفى الباب عن عائشة عند مسلم . وعن أبي هريرة عند ابن ماجه ، وفى إسناده بشر بن رافع وقد ضعفه غير واحد ، وله حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ، وله حديث ثالث سيأتى ذكره . وعن عبد الله بن مغفل وسيأتى أيضا . وقد استدل بالحديث من قال إنه لايجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، وهم على ما حكاه ابن سيد الناس في شرح الترمذي. علماء الكوفة ومن شايعهم . قال : وممن رأى الإسرار بها عمر وعلى وعمار . وقد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها ، وممن لم يختلف عنه أنه كان يسرّ بها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن على بن الحسين وحسن وابن سيرين . وروى ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنهما الجهر بها وروى عن على أنه كان لايجهر بها . وعن سفيان وإليه ذهب الحكم وحماد والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد . وحكى عن النخعي وروىعن عمر. قال أبوعمر: من وجوه ليست بالقائمة أنه قال : يخفي الإمام أربعا : التعوُّذ ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، وربنا لك الحمد . وروى علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال : ثلاث يخفيهن الإمام : الاستعادة ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين . وروى نحو ذلك عن إبراهبم والثورى وعن الأسود : صليت خلف عمر سبغين صلاة فلم يجهر فيها ببسم الله الرحمن الرحيم . وروى ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه قال : الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بدعة . وروىالترمذي والحازمي : الإسرار عن أكثر أهل العلم ، وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروىعن جماعة من السلف ، قال ابن سيد الناس : روَّى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلى" بن أبي طالب وعمار بن ياسر ، وعن عمر فيها ثلاث روايات : أنه لايقروهما ، وأنه يقروهما سرا ، وأنه يجهر بها . وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهره بها وإسراره . وروى الشافعي بإسناده عن أنس بن مالك قال « صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة ، فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبرٍ في الخفض والرفع . فلما فرغ ناداه المهاجرون والأنصار : يا معاوية نقصت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير إذا خفضت ورفعت ، فكان إذا صلى بهم يعد دلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر » . وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال : صحيح على شرط مسلم. وذكره الخطيب عن أبى بكر الصديق وعنَّان وأبيّ بن كعب وأبيّ قتادة وأنى سعيد وأنس وعبد الله بن أبى أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن على ومعاوية . قال الخطيب : وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من

أن يذكروا وأوسع من أن يحصروا ، منهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبووائل وسعيد بن جبير وابن سيرين وعكرمة وعلى بن الحسين وابنه محمد بن على " وسالم بن عبدالله بن عمر ومحمد بن المنكلر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد ابن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهري وأبوقلابة وعلى بن عبد الله بن عباس وابنه والأزرق بن قيس وعبد الله ابن معقل بن مقرن . وممن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن على ً بن حسين ومحمد بن عمر بن على" وابن أبي ذئب والليث بن سعد وإسحق بن راهويه . وزاد البيهتي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسلمان التيمي . ومن تابعيهم المعتمر ابن سليان ، وزاد أبوعمر عن أصبغ بن الفرج قال : كان ابن وهب يقول بالجهر ثم رجع إلى الإسرار ، وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبى ثور : وذكر البيهتي في الخلافيات أنه اجتمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ، ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة. وقد ذهب جماعة من أهل البيت إلى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية . وذكر الخطيب عن عكرمة أنه كان لايصلي خلف من لايجهر بالبسملة . وعن أبي جعفر الهاشمي مثله ، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه ، ونقل عن مالك قراءتها في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن . وقالُ طاوس : تذكر في فاتحة الكتاب ولا تذكر في السورة بعدها . وحكى عن جماعة أنها لاتذكر سرا ولا جهرا ، وأهل هذه المقالة منهم القائلون إنها ليست من القرآن . وحكى القاضي أبو الطيب الطبرى عن ابن أبي ليلي ، والحكم أن الجهر والإسرار بها سواء ، فهذه المذاهب في الحهر بها وإثبات قراءتها ونفيها ١

وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط ، أو من كل سورة ، أو ليست بآية ؟ فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة إلى أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة . وحكى عن أحمد وإسحق وأبي عبيد وجماعة من أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين ، وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبير ، وحكاه البيهتي في الخلافيات بإسناده عن على بن أبي طالب والزهري وسفيان الثوري ، وحكاه في السنن الكبري عن ابن عباس ومحمد بن كعب أنها آية من الفاتحة فقط . وحكى عن الأوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود ، وهو رواية عن أحمد : أنها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور . وقال أبوبكر الرازي وغيره من الحنفية : هي آية بين كل سورتين غير الأنفال وبراءة ، وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة ، وحكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد ،

واعلم أن الأمة أجمعت أنه لايكفر من أثبتها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها ، بخلاف ما لو ننى حرفا مجمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالإجماع . ولاخلاف أنها آية فى أثناء سورة النمل ، ولا خلاف فى إثباتها خطا فى أوائل السور فى المصحف إلا فى أوّل سورة التوبة . وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة فى أوّل فاتحة الكتاب وفى أوّل كل سورة إذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة . وأما فى أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فأثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائى من القراء فى أوّل كل سورة إلا أوّل سورة التوبة ، وحذفها منهم أبو عمرو وحمزة وورش وابن عامر .

وقد احتج القائلون بالإسرار بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتى وغيرهما ممما ذكرنا . واحتج القائلون بالجهر ما في الصلاة الجهرية بأحاديث : منها حديث أنس وحديث أم سلمة الآتيان وسيأتى الكلام عليهما. ومنها حديث ابن عباس عند الترمذي والدار قطني بالفظ « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم » قال الترمذي : هذا حديث وليس إسناده بذاك ، وفي إسناده إسماعيل بن حماد ، قال البزار : إسماعيل لم يكن بالقوى . وقال العقيلي : غير محفوظ ، وقد وثق إسماعيل يحبي بن معين ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ، وفي إسناده أبو خالد الواليي اسمه هرمز ، وقيل هرم : قال الحافظ : مجهول . وقال أبو زرعة : لاأعرف من هُو . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقد ضعف أبو داود هذا الحديث ، روى ذلك عند الحافظ في التلخيص : وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ «كان يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم » وصحح الحاكم هذا الطريق ، وخطأه الحافظ فىذلك لأن فى إسنادها عبدُ الله ابن عمرو بن حسان ، وقد نسبه ابن المديني إلى الوضع للحديث. وقد رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن يحيي بن آدم عن شريك ، ولم يذكر آبن عباس في إسناده بل أرسله ، وهو الصواب من هذا الوجه ، قاله الحافظ . وقال أبوعمر : الصحيح في هذا الحديث أنه روى عن ابن عباس من فعله لا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم لم يزل يجهر فىالسورتين ببسم الله الرحمن الرحيم » وفي إسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف. وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى ، وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن خثيم وهما ضعيفان . ومنها ما أخرجه النسائى من حديث أبى هريرة بلفظ « قال نعيم المجمر : صليت وراء أبى هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن ، وفيه ويقول إذا سلم : والذي نفسي بيده إِنْ لأَشْبِهِكُم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم . وقال البيهتي : صحيح الإسناد وله شُواهد . وقال أبوبكر الحطيب فيه: ثابت صحيح لايتوجه عليه تعليل . ومنها عن أبي هريرة

أيضًا عند الدار قطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان إذا قرأ وهو يوم الناس افتتح ببسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني : رجال إسناده كلهم ثقات انتهى . وفى إسناده عبد الله بن عبد الله الأصبحي روى عن ابن معين توثيقه وتضعيفه . وقال ابن المديني : كان عند أصحابنا ضعيفا وقد تكلم فيه غير واحد . ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا قرأتُم الحمد فاقرءوا بسم الله الرحمن الرحيم إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني ، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آيها » . قال اليعمرى: وجميع رواته ثقات إلا أن نوح بن أبي بلأل الراوى له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فوفعه تارة ووقفه أخرى . وقال الحافظ : هذا الإسناد رجاله ثقات ، وصحح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه ، وأعله بن القطان بتر دد نوح المذكور ، وتكلم فيه ابن الجوزى من أجل عبد الحميد بن جعفر فإن فيه مقالا ، وُلَكُنْ مَتَابِعَةُ نُوحِلُهُ ثُمَا تَقُوِّيهِ . ومنها عن على " بن أبي طالبوعمار بن ياسر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر في المكتوبات ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني وفى إسناده جابر الجعني وإبراهيم بن الحكم بن ظهير وغيرهما ممن لايعوَّل عليه . ومنها عن على " أيضًا بلفظ ﴿ أَنَ الَّذِي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته» أخرجه الدارقطني وقال : هذا إسناد علوى لابأس به . وله طريق أخرى عنده عنه بلفظ « أنه سئل عن السبع المثاني ، فقال : الحمد لله ربِّ العالمين ، قيل إنما هي ستّ ؟ فقال : بسم الله الرحمن الرحيم » وإسناده كلهم ثقات . وقال الحافظ في الحديث الأوَّل الذي قال إنه لابأس بإسناده : إنه بين ضعيف ومجهول . ومنها عن عمر « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام إلى الصلاة فأراد أن يقرأ قال : بسم الله الرحمن الرحيم » رواه ابن عبد البرُّ قال : ولا يثبت فيه إلا أنه موقوف. ومنها عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «كيف تقرأ إذا قمت في الصلاة ؟ قلت : أقرأ الحمد لله ربّ العالمين ، قال : قل بسم الله الرحمن الرحيم » رواه الشيخ أبو الحسن ، وفي إسناده الجهم بن عثمان قال : أبوحاتم مجهول . ومنها عن سمرة قال « كان للنبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم سكتتان : سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وسكتة إذا فرغ من القراءة '، فأنكر ذلك عمران بن الحصين فَكَ يُوا إِلَىٰ أَبَّى بن كعب ، فَكتب أن صدق سمرة » أخرجه الدارقطنيّ وإسناده جيد ، غير أَنْ الحديث أخرجه الترمذي وأبو اود وغيرهما بلفظ « سكتة حين يفتتح ، وسكتة إذا فرغ من السورة ». ومنها عن أنس قال « كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يجه بالقراءة ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطنيّ أيضا . وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم بمعناه . ومنها عن أنس أيضا بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليهُ وآله وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الحاكم ، قال : ورواته كلهم ثقات . ومنها عن

عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي ، وفي إسناده الحكم بن عبد الله بن سعد ، وقد تكلم فيه غير واحد . ومنها عن بريدة بن الحصيب بنحو حديث عائشة ، وفيه جابر الجعني وليس بشيء. وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح!، وهو ذاهب الحديث. ومنها عن الحكم بن عمر وغيره من طرق لايعوّل عليها . ومنها عن ابن عمر قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر ، فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدار قطني ، قال الحافظ : وفيه أبوطاهر أحمد بن عيسي بن عبد الله بن محمد بن عمر بن على العلوى ، وقد كذَّبه أبوحاتم وغيره ، ومن دونه أيضًا ضعيف ومجهول ، ورواه الخطيب عن ابن عمر من وجه آخر ، وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول . قال : والصواب أن ذلك عن ابن عمر غير مرفوع . فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف كما عرفت ، وقد عارضتها الأحاديث الدالة على ترك البسملة التي قدمناها ، وقد حملت روايات حديث أنس السابقة على ترك الجهر لاترك البسملة مطلقا ، لما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه بلفظ « فكانوا لايجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم » وكذلك حملت رواية حديث عبد الله بن مغفل الآتية وغيرهما حملا لما أطلقته أحاديث نفى قراءة البسملة على تلك الرواية المقيدة بنفى الجهر فقط ، وإذا كان محصل أحاديث نني البسملة هو نني الجهر بها فمتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت علىنفيه . قال الحافظ : لابمجرّد تقديم رواية المثبت على النافي ، لأن أنسا يبعد جدا أن يصحب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مدّة عشر سنين ، ويصحب أبا بكر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم ، كأنه لبعد عهده به لم يذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهرا ، فلم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر اه ، ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني عن أبي سلمة قال ﴿ سَأَلْتَ أَنْسَ بَنِ مَالِكَ : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمٌ يَسْتَفْتَح بِالحَمْدُ للَّهُ رَبِّ العالمين ، أو ببسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : إنك سألتني عن شيء ما أحفظه ، وما سألني عنه أحدِّ قبلك ، فقلت : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى في النعلين ؟ قال نعم » قال الدار قطني : هذا إسناد صحيح ، وعروض النسيان في مثل هذا غير مستنكر ، فقد حكى الحازمي عن نفسه أنه حضر جامعا وحضره جماعة من أهل التمييز المواظبين في ذلك الجامع ، فسألهم عن حال إمامهم في الجهر والإخفات ، قال : وكان صيتا بملأ صوته الجامع ، فاختلفوا في ذلك ، فقال بعضهم يجهر ، وقال بعضهم : يخفت ، ولكنه لايخفي عليك أن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لايدل على المطلوب، وهو ما كان فيه ذكر أنها آية من الفاتحة ، أو ذكر القراءة لها ، أو ذكر الأمر بقراءتها من

دون تقييد بالجهر بها في الصلاة ، لأنه لاملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة . وكذا ماكان مقيدا بالجهر بها دون ذكر الصلاة ، لأنه لانزاع في الجهر بها خارج الصلاة . فان قلت أما ذكر أنها آية ، أو ذكر الأمر بقراءتها بدون تقييد بالجهر ، فعدم الاستلزام مسلم. وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وآلِه وسلم في الصلاة لها فالظاهر أنه يستلزم الجهر ، لأن الطريق إلى نقله إنما هي السماع ، وما يسمع جهر وهو المطلوب. قلت : يمكن أن تكون الطريق إلى ذلك إخباره صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأ بها في الصلاة فلا ملازمة ، والذي يدل على المطلوب منها هو ماصر ح فيه بالجهر بها في الصلاة ، وهي أحاديث لاينتهض الاحتجاج بها كما عرفت ، ولهذا قال الدار قطني إنه لم يصح في الجهر بها حديث. ولو سلمنا أن ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين بالجهر ، لأن أنهض الأحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم. وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هرياة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى معظم الصلاة لافى جميع أجزائها . على أنه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبى هريرة بدونًا ذكر البسملة كما قال الحافظ في الفتح. وقد جمع القرطبي بما حاصله «أن المشركين كانوا يحضرون المسجد فإذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا: إنه يذكر رحمن البمامة: يعنون مسيلمة ، فأمرأن يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم ، ونزلت _ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها» قال الحكيم الترمذي: فبقي ذلك إلى يومنا هذا على ذكر الرسم وإن زالت العلة ، وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والأوسط. وعن سعيد بن جبير قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، وكان المشركون يهزءون بمكاء وتصدية ويقولون : محمد يذكر إله اليمامة . وكان مسيلمة الكذَّاب يسمى رحمن ، فأنزل الله ـ ولا تجهر بصلاتك ـ فتسمع المشركين فيهزءوا بك ـ ولاتخافت بها عن أصحابك فلا تسمعهم » رواه ابن جبير عن ابن عباس ، ذكره النيسابورى فىالتيسير ، وهذا جمع حسن إن صحّ أن هذا كان السبب في ترك الجهر . وقد قال في مجمع الزوائد إن رجاله موثقون . وقد ذكر ابن القيم في الهدى أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما جهر بها ، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائما في كلُّ يؤم وليلة خمس مرّات أبدا حضرا وسفرا ، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة ، هذا من أمحل المحال حتى يحتاج إلى التشبث فيه بألفاظ مجملة وأحاديث واهية ، فصحيح تلك الأحاديث غير صريح ، وصريحها غير صحيح انتهى ، وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والإسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة فلا نطول بذكرها . وأما أدلة المثبتين لقرآ نية البسملة والنافين لقرآ نيتها ، فيأتى ذكر طرف منها في الباب الذي بعد هذا . وهذه المسألة طويلة الذيل ، وقد أفردها جماعة من

أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ؛ ومن آخر ما وقع رسالة جمعتها في أيام الطلب مشتملة على نظم ونثر ، أجبت بها على سوال ورد". وأجاب عنه جماعة من علماء العصر ، فلنقتصر في هذا الشرح على هذا المقدار ، وإن كان بالنسبة إلى ما في المسألة من التطويل نزرا يسيرا ولكنه لايقصر عن إفادة المنصف ما هو الصواب في المسألة . وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون ، فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة ببطلان بالإجماع ، فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها ، ولقد بالغ بعضهم حتى عد ها من مسائل الاعتقاد .

٢ - (وَعَنْ عَبَدُ الله بْنُ مُغَفَّى قَالَ « سَمِعَنِى أَى وَأَنَا أَقُولُ بِسَمُ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَقَالَ : يَا بُنِى ۚ إِينَّاكَ وَالحَدَثُ قَالَ : وَلَمْ أَرَ مِنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهُ حَدَثًا فِي الإسْلامِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ أَى بَكُرُ مِنْ أَنْ فَالْ سَكُمْ وَمَعَ أَى بَكُرُ وَمَعَ عُمْرَ وَمَعَ عُثَانَ فَلَمْ أُسْمَعُ أَحَدًا مِنْهُمْ " يَقُولُهَا فَلا تَقُلُها إِذَا أَنْتُ قَرَأَتَ فَقُلُ الحَمْدُ لِلهِ رَبِ العَالَمِينَ » رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلا أَبَا دَاوُدَ).

الحديث حسنه الترمذي، وقد تفرّد به الحريري، وقد قيل إنه اختلط بأخرة، وقد توبع عليه الجريري كما سيأتي ، وهو أيضا من أفراد ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره ، وذكر أن اسمه يزيد و هو مجهول لايعرف ، ماروي عنه إلا أبونعامة ، وقد رواه معمر عن الجريري ورواه إسمعيل بن مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطى عن عثمان بن غياث عن أبى نعامة عن ابن عبد الله بن مغفل ولم يذكر الجريري . وإسمعيل هو الجحدري ، قال أبو حاتم : صدوق . وروى عنه النسائي ، فعثمان بن غياث متابع للجريري وقد وثق عثمان أحمد ويحيي ، وروى له البخارى ومسلم. وقال ابن خزيمة : هذا الحديث غير صحيح. وقال الخطيب وغيره : ضعيف . قال النووى : ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي إنه حسن اه ، وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغفل ، والمجهول لاتقوم به حجة . قال أبو الفتح اليعمرى : والحديث عندى ليس معللا بغير الجهالة في ابن عبد الله ابن مغفل ، وهي جهالة حالية لاعينية للعلم بوجوده ، فقد كان لعبد الله بن المغفل سبعة أولاد سمى هذا منهم يزيد ، وما رمى بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا أبو نعامة ، فحكمه حكم المستور . قال : وليس في رواة هذا الخبر من يتهم بكذب فهو جار على رسم الحسن عنده . وأما تعليله بجهالة المذكور فما أراه يخرجه عن رسم الحسن عند الترمذي ولا غيره . وأما قول من قال غير صحيح ، فكل حسن كذلك . والحديث استدل به القائلون بترك قراءة البسملة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بها ، وقد تقدم الكلام على ذلك. قال المصنف رحمه الله :

ومعنى قوله (لاتقلها) وقوله (لايقرءونها) أو لايذكرونها ولا يستفتحون بها : أى جهرا بدليل قوله فى رواية تقدمت (ولا يجهرون بها) وذلك يدل على قراءتهم لها سرّا انتهى . وقد قدمنا الكلام على ذلك فى شرح الحديث الذى قبل هذا .

٣ - (وَعَنَ ْ قَتَادَةَ قَالَ (سَئُلِ أَنَسَ ُ كَيْفَ كَانَ قَرِاءَةُ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَمَهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : كَانَتْ مَدَّا ، ثُمَّ قَرَأ بِسُمْ اللهِ الرَّمْنِ الرَّحِمِ عَلَمْ اللهِ الرَّمْنِ الرَّحِمِ مَي مَدُ بَبِيسُمِ اللهِ ، وَيَمُدُ بالرَّحِمِ » رَوَاه البُخارِيُّ) .

الحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه بدون ذكر البسملة ، وهويدل على مشروعية قراءة البسملة ، وعلى أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يمد قراءته فى البسملة وغيرها . وقد استدل به القائلون باستحباب الجهر بقر اءة البسملة فى الصلاة ، لأن كون قراءته كانت على الصفة التى وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه صلى الله عليه وآله وسلم وما سمع مجهور به ، ولم يقتصر أنس على هذه الصفة على القراءة الواقعة منه صلى الله عليه وآله وسلم خارج الصلاة ، فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءته صلى الله عليه وآله وسلم ، ولفظ «كان » مشعر بالاستمر اركما تقرّر فى الأصول ، فيستفاد منه عموم الأزمان ، وكونه من لفظ الراوى لايقدح فى ذلك لأن الفرض أنه عدل عارف .

\$ _ (وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجِ عَنْ عَبْد الله بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَمُ سَلَمَةً أَمُ سَلَمَةً أَمُا سُئِلَتُ عَنْ قُواءة رسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وسَلَّمَ فَقَالَتْ : كَانَ يُقَطِّعُ قَرِاء تَهُ آيَةً آيَةً : بِسُم الله الرَّحْمَن الرَّحِيمِ. الحَمْدُ لله رَبّ العالمين . الرَّحْمَن الرَّحِيمِ . الحَمْدُ لله رَبّ العالمين . الرَّحْمَن الرَّحِيمِ . الحَمْدُ لله رَبّ العالمين . الرَّحْمَن الرَّحِيمِ . ملك يوم الدين » رواه أهمَدُ وأبو داود) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذى فى القراءة ولم يذكر التسمية وقال: غريب وليس إسناده عمصل، وقد أعل الطحاوى الحبر بالانقطاع، فقال: لم يسمعه ابن أبى مليكة من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبى مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة . قال الحافظ: وهذا الذى أعل به ليس بعلة، فقد رواه الترمذى من طريق ابن أبى مليكة عن أم سلمة بلا واسطة، وصححه ورجحه على الإسناد الذى فيه يعلى بن مملك اتهى. وقد عرفت أن الترمذى قال: إنه غريب وليس بمتصل فى باب القراءة، ورواه فى باب فضائل القرآن وصححه هنالك بعد أن رواه عن ابن أبى مليكة عن يعلى بن مملك، فلعل التصحيح للجل الاتصال كما يدل عليه قوله فى باب القراءة وليس إسناده بمتصل . وأخرجه الدارقطى عن ابن أبى مليكة عن يعلى بن مملك، وأخرجه الدارقطى عن ابن أبى مليكة عن يعلى بن مملك، وأخرجه الدارقطى عن ابن أبى مليكة عن ابن أبى مليكة عن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ: الحمد لله وب العالمين : الرحمن الرحيم . ملك يوم الدين . إياك نعبد وإياك تستعين . إهدنا الصراط

المستقيم : صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . فقطعها آية آية ، وعد ها عد الأعراب ، وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد عليهم » قال اليعمرى : رواته موثقون ، وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم ، وفى إسناده عمر بن هرون البلخى . قال الحافظ : هو ضعيف انتهى . ولكنه قد وثق فقول اليعمرى رواته موثقون صحيح . والحديث يدل على أن البسملة آية ، وقد استدل به من قال باستحباب الجهر بالبسملة فى الصلاة لما ذكرناه فى شرح الحديث الذى قبله . وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فى أوّل الباب .

باب في البسملة هل هي من الفاتحة وأوائل السور أم لا ؟

(قوله خداج) بكسر الحاء المعجمة. قال الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروى وآخرون: الحداج النقصان، يقال خدجت الناقة: إذا ألقت ولدها قبل أوان النتاج وإن كان تام الحلق، وأخدجت: إذا ولدته ناقصا وإن كان لتمام الولادة. وقال يماعة من أهل اللغة: خدجت وأخدجت إذا ولدت لغير تمام، قالوا: فقوله خداج: أى ذات خداج (قوله اقرأ بها في نفسك) السائل لأبي هريرة هو أبو السائب: أي اقرأها سرا بحيث تسمع نفسك (قوله قسمت الصلاة) قال النووى: قال العلماء: المراد بالصلاة الفاتحة، سميت بذلك لأنها لاتصح إلابها والمراد قسمتها من جهة المعنى، لأن نصفها الأول

تحميد لله وتمجيد وثناء عليه وتفويض إليه ، والنصف الثاني سؤال وطلب وتضرُّع واقتقار (قوله حمدني وأثني على ومجَّدني) الحمد : الثناء بجميل الفعال ، والتمجيد : الثناء بصفات ألحلال ، والثناء مشتمل على الأمرين ، ولهذا جاء جوابا للرحمن الرحيم لاشتمال اللفظين على الصفات الذاتية والفعلية ، حكى ذلك النووى عن العلماء (قوله فوَّضْ إلىَّ عبدى) وجه مطابقة هذا لقوله « مالك يوم الدين » أن الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم وبجزاء العباد وحسابهم . والدين : الحساب ، وقيل الجزاء ، ولادعوى لأحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا . وأما في الدنيا فلبعض العباد ملك مجازي ، ويدعى بعضهم دعوى باطلة ، وكل هذا ينقطع فى ذلك اليوم (قوله فإذا قال إياك نعبد) الخ . قال القرطبي : إنما قال الله تعالى هذا لأن فى ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه ، و ذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه (قوله فإذا قال اهدنا الصراط المستقيم) إلى آخر السورة إنما كان هذا للعبد لأنه سؤال يعود نفعه إلى العبد ، وفيه دليل على أن اهدنا وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا آيتان، وفى المسئلة خلاف مبنى على أن البسملة من الفاتحة أم لا ؟ وقد تقدم بسطه . والحديث يدلُّ على أنها ليست من الفاتحة ، لأن الفاتحة سبع آيات بالإجماع ، فثلاث في أوِّلها ثناء ، أوِّلها الحمد لله . وثلاث دعاء ، أوَّلها اهدنا الصراط المستقيم ، والرابعة متوسطة ، وهي إياك نعبد وإياك نستعين ، ولم تذكر البسملة في الحديث ، ولو كانت منها لذكرت . قال النووى : وهو من أوضح ما احتجوا به . قال : وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول إن البسملة آية من الفاتحة بأجوبة : أحدها أن التنصيف عائد إلى جملة الصلاة لا إلى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ . والثاني أن التنصيف عائد إلى ما يختص " بالفاتحة من الآيات الكاملة . والثالث معناه ، فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله ربِّ العالمين فحينئذ تكون القسمة انتهى. ولا يخنى أن هذه الأجوبة منها ما هو غير نافع ، ومنها ما هو متعسف . والحديث أيضا يدلُّ على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة ، وإليه ذهب الجمهور ، وسيأتي البحث عن ذلك في الباب الذي بعد هذا إن شاء الله . وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح . قال اليعمري : لأن جماعة ممن يرى الجهر بها لايعتقدونها قرآنا بل هي من السنن عندهم كالتعوّذ والتأمين ، وجماعة ممن يرى الإسرار بها يعتقدونها قرآنا ، ولهذا قال النووى : إن مسألة الجهر ليست مرتبة على إثبات مسألة البسملة وكذلك احتجاج من احتج بأحاديث عدم قراءتها على أنها ليست بآية لما عرفت.

٢ - (وَعَن ثَلَى هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ وَاللَّهِ مَن القُرآن ثَلاثُون آينةً شَفَعَت لَرَجُل حَنَّى غُفُر لَه ، وَهَى :
 ١ إِنَّ سُورَةً مِن القُرآن ثَلاثُون آينةً شَفَعَت لَرَجُل حَنَّى غُفُر لَه ، وَهَى :
 تَبَارَكَ النَّذي بِيده المُللُكُ ، رَوَاه أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّرْمَذِيُّ) ،

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان ، وصححه وحسنه الترمذي وأعله البخارى في التاريخ الكبير بأن عباسا الجشمي لايعرف سماعه من أبي هريرة ، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات ، وله شاهد من حديث ثابت عن أنس ، رواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح. والحديث استدل به من قال إن البسملة ليست من القرآن ، وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الأول ، وإنما استدلوا به لأن سورة تبارك ثلاثون آية بالإجماع بدون التسمية ، ولهذا قال المصنف: ولا يختلف العادون أنها ثلاثون آية بدون التسمية اه . وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة ، لأن البسملة كالشيء المشترك فيه ، وكذا الحواب عما روى عن أبي هريرة أن سورة الكوثر ثلاث آيات .

٣ - (وَعَن ْأَنَس قَالَ بَيْنَا رَسُول الله صَلَّى الله عَليه وآليه وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْم بَيْنَ أَظْهُرِنَا فِي اللَّسْجِل إِذْ أَعْنَى إِعْفَاةً ، ثُمَّ رَفَعَ رأسه مُتَبَسَلًا ، فَقُلُنْنَا لَه نَ : مَا أَضْحَكَكَ يَارَسُولَ الله ؟ فَقَالَ : نَزَلَت عَلَى آنَفَا سُورَة فَقَرأ : بِسَمُ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر ، فَصَل لربَلِكَ وَانحَر ، إِنَّ شَانِئَكَ هَمُو الأَبْدَر . ثُمَّ قَالَ : أَتَد رُونَ مَا الكَوْثَر ؟ قال : وَذَكَرَ الحَديث هُ رَواه أَهْمَد ومُسْلِم والنَّسَاني) .

تمام الحديث « قلنا الله ورسوله أعلم ، قال : إنه نهر وعدنيه ربى عز وجل عليه خير كثير ، وهو حوض يرد عليه أمتى يوم القيامة آنيته عدد نجوم السهاء فيختلج العبد منهم فأقول : ربّ إنه من أمتى ، فيقول : ما تدرى ما أحدث بعدك » . هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسملة ، وقد تقدم ذكرهم . ومن أدلتهم على إثباتها ما ثبت فى المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا أسماء السور ، وعدد الآى بالحمرة أو غيرها مما يخالف صورة المكتوب قرآنا . وأجاب عن ذلك القائلون بأنها ليست من القرآن أنها ثبتت للفصل بين السور ، وخلص القائلون بإثباتها عن هذا الجواب بوجوه : الأوّل أن هذا تغرير ، ولا يجوز ارتكابه خرّد الفصل . الثانى لو كان للفصل لكتبت بين براءة والأنفال ، ولما كتبت فى أوّل الفاتحة ، الثالث أن الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والأنفال . ومن جملة حجج المئبتين ما تقد م من الأحاديث المصر حة بأنها آية من الفاتحة . وأجاب من لم يثبتها بأن القرآن ألى هريرة المتقدم ذكرهما فى هذا الباب . وحديث إتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقوله - اقرأ باسم ربك الذي خلق - رواه البخارى ومسلم ، وسائر الأحاديث المتقدمة فى الباب الأوّل . وبإجماع أهل العدد على ترك عد ها آية من غير الفاتحة ، و تخلص المثبتون عن قولهم لايثبت القرآن إلا بالتواتر بوجهين : الأوّل أن إثباتها فى المصحف في مغنى المئتبت الفرآن إلا بالتواتر بوجهين : الأوّل أن إثباتها فى المصحف في مغنى المئتبت القرآن إلا بالتواتر بوجهين : الأوّل أن إثباتها فى المصحف في مغنى المئتبت القرآن إلا بالتواتر بوجهين : الأوّل أن إثباتها فى المصحف في مغنى المئتبت القرآن القرآن الإ بالتواتر بوجهين : الأوّل أن إثباتها فى المصحف في مغنى المئتبت القرآن الإ بالتواتر بوجهين : الأوّل أن إثباتها فى المصحف في مغنى المؤلفة و مغنى المؤلفة و مغنى الفلفية و مغنى المؤلفة و مغنى المؤلفة و مغنى الفلفة و مغنى المؤلفة و مغنى الفلفة و مغنى المؤلفة و مؤلفة و مؤلفة المؤلفة و مؤلفة المؤلفة و مؤلفة و مؤلفة المؤلفة و مؤلفة و م

التواتر ، وقد صرّح عضد الدين أن الرسم دليل علمى . الثانى أن التواتر إنما يشترط فيا ثبت قرآ نا على سبيل الحكم فلا ، والبسملة قرآن على سبيل الحكم . ومن جملة ما أجيب به أن عدم تواترها ممنوع ، لأن بعض القراء السبعة أثبتها والقراءات السبع متواترة فيلزم تواترها ، والاختلاف لايستلزم عدم التواتر ، فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث ، ومحل البحث الأصول ، فمن رام الاستيفاء فليراجع مطولاته .

٤ - (وَعَنَ ابْنَ عَبَاسَ قالَ « كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلهِ وَسَلَّمَ لايتعْرُفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَى يَنْزِلَ عَلَيْهِ بِينْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »
 ﴿ وَاهُ أَبُو دَاوُدَ) .

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على شرطهما . وقد رواه أبو داود فى المراسيل عن سعيد بن جبير وقال : المرسل أصح . وقال الذهبي فى تلخيص المستدرك بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس : أما هذا فثابت . وقال الهيثمى : رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح . والحديث استدل به القائلون بأن البسملة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبني على تسليم أن مجر د تنزيل البسملة يستلزم قرآنيتها .

باب وجوب قراءة الفاتحة

ا - (عَنَ عُبَادَةَ بَنِ الصَّامِتِ أَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ هُ لاَ تَعْزِئُ مِنْ لَمْ يَقُوراً بِفَا يَحَةَ الكَتَابِ » رَوَاه الدَّارَقُطْنِيُ وَقَالَ : إسْنادُهُ تَحْيِعٌ) . صَلاةً لِمَن كَمْ يَقُوراً بِفَا يَحَةَ الكَتَابِ » رَوَاه الدَّارَقُطْنِي وَقَالَ : إسْنادُهُ تَحْيِعٌ) . الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وأبن حبان لفظ « فصاعدا » لكن قال ابن حبان تفرد بها معمر عن الزهرى ، وأعلها البخارى في جزء القراءة ، ورواية الدارقطني صححها ابن القطان ، ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما . ولاحمد بلفظ « لاتقبل صلاة لايقرأ فيها بأم القرآن » وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي . وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي . وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه . وعن أبي الدرداء عند النسائي وأبن ماجه . وعن أبي الدرداء عند النسائي وأبن ماجه . وعن جابر عند ابن ماجه . وعن على عند البيهي . وعن عائشة وأبي هروة ، ماجه . وعن جابر عند ابن ماجه . وعن عبادة ، وسيأتي في الباب الذي بعد هذا . والحديث يدل وسيأتيان إن شاء الله تعالى . وعن عبادة ، وأنه لا يجزئ غيرها ، وإليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وهو مذهب العترة ، لأن النفي المذكور وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وهو مذهب العترة ، لأن النفي المذكور

في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن انتفاؤها ، وإلا توجه إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة لاإلى الكمال ، لأن الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما ، والحمل على أقرب المجازين واجب . وتوجه النني ههنا إلى الذات ممكن كما قال الحافظ في الفتح ، لأن المراد بالصلاة معناها الشرعي لااللغوى لما تقرّر من أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لالتعريف الموضوعات اللغوية ، وإذاكان المنفي الصلاة الشرعية ا استقام نفي الذات ، لأن المركب كما ينتفي بانتفاء جميع أجزائه ينتفي بانتفاء بعضها ، فلا يحتاج إلى إضار الصحة ولا الإجزاء ولا الكمال كما روى عن جماعة ، لأنه إنما بحتاج إليه عند الضرورة ، وهي عدم إمكان انتفاء الذات ، ولو سلم أن المراد هنا الصلاة اللغوية فلا يمكن توجه النفي إلى ذاتها لأنها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكان المتعين توجيه النني إلى الصحة أو الإجزاء لاإلى الكمال ، أما أوَّلا فلما ذكرنا من أن ذلك أقرب الحجاز ، وأما ثانيا غلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فإنها مصرّحة بالإجزاء فيتعين تقديره . إذا تقرّر هذا فالحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لامن واجباتها فقط، لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط . وذهبت الحنفية وطائفة قلبلة إلى أنها لاتجب ، بل الواجب آية من القرآن ، هكذا قال النووى . والصواب ما قاله الحافظ أن الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة ، لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطا في صحة الصلاة ، لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة ، والذي لاتتمَّ الصلاة إلا به فرض ، والفرض عندهم لايثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى _ فاقرعوا ما تيسر منه _ فالفرض قراءة ماتيسر ، وتعين الفاتحة إنما يثبت بالحديث فيكون واجبا يأثم من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه ، وهذا تعويل على رأى فاسد . حاصله ردّكثيم من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة نيرة ، فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لايجزئ كذا لايقبل كذا لايصح كذا ، ويقول المتمسكون بهذا الرأى يجزئ ويقبل ويصح ، ولمثل هذا حذَّر السلف من أهل الرأى . ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة أن الآية مصرّحة بما تيسر وهو تخيير ، فلو تعينت الفاتحة لكان التعيين نسخا للتخيير ، والقطعي لاينسخ بالظني ، فيجب توجيه النفي إلى الكمال ، وهذه الكلية ممنوعة . والسند ما تقدُّم من تحوُّل أهل قبا إلى الكعبة بخبر واحد ولم ينكر عليهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بل مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستقبال ، ولو سلمت لكان محل النزاع خارجا عنها ، لأن المنسوخ إنما هو استمرار التخيير وهو ظني . وأيضا الآية نزلت في قيام الليل فليست مما نحن فيه . وأما قولهم إن الحمل على توجه النفي إلى الصحة إثبات للغة بالترجيح ، وأن الصحة عرف متجدد لأهل الشرع ، فلا يحمل خطاب الشارع عليه . وأن تصحيح الكلام ممكن بتقدير الكمال فيكفي ، لأن الواجب التقدير

بحسب الحاجة فيردُّه تصريح الشارع بلفظ الإجزاء ، وكونه من إثبات اللغة بالترجيح ممنوع بل هو من إلحاق الفرد المجهول بالأعمُّ الأغلب المعلوم . ومن جملة ما استظهروا به على توجه النفي إلى الكمال أن الفاتحة لوكانتفرضا لوجب تعلمها ، واللازم باطل فالملزوم مثله لما في حديث المسيء صلاته بلفظ « فإن كان معك قرآن و إلا فاحمد الله وكبره و هلله » عنا النسائي وأبي داو د والترمذي وهذا ملتزم فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها ، لأن ما لايتم الواجب إلا به واجب كما تقرّر في الأصول. وما في حديث المسيء لايدل على بطلان اللازم ، لأن ذلك فرضه حين لاقرآن معه ، على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حباله والحاكم والدارقطني « أن رجلا جاء إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنى لاأستطيع أن آخذ من القرآن شيئا ، فعلمني ما يجزيني في صلاتي ، فقال : قل سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله » ولا شكّ أن غير المستطبع لايكلف ، لأن الاستطاعة شرط في التكليف ، فالعدول ههنا إلى البدل عند تعذَّر المبدل غير قادح في فرضيته أو شرطيته . ومن أدلتهم ما في حديث المسيء بلفظ « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسيء أيضًا عند أحمد وأبي داود وابن حبان بلفظ « ثم أقرأ بأم القرآن » فقوله « ما تيسر » مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك ، لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها ، وقد قبل إن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعا بين الأدلة ، لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن . وقيل إن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة . وقد تعقب القول بالإجمال والإطلاق والنسخ ، والظاهر الإبهام والتفسير ، وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسيء يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية . وأما على القول بأنه يوُخذ بالزائد فالزائد فلا إشكال في تحتم المصير إلى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت . ومن أدلتهم أيضا حديث ألى سعيد بلفظ « لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها » قال ابن سيد الناس : لايدري بهذا اللفظمن أين جاء ، وقد صحّ عن ألى سعيد عند ألى داود أنه قال « أمر نا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » وإسناده صحيح ورواته ثقات . ومن أدلتهم أيضا حديث أي هريرة عند أبي داو د بلفظ « لاصلاة إلا بقر آن ولو بفاتحة الكتاب » ويجاب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي . وقال أحمد: ليس بقويٌّ في الحديث . وقال ابن عدى : يكتب حديثه في الضعفاء . وأيضا قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ ﴿ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنادي إنه لاصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد ، كما سيأتي ، وليست الرواية الأولى وأولى من هذه . وأيضا أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها بجنب الأحاديث المصرّحة

بفرضية فاتحة الكتاب وعدم إجزاء الصلاة بدونها ؟ ومن أدلتهم أيضا ما روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبى بكر بالناس ومجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم ، وفيه « فكان أبو بكر يأتم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس يأتمون بأبى بكر ، قال ابن عباس : وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر _ ويجاب عنه بأنه روى بإسناد فيه قيس بن الربيع ، قال البزار : لانعلم روى هذا الكلام إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ، وقيس قال ابن سيد الناس : هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعترى ابن أبى ليلي وشريكا ، وقد وثقه قوم وضعفه آخرون . على أنه لامانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم للفاتحة بكمالها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها ، لأن النزاع إنما هو في وجوب الفاتحة في جملة الصلاة لافي وجوبها في كل ركعة فسيأتي .

هذا خلاصة ما في المسألة من المعارضات . وقد استدل جهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على أن الركعة تسمى صلاة ، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تَقْتَضَى حصول مسمى القراءة في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرّة الواحدة ، وإطلاق اسم الكلُّ على البعض مجاز لايصار إليه إلا لموجب ، فليس في الحديث إلا أن الواجب في الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرّة واحدة ، فان دل دليل خارجي على وجوبها في كل ركعة وجب المصير إليه ، وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة النووي في شرح مسلم ، والحافظ في الفتح إلى الجمهور . ورواه ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن على وجابر وعن ابن عون والأوزاعي وأبي ثور ، قال : وإليه ذهب أحمد وداود ، وبه قال مالك إلا فىالناسى ، وإليه ذهب الإمام شرف الدين من أهل البيت. قال المهدى في البحر: إن الظاهر مع من ذهب إلى إيجابها في كل ركعة. واستدلوا أيضًا على ذلك بما وقع عند الجمِاعة ، واللفظ للبخارى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمسيء « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقراءة . وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسيء صلاته أنه قال في آخره « ثم افعل ذلك في كلِّ ركعة » وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية إلى البخارى من حديث أبى قتادة وهو وهم . والذي في البخاري عن أبي قتادة « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كلّ ركعة بفاتحة الكتاب، وهذا الدليل إذا ضممته إلى ما أسلفنا لك من حمل قوله في حديث المسيء « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » على الفاتحة لما تقدم انتهض ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة ، وكان قرينة لحمل قوله في حديث المسيء ﴿ ثُمَ كَذَلَكَ فِي كُلَّ صَلَاتَكَ فَافْعُلَ ﴾ على الحجاز وهو الركعة ، وكذلك حمل « لاصلاة إلا بفاتحة

الكتاب » عليه . ويويد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ و لاصلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها » قال الحافظ و إسناده ضعيف . وحديث أبي سعيد أيضا بلفظ « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة » رواه إسمعيل بن سعيد الشاكنجي . قال ابن عبد الهادي في التفتيح : رواه إسمعيل هذا وهو صاحب الإمام أحمد من حديث عبادة وأبي سعيد بهذا اللفظ ، وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الإمام والمأموم ، وبين إسرار الإمام وجهره ، وسيأتي الكلام على ذلك .

ومن جملة المؤيدات لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال « من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام » وذهب الحسن البصرى والهادى والمؤيد بالله وداود وإسحق إلى أن الواجب فى الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرّة واحدة في أيّ ركعة أو مفرقة . وقال زيد بن على والناصر : إن الواجب القراءة في الأوليين وكذا قال أبو حنيفة ، لكن من غير تخصيص للفاتحة كما سلف عنه . وأما الأخريان فلا تتعين القراءة فيهما عندهم ، بل إن شاء قرأ وإن شاء سبح ، زاد أبوحنيفة : وإن شاء سكت . واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرّة واحدة بالأحاديث المذكورة في الباب ، فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لابعضها . وقد عرفت الجواب عن ذلك . واحتجّ من قال بوجوبها في الأوليين فقط بما روى عن على عليه السلام «أنه قرأ " في الأوليين وسبح في الأخريين » . وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصحُّ صلاة من نسيها ؛ فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة . وروى ابن القاسم عن مالك أنه إن نسيها في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته ، وإن نسيها في ركعة من صلى إثلاثية أو رباعية ، فروى عنه أنه يعيدها ولا تجزئه ، وروى عنه أنه يسجّد سجدتي السهو ، وروى عنه أنه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام. ومقتضى الشرطية التي نبهناك على صلاحية الأحاديث للدلالة عليها أن الناسي يعيد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسيا ، واختلف هل تجب القراءةُ بزيادة على الفاتحة أولا ؟ وسيأتى تحقيقه .

والحلف هل جب الموس برياس في الله عليه وآليه وسلم والله عليه وآليه وسلم وسلم والله وسلم والله وسلم والله وسلم والله وسلم والله وسلم الله والله و

الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن. الزبير عن أبيه عن عائشة . ومحمد بن إسحق فيه مقال مشهور ، ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المتقدم الذي أشار إليه المصنف عند الجماعة إلا البخاري بلفظ « من صلى صلاة ال

يَخْرُجَ فَيَنُنادِي : لاصَلاةَ إلاَّ بِقِيرَاءَةِ فاتِحَةِ الكِتابِ َفْمَا زَادَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأنُودَاودَ) .

الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن ميمون . وقد تقدم أن النسائي قال : ليس بثقة ، وأحمد قال : ليس بقويّ ، وأبن عدى قال : يكتب حديثه في الضعفاء . ولكنه يشهد لصحته ما عند مسلم وأني داو د وابن حبان من حديث عبادة بن الصامت بلفظ « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » وإن كان قد أعلها البخارى في جزء القراءة كما تقدم. ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ « أمر نا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » قال ابن سيد الناس : وإسناده صحيح ورجاله ثقات . وقال الحافظ : إسناده صحيح ، ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ « لاصلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة » وقد تقدم تضعيف الحافظ له ، وهذه الأحاديث لاتقصر عن الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة . ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة في صلاة الصبح والجمعة. والأوليين من كل الصلوات. قال النووى: إن ذلك سنة عند جميع العلماء، وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة . قال النووى : وهو شاذ مردود . وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فكره ذلك مالك ، واستحبه الشافعي في قوله الجديد دون القديم. وقد ذهب إلى إيجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله وعثمان بن أبي العاص والهادي. والقاسم و المؤيد بالله كذا في البحر . وقدره الهادي بثلاث آيات . قال القاسم و المؤيد بالله : أو آية طويلة ، والظاهر ما ذهبوا إليه من إيجاب شيء من القرآن . وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه إلاتوهم أنه لايسمي مادون ذلك قرآ نا لعدم إعجازه كما قال المهدي في البحر ، وهو فاسد لصدق القرآن على القليل والكثير لأنه جنس . وأيضا المراد ما يسمى قرآنا: لاما يسمى معجزا ولا تلازم بينهما ، وكذلك التقدير بالآية الطويلة . نعم لو كان حديث أبي سعيد المصرّح فيه بذكر السورة صحيحا لكان مفسرا للمبهم في الأحاديث من قوله « فما زاك » وقوله « فصاعدا » وقوله « وما تيسر » ولكان دالا على وجوبالفاتحة وسورة في كلُّ ركعة ولكنه ضعيف كما عرفت . وقد عورضت هذه الأحاديث بما في البخاري ومسلم

وغيرهما عن أبي هريرة أنه قال « في كل صلاة يقرأ ، فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم ، وما أخفي عنا أخفينا عنكم » وإن لم تزد على أم "القرآن أجزأت ، وإن زدت فهو خير ، ولكن الظاهر من السياق أن قوله « وإن لم تزد الخ » ليس مرفوعا ولا مما له حكم الرفع فلا حجة فيه . وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين إلا أنه زاد في آخره « وسمعته يقول : لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب » قال الحافظ في الفتح : وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة ، ثم قال نعم ، فقوله « ما أشمعنا وما أخني عنا » يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اه . وهذا الإشعار في غاية الخفاء باعتبار جميع عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اه . وهذا الإشعار في غاية الخفاء باعتبار جميع الحديث ، فان صح جمع بينه وبين الأحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن بحملها على الاستحباب . وقد قيل إن المراد بقوله « فصاعدا » دفع توهم حصر الحكم على الفاتحة كذا الاستحباب . وهو معني ما قال البخاري في جزء القراءة أن قوله « فصاعدا » نظير قوله « نقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » قال الحافظ في الفاتحة ، وفيه نظر لثبوته عن بعض وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة ، وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة ، وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة وغيرهم اه .

باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته إذا سمع إمامه

١ – (عَن ْ أَبِي هُرِيْرَةَ أَنَ السُولَ اللهِ صَلَتَى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْمَا جُعِلَ الإمام لَينُوْ تَمَ بِهِ ، فاذا كَلَّبرَ فَكَلَّبرُوا ، وَإِذَا قَرَأُ فَأَنْصَتُوا » رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلاَ النَّرْمِيْدِي ، وقَالَ مُسْلِم * : هُو صَحِيح *) .

زيادة قوله « وإذا قرأ فأنصتوا » قال أبو داود: ليست بمحفوظة ، والوهم عندنا من أبي خالد. قال المنذرى: وفيا قاله نظر ، فإن أبا خالد هذا هوسليان بن حبان الأهمر وهو من الثقات الذين احتج البخارى ومسلم بحديثهم في صحيحيهما ، ومع هذا فلم يتفرد بهذه الزيادة ، بل قد تابعه عليها أبوسعيد محمد بن سعد الأنصارى الأشهلي المدنى نزيل بغداد. وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة ، وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله المخرى وأبوعبد الرحمن النسائي ، وقد أخرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الأحمر ، ومن حديث محمد بن سعد . وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعرى من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليان التيمي عن قتادة . وقال الدارقطني : هذه اللفظة لم يتابع سليان التيمي فيها عن قتادة ، وخالفه الحفاظ فلم يذكروها قال : وإجماعهم على مخالفته يدل على وهمه . قال المنذرى : ولم يؤثر عند مسلم تفرد سامان

بذلك لثقته وحفظه ، وصحح هذه الزيادة يعني مسلما ، قال أبو إسحق صاحب مسلم : قال أبو بكر ابن أخت أبى النضر في هذا الحديث لمسلم أيّ طعن فيه ، فقال مسلم : يزيد أحفظ من سلمان ، فقال أبو بكر : فحديث أبي هريرة هو صحيح : يعني فإذا قرأ فأنصتوا ، فقال: هو عندى صحيح ، فقال : لم لم تضعه ههنا ؟ فقال : ليس كل شيء عندى صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه ، فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة (قوله إنما جعل الإمام ليونتم به) معناه أن الائتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه ، فلا يجوز له المقارنة والمسابقة والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القاعد ونحوها . وقد ورد النهى عن الاختلاف بخصوصه بقوله « لاتختلفوا » (قوله فكبروا) جزم ابن بطال وابن دقيق العيد بأن الفاء للتعقيب ، ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام ، فلو سبقه بتكبيرة الإحرام له لم تنعقد صلاته وتعقب القول بالتعقيب بأن فاءه هي العاطفة ، وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جوابا للشرط ، فعلى هذا لايقتضي تأخر أفعال المأموم على الإمام إلا على القول بتقدم الشرط على الجزاء ، وقد قال قوم : إن الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المقارنة . (قوله وإذا قرأ فأنصتوا) احتجّ بذلك القائلون أن المؤتم لايقرأ خلف الإمام في الصلاة الجهرية ، وهم زيد بن على والهادى والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن العنبرى وإسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية ، لكن الحنفية قالوا: لايقرأ خلف الإمام لافي سرية . ولا في جهرية ، واستدلوا على ذلك بحديث عبد الله بن شداد الآتي ، وهو ضعيف لايصلح للاحتجاج به كما ستعرف ذلك . واستدل القائلون أن المؤتم لايقرأ خلف الإمام في الجهرية بقوله تعالى ـ فاستمعوا له وأنصتوا ـ وبحديث أبى هريرة الآتى . وذهب الشافعي وأصحابه إلى وجوب قراءة الفاتحة على الموتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع الموتم قراءة الإمام أم لا ، وإليه ذهب الناصر من أهل البيت . واستدلوا على ذلك بحديث عبادة ابن الصامت الآتي . وأجابوا عن أدلة أهل القول الأوّل بأنها عمومات ، وحديث عبادة خاص ، وبناء العام على الخاص واجب كما تقرَّر في الأصول وهذا لامحيص عنه : ويؤيده الأحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الإمام والمأموم ، لأن البراءة عن عهدتها إنما تحصل بناقل صحيح لابمثل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها . وقد أجاب المهدى في البحر عن حديث عبادة بأنه معارض بحديث « مالى أنازع القرآ ن » وهي من معارضة العام بالخاص ، وهو لايعارضه أما على قول من قال من أهل الأصول إنه يبني العام على الخاص مطلقًا وهو الحقُّ فظاهر ، وأما على قول من قال : إن العام المتأخر عن الخاص ناسخ له ، وإنما يخصص المقارن والمتأخر بمدة لاتتسع للعمل فكذلك أيضًا ، لأن عبادة روى العام والخاص فى حديثه الآتى ، فهو من التخصيص بالمقارن ، فلا تعارض فى المقام على جميع الأقوال .

ومن جملة ما استدل "به القائلون بوجوب السكوت خلف الإمام في الجهرية ما تقدم من قول جابر «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم "القرآن فلم يصل " إلا وراء الإمام » وهو مع كونه غير مرفوع مفهوم لايعارض بمثله منطوق حديث عبادة . وقد اختلفت الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكتات الإمام أو عند قراءته ، وظاهر الأحاديث الآتية أنها تقرأ عند قراءة الإمام ، وفعلها حال سكوت الإمام إن أمكن أحوط لأنه يجوز عند أهل القول الأول فيكون فاعل ذلك آخذا بالإجماع ، وأما اعتياد قراءتها حال قراءة الإمام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل ، بل الكل جائز وسنة ، نعم حال قراءة الإمام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج إلى تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريرها عند إرادة قراءة الفاتحة إلى تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه للسورة ، ومن جهة الاكتفاء بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الإمام من قراءة الفاتحة إن وقع الاتفاق في التمام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة إلى حال قراءة الإمام السورة . وقد بعض الشافعية فصرح "بأنه إذا اتفقت قراءة الإمام والمأموم في آية خاصة من آى الفاتحة بطلت صلاته ، روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم ، وهو بطلت صلاته ، روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم ، وهو منها الفيلات عنه بها به وهو منها ، وهو منها وهو منها وهو الفساد بمكان يغني عن ردة ه .

٧ - (وَعَن أَبِي هُرِيْرَةَ (أَن َّرَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّم النُّصَرَفَ مِن ْ صَلاة جَهَرَ فِيها بالقراءة فقال : هَل قرأ مَعيى أَحَد منكُم ْ آنفا ؟ فقال رَجُل ": نَعَم ْ يارَسُول الله ، قال : فإني أقُول مالى أُنازَعُ القُرآن ، قال : فانه مَهي النَّاس عَن القراءة مَع رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّم فيا يَجْهَرُ فِيه رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّم مِن الصَّلَوات بالقراءة فيا يَجْهَرُ فيه رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّم مِن الصَّلَوات بالقراءة فيا يَجْهَرُ فيه رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّم مِن الصَّلَوات بالقراءة والنَّاس عَن رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وآله وَسَلَّم مِن رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّاسُ قُنْ وَالْه وَسَلَّم " رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّاسُ قُنْ وَالْه وَسَلَّم " وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّاسُ قُنْ وَالْه وَالْه وَسَلَّم " وَقَالَ : حَدُيثُ حَسَن ") .

الحديث أخرَجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان . وقوله «فانتهى الناس عن القراءة » مدرج في الخبر كما بينه الخطيب واتفق عليه البخارى في التاريخ وأبو داود و يعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم ، قال النووى : وهذا مما لاخلاف فيه بينهم (قوله مالي أنازع) بضم الهمزة للمتكلم وفتح الزاى مضارع ومفعوله الأوّل مضمر فيه والقرآن مفعوله الثاني ، قاله شارح المصابيح واقتصر عليه ابن رسلان في شرح السنن . والمنازعة : الحجاذبة ، قال صاحب النهاية أنازع : أي أجاذب كأنهم جهروا بالقراءة خلفه

9

19

فشغلوه فالتبست عليه القراءة ، وأصل النزع الجذب ، ومنه نزع الميت بروحه . والحديث استدل به القائلون بأنه لايقرأ المؤتم خلف الإمام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لأن الكلام في قراءة المؤتم خلف الإمام سرّا ، والمنازعة إنما تكون مع جهر المؤتم لامع إسراره . وأيضا لو سلم دخول ذلك في المنازعة لكان هذا الاستفهام الذي للإنكار عاما لجميع القرآن أو مطلقا في جميعه ، وحزيث عبادة خاصا ومقيدا وقد تقدم البحث عن ذلك . الحسيخ فشقلت عليه القراءة أن هلسماً انشرف قال : إني أراكم تقرءون تقراء وراء إمامكم نه قال : لاتفعلوا إلا بأم الشران ، فانة لاصلاة لمن كم يقرأ بها » رواه أبو داود والترمذي . وفي لفنظ وفلا تقرء والبيرة والد القراء أن يقرأ بها » رواه أبو داود والترمذي . وفي لفنظ وفلا تقرء والبيرة القرآن ، فانة لاصلاة لمن كالقرآن إذا جهرث به إلا بأم القرآن » رواه أبوداود والذات » رواه أبوداود والنسمان والد القرآن » وقال : كُلُهُم " ثقات ") .

٤ - (وَعَنَ عُبَادَةَ أَنَ النَّبِي صَلَّى الله عُلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لايتقْرأن الحَدُ مِنْكُم شَيْئًا مِنَ القُرآن إذَا جَهَرَ ثُ بالقِرَاءَة إلا المُ المُ القُرآن » رَوَاه الدَّارَقُطْنِي وَقَالَ : رِجالُه كُلُهُم ثيقاتُ) .

الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخارى فى جزء القراءة وصححه وابن حبان والحاكم والبيهق من طريق ابن إسحق قال: حدثنى مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة ، وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول ، ومن شواهده ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبى قلابة عن محمد بن أبى عائشة عن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لعلكم تقرءون والإمام يقرأ ، قالوا : إنا لنفعل؛ قال لا ، إلا بأن يقرأ أحد كم بفاتحة الكتاب » قال الحافظ : إسناده حسن ، ورواه ابن حبان من طريق أبوب عن أبى قلابة عن أنس ، وزعم أن الطريقتين محفوظتان ، وخالفه البيهق فقال : إن طريق أبى قلابة عن أنس ليست بمحفوظة ، ومحمد بن إسحق قد صرح بالتحديث فقال : إن طريق أبى قلابة عن أنس ليست بمحفوظة ، ومحمد بن إسحق قد صرح بالتحديث فلاجب مظنة تدليسه وتابعه من تقدم (قوله فثقلت عليه القراءة) أى شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ، ويحتمل أن يراد به أنها التبست عليه القراءة بدليل ما عند أبى داود من عديث عبادة فى رواية له بلفظ « فالتبست عليه القراءة » (قوله لاتفعلوا) هذا النهى محمول على الصلاة الجهرية كما فى الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف بلفظ « إذا جهرت به يه ولينظ « إذا جهرت بالقراءة » وفى رواية لمالك والنسائى وأبى داود والترمذى وحسنها عن أبى هريرة بلفظ « فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيا جهر

فيه حين شمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا . وفي لفظ للدارقطني « إذا أسررت بقراءتي فاقرءوا ، وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرأ معي أحد » (قوله فإنه لاصلاة) قد تقدم الكلام على ما يقدر في هذا النفي . والحديث استذل به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام وهو الحق ، وقد تقدم بيان ذلك ، وظاهر الحديث الإذن بقراءة الفاتحة جهرا ، لأنه استثنى من النهى عن الجهر خلفه ، ولكنه أخرج ابن حبان من حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أَتَقْرُءُونَ في صلاتكم خلف الإمام والإمام يقرأ؟ فلا تفعلوا ، وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه ، وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والبيهتي ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي قلابة مرسلا ، وظاهر التقييد بقوله « من القرآن » يدل على أنه لابأس بالاستفتاح حال قراءة الإمام بما ليس بقرآن والتعوُّذ والدعاء . وقد ذهب ابن حزم إلى أن المؤتمُّ لايأتي بالتوجه وراء الإمام ، قال : لأن فيه شيئا من القرآن ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ خلف الإمام إلا أمَّ القرآن ، وهو فاسد لأنه إن أراد بقوله لأن فيه شيئًا من القرآنُ كل توجه ، فقد عرفت مما سلف أن أكثر ها مما لاقرآن فيه ، وإن أراد خصوص توجه على وضي الله عنه الذي فيه « وجهت وجهي إلى آخره » فليس محلّ النزاع هذا التوجه الخاصّ ، ولكنه ينبغي لمن صلى خلف إمام يتوجه قبل التكبيرة كالهادوية ، أو دخل في الصلاة حال قراءة الإمام أن يأتي بأخصر التوجهات ليتفرّغ لسماع قراءة الإمام. ويمكن أن يقال لايتوجه بشيء من التوجهات من صلى خلف إمام لايتوجه بعد التكبيرة ، لأن عمومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب الإنصات والاستماع ، والمتوجه حال قراءة الإمام للقرآن غير منصت ولا مستمع ، وإن لم يكن تاليا للقرآن إلا عند من يجوّز تخصيص مثل هذا العموم بمثل ذلك المفهوم: أعنى مفهوم قوله من القرآن ، هذا هو التحقيق في المقام.

(فائدة) قد عرفت مما سلف وجوب الفاتحة على كل إمام ومأموم فى كل ركعة ، وعرقناك أن تلك الأدلة صالحة للاحتجاج بها على أن قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة ، فن زعم أنها تصح صلاة من الصلوات أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج إلى إقامة برهان يخصص تلك الأدلة . ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب إليه الجمهور أن من أدرك الإمام راكعا دخل معه واعتد بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئا من القراءة . واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضف إليها ركعة أخرى » رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك . وأخرجه الدارقطني بلفظ « إذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك ،

طريق صالح بن أبى الأخضر ، وسلمان متروك ، وصالح ضعيف ، على أن التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بأن غير الجمعة بخلافها ، وكذا التقييد بالركعة في الرواية الأخرى يدل على خلاف المدعى ، لأن الركعة حقيقة لجميعها ، وإطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ « فوجدت قيامه فركعته فاعتداله فسجدته » فإن وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قرينة تدلُّ على أن المراد بها الركوع . وقد ورد حديث « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة » بألفاظ لاتخلو طرقها عن مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ; لاأصلِ لهذا الحديث ، إنما المتن « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها » وكذا قال الدارقطني والعقيلي وأخرجه ابن خزيمة عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه » وليس في ذلك دليل لمطلوبهم لما عرفت من أن مسمى الركعة جميع أذكارُها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية ، وهما مقدمتان على اللغوية كما تقرّر في الأصول فلا يصحّ جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي. فإن قلت فأيّ فائدة على هذا في التقييد بقوله « قبل أن يقيم صلبه » قلت : دفع توهم أن من دخل مع الإمام ثُم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه منها غير مدرك . إذا تقرّر لك هذا علمت أن الواجب الحمل على الإدراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل به البراءة من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة . وقد ذهب إلى هذا بعض أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الضبعي ، روى ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذي ، وذكر فيه حاكيا عن روى عن ابن خزيمة أنه احتج لذلك بما روى عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة » وقد رواه البخاري فى القراءة خلف الإمام من حديث أبى هريرة أنه قال « إن أدركت القوم ركوعا لم تعتلـ" بتلك الركعة » قال الحافظ : وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفًا ، وأما المرفوع فلا أصل له ، وقال الرافعي تبعا للإمام : إن أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة أنه احتجّ به وقد حكى هذا المذهب البخارى في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام ، وحكاه في الفتح عن جماعة من الشافعية ، وقوَّاه الشيخ تتيُّ الدين السبكي وغيره من محلق الشافعية ورجحه المقبلي . قال : وقد بحثت هذه المسئلة وأحطتها في جميع بحثى فقها وحديثًا فلم أحصل منها على غير ما ذكرت : يعني من عدم الاعتداد بإدراك الركوع فقط. قال العراقي في شرح الترمذي بعد أن حكى عن شيخه السبكي أنه كان يختار أنه لايعتد بالركعة من لايدرك الفاتحة ما لفظه : وهو الذي يختاره اه . فالعجب ممز يدعى الإجماع والمخالف مثل هؤلاء . وأما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكرة حيث صلى خلف الصفُّ مخافة أن تفوته الركعة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم « زادك الله حرصا

ولا تعد ، ولم يؤمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا إليه ، لأنه كما لم يأمره بالإعادة ، لم ينقل إلينا أنه اعتد بها . والدعاء له بالحرص لايستلزم الاعتداد بها ، لأن الكون مَع الإمام مأمور به ، سواء كان الشيء الذي يدركه المؤتم معتدًا به أم لا كما في حديث « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدُّوها شيئًا » أخرجه أبو داود وغيره ، على أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى أبا بكرة عن العود إلى مثل ذلك. والاحتجاج مِشَى ، قد نهى عنه لايصح . وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكرة فقال : إنه لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه اجتزاء بتلك الركعة . ثم استدل على ما ذهب إليه من أنه لابد" في الاعتداد بالركعة من إدراك القيام والقراءة بحديث « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا ، ثم جزم بأنه لافرق بين فوت الركعة والركن والذكر المفروض ، لأن الكل فرض لاتتم الصلاة إلابه ، قال : فهو مأمور بقضاء ما سبقه به الإمام وإتمامه ، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ، ولا سبيل إلى وجوده ، قال : وقد أقدم بعضهم على دعوى الإجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لأنه قد روى عن أبي هريرة أنه لايعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن ، وروى القضاء أيضا عن زيد بن وهب، ثم قال : فان قيل إنه يكبر قائما ثم يركع فقد صار مدركا للوقفة . قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله أن يدخل في الصلاة من غير الحال التي يجد الإمام عليها . وأيضا لايجزى قضاء شيء يسبق به من الصلاة إلا بعد سلام الإمام لاقبل ذلك . وقال أيضا في الجواب عن استدلالهم يحديث « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » أنه حجة عليهم لأنه مع ذلك الايسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى . والحاصل أن أنهض ما احتج به الجمهور في المقام حديث أبي هريرة حينئذ باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه « قبل أن يقم صليه كما تقدم ». وقد عرفت أن ذكر الركعة فيه مناف لمطلوبهم ، وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ، ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحا ويذهب إلى خلافه . ومن الأدلة على ما ذهبنا إليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما بلفظ « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا ، قال الحافظ في الفتح : قرِّ استدل بهما على أن من أدرك الإمام راكعا لم يحتسب له تلك الركعة للأمر بإتمام ما فاته ، لأنه فاته القيام والقراءة فيه ؛ ثم قال : وحجة الجمهور حديث أبي بكرة وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم له . وقد ألف السيد العلامة محمد بن إسمعبل الأمير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور ، وقد كتبت أبحاثا في الجواب عليها. ه – (وَرَوَى عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادِ أَنَّ النَّـبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَمَهُ وآلِهِ وَسَلَّمُ

قال َ مَن ْ كَانَ لَهُ أَمَامٌ فَقَرِاءَةُ الإمامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ». وَقَدَ ْ رُوِيَ مُسْنَدًا مِن ْ طُرِق كُلُنُّها ضِعافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ).

الحديث قال الدارقطنى: لم يسنده عن موسى بن أبى عائشة غير أبى حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان ، قال : وروى هذا الحديث سفيان الثورى وشعبة وإسرائيل وشريك وأبو خالد الدالانى وأبوالأحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبى عائشة عن عبد الله بن شد اد مرسلا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصواب انتهى. قال الحافظ: هو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة . وقال فى الفتح : إنه ضعيف عند جميع الحفاظ ، وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطنى . وقد احتج به القائلون بأن الإمام يتحمل القراءة عن المؤتم فى الجهرية الفاتحة وغيرها . والجواب أنه عام لأن القراءة مصدر مضاف وهو من صيغ العموم ، وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

٢ - (وَعَنَ عُمْرَانَ بَنْ حُصَنِينِ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ، فَجَعَلَ رَجُلُ أَيْ يَقُوا أُخَلَفَهُ سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَمَ ، فَلَمَا انْصَرَفَ قالَ : أَيْكُم قَرَأ ، أَوْ أَيْكُم القارِيُّ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ أَنَا ، فَقَالَ : لَقَدَ انْصَرَفَ قالَ : لَقَدَ اللهَ عَلَيْهُ) .
 ظننَتْ أَنَّ بَعْضَكُم عَالَحَنها » مُتَّفَقٌ عَلَيْه) .

(قوله خالجنيها) أى نازعنيها ، ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه فى جهره أو رفع صوته عيث أشمع غيره لاعن أصل القراءة ، بل فيه أنهم كانوا يقرءون بالسورة فى الصلاة السرية وفيه إثبات قراءة السورة فى الظهر للإمام والمأموم . قال النووى : وهكذا الحكم عندنا ، ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لايقرأ المأموم السورة فى السرية كما لايقرؤها فى الجهرية وهذا علط ، لأنه فى الجهرية يوئمر بالإنصات وهنا لايسمع ، فلا معنى لسكوته من غير استاع ولو كان بعيدا عن الإمام لايسمع قراءته فالصحيح أنه يقرأ السورة لما ذكرناه انتهى . وظاهر الأحاديث المنع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين أن يسمع المؤتم الإمام أو لايسمعه ، لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فلا تقرءوا بشيء من القرآن إذا جهرت » يدل على النهى عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الإمام ، وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السماع .

علاء

نلك

باب التأمين والجهر به مع القراءة

١ - (عَنْ أَبِي هُرُيَوْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ لَهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلْمِ لَهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلْمِ لَهُ عَلْمِ لَهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلْمِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ الله

ما تَقَدُّمْ مِن ۚ ذَنْبِهِ » وقال ابن شهاب : «كان رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَمِينَ » رَوَاه الجَماعَة ، إلا أَن اللَّرْمذي لَم يَذ كُر قُول ابن شهابٍ . وفي رواية « إذًا قالَ الإمامُ : عَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَـ ْيهِمْ وَلَا الضَّالِّينِ ، فَقُولُوا آمِبنَ ، فإنَّ المَلائِكَةَ تَقُولُ آمِينَ ، وَإِنَّ الإِمام يَقُولُ آمِينَ ، قَمَن وافقَ تأمينه أتأمين الملائكة غُفر له ما تقد من ذنبه ، رواه أهمد والنسائي). وفي الباب عن على عند ابن ماجه . وعن بلال عند أبي داود . وعن أبي موسى عند أبي عوانة . وعن عائشة عند أحمد والطبراني وابن ماجه . وعن ابن عباس عند ابن ماجه أيضًا ، وفي إسناده طلحة بن عمرو ، وقد تكلم فيه غير واحد من أهل العلم . وعن سلمان عند الطبراني في الكبير ، وفيه سعيد بن بشير . وعن أم ّ الحصين عند الطبراني في الكبير ، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف . وعن أبي هريرة حديث آخر سيأتي وحديث ثالث عند النسائي . وعن وائل ثلاثة أحاديث سيأتي ذكرها في المتن والشرح ، وذكر الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله أن في الباب أيضا عن أمّ سلمة وسمرة انهى وعن ابن شهاب مرسل كما في حديث الباب ، وفي الباب أيضا عن على حديث آخر عند أحمد بن عيسي في الأمالي ، وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد ابن على " ، وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال : هذا عندي خطأ . وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي ، فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار . (قوله إذا أمن الإمام) فيه مشروعية التأمين للإمام ، وقد تعقب بأن القضية شرطية فلاتدلُّ على المشروعية ، وردٌّ بأن « إذا » تشعر بتحقق الوقوع كما صرّح بذلك أئمة المعانى . وقد ذهب مالك إلى أن الإمام لايؤمن في الجهرية، وفي رواية عنه مطلقًا . وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين ، وأحاديث الباب تردّه . وسيأتي منها ما هو أصرح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للإمام ، وظاهر الرواية الأولى من الحديث أن المؤتم يوقع التأمين عند تأمين الإمام ، وظاهر الرواية الثانية منه أنه يوقعه عند قول الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وجمع الجمهور بين الروايتين بأن المراد بقوله « إذا أمن _» أى أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معا . قال الحافظ : ويخالفه رواية معمر عن ابن شهاب بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين ، فقولوا آمين ، فإن الملائكة تقول آمين والإمام يقول آمين ، قال أخرجها النسائي وابن السرّاج وهي الرواية الثانية من حديث الباب . وقيل المراد بقوله « إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أي إذا لم يقل الإمام آمين . وقيل الأوَّل لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه ، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة . وقيل يوُخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري. قال الخطابي :

وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذى ذكروه : يعنى الجمهور (قوله فأمنوا) استدلَّ به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام ، لأنه رتبه عليه بالفاء ، لكن قد تقدم فى الجمع بين الروايتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور (قوله تأمين الملائكة) قال التووى : واختلف في هؤلاء الملائكة فقيل هم الحفظة ، وقيل غير هم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من وافق قوله قول أهل السهاء ٰ» وأجاب الأوّلون بأنهٰ إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم حتى ينتهى إلى أهل السهاء. والمراد بالموافقة ، الموافقة في وقت التأمين فيومن مع تأمينهم قاله النووى . قال ابن المنير : الحكمة في إثبات الموافقة فى القول والزمان أن يُكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة فى محلها . وقال القاضي عياض : معناه وافقهم في الصفة والخشوع والإخلاص . قال الحافظ : والمراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين (قوله آمين) هو بالمدّ والتخفيف فى جميع الروايات وعن جميع القراء . وحكَّى أبو نصر عن حمزة والكسائى الإمالة ، وفيه ثلاث لغات أخر شاذَّة ، القصر حكاه ثعلب وأنشد له شاهد وأنكره ابن درستويه وطعن فى الشاهد بأنه لضرورة الشعر . وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازه فى الشعر خاصة . والثانية التشديد مع المد". والثالثة التشديد مع القصر ، وخطأهما جماعة من أئمة اللغة. وآمين من من أشماء الأفعال ، ويفتح في الوصل لأنها مثل كيف ، ومعناه : اللهم "استجب عند الجمهور ، وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا المعنى ، وقيل إنه اسم الله حكاه صاحب القاموس عن الواحدى . والحديث يدل على مشروعية التأمين . قال الحافظ : وهذا الأمر عند الجمهور للندب. وحكى ابن بزيزة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملا بظاهر الأمر . وأوجبته الظاهرية على كل من يصلى . والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لامطلقا بل مقيدا بأن يؤمن الإمام. وأما الإمام والمنفرد فمندوب فقط. وحكى المهدى فى البحر عن العترة جميعا أن التأمين بدعة ، وقد عرفت ثبوته عن على عليه السلام من فعله وروايته عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فى كتب أهل البيت وغيرهم على أنه قد حكى السيد العلامة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير عن الإمام المهدى محمد بن المطهر وهو أحد أئمتهم المشاهير أنه قال في كتابه الرياض الندية أن رواة التأمين جم عفير . قال وهو مذهب زيد بن على وأحمد بن عيسي انتهى . وقد استدل صاحب البحر على أن التأمين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلمي أن هذه صلاتنا لايصلح فيها شيء من كلام الناس ولا يشك أن أحاديث التأمين خاصة وهذا عام "، فان كانت أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لايقوسى بعضها بعضا على تخصيص حديث و احد من الصحابة مع أنها مندرجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة لأن التأمين دعاء فليس في الصلاة تشهد وقد أثبتته العترة فما هو جوابهم فى إثباته فهو الجواب فى إثبات ذلك على أن المراد

بكلام الناس فى الحديث هو تكليمهم لأنه اسم مصدر كلم لاتكلم . ويدل على أن ذلك السبب المذكور فى الحديث . وأما القدح فى مشروعية التأمين بأنه من طريق وائل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره فى كتب أهل البيت وغيرها فإنه مروى من جهة ذلك العدد الكثير . وأما ما رواه فى الجامع الكافى عن القاسم بن إبراهيم أن آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة بأجمعها على ظهر البسيطة .

٢ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَكَلَّ عَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ، قَالَ : آمِينَ ، حَتَّى يُسُمِّعَ مَنْ يَلِيهِ مِنَ الصَّفِّ الأُوَّلَ » رَوَاه أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهُ ، وَقَالَ « حَتَّى يَسُمْعَهَا أَهُلُ الصَّفِ الْأُوَّلَ وَيَرْتَجَّ بِهَا المَسْجِدُ »).

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال: إسناده حسن ، والحاكم وقال: صحيح على شرطهما ، والبيهتي وقال: حسن صحيح ، وأشار إليه الترمذى . وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به ، وقد تقدم الحلاف فى ذلك . واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة مرفوعا عند أحمد وابن ماجه والطبراني بلفظ « ما حسدتكم اليهود على شيء ماحسدتكم على السلام والتأمين » وحديث ابن عباس عند ابن ماجه بلفظ: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين ، فأكثروا من قول آمين » اه .

٣ - (وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ عَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلاَ الضَّالِّينَ ، فَقَالَ : آمِينَ ، يَمُدُ مَا صَوْتَهُ ، رَوَاهُ أَهْمَدُ وَ أَبُو دَاوُدُ وَالتَّرْ مِذِي) .

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان ، وزاد أبو داود « ورفع بها صوته » ؟ قال الحافظ: وسنده صحيح ، وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وقال: إنه لايعرف . وخطأه الحافظ وقال: إنه ثقة معروف ، قيل له صحبة ، ووثقه يحيي بن معين وغيره . وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ « وخفض بها صوته » وقد أعلت باضطراب شعبة في إسنادها ومتنها ، ورواها سفيان ولم يضطرب في الإسناد ولا المتن . قال ابن القطان : اختلف شعبة وسفيان ، فقال شعبة : خفض ، وقال الثورى : رفع ، وقال أبو عنبس ، وقال الثورى : حجر بن عنبس ، ووال البخارى وأبوزرعة قول الثورى ، وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته وصوّب البخارى وأبوزرعة قول البورى ، وقال البخارى : إن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيتان . وقد ورد الحديث من طرق ينتني بها إعلاله بالاضطراب من شعبة ، ولم

يبق إلا التعارض بين شعبة وسفيان ، وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة ، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح كما روى ذلك عن البخارى وأبى زرعة . وقد حسن الحديث الترمذى . قال ابن سيد الناس : ينبغى أن يكون صحيحا . وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومد الصوت به . قال الترمذى : وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين و لا يحفيها ، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحق اه م

باب حكم من لم يحسن فرض القراءة

١ - (عَنْ رِفَاعَةَ بْنُ رَافِعِ ﴿ أُنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَعَكَ قُر آنُ فَاقْرأ ، وَإِلاَّ فَاحْمَدُ اللهَ وَكَلِّبُوهُ عَلَيْمَ رَجُلًا الصَّلَاةَ فَقَالَ : إِنْ كَانَ مَعَكَ قُر آنُ فَاقْرأ ، وَإِلاَّ فَاحْمَدُ اللهَ وَكَلِّبُوهُ عَلَيْهِ وَكَلِّبُوهُ وَكَلِّ اللهَ وَكَلِّبُوهُ وَاللهِ مَعَلَى مَعْلَى مَعْلَى اللهَ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهَ وَكَلِّبُوهُ وَاللهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ وَاللهُ وَكَلِّبُوهُ وَاللهِ اللهَ وَكَلِّ اللهَ وَكَلِّ اللهَ وَكَلِّ اللهَ وَكَلِّهُ وَاللهِ وَاللهِ اللهَ وَكَلِّهُ وَاللهِ اللهُ وَكُلِّ اللهَ وَكُلِّ اللهَ وَكُلُونُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللَّهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّ

وَهَلَلْهُ أَنْمُ الْكُعُ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالِّمْرُمِذِيُّ) .

٢ - (وَعَنْ عَبْدُ اللهِ بْنِ أَبِي أُوْ َ فِي قَالَ : جاء رَجُلُ الله النّبي صَلّتي الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلّمَ فَقَالَ : إِنِي لاأَسْتَطِيعُ أَنْ آخُدُ شَيْئًا مِنَ القُررَانِ ، فَعَلّمْني مَا يُجْزُرُنُني ، قال : قُلُ سُبُحانَ الله ، وَالحَمْدُ لله ، وَلا إِلَه إلا الله الله ، وَالله مَا يُجْزُرُنُني أَو لا حَوْل وَلا قُوة وَالدّ ارقَطْني أَكْبَرُ ، وَلا حَوْل وَلا قُوة إلا بالله » رَوَاه أَحْمَد وأبو دَاوُد والنّسائي والدّ ارقَطْني أَكْبَرُ ، ولا حَوْل ولا قُوة إلا بالله » رَوَاه أَحْمَد وأبو دَاوُد والنّسائي والدّ ارقَطْني ولفضائه والمنسلي أن أتعلّم القُرآن ، فعللمني ما يُجْزِئني في صَلا تِي » فَذَ كَرَه) ،

أما الحديث الأول فهو طرف من حديث المسيء صلاته ، وأخرجه النسائي أيضا . وقال الترمذي : حديث رفاعة حسن . وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن الجارود وابن حبان والحاكم ، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل السكسكي وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه إخراج حديثه وضعفه النسائي . وقال ابن القطان : ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة . وقال ابن عدى : لم أجد له حديثا منكر المتن . وذكره النووي في الحلاصة في فصل الضعيف . وقال في شرح المهذب : رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف اه . ولم ينفرد بالحديث إبراهيم ، فقد رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضا من طريق طلحة بن ما لحديث إبراهيم ، فقد رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضا من طريق طلحة بن الحديث ابن أبي أوفى ، ولكن في إسناده الفضل بن موفق ، ضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ (قوله فاحمد الله) الخ قيل قد عين الحديث الثاني لفظ الحمد والتكبير والتهليل المأمور به ، ولا يخني أنه من التقييد بموافق المطلق (قوله إني لاأستطيع) رواه ابن ماجه بلفظ « إني لاأحسن من القرآن شيئا » قال شارح المصابيح : اعلم أن هذه الواقعة بلفظ « إني لاأحسن من القرآن شيئا » قال شارح المصابيح : اعلم أن هذه الواقعة

لاتجوز أن تكون فى جميع الأزمان ، لأن من يقدر على تعلم هذه الكلمات لامحالة يقدر على تعلم الفاتحة ، بل تأويله لاأستطيع أن أتعلم شيئا من القرآن فى هذه الساعة ، وقد دخل على وقت الصلاة فإذا فرغ من تلك الصلاة لزمه أن يتعلم . والحديثان يدلان على أن الذكر المذكور يجزئ من لايستطيع أن يتعلم القرآن ، وليس فيه ما يقتضى التكرار ، فظاهره أنها تكفى مرة ، وقد ذهب البعض إلى أنه يقوله ثلاث مرّات ، والقائلون بوجوب الفاتحة فى كل ركعة لعلهم يقولون بوجوبه فى كل ركعة .

باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأُوليين وهل تسن قراءتها في الأخريين أم لا؟

١ – (عن أبى قتادة و النّ النّبي صلّى الله عليه وآليه وسلّم كان يقرأ في الظهر في الأوليسين بأم الكتاب وسورتين ، وفي الرّكعتين الأخريسين بفا تحمة الكتاب ، ويسمعنا الآية أحيانا ، ويطوّل في الرّكعة الأولى ما لايطبل في الشّانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبّع » متّفق عليه . ورواه أبو داود ، وزاد قال « فظننا أنّه يريد بيذلك أن يدرك الناس الرّكعة الأولى).

(قوله الأوليين) بتحتانيتين تثنية الأولى وكذا الأخريين (قوله وسورتين) أى فى كل ركعة سورة . ويدل" على ذلك ما ثبت من حديث أبى قتادة فى رواية للبخارى بلفظ «كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة » وفيه دليل على إثبات القراءة فى الصلاة السرية . وقد أخرج أبو داو د والنسائى عن ابن عباس أنه سئل «أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى الظهر والعصر ؟ فقال لا لا ، فقيل له : فلعله كان يقرأ فى نفسه ، فقال خسا : هذه أشد من الأولى فكان عبدا مأمورا ، بلغ ما أرسل به » الحديث ، وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس . وقد أثبت القراءة فى السعرية أبو قتادة وخباب بن الأرت وغيرهما ، والإثبات مقد م على النفى ، وقد ترد د ابن عباس فى ذلك ، فروى عنه أبو داو د أنه قال : لاأدرى أكان رسول الله وقد ترد د ابن عباس فى ذلك ، فروى عنه أبو داود أنه قال : لاأدرى أكان رسول الله اعتماد فى الأولى على عدم الدراية ، لاعلى قرائن دلت على ذلك (قوله ويسمعنا الآية أحيانا) فيه دلالة على جواز الجهر فى السرية وهو يرد على من جعل الإسرار شرطا لصحة الصلاة فيه دلالة على جواز الجهر فى السرية وهو يرد "على من جعل الإسرار شرطا لصحة الصلاة السرية ، وعلى من أوجب فى الجهر سجود السهو. وقوله «أحيانا» يدل على أنه تكرر ذلك منه السرية ، وعلى من أوجب فى الجهر سجود السهو. وقوله «أحيانا» يلا الأولى على الثانية ، وقوله ويطوّل فى الركعة الأولى) استدل " به على استحباب تطويل الأولى على الثانية ،

مسواء كان التطويل بالقراءة أو بترتيلها مع استواء المقروء فى الأوليين . وقد قيل إن المستحب التسوية بين الأوليين ، فاستدلوا بحديث سعد عند البخارى ومسلم وغيرهما وسيأتى . وكذلك استدلوا بحديث أى سعيد الآتى عند مسلم وأحمد « أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى الظهر فى الأوليين فى كل ركعة قدر ثلاثين آية » وفى رواية لابن ماجه : إن الذين حزروا كانوا ثلاثين من الصحابة ، وجعل صاحب هذا القول تطويل الأولى المذكور فى الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ . وقد جمع البيهتى بين الأحاديث بأن الإمام يطول فى الأولى الأولى كان كان منتظرا لأحد ، وإلا سوّى بين الأوليين . وجمع ابن حبان بأن تطويل الأولى إنما كان لأجل الترتيل فى قراءتها مع استواء المقروء فى الأوليين (قوله وهكذا فى الصبح الخ) فيه دليل على عدم اختصاص القراءة بالفاتحة وسورة فى الأوليين ، وبالفاتحة فقط فى الأخريين والتطويل فى الأولى بصلاة الظهر ، بل ذلك هو السنة فى جميع الصلوات (قوله فظننا أنه يريد الخ) فيه أن الحكمة فى التطويل المذكور هى انتظار الداخل . وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان . وقال القرطبى : لاحجة فيه لأن الحكمة لاتعلل بها لحفائها وعدم انضاطها ، والحديث يدل على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب فى كل ركعة . وقد تقد م الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة فى كل واحدة من الأوليين ، وعلى جواز الجهر الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة فى كل واحدة من الأوليين ، وعلى جواز الجهر الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة فى كل واحدة من الأوليين ، وعلى جواز الجهر العضى الآيات فى السرية .

٢ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ ﴿ قَالَ مُعَرَ لِسَعْد : لَقَدَ شَكَوْكَ فِي كُلَّ شَيْء حَتَى الصَّلَاة ، قَالَ : أَمَّا أَنَا فَأَمُدُ فِي الْأُولَيَ بْنِ ، وأَحْدُ فُ فِي الْأُخْرِيَ بْنِ ، وَلَا لَهُ عَلَيْه وَ اللهُ حَرَيَ بْنِ ، وَلا آلُو ما اقْتَدَيْتُ بِهِ مِن صَلاة رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وآله وسَلَّم ، قال : صَدَقْت ذلك الظَّن بِك أَوْ ظَنِّي بِك) ،

(قوله شكوك) يعنى أهل الكوفة ، وفى رواية للبخارى « شكا أهل الكوفة سعدا » (قوله فى كل شيء) قال الزبير بن بكار فى كتب النسب : رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر . قال خليفة : استعمل عمارا على الصلاة ، وابن مسعود على بيت المال ، وعمان بن حنيف على مساحة الأرض (قوله فأمد) فى رواية فى الصحيحين « فأركد فى الأوليين » وهما متقاربان ، قال القزاز : أى أقيم طويلا أطول فيهما القراءة ، ويحتمل التطويل لما هو أعم كالأذكار والقراءة والركوع والسجود ، والمعهود فى التفرقة بين الركعات إنما هو فى القراءة (قوله وأحذف) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة ، قال الحافظ : وكذا هو فى جميع طرق هذا الحديث التى وقف عليها ، لكن فى رواية البخارى « وأخف » بضم الهمزة وكسر الخاء المعجمة ، والمراد بالحذف حذف التطويل وتقصيرهما عن الأوليين ، لاحذف أصل القراءة والإخلال بها ،

فكأنه قال : أحذف المد . وفيه دليل على أن الأوليين من الرباعية متساويتان في الطول ، وكذا الأوليان من الثلاثية ، وقد تقدم الكلام على ذلك . وفيه دليل أيضا على تساوى الأخريين (قوله ولا آلو) بمد الهمزة من آلو وضم اللام بعدها : أى لاأقصر في ذلك . (قوله ذلك الظن "بك) فيه جواز مدح الرجل الجليل في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب ونحوه ، والنهى عن ذلك إنما هو لمن خيف عليه ، وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة في الصحيح بالأمرين ، والمد في الأوليين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ، ولذا أورد المصنف الحديث دليلا لقراءة السورة بعد الفاتحة .

الحديث يدل على استحباب التطويل في الأوليين من الظهر والأخريين منه ، لأن الوقوف في كل واحدة من الأخريين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لأنها ليست إلا سبع آيات . وقوله « في الأخريين قدر خمس عشرة آية » أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق . ويدل أيضا على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر . وقد روى مسلم وأبوداود والنسائي وعن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله « في كل ركعة » ولفظه « فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر » فينبغي حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل " ركعة . والحكمة في إطالة الظهر أنها في وقت غفلة بالنوم في القائلة ، فطولت ليدركها المتأخر ، والعصر ليست كذلك ، بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطويلا ويقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أله وسلم في الركعة الأولى فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى

باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتنكيس السور في ترتيبها ، وجواز تكريرها

١ - (عَنْ أَنَسَ قَالَ «كَانَ رَجُلُ مِنَ الْأَنْصَارِ يَوُمُهُمُ فِي مَسْجِدِ قُبًا ، فَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقَرْأُ بِهَا كَفُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَقَرْأُ بِهِ ، افْتَتَحَ بِقُلُ فَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقَرْأُ بِهِ ، افْتَتَحَ بِقُلُ

هُوَ اللهُ أَحَدُ حَتَى يُفُرَغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يَقُوْاً سُورَةً أُخُورَى مَعَهَا ، فَكَانَ يَعْ نَعُ فَكَانَ يَعْ نَعُ فَكُلُ رَكُعْة ، فَلَمَّ أَتَاهُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وآلهِ وَسَلَّمَ أَخْسَرُوهُ فَلُكَ فِي كُلُّ رَكُعْة ؟ قال : الخَبر ، فَقَال : وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومٍ هَذِهِ السَّورَة فِي كُلُّ رَكُعْة ؟ قال : إِنَّاهَا أَدْ خَلَكَ الْجَنَّة » رَوَاهُ النَّرْمِذِي ، وأخْرَجَهُ الله خارِي تَعْليقا) .

الحديث قال الترمذي : حسن صحيح غريب ، وأخرجه البزار والبيهتي والطبراني (قوله كان رجل) هو كلثوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد . وقيل قتادة بن النعمان، وقيل مكتوم بن هدم ، وقيل كرز بن هدم (قوله افتتح بقل هو الله أحد) تمسك به من قال : لايشترط قراءة الفاتحة . وأجيب بأن الراوى لم يذكر الفاتحة للعلم بأنه لابد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة ، أو أن ذلك قبل ورود الدليل على أشتراط الفاتحة (قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة) لفظ البخاري « فكلمه أصحابه وقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة لاترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى ؟ فإما أن تقرأ بها ، وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى فقال : ما أنا بتاركها إن أحببتم أن أوْمكم بذلك فعلت ، وإن كرهتم ذلك تركتكم ، وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره ، فلما أتاهم النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر ، فقال : يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمر ٰك به أصحابك وما يحملك الخ ﴾ (قوله ما يحملك) أجابه عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها (قوله أدخلك الجنة) التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله ، وعبر بالفعل الماضي وإن كان الدخول مستقبلا تنبيها على تحقق الوقوع كما نص عليه أئمة المعانى ، قال ناصر الدين بن المنيه في هذا الحديث إن المقاصد تغير أحكام الفعل ، لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لأمكن أن يأمره بحفظ غيرها ، لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوّبه . قال : وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ، ولا يعد ّ ذلك هجرانا لغيره . والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الأوليين والأخريين ، لأن قوله في كل ركعة يشمل الأخريين ٢ - (وَعَنْ حُدْدَيْفَةَ قَالَ ﴿ صَلَّيْتُ مَعَ النَّدِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلُمَة ، فَافْتُتَكَ البَقَرَة ، فَقُلْتُ يَرْكُعُ عِنْدَ المَائِلَةِ أَثْمَ مَضَى ، فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَة فَلَضَى ، فَقُلْتُ يَرَكَعُ بِهَا قَفَضَى ، ثُمَّ اسْتَفَتْحَ النِّسَاءَ فَقَرَأُهَا ، ثُمَّ افْتَتَدَحَ آلَ عَمْرَانَ فَقَرَأُهَا مُمَتَّرَسَّلاً ، إذَا مَرَّ بآية فيها تَسبيحُ سَبَّعَ ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالُ سَأَلَ ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذُ تَعَوَّذَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ

يَقُولُ : سُبُحانَ رَبِيَ العَظِيمِ ، وكانَ رُكوعُهُ تَخُواً مِن قِيامِــهِ ، ثُمَّ قالَ : سَمِعَ اللهُ لِمَن حَيدَهُ رَبَّنا كُكَ الحَمْدُ ، ثُمَّ قامَ قِياما طَوِيلاً قَرِيباً مِمَّا رَكَعَ ، ثَمْ سَجَدَ فَقَالَ : سُبُحانَ رَبِيَ الْأَعْلَى ، فَكَانَ شَجُودُهُ قَرِيبا مِنْ قِيامِهِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسائيُ) .

(قوله فقلت يصلي بها في ركعة) قال النووى : معناه ظننت أنه يسلم بها فيقسمها على ركعتين ، وأراد بالركعة الصلاة بكمالها وهي ركعتان ، ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده (قوله فمضي) معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظنى أنه لايركع الركعة الأولى إلا في آخر البقرة فحينئذ قلت : يركع الركعة الأولى بها فجاوز وافتتح النساء (قوله ثم افتتح Tل عمران) قال القاضي عياض : فيه دليل لمن يقول إن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف ، وأنه لم يكن ذلك ترتيب من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، بل وكله إلى أمته بعده ، قال : وهذا قول مالك والجمهور ، واختاره أبو بكر الباقلاني . قال ابن الباقلاني : هو أصحّ القولين مع احتمالهما ، قال : والذي نقوله إن ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعليم ، وأنه لم يكن من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك نصّ ولا يحرم مخالفته ، ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان . قال : وأما من قال من أهل العلم إن ذلك بتوقيف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما استقرّ في مصحف عثمان ، وإنما أختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم التوقيف ، فيتأوَّل قراءته صلى الله عليه وآله وسلم النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب . قال : ولا خلاف أنه يجوزُ للمصلى أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى ، وإنما يكه ه ذلك في ركعة ولمن يتلو في غير الصلاة ، قال : وقد أباح بعضهم وتأوّل نهي السلف عن قراءة القرآن منكوسا على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها ، ولاخلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بني عليه الآن في المصحف ، وهكذا نقلته الأمة عن نبيها صلى الله عليه وآله وسلم (قوله فقرأها مترسلا إذا مرّ بآية الخ) فيه استحباب الترسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح ، والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال ، والتعوُّذ عند تلاوة آية فيها تعوُّذ . والظاهر استحباب هذه الأمور لكل قارئ من غير فرق بين المصلى وغيره ، وبين الإمام والمنفرد والمأموم ، وإلى ذلك ذهبت الشافعية (قوله ثم ركع فجعل يقول : سبحان ربي العظيم) فيه استحباب تكرير هذا الذكر في الركوع ، وكذلك سبحان ربي الأعلى في السجود ، وإلى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والأوزاعي وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور . وقال مالك : لايتعين ذلك للاستحباب ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب الذكر في الركوع والسجود (قوله ثم قال

سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ، ثم قام قياما طويلا) فيه ردّ لما ذهب إليه أصحاب الشافعي من أن تطويل الاعتدال عن الركوع لايجوز ، وتبطل به الصلاة وسيأتى الكلام على ذلك ، والحديث أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الائتمام في النافلة .

٣ - (وَعَنْ رَجُلُ مِنْ جُهُيَنْهَ آ اللهُ سَمِعَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُوا فِي الصِبْحِ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كِلْتَهُمِما ، قال : فَلا أَدْرِى أَنْسِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْ قَوَا ذَلِكَ عَمْدًا ، وَالهُ وَسَلَّمَ أَمْ قَوَا ذَلِكَ عَمْدًا ،

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى، وقد قدمنا أن جماعة من أئمة الحديث صرّحوا بصلاحية ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج ، وليس فى إسناده مطعن بل رجاله رجال الصحيح ، وجهالة الصحابي لاتضرّ عند الجمهور وهو الحق (قوله يقرأ فى الصبح إذا زلزلت) فيه استحباب قراءة سورة بعد الفائحة، وجواز قراءة قصار المفصل فى الصبح (قوله فلا أدرى أسى) فيه دليل لمذهب الجمهور القائلين بجواز النسيان عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد صرّح بذلك حديث « إنما أنا بشر أسى كما تنسون » ولكن فيا ليس طريقه البلاغ ، قالوا : ولا يقرّ عليه بل لابد أن يتذكره . واختلفوا هل من شرط ذلك الفور أم يصح على التراخى قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم (قوله أم قرأ ذلك عمدا) تردّد الصحابي فى أن إعادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسورة هل كان نسيانا لكون المعتاد من قراءته أن يقرأ فى الركعة الثانية غير ما قرأ به فى الأولى ، فلا يكون مشروعا لأمته أو فعله عمدا لبيان الجواز ، فتكون الإعادة مترد دة بين المشروعية وعدمها ، وإذا دار الأمر بين أن يكون مشروعا أو غير مشروع فحمل فعله صلى الله عليه وآله وسلم على المشروعية أولى ، لأن الأصل فى أفعاله التشريع والنسيان على خلاف الأصل . ونظيره ما ذكره الأصوليون فيا إذا ترد د فعله صلى الله عليه وآله وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع ، الأصوليون فيا إذا ترد د فعله صلى الله عليه وآله وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع ، والأكثر على التأسي به .

﴿ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ بَقُراُ فِي رَكْعَتَى الفَجْرِ ، فِي الأُولى مِنْهُما : قُولُوا آمَنَا بالله وَمَا أُنْزِلَ إليّنا اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَمَا أُنْزِلَ إليّنا وَقِي اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَمَا أُنْزِلَ إليّنا . وَاللّهِ وَاللّهِ وَمَا أُنْزِلَ إليّنا . وَاللّهِ وَاللّهِ وَمَا أُنْزِلَ إليّنا . وَاللّهِ وَمَا أُنْذِلَ إليّنا . وَاللّهِ وَمَا أُنْذِلَ إليّنا . وَاللّهِ وَمَا أُنْذِلَ إليّنا . وَاللّهِ وَمَا أَنْذِلَ إليّنا . وَاللّهِ فِي آلَ عِمْرَانَ تَعَالَوْ اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلّم فِي الرّحَتِينَ قبلِ الفَجْرِ مُعْلَفَة ، فَهَا الرّواياتُ فَيْ كَانَ يَقُرُونُ صَلّى الله عليه وآله وسلم في الرّكعتين قبل الفجر مختلفة ، فنها الرّوايات فيا كان يقرؤه صلى الله عليه وآله وسلم في الرّكعتين قبل الفجر مختلفة ، فنها الرّوايات فيا كان يقرؤه صلى الله عليه وآله وسلم في الرّكعتين قبل الفجر مختلفة ، فنها الرّوايات فيا كان يقرؤه صلى الله عليه وآله وسلم في الرّكعتين قبل الفجر منها ...

ما د دره المصنف ، ومنها ما فى صحيح مسلم وغيره من حديث أبى هريرة « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فى ركعتى الفجر « قل يا أيها الكافرون . وقل هو الله أحد » وقد ثبت فى الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت « كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يخفف المركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى إنى لأقول هل قرأ فيهما بأم القرآن ؟ » وفى رواية وأقول لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب » . والحديث يدل على استحباب قراءة الآيتين لملذ كورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت فى رواية لمسلم «أنه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد » فتحمل الأحاديث التى لم يذكر فيها القراءة بفاتحة بفاتاب كحديث الباب على هذه الرواية ، ويكون المصلى مخيرا إن شاء قرأ مع فاتحة المكتاب فى ركعة ما فى حديث ابن عباس ، وإن شاء قرأ بعد الفاتحة : قل يا أيها المكافرون فى ركعة ، وقل هو الله أحد فى ركعة ، وإلى ذلك ذهب الجمهور . وقال مالك وجمهور أصحاب الشافعى : إنه لايقرأ غير الفاتحة . وقال بعض السلف : لايقرأ شيئا ، وكلاهما خلاف هذه الأحاديث الصحيحة ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب تأكيد ركعتى الفجر . وقد استدل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة بعض سورة فى الركعة كما فعل فى توجمة المهاب .

باب جامع القراءة فى الصلوات

١ - (عَنْ جابِرِ بنْ سَمُرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ بِقُورُ أَنِي اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ بَعْدُ إِلَى تَخْفَيفٍ ﴾ وفي الفَحْرِ بنَ وَالقُرآنِ المَجِيدِ وَنَحْوِها ، وكانَ صَلاتُهُ بَعْدُ إِلَى تَخْفَيفٍ ﴾ وفي العَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ ، وفي العَصْرِ وفي إِنَّهُ وَلَيْهِ وَلَا السَّبْحِ أَلْهَ السَّبْحِ اللهِ السَّمْسُ صَلَّى الظهر ، وقرأ بنتحو مِنْ واللهيل إذا يغشى ، والعَصْرَ كَذَلِكَ ، والسَّمْ فإنَّهُ كانَ يُطيلها » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدً) ؟ والصَّلُواتِ كُلُهُ الكَذَلِكَ ، إلا الصَّبْحَ فإنَّهُ كانَ يُطيلها » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدً) ؟

(قواه كان يقرأ في الفجر بق) قد تقرّ في الأصول أن كان تفيد الاستمرار وعموم الأزمان ، فينبغي أن يحمل قوله «كان يقرأ في الفجر بق » على الغالب من حاله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو تحمل على أنها لمجرّد وقوع الفعل ، لأنها قد تستعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد ، لأنه قد ثبت أنه قرأ في الفجر : إذا الشمس كوّرت عند الترمذي والنسك من حديث عمرو بن حريث . وثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح مسورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله بن السائب . وأنه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقا من حديث أم سلمة ، وأنه كان يقرأ في ركعتي الفجر أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي برزة . وأنه قرأ الروم ، أخرجه النسائي عن المائة ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي برزة . وأنه قرأ الروم ، أخرجه النسائي عن

رجل من الصحابة وأنه قرأ المعوِّذتين ، أخرجه النسائي أيضا من حديث عقبة بن عامر ا وأنه قرأ « إنا قتحنا لك فتحا مبينا » أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة . وأنه قرأ الواقعة ، أخرجه عبد الرزاق أيضا عن جابر بن سمرة . وأنه قرأ بيونس وهود ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة . وأنه قرأ ــ إذا زلزلت الأرض ــ كما تقدم عند أبي داود . وأنه قرأ - الم تنزيل ـ السجدة ، وهل أتى على الإنسان ، أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود (قوله وكان يقرأ فى الظهر بالليل إذا يغشى وفى العصر نحو ذلك) ينبغني أن يحمل هذا على ما تقدم لأنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر والعصر بوالساء ذات البروج ، والسماء والطارق وشبههما ، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة . وأنه كان يقرأ في الظهر بسبح اسم ربك الأعلى ، أخرجه وسلم عن جابر بن سمرة أيضاً . وأنه قرأ من سورة لقمان والذاريات في صلاة الظهر ، أخرجه النسائي عن البراء. وأنه قرأ في الأولى من الظهر بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية _ هلى أتاك حديث الغاشية _ أخرجه النسائي أيضا عن أنس. وثبت أنه كان يقرأ في الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطوّل في الأولى ويقصر في الثانية عند البخاري ، وقد تقدّم ولم يعين السورتين . وتقدم أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة . وتقدم أيضا أنه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرتين قدرخمس عشرة آية ، أو قال نصف ذلك ، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية ، وفي الأخريين قدر نصف ذلك . وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره أنه قال « كنا نحزر قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر ، فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة _ الم تنزيل ـــ السجَّدة ، وحزرنا قيامه في الركعتين الأخريين قدر النصف من ذلك ، وحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر قيامه في الآخرتين من الظهر وفي الآخرتين من العصر على النصف من ذلك (قوله وفي الصبح أطول من ذلك) قال العلماء : لأنها تفعل فى وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار للمتأخر . قال النووي حاكيا عن العلماء : إن السنة أن تقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ، ويكون الصبح أطول ، وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره . قال قالوا : والحكمة في إطالة الصبح والظهر أنهما فى وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفى القائلة فطولتا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها ، والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت عن ذَلَكُ ، والمغرب ضيقة الوقت فاحتيج إلى زيادة تخفيفها لذلك و لحاجة النابس إلى عشاء صائمهم وضيفهم ، والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ، ولكن وقتها واسع فأشبهت

إلى

العصر انتهى . وكون السنة فى صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها بسورة الأعراف والطور والمرسلات كما سيأتى فى أحاديث هذا الباب . وثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها بالأعراف فى الركعتين جميعا ، أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن أبى أيوب . وقرأ بالدخان أخرجه النسائي ، وأخرج البخارى عن مروان بن الحكم قال : قال لى زيد بن ثابت : مالك تقرأ فى المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بطولى الطوليين ؛ والطوليان : هما الأعراف والأنعام . وثبت أنه قرأ صلى الله عليه وآله وسلم فيه بالذين كفروا وصد واعن سبيل الله ، أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وسيأتى بقية الكلام فى آخر الباب .

٢ - (وَعَنْ جُبَـْيْرِ بْنِ مُطْعِم قالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ يَقُواْ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ » رَوَاهُ الجَمَاعَةُ إلاَّ النَّرْمِذِي) .

(قوله بالطور) أي بسورة الطور . قال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون الباء بمعني من كقوله تعالى _ يشرب بها عباد الله _ وهو خلاف الظاهر ، وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها . فعند البخاري في التفسير بلفظ «سمعته يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية _ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون _ الآيات ، إلى قوله _ المصيطرون _ كاد قلبي يطير » وقد أدّ عي الطحاوي أنه لأدلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ، ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ « سمعته يقرأ _ إن عذاب ربك لواقع _ » قال : فأخبر أن الذي سمعه من هذه السورة هو هذه الآية خاصة ، وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة . وحديث البخاري المتقدم يبطل هذه الدعوى . وقد ثبت في رواية أنه سمعه يقرأ _ والطور وكتاب مسطور _ . ومثله لابن سعد ، وزاد في أخرى « فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد _ وأيضا لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لإنكار زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معنى ، لأن الآية أقصر من قصار المفصل ، وقد روى أَنْ زيدا قال له « إنك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب ، فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيهما بسورة الأعراف في الركعتين جميعا » أخرج هــذه الرواية ابن خزيمة . وقد ادَّ عي أبو داود نسخ التطويل . ويكني في إبطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي . وقد ذهب إلى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك ، وقال الشافعي : لا أكره ذلك بل أستحبه . قال الحافظ: والمشهور عند الشافعية أنه لاكراهة ولااستحباب : ٣ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ الفَضْلِ بِنْتَ الحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقُرْأُ وَالْمُرْسَلَاتِ عُمُوْفًا ، فَقَالَتُ : يَا نُبَنَّي لَقَدُ ذَكَّرْتَنِي بِقَرَاءَ تَكَ هَذَهِ السورة

إنها لآخرُ ما تَسْمِعْتُ من رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقَرْأُ بِهَا فِي المَغْرِبِ ، رَوَاهُ الْحَمَاعَةُ إِلاَّ ابْنَ مَاجَة) ،

(قوله أن أم الفضل) هي والدة ابن عباس الراوي عنها ، وبذلك صرّح الترمذي فقال عن أمه أم الفضل واسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ، ويقال إنها أوّل امرأة أسلمت بعد خديجة (قوله سمعته) أي سمعت ابن عباس ، وفيه التفات لأن ظاهر السياق أن يقول سمعتني (قوله لقد ذكرتني) أي شيئا نسيته (قوله إنها لآخر ما سمعت الخ) في رواية «ثم ما صلي لنا بعدها حتى قبضه الله» وقد ثبت من حديث عائشة «إن آخر صلاة صلاها النبيّ صلي الله عليه وآله وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر» . وطريق الجمع أن عائشة حكت آخر صلاة صلاها في المسجد لقرينة قولها بأصحابه ، والتي حكتها أم الفضل كانت في بيته كما روى صلاها في المسجد لقرينة قولها بأصحابه ، والتي حكتها أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي ، ولكنه يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلفظ «خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلي المغرب » ويمكن مل قولها «خرج إلينا و أنه خرج من مكانه الذي كان فيه راقدا إلى من في البيت . وهذا الحديث يرد على من قال التطويل في صلاة المغرب منسوح كما تقدم .

٤ - (وَعَن ْ عائشَةَ ﴿ أَن َ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَرأ فِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَرأ فِي المَّعْرِبِ بِسُورَةِ الأعْرَافِ فَرَقَهَا فِي الرَّكْعَتَـيْنِ ﴾ رَوَاهُ النّسائيُ ﴾ .

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا عمرو بن عثمان قال: حدثنا بقية وأبو حيوة عن ابن أبي حمزة قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره. وبقية وإن كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوة وهو ثقة. وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب بلفظ «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين جميعا » وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم. ويشهد لصحته ما أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بطولي الطوليين » زاد أبوداود «قلت وماطولي الطوليين ؟ قال: الأعراف » قال الحافظ في الفتح: إنه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالأعراف وقد استدل الحطابي وغيره بالحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق. وكذلك استدل به المصنف رحمه الله كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات ، وتقدم الكلام على ذلك هنالك

٥ - (وَعَنِ ابْنِ مُعْمَرَ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُوْرُا في المَغْرِبِ قُلُ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ ، وَقُلُ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجِهَ) . ٢ - (وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بِا مُعاذُ أَفْتَمَّانًا أَنْتَ ؟ أَوْ قَالَ : أَفَاتِينَ أَنْتَ ، فَلَوْلا صَلَّيْتَ بِسَبِّحِ اسْمُ رَبكَ الأعْلَى والشَّمْسِ وَضُحاها ، واللَّيْل إِذَا يَغْشَى ، مُتَّفَقٌ عَلَيْه) .

أما الحديث الأوَّل فقال الحافظ في الفتح : ظاهر إسناده الصحة إلا أنه معلول . قال الدارقطني : أخطأ بعض رواته فيه ، وأخرج نحوه ابن حبان والبيهتي عن جابر بن سمرة ، وفي إسناده سعيد بن سماك و هو متروك. قال الحافظ أيضًا: والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب ، وأما الحديث الثاني فقال في الفتح: إن قصة معاذكانت في العشاء ، وقد صرّح بِذَلك البخاري في روايته لحديث جابر ، وسيأتي الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤتم لعذر . ولفظ الحديث في البخاري أنه قال جابر « أقبل وجل بناضحين وقد جنح الليل ، فوافق معاذا يصلي ، فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة والنساء ، فانطلق الرجل وبلغه أن معاذا نال منه ، فأتى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فشكا إليه معاذا ، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخرما ذكره المصنف (قوله فلولاصليت) أى فهلاصليت (قوله أفتان أنت ، أوقال أفاتن) قال ابن سيد الناس : الأولى أن يكون للشكِّ من الراوى لامن باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما تحلت به صيغة فعال من المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل . والحديث يدل على مشروعية القراءة فى العشاء بأوساط المفصل كما حكاه النووي عن العلماء. ويدل أيضا على مشروعية التخفيف للإمام لما بينه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض روايات حديث معاذ عند البخارى وغيره بلفظ، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير، وفي لفظ له « فإن خلفه الضعيف والكبير وذا الحاجة » قال أبو عمر: التخفيف لكل إمام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء إليه ، إلا أَنْ ذلك إنما هو أقل الكمال ، وأما الحذف والنقصان فلا « لأن رسول الله صلى الله عليه و.آ له وسلم قد نهى عن نقر الغراب ، ورأى رجلا يصلى ولم يتم وكوعه وسجوده فقال له : الرَّجع فصل فإنكُ لم تصل ، وقال : لاينظر الله عزَّ وجل للى من لايقيم صلبه في ركوعه وُسِيُوده » . وقال أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخفّ الناس صلاة في تمام » قال ابن دقيق العيد : وما أحسن ما قال : إن التخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويلا بالنسبة إلى عادة آخرين اه. ولعله يأتى إن شاء الله تعالى للمقام مزيد تحقيق في باب ما يؤمر به الإمام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة . وسيذكر المصنف طرفا من حديث معاذ في باب أنفراد المأموم لعذر ، وفي باب هل يقتدي المفترض بالمتنفل أم لا ؟ وسنذكر إن شاء الله في شرحه هنالك بعضا من فوائده التي لم يذكرها هناها .

٧ - ﴿ وَعَنْ سُلُمْ بِإِنْ بِنِ بِسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ ﴿ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا

أَشْبُهُ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله وَسَلَّمَ مِنْ فَلَانَ ، لإمام كانَ بِاللّه بِنَة ، قالَ سُلُلَ بِهَانُ : فَصَلَّيْتُ حَلَّفَهُ ، فَكَانَ يُطِيلُ الْأُولَيَئِنِ مِنَ الطُّهْرِ ويُخْفَفُ الآخِرتَمْيْنِ ؛ ويُخْفِفُ العَصْرَ ، ويتقرأُ فِي الأُولَيَئِنِ مِنَ العِشَاءِ مِنْ وَسَطَ المُفَصَّلَ ، المَغْرِبِ بِقِصَارِ المُفَصَّلَ ، ويتقرأُ فِي الأُولَيَئِنِ مِنَ العِشَاءِ مِنْ وَسَطَ المُفَصَّلَ ، ويتقرأُ فِي الأُولَيَئِنِ مِنَ العِشَاءِ مِنْ وَسَطَ المُفَصَلَ ، ويتقرأُ في الأُوليَئِن مِنَ العِشَاءِ مِنْ وَسَطَ المُفَصَل ، ورَاهُ أَحْمَدُ والنَّسَائَى أَي

الحديث قال الحافظ في الفتح : صححه ابن خزيمة وغيره، وقال في بلوغ المرام: إن إسناده صحيح . والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات لما عزفت من إشعار لفظ كان بالمداومة . قيل في الاستدلال به على ذلك نظر ، لأن قوله « أشبه صلاة » يحتمل أن يكون فيمعظم الصلاة لافي جميع أجزائها ، وقد تقدم نظير هذا . ويمكن أن يقال في جو ابه إن الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الأجزاء فيحمل على عمومه حتى يثبت ما يخصصه، وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر ، وأما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الأحاديث الدالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستمرُّ على قراءة قصار المفصل فيها ، بل قرأ فيها بطولى الطوليين وبطوال المفصل، وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالمرسلات في صلاة المغرب كما تقدم . قال الحافظ في الفتح : وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب ، إما لبيان الجواز ، وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين ، ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من إنكار زيد ابن ثابت على مروان مواظبته على قصار المفصل في المغرب ، ولو كانت قراءته صلى الله عليه وآله وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصار المفصل إلا محض السنة ، ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل إنكار ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل غيره إلا لبيان الجواز ، ولو كان الأمر كذلك لما سكت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فى مقام الإنكار عليه . وأيضًا بيان الجواز يكني فيه مرَّة واحدة ، وقد عرفت أنه قرأ بالسور الطويلة مرَّات متعدّدة ، وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدلّ به على الدوام بمثل ما قدّمنا . فالحقُّ أن القراءة في المغرب بطوال المفصل وقصاره وسائر السور سنة ، والاقتصار على نوع من ذلك إن انضم الله اعتقاد أنه السنة دون غيره مخالف لهديه صلى الله عليه وآله وسلم (قوله بقصار المفصل) قد اختلف في تفسير المفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره ، وقد ذكرناها في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات (قوله وبقرأ فى الأوليين من العشاء من وسط المفصل) قد تقد م فى حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالقراءة بسبح اسم ربك الأعلى و الشمس وضحاها و الليل إذا يغشي ، وهذه السور من أوساط المفصل ، وزاد مسلم « أنه أمره بقراءة اقرأ باسم ربك الذي خلق » وزاد عبد الرزاق « الضحى » . وفى رواية للحميدى بزيادة « والسهاء ذات البروج ، والسهاء والطارق » وقد عرفت أن قصة معاذ كانت فى صلاة العشاء ، وثبت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور ، أخرجه أحمد والنسائى والترمذى وحسنه من حديث بريدة ، وأنه قرأ فيها بوالتين والزيتون ، أخرجه البخارى من ومسلم والترمذى من حديث البراء . وأنه قرأ بإذا السهاء انشقت ، أخرجه البخارى من حديث ألى هريرة .

باب الحجة فى الصلاة بقراءة ابن مسعود وأُبى وغيرهما ممن أثنى على قراءته

الله عليه وآله وآله والله بن محمر قال : قال رَسُولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والله وسلّم عبد وسلّم عبد وسلّم عبد وسلّم عبد وسلّم عبد وسلّم وسلّم عبد وسلم موثل أبي حدد يفقة » رواه أحمد والبُخاري والبُخاري والبِّم واللّم والمرّم واللّم والمرّم واللّم والمرّم واللّم والمرّم واللّم والمرّم والمرّم والمرّم والمّم والمرّم والمرّم والمرّم والمرّم والمرّم والمّم والمرّم والمرّم والمرّم والمّم والمّم والمرّ

٢ - (وَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «مَنُ أَحَبُ أَن يَقُرُأُ القُرُآنَ غَضَاً كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرُأُهُ عَلَى قَرَاءَةَ ابْنِ أَمُ عَبَدْ " وَوَاهُ أَحْمَدُ).

حديث أبى هريرة أخرجه أيضا أبو يعلى والبزار ، وفيه جرير بن أيوب البجلى وهو متروك ، لكنه أخرجه بهذا اللفظ البزار والطبرانى فى الكبير والأوسط من حديث عمار بن ياسر . قال فى مجمع الزوائد : ورجال البزار ثقات (قوله ابن أم عبد) هو عبد الله بن مسعود ، وقد روى أنه لم يحفظ القرآن جميعا فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم إلا هؤلاء الأربعة . والمصنف رحمه الله عقد هذا الباب للرد على من يقول إنها لا تجزئ فى الصلاة إلا قراءة السبعة القراء المشهورين ، قالوا : لأن ما نقل أحاديا ليس بقرآن ، ولم تتواتر إلا السبع دون غيرها ، فلا قرآن إلا ما اشتملت عليه ، وقد رد هذا الاشتراط إمام القراءات الجزرى فقال فى النشر : زعم بعض المتأخرين أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ولا يحفى ما فيه ، لأنا إذا اشترطنا التواتر فى كل حرف من حروف الحلاف انتفى كثير من أحرف الحلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم ، وقال : ولقد كنت أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده و سو افقة أثمة السلف و الخلف على خلافه ، وقال : القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه

فى قراءتهم تركن النفس إلى مانقل فوق مانقل عن غير هم اه . فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولًا لبعض المتأخرين ، وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه . وقال أيضا فىالنشر : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحّ إسنادها فهيي القراءة الصحيحة التي لايجوز ردّها ولا يحلُّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذ"ة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ، صرّح بذلك المدنى والمكى والمهدوى وأبو شامة ، وهو مذهب السلف الذي لايعرف من أحدهم خلافه . قال أبو شامة في المرشد الوجيز : لاينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى أحد هوالاء السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنها أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في تلك الضابطة ، وحينئذ لاينفرد مصنف عن غيره ولا يختص " ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غير هم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لاعلى من تنسب إليه إلى آخر كلام ابن الجزرى الذي حكاه عنه صاحب الإتقان . وقال أبو شامة : شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن السبع كلها متواترة : أي كل حرف مما يروي عنهم ، قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ، ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير ، فلا أقل من اشتراط ذلك إذ لم يتفق التواتر فى بعضها اه . إذا تقررلك إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع ، وعلى أنه لافرق بينها وبين غير ها إذا وافق وجها عربيا وصحّ إسناده ، ووافق الرسم ولو احتمالاً بما نقلناه عن أئمة القرَّاء تبين لك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة ، سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غير هم ، وقد خالف هؤلاء الأئمة النويري المالكي في شرح الطيبة ، فقال عند شرح قول ابن الجزرى فيها :

و فكل ما وافق وجه نحوى وكان للرسم احتمالا يحوى أوصح إسادا هو القرآن فهاده الثلاثة الأركان وكل ما خالف وجها أثبت شذوذه لو أنه في السبعة.

ما لفظه ظاهره أن القرآن يكتنى فى ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى التواتر ، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغير هم من الأصوليين والمفسرين اه . وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام الجزرى وغيره من أئمة القراءة لايعارضه نقل

النويرى لما يخالفه ، لأنا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفن أو غيرهما من المرجحات و قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح ، وقد وافقهم عليه كثير عن أكابر الأئمة حتى إن الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى لم يحك فى [غاية الوصول إلى شرح لب الأصول] الخلاف لما حكاه الجزرى وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب .

" - (وَعَن ُ أَنَس قَال َ : قَال َ رَسُول ُ الله صَلَّى الله عَلَيهُ وَ له وَسَلَّم َ لَا يُنَ هُ اِن َ الله أَمْرَ فِي أَن ُ أَقْر أَ عَلَيكَ ؟ لَم يُ يَكُن الَّذِينَ كَفَرُوا » وفي رواية وأن أقور أَ عليك كالقرران على الخذاق فيه وأهل العلم به والفضل ، وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه ، وفيه منقبة شريفة لأبي بقراءته صلى والفضل ، وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه ، وفيه منقبة شريفة لأبي بقراءته صلى الله عليه والله وسلم عليه ولم يشاركه فيها أحد لاسيا مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرفيعة (قوله لم يكن الذين كفروا) وجه تخصيص هذه السورة أنها وجيزة جامعة لقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والإخلاص وتطهير القلوب ، وكان الوقت يقتضي الاختصار (قوله وسماني لك) فيه جواز الاستثبات في الاحتمالات ، وسببه ههنا أنه جوز أن يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ على رجل من أمته ولم ينص عليه (قوله فبكي) فيه جواز البكاء للسرور والفرح بما يبشر الإنسان ويعطاه من معالى الأمور . واختلفوا في وجه الحكمة في قراءته على أبي ، فقيل سببها أن يسن لأمته بذلك القراءة على أهل الإتقان والفضل ، ويتعلموا آداب القراءة ، ولا يأنف بسن لأمته بذلك القراءة على أها الإتقان والفضل ، ويتعلموا آداب القراءة ، ولا يأنف أحد من ذلك . وقيل التنبيه على جلالة أبي وأهليته لأخذ القرآن عنه ، ولذلك كان يعده صلى الله عليه وآله وسلم رأسا وإماما في إقراء القرآن ، وهو أجل ناشريه أو من أجلهم .

باب ماجاء في السكتتين قبل القراءة وبعدها

الحديث حسنه الترمذي ، وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغير حديث العقيقة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سننه . ومنها حديث الحسن عن عن

بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » وحديث « جار الدار أحقّ بدار الجار » وحديث « لاتلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار » وحديث « الصلاة الوسطى صلاة العصر » فكان هذا الحديث على مقتضى تصرُّفه جديرا بالتصحيح . وقد قال الدارقطني : رواة الحديث كلهم ثقات . وفى الباب عن أبى هريرة عند أبى داود والنسائى بلفظ « إن النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة » (قوله إذا استفتح الصلاة) الغرض من هذه السكَّتة ليفرغ المأمومون من النية وتكبيرة الإحرام ، لأنه لو قرأ الإمام عقب التكبير لفات من كان مشتغلا بالتكبير والنية بعض سماع القراءة . وقال الخطابي : إنما كان يسكت في الموضعين ليقرأ من خلفه فلا ينازعونه القراءة إذا قرأ . قال اليعمري : كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة ، وأما السكتة الأولى فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح أنه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول : « اللهم " باعد بيني وبين خطاياي » الحديث (قوله وإذا فرغ من القراءة كلها) قيل وهي أخفُّ من السكتتين اللتين قبلها وذلك بمقدار ما تنفصل القراءة عن التكبير ، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصل فيه (قوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال النووي عِن أصحاب الشافعي : يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة . قال : ويختار الذكر والدعاء والقراءة سرًا ، لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حقّ الإمام . وقد ذهب إلى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وقال أصحاب الرأى ومالك: السكتة مكروهة ، وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروايتين المذكورتين. وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ « إذا دخل في صلاته ، وإذا فرغ من القراءة ، ثم قال بعد : وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين » واستحبّ أصحاب الشافعي سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين ، قالوا ليعلم المأموم أن لفظة آمين ليست من القرآن ،

باب التكبير للركوع والسجود والرفع

ا - (عَن ابْن مَسْعُود قال « رأيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُكَتِّرُ فِي كُلُ رَفْع ، وَخَفْض ، وَقيام ، وَقُعُود » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ) .

الحديث أخرج نحوه البخارى ومسلم من حديث عمران بن حصين، وأخرجا نحوه أيضا من حديث أبي هريرة ، وأخرج نحوه البخارى من حديثه . وفي الباب عن أنس عند النسائي ، وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي ، وعن أبي مالك الأشعرى عند ابن أبي شيبة .

وعن أبي موسى غير الحديث الذي سيذكره المصنف عند ابن ماجه . وعن واثل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه . وفي الباب عن غير هؤلاء ، وسيأتي في هذا الكتاب بعض من ذلك . والحديث يدل على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود ، إلا في الرفع من الركوع فانه يقول ؛ سمع الله لمن حمده . قال النووي : وهذا مجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة ، وقدكان فيه خلاف في زمن أبي هريرة ، وكان بعضهم لايرى التكبير إلا للإحرام انتهى . وقد حكى مشروعية التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ومن بعدهم من التابعين، قال : وعليه عامة الفقهاء والعلماء . وحكاه ابن المنذر عن أنى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبى حنيفة والثورى والأوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم . وقال البغوى فى شرح السنة : اتفقت الأمة على هذه التكبيرات . قال ابن سيد الناس وقال آخرون : لايشرع إلاتكبير الإحرام فقط ، يحكى ذلك عن عمر ابن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري ، ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ، و نقله ابن بطال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان و ابن سيرين . قال أبو عمر : قال قوم من أهل العلم : إن التكبير ليس بسنة إلا في الجماعة ، وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لايكبر . وقال أحمد : أحبّ إلى "أن يكبر إذا صلى وحده في الفرض ، وأما التطوّع فلا. وروى عن ابن عمر أنه كان لايكبر إذا صلى وحده . واستدلّ من قال بعدم مشرو عية التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن أبزى عن أبيه « أنه صلى مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فكان لايتم التكبير». وفي لفظ لأحمد « إذا خفض ورفع » وفي رواية « فكان لايكبر إذا خفض » يعني بين السجدتين ، وفي إسناده الحسن بن عمران ، قال أبو زرعة شيخ ووثقه ابن حبان . وحكى عن أبى داو د الطيالسي أنه قال : هذا عندى باطل ، وهذا لايقوى على معارضة أحاديث الباب لكُترتها وصحتها وكونها مثبتة ومشتملة على الزيادة . والأحاديث الواردة فى هذا الباب أقل " أحوالها الدلالة على سنية التكبير فى كل خفض ورفَع . وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أوَّل من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته ، وهذا يحتمل أنه ترك الجهر. وروى الطبراني عن أبي هريرة أن " أوَّل من ترك التكبير معاوية . وروى أبو عبيد أن أوَّل من تركه زياد . وهذه الروايات غير متنافية ، لأن زيادا تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان ، وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء . وحكى الطحاوى أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأوّل سنة تركوها . وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير ، فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الإحرام . وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كله . واحتجّ الجمهور

على الندبية بأن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه المسيء صلاته، ولوكان واجبا لعلمه . وأيضا حديث ابن أبزى يدل على عدم الوجوب، لأن تركه صلى الله عليه وآله وسلم له في بعض الحالات لبيان الجواز والإشعار بعدم الوجوب، وسيأتى دليل القائلين بالوجوب. وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه المسيء فممنوع، بل قد أخرج أبو داو د أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال للمسيء بلفظ «ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفاصله ثم يقول: سمع الله لمن حمده حتى يستوى قائما، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعدا، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعدا، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعدا، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعدا، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعدا، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعدا، ثم يقول الله أكبر أم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يرفع رأسه فيكبر، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ».

٢ – (وعَنَ عكْرِمَةَ قالَ (قُلْتُ لابْنِ عَبَّاس : صَلَيْتُ الظُّهْرَ بالبَطْحاءِ خَلْفَ شَيْخٍ أَمْتَ ، فَكَنَّبَرَ ثَنْتُنْنِ وَعَشْرِينَ تَكْبيرَةً ، يُكَنِّبِرُ إِذَا سَجِلَا وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تِلْكَ صَلاة ُ أَبي القاسِمِ صَلَّى الله عليه عليه وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تِلْكَ صَلاة ُ أَبي القاسِمِ صَلَّى الله عليه عليه وَلَا مُعَد ، وَوَاه أَمْمَد والبُحارِيُ) .

(قوله الظهر) لم يكن ذلك فى البخارى ، وإنما زاده الإسماعيلى وبذلك يصح عدد التكبير لأن فى كل ركعة خمس تكبيرات فتقع فى الرباعية عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول. ولأحمد والطبرانى عن عكرمة أنه قال « صلى بنا أبوهريرة » (قوله تلك صلاة أبى القاسم لاأم لك؟ » وفى لفظ له « ثكلتك أمك، سنة أبى القاسم صلى الله عليه وآله وسلم ». والحديث يدل على مشروعية تكبير الانتقال ، وقد تقدم الحلاف فيه .

٣ - (وَعَن أَبِي مُوسَى قَالَ ﴿ إِن رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّم عَطَبَنا فَبَا فَبَا فَبَا فَلَا اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّم عُلَّم اللهُ عَلَيهُ وَاللَّهُ عَلَي وَاللَّهُ عَلَي اللهُ عَلَيه وَآلِه وَسَلَّم : فَتِلْكُم ، وَيَر فَع عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَي الله عَلَي الله عَلَيه وَآلِه وَسَلَّم : فَتِلْكَ بِتِلْك ، وَإِذَا قَالَ : سَمِع الله لَم لَن مَمِد أَه ، فَقُولُوا : اللَّهُم رَبَّنا لك الحَم الله عَلى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَ

وَإِذَا كَانَ عِنْدَ القَعْدَةِ فَلَيْكُنْ مِنْ أُولِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيباتُ الصَّلَوَاتُ لِلهِ ، السَّلامُ عَلَيْكُ أَنُّهَاالنَّهِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلام عليناو على عباد الله الصَّالحينَ ، أشْهَدُ أَنْ لاإِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبَدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَوَاهُ أَمْدَ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائَةُ وأَبُودَ اوُد . وفي روايتة بعضهم « وأشْهَدُ أَن مُحَمَّدًا ») . (قوله فأقيموا صفوفكم) قال النووى : هو مأمور به بإجماع الأمة ، قال : وهو أمر ندب، والإقامة تسويتها والاعتدال فيها وتتميمها الأوَّل فالأوَّل والتراص فيها (قوله ثم ليوَّمكم أحدكم) فيه الأمر بالجماعة في المكتوبات ، وقد اختلفوا هل هو أمر ندب أو إيجاب ؟ وسيأتى بسط الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى (قوله فإذا كبر فكبروا) فيه أن المأموم لايكبر قبل الإمام ولامعه بل بعده لأن الفاء للتعقيب، وقد قدمنا المناقشة في هذا (قوله وإذا قرأ فأنصتوا) قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ماجاء في قراءة المأموم وإنصاته (قوله فإذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين) استدل به على مشروعية أن يكون تأمين الإمام والمأموم متفقا ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى (قوله يجبكم الله) أى يستجب لكم . وهذا حثٌّ عظيم على التأمين فيتأكد الاهتمام به (قوله فإذا كبروركع ، إلى قوله : فتلك بتلك) معناه : اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه ، وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه . ومعنى « تلك بتلك » أى اللحظة التي سبقكم الإمام بها فى تقدمه إلى الركوع تنجبر لكم بتأخركم فى الركوع بعد رفعه لحظة ، فتلك اللحظة بتلك اللحظة وصارقدر ركوعكم كقدر ركوعه ، وكذلك فى السجود (قو له وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا الخ) فيه دلالة على استحباب الجهر من الإمام بالتسميع ليسمعوه فيقولون . وفيه أيضا دليل لمذهب من يقول : لايزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ، ولا يقول معه سمع الله لمن حمده ، وفيه خلاف وسيأتى بسطه فى باب مايقول في رفعه . ومعنى سمع الله لمن حمده : أجاب دعاء من حمده ، ومعنى قوله يسمع الله لكم : يستجب لكم (قوله ربنا لك الحمد) هكذا هو بلاواو ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الواو وبحذفها والكل جائز ، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر كذا قال النووى ، والظاهر أن إثبات الواو أرجح لأنها زيادة مقبولة (قوله وإذا كان عند القعدة إلى آخر الحديث) الكلام على بقية ألفاظه يأتى إن شاء الله تعالى فى أبواب التشهد . وقد استدل " بقوله « فليكن من أوَّل قول أحدكم » على أنه يقول ذلك في أوَّل جلوسه ولايقول بسم الله . قال النووى : وليسهذا الاستدلال بواضح لأنه قال « فليكن من أوَّلُ» ولم يقل فليكن أوَّل . والحديث يدلُّ على مشروعية تكبير النقل ، وقد استدل به القائلون بوجوبه كما تقدم ، وهو أخص من الدعوى لأنه أمر للمؤتم فقط ، وقد دفعه الجمهور بما تقدم

من عدم ذكر تكبير الانتقال فى حديث المسىء وقد عرفت ما فيه ، وبحديث ابن أبزى المتقدم .

باب جهر الامام بالتكبير ليسمع من خلفه

وتبليغ الغير له عند الحاجة

١ – (عَنْ سَعِيد بن الحارث قال : «صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيد فَجَهَرَ بالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ ، وَحِينَ قامَ مِنَ السَّجُود ، وَحِينَ سَجَد ، وَحِينَ رَفَعَ ، وَحِينَ قامَ مِنَ اللهِ كَعْتَمْنِ ، وَقال : هكذا رأَيْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآلَه وسَلَّم ، رَوَاهُ البُخارِي ، وَهُوَ لِأَحْمَد بِلَفَظ أَبْسَطَ مِنْ هذا).

الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير للانتقال ، وقد كان مروان وسائر بنى أمية يسرّون به ، ولهذا اختلف الناس لما صلى أبوسعيد هذه الصلاة فقام على المنبر فقال : إنى والله ما أبالى اختلف صلاتكم أم لم تختلف ، إنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا بصلى . وقد عرفت مما سلف أن أوّل من ترك تكبير النقل إ: أى الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بنى أمية .

٢ – (وَعَنْ جابِرِ قَالَ ﴿ الشّتَكَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُو قَاعِـدُ وَأَبُو بِكُو يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ ۚ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِم وَالنَّسَائَى قَالَ ﴿ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِنْ اللهِ عَلَيْهُ وَالنَّسَائَى قَالَ ﴿ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الطَّهُوْ وَأَبُو بِكُو خَلَفْهُ ، فَاذَا كَـنَّبَرَ كَـنَّرَ حَلَيْهِ أَبُو بِكُو بِكُو بِكُو بِكُو يَسُمْعُنَا ﴾).

الحديث بأتى وشرحه إن شاء الله تعالى فى باب الإمام ينتقل مأموما ، وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير ليسمعه الناس ويتبعوه ، وأنه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر ، وهذا مذهب الجمهور ، وقد نقل أنه إجماع . قال النووى : وما أراه يصح الإجماع فيه ، فقد نقل القاضى عياض عن مذهبهم أن منهم من أبطل صلاة المقتدى ومنهم من لم يبطلها ، ومنهم من قال : إن أذن له الإمام فى الإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا ، ومنهم من أبطل صلاة المسمع ، ومنهم من صححها ، ومنهم من شرط إذن الإمام ومنهم من قال : إن تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته ، وكل هذا فعيم ، والصحيح جوار كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ولا يعتبر إذن الإمام .

باب هيئات الركوع

١٠ - (عَنْ أَبِي مَسْعُود عُقْبَةَ بَنْ عَمْرُو ﴿ أَنَّهُ رَكَعَ فَتَجَا َ فَي يَدَيَهُ ، وَوَضَعَ بَدُينَ أَصَابِعِهِ مِنْ وَرَاءِ رُكْبَتَيهُ ، وَقَال : فَكَنَدَا رأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَالَّمَ يُصَلِّى ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَآلِهِ وَسَالَّمَ يُصَلِّى ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبِهُ وَالنَّسَانَ) .

٢ - (وفي حَدَيثِ رِفَاعَةَ بِنْ رَافِعٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ " وَإِذَا رَكَعَنْتَ فَضَعْ رَاحِتَيْكَ عَلَى رُكَبْبَتَيْكَ " رَوَاهُ أَبُو دَاوُدً)

الحديث الأوّل طرّف من حديث أبي مسعود , والثاني طرف من حديث رفاعة بن رافع في وصف تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم للمسيء صلاته ، وكلاهما لامطعن فيه ، فإن جميع رجال إسنادهما ثقات (قوله فجافي يديه) أي باعدهما عن جنبيه وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء (قوله وفرّج بين أصابعه) أي فرّق بينها جاعلا لها وراء ركبتيه (قوله فضع راحتيك) تثنية راحة وهي الكف ، جمعها راج بغير تاء (قوله على ركبتيك) فيه ردّ على أهل التطبيق ، وسيأتي البحث في ذلك قريبا . والحديثان يدلان على مشروعية ما اشتمل عليه من هيئات الركوع ، ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم إلا القائلين بمشروعية التطبيق . من هيئات الركوع ، ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم إلا القائلين بمشروعية التطبيق . كفتي ثم وضعت بن سعند قال «صليّت إلى جنّب أبي فطبقت بنين من عنه في أنه أني عن ذلك وقال : كنناً نفعل هذا كفي كفي ثم وضع أيند ينا على الرّ كب » رواه الجماعة أ) .

وفى الباب عن عمر عند النسائى والترمذى وصححه . وعن أنس أشار إليه الترمذى أيضا . وعن أبى حميد الساعدى وأبى أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى تمام عشرة من الصحابة عند الخمسة وقد تقدم . وعن عائشة عند ابن ماجه (قوله مصعب بن سعد) يعنى ابن أبى وقاص (قوله فطبقت) التطبيق: الإلصاق بين باطنى الكفين حال الركوع وجعلهما بين الفخذين (قوله كنا نفعل هذا فأمرنا) لفظ البخارى والترمذى وغيرهما «كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا الخ » فيه دليل على نسخ التطبيق ، لأن هذه الصيغة حكمها الرفع . قال الترمذى : التطبيق منسوخ عند أهل العلم ، وقال : لااختلاف بينهم فى ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى . وقد روى النووى عن علقمة والأسود «أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث ، قال : فوضعنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه عبد الله فذكر الحديث ، قال : فوضعنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه عبد الله فذكر الحديث ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »

وروى أبن خزيمة عن ابن مسعود أنه قال « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما آراد أن آ يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع ، فبلغ ذلك سعدا فقال : صدق أخى كنا نفعل ذلك تم أمرنا بهذا » يعنى الإمساك بالركب ، وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناسخ لم يبلغهم . وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر أنه قال : إنما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة : يعنى التطبيق ، قال الحافظ : وإسناده قوى . واستدل ابن خزيمة بقوله : نهينا على أن التطبيق غير جائز ، قال الحافظ : وفيه نظر لاحتمال حمل النهى على الكراهة ، فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن على قال « إذا ركعت فإن شئت قلت مكذا : يعنى وضعت يديك على ركبتيك ، وإن شئت طبقت » وإسناده حسن ، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير أو لم يبلغه الناسخ ، والظاهر ما قاله ابن خزيمة لأن المعنى طاهر في أنه كان يرى التخيير أو لم يبلغه الناسخ ، والظاهر ما قاله ابن خزيمة لأن المعنى الحقيق للنهى على ما هو الحق التحريم ، وقول الصحابي لايصلح قرينة لصرفه إلى المجاز .

باب الذكر في الركوع والسجود

ا - (عَنْ حُدْنَيْفَةَ قالَ ﴿ صَلَيْتُ مَعَ النَّبِيّ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ يَقَوُلُ فِي رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رِبِي الْعَظِيمِ ، وَفَى سُجُودِهِ : سُبحْأَنَ رَبِّي الْعَظِيمِ ، وَفَى سُجُودِهِ : سُبحْأَنَ رَبِّي الْعَظيمِ ، وَفَى سُجُودِهِ : سُبحْأَنَ رَبِّي الْعَظيمِ ، وَفَى سُجُودِهِ : سُبحْأَنَ رَبِّيةً عَذَابِ الْأَعْلَى ، وَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةً إلا وقَفَ عنداها پسال ، ولا آية عذاب إلا تعوق منها ، رواه الخمسة وصححة الترهيذي) .

الحديث أخرجه أيضا مسلم (قوله يسأل) أى الرحمة (قوله تعوّذ) أى من العذاب وشر العقاب. قال ابن رسلان: ولا بآية تسبيح إلا سبح وكبر، ولا بآية دعاء واستغفار إلا دعا واستغفر، وإن مر بمرجو سأل يفعل ذلك بلسانه أو بقلبه. والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح فى الركوع والسجود. وقد ذهب الشافعى ومالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء من أئمة العترة وغيرهم إلى أنه سنة وليس بواجب. وقال إسحق بن راهويه: التسبيح واجب فإن تركه عمدا بطلت صلاته، وإن نسيه لم تبطل. وقال الظاهرى: واجب مطلقا. وأشار الخطافى فى معالم السنن إلى اختياره. وقال أحمد: التسبيح فى الركوع والسجود وقول سمع الله الخطافى فى معالم السنن إلى اختياره. وقال أحمد: التسبيح فى الركوع والسجود وقول سمع الله منه شبئا عمدا بطلت صلاته، وإن نسيه لم تبطل ويسجد للسهو، هذا هو الصحيح عنه، منه شبئا عمدا بطلت صلاته، وإن نسيه لم تبطل ويسجد للسهو، هذا هو الصحيح عنه، وعنه رواية أنه سنة كقول الجمهور، وقد روى القول بوجوب التسبيح الركوع والسجود عنه ابن خزيمة. احتج الموجبون بحديث عقبة بن عامر الآتى وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلى» وبقول الله تعالى و سبحوه و ولا وجوب فى غير وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلى» وبقول الله تعالى و سبحوه و لا وجوب فى غير الصلاة فتعين أن يكون فيها، وبالقياس على القراءة. واحتج الجمهور بحديث المسىء صلاته،

قإن النبيّ صلى الله عليهو آله وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الأذكار ، مع أنه علمه تكبيرة الإحرام والقراءة ، فلوكانت هذه الأذكار واجبة لعلمه إياها ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز ، فيكون تركه لتعليمه دالا على أن الأوامر الواردة بما زاد على ماعلمه للاستحباب لا للوجوب.والحديث يدل على أن التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسرا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث عقبة « اجعلوها فى ركو عكم اجعلوها في سجودكم » وإلى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت ، وبه قال جميع من عداهم .. وقال الهادى والقاسم والصادق: إنه سبحان الله العظيم وبحمده فى الركوع ، وسبحان الله الأعلى وبحمده في السجود . واستدلوا بظاهر قوله تعالى _ فسبح باسم ربك العظيم _ و _ سبح باسم ربك الأعلى _ وقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بجعل الأولى فى الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ، ولكنه لايتم ّ إلا على فرض أنه ليس لله جلّ جلاله إلا اسم واحد ، وقد تقرّر أن له تسعة وتسعين اسما بالأحاديثالصحيحة ، وأن له أسماء متعدّ دة بصريح القرآن ـ ولله الأسماء الحسني ـ فامتثال ما في الآيتين يحصل بالمجيء بأيّ اسم منها ، مثل سبحان ربى ، وسبحان الله ، وسبحان الأحد وغير ذلك ، لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره ، وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الآتى فتعين أن لفظ الربّ هو المراد . وبهذا يندفع ما ألزم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآيتين في الركوع والسجود ، وأما زيادة وبحمده فهي عند أبي داود من حديث عقبة الآتي ، وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الآتي أيضا . وعنده أيضا من حديث حذيفة . وعند أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري . وعند الحاكم من حديث أبي جحيفة ، ولكنه قال أبو داود بعد إخراجه لها من حديث عقبة : إنه يخاف أن لاتكون محفوظة . وفي حديث ابن مسعود السرى بن إسماعيل وهو ضعيف . وفي حديث حذيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وهو ضعيف ، وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب ، وقد رواه أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدى عن أبيه بدونها . وحديث أبي جحيفة . قال الحافظ : إسناده ضعيف ، وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ، ولكن هذه الطرق تتعاضد فيرد بها هذا الإنكار ، وسئل أحمد عنها فقال : أما أنا فلا أقول وبحمده انتهى .

٢ م (وَعَن عُقْبَةَ أَبْن عامرِ قال : ﴿ لَمَّا نَزَلَت لَ فَسَبّعُ باسم رَبّكُ العَظيمِ - قالَ لَنا وَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وَسَلّمَ : اجْعَلُوها فِي رُكُوعِكُم ﴿ وَاللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ : اجْعَلُوها فِي سُجُودِكُم ﴾ رَوَاهُ قَلَما نَزَلَت لِ سَبّع اسم رَبّلُكَ الْأَعْلَى لَ قال : اجْعَلُوها فِي سُجُودِكُم ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وابْنُ مَاجَه ﴾) .

الحديث أخرجه أيضا الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه (قوله اجعلوها) قد تبين بالحديث الأوّل و بما سيأتي كيفية هذا الجعل. والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم، والسجود بالأعلى أن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام كان أفضل من الركوع فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفعل التفضيل، وهو الأعلى بخلاف العظيم جعلا للأبلغ مع الأبلغ والمطلق مع المطلق. والحديث يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم. والحديث يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم. هم والحديث يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود والله وسكليم كان من من كوعه وسكيم والدون على الله عليه والموابع منهم كان من من كوعه وسكيم والنسمة والموابع والمو

(توله سبوح قدوس) بضم أولهما وبفتحهما ، والضم أكثر وأفصح . قال ثعلب : كل بهم على فعول فهو مفتوح الأول إلا السبوح والقدوس فان الضم فيهما أكثر . قال الجوهرى : سبوح من صفات الله . وقال ابن فارس والزبيدى وغيرهما : سبوح هو الله عز وجل ، والمراد المسبح والمقدس ، فكأنه يقول : مسبح مقدس . ومعنى سبوح : المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لايليق بالإلهية . وقدوس : المطهر من كل ما لايليق بالخالق وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوعي وسجو دى لمن هو سبوح قدوس . وقال الهروى : قبل القدوس المبارك ، قال القاضى عياض : وقيل فيه سبوحا قدوسا على تقدير أسبح سبوحا أو أذكر أو أعظم أو أعبد (قوله رب الملائكة والروح) هو من عطف الخاص على العام الأن الروح من الملائكة ، وهو ملك عظيم يكون إذا وقف كجميع الملائكة ، وقيل محتمل أن يكون جبريل ، وقيل خلق لاتراهم الملائكة كنسبة الملائكة إلينا .

﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُكُثْرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمُ آرَبَّنَا وَ بِحَمْدِكَ ، يُكُثْرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمُ آرَبَّنَا وَ بِحَمْدِكَ ، اللَّهُمُ آغَفُو لَى ، يَتَأُولُ القُرْآنَ ﴾ رَوَاهُ الحَماعَةُ إِلا اللَّهُمْ اغْفُو لَى ، يَتَأُولُ القُرْآنَ ﴾ رَوَاهُ الحَماعَةُ إِلا اللَّهُمْ اللَّهُ مَذِي) .

(قوله يكثر أن يقول) فى رواية « ما صلى النبى صلى الله عليه و آله وسلم صلاة بعد أن لزلت عليه _ إذا جاء نصر الله والفتح _ إلا يقول فيها سبحانك » الحديث ، وفى بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه و آله وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها (قوله سبحانك) هو منصوب على المصدرية ، والتسبيح : التنزيه كما تقدم (قوله و بحمدك) هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح : أى و بحمدك سبحتك ، ومعناه : بتوفيقك لى وهدايتك فضلك على سبحتك لا بحولى وقوتى : قال القرطبي : ويظهر وجه آخر وهو إبقاء معنى الحمد على أصله و تكون الباء باء السبية و يكون معناه : بسبب أنك

موصوف بصفات الكمال والجلال سبحك المسبحون وعظمك المعظمون . وقد روى بحذف المواو من قوله وبحمدك وبإثباتها (قوله اللهم اغفرلى) يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع . وفيه رد على من كرهه فيه كمالك . واحتج من قال بالكراهة بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ «أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء » الحديث وسيأتي ، ولكنه لايعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع ، لأن تعظيم الرب فيه لاينافي الدعاء، كما أن الدعاء في السجود لاينافي التعظيم . قال ابن دقيق العيد: ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز ، وذلك على الأولوية ، ويحتمل أنه أمر في السجود بتكثير الدعاء ، والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ليس كثيرا (قوله يتأوّل بتكثير الدعاء ، والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ليس كثيرا (قوله يتأوّل يقول هذا الكلام البديع في الجزالة ، المستوفي ما أمر به في الآية ، وكان يأتي به في الركوع والسجود ، لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها ، فكان يختارها لأداء هذا اله اجب الذي والسجود ، لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها ، فكان يختارها لأداء هذا اله اجب الذي أمر به فيكون أكمل .

٥ - (وَعَنَ عَوْنَ عَبَدُ اللهِ بَنْ عُتْبَةَ عَنِ ابنْ مَسْعُود (أنَّ النَّيَ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إذَا رَكَعَ أَحَدُ كُمْ ، فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ : صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إذَا رَكَعَ أَحَدُ كُمْ ، فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ : سَبُحانَ رَبِي الْعَلْمَ مُرَّاتِ فَقَدَ مَ مَّ رُكُوعُهُ ، وَذَلِكَ أَدْ نَاهُ ، وَإِذَا سَبُحانَ رَبِي الأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدَ مَمَّ سُجُودُهُ وَذَلُكَ أَدْ نَاهُ ، وَوَاهُ اللَّمَ مُرَّاتٍ فَقَدَ مَمَّ سُجُودُهُ وذَلُكَ أَدْ نَاهُ ، وَوَاهُ اللَّمَ مُذِي وَابُو دَاوُد وابْنُ مَاجَة ، وَهُوَ مُرْسَلُ ، عَوْنَ وَذَلُكَ أَدْ نَاهُ ، وَهُوَ مُرْسَلُ ، عَوْنَ وَلِي وَلَاكُ أَدْ نَاهُ ، وَهُوَ مُرْسَلُ ، عَوْنَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُو

مَ عُلْقَ النَّنَّ مَسْعُودً) .

الحديث قال أبو داود: مرسل كما قال المصنف ، قال: لأن عونا لم يدرك عبد الله . وذكره البخارى في تاريخه الكبير وقال: مرسل . وقال الترمذى: ليس إسناه بمتصل اه . وعون هذا ثقة سمع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلم . وفي الحديث مع الإرسال إسحى بن يزيد الهذلي راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح . قال ابن سيد الناس: لانعلمه وثق ولا عرف إلا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة ، فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا الحالية . (قوله وذلك أدناه في الموضعين) أي أدني الكمال ، وفيه إشعار بأنه لايكون المصلي متسننا بدون الثلاث . وقد قال الماوردي: إن الكمال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس ، ولو سبح مرة حصل التسبيح . وروى الترمذي عن ابن المبارك وإسحى بن راهويه أنه يستحب خمس تسبيحات للإمام ، وبه قال الثورى ، ولا دليل على تقييد الكمال بعدد معلوم ، بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقيد بعدد . وأما إيجاب عبود السمو فيا زاد على التسبع واستحباب أن يكون عدد التسبيح وترا لاشفعا فيا زاد على الثلاث فيما لادليل عليه .

7 - (وَعَنَ سَعَيد بن جُبَيْر عَن أَنَسَ قَالَ « مَا صَلَيْتُ وَرَاءَ آحَد بَعَدْ وَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ وَسَلَّمَ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَن هَذَا الفَتَى : يَعَنِي مُعْرَ بنْ عَبنْدَ العَزيزِ قَالَ : فَحَزَرُ نَا فَى مُنْدَ بَنْ عَبنْدَ العَزيزِ قَالَ : فَحَزَرُ نَا فَى رُكُوعِهِ عَشْرَ تَسْبِيحاتٍ » رَوَاه أَمْدَكُ وَابُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِينَ) .

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات إلا عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني . قال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس وليس له عند أبي داود والنسائي إلا هذا الحديث (قوله فحزرنا) أي قدرنا (قوله عشر تسبيحات) قيل فيه حجة لمن قال : إن كمال التسبيح عشر تسبيحات ، والأصح أن المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد ، وكلما زاد كان أولى ، والأحاديث الصحيحة في تطويله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ناطقة بهذا ، وكذلك الإمام إذا كان المؤتمون لايتأذ ون بالتطويل .

(فائدة) من الأذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث على عليه السلام في باب الاستفتاح . ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه : سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ، ثم قال في سجوده مثل ذلك » . ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده : اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوّله وآخره وعلانيته وسرّه ». ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة « أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في سجوده في صادة الليل : أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » وقد ورد الإذن بمطلق التعظيم في الركوع وبمطلق الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا .

باب النهى عن القراءة في الركوع والسجود

١ – (عَن ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ ﴿ كَشَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ السِّتَارَةَ وَالنَّاسُ مُفُوفٌ خَلَفَ أَنى بَكْرٍ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَمُ يَبَثْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النَّبُوَّةِ إِلاَّ الرُّوْيَا الصَّالِحةُ يَرَاها المُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ ، أَلا وإنى مُنِ مُبَشِّراتِ النَّبُوَةِ إِلاَّ الرُّوْيَا الصَّالِحةُ يَرَاها المُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ ، أَلا وإنى مُبِيتُ أَنْ أَقْرا القُر آنَ رَاكِعا أو ساجِدًا ، أَمَّا الرُّركُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبِ ، وأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِيهِ الرَّبِ ، وأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِيهِ الرَّبِ ، وأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِي الدُّعاءِ فَقَمِن أَنْ يُسْتَجابَ لَكُمْ ﴿ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسُلِم وَ وَالنَّسَائَى وَأَبُو دَاوُدَ) .

﴿ (قوله كشف الستارة) بكسر السين المهملة ، وهي الستر الذي يكون على باب البيت والدار (قوله من مبشرات النبوّة) أي من أوّل ما يبدو منها مأخوذ من تباشير الصبح ، وهو أوَّل ما يبدو منه ، وهو كقول عائشة « أوَّل ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم من الوحى » الحديث . وفيه أن الرؤيا من المبشؤات ، سواء رآها المسلم أو رآها غيرهُ (قوله ألا وإنى نهيت) النهى له صلى الله عليه وآله وسلم نهى لأمته كما يُشعر بذلك قوله فى الحديث « أما الركوع » إلى آخره ، ويشعر به أيضا ما فى صحيح مسلم وغيره أن عليا قال « نهانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا » ويدل عليه أيضًا أدلة التأسى العامة ، وفيه خلاف في الأصول ، وهذا النهي يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود ، وفي بطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف (قوله أما الركوع فعظموا فيه الربّ) أى سبحوه ونزّ هوه ومجدوه ، وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم اللفظ الذي يقع به هذا التعظيم بالأحاديث المتقدمة في الباب الذي قبل هذا (قوله وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء) فيه الحثّ على الدعاء في السجود . وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « أقربما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء » (قوله فقمن) قال النووى : هو بفتح القاف وفتح الميم وكسرها لغتان مشهورتان ، فمن فتح فهو عنده مصدر لايثني ولا يجمع ، ومن كسر فهو وصف يثني ويجمع ، قال : وفيه لغة ثالثة قمين بزيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ، ومعناه : حقيق وجدير . ويستحبُّ الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدم ليكون المصلي عاملا بجميع ما ورد والأمر بتعظيم الربّ في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود محمول على الندب عند الجمهور ، وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود .

باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد انتصابه

١ - (عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ و آله وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيهُ و آله وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيهُ اللهُ عَلَيهُ و آله وَسَلَّمَ اللهُ الْعَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُولُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُولُ وَهُو قَائِمٌ . ثُمَّ يَقُولُ وَهُو قَائِمٌ . ثَمَّ اللهُ لَمَن اللَّكُعَة ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُو قَائِمٌ . رَبِّنَا وَلِكَ الحمدُ وَثَمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهُوى ساجِدًا ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهُوى ساجِدًا ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رأسه وَ اللهَ اللهَ الحمدُ وَيَ رَسَعُهُ مَن الشَّنَدُينِ بَعْدَ الحُلُوسِ وَ السَّلَةَ عَلَيْهِ وَقِي رَوَايَةً لَهُمْ «رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ ») .

(قوله إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم) فيه أن التكبير يكون مقارنا لحال القيام وأنه

الايجزى من قعود . وقد اختلف في وجوب تكبيرة الإحرام ، وقد قدمنا الكلام على ذلك ا ﴿ قُولُهُ ثُم يَقُولُ وَهُو قَائَمُ : رَبُّنَا وَلَكَ الْحُمَدُ ﴾ فيه متمسك لمن قال : إنه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل من غير فرق بين الإمام والمؤتم والمنفرد ، وهو الشافعي ومالك وعطاء وأبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين وإسحق وداود قالوا : إن المصلي إذا رفع رأسه من ﴿ الركوع يقول في حال ارتفاعه : سمع الله لمن حمده ، فإذا استوى قائمًا يقول : ربنا ولك الحمد . وقال الإمام يحيى والثورى والأوزاعي وروى عن مالك أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم". وقال أبو يوسف ومحمد : يجمع بينهما الإمام والمنفرد أيضا ، ولكن يسمع المؤتم . وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة : إنه يقول الإمام والمنفرد سمع الله لمن حمده فقط ، والمأموم ربنا لك الحمد فقط ، وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة ا والشعبي ومالك وأحمد ، قال : وبه أقول انتهى ، وهو مروى عن الناصر . احتجَّ القائلون يأنه يجمع بينهما كلّ مصلّ بحديث الباب ولكنه أخصّ من الدعوى ، لأنه حكاية لصلاة ا النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إماما كما هو المتبادر والغالب ، إلا أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » يدل على عدم اختصاص ذلك بالإمام. واحتجوا أيضًا بما نقله الطحاوي وابن عبد البرّ من الإجماع على أن المنفرد يجمع بينهما ، وجعله الطحاوى حجة لكون الإمام يجمع بينهما فيلحق بهما المؤتم ، لأن الأصل استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة إلا ما صرّح الشرع باستثنائه . واحتجوا أيضًا بما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يا بريدة إذا رفعت رأسك من الركوع فقل: سمع الله لمن حمده اللهم " ربنا لك الحمد ملء السمو ات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد » وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا أو إماما أو مأموما ، ولكن سنده ضعيف . وبما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : سمع الله لمن حمده ، قال من وراءه : سمع الله لمن حمده » . واحتجّ القائلون بأنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ببعض هذه الأدلة . واحتجّ القائلون بأن الإمام والمنفرد يقولان : سمع الله لمن حمده فقط ، والمأموم : ربنا لك الحمد فقط بحديث أبى هريرة أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال « إنما جعل الإمام ليؤتمّ به » وفيه « وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد » أخرجه الشيخان ، وأخرجا نحوه من حديث عائشة ، وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسيأتى نحوه من حديث أنس. ويجاب بأن أمر المؤتم بالحمد عند تسميع الإمام لاينا في فعله له ، كما أنه لاينافي قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » قراءة المؤتمّ للفاتحة ، وكذلك أمر المؤتمّ بالتحميد لاينافي مشروعيته للإمام كما لاينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين الإمام ، وقد استفيد التحميد للإمام والتسميع للمؤتم من أدلة أخرى

هى المذكورة سابقا ، والواو فى قوله « ربنا ولك الحمد » ثابتة فى أكثر الروايات ، وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الأخذ بها أرجح ، لاكما قال النووى إنه لاترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى ، وهى عاطفة على مقدر بعد قوله ربنا وهو استجب كما قال ابن دقيق العيد ، أو الواو زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء ، أو للحال كما قال غيره . وروى عن أحمد بن حنبل أنه إذا قال ربنا ، قال ولك الحمد ، وإذا قال اللهم " ربنا، قال لك الحمد . قال ابن القيم : لم يأت فى حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم " وبين الواو وأقول : قد ثبت الجمع بينهما فى صحيح البخارى فى باب صلاة القاعد من حديث أنس بلفظ « وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا اللهم " ربنا ولك الحمد » وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخارى (قوله ثم يكبر حين يهوى) فيه أن التكبير ذكر واية لهم) يعنى البخارى ومسلما وأحمد ، لأن المتفق عليه فى اصطلاحه هو ما أخرجه والخديث يدل على مشروعية تكبير النقل ، وقد قدمنا الكلام عليه مستوفى .

٢ - (وَعَنَ أَنَسَ أَنَ رَسُولَ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «إذاً قَالَ الإمامُ سَمِعَ اللهُ لِلنَّ مَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلكَ الحَمْدُ أَ » مُتَّفَقَ عَلَيْهِ).

الحديث قد سبق شرحه فى باب التكبير للركوع والسجود. وفى الحديث الذى فى أوّل الباب وقد احتجّ به القائلون بأن الإمام والمنفرد يقولان : سمع الله لمن حمده فقط ، والمؤتمّ يقول : ربنا ولك الحمد فقط ، وقد عرفت الجواب عن ذلك .

٣- (وَعَن ابْن عَبَّاسِ ﴿ أَنَّ النَّهِ عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّم كَانَّ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمَّدُ مَلْ عَ السَّمَوَاتِ وَمَلْ عَ الأَرْضِ وَمَلْ ءَ مَا مِيتَ مَمُ وَمَلْ ءَ مَا مِيثَ مِن شَيْء بعند أَهْلَ الثَّنَاء وَمَلْ عَ اللَّهُمُ وَمَلْ عَ مَا مِيثَ مَن شَيْء بعند أَهْلَ الثَّنَاء وَمَلْ عَ اللَّهُمُ وَمَلْ عَ مَا مُعْطَي لَمَا مَذَعْت ، ولا يَنْفَعُ ذَا الحَدَّ وَالمَحِدُ ، لاما نَعَ لَمَا أَعْطَيْت ، ولا مُعْطِي لَمَا مَذَعْت ، ولا يَنْفَعُ ذَا الحَدَّ

منْكَ الحِدالُ ، رَوَاه مُسْلَم اللهِ وَالنَّسَائَيُّ) .

الحديث قد تقدم طرف من شرحه فى حديث على المتقدم فى باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة (قوله أهل الثناء والمجد) هو فى صحيح مسلم بزيادة (أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد » قبل قوله (الامانع الخ » وأهل منصوب على النداء أو الاختصاص وهذا هو المشهور، وجوز بعضهم وفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والثناء : الوصف الحميل ، والحجد : العظمة والشرف ، وقد وقع فى بعض نسخ مسلم الحمد مكان المجد (قوله الامانع لما أعطيت) هذه جملة مستأنفة متضمنة التفويض والإذعان والاعتراف (قوله ذا الجد) بفعح الحبم على

المشهور ، وروى ابن عبد البرّ عن البعض الكسر . قال ابن جرير : وهو خلاف ما عرفه أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ، ومعناه بالفتح : الحظّ والغنى والعظمة : أى لا ينفعه ذلك وإنما ينفعه العمل الصالح ، وبالكسر الاجتهاد : أى لا ينفعه اجتهاده وإنما تنفعه الرحمة ، والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والذكر فيه بهذا . وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة ، وسيأتى الكلام على ذلك .

باب في أن الانتصاب بعد الركوع فرض

ا حَن أَبِي هُرَيْرَة قَال : قال رَسُول الله صلَّى الله عليه وآله وسلّم الايسنظر الله إلى صلاة رَجل لايقيم صلبه بين ركوعه وسجوده » رواه أهمك
 ٢ - (وعن علي بن شيبان أن رَسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال الاصلاة لمن كم ينقم صلبه في الركوع والسّجود »رواه أهمد وابن ماجه قال الاصلاة لمن أنى مسعود الانصاري قال : قال ارسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الأبحر وسللم الانجود » رواه المه عليه أن الركوع والسّجود » رواه المه صلى الله عليه والسّجود » رواه الحمد في الركوع عليه الرّجل صلابة في الركوع والسّجود » رواه الحمد وصححة البّر مذي الله عليه الرّجل صلابة في الركوع والسّجود » رواه الحمدة وصححة البّر مذي الله المرابع المرابع المرابع الله المرابع المر

الحديث الأوّل تفرّد به أحمد من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد: ولم أجد من ترجمه ، وقد ذكر ابن حجر في المنفعة أنه وهم الهيثمي في تسميته عبد الله بن زيد وأنه عبد الله بن بدر وهو معروف موثق ولكنه قال: إن عبد الله بن بدر لايروى عن أي هريرة إلا بواسطة . والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أي شدينة عن ملازم بن عمرو ، وقد وثقه أحمد ويحيي والنسائي . وقال أبو داود : ليس به بأس عن عبد الله بن بدر ، وقد وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن على بن شيبان ، وقد وثقه ابن حبان . والحديث الثالث إسناده صحيح ، وصححه الترمذي كما قال المصنف . وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن أبي هريرة من حديث المسيء مسلاته وسيأتي . وعن رفاعة الزرقي عند أبي داود والترمذي والنسائي من حديث المسيء صلاته أيضا . وعن رفاعة الزرقي عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والأحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع ، والاعتدال بين السجدتين ، وإلى ذلك ذهبت العترة والشافعي وأحمد وإسحق وداود وأكثر والاعتدال بين السجدتين ، وإلى ذلك ذهبت العترة والشافعي وأحمد وإسحق وداود وأكثر العلماء قالوا : ولاتصح صلاة من لم يقم صلبه فيهما وهو الظاهر من أحاديث الباب الما قررناه غير مرة من أن النفي إن لم يمكن توجهه إلى الذات توجه إلى الصحة لأنها أقرب إلها ، ورناه غير مرة من أن النفي إن لم يمكن توجهه إلى الذات توجه إلى الصحة لأنها أقرب إلها ،

وقال أبو حنيفة : وهو مروى عن مالك إن الطمأنينة فى الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع إلى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف . واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى _ اركعوا واسجدوا _ وقد عرفناك فى باب قراءة الفاتحة أن الفرض عنده لايثبت بما يزيد على القرآن وبينا بطلانه هنالك ، وسيأتى لهذا مزيد بيان فى باب الجلسة يين السجدتين إن شاء الله تعالى .

باب هيئات السجود وكيف الهوى إليه

١ – (عَن ° وَائِلِ بْن حُجْرٍ قَالَ " (رأَیْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَیهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُکْبَتَیهُ قَبْل یَدیه ، وَإِذَا تَهْضَ رَفَعَ یَدیه قَبْل رَکْبَتَیه ، وَإِذَا تَهْضَ رَفَعَ یَدیه قَبْل رَکْبَتَیه ، وَإِذَا تَهْضَ رَفَعَ یَدیه قَبْل رَکْبَتَیه ، وَوَاهُ الْخَمْدَ اللهُ أَهْمَدَ) .

الحديث قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لانعرف أحدا رواه غير شريك ، وذكر أن هماما رواه عن عاصم مرسلا ، ولم يذكر وائل بن حجر . قال اليعمرى : من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الإسناد فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل « لأنظرن إلى صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما جلس للتشهد » الحديث، وإنما الذي قصر بهذا عن التصحيح عنده الغرابة التي أشار إليها وهي تفرّد يزيد بن هرون عن شريك وهو لايحطه عن درجة الصحيح لجلالة يزيد وحفظه ، وأما تفرّد شريك به عن عاصم وبه صار حسنا فإن شريكا لايصحج حديثه منفردا ، هذا معنى كلامه . وكذا علل الحديث النسائي بتفرّد يزيد بن هرون عن شريك . وقال الدارقطني : تفرّد به يزيد عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك ، وشريك ليس بالقوى فيما يتفرُّد به . وقال البيهتي : هذا حديث يعدُّ في أفراد شريك القاضي ، و إنما تابعه همام مرسلا هكذا ذكر البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين ، وأخرج الحديث أبو داو د من طريق محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه . قال المنذري عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه ، وكذا قال ابن معين ، وأخرجه أيضا من طريق همام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهو مرسل . وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لأن كليب بن شهاب والد عاصم لم يدرك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. وفي الباب عن أنس ﴿ أنه صلى الله عليه وآله وسلم انحطّ بالتكبير فسبقت ركبتاه يديه ، أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال: تفرُّد به العلاء بن إسماعيل وهو مجهول. وقال الحاكم: هو على شرطهما ولا أعلم له علة . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه إنه منكر . والحديث يدل على إحشروعية وضع الركبتين قبل اليدين. ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين ، وإلى ذلك

خهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء ، وحكاه ابن المنذر عن عمر ابن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي. قال : وبه أقول . وذهبت العترة والأوزاعي ومالك وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية عن أحمد . وروى الحازمي عن الأوزاعي أنه قال : أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم . قال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث . واحتجوا يحديث أبي هريرة الآتي وهو أقوى لأن له شاهدا من حديث ابن عمر ، أخرجه ابن خزيمة وصححه ، وذكره البخارى تعليقا موقوفا كذا قال الحافظ فى بلوغ المرام . وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرك مرفوعا بلفظ « إن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه » وقال على شرط مسلم . وأجاب الأولوّن عن ذلك بأُجوبة ، منها أن حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان بما أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال « كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا أن نضع ﴿ لَرَكِبتينَ قبلِ اليدينِ ﴾ ولكنه قال الحازمي في إسناده مقال ، ولو كان محفوظا لدل على النسخ غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق. وقال الحافظ في الفتح: إنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان ، وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبى هريرة فى وضع اليدين قبل الركبتين ناسخا لما خالفه . ومنها ما جزم به ابن القيم في الهدى أن حديث أبي هريرة الآتي انقلب متنه على بعض الرواة ، قال : ولعله وليضع ركبتيه قبل يديه ، قال : وقد رواه كذلك أبو بكر بن أبي شيبة فقال : حدثنا محمد ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولايبرك كبروك الفحل » رواه الأثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك ، وقد روى عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ما يصدق ذلك . ويوافق حديث وائل بن حجر . قال ابن أبي داود : حدثنا يوسف ابن عدى ، حدثنا ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه اه » ولكنه قد ضعف عبد الله بن سعيد يحيي القطان وغيره. قال أبو أحمد الحاكم: إنه ذاهب الحديث. وقال أحمد بن حنبل هو منكّر الحديث متروك الحديث . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء لايكتب حديثه . وقال أبو زرعة : هو ضعيف لايوقف منه على شيء. وقال أبوحاتم : ليس بقوى . وقال ابن عدىُّ : عامة ما يرويه الضعف عليه بين . ومما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة أن أوَّله يخالف آخره ، قال : فإنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كما يبرُّك البعير فإن البعير إنما يضع يديه أوّلًا ، قال : ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا : ركبتا البعير فى يديه لا فى رجليه ، فهو إذا برك وضع ركبتيه أوّلا ، فهذا هو المنهى عنه . قال : وهو

فاسد لوجوه حاصلها أذاً البعير إذا برك يضع يديه "ورجلاه قائمتان وهذا هو المنهى عنه ، وأن القول بأن ركبتي البعير في يديه لايعرفه أهل اللغة ، وأنه لو كان الأمركما قالوا لقال صلى الله عليه وآله وسلم: فليبرك كما يبرك البعير ، لأن أوَّل ما يمسَّ الأرض من البعير يداه . ومن الأجوبة التي أجاب بها الأولون عن حديث أبي هريرة الآتي أن حديث وائل أرجح منه كما قال الخطابي وغيره . ويجاب عنه بأن المقال الذي سيأتي على حديث أبي هريرة لايزيد على المقال الذي تقدّم في حديث وائل على أنه قد رجحه الحافظ كما عرفت وكذلك الحافظ ابن سيد الناس ، قال : أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح ، وقال : ينبغى أن يكون حديث أبي هريرة داخلا في الحسن على رسم الترمذي لسلامة رواته من الجرح . ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة ، فإن منهم من يقول : وليضع يديه قبل ركبتيه . ومنهم من يقول بالعكس كما تقدم . ومنهم من يقول : وليضع يديه على ركبتيه كما رواه البيهقي . ومنها أن حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كعمر بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود . ومنها أن لحديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ، ويجاب عنه بأن لحديثأبي هريرة شواهدكذلك . ومنها أنه مذهب الجمهور ومن المرجحات لحديث أبى هريرة أنه قول ، وحديث وائل حكاية فعل والقول أرجح ، مع أنه قد تقرّر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لايعارض قوله الخاص" بالأمة ومحلّ النزاع من هـذا القبيل ، وأيضا حديث أبي هـريرة مشتمل عـلى النهـي المقتضي للحظر وهو مرجح مستقل "، وهذا خلاصة ماتكلم به الناس في هذه المسألة ، وقد أشرنا إلى تزييف البعض منه والمقام من معارك الأنظار ومضايق الأفكار ، ولهذا قال النووى : لايظهر له ترجيح أحد المذهبين . وأما الحافظ ابن القيم فقد رجح حديث وائل بن حجر ، وأطال الكلام في ذلك ، وذكر عشرة مرجحات قد أشرنا ههنا إلى بعضها . وقد حاول المحقق المقبلي الجمع بين الأحاديث بما حاصله أن من قدم يديه أو قدم ركبتيه وأفرط في ذلك بمباعدة سائر أطرافه وقع فى الهيئة المنكرة ، ومن قارب بين أطرافه لم يقع فيها سواء قدم اليدين أو الركبتين ، وهو مع كونه جمعا لم يسبقه إليه أحد تعطيل لمعانى الأحاديث وإخراج لها عن ظاهرها ، ومصير إلى ما لم يدل عليه دليل . ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الأمرين ، ولكن المشهور عنه ما تقدّم .

٢ - (وَعَن ْ أَبِي هُرَيْرَةَ قال]: قال رَسُول اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلهِ وَسَلَم « إذا سَجَدَ أحد كُم ْ فَلا يَبْرُك ْ كَمَا يَبْرُك البَعِيرُ ، وَلَيْضَع ْ يَدَيَهُ فَمَ وَسَلَم « إذا سَجَدَ أحد كُم ْ فَلا يَبْرُك ْ كَمَا يَبْرُك البَعِيرُ ، وَلَيْضَع ْ يَدَيَهُ فَمَ وَكُبْتَيهُ » رَوَاه أَحْمَد وأبو دَاوْد وَالنَّسائي ، وقال الخَطَّابي أَ : حديث وَائِل ابن حبُو أَثْبَت مِن هذا) .

الحديث أخرجه الترمذي وقال : غريب لانعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه اله وقال البخاري : إن محمد بن عبد الله بن حسن بن على بن أبي طالب لايتابع عليه وقال لأأدرى سمع من أبي الزناد أو لا . وقال الدارقطني : تفرّد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله المذكور. قال المنذري: وفيا قال الدارقطني نظر ، فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله ، وأخرجه أبوداود والترمذي والنسائي من حديثه ، وقال أبو بكر بن أبى داود السجستانى : هذه سنة تفرُّد بها أهل المدينة ولهم فيها إسنادان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قدمنا أنه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه ، وقد أعله الدارقطني بتفرّد الدراوردي أيضا عن عبيد الله بن عمر ، وقال في موضع آخر : تفرّد به أصبغ بن الفرج عن الدراوردي اه . ولاضير في تفرُّد الدراوردي فإنه قد أخرج له مسلم في صحيحه واحتجّ به ، وأخرج له البخارى مقرونا بعبد العزيز بن أبي حازم ، وكذلك تفرّد أصبغ فإنه قد حدَّث عنه البخارى في صحيحه محتجا به . والحديث استدل به القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى (قوله وليضع يديه ثم ركبتيه) هو في سنن أبي داود وغير ها بلفظ « قبل ركبتيه » ولعل ما ذكره المصنف لفظ أحمد . ٣ - (وَعَنَ عَبَدُ اللهِ بنْنِ بُحَينْنَةَ قالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآله وسلَّمَ إذا سَجَدَ لَيُجُنِّح فَي سُجُود هِ حَتَّني يُرَى وَضَحُ إِبْطَيَنْه] ، مُتَّفَق عَلَيه ي (قوله يجنح) بضم الياء المثناة من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشدّدة ، وروى فرّج ، وروى خوّى وكلها بمعنى واحد . والمراد أنه نحى كل يد عن الجنب الذى يليها (قوله حتى يرى) قال النووى : هو بالنون ، وروى بالياء المثناة من نحت المضمومة وكلاهما صحيح (قوله وضح إبطيه) هو البياض ، وفى رواية « حتى يبدو بياض إبطيه » وفى أخرى « حتى إنى لأرى بياض إبطيه» . قال الحافظ : قال القرطبي : والحكمة فى استحباب هذه الهيئة أن يخفّ اعتماده على وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذَّى بملاقاة الأرض. قال : وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغايرته لهيئة الكسلان . وقال ابن المنير ما معناه أن يتميز كل عضو بنفسه . وأخرج الطبرانى وغيره بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لاتفتر ش افتراش السبع ، واعتمد على راحتيك وأُبد ضبعيك ، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك » . وأخرج مسلم من حديث عائشة « نهى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع » . وأخرج أيضا من حديث البراء مرفوعا « إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك » وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتى وجوب التفريج المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ « شكا أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم له مشقة السجو د

عليهم إذا انفرجوا ، فقال : استعينوا بالركب» وترجم له باب الرخصة فى ذلك : أى فى ترك التفريج ، وفسره ابن عجلان أحد رواته بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود وقد أخرجه الترمذى ولم يقع فى روايته إذا انفرجوا فترجم له باب ماجاء فى الاعتماد إذا قام من السجود ، فجعل محل الاستعانة بالركب حين توتفع من السجود طالبا للقيام واللفظ يحتمل ما قال ، والزيادة التى أخرجها أبو داود تعين المراد والكنه قال الترمذى : إنه لم يعرف الحديث إلا من هذا الوجه ، وهذكر أنه روى من غير هذا الوجه مرسلا وكأف أصح . وقال البخارى : إرساله أصح من وصله ، وهذا الإعلال غير قادح لأنه قد رفعه أمن هو لاء زيادة ، وتفردهم غير ضائر.

٤ - (وَعَن ْأَنَس عَن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وآليه وَسَلَّمَ قَالَ « اعْتَد لُوا فَي الله عُلَيه وآليه وَسَلَّمَ قَالَ « اعْتَد لُوا في السُّجُود وَلا يَبْسُطُ أَحَد كُم ْ ذراعيه انْبِساطَ الكَلْبِ » رَوَاه الحَماعة).

(قوله ولا يبسط) في رواية «ولا يبتسط» بزيادة التاء المثناة من فوق ، وفي رواية «ولا يفترش» ومعناها واحد كما قال ابن المنير وابن رسلان: أي لا يجعل ذراعيه على الأرض كالفراش والبساط. قال القرطبي: ولا شك في كراهة هذه الهيئة ولا في استحباب نقيضها (قوله انبساط الكلب) في رواية «افتراش الكلب» وقد عرفت أن معناهما واحد، والانبساط مصدر فعل محذوف تقدير ولا يبسط فينبسط انبساط الكلب، ومثله قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتا وقوله تعالى وأنبتها نباتا حسنا أي أنبتكم فنبتم نباتا ، وأنبتها فنبتت نباتا ، والمراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الافتراش والقبض . وظاهر الحديث الوجوب ، وقد تقدم في شرح الحديث الأول ما يدل على صرفه عنه إلى الاستحباب .

٥ - (وَعَنْ أَبِي خُمَيْد فِيصِفَة صَلاة رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا سَجِدَ فَرََّجَ بَيْنَ فَخِذَيْه عَيْرَ حَامِلٍ بَطْنَه عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَخذيه » رَوَاه أَبُو دَاوُدَ).

حديث أبي حميد قد تقدم ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه (قوله فرّج بين فخذيه) أى فرّق بين فخذيه وركبتيه وقدميه. قال أصحاب الشافعي : يكون التفريق بين القدمين بقدر شبر (قوله غير حامل بطنه) بفتح الراء من غير ، والمراد أنه لم يجعل شيئا من فخذيه حاملا لبطنه ، بل يرفع بطنه عن فخذيه حتى لو شاءت جيمة أن تمرّ بين يديه لمرّت . والحديث يدل على مشروعية التفريج بين الفخذين في السجود ورفع البطن عنهما ولا خلاف في ذلك ؟

٩٠ - (وَعَنْ أَنِي مُمَينْدِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ كَانُ إِذَا الْعَبَدَ أَمْكُنَ أَنْفَهُ وَجَنْبَيْهُ وَوَضَعَ تَعَدَّ أَمْكُنَ أَنْفَهُ وَجَنْبَيْهُ وَوَضَعَ كَفَيْهُ حَذْوَ مَنْكَبَيْهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنِّرْمَذِيُّ وَصَحَّحَهُ) .

وهذا أيضا طرف من حديث أبى حميد المتقدم ، وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه (قوله أمكن) يقال أمكنته من الشيء ومكنته منه فتمكن واستمكن: أى قوى عليه وفيه دليل على مشروعية السجود على الأنف والجبهة ، وسيأتى الكلام عليه (قوله ونحى يديه) فيه مشروعية التخوية فى السجود كما فى الركوع (قوله ووضع كفيه) هذه الرواية مبينة للرواية الأخرى الواردة بلفظ « ووضع يديه » (قوله حذو منكبيه) فيه مشروعية وضع اليدين فى السجود حذو المنكبين .

باب أعضاء السجود،

١ – (عَن العبَاس بن عبد المُطلب أناه سمع رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله عليه وآله وسلم يقول (إذا سجد العبد سجد معه سبعة أراب : وجهه ، وكفاه ، وركفاه ، وركفاه ، وركفاه ، ووكفاه ، وركفاه ، وركفاه

(قوله آراب) بالمد جمع إرب بكسر أوله وإسكان ثانيه: وهو العضو: والحديث يدل على أن أعضاء السجود سبعة ، وأنه ينبغى للساجد أن يسجد عليها كلها. وقد اختلف العاماء في وجوب السجود على هذه السبعة الأعضاء ، فذهبت العترة والشافعي في أحد قوليه إلى وجوب السجود على جميعها للأوامر التي ستأتى من غير فصل بينها. وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه : وأكثر الفقهاء الواجب السجود على الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ومكن جبهتك » ووافقهم المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين ، والحق ما قاله الأولون.

٢ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ ﴿ أُمُرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْجُدُ عَلَى سَبْعَة أَعْضَاء ، ولا يَكُفُّ شَعَرًا ولا ثَوْبا : الجَسْبَة : وَاليَد يَنْ وَالرَّحْبَيْنِ ، وَالرَّجْلَيْنِ » أَخْرَجَاه . وفي لَفْظ : قالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَالركْبتَيْنِ ، وَالرَّجْلَيْنِ » أَخْرَجَاه . وفي لَفْظ : قالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ أُمُرْتُ أَنْ أُسْجُدُ عَلَى سَبْعَة أَعْظُمُ : عَلَى الجَسْبَة وأَشَارَ بيله هَ عَلَى أَنْفُه ، وَاليَد يَنْ ، وَالركْبتَيْنِ ، وَالقَد مَيْنِ » مُتَّفَقٌ عليه . وفي روايتة وأيمرْتُ أَنْ أُسْجُد عَلَى سَبْع ولا أكْفُتَ الشَّعْرَ ولا الثيّابَ : الجَسْبَة ، وَالأَنْفُ وَاليَد يَنْ ، وَالقَد مَيْنِ » رَوَاه مُسْلُم وَالنَّسَاقُ) .

(قوله أمر) قال الحافظ : هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء لما لم يسمُّ فاعلم وهو الله جل جلاله. قال البيضاوى: وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظره الحافظ ، قال : لأنه ليس فيه صيغة أفعل وهو ساقط ، لأن لفظ أمر أدل على المطلوب من صيغة أفعل كما تقرَّر في الأصول ، ولكن الذي يتوجه على القول باقتضائه الوجوب على الأمة أنه لايتم و إلا على القول بأن خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لأمته ، وفيه خلاف معروف ، ولا شك أن عموم أدلة التأسى تقتضي ذلك ، وقد أخرجه البخارى في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس بُلفظ « أمرنا » و هو دال" على العموم (قوله سبعة أعظم) سمى كل واحد عظما وإن اشتمل على عظام باعتبار الجملة ، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد . ﴿ قُولُهُ وَلَا يَكُفُّ شَعْرًا وَلَاثُوبًا ﴾ جملة معترضة بين المجمل والمبين ، والمراد بالشعر شعرالرأس. وظاهره أن ترك الكف واجب حال الصلاة لاخارجها ، ورده القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور فإنهم كرهوا ذلك للمصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها . قال الحافظ : واتفقوا على أنه لايفسد الصلاة ، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة . قيل والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبرين ﴿ قُولُهُ الْحِبْهُ ﴾ احتجّ به من قال بوجوب السجود على الجبهة دون الأنف ، وإليه ذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة : إنه يجزئ السجود على الأنف وحده . وقد نقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لايجزئ السجود على الأنف وحده ، وذهب الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم إلى أنه يجب أن يجمعهما وهو قول للشافعي . واستدل أبو حنيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب ، لأنه ذكر الجبهة وأشار إلى الأنف ، فدل ّ على أنه المراد ، وردّه ابن دقيق العيد فقال : إن الإشارة لاتعارض التصريح بالجبهة لأنها قد لاتعين المشار إليه ، بخلاف العبارة فإنها معينة ، وفيه أن الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية ، وعدم التعيين المدَّعي ممنوع ، وقد صرّح النحاة أن التعيين فيها يقع بالعين والقلب ، وفي المعرّف باللام بالقلب فقط ، ولهذا جعلوها أعرف منه ، بل قال ابن السرّاج إنها أعرف المعارف. واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لأنه جعلهما كعضو واحد ، ولوكان كل واحد منهما عضو ا مستقلاً للزم أن تكون الأعضاء ثمانية ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكتني بالسجود على الأنف وحده و الجبهة وحدها ، فيكون دليلا لأبي حنيفة ، لأن كل واحد منهما بعض العضو وهو يكني كما في غير ه من الأعضاء ، وأنت خبير بأن المشي على الحقيقة هو المتحتم ، والمناقشة بالحجاز بدون موجب للمصير إليه غير ضائرة ، ولا شك أن الجبهة والأنف حقيقة في المجموع ، ولا خلاف أن السجود على مجموع الجبهة والأنف مستحبّ ، وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد على الأرضّ واضعا جبهته وأنفه في سجوده » وأخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لاصلاة لمن لايصيب أنفه من أرض مايصيب الجبين » قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسلاً : وروى إسمعيل بن عبدالله المعروف بسمويه في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال « إذا سجد أحدكم فليضع أنفه على الأرض فإنكم قد أمرتم بذلك » (قوله واليدين) المراد بهما الكفان بقرينة ما تقدّم من النهى عن افتراش السبع والكلب (قوله والرجلين) وفي الرواية الثانية والثالثة الركبتين وَالقَدْمَينَ ، وَهِي مَعَيْنَةُ لَلْمُوادَ مَنَ الرَّجَلِينَ فِي الرَّوَايَةِ الأُولَى . والحديث يدلُّ على وجوب السجود على السبعة الأعضاء جميعا ، وقد تقدم الحلاف في ذلك ، وظاهره أنه لايجب كشف شيء من هذه الأعضاء ، لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها . قال ابن دقيق العيد : ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذرفيه من كشف العورة؛ وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف، وهو أن الشارع وقت المسح على الخفُّ بمدة يقع فيها الصلاة بالخفّ ، فلووجب كشف القدمين لوجب نزع الخفّ المقتضي لنقض الطهارة فتبطل الصلاة اه. ويمكن أن يخص ذلك بلابس الخف لأجل الرخصة. وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتى الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا . وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي إلى أنه لايجب الكشف عن شيء من السبعة الأعضاء. وذهب الناصر والمرتضى وأبوطالب والشافعي في أحد قوليه إلى أنه يجب في الجبهة دون غيرها . وقال المؤيد بالله وأبوحنيفة : إنه يجزئ السجود على كور العمامة ، وفي قول للشافعي أنه يجب كشف البدين كالجبهة . وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الأوّل : إنه لايجب كعصابة الحرّة وسيأتى الدليل على ذلك .

أباب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه بأعضائه

الله صلى الله عليه وآله وكُنناً نُصلِي مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عَلَيهُ وآلهِ وَاللهِ وَسَلَمْ فَى شَدَّةً الحَرَّ ، فاذا كَمْ يَسَتَطِعْ أَحَدُنا أَنْ يُمَكِّنَ جَـنْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثُوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيهُ » رَوَاهُ الجَماعَةُ) .

﴿ قُولُه ثُوبُه ﴾ قال فى الفتح : الثوب فى الأصل يطلق على غير المخيط . والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لاتقاء حرّ الأرض ، وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هى الأصل لتعليق بسط ثوب بعدم الاستطاعة . وقد استدل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلى . قال النووى : وبه قال أبوحنيفة والجمهور ، وحمله

الشافعي على الثوب المنفصل. قال ابن دقيق العيد: يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين : أحدهما أن لفظ ثوبه دال على المتصل به إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط ، وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم ، وعلى تقدير أن يكون كاذلك وهو الأمر الثانى يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرّك بحركة المصلى ، وليس في الحديث ما يدل عليه ، وقد عورض هذا الحديث بحديث خاب ابن الأرت عند الحاكم في الأربعين ، والبيهتي بلفظ « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرّ الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا » وأخرجه مسلم بدون لفظ حرّ وبعون لفظ جباهنا وأكفنا . ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لأجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحرّ ، لالأجل السجود على الحائل إذ لو كان كذلك لأذن لهم بالحائل المنفصل كما تقدُّم أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الخمرة ، ذكر معنى ذلك الحافظ فى التلخيص . وأما ما أخرجه أبو داود فى المراسيل عن صالح بن خيوان السبلئي ﴿ أَنْ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسجد إلى جنبه وقد اعتم على جبهته ، فحسر عن جبهته » . وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسجد على كور العمامة ، فأومأ بيده ارفع عمامتك ، فلا تعارضهما الأحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته ، لأنها كما قال البيهقي : لم يثبت منها شيء : يعني مرفوعا . وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحلية ، وفي إسناده ضعف كما قال الحافظ. ومنها عن ابن أبى أوفى عند الطبراني ، وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند أبن عدى ، وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعني وهما متروكان . ومنها عن أنس عند ابن أبي حاتم فى العلل ، وفيه حسان بن سيارة وهو ضعيف . ورواه عبد الرزاق مرسلا . وعن أبى هويرة قال أبوحاتم : هوحديث باطل . ويمكن الجمع إن كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خيوان وعياض بن عبد الله على عدم العذر من حرّ أو برد، وأحاديث سجوده صلى الله عليه وآله وسلم على كور العمامة على العذر ، وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور . ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن وأبو بكر المزنى ومكحول والزهرى، روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة . ومن المانعين عن ذلك على بن أبي طالب وابن عمر وعبادة بن الصامت وإبراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر بن عبد العزيز وجعدة بن هبيرة، روى ذلك عنهم أيضا أبو بكر بن أبي شيبة .

٢ - ﴿ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ﴿ لَقَدَ ۚ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَ آلِهِ وَسَلَمْ مَ فِي يَوْمُ مَطِيرٍ وَهُوَ يَنَقَيى الطِّينَ إِذَا سَجَدَ بِكِسَاءٍ عَلَيْهِ تَجْعَلُهُ ُ دُونَ يَدَيْهُ إِلَى الأرْضِ إِذَا سَجَدَ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ ﴾ .

الحديث أخرج نحوه ابن أبي شيبة عنه بلفظ « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسنم صلى في ثوب واحد يتتى بفضوله حرّ الأرض وبردها » وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير . قال في مجمع الزوائد ، ورجال أحمد رجال الصحيح . والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف الثوب الذي على المصلى ولكن للعذر ، إما عذر المطركما في حديث الباب ، أو الحرّ والبرد كما في رواية ابن أبي شيبة . وهذا الحديث مصرّح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلا به . وبه استدل القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلاة ، وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ولكنه مقيد بالعذر كما عرفت ، إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دليل ، إلا أن يقال إن الأمر بالسجود على الأعضاء الذكورة يقتضي أن لايكون بينها وبين الأرض حائل ، وقد قدمنا أن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها .

٣ - (وَعَن ْعَبَدْ اللهِ بْن عَبَدْ الرَّحْمَن قَالَ ﴿ جَاءَنَا النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعا يَذَيَهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعا يَذَيَهُ فَى ثَوْبِهِ إِنَّ مَاجِهَ وَقَالَ ﴿ عَلَى ثَوْبِهِ ﴾).

الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبة ، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن إسماعيل بن أبى حبيبة عنه . وهذا الحديث قد اختلف في إسناده فقال ابن أبى أبى حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده ، وهذا أولى بالصواب قاله المزنى . وقد استدل به أيضا القائلون الصامت عن أبيه عن جده ، وهذا أولى بالصواب قاله المزنى . وقد استدل به أيضا القائلون بجواز ترك كشف اليدين حال السجود ، وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس العدر ، وقد تقدم تمام الكلام عليه . قال المصنف : وقال البخارى : قال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كمه وروى سعيد في سننه عن إبراهيم قال : كانوا يصلون في المساتق والبرانس والطيالسة و لا بخرجون أيديهم انتهى . وكلام الحسن الذي علقه البخارى قد وصله البيهتي وقال : هذا أصح ما في السجود موقوفا على الصحابة . ووصله أيضا عبد الرزاق وابن أبي شيبة ، والقلنسوة : بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو ، وقد تبدل ياء مثناة من تحت وقد تبدل ألفا وتفتح السين وبعدها هاء تأنيث : وهي غشاء مبطن يستر به الرأس من تحت وقد تبدل ألفا وتفتح السين وبعدها هاء تأنيث : وهي غشاء مبطن يستر به الرأس على العمامة الشاشية . وفي المحكم : هي من ملابس الرءوس معروفة . وقال أبو هلال العسكرى : هي التي تغطي بها العمامة هي من ملابس الرءوس معروفة . وقال أبو هلال العسكرى : هي التي تغطى بها العمامة هي من ملابس الرءوس معروفة . وقال أبو هلال العسكرى : هي التي تغطى بها العمامة هي من ملابس الرءوس معروفة . وقال أبو هلال العسكرى : هي التي تغطى بها العمامة هي من ملابس الرءوس معروفة . وقال أبو هلال العسكرى : هي التي تغطى بها العمامة الشاشية المناه المناه المناه التعمامة الشاشية المناه العماه المناه المناه الماه العماه المناه المناه المناه المناه المناه الماه المناه المنا

وتستر من الشمس والمطركأنها عنده رأس البرنس. وقول الحسن « ويداه في كمه » أى يد كل واحد منهم. قال الحافظ: وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا ، لكن في كل حالة كان يسجد ويداه في كمه . والمساتق جمع مستقة: وهي فرو طويل الكمين كذا في القاموس. والبرانس جمع برنس بالضم. قال في القاموس: هو قلنسوة طويلة ، أو كل ثوب رأسه منه درّاعة كان أو جبة . والطيالسة جمع طيلسان.

بأب الجلسة بين السجدتين وما يقول فيها

الرواية الأولى أخرجها أيضا أبوداود وغيره (قوله قد أوهم) بفتح الهمزة والهاء فعل ماض مبني للفاعل. قال القرطبي : ومعناه ترك . قال ثعلب : يقال أوهمت الشيء : إذا تركته كله ، أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلطت ، أهم ووهمت إلى الشيء إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره . وقال في النهاية : أوهم في صلاته : أي أسقط منها شيئا يقال أوهمت الشيء إذا تركته ، وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئا . ووهم يعنى بكسر الهاء يوهم وهما بالتحريك : إذا غلط . قال ابن رسلان : ويحتمل أن يكون معناه ": نسي أنه في صلاة ، وكذا قال الكرماني وزاد : أو ظن أنه في وقت القنوت حيث كان معتدلا والتشهد حيث كان جالسا ، ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى (قوله إني لا آلو) هو بهمزة ممدو دة بعد حرف النفي ولام مضمومة بعدها واو ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة ، أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان حيث لما والتشهد حيث كان جالسا قال الحافظ . ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر عن معتدلا والتشهد حيث كان جالسا قال الحافظ . ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام : أي لأجل طول قيامه . والحديث يدل على مشروعة نظويل الاعتدال من الركوع والحلسة بين السجدتين ، وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان تطويل الاعتدال من الركوع والحلسة بين السجدتين ، وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان

الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدتين محتجا بأن طولهما ينفي الموالاة ، وما أدرى ما يكون جوابه عن حديث الباب . وعن حديث حذيفة الآتى بعده ، وعن حديث البراء المتفق عليه « أنه كان ركوعه صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع بين السجدتين قريبا من السواء » ولفظ مسلم « وجدت قيامه فركعته فاعتداله » الحديث . وفي لفظ للبخارى « كان ركوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وبين السجدتين وإذا رفع رأسه من الركوع ماخلا القيام والقعود قريبا من السواء » قال ابن دقيق العبيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل ، وحديث أنس أصرح في الدلالة على هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل ، وحديث أنس أصرح في الدلالة على تكرير التسبيحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسله تكرير التسبيحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسله والسجود كما تقدم وسيأتي . وأما القول بأن طولهما ينني الموالاة فباطل ، لأن معني الموالاة أن لايتخلل فصل طويل بين الأركان عما ليس فيها ، وما ورد به الشرع لايصح نني كونه أن لايتخلل فصل طويل بين الأركان عما ليس فيها ، وما ورد به الشرع لايصح نني كونه ومقيههم ومجتهدهم مها ، وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة الأحاديث الصحيحة محد شم وفقيههم ومجتهدهم ومقلدهم ، فليت شعرى ما الذي عولوا عليه في ذلك ، والله المستعان .

٢ - (وَعَنَ ْحُذَيْفَةَ ﴿ أَن النَّهِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ أُ بَيْنَ السَّجَدُدَ تَسَيْنِ : رَبِّ اغْفَرْ لي ، رَبِّ اغْفر لي ، رَوَاه النَّسائي وَابْن ماجَه ْ) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود عن حذيفة مطوّلا ، ولفظه «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل وكان يقول : الله أكبر ثلاثا ذو الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة ، ثم استفتح فقرأ البقرة ، ثم ركع فكان ركوعه نحوا من قيامه وكان يقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم سبحان ربى العظيم ، ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحوا من قيامه » وفي رواية الأساري «نحوا من ركوعه ، وكان يقول لربى الحمد ثم يسجد ، فكان سجوده نحوا من قيامه ، فكان يقول في سجوده : سبحان ربى الأعلى ثم يرفع رأسه من السجود ، وكان يقعد فيا بين السجدتين نحوا من سجوده ، وكان يقول : رب اغفر لي رب اغفر لي ، فصلى أربع ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة أو الأنعام » شك شعبة وفي إسناده رجل من بني عبس ، قيل هو صلة بن زفر العبسي الكوفي ، وقد احتج به البخاري ومسلم . والحديث أصله في مسلم ، وهو يدل زفر العبسي الكوفي ، وقد احتج به البخاري ومسلم . والحديث أصله في مسلم ، وهو يدل النافلة والقراءة فيها بالسور الطويلة وتطويل أركانها جميعا . وفيه رد على من ذهب إلى كراهة نظويل الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدتين . قال النووي : والجواب عن هذا الحديث صعب ، وقد تقدم بقية الكلام على ذلك ،

٣ - (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ بَقُولُ بَهْنَ السَّجُدْ تَنَيْنِ : اللَّهُم اغْفُرْ لَى وَارْجَمْنِي وَاجْبُرْ فِي وَامْذُ فِي وَارْزُقْنِي » وَوَاهُ اللِّهْمُ اغْفُرْ لَى وَارْجَمْنِي وَاجْبُرِفِي ») . رَوَاهُ اللِّهْمُ الْبُودَ اوْدَ ، إلا أَنَّهُ قالَ فِيهِ « وَعافِنِي » مَكَانَ « وَاجْبُرِفِي ») . الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهتي ، وجمع ابن ماجه بين لفظ ارحمني واجبرني ، وزاد ارفعني ، ولم يقل اهدني ولا عافني ؛ وجمع بينها الحاكم كلها إلا أنه لم يقل وعافني . وفي إسناده كامل أبو العلاء التميمي السعدي الكوفي ، وثقه يحيي بن معين وتكلم فيه غيره . والحديث يدل على مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في القعدة بين السجدتين قال المتولى : ويستحب للمنفرد أن يزيد هنا : اللهم "هب لي قلبا تقيا نقيا من الشرك بريا لا كافرا ولا شقيا . قال الأذرعي : لحديث ورد فيه .

باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما

السّجد ، فك خل وسكل و وكل فصل الله صلى الله على النّبي صلى الله عكيه المسّجد ، فك خل وسكم ، في الله عكيه المسّجد ، فك خل وسكم ، في النّبي صلى الله عكيه وآله وسكم ، فقال : ارجع فصل فإنك كم تصل ، فوجع فصلى كما صلى ، في جاء فسلم على النّبي صلى الله عكيه وآله وسكم ، فقال : ارجع فصل فإنك كم تصل ، في تصل ، في النّبي صلى الله عليه واله وسكم على النّبي صلى الله عليه وآله وسكم على النّبي صلى الله عليه وآله وسكم ، فقال : ارجع فصل فإنك كم تصل تكلن ، فقال : ارجع فصل والنّدى بعنك بالحق ما أحسن عيرة فعل فاينك كم تصل تكلن ، فقال : إذا قدمت إلى والنّدى بعنك بالحق ما أحسن عيرة فعل من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن ساجد ، ثم ادفع حتى تطمئن ساجد ، ثم ادفع حتى تطمئن ساجد ، ثم المؤت على السّجد وقال المستجد على السّجد وقال المستجد وقال

الحديث فيه زيادات وله طرق ، وسنشير إلى بعضها عند الكلام على مفرداته . وفي الباب عن رفاعة بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي . وعن عمار بن ياسر أشار إليه الترمذي (قوله فدخل رجل) هو خلاد بن رافع كذا بينه ابن أبي شيبة (قوله فصلي) زاد النسائي « ركعتين » وفيه إشعار بأنه صلى نفلا . قال الحافظ : والأقرب أنها تحية المسجد (قوله ثم

جاء فسلم) زاد البخارى « فرد ً النبيّ صلى الله عليه و آ له وسلم » وفي مسلم وكذا البخارى في الاستئذان من رواية ابن نمير « فقال : وعليك السلام » وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من أن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام . واستدل بالحديث قال . ولعله لم يردُ عليه تأديبًا له على جهله ، ولعله لم يستحضر هذه الزيادة (قوله فإنك لم تصل) قال عياض فيه : أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لاتجزئ ، وهذا مبنى على أن المراد بالنفي نفي الإجزاء وهو الظاهر ، ومن حمله على نفي الكمال تمسك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالإعادة بعد التعليم فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان ، كذا قال بعض المالكية ، وتعقب بأنه قد أمره في المرّة الأخيرة بالإعادة فسأله التعليم فعلمه ، فكأنه قال له : أعد صلاتك على غير هذه الكيفية . وقد احتج لتوجه النفي إلى الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعة بلفظ « فإن انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك ، وكان أهون عليهم من الأوّل أنه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها . قالوا : والنقص لايستلزم الفساد وإلا لزم في ترك المندوبات لأنها تنتقص بها الصلاة . وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة (قوله ثلاثا) في رواية للبخاري « فقال في الثالثة أو في التي بعدها » وفى أخرى له « فقال فى الثانية أو فى الثالثة » ورواية الكتاب أرجح لعدم الشكّ فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه (قوله إذا قمت إلى الصلاة فكبر) وفي رواية للبخاري « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة نكبر » وهي في مسلم أيضًا كما قال المصنف. وفي رواية للبخاري أيضًا والترمذي وأبي داود « فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم » والمراد بقوله « ثم تشهد » الأمر بالشهادتين عقيب الوضوء لا التشهد في الصلاة ، كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لأنه جعله مرتبا على الوضوء ورتب عليه الإقامة والتكبيرو القراءة كما في رواية أبي داود . والمراد بقوله ﴿ وَأَقِم ﴾ الْأَمْرُ بِالْإِقَامَةُ . وفي رواية للنسائي وأبي داود ﴿ ثُمُّ يَكْبُرُ وَيَحْمَدُ اللَّهُ ويثني عليه ﴾ إلا أنه قائل النسائي يمجده مكان يثني عليه ، ثم ساق أبو داود في هذه الرواية الأمر بتكبير الانتقال في جميع الأركان والتسميع وهي تدل على وجوبه ، وقد تقدم البحث عن ذلك . وظاهر قوله « فكبر » في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح ، وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل أبواب صفة الصلاة (قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) في رواية لألى داود والنسائي من حديث رفاعة « فإن كان معك قرآن فاقرأ ، وإلا فاحمد الله تعالى وكبره وهلله » وفى رواية لأبى داود من حديث رفاعة « ثم اقرأ بأمَّ القرآن وبما شاء الله » ولأحمد وابن حبان و ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت ، وقد تمسك بحديث الباب من لم يوجب قراءة الغاتحة في الصلاة . وأجيب عنه بهذه الروايات المصرّحة بأم القرآن ، وقد

تقدم البحث عن ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة (قوله ثم اركع حتى قطمئنَّ) في رواية لأحمد وأبي داود « فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك ومُحن ركوعك » (قو ٰه ثُمَ ارفع حتى تعتدل قائمًا) في رواية لابن ماجه « تطمئن ّ » وهي على شرط مسلم ، وأخرجها إسحق بن راهويه في مسنده وأبو نعيم في مستخرجه والسرّاج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخارى . قال الحافظ : فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رفاعة عند أحمد وابن حبان . وفي لفظ لأحمد « فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها » وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا) فيه دليل على وجوب السجود وهو إجماع ، ووجوب الطأنينة فيه خلافا لأبى حنيفة (قوله ثم ارفع حتى تطمئنٌ جالسا) فيه دلالة على وجوب الرفع والطمأنينة فيه ، ولا خلاف في ذلك . وقال أبو حنيفة : يكفي أدنى رفع . وقال مالك: أيكون أقرب إلى الجلوس (قوله ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا) فيه أيضا وجوب السجود والطمأنينة فيه ، ولا خلاف في ذلك . وقد استدل مبذا الحديث على عدم وجوب قعدة الاستراحة . وسيأتى الكلام على ذلك في الباب الذي بعد هذا ، ولكنه قد ثبت في رواية للبخاري من رواية ابن نمير في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ «ثم ارفع حتى تطمئنُّ جالسا » وهي تصلح للمتمسك بها على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد ، على أنه قد أشار البخارى إلى أن ذلك وهم لأنه عقبها بقوله : قال أبو أسامة في الأخير « حتى يستوى قائمًا » ويمكن أن يحمل إن كان محفوظا على الجلوس للتشهد انتهى . فشكك البخارى هذه الرواية التي ذكرها ابن نمير بمخالفة أبي أسامة وبقوله « إن كان محفوظا » قال في البلمر المنير ما معناه : وقد أثبت هذه الزيادة إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير وكذلك البيهتي من طريقه ، وزاد أبو داود في حديث رفاعة « فإذا جلست في وسط الصلاة : يعنى التشهد الأوسط فاطمئن وافرش فخذك ثم تشهد ، الحديث يدل على وجوب الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدّم ، وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي المذكورة في طرق هذا الحديث ، واستدلوا به على عدم وجوب ما لم يذكر فيه . قال ابن دقيق العيد : تكرَّر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم وجوب ما لم يذكر فيه ، فأما وجوب ما ذكر فيه فلتعلق الأمر به ، وأما عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرّد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف لواجبات الصلاة ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر ، ويقوّى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلى وما لم يتعلق به إساءته من واجبات الصلاة . وهذا يدل على أنه

لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة فقط . فإذا تقرَّر هذا فكل موضع اختلف العلماء فى وجوبه وكان مذكورا فى هذا الحديث فلنا أن نتمسك به فى وجوبه ، وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن مذكورا في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في عدم وجوبه لكونه غير مذكور على ما تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال : إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف : أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصى الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد ، فان الأخذ بالزائد واجب . وثانيها إذا أقام دليلا على أحد الأمرين إما الوجوب أو عدم الوجوب ، فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى ، وهذا عند النفي يجب التحرّز فيه أكثر ، فلينظر عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به ، قال : وعندنا أنه إذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث ، وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالمقدم صيغة الأمر ، وإن كان يمكن أن يقال : الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الأمر على الندب ، ثم ضعفه بأنه إنما يتم ّ إذا كان عدم الذكر في الرواية يدل ّ على عدم الذكر في نفس الأمر وليس كذلك ، فإن عدم الذكر إنما يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكر في نفس الأمر ، فيقدم ما دل على الوجوب لأنه إثبات لزيادة يتعين العمل بها اه. والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا رسمه فيها. فجعلنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه مزيد فائدة وعملنا بالزائد فالزائد من ألفاظه ، فوجدنا الخارج عما اشتمل عليه حديث الباب : الشهادتين بعد الوضوء ، وتكبير الانتقال ، والتسميع ، والإقامة ، وقراءة الفاتحة ، ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع!، ومدّ الظهر ، وتمكين السجود ، وجلسة الاستراحة ، وفرش الفخذ، والتشهد الأوسط، والأمر بالتحميد والتكبير والتهليل والتمجيد عند عدم استطاعة القراءة ؛ وقد تقدم الكلام على جميعها إلا التشهد الأوسط وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ فسيأتى الكلام على ذلك . والخارج عن جميع ألفاظه من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووى النية ، والقعود الأخير . ومن المختلف فيها : التشهد الأخير ، والصلاة على النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم فيه ، والسلام في آخر الصلاة ، وقد قدمنا الكلام على النية في الوضوء ، وسيأتي الكلام على الثلاثة الأخيرة . وأما قوله إنها تقدم صيغة الأمر إذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لانوافقه ، بل نقول : إذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فإن كانت متقدمة على تاريخه كان صارفًا لها إلى الندب ، لأن اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم في التعليم على غيرها وتركه لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقرّر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز ، وإن كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها ، لأن الواجبات الشرعية ما زالت تتجدُّد وقتا فوقتا ، وإلا لزم قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة

في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره : أعنى الصلاة والصوم والحجّ والزكاة والشهادتين ، لأن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليها في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات ، واللازم باطل فاللزوم مثله . وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة]، فهذا محلَّ الإشكال ومقام الاحتمال والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الانتقال عن الأصل والبراءة ، ولا شك أن الدليل المفيد للزيادة على حديث المسيء إذا التبس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره ، فلا ينتهض للاستدلال به على الوجوب ، وهذا التفصيل لابد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط أو التفريط ، لأن قصر الواجبات على حديث المسيء فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده تخيلا لصلاحيته لصرف كل دليل يرد بعده دالا على الوجوب سدَّ لباب التشريع وردُّ لما تجدُّد من واجبات الصلاة ، ومنع للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدّد الواجبات في الأوقات . والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدّى إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المسيء أو بعده لأنها بيان للأمر القرآنى ، أعنى قوله تعالى _ أقيموا الصلاة _ ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي " وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لايجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم . وهكذا الكلام في كل دليل يقضى بوجوب أمر خارج عن حديث المسيء ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل. وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسيء أو تح يمه إن فرضنا وجوده . وقد استدل ً بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الإحرام وغيره ، ووضع اليمني على اليسرى ، وتكبيرات الانتقال، وتسبيحات الركوع والسجود ، وهيئات الجلوس ، ووضع اليد على الفخذ ، والقعود ونحو ذلك . قال الحافظ : وهو في مُعرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه . وقد قدمنا البعض من ذلك . وللحديث فوائد كثيرة ، قال أبو بكر بن العربي : فيه أربعون مسألة ثم سردها .

٢ - (﴿ وَعَنْ حُدُنَيْفَةَ ﴿ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا لَا يُمْ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ ، فَلَمَا قَضَى صَلَاتَهُ دَعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ حُدْنَيْفَةٌ : مَا صَلَّيْتَ ، وَلَوْ مُتَ مُتَ عَلَى غَيْرِ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ ، رَوَاهُ الفَطْرَةِ الله عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ ، رَوَاهُ أَخْمَدُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ ، رَوَاهُ أَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهِ وَسَلَّمَ ، وَاللهُ وَسَلَّمَ ، وَاللهُ وَاللهُ وَسَلَّمَ ، وَاللهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

(قوله رأى حذيفة رجلا) روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق الثودى

عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة . قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، ولوله ما صليت) هو نظير قوله صلى الله عليه و آله وسلم للمسيء « فإنك لم تصل » و واد أحمد بعد قوله « فقال له حذيفة : منذ كم صليت ؟ قال : منذ أربعين سنة » وللنسائى مثل ذلك . وحذيفة مات سنة ست وثلاثين من الهجرة ، فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر . قال الحافظ : ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فلعله أراد المبالغة ، أو لعله كان ممن يصلى قبل إسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الأمرين . ولهذه العلة لم يذكر البخارى هذه الزيادة (قوله غير الفطرة) قال الخطابى : الفطرة : الملة والدين ، قال : ويحتمل أن يكون المراد بها السنة كما فى حديث « خمس من الفطرة » وقد قدمنا تفسيرها فى شرح حديث خصال الفطرة . والحديث يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود ، وعلى أن الإخلال بها يبطل الصلاة ، وعلى تكفير تارك الصلاة ، في المبالغة عند قوم أن حذيفة نني الإسلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة . وقال الحافظ : إن حذيفة أراد توبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل . ويرجحه وروده من وجه آخر عند البخارى بلفظ «سنة نوبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل . ويرجحه وروده من وجه آخر عند البخارى بلفظ «سنة نوبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل . ويرجحه وروده من وجه آخر عند البخارى بلفظ «سنة نوبي الصحابى من السنة يفيد ذلك ، وقد مال إليه قوم وخالفه آخرون ، والأول

٣ - (وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «أَشَرُ النَّاسِ سَرِقَةً اللَّذِي يَسْرِقُ مِنْ صَلاتِه ، فَقَالُوا يا رَسُولَ اللهِ وكَيْفَ يَسْرِقُ مِنْ صَلاتِه ، فَقَالُوا يا رَسُولَ اللهِ وكَيْفَ يَسْرِقُ مِنْ صَلاتِه ؟ قَالَ لاينتم ركوعَهَا وَلا سُجُودَهَا ، أَوْ قَالَ : وَلا يُقْمِمُ صُلْبَهُ فِي الركوع وَالسَّجود ». رَوَاهُ أَحْمَدُ . ولأَحْمَدَ مِنْ حَديثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ لِلاَّ أَنَّهُ قَالَ « يَسْرِقُ صَلاتَهُ ») .

الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط. قال في مجمع الزوائد: ورجاله رجال الصحيح، وفيه أن ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشر أنواع السرق، وجعل الفاعل لذلك أشر من تلبس بهذه الوظيفة الحسيسة التي لاأوضع ولا أخبث منها تنفيرا عن ذلك وتنبيها على تحريمه. وقد صرّح صلى الله عليه وآله وسلم بأن صلاة من لايقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي، وصححه النسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود بلفظ « لاتجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» ونحوه عن على بن شيبان عند أحمد وابن ماجه، وقد تقد ما في باب

أن الانتصاب بعد الركوع فرض : والأحاديث في هذا الباب كثيرة وكلها ترد على من لم يوجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال منهما .

باب كيف النهوض إلى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة

١ - (عَن وَائِلِ بَن حُجْرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَلَّ سَجَدَ وَقَعَت رُكْبَتَاهُ إِلَى الأرْضِ قَبَلْ أَن يَقَعَ كَفَاهُ ، فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بَيْنَ كَفَيَّهُ وَجَائى عَن إِبْطَيْهِ ، وَإِذَا نَهْضَ مَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهُ وَاعْتَمَدَ عَلَى فَخِذَيْهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه ، وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين . وقال : لم يسمع من أبيه شيئا ، وقال أيضا : مات وهو حمل . قال الذهبي : وهذا القول مردود بما صح عنه أنه قال : كنت غلاما لاأعقل صلاة أبي . وأخرجه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكليب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحديثه مرسل . قال ذلك الترمذي والمنذري وغيرهما ، وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيئات السجود (قوله وقعت ركبتاه إلى الأرض قبل أن يقع كفاه) قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيئات السجود (قوله فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجافى عن إبطيه) لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل ، وإنما ذكره في باب افتتاح الصلاة . والمجافاة : في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل ، وإنما ذكره في باب افتتاح الصلاة . والمجافاة : مشروعية النهوض على الركبتين والاعتماد على الفخذين لاعلى الأرض (قوله على فخذيه) الذي في سنن أبي داود « على فخذه » بلفظ الإفراد ، وقيده ابن رسلان في شرح السنن مشروعية النهوا وقال : هكذا الرواية ، ثم قال : وفي رواية أظنها لغير المصنف : يعني أبا داود على فخذيه بالتثنية وهو اللائق بالمعني . ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة المواد . قال ابن رسلان : ولعل المراد التثنية كما في ركبتيه .

٢ - (وَعَنَ مَا لِكَ بَنِ الْحَوَيْرِثِ (أَنَّهُ رأى النَّبِيَ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلَّى ، فَاذَا كَانَ فِي وِتْرٍ مِن صَلاتِهِ لَمْ يَنْهَض حَنَّى بِسَنْتَوِى قَاعِدًا)
 رَوَاهُ الْحَمَاعَةُ إلا مُسْلِما وَابْنَ مَاجِه) .

الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض إلى الركعة الثانية والرابعة ، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل

الحديث ، وعن أحمد روايتان ، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ولم يستحبها الأكثر ، واحتج لهم الطحاوي بحديث أنى حميد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة ، بل ثبت في بعض ألفاظه أنه قام ولم يتورُّك كما أخرجه أبو داود ، قال : فيحتمل أن ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعلة كانت به فقعد من أجلها ، لا أن ذلك من سنة الصلاة ثم قوّى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص . وتعقب بأن الأصل عدم العلة ، وبأن مالك بن الحويرث هو راوي حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » فحكاياته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخلة تحت هذا الأمر . وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وأنه تركها لبيان الجواز لاعلى عدم مشروعيتها ، على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلسة، بل أخرج أبو داو د والتر مذي وأحمد عنه من وجه آخر بإثباتها . وأما الذكر المخصوص فإنها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام . واحتجّ بعضهم على نفي كونها سنة بأنها لوكانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بأن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف صلاته إنما أخذ مجموعها عن مجموعهم . واحتجوا أيضا على عدم مشروعيتها بما وقع من حديث وائل بن حجر عند البزار بلفظ «كان إذا رفع رأسه من السجدتين استوى قائمًا » وهذا الاحتجاج يردُّ على من قال بالوجوب لامن قال بالاستحباب لما عرفت على أن حديث وائل قد ذكره النووى في الخلاصة في فصل الضعيف . واحتجوا أيضًا بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه كان يقوم كأنه السهم وهذا لاينني الاستحباب المدّعي على أن في إسناده منهما بالكذب ، وقد عرفت مما قدمنا في شرح حديث المسيء أن جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخاريوغيره لاكما زعمه النووى من أنها لم تذكر فيه ، وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها لولا ما ذكرنا فيما تقدُّم من إشارة البخارى إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم ، وما ذكرنا أيضا من أنه لم يقل بوجوبها أحد ، وقد صرّح بمثل ذلك الحافظ في الفتح . ومن جملة ما احتجّ به القائلون بنني استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب ، وما روى ابن المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال : أدركت غير واحد من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة فى أوَّل ركعة وفى الثالثة قام كما هو ولم يجلس ، وذلك لاينافي القول بأنها سنة ، لأن الترك لها من النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم في بعض الحالات إنما ينافي وجوبها فقط ، وكذلك ترك بعض الصحابة لها لايقدح في سنيتها لأن ترك ما ليس بواجب جائز ؟

باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولاسكتة

ا - (عَن أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ إِذَا تَهَـضَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَّةِ افْتَتَتَحَ القِرَاءَةَ بَالحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالِمِينَ وَلَمْ يَسَكُنُ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الحديث أخرجه أيضا النسائى وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة عن أبى هريرة ، وأخرجه أيضا أبو داود وليس عنده إلا السكتة في الركعة الأولى ، وذكر دعاء الاستفتاح فيها ، وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبى داود وعند النسائى من هذا الوجه عن أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة » . والحديث يدل على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية ، وكذلك عدم مشروعية التعود فيها وحكم ما بعدها من الركعات حكمها ، فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة الأولى ، وكذلك التعود قبلها ، وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتين وفي التعود في بابه المتقدم ، وقد رجح صاحب الهدى الاقتصار على التعوذ في الأولى لهذا الحديث ، واستدل لذلك بأدلة فليراجع .

باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو

١ – (عن ابن مسعود قال : إن محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم قال والم وسلم قال واذا قعد أتم في كل ركعت بن فقولوا : التحيات لله والصلوات والطلبات السلام علين أيها النبي ورخمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصلحين ، أشهد أن الإله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبد أه ورسوله من الدعاء أعجبة إليه فليدع به ربّة عز وجل ، وواه أحمد والنساق).

الحديث رواه أحمد من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول ، وجميعها رجالها ثقات ، وإنما عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوّله وهي « إذا قعدتم في كل ركعتين فإنها لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ » وهو عند الترمذي بلفظ « قال : علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعدنا في الركعتين » وفي رواية أخرى للنسائي بلفظ « فقولوا في كل جلسة » وأما سائر ألفاظ الحديث إلى قوله « ثم ليتخير » فقد اتفق على إخراجه الجماعة كلهم وسيذكره المصنف . وأما زيادة قوله « ثم ليتخير » إلى آخر الحديث فأخرجها البخاري بلفظ « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو

به » و فى لفظ له « ثم يتخير من الثناء ما شاء » وأخرجها أيضا مسلم بلفظ « ثم يتخير من المسألة ما شاء» وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة « ثم يدعو لنفسه بما بدا له » قال الحافظ: إسنادها صحيح . وفي رواية أبي داود (ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه » وقوله ﴿ فَقُولُوا التَّحِياتُ ﴾ فيه دليل لمن قال بوجوب [التشهد الأوسط وهو أحمد في المشهور عنه والليث وإسحق ، وهوقول للشافعي وإليه ذهب دأود وأبوثور ، ورواه النووي عن جمهور المحدُّثين. ومما يدلُّ على ذلك إطلاق الأحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالأخير. واحتج الطبرى لوجوبه بأن الصلاة وجبت أوّلا ركعتين وكان التشهد فيها واجبأ ، فلما زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب . وتعقب بأن الزيادة لم تتعين في الأخريين ، بل يحتمل أن يكون هما الفرض الأوَّل ، والمزيد هما الركعتان الأوليان بتشهدهما . ويؤيده استمرار السلام بعدالتشهد الأخيركما كان ، كذا قال الحافظ ، ولا يخني مافي هذا التعقب من التعسف . وغاية مااستدل به القائلون بعدم الوجوب أن النبي صلى الله عليه وآ له وسلم ترك التشهد الأوسط ولم يرجع إليه ، ولا أنكر على أصحابه متابعته فىالترك وجبره بسجو د السهو ، فلو كان واجباً لرجع إليه وأنكر على أصحابه متابعته ولم يكتف فى تجبيره بسجود السهو . ويجاب عن ذلك بأن الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك إنما يلزم إذا ذكره المصلى وهوفىالصلاة ، ولم ينقل إلينا أن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ذكره قبل الفراغ ، اللهم ۗ إلا أن يقال إنه قد روى أن الصحابة سبحوا به فمضى حتى فرغ كما يأتى ، وذلك يستلزم أنه علم به وترك إنكاره على المؤتمين به متابعته إنما يكون حجة بعد تسليم أنه يجب على المؤتمين ترك أمتابعة الإمام إذا ترك واجبا من واجبات الصلاة وهو ممنوع ، والسند الأحاديث الدالة على وجوب المتابعة ، وتجبيره بالسجود إنما يكون دليلاعلى عدم الوجوب إذا سلمنا أن سجود السهو إنما يجبر به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم. والحاصل أن حكمه حكم التشهد الأخير وسيأتي إ، والتفرقة بينهما ليس عليها دليل يرتفع به النزاع على أنه يدل على مزيد خصوصية للتشهد الأوسط ذكره في حديث المسيء كما تقدم في شرحه وسيأتي . ﴿ قُولُهُ التَّحِياتُ لللهِ ﴾ إلى آخر ألفاظ التشهد سيأتى شرحها في إباب ذكر تشهد ابن مسعود (قوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه) فيه الإذن بكل دعاء أراد المصلى أن يدعو به فى هذا الموضع ، وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم .

٢ - (وَعَنَ ْ رِفَاعَةَ بَنَ رَافِعِ عَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ فَكَلَّبُرُ ۚ ثُمُّ اقرأ مَا تَيَسَّرَ عَلَيْكَ مِنَ القُرْآنِ ، فاذَا جَلَسْتَ فِي وَسَطِ الصَّلاةِ فَاطْمَتُنَ وَافْتَرِشْ فَخِذَكَ البُسْرَى ثُمُّ تَشَهَد . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدً) .

هذا طرف من حديث رفاعة في تعليم المسيء ، وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه ، ولكنه انفرد أبو داو د بهذه الزيادة ، أعنى قوله « فإذا جلست في وسط الصلاة الخ» وفي إسنادها محمد بن إسحق ولكنه صرّح بالتحديث (قوله في وسط الصلاة) بفتح السين . قال في النهاية : يقال فيما كان متفرَّق الأجزاء غير متصل كالناس والدوابّ بسكون السين ، وما كان متصل الأجزاء كالدار والرأس فهو بالفتح ، والمراد هنا القعود للتشهد الأوَّل في الرباعية ، ويلحق به الأوَّل في الثلاثية (قوله فاطمئنَّ) يؤخذ منه أن المصلى لايشرع في التشهد حتى يطمئن : يعني يستقر كل مفصل في مكانه ويسكن من الحركة (قوله وافترش فخذك) اليسرى أي ألقها على الأرض وابسطها كالفراش للجلوس عليها ، والافتراش في وسط الصلاة موافق لمذهب الشافعي وأحمد ، لكن أحمد يقول يفترش فى التشهد الثاني كالأوَّل. والشافعي يتورَّك في الثاني ، ومالك يتورَّك فيهما كذا ذكره ابن رسلان في شرح السنن . وفيه دليل لمن قال إن السنة الافتراش في الجلوس للتشهد الأوسط وهم الجمهور . قال ابن القيم : ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة : يعني الفرش والنصب . وقال مالك : يتورُّك فيه لحديث ابن مسعود « أنْ النِّيُّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في وُسط الصلاة وفي آخرها متوركا ، قال ابن القيم : لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم التورّك إلا في التشهد الأخير . والحديث فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط ، وقد تقدم الاختلاف فيه .

٣ - (وَعَن ْ عَبْد الله بْن ِ بُحَيْنَة ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآله وَسَلَّمَ قَامَ فِي صَلاة الظُّهْرِ وَعَلَيهُ جَلُوس أَ ، فَلَمَّا أَتَمَ صَلاتَه أَسَجَدَ سَجُد تَنْنِ بُكَلِّ مُعَد أَنْ يُسَلِّمَ وَسَجَدَها النَّاسُ مَعَهُ ، بُكَانَ ما نَسِيَ مَن الحُلُوس ، رَوَاهُ الجَماعَة) .

(قوله عن عبد الله بن بحينة) بحينة : اسم أم عبد الله أو اسم أم أبيه . قال الحافظ : فعلى هذا ينبغى أن يكتب ابن بحينة بالألف (قوله قال فى صلاة الظهر) زاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج (فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته » أخرجه ابن خزيمة . وعند النسائى والحاكم نحو هذه الزيادة (قوله وعليه جلوس) فيه إشعار بالوجوب حيث قال « وعليه جلوس » (قوله يكبر فى كل سجود) فيه مشروعية تكبير النقل فى سجود السهو (قوله وهو جالس) جملة حالية متعلقة بقوله سجد : أى أنشأ السجود جالسا . والحديث استدل به من قال بأن التشهد الأوسط غير واجب وتقدم وجه دلالته على ذلك والجواب عنه .

باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدتين وما جاء في التورك والإقعاء

ا - (عَنْ وَاثِلِ بِنْ حُجْرٍ « أَنَّهُ رأى النَّبِي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّمَ يصلَّى ، فَسَجَدَ أُثُمُ قَعَدَ فَافْ تَرَشَ رَجْلَهُ البُسْرَى » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَةُ. وفي لَفُظ لِسَعِيد بِنْ مَنْصُورٍ قال : «صليَّتُ حَلْف رَسُول الله صلى اللهُ عليه وقيله وسلمَّم ، فلَمَا قَعَد وَتَشَهَد فرَش قَدَمَهُ البُسْرَى على الأرض وَجَلَس عَلَيْهِ).

٢ - (وَعَنَ ْرِفَاعَةَ بَنْ رَافِعِ ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : إِذَا سَجِدَ ْتَ فَلَكِنَّ لِسُجُودِكَ ، فَاذَا جَلَسْتَ فَاجْلُس ْ عَلَى رَجْلُكُ البُسْرَى » رَوَاهُ أَحْدَ) .

حديث وائل أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال : حسن صحيح . وحديث رفاعة أخرجه أيضا أبو داود باللفظ الذي سبق في الباب الأوّل ولا مطعن في إسناده . وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة وابن حبان . وقد احتج بالحديثين القائلون باستحباب فرش اليسرى ونصب اليمني فىالتشهد الأخير ، وهم زيد بن على والهادى والقاسم والمؤيد بالله وأبوحنيفة وأصحابه والثورئ . وقال مالك والشافعي وأصحابه : إنه يتورُّك المصلي في التشهد الأخير . وقال أحمد بن حنبل : إن التورّك يختص بالصلاة التي فيها تشهدان . واستدل الأولون أيضا بما أخرجه الترمذي وقال : حسن صحيح من حديث أبي حميد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس : يعني للتشهد ، فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدور اليمني على قبلته ، الحديث ، وبحديث عائشة الآتي . ووجه الاستدلال بهذين الحديثين وبحديثي الباب أن رواتها ذكروا هذه الصفة لجلوس التشهد ولم يقيدوه بالأوَّل ، واقتصارهم عليها من دون تعرُّض لذكر غيرها مشعر بأنها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعا ، ولو كانت مختصة بالأوّل لذكروا هيئة التشهد الأخير ولم يهملوه لاسيا وهم بصدد بيان صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعليمه لمن لايحسن الصلاة ، فعلم بذلك أن هذه الهيئة شاملة لهما : ويمكن أن يقال إن هذه الجلسة التي ذكر هيئتها أبو حميد في هذا الحديث هي جلسة التشهد الأوَّل بدليل حديثه الآتي ، فإنه وصف هيئة الجلوس الأول بهذه الصفة ثم ذكر بعدها هبئة الجلوس الآخر ، فذكر فيها التورّك واقتصاره على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بمناف لما ثبت عنه في الرواية الأخرى لاسما وهي ثابتة في صحيح البخاري ، ولا يعد ذلك

الاقتصار إهمالا لبيان هيئة التشهد الأخير في مقام التصدي لصفة جميع الصلاة ، لأنه ربعا اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة إليه ، ويقال في حديث رفاعة المذكور ههنا إنه مبين بروايته المتقدّمة في الباب الأول . وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورّك في التشهد الأخير بأنهما محمولان على التشهد الأوسط جمعا بين الأدلة لأنهما مطلقان عن التقييد بأحد الجلوسين . وحديث أبي حميد مقيد ، وحمل المطلق على المقيد واجب ، ولا يخفاك أنه يبعد هذا الجمع ما قد منا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يأبى الاقتصار على ذكر هيئة أحد التشهدين وإغفال الآخر مع كون صفته مخالفة لصفة المذكور لاسها حديث عائشة فإنها قد تعرّضت فيه لبيان الذكر المشروع في كل ركعتين ، وعقبت ذلك بذكر هيئة الجلوس ، فمن البعيد أن يخص بهذه الهيئة أحدهما ويهمل الآخر ، ولكنه يلوح من هذا أن مشروعية التورك فى الأخير آكد من مشروعية النصب والفرش ، وأما أنه ينفي مشروعية النصب والمفرش فلا وإن كان حق حمل المطلق على المقيد هو ذلك لكنه منع من المصير إليه ما عرفناك. والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد يردَّه قول أبي حميد في حديثه الآتي « فإذا جلس في الركعة الأخيرة ، وفي رواية لأبي داو درحتي إذا كانت السجدة فيها التسليم». وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بما لاطائل تحته ، وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة لجلوس التشهد الأخير وهي أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يجعل قدمه اليسرىبين فخذه وساقه ويفرش قدمه اليمني » واختار هذه الصفة أبو القاسم الخرقى في مصنفه ، ولعله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا تارة . وقدوقع الخلاف في الجلوس للتشهد الأخير ، هل هو واجب أم لا؟ فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي . ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله . وقال على " بن أبي طالب والثورى والزهرى ومالك إنه غير واجب : استدل ً الأوَّلون بملازمته صلى الله عليه وآ له وسلم له ، والآخرون بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلُّمه المسيء، ومجرَّد الملازمة لاتفيد الوجوب وهذا هوالظاهر لاسما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء بعد أن علمه « فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، ولايتوهم أن مادل على وجوب التسليم دل على وجوب جلوس التشهد ، لأنه لاملازمة بينهما ،

٣ - (وَعَنْ أَيْ مُمَيْدُ « أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ فِي نَفَرِمِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لَصَلَّاةً رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَأَيْتُهُ إِذَا كَتَبَرَ جَعَلَ يَدَيْهُ حِذَاءَ مَنْكَبِينَهُ ، وَإِذَا رَكَعَ أَمْدُينَ بِنَدَيْهُ مِنْ رُكْبِتَيْهُ ، هُ ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ ، فاذا رَفَعَ رأسه اسْتَوَى أَمْدُينَ بِنَدَيْهُ مِنْ رُكْبِتَيْهُ ، هُ ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ ، فاذا رَفَعَ رأسه اسْتَوَى

حتى بتعُود كُلُ فقار مكانه ، فاذا سجد وضع بديه غير مفتر سولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ، فإذا جلس في الرَّكْعة الأخيرة جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، فإذا جلس في الرَّكْعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته » رواه البخاري ، وقد سبق لغنيره بلفظ أبسط من هذا).

الحديث تقدم في باب رفع اليدين ، وههنا ألفاظ لم تذكر هنالك ، وبعضها محتاج إلى الشرح ، فمن ذلك (قوله ثم هصر ظهره) هو بالهاء والصاد المهملة المفتوحتين : أى ثناه في استواء من غير تقويس ذكره الحطابي (قوله حتى يعود كل فقاو) الفقار بفتح التاء والقاف جمع فقارة : وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز . وقال ابن سيده هي من الكاهل إلى العجب ، وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي أن عدتها سبع عشرة ، وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التوابع . وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقيتها في طرف الأضلاع كذا في الفتح (قوله واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة) فيه حجة لمن قال إن السنة أن ينصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجليه متوجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتاد على بطونها . والحديث قد اشتمل على جمل واسعة من صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ، بطونها . والحديث قد اشتمل على جمل واسعة من صفة المصنف هنا للاستدلال به على مشروعية التورد ، وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب .

الحديث له علة ، وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة ، قال ابن عبد البر : لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل (قوله يفتتح الصلاة بالتكبير) هو الله أكبر ، وفيه رد على من قال إنه يجزئ كل مافيه تعظيم نحو الله أجل الله أعظم وهو أبوحنيفة (قوله والقراءة بالحمد لله).

قال النووى : هو برفع الدال على الحكاية ، وبه تمسك من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة . وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة . ونوقش هذا الحواب بأنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم. وردّ ذلك بما ثبت عند أبي داواد من حديث أبي هريرة مرفوعا «الحمد لله ربّ العالمين أم القرآن والسبع المثاني» و بما عند البخاري بلفظ « الحمد لله ربّ العالمين هي السبع المثاني » و يمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنها ذكرت أوّل آية من الآيات التي تخص "السورة وتركت البسملة لأنها مشتركة بينها وبين غيرها من السور، وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطا (قوله ولم يصوّبه) قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين (قوله وكان يقول في كل رُكعتين التحية) فيه التصريح بمشروعية التشهد الأوسط والأخير والتسوية بينهما ، وقد تقدم الكلام عليهما (قوله وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله الينيي) استدل به من قال بمشروعية النصب والفرش فىالتشهدين جميعا ، ووجهه ما قدمناه من الإطلاق وعدم التقييد في مقام التصدي لوصف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لاسيا بعد وصفها للذُّكُر المشروع في التشهدين جميعا ،وقد بينا ما هو الحق في أوَّل الباب (قوله وكان ينهي عن عقب الشيطان) قيده النووى وغيره بفتح العين وكسر القاف ، قال : وهذا هو الصحيح المشهور فيه .قال ابن رسلان : وحكى ضمَّ العين مع فتح القاف جمع عقبة بضم العين وسكون القاف ، أوقد ضعف ذلك القاضي عياض ، وفسره أبوعبيد وغيره بالإقعاء أكمنهي عنه وهو أن يلصق أليتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كإقعاء الكلب. وقال ابن رسلان في شرح السنن : هي أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه ﴿ قُولُهُ وَكَانَ يَهِي أَنْ يَفْرُشُ الرَّجَلِّ ذَرَاعِيهُ افْتَرَاشُ السَّبَعِ ﴾ هو أن يضع ذراعيه على الأرض في السجود ويفضي بمرفقه وكفه إلى الأرض . والحديث قد اشتمل على كثير من فروض الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام على جميع مافيه كلشيء في بابه إلاالتسليم فسيأتى البحث عنه • - (وَعَن ْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : تَهَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمُسَلَّمَ عَن ثَلَاثِ : عَن نَقْرَة كَنَقَرْة الدَّيك ، وَإِقْعَاء كَإِقْعَاء الكَلْبِ، وَالنَّه فَات كَالنَّه فَاتِ الثَّعْلَبِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ).

الحديث أخرجه البيهتي أيضا وأشار إليه الترمذي ، وهو من رواية ليث بن أبي سلم ، وأخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الأوسط. قال في مجمع الزوائد: وإسناد أحمد حسن ، والنهي عن نقرة كنقرة الغ اب ، أخرجه أيضا أبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل ، والنهي عن الإقعاء أخرجه الترمذي وأبوداود وابن ماجه من حديث على مرفوعا بلفظ « لاتقع بين السجدتين » وفي إسناده الحرث الأعور . وأخرجه ابن

ماجه من رواية أنس بلفظ « إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعي الكلب ، ضع أليتيك بين قدميك والزق ظاهر قدميك بالأرض » وفى إسناده العلاء أبو محمد وقد ضعفه بعض الأئمة . وأخرج البيهتي من روايته حديثا آخر بلفظ « نهى عن الإقعاء والتورك » وأخرج أيضا من حديث جابر بن سمرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الإقعاء في الصلاة » وأخرج ابن ماجه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوى جالسا ، وكان يفرش رجله اليسرى » (قوله عن نقرة كنقرة الديك) النقرة بفتح النون ، والمراد بهاكما قال ابن الأثير : ترك الطمأنينة وتخفيف السجود وأن لايمكث فيه إلاقدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الأكل منه كالجيفة لأنه يتابع في النقر منها من غير تلبث (قوله وإقعاء كإقعاء الكلب) الإقعاء قد اختلف في تفسيره اختلافاكثيرا، قال النووى : والصواب الذي لايعدل عنه أن الإقعاء ` نوعان : أحدهما أن يلصق أليتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كإقعاء الكلب هكذا فسره أبوعبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبوعبيد القاسم بن سلام و آخرون من أهل اللغة ، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد النهي عنه . والنوع الثاني أن يجعل أليتيه على العقبين بين السجدتين . قال في النهاية : والأوّل أصح (قوله والتفات كالتفات الثعلب) فيه كراهة الالتفات في الصلاة ، وقد وردت بالمنع منه أحاديث ، وثبت أن الالتفات اختلاس من الشيطان ، وسيأتى الكلام عن الالتفات في الباب الذي عقده المصنف له .وقد اختلف أهل العلم في كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهي عن الإقعاء ؛ وما روى عن ابن عباس ﴿ أَنه قال في الإِقعاء على القدمين بين السجدتين أنه السنة ، فقال له طاوس : إنا لنر اه جفاء بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم» أخرجه مسلم والترمذي : وأبوداود . وأخرج البيهتي عن ابن عمر « أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول إنه من السنة » .وعن ابن عمر وابن عباس أنهما كان يقعيان ، وعن طاولس قال : رأيت العبادلة يقعون . قال الحافظ : وأسانيدها صحيحة . فقال الخطابي والماوردي : إن الإقعاء منسوخ ، ولعل ابن عباس لم يبلغه النهبي . وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووى .وقال ألبيهتي والقاضي عياض وابن الصلاح والنووي وجماعة من المحققين: إنه يجمع بينها بأن الإقعاء الذي ورد النهى عنه هو الذي يكون كإقعاء الكلب على ما تقدم من تفسير أئمة اللغة ، والإقعاء الذي صرح ابن عباس وغيره أنه من السنة : هو وضع الأليتين على العقبين بين السجدتين والركبتان على الأرض ، وهذا الجمع لابد منه . وأحاديث النهى والمعارض لها يرشد إليه لما فيها من التصريح بإقعاء الكلب ، ولما في أحاديث العبادلة من التصريح بالإقعاء على القدمين وعلى أطراف الأصابع . وقد روى عن ابن عباس أيضًا أنه قال : من السنة أن تمس عقبيك أليتيك ، وهو مفسر للمراد ، فالقول بالنسخ غفلة من ذلك ، وعما صرح به الحفاظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصير إلى النسخ مع إمكان الجمع . وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة وغير هم فعله كما قال النووى ، ونص الشافعي في البويطي والإملاء على استحبابه . وأما النهى عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك في شرح الحديث الأول . وقال الحافظ في التلخيص : يحتمل أن يكون واردا للجلوس للتشهد الأخير فلا يكون منافيا للقعود على العقبين بين السجدتين ، والأولى أن يمنع كون الإقعاء المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان مسندا بما تقدم في تفسيره .

باب ذ كر تشهد ابن مسعود وغيره

السَّلَم التَشْهَدُ كَفَى بَيْنَ كَفَيْهُ هَمَا يُعلَّمُنِي السُّورة مِن القُرآن : التَّحِيَّاتُ وَالطَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهُ وَبَر كَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهُ وَبَر كَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْهُ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْهُ أَنْ اللّهَ إِلاَّ اللهُ ، وأَشْهِدُ أَنَّ السَّلَامُ عَلَيْهُ وَمَسُولُهُ » رَوَاهُ الجَماعة ، وفي لفظ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال « إذا قعد أحدُكم في الصَّلاة فَلْيقلُ : التَّحِيَّاتُ لله ، وذكرة وركونه ، وفي عبد الله الصَّالِين ، فانتَّكُم إذا فعلَمُ مُ إذا فعلَمُ وذكرة في السَّمَاء والأرض ، وفي آخره : في السَّمَاء والأرض ، وفي آخره : عَنْ عَبْد الله قال « عَلَى عَبْد الله قال » وَفَ آخره : عَبْد الله قال الله عليه عند أَنْ يعَبْد الله قال الله عليه والله وسَلَّم التَّهُ الله عَلَيْه والله وسَلَّم التَّهُ والله وسَلَّم التَّهُ والمَرة أَنْ التَّرْمِذ يَ عَبْد الله العَلْم والمَوْن الله عَلَيْه والله وسَلَّم التَّهُ والعَمَل عَنْ الله عَلَيْه والله وسَلَّم التَّهُ والعَمَل عَلَيْه عَنْد أَكُ مَنْ المَّا العَلْم والعَمَل عَلَيْه عَنْد أَكُ مَنْ المَّا العَلْم والعَمَل عَلَيْه عَنْد أَكُ مَنْ المُ العلْم والعَلْم مَن الطَّمُ التَا السَّمُ والعَمَل عَلَيْه عَنْد أَكُ مَنْ المَا العلْم مِن الطَّمَ المَّا العَلْم والعَمَل عَلَيْه عَنْد أَكُ مَنْ الطَّالِم والتَّابِعِينَ) .

الحديث قال أبوبكر البزار أيضا: هو أصح حديث فى التشهد، قال: وقد روى من نيف وعشرين طريقا وسرد أكثرها. وممن جزم بذلك البغوى فى شرح السنة. وقال مسلم: إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لايخالف بعضهم بعضا، وغيره قد اختلف أصحابه. وقال الذهلى: إنه أصح حديث روى فى التشهد. ومن مرجحاته أنه متفق عليه دون غيره، وأن رواته لم يختلفوا فى حرف منه يل نقلوه مرفوعا على صفة واحدة. وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود: منهم

ابن عباس وسيأتى حديثه : ومنهم جابر أخرج حديثه النسائى وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجاله ثقات . ومنهم عمر أخرج حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهتي روى مرفوعاً . وقال الدارقطني : لم يختلفوا في أنه موقوف عليه . ومنهم ابن عمر أخرج حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني . ومنهم على "أخرج حديثه الطبراني بإسناد ضعيف . ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني . ومنهم عائشة أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده والبيهتي ورجح الدارقطني وقفه . ومنهم سمرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعیف . ومنهم ابن الزبیر أخرجه الطبرانی وقال : تفرد به ابن لهیعة . ومنهم معاویة أخرجه الطبراني وإسناده حسن قاله الحافظ . ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبزار وإسناده ضعيف ومنهم أبوحميد أخرجه الطبرانى ومنهم أبوبكر أخرجه البزار وإسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا . ومنهم الحسين بن على أخرجه الطبراني . ومنهم طلحة بن عبيد الله ، قال الحافظ : وإسناده حسن . ومنهم أنس قال : وإسناده صحيح. ومنهم أبو هريرة قال : وإسناده صحيح أيضاً . ومنهم أبوسعيد قال : إسناده صحيح أيضاً . ومنها الفضل ابن عباس وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبى أوفى ، وفى أسانيدهم مقال وبعضها مقارب (قوله التحيات لله) هي جمع تحية . قال الحافظ : ومعناها السلام ، وقيل البقاء ، وقيل العظمة ، وقيل السلامة من الآفات والنقص ، وقيل الملك . قال المحبُّ الطبرى : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين هذه المعانى . وقال الخطابي والبغوى : المراد بالتحيات أنواع التعظيم (قوله والصلوات) قيل المراد الخمس ، وقيل أعم " ، وقيل العبادات كلها ، وقيل الدعوات، وقيل الرحمة، وقيل التحيات: العبادات القولية، والصلوات: العبادات الفعلية ، والطيبات : العبادات المالية كذا قال الحافظ (قوله والطيبات) قيل هي ما طاب من الكلام ، وقيل ذكر الله وهو أخص من وقيل الأعمال الصالحة وهوأعم . قال البيضاوي يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفا على التحيات ، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف ، والطيبات معطوفة عليها . قال ابن مالك : إذا جعلت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة لموصوف محذوفكان قولك والصلوات مبتدأ لئلا يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض فكل جملة مستقلة وهذا المعنى لايوجد عند إسقاط الواو (قوله السلام) قال الحافظ في التلخيص : أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف السلام في الموضعين ، ووقع في رواية للنسائي « سلام علينا » بالتنكير ، وفى رواية للطبراني و سلام عليك » بالتنكير . وقال في الفتح : لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام ، وإنما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس. قال النووي لاخلاف في جواز الأمرين ولكنه بالألف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيحي البخارى ومسلم وأصله النصب وعدل إلى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات.

والتعريف فيه بالألف واللام إما للعهد التقديري: أي السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبيّ ، أو للجنس : أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ، ومعناه التعويذ بالله والتحصين به ، أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد. قال البيضاوى: علمهم أن يفردوه صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم لأن الاهتمام بها أهم ، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلاما منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم اه . والمراد بقوله « ورحمة الله » إحسانه ، وقوله ﴿ وبركاته ﴾ زيادته من كل خير قاله الحافظ (قوله وأشهد أن لاإله إلا الله) زاد ابن أبي شيبة و وحده لاشريك له » قال الحافظ في الفتح : وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم . وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ . وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني . وعند أبي داود عن ابن عمر أنه قال « زدَّت فيها وحده لاشريك له ، وإسناده صحيح (قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) سيأتى في حديث ابن عباس بدون قوله عبده . وقد أخرج عبدالرزاق عن عطاء « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا أن يقول : عبده ورسوله » ورجاله ثقات لولا إرساله (قوله فإنكم إذا فعلتم ذلك) في لفظ للبخاري « فإنكم إذا قلتموها » والمراد قوله « وعلى عباد الله الصالحين » وهو كلام معترضٌ بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد (قوله على كل عبد صالح) استدلُّ به على أن الجمع المضاف والجمع المحلى باللام يعم (قوله فى السماء والأرض) فى رواية « بين السهاء والأرض » أخرجها الإسماعيلي وغيره (قوله ثم يتخير من المسألة) قد قدمنا فى باب الأمر بالتشهد الأوّل اختلاف الروايات في هذه الكلمة ، وفى ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن إثما وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال أبوحنيفة : لايجوز إلا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة . وقالت الهادوية : لايجوز مطلقاً . والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الإذن بمطلق الدعاء ومقيده تردُّ عليهم ، ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الإجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضا للاستدلال به عليه ، لأن التخيير في آحاد الشيء لايدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد ، وهو المتقرّر في الأصول على أنه قد ذهب إلى الوجوب أهل الظاهر ، وروى عن أبي ه يرة . وقد استدلّ بقوله في الحديث « إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل، وبقوله في الرواية الأخرى « وأمره أن يعلمه الناس » القائلون بوجوب التشهد الأخير وهم عمر وأبن عمر وأبو مسعود والهادى والقاسم والشافعي . وقال النووى في شرح مسلم : مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء أن التشهدين سنة ، وإليه ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام . قال : وروى عن مالك القول بوجوب الأخير ،

واستدلَّ القائلون بالوجوبأيضا بقول ابن مسعود « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على عباد الله » الحديث ، أخرجه الدار قطني والبيهتي وصححاه ، وهو مشعر بفرضية التشهد. وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بأن الأوامر المذكورة في الحديث للإرشاد لعدم ذكر التشهد الأخير في حديث المسيء ، وعن قول ابن مسعود بأنه تفرّد به ابن عيينة كما قال ابن عبدالبر ولكن هذا لا يعد قادحا ، وأن الاعتذار بعدم الذكر في حديث المسيء فصحيح إلا أن يعلم تأخر الأمر بالتشهد عنه كما قدمنا . وأما الاعتذار عن الوجوب بأن الأمر المذكور صرف لهم عما كانوا يقولون من تلقاء أنفسهم فلا يدل على الوجوب، أو بأن قول ابن عباس «كما يعلمنا السورة » يرشد إلى الإرشاد لأن تعليم السورة غيرواجب فمما لايعوّل عليه . ومن جملة ما استدلّ به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت فى بعض روايات حديث المسيء من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك » ويتوجه على القائلين بالوجوب إيجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية بنفس الدليل الذي استدلوا به على ذلك . وقد اختلف العلماء في الأفضل من التشهدات ، فذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك إلى أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظ المباركات فيه كما يأتى . وقال أبوحنيفة وأحمد وجمهور الفقهاء وأهل الحديث : تشهد ابن مسعود أفضل لما قدمنا من المرجحات. وقال مالك: تشهد عمر بن الخطاب أفضل لأنه علمه الناس على المنبر ولم ينازعه أحد ، ولفظه « التحيات لله والزاكيات الطيبات الصلوات لله » الحديث. وفي رواية « بسم الله خير الأسماء » قال البيهقي : لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف على عمر ، ورواه بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا . قال الحافظ : وهو وهم . وقالت الهادوية: أفضلها ما رواه زيد بن على عن على عليه السلام ولفظه « بسم الله وبالله واالحمد لله والأسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لاإله إلاالله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمداعبده ورسوله » وضم اليه أبوطالب ما رواه الهادى فى المنتخب من زيادة : التحيات لله والصلوات والطيبات بعد قوله: والأسماء الحسني كلها لله. قال النووى : واتفق العلماء على جوازها كلها إ: يعني التشهدات الثابتة من وجه صحيح ، وكذلك نقل الإجماع القاضي أبو الطيب الطبرى.

 الترْمذي أو صحّحة كذلك لكنه فركر السلام منكرًا. ورَوَاهُ ابن ماجه كمُسُلَم لكنية والكنية في الكنية في الشافعي كمُسُلَم لكنية في الكنية في السلام والمهد أن محمّدًا عبد في ورَوَاه الشافعي والمحمد بيتنكير السلام وقالا فيه «وأن تحمّدًا» ولم ينذ كرا أشهد ، والبافي كمُسُلِم . ورَوَاه أشمد من طريق آخر كذلك لكن بتعويف السلام . ورَوَاه النّسائي كمُسُلِم لكن الكن الكن بتعويف السلام ورَوَاه النّسائي كمُسُلِم لكنية نكر السلام وقال «وأشهد أن أخماد اعبد في ورَسَوله ما الله الله ورَسَوله ما الله الله الله ورَسَوله ما الله الله ورَسَوله ما الله الله ورَسَوله ما الله الله الله ورَسَوله ما الله الله الله ورَسَوله الله الله الله ورَسَوله الله الله ورَسَوله الله الله ورَسَوله الله الله الله الله الله ورَسَوله الله الله ورَسَوله الله الله ورَسَوله الله ورَسَوله الله الله ورَسَوله الله الله ورَسَوله الله الله ورسَوله الله الله ورسَوله الله الله ورسَوله الله ورسَوله الله الله ورسَوله الله الله ورسَوله الله الله ورسَوله ورسَوله ورسَوله ورسَوله الله ورسَوله ورسَاله ورسَوله ورسَاله ورسَ

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحد روايتيه وابن حبان في صحيحه بتعريف السلام الأوّل وتنكير الثاني. وأخرجه الطبراني بتنكير الأوّل وتعريف الثاني (قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات كما في حديث الصلوات الطيبات) قال النووى : تقديره والمباركات والصلوات والطيبات كما في حديث ابن مسعود وغيره ، ولكن حذفت الختصارا وهو جائز معروف في اللغة . ومعنى الحديث أن التحيات ومابعدها مستحقة لله تعالى ولايصلح حقيقتها لغيره . والمباركات جمع مباركة : وهي كثيرة الخير ، وقيل النماء ، وهذه زيادة اشتمل عليها حديث ابن عباس كما اشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو ، ولولا وقوع الإجماع كما قدمنا عن جوازا كل تشهد من التشهدات الصحيحة لكان اللازم الأخذ بالزائد فالزائد من ألفاظها ، وقد مر شرح بقية ألفاظ الحديث .

باب في أن التشهد في الصلاة فرض

الحديث أخرجه أيضا البيهتي وصحه ، وهو من جملة مااستدل به القائلون بوجوب التشهد ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود ، وقد صرّح صاحب [ضوء النهار] أن الفرض هنا بمعنى التعيين ، وهوشىء لاوجود له في كتب اللغة ؛ وقد صرّح صاحب النهاية أن معنى فرض الله أوجب ، وكذا في القاموس وغيره . وللفرض معان أخر مذكورة في كتب اللغة لاتناسب المقام ، ومن جملة ما اعتذر به في ضوء النهار أن قول ابن مسعود هذا اجتهاد منه ، ولا يخفي أن كلامه هذا خارج مخرج الرواية لأنه بصددها لابصدد الرأى ، وقول الصحابي فرض علينا وجب علينا إخبار عن حكم الشارع وتبليغ إلى الأمة وهو من

أهل اللسان العربي ، وتجويزه ماليس بفرض فرضا بعيد ، فالأولى الاقتصار في الاعتدار هن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسيء وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقد م . قال المصنف رحمه الله : وإهذا يعني قول ابن مسعود يدل على أنه فرض عليهم اه .

٧ - (وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ قَالَ ﴿ لاُ تَجْزِئُ صَلَاةٌ ۚ إِلاَ بِيَشْهَدُ ۗ ﴾ رَوَاهُ سَعِيدٌ في سُنَنيه وَالبُخارِئُ في تاريخه ﴾ .

الأثر من جملة ماتمسك به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة إلا على القائلين بحجية أقوال الصحابة لاعلى غيرهم لظهور أنه قاله رأيا لارواية ، بخلاف ما تقد م عن ابن مسعود . وقد حكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال : من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعليه إعادة الصلاة ، إلا أن يكون الساهي قريبا فيعود إلى إتمام صلاته ويتشهد ؛ وإلى وجوب إعادة الصلاة على من ترك انتشهد ذهبت الهادوية ، وقد قدمنا غير مرة أن الإخلال بالواجبات لا يستلزم بطلان الصلاة وأن المستلزم لذلك إنماهو الإخلال بالشروط والأركان.

باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين

1 - (عَنْ وَائِلِ بْنَ حُجْرِ أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةَ صَلَاةً رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴿ ثُمَّ قَعَدَ فَافْ بَرَشَ رَجْلَهُ البُسْرَى ، وَوَضَعَ كَفَّهُ البُسْرَى عَلَى فَخِذَهِ وَرُكْبَتِهِ البُسْرَى ، وَجَعَلَ حَدَّ مِرْفَقَهِ الأَيْمَنِ عَلَى فَخِذَهِ وَرُكْبَتِهِ البُسْرَى ، وَجَعَلَ حَدَّ مِرْفَقَهِ الأَيْمَنِ عَلَى فَخِذَهِ البُسْرَى ، وَجَعَلَ حَدَّ مِرْفَقَهِ الأَيْمَنِ عَلَى فَخِذَهِ البُسْرَى ، ثُمَّ قَبَضَ ثَنْتُنْ مِنْ أَصَابِعِهِ وَحَلَّقَ حَلَّقَةً ، ثُمَّ رَفَعَ فَخِذَهِ البُسُنَى ، ثُمَّ قَبَضَ ثَنْتُنْ مِنْ أَصَابِعِهِ وَحَلَقَ حَلَّقَةً ، ثُمَّ رَفَعَ أَصْبُعَهُ فَرَأَيْتُهُ ثُولِيْهُ لِهُ إِنْ دَاوُدَ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهتى وهوطرف من حديث وائل المذكور في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم (قوله ثم قعد فافترش رجله اليسرى) استدل به من قال بمشروعية الفرش والنصب فى الجلوس الأخير، وقد تقد م تحقيق ذلك (قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه) أى ممدودة غير مقبوضة. قال إمام الحرمين: ينشر أصابعها مع التفريج (قوله وجعل حد مرفقه) أى طرفه، والمراد كما قال فى شرح المصابيح: أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتد. قال ابن رسلان: يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن فخذه حتى يكون مرتفعا عنه كما يرتفع الوتد عن الأرض، ويضع طرفه الذي من جهة الكف فخذه حتى يكون مرتفعا عنه كما يرتفع الوتد عن الأرض، ويضع طرفه الذي من جهة الكف الخنصر والبنصر (قوله وحلق) بتشديد اللام: أى أصبعين من أصابع يده اليمني وهما الخنصر والبنصر (قوله وحلق) بتشديد اللام: أى جعل أصبعيه حلقة، والحلقة بسكون اللام جمعها حلق بفتحتين على غير قياس؛ وقال الأصمعي: الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع (قوله فرأيته يحركها) قال البيهتى: يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة قصعة وقصع (قوله فرأيته يحركها) قال البيهتى: يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة

بها لاتكرير تحريكها حتى لايعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بلفظ «كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره إشارته » قال الحافظ: وأصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره إشارته انتهي . وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله ولا يحركها ومابعده . ومما يرشد إلى ما ذكره البيهتي رواية أبي داو د لحديث وائل فإنها بلفظ « وأشار بالسبابة » . وقد ورد في وضع اليمني على الفخذ حال التشهد هيئات هذه إحداها . والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جلس فىالصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمني وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة . والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف. والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمني على فخذه اليني ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بإصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ، ويلقم كفه اليسرى ركبته » . والخامسة وضع اليد اليمني على الفخذ من غير قبض ، والإشارة بالسبابة ، وقد أخرج مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدلُّ على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرَّد الوضع والإشارة . وكذلك أخرج عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي. وكذلك أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بدون ذكر القبض اللهم ۚ إلا أن تحمل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض حمل المطلق على المقيد . وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة ، قال : فان من قال : قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضمومة ولم تكن منشورة كالسبابة ؛ ومن قال : قبض اثنتين أراد أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى . وقد صرّح بذلك من قال : وعقد ثلاثا وخسين ، فان الوسطى في هذا العقد تكون مضمومة ولا تكون مقبوضة مع البنصر انتهى . والحديث يدل على استحباب وضع اليدين على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه . قال أصحاب الشافعي : تكون الإشارة بالأصبع عند قوله إلا الله من الشهادة . قال النووى: والسنة أن لايجاوز بصره إشارته ، وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة إلى القبلة ، وينوى بالإشارة التوحيد والإخلاص . قال ابن رسلان : والحكمة في الإشارة بها إلى أن المعبود سبحانه وتعالى واحد ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد . وروى عن ابن عباس في الإشارة أنه قال هي الإخلاص، وقال مجاهد مقمعة الشيطان.

٢ - (وَعَنَ ابْنُ مُعَمَرَ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَا

ثلى الإبهام فدعا بها ، ويكد أه اليُسْرَى على رُكبته باسطها علمه ا ، وفي لفظ الكان إذا جلس في الصّلاة وضع كفّه اليُمنى على فَخده النيمنى وقبض أصابعه كلّها وأشار بأ صبعه النّبي تلى الإبهام ووضع كمفّه النيمسرى على فنخده اليسسرى على فنخده اليسسرى ، رواهم أحمد ومسلم المقال الانسان .

وأخرج نحوه الطبرانى بلفظ «كان إذا جلس فى الصلاة للتشهد نصب يده على ركبته ثم يرفع أصبعه السبابة التى تلى الإبهام وباقى أصابعه على يمينه مقبوضة » (قوله وضع يديه على ركبته ورفع أصبعه) ظاهر هذا عدم القبض لشيء من الأصابع فيكون دليلا على الهيئة الحامسة التى قدمناها إلا أن يحمل على اللفظ الآخر كما سلف . ويمكن أن يقال إن قوله ويده اليسرى على ركبته باسطا عليها مشعر بقبض اليمني ولكنه إشعار فيه خفاء على أنه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بأنها مبسوطة ناظرا إلى رفع أصبع اليمني للدعاء فيفيد أنه لم يرفع اليسرى للدعاء . والحديث يدل على مشروعية الإشارة وقبض الأصابع كما فى اللفظ الآخر من حديث الباب ، وقد تقدم البحث عن ذلك .

باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

١ - (عَن أَبِي مَسْعُود قَالَ ﴿ أَتَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَخُن وَ عَلْيْكَ ، فَكَيْفُ نُصَلِّى عَلَيْكَ ؟ قَالَ : فَسَكَتَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ أَن نُصَلِّى عَلَيْكَ ؟ قَالَ : فَسَكَتَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَم يُسَأَلُه ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَم يَسَأَلُه ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : قُولُوا اللّهُمُ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آلَ مُحَمَّد وَعَلَى آلَ مُحَمَّد مَا اللهُ عَلَيْ عَلَى الله عَلَيْهُ وَآلِهِ إِبْرَاهِمِ عَلَى آلَ إِبْرَاهِمِ عَلَى آلَ إِبْرَاهِمِ عَلَى آلَ إِبْرَاهِمِ وَاللهُ مَعْمَد عَلَى آلَ إِبْرَاهِمِ وَالنَّسَانَ عَلَى آلَ إِبْرَاهِمِ وَاللّهُ مُ مَا قَد عَلَى آلَ أُخْمَدُ مَا الله وَكَيْفَ نُصَلِّى الله وَالنَّسَانَ وَصَالِحَهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالنَّسَانَ وَاللّهُ وَلَا عَلَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَالْعُولُ الللهُ وَلَا مُواللّهُ وَاللّهُ وَا اللّهُ وَلَا مُلْفَا اللّهُ

الحديث أخرجه أيضا أبوداو د وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهتي وصححه ، وزادوا « النبيّ الأميّ » بعد قوله « قولوا اللهم صلّ على محمد» وزاد أبو داود بعد قوله « كما باركت على آل إبراهيم » لفظ « في العالمين » . وفي الباب عن كعب بن عجرة عند الجماعة وسيأتي . وعن على عليه السلام عند النسائي في مسند على الفظ حديث أبي هريرة الآتي . وعن أبي هريرة وسيأتي أيضا . وعن طلحة بن عبيد الله بلفظ حديث أبي هريرة الآتي .

عند النسائي بلفظ « اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حيد مجيد . وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك ممبد مجيد ، وفى رواية « وآل محمد » فى الموضعين ولم يقل فيهما وآل إبراهيم . وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بلفظ « قولوا اللهم " صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » وعن بريدة عند أحمد بلفظ « اللهم ّ اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وآل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » وفيه أبو داو د الأعمى اسمه نفيع وهو ضعيف جدا ومتهم بالوضع . وعن زيد بن خارجة عند أحمد والنسائي بلفظ « قولوا اللهم " صل على محمد وعلى آل محمد » وعن أبي حميد وسيأتى . وعن رويفع بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات. قال النووي في شرح المهذّب: ينبغي أن تجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول : اللهم صل على محمد النبيّ الأميّ وعلى آل محمد وأزواجه وذويته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد . قال العراقى : بقى عليه مما في الأحاديث الصحيحة ألفاظ أخر وهي خمسة يجمعها قولك : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبيِّ الأميِّ وعلى آل محمدوأزواجه أمهات المؤمنين وذرُّيته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم " بارك على محمد النبي الأميّ وعلى آل محمد وأزواجه وذرّيته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد انتهى . وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها . وقد وردت زيادات غير هذه فى أحاديث أخر عن على وابن مسعود وغيرهما ولكن فيها مقال (قوله فى الحديث قولوا) استدل ّ بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد ، وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظى وأبوجعفر الباقر والهادى والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وابن المواز، واختاره القاضي أبوبكربن العربي . وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثورى والأوزاعي والناصر من أهل البيت وآخرون . قال الطبرى والطحاوى : إنه أجمع المتقدّ مون والمتأخرون على عدم الوجوب . وقال بعضهم : إنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو مسبوق بالإجماع . وقد طوَّل القاضي عياض في الشفا الكلام على ذلك ، ودعوى الإجماع من الدعاوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ، ولكنه لايتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما في حديث الباب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب ، لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل

الامتثال بإيقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما فى قوله تعالى _ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسلما _ ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة فىالصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهتي وصححوه وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني من حديث ابن مسعود بزيادة « كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ؟ » وفي رواية «كَيفْ نَصْلَى عَلَيْكُ فَى صَلَاتِنَا ؟ » وغاية هذه الزيادة أن يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهومطلق الصلاة وليس فيها مايعين محلّ النزاع وهو إيقاعها بعد التشهد الأخير . ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الأوامر المذكورة في الأحاديث تعليم كيفيته ، وهي لاتفيد الوجوب، فانه لايشك من له ذوق أن من قال لغيره : إذا أعطيتك درهما فكيف أعطيك إياه ، أسرًا أم جهرا ؟ فقال له : أعطنيه سرًا ، كان ذلك أمرا بالكيفية التي هي السرية لاأمرا بالإعطاء ، وتبادر هذا المعنى لغة وشرعا وعرفا لايدفع . وقد تكرّر في السنة وكثر ، فمنه « إذا قام أحدكم الليـل فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين » الحديث . وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الاستخارة « فليركع ركعتين ثم ليقل الحديث » وكذا قوله في صلاة التسبيح « فقم وصل أربع ركعات ». وقوله في الوتر « فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة ». والقول بأن هذه الكيفية المسئول عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها فِ القَرْآنُ فَتَعْلَيْمُهَا بِيَانَ لِلُواجِبِ الْمُجْمَلِ ، فَتَكُونَ وَاجْبَةً لَا يَتُمَّ ۖ إِلَّا بَعْدَ تُسليمُ أَنَ الْأَمْرِ القَرْآنَى بالصلاة مجمل وهو ممنوع لاتضاح معنى الصلاة والسلام المأمور بهما ، على أنه قد حكى الطبرى الإجماع على أن محمل الآية على الندب ، فهو بيان لمجمل مندوب لاواجب ، ولو سلم انتهاض الأدلة على الواجوب لكان غايتها أن الواجب فعلها مرّة واحدة ، فأين دليل التكرار في كل صلاة ، ولوسلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها في تعليم المسيء دالا على عدم وجوبه . ومن جملة مااستدل به القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال : حسن صحيح من حديث على ّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « البخيل من ذكرت عنده ا فلم يصل على " ا قالوا : وقد ذكر النبي في التشهد وهذا أحسن مايستدل" به على المطلوب ، لكن بعد تسليم تخصيص البخل بترك الواجبات و هو ممنوع ، فان أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون اسم البخيل على من يشحّ بما ليس بواجب، فلا يستفاد من الحديث الوجوب . واستدلوا أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ ﴿ لاصلاة إلا بطهور والصلاة على ﴾ وهو مع كونه في إسناده عمرو بن شمر وهو متروك وجابر الجعني وهو ضعيف لايدل على المطلوب ، لأن غايته إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من دون تقييد بالصلاة ، فأين دليل التقييد بها . سلمنا فأين دليل تعيين وقتها بعد التشهد ؟ ومثله حديث سهل! بن سعد عند الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ ﴿ لاصلاة لمن لم يصل على نبيه ﴾ وهو مع كونه غير أمفيد للمطلوب كما عرفت ضعيف الإسناد كما قال الحافظ في التلخيص . ومن جملة أدلتهم ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي مسعود بلفظ « من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيتي لم تقبل منه » وهو لايدل عْلَى المطلوب ، وغايته إيجاب الصلاة في مطلق الصلاة ، فأين دليل التقييد بعد التشهد على أنه لايصلح للاستدلال به ، فان الدار قطني قال بعد إخراجه : الصواب أنه من قول أبي جعفر محمد بن على بن الحسين. واستدلوا أيضا بحديث فضالة بن عبيد الآتي ، وغايته إيجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند إرادة الدعاء ، فما الدليل على الوجوب بعد التشهد على أنه حجة عليهم لالهم كما سيأتى للمصنف . ومن جملة أدلتهم ما قاله المهدى في البحر : إنه لاحتم في غير الصلاة إجماعا فتعين فيها للأمر ، والإجماع ممنوع ، فقد قال مالك : إنها تجب فى العمر مرَّة وإليه ذهب أهل الظاهر . وقال الطحاوى : إنها تجب كلما ذكر ، واختاره الحليمي من الشافعية . قال ابن دقيق العيد : وقد كثر الاستدلال على الوجوب في الصلاة بين المتفقهة بأن الصلاة أعليه و اجبة بالإجماع ، ولا تجب أ في غير الصلاة بالإجماع ، فتعين أن تجب في الصلاة وهو ضعيف جدا ، لأن قوله لاتجب في غير الصلاة بالإجماع إِنْ أَرَادُ لَا تَجِبُ فَي غير الصلاة عينا فهو صحيح لكنه لايلزم منه أن تجب في الصلاة عينا لجواز أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعنيين : أعنى خارج الصلاة وداخل الصلاة ، وإن أراد أعمَّ من ذلك وهوالوجوب المطلق فممنوع اه . ومن جملة أدلتهم ماأخرجه البزار في مسنده من رواية إسماعيل بن أبان عن قيس عن سماك عن جابر بن سمرة قال « صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فقال : آمين ، آمين ، آمين ؛ فلما نزل سئل عن ذلك فقال: أتانى جبريل» الحديث . وفيه «ورغم أنف امرئ ذكرت عنده فلم يصل على » وإسماعيل بن أبان هوالغنوى كذبه يحيى بن معين وغيره ، نعم حديث كعب بن عجرة عند الطبراني « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوما إلى المنبر فقال حين ارتتى درجة آمين، ثم رقى أخرى فقال آمين» الحديث، وفيه « أن جبريل قال له عندالدرجة الثالثة بعد : من ذكرت عنده فلم يصل عليك ، أفقلت آمين » ورجاله ثقات كما قال العراقي. وحديث جابر عند الطبراني بلفظ ﴿ شَقِّي مِن ذكرت عنده فلم يصل على " يفيد أن الوجوب عند الذكر من غير فرق بين داخل الصلاة وخارجها ، والقائلون بالوجوب في الصلاة لايقولون بالوجوب خارجها ، فما هوجوابهم عن الوجوب خارجها فهوجوابنا عن الوجوب داخلها . على أن التقييد بقوله عنده مشعر بوقوع الذكر من غير من أضيف إليه ، والذكر واقع حال الصلاة ليس من غير الذاكر ، وإلحاق ذكر الشخص بذكر غيره يمنع منه وجود الفارق وهو مايشعر به السكوت عند سماع ذكره صلى الله عليه وآله وسلم من الغفلة وفرط القسوة ، بخلاف ما إذا جرى ذكره صلى الله عليه وآله وسلم من الشخص نفسه ، فكفي به عنوانا على الالتفات والرقة . ويؤيد هذا الحديث الصحيح ﴿ إِنْ فِي الصلاة لشغلا ﴾ . ومن أنهض ما يستدل به على الوجوب فى الصلاة مقيدا بالمحل المخصوص: أعنى بعد التشهد ما آخرجه الحاكم والبيهتى من طريق يحيى بن السباق عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ « إذا تشهد أحدكم فى الصلاة فليقل ، الحديث ، لولا أن فى إسناده رجلا مجهولا وهو هذا الحارثى .

والحاصل أنه لم يثبت عندى من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب ، وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسىء للصلاة لاسيا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك » قرينة صالحة لحمله على الندب . ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبعد تعليمه التشهد ﴿ إِذَا قلت هذا أَو قضيت هذا فقد قضيت صَلَاتَكَ ، إِن شَبَّت أَن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد _» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني ، وفيه كلام يأتى إن شاء الله في باب كون السلام فرضا . وبعد هذا فنحن لاننكر أن الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أجلَّ الطاعات التي بتقرَّب بها الخلق إلى الخالق ، وإنما نازعنا ف إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من المتقول على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الأخيربها ممالم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدل جها القائلون بالوجوب لاتختص بالأخير . وغاية ما استدلوا به على تخصيص الأخير بها حديث « إن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في التشهد الأوسط كما يجلس على الرضف » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه إلا مشروعية التخفيف وهو يحصل بجعله أخفَّ من مقابله : أعنى التشهد الأخير . وأما إنه يستلزم ترك ما دلُّ الدليل على مشروعيته فيه فلا ، ولا شك أن المصلى إذا اقتصر على أحد التشهدات وعلى أخصر ألفاظ الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كان مسارعا غاية المسارعة باعتبار مايقع من تطويل الأخير بالتعوَّذ من الأربع والأدعية المأمور بمطلقها ومقيدها فيه ﴿ إِذَا تَقْرَرُ لَكُ الكلام في وجوب الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وآ له وسلم في الصلاة فاعلم أنه قد اختلف فى وجوبها على الآل بعد التشهد ، فذهب الهادى والقاسم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي إلى الوجوب ، واستدلوا بالأوامر المذكورة في الأحاديث المشتملة على الآل . وذهب الشافعي في أحد قوليه وأبو حنيفة وأصحابه والناصر إلى أنها سنة فقط ، وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين . ومن جملة ما احتجّ به الآخرون هنا الإجماع الذي حكاه النووى على عدم الوجوب ، قالوا : فيكون قرينة لحمل الأوامر على الندب ، قالوا : ويؤيد ذلك عدم الأمر بالصلاة على الآل في القرآن ، والخلاف في تعيين الآل من هم ، وسيأتي في الباب الثاني . وشرح بقية ألفاظ حديث ابن مسعود يأتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب. ٢ - ﴿ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً قَالَ ﴿ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَلْ عَلَمْنَا أَوْ عَرَفْنَا كَيْفَ السَّلامُ عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ الصَّلاةُ ؟ قال َ: قُولُوا: اللَّهُمُ صَلُّ عَلَى مُحَمَّد وَعلى آل مُحَمَّد ، كما صَلَّيْتَ على آل إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ تَميدٌ تَجِيدٌ ، اللَّهُمْ بارك على مُعَمَّد وعلى آل مُعَمَّد كما باركت على آل إبْرَاهِيم إنَّك حميد تجيد ، رَوَاهُ الْحَمَاعَةُ ۚ إِلاَّ أَنَّ الَّتَرْمَذِيُّ قَالَ فِيهِ ﴿ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ۚ ﴿ فِي المُوْضِعَـ بْنِ كُمْ

يذ كر آله).

(قوله قد علمنا الخ) يعني بما تقدُّم في أحاديث التشهد وهو « السلام عليك أيها النبيُّ ورحمة الله وبركاته ، وهويدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد(قوله فكيف الصلاة) فيه أنه يندب لمن أشكل عليه كيفية ما فهم جملته أن يسأل عنه من له به علم (قوله قولوا) استدل به القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة ، وقد تقدم البحث عن ذلك (قوله وعلى آل محمد) في رواية لأبي داود « وآل محمد » بحذف على ، وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره بإثباتها ، وقد ذهب البعض إلى وجوبزيادتها (قوله كما صليت على آل إبراهيم) هم إسماعيل وإسحق وأولادهما ، وقد جمع الله لهم الرحمة والبركة بقوله ــ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد _ ولم يجمعًا لغير هم ، فسأل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إعطاء ماتضمنته الآية . واستشكل جماعة من العلماء التشبيه للصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة على إبراهيم كما في بعض الروايات ، أو على آل إبراهيم كما في البعض الآخر مع أنَّ المشبه دون المشبه به في الغالب، وهو صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من إبراهيم وآله. وأجيب عن ذلك بأجوبة : منها أن المشبه مجموع الصلاة على محمد وآله بمجموع الصلاة على إبراهيم وآله ، وفي آل إبراهيم معظم الأنبياء ، فالمشبه به أقوى من هذه الحيثية . ومنها أن التشبيه وقع لأصل الصلاة بأصل الصلاة لاللقدر بالقدر. ومنها أن التشبيه وقع في الصلاة على الآل لاعلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهوخلاف الظاهر . ومنها أن الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم باعتبار تكرَّرها من كلَّ فرد تصير باعتبار مجموع الأفراد أعظم وأوفر ، وإن كانت باعتبارالفرد مساوية أو ناقصة ، وفيه أن التشبيه حاصل في صلاة كل فرد ، فالصلاة من المجموع مأخوذ فيها ذلك فلا يتحقق كونها, أعظم وأوفر . ومنها أن الصلاة عليه كانت ثابتة له ، وانسؤال إنما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت ، وبانضام ذلك الزائد المساوىأو الناقص إلى ما قد ثبت تصير أعظم قدرًا . ومنها أن التشبيه غير منظور فيه إلى جانب زيادة أو نقص ، وإنما المقصود أن لهذه الصلاة نوع تعظيم وإجلال كما فعل في حقٌّ إبراهيم وتقرَّر واشتهر من تعظيمه وتشريفه وهو خلاف الظاهر . ومنها أن الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر إلى قوَّة المشبه به وهو قليل لايحمل عليه

إلا لقرينة . ومنها أن التشبيه لايقتضى أن يكون المشبه دون المشبه به على جهة اللزوم لما صرح بذلك جماعة من علماء البيان . وفيه أنه وإن لم يقتض ذلك نادرا فلاشك أنه غالب . ومنها أنه كان ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يعلمه أنه أفضل من إبراهيم . ومنها أن مراده صلى الله عليه وآله وسلم أن يتم النعمة عليه كما أتمها على إبراهيم وآله . ومنها أن مراده صلى الله عليه وآله وسلم أن يبقى له لسان صدق فى الآخرين . ومنها أنه سأل أن إيتخذه الله خليلا كإبراهيم ومنها أنه عليه وآله وسلم من جملة آل إبراهيم . وكذلك آله فالمشبه هو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة على إبراهيم وآله الذى هومن جملتهم فلا ضير فى ذلك (قوله إنك حميد) أى محمود الأفعال مستحق لجميع المحامد لما فى الصيغة من المبالغة وهو تعليل لطلب الصلاة منه ، والمحيد : المتصف بالمجد وهو كمال الشرف والكرم والصفات وهو تعليل لطلب الصلاة منه ، والمحيد : المتصف بالمجد وهو كمال الشرف والكرم والصفات المحمودة (قوله اللهم بارك) البركة : هى الثبوت والدوام من قولهم برك البعير : إذا ثبت ودام : أى أدم شرفه وكرامته و تعظيمه . إ

٣ - (وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدُ قَالَ (سَمِعَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً يَدْعُو فِي صَلاتِهِ فَلَمَ " يُصَلَّ على النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : عَجِلَ هَذَا ، ثُمَّ دَعَاهُ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : عَجِلَ هَذَا ، ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ أَوْ لِغَنْدِهِ إِن إِذَا صَلَّى أَحَدُ كُمْ فَلَيْبِنْدُا بِتَحْمِيدِ اللهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ أَوْ لِغَنْدِهِ إِن إِذَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ لَيْدُعُ بَعَدُ مَا شَاءَ) ثُمَّ لَيْكُونُ بَعَدُ مَا شَاءَ) رَوَاهُ البَرْمَذِي وَصَحَمَهُ) :

الحديث أخرجه أيضا أبوداود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قوله عجلى هذا) أي بدعائه قبل تقديم الصلاة ، وفيه دليل على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيلة للإجابة ، لأن من حق السائل أن يتلطف في نيل ماأراده . وقد روى الحديث غير المصنف بلفظ «سمع رجلا يدعو في صلاته لم يمجد الله ولم يصل على النبي » (قوله والثناء عليه) هو من عطف العام على الخاص (قوله ما شاء) في أكثر الروايات بما شاء بن يعيى من خير الدنيا والآخرة ، وفيه الإذن في الصلاة بمطلة الدعاء من غير تقييد بمحل مخصوص ، قيل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره في التشهد ، فان خصوص ، قيل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره في التشهد ، فان ذلك متضمن للتمجيد والثناء وهذا مجمل وذلك مبين للمراد وهو لايتم إلا بعد تسليم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع الرجل يدعو في قعدة التشهد . وقد استدل بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ، ويعضده قوله في خبر وفيه حجة لمن لايري الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ، ويعضده قوله في خبر وفيه حجة لمن لايري الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ، ويعضده قوله في خبر وفيه حجة لمن لايري الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ، ويعضده قوله في خبر وفيه حجة لمن لايري الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ، ويعضده قوله في خبر وفيه حجة لمن لايري التشهد « ثم يتخير من المسألة ما شاء » اه »

اب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم

١- عَنْ أَبِي مُمَينُدِ السَّاعِدِي أَنْهُمْ قَالُوا « مَا رَسُولَ اللهِ كَيْفُ نُصلَى عَلَيْكَ؟ قَالَ قُولُوا: اللَّهُمْ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى أَنُواجِهِ وَذُرِيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آل إِبْرَاهِيمِ وَبَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذَرِيَّتِهِ كَمَا بَارَكُتَ عَلَى آل إِبْرَاهِيمِ وَنَاكَ خَمِيدٌ مُعَدِدٌ " مُتَقَفَقٌ عَلَيْهِ) .

الحديث احتجّ به طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرّية ، ووجهه أنه أنام الأزواج والذرّية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى _ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا _ لأن ما قبل الآية وبعدها في الزوجات ، فأشعر ذلك بإرادتهن ، وأشعر تذكير المخاطبين بها بإرادة غيرهن . وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجمل فيها الآل ، ولكنه يشكل على هذا امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من إدخال أمُّ سلمة نحت الكساء بعد سؤالها ذلك . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا إلى على وفاطمة والحسن والحسين « اللهم إن هؤلاء أهل بيتي » بعد أن جللهم بالكساء . وقيل إن الآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ، ومن أهل هذا القول الإمام يحبي . واستدل القائل بذلك بأن زيد بن أرقم فسر الآل بهم وبين أنهم آل على وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم ، والصحابي أعرف بمراده صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون تفسيره قرينة على التعيين . وقيل إنهم بنو هاشم وبنو المطلب . وإلى فَلُكَ ذَهُبُ الشَّافَعَى . وقيل فاطمة وعلى والحسنان وأولادهم ، وإلى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه « اللهم وإن هؤلاء أهل بيتي » مشير ا إليهم ، ولكنه يقال إن كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره ، فغاية ما فيه إخراج من عداهم بمفهومه ، والأحاديث الدالة على أنهم أعم منهم كما ورد فى بنى هاشم وفى الزوجات مخصصة بمنطوقها لعموم هذا المفهوم. واقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لاينافي إخباره بعد ذلك بالزيادة ، لأن الاقتصار ربما كان لمزية للبعض أو قبل العلم بأن الآل أعم من المعينين ، ثم يقال إذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد المجللين بالكساء في الآل مع أن مفهوم هذا الحصر يخرجهم ، فان كان إدخالهم عِخصص وهو التفسير بالذرية وذرّيته صلى الله عليه وآله وسلم هم أولاد فاطمة ، فما الفرق بين مخصص ومخصص . وقيل إن الآل هم القرابة من غير تقييد ، وإلى ذلك ذهب جماعة من

اهل العلم . وقيل هم الأمة جميعا . قال النووى فى شرح مسلم وهو أظهرها قال : وهو اختيار الأزهرى وغيره من المحققين اه وإليه ذهب نشوان الحميرى إمام اللغة ، ومن شعره فى ذلك .

The النبي هم أتباع ملته من الأعاجم والسودان والعرب لو لم يكن آله إلا قرابته صلى المصلى على الطاغى أبى لهب ويدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من أبيات :

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

والمراد بآل الصليب أتباعه . ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى ـ أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ـ لأن المراد بآله أتباعه . واحتج لهذا القول بما أخرجه الطبراني « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن الآل قال : آل محمد كل تتى " وروى هذا من حديث على ومن حديث أنس وفي أسانيدها مقال . ويؤيد ذلك معنى الآل لعة ، فانهم كما قال في القاموس أهل الرجل وأتباعه ، ولا ينافي هذا اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على البعض منهم في بعض الحالات كما تقدم . وكما في حديث مسلم في الأضحية « اللهم " تقبل من عمد وآل محمد ومن أمة محمد » فانه لاشك أن القرابة أخص " الآل ، فتخصيصهم بالذكر ربما كان لمزايا لايشاركهم فيها غيرهم كما عرفت ، وتسميتهم بالأمة لاينافي تسميتهم بالآل وعطف التفسير شائع ذائع كتابا وسنة ولغة ، على أن حديث أبي هريرة المذكور آخر مطلقا وعطف التفسير شائع ذائع كتابا وسنة ولغة ، على أن حديث أبي هريرة المذكور آخر لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل بيته ، فاذا كان مجرد العطف يدل على التغاير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل بيته . والجواب الجواب . ولكن ههنا مانع من حمل لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل بيته . والجواب الجواب . ولكن ههنا مانع من ممل الآل على جميع الأمة وهو حديث « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتى » الحديث ، وهو في صبح مسلم وغيره ، فإنه لوكان الآل جميع الأمة لكان المأمور بالتمسك به شيئا واحدا وهو باطل .

٢ – (وَعَنْ أَبِي هُرُينْرَةَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُتْالَ بَالْمَهُمْ أَلْ الأُوْقَى إذا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلَ البَيْتَ فَلَيْتَهُلْ : اللَّهُمُ صَلِّ على مُعَمَّد النَّبِي وَأَزْوَاجِهِ أَمْهَاتِ المُؤْمنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتُهِ كَمَا صَلَّ على مُعَمَّد النَّبِي وَأَزْوَاجِهِ أَمْهَاتِ المُؤْمنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتُهِ كَمَا صَلِّ على مُعَمَّد النَّبِي وَأَزْوَاجِهِ أَمْهَاتِ المُؤْمنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتُهِ كَمَا صَلِّيْتَ على آل إبْرَاهِمَ إنَّكَ تَمْيد تُعِيد " وَوَاهُ أَبُو دَاوُد) :

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ، وهو من طريق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن على عن المجمر عن أبى هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد اختلف فيه على أبى جعفر . وأخرجه النسائى فى مسند على من طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار الكلابى عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعى عن أبى جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه على عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ حديث أبى هريرة . وقد اختلف فيه على عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ حديث أبى هريرة . وقد اختلف فيه على

أبي جعفر وعلى حبان بن يسار . الحديث استدل به القائلون بأن الزوجات من الآل ، والقائلون أن الذرية من الآل ، وهو أدل على ذلك من الحديث الأوّل لذكر الآل فيه بحملا ومبينا (قوله بالمكيال) بكسر الميم : وهومايكال به . وفيه دليل على أن هذه الصلاة أعظم أجرا من غيرها وأوفر ثوابا (قوله أهل البيت) الأشهر فيه النصب على الاختصاص ويجوز إبداله من ضمير علينا (قوله فليقل اللهم صل على محمد) قال الأسنوى : قد اشتهر زيادة سيدنا قبل محمد عند أكثر المصلين ، وفي كون ذلك أفضل نظر اه . وقد روى عن ابن عبدالسلام أنه جعله من باب سلوك الأدب، وهومبني على أن سلوك طريق الأدب أحب من الامتثال ، ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يثبت مكانه فلم يمثتل وقال : ماكان لابن أبي قحافة أن يتقد م بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصحيفة في صلح الحديثية بعد أن أمره بذلك وقال : لاأمحو اسمك أبدا ، وكلا الحديثين في الصحيفة في صلح الحديثية بعد أن أمره بذلك وقال : لاأمحو اسمك أبدا ، وكلا الحديثين في الصحيفة في صلح الحديثية عليه وآله وسلم من الصحيفة في صلح الحديثين في الصحيفة في صلح المدينية بعد أن أمره بذلك وقال : لاأمحو اسمك أبدا ، وكلا الحديثين في الصحيفة في صلح المدينية عليه وآله وسلم لهما على الامتناع من امتثال الأمر تأد با مشعر بأولويته .

باب مايدعو به في آخر الصلاة

١ – (عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْهُ الْمُرْعَ أَدْبَعِ : من عَذَابِ جَهَلَّهُم ، وَمَن عَذَابِ القَلْبِيرِ ، وَمِن فَتْنَةَ المَحْيا وَالمَماتِ ، وَمِن شَرَّ اللهَ عِلَى اللهِ عَنْ شَرَّ اللهِ عَذَابِ القَلْبِيرِ ، وَمِن فَتْنَةَ المَحْيا وَالمَماتِ ، وَمِن شَرَّ المُناهِ عَذَابِ القَلْبِيرِ ، وَمِن فَتْنَةَ المَحْيا وَالمَماتِ ، وَمِن شَرَّ المُناهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

٧ - (وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وآله وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فَي الصَّلاة : اللَّهُ مُ إِنَى أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَـنْبِر ، وأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَة المَحْيا وَفَتْنَة المَحْيا وَفَتْنَة المَمَات ، اللَّهُ مُ إَنَى أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَقِتْنَة المَحْيا وَفَتْنَة المَمَات ، اللَّهُ مُ إِنَى أَعُوذُ بِكَ مِنَ المَعْرَم والمأثم ، رواه الجَماعة الآ ابن ماجة) .

(قوله إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير) فيه تعيين محل هذه الاستعادة بعد التشهد الأخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيحمل عليه ، وهو يرد ما ذهب إليه ابن حزم من وجوبها في التشهد الأول ، وما ورد من الإذن للمصلي بالدعاء بما شاء بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعادة ، لقوله «إذا فرغ» (قوله فليتعود) استدل بهذا الأمر على وجوب الاستعادة ، وقد ذهب إلى ذلك بعض الظاهرية ، وروى عن طاوس ؛ وقد ادعى بعضهم الإجماع على الندب وهو لابتم مع مخالفة من تقدم . والحق الوجوب إن علم تأخر هذا

الأمر عن حديث المسيء لما عرفناك في شرحه (قوله من أربع) ينبغي أن يزاد على هذه الأربع : التعوُّذ من المغرم والمأثم المذكورين في حديث عائشة (قوله ومن عذاب القبر) فيه ردّ على المنكرين لذلك من المعتزلة ، والأحاديث في هذا الباب متواترة (قوله ومن فَتَنَةَ الْحِيَا وَالْمَمَاتُ ﴾ قال ابن دقيق العيد : فتنة المحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليها لقربها منه ، ويكون المراد على هذا بفتنة الحيا ما قبل ذلك ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقد صحّ أنهم يفتنون في قبورهم . وقيل أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال الصبر ، وبفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا في الفتح (قوله ومن شرّ المسيح الدجال) قال أبو داود في السنن : المسيح مثقل الدجال ومخفف عيسي . ونقل الفربري عن خلف بن عامر أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ، ويقال للدجال ويقال لعيسي وأنه لافرق بينهما . قال الجوهري في الصحاح : من قاله بالتخفيف فلمسحه الأرض ، ومن قاله بالتشديد فلكونه ممسوح العين . قال الحافظ: وحكى عن بعضهم بالحاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف. قال في القاموس: والمسيح عيسى ابن مريم صلوات الله عليه لبركته ، قال : وذكرت في اشتقاقه خمسين قولا في شرحي لمشارق الأنوار وغيره ، والدجال لشؤمه اه (قوله من المغرم والمأثم) في البخاري بتقديم المأثم على المغرم . والمغرم : الدين ، يقال غرم بكسر الراء : أي ادَّان ، قيل المراد به ما يستدان فيما لايجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، ويحتمل أن يراد به ما هو أعمّ من ذلك ، وقد استعاذ صلى الله عليه وآله وسلم من غلبة الدين . وفى البخارى «أنه قال له صلى الله عليه وآله وسلم قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدّث فكذب ، ووعد فأخلف » .

باب جامع أدعية منصوص عليها في الصلاة

الله عليه واله وسلم : علم وضي الله عنه الله عنه الله على الله صلى الله عليه واله وسلم : علم الله عليه واله وسلم : علم في دُعاء أدْعُو به في صلاتى ، قال : قُل : الله عليه واله وسلم أن نفسي ظلم كشيرا ، ولا يتغفر الدَّنُوب إلا انت ، فاغفر لله مع في الله أن عند في عليه) .
 له مع في والله عنه والرحم في إنك أنت الغفور الرحيم المقوبة أو ينقص الحظ ، وفيه أن الإنسان لا يعرى عن تقصيره ولوكان صديقا (قوله كثيرا) روى بالثاء المثلثة وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالباء الموحدة . قال النووى : ينبغى أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كبيرا . قال الشيخ عز الدين وبالم الموحدة .

ابن جماعة : يُنبغي أن يجمع بين الروايتين فيأتى مّرّة بالمثلثة ومرّة بالموحدة ، فاذا أبي بالدعاء مرَ تين فقد نطق بما نطق به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بيقين ، وإذا أتى بما ذكره النووى لم يكن آتيا بالسنة ، لأن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم لم ينطق به كذلك اه (قوله ولا يغفر الذنوب إلا أنت) قال الحافظ: فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للمغفرة وهو كقوله تعالى ـ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله _ فأثنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه بالاستغفار لوّح بالأمر به كما قيل إن كل شيء أثنى الله على فاعله فهو آمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (قوله مغفرة من عندك) قال الطيبي : ذكر التنكير يدل على أن المطلوب غفران عظيم لايدرك كنهه ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريدا بذلك التعظيم ، لأن الذي يكونُ من عند الله لايحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين : أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال : لايفعل هذا إلا أنت فافعله أنت ، والثاني وهو أحسن أنه أشار إلى طلب مغفرة متفضِل بها لايقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره ، وبهذا الثاني جزم أبن الجوزي (قوله إنك أنت الغفور الرحيم) قال الحافظ: هما صفتان ذكرتا ختما للكلام على جهة المقابلة لما تقدّم ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لى ، والرحيم مقابل لقوله ارحمني وهي مقابلة مرتبة . والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرّح بمحله . قال ابن دقيق العيد : ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين : السجود أو التشهد لأنه أمرفيهما بالدعاء ، وقد أشار البخاري إلى محله فأورده في باب الدعاء قبل السلام . قال في الفتح : وفى الحديث من الفوائد استحباب طلب التعليم من العالم خصوصا ما في الدعوات المطلوب

٢ - (وَعَنَ عُبِسَيْد بن القَعْقاعِ قال ﴿ رَمَق رَجُلُ وَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَ اللهِ وَسَلَّم وَهُو يُصَلِّى ، فَجَعَلَ يَقُول في صَلاتِه : اللَّهُمُ اعْفَر لي دَنْنِي ، وَوَاه أَهْمَد) .
 ذَنْنِي ، وَوَسَعْ لي في دَارِي ، وَبارِك ْ لي فيها رَزَقْتَنِي » رَوَاه أَهْمَد) .

عبيد بن القعقاع ، ويقال حميد بن القعقاع لايعرف حاله ، والراوى عنه أبو مسعود الجريرى لايعرف حاله ، وقد اختلف فيه على شعبة . قال ابن حجر فى المنفعة : وله شاهد من حديث أبى موسى فى الدعاء للطبرانى وأبو مسعود الجريرى هو سعيد بن إياس ، ثقة أخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لايعرف حاله . والحديث فيه مشروعية الدعاء بهذه الكلمات فى مطلق الصلاة من غير تقييد بمحل منها مخصوص ، وجهالة الراوى عثه صلى الله عليه وآله وسلم لاتضر ، لأن جهالة الصحابي مغتفرة كما ذهب إلى ذلك الجمهور ودلت عليه الأدلة ، وقد ذكرت الأدلة على ذلك فى الرسالة التى سميتها [القول المقبول

فى ردّ رواية المجهول من غير صحابة الرسول] (قوله رمق رجل) الرمق : اللحظ الخفيف كما فىالقاموس .

٣ - (وَعَنَ شَدَّاد بن أوْس « أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ : اللَّهُمَ إِلَى أَسَالُكَ الثَّبَاتَ فِي الأَمْرِ ، وَالعَزِيمَةَ عَلَى الرَّشْدِ وأَسَالُكَ شُكُر نَعْمَتَكَ وَحُسُن عَبِاد تَكَ ، وأَسَالُكَ قَلْبا سَلِيها ولِسانا صَادِقا ، وأَسَالُكَ مَن شُرَّ ما تَعْلَم ، وأَسْتَغْفُولُكَ وأَسَالُكَ مَن شَرَّ ما تَعْلَم ، وأَسْتَغْفُولُكَ لِلهَ تَعْلَم ، وأَعُوذُ بِكَ مِن شَرَّ ما تَعْلَم ، وأَسْتَغْفُولُكَ لِلهَا تَعْلَم ، وأَاهُ النَّسَائيُ) .

الحديث رجال إسناده ثقات ، وقد ذكره فى الجامع عند أدعية الاستخارة بلفظ « عن رجل من بنى حنظلة قال : صحبت شد اد بن أوس فقال : ألا أعلمك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا ؟ تقول إذا روينا أمرا » فذكره وزاد « إنك أنت علام الغيوب » أخرجه الترمذى ، وزاد فى حديث آخر بمعناه « إذا أوى إلى فراشه » ولم يذكر فيه إذا روينا أمرا . وقد أخرجه النسائى فى اليوم والليلة ولم يذكر فى الصلاة . وأما صاحب التيسير فساقه باللفظ الذى ذكره المصنف (قوله كان يقول فى صلاته) هذا الدعاء ورد مطلقا فى الصلاة غير مقيد بمكان مخصوص (قوله الثبات فى الأمر) سؤال الثبات فى الأمر من جوامع الكلم النبوية ، لأن من ثبته الله فى أموره عصم عن الوقوع فى الموبقات ولم يصدر منه أمر على خلاف ما يرضاه الله تعالى (قوله والعزيمة على الرشد) هى تكون بمعنى إرادة الفعل و بمعنى الجلد فى طلبه ، والمناسب هنا هو الثانى (قوله قلبا سليا) أى غير عليل بكدر المعصبة ولا مريض بالاشتمال على الغل والانطواء على الإحن (قوله من خير ما تعلم) هو التعوذ من شر ما يعلم والاستغفار لما يعلم ، فكأنه قال : أسألك من خير كل شىء وأستغفرك لكل ذنب التعوذ من شر كل شىء وأستغفرك لكل ذنب

٤ - (وَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ : اللَّهُمُ آغْفِرْ لَى ذَنْبِي كُلُلَّهُ دِقَهُ وَجَلِلَهُ وَأَوَّلَهُ وَآخِرِهُ لَى وَعَلانِيتَهُ وَسَرَّهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وأَبُو دَاوُدَ) .

(قوله ذنبي كله) استدل به على جواز نسبة الذنب إليه صلى الله عليه و آله وسلم ه وقد اختلف الناس فى ذلك على أقوال مذكورة فى الأصول: أحدها أن الأنبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر، وهذا هو اللائق بشرفهم لولا مخالفته لصرائح القرآن والسنة المشعرة بأن لهم ذنوبا (قوله وأوله وأخره) بكسر أولهما: أى قليله وكثيره (قوله وأوله وآخره)

هو من عطف الخاص على العام (قوله وعلانيته وسره) هو كذلك ، قال النووى : فيه تكثير ألفاظ الدعاء وتوكيده وإن أغنى بعضها عن بعض .

• - (وعَنَ عَمَّارِ بِنْ يَاسِرِ النَّهُ صَلَّى صَلَاةً فَاوْجَزَ فِيها ، فَأَنْكَرُوا ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَمَا إِنْ دَعَوْتُ فِيها فَقَالَ : أَمَا إِنْ دَعَوْتُ فِيها بِلَهُ عَلَيْهِ وَلَهِ وَسَلَّمَ يَلَا عُوبِهِ : اللَّهُ مَ يَلِهُ عَلَيْهِ وَلَهِ وَسَلَّمَ يَلَا عُوبِهِ : اللَّهُ مَّ يَعَلَّمِكَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَلْهِ وَسَلَّمَ يَلَا عُوبِهِ : اللَّهُ مَّ يَعلَم لَكَ الْعَيْبِ ، وَقُدُ رُبِّكَ عَلَى الْحَلْقِ ، أَحْيَنَى ما عَلَم تَ الْحَياةَ خَرْيرًا لَى ، فَالْعَيْبِ وَالشَّهَادَة ، وَتَوَقَّنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَرْيرًا لَى ، أَسَّالُكَ خَسْيْقَتَكَ فِى الْغَيْبِ وَالشَّهَادَة ، وَتَوَقَّنِى إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَرْيرًا لَى ، أَسَّالُكَ خَسْيْقَتَكَ فِى الْغَيْبِ وَالشَّهَادَة ، وَلَيْقَوْ وَالْغَيْبِ وَالشَّادَ قَى الْفَقْرِ وَالْغَيْبِ وَالشَّهُادَة ، النَّظُرِ إِلَى وَكَلَمةَ الْخَيْبُ وَالْفَقْرِ وَالْغَيْبِ وَالشَّوْقَ إِلَى لَقَائِكَ ، وَالقَصْدَ فِى الْفَقْرِ وَالْغَيْبِ ، وَلَلْقَ اللَّهُ مَنْ فَرَاء مُضَرَّة ، وَمِنْ فَتَنْتَ وَكِيْبَ فَي الْعَمْرِ وَالْغَيْبُ ، وَالشَّوْقَ إِلَى لَقَائِكَ ، وأَعُوذُ بِكَ مِنْ ضَرَّاءَ مُضُرَّة ، ومَنْ فَتُنَة والنَّقَ اللَّهُ مُ قَالِنَا بِزِينَةَ الإِيمَانِ ، وَاجَعْلَنَا هَدُاةً مُهُ مُقَدِينً ، وَمَنْ فَتَنْتَ الْمُعَلِينَ ، وَاجَعْلَانًا هُدُاةً مُهُ مُقَدِينً ، وَالْفَقْرِ وَالْعَلَى ، وَالْفَقْرِ وَالْعَلَى ، وَالْمَعْرَة ، وَمِنْ فَتَنْتَهُ وَالْفَقَدُ إِنْ اللَّهُ مُ اللَّهُ مُ اللَّهُ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللْعَلَيْ الْعَلَى اللَّهُ الللْعَلَالَةُ اللْعَلَيْ اللْعَلَاقُ الْعَلَى اللَّهُ اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَاقُ اللْعَلَاقُ اللْعُلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَاقُ اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَاقُ اللْعَلَاقُ اللْعَلَى اللَّهُ اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَى اللَّهُ اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ ا

الحديث رجال إسناده ثقات، وساقه بإسناد آخر بنحو هذا اللفظ، وإسناده في سنن النسائي هكذا : أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال : حدثنا حماد قال : حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال : صلى عمار فذكره ، وفى إسناده عطاء بن السائب وقد اختلط ، وأخرج له البخارى مقرونا بآخر وبقية رجاله ثقات ، ووالد عطاء هو السائب بن مالك الكوفى، وثقه العجلي (قوله فأوجز فيها) لعله لم يصاحب هذا الإيجاز تمام الصلاة على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإلا لم يكن للإنكار عليه وجه ، فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره أنه قال : ماصليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ممام (قوله فأنكروا ذلك عليه) فيه جواز الإنكار على من أخفَّ الصلاة من دون استُكمال (قوله ألم أتمَّ الركوع والسجود) فيه إشعار بأنه لم يتمَّ غيرهما ولذلك أنكروا عليه (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعوبه) يحتمل أنه كان يدعو به في الصلاة ويكون فعل عمار قرينة تدلُّ على ذلك ، ويحتمُّل أنه كان يدعو به من غير تقييد بحال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام (قوله بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق) فيه دليل على أجواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصال جلاله (قوله أحيني) إلى قوله (خيرالي) هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ « اللهم" أحيني ماكانت الحياة خيرا لي ، وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي ، وهو يدل على جواز الدعاء بهذا ، لكن عند نزول الضرركما وقع التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ، ولفظه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لايتمنينَ أحدكم الموت لضرّ نزل به ، فان كان لابد متمنيا فليقل أثلهم أحيني إلى آخره » (قوله خشيتك في الغيب والشهادة) أي في مغيب

الناس وحضورهم ، لأن الخشية بين الناس فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس (قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا) إنما جمع بين الحالتين لأن الغضب ربما حال بين الإنسان وبين الصدع بالحق وكذلك الرضا ربما قاد في بعض الحالات إلى المداهنة وكتم كلمة الحق (قوله والقصد في الفقر والعني) القصد في كتب اللغة بمعني استقامة الطريق والاعتدال وبمعنى ضد الإفراط وهو المناسب هنا ، لأن بطر الغني ربما جر إلى الإفراط ، وعدم الصبر على الفقر ربما أوقع في التفريط ، فالقصد فيهما هو الطريقة القويمة (قوله ولذة النظر إلى وجهك) فيه متمسك للأشعرية ومن قال بقولهم ، والمسألة طويلة الذيل ومحلها علم الكلام وقد أفردتها برسالة مطولة سميتها [البغية في الرؤية] (قوله والشوق إلى لقائك) إنما سأله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من موجبات محبة الله للقاء عبده لحديث « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه » ومحبة الله تعالى لذلك من أسباب المغفرة (قوله مضرة) إنما قيد صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لأن من الفتن ما يكون من أسباب المغفرة : الفتنة الامتحان والاختبار . (قوله مضلة) وصفها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لأن من الفتن ما يكون من أسباب المغاية : الفتنة الامتحان والاختبار . المداية ، وهي بهذا الاعتبار مما لايستعاذ منه . قال أهل اللغة : الفتنة الامتحان والاختبار . وعَن معاذ بن جبَل قال « لقييتني النيّي صليّ الله عليه وآله و المه والمه الله عليه وآله والله والله والله عليه واله عليه والله عليه والله عليه والله الله عليه واله عليه والله والله والله عليه والله عليه والله والله

الحديث قال الحافظ: سنده قوى ، وذكره المصنف في هذا الباب المشتمل على أدعية الصلاة بناء على أن لفظ الحديث في كل صلاة كما في الكتاب ، وقد رواه غيره بلفظ « دبر كل صلاة » وكذلك رويته من طريق مشايخي مسلسلا بالمحبة ، فلا يكون باعتبار هذه الزيادة من أدعية الصلاة ، لأن دبر الصلاة مشايخي مسلسلا بالمحبة ، فلا يكون باعتبار هذه الزيادة من أدعية الصلاة ، لأن دبر الصلاة الحيوان منه ، وعليه أثمة بعض الحديث ، فلعل المصنف أراد ذلك ولكنه يشكل عليه إيراده الحيوان منه ، وعليه أثمة بعض الحديث ، فلعل المصنف أراد ذلك ولكنه يشكل عليه إيراده لأدعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث ابن الزبير وحديث المغيرة الآتيين (قوله إني أوصيك بكلمات تقولهن) في رواية أبي داود « لاتدعهن » والنهي أصله التحريم ، فيدل علي وجوب الدعاء بهذه الكلمات ؛ وقيل إنه نهي إرشاد وهو محتاج إلى قرينة . ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات أنها مشتملة على جميع خير الدنيا والآخرة . قرينة . ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات أنها مشتملة على جميع خير الدنيا والآخرة . مَنْ شَعْجُعها ، فلكمسَتَهُ بيعَدها فقَلَدَت النَّبِي عَلَيْه وَهُوَ ساجد وقهُو يَعُول أ : رَبَ مَنْ أَنْ عَلَيْها وَمُولاها ، وَاهُ أَنْتَ حَيْر مَنْ زَكَاها أَنْتَ وَلَيْها وَمُولاها » رَواه أَثْمَل أَنْتَ حَيْر مَنْ زَكَاها أَنْتَ وَلَيْها وَمُولاها » رَواه أَثْمَل المنه عَلَيْها وَمُولاها » رَواه أَثْمَل المنه عَلَيْها وَمُولاها » رَواه أَثْمَل المنه عَلَيْها وَمُولاها » رَواه أَثْمَل المنه الم

الحديث أخرجه مسلم وأبوداود والنسائى وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ « فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة ، فلمست المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول : إنى أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لاأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » فيمكن أن يكون اللفظ الذى ذكره أحمد من أحد روايات هذا الحديث ؛ ويمكن أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة (قوله أعط نفسى تقواها) أى اجعلها متقية سامعة مطيعة (قوله أي اجعلها أي اجعلها زاكية بما تفضلت به عليها من التقوى وخصال الخير (قوله أنت وليها) أى متولى أمورها ومولاها : أى مالكها . والحديث يدل على مشروعية الدعاء فى السجود وقد تقدم الكلام على ذلك .

٨ - (وَعَن ابْن عَبَّاس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فَحَجَعَلَ فَى تَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فَحَجَعَلَ أَيْ مَعُولُ فَى صَلَّاتِهِ أَوْ فَى سُجُودِهِ : اللَّهُمُ اجْعَلَ فَى قَلْيِ نُورًا ، وَفَى سُمْعِى نُورًا ، وَعَن شَمِالى نُورًا ، وَعَن شَمِالى نُورًا ، وأما مى نُورًا ، وَحَلَّفِى نُورًا ، وَفَوْ قَى نُورًا ، وَعَنْ يُورًا ، وَاجْعَلَ لَى نُورًا ، أَوْ قَالَ وَاجْعَلْنَى نُورًا » وَخَلَّفِى نُورًا » وَفَوْ قَى نُورًا ، وَتَحْيَى نُورًا ، وَاجْعَلَ لَى نُورًا ، أَوْ قَالَ وَاجْعَلْنَى نُورًا » لَخْتَصَر من مُسْلِم) .

الحديث ذكره مسلم في صحيحه مطوّلا ومختصرا بطرق متعدّدة وألفاظ مختلفة ، وجميع الروايات مقيدة بصلاة الليل (قوله في صلاته أو في سجوده) هذا الشكّ وقع في رواية محمد ابن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس . وفي رواية في مسلم « فخرج إلى الصلاة وهو يقول » الحديث . وفي رواية له « وكان في دعائه اللهم " اجعل » الخ من غير تقييد بحال الصلاة ولا بحال الخروج (قوله اجعل في قلبي نورا) إلى آخر الحديث. قال النووى : قال العلماء : سأل النور في أعضائه وجهاته ، والمراد بيان الحق وضياؤه والهداية إليه ، فسأل النور في جميع أعضائه وجسمه وتصرّفاته وتقلباته وحالاته وجملته وفي جهاته الستّ حتى لايزيغ شيء فيها عنه .

باب الخروج من الصلاة بالسلام

عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمْ يُسُلَمُ عَنَ يَمِنِهِ وَعَنَ يَسَارِهِ حَتَى يُرَى بَيَاضُ حَدّه ، ، وَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسُلَمٌ وَالنَّسَائَىُ وَابْنُ مَاجَهُ).

الحديث الأوّل أخرجه أيضا الدار قطني وابن حبان وله ألفاظ وأصله في صحيح مسلم. قال العقيلي : والأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ، ولا يصحّ في تسليمة واحدة شيء. والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان. قال البزار: روى عن سعد من غير وجه . وفى الباب أحاديث فيها ذكر التسليمتين . منها عن عمار عند ابني ماجه والدارقطني . وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا . وعن سهل بن سعد عند أحمد وفيه ابن لهيعة . وعن حذيفة عند ابن ماجه . وعن عدىّ بن عميرة عند ابن ماجه أيضا وإسناده حسن . وعن طلق بن على عند أحمد والطبرانى وفيه ملازم بن عمرو . وعن المغيرة عند المعمرى فى اليوم والليلة والطبرانى ؛ قال الحافظ : وفى إسناده نظر. وعن واثلة بن الأسقع عند الشافعي وإسناده ضعيف . وعن وائل بن حجر عند أبى داود والطبرانى من طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه . وعن يعقوب بن الحصين عند أبى نعيم في المعرفة ، وفيه عبدالوهاب بن مجاهد وهو متروك. وعن أبي رمثة عند الطبراني وابن منده قال الحافظ : وفي إسناده نظر . وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه . وعن سمرة وسيأتي م وعن جابر بن سمرة وسيأتي أيضا . وهذه الأحاديث تدلُّ على مشروعية التسليمتين ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبى بكر الصدّيق وعلى وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحرث من الصحابة . وعن عطاء بن أبى رباح وعلقمة والشعبي وأبى عبد الرحمن السلمي من التابعين . وعن أحمد وإسحق وأبي ثور وأصحاب الرأى ؛ قال ابن المنذر : وبه أقول . وحكاه فى البحر عن الهادى والقاسم وزيد بن على والمؤيد بالله من أهل البيت. وإليه ذهب الشافعي كما قال النووى . وذهب إلى أن المشروع تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والأوزاعي والإمامية وأحد قولى الشافعي وغيرهم . وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل البيت إلى أن الواجب ثلاث يمينا وشمالا وتلقاء وجهه . واختلف القائلون بمشر وعية التسليمتين هل الثانية واجبة أملا ؟ فذهب الجمهور إلى استحبابها . قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة . وقال النووى في شرح مسلم : أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لايجب إلا تسليمة واحدة . وحكى الطحاوى وغيره عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد ، وبها قال بعض أصحاب مالك ، ونقله أبن عبد البرّ عن بعض أصحاب الظاهر ، وإلى ذلك ذهبت الهادوية ، وسيأتى الكلام على وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا ، وسنتكلم

ههنا في مجرَّد المشروعية من غير نظر إلى الوجوب فنقول : احتجَّ القائلون بمشروعية التسليمتين بالأحاديث المتقدمة . واحتجّ القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالأحاديث التي سيأتى ذكرها في باب من اجتزأ بتسليمة . واحتجّ القائل بمشروعية ثلاث بأن في ذلك جمعا بين الروايات ، والحقّ ما ذهب إليه الأوّلون لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمتين مُرْصحة بعضها وحسن بعضها واشتالها على الزيادة وكونها مثبتة ، بخلاف الأحاديث الواردة بالتسليمة الواحدة ، فانها مع قلتها ضعيفة لاتنتهض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ، ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضة أحاديثالتسليمتين لما عرفت من اشتهالها على الزيادة . وأما القول بمشروعية ثلاث فلعل القائل به ظن أن التسليمة الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي غير التسليمتين المذكورتين في هذا الباب ، فجمع بين الأحاديث بمشروعية الثلاث وهو فاسد . وأفسد منه ما رواه فى البحر عن البعض من أن المشروع واحدة فى المسجد الصغير وثنتان فى المسجد الكبير (قوله عن يمينه وعن يساره) فيه مشروعية أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار. قال النووى: ولو سلم التسليمتين عن يمينه أويساره أو تلقاء وجهه، أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاتته الفضيلة في كيفيتهما (قوله السلام عليكم ورحمة الله) زاد أبو داود منحديث وائل « وبركاته » . وأخرجها أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه. قال الحافظ في التلخيص فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول: إن هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث إلا في رواية وائل بن حجر ، وقد ذكر لها الحافظ طرقا كثيرة في تلقيح الأفكار تخريج الأذكار لما قال النووى أن زيادة « وبركاته » رواية فردة . ثم قال الحافظ بعد أن ساق تلك الطرق : فهذه عدَّة طرق تثبت بها وبركاته ، بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهى . وقد صحح أيضا فى بلوغ المرام حديث وائل المشتمل على تلك الزيادة (قوله حتى يرى بياض خدَّه ﴾ بضم الياء المثناة من تحت من قوله يرى مبنيا للمجهول ، كذا قال ابن رسلان ، وبياض بالرفع على النيابة . فيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار ، وزاد النسائي فقال « عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن ، وعن يساره حتى يرى بياض خدَّه الأيسر » وفى رواية له « حتى يرى بياض خدَّه من ههنا وبياض خدَّه

٣ - (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ ﴿ كُنْنَا إِذَا صَلَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ ، السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ ، السَّلامُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَةُ اللهِ ، السَّلامُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَةُ اللهِ مَالَى اللهُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَةُ الله مَالَى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَرَحْمَةُ الله ، وأشارَ بِيهِ و إلى الجانبَيْنِ ، فقال رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَمَ : عَلامُ تُومِينُونَ بَايْدِيكُم كأنها أَذْ نَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ ، إنما يَكُفْيى وَسَلَمَ : عَلامُ تُومِينُونَ بَايْدِيكُم كأنها أَذْ نَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ ، إنما يَكُفْيى

أَحَدُ كُمُ أَن يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَحَدَهِ يُسَلَمُ عَلَى أُخِيهِ مَن عَلَى يَمِينِهِ وشَمَالِهِ » . رَوَاهُ أَخْمَدُ وَمُسُلِمٌ . وفي رواية وكُننَا نُصَلِّى خَلَفْ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا بَال هَوُلاءِ يُسُلِّمُونَ بَأَيْدِ يهم كَأَنبَها أَذْ نَابُ خَينُلُ شَمْسٍ ، وآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : السَّلامُ عَلَي فَخِذِهِ أَنْمَ يَعَمُولُ : السَّلامُ عَلَي كُمُ اللهُ عَلَي فَخِذِهِ أَنْمُ يَقُولُ : السَّلامُ عَلَي كُمُ السَّلامُ عَلَي فَخِذِهِ أَنْمَ يَعَمُولُ : السَّلامُ عَلَي كُمُ السَّلامُ عَلَي فَخِذِهِ أَنْمَ يَعْمُولُ : السَّلامُ عَلَي كُمُ السَّلامُ عَلَي فَخِذِهِ اللهَ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ ا

الحديث أخرجه أيضا أبو داود (قوله علام تومئون) في رواية أبي داود بلفظ « ما بال أحدكم يرمى بيده ، بالراء ، قال ابن الأثير : إن صحت الرواية بالراء ولم يكن تصحيفا للواو فقد جعل الرمى باليد موضع الإيماء بها لجواز ذلك في اللغة ، يقول : رميت ببصرى إليك أى مددته ، ورميت إليك بيدى : أى أشرت بها . قال : والرواية المشهورة رواية مسلم « علام تومئون » بهمزة مضمومة بعد الميم ، والإيماء : الإشارة ، أومأ يومئ إيماء وهم يومئون مهموزا ، ولا تقل أوميت بياء ساكنة قاله الجوهري . قال ابن الأثير : وقد جاء فى رواية الشافعي يومون بضم آلميم بلا همزة ، فان صحت الرواية فيكون قد أبدل من الهمزة ياء ، فلما قلبت الهمزة ياء صارت يومى ، فلما لحقه ضمير الجماعة كان القياس يوميون فثقلت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضمتها إلى الميم فقيل يومون (قوله أذناب خيل شمس) بإسكان الميم وضمها مع ضم الشين المعجمة جمع شموس بفتح الشين وهو من الدوابّ النفور الذي يمتنع على راكبه ، ومن الرجال : صعب الخلق (قوله من على يمينه وشماله) في رواية أبي داود « من عن يمينه ومن عن شماله » وهو من الأدلة على مشروعية التسليمتين وقد قدَّ منا الكلام على ذلك (قوله ثم يقول : السلام عليكم) قال المصنف رحمه الله : وهو دليل على أنه إذا لم يقل ورحمة الله أجزأه انتهى . والأحاديث المتقدمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته ، فلا يتم ّ الإتيان بالمشروع إلا بذلك . وأما الإجزاء وعدمه فينبني على القول بالوجوب وعدمه ، وسيأتى ذلك .

٤ - (وَعَن ْ سَمُرَةَ بن جُند َ بِ قَالَ ﴿ أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلَهِ وَسَلَّمَ أَن نُسلِم عَلى أَ مُتَينا ، وأن يُسلِم بَعضنا على بَعض ﴾ رواه أشمد وأبو دَاوُد ، ولفظه وأمرنا أن نَرُد على الإمام ، وأن نتَحاب ، وأن يُسلَم بَعْضنا على بَعض ﴾).

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار وزاد « فى الصلاة » : قال الحافظ : إسناده حسن انتهى ، ولكنه رواية الحسن عن سمرة . وقد اختلف فى سماعه منه على أربعة مذاهب: سمع منه مطلقا ، لم يسمع منه مطلقا ، سمع منه حديث العقيقة ، سمع منه ثلاثة أحاديث ، وقد

قدمنا بسط ذلك . وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ « ثم سلموا على قار ثكم وعلى أنفسكم » قال الحافظ: لكنه ضعيف لما فيه من المجاهيل (قوله أن نسلم على أئمتنا) أى نرد السلام عليهم كما فى الرواية الثانية . قال أصحاب الشافعى : إن كان المأموم عن يمين الإمام فينوى الرد عليه بالثانية ، وإن كان عن يساره فينوى الرد عليه بالأولى ، وإن حاذاه فيما شاء وهو فى الأولى أحب (قوله وأن يسلم بعضنا على بعض) ظاهره شامل للصلاة وغيرها ، ولكنه قيده البزار بالصلاة كما تقدم ، ويدخل فى ذلك سلام الإمام على المأمومين والمأمومين على الإمام وسلام المقتدين بعضهم على بعض . وقد ذهب المؤيد بالله وأبوطالب إلى وجوب قصد الملكين ومن فى ناحيتهما من الإمام والمؤتمين فى الجماعة تمسكا بهذا ، وهو ينبني على القول بإيجاب السلام وسيأتي الكلام فيه (قوله و أن نتحاب) بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتحابب التوادد و تحابوا أحب كل واحد منهم صاحبه . بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتحابب التوادد و تحابوا أحب كل واحد منهم صاحبه .

٥ - (وَعَنَ أَبِي هُرِيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «وَحَدَ فُ التَّسْلِيمِ سُنْنَةُ " , رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَرَوَاه النَّرَ مَذِيُّ مَوْقُوفا وَصَحَّحَهُ . وقالَ ابْنُ المُبارَك مَعْنَاهُ أَنْ لاَ يَمُدَّ مَدَّا) .

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، وفي إسناده قرة بن عبدالرحمن بن حيويل بن ناشرة بن عبد بن عامر المعافري المصرى. قال أحمد : منكر الحديث جداً . وقال ابن معين : ضعيف . وقال أبو حاتم : ليس بالقوى . وقال ابن عدى : لم أر له حديثًا منكرًا وأرجو أنه لابأس به . وقد ذكره مسلم في الصحيح مقرونًا بعمرو بن الحرث وقال الأوزاعي : ما أعلم أحدا أعلم بالزهري من قرأة ، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته ، وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفا كما قاله المصنف ، لأن لفظ الترمذي عن أبي هريرة قال « حذف السلام سنة » . قال ابن سيد الناس : وهذا مما يدخل في المسند عند أهل الحديث أو أكثر هم وفيه خلاف بين الأصوليين معروف (قوله حذف التسليم) فى نسخة من هذا الكتاب حذَّف السلام وهي الموافقة للفظ أبى داود والترمذي . والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة بعدها فاء : هو ما رواه المصنف عن عبد الله بن المبارك أن لا يمدّ ه مدّ ا : يعني يترك الإطالة في لفظه ويسرع فيه . قال الترمذي : وهو الذي يستحبه أهل العلم . قال : وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال : التكبير جزم والسلام جزم : قال ابن سيد الناس : قال العلماء : يستحبّ أن يدرج لفظ السلام ولا يمد مدا لاأعلم فى ذلك خلافا بين العلماء ، وقد ذكر المهدى فى البحر أن الرمى بالتسليم عجلا مكروه ، قال : لفعله صلى الله عليه وآله وسلم بسكينة ووقار انتهى . وهو مردود بهذا الدليل الخاص إن كان يريد كراهة الاستعجال باللفظ.

باب من اجتزأ بتسليمة واحدة

أما حديث عائشة فأحرج بحوه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقظني ولفظ « إن الني صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » قال الدارقطني في العلل: رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن أيي سلمة وعبد الملك الصنعاني ، وخالفهما الوليد فوقفه عليها . وقال عقبة : قال الوليد : قلت لزهير : أبلغك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء ؟ قال نعم ، أخبرني يحيى بن معيد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فبين أن الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي والبزار وأبوحاتم ، وقال في المرفوع إنه منكر . وقال ابن عبد البر : لايصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير ، وهو ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لايحتج به اه ، وزهير لاينتهي إلى هذه الدرجة في التضعيف ، فقد قال أحمد أرجو أنه صدوق . وقال الداري : ثقة له أغاليط كثيرة ، ووثقه ابن معين . وقال أبوحاتم : أبه مستقيم الحديث . وقال الداري : ثقة له أغاليط كثيرة ، ووثقه ابن معين . وقال أبوحاتم : عنه الصدق وفي حفظه سوء ، وقد أخرج له الشيخان ، ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال : كأن رهير بن محمد هذا ليس هو الذي يروى عنه بالعراق ، وكأنه رجل آخر قلبوا اسمه . وقال الحاكم : رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا إسناد صحيح . ورواه بني بن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن عن عائشة مرفوعا وهذا إسناد صحيح . ورواه بني بن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن عن عائشة مرفوعا وهذا إسناد صحيح . ورواه بني بن غلد في مسنده من رواية عاصم عن

هشام بن عروة مرفوعا، وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوى حديثه. قال الحافظ: وعاصم عندى هوابن عمر وهوضعيف، وهم من زعم أنه ابن سليان الأحول. وأخرجه ابن حبان في صحيحه والسراج في مسنده عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف. قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم، ولم يستدركه الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى. وقد قدمنا أنه أخرج له البخارى أيضا فهو على شرطهما لاعلى شرط مسلم فقط، وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي، ولا يصح في تسليمة واحدة شيء. وكذا قول ابن القيم إنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح.

وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحيهما والطبراني من حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يفصل بين الشفع والوتر » وقلم عقد صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال: باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى الحجرة وأنَّا فى البيت ، فيفصل بين الشفع والوتر بتسايمة يسمعناها » رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه إبراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ، ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا الحديث. وفي الباب عن سهل بن سعد عند ابن ماجه بلفظ ﴿ إِنْ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمُ سَلَّمُ تَسَلَّيْمَةً وَاحْدَةً تَلْقَاءً وجهه » وفى إسناده عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد . وقد قال البخارى : إنه منكر الحديث. وقال النسائي : متروك. وعن سلمة بن الأكوع عند ابن ماجه أيضا بلفظ (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى فسلم مرة واحدة ، وفى إسناده يحيى بن راشلـ البصري . قال : يحيى ليس بشيء . وقال النسائي : ضعيف . وعن أنس عند ابن أبي شيبة أن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم سلم تسليمة واحدة . وعن الحسن مرسلا أن النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة ، ذكره ابن أبي شيبة . وقال : حدثنا أبو خالد عن حميد قال : كان أنس يسلم واحدة . وحدثنا أبو خالد عن سعيد ابن مرزبان قال: صليت خلف ابن أبي ليلي فسلم واحدة، ثم صليت خلف على فسلم واحدة ، وذكر مثله عن أبي وائل ويحيي بن وثاب وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين والقاسم ابن محمد وعائشة وأنس وأبي العالية وأبي رجاء وابن أبي أوفى وابن عمر وسعيد بن جبير وسويد وقيس بن أبي حازم بأسانيده إليهم ، وذكر ذلك عبد الرزاق عن الزهري . قال الترمذي : ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة ، قال : وأصحّ الروايات عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى . وقد احتج بهذه الأحاديث المذكورة ههنا من قال بمشروعية تسليمة واحدة ، وقد قدمنا ذكرهم في الباب الأوَّل ، وقد اشتمل

حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر ، وسيأتى الكلام على ذلك فى بابه ، وكذلك يأتى الكلام فى صلاة الركعتين بعد الوتر .

باب فى كون السلام فريضة

1 – (قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهُ وَسَلَّمَ "وَ تَحْلَيلُهُا التَّسْلِيمُ "وَعَنَ وَهُمَّيْرِ بِنْ مُعَاوِيةً عَنِ الحَسَنِ بِنْ الحُرَّ عَنِ القاسِمِ بِنْ مُعَيْمِرَةً قالَ " أَخَذَ عِلَاقَمَةُ بِيلَهِ عَلَيْمَةً وَأَخَذَ بِيلَهِ وَاللهُ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيلَهِ عَبِيلًا الله فَعَلَيْمَةُ التَّشْهَدُّ فِي الصلاة الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهُ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيلَهِ عَبِيلًا الله فَعَلَيْمَةُ التَّشْهَدُّ فِي الصلاة عَمْ قال : إذا قُلْتَ هَذَا وَقَضَيْتَ هَذَا فَقَد " وَقَايَدت صَلاتِك ، إن شَنْت أن تَقُعُد فَاقَعُد " وَوَاه أَحْمَد وأبُو دَاوُد والدَّارَقُطْنَى تَقُومَ فَقُم " ، وإن شَنْت أن " تَقْعُد فَاقْعُد " » رَوَاه أَحْمَد وأبُو دَاوُد والدَّارَقُطْنَى وقال : الصحيح أن قوْلَه : إذا قضين هذا فقيد " وَقَد قضيت صلاتك ، من كلام ابن مسعود ، فصلة شبابة عن " رُهَا في وقيد اتَّفَقَ مَن " رَوَى تَشَهَّد ابن مَسعود ، وقي تَشَهَّد ابن مَسعود على حَذْفِه) .

الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « وتحليلها التسلم » هو من رواية على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وقد تقدم لفظه وذكر من خرّجه ، والكلام عليه في باب افتراض افتتاح الصلاة بالتكبير ، وهو من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التسليم ، لأن الإضافة في قوله وتحليلها تقتضى الحصر ، فكأنه قال جميع تحليلها التسليم : أي انحصر تحليلها في التسليم لاتحليل لها غيره ، وسيأتي ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم. وأما حديث ابن مسعود فقال البيهتي في الخلافيات إنه كالشاذ من قول عبد الله ، وإنما جعله كالشاذ لأن أكثر أصحاب الحسن بن الحرّ لم يذكر وا هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن علم الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن مأد كالدارقطني : وقد روى البيهتي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ «مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم ، إذا سلم الإمام فقم إن شئت » ي هذه الزيادة بلفظ «مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم ، إذا سلم الإمام فقم إن شئت » تا السلام فرضا ، وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه عنه أقال البيهتي : إن تعليم النبي صلى الله قال إلى توخر واية أبي الأحوص هذه عنه عنه أقال البيهتي : إن تعليم النبي صلى الله السلام فرضا ، وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه عنه عنه الله الله النبي النبي صلى الله السلام فرضا ، وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه عنه الله الله الميهي : إن تعليم النبي صلى الله

عليه وآله وسلم التشهد لابن مسعود كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك . وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب . وقال البيهةي في المعرفة : ذهب الحفاظ إلى أن هذا وهم من زهير بن معاوية . . وقال النووي في الخلاصة : اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى . وقد رواه عن الحسن بن الحرُّ حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن أبان ، فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك . والحديث يدل على عدم وجوب السلام . وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة والناصر ، وروى ذلك الترمذي عن أحمد وإسحق بن راهويه ، ورواه أيضا عن بعض أهل العلم . قال العراقي : وروى عن على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود . وذهب إلى الوجوب أكثر العترة والشافعي . قال النووي في شرح مسلم : وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. واحتجوا بحديث «تحليلها التسليم» وهولاينتهض للاحتجاجبه إلابعد تسليم تأخره عن حديث المسيء لما عرفناك في شرحه من أنه لايثبت الوجوب إلا بما علم تأخره عنه ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز بالإجماع لاسيما وقد ثبت في بعض الروايات ، ﴿ فَاذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَد تَمْتَ صِلَاتِكَ ﴾ كما قدمنا . إذا عرفت هذا تبين لك أن هذا الحديث لايكون حجة يجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره . ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب ، وحديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » أخرجه أبو داود والترمذي ، وقال : ليس إسناده بذاك القوى ، وقد اضطربوا في إسناده ، وإنما أشار لعدم قوَّة إسناده لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وقد ضعفه بعض أهل العلم . وقال النووي في شرح المهذِّب : إنه ضعيف باتفاق الحفاظ ، وفيه نظر ، فانه قد وثقه غير واحد ، منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري . وقال يعقوب بن سفيان: لابأس به وقال يحيى بن معين : ليس به بأس . وأما الاستدلال للوجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضا لاينتهض لذلك إلابعد تسليم تأخره لما عرفت ، على أنه أخص من الدعوى لأن غاية ما فيه أمر المؤتمين بالرد" على الإمام والتسليم على بعضهم بعضا ، وليس فيه ذكر المنفرد والإمام ، على أن الأمر بالردّ على الإمام صيغته غير صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للتمسك به على الوجوب. وأما اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره بإسقاط التحابُّ المذكور فيه فغير صحيح ، لأن التحاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يهجر ظاهره . وقد احتج المهدى فيالبحر بقوله تعالى - ويسلموا تسليا - وبقوله تعالى - فسلم ا - وهو غفلة عن سببهما . فان قال الاعتبار بعموم

اللفظ لانخصوص السبب لزمه إيجاب السلام فى غير الصلاة ، وقد أجمع الناس على عدم وجوبه . فان قال : الإجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة . قلنا سلمنا فحديث المسىء صارف عن الوجوب فى محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر .

باب فى الدعاء والذكر بعد الصلاة

إعنَّنْ ثَنَوْبانَ قالَ « كانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ إذاً انْصَرَفَ مِنْ صَلاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقالَ : اللَّهُمُ أَنْتَ السَّلامُ ، وَمَنْكَ السَّلامُ تَبَاركْتَ يا ذَا الجَلالَ وَالإكثرامِ » رَوَاهُ الجَماعَةُ للاَّ البُخارِيُّ) .

(قوله إذا انصرف) قال النووى: المراد بالانصراف السلام (قوله استغفر ثلاثا) فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا. وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم مع أنه مغفور له . قال ابن سيد الناس: هو وفاء بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر كما قال «أفلا أكون عبدا شكورا » وليبين للمؤمنين سنته فعلا كما بينها قولا في الدعاء والضراعة ليقتدى به في ذلك (قوله أنت السلام ومنك السلام) السلام الأول من أسماء الله تعالى والثاني السلامة (قوله تباركت) تفاعلت من البركة وهي الكثرة والنماء. ومعناه: تعاظمت إذ كثرت صفات جلالك وكمالك.

(قوله فى دبركل صلاة) بضم الدال على المشهور فى اللغة والمعروف فى الروايات قاله النووى. وقال أبوعمر المطرز فى كتاب اليواقيت: دبركل شىء بفتح الدال: آخر أوقاته من الصلاة وغيرها، قال: هذا هو المعروف فى اللغة، وأما الجارحة فبالضم. وقال الله ودى عن ابن الأعرابى: دبر الشيء بالضم والفتح: آخر أوقاته، والصحيح الضم كما قال النووى، ولم يذكر الجوهرى وآخرون غيره. وفى القاموس: الدبر بضمتين: نقيض القبل ومن كل شيء عقبه، وبفتحتين الصلاة فى آخر وقتها (قوله حين يسلم) فيه أنه ينبغى

أن يكون هذا الذكر واليا للسلام مقدما على غيره لتقييد القول به بوقت التسليم : والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة مرّة واحدة لعدم ما يدل على التكرار .

٣ - (وَعَن المُغيرَة بِن شُعْبَة (أَنَّ النَّبِيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلَّ صَلَاةً مَكْتُوبَة : لاإلَه َ إلاَّ اللهُ وَحَدْهَ لاشَرِيكَ لَهُ ، لَهُ اللَّهُ وَحَدْهَ لاشَرِيكَ لَهُ ، لَهُ اللَّلْكُ وَلَهُ الحَمَدُ ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَيَّء قَدَيرٌ ؛ اللَّهُمُ المانِع لِمَا أَعْطَيْتُ وَلا مُعْطِي لِمَا مَنَعْت ، ولا يَنْفَعُ ذَا الْجَدّ مِنْكَ الْجَدّ » مُتَّفَق عَلَيْه) .

(قوله في دبر) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله له الملك وله الحمد) قال الحافظ في الفتح: واد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة « يحيى ويميت وهو حيّ لايموت بيده الحير الي قدير » ورواته موثقون ، وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى انتهى (قوله ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ) قد تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع . والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة ، وظاهره أنه يقول ذلك مرّة ، ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة أنه كان يقول : الذكر المذكور ثلاث مرات. قال الحافظ في الفتح : وقد اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة « ولا راد لما قضيت » وهو في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بهذا الإسناد ، لكن حذف قوله « ولا معطى لما منعت ، ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر .

\$ - (وَعَنْ عَبْدُ الله بْنُ عُمْرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلِه وَسَلَّمَ (خَصْلُتَانَ لا يُحْصِيهما رَجُلُ "مُسْلُم " إلا " دَخَلَ الجَنَّةَ وَهُمَا يَسِيرً وَمَنَ " يَعْمَلُ بِهِما قَلَيلُ " : يُسَبِّحُ الله فَى دُبُرِ كُلِ صَلاة عَشْرًا ، وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا ، وَيُكَبِّرُهُ وَمَنْ يَعْمَدُ أَهُ عَشْرًا ، قَالَ : فَرَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى الله تُعلَيْه وآله وَسَلَّمَ يَعْقِدُهُ البِيدِهِ فَتَلْكُ خَمْسُونَ وَمَائَة " باللَّسَان ، وألف وخَمْسُمائة في الميزان ، وإذا أوى إلى فراشه سبَتَح وحمد وكتبر مائة مَرَّة ، فتلك مائة " باللِّسان ، وألف بالميزان » رواه ألخم شه وصحت أللر مذي) .

الحديث ذكره الترمذي في الدعوات ، وزاد فيه النسائي بعد قوله « وألف بالميزان » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « فأيكم يعمل في يوم وليلة ألفين وخسمائة سيئة ؟ قبل يا رسول الله وكيف لا يحصيها ؟ قال : إن الشيطان يأتي أحدكم وهو في صلاته يقول اذكر كذا اذكر كذا ، ويأتيه عند منامه فينيمه » (قوله خصلتان) هما المفسرتان بقوله في الحديث « يسبح الله » وبقوله « وإذا أوى إلى فراشه » (قوله يسبح الله في دبركل صلاة عشراً) ،

﴿ عَلَمُ أَنَ الْأَحَادِيثُ وَرَدْتُ بِأَعْدَادُ مُخْتَلَفَةً فِي النَّسْبَيْحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمَيْدُ وَسُنْشِيرِ هَهُنَا إِلَيْهَا . أما التسبيح فورد كونه عشراكما في حديث الباب، وحديث أنس عند الترمذي والنسائي، وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي . وعلى بن أبي طالب عند أحمد ، وأم مالك ﴿ لَانصارية عند الطبراني ، وورد ثلاثا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي ، وحديث أبي هريرة عند الشيخين ، وحديث أبي الدرداء عند النسائي . وورد خسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا . وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار . وورد ستا كما في بعض طرق حديث أنس . وورد مرّة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار . وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في الكبير ، وفي إسناده جهالة . وورد مائة كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهوضعيف. وأما التكبير فور دكونه أربعا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي ، وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأني الدرداء عند النَّسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبى ذرّ عند ابن ماجه ، ، وابن عمر عند النسائي ، وزيد بن ثابت عند النسائي . وعن عبد الله بن عمر ، وعند الترمذي والنسائي . وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين . وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة . وورد خمسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون . وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسبيح ، وعشرا كما في حديث الباب . وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلى وأم مالك عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار . ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم . وأما التحميد فورد كونه ثلاثا وثلاثين ، وخمسا وعشرين ، وإحدى عشرة ، وعشرا، ومائة كما في الأحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها . وكل ما ورد من هذه الأعداد فحسن إلا أنه ينبغي الأخذ بالزائد فالزائد(قوله فتلك خمسون ومائة باللسان) وذلك لأن بعد كل صلاة منالصلوات الحمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتكبيرة ، وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخسين ، وقد صرّح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ « ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشرًا ويكبر عشرًا ويحمد عشرًا ، فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة » ثم سأة، الحديث بنحو حديث عبد الله بن عمر (قوله وألف وخسمائة في الميزان) وذلك لأن الحسنة بعشر أمثالها ، فيحصل من تضعيف المائة والخمسين عشر مرات ألف وخسمائة ﴿ قُولُهُ وَأَلْفُ بِالْمِيرَانُ ﴾ لمثل ما تقدم . والحديث يدل على مشروعية التسبيح والتكبير

والتحميد بعد الفراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات . قال العراقي في شرح الترمذي : كان بعض مشايخنا يقول : إن هذه الأعداد الواردة عقب الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك إذا ورد لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص ، فزاد الآتي بها في أعدادها عمدا لا يحصل له ذلك الثواب الوارد على الإتيان بالعدد الناقص ، فلعل لتلك الأعداد حكمة وخاصية تفوت بمجاوزة تلك الأعداد وتعديها ولذلك نهى عن الاعتداء في الدعاء وفيا قاله نظر ، لأنه قد أتى بالمقدار الذي رتب على الإتيان به ذلك الثواب، فلا تكون الزيادة عليه مزيلة له بعد الحصول بذلك العدد الوارد . وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك ، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «من قال لاإله إلاالله وحده لاشريك له ، له الملك. وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك ، الحديث. ولمسلم من حديث أنى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من قال حين يصبح وحين يمسى سبحان الله و بحمده مائة مرّة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » وقد يقال إن هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص ، وأما الأذكار التي يعقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالتسبيح والتحميد والتكبير عقب الصلوات فقد يقال إن الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع التتابع بينه وبين ما بعده من الأذكار ، وربما كان لتلك الأعداد المتوالية حكمة خاصة ، فينبغي أن لايزاد فيها على العدد المشروع . قال العراقى ; وهذا محتمل لاتأباه النصوص الواردة في ذلك وفى التعبد بالألفاظ الواردة في الأذكار والأدعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم للبراء، « قل ونبيك الذي أرسلت » انتهى . وهذا مسلم في التعبد بالألفاظ ، لأن العدول إلى لفظ آخر لايتحقق معه الامتثال . وأما الزيادة فىالعدد فالامتثال متحقق لأن المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الأمر بها وكون الزيادة مغيرة له غير معقول . وقيل إن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمرالوارد أتى بالزيادة فقد حصل الامتثال ، وإن زاد بغير نية لم يعد ممتثلا. ٥ - (وَعَنَ سَعَد بِن أَبِي وَقَاصِ أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ بَنيه هَوُلاء الكلمات كَمَا يُعَلِّمُ المُعَلِّمُ الغِلْمَانَ الكِتابَةَ وَيَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَّيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ الصَّلاةِ : اللَّهُمُ ۚ إِنَّى أَعُوذُ بِكَ مِن ۗ البُّخْلِ ، وأَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُسُنِنِ ، وأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدُ إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ ، وأَعُوذُ بِكَ مِنْ فَتُنْتَةِ اللهِ نُيا ، وأَعُوذُ بِكَ مَنَ عَذَابِ القَـنْبِرِ ، رَوَاهُ اللهُ خَارِئَ ... وَالنِّرْمِذِيُّ وَصَحَحَهُ ﴾ .

(قوله من البخل) بضم الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وبفتحهما وبضمهما وبفتح الباء وإسكان الخاء ضد الكرم، ذكر معنى ذلك في القاموس، وقد قيده بعضهم في الحديث بمنع ما يجب إخراجه من المال شرعا أوعادة، ولاوجه له لأن البخل بما ليس بواجب من غرائز النقص المضادة للكمال، فالتعود منها حسن بلاشك، فالأولى تبقية الحديث على عمومه وترك التعرض لتقييده بما لادليل عليه (قوله والجبن) بضم الجيم وسكون الباء وتضم: المهابة للأشياء والتأخرعن فعلها، وإنما تعود منه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يؤدى إلى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصدع بالحق وإنكار المنكر، ويجر إلى الإخلال بكثير من الواجبات (قوله إلى أرذل العمر) هوالبلوغ إلى حد في الهرم يعود معه كالطفل في مخف العقل وقلة الفهم وضعف القوة (قوله من فتنة الدنيا) هي الاغترار بشهواتها المفضى إلى ترك القيام بالواجبات، وقد تقدم الكلام على ذلك في شرح حديث التعود من الأربع، لأن فتنة الدنيا هي فتنة الحيا (قوله من عذاب القبر) قد تقدم شرحه في شرح حديث التعود من الأربع أيضا، وإنما خص صلى الله عليه وآله وسلم هذه المذكورات بالتعود منها لأنها الأربع أيضا، وإنما خص صلى الله عليه وآله وسلم هذه المذكورات بالتعود منها لأنها من أعظم الأسباب المؤدية إلى الهلاك باعتبار ما يتسبب عنها من المعاصى المتنوعة.

٦ - (وَعَنَ ْ أَمْ سَلَمَةَ ﴿ أَنَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَشُولُ إِذَا صَلَّى الصَّبْحَ حِينَ يُسْلِّمُ : اللَّهُمُ إِنَى أَسْأَلُكَ عِلْما نَافِعا ، وَرِزْقا طَيّبا ، وَعَمَلاً مُتَقَبّلاً ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ ماجمَهُ) .

الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شبابة عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة عن مولى لأم سلمة عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الإسناد ورجاله ثقات لولاجهالة مولى أم سلمة، وإنما قيدالعلم بالنافع والرزق بالطيب والعمل بالمتقبل لأن كل علم لاينفع فليس من عمل الآخرة وربما كان من ذرائع الشقاوة، ولذا كان الذي صلى الله عليه وآله وسلم يتعود من علم لاينفع . وكل رزق غير طيب موقع في ورطة العقاب وكل عمل غير متقبل إتعاب للنفس في غير طائل . اللهم "إنا نعوذ بك من علم لاينفع ، ورزق لايطيب ، وعمل لايتقبل .

٧ - (وَعَنَ أَنِي أُمَامَةَ قَالَ ﴿ قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ ؟ قَالَ : جَوْثُ اللَّيْلِ الآخِرُ ، وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوباتِ » رَوَاهُ النَّرْمِيْدِيُّ) .

الحديث حسنه الترمذي و هو من طريق محمد بن يحيى الثقني المروزي عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة عنه صلى الله عليه و آله وسلم.

﴿ فيه تصريح بأن جوف الليل و دبر الصلوات المكتوبات من أوقات الإجابة . وقد أخرج مسلم من حديث جابرقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم يقول « إن فى الليل مساعة لايوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمرالدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه ، وذلك كل ليلة » فيمكن أن يقيد مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته كما في حديث جابر . وقد وردت أذكار عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف . منها حديث أبي أمامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ مِن قُرَّا آية الكرسي دبركل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، وزاد الطبراني « وقل هو الله أحد » . ومنها ما أخرجه أبو داو د والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبركل صلاة : « اللهم " ربنا وربّ كل شيء ، أنا شهيد أنك أنت الربِّ وحدك لأشريك لك ، اللهم ّ ربنا وربّ كل شيء أنا شهيد أن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك ، اللهم وبنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة ، اللهم ّ ربنًا وربّ كل شيء اجعلني مخلصًا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام ، اسمع واستجب الله أكبر الأكبر ، اللهم نور السموات والأرض ، الله أكبر الأكبر حسبي ونعم الوكيل الله أكبر الأكبر » وفي إسناده داود الطفاوى ، قال ابن معين: ليس بشيء . وأُخرج أبو داود من حديث على قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال « اللهم " اغفر لى ما قد مت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدّم وأنت المؤخر » وأخرجه الترمذي أيضا وقال : حديث حسن صحيح . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر « أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالمعوَّذات دبر كل صلاة » قال الترمذي : حديث غريب . وأخرج مسلم من حديث البراء أ أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة « ربّ قنى عذابك يوم تبعث عبادك » ٥ ومنها عند الطبراني في الأوسط بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة : اللهم ربّ جب يل وميكائيل وإسرافيل أعذني من حرّ النار وعذاب القبر ، ؟ ومنها عند أحمل والطبراني في الكبير بلفظ « اللهم " أصلح لي ديني ووسع لي في داري وبارك لى في رزقي » وعند الترمذي « سبحان ربك ربّ العزّة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين » وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد . وعند الطبراني « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته يمسح يمينه على رأسه ويقول : بسم الله الذي لاإله إلا هو الرحمن الرحيم ، اللهم "أذهب عني الهم" والحزن ، وعند النسائي التهليل مائة مرّة ، هذه الأذكاروردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها ، وورد عقب المغرب والفجر بخصوصهما عند أحمد والنسائي « من قال قبل أن ينصرف منهما

الله إلا الله وحده لاشريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ، ومحى عنه عشر سيئات ، وكان يومه في حرز من الشيطان ». وبعدهما أيضا «قبل أن يتكلم» عند أبي داود و ابن حبان في صحيحه « اللهم " أجرني من النار سبع مرات » وعقب صلاة الفجر عند التر مذي وقال : حسن صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم لاإله إلا الله وحده لاشريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه ، وحرس من الشيطان ، ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل » وأخرجه أيضا النسائي وزاد فيه « بيده الخير » وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال : قال رسول الله المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال : قال رسول الله يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب ، بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ، ويكتب له بها عشر حسنات ، ومحى عنه عشر يعفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ، ويكتب له بها عشر حسنات ، ومحى عنه عشر سيئات موبقات ، وكانت له بعدل عشر رقبات مومنات » وفي إسناده رشد بن سعد وفيه مقال سيئات موبقات ، وكانت له بعدل عشر رقبات مومنات » وفي إسناده رشد بن سعد وفيه مقال سيئات موبقات ، وكانت له بعدل عشر رقبات مومنات » وفي إسناده رشد بن سعد وفيه مقال

باب الانحراف بعد السلام وقدر اللبث بينهما واستقبال المأمومين

ا -- (عَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ «كان رَسُولُ الله صَلَى الله عَلَيه وآله وَسَلَم ، وَمَنْكَ السَّلام ، وَبَارَ كُنْتَ يَاذَا الجَلالِ وَالإَكْرَام » رَوَاه أَحْمَد وَمُسلِم "وَالنِّرْمِذِي وَابْن ماجَة) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الأول وساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية قيام الإمام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه . وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام للإمام في مكان صلاته بعد السلام . ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال « صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رضفة » ويويده أيضا ما سيأتي صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رضفة » ويويده أيضا ما سيأتي في باب لبث الإمام « أنه كان يمكث صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسيرا قبل أن يقوم في باب لبث الإمام « أنه كان يمكث صلى الله عليه وآله وسلم والمشروع . وقد عورض في باب لبث الإمام « أنه كان يمكن الإسراع بالقيام هو الأصل والمشروع . وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة ، وأنت خبير بأنه لاملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه ، لأن الامتثال يحصل بفعله بعدها ، سواء كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر ، نعم ماور د

مقيدا نحوقو له « وهوثان رجليه » ، وقوله «قبل أن ينصرف» كان معارضا: ويمكن الجمع بنون مشروعية الإسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان ، أو على ما عدا ما ورد متيد! بذلك من الصلوات ، أو على أن اللبث مقدار الإتيان بالذكر المقيد لاينافي الإسراع ، فان اللبث مقدار ماينصرف النساء ربما اتسع لأكثر من ذلك .

٢ - (وَعَنْ تَسْمُرَةَ قَالَ ﴿ كَانَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى

صَلاةً أَقْبُلَ عَلَمَيْنَا بِوَجْهِهِ ﴾ رَوَاهُ البُّخارِيُّ ﴾ .

٣ - (وَعَن ِ الْبَرَاءِ بِنْ عَازِبِ قَالَ ۗ ﴿ كُنْنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّمَ أَحْبَبُنا أَنَّ نَكُونَ عَن يَمِينِهِ فَيُقْبِلُ عَلَيْنا بِوَجْهِهِ » رَوَاهُ مُسُلَّمٌ وَأَبُّودَ اوْدَ).

الحديث الأوَّل ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ ، وذكره في الجنائز مطوَّلا ، وهو يدل على مشروعية استقبال الإمام للمؤتمين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لمله يشعر به لفظ كان كما تقرّر في الأصول. قال النووى: المختار الذي عليه الأكثرون والمحققين من الأصوليين أن لفظة كان لايلزمها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعل ماض تدلُّ على وقوعه مرَّة انتهى. قيل والحكمة في استقبال المؤتمين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه ، وعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاحية للتعليم والموعظة . وقيل الحكمة أن يعرف الداخل انقضاء الصلاة ، إذ لو استمرّ الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً . وقال الزين بن المنير : استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحقُّ الإمامة فاذا انقضت الصلاة زال السببو استقبالهم حينئذ برفع الخيلاء والترفع على المأمومين. والحديث الثانى يدل على أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من فى جهة الميمنة . ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤتمين ، وتارة يستقبل. أهل الميمنة ، أو يجعل حديث البراء مفسرا لحديث سمرة ، فيكون المراد بقوله « أقبل علينا » أى على بعضنا ، أو أنه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلي في جهة اليمين . وفي الباب عن زيد بن خالد الجهني قال « صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بِالْحُديبية على أثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف أقبل على الناس » الحديث أخرجه البخارى ، والمراد بقوله « انصرف » أي من صلاته أو مكانه ، كذا قال الحافظ وهو على على التفسير الأوَّل من أحاديث الباب ، وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم . ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال « أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة إلى شطر الليل ثم خرج علينا فلما صلى أقبل علينا بوجهه ٣ ٤ - ﴿ وَعَـن ۚ يَزِيد َ بِنِ الْأَسْوَدِ قَالَ : حَجَجَيْنا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ ۖ

الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والترمذي وقال: حسن صحيح لكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجته فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف » ثم ذكروا قصة الرجلين ، وفي إسناده جابر بن يزيد بن الأسود السوائي عن أبيه ، روى عنه يعلى بن عطاء . قال ابن المديني : لم يرو عنه غيره وقد وثقه النسائي « قوله فاستقبل الناس بوجهه » فيه دليل على مشروعية ذلك ، وقد تقدم الكلام فيه (قوله وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا) لفظهما عند الترمذي وأبي داود والنسائي « فلما فضي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف إذا هوبرجلين في أخرى القوم لم يصليا معه ، فقال : على جمما ، فجيء بهما ترعد فرائصهما ، فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا : فلا تسول الله إنا كنا صلينا في رحالنا ، قال : فلا تفعلا ، إذا صليتها في رحالكما ثم أتيتها مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة » وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجماعة مفردا لغة قليلة ، ومنه هو أحسن الفتيان وأجمله .

إن الأمور إذا الأحداث دبرها دون الشيوخ ترى فى بعضها خللا (قوله فوضعتها إما على وجهى أو صدرى) فيه مشروعية التبرّك بملامسة أهل الفضل التقرير النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك ، وكذلك قوله « ثم ثار الناس يأخذون إلى يسحون بها وجوههم » .

ه - (وَعَنَ أَبِي جُحَيَيْفَةَ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآله

وَسَكِمْمَ بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبَطْحَاءِ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ صَلَّى الظهر رَكَعْتَ بِنِ وَالعصر ركعتَ بِنَ وَبَيْنَ يَدَيَهُ عَنْزَةٌ تَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا المَرَاةُ وَقَامَ النَّاسُ فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَ يَدَيهُ فَيَمَ سُحُونَ بِهَا وَجُوهُمَهُمْ ، قَالَ : فَأَخَذَ تُ بِيلَدِهِ فَوَضْعُ مُهَا عَلَى وَجَهِي ، فَاذَا هِي أَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وأطيب را يُحَةً مِنَ المِسْكَ » رَوَاهُ أَهْمَدُ والبُخارِيُ) .

الحديث أخرجه البخارى مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ، ذكره في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الأحمر في أوائل كتاب الصلاة وفي الأذان وفي أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين (قوله إلى البطحاء) يعني بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح وقوله بالهاجرة يستفاد منه أنه جمع جمع تقديم ، ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين: أي بعد دخول وقتها (قوله عنزة) هي الحربة القصيرة (قوله تمر من ورائها المرأة) فيه متمسك لمن قال: إن المرأة لاتقطع الصلاة ، وسيأتي الكلام على ذلك (قوله فيمسحون بها متمسك لمن قال : إن المرأة لاتقطع الصلاة ، وسيأتي الكلام على ذلك (قوله فيمسحون بها لأن قيام الناس إليه لايستلزم أنه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقباله للمصلين .

باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال

١ – (عَنْ ابْن مَسْعُود قال : « لا يَجْعَلَن أَحَدُ كُمْ الشَّيْطان شَيْئا مِن وَ صَلاتِه يَرَى أَن حَقَّا عَلَيْه أَن الإيَنْصَرِف إلا عَن يَمينه ، لَقَد وأيث رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْه وآله وسَلَم كَثَيرًا يَنْصَرِفُ عَن يَسَارِه _ وف لَفْظ وأكثر أنصرافه عَن يَسَارِه » رَوَاه الجماعة إلا الترمذي).

٢ - (وَعَن ْأنَس قالَ «أَكْتَرُ مَا رأيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ يَنْصَرِفُ عَن "يَمنِه » رَوَاه مُسْلِم " وَالنَّسَائي ") .

٣ - (وَعَنَ ْ قَبِيصَةَ بَنْ هِلْبِ عَن ْ أَبِيهِ قَالَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَالِهِ وَعَلَى شَهِلِهِ ﴾ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكُومُنَّا فَيَنَصْرِفُ عَن ْ جَانَبَيْه بَمِيعا على يَمينِه وَعلى شَهالِهِ ﴾ وَقَالَ أَبُو دَ اوْدَ وَ ابْن ُ مَاجَه ْ وَ التّرْمَذِي ، وَقَالَ : صَحَ الْأَمْرَانِ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) .

الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البرّ في الاستيعاب ، وذكره عبد الباقي ابن قانع في معجمه من طرق متعدد "ة ، وفي إسناده قبيصة بن هلب ، وقد رماه بعضهم بالجهالة ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف حجة على من لم يعرف . وفي الباب عن

عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم ينفتل عن يمينه وعن يساره فى الصلاة » (قوله فى الحديث الأوَّل شيئًا من صلاته) فى رواية مسنمي جزء من صلاته « (قوله يرى) بفتح أوّله: أى يعتقد ويجوز الضمّ : أى يظن " (قوله إنَّ حقا عليه) هو بيان للجعل في قوله ليجعلن ﴿ قوله أن لاينصرف) أي يرى أن عدم الانصراف حقّ عليه . وظاهر قوله في حديث ابن مسعود « أكثر انصرافه عن يساره » . وقوله في حديث أنس « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه » المنافاة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل التفضيل. قال النووى : و يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين . قال الحافظ : ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة فى المسجد ، لأن حجرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ماسوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجَل وأكثر ملازمة للنَّبيّ صلى الله عليه وآلهـ وسلم ، وأقرب إلى مواقفه فىالصلاة من أنس ، وبأن فىإسناد حديث أنس من تكلم فيه وهر السدى ؛ وبأن حديث ابن مسعود متفق عليه ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال ، لأن حجرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم. قال : ثم ظهر لى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حالة الصلاة ، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لايختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحبُّ الانصراف إلى جهة حاجته ، لكن قالوا : إذا استوت. الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرّحة بفضل التيامن. قال ابن المنير: فيه أن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبتها ، لأن التيامن مستحبٌّ في كل شيء ، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدو ا وجوبه أشار إلى كراهته . قال الترمذي بعد أن ساق حديث هلب : وعليه العمل عند أهل العلم ؛ قال : ويروى عن على أنه قال : إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه ، وإن كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره ،

باب لبث الإمام بالرجال قليلا ليخرج من صلى معه من النساء

 يَسَيِرًا قَبَلُ أَنْ يَقُوم ، قالَتْ : فَنُرَى وَاللهُ أَعْلَمَ أَنَ ۚ ذَلكَ كَانَ لِكَمَى يَنْصَرِفَ طَالنَّسَاءُ قَبَلُ أَنْ يُلدُ رِكَمَهُ أَنَّ الرَّجَالُ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُّخَارِيُّ) .

الحديث فيه أنه يستحبّ للإمام مراعاة أحوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد يفضى إلى المحظور واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ، ومقتضى التعليل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط لايستحبّ هذا المكث ، وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة « أنه صلى الله عليه آله وسلم كان إذا سلم لايقعد إلا قدر ما يقول: اللهم "أنت السلام » الحديث المتقدم ، وقد تقدم الكلام في ذلك . وفي الحديث أنه لابأس بحضور النساء الجماعة في المسجد (قوله فنرى) بضم النون أي نظن .

باب جواز عقد التسبيح باليد وعده بالنوى ونحوه

۱ – (عَنْ بُسَدْيرة وكانت مِنَ المُهاجِرات قالت : قال َ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ مُسْتَنَظَقَاتُ وَاللهُ عَمْدُ وَاللهُ مُسْتَنَظَقَاتُ وَاللهُ عَمْدُ وَاللهُ مَسْتَنَظَقَاتُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ وَاللهُ مَدُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَا

٢ – (وَعَن سَعَد بن أَبِي وَقَاص ﴿ أَنَّه مُ دَحَلَ مَعَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وَلَه وَسَلّمَ عَلَى امْرأة و بَيْنَ يد يها نَوَى أَوْ حَصَى تُسَبّح به ، فقال : أخسر كُ يَها هُو أَيْسَر عَلَيك من هذا أَوْ أَفْضَل : سُبْحان الله عدد ماخلَق في السّماء ، وَسَبُحان الله عدد ما بَيْنَ في السّماء ، وَسَبُحان الله عدد ما بَيْنَ في الأرض ، وَسَبُحان الله عدد ما بَيْنَ ذلك ، وَالحَمْدُ لله ذلك ، وَسَبُحان الله عدد ما هُو خالَق ، والله أَكْبَر مثل ذلك ، والمحقول ولا قُوَّة إلا بالله مثل ذلك ، والمدار الله عدد ما هُو خالَق ، والاحتول ولا قُوَّة إلا بالله مثل ذلك ، والمدار الله عدد ما هُو خالَق ، والله أَوْل ولا قُوَّة إلا بالله مثل ذلك ، والمدار الله عدد ما هُو خالَق ، والله أَوْل ولا قُوَّة إلا بالله مثل ذلك ، والمدار الله عدد ما هو المدار الله الله عدد ما هو الله أَوْل والله والله أَوْل والله أَوْل والله والله والله أَوْل والله أَوْل والله والله والله والله والله أَوْل والله والله والله والله والله أَوْل والله و

٣ - (وَعَن ْ صَفَيِنَة قَالَت ْ (دَخَلَ عَلَي أَرَسُول ُ الله صَلَمَى الله عَلَيه وآله وَسَلَم وَبَينَ يَدَى أَرْبَعَة ُ آلاف نَوَاة أَسُبَع ُ بِها ، فَقَالَ : لَقَد ْ سَبَع ْ بَهَ الله وَسَلَم وَبَينَ يَدَى أَرْبَعَة ُ آلاف نَوَاة أَسُبَع بِها ، فَقَالَ : لَقَد ْ سَبَعْت بِهِ أَا فَقَالَ تَ : عَلِم فَقَالَ : قُلُولَى : الله عَلَم فَقَالَ : قُلُولَى : مَبُعْانَ الله عَدَدَ خَلَقه ، رَوَاه ُ التَّرْمُذَى أَن ،

أما الحديث الأوّل فأخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي : غريب لانعوفه إلا من حديث العانى بن عثمان ، وقد صحح السيوطي إسناد هذا الحديث . وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا

النسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وصححه وحسنه الترمذي : وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضا الحاكم و صححه السيوطي . والحديث الأوَّل يدلُّ على مشروعية عقد الأنامل بالتسبيح : وقد أخرج أبوداود والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمرو أنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقد التسبيح » زاد في رواية لأبي داود وغيره « بيمينه » وقد علل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بأن الأنامل مسئولات مستنطقات : يعنى أنهن يشهدن بذلك فكان عقدهن التسبيح من هذه الحيثية أولى من السبحة والحصى. والحديثان الآخران يدلان على جواز عد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسبحة لعدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمرأتين على ذلك وعدم إنكاره والإرشاد إلى ماهوأفضل لاينافى الجواز . وقد وردت بذلك آثار؛ فني جزء هلال الحفار من طريق معتمر بن سليان عن أبي صفية مولى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يوضّع له نطع و يجاء بز نبيل فيه حصى فيسبح به إلى نصف النهار ثم يرفع ، فإذا صلى أتى به فيسبح حتى يمسى . وأخرجه الإمام أحمد في الزهد قال : حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن أمه قالت : رأيت أبا صفية رجلا من أصحاب النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا ، قالت : فكان يسبح بالحصى . وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الديلمي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى. وقال ابن سعد في الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى ، أخبرنا إسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسينُ بن على بن أبي طالب أنها كانت تسبح بخيط معقود فيه . وأخرج عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يسبح. وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال : كان لأبي الدرداء نوى من العجوة في كيس ، فكان إذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بهن ّحتى ينفذهن ّ. وأخرج ابن سعد عن أبى هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع . وأخرج الديلمي في مسند الفرد وس من طريق زينب بنت سليمان بن على عن أم الحسن بنت جعفر عن أبيها عن جد ها عن على وضي الله عنه مرفوعا « نعم المذكر السبحة ». وقد ساق السيوطي آثارا في الجزء الذي سماه « المنحة فى السبحة » وهو من جملة كتابه المجموع فى الفتاوى ، وقال فى آخره : ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عد الذكر بالسبحة ، بل كان أَكْثَرُ هُمْ يَعْدُونُهُ بَهَا وَلَا يُرُونُ ذَلْكُ مُكْرُوهَا انتهى . وفي الحديثين الآخرين فائدة جليلة وهي أنْ الذكر يتضاعف ويتعدُّد بعدد ما أحال الذاكر على عدده وإن لم يتكرُّر الذكر في نفسه ، فيحصل مثلا على مقتضي هذين الحديثين لمن قال مرّة واحدة سبحان الله عدد . كل شيء من التسبيح ما لايحصل لمن كرَّر التسبيح ليالي وأياما بدون الإحالة على عدد ، وهذا ما يشكل على القائلين إن الثواب على قدر المشقة ، المنكرين للتفضيل الثابت بصرائح الأدلة . وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم و من فطر صائمًا كان له مثل أجره ، ومن عزّى مصابا كان له مثل أجره ، بأجوبه متعسفة متكلفة .

أبواب ما يبطل الصلاة وما يكره ويباح فيها

باب النهي عن الكلام في الصلاة

1 - (عَنْ زَيْد بِنْ أَرْقَمَ قَالَ : كُنْنَا نَتَكَلَّمُ فَى الصَّلَاةِ يَكُلِّمُ الرَّجُلُ مَنْنَا صَاحْبَهُ وَهُو َ إِلَى جَنْبِهِ فَى الصَّلَاةِ حَتَى نَزَلَتْ وَقُومُوا لِلَهِ قَانِتِينَ وَأَمُونَا مِنَا صَاحْبَهُ وَهُو أَلِى جَنْبِهِ فَى الصَّلَاةِ حَتَى نَزَلَتْ وَقُومُوا لِلَهِ قَانِتِينَ وَأَمُونَا مِنَا صَاحْبَهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ فَى الصَّلاةِ) . كُنْنَا نَتَكَلَّمُ خَلَف رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ فَى الصَّلاةِ) .

الحديث قال الترمذي : حسن صحيح . وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين ، وعن عمار عند الطبراني ، وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضا ، وعن أبي سعيد عند البزار ، وعن معاوية بن الحكم وابن،مسعود وسيأتيان . والحديث يدل على تحريم الكلام فىالصلاة . لاخلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامدا عالما فسدت صلاته. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامدا وهو لايريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة : واختلفوا في كلام الساهي والجاهل . وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سوّوا بين كلام الناسي والعامد والجاهل ، وإليه ذهب الثورى وابن المبارك ، حكى ذلك الترمذي عنهما ، وبه قال النخعي وحماد بن أبي سلمان وأبوحنيفة ، وهو إحدى الروايتين عن قتادة ، وإليه ذهبت الهادوية . وذهب قوم إلى الفرق بين كلام الناسي والجاهل ، وبين كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير ؛ ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقتادة في إحدى الروايتين عنه ، وحكاه الحازمي عن عمرو بن دينار . وممن قال به مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر ، وحكاه الحازمي عن نفر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الحجاز وأكثر أهل الشام . وعن سفيان الثورى وهو إحدى الروايتين عنه . وحكاه النووى فى شرح مسلم عن الجمهور ٥ استدل " الأولون بحديث الباب وسائر الأحاديث المصرّحة بالنهى عن التكلم في الصلاة ، وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي والجاهل : واحتجّ الآخرون لعدم فساد صلاة الناسي أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو وبني عليه كما في حديث ذى اليدين ، وبما روى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة « أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة ناسيا فبني على ما صلى » وبحديث « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان » الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدار قطني والطبراني والبيهتي والحاكم بنحو هذا اللفظ. واحتجوا لعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية بن الحكم الذي سيأتي ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالإعادة . وأجيب عن ذلك بأن عدم حكاية الأمر بالإعادة لايستلزم العدم ، وغايته أنه لم ينقل إلينا فيرجع إلى غيره من الأدلة ، كذا قيل . ويجاب أيضا عن الاستدلال بحديث « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان » أن المراد رفع الإثم لاالحكم ، فإن الله أوجب في قتل الخطأ الكفارة على أن الحديث مما لاينتهض للاحتجاج به . وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من التلخيص . ويجاب عن الاحتجاج بحديث ذي اليدين بأن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وقع وهو غير متصل ، وبناؤه على ماقد فعل قبل الكلام لايستلزم أن يكون ماوقع قبله منها (قوله في الحديث حتى نزلت _ وقوموا لله قانتين -) فيه إطلاق القنوت على السكوت . قال زين الدين في شرح الترمذي : وذكر ابن العربي أن له عشرة معان ، قال : وقد نظمتها في بيتين بقولى :

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد مزيدا على عشر معانى مرضيه دعاء خشوع والعبادة طاعة إقامتها إقسرارنا بالعبوديه سكوت صلاة والقيام وطوله كذاك دوام الطاعة الرابح الفيه

(قوله ونهينا عن الكلام) هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وإنما زادها مسلم وأبو داود. وقد استدل بزيادتها على مسألة أصولية. قال ابن العربى: قوله أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام يعطى بظاهره أن الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضدة ، والكلام على ذلك مبسوط فى الأصول. قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لأن زيدا مدنى ، وقد أخبر أنهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة إلى أن نهوا ، انتهى ، ويؤيد ذلك أيضا اتفاق المفسرين على أن قوله تعالى وقوموا لله قانتين - نزلت بالمدينة ، ولكنه يشكل على ذلك حديث ابن مسعود الآتى بعد هذا ، فإن فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام ، وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة . وقد أجاب عن ذلك ابن حبان في صيحه فقال : توهم من لم يطلب العلم من مظانه أن نسخ أجاب عن ذلك ابن حبان في صيحه فقال : توهم من لم يطلب العلم من مظانه أن نسخ لكلام في الصلاة كان بالمدينة ، قال يصلى المسلمون بمكة في إباحة المكلام في السلمون بمكة في إباحة المكلام في السلمون بمكة في إباحة المكلام في السلمون بمكة في إباحة المكلام في الصلاة لهم ، فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة ، فحكى زيد ما كانوا عليه لأن زيدا حكى ما لم يشهده في الصلاة ، وهذا الجواب يرد ، قول زيد المتقد م «كنا نتكلم في الصلاة كم ، فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة ، فحكى زيد ما كانوا عليه لأن

خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأيضا قد ذكر ابن حبان نفسه أن نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلات سنين ، وإذا كان كذلك فلم يكن الأنصار حينئذ قد صلوا ولا أسلموا ، فان إسلام من أسلم منهم كان حين أتى النفر الستة من الخزرج عند العقبة ، فدعاهم إلى الله فـآمنوا ، ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلا فبايعوه وهي بيعة العقبة الأولى ، ثم جاءوا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ، ثم هاجر إليهم في شهر ربيع الأوَّل ، فكان إسلامهم قبل الهجرة بسنتين وثلاثة أشهر. وأجاب العراقي عن ذلك الإشكال بأن الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله « إن في الصلاة لشغلا » فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتهادا قبل نزول الآية . قال : وأما الرواية التي فيها « إن الله قد أحدث من أمر ه أن لانتكلم في الصلاة » فلا تقاوم الرواية الأولى للاختلاف في راويها ، وعلى تقدير ثبوتها فلعله أوحي إليه ذلك بوحي غير القرآن ، وفيه أن الترجيح فرع التعارض ، ولا تعارض لأن رواية « أن لاتتكلموا » زيادة ثابتة من وجه معتبر كما سيأتي فقبولها متعين . وأما الاعتذار بأنها بوحي غير قرآن ، فذلك غير نافع لأن النزاع فى كون التحريم للكلام فى مكة أو فى المدينة لافى خصوص أنه بالقرآن . ومن جملة ما أجيب به عن ذلك الإشكال أن زيد بن أرقم ممن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة إلا حين نزول الآية ، ويرد وله في حديث الباب « يكلم الرجل منا صاحبه » وأن ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ومن المعلوم أن تكليم بعضهم بعضا فىالصلاة لايخفى عليه لأنه يراهم من خلفه كما صحّ عنه . ومن الأجوبة أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيح ثم نسخت الإباحة بالمدينة . ومنها حمل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة وحديث زيد على تحريم سائر الكلام . ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير إليه، لأنه حكى فيه حديث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب. ومنها أن زيد بن أرقم أراد بقوله « كنا نتكلم في الصلاة _ الحكاية عمن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ، ذكر معنى ذلك ابن حبان و هو بعيد .

٧ - (وَعَن ابْن مَسْعُود قال ﴿ كُنْنَا نُسَلِّم على النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْه وَآلِه وَسَلَّمَ وَهُوَ فَى الصَّلاة قَيرُدُ عَلَيْنا ؛ فَلَمَّا رَجَعْنا مِن عِنْد النَّجاشي سَلَّمْنا عَلَيْه فَلَمْ يَرُدُ عَلَيْنا ، فَقُلُنا : يارَسُولَ الله كُنْنَا نُسَلِّم عَلَيْكَ فَ الصَّلاة وَسَلَّم وَلَيْه وَفُرُوايَة ﴿ كُنَا الله عَلَيْك وَ الصَّلاة وَسَلَّم وَلَيْه وَفُرُوايَة ﴿ كُنَا الله عَلَيْه وَفُرُوايَة ﴿ كُنَا الله عَلَيْه وَلَا إِنَّ فَى الصَّلاة لَشَعْلاً ﴾ مُتَقَفَق عَلَيْه وفرواية ﴿ كُننا فَى الصَّلاة وَسَلَم الله عَلَيْه والله وسَلَم إذْ كُننًا بِمَكَّة قَبْلَ أَنْ نَاتِي

أَرْضَ الْحَبَشَة ؛ فَلَمَنَا قَدِمِنْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَة أَتَيَنْنَاهُ فَسَلَمَ مَنْا عَلَمُهُ فَلَمَ يَوُدُ ، فَأَخَذَنِي مَا قَرُبَ وَمَا بَعَدُ حَتَى قَضَوا الصَّلَاة ، فَسَأَلْتُهُ فَقَال : إِنَّ اللهَ الْحَدثُ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لانَةَ كَلَمَ فَالصَلاة وَأَهُ أَحْدثُ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لانَةَ كَلَمَ فَالصَلاة وَوَاهُ أَحْدثُ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لانَةَ كَلَمَ فَالصَلاة وَوَاهُ أَحْدَثُ مِنْ أَمْرِهِ وَالنَّسَائَى) ،

الرواية الثانية أخرجها أيضا أبو داود وابن حبان في صحيحه (قوله فلم يرد") هو يرد" على من قال بجواز رد" السلام في الصلاة لفظا ، وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة (قوله لشغلا) ههنا صفة محذوفة ، والتقدير : لشغلا كافيا عن غيره من الكلام أو مانعا من الكلام (قوله ما قرب وما بعد) لفظ أبي داود وابن حبان « ما قدم وما حدث » والمراد من هذا اللفظ ولفظ الكتاب اتصال الأحزان البعيدة أو المتقدمة بالقريبة أو الحادثة لسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم لرد" السلام عليه (قوله أن لانتكلم في الصلاة) لفظ أبي داود وغيره «أن لاتكلموا في الصلاة » وزاد «فرد" على "السلام » يعني بعد فراغه من وقد استدل به على أنه يستحب لمن سلم عليه في الصلاة أن لايرد "السلام إلا بعد فراغه من الصلاة ، وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنجعي والثوري . قال ابن رسلان : ومذهب السافعي والجمهور أن المستحب أن يرد "السلام في الصلاة بالإشارة ، واستداوا بما أخرجه الشافعي والبرمذي وحسلم وهو يصلي فسلمت عليه ، فرد "إشارة »قال الراوي عنه : ولا أعلمه إلا قال أو اله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه ، فرد "إشارة »قال الراوي عنه : ولا أعلمه إلا قال «إشارة بأصبعه » وسيأتي الكلام على هذا في باب الإشارة في الصلاة لرد "السلام .

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهني (قوله فرماني القوم بأبصارهم) أي نظروا إلى بأبصارهم نظر منكر و لذلك استعير له الرمى (قوله و اثكل أماه) « و ا » حرف للندبة ، و ثكل بضم المثلثة وأسكان الكافوبفتحهما جميعا لغتان كالبخلو البخلحكاهما الجوهري وغيره: وهو فقدان المرأة ولدها وحزنها عليه لفقده ، وقوله أماه بتشديد الميم وأصله أمّ زيدت عليه ألف الندبة لمدّ الصوتوأردفت بهاء السكت ، وفي رواية أبي داود « أمياه » بزيادة الياء وأصله أمى زيدت عليه ألف الندبة لذلك (قوله على أفخاذهم) هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه شيء في صلاته للرجال والتصفيق للنساء؛ ولا يقال إن ضرب اليد على الفخذ تصفيق ، لأن التصفيق إنما هو ضرب الكفّ على الكفّ أو الأصابع على الكفّ . قال القرطبي : ويبعد أن يسمى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصفقا ، ولهذا قال : فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، ولوكان يسمى هذا تصفيقا لكان الأقرب فى اللفظ أن يقول يصفقون لاغير (قوله لكني سكت) قال المنذرى : يريد لم أتكلم لكني سكت وورود لكن هنا مشكل لأنه لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرَّك ، أو ضدَّ له نحو ما هو أبيض لكنه أسه د . و يحتمل أن يكون التقدير هنا ، فلما رأيتهم يسكتوني لم أكلمهم لكني سكت ، فيكون الاستدراك لرفع ما توهم ثبوته مثل ما زيد شجاعا لكنه كريم ، لأن الشجاعة والكرم لايكادان يفترقان ، فالاستدراك من توهم نفي كرمه ، ويحتمل أن يكون لكن هنا للتوكيد نحو : لو جاءني أكرمته لكنه لم يجي فأكلت لكن ما أفادته لو من الامتناع ، وكذا في الحديث أكدت لكن ما أفاده ضربهم من ترك الكلام (قوله فبأبى وأمى) متعلق بفعل محذوف تقديره أفديه بأبى وأمى (قوله ماكهرني) أي ما انتهرني ، والكهر : الانتهار قاله أبوعبيد . وقرأ عبد الله بن مسعود _ فأما اليتيم فلا تكهر _ وقيل الكهر : العبوس في وجه من ثلقاه (قوله إن هذه الصلاة) يعنى مطلق الصلاة فيشمل الفرائض وغيرها (قوله لايصلح فيها شيء من كلام الناس) في الرواية الأخرى « لا يحل " » استدل " بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أم لا، وسواء كان لمصلحة الصلاة أوغيرها، فاناحتاج إلى تنبيه أو إذن لداخل سبحالرجل وصفقت المرأة ، وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف. وقالت طائفة منهم الأوزاعي إنه يجوز الكلام لمصلحة الصلاة ، واستدلوا بحديث ذي اليدين . وكلام الناس المذكور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس ، والظاهر أن المراد به ههنا الثاني بشهادة السبب (قوله إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن) هذا الحصر يدل مفهومه على منع التكلم في الصلاة بغير الثلاثة ، وقد تمسكت به الطائفة القائلة بمنع الدعاء في الصلاة بغير ألفاظ القرآن من الحنفية والهادوية. ويجاب عنهم بأن الأحاديث المثبتة لأدعية وأذكار مخصوصة في الصلاة

خصصة لعموم هذا المفهوم، وبناء العام على الخاص متعين لاسيا بعد ماتقرر أن بحريم الحلام كان بمكة كما قدمنا، وأكثر الأدعية والأذكار في الصلاة كانت بالمدينة، وقد خصصواهذا المفهوم بالتشهد فما وجه امتناعهم من التخصيص بغيره، وهذا واضح لايلتبس على من له أدنى نظر في العلم، ولكن المتعصب أعمى، وكم من حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقابلتها وجعلوه معارضا لها ورد وها به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم إن سلم التعارض. قاله المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وأن القراءة فرض، وكذلك التسبيح والتحميد، وأن تشميت العاطس من الكلام المبطل، وأن من فعله جاهلا لم تبطل صلاته حيث لم يأمر بالإعادة انتهى.

باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل

ا - (عَن أَبِي هُورَيَرَةَ قَالَ (قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلاةِ وَقُصْمنا مَعَهُ ، فَقَالَ أَعْرا بِي وَهُو فِي الصَّلاةِ : اللَّهُمُ الرَّحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلا تَرْحَمُ مَعَنا أَحَدًا ؛ فلَمَّا سلَّمَ النَّبِي صلَّى الله عَلَيهُ وآله وَسلَّمَ قالَ للأعْرابي : لقَد تَحَجَرْت واسعا ، يريد رحمة الله » رواه أَهْمَد والبُخارِي وأبئو داود والنسائي).

الحديث أخرجه أيضا مسلم (قوله تحجرت واسعا) أى ضيقت ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون إخوانك من المسلمين «هلا سألت الله لك ولكل المومنين وأشركتهم فى رحمة الله تعالى التى وسعت كل شيء » وفى هذا إشارة إلى ترك هذا الدعاء والنهى عنه ، وأنه يستحبّ الدعاء لغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما. واستدل به المصنف على أنها لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلا لعدم أمر هذا الداعى بالإعادة (قوله يريد رحمة الله) قال الحسن وقتادة : وسعت فى الدنيا البر والفاجر ، وهى يوم القيامة للمتقين خاصة ، جعلنا الله ممن وسعته رحمته فى الدارين .

باب ماجاء في النحنحة والنفخ في الصلاة

ا - (عَنَ على قالَ «كانَ لى مِن رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ مَدَ خَلَانَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وكُنْتُ إِذَا دَخَلَتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّى يَتَنَحَنْنَحُ لَى ،
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ وَالنَّسَائَىُ مِعَنْنَاهُ) ،

الحديث صححه ابن السكن ، وقال البيهتى : هذا مختلف فى إسناده و متنه . قيل سبح ، وقيل تنحنح ومداره على عبد الله بن نجى . قال الحافظ: واختلف عليه فيه ؛ فقيل عن على " ، وقيل عن أبيه عن على " ، قال البخارى : فيه نظر ، وضعفه غيره ، ووثقه النسائى وابن حبان . وقال يحيى بن معين : لم يسمعه عبد الله من على "بينه وبين على "أبوه . والحديث يدل " على أن التنحنح فى الصلاة غير مفسد ، وقد ذهب إلى ذلك الإمام يحيى والشافعى وأبو يوسف كذا فى البحر . وروى عن الناصر " ، وقال المنصور بالله : إذا كان لإصلاح الصلاة لم تفسد به . وذهب أبو حنيفة ومحمد والهادوية إلى أن التنحنح مفسد ، لأن الكلام لغة ما تركب من حرفين وإن لم يكن مفيدا . ورد " بأن الحرف ما اعتمد على خرجه المعين ، وليس فى التنحنح اعتماد . وقد أجاب المهدى عن الحديث بقوله لعله قبل نسخ الكلام ، ثم دليل التحريم أرجح للحظر ، وقد عرفناك أن تحريم الكلام كان بمكة ، والاتكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها إلا مجرد الترجى من دون علم ولا ظن "، لوجاز التعويل على مثلها لرد العبارة التي ليس فيها إلا مجرد الترجى من دون علم ولا ظن "، لوجاز التعويل على مثلها لرد من شاء من الشريعة المطهرة وهو باطل بالإجماع . وأما ترجيح دليل تحريم الكلام فمع كونه من ترجيح العام على الخاص "قد عرف أن العام غير صادق على محل النزاع .

٢ - (وَعَنْ عَبْدُ اللهِ بْنْ عَمْرُو (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَفَخَ فَى صَلَاةً الكُسُوفَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى، وَذَكْرَهُ البُخارِيُّ تَعْلَيْقا . وَرَوَى أَحْمَدُ هَذَا المَعْنَى مِنْ حَدِيثِ المُغيرة بْنْ شُعْبَة . وَعَنْ ابْنِ عَبْلَهُ فَي الصَّلَاة كَلَامٌ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ في سُنْنَه) . عَبْنَاسٍ قال : النَّفْخُ في الصَّلَاة كَلَامٌ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ في سُنْنَه) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذى ، ولفظ أبى داود « ثم نفخ فى آخر سجوده فقال : أف أف ، ثم قال : يارب ألم تعدنى أن لا تعذبهم و ألم تعدنى أن لا تعذبهم و هم يستغفرون ؟ ففرغ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم و قدا نمحصت الشمس» و فى إسناده عطاء بن السائب ، وقد أخرج له البخارى مقرونا ، وأثر ابن عباس أخرجه أيضا عبدالرزاق (قوله نفخ فى صلاة الكسوف) النفخ فى أصل اللغة : إخراج الربح من القم كما فى القاموس وغيره ، وقد فسر فى الحديث بقوله أف أف أف . وقد استدل بالحديث من قال إن النفخ لايفسد الصلاة . واستدل من قال إن النفخ كلام كما قال ابن عباس . وأجيب بمنع كون النفخ من الكلام لما عرفت من أن الكلام متركب من الحروف عباس . وأجيب بمنع كون النفخ من الكلام لما عرفت من أن الكلام متركب من الحروف المعتمدة على المخارج ولا اعتماد فى النفخ . وأيضا الكلام المنهى عنه فى الصلاة هو المكالة كما تقدم ، ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك فى الصلاة مخصصا لعموم النهى عن الكلام ، واستدلوا أيضا بما رواه الطبرانى فى الكبير عن زيد بن ثابت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذيه واله وسلم عن نابع واله وسلم عن الكبير عن زيد بن ثابت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكبير عن زيد بن ثابت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العبه وآله وسلم عن العبه عنه فى الكبير عن زيد بن ثابت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العبه وآله والعبه عن العبه وآله و العبه والعبه والعبه والعبه واله والعبه وال

النفخ فىالسجود وعن النفخ فى الشراب ، ولا تقوم به حجة لأن فى إسناده خالد بن إلياس وهومتروك . وقال البيهتي : حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بمرّة . واستدلوا أيضا بما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كره أن ينفخ بين يديه فى الصلاة أو فى شرابه » قال زين الدين العراقى : وفى إسناده غير واحد متكلم فيه . واستدلوا أيضا بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك قال: « ثلاثة من الجفاء : أن ينفخ الرجل في سجوده ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ؛ قال البزار : ذهبت عنى الثالثة ». وفي إسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف. ولأنس حديث آخر عند البيهتي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم« من ألهاه شيء في صلاته فذلك حظه والنفخ كلام » وفى إسناده نوح بن أبى مريم وهو متر وك الحديث لايحتجّ به . وروى البزار من حديث بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ثلاث من الجفاء : أن يبول الرجل قائمًا ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ، أو ينفخ في سجوده » قال العراقي : ورجاله رجال الصحيح ؛ ورأيت بخطّ الحافظ على كلام زين الدين ما لفظه : قوله ورجاله رجال الصحيح ليس بصحيح اه . وقال البزار : لانعلم رواه عن عبدالله بن بريدة عن أبيه إلا سعيد بن عبيد الله . ورواه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال : لايروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد ، تفرّد به أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان . قال العراقي : لم ينفر د به عنه بل تابعه عليه عبدالله بن داود الخريبي . وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال ﴿ إِذَا قَامَ أَحَدَكُمُ إِلَى الصَّلَاةَ فَلَيْسُو موضع سجوده ولا يدعه حتى إذا أهوى ليسجد نفخ ثم سجد » وفى إسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث . وقد ذهب إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس .وروى البيهتي بإسناد صحيح إلى ابن عباس أنه كان يخشى أن يكون النفخ كلاما، وكرهه من التابعين النخعى وابن سيرين والشعبي وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبدالله بن أبي الهذيل ويحيي ابن أبى كثير . وروى أيضا عن سعيد بن الزبير ، ورخص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي كما رواه البيهتي عنه . وقالت الشافعية والهادوية: إن بان منه حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا. ورواه ابن المنذر عن مالك وأبى حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل. وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله أفِّ لايكون كلاما حتى يشدُّد الفاء فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي: قال ابن الصلاح: ما ذكره لايستقيم على أصلنا ، لأن حرفين كلام مبطل. وأجاب البيهتي بأن هذا نفخ يشبه الغطيط ، وذلك لما عرض عليه من تعذیب بعض من وجب علیه العذاب ،

باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى

قال اللهُ تعالى - إذا تُنتْلَى علَنهم أياتُ الرَّحْمَن خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكيبًا - . ١ - (عَن عَبَدُ اللهِ بْنِ الشِّخِير قال ﴿ رأَيْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَ اللهِ وَسَلَّمَ يَصُلَّى وَفَى صَدَّرِهِ أَزِيزُ كَأْزِيزِ المِرْجَلِ مِن البُكاءِ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائَى ﴾ .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة (قوله أزيز) الأزيز بفتح الألف بعدها زاى مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم زاى أيضا: وهوصوت القدر. قال في النهاية: هو أن يجيش جوفه ويغلى من البكاء (قوله كأزيز المرجل) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم: قدر من نحاس، وقد يطلق على كل قدر يطبخ فيها ولعله المراد في الحديث. وفي رواية أبي داود «كأزيز الرحا» يعنى الطاحون (قوله من البكاء) فيه دليل على أن البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرفان أم لا، وقد قبل إن كان البكاء من خشية الله لم يبطل، وهذا الحديث يدل عليه. ويدل عليه أيضا ما رواه ابن حبان من خشية الله لم يبلل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلى ويبكى حتى وأيتنا وما فينا قائم إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلى ويبكى حتى أصبح ». وبوّب عليه ذكر الإباحة للمرء أن يبكى من خشية الله. وأخرج البخارى وسعيد أبن منصور وابن المنذر أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله أبن منصور وابن المنذر أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله تعالى – إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله – فسمع نشيجه. واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لأنها تشمل المصلى وغيره .

٧ – (وَعَن ابْن مُعْمَرَ قَالَ ﴿ لَمَّا اشْتَدَ بَرَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهُ وآلِهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ ، قَيلَ لَه الصَّلاة ، قال : مُرُوا أَبا بَكْر فَلَيْصَل بالنَّاس ، فَقَالَت عائشَة : إِنَّ أَبا بَكْرٍ رَجُلُ رَقِيق إِذَا قَرَأ غَلَبَه البُكاء ، فَقَال : مُرُوه فَقَالَت عائشَه البُكاء ، فَقَال : مُرُوه فَلَيْصَل إِنَّكُن صَوَاحِب يُوسفُن » رَوَاه فَلَيْصَل إِنَّكُن صَوَاحِب يُوسفَن » رَوَاه البُخاري ، وَمَعْناه مُتُقَق عليه مِن حَديث عائشة) ،

(قوله رجل رقيق) أى رقيق القلب . وفى رواية للبخارى أنها قالت « إن أبا بگر أسيف إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس » (قوله إنكن صواحب يوسف) صواحب جمع صاحبة ، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف فى إظهار خلاف ما فى الباطن ، وهذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحدة هى عائشة فقط ، كما أن المراد بصواحب يوسف

زليخا فقط ٤ كذا قال الحافظ : ووجه المشابهة بينهما فى ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن "الإكرام بالضيافة ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها فى محبته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لايسمع المأمومين القراءة لبكائه ، ومرادها زيادة وهو أن لايتشاءم الناس به كما صرّحت بذلك فى بعض طرق الحديث فقالت « وما حملنى على مراجعته إلا أنه لم يقع فى قلبى أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه » . والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها . وقد استدل به المصنف ههنا على جواز البكاء فى الصلاة . ووجه الاستدلال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صمم على استخلاف أبى بكر بعد أن أخبر أنه إذا قرأ غلبه البكاء دل ذلك على الجواز.

باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة

١ - (عَن ْ رِفَاعَةَ بَن رَافِعِ قَالَ ﴿ صَلَيَّتُ حَلَّفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَعَطَسْتُ ، فَقَلْتُ : الحَمْدُ لله حَمْدًا كَثِيرًا طَيَّبًا مُبَارِكَا فِيهِ كَمَا يُحِبُ رَبِّنَا وَيَرْضَى ؛ فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُ صَلَّى الله عَلَيْهُ وآلِه وَسَلَّمَ فِيهِ كَمَا يُحِبُ رَبِّنَا وَيَرْضَى ؛ فَلَمَّ صَلَّى النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُمَ اللهُ الثَّانِيةَ فَلَمَ قَالُمَ الثَّانِيةَ فَلَمَ وَاللّه ، فَقَالَ : مَن المُتَكَلِّم ْ أَحَد ن ، مُمَّ قَالُمَ الثَّالِيَة ، فَقَالَ رِفَاعَة مُ : أَنَا يَارَسُولَ الله ، فَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيلَه هُ لَقَلَ ابْتُهُ رَهَا بِضَعْ وَثَلاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُم ْ يَصَعْدَ عُلَم وَاللّه وَالرّمُونَ مَلَكًا أَيْهُم ْ يَصَعْدَ عُلَم وَاللّه وَالرّمُونَ مَلَكًا أَيْهُم ْ يَصَعْدَ عُلَم وَالنّه وَالدّرْمِذَى) .

الحديث أخرجه البخارى ولفظه عن رفاعة بن رافع الزرقى قال «كنا نصلى يوما وراء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، فقال رجل من ورائه : ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ؛ فلما انصرف قال : من المتكلم ؟ قال أنا ، قال : رأيت بضعا وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أوّل » ولم يذكر العطاس ولا زاد كما يحبّ ربنا ويرضى . وزاد إن ذلك عند الرفع من الركوع ، فيجمع بين الروايتين بأن الرجل المبهم فى رواية البخارى هو رفاعة كما فى حديث الباب ، ولا مانع أن يكنى عن نفسه إما لقصد إخفاء عمله أو لنحو ذلك . ويجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه (قوله بضع) البضع : مابين الثلاث إلى التسع أو إلى الخمس ، أو مابين الواحد إلى الأربعة ، أو من أربع إلى تسع أو سبع ، كذا فى القاموس . قال الفراء : ولا يذكر البضع مع العشرين إلى التسعين ، وكذا قال الجوهرى . والحديث يرد ذلك (قوله أيهم يصعد بها) فى رواية البخارى « يكتبها » وفى رواية للطبرانى « يرفعها » . قال الحافظ : وأما أيهم بها) فى رواية البخارى « يكتبها » وفى رواية للطبرانى « يرفعها » . قال الحافظ : وأما أيهم بها) فى رواية البخارى « يكتبها » وفى رواية للطبرانى « يرفعها » . قال الحافظ : وأما أيهم بها) فى رواية البخارى « يكتبها » وفى رواية للطبرانى « يرفعها » . قال الحافظ : وأما أيهم

فرويناه بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ، ويجوز النصب بتقدير ينظرون آيهم ، وعند سيبويه أى موصولة ، والتقدير الذى هو يكتبها . وقد استشكل تأخير رفاعة إجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرّر سواله ثلاثا مع أن إجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعة ، فانه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لما لم يعين واحدا بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، وكأنهم انتظروا بعضهم ليجيب ، وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حقه شيء ظنا منهم أنه أخطأ فيا فعل ورجوا أن يقع العفو عنه ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم أنه لم يقل بأسا . والحديث استدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور . وعلى جواز رفع الصوت بالذكر . وتعقب بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لايستلزم رفعه لصوته وفيه نظر . ويدل أيضا على مشروعية الحمد في الصلاة لمن عطس . ويؤيد زلك عموم الأحاديث الواردة بمشروعيته فانها لم تفرق بين الصلاة وغيرها ؟

باب من نابه شيء في صلاته فإنه يسبح والمرأة تصفق

١ - (عَنْ سَهَلْ بْنْ سَعْدْ عَنْ النَّهِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ «مَنْ البَهُ شَيْءٌ فَى صَلاتِهِ فَلَـٰ يُسَبِّحْ فَإِ عَمَا التَّصْفيقُ للنِّساءِ »).

٢ - (وَعَن ْ عَلِى "بْنِ أَبِي طَالَبِ قَالَ ﴿ كَانَتْ لَى سَاعَة ُ مِن السَّحَرِ أَد ْ حُلُ فَيِها على رَسُولِ اللهِ صَلَتَى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَسَلَمَ ، فإن ْ كَانَ قَا تُمَا يُصَلَّى سَبَّحَ لَى فَكَانَ ذَلِكَ إِذْ نَه لَى ، وَإِن ْ لَمْ يَكُن ْ يُصَلَّى أَذِن لَى » رَوَاه أَ مُمَد أَ) .

٣ - (وَعَنَ ° أَبِي هُمُرَيْرَةَ عَنِ النَّهِيّ صَلّتَى الله ُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلّمَ قال « النَّسْدِيخُ لِلرِّجالِ وَالتَّصْفيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلاةِ » رَوَاهُ الجَماعيّةُ ، وكَمْ يَلَدْ كُوْ فيه البَّخارِيُّ وأَبُو دَاوُدَ وَالنِّرْمِذِيُّ « فِي الصَّلاة] ») .
 فيه البُخارِيُّ وأبُو دَاوُدَ وَالنِّرْمِذِيُّ « فِي الصَّلاة] ») .

الحديث الأوّل لم يخرّجه المصنف وقد أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه . و فى لفظ لأبى داود « إذا نابكم شيء فى الصلاة فليسبح الرجال وليصفق النساء » . والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى والبيهتى وقال : هو مختلف فى إسناده ومتنه فقيل سبح ، وقيل تنحنح ، ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمى ، قال البخارى : فيه نظر ، وضعفه غيره ، وقد وثقه النسائى وابن حبان ، ورواه النسائى وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن على "بلفظ « تنحنح » وقد تقدم . والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف . و فى الباب عن جابر عند ابن أبى شيبة بلفظ حديث أبي هويوة

وا

في

قال

دون زيادة في الصلاة ، واختلف في رفعه ووقفه . ورواه ابن أبي شيبة أيضا عن جابر من قوله . وعن أبي سعيد عند ابن عدى في الكامل بلفظ حديث أبي هريرة بدون تلك الزيادة . وفى إسناده أبو هرون عمارة بن جوين كذَّبه حماد بن زيد والجوزجاني . وعن ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ « رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسبيح » (قوله من نابه شيء في صلاته) أي نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد إعلام غيره كإ ذنه لداخل وإنذاره لأعمى، وتنبيهه لساه أو غافل (قوله فإنما التصفيق للنساء) هو بالقاف . وفي رواية لأبي داود « فإنما التصفيح » قال زين الدين العراقي : والمشهور أن معناهما واحد. قال عقبة : والتصفيح : التصفيق . وكذا قال أبوعلي البغدادي والخطابي والجوهري . قال ابن حزم : لاخلاف في أن التصفيح والتصفيق بمعنى واحد : وهو الضرب بإحدى صفحتي الكفُّ على الأخرى . قال العراقي : وما ادَّعاه من نفي الخلاف ليس بجيد بل فيه قولان آخران أنهما مختلفا المعنى : أحدهما أن التصفيح : الضرب بظاهر إحداهما على الأخرى ، والتصفيق : الضرب بباطن إحداهما على باطن الأخرى ، حكاه صاحب الإكمال وصاحب المفهم . والقول الثاني أن التصفيح : الضرب بأصبعين للإنذار والتنبيه وبالقاف بالجميع للهو واللعب. وروى أبو داود في سننه عن عيسي بن أيوب أن التصفيح : الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكفّ اليسرى . وأحاديث الباب تدلّ على جواز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء إذا ناب أمر من الأمور ، وهي تردُّ على ما ذهب إليه مالك في المشهور عنه من أن المشروع في حقّ الجميع التسبيح دون التصفيق ، وعلى ماذهب إليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة إذا صفقت في صلاتها . وقد اختلف في حكم التسبيح والتصفيق على الوجوب أو الندب أو الإباحة ؛ فذهب جماعة من الشافعية إلى أنه سنة منهم الخطابي وتقيُّ الدين السبكي والرافعي ، وحكاه عن أصحاب الشافعي ،

باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره

١ – (عَنْ مُسُور بْن يَزِيدَ المَالِكيّ قال ﴿ صَلّتَى رَسُول ُ الله صَلّتَى اللهُ عَلَيهِ وَآلِه وَسَلَيْمَ فَتَرَكَ آيَةً ﴾ فَقَالَ لَهُ رَجُل ﴿ : يَارَسُولَ اللهِ آيَةً كَذَا وَكَذَا ﴾ قال َ : فَهَالا ۚ ذَكَرْ تَذَيها ﴾ رَوَاهُ أَبُودَ اوُد وَعَبَدُ الله بنْ أَحْمَدَ فِي مُسْنَد أَبِيهِ ﴾ .
 ٢ – (وَعَن ابْنَ عُمَر ﴿ أَنَ النّبِي صَلّتَى الله عُلَيه وآلِه وَسَلّم صَلّتَى صَلاةً فَقَرأ فِيها فَلَبَسَ عَلَيه ﴾ . فَلَمَا انْصَرَف قال لابى : أَصَلّيْتَ مَعَنا ؟ قال نعتم فقرأ فيها فللبس عَلَيه ﴾ ، وَاه أبو داود) ؛

الحديث الأوَّل أخرجه أيضا ابن حبان والأثرم ، وفي إسناده يحيي بن كثير الكاهلي ،

قال أبوحاتم لما سئل عنه : شيخ . والمسوّر بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو وفتحها ، كذا قيده الدارقطني وابن ماكولاوالمنذري. قال الخطيب: يروى عنه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد . والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال إسناده ثقات . وفي الباب عن أنس عند الحاكم بلفظ «كنا نفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» قال الحافظ : وقد صحّ عن أبي عبد الرحمن السلمي قال « قال على : إذا استطعمك الإمام فأطعمه » (قوله آية كذا وكذا) رواية ابن ابن حبان « يا رسول الله إنك تركت آية كذا وكذا » (قوله فهلا ذكرتنيها) زاد ابن حبان فقال : ظننت أنها قد نسخت ، قال : فإنها لم تنسخ (قوله فلبس) ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة انخففة : أي التبس واختلط عليه ، قال : ومنه قوله تعالى ـ وللبسنا عليهم ما يلبسون ـ قال : وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة . قال المنذري : لبس بالتخفيف: أي مع ضمَّ اللام وكسر الموحدة (قوله فلما انصرف) ولفظ ابن حبان ﴿ فالتبس عليه ، فلما فرغ قال لأبي : أشهدت معنا ؟ قال نعم، قال : فما منعك أن تفتحها على ؟ » . والحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الإمام . وقد ذهبت العترة والفريقان إلى أنه مندوب . وذهب المنصور بالله إلى وجوبه. وقال زيد بن على وأبوحنيفة فى رواية عنه إنه يكره . وقال أحمد بن حنبل: إنه يكره أن يفتح من هو فى الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة . واحتجّ من قال بالكراهة بما أخرجه أبوداود عن ابن إسحاق السبيعي عن الحارث عن الأعور عن على قال:قال رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم : « يا على ّ لاتفتح على الإِمام في الصلاة» قال أبوداود : أبوإسحاق السبيعي لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها . قال المنذري : والحارث الأعور قال غير واحد من الأئمة إنه كذَّاب ؛ وقد روى حديث الحارث عن على مرفوعا عبد الرزاق فى مصنفه بلفظ « لاتفتحن على الإمام وأنت فى الصلاة _{» و}هذا الحديث لاينتهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح، وتقييد الفتح بأن يكون على إمام لم يؤدُّ الواجب من القراءة وبآخر ركعة مما لادليل عليه ،وكذا تقييده بأن يكون في القراءة الجهرية . والأدلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا، فعند نسيان الإمام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتذكيره تلك الآية كما في حديث الباب ، وعند نسيانه لغيرها من الأركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما تقدّم في الباب الأوّل :

باب المصلى يدعو ويذكر الله إذا مر بأية رحمة أو عذاب أو ذكر (رَوَاهُ حُدُدَيَهَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَمَ وَقَدْ سَبَقَ)؛ (رَوَاهُ حُدُدَيَهَ عَنْ عَبَدْ الرَّحْمَنِ بَنْ أَبِيلَهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ النَّبِيُ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ النَّبِيُ صَلَى اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ النَّبِيُ صَلَى اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ النَّبِيُ صَلَى اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ﴿ سَمِعْتُ النَّبِي عَنْ أَبِيهِ قَالَ وَاللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ اللهِ اللهِ اللهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَمَّمَ يَقَوْراُ فَى صَلَاةً لَيَسْتُ بِفَرِيضَةً ، تَفْرَ بِذَكُو الْجَنَّةَ وَالنَّارِ فَقَالَ : أَعُوذُ باللهِ مِنَ النَّارِ ، وَيَـٰلُ ۗ لِأَهْلِ النَّارِ ـ رَوَاهُ أَخْمَدُ وَابْنُ مَا النَّارِ عَعْنَاه ﴾ . ماچة و بمعنناه ﴾ .

حديث ابن أبي ليلي رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن على بن هاشم. وحديث حديفة الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورتين في ركعة ، وذكرنا في شرحه أنه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فيها سؤال ، والتعود عند المرور بآية فيها سؤال ، والتعود عند المرور بآية فيها تعود ، والتسبيح عند قراءة ما فيه تسبيح ، وقد ذهب إلى استحباب ذلك الشافعية . وحديث الباب يدل على استحباب التعود من النار عند المرور بذكرها ، وقد قيده الراوى بصلاة غير فريضة ، وكذلك حديث حذيفة مقيد بصلاة الليل ، وكذلك حديث عائشة الآتى وحديث عوف بن مالك .

٢ - (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كُنْتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَيَنْلَةَ النَّمَامِ ، فَكَانَ يَقَنْرا شُورَةَ البَقَرَة وآلَ عَمْراً نَ وَالنِّسَاءَ ، فَلَا يَمُرُ بَآيِنَة فِيها يَخُويفُ إِلاَّ دَعا اللهَ عَزَ وَجَلَّ وَاسْتَعاذَ ، وَلا يَمُرُ بَآيِنَة فِيها اسْتَبْشَارُ إِلاَّ دَعا اللهَ عَزَ وَجَلَ وَرَغِبَ إِلَيْهِ _ رَوَاهُ أَحْمَدُ) .

٣ - (وَعَن ْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ ﴿ كَانَ رَجُلُ ۗ يُصَلِّى فَوْقَ بَيْتُهِ ، وَكَانَ إِذَا قِراً ـ أَلَيْسَ ذَلكَ بِقَادِ رِ عَلَى أَن ۚ يُحِيْنِي الْمَوْتَى ـ قَالَ : سَبُحَانَكَ فَبَلَى فَسَالُوهُ عَن ذَلكَ ، فَقَالَ : سَمِعْتُهُ مِن وَسُولِ اللهِ صَلِّى الله عَلَيهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴾ رَوَاه أَبُو دَاوُدَ) .

الحديث الأول يشهد له حديث حذيفة المتقدم ، وحديث عوف الآتى . والحديث الثانى سكت عنه أبو داو د والمنذرى (قوله ليلة التمام) أى ليلة تمام البدر (قوله عن موسى بن أي عائشة) هو الهمدانى الكوفى مولى آل جعدة بن هبيرة المخزومى ، قال فى التقريب : فقة عابد من الخامسة وكان يرسل ، ومن دونه هم رجال الصحيح (قوله كان رجل) جهالة الصحابى مغتفرة عند الجمهور وهو الحق (قوله يصلى فوق بيته) فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوهما فرضا أو نفلا عند من جعل فعل الصحابى حجة أخذا بهذا . والأصل الجواز فى كل مكان من الأمكنة ما لم يقم دليل على عدمه (قوله قال سبحانك) أى تنزيها لك أن يقدر أحد على إحياء الموتى غيرك وهو منصوب على المصدر . وقال الكسائى : منصوب على أنه منادى مضاف (قوله فبلى) فى نسخة من سنن أبى داود « فبكى « الكسائى : منصوب على أنه منادى مضاف (قوله فبلى) فى نسخة من سنن أبى داود « فبكى «

بالكاف ، قال ابن رسلان : وأكثر النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف ، وبلى حرف لإيجاب النفى ، والمعنى أنت قادر على أن تحيى الموتى .

\$ - (وَعَنَ عُوفُ بِنْ مَا لِكُ قَالَ " وَمُمْتُ مَعَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وآله وَسَلَّمَ ، فَبَدأ فاستُقَشَّحَ البَقَرَةَ لاَ يَمُونُ وَسَلَّمَ ، فَبَدأ فاستُقَشَّحَ البَقَرَةَ لاَ يَمُونُ بِآيَة وَهُمَة إلا وَقَفَ فَسَعَوَّذَ ؟ بِآيَة رَحْمَة إلا وَقَفَ فَسَعَوَّذَ ؟ بَايَة رَحْمَة إلا وَقَفَ فَسَعُونَ وَ اللَّهُ وَقَفَ فَسَعُونَ وَ اللَّهُ وَكُوعِه : سُبُحانَ ذَى الجَبرُوت مُ مُّ رَكَعَ فَمَكَثُ رَاكِعا بِقَدُ و قِيامِه يَقُولُ فِي رُكُوعِه : سُبُحانَ ذَى الجَبرُوت وَالمَلكُوت وَالمَكبرُونَ وَالمَلكُونَ وَالمَكبرُونَ وَالمَكبرُونَ وَالمَكبرُونَ وَالمَكبرُونَ وَالمَكبرُونَ وَالمَكبرُونَ وَالمَكبُونَ وَالمَكبُونَ وَالمَكبوبَ وَالمَعْمَة ، ثُمَّ قَوْا آلَ عَمْرَانَ ثُمَّ سُبُورَةً سُورَةً مَنْ وَأَبُودَ اوُدَ ، و لَمُ يَذَ كُرِ سُورَةً مُنْ وَأَبُودَ اوُدَ ، و لَمُ " يَذْ كُرِ الفُرْمُوءَ وَلا السَّواكِ) .

الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورجال إسناده ثقات ، لأن أبا داود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن صالح الحضرمي قاضي الأندلس. وقد أخرج له مسلم والأربعة عن عمرو بن قيس الكندى السكوني سيد أهل حمص عن عاصم بن حميد . قال الدارقطني : ثقة عن عوف بن مالك (قوله فاستفتح البقرة) فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ونحو ذلك خلافا لمن كره ذلك ، وقال : إنما يقال السورة التي تذكر فيها البقرة (قوله فتعوَّذ) قال عياض ؛ وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها . قال النووى : وفيه استحباب هذه الأمور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها ، ونفلها للإمام والمأموم والمنفرد (قوله ذي الجبروت) هو فعلوت من الجبر وهو القهر ، يقال جبرت وأجبرت بمعنى قهرت . وفي الحديث ثم يكون ملك وجبروت : أي عنوّ وقهر . وفى كلام التهذيب للأزهري مايشعر بأنه يقال في الآدمي جبرءوت بالهمز ، لأن زيادة الهمز تؤذن بزيادة الصفة وتجدُّ دها ، فالهمزة للفرق بين صفة الله وصفة الآدمي. قال ابن رسلان : وهوفرق حسن(قوله والملكوت) اسم من الملك(قوله والكبرياء) من الكبر بكسرالكاف : وهو العظمة فيكون على هذا عطفها عليه في الحديث عطف تفسير. قيل وهي عبارة عن كمال الذات والوجود ولا يوصف بها إلا الله (قوله ثم سجد بقدر ركوعه) رواية أبي داود « ثم سجد بقدر قيامه » (قوله ثم سورة سورة) رواية أنى داود « ثم قرأ سورة سورة » قال ابن رسلان: يحمّمل أن المراد ثم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة (قوله ثم فعل مثل ذلك) هذه رواية للنسائى ولم يذكرها أبو داود أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما.

باب الإشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض

١ – (عَنِ ابْنِ مُعْمَرَ قالَ : قُلْتُ لبلال : كَيْفَ كَانَ رَسَولُ اللهِ صَلَّمَ اللهُ صَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الله

٢ - (وَعَن ابن عُمرَ عَن صُهين أنّه والله مرّرات برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وَهُو يُصلّى ، فسلّمت ، فرد إلى إشارة ، وقال : الأعلم إلا أنّه والله وسلّم وهو يُصلّى ، فسلّمت الإلا أنّه والله وسلّم وقال الترهمذي : وقال الترهمذي : كلا الحديث بن وسول الله صلى الله على الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الإشارة عن رسول الله على الله عليه ومن حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالساً في مرض له ، فقاموا خلفه فأشار إلسهم أن اجلسوا ») :

حديث بلال رجاله رجال الصحيح ، وحديث صهيب في إسناده نابل صاحب العباء وفيه مقال . وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الذين أشار إليهم المصنف بقوله: وقد صحت الإشارة الخ . وحديث أم سلمة عند البخارى ومسلم وأبي داود من رواية كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أز هر أرسلوه إلى عائشة ثم إلى أم سلمة فقالت أم سلمة « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ، ثم رأيته يصليهما حين صلى العصر ، ثم دخل على وعندى نسوة من بني حرام ، فأرسلت إليه الجارية فقلت : قومى بجنبه وقولي له : تقول لك أم سلمة : يارسول الله سمعتك تنهى عن الحديث . وحديث عائشة أخرجه أيضا الشيخان وأبوداود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكيا ، وفيه « فأشار إليهم أن اجلسو ا » الحديث . وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه وأبين ماجه في قصة شكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه الباب مما لم يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود وعن بريدة عند الطبراني والبيهق بلفظ «مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي داود والنسائي والبيهق بلفظ «مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي داود والنسائي والبيهق بلفظ «مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فألى داود والنسائي والبيهق بلفظ «مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فألى داود والنسائي وعنه حديث آخر عند البخارى ومسلم وأبي داود والنسائي في عالم ما الله عليه وآله والنسائي في عنه حديث آخر عند البخارى ومسلم وأبي داود والنسائي

« سلمنا عليه فلم يرد علينا » وقد تقدم. وعن معاذ بن جبل عند الطبراني: وعن المغيرة عند أمى داود والترمذي . وعن أبي سعيد عند البزار في مسنده، وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف . وعن أسماء عند الشيخين ولكنه منفعل عائشة وهو في حكم المرفوع . والأحاديثالمذكورة تدل على أنه لابأس أن يسلم غير المصلى على المصلى لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك ، وجواز تكليم المصلى بالغرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالإشارة . وقد قدمنا في باب النهى عن الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين إنه يستحبّ الردّ بالإشارة والمانعين من ذلك. وقد استدلّ القائلون بالاستحباب بالأحاديث المذكورة في هذا الباب . واستدل المانعون بحديث ابن مسعود السابق لقوله فيه « فلم يرد علينا » ولكنه ينبغي أن يحمل الرد المنفي ههنا على الرد بالكلام لاالرد بالإشارة ، لأن ابن مسعود نفسه قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه ردّ عليه بالإشارة ولو لم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب هو ذلك جمعا بين الأحاديث . واستدلوا أيضا بما رواه أبوداود من حديث أبي هريرة أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ لاغرار في الصلاة ولا تسليم » والغرار بكسر الغين المعجمة وتخفيف الراء هو في الأصل النقض . قال أحمد بن حنبل : يعنى فيما أرى أن لاتسلم ويسلم عليك ، ويغرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك . واستدلوا أيضا بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد الصلاة لها «يعني الصلاة. ورواه البزار والدار قطني . ويجاب عن الحديث الأوَّل بأنه لايدل على المطلوب من عدم جواز ردُّ السلام بالإشارة لأنه ظاهر في التسليم على المصلى لافى الردّ منه . ولو سلم شموله للإشارة لكان غايته المنع من التسليم على المصلى باللفظ والإشارة وليس فيه تعرّض للرد" ، ولو سلم شموله للرد" لكان الواجب حمل ذلك على الردُّ باللفظ جمعا بين الأحاديث . وأما الحديث الثاني فقال أبو داود : إنه وهم اه ، وفي إسناده أبو غطفان . قال ابن أبي داود : هو رجل مجهول ، قال : وآخر الحديث زيادة ، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يشير في الصلاة. قال العراقي : قلت وليس بمجهول فقد روى عنه جماعة ، ووثقه النسائى وابن حبان وهو أبوغطفان المرى ، قيل اسمه سعيد اه وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغيررد" السلام والحاجة جمعا بين الأدلة .

(فائدة) ورد فى كيفية الإشارة لرد السلام فى الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال : لا أعلمه إلا أنه قال « أشار بأصبعه » وحديث بلال « كان يشير بيده » ولا اختلاف بينهما ، فيجوز أن يكون أشار مرة بأصبعه ومرة بجميع يده ، ويحتمل أن يكون المراد باليد

الأصبع حملا للمطلق على المقيد . وفي حديث ابن عمر عند أي داود « أنه سأل بلالا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلى ؟ فقال : يقول هكذا ، وبسط جعفر بن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق » ففيه الإشارة بجميع الكف . وفي حديث ابن مسعود عند البيهتي بلفظ « فأومأ برأسه » وفي رواية له « فقال برأسه » يعنى الرد . ويجمع بين الروايات أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا .

باب كراهة الالتفات في الصلاة إلا من حاجة

ا ﴿ وَمَنْ أَنَسَ قَالَ ﴿ قَالَ لَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِيَّاكَ وَالْإِلنَّةِ فَاتَ فَى الصَّلاةِ ، فَانَّ الْإِلْتَفَاتَ فَى الصَّلاةِ هَلَكَكَةٌ ، فَإِنْ كَانَ لَابِلْدَ فَهِ التَّطَوَعِ لاَفِي الفَرِيضَةِ ﴾ رَوَاهُ التَّرَ مُذِي وُ صَحَّحَهُ ﴾ .

٢ – (وَعَن عَائِشَة قَالَت «سَأَلْتُ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَينه وآله وَسَلَّم عَن التَّلَفَتُت في الصَّلاة ، فقال : اخْتلاس خَنْتَلِسهُ الشَّيْطانُ مِن العَبْد »
 رَوَاه المُحَدُ وَالبُخارِيُّ وَالنَّسَائي وأَبُودَ اوُد).

٣ - (وَعَنَ ° أَبِى ذَرّ قال ٓ : قال ٓ رَسُول ُ الله صَلتَى الله ُ عَلَيْه و ٓ لَه وَسَلتَم ّ « لايتزَال ُ الله مُقْبلِلاً عَلَى العَبْد في صَلاتِه ما لَم ° يَلْشَفَت ° ، فاذَا صَرَفَ وَجَهْه ُ انْصَرَفَ عَنْه ُ » رَوَاه ُ أَحْمَد ُ وَالنَّسائى وأبهُ وَ اود َ) .

الحديث الثالث في إسناده أبو الأحوص الراوى له عن أبي ذر". قال المنذرى: لأيعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهرى، وقد صحح له الترمذى وابن حبان ؛ وقال ابن عبد البر": هو مولى بني غفار إمام مسجد بني ليث. قال ابن معين: أبو الأحوص الذى حدّث عنه الزهرى ليس بشيء، وليس لقول ابن معين هذا أصل إلا كونه انفرد الزهرى بالرواية عنه وقد قيل له ابن أكيمة: لم يرو عنه غير الزهرى، فقال: يكفيك قول الزهرى: حدثني ابن أكيمة فيلز مه مثل هذا في أبي الأحوص لأنه قال في حديث الباب: سمعت أبا الأحوص. وقال أبو أحمد الكرابيسي: ليس بالمتين عندهم (قوله هلكة) سمى الالتفات هلكة باعتبار كونه سببا لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة، أو لكونه نوعا من تسويل الشيطان و اختلاسه؛ فن استكثر منه كان من المتبعين للشيطان، و اتباع الشيطان هلكة، أو لأنه إعراض عن التوجه إلى الله، و الإعراض عنه عز" و جل هلكة. وقد أخرج الترمذي من حديث الحارث الأشعرى وصححه من حديث طويل « إن الله أمركم بالصلاة فاذا صليتم فلا تلتفتوا ، فان الله تعالى منصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت ». و نحوه حديث أبي ذر" المذكور في الباب

(قوله فإن كان لابر فني التطوع لافي الفريضة) فيه الإذن بالالتفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض (قوله اختلاس بختلسه الشيطان) الاختلاس: أخذ الشيء بسرعة ؛ يقال اختلس الشيء: إذا استلبه. وفي الحديث النهي عن الحلسة بفتح الحاء وهو ما يستخلص من السبع فيموت قبل أن يذكي. وفي النهاية الاختلاس افتعال من الحلسة: وهو ما يؤخذ سلبا. وقيل المختلس الذي يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب، ونسب إلى الشيطان لأنه سبب له لوسوسته به وإطلاق اسم الاختلاس على الالتفات مبالغة. وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الأكثر. والجمهور على أنها كراهه والإعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان:

٤ - (وَعَن ْ سَهُلْ ِ بِنْ الْحَنْظَلِيَّة قَالَ ﴿ ثُنُوبَ بِالصَّلَاةِ : يَعْنِي صَلَاةَ الصَّبْحِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى وَهُوَ يَلْتَفْتُ الصَّبْحِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى وَهُوَ يَلْتَفْتُ إِلَى الشَّعْبِ مِن اللَّيْلِ الشَّعْبِ مِن اللَّيْلِ الشَّعْبِ مِن اللَّيْلِ يَعْرُسُ) ؟

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال على شرط الشيخين ، وحسنه الحازى ، وأخرج الحازى في الاعتبار عن ابن عباس أنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت في صلاته يميذ ، شمالا ولا يلوى عنقه خلف ظهره » قال : هذا حديث غريب تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبى هند متصلا ، وأرسله غيره عن عكرمة ، قال : وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وقال : لابأس بالالتفات في الصلاة ما لم يلو عنقه وإليه ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وأهل الكوفة ، ثم ساق الحازى حديث الباب بإسناده وجزم بعدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس ، قال : لاحتمال ان الشعب كان في جهة القبلة ، فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت إليه ولا يلوى عنقه ، واستدل على نسخ الالتفات بحديث رواه بإسناده إلى ابن سيرين قال : ولا يلوى عنقه ، واستدل على نسخ الالتفات بحديث رواه بإسناده إلى ابن سيرين قال : و كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا ، فلما نول نحو الأرض ، قال : وهذا وإن كان مرسلا فله شو اهد ، واستدل أيضا بقول أي هريرة و إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء ، فغزل ـ الذين هم في صلاتهم خاشعون ـ ، فغن لـ الذين هم في صلاتهم خاشعون ـ ، فان رسول الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء ، فغزل ـ الذين هم في صلاتهم خاشعون ـ ، والله وسلم كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء ، فغزل ـ الذين

باب كراهة تشبيك الأصابع وفرقعتها والتخصر والاعتماد على البد إلا لحاجة

١ - (عَنْ أَبِي سَعِيدِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عُلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِذَا كان أحد كُم في المسجد فلا يُشبِّكن فإن التَّشْبيك من الشَّيْطان ، وإن ا أَحَدَ كُمُ الْبِزَالُ فِي صَلاةٍ ما دَامَ فِي المَسْجِدِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ): الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لأبي سعيد الخدري قال « بينا أنا مع أبي سعيد الخدرى وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ دخلنا المسجد ، فاذا رجل جالس في وسط المسجد محتبيا مشبكا أصابعه بعضها في بعض ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفطن الرجل لإشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فالتفت إلى أبي سعيد فقال : إذا كان أحدكم » الحديث ، قال في مجمع الزوائد : إسناده حسن . وقد اختلف في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث كعب بن عجرة فقيل لما فيه من العبث: وقيل لما فيه من التشبه بالشيطان. وقيل لدلالة الشيطان على ذلك : وجعل بعضهم ذلك دالا على تشبيك الأحوال . قال ابن العربي : وقد شاهدت رجلاكان يكره رؤية ذلك ويقول : فيه تطير في تشبيك الأحوال والأمور على المرء: وظاهر النهي عن التشبيك التحريم لولا حديث ذي اليدين الذي سيشير إليه المصنف قريباً: وظاهره نهي من كان في المسجد عن التشبيك سواء كان في الصلاة أم لا ، كما جزم به النووي في التحقيق ، وكره النخعي التشبيك في الصلاة . وقال النعمان , ابن أبي عياش : كانوا ينهون عنه : وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم أنهما شبكا بين أصابعهما في الصلاة ، وروى عن الحسن البصري أنه شبك أصابعه في السجد : قال العراقي : وفي معنى التشبيك بين الأصابع تفقيعها فيكره أيضا في الصلاة ، ولقاصد الصلاة . قال النووى : وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير ﴿ وروى أحمد والطبراني من حديث أنس بن معاذ مرفوعا ﴿ إِنَ الضَّاحِكُ في الصلاة والملتفت والمفقع أصابعه بمنزلة واحدة » وفي إسناده ابن لهيعة . ويدلُّ على كراهة التفقيع حديث على الآتي :

٢ – (وَعَنَ ° كَعْبُ بِنْ عُجْرَةً قال : سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْه وَ الله وَسَلَمَ يَقُولُ ﴿ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُ كُمُ ° ثُمَّ خَرَجَ عامِداً إِلَى الصَّلاة فَلا يُشْبَكُنَ ابْنِنَ يَدَيْهِ فَانَّهُ فَى صَلاة ﴾ رَوَاه أَحْمَدُ وأبُو دَاوُدَ وَالنِّرْمِذِيُ) .
يُشْبَكُنَ أَبْنِنَ يَدَيْهُ فَانَّهُ فَى صَلاة ﴾ رواه أحمد وأبو داود والنِّرْمِذِي) .
الحُدُّيث أخرجه أيضا ابن ماجه ، وفي إسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوى له عن كعب بن عجرة ، وقد كني أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعد بن

إسحاق قال : حدثني أبو ثمامة الخياط عن كعب . وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج له في صحيحه هذا الحديث . الحديث فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج إلى المسجد للصلاة ، وفيه أنه يكتب لقاصد الصلاة أجر المصلي من حين يخرج من بيته إلى أن يعود إليه . قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وقد ثبت في خبر ذي اليدين أنه عليه الصلاة والسلام شبك أصابعه في المسجد ، وذلك يفيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعله نادرا انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد ، وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين بَلْفُظ « تَم قام إلى خشبة معروضة فى المسجد ، فاتكأ عليها كأنه غضبان وشبك بين أصابعه » وفيهما من حديث أني موسى « المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه » وعند البخاري من حديث ابن عمر قال « شبك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه » . وهذه الأحاديث أصحّ من حديث الباب . ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث بأن تشبيكه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث السهو كان لاشتباه الحال عليه في السهو الذي وقع منه ، ولذلك وقف كأنه غضبان . وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه لتعاضد المؤمنين بعضهم ببعض ، كما أن البنيان المشبك بعضه ببعض يشد " بعضه بعضا . فأما حديث الباب فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهى عنه فى الصلاة ومقد ماتها ولواحقها من الجلوس فى المسجد والمشي إليه . أو يجمع بما ذكره المصنف من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لَذَلَكَ نَادِرًا يَرْفِعُ التَّحْرِيمُ وَلَا يَرْفِعُ الكَرَاهَةِ ، وَلَكُنْ يَبَعَدُ أَنْ يَفْعُلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمُ مَا كَانَ مَكْرُوهَا . والأولى أن يقال إن النهي عن التشبيك ورد بألفاظ خاصة بالأمة، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لايعارض قوله الخاصُّ بهم كما تقرَّر في الأصول.

٣ - (وَعَنَ كَعُبُ بِن عُجُرَة ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا قَدَ شَبَلَكَ أَصَابِعَهُ فَى الصَّلاة مِ ، فَفَرَّجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَبْينَ أَصَابِعِه ﴾ .

٤ - (وَعَنَ ْ عَلِي ۚ أَنَ النَّهِ َ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ اللهِ وَسَلَّمَ قَالَ (لاتُفَقَّعُ أَصَابِعَكَ فَى الصَّلاة) رَوَا ْهُمَا ابْن ُ ماجَه () .

الحديث الأول في إسناده علقمة بن عمرو . والحديث الثانى في إسناده الحارث الأعور (تحوله ففر ج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه) فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد ، سواء كان المصلى في المسجد أو في البيت أو في السوق لأنه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة في المسجد . ويؤيد ذلك تعليله صلى الله عليه وآله وسلم للنهى عن التشبيك إذا خرج من بيته بأنه في صلاة ، وإذا نهى من يكتب له أجر

المصلى لكونه قاصدا الصلاة ، فأولى من هو فى حال الصلاة الحقيقية (قوله لاتفقع) هو بالفاء بعد حرف المضارعة بم القاف المشددة المكسورة ثم العين المهملة : وهو غمر الأصابع حتى يسمع لها صوت . قال فى القاموس : والتفقيع : التشدق فى الكلام والفرقعة . وفسر الفرقعة بنقض الأصابع ، وقد تقدم فى شرح حديث أبى سعيد ما أخرجه أحمد والطبرانى من حديث أنس وهو مما يؤيد حديث على هذا .

وَعَنْ أَبِي هُرَيَّرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَنَ عَنِ التَّخَصُّرِ فِي الصَّلاةِ ﴾ رَوَاهُ الجَماعَةُ إلاَّ ابن ماجه) .

وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي (قوله عن التخصر في الصلاة) وهو وضع اليد على الخاصرة ، فسره بذلك الترمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضا ، وفسره بذلك أيضا محمد بن سيرين ، روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه ، وكذلك فسره هشام بن حسان رواه عنه البيهتي في سننه قال : وروى سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أنى هريرة معنى هذا التفسير ، وحكى الخطابي وغيره قولا آخر في تفسير الاختصار فقال : وزعم بعضهم أن معنى الاختصار هو أن يمسك بيديه مخصرة : أي عصا يتوكأ عليها . قال ابن العربي : ومن قال إنه الصلاة على المخصرة لامعنى له . وفيه قول ثالث حكاه الهروي في الغريبين وابن الأثير في النهاية ، وهو أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين . وفيه قول رابع حكاه الهروى ، وهو أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها . قال العراقي : والقول الأوّل هو الصحيح الذي عليه المحققون والأكثرون من أهل اللغة والحديث والفقه . وقد اختلف في المعنى الذي نهى عن الاختصار في الصلاة لأجله على أقوال : الأوَّل التشبيه بالشيطان قاله الترمذي في سننه وحميد بن هلال في رواية ابن أنى شيبة عنه . وروى أيضا عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة . والثاني أنه تشبه باليهود قالته عائشة فيما رواه البخاري عنها في صحيحه . والثالث أنه راحة أهل النار ، روي ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ، ورواه أيضا عن عائشة . وروى البيهتي عن أبي هريرة ﴿ أَن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال : الاختصار في الصلاة راحة أهل النار » قال العراقي : وظاهر إسناده الصحة ، ورواه أيضا الطبراني. والرابع أنه فعل المختالين والمتكبرين ، قاله المهلب بن أبى صفرة . والخامس أنه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المأتم قاله الخطابي . والحديث يدل على تحريم الاختصار ، وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر . وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاها وأبومجلز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى أنه مكروه : والظاهر ماقاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحقَّ :

7 - (وَعَنِ ابْنُ مُعَرِ قَالَ ﴿ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ أَنْ يَعْلِسُ الرَّجُلُ فَى الصَّلاةِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَلَدُهِ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَلُهُ وَأَبُو دَاوُدَ ؟ وَفَى لَفُظ لِأَبِي دَاوُدَ ﴿ نَهَى أَنْ يُصَلِّى الرَّجُلُ وَهُو مُعْتَمِدٌ على يَلَدُهِ ﴾ ؟ وَفَى لَفُظ لِأَبِي دَاوُدَ ﴿ نَهَى أَنْ يُصَلِّى الرَّجُلُ وَهُو مُعْتَمِدٌ على يَلَدُهِ ﴾ ؟

٧ - (وَعَنَ أُمِّ قَيْسَ بِنْتِ مُعَضِّنِ ﴿ أَنَّ النَّابِيُّ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمَّ اللَّ وَمَلَ اللَّحْمُ الْخَلَدَ عَمُودًا فِي مُصلاً ۚ هُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ﴾ رَوَاهُ أَبُوداو دَ)

الحديث الأوّل رواه أبوداود عن أربعة مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شبويه ومحمد ابن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر . واللفظ الأوَّل في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل . واللفظ الثاني لفظ محمد ابن رافع ولفظ ابن شبویه «نهی أن یعتمد الرجل علی یده » و لفظ محمد بن عبد الملك «نهی أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » وقد سكت أبو داود والمنذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أمَّ قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرّح بذلك جماعة من الأئمة ، لكن حديث أمّ قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه وأبوه مجهول . والحديث الأوّل بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة . وظاهر النهي التحريم ، وإذا كان الاعتماد على اليد كذلك فعلى غيرها بالأولى : وحديث أمَّ قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما ، لكن مقيدا بالعذر المذكور وهو الكبر وكثرة اللحم . ويلحق بهما الضعف والمرض ونحوهما ، فيكون النهى محمولا على عدم العذر ، وقد ذكر جماعة من العلماء أن من احتاج في قيامه إلى أن يتكئ على عصا أو عكاز أو يستند إلى حائط أو يميل على أحد جانبيه جاز له ذلك . وجزم جماعة من أصحاب الشافعي باللزوم وعدم جواز القعود مع إمكان القيام مع الاعتماد منهم المتولَّى والأذرعي ، وكذا قال باللزوم ابن قدامة الحنبلي ، وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي : لايلزم ذلك ويجوز القعود .

باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته

١ - (عَنْ مُعَيْقيبِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَى الرَّجُلُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَى الرَّجُلُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَى الرَّجُلُ عَلَيْهِ وَالْ الجَمَاعَةُ) ٥ يُستوى البرّاب حَيْثُ أَبِي ذَرَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ لا إِذَا قَامَ أَحَدُ كُمْ وَإِلَى الصَّلاةِ فَانَّ الرَّحْمَةَ تُواجِهِهُ فَلا يَمْسَحِ الحَصَى » رَوَاهُ وَاذَا قَامَ أَحَدُ كُمْ وَإِلَى الصَّلاةِ فَانَّ الرَّحْمَةَ تُواجِهِهُ فَلا يَمْسَحِ الحَصَى » رَوَاهُ

الحَمْسَةُ : وفي رِوَايِنَةً لِأَحْمَدَ « سألْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ عَن ° عَن ° كُلُ شَيْءٍ حَتَى سألْنتُهُ عُن ° مَسْحِ الحَصَى ، فَقَالٌ : وَاحِدَةً لَمْ دَع ° ») .

الحديث الثاني في إسناده أبوالأحوص ، قال المنذري : لايعرف اسمه ، وقد صحح له الترمذي وابن حبان وغيرهما ، وقد تقدم الكلام في أبي الأحوص في باب الالتفات . وهذا الحديث حسنه الترمذي . وفي الباب عن على عند أحمد وابن أبي شيبة . وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الآخرة من حديث أبي ذرّ . وعن جابر عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضا ، وفي إسناده شرحبيل بن سعد وهو ضعيف . وعن أنس عند البزار وأبي يعلى ، وفي إسناده يوسف بن خالد السمتي وهو ضعيف جدا . وعن السائب بن يزيد عند الطبراني ، وفي إسناده يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين في رواية عنه . وعن ابن عمر عند الطبراني وفي إسناده الوازع بن نافع وهو ضبعيف وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه : والأحاديث المذكورة في الباب تدلُّ على كراهة المسح على الحصى ، وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ، ومن التابعين مسروق وإبراهيم النخعي والحسن البصرى وجمهور العلماء بعدهم وحكى النووى في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته ، وفي حكاية الاتفاق نظر ، فان مالكا لم ير به بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي : قال العراقي في شرح الترمذي : وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلاة : وعن ابن مسعود أيضا أنه كان يفعله فىالصلاة مرّة واحدة . قال : وممن رخص فيه فى الصلاة مرّة واحدة أبو ذرّ وأبو هريرة وحذيفة . ومن التابعين إبراهيم النخعي وأبو صالح : وذهب أهل الظاهر إلى تحريم ما زاد على المرّة (قوله فواحدة) قال القرطبي : رويناه بنصب واحدة ورفعه ، فنصبه بإضار فعل الأمر تقديره: فامسح واحدة ويكون صفة مصدر محذوف: أي امسح مسحة واحدة ورفعه على الابتداء تقديره فواحدة تكفيه ، وفيه الإذن بمسحة واحدة عند الحاجة (قوله فإن الرحمة تواجهه) هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهى عن المسح أن لايشغل خاطره بشيء يلهيه عن الرحمة المواجهة له فيفوته حظه منها . وقد روى أن حكمة ذلك أن لايغطى شيئا من الحصى بمسحه فيفوته السجود عليه ، رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي صالح قال « إذا سجدت فلا تمسح الحصى ، فان كل حصاة تحبّ أن يسجد عليها » وقال النووى : لأنه ينافى التواضع ويشغل المصلى (قوله فلا يمسح الحصى) التقييد بالحصى خرج مخرج الغالب لكوته كان الغالب على فرش مساجدهم ، ولا فرق بينه وبين التراب والرمل على قول الجمهور . ويدل على ذلك قوله في حديث معيقيب في الرجل يسوّى التراب . والمراد بقوله « إذا قام أحد كم إلى الصلاة » الدخول فيها فلا يكون منهيا عن مسح الحصى إلا بعد

دخوله ، ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لايشتغل عند إرادة الصلاة إلا بالدخول فيها . قال العراقى : والأوّل أظهر ، ويرجحه حديث معيقيب فانه سأل عن مسح الحصى فىالصلاة دون مسحه عند القيام كما فى رواية الترمذي ب

باب كراهة أن يصلى الرجل معقوص الشعر

١ – (عَن ابْن عَبَّاسِ أَنَّهُ وَأَقَرَّ لَهُ الْآخِرُ ، ثُمَّ أَقْبِلَ عِلَّ وَأَسُهُ مَعْقَوَصٌ إلى وَرَائِهِ ، فَجَعَلَ يَحُلُّهُ وَأَقَرَّ لَهُ الْآخِرُ ، ثُمَّ أَقْبِلَ على ابْن عَبَّاسِ فَقَالَ : ما لَكَ ورأسي ؟ قال : إنى سمعث رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إ تما مشل هذا كمشل الله يُصلى وهو مكثوف » رواه أهمك ومسلم وأبو داود والنسائى) .

٢ - (وَعَنَ أَبِي رَافِعِ قَالَ (مَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصلِّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصلِّى الرَّجُلُ ورأسهُ مَعْفُوصٌ » رَوَاه أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجِهَ ، وَلابِي دَاوُدَ وَالنِّرْمِذِي مَعْنَاهُ) .

الحديث الأوّل أخرجه من ذكر المصنف . وأخرج الأثمة الستة أيضا عن ابن عباس قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكفّ شعرا ولا ثوبا » وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه . والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه من رواية مخول سمعت أبا سعد رجلا من أهل المدينة يقول : رأيت رافعا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقله عقص شعره فأطلقه أو نهى عنه وقال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلى وقد الرجل وهو عاقص شعره » وأخرجه أبوداود والترمذي وصححه بمعناه كما ذكره المصنف ولفظه عن أبي رافع «أنه مرّ بالحسن بن على وهو يصلى وقد عقص ضفرته فحلها ، فالتفت ولفظه عن أبي رافع «أنه مرّ بالحسن بن على صلاتك ولا تغضب ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ذلك كفل الشيطان ». وفي الباب عن أمّ سلمة عند ابن أبي حاتم عليه وآله وسلم يقول : ذلك كفل الشيطان ». وفي الباب عن أمّ سلمة عند ابن أبي حاتم مسعود عند ابن ماجه بإسناد صحيح . وعن على رضى الله عنه عند أبي على الطوسي في الأحكام . وعن جابر عند ابن عدى في الكامل وفيه على بن عاصم وهو ضعيف (قوله عبد الله بن معتور بابن عدى في الكامل وفيه على بن عاصم وهو ضعيف (قوله عبد الله بن الحارث) هو ابن جزء بفتح الجيم وسكون الزاي وبعدها همزة السهمي شهد بدرا (قوله ورأسه معقرص) عقص الشعر : ضفره وفتله ، والعقاص خيط يشد به أطراف الذوائب ، ورأسه معقرص) عقص الشعر : ضفره وفتله ، والعقاص خيط يشد به أطراف الذوائب ،

ذكر معنى ذلك في القاموس (قوله وأقرّ له الآخر) أي استقرّ لما فعله ولم يتحرّك (قوله وهو مكتوف) كتفه كتفا كضربته ضربا إذا شددت يده إلى خلف كتفيه سوثقا بحبل . والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكفوفه. وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك. قال العراقي : ممن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود . ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين . والحكمة في ذلك أن الشعر يسجد معه إذا سجد ، وفيه امتهان له في العبادة ، قاله عبد الله بن مسعود فيها رواه ابن أبي شيبة فى المصنف بإسناد صحيح إليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلى عاقصا شعره ، فلما انصرف قال عبد الله : إذا صليت فلا تعقص شعرك ، فان شعرك يسجد معك ، ولك بكل شعرة أجر ، فقال الرجل : إنى أخاف أن يتترب ، فقال : تتريبه خير لك . وقال ابن عمر لرجل رآه يصلي معقوصا شعره : أرسله ليسجد معك . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى عَمَان بن عفان أنه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره ، فقال : يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقص شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف. وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف مرفوعا من حديث ابن عباس ، وفيه معنى ما أشار إليه ابن مسعود من سجود الشعر فان المكتوف لايسجد بيديه على الأرض ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح « اليدان يسجدان كما يسجد الوجه». وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه كان إذا صلى وقع شعره على الأرض. وظاهر النهي في حديث الباب التحريم فلا يعدل عنه إلا لقرينة . قال العراقي : 'وهو مختص " بالرجال دون النساء لأن شعرهن " عورة يجب ستره في الصلاة ، فاذا نقضته ربما استرسلو تعذُّر ستره فتبطل صلاتها . وأيضا فيه مشقة عليها فى نقضه للصلاة ، وقِد رخص لهن صلى الله عليه وآله وسلم فى أن لاينقضن ضفائرهن " في الغسل مع الحاجة إلى بل جميع الشعر كما تقدم.

باب كراهة تنخم المصلى قبله أو عن يمينه

١ – (عن أبي ه أيرة وأبي سعيد «أن رَسُول الله صلتى الله عليه وآله وسلتم رأى نخامة في جدار المسجد ، فتناول حصاة فحتها وقال : إذا تنخم أحد كم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمنه ولايبه ولايبه عن عن يساره أو تحت قد مه اليسرى» متقفق عليه . وفي رواية الله خاري «فيد فضها»)
 ٢ – (وعن أنس أن النهي صلتى الله عليه ، وليكن عن يساره أو تحت في ملاته فيلا ويبر قبل قبل وليد وليكن عن يساره أو تحت

قَدَمَهِ ، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعَضْهُ عَلَى بَعْض ، فَقَالَ: أَوْ يَفَعْلَ مُحَدَّ وَالبُخارِيُّ ، وَلا مُحَدَّ وَمُسْلِمٍ تَخُوُهُ مَّ بَعَنْاهُ مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً) .

(قوله نخامة) قيل هي ما تخرج من الصدر ، وقيل النخاعة بالعين من الصدر ، وبالميم من الرأس كذا في الفتح (قوله في جدار المسجد) في رواية للبخاري « في القبلة _» وفي أخرى له أيضًا « في جدار القبلة » وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة (قوله فتناول حصاة فحتها) في رواية للبخاري « فحكه بيده » وفي رواية « فحكه » . واختلاف الروايات يدل معلى جواز الحك باليد أو الحصى أو غيرهما مما يزيل الأثر . وقد بوَّب البخاري للحكُّ باليد وبوَّب للحكُّ بالحصى (قوله قبل وجهه) بكسر القاف وفتح الموحدة : أي جهة وجهه (قوله ولا عن يمينه) ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها لعدم تقييده بحال الصلاة . وقد جزم النووى بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها ، سواء كان في المسجد أم غيره . قال الحافظ : ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة . وعن معاذ بن جبل : ما بصقت عن يميني منذ أسلمت . وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهي ابنهٔ عنه مطلقًا . وقال مالك : لابأس به خارج الصلاة . ويدلُّ لما قاله التقييد بالصلاة في حديث أنس المذكور في الباب (قوله وليبصق عن يساره) ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره وداخل الصلاة وخارجها . وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم « البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » كما أخرجه الشيخان عدم جواز التفل في المسجد إلى جهة اليسار وغيرها . قال الحافظ : وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضا وهما قوله «البزاق في المسجد خطيئة » وقو له «و ليبصق عن يساره أو تحت قدمه » فالنووي يجعل الأوَّل عاما ويخص ّ الثاني بما إذا لم يكن في المسجد ، والقاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص َّ الأوَّل بمن لم يرد دفنها . وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما . ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا « فمن تنخم فى المسجد فليغيب نخامته أن يصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه » . وأوضح منه فى المقصود مارواه أحمد أيضا والطبراني بإسنادحسن من حديث أبيأمامة مرفوعا.قال: « من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة ، وإن دفنه فحسنة » فلم يجعل سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أنى ذرَّ عند مسلم مرفوعا ، قال : «ووجدتُ في مساوى أعمال أمتى النخاعة تكون في المسجد لاتدفن ، . قال القرطبي : فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرّد إيقاعها في المسجد ، بل به وبتركها غير مدفونة انتهى . ومما يدلُّ على ذلك أي تخصيص عموم قوله « البزاق في المسجد خطيئة » جواز التنخم في الثوب ولوكان في المسجد بلا خلاف. وعند أبي داود من حديث عبد الله ابن الشخير « أنه صلى مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه بنعله ﴾ قال الحافظ : إسناده صحيح وأصله في مسلم ، والظاهر أن ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ، ويؤيد قول النووى تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه بأن البزاق في المسجد خطيئة وأن دفنها كفارة لها ، فان دلالته على كتب الخطيئة بمجرّد البزاق في المسجد ظاهرة غاية الظهور ، ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعدمه . قال الحافظ : وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى (قوله فيدفنها) قال النووى في الرياض : المراد بدفنها إذا كان المسجد ترابيا أو رمليا، فأما إذا كان مبلطا مثلا فدلكها بشيء مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذُّر . قال الحافظ : لكن إذا لم يبق لها أثر ألبتة فلا مانع . وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكه بنعله (قوله أو يفعل هكذا) ظاهر هذا أنه مخير بين ما ذكر وظاهر النهى عن البصق إلى القبلة التحريم . ويؤيده تعليله بأن ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس . وبأن الله قبل وجهه إذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري . قال في الفتح : وهذا التعليل يدل على أن البزاق فى القبلة حرام سواء كان فى المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجرى فيه الخلاف فى أن كراهية البزاق فى المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم ، وفى صحيحي ابن حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة و تفله بين عينيه » وفي رواية لابنخزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه » ولأنى داود وابن حبان من حديث السائب بن جلاد أن وجلا أمّ قوما فبصق فى القبلة ، فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم« لايصلى لكم» الحديث . وفيه أنه قال « إنك آذيت الله ورسوله » انتهى .

باب في أن قتل الحية والعقرب والمشى اليسير للحاجة لايكره

الأسود ين أبي هريوة «أن النابي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الأسود ين في الصلاة : العقرب ، والحية » رواه الحمسة وصححه الله مدين في الصلاة : العقرب ، والحية » رواه الحمسة وصححه ألم من في الخديث فقل ابن عساكر في الأطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنف أن الترمذي صححه . والذي في النسخ أنه قال : حديث حسن ولم يرتفع به إلى الصحة . وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه . وفي الباب عن ابن عباس عند الحاكم بإسناد ضعيف . وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي إسناده مندل وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله ألى رافع عند ابن ماجه وفي إسناده مندل وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله الله والمناد مندل وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله المناد مندل وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله الله والمناد مندل وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذب شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذب شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذب شيخه محمد بن عبيد الله وهو ضعيف ، وكذب شيخه و المحمد بن عبيد الله وهو ضعيف .

ابن أبى رافع : وعن ابن عمرُ عن إحدى نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عند البخارى ومسلم . وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي ، وفي إسناده معاوية بن يحبي الصدفي ، ضعفه الجمهرر . وعن رجل من بني عدى بن كعب عند أبي داود بإسناد منقطع (قوله أمر بقتل الأسودين) تسمية الحية والعقرب بالأسودين من باب التغليب ، ولا يسمى بالأسود فى الأصل إلا الحية . والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب فى الصلاة من غير كراهة . وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي . وحكى الترمذي عن جماعة كراهة ذلك منهم إبراهيم النخعى ، وكذا روى ذلك عن إبراهيم بن أبي شيبة فى المصنف . وروى ابن أبي شيبة أيضًا عن قتادة أنه قال : إذا لم تتعرَّض للَّ فلا تُقتلها . قال العراقي : وأما من قتلها فى الصلاة أو هم " بقتلها فعلى " بن أبى طالب وابن عمر . روى ابن أبى شيبة عنه بإسناد صحيح أنه رأى ريشة وهو يصلي فحسب أنها عقرب فضربها بنعله ، ورواه البيهتي أيضا وقال : فضربها برجله وقال : حسبت أنها عقرب . ومن التابعين الحسن البصرى وأبو العالية وعطاء ومورّق العجلى وغير هم انتهى . واستدل المانعون من ذلك إذا بلغ إلى حد الفعل الكثير كالهادوية ، والكارهون له كالنخعى بحديث « إن فىالصلاة لشغلا» المتقدم ، وبحديث « اسكنوا في الصلاة » عند أبي داود . ويجاب عن ذلك بأن حديث الباب خاص فلا يعارضه ما ذكروه ، وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد الإذن به كحديث حمله صلى الله عليه وآله وسلم لأمامة . وحديث خلعه للنعل . وحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ونزوله للسجود ورجوعه بعدذلك.وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم بدرء المـارُّ وإن أفضى إلى المقاتلة . وحديث مشيه لفتح الباب الآتى بعد هذا الحديث ، وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصصا لعموم أدلة المنع .

واعلم أن الأمر بقتل الحية والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين ، وقد أخرج البيهق من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كفاك للحية ضربة أصبتها أم أخطأتها » وهذا يوهم التقييد بالضربة . قال البيهق : وهذا إن صح فانما أراد والله تعالى أعلم وقوع الكفاية بها في الإتيان بالمأمور ، فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد والله أعلم إذا امتنعت بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة . ثم استدل البيهق على ذلك بحديث أبي هريرة عند مسلم « من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية ها أدنى من الثانية » قال في شرح السنة : وفي معنى الحية والعقرب كل ضرار مباح القتل كالزنابير ونحوها .

٢ - (وَعَنَ عَائِشَةَ قَالَتَ ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

يُصلَى في البَيْتِ وَالبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ ، فَجِيْتُ لَمْ مَنْ فَتَتَحَ لَى ثُمْ رَجَعَ اللهِ مُقَامِهِ ، وَوَصَفَتْ أَنْ البَابَ في القيبْلَةِ ، رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلاَّ ابْنَ ماجَهُ) ،

الحديث حسنه الترمذى وزاد النسائى « يصلى تطوّعا » وكذا ترجم عليه الترمذى (قوله والباب عليهمغلق) فيه أن المستحبّ لمن صلى فى مكان بابه إلى القبلة أن يغلق الباب عليه ليكون سترة للمار بين يديه وليكون أستر : وفيه إخفاء الصلاة عن الآدميين (قوله فجئت فشى) لفظ أبى داود « فجئت فاستفتحت فشى » قال ابن رسلان : هذا المشى محمول على أنه مشى خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقا وهو من التقييد بالمذهب ولا يخنى فساده . والحديث يدل على إباحة المشى فى صلاة التطوّع للحاجة .

باب في أن عمل القلب لا يبطل وإن طال

١ – (عَنْ أَبِي هُورِيْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وآلِه وَسَلَّمَ قَالَ " إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لايسَسْمَعَ الأَذَانَ ، فاذَا قَضِي التَّشُويِبُ أَقْبِلَ حَتَّى يَخْطُورَ الأَذَانُ أَقْبِلَ حَتَّى يَخْطُورَ الأَذَانُ أَقْبِلَ عَتَى يَخْطُورَ بَيْنَ المَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقَوُلُ : اذْ كُرْ كَذَا اذْ كُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْ كُرُ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْ كُرُ حَتَى يَخْطُورَ بَيْنِ المَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقَوُلُ : اذْ كُرْ كَذَا اذْ كُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْ كُرُ كُورَ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذَ كُرُ عَلَانًا عَلَى أَوْ حَتَى يَضِلَّ الرَّجِلُ إِنْ يَكَرْدِي كُمْ صَلَّى ، فاذَا كَمْ يَلَدْرِ أَحَدُ كُمْ ثَلَانًا صَلّى أَوْ أَرْبَعَا ، فَلَيْسَهْجُدُ تَعْنِ وَهُو جَالِسٌ » مُتَقْفَقٌ عَلَيْهُ . وقالَ البُخارِيُ : قالَ البُخارِي : قالَ البُخارِي :
 قال عَمَرُ : إِنِي لَا جُهِرَ جَيْشِي وأنا في الصَّلَاة) .

(قوله وله ضراط) جملة اسمية وقعت حالاً . وفي رواية بدون واو لحصول الارتباط بالضمير . قال عياض : يمكن حمله على ظاهره لأنه جسم يصح منه خروج الربح. ويحتمل أنها عبارة عن شد قنفاره ، ويقر به رواية مسلم بلفظ « له حصاص » بمهملات مضموم الأول ، وقد فسره الأصمعي وغيره بشد قالعدو . قال في الفتح : والمراد بالشيطان إبليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح ، ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل متمر د من الجن أو الإنس ، لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة (قوله حتى لايسمع التأذين) ظاهره أن يتعمد إخراج ذلك إما ليشغله سماع الصوت الذي يخرجه عن سماع المؤذ ن أو يصنع ذلك شمتخفافا كما يفعله السفهاء ، ويحتمل أن لا يتعمد ذلك بل يحصل له عند سماع الأذان شد قضوف حتى يحدث له ذلك (قوله فإذا قضي) بضم أوله ، والمراد به الفراغ والانتهاء ، ويروى بفتح أوله على حذف الفاعل ، والمراد المنادى (قوله أقبل) زاد مسلم عن أبي هريرة فيرسوس (قوله فإذا ثوب) بضم المثلثة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من ثاب إذا رجع ، وسوس (قوله فإذا ثوب) بضم المثلثة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من ثاب إذا رجع ،

وقيل هو من ثوَّب : إذا أشار بثوبه عند الفراغ لإعلام غيره. قال الجمهور: والمرادبالتثويب هنا الإقامة ، وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهتي وغيرهم . وقال القرطبي : ثوّب بالصلاة إذا أقيمت وأصله رجع إلى ما يشبه الأذان ، وكل من يردّد صوتاً فهو مثوب . وزعم بعض الكوفيين أن المراد بالتثويب قول المؤذِّن من الأذان والإقامة حيَّ على الصلاة حيّ على الفلاح قد قامت الصلاة . قال الخطابي : لاتعرف العامة التثويب في الأذان إلامن قول المؤذَّن في الأذان : الصلاة خير من النوم ، لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة (قوله حتى يخطر) بضم الطاء . قال الحافظ : كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقنين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس ، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضرب به فخذيه ؛ وأما بالضم فمن المرور أن يدنو منه فيشغله . وضعف الهجرى فى نوادره الضمُّ مطلقا (قوله بين المرء ونفسه) أي قلبه ، وكذا هو للبخاري من وجه آخر في بدء الخلق . قال الباجي : بمعنى أنه يحول بين المرء وبين ما يريده من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها (قوله لما لم يكن يذكر) أى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله فى الصلاة ، وهو أعمُّ من أن يكون من أمور الدنيا والآخرة . وهل يشمل ذلك التفكر في معانى الآيات التي يتلوها لايبعد ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأىّ وجه كان كذا قال الحافظ (قوله حتى يضل الرجل) بضاد مكسورة ، كذا وقع عند الأصيلي ومعناه يجهل . قال الحافظ في الفتح وعند الجمهور بالظاء المشالة بمعنى يصير أو يبقى أو يتحير (قوله إن يدرى كم صلى) بكسر الهمزة وهي التي للنني بمعنى لا . وحكى ابن عبد البرّ عن الأكثر فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة . قال القرطبي : ليست رواية الفتح بشيء إلامع الضاد فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر مفعولا لضلَّ بإسقاط حرف الجرِّ : أي يضلُّ عن درايته . وفي رواية للبخارى « لايدرى كم صلى » ! والحديث يدل على أن الوسوسة في الصلاة غير مبطلة لها ، وكذلك سائر الأعمال القلبية لعدم الفارق . وللحديث فوائد ليس المقام محلا لبسطها (قوله إنى لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) أي أدبر تجهيزه وأفكر فيه ،

باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتركه في غيرها

٩ - عَنْ أَبِي مَا لِكَ الْأَشْجَعِي قَالَ : « قُلْتُ لِأَبِي : يَا أَبِتَ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلَفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وأَبِي بكرٍ و عَمْرَ وعُنْهَانَ وَعِلَى خَلَفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وأَبِي بكرٍ و عَمْرَ وعُنْهَانَ وَعِلَى الله عَلْمَ الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّى الله عَلْمَ الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ وَالله وَالنَّسَائَى وَلَقَنْطُهُ وَالله وَالله عَلَيْه وآلِه وَسَلَمَ وَالنَّسَائَى وَلَقَنْطُهُ وَالله وَالله وَسَلَمَ وَالنَّسَائَى وَلَقَنْظُهُ وَآلِه وَسَلَمَ وَالله وَسَلَمْ وَالله وَالله وَالله وَسَلَمَ وَالله وَسَلَمَ وَالله وَسَلَمَ وَالله وَسَلَمَ وَاللّه وَاللّه وَالله وَسَلَمَ وَاللّه وَ

قَلَمَ ْ يَقَنْتُ ، وَصَلَيَّتُ خَلَفَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَ ْ يَقَنْتُ ، وَصَلَيْتُ خَلَفَ عُمِ فَلَمَ ْ يَقَنْتُ ، وَصَلَيْتُ خَلَفَ عَلِي فَلَمَ ْ يَقَنْتُ ، وُصَلِيْتُ خَلَفَ عَلِي فَلَمَ فَيَلَمُ فَلَمَ فَلَمَ مُ يَقَنْتُ ، وُمُ قَالَ : يَا بُنِي بَدْعَةٌ ").

الحديث قال الحافظ في التلخيص : إسناده حسن . وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهتي أنه قال : القنوت في صلاة الصبح بدعة . قال البيهتي : لايصح . وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارئ من السورة يعني قيام القنوت: إنها لبدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفى إسناده بشر بن حرب الدارئ وهو ضعيف . وعن ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط والبيهتي والحاكم في كتاب القنوت بلفظ « ما قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى شيء من صلاته » زاد الطبرانى « إلا في الوتر » وأنه كان إذا حارب يقنت في الصلوات كلهن يدعو على المشركين ، ولا قنت أَبُو بَكُرُ وَلَا عَمْرَ حَتَّى مَاتُوا ، وَلَا قَنْتَ عَلَى ۚ حَتَّى حَارِبِ أَهْلِ الشَّامِ، وَكَانَ يَقَنْتَ فَىالْصَلُواتِ كلهن ، وكان معاوية يدعو عليه أيضا . قال البيهتي : كذا رواه محمد بن جابر السحيمي وهو متروك . وعن أمّ سلمة عند ابن ماجه قالت « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في الفجر ۽ ورواه الدارقطني وفي إسناده ضعف . والحديث يدل علي عدم مشروعية القنوت ، وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه . وحكاه العراقى عن أبي بكر وعمر وعلى وابن عباس وقال : قد صحّ عنهم القنوت ، وإذا تعارض الإثبات والنفي قد م المثبت ، وحكاه عن أربعة من التابعين . وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وإسحاق . وحكاه المهدى في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود ، وقد اختلف النافون لمشروعيته هل يشرع عند النوازل أم لا ؟ وذهب جماعة إلى أنه مشروع فى صلاة الفجر ، وقد حكاه الحازمي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الأمصار ، ثم عد من الصحابة الخلفاء الأربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي وسويد بن غفلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ، ومن التابعين اثنا عشر ، ومن الأئمة والفقهاء أبو إسحاق الفزارى وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحماد ومالك بن أنس وأهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه . وعن الثورى روايتان ، ثم قال : وغير هؤلاء خلق كثير ، وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدى وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير ، وحكاه عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازى وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهتي والخطابي وأبو مسعود الدمشتيء وحكاه الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وحكى الترمذي عنهما خلاف ذلك : قال النووى فى شرح المهذب : القنوت فى الصبح مذهبنا ، وبه قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم : وحكاه المهدى فى البحر عن الهادى والقاسم وزيد بن على والناصر والمؤيد بالله . وقال الثورى وابن حزم : كل من الفعل والترك حسن ،

واعلم أنه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة. اللوتر من غيرها . أما القنوت في الوتر فسيأتي الكلام عليه في أبواب الوتر . وأما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء وأنس الآتيان. ويجاب بأنه لانزاع فىوقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما النزاع فى استمرار مشروعيته ، فان قالوا: لفظ كان يفعل يدل على استمرار المشروعية. قلنا قد قدمنا عن النووى ما حكاه عن جمهور المحققين أنها لاتدل على ذلك . سلمنا فغايته مجرّد الاستمرار وهو لاينافي الترك آخرا كما صرّحت بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك فى الفجر والمغرب، فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر. وأيضا في حديث. أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح ، فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا . قالوا : أخرج الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهتي والحاكم وصححه عن أنس أن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه ببئر معونة ثم ترك . فأما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » وأوَّل الحديث في الصحيحين ، ولو صحَّ هذا لكان قاطعاً للنزاع ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي . قال فيه عبدالله بن أحمد ليس بالقويُّ . وقال على بن المديني إنه يخلط . وقال أبو زرعة : يهم كثيرًا . وقال عمرو بن على الفلاس : صدوق مسيُّ الحفظ . وقال ابن معين : ثقة ولكنه يخطئ . وقال الدورى : ثقة ولكنه يغلط . وحكى الساجي أنه قال : صدوق ليس بالمتقن ، وقد وثقه غير واحد . ولحديثه هذا شاهد ولكن في إسناده عمرو بن عبيد وليس بحجة . قال الحافظ : ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليان. قلنا لأنس: إن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الفجر ، فقال : كذبوا إنما قنت شهرا واحدا يدعو على حيّ من أحياء المشركين ، وقيس وإن كان ضعيفًا لكنه لم يتهم بالكذب. وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم، فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت، فلا يقوم لمثل هذا حجة انتهى . إذا تقرّر لك هذا علمت أن الحقّ ما ذهب إليه من قال إن القنوت مختص ً بالنوازل ، وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لاتخص به صلاة هون صلاة ..

وقد ورد مايدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عندابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ، ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ « كان لايقنت إلا أن يدعو لأحد أويدعو على أحد وأصله فى البخاري كما سيأتى ، وستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقيده ، وقد حاول جماعة من حذاق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لاطائل تحته ، وأطالوا الأستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائل. وحاصله ما عرَّفناك ، وقد طوَّل المبحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه: الإنصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآ له وسلم قنت وترك ، وكان تركه للقنوت أكثر من فعله ، فانه إنما قنت عند النوازل للدعاء للقوم وللدعاء على آخرين ، ثم تركه لما قدم من دعا لهم وخلصوا من الأسر ، وأسلم من دعاعليهم وجاءوا تائبين ، وكان قنوته لعارض ، فلما زالترك القنوت ، وقال في غضون ذلك المبحث : إن أحاديث أنس كلها صحاح يصد قبعضها بعضا ولا تتناقض ، وحمل قول أنس « ما زال يقنت حتى فارق الدنيا على إطالة القيام بعد الركوع » وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في باب الجلسة بين السجدتين . وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سوءًال السائل ، فانه إنما سأل أنسا عن قنوت الفجر فأجابه عما سأله عنه ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات ، قال : ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثني عليه ويمجده فى هذا الاعتدال ، وهذا قنوت منه بلا ريب فنحن لانشك ولا نرتاب أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ، ولما صار القنوت فى لسان الفقهاء وأكثر الناس هو هذا الدعاء المعروف « اللهم ّ أهدنى فيمن هديت الخ » وسمعوا أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، وكذلك الحلفاء الراشدون وغير هم من الصحابة حملوا القنوت في لفظ الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لايعرف غير ذلك ، فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة ، وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور العلماء وقالوا : لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله . وغاية ما روى عنه في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن على إلى آخركلامه ، وهوعلى فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن . واعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب القنوت مطلقاً كما صرّح بذلك صاحب

 (قوله على أحياء من أحياء العرب) هم بنو سليم قتلة القراء كما سأتى فى حديث ابن عباس وقوله حين قتل القراء) هم أهل بئر معونة وقصهم مشهورة ؛ والحديث يدُلُ على عدم مشروعية القنوت فى جميع الصلوات : وقد جمع بينه وبين حديث أنس الدال على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما زال يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لاأصل القنوت . وروى البيهتى مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدى بسند صحيح ، والقنوت له معان تقدم ذكرها فى باب نسخ الكلام ، والمراد فى هذا الباب الدعاء ؟

(فائدة) في البخارى من طريق عاصم الأحول عن أنس أن القنوت قبل الركوع. قال البيهق : رواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ ، وعليه درج الخلفاء الراشدون . وروى الحاكم أبوأحمد في الكني عن الحسن البصرى قال : صليت خلف ثمانية وعشرين بدريا كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع . قال الحافظ : وإسناده ضعيف . قال الأثرم : قلت لأحمد هل يقول أحد في حديث أنس إنه قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول قال : لا يقوله غيره خالفوه كلهم ، هشام عن قتادة والتيمي عن أبي مجلز وأيوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن أنس ، وكذا روى أبو هريرة وخفاف بن إيماء وغير واحد . وصححه أبو موسى وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده ؟ فقال كلاهما : قد كنا نفعل قبل وبعد . وصححه أبو موسى المديني ، كذا قال الحافظ .

الماني ، وعَن أنس قال : كان القُننُوتُ في المَغرِب والفَجرْ . رَوَاهُ البُخارِي) عارِب « أن النَّبِي صلتَّى اللهُ عليه وآله وسلم عان يقننُتُ في صلاة المَغرِب والفَجرْ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَمُسلم والله عليه وآله وسلم كان يَقننُتُ في صلاة المَغرِب والفَجرْ » رَوَاهُ أَهْمَدُ وَمُسلم والفَجر) تمسك بهذا الطحاوى (قوله كان القنوت) أي في أوّل الأمر (قوله في المغرب والفجر) تمسك بهذا الطحاوى في ترك القنوت في الفجر ، قال : لأنهم أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك ، وقد عارضه بعضهم فقال : أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا ؟ فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ، وقد قدمنا شم اختلفوا هل ترك أم لا ؟ فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ، وقد قدمنا

ما هو الحق في ذلك .

٤ - (وَعَن ابْن عُمَر ﴿ أَنَّهُ سَمِع رَسُولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وسلّم الله عليه وآله وسلّم إذا رَفَع رأسه من الرُّحُوع في الرَّحُعة الآخرة من الفَجْر يَقُولُ : اللّهُم العُمَن فلاناو فلانا وَفلانا بَعْد مَا يَقُولُ سَمِع الله لَمَن حَمِد هُ رَبّنا و لك الحميد : فأنزال الله تعالى - ليس لك من الأمر شيء - إلى قوله - فإنهم ظالمون والسخاوي) .

الحديث أخرجه أيضا النسائي (قوله إذا رفع رأسه من الركوع) هكدًا وودت أكثر الروايات كما تقدم قريبا (قوله فلانا وفلانا وفلانا) زاد النسائي « يدعو على أناس من المنافقين » وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير قتلة القرّاء. وفي رواية للبخاري من حديث أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزلت » . وفي رواية للترمذي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد « اللهم " العن أبا سفيان ، اللهم " العن الحرث بن هشام ، اللهم " العن صفوان بن أمية فنزلت » وفي أخرى للترمذي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على أربعة نفر فأنزل الله تعالى الآية » . والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين ، وأن الذي يشرع فعله عند نزول النوازل إنما هو الدعاء لجيش المبطلين بالخذلان والدعاء برفع المصائب ، ولكنه يشكل على ذلك ماسيأتي في حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه للمستضعفين وعلى كفار مضر ، مع أن ذلك مما يجوز فعله في القنوت عند النوازل .

٥ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ النّبِيُّ صَلّتِي اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهُ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو عَلَى أَحَد ، أَوْ يَدْعُو لَاحَد قَنَتَ بَعَدْ الرِّكُوع ، فَرُ بَمَا قالَ إِذَا قالَ سَمِعَ اللهُ لَمَنْ مَمِدةً وَرَبّنَا وَ لَكَ الْحَمْدُ : اللّهُمُ أَنْجِ الوليد بن الوليد ، وَسَلَمَةَ بن هَشَام ، وَعَيّاش بن أَبِي رَبِيعَة ، وَالمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُوْمِنِينَ ، وَسَلَمَة بن آشُدُ دُ وَطَالتُكَ على مُضَر ، وَاجْعَلْها عَلَيْهِم سنينَ كَسني يُوسفُن ، قال : يَجْهُرُ بِذَلِك . وَيَقُولُ في بَعْض صَلاتِه في صَلاة الفَجْو : اللّهُمُ قال : يَجْهُرُ بِذَلِك . وَيَقُولُ في بَعْض صَلاتِه في صَلاة الفَجْو : اللّهُمُ الْعَنْ فَلانا وَفُلانا ، حَيَّيْنِ مِن أُحْياءِ العَرَب ، حَتَى أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى لِي لِيسَ اللّهُ مِن الْمُورِ بنَيْ مِن أَحْياءِ العَرَب ، حَتَى أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى لِيسَ اللّهُ مِن الْمُورِ شَيْءٌ " الآية " رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ) .

رَوَاهِ البُخَارِيُّ) ؟ على مُضَرَّ ، اللَّهُ مُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَا عَ

٧ – (وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ ﴿ لَأُقَرِّبَنَ ۚ بِكُمْ صَلاةً رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَمَ ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةً يَقَنْتُ فَى الرَّكُعْمَةِ الآخِرَةِ مِنْ صَلاةِ الظَّهْرُ وَالعِشَاءِ الآخِرَةِ ، وَصَلاةِ الصَّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ تَسمِعَ اللهُ لِمَنْ تَمْدَهُ ، فَيَدَ عُوو وَالعِشَاءِ الآخِرَةِ ، وَصَلاةِ الصَّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ تَسمِعَ اللهُ لِمَنْ تَمْدَهُ ، فَيَدَ عُوو وَالعِشَاءِ الآخِرَةِ ، وصَلاة الصَّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ تَسمِعَ اللهُ لِمَنْ تَمْدَهُ ، فَيَدَ عُوو العَشَاءِ اللهَ مَا يَقُولُ مَا يَقُولُ مُ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ المُعْلِمُ اللهُ اللهُ

للمُوْمنِينَ وَيَلَعْنَ ُ الكُفَّارَ » مُتَّفَقَ عَلَيْه ، وفي رواية لِاحْمَد : وَصَلاة العَصْرِ مَكانَ صَلاة العَصْرِ مَكانَ صَلاة العِشاء الآخرة) :

(قوله اللهم " أنج الوليد) فيه جواز الدعاء في القنوت لضعفة المسلمين بتخليصهم من الأسر ، ويقاس عليه جواز الدعاء لهم بالنجاة من كل ورطة يقعون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم (قوله اشدد وطأتك) الوطأة : الضغطة أو الأخذة الشديدة كما فى القاموس (قوله كسنى يوسف) هي السنين المذكورة في القرآن . وفيه جواز الدعاء على الكفار بالجدب والبُّلاء (قولة قال يجهر بذلك) فيه مشروعية الجهر بالقنوت (قوله في صلاة الفجر) بيان لقوله في بعض صلاته (قوله لأقربن) في رواية الإسماعيلي « إني لأقربكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » (قوله وكان أبو هريرة الخ) قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لاوقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة . ويوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء . ولأبي داود « قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة العتمة شهرا » ونحوه لمسلم ، ولكن هذا لاينفي كونه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في غير العشاء . وظاهر سياق الحديث أن جميعه مرفوع (قوله في الركعة الآخرة) قد تقدم بيان الاختلاف في كونه قبل الركوع أو بعده (قوله فيدعو للمؤمنين) هم من كان مأسورًا بمكة ، والكفار كفار قريش كما بينه البخاري في تفسير سورة آل عمران . وهذه الأحاديث تدلُّ على مشروعية القنوت عند غزول النوازل ، وقد تقدم الكلام عليه ، وقد اقتصرنا في شرحها على هذا المقدار وإن كانت تحتمل البسط لعدم عود التطويل على ما نحن فيه بفائدة .

٨ - (وَعَنِ ابْنُ عَبَّاسُ قَالَ " قَنتَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا مُتَتَابِعا فَى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْصَّبْحِ فَى دُبُرِ كُلِّ صَلاة إِذَا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدة مُ مِنَ الرَّكُعَة الآخِرة يَدُعُو عَلَيْهِم ، على حَلّ قَدْ كُوان وَعُصَيَّة ، وَيُؤْمِن مَن خَلَفَهُ ».
حَى مِن يَنِي سُلَيْمٍ على رعثل وذكوان وَعُصَيَّة ، وَيُؤْمِن مَن خَلَفَهُ ». رَوَاه أَبُودَ اوْدَ وَأَحْمَدُ ، وَزَادَ « أَرْسَلَ إِلَيْهِم " يَد عُوهُم " إِلَى الإسلام فِقَتَلُوهُم " قالَ عكرومة : كان هذا مفتاح القُنُوت) .

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عامى ، وأخرجه أيضا الحاكم وليس فى إسناده مطعن إلا هلال بن خباب فان فيه مقالا ، وقد وثقه أحد وابن معين وغيرهما (قوله فى دبركل صلاة) فيه أن القنوت للنوازل لا يحتص محض الصلوات فهو يرد على من خصصه بصلاة الفجر عندها (قوله إذا قال سمع الله لمن حمده)

فيه التصريح بأن القنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم (قوله من بني سليم) بضم السين المهملة وفتح اللام: قبيلة معروفة (قوله على رعل) براء مكسورة وعين مهملة ساكنة: قبيلة من سليم كما في القاموس ، وهو ومابعده بدل من قوله من بني سليم ، وقوله من بني سليم بدل أيضا من الضمير في قوله عليهم (قوله عصية) تصغير عصا ، مسيت به قبيلة من سليم أيضا (قوله وذكوان) هم قبيلة أيضا من سليم ،

تم الجزء الثآنى من نيل الأوطار ويليم

الحِزء الثالث، وأوله: أبواب السترة أمام المصلي وحكم المرور دونها

٣ باب وقت صلاة المغرب

ييان آخر وقت المغرب والدليل عليه ،
 وكراهة تأخيرها إلى اشتباك النجوم

باب تقديم العشاء إذا حضر على تعجيل صلاة المغرب

٨ باب جواز الركعتين قبل صلاة المغرب

۱۱ باب فی أن تسمیتها بالمغرب أولی من تسمیتها بالعشاء والدلیل علی ذلك باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخیرها مع مراعاة حال الجماعة وبقاء وقتها انختار إلى نصف الليل

١٦ باب كراهية النوم قبلها والسمر بعدها
 إلا في مصلحة

١٨ باب تسميتها بالعشاء على العتمة

19 باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والإسفار

۲۲ مقدار ما بين السحور وصلاة الفجر
 الجمع بين المغربوالعشاء بعوفة وصلاة
 الفجر قبل ميقاتها

۲۶ باب بیان أن من أدرك بعض الصلاة فی الوقت فانه يتمها ووجوب المحافظة علی الوقت

٢٦ إعادة الصلاة جماعة إذا كان في المسجد
 وأقيمت مع الأمراء

٢٦ مذاهب العلماء في أن الفريضة هل هي الأولى أو المعادة ؟

۲۸ جواز الائتمام بالفاسق إذا كان أميرا حاكما وعدم الخروج عليه
 باب قضاء الفوائت

٢٩ بيان أن تارك الصلاة عامدا لايقضى

٣٠ من نسى صلاة فوقتها عند ذكرها
 ٣١ استخباب الأذان للصلاة الفائتة

٢١ السعباب الدوال المصاولة المعالم ٢٦ باب الترتيب في قضاء الفوائت

٣٥ (أبواب الأذان)

تعريف الأذان لغة وشرعا وبيان ابتداد

باب وجوبه وفضيلته واختلاف العلما-في حكمه

٣٧ معنى قوله عليه الصلاة والسلام « إن المؤذ نين أطول الناس أعناقا يوم القيامة

٣٩ شرعية الأذان للمنفرد والدليل عليه باب صفة الأذان وعدد كلماته اختلاف العلماء في تكبير الأذان هل يربع أم يثني ؟

٢٤ اختلاف العلماء في حكم الترجيع في الأذان وحكم التثويب في أذان الفجر

على خير العمل في حي على خير العمل في الأذان

إصفة

إه، مشروعية تشفيع الآذان وتثنيته وإفراد

الإقامة إلا الإقامة

ا • ٥ باب رفع الصوت بالأذان

١١ باب المؤذَّن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوى عنقه عند الحيعلة ولا يستدبر

٥٣ كيفية الاستدارة في الأذان

إ ٤٥ باب الأذان أوَّل الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة

المحافظة على الأذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير، ولا يقيم المؤذَّن حتى يرى الإمام

إ ٥٥ جواز الأذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة

٥٦ أقوال العلماء في أيّ وقت يشرع في أذان الصبح الأول

٥٧ جو از اتخاذ مؤذَّنين في مسجد واحد وكراهة ما زاد عن ذلك

٥٨ باب ما يقول المستمع عند سماع الأذان والإقامة وبعد الأذان

٦٢ الدعاء بين الأذان والإقامة

٦٣ باب من أذَّن فهو يقيم

٦٥ بأب الفصل بين النداءين بجلسة باب النهى عن أخذ الأجرة على الأذان

٦٦ باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقيم للأولى ويفيم لكل صلاة بعدها

المه (أبواب ستر العورة)

باب وجوب ستر ها عن الناس إلا عن زوجة أو مأ ملكت اليمين

٦٩ باب بيان العورة وحدها

٧١ باب من لم يرأن الفخذمن العورة وقال هي السو أتان فقط

٧٢ باب بيان أن السرة والركبة ليستا من العورة

٧٥ باب إن المرة الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها

٧٨ باب النهى عن تجريد المنكبين في الصلاة الاإذا وجدما يستر أعواره وحدها

باب من صلى في قميص غير مزرر 11 تبدو منه عورته في الركوع أوغيره

باب استحباب الصلاة في ثويين ع 14 وجوازها في الثوب الواحد

> باب كراهمة اشتمال الصهاء 10

باب النهى عن السدل والتلثم في الصلاة 17

باب الصلاة في ثوب الحرير والمغصوب AA

كتاب اللباس 91

بأب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء

> باب في أن افتراش الحرير كلبسه 90

باب إباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة 94

النهى عن ركوب النمار وليس الذهب 91 Il andal

باب جواز ليس الحوير لعذر الحكة 99 والقمل

باب ما جاء في لبس الخز وما نسج 99 من حرير وغيره

١٠٣ ماجاء في مسخ من استحل " الحرير والخمر والمعازف قردة أو خنازير

صحيفة

۱۰۶ باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الأحمر

الله المعصفر للنساء والنهى عن لبس لباس القسى والتختم بالذهب للرجال

١٠٧ شمائل الرسول عليه الصلاة والسلام

۱۱۰ باب ماجاء فى لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزعفر والملوّنات

۱۱۱ ثبوت لبس النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الثوب الأخضر

١١٢ جواز لبس الثياب السود للنساء

البسط والستور والنهى عن التصوير والبسط على أن الملائكة لاتدخل بيتا فيه تماثيل أو كلب

الدليل على أن التصوير من أشد ً الحرّمات

۱۱۷ باب ما جاء فی لبس القمیص والعمامة والسراویل

۱۱۸ اختلاف العلماء فى أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لبس السراويل

١٢٠ مشروعية سدل العمامة بين الكتفين

۱۲۱ تحنيك العمامة وما ورد فى الاقتعاط باب الرخصة فى اللباس الجميل ، واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة والإسبال

١٢٦ الدليل على أن إسبال الثياب من أشد " الذنوب

۱۲۹ باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكى بدنها أو تشبه بالرجال

۱۳۱ الدليل على لعن الرجل الذي يلبس لبس الرجل ببس المرأة ، والمرأة تلبس لبس الرجل باب التيامن في الملبس وما يقول من استجد ثوبا

۱۳۲ أبو اب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات

باب اجتناب النجاسة فىالصلاة والعفو عما لايعلم بها

١٣٣٠ أقوال العلماء في حكم إزالة النجاسة

١٣٥ مشروعية الصلاة في النعلين

۱۳۲ باب حمل المحدث و المستجمر فى الصلاة وثياب الصغار وما شك فى نجاسته

۱۲۸ الدليل على تجنب الصبيان المساجد و المجانين والبيع والشراء والخصومات وإقامة الحدود ورفع الأصوات فيها وقوف المرأة بجنب المصلى لايبطل صلاته

۱۳۹ باب من صلی علی مرکوب نجس أو قد أصابته نجاسة

١٤٠ باب الصلاة على الفراء والبسط وغيرهما
 من آلمفارش

١٤٢ حكم الصلاة على الحصير والفروة المديوغة

۱٤٣ جواز الصلاة على السجادة باب الصلاة في النعلين والخفين ا صحيفة

الله المواضع المنهى عنها والمأذون فيها للصلاة

ا ۱۵ النهى عن الصلاة إلى القبور والجلوس عليها

۱۵۳ النهى عن اتخاذ القبور مساجد النهى عن الصلاة فىأعطان الإبل

١٥٤ النهى عن الصلاة في سبعة مواطن

١٥٦ باب صلاة التطوّع في الكعبة

١٥٨ باب الصلاة في السفينة

١٥٩ باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر

۱٦٠ الدليل على جواز التطوّع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصده وغيره

۱۹۳ باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد

178 باب فضل من بني مسجدا وما له من الأجر

۱۹۷ باب الاقتصاد فى بناء المساجد والنهى عن التشييد والتزخرف وبيان أنهما من البدع المذمومة

۱۷۰ باب كنس المساجد وتطييبها وصيانتها من الروائح الكريهة

۱۷۲ منع من أكل الثوم أو البصل أوالكراث من دخول المساجد

۱۷۳ باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه

١٧٤ باب جامع فياتصان عنه المساجد وما أبيح فيها ١٨٠ أقو ال العلماء في حكم النوم في المسجد

١٨٤ حكم الأكل في المسجد

۱۸۳ باب تنزيه قبلة المسجد عما بلهى المصلى المدان المياب الايخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلى إلا لعذر

١٨٥ أبواب استقبال القبلة

باب وجوب استقبال القبلة للصلاة ١٨ باب حجة من رأى فرض البع

۱۸۸ باب حجة من رأى فرض البعيد إصابة جهة الكعبة لاالعين

۱۹۱ باب ترك القبلة لعذر الخوف باب تطوّع المسافر على مركوبه حيث توجه به

> ۱۹۳ أبواب صفة الصلاة باب افتراض افتتاحها بالتكبير

197 باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والفراغ من الإقامة

۱۹۷ باب رفع اليدين وبيان صفته ومواضعه

١٩٨ حكم رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام

٢٠٧ باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

۲۱۱ باب نظر المصلى إلى موضع سجوده ، والنهى عن رفع البصر في الصلاة

۲۱۳ باب ذكر الاستقتاح بين التكبير والقراءة

٢١٩ باب التعود بالقراءة

۲۲۲ باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم من الجهر والإسرار بها فىالصلاة

٢٣١ باب فى البسملة هل هى مون الفاتحة وأوائل السور أم لا ؟

٢٣٤ باب وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة

* ٢٤ باب ماجاء في قراءة المأموم وإنصاته إذا سمع إمامه

٢٤٧ باب التأمين والجهر به مع القراءة

عصفة

٢٥١ باب حكم من لم يحسن قرض القراءة

۲۰۲ باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الأوليين وهل تسن قراءتها فى الأخريين أم لا ؟ الدليل على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب فى كل ركعة

۲۰۶ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتنكيس السور في ترتيبها وجواز تكربرها

٢٥٨ باب جامع القراءة في الصلوات

۲۲۶ باب الحجة فى الصلاة بقراءة ابن مسعود
 وأبى وغيرهما ممن أثنى على قراءته

770 تحقيق القول في القراءة التي تصحّ بها الصلاة وكلام أئمة القراء في ذلك

۲۲۲ باب ماجاء في السكتتين قبل القراءة و بعدها

٢٦٧ باب التكبير للركوع والسجود والرفع

۲۷۱ باب جهر الإمام بالتكبير ليسمع من خلفه و تبليغ الغير له عند الحاجة

۲۷۲ باب هيئات الركوع

۲۷۳ باب الذكر في الركوع والسجود

۲۷۷ باب النهى عن القراءة فى الركوع والسجو د

۲۷۸ باب ما يقول فى رفعه من الركوع و بعد انتصابه

۲۸۱ باب فی أن الانتصاب بعد الركوع فرض

۲۸۲ باب هیئات السجود وکیف الهوی إلیه ۲۸۶ النهی أن يبرك المصلی كما يبرك البعير

وتفسيره وأقوال العلماء فيه

۲۸٦ النهى عن أن يبسط المصلى ذراعيه انبساط الكلب

مشروعية التفريج بين الفخذين في السجود وتمكين الأنف والجبهة من الأرض

۲۸۷ باب أعضاء السجود سبعة وبيانها

۲۸۹ باب المصلى يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه بأعضائه

الدليل على جواز السجود على الثياب لاتقاء حرّ الأرض

۲۹۰ باب الجلسة بين السجدتين وما يقول فيها

۲۹۶ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما

٢٩٦ الدليل على وصوب الطمأنينة في جميع أركان الصلاة

ذكر العلامة ابن دقيق العيد قاعدة عظيمة ومناقشة الشارح له في بعضها

۲۹۸ حکم من لم يتم سجوده ورکوعه

۲۹۹ بيان أن أشر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته

۳۰۰ باب كيف النهوض إلى الثانية وما جاء
 في جلسة الاستراحة

٣٠٢ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوّذ ولا سكتة ععيفة

۳۰۴ باب الأمر بالتشد الأوّل وسقوطه بالسبو

٣٠٣ أقوال العلماء في حكم التشهد الأوّل الدليل على مشروعية الافتراش في الصلاة ومذاهب العلماء في ذلك

٣٠٥ باب صفة الجلوس فى التشهد وبين السجدتين ، وما جاء فى التورّك والإقعاء

٣٠٨ النهى عن النقر والإقعاء والالتفات في الصلاة

۳۱۰ باب ذکر تشهد ابن مسعود وغیره

٣١٤ باب في أن التشهد في الصلاة فرض

٣١٥ باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين في الصلاة

۳۱۷ باب ما جاء فى الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

۳۲۶ باب ما یستدل به علی تفسیر آله المصلی علیهم ز

الدليل على أن الزوجات من الآل ٣٣٦ باب ما يدعو به في آخر الصلاة

۳۲۷ باب جامع أدعية منصوص عليها في الصلاة

٣٣٢ باب الخروج من الصلاة بالسلام

٣٣٣ مشروعية التسليمتين في الصلاة

٢٣٦ حديث حذف السلام سنة

٣٣٧ باب من اجتزأ بتسليمة واحدة

٣٣٩ باب في كون السلام فريضة

٣٤١ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة من الأدعية ما يقال في دبر كل صلاة من الأدعية

٣٤٣ بيان عدد التسبيح والتكبير والتحميد ٣٤٤ مشروعية التعوّذ بكلمات دبرالصلوات

٣٤٥ صيغة الدعاء بعد صلاة الصبح حين

٣٤٦ صيغ وأوراد تقال عقب الصلوات

٣٤٧ باب الانحراف بعد السلام

٣٤٩ مشروعية التبرك بملامسة أهل الفضل

٣٥٠ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال

۳۵۱ باب لبث الإمام بالرجال قليلا ليخرج من صلى معه من النساء

۳۵۲ باب جواز عقد التسبيح باليد وعدّه بالنوي ونحوه

۳۵۳ بیان أن ذکر یتضاعف ویتعدّد بعدد ما أحال الذکر علی عدده وإن لم یتکرر الذکر فی نفسه

۳۵۶ أبواب ما يبطل الصلاة وما يكره ويباح فيها

باب النهى عن الكلام فى الصلاة ، ومذاهب العلماء فى كلام الناسى والعامد والجاهل

٣٥٧ لايصلح شيء من كلام الناس في الصلا

۳۵۹ باب أن من دعا فى صلاته بما لايجوز جاهلا لم تبطل

جاهلا لم تبطل

باب ما جاء فى النحنحة والنفخ فى الصلاة

٣٦٣ باب البكاء في الصلاة من خشية الله ٣٦٣ باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو

حدوث نعمة

٣٦٤ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرة تصفق

٣٦٥ باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره

٣٦٦ باب المصلى يدعو ويذكر الله إذا مرّ بآية رحمة أو عذاب أو ذكر

٣٦٧ بيان أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى لايمرّ بآية رحمة إلا وقف فسأل ولا بآية عذاب إلا وقف فتعوّذ

٣٦٩ باب الإشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض

٣٧١ باب كراهة الالتفات في الصلاة إلا من حاجة

٣٧٣ باب كراهة تشبيك الأصابع وفرقعتها والتخصر والاعتماد على اليدين إلالحاجة حكم تشبيك الأصابع في المسجد

٣٧٥ تفسير الاختصار في الصلاة وأقوال العلماء فيه

٣٧٦ الدليل على كراهة الاعتماد على اليدين

عند الجلوس وعند التهوض و في مطلق !! الصلاة

٣٧٦ باب ما جاء في مسح الحصى و قسويته ٣٧٨ باب كراهة أن يصلى الرجل معقوص الش

٣٧٩ باب كراهة تنخم المصلى قبله أو عن يمينه

۳۸۰ كفارة البصاق فى المسجد دفنه شما الإمام من الإمامة إذا تفل فى القبلة باب فى أن قتل الحية والعقرب والمشى البسير للحاجة لايكره فى الصلاة

٣٨٣ جواز المشى لحاجة فى صلاة التطوّع باب فى أن عمل القلب لايبطل وإن طال

٣٨٤ باب القنوت في المكتوبة عند النوازك وتركه في غيرها

٣٨٨ الدعاء على المخالفين في القنوت نسخ القنوت بلعن المستحقين

